

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أحاديثُ كتابِ النَّهْيَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لِابْنِ الْأَثِيرِ
من بداية باب "الكاف مع الزاي" حتى نهاية باب "اللام مع الجيم"
تخريج ودراسة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: أماني شاکر محمد المغني

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٠١٣/٠٦/٣٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - بغزة.

عمادة الدراسات العليا.

كلية أصول الدين.

قسم الحديث الشريف وعلومه.

أحاديثُ كتابِ النِّهايةِ في غريبِ الحديثِ والأثرِ لابنِ الأثيرِ

من بداية باب "الكاف مع الزاي" حتى نهاية باب "اللام مع الجيم"
تخريج ودراسة

إعداد الطالبة

أمانى شاكر محمد المغني

إشراف الدكتور

محمد رضوان أبو شعبان

حفظه الله

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه من كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة

٢٠١٣. ٥١٤٣٤ م



هاتف داخلي: 1150

عمادة الدراسات العليا

الرقم: ج س غ/35
Ref
التاريخ: 2013/05/21
Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ أماني شاکر محمد المغني لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

أحاديث كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير من بداية باب الكاف مع الزاي حتى نهاية باب اللام مع الجيم تخرج ودراسة

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 11 رجب 1434هـ، الموافق 2013/05/21م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....

مشرفاً ورئيساً

د. محمد رضوان أبو شعبان

مناقشاً داخلياً

أ.د. طالب حماد أبو شعر

مناقشاً خارجياً

د. وليد أحمد عويضة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

.....
.....

أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى مَنْ كانا سببا في وجودي بعد إرادة الله عز وجل، وأنا را دربي وكانا السر في نجاحي إلى روح والذّي أبي وأمي الحبيبين.
إلى مَنْ آثروني على أنفسهم إخوتي وأخواتي.
إلى مَنْ تمنوا الخير لي وتذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي ومديرتي وزميلاتي
المعلمات.

إلى مَنْ كانوا شموعاً تضيء طريق العلم والهداية أساتذتي.
إلى كل مَنْ تآقت عيناه لرؤيا الجنان.
إلى كل مَنْ عاش على أمل النجاة من النار.
إلى كل مَنْ سهر الليالي راجياً باكياً من خشية الله.
إلى كل المجاهدين الذين يدافعون عن هذا الوطن الغالي.

الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ

انطلاقاً من قول الله تعالى: [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ] (١)

ولما كان الشُّكْرُ حقاً لا بُدَّ من أدائه، ودينياً لا بُدَّ من قضائه، ووفاءً مني لأهل الفضل وأصحابه، فإنني أتوجه بالشكر الجزيل للمشرف الفاضل الدكتور/ محمد رضوان أبو شعبان - حفظه الله -، والذي تفضل بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الأطروحة، والذي عايشني جميع مراحلها خطوةً خطوةً، يوجِّهُ ويُسدِّدُ، ينصَحُ ويُرشِدُ، وتجشَّمُ تعب البحث معي، وبذل من وقته النفيس، وأعطاني من جهده وعلمه ما لا يجازيه عليه إلا ربُّه جلَّ وعلا، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأوفى له العطاء، وحقق له الرجاء.

ولا أغفل عن شكر صديقتي فوزية البراوي التي وقفت بجانبني وقدمت لي الدعم المعنوي ولم تبخل عليَّ بالدعاء، كما أتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية.

ولا يزال الشكر موصولاً للأستاذين الكريمين:

فضيلة الدكتور/ طالب حماد أبو شعر حفظه الله.

وفضيلة الدكتور/ وليد أحمد عويضة حفظه الله.

حيث تكرّما بمناقشة هذه الرسالة، وتكلّفا التعب والنصب بقراءتها، جزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أخص بالشكر والتقدير أساتذة كلية أصول الدين الأفاضل الذين تركوا أثراً طيباً في نفوسنا، والذين يواصلون نهارهم، ويسهرون ليلهم من أجل إعلاء منارة هذا الطود الشامخ - أدامه الله وحفظه من كل مكروه -.

ولا يفوتني أن أسجل رسالة شكر وامتنان لأخوتي وأخواتي الأحباء الذين شجعوني وساعدوني حتى أتممت هذا البحث، ولكل من وقف بجانبني وساهم في إنجاح هذا العمل، وأسأل الله العلي العظيم أن يجزل لهم جميعاً المثوبة والعطاء إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) سورة إبراهيم (٧).

مقدمة البحث

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أدى الأمانة وبلغ الرسالة وجاهد في الله حق جهاده.

أما بعد:

مما لا شك فيه أن الاهتمام بالسنة النبوية نابع من كونها أشرف العلوم فالدفاع عنها وكشف صحيحها من سقيمها واجب على العلماء، لذا بذل العلماء جهداً كبيراً في الدفاع عنها من خلال التأليف في علوم الحديث، والجرح والتعديل، وغريب الحديث لبيان مقصد ومراد النبي صلى الله عليه وسلم منها، فكان من ضمن هؤلاء العلماء الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري . رحمه الله . حيث ألف كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر .

لذا فقد اتفق طلاب قسم الحديث الشريف وعلومه في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، وبتوجيه من أساتذة القسم الأفاضل، على دراسة الأحاديث المرفوعة، التي وردت في هذا الكتاب والحكم على أسانيدها؛ ليتم بيان صحيحها من سقيمها، تحت عنوان:

" أحاديث كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تخرّيج ودراسة "

وقد قامت الباحثة في هذا البحث بدراسة الأحاديث الواردة في هذا الكتاب من بداية باب "الكاف مع الزاي" إلى نهاية باب "اللام مع الجيم"، معتمدة على الطبعة التي قام بتحقيقها طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

**** أهمية الموضوع وبواعث اختياره:**

- ١) المكانة العلمية لكتاب النهاية لابن الأثير في بيان ألفاظ الحديث النبوي.
- ٢) احتواء هذا الكتاب على العديد من الأحاديث والتي بحاجة إلى دراسة وتمحيص.
- ٣) كونه يقدم خدمة لطلبة العلم عامة ولكتب غريب الحديث بشكل خاص.
- ٤) كون هذا الكتاب لم يخدم من قبل خدمة حديثية موسعة فقد كانت هناك دراسات كرسالة "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق خليل مأمون شيحا، وأخرى في السودان بعنوان " تخرّيج أحاديث كتاب لسان العرب لابن منظور " ولكنهما لم تتناولوا الأحاديث بطريقة علمية حديثية.

**** أهداف البحث:**

إن لهذه الدراسة أهدافاً وغايات منها:

- ١) ابتغاء الأجر والثواب من الله عز وجل في الدنيا والآخرة وذلك من خلال خدمة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي " السنة النبوية".
- ٢) تخرّيج أحاديث كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير من كتب السنة ودراسة أسانيدها، ومعرفة صحيحها من سقيمها.
- ٣) بيان مكانة كتاب ابن الأثير بين كتب الحديث الشريف.

٤) إثراء المكتبة الإسلامية بتقديم مادة علمية محققة مجموعة في مرجع واحد؛ ليسهل على الباحثين الرجوع إليها والاستشهاد بها.

٥) الإسهام في إخراج الموسوعات الحديثية وخدمة السنة النبوية المشرفة.

**** منهج البحث وطبيعة عمل الباحثة فيه:**

أولاً: المنهج في الترتيب والترقيم:

١) ترتيب الأحاديث على حسب ورودها في كتاب ابن الأثير.

٢) ترقيم الأحاديث ترقيماً تسلسلياً.

٣) بكتابة نص ابن الأثير الذي يحتوي على الحديث المرفوع كاملاً في بداية العمل، بحيث تقدم رواية الصحيحين ثم السنن الأربعة، ومن ثم باقي المصادر حسب الأقدم وفاة، ثم التخریج ودراسة السند والحكم عليه، وقامت الباحثة باختصار الحديث الطويل سواء من أوله أو وسطه أو آخره مع ذكر موضع الشاهد الذي أراده ابن الأثير، أما حاشية الرسالة ستكون للعزو ولتفسير الألفاظ الغريبة.

٤) إذا كان الحديث في سنن أبي داود أو الترمذي أو النسائي أو ابن ماجه فإن الباحثة قدمته في التخریج، ثم ذكرت المصادر مرتبة حسب الوفيات.

٥) إذا تكرر الحديث فإن الباحثة لن تجعل له رقماً مستقلاً وإنما تجعل له رمزاً هكذا (*) للدلالة على تكراره.

ثانياً: المنهج في تخریج الأحاديث:

١) إذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفت الباحثة بتخریجه منهما، أما إن كان في غيرهما فتوسعت في تخریجه من كتب السنة.

٢) إذا كان الحديث مكرراً اكتفت الباحثة بتخریجه في أول مكان يرد فيه، مع العزو لمكان تخریجه فيما بعد.

٣) أما الأحاديث التي لم تعثر الباحثة على تخریج لها، اكتفت بالقول " لم أعثر على تخریج له".

ثالثاً: المنهج في الترجمة للرواة والحكم عليهم:

١) بالنسبة للصحابة فكلمهم عدول، لذلك اكتفت الباحثة بالترجمة للصحابة المغمورين ترجمة مختصرة في متن الرسائل وذلك من خلال كتب الصحابة الخاصة بهم.

٢) بالنسبة لتراجم الرواة: قامت الباحثة بالترجمة لهم في المتن من خلال ذكر اسم الراوي، ونسبه، ولقبه، وكنيته، وسنة وفاته، وطبقته إن لم يوجد له تاريخ وفاة.

٣) إذا كان الراوي متفقاً على توثيقه أو تضعيفه فإن الباحثة لن تترجم له إلا بذكر خلاصة القول فيه، أما إن كان مُخْتَلَفاً فيه توسعت وبيّنت خلاصة القول فيه جرحاً أو تعديلاً.

٤) قامت الباحثة بدراسة مشاكل الراوي وعمله وإن كان من الثقات مثل: الإرسال والتدليس والاختلاط.

٥) اكتفت الباحثة بالترجمة للراوي في أول موضع يُذكر فيه، وفي حالة تكراره أحالت لموضع ترجمته مع الإشارة لخلاصة القول فيه.

رابعاً: المنهج في الحكم على الأسانيد:

(١) إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فلم تحكم الباحثة على إسناده، ولكن إذا كان في الإسناد مشكلة أشارت إليها مع ذكر مسوغ إخراج صاحبي الصحيحين أو أحدهما لها.

(٢) قامت الباحثة باعتماد إسناد أقرب الألفاظ للحديث، ومن ثم دراسته، والحكم عليه، فإن كان صحيحاً اكتفت بدراسته وحده أما إن كان ضعيفاً فقامت الباحثة بالبحث عن جابر له قد يُثبت صحة الحديث أو حسنه وإلا يبقى على ضعفه.

(٣) قامت الباحثة بالحكم على إسناد الأحاديث على حسب أصول علم الجرح والتعديل، مع الاستئناس بحكم العلماء القدماء والمحدثين، وربما خالفتم أحياناً.

خامساً: المنهج في التوثيق:

(١) بالنسبة لتوثيق الآيات الكريمة قامت الباحثة بعزوها لموضعها من كتاب الله تعالى في الحاشية السفلية، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

(٢) اكتفت الباحثة بتوثيق المعلومات عن الكتاب بذكر اسمه واسم المؤلف فقط في الحاشية، أما المعلومات التفصيلية فذكرتها في فهرس المصادر والمراجع، وبالنسبة لتوثيق الأحاديث ذكرت اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

سادساً: المنهج في الأماكن والبلدان:

* قامت الباحثة ببيان الأماكن والتعريف بالبلدان ما أمكن ذلك من خلال كتب البلدان.

سابعاً: المنهج في بيان غريب الحديث:

* قامت الباحثة بتفسير الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث، أو من كتب الشروح، أو من معاجم اللغة.

** الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع وقفت الباحثة على بعض الدراسات حول كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، والتي تناولت الكتاب من الناحية اللغوية والبلاغية وهي كالاتي:

(١) الظواهر اللهجية في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الملقب بمجد الدين، للباحث: فتحي محمد شاهين.

(٢) المعيار الصوتي لغرابية الحديث في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: دراسة في بنية الكلمة العربية، للباحث: عمر المسعدين.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: دراسة لغوية، للباحث: محمد توفيق.

(٤) الظواهر اللغوية في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، للباحث: صلاح كاظم داود.

٥) المسائل النحوية والتصريفية في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: جمعاً ودراسة، للباحث: عبد الله الأنصاري.

٦) ابن الأثير المحدث ومنهجه في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، للباحثة أميمة بدر الدين.

٧) التأويل في غريب الحديث من خلال كتاب النهاية لابن الأثير: عرض ونقد، للباحث: علي السحيباني.

كما وأن هناك دراستين تناولتا هذا الكتاب من الناحية الحديثية وهما كالآتي:

الأولى: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق خليل مأمون شيجا، وقد اشتمل على تخريج أحاديث النهاية بشكل مقتضب، وليس بطريقة علمية حديثية.

الثانية: تخريج أحاديث كتاب لسان العرب لابن منظور، في جامعة أم درمان في السودان، وتقسيمه على مجموعة من الطلاب، وكثير من أحاديث النهاية وردت عند ابن منظور.

ومن مجموع الدراسات السابقة يتبين أنها تختلف عن موضوع هذا البحث، حيث تناول هذا البحث تخريج أحاديث كتاب النهاية لابن الأثير بطريقة علمية حديثية، مع دراسة أسانيدھا، والحكم عليها، وهذا ما لم يتوفر في تلك الدراسات.

بالإضافة إلى أن الجامعة الإسلامية بغزة قامت بإعداد مشروع يقوم بتنفيذه طلاب الماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه يقوم على دراسة الأحاديث المرفوعة في كتاب النهاية لابن الأثير دراسةً حديثية، وقد أنهت دراسة عدة أجزاء منها مثل:

- أحاديث كتاب النَّهْيَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لابن الأثير من بداية باب " الهمزة مع الباء " حتى نهاية باب " الهمزة مع الشين " تخريجٌ ودراسة، لمحمد كلاب.
- أحاديث كتاب النَّهْيَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لابن الأثير من بداية باب " الحاء مع التاء " حتى نهاية باب "الراء مع القاف" تخريجٌ ودراسة، لمحمد القدوة.
- أحاديث كتاب النَّهْيَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لابن الأثير من بداية باب " الراء مع القاف " حتى نهاية باب "الزاي مع الحاء" تخريجٌ ودراسة، لعبد المعطي الأخرس.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، من باب "الخاء مع القاف" حتى نهاية باب " الدال مع التاء": تخريج ودراسة، للباحث: محمد الدبور.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، من باب "السين مع الدال" حتى نهاية باب " السين مع الميم": تخريج ودراسة، للباحث: محمد الوالي.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، من باب "العين مع السين" حتى نهاية باب " العين مع الكاف": تخريج ودراسة، للباحث: محمد الشرافي.

**** خطة البحث:**

ينقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة وفهارس.

المقدمة:

وتشتمل على أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج البحث وطبيعة عمل الباحثة فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد:

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ابن الأثير حياته، ومؤلفاته، ووفاته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وميلاده، وعلمه وفضله..

المطلب الثاني: مؤلفاته العلمية.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سبب تأليفه لكتاب النهاية.

المطلب الثاني: مصادره في تأليف كتاب النهاية.

المطلب الثالث: منهج ابن الأثير في كتاب النهاية.

الفصل الأول: الأحاديث الواردة من باب "الكاف مع الزاي" حتى نهاية "الكاف مع الفاء"، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الكاف مع الزاي.

المبحث الثاني: الكاف مع السين.

المبحث الثالث: الكاف مع الشين.

المبحث الرابع: الكاف مع الظاء.

المبحث الخامس: الكاف مع العين.

المبحث السادس: الكاف مع الفاء.

الفصل الثاني: الأحاديث الواردة من باب "الكاف مع اللام" حتى نهاية "الكاف مع الياء"، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الكاف مع اللام.

المبحث الثاني: الكاف مع الميم.

المبحث الثالث: الكاف مع النون.

المبحث الرابع: الكاف مع الواو.

المبحث الخامس: الكاف مع الهاء.

المبحث السادس: الكاف مع الياء.

الفصل الثالث: الأحاديث الواردة من باب "اللام مع الهمزة" حتى نهاية "اللام مع الجيم"، وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: اللام مع الهمزة.
- المبحث الثاني: اللام مع الباء.
- المبحث الثالث: اللام مع التاء.
- المبحث الرابع: اللام مع الثاء.
- المبحث الخامس: اللام مع الجيم.

**** الخاتمة:**

وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة من خلال البحث.

**** الفهارس العامة:**

- (١) فهرس الآيات الكريمة.
- (٢) فهرس الأحاديث الشريفة.
- (٣) فهرس الرواة المترجم لهم.
- (٤) فهرس الأماكن والبلدان.
- (٥) فهرس المصادر والمراجع.
- (٦) فهرس الموضوعات.

أسأل الله التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة.

التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ابن الأثير حياته، ومؤلفاته، ووفاته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وميلاده، وعلمه وفضله.

المطلب الثاني: مؤلفاته العلمية.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سبب تأليفه لكتاب النهاية.

المطلب الثاني: مصادره في تأليف كتاب النهاية.

المطلب الثالث: منهج ابن الأثير في كتاب النهاية.

المبحث الأول

ابن الأثير حياته، ومؤلفاته، ووفاته

لقد تكفل الله تبارك وتعالى بحفظ هذا الدين وسخر له العلماء الذين بذلوا كل جهدهم للدفاع عنه والذين عملوا في جميع المجالات ومن ضمنها مجال اللغة وغريب الألفاظ الذي نص أهل العلم على أهمية دراسته وشرف تعلمه، فقال الإمام النووي^(١): "هو فن يقبح جهله بأهل العلم عامة، وبأهل الحديث خاصة، والخوض فيه ليس بالهين فليتحَرَّ خائضه فكان السلف يثبتون فيه أشد التثبت".

وكانت نشأة علم غريب الحديث على أيدي علماء راسخين من أئمة اللغة أمثال الإمام الخطابي، ثم تبعه في ذلك الإمام ابن الأثير الجزري الذي تميز في مجال اللغة وغريب اللفظ بهدف بيان مراد النبي صلى الله عليه وسلم من حديثه فألف أعظم وأشمل كتاب في الغريب أسماه "النهاية في غريب الحديث والأثر".

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وميلاده، وعلمه وفضله.

ابن الأثير هو^(٢): المبارك بن أبي المكارم بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، يكنى بأبي السعادات، ويلقب بمجد الدين، ويُعرف بابن الأثير، ولد سنة ٥٤٤ هـ في جزيرة ابن عمر، نشأ في أسرة عربية شيبانية عريقة النسب، تلقى دروسه الأولى في مدارسها على أيدي كبار علمائها، وفي سنة ٥٦٥ هـ انتقل إلى الموصل وسكن بها وهنا بدأت شخصيته تصقل وتتضح حتى ظهر فضله وعلى قدره واشتهر أمره وعُرف بعلمه واشتهر عند الحكام والسلاطين والأمراء، فقال ابن كثير^(٣): "كان معظم عند ملوك الموصل". وقد أحب ابن الأثير العلوم الشرعية حباً عظيماً فأعطاها نفسه رغبة في الاستفادة والاستزادة في تحصيله فزهد في السلطة والمناصب وتفرغ للعلم والفتوى، وتميز في العديد من العلوم، فقال ياقوت الحموي^(٤): كان عالماً فاضلاً، وسيداً كاملاً، قد جمع بين علم العربية، والقرآن، والنحو، واللغة، والحديث والفقه.

المطلب الثاني: مؤلفاته العلمية.

لابن الأثير العديد من المؤلفات منها^(٥):

* * الإِنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف.

* * الباهر في الفروق في النحو.

* * البديع في النحو.

* * تهذيب فصول ابن الدهان.

(١) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للنووي، ص ١٨٢.

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٢١، ص ٤٨٨ - ٤٩١، وطبقات الشافعية، للسبكي، ج ٥، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير، ج ١٧، ص ٨.

(٤) انظر معجم الأدباء، للحموي، ج ١٧، ص ٧١.

(٥) انظر معجم الأدباء، للحموي، ج ١٧، ص ٧٦، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، ج ٤، ص ١٤١، وطبقات الشافعية، للسبكي،

ج ٥، ص ١٥٣.

** جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

** ديوان رسائل.

** رسائل في الحساب.

** الفروق الأدبية في النحو.

** شرح غريب الطوال.

** النهاية في غريب الحديث والأثر، وهو موضوع الدراسة وسيأتي الحديث عليه إن شاء الله.

المطلب الثالث: وفاته.

عاش ابن الأثير حياته جامعاً فيها بين العزوف عن الدنيا والإقبال على العلم حتى ابتلاه الله بمرض " النقرس" الذي أفقده الحركة حتى أصبح يُحمل على مَحْفَةٍ، وق=في يوم الخميس من ذي الحجة سنة ٦٠٦ هـ كان ابن الأثير على موعد مع الله عز وجل ففاضت روحه إلى بارئها وكانت وفاته ثلثة لا تتدمل في حياة الناس. قال الذهبي^(١): "عاش ثلاثاً وستين سنة سن نبينا صلى الله عليه وسلم وسن خير هذه الأمة بعد نبيها بشهادة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لهما وهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما".
رحمه الله رحمةً واسعة.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج ٤٣، ص ٢٢٧.

المبحث الثاني كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر

المطلب الأول: سبب تأليف ابن الأثير لكتاب النهاية.

يعتبر كتاب النهاية من أوفى الكتب في غريب الحديث وأوسعها وأحسنها ترتيباً جمع فيه بين غريب الحديث من كتاب أبي عبيد أحمد بن موسى الهروي، وكتاب أبي موسى محمد بن عمر المدني، فأضاف إليهما ما فاتهما وفي ذلك يقول^(١): "فرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مُجَرِّداً من غريب القرآن وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لكُلفة الطلب وتمادت بي الأيام في ذلك أُفدّم رجلاً وأُؤخّر أخرى إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية وتحققت في إظهار ما في القوة إلى الفعل ويسّر الله الأمر وسهّله وسناه ووفق إليه فحينئذ أمعنتُ النظر وأنعمتُ الفكر في اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابهِ فوجدتُهما - على كثرة ما أدع فيهما من غريب الحديث والأثر - قد فاتتُهما الكثير الوافر فإني في بادئ الأمر وأول النظر مرّ بذكر كلمات غريبة من غرائب أحاديث الصحاح كالبخاري ومسلم - وكفاك بهما شهرةً في كتب الحديث - لم يرد شيء منهما في هذين الكتابين فحيث عرفتُ ذلك تنبّهتُ لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدوّنة المصنفة في أول الزمان وأوسطه وآخره . فتنبعتُها واستقرتُ ما حصرني منها واستقصيتُ مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها وكتب اللغة على اختلافها فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيراً فصَدَفْتُ حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيها وأضفت ما عثرتُ عليه ووجدته من الغرائب إلى ما في كتابيها في حروفها مع نظائرها وأمثالها".

المطلب الثاني: مصادره في تأليف كتاب النهاية.

بالإضافة إلى كتابي الهروي والمديني استفاد ابن الأثير من كتب أخرى اختصت بمجال اللغة منها:

- غريب الحديث، للخطابي.
 - الفائق في غريب الحديث، للزمخشري.
 - الصحاح، للجوهري.
 - غريب الحديث، للحري.
 - تهذيب اللغة، للأزهري.
- فهذه أهم الكتب التي عولَ عليها ابن الأثير في تأليفه كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٤.

المطلب الثالث: منهج ابن الأثير في كتاب النهاية.

تميز ابن الأثير بالإبداع في التأليف، وقد ظهر هذا جلياً في كتابه " النهاية في غريب الحديث والأثر"، ومن منهجه في كتابه الآتي^(١):

(١) تكلم في مقدمة الكتاب عن نشأة علم الغريب وبدايات التأليف فيه ومناهج المصنفين، فانتهى من مناهجهم وخاصة منهج الهروي والمديني من حيث إيراد المواد اللغوية وترتيبها وفق الحرف الأول والثاني والثالث، وسار في كتابه على هذين الكتابين فجعل الحرف " هـ" علامة النقل عن الهروي، والحرف " س " علامة النقل عن المديني^(٢)، ومن ثم أورد الكلمات على ظاهر لفظها دون أن يجردها من الزيادة تيسيراً وتخفيفاً.

(٢) لم يكتفي ابن الأثير بإيراد الكلمة بناءً على ظاهر لفظها، وإنما ذكرها مرتين مرة على ظاهر لفظها، ومرة على حق اللفظ، ولكنه لم يلتزم بهذا المنهج تماماً ومثاله: ما ذكره في مادة " الأفكل" حيث ذكره في باب " الهمزة مع الفاء" على ظاهر لفظه^(٣)، ثم أعاده في باب " الفاء مع الكاف"^(٤).

(٣) بالغ ابن الأثير في إيراد المواد على ظاهر لفظها فاعتبر كاف التشبيه مع " ما " كلمة واحدة وذكرها في آخر باب " الكاف مع الميم" وشرح عليها حديثين وقال بعدهما^(٥): " وهذا الحديث والذي قبله ليس هذا موضعهما لأن الكاف زائدة على " ما" وإنما ذكرناهما لأجل لفظهما".

ومثال ذلك حديث " فإنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر" قال ابن الأثير^(٦): " قد يُخَيَّل إلى بعض السامعين أنَّ الكاف كاف التشبيه للمرئي وإنما هي للرؤية وهي فعل الرائي ومعناه: أنكم ترون ربكم رؤية ينزاح معها الشك كزويتكم القمر ليلة البدر لا ترتابون فيه ولا تمتنون".

(٤) لم يقتصر ابن الأثير على ذكر الكلمات الغريبة في كتابه ولكنه قد يذكر الكلمة الواضحة لغرض آخر ومثاله ما ذكره في مادة " زبل " في حديث عمر رضي الله عنه " أن امرأة نشزت على زوجها فحبسها في بيت الزبل" قال ابن الأثير^(٧): " هو بالكسر السرجين وبالفتح مصدرُ زبلتُ الأرض إذا أصلحتها بالزبل. وإنما ذكرنا هذه اللفظة مع ظهورها لئلا تُصحَّف بغيرها فإنها بمكان من الاشتباه".

(١) وللاهمية انظر كتاب منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه النهاية في غريب الحديث والأثر، لأحمد الخراط، ص ٢٤-٢٦،

وكتاب مجد الدين ابن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث، للطناحي، ص ٤٠٠-٤١٣.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٤.

(٣) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ١٣٧.

(٤) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٩٠٧.

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٦) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٧) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٧١٠.

٥) من منهجه التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر ومثاله توفيقه بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: " كل مُحدثة بدعةٌ " وبين حديث عمر رضي الله عنه " نِعَمَتِ البِدْعَةُ هذه" (١).

٦) كان يتعرض لبعض المسائل الفقهية كالزكاة والبيوع وغيرها، واختلاف العلماء في بيان تلك الأحكام مثل اختلافهم في تفسير التفريق بين البيعان وأنهما بالخيار ما لم يتفرقا (٢).

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٦٧.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٥٢.

الفصل الأول

الأحاديث الواردة من باب "الكاف مع الزاي" حتى نهاية "الكاف مع الفاء"
وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الكاف مع الزاي.

المبحث الثاني: الكاف مع السين.

المبحث الثالث: الكاف مع الشين.

المبحث الرابع: الكاف مع الظاء.

المبحث الخامس: الكاف مع العين.

المبحث السادس: الكاف مع الفاء.

المبحث الأول الكاف مع الزاي

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كرز)

فيه [أَنْ رَجُلًا اغْتَسَلَ فَكَزَّ فَمَاتَ] الْكُرْزُ : دَاءٌ يَتَوَلَدُ مِنْ شِدَّةِ الْبُرْدِ، وَقِيلَ: هُوَ نَفْسُ الْبُرْدِ. وَقَدْ كَزَّ يَكْزُ كَزًّا^(١).

الحديث رقم (١)

قال ابن ماجه^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي رَأْسِهِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَصَابَهُ احْتِلَامٌ، فَأَمَرَ بِالِاغْتِسَالِ، فَأَغْتَسَلَ، فَكَزَّ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ » - قَالَ عَطَاءٌ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ، وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الْجِرَاحُ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٣)، والدارقطني^(٤)، والبيهقي^(٥) جميعهم بلفظ: " كز فمات"، وأخرجه أبو داود^(٦)، وعبد الرزاق^(٧)، وأحمد ابن حنبل^(٨)، والدارمي^(٩) جميعهم بلفظ: " اغتسل فمات" جميعهم من طريق الأوزاعي بصيغة بلغني عن عطاء به.

وأخرجه أبو يعلى^(١٠)، والدارقطني^(١١) من طريق هقل بن زياد،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٠٦.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب في المجرور تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، ج١، ص١٨٩، ح٥٧٢.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج١١، ص١٩٤، ح١١٤٧٢.

(٤) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء، ج١، ص٣٥٢، ح٧٣٣.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض، ج١، ص٣٤٦، ح١٠٧٤.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في المجرور يتيمم، ج١، ص٩٣، ح٣٣٧.

(٧) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطهارة، باب إذا لم يجد الماء، ج١، ص٢٢٣، ح٨٦٧.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، من مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، ج٥، ص١٧٣، ح٣٠٥٦.

(٩) سنن الدارمي، كتاب الطهارة، باب المجرور تصيبه الجنابة، ج١، ص٥٨٥، ح٧٧٩.

(١٠) مسند أبي يعلى، ج٤، ص٣٠٩، ح٢٤٢٠.

(١١) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح، ج١، ص٣٥١، ح٧٣٠.

وأخرجه الحاكم^(١) من طريق بشر بن بكر،
وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(٢) من طريق محمد بن كثير المصيبي،
وأخرجه ابن الجارود^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، وابن حبان^(٥) جميعهم من طريق الوليد بن عبد الله بن أبي رباح،
أربعتهم (هقل بن زياد، بشر بن بكر، محمد بن كثير المصيبي، الوليد بن عبد الله بن أبي رباح) عن الأوزاعي
عن عطاء به جميعهم بلفظ: "اغتسل فمات".

ثانياً: تراجم الرواة

**** عطاء بن أبي رباح**، واسم أبي رباح أسلم القرشي، مات سنة أربع عشرة ومائة، قال ابن حجر: "ثقة فقيه
فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه"^(٦).
وروى الأثرم عن أحمد ما يدل على أنه كان يدلس فقال في قصة طويلة: "ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج
بها، إلا أن يقول: سمعت"^(٧).

يتبين أن عطاء أتهم بعدة أمور: الإرسال والتغير بآخره، والتدليس.

أولاً: الإرسال

أما عن إرساله فقد أرسل عن عدد من الصحابة؛ سماهم العراقي ولم يذكر فيهم ابن عباس^(٨)،
كما أن المزي ذكره بدون أن يثبت إرساله عنه^(٩)، وقد ذكر ابن حجر عند ترجمته لعطاء ابن عباس من أوائل
شيوخه الذين روى عنهم مما يدل على كثرة الملازمة بينهما^(١٠).

ثانياً: التغير بآخره

قال ابن حبان^(١١): "كان عطاء أسود أعور أشل أعرج ثم عمي بعد آخر عمره".

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطهارة، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٦٣٠.

(٢) حلیة الأولیاء، لأبی نعیم الأصبهانی، ج ٣، ص ٣١٧.

(٣) المنتقى، لابن الجارود، کتاب الطهارة، باب التیمم، ص ٤٢، ح ١٢٨.

(٤) صحیح ابن خزيمة، کتاب الوضوء، باب الرخصة فی التیمم للمجدور والمجروح وإن كان الماء موجوداً، ج ١، ص ١٣٨، ح ٢٧٣٥.

(٥) صحیح ابن حبان، باب التیمم، ذکر إباحة التیمم للعلیل الواجد الماء إذا خاف التلف علی نفسه، ج ٤، ص ١٤٠، ح ١٣١٤.

(٦) تقریب التهذیب، لابن حجر العسقلانی، ص ٣٩١.

(٧) انظر تحفة التحصیل فی ذکر رواة المراسیل، للعراقي، ص ٢٢٨.

(٨) انظر المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٩) انظر تهذیب الکمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٦٩، وانظر جامع التحصیل فی أحكام المراسیل، لأبی سعید خلیل بن کیکلدي العلاءي، ص ٢٣٧.

(١٠) انظر تهذیب التهذیب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٨٠.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ١٩٩.

قالت الباحثة: تغير عطاء لا يضر؛ لأنه لم يكثر من الحديث في هذه الفترة، وربما يكون تغيره بسبب ما أصيب به من العمى، وقد أورد الذهبي قول علي بن المديني فقال^(١): "كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد"، وقال معقبا^(٢): "بأن ذلك لم يعن الترك الاصطلاحي بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه وإلا فعطاء ثبت رضي"، كما أن عطاء توبع على الحديث من قبل الوليد بن عبيد الله بن أبي رياح^(٣).

ثالثاً: التدليس

ما ورد عن أحمد من أن عطاء كان يدلس، فقد خصه بالرواية عن عائشة، وروايته هنا عن ابن عباس.

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان فيه من علة زال الإشكال عنها.

** عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة^(٤)، أرسل عن خلق ولكنه لم يرسل عن عطاء بن أبي رياح^(٥).

** عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، أبو سعيد كاتب الأوزاعي ولم يرو عن غيره^(٦)، قال هشام بن عمار: أوثق الناس في الأوزاعي كاتبه عبد الحميد، من الطبقة التاسعة "صغار أتباع التابعين"^(٧).

وثقه أحمد بن حنبل^(٨)، والدارقطني^(٩)، وابن شاهين^(١٠)، وأبو حاتم^(١١)، وزاد: "أنه كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث"^(١٢)، ووثقه أبو زرعة الرازي وقال^(١٣): "حديثه مستقيم، وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي"، وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم^(١٤): "ضعيف".

وقال يحيى بن معين^(١٥): "ليس به بأس"، وقال العجلي^(١٦): "لا بأس به".

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٧٠.

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٥، ص ٩٠.

(٣) صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ١٣٨، ح ٢٧٣.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٧.

(٥) انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلاني، ص ٢٢٥.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٤٢٤.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٣.

(٨) العلة ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٦٣، رقم ٢٦١٠.

(٩) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ص ٢٤١، رقم ٣٩٦.

(١٠) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٦٠.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٤٢٢.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١١.

(١٣) انظر المرجع السابق.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٠٢.

(١٥) انظر سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٠٦.

(١٦) الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٧٠.

وقال النسائي^(١)، وأبو حاتم^(٢)، والحسن بن رشيق عن البخاري^(٣): "ليس بالقوي"، وزاد البخاري: "ربما يخالف في حديثه"، وأيده ابن عدي فقال^(٤): "تفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يُكتب حديثه"، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٥): "ربما أخطأ"، وقال ابن حجر^(٦): "صدوق ربما أخطأ"، وقال أبو أحمد الحاكم^(٧): "ليس بالمتين عندهم".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ".

**** هشام بن عمار بن نصير السلمي:** ويقال الظفري، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة^(٨).

وثقه الذهبي، وزاد: "مكثر له ما ينكر"^(٩)، ووثقه يحيى بن معين، وفي موضع آخر قال^(١٠): "كَيْس كَيْس". وقال العجلي^(١١): "ثقة صدوق"، وقال النسائي^(١٢): "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣).

وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح".

وقال أبو حاتم^(١٥): "صدوق؛ إلا أنه لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح كان يقرأ من كتابه".

وقال الدارقطني^(١٦): "صدوق، كبير المحل"، وقال مسلمة^(١٧): "تُكلم فيه وهو جائز الحديث صدوق".

قال أحمد بن حنبل^(١٨): "طياش خفيف"، وقد وضح الذهبي سبب هذا القول من أحمد فقال^(١٩): "إنما قال أحمد هذا فيه؛ لأن المروزي قال: ورد علي كتاب من دمشق فيه سل لنا أبا عبد الله، فإن هشام ابن عمار قال: لفظ

(١) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ٧٢.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٤٢٢.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٦، ص ٤٥.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٣٢٣.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٠٠.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٦٤.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٠٢.

(٨) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٤٢ و ٢٥٤.

(٩) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٧١١.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٤٧.

(١١) الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣٣٢.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٤٨.

(١٣) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢٣٣.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٣.

(١٥) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦٦.

(١٦) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، ص ٢٨١.

(١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٤٨.

(١٨) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره، لأحمد بن حنبل، ص ١٤٠.

(١٩) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن المبرد، ص ١٦٤.

جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق؟، فسألت أبا عبد الله فقال: أعرفه طياشا، الكرابيسي لم يقل هذا، وهذا قد تجهم".

قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود^(١): "حدث بأرجح من أربعمئة حديث لا أصل لها".

وقال محمد بن مسلم بن واره الرازي^(٢): "عزمت زمانا أن أمسك عن حديث هشام لأنه كان يبيع الحديث".

قال علاء الدين علي رضا^(٣): "صدوق كبير المحل، كما قال الدارقطني؛ إلا أنه كبر فصار يتلقن فحديثه القديم

أصح كما نص عليه أبو حاتم، وروايته في صحيح البخاري محمولة على أنها من مروياته قبل أن يكبر ويلقن".

خلاصة القول: هو ثقة، وبالنسبة لاختلاطه فلا يضر هنا لأن البخاري قد أخرج له من طريق ابن أبي

العشرين^(٤)، وقد بين علاء الدين رضا أن مروياته في الصحيح محمولة على أنها قبل أن يكبر ويلقن، فيكون

سماعه من ابن أبي العشرين قبل التلقين.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره، وما كان فيه من علل فالجواب عنها كالاتي:

- إرسال عطاء لا يضر لأنه لم يرسل عن ابن عباس، وقد توبع على الحديث.
- إرسال الأوزاعي لا يضر كذلك لأنه لم يرسل عن عطاء.
- عبد الحميد، صدوق ربما أخطأ ولكنه لم ينفرد برواية الحديث فقد تابعه هقل بن زياد^(٥) وبشر بن بكر^(٦).
- اختلاط هشام لا يضر فسماعه لهذا الحديث قبل الاختلاط كما تبين سابقا، بالإضافة إلى أنه توبع على الحديث.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كزم)

فيه [أنه كان يتعوذ من الكرم والقزم] الكرم بالتحريك : شدة الأكل والمصدر ساكن. وقد كرم الشيء بفيه

يكرمه كزماً إذا كسره وضَمَ فمه عليه

وقيل: هو البخل من قولهم: هو أكرم البنان: أي قصيرها كما يقال: جعد الكف.

وقيل: هو أن يُريد الرجل المعروف أو الصدقة ولا يقدر على دينار ولا درهم^(٧).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٤٨.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٤٩.

(٣) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، علاء الدين علي رضا، ص ٣٦٤.

(٤) انظر صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه، ج ٢، ص ٥٤، ح ١١١٥٢.

(٥) مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٣٠٩، ح ٢٤٢٠.

(٦) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٦٣٠.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٠٧.

الحديث (٢)

قال ابن قتيبة^(١) رحمه الله: يرويه سليمان بن الربيع الكوفي عن همّام عن أبي العوّام عمران بن داود القطان عن قتادة عن الحسن بن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنّه كان يتعوّذ من خمّس من العيّمة والعيّمة والأئمة والكزّم والقزّم".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به ابن قتيبة.

ثانياً: تراجم الرواة

**** الحسن:** هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار بالتحتمانية والمهملة الأنصاري مولاهم، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين^(٢)، قال ابن حجر: "ثقة فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس"^(٣). مما سبق يتبين أن الحسن البصري اتهم بأمرين التدليس والإرسال.

أولاً: التدليس

بالنسبة لتدليسه لا يضر؛ لأنه مدلس من الطبقة الثانية^(٤)، الذين لا يضر تدليسهم.

ثانياً: الإرسال

اتصف الحسن البصري بكثرة الإرسال، ونقل ابن حجر قول البزار^(٥): "سمع الحسن البصري من جماعة وروى عن آخرين لم يدركهم وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة". وقال ابن المديني^(٦): "مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها"، وقال محمد بن سعد^(٧): "قالوا: وكان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً وكان ما أسند من حديثه وروى عن من سمع منه فحسن حجة وما أرسل من الحديث فليس بحجة"، وقال الدارقطني^(٨): "مراسيله فيها ضعف".

وقد اختلف في سماعه من عمران بن حصين على النحو التالي:

(١) غريب الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ج ١، ص ٣٣٨.

(٢) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٦، ص ٩٥ و ١٢٦.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦٠.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٩.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٦٩.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ١٥٧.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٧٠.

أولاً: من نفى سماع الحسن البصري من عمران بن حصين:

قال علي بن المديني^(١)، وأبو حاتم الرازي^(٢): لم يسمع الحسن من عمران بن حصين وليس يصح ذلك من وجه يثبت^(٣)، وزاد أبو حاتم^(٤): "يدخل قتادة عن الحسن هياج بن عمران البرجمي عن عمران بن حصين وسمرة"^(٥). ونسب الحاكم إلى البخاري ومسلم نفيهما سماع الحسن من عمران^(٦)، وقال ابن القطان الفاسي^(٧)، والبيهقي^(٨): "الحسن لم يسمع من عمران بن حصين".

ونسب ابن أبي حاتم إلى بهز بن أسد، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل نفيهم لسماع الحسن من عمران، ولكن في هذه النقولات نظر

فكلام بهز بن أسد قد اختلف على قولين نقلهما ابن أبي حاتم الأول عن جرير قال^(٩): "سألت بهزاً عن الحسن من لقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: سمع من ابن عمر حديثاً ولم يسمع من عمران بن حصين شيئاً"، والقول الثاني جاء في موضع آخر عن جرير أيضاً قال^(١٠): "سألت بهزاً عن الحسن من لقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: سمع من ابن عمر حديثاً، وسمع من عمران بن حصين شيئاً، وسمع من أبي بكر شيئاً".

فبهز في الموضع الأول نفى سماع الحسن من عمران، وفي الموضع الثاني أثبت له السماع، وكلا الموضعين ذكرهما ابن أبي حاتم، والعراقي^(١١)، أما العلاني^(١٢) فاكتفى بذكر الموضع الثاني المثبت للسماع دون الأول وهذا لا يصح.

أما عن قول ابن معين قال ابن أبي حاتم^(١٣): "عن إسحاق بن منصور أنه قال: قلت ليحيى ابن سيرين والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين نعم"، ثم قال ابن أبي حاتم: "يعني أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين".

(١) العلل، لابن المديني، ص ٥١، رقم ٥٠.

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٣٨، رقم ١٢٢.

(٣) تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل، للعراقي، ص ٧١.

(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٣٩، رقم ١٢٤.

(٥) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤١.

(٦) انظر المستدرک على الصحيحين، كتاب الأهوال، ج ٤، ص ٦١٠، ح ٨٦٩٤.

(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٢، ص ٧٦.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٢٠٠٧٢.

(٩) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٣٨، رقم ١٢٣.

(١٠) المرجع السابق، ص ٤٥، رقم ١٥٢.

(١١) تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل، للعراقي، ص ٦٨.

(١٢) جامع التحصيل، للعلاني، ص ١٦٣، رقم ١٣٥.

(١٣) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٣٩، رقم ١٢٥.

ولكن يبدو من كلام ابن معين أنه لم ينفي سماع الحسن من عمران مطلقاً ولكنه أثبت سماع الحسن من ابن سيرين، وتوقف عن الجزم بسماع الحسن من عمران ويؤكد هذا قول ابن محرز^(١): "سمعت يحيى وقيل له الحسن البصري لقي عمران بن حصين؟ قال: يقول: أهل الكوفة ذاك، وأما أهل البصرة فلا يثبتون ذاك".

ثانياً: من أثبت سماع الحسن من عمران بن حصين:

وممن أثبت للحسن سماعاً من عمران بن حصين البزار^(٢)، وابن حبان^(٣)، والحاكم فقال^(٤): "أكثر أئمتنا من المتقدمين على أن الحسن قد سمع من عمران بن حصين"، وقال أيضاً^(٥): "إن مشايخنا وإن اختلفوا في سماع الحسن من عمران بن حصين فعن أكثرهم على أنه سمع منه"، وممن أثبت السماع أيضاً النووي^(٦)، وابن التركماني^(٧)، وابن حجر فقال^(٨): "عن الحسن أنه كان يحلف أنه ما قدم البصرة خير لهم من عمران"، وقال أيضاً^(٩): "الحسن سمع من عمران".

قالت الباحثة: بالنظر لأقوال النافين والمثبتين لسماع الحسن من عمران يتبين أن القول للمثبتين وأن الحسن قد أدرك عمران خاصة وأن عمران قدم البصرة حين أرسله عمر بن الخطاب إليها ليُفَقِّه أهلها، وبقي بها حتى مات سنة اثنتين وخمسين^(١٠)، والحسن قدم البصرة أيام صفين^(١١) التي وقعت سنة سبع وثلاثين، فمن خلال ذلك يتبين أن سماع الحسن من عمران ممكن خاصة وأنه عاصره مدة طويلة يُمكنه السماع فيها منه.

**** قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، قال ابن حجر^(١٢): "ثقة ثبت؛ إلا أنه اتهم بعدة أمور منها التدليس، والإرسال، وبدعة القدر.**

أما عن تدليسه: فهو مدلس من الطبقة الثالثة، قال ابن حجر^(١٣): "مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره"، وقد روى الحديث بالعننة ولم أجد له تصريحاً بالسماع.

(١) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ص ١٣٠.

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٦٨.

(٣) صحيح ابن حبان، ج ٥، ص ١١٢، ح ١٨٠٧.

(٤) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ٢٩١٧.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب اللباس، ج ٤، ص ٢١١، ح ٧٤٠٠.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج ١، ص ١٦١.

(٧) الجوهر النقي، لابن التركماني، ج ٢، ص ٢١٦.

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٤، ص ٥٨٥.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٠١، في ترجمة عباد بن كثير الثقفي.

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٤، ص ٥٨٥.

(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٨٢، رقم ٤٧٨٤.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٣.

(١٣) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٣.

وما كان من إرساله: فقد سمي العراقي عدداً كبيراً ممن أرسل عنهم قتادة ولم يذكر فيهم الحسن البصري^(١)؛ لذا إرساله لا يضر هنا.

وبالنسبة لبدعة القدر: قال العجلي^(٢): "قتادة كان يتهم بالقدر، وكان لا يدعو إليه ولا يتكلم فيه".

** عمران بن داؤد - بفتح الواو بعدها راء - أبو العوام القطان، البصري، مات بين (ستين ومائة وسبعين ومائة)^(٣).

وثقه العجلي^(٤)، وعفان بن مسلم^(٥)، وذكره ابن حبان^(٦)، وابن شاهين في الثقات^(٧)، وقال ابن شاهين^(٨): "كان من أخص الناس بقتادة"، وقال الهيثمي^(٩): "وثق".

قال الترمذي^(١٠): "قال البخاري: صدوق يهم"، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق يهم برأي الخوارج"، ووضح ابن معين أنه لم يكن بداعية فقال^(١٢): "كان يرى رأي الخوارج ولم يكن داعية".

قال الساجي^(١٣)، والذهبي^(١٤): "صدوق"، وقال أحمد بن حنبل^(١٥): "أرجو أن يكون صالح الحديث"، وقال ابن عدي^(١٦): "هو ممن يكتب حديثه".

وقال يحيى بن معين^(١٧): "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر^(١٨): "لم يرو عنه يحيى بن سعيد وليس هو بشيء".

(١) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٦٢.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢١٥.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٩.

(٤) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٨٩.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١١٦.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٢١-٣٢٢، رقم ٥٠٤٥.

(٧) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٨٩، رقم ١١٤٥.

(٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٨٢، رقم ١١١١.

(٩) مجمع الزوائد للهيثمي، ج ١٠، ص ٣٠٨، ح ١٧٤٥٩.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١١٦.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٩.

(١٢) تاريخ ابن معين - رواية الدروي - ج ٤، ص ١٤١، رقم ٣٥٩٨.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١١٦.

(١٤) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٤٧٨، رقم ٤٥٩٦.

(١٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٢٥.

(١٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ١٦٤، رقم ١٢٦٥.

(١٧) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ١٨٥، رقم ٣٨٥٥.

(١٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ١٥٧، رقم ٣٦٨٧.

وضعفه أحمد^(١)، وابن معين في موضع آخر^(٢)، والنسائي^(٣)، وأبو داود^(٤)، وقال الدارقطني^(٥): "كان كثير المخالفة والوهم"، وقال الألباني^(٦): "فيه ضعف من قبل حفظه".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق يهمل"، ولم يتابع على حديثه هنا.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير همام بن مسلم، وسليمان بن الربيع.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناد الحديث ضعيف جداً من أجل همام بن مسلم^(٧)، وسليمان بن الربيع^(٨) كلاهما متروك.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كزم)

منه حديث علي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم [لم يكن بالكز ولا المنكزم] فالكز: المعبس في وجوه السائلين والمنكزم: الصغير الكف الصغير القدم^(٩).

الحديث (٣)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٩، رقم ٣٩٠٨.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ص ٦٩.

(٣) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ٨٥.

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٣٣٠.

(٥) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٦٠، رقم ٤٤٥.

(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ١٩٦٥.

(٧) انظر ترجمته في تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٣، والمجروحين، لابن حبان، ج ٣، ص ٩٦، رقم ١١٧٢، وعلل الدارقطني، ج ٨، ص ١٠٥، رقم ١٤٢٨.

(٨) انظر ترجمته في تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٥٤، رقم ٤٦٣٧، وعلل الدارقطني، ج ١١، ص ١٥٣، رقم ٢١٨٨، والمغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٢٧٩، رقم ٢٥٨٣.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٠٧.

المبحث الثاني الكاف مع السين

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسب)

فيه [أَطِيبُ مَا يَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ] إنما جعل الولد كِسْبًا لأنَّ الوالدَ طَلَبَهُ وَسَعَى فِي تَحْصِيلِهِ

وَالكَسْبُ : الطَّالِبُ والسَّعَى فِي طَلَبِ الرِّزْقِ وَالْمَعِيشَةِ . وأراد بالطَّيِّبِ هَا هُنَا الحلال . وَنَفَقَةُ الوالدين على الولد واجبة إذا كانا مُتَحَاجِّينَ عاجِزِينَ عن السَّعَى عند الشافعي وغيره لا يَشْتَرِطُ ذلك^(١).

الحديث (٤)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور^(٣) عن إبراهيم عن عمارة بن عمير عن عمته أنها سألت عائشة رضي الله عنها في حجري يتيم أفأكل من ماله؟ فقالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن حبان^(٦)، والحاكم^(٧) بمثله، وأخرجه الحميدي^(٨)، وأحمد^(٩)، والدارمي^(١٠)، والنسائي^(١١) بنحوه، جميعهم من طريق إبراهيم بن يزيد، وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٢)، وابن ماجة^(١٣)، والترمذي^(١٤) جميعهم من طريق الأعمش بنحوه، كلاهما (إبراهيم والأعمش) عن عمارة بن عمير عن عمته به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٤، ص٣٠٩.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده، ج٢، ص٣١١، ح٣٥٢٨.

(٣) هو: منصور بن المعتمر، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥٤٧).

(٤) مسند أحمد بن حنبل، باقي مسند الأنصار، حديث عائشة رضي الله عنها، ج٦، ص٣١، ح٢٤٠٧٨.

(٥) سنن النسائي، كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، ج٧، ص٢٤٠، ح٤٤٤٩.

(٦) صحيح ابن حبان، كتاب الرضاع، باب النفقة، ج١٠، ص٧٢، ح٤٢٥٩.

(٧) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج٢، ص٥٣، ح٢٢٩٥.

(٨) مسند الحميدي، ج١، ص١٢٠، ح٢٤٦.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٤١، ح٢٤١٨١.

(١٠) سنن الدارمي، كتاب البيوع، باب في الكسب وعمل الرجل بيده، ج٢، ص٣٢١، ح٢٥٣٧.

(١١) سنن النسائي، كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، ج٧، ص٢٤١، ح٤٤٥٠.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص١٦٢، ح٢٥٣٣٥.

(١٣) سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، ج٢، ص٧٦٨، ح٢٢٩٠.

(١٤) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب أن الوالد يأخذ من مال ولده، ج٣، ص٦٣٩، ح١٣٥٨.

ثانيا: تراجم الرواة

**** عمته:** لم أف على ترجمة لها.

**** إبراهيم:** هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، أبو عمران، مات سنة ست وتسعين ومائة، ثقة فقيه؛ إلا أنه مدلس، ويرسل كثيرا^(١)، وممن ذكر ذلك العراقي^(٢)، والعلائي^(٣)، وسبط بن العجمي^(٤)، وقال العلائي^(٥): "أن جماعة من الأئمة صححوا مراسيله".

خلاصة القول: تبين من ترجمة النخعي أنه اتهم بأمرين أحدهما الإرسال، والآخر التدليس.

أما عن الإرسال: فلا يضر لأنه لم يرسل عن عمارة بن عمير^(٦)، وبالنسبة لتدليسه: فهو مدلس من الطبقة الثانية^(٧) التي اغتفر العلماء تدليسهم.

**** سفيان:** هو ابن عيينة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد الكوفي، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة؛ إلا أنه تغير حفظه بآخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار^(٨).

يتبين مما سبق أن سفيان بن عيينة اتهم بأمرين التدليس والتغير في آخر العمر.

بالنسبة لتدليسه لا يضر؛ لأنه مدلس من الطبقة الثانية، وكذلك تغيره قال ابن حجر^(٩): "اختلط سفيان سنة سبع وتسعين، ومات سنة ثمان وتسعين فمدة اختلاطه سنة واحدة، ولم يلقه أحد يحدث في هذه السنة فقد توفي قبل قدوم الحجاج بأربعة أشهر، كما أنه يغلب على الظن أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع وتسعين".

**** محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف نزيل المصيصة، مات سنة مائتين وبضع عشرة^(١٠).**

وثقه يحيى بن معين^(١١)، وابن سعد^(١٢)، وزاد: "ويذكرون أنه اختلط في آخر عمره"،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٥.

(٢) المدلسين، لأبي زرع العراقي، ص ٣٤.

(٣) جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٤١، رقم ١٣.

(٤) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ١٤.

(٥) جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٤١، رقم ١٣.

(٦) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٠.

(٧) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٥.

(٩) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ١٠٦، وانظر الكواكب النيرات، لأبي البركات الذهبي، ص ٤٢.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٤.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٢.

(١٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٤٨٩.

وقال ابن معين في موضع آخر^(١): "صدوق"، وقال الساجي^(٢)، وابن حجر^(٣): "صدوق كثير الغلط"، وقال الذهبي^(٤): "صدوق اختلط بآخره"، وقال صالح بن محمد الحافظ^(٥): "صدوق كثير الخطأ"، وقال النسائي^(٦)، وأبو أحمد الحاكم^(٧): "ليس بالقوي"، وزاد النسائي: "كثير الخطأ"، وقال أبو حاتم الرازي^(٨): "كان رجلا صالحا وفي حديثه بعض الإنكار"، وقال أحمد بن حنبل^(٩): "منكر الحديث، يروي أشياء منكراً"، وقال البخاري^(١٠)، والشوكاني^(١١): "لين جدا"، وزاد الشوكاني: "كثير الغلط"، وقال أبو داود^(١٢): "لم يكن يفهم الحديث"، وقال ابن حبان^(١٣): "يخطئ ويغرب"، وقال العقيلي^(١٤)، وابن عدي^(١٥): "له أحاديث عن معمر لا يتابعه عليها أحد"، وقد ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين^(١٦).

خلاصة القول: هو صدوق، وبالنسبة لكثرة خطئه فلا تضر حيث تابعه الأشجعي كما عند الحاكم^(١٧)، وقبيصة كما عند الدارمي^(١٨)، ويحيى بن سعيد كما عند النسائي^(١٩)؛ إلا أن تهمة التدليس ما زالت قائمة عليه لكونه من الطبقة الخامسة التي رد العلماء حديثهم.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٥٧، رقم ٣٤٢.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٤.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢١٢، رقم ٥١٢٦.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٣.

(٦) تهذيب لتهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٠.

(٧) المرجع السابق، ج ٩، ص ٣٧٠.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٢.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٢٥١، رقم ٥١٠٩.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٣.

(١١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ص ٨٩.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٣.

(١٣) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٧٠، رقم ١٥٢٣٦.

(١٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ١٢٨، رقم ١٦٨٧.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٢٥٤، رقم ١٧٣٢.

(١٦) طبقات المدلسين، ص ٥٧، رقم ١٥٠، وقال العلاني في تفسيره للطبقة الخامسة من المدلسين: "وخامسها من قد ضعف بأمر

آخر غير التدليس فُرد حديثهم به لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجا به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال

ونحوهما" (جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلاني، ص ١١٣).

(١٧) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٥٣، ح ٢٢٩٥.

(١٨) سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٥٣٧.

(١٩) سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٤٠، ح ٤٤٤٩.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث حسن لغيره بمتابعاته وشواهد، وهذا إسناد ضعيف من أجل عمة عمارة غير معروفة، ولم يُؤثر توثيقها عن أحد.

كما أن هناك إضطراب في أسانيد هذا الحديث فعمارة تارة يرويه عن عمته وأخرى عن أمه وثالثة عن أبيه فأخرجه أبو داود^(١)، وأحمد^(٢)، والطيالسي^(٣)، وإسحاق بن راهويه^(٤) جميعهم من طريق الحكم عن عمارة بن عمير عن أمه به.

وأخرجه الحاكم^(٥) من طريق الحكم عن عمارة عن أبيه به.

قال الدراقطني^(٦): "الصحيح حديث إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة".

وللحديث طريق أخرى يتقوى بها أخرجه أحمد^(٧)، وابن ماجة^(٨)، والنسائي^(٩)، وابن حبان^(١٠)، والطبراني^(١١) جميعهم من طريق الأسود بن يزيد عن عائشة به.

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه أحمد بن حنبل^(١٢) بإسناد حسن من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: أتى أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن أبي يريد أن يجتاح مالي؟ قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أموال أولادكم من كسبكم، فكلوه هنيئاً».



(١) سنن أبي داود، كتاب الاجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده، ج ٢، ص ٣١١، ح ٣٥٢٩.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ١٢٦، ح ٢٤٩٩٥.

(٣) مسند الطيالسي، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٥٨٠.

(٤) مسند إسحاق بن راهويه، ج ٣، ص ٩٥٠، ح ١٦٥٥.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٥٢، ح ٢٢٩٤.

(٦) علل الدراقطني، ج ١٤، ص ٢٥٢.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، ج ٤٣، ص ٣٨، ح ٢٥٨٤٥.

(٨) سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢١٣٧.

(٩) سنن النسائي، كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، ج ٧، ص ٢٤١، ح ٤٤٥١.

(١٠) صحيح ابن حبان، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٤٢٦٠.

(١١) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٤٤٨٦.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٢٦١، ح ٦٦٧٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسب)

وفي حديث خديجة: "إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتُكْسِبُ الْمَعْدُومَ" يقال: كَسَبْتُ مَالاً وَكَسَبْتُ زَيْدًا مَالاً، وَأُكْسِبْتُ زَيْدًا مَالاً: أَي أَعْتَنُّهُ عَلَى كَسْبِهِ أَوْ جَعَلْتُهُ يَكْسِبُهُ^(١).

الحديث (٥)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ... وذكر حديثاً طويلاً وفيه: "فَقَالَتْ خَدِجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتُكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣) من طريق معمر بمثله، وأخرجه البخاري^(٤) بمثله، ومسلم^(٥) بنحوه كلاهما من طريق يونس بن يزيد، كلاهما (معمر ويونس بن يزيد) عن ابن شهاب به.

ثانياً: تراجم الرواة

* ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، متفق على جلالته وإتقانه^(٦)، إلا أنه مشهور بالتدليس وصفه به الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٧)، وطعن فيه يحيى ابن سعيد القطان فقال^(٨): "مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ كلما قدر أن يسمى سمي وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ٣٠٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٧، ح ٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا، ج ٦، ص ٢٥٦١، ح ٦٥٨١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة العلق، ج ٤، ص ١٨٩٤، ح ٤٦٧٠.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ١٣٩، ح ١٦٠.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٦.

(٧) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٥، ت ١٠٢، قال العلائي في تفسيره للطبقة الثالثة من المدلسين: وثالثها من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً لعدة أسباب إما لإمامة هذا الراوي أو لقلته تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي (انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ١١٣).

(٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ٧٨.

خلاصة القول: الزهري إمام متفق على جلالته وقد احتل العلماء تدليسه، مع أنه من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وما كان من كلام يحيى القطان فيه فقال أحمد بن سنان^(١): "كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه"، قال العلاءي^(٢): "قد قبل الأئمة منه قوله عن"، بالإضافة إلى أنه قد صرح بالسماع في رواية أخرى عند البخاري^(٣).

**** يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري، وقد ينسب إلى جده، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٤).**

وثقه يعقوب بن سفيان^(٥)، والخليلي^(٦)، وابن قانع^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وزاد الخليلي: "و تفرد عن مالك بأحاديث".

وقال ابن حجر^(٩): "ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك"، وقال أبو حاتم^(١٠): "يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن".

وقال النسائي^(١١): "ضعيف"، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"^(١٢)، وعقب الذهبي على قول النسائي قائلاً^(١٣): "كَانَ غَزِيرَ الْعِلْمِ، عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَأَيَّامِ النَّاسِ، بَصِيرًا بِالْفَنَوَى، صَادِقًا، دِينًا، وَمَا أُدْرِي مَا لَاحَ لِلنَّسَائِيِّ مِنْهُ حَتَّى ضَعَّفَهُ، وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَهَذَا جَرَحٌ مَرْدُودٌ، فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا حَتَّى أُورِدَهُ، وَقَدْ قَالَ أَسْلَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا بَقِيٌّ بْنُ مَخْلَدٍ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ بُكَيْرٍ سَمِعَ الْمُوطَّأَ مِنْ مَالِكٍ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً".

وقال الساجي^(١٤): "قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح ورقتين ثلاثة، قال يحيى: وسألني عنه أهل مصر؟ فقلت: ليس بشيء".

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٥١.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلاءي، ص ١٠٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة العلق، ج ٤، ص ١٨٩٥، ح ٤٦٧٣.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٢، وتهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ٤٠١، رقم ٦٨٥٨.

(٥) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ١، ص ٣٤٧.

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٢٦٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٢٣٨.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢٦٢، رقم ١٦٣٣٢.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٢.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٦٥، رقم ٦٨٢.

(١١) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٠٧، رقم ٦٢٤.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ٤٠٣.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٦١٤.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٢٣٨.

وقال الساجي^(١)، والذهبي^(٢): "صدوق".

وقال ابن عدي: "كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد".

وقال مسلمة بن قاسم^(٣): "تكلم فيه، لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب".

خلاصة القول: هو ثقة وخاصة في الليث، وما كان من تضعيف النسائي فهو جرح غير مفسر ومخالف لغيره من النقاد، كما أن الحافظ ابن حجر قال: إن البخاري أكثر من الرواية له عن الليث؛ ولكن كان ينسبه إلى جده فيقول يحيى بن بكير، وما أخرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متباعدة، ومعظم ما أخرج له عن الليث، وقد انتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

فيه [أنه نهى عن كسب الإمام] هكذا جاء مطلقاً في رواية أبي هريرة

وفي رواية رافع بن خديج مقيداً [حتى يعلم من أين هو]

وفي رواية أخرى [إلا ما عملت بيدها]

ووجه الإطلاق أنه كان لأهل مكة والمدينة إماءً عليهن ضرائب يخدمن الناس ويأخذن أجورهن ويؤدين ضرائبهن ومن تكون متبذلة خارجة داخلية وعليها ضريبة فلا تؤمن أن تبدو منها زلة إما للاستزادة في المعاش وإما لشهوة تغلب أو لغير ذلك والمعصوم قليل فنهى عن كسبهن مطلقاً تنزهاً عنه هذا إذا كان للإامة وجه معلوم تكسب منه فكيف إذا لم يكن لها وجه معلوم^(٥).

الحديث (٦) أشار ابن الأثير لثلاث روايات:

الرواية الأولى: "أنه نهى عن كسب الإمام"

قال أحمد بن حنبل^(٦) رحمه الله: حدثنا حجاج قال ثنا شعبة قال سمعت محمد بن جحادة^(٧) يحدث عن أبي حازم^(٨) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه نهى عن كسب الإمام".

(١) المرجع السابق، ج ١١، ص ٢٣٨.

(٢) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٦٩، رقم ٦١٩٣.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٢٣٨.

(٤) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤٥٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٠٩.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ٢، ص ٤٥٤، ح ٩٨٥٧.

(٧) محمد بن جحادة، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٧١).

(٨) هو: سلمان أبو حازم الأشجعي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٦).

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه الطيالسي^(١)، وعلي بن الجعد^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣)، والدارمي^(٤)، والبخاري^(٥)، وأبو داود^(٦)، وابن حبان^(٧)، وابن الجارود^(٨)، والبيهقي^(٩) جميعهم من طرق عن شعبة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حجاج بن محمد المصيصي الأعور**، أبو محمد، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين^(١٠).

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث صحيح، وما كان من اختلاط حجاج بن محمد المصيصي فلا يضر فقد عده العلاني من القسم الأول^(١١) الذين لا يضر اختلاطهم، وقال إبراهيم الحربي: "حدثني صديق لي قال: لما قدم حجاج بغداد في آخر مرة خلط، فرآه

ابن معين يخلط، فقال لابنه: لا تُدخِل عليه أحداً"^(١٢).

الرواية الثانية: "حتى يُعَلِّم من أين هو"

(١) مسند الطيالسي، ص ٣٢٩، ح ٢٥٢٠.

(٢) مسند علي بن الجعد، ص ٢٢٤، ح ١٤٩٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ٧٨٣٨.

(٤) سنن الدارمي، كتاب البيوع، باب في النهي عن كسب الأمة، ج ٢، ص ٣٥١، ح ٢٦٢٠.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب كسب البغي والإماء، ج ٢، ص ٧٩٧، ح ٢١٦٣.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب في كسب الإماء، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ٣٤٢٥.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الإجارة، ج ١١، ص ٥٦٣، ح ٥١٥٩.

(٨) المنتقى، كتاب الجنائز، باب في التجارات، ص ١٥١، ح ٥٨٧.

(٩) سنن البيهقي الكبرى، كتاب الإجارة، باب كسب الإماء، ج ٦، ص ١٢٦، ح ١١٤٦٧.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٣.

(١١) قسم العلاني المختلطين إلى ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي: الأول: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما. الثاني: من كان متكلماً فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

والثالث: من كان محتجاً به ثم اختلط أو عمي في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك. (انظر المختلطين، للعلاني، ص ٣)

(١٢) المختلطين، للعلاني، ص ١٩، ت ١٠.

قال أبو داود^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ هُرَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ هُوَ ابْنُ خَدِيجٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْبِ الْأُمَّةِ حَتَّى يُعْلَمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ».

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه الحاكم^(٢) من طريق أحمد بن صالح، وأخرجه البيهقي^(٣) من طريق إبراهيم بن المنذر، كلاهما عن ابن أبي فديك به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري النجاري الخزرجي، صحابي، يكنى أبا عبد الله، وقيل أبا خديج، رده رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر، لأنه استصغره، وأجازه يوم أحد، فشهد أحدا والخندق وأكثر المشاهد، وأصابه يوم أحد سهم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أشهد لك يوم القيامة، مات سنة أربع وسبعين^(٤).**

**** هُرَيْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ الْأَنْصَارِيِّ، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)، وثقه ابن معين^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وقال الأزدي^(٧): "يتكلمون في حديثه"، وقال ابن حجر^(٨): "مقبول".**

خلاصة القول: هو مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

**** ابن أبي فديك: هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، أبو إسماعيل المدني، مات سنة مائتين، وثقه ابن معين^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١٠): "رُبَّمَا أَخْطَأَ"، وقال أحمد بن حنبل^(١١): "لا بأس به"، وقال مرة أخرى^(١٢): "ابن أبي فديك لا يبالي أي شيء روى"، وقال النسائي^(١٣): "ليس به بأس"، وقال ابن**

(١) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في كسب الإمام، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٣٤٢٧.

(٢) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٤٩، ح ٢٢٨٠.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإجارة، باب كسب الإمام، ج ٦، ص ٢٠٩، ح ١١٦٩٠.

(٤) انظر الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٧٩ . ٤٨٠، رقم ٧٢٧.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٢٢٤، رقم ٨٥٣.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٥٨٩، رقم ١١٦١٤.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٣٠، رقم ٦٤.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧١.

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدروري، ج ٣، ص ٢٠٩، رقم ٩٦٩.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٤٢، رقم ١٥٠٨٢.

(١١) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، ج ٢، ص ١٦٥.

(١٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٢٦، رقم ٢١٠.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٤٨٨.

سعد^(١): "كان كثير الحديث، وليس بحجة".

وقال الذهبي^(٢)، وابن حجر^(٣): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق كما قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير عبيد الله بن هرير الأنصاري.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل عبيد الله بن هرير مستور^(٤)، قال ابن حجر^(٥): "قال البخاري: حديثه ليس بالمشهور".

قال ابن القطان^(٦): "سكت عنه . يعني الأزدي . وما مثله صحح؛ فإنه من رواية عبيد الله بن هرير، عن أبيه، عن جده رافع".

الرواية الثالثة: "إلا ما عملت بيدها"

قال أبو داود^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، حَدَّثَنَا طَارِقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: جَاءَ رَافِعُ بْنُ رِفَاعَةَ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَانَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ، فَذَكَرَ أَشْيَاءَ " وَنَهَى عَنْ كَسْبِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا عَمِلَتْ بِيَدِهَا، وَقَالَ: هَكَذَا بِأَصَابِعِهِ نَحْوَ الْخَبْزِ وَالْغَزْلِ وَالنَّفْسِ".

أولا: تخريج الرواية الثالثة

أخرجه أحمد^(٨)، والحاكم^(٩)، والبيهقي^(١٠) جميعهم من طرق عن هاشم بن القاسم به بمثله.

ثانيا: تراجم الرواية

** رافع بن رفاعَةَ بن رافع الزرقي، قال ابن عبد البر^(١١): "لا تصح صحبته، والحديث المروي عنه في كسب

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٣٧.

(٢) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٥٨، رقم ٤٧٢٧.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٥٤، رقم ١٠٢.

(٦) بيان الوهم والإيهام كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٤، ص ٤٩٤.

(٧) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في كسب الإمام، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٣٤٢٦.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث رافع بن رفاعَةَ، ج ٣١، ص ٣٣٦، ح ١٨٩٩٨.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٤٨، ح ٢٢٧٩.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإجارة، باب كسب الإمام، ج ٦، ص ٢٠٩، ح ١١٦٨٩.

(١١) الإستهيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٨٠، رقم ٧٢٨.

الحجام في إسناده غلط"، وتعقبه ابن حجر بقوله^(١): "لم أره في الحديث منسوبا، فلم يتعين كونه رافع بن رفاع بن مالك. فإنه تابعي لا صحبة له، بل يحتمل أن يكون غيره وأما كون الإسناد غلطا فلم يوضحه. وقد أخرجه ابن مندة من وجه آخر عن عكرمة، فقال: عن رفاع بن رافع. والله أعلم".

وقال المزي^(٢): "ورافع هذا غير معروف، والمحفوظ في هذا حديث هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج".

**** عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي، مات سنة ستين ومائة،**

وثقه أحمد بن حنبل^(٣)، وابن معين^(٤)، وزاد مرة^(٥): "يكتبون حديثه"، وقال مرة أخرى^(٦): "ثبت"، وقال أيضا^(٧): "صدوق ليس به بأس"، وأحمد بن صالح^(٨)، والعجلي^(٩)، وزاد: "يروى عنه النضر بن محمد ألف حديث"، ويعقوب بن شيبان^(١٠)، وزاد: "ثبت"، وأبو داود^(١١)، وإسحاق بن أحمد بن خلف البخاري^(١٢)، والدارقطني^(١٣)، والذهبي^(١٤)، وزاد: "إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥)، وسئل أيوب السختياني عنه فقال^(١٦): "لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه"، وقال علي بن المديني^(١٧): "كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتاً".

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي^(١٨): "عكرمة بن عمار ثقة عندهم، وروى عنه ابن مهدي، ما سمعت فيه إلا خيرا".

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٢، ص ٣٦٤، رقم ٢٥٣٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٦، ص ٢٩، رقم ١٨٣٤.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ١٢٣، رقم ٣٤٩٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٧٣.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٧٢.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠.

(٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٧٧، رقم ١٠٧٤.

(٩) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٤٤، رقم ١٢٧١.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٢٣٣.

(١١) سؤالات الآجري أبا داود، ص ٣٧٨، رقم ٧٠٧.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٦٢.

(١٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٥٥، رقم ٤٠٣.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٣، رقم ٣٨٦٦.

(١٥) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٣٣، رقم ٤٦٤١.

(١٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٧٧، رقم ١٠٧٤.

(١٧) سؤالات ابن أبي شيبان لابن المديني، ص ١٣٣، رقم ١٧٠.

(١٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٦٢.

وقال ابن شاهين^(١): "ليس به بأس صدوق"، وقال ابن خراش^(٢): "كان صدوقاً، وفي حديثه نكرة"، وقال أبو أحمد بن عدي^(٣): "مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة"،

وقد تكلم بعض الأئمة في روايته عن يحيى بن أبي كثير:

فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه^(٤): "عكرمة بن عمار، مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير"، وقال أيضاً عن أبيه^(٥): "عكرمة بن عمار، مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحاً".

وقال أبو زرعة الدمشقي^(٦): "سمعت أحمد بن حنبل يُضعف رواية أيوب بن عتبة، وعكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين".

وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه^(٧): "أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفهما".

وقال البخاري^(٨): "مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب".

وقال أبو حاتم^(٩): "كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط".

وقال أبو داود^(١٠): "في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب"، وقال النسائي^(١١): "ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير".

وقال زكريا بن يحيى الساجي^(١٢): "صدوق، إلا أن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى بن أبي كثير"، وقال أبو أحمد الحاكم^(١٣): "جل حديثه عن يحيى، وليس بالقائم".

وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب"

(١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٧٧، رقم ١٠٧٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٥٨.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٥٩.

(٧) المرجع السابق، ج ٢٠، ص ٢٦٠.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٧٢.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(١١) المرجع السابق، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(١٢) المرجع السابق، ج ٢٠، ص ٢٦١.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٢٣٣.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥١.

خلاصة القول: ثقة، وقد أطلق العلماء توثيقه وقبول حديثه، ولكن تكلموا في روايته عن يحيى بن أبي كثير؛ إلا أن الإمام أحمد بن حنبل قد استثنى أيضاً رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة وقال: سالحة؛ إلا أنه أتهم بأمرين:

الأمر الأول: الاختلاط

قال البيهقي^(١): "اختلط في آخر عُمرِه وساء جِفظُه فَرَوَى ما لم يُتَابَع عليه"، ولكن هذا لم يُسَلَّم به فلم يُذكر أن أحداً من أهل العلم رماه بالاختلاط ولا حتى بالتغيير، وإنما أورده ابن الكيال^(٢) بناءً على قول البيهقي فيه، وهذا لا يصح إنما تكلم العلماء في اضطراب روايته عن يحيى بن أبي كثير وليس في اختلاطه.

الأمر الثاني: التدليس

وصفه به العراقي^(٣)، وأبو حاتم الرازي^(٤)، وقال ابن حجر^(٥): وصفه بالتدليس أحمد والدارقطني، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح هنا بالسماع فأمن تدليسه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناد الحديث رواه كلهم ثقات إلا أنه ضعيف بسبب الإرسال فقد اختُلف في رافع بن رفاعة أهو تابعي أم صحابي، قال الألباني^(٦): "هو مرسل حسن الإسناد، يتقوى به الاستثناء في حديث أبي هريرة الموصول، ولا سيما وقد جاء موصولاً من طريق ابن أبي فُدَيْك عن عبيد الله بن هُرَيْرٍ عن أبيه عن جده رافع بن خَدِيج"، وقد أخرج الحاكم هذا الحديث شاهداً، وقال شعيب الأرنؤوط^(٧): "هذا إسناد لا يصح".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كست)

في حديث غَسَلِ الحَيْضِ [نُبْدَةٌ مِنْ كُسْتِ أَظْفَارِ] هُوَ القُسْطُ الهِنْدِي عَقَّارٌ مَعْرُوفٌ وَفِي رِوَايَةٍ [كُسْطٌ] بِالطَّاءِ وَهُوَ هُوَ . وَالكَافُ وَالْقَافُ يُبَدِّلُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ^(٨).

(١) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣٠٣.

(٢) الكواكب النيرات، لابن الكيال، ج ١، ص ٤٩٠.

(٣) المدلسين، للعراقي، ص ٧٣، رقم ٤٤.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠.

(٥) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٢، رقم ٨٨.

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني ج ٧، ص ٨١٥.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٣١، ص ٣٣٦، ح ١٨٩٩٨.

(٨) النهاية في غريب الحديث ولأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٠.

الحديث (٧)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت: كنا نُنْهَى أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكتحل ولا نطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب^(٢) وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة من كست أظفار وكنا نُنْهَى من اتباع الجنائز.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣) من طريق حفصة بنت سيرين، وأخرجه مسلم^(٤) من طريق محمد بن سيرين، كلاهما (حفصة بنت سيرين، ومحمد بن سيرين) عن أم عطية به مختصراً.

أولاً: تراجم الرواة

** أم عطية: هي نسيبة . بالتصغير وقيل بفتح النون . بنت سماك بن النعمان بن أوس الأنصارية الأوسية، أمها قسامة بنت عبد الله بن أمية بن عبيد بن عمرو بن زيد، تزوجها عثمان بن طلحة العبدري في الجاهلية فولدت له ثم خلف عليها بجاد بن عثمان بن عامر بن مجمع قريبها وأسلمت نسيبة وبايعت^(٥).

** أيوب بن أبي تميمه كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد^(٦)، وهو مدلس من الطبقة الأولى^(٧) الذين لا يضر تدليسهم.

** حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه قيل: إنه كان ضريراً ولعله طراً عليه لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة^(٨).

ولا يضره ذلك فهو من أثبت الناس في أيوب كما قال ابن معين^(٩): "ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد" ** باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب القسط للحادة عند الطهر، ج ٥، ص ٢٠٤٣، ح ٥٠٢٧.

(٢) ثوب عصب: قال ابن الأثير: "العصب: برود يمنية يعصب غزلها: أي يجمع ويشد ثم يصبغ ويُسجُ فيأتي موشياً لبقاء ما عُصب منه أبيض لم يأخذه صبغ" (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٤٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إتيان النساء الجنائز، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٢١٩.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب نهى النساء عن اتباع الجنائز، ج ٢، ص ٦٤٦، ح ٩٣٨.

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٨، ص ١٣٩، ت ١١٨٠٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٧.

(٧) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ١٩، ت ٥.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٨.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٨١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسر)

في حديث أم معبد [فنظر إلى شاة في كسر الخيمة] أي جانبها ولكل بيت كسران عن يمين وشمال وتفتح الكاف وتكسر^(١).

الحديث (٨)

قال الطبراني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ح، وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحَمَّالُ، وَعَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ الرَّازِيِّ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِيُّ، قَالُوا: ثنا مُكْرَمُ بْنُ مُحَرَّرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي مُحَرَّرُ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ جِرَامِ بْنِ هِشَامِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ هِشَامِ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِيهِ حُبَيْشِ بْنِ خَالِدِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَخَرَجَ مِنْهَا مُهَاجِرًا إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَدَلِيلُهُمَا اللَّيْثِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْيَوطِ مَرُّوا عَلَى حَبِمَتِي أُمِّ مَعْبَدِ الْخُرَاعِيَّةِ، وَكَانَتْ بَرَزَةً^(٣) جُلْدَةً تَحْتِي بِفَنَاءِ الْقُبَّةِ، ثُمَّ تَسْقَى وَتُطْعَمُ، فَسَأَلُوهَا لَحْمًا وَتَمَرًا لِيَشْتَرُوهُ مِنْهَا، فَلَمْ يُصِيبُوا عِنْدَهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَكَانَ الْقَوْمُ مُزْمِلِينَ^(٤) مُسْتَنِينَ^(٥)، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى شَاةٍ فِي كِسْرِ الْخِيْمَةِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الشَّاةُ يَا أُمَّ مَعْبَدٍ؟» قَالَتْ: حَافَقَهَا الْجَهْدُ عَنِ الْعَنَمِ، قَالَ: «فَهَلْ بِهَا مِنْ لَبَنِ؟» ، قَالَتْ: هِيَ أَجْهَدُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «أَتَأْتِينَ أَنْ أَحْلُبُهَا؟» ، قَالَتْ: بَلَى بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، نَعَمْ إِنْ رَأَيْتَ بِهَا حَلْبًا فَاحْلُبُهَا، فَدَعَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَسَحَ بِيَدِهِ ضَرْعَهَا وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَدَعَا لَهَا فِي شَاتِهَا، فَفَقَاجَتْ عَلَيْهِ^(٦) وَدَرَّتْ وَاجْتَرَّتْ وَدَعَا بِإِنَاءٍ يُرْبِضُ الرَّهْطَ فَحَلَبَ فِيهَا نَجًّا^(٧) حَتَّى عَلَاهُ الْبَهَاءُ^(٨)، ثُمَّ سَقَاهَا حَتَّى رُوِيَتْ، وَسَقَى أَصْحَابَهُ حَتَّى رَوَوْا، وَشَرِبَ آخِرَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... " .

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣١٢.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج٤، ص٤٨، ح٣٦٠٥.

(٣) بَرَزَةٌ: قال ابن قتيبة: "يُرِيدُ أَنَّهُ خَلَا لَهَا سَنٌ فَهِيَ تَبْرُزُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الصَّغِيرَةِ الْمُحْجُوبَةِ" (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج١، ص٤٦٥).

(٤) مُزْمِلِينَ: أي قد نفذ زادهم. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج١، ص٤٦٥).

(٥) مُسْتَنِينَ: أي داخلين في السنة وهي الجذب والمجاعة. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج١، ص٤٦٦).

(٦) فَفَقَاجَتْ عَلَيْهِ: أي فرجت رجلها للحلب. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج٢، ص١٧٦).

(٧) نَجًّا: أراد السيلان والكثرة. (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٣، ص١٤١).

(٨) علاه البهَاء: يُرِيدُ عِلَاءَ الْإِنْيَاءِ بِهَاءِ اللَّبَنِ وَهُوَ وَمِضُّ رَغْوَتِهِ يُرِيدُ أَنَّهُ مَلَأَهُ وَالبَهَاءُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّاقَةِ الَّتِي تَسْتَأْسُ إِلَى الْحَالِبِ. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج١، ص٤٦٨).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البغوي^(١)، والبيهقي^(٢)، والطبراني^(٣)، والطبري^(٤)، والآجري^(٥)، وضياء الدين المقدسي^(٦)، وأبو سعيد خليل بن كيكليدي^(٧) جميعهم من طريق محرز بن مهدي بمثله، وأخرجه الحاكم^(٨)، والبيهقي^(٩)، واليونيني^(١٠)، وأبو بكر البزاز^(١١)، وأبو سعيد كيكليدي^(١٢)، والطبري الرازي^(١٣) جميعهم من طريق أيوب بن الحكم، وأخرجه الحاكم^(١٤) من طريق سالم بن محمد الخزاعي، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(١٥) من طريق يحيى بن نضلة المدني، أربعتهم (محرز بن مهدي، أيوب بن الحكم، سالم بن محمد الخزاعي، يحيى بن نضلة المدني) عن حزام بن هشام به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حبش الأشعر**، ويقال: ابن الأشعر، والأشعر لقب وهو حبش بن خالد بن سعد بن منقذ بن ربيعة بن أصرم بن خنيس بن حرام بن حبشية بن كعب بن عمرو الخزاعي، صحابي، يكنى أبا صخر وهو أخو أم معبد قال موسى بن عقبة وغيره استشهد يوم الفتح^(١٦).

(١) شرح السنة، كتاب الفضائل، باب جامع صفاته صلى الله عليه وسلم، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ٣٧٠٤.

(٢) دلائل النبوة، جماع أبواب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب حديث أم معبد في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٧٦.

(٣) الأحاديث الطوال، للطبراني، ص ٢٥٤، ح ٣٠.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله الطبري الرازي اللاكائي، ج ٤، ص ٨٥٦، ح ١٤٣٣.

(٥) الشريعة، كتاب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان، باب صفة خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخلاقه الحميدة التي خصه الله تعالى بها، ج ٣، ص ١٤٩٦، ح ١٠٢٠.

(٦) صفة النبي صلى الله عليه وسلم وأجزاء حديثية أخرى، جمع ضياء الدين المقدسي، ص ١٦٢، ح ٥٤.

(٧) إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المجموعة، صلاح الدين كيكليدي، ج ٢، ص ٧١٦.

(٨) المستدرك على الصحيحين، كتاب الهجرة، ج ٣، ص ١٠، ح ٤٢٧٤.

(٩) دلائل النبوة، جماع أبواب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب حديث أم معبد في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٧٦.

(١٠) مشيخة شرف الدين اليونيني، لعلي بن محمد اليونيني، ص ١٤١.

(١١) الفوائد " الغيلانيات"، لأبي بكر محمد بن عبدويه البزاز، ج ٢، ص ٨٣٢، ح ١١٤٠.

(١٢) إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المجموعة، صلاح الدين كيكليدي، ج ٢، ص ٧١٦.

(١٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله الطبري الرازي اللاكائي، ج ٤، ص ٨٥٦، ح ١٤٣٣.

(١٤) المستدرك على الصحيحين، كتاب الهجرة، ج ٣، ص ١٠، ح ٤٢٧٤.

(١٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٨٧١، ح ٢٢٦٥.

(١٦) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٧، ت ١٦٠٩.

**** هشام بن حبيش بن خالد المخزومي، ذكره ابن حجر في الصحابة^(١)، قال ابن حبان^(٢): " له صحبة".**
**** حِرَامُ بْنُ هِشَامِ بْنِ خَالِدٍ، قال ابن سعد^(٣): " ثقة قليل الحديث"، وقال ابن معين^(٤): " ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(٥): " شيخ محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).**

خلاصة القول: هو ثقة.

**** مُكْرَمُ بْنُ مُحَرَّرٍ، ذكره الذهبي^(٧) وابن أبي حاتم^(٨) دون أن يذكر فيه شيئاً، وذكره ابن حبان في الثقات^(٩).**
**** علي بن سعيد الرازي، يعرف بعليّك، قال مسلمة بن قاسم^(١٠): " كان ثقة عالماً بالحديث"، وقال الخليلي^(١١): " حافظ متقن لكنه دون النسائي صاحب غرائب"، وقال الدارقطني^(١٢): " ليس في حديثه بذاك، قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها"، ثم قال: " في نفسي منه، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة"، وقال الهيثمي^(١٣): " ضعيف"،
 وقال في موضع آخر^(١٤): " فيه لين"، وقال في موضع آخر^(١٥): " فيه كلام لا يضر"، وقال ابن يونس^(١٦): " كان يحفظ ويفهم".**

وقال الذهبي^(١٧): " حافظ بارع"، وقال الألباني^(١٨): " مع حفظه متكلم فيه".

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٦، ص ٥٣٨، ت ٨٩٦٦.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٤٣٣، ت ١٤١٦.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٩٦.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج ١، ص ٨٩.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٩٨.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢٤٧، ت ٧٥٧٥.

(٧) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، ج ٢١، ص ٣١٠.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٤٤٣، ت ٢٠٢٥.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢٠٧.

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٥، ص ٥٤٣.

(١١) انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، ج ١، ص ٤٣٧، رقم ١٨٣.

(١٢) سوالات حمزة للدارقطني، ص ٢٤٤، رقم ٣٤٧.

(١٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٥، ص ٢٣٠، ح ٨٥٧٥.

(١٤) المرجع السابق، ج ٨، ص ١٩١، ح ١٣١٩٤.

(١٥) المرجع السابق، ج ٨، ص ١٤٤، ح ١٦٩٦٩.

(١٦) تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، ج ٢، ص ١٥٤، ت ٤٠٦.

(١٧) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ٢، ص ٧٥٠، ت ٧٥١.

(١٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٥، ص ٣٣٥.

خلاصة القول: هو ثقة ربما وهم، تُكلم في سيرته، وقد مدحه غير واحد في الحديث، وهذا يدل على قلة أوهامه وأفراده، وما كان فيه من كلام كان بسبب دخوله في أعمال السلطان كما قال ابن حجر^(١)، وهذا الأمر مختلف فيه بين العلماء^(٢).

**** علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوي، مات سنة ست وثمانين ومائتين.**

وثقه الدارقطني^(٣)، والذهبي^(٤)، وزاد الدارقطني: "مأمون"، وقال الذهبي في موضع آخر^(٥): إمام، حافظ، صدوق، حسن الحديث.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦): "كَتَبَ إِلَيْنَا بِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَكَانَ صَدُوقًا".

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ السُّنِّيِّ^(٧): "سَمِعْتُ النَّسَائِيَّ يُسْأَلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: قَبَحَهُ اللَّهُ، ثَلَاثًا، فَقِيلَ: أَنْزُوي عَنْهُ؟ قَالَ: لَا، فَقِيلَ: أَكَانَ كَذَابًا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ قَوْمًا اجْتَمَعُوا لِيَقْرُؤُوا عَلَيْهِ شَيْئًا، وَبَرَّوهُ بِمَا سَهَّلَ، وَكَانَ فِيهِمْ إِنْسَانٌ غَرِيبٌ فَقِيرٌ لَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةِ مَنْ بَرَّهُ، فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَتِهِ، فَذَكَرَ الْغَرِيبُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَصْعَةٌ، فَأَمَرَهُ بِإِحْضَارِهَا، وَحَدَّثَ"، ثُمَّ قَالَ ابْنُ السُّنِّيِّ: "بَلَّغَنِي أَنَّهُمْ عَابُوهُ عَلَى الْأَخْذِ".

خلاصة القول: هو ثقة؛ ولكن عيب عليه أخذ الأجرة على التحديث، ورد الذهبي مدافعا عنه بقوله: "يعتذر بأنه محتاج"^(٨).

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل مكرم بن محرز فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه مما يشير إلى تعديله وعدم التجريح فيه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الأضاحي [لا يجوز فيها الكسير البيئة الكسر] أي: المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي فعيل بمعنى مفعول^(٩).

(١) انظر لسان الميزان، لابن حجر، ج ٥، ص ٥٤٣.

(٢) هناك من منع قبول رواية من أخذ على التحديث أجرا أمثال: أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي وإسحاق بن إبراهيم، في حين أن هناك من أجاز أخذ العوض على التحديث خاصة إذا كان التحديث مانعا له من الكسب أمثال أبو إسحاق الشيرازي. (انظر معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ص ١١٨، ١١٩).

(٣) سوالات السلمي للدارقطني، ص ٢٠٩، رقم ٢١٤.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ١٤٣، رقم ٥٨٨٢.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ٣٤٨، ٣٤٩، رقم ١٦٤، وانظر تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ١٤٧.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٩٦، رقم ١٠٧٦.

(٧) معجم الأدياء، لياقوت الحموي، ج ٤، ص ١٧٩٥.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ١٤٣.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٢.

الحديث (٩)

قال أبو داود^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمِرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ^(٢) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ. فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ أَصَابِعِهِ، وَأَنَا مِلِّي أَقْصَرُ مِنْ أَنَا مِلِهِ فَقَالَ: " أَرَبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ - فَقَالَ -: الْعَوْرَاءُ بَيْنَ عَوْرَتِهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضَتِهَا، وَالْعَرَجَاءُ بَيْنَ ظَلْعَيْهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقَى^(٣) ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه النسائي^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥)، والدارمي^(٦)، وابن حبان^(٧)، والبيهقي^(٨)، وابن الجارود^(٩)، وابن الجعد^(١٠)، والطيالسي^(١١)، والحاكم^(١٢)، والدولابي^(١٣)، والرويانى^(١٤) جميعهم بنحوه، وأخرجه ابن خزيمة^(١٥) بمثله جميعهم من طريق شعبة بن الحجاج، وأخرجه الترمذي^(١٦)، والحاكم^(١٧)، والرويانى^(١٨) من طريق يزيد بن أبي حبيب،

(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، ج ٣، ص ٩٧، ح ٢٨٠٢.

(٢) هو: شعبة بن الحجاج. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٦).

(٣) الْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقَى: أَي الَّتِي لَا مَحَّ لَهَا، لِضَعْفِهَا وَهْزَالِهَا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١١١).

(٤) سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب ما نهى عنه من الأضاحي العوراء، ج ٧، ص ٢١٤، ح ٤٣٦٩.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب، ج ٣٠، ص ٤٦٨، ح ١٨٥١٠، وانظر ح ١٨٥٤٢ و

ح ١٨٦٧.

(٦) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، ج ٢، ص ١٢٤١، ح ١٩٩٣.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الأضحية، باب ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن عبيد بن فيروز لم يسمع هذا الخبر من البراء،

ج ١٣، ص ٢٤٥، ح ٥٩٢٢.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب ما لا يجزي من العيوب في الهدايا، ج ٥، ص ٣٩٧، ح ١٠٢٤.

(٩) المنتقى، لابن الجارود، كتاب المناسك، باب المناسك، ص ١٢٨، ح ٤٨١، وانظر أيضا كتاب الطلاق، باب ما جاء في

الضحايا، ص ٢٢٨، ح ٩٠٧.

(١٠) مسند علي بن الجعد، ص ١٣٦، ح ٨٧٣.

(١١) مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ١١١، ح ٧٨٥.

(١٢) المستدرک على الصحيحين، كتاب الصوم، أول كتاب المناسك، ج ١، ص ٦٤٠، ح ١٧١٨.

(١٣) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ٢، ص ٦٨٠، ح ١١٩٧.

(١٤) مسند الرويانى، لأبي بكر محمد بن هارون الرويانى، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٤٠١.

(١٥) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب ذكر العيوب التي تكون في الأنعام فلا تجزئ هديا ولا ضحايا إذا كان بها بعض

تلك العيوب، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ٢٩١٢.

(١٦) سنن الترمذي، أبواب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، ج ٤، ص ٨٥، ح ١٤٩٧.

(١٧) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأضاحي، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٧٥٢٧.

(١٨) مسند الرويانى، لأبي بكر محمد بن هارون الرويانى، ج ١، ص ٢٩٣.

وأخرجه النسائي^(١)، والطحاوي^(٢) من طريق عمرو بن الحارث وابن لهيعة، وأخرجه النسائي^(٣)، وابن حبان^(٤) من طريق الليث بن سعد،

خمسهم (شعبة بن الحجاج، يزيد بن أبي حبيب، عمرو بن الحارث، ابن لهيعة، الليث بن سعد) عن سليمان بن عبد الرحمن،

وأخرجه مالك^(٥)، وأحمد بن حنبل^(٦)، والدارمي^(٧)، والبيهقي^(٨) جميعهم من طريق عمرو بن الحارث، كلاهما (سليمان بن عبد الرحمن، عمرو بن الحارث) عن عبيد بن فيروز به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة، الأزدي النَّمَري، أبو عمر الحوضي^(٩)، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، قال ابن حجر: "ثقة ثبت^(١٠) عيب بأخذ الأجرة على الحديث"، وهذا أمر مختلف فيه بين العلماء كما تبين سابقاً^(١١).**

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه شعيب الأرنؤوط^(١٢).



(١) سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب العجفاء، ج٧، ص٢١٥، ح٤٣٧١، وانظر السنن الكبرى للنسائي، كتاب الضحايا، باب ما ينهى عنه من الأضاحي، ج٤، ص٣٣٩، ح٤٤٤٥.

(٢) شرح معاني الآثار، كتاب الصيد والذبائح والأضاحي، باب العيوب التي لا يجوز الهدايا والضحايا إذا كانت بها، ج٤، ص١٦٨، ح٦١٨٧.

(٣) سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب العجفاء، ج٧، ص٢١٥، ح٤٣٧١.

(٤) صحيح ابن حبان، كتاب الأضحية، باب ذكر الزجر عن أن يضحي المرء بأربعة أنواع من الضحايا، ج١٣، ص٢٤٠، ح٥٩١٩.

(٥) موطأ مالك، كتاب الضحايا، باب ما ينهى عنه من الضحايا، ج٢، ص٤٨٢، ح١.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب، ج٣٠، ص٤٦٩، ح١٨٥١.

(٧) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز في الأضاحي، ج٢، ص١٢٤١، ح١٩٩٢.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما ورد النهي عن التضحية به، ج٩، ص٤٥٩، ح١٩٠٩٤.

(٩) الحَوْضِي: بالحاء المفتوحة المهملة وسكون الواو والضاد المعجمة، هذه النسبة إلى الحوض (الأنساب، للسمعاني، ج٤، ص٣٠٨)، قال الحموي: الحوض: موضع بالبصرة فيما يقال، ينسب إليه أبو عمر حفص ابن عمر بن الحارث بن سحيرة

الحوضي (معجم البلدان، ج٢، ص٣٢٠).

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٧٢.

(١١) انظر حديث رقم (٨).

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج٣٠، ص٤٦٩، ح١٨٥١٠.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [العجين قد انكسر] أي لأن واختمر. وكلُّ شيء فترَ فقد انكسر . يريد أنه صلح لأن يُخبز^(١).

الحديث (١٠)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ^(٣)، قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّا يَوْمَ الْخَنْدَقِ نَحْفِرُ، فَعَرَضَتْ كُدْيَةٌ شَدِيدَةٌ^(٤)، فَجَاءُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: هَذِهِ كُدْيَةٌ عَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: «أَنَا نَازِلٌ». ثُمَّ قَامَ وَبَطْنُهُ مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ، وَلَبِنَاتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا نَذُوقُ ذَوْاقًا، فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِعْوَلَ فَضْرَبَ، فَعَادَ كَثِيبًا أَهْيَلًا^(٥)، أَوْ أَهْيَمًا^(٦)، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْتِنِّي لِي إِلَى الْبَيْتِ، فَقُلْتُ لِامْرَأَتِي: رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مَا كَانَ فِي ذَلِكَ صَبْرٍ، فَعِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: عِنْدِي شَعِيرٌ وَعِنَاقٌ^(٧)، فَدَبَحَتِ الْعِنَاقَ، وَطَحَنَتِ الشَّعِيرَ حَتَّى جَعَلْنَا اللَّحْمَ فِي الْبُرْمَةِ^(٨)، ثُمَّ جِئْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَجِينُ قَدْ انْكَسَرَ^(٩)، وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَثَافِي^(١٠) قَدْ كَادَتْ أَنْ تَتَضَخَّ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١١) من طريق عمرو بن علي بنحوه، وأخرجه مسلم^(١٢) من طريق حجاج بن الشاعر بنحوه، كلاهما (عمرو بن علي، وحجاج بن الشاعر) عن أبي عاصم "الضحاك بن مخلد" عن حنظلة بن أبي سفيان عن سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٤١٠١.

(٣) هو: أيمن الحبشي امكي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٧).

(٤) كُدْيَةٌ شَدِيدَةٌ: هي القطعة الصلبة من الأرض. (غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٣٨٤).

(٥) كَثِيبًا أَهْيَلًا: أي رَملاً سَائِلاً. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٨٩).

(٦) أَهْيَمًا: الْهَيْبَامُ: تُرَابٌ يُخَالِطُهُ رَمْلٌ يُنْشَفُ الْمَاءُ تَشْفَاءُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٨٩).

(٧) الْعِنَاقُ: هِيَ الْأُنْتَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعَزِ مَا لَمْ يَبْمَ لَهُ سَنَةٌ. (انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣١١).

(٨) الْبُرْمَةُ: هِيَ الْقَدْر. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٦٧).

(٩) الْعَجِينُ قَدْ انْكَسَرَ: أَي لَانَ وَاخْتَمَرَ. وَكُلُّ شَيْءٍ فَتَرَ فَقَدْ انْكَسَرَ. يُرِيدُ أَنَّهُ صَلَحَ لِأَنْ يُخْبَزَ. (النهاية في غريب الحديث والأثر،

لابن الأثير، ج ٤، ص ١٧٣).

(١٠) الْأَثَافِي: وَهِيَ الْحَجَارَةُ الَّتِي تُوضَعُ تَحْتَ الْقَدْرِ وَيُقَالُ لَهَا الْأَفَاقِي أَيْضًا. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ١١).

(١١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٤١٠٢، وانظر البخاري، كتاب الجهاد

والسير، باب من تكلم بالفارسية والبطانية، ج ٤، ص ٧٤، ح ٣٠٧٠.

(١٢) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك ويتحققه تحققاً تاماً واستحباب الاجتماع

على الطعام، ج ٣، ص ١٦١٠، ح ٢٠٣٩.

ثانيا: تراجم الرواة

**** عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ الْمَخْزُومِي،** مولاهم أبو القاسم المكي^(١)، من الخامسة (من صغار التابعين)^(٢).

وثقه يحيى بن معين^(٣)، والذهبي^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)،

وقال النسائي^(٦)، وابن معين في موضع آخر^(٧)، والبخاري^(٨): "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(٩): "صالح الحديث"،

وقال ابن حجر^(١٠): "لا بأس به".

خلاصة القول: هو ثقة، فقد وثقه الذهبي وابن معين، وكذلك ابن حبان ذكره في ثقاته، وقول النسائي في مقام التوثيق له.

**** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَفْوَانَ السَّلْمِيِّ،** أبو محمد الكوفي، نزيل مكة^(١١)، وهو من كبار شيوخ البخاري، مات

سنة ثلاث عشرة وقيل: سنة سبع عشرة ومائتين^(١٢).

قال أحمد بن حنبل^(١٣): "ثقة، أو صدوق، ولكن يرى شيئا من الإرجاء"، وكذلك وثقه العجلي^(١٤)، والخليلي^(١٥)،

والذهبي^(١٦)، وزاد: "يهم"، والدارقطني^(١٧)، وزاد: "إنما أخطأ في حديث واحد حَدِيثِ النَّوْرِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ

عَمْرُو بْنِ حُرَيْثٍ عَنِ عَمْرِو بْنِ فَرْعَةَ وَأَوْفَقَةَ النَّاسِ"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٨)، وقال أبو حاتم^(١٩): "ليس بذاك

المعروف، محله الصدق"، وقال ابن حجر^(٢٠): "صدوق رمي بالإرجاء"، وقال محمد بن عبد الله بن نمير^(٢١):

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٤٤٦، ت ٣٥٨٣.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٦.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٣، ص ٩٥، ت ٣٨٣.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٧١، ت ٣٤٩٩.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ١٢٤، ت ٩٢٩٢.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٤٤٦، ت ٣٥٨٣.

(٧) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٧٣، ت ٤٠٩.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٣٨٤، ت ٨١٣.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٩١٠، ت ٩٧٨.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٦.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٣٥٩، ت ١٧٤١.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٦.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٣٦١.

(١٤) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٣٧، ت ٤١٥.

(١٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ٣، ص ٨٩٢.

(١٦) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٧٧، ت ١٤٢٣.

(١٧) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٠٢، ت ٣١٢.

(١٨) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٢٩، ت ١٣١٥٦.

(١٩) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٦٨، ت ١٦٧٥.

(٢٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٦.

(٢١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٣٦١.

صدوق إلا أن في حديثه غلطا قليلا"، وقال أبو داود^(١): "ليس به بأس"، وقال أبو زرعة الرازي^(٢): "كان مرجئاً".
خلاصة القول: هو ثقة، فقد وثق من قبل عدد من العلماء، وبالنسبة لبدعته فالحديث غير موافق لها، وقد قبل العلماء رواية المبتدع غير الداعية^(٣)، كما أنه من كبار شيوخ البخاري، والبخاري أعلم بشيوخه.
 ** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [بسوط مكسور] أي لئن ضعيف^(٤).

الحديث (١١)

قال الإمام مالك^(٥) رحمه الله: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَيَّ نَفْسِي بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوِّطٍ فَأْتَيْتُ بِسَوِّطٍ مَكْسُورٍ فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا فَأْتَيْتُ بِسَوِّطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ. فَقَالَ: دُونَ هَذَا فَأْتَيْتُ بِسَوِّطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَانَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُلِدَ. ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا. فَلْيَسْتَنْتِرْ بِسِنَّرِ اللَّهِ. فَإِنَّهُ مَنْ يُبْذَى لَنَا صَفَحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ».

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٣٦١.

(٢) سؤالات البردعي لأبي زرعة الرازي، ص ١٧٥، ت ٢٧٨.

(٣) قال ابن الصلاح: اختلف العلماء في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته:

فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته أمثال: مالك، وسفيان بن عيينة، وعلي بن حرب، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهباً أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن وأيد هذا الرأي: أبو حنيفة، والشافعي، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المديني، وقال ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: تُقبل روايته إذا لم يكن داعية ولا تُقبل إذا كان داعية إلى بدعته وهذا القول هو مذهب الكثير من العلماء. (انظر علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ص ٦١، وانظر شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج ١، ص ٣٥٨).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٢.

(٥) موطأ مالك، كتاب المدبر، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، ج ٢، ص ٥٢٨، ح ١٢.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البيهقي^(١) من طريق مالك بن أنس بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة^(٢) ومن طريقه الحربي^(٣) من طريق محمد بن عجلان مختصراً،

كلاهما (مالك، وابن عجلان) عن زيد بن أسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

* * زيد بن أسلم، مات سنة مائة وست وثلاثين^(٤)، متفق على توثيقه إلا أنه دلس وأرسل؛ فبالنسبة لتدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الأولى الذين لا يضر تدليسهم^(٥)، إلا أنه قد أرسل هنا.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل إرسال زيد بن أسلم، قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٦) رَحِمَهُ اللهُ: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه ذكر [كِسْرَى] كثيراً، وهو بكسر الكاف وفتحها : لقب ملوك الفرس، والنسب إليه: كِسْرَوِيٌّ وكِسْرَوَانِيٌّ^(٧).

الحديث (١٢)

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا^(٩) وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّقَهُ فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْ يُمَرَّقُوا كُلَّ مَمَرَّقٍ».

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط والضرب، ج ٨، ص ٥٦٥، ح ١٧٥٧٤، وشعب الإيمان، باب الستر على أصحاب القروف، ج ١٢، ص ١٧٠، ح ٩٢٢٦، ومسنن السنن الآثار، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط وغير ذلك، ج ١٣، ص ٦٤، ح ١٧٤٨٤.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحدود، باب في السوط من يأمر به أن يدق، ج ٥، ص ٥٣٠، ح ٢٨٦٨٥.

(٣) غريب الحديث، للحربي، ج ٣، ص ١٠٨٧.

(٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ١٢، رقم ٢٠٨٨، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٢٢.

(٥) انظر طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٠، رقم ١١.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط والضرب، ج ٨، ص ٥٦٥، ح ١٧٥٧٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٢.

(٨) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البُلدان، ج ١، ص ٢٣، ح ٦٤.

(٩) الرجل هو: عبد الله بن حذافة السهمي، جاء مصرحاً به في رواية البخاري، ج ٤، ص ١٦١٠، ح ٤١٦٢.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) من طريق يعقوب بن إبراهيم عن إبراهيم بن سعد به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** ابن شهاب: محمد بن شهاب الزهري، سبقت ترجمته^(٢)، متفق على جلالته وإتقانه، احتمل العلماء تدليسه وإن لم يصرح بالسماع.**

**** صالح بن كيسان المدني، أبو محمد أو أبو الحارث، ثقة ثبت فقيه، مات بعد سنة ثلاثين ومئة، أو بعد الأربعين ومائة^(٣)، ذكره العلاءي ضمن المراسيل، فقد اختلف في سماعه من ابن عمر، وابن الزبير، وأرسل عن عقبة بن عامر، ولكنه لم يرسل عن الزهري^(٤).**

**** إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، مات سنة خمس وثمانين ومئة، ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح^(٥)، قال ابن عدي^(٦): "هو من ثقات المسلمين حدث عنه جماعة من الأئمة، ولم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلم فيه تحامل، وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره".**

قلت: ربما تكلم فيه بسبب تحليله أمر الغناء، فقد نقل الخطيب البغدادي عن سعيد بن كثير بن عفير قوله: "سئل إبراهيم بن سعد عن الغناء فأفتى بتحليله، وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهري فسمعه يتغنى، فقال: لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك فأما الآن فلا سمعت منك حديثاً أبداً، فقال: إذاً لا أفقد إلا شخصك عليّ وعلى أن حدثت ببغداد ما أقمت حديثاً حتى أغني قبله وشاعت هذه عنه ببغداد"^(٧).

**** إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله ابن أبي أويس المدني^(٨)، مات سنة ست وعشرين ومائتين^(٩).**

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي إلى كسرى وقيصر، ج٦، ص٨، ح٤٤٢٤.

(٢) تحت حديث رقم (٥).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٧٣.

(٤) انظر جامع التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعلاءي، ص١٩٨، ت ٢٩٤.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٩.

(٦) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج١، ص٢٤٩، رقم ٧٧.

(٧) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج٦، ص٨٤، رقم ٣١١٩.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج٣، ص١٢٤، رقم ٤٥٩.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٨.

قال أحمد بن حنبل^(١)، ويحيى بن معين^(٢): "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، وقال أبو حاتم^(٤): "محلة الصدق، وكان مغفلاً"، ونقل الخليلي أن أبا حاتم قال^(٥): "كان ثبتاً في خاله مالك"، ونقل ابن حجر أن أبا حاتم قال^(٦): "كان من الثقات".

وقال أبو أحمد بن عدي^(٧): "وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه، وعن سليمان بن بلال، وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس".

وقال الدارقطني^(٨): "لا أختاره في الصحيح"،

قال الذهبي^(٩): "كان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه ولولا أن الشيخين احتجا به لزحج حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن"، وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه".

واختلفت أقوال يحيى بن معين فيه فقال^(١١): "أبو أويس وابنه ضعيفان"، وقال في موضع آخر^(١٢): "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"،

وقال مرة^(١٣): "مخلط، يكذب، ليس بشيء"، وقال أيضاً^(١٤): "صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه"، وقال في موضع آخر^(١٥): "ابن أبي أويس يسوى فلسين".

وقال النسائي^(١٦): "ضعيف"، وقال في موضع آخر^(١٧): "ليس بثقة".

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٢٧.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي، ص ٢٣٨، رقم ٩٣١.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٩٩، رقم ١٢٤٢١.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٨٠، رقم ٦١٣.

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٣٤٧.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٧٢.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٥٢٥.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٢٢٣.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٤٤١ و ٤٤٢.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٠٨.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٢٧.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٢٧.

(١٣) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣١٢، رقم ١٦٢.

(١٤) التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، ج ٢، ص ٣٦٨، رقم ٣٤٣٠ و ٣٤٣١ و ٣٤٣٢.

(١٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٨٧، رقم ١٠٠.

(١٦) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ١٧، رقم ٤٢.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٢٨.

وقال الدولابي^(١): "سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: "ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب".

وقال ابن حزم^(٢): "ذكر الموصلي الحافظ الأسدي أن يوسف بن محمد أخبره أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث"، وقال ابن سبط العجمي^(٣): "محدث مكثر فيه لين".

خلاصة القول: هو صدوق ربما أخطأ إن حدث من حفظه، ومثله حسن الحديث على أقل أحواله، أما قول النسائي: أنه ليس بثقة: عقب عليه ابن حجر قائلًا^(٤): "هذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه^(٥) وأطلق القول فيه بأنه "ليس بثقة" ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"، وقال في مقدمة الفتح^(٦): "أخرج البخاري له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به يحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"،

وقال الذهبي^(٧): "الرجل قد وثب إلى ذلك البر، واعتمده صاحب الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنعم في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم"، كما أن من منهج الإمام البخاري في الرواية عن شيوخه المتكلم فيهم أن ينتقي من أصولهم ما صح من حديثهم، ويؤكد ذلك ما قاله البخاري^(٨): "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخب من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي". وما كان من خطئه فقد تابعة يعقوب بن إبراهيم، وهو ثقة فاضل^(٩).



(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٥٢٥.

(٢) المحلى بالآثار، لابن حزم، كتاب العواقل والقسامة وقتل أهل البغي، ج ١١، ص ٣٠٧.

(٣) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لإبراهيم بن سبط العجمي، ص ٦٨، رقم ١٣٦.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١٢.

(٥) ويقصد بالذي بان للنسائي ما كان من قول النسائي: "قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: "ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم" (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١٢).

(٦) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٩١.

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٣٩٣.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٢٢، رقم ٣٧٤.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٧.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسع)

فيه [ليس في الكسعة صدقة] الكسعة بالضم: الحمير. وقيل: الرقيق من الكسع وهو ضرب الدبر^(١).

الحديث (١٣)

قال الطبراني كما عند أبي نعيم الأصبهاني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ أَبُو عَمْرٍو، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا صَدَقَةٌ فِي الْكُسْعَةِ، وَلَا الْجَبْهَةِ^(٣)، وَلَا النَّخَعَةِ^(٤)».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني كما عند الهيثمي^(٥) بمثله، وابن عدي^(٦) بنحوه، والبيهقي^(٧) بمثله من طرق عن سعيد بن عفير به.

وأخرجه أبو داود^(٨) عن الحسن مرسلًا، وكذلك البيهقي^(٩) عن كثير بن زياد والضحاك.

ثانياً: تراجم الرواة

** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ الْقُرَشِيُّ، يكنى أبا سعيد، صحابي، أسلم يوم فتح مكة. وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه، ثم غزا خراسان في زمن عثمان، وهو الذي افتتح سجستان، وكابل، مات في البصرة سنة إحدى وخمسين^(١٠).

** الحسن بن أبي الحسن البصري، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة فقيه إلا أنه يدلس ويرسل، وما كان من تدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الثانية التي لا يضر تدليسهم، أما عن إرساله فلا يثبت هنا، قال البرديجي^(١٢): "سمع من عبد الرحمن بن سمرة وروايته عنه في الصحيحين".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ٣١٣.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٤، ص١٨١٧، ح٤٥٨٨.

(٣) الجبّهة: الخيل. غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١، ص٧.

(٤) هكذا جاءت عند أبي نعيم وفي باقي الروايات بلفظ " النَّخَعَةِ " قال القاسم بن سلام: " هي الرقيق ". غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١، ص٧.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج٣، ص٦٩، ح٤٣٧٣.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٤، ص٢٣٥.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب لا صدقة في الخيل، ج٤، ص١٩٩، ح٧٤١٠.

(٨) المراسيل، كتاب الطهارة، باب ما جاء في صدقة السائمة في الزكاة، ص١٣٢، ح١١٤.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب لا صدقة في الخيل، ج٤، ص١٩٩، ح٧٤١١.

(١٠) انظر الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٢، ص٨٣٥، رقم ١٤٢٢.

(١١) تحت حديث رقم (٢).

(١٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص٧٦.

**** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ أَبُو عَمْرٍو:** لم أقف على ترجمة له، وجاء في رواية البيهقي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَبُو عَمْرٍو ، وهذا مجهول^(١)، ولم أجد في شيوخه سليمان بن أرقم، ولا في تلاميذه سعيد بن عفير.

**** سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري،** أبو عثمان المصري، مات سنة ست وعشرين ومائتين، وثقه ابن معين^(٢)، وزاد: "لا بأس به"، والدارقطني^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وثقه الذهبي في أحد المواضع^(٥)، وقال في موضع آخر^(٦): "صدق نبيل"، وقال النسائي^(٧): "صالح"، وقال أبو حاتم^(٨): "لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق"، وقال ابن حجر^(٩): "صدق عالم بالأنساب وغيرها". ولم يضعفه إلا السعدي^(١٠) فقال^(١١): "سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع، وكان مخلطا غير ثقة". ورد ابن عدي عليه بقوله^(١٢): "وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلام في سعيد، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير غير هذا، ولا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، والذي ذكره: فيه غير لون من البدع، ولم ينسب ابن عفير المصري إلى بدع، والذي ذكر: أنه غير ثقة، فلم ينسب ذلك أحد إلى الكذب"، ثم قال^(١٣): "وسعيد بن عفير مستقيم الحديث".

خلاصة القول: هو صدوق على أقلِّ أحواله.

**** يحيى بن أيوب بن بادي الخولاني،** أبو زكريا المصري، مات سنة تسع وثمانين ومائتين، قال النسائي^(١٤): "صالح"، وقال الذهبي^(١٥)، وابن حجر^(١٦): "صدق".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات غير سليمان بن أرقم.**

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٥.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٦١، رقم ٣٦٧.

(٣) علل الدرقي، ج ١، ص ١٨٢.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢٦٦.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٥٨٣، رقم ٢٠٦.

(٦) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٨٨، رقم ١٣٣.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٦٦.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٥٦.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩١.

(١٠) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي صاحب كتاب "أحوال الرجال"، وكلامه المذكور موجود فيه، ص ١٥٧، رقم ٢٧٧.

(١١) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٢٧٠، رقم ٢٧٧.

(١٢) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤١١.

(١٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤١٢.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ٢٣١.

(١٥) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٦١، رقم ٦١٣٥.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٨.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل ضعف سليمان بن أرقم^(١)، قال الهيثمي^(٢): "فيه سليمان بن أرقم وهو متروك"، وقال ابن عدي في ترجمة سليمان بن أرقم^(٣): "عامة ما يرويه لا يتابع عليه".
والحديث قد اختلف فيه على سليمان بن أرقم فزوي على النحو السابق، وأخرجه البيهقي^(٤) من طريق بقية بن الوليد عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَفْوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْجَبْهَةِ وَالْكُسْعَةِ وَالنُّخَّةِ"، وضعف البيهقي هذه الطريق وقال فيها سليمان بن أرقم متروك الحديث ولا يحتج به، وكذلك ضعفها الألباني^(٥).
فالحديث ضعيف بمتابعاته وشاهده.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الحديبية [وَعَلِيٌّ يَكْسَعُهَا بِقَائِمِ السَّيْفِ] أَي يَضْرِبُهَا مِنْ أَسْفَلِ^(٦).

الحديث (١٤)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث زيد بن أرقم [أَنَّ رَجُلًا كَسَعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ] أَي ضَرَبَ دُبْرَهُ بِيَدِهِ^(٧).

الحديث (١٥)

لم أقف على لفظ ابن الأثير من حديث زيد بن أرقم؛ وإنما من رواية جابر بن عبد الله. وأصل قصة زيد بن أرقم أخرجها الترمذي^(٨) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن السدي، عن أبي سعيد الأزدري قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، قَالَ: عَرَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مَعَنَا أَنَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ فَكُنَّا نَبْتَدِرُ الْمَاءَ، وَكَانَ الْأَعْرَابُ يَسْبِقُونَا إِلَيْهِ، فَسَبَقَ أَعْرَابِيٌّ أَصْحَابَهُ، فَيَسْبِقُ الْأَعْرَابِيُّ فَيَمْلَأُ الْحَوْضَ وَيَجْعَلُ حَوْلَهُ حِجَارَةً وَيَجْعَلُ النَّطْعَ عَلَيْهِ حَتَّى يَجِيءَ أَصْحَابُهُ. قَالَ: فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْرَابِيًّا فَأَرْخَى زِمَامَ نَاقَتِهِ لِيَتَشْرَبَ فَأَبَى أَنْ يَدَعَهُ فَاَنْتَرَعَ قِبَاضَ الْمَاءِ، فَرَفَعَ الْأَعْرَابِيُّ حَشْبَةً فَضَرَبَ بِهَا رَأْسَ الْأَنْصَارِيِّ فَشَجَّهُ، فَأَتَى

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٩.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، ج ٣، ص ٦٩، ح ٤٣٧٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٢٣٨.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب لا صدقة في الخيل، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٧٤٠٩.

(٥) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للألباني، ص ٥٤٤، رقم ٣٧١٨.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٣.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٣.

(٨) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، سورة المنافقين، ج ٥، ص ٤١٥، ح ٣٣١٣.

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَأْسٍ الْمُنَافِقِينَ فَأَخْبَرَهُ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَغَضِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، ثُمَّ قَالَ: ﴿ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾ (١) - يَعْنِي الْأَعْرَابَ - وَكَانُوا يَحْضُرُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الطَّعَامِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا انْفَضُوا مِنْ لِأَصْحَابِهِ: لِنَنْ رَجَعْنُمُ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْرُ مِنْهَا الْأَذْلَ...» وجاء لفظ ابن الأثير في رواية البخاري من حديث جابر بن عبد الله وهي كالتالي:

قال الإمام البخاري (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمِعَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَبَهَةٌ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري (٣) من طريق ابن جريج، بنحوه، وأخرجه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة، بنحوه (٤)، كلاهما (ابن جريج، وسفيان بن عيينة) عن عمرو بن دينار، وأخرجه مسلم (٥) من طريق أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، بنحوه مع زيادة، كلاهما (عمرو بن دينار، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس) عن جابر بن عبد الله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سفيان: هو ابن عيينة بن أبي عمران ميمون، سبقت ترجمته (٦)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، مدلس من الطبقة الثانية التي لا يضر تدليسهم، واختلاطه لا يضر. * * جميع رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله

ومنه حديث طلحة يوم أحد [فَضْرِبْتُ عُرْقُوبَ فَرَسِهِ فَاكْتَسَعْتُ] أَي سَقَطَتْ مِنْ نَاحِيَةِ مُؤَخَّرِهَا وَرَمَتْ بِهِ (٧).

الحديث (١٦)

قَالَ الْوَاقِدِيُّ (٨) رحمه الله: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ نَظَرَ إِلَيَّ إِلَى أَبِي أُسَيْرَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَلْقَمَةَ وَلَقِيَ أَحَدَ بَنِي عَوْفٍ فَاخْتَلَفَا

(١) سورة المنافقون (٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المنافقين، ج٦، ص١٥٤، ح٤٩٠٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، ج٣، ص١٢٩٦، ح٣٣٣٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المنافقون، ج٤، ص١٨٦١، ح٤٦٢٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً، ج٤، ص١٩٩٨، ح٢٥٨٤.

(٦) تحت حديث رقم (٤).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣١٣.

(٨) المغازي، لمحمد بن عمر بن واقد الواقدي، غزوة أحد، ج١، ص٢٥٣. ٢٥٥.

صَرَباتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَرُوعُ أَحَدُهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا كَأَنَّهُمَا سَبْعَانِ ضَارِيَانِ، يِقْفَانِ مَرَّةً وَيَقْتَتِلَانِ مَرَّةً، ثُمَّ تَعَانَقَا فَضَبَطَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَوْقَهَا لِلأَرْضِ، فَعَلَاهُ أَبُو أُسَيْرَةَ فَدَبَحَهُ بِسَيْفِهِ كَمَا تُدْبِحُ الشَّاةُ، وَنَهَضَ عَنْهُ. وَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ أَذْهَمَ أَغْرَ مُحَجَّلٍ، يَجْرُ قَنَاةً طَوِيلَةً، فَطَعَنَهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَنَظَرَتْ إِلَى سِنَانِ الرَّمْحِ خَرَجَ مِنْ صَدْرِهِ، وَوَقَعَ أَبُو أُسَيْرَةَ مَيِّتًا، وَأَنْصَرَفَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَقُولُ: أَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ! قَالُوا: وَقَاتَلَ طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِتَالًا شَدِيدًا، فَكَانَ طَلْحَةَ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَنْهَرَمَ أَصْحَابُهُ.... وَقَالَ طَلْحَةَ: لَمَّا جَالَ الْمُسْلِمُونَ تِلْكَ الْجَوْلَةَ ثُمَّ تَرَجَعُوا، أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْمُضَرَّبِ يَجْرُ رُمْحًا لَهُ، عَلَى فَرَسٍ كَمَيْتٍ أَغْرَ، مُدَجِّجًا فِي الْحَدِيدِ، يَصِيحُ: أَنَا أَبُو ذَاتِ الْوَدَعِ^(١)، دُلُونِي عَلَى مُحَمَّدٍ! فَأَضْرِبْ عِرْقُوبَ فَرَسِهِ فَاَنْكَسَعَتْ، ثُمَّ أَتَاوَلَ رَمَحَهُ فَوَاللَّهِ مَا أَخْطَأْتُ بِهِ عَنْ حَقِّقَتِهِ، فَخَارَ كَمَا يَخُورُ الثَّوْرُ فَمَا بَرِحْتُ بِهِ وَاضِعًا رِجْلِي عَلَى خَدِّهِ حَتَّى أَرَزْتَهُ شَعُوبًا^(٢)...".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الواقدي.

ثانياً: تراجم الرواة

* * الحارث بن عبد الله بن كعب بن مالك بن عمرو بن عوف بن مذبول الأنصاري، شهد الحديبية وما بعدها، وقتل يوم الحرة^(٣).

* * جميع رجال الإسناد ثقاة غير ابن أبي سبيرة.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده موضوع من أجل ابن أبي سبيرة " أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبيرة العامري"، قال ابن عدي^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥): " يضع الحديث".

وللحديث شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه ابن عساكر^(٦) من طريق ابن المبارك عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن أم المؤمنين عائشة قالت: " كان أبو بكر إذا ذكر يوم أحد قال ذلك يوم كان يوم طلحة ثم أنشأ يحدث.... وقال طلحة: لما جال المسلمون تلك الجولة ثم تراجعوا أقبل رجل من بني عامر بن لؤي بن مالك بن المضرب يجر رمحا له على فرس كميته أغر مدججا في الحديد يصيح أنا أبو ذات الودع دلوني على محمد فأضرب عرقوب فرسه فأنكسعت ثم أتناول رمحه فوالله ما أخطأت به عن حدقته فخار كما يخور الثور".



(١) ذات الودع: الودع: خرز بيض جوف في بطونها شق كشق النواة تتفاوت في الصغر والكبر، وذات الودع) وقال أبو نصر:

هي مكة لأنها كان يعلو عليها في سئورها الودع. (انظر لسان العرب، لابن منظور، ج ٨، ص ٣٨٧).

(٢) أرزته شعوب: أي أوزدته المنية فزارها. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢١٨).

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري، ج ١، ص ٤٠٣، رقم ٩١٦.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٩، ص ٢٠٢.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥١٠، رقم ١١٩٣.

(٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٥، ص ٧٥. ٧٧.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث ابن عمر [فلما تكسّوا فيها] أي تأخّروا عن جوابها ولم يردّوه^(١).

الحديث (١٧)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسف)

قد تكرر في الحديث ذكر [الكُسُوفِ والخُسُوفِ للشمس والقمر] فرواه جماعة فيهما بالكاف ورواه جماعة فيهما بالخاء ورواه جماعة في الشمس بالكاف وفي القمر بالخاء وكلهم رَوَوْا أَنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ والكثير في اللُّغَةِ - وهو اخْتِيَارُ الْفَرَاءِ - أن يكون الكُسُوفُ للشمس والخسوف للقمر . يقال : كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَهَا اللَّهُ وَانْكَسَفَتْ . وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَخَسَفَهُ اللَّهُ وَانْخَسَفَ^(٢).

الحديث (١٨)

لقد وردت كلمة " كسوف " في أكثر من حديث الكثير منها في الصحيحين وهذا واحد منها:

قال الإمام البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: " قَدْ دَنَّتْ مِنِّي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقَطَافٍ^(٤) مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَّتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ^(٥)؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - تَخْدِشُهَا^(٦) هِرَّةٌ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، ج ١، ص ١٤٩، ح ٧٤٥.

(٤) بِقَطَافٍ: الْقِطْفُ بِالْكَسْرِ: الْعَنْقُودُ، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُقَطَفُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٨٤).

(٥) قال ابن رجب الحنبلي: " وقوله: " أي رب، وأنا معهم " يشير إلى قوله: " رُوَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ " [الأنفال: ٣٣]، فخشى

أن يكون إيدانها منه عذاباً أرسل على الأمة، فاستفهم عن ذلك، وقال: " أتعذبهم وأنا معهم؟ " بحذف همزة الاستفهام " (فتح الباري

شرح صحيح البخاري، لزين الدين بن عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ج ٦، ص ٤٣٥).

(٦) تَخْدِشُهَا: قال ابن الأثير: " خَدَشُ الْجِلْدِ: قَشْرُهُ بَعْدَ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ نَحْوَهُ " (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٤).

جُوعًا، لَا أَطْعَمْتُهَا، وَلَا أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ - قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ حَشِيشٍ - أَوْ حَشَاشِ الْأَرْضِ^(١).
أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه البخاري^(٢) عن ابن أبي مريم عن نافع بن عمر عن عبد الله بن أبي مليكة، مختصراً، وأخرجه مسلم^(٣) من طريق منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة، مختصراً، كلاهما (عبد الله بن أبي مليكة و صفية بنت شيبة) عن أسماء بنت أبي بكر الصديق.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله: .
وفيه [أنه جاء بثريدة كسف] أي خُبزٌ مُكسَّرٌ وهي جمع كِسْفَةٍ . والكِسْفُ والكِسْفَةُ : القِطْعَةُ من الشيء^(٤).

الحديث (١٩)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله: .
وفيه [أن صفوان كسف عرقوب راحلته] أي قَطَعَهُ بِالسَّيْفِ^(٥).

الحديث (٢٠) لم أجده بلفظ كسف وإنما بلفظ كشف.

قَالَ أَبُو يَعْلَى كَمَا فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ^(٦): حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ^(٧)، ثنا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، ثنا ابْنُ عَوْنٍ^(٨)، أَنَّبَانِي الْحَسَنُ، عَنْ صَاحِبِ زَادِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: كَانَ يُسَمَّى سَفِينَةَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ وَرَاحِلَتُهُ بِهَا زَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ جُعْتُ. فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُعْطِيكَ حَتَّى يَأْمُرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَنْزِلَ النَّاسُ فَنَأْكُلَ. قَالَ:

(١) حَشَاشِ الْأَرْضِ: أي الهوام ودواب الأرض وَمَا أَشْبَهَهَا. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٣، ص٦٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، ج٣، ص١١٢، ح٢٣٦٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ج٢، ص٦٢٥، ح٩٠٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣١٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣١٤.

(٦) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، كتاب المناقب، باب فضل صفوان بن المعطل، ج١٦، ص٣٣٦، ح٤٠١٨.

(٧) هو: عبيد الله بن عمر القواريري، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٧٣).

(٨) هو: عبد الله بن عون المزني، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣١٧).

فَقَالَ هَكَذَا بِالسَّيْفِ وَكَشَفَ عُرْقُوبَ^(١) الرَّاحِلَةَ، قَالَ: وَكَانَ إِذَا حَزَبَهُمْ أَمْرٌ قَالُوا: أَحْبِسْ أَوَّلَ أَحْبِسْ أَوَّلَ، فَسَمِعُوا فَوَقَفُوا، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَأَى مَا صَنَعَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ، بِالرَّاحِلَةِ قَالَ لَهُ: " أَخْرُجْ " وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَسِيرُوا، فَجَعَلَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ يَتَّبِعُهُمْ حَتَّى نَزَلُوا، فَجَعَلَ يَأْتِيَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ وَيَقُولُ: إِلَى أَيْنَ أَخْرَجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ إِلَى النَّارِ أَخْرَجَنِي؟ قَالَ: فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا زَالَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ يَتَحَوَّبُ رِحَالَنَا مُنْذُ اللَّيْلَةِ وَيَقُولُ: إِلَى أَيْنَ أَخْرَجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى النَّارِ أَخْرَجَنِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ صَفْوَانَ بْنَ الْمُعْطَلِ خَبِيثُ اللَّسَانِ طَيِّبُ الْقَلْبِ^(٢) ".

أولاً: تخريج الحديث

لم أقف عليه إلا عند ابن حجر في المطالب العالية.

ثانياً: تراجم الرواة

** سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل: مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قيل: أعتقه النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: أعتقه أم سلمة واشترطت عليه خدمة النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش، واسمه رومان، ويكنى أبا عبد الرحمن وقيل يكنى أبا البخترى، وأبو عبد الرحمن أكثر وأشهر^(٣).

** الحسن بن أبي الحسن البصري، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة ولكنه يدلس ويرسل، أما عن تدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الثانية التي اغتفر العلماء تدليسهم، وما كان من إرساله فقد ذكر العراقي^(٥) جماعة ممن أرسل عنه الحسن ولم يكن فيهم سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



(١) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْعَقْرُ عِنْدَ الْعَرَبِ كَشَفُ عُرْقُوبِ الْبَعِيرِ، وَلَمَّا كَانَ سَبَبًا لِلنَّحْرِ أُطْلِقَ الْعَقْرُ عَلَى النَّحْرِ إِطْلَاقًا لِاسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَطْعٌ لِلْعُرْقُوبِ. (انظر لسان العرب، لابن منظور، ج ٤، ص ٥٩٣).

(٢) خَبِيثُ اللَّسَانِ طَيِّبُ الْقَلْبِ: أَي سَلِيمُ الصَّدْرِ نَقِي الْقَلْبِ مِنَ الْعِشِّ وَالتَّكْبَرِ وَالتَّخَيُّبِ وَالْعِيْزَةِ بِطَهَارَةِ الْقَلْبِ. (التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، ج ٢، ص ٨)، وسبب قول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أن سفينة قال: شكا رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن المعطل وقال هجاني. (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، برهان الدين بن حمزة الحسيني، ج ٢، ص ٤٩، رقم ١٠٢٠).

(٣) اظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٥٠٨، رقم ٨٠٣، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٣، ص ١١١، رقم ٣٣٤٦.

(٤) تحت حديث رقم (٢).

(٥) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٦٧. ٧٧.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَسَل)

فِيهِ «لَيْسَ فِي الْإِكْسَالِ إِلَّا الظُّهُورُ» أَكْسَلَ الرَّجُلُ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ فَتُورٌ فَلَمْ يُنْزَلْ. وَمَعْنَاهُ صَارَ ذَا كَسَلٍ^(١).

الحديث (٢١)

قال ابن أبي شيبة^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ، عَنْ عَمْرِو^(٣)، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْإِكْسَالِ إِلَّا الظُّهُورُ»^(٤).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطحاوي^(٥)، والشاشي^(٦) من طريق حماد بن سلمة بمثله.

وأخرجه أحمد بن حنبل^(٧)، والبخاري^(٨)، والبيهقي^(٩)، وابن حبان^(١٠) من طريق يحيى بن سعيد بمعناه، وأخرجه أحمد^(١١)، ومسلم^(١٢) من طريق شعبة وأبي معاوية بمعناه، وأخرجه أبو عوانة^(١٣) من طريق حجاج بمعناه، وأخرجه الطحاوي^(١٤)، وابن حبان^(١٥) من طريق عبدة بن سليمان بمعناه، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر وابن

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٦.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب من كان يقول الماء من الماء، ج ١، ص ٨٧، ح ٩٦٤.

(٣) عمرو بن خالد التميمي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٠).

(٤) كان هذا الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بداية الإسلام ثم نسخ ففي حديث أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ رُحْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقَلَّةِ النَّيَابِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ» (سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الإكسال، ج ١، ص ٥٥، ح ٢١٤).

(٥) شرح معاني الآثار، للطحاوي، كتاب الطهارة، باب الذي يجامع ولا ينزل، ج ١، ص ٥٤، ح ٣٠٧.

(٦) مسند الشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، ج ٣، ص ٣١٤، ح ١٤١٩.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب، ج ٣٥، ص ١٣، ح ٢١٠٨٧.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، ج ١، ص ٦٦، ح ٢٩٣.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل بالنقاء الختائين، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٧٠.

(١٠) صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب الغسل ذكر البيان بأن الفرض في أول الإسلام كان عند الإكسال الغسل، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ١١٦٩.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب، ج ٣٥، ص ١٣، ح ٢١٠٨٨ و ح ٢١٠٨٩.

(١٢) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٣٤٦.

(١٣) مستخرج أبي عوانة، كتاب الإيمان، باب ذكر إباحت ترك الاغتسال من الجماع إذا لم ينزل، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨١٩.

(١٤) شرح معاني الآثار، للطحاوي، كتاب الطهارة، باب الذي يجامع ولا ينزل، ج ١، ص ٥٤، ح ٣٠٩.

(١٥) صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب الغسل ذكر البيان بأن الفرض في أول الإسلام كان عند الإكسال الغسل، ج ٣، ص ٤٤٥، ح ١١٧٠.

جريح بمعناه، ثمانيتهم) حماد بن سلمة، ويحيى بن سعيد، وشعبة، وأبو معاوية، وحجاج، وعبد بن مسلم، ومعمّر، وابن جريح) عن هشام بن عروة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري النجاري، من بني غنم بن مالك بن النجار، غلبت عليه كنيته، أمه هند بنت سعد بن عمرو بن امرئ القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأكبر، نزل عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قدم المدينة مهاجراً من مكة، فلم يزل عنده حتى بنى مسجده في تلك السنة، ثم انتقل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى مسكنه، آخى الرسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين مصعب بن عمير.**

مات بالقسطنطينية من بلاد الروم في زمن معاوية وذلك سنة خمسين أو إحدى وخمسين، وقيل: بل كانت سنة اثنتين وخمسين، وهو الأكثر في غزوة يزيد القسطنطينية^(١).

**** هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، مات سنة خمس أو ست وأربعين^(٢)، ولكن تدليسه لا يضر؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى^(٣).**

**** حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بني تميم، مات سنة سبع وستين ومئة^(٤).**

معظم الأئمة على توثيقه؛ ولكن تغير حفظه بأخرة^(٥).

فقال البيهقي كما نقل ابن حجر^(٦): "هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً، أخرجها في الشواهد".

وقد عتبَ ابن حبان على البخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث يقول: "لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار"^(٧). واعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك، لما ذكر أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم قال: "وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير، مدحه الأئمة، وأطنبوا لما تكلم بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخاري معتمداً عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه،

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٢٤ و ٤٢٥.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٣.

(٣) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٦، رقم ٣٠.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٨.

(٥) الاعتباط بمن رمي من الرواة بالختلاط، لسبط بن العجمي، ص ٩٦، رقم ٢٨.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ١٤.

(٧) المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤.

كشعبة وحماد بن زيد وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه، لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم^(١).

ورواية الإمام مسلم^(٢) له من طريق هشام بن عروة عنه توشي أن سماعه من هشام كان قبل التغيير. * باقي رجال الإسناد ثقات غير سويد بن عبد العزيز.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره بمتابعاته وشواهدده، وهذا إسناد ضعيف لأجل ضعف سويد بن عبد العزيز^(٣)، ولكنه متابع.

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه مسلم^(٤) من طريق عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن حدثه عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

وله شاهد آخر من حديث عثمان بن عفان: أخرجه مسلم^(٥) من طريق الحسين بن ذكوان، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عطاء بن يسار، أخبره أن زيد بن خالد الجهني، أخبره أنه سأل عثمان بن عفان، قال: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عُثْمَانُ: «يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ»^(٦).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كسا)

فيه [ونساء كاسيات عاريات] يقال: كسب ب كسر السين يكسب فهو كاسٍ: أي صار ذا كسوة^(٧).

(١) المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤.

(٢) انظر صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا على سبيل الرأي، ج ٤، ص ١٨٣٦، ح ٢٣٦٣.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٠.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٣٤٣ (٨١).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٣٤٧ (٨٦).

(٦) هذه الأحاديث كان العمل بها في أول الإسلام ثم نسخت بوجوب الاغتسال بالنقاء الختانيين، ويوضح ذلك ما أخرجه أحمد بن

حنبل من طريق الزهري، قال: قَالَ سَهْلُ الْأَنْصَارِيِّ: وَكَانَ قَدْ أَنْزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، = وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فِي

زَمَانِهِ، حَدَّثَنِي أَبِي بِنُ كَعْبٍ: أَنَّ الْأَنْصَارِيَّ الَّذِي كَانُوا يَقُولُونَ: "الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بِهَا

فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْإِسْتِغْسَالِ بَعْدَهَا" (مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب،

ج ٣٥، ص ٢٧، ح ٢١١٠٠).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٧.

الحديث (٢٢)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ،

وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ^(٢) مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ^(٣)، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ^(٤) الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لُيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا».

أولاً: تخريج الحديث:

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، مات في خلافة المنصور^(٥)

وثقه ابن سعد^(٦)، وزاد: "كثير الحديث"، وابن معين^(٧)، وعلي بن المديني^(٨)، وزاد: "ثبت"، والخليلي^(٩)، والعجلي^(١٠)، والذهبي^(١١)، وابن عبد البر^(١٢)، وابن حجر^(١٣).

(١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، ج٣، ص١٦٨٠، ح٢١٢٨.

(٢) كاسيات عاريات: قال ابن الجوزي: "فيه ثلاثة أوجه أحدها كاسيات بيثياب رقاق تصف ما تحتها فهن عاريات والنثاني أنهن يكشفن بعض الأجسد المتبرج فهن لذلك عاريات والثالث كاسيات من النعم عاريات من الشكر" (غريب الحديث، لابن الجوزي ج٢، ص٢٩٠).

(٣) مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ: قال ابن الجوزي: "المعنى متبخرات في مشيهن مميلات أكتافهن وأعطافهن" (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج٢، ص٣٨٢)، وقال ابن الأثير: "المَائِلَاتُ: الرَائِعَاتُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَا يَلْزِمُهُنَّ حِفْظُهُ، وَمُمِيلَاتٌ: يُعَلَّمْنَ غَيْرَهُنَّ الدَّخُولَ فِي مِثْلِ فِعْلِهِنَّ" (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٨٢).

(٤) كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ: هُنَّ اللَّوَاتِي يَتَعَمَّمْنَ بِالْمَقَانِعِ عَلَى رُءُوسِهِنَّ يُكَبِّرُنَهَا بِهَا، وَهُوَ مِنْ شِعَارِ الْمُغَنِّيَاتِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٢، ص٤٠٩).

(٥) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج١٢، ص٢٢٥ وما بعدها.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج١، ص٣٤٥، رقم ٢٥٥.

(٧) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج٣، ص١٨٢، رقم ٨١١.

(٨) انظر سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص٤٧، رقم ١٢٦.

(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج١، ص٢١٧.

(١٠) معرفة النقات، للعجلي، ج١، ص٤٤٠، رقم ٦٩٥.

(١١) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج١، ص٢٨٩، رقم ٢٦٩١.

(١٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج٢١، ص٢٣٦.

(١٣) لسان الميزان، لابن حجر، ج٧، ص٢٤٠، رقم ٣٢٤٧.

وقال النسائي^(١): "ليس به بأس"، ونقل المزي قول الترمذي عن سفيان بن عيينة^(٢): "كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتا في الحديث".

وقال أحمد بن حنبل^(٣): "ما أصلح حديثه"، وقال في موضع آخر^(٤): "ليس به بأس".

وسئل أبو زرعة عن سهيل والعلاء فقال^(٥): "سهيل أشبه".

وقال أبو حاتم الرازي^(٦): "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال ابن عدي^(٧): "مقبول الأخبار ثبت لا بأس به"، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٨): "يخطئ".

وقال أبو الفتح الأزدي^(٩): "صدوق إلا أنه أصابه بُرسام^(١٠) في آخر عمره فذهب بعض حديثه".

وقال ابن معين^(١١): "سهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما حجة"، وذكر العقيلي عن يحيى بن معين أنه قال^(١٢): "هو صويلح وفيه لين"، وقال ابن الجوزي قال يحيى^(١٣): "سهيل ليس بالقوي في الحديث وليس بحجة"، وقال مرة^(١٤): "ثقة وهو الأصح"، وقال ابن حجر^(١٥): "صدوق تغير حفظه بأخرة"، وقال علاء الدين رضا^(١٦): "صدوق حسن الحديث".

وقال ابن أبي خيثمة^(١٧): "سئل يحيى بن معين عن سهيل بن أبي صالح؟ قال: ليس بذاك"، وفي موضع آخر قال^(١٨): "ضعيف"، وقال في موضع آخر^(١٩): "لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه"، وحمل علاء الدين رضا هذا

(١) المرجع السابق، ج ١٢، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١٢، ص ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ج ١٢، ص ٢٢٦.

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره، ص ٦٢، رقم ١٠١.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٤٦، رقم ١٠٦٣.

(٦) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٤٦، رقم ١٠٦٣.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٤٩.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٤١٨، رقم ٨٣٦٩.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٣١، رقم ٤٦٤.

(١٠) البرسام: علة يهذي فيها صاحبها. قالوا: هو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأمعاء، ثم يتصل بالدماع. (المصباح المنير، للفيومي، ص ٤١ و ٤٢).

(١١) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٢٦٢، رقم ١٢٣٠.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٥٧٦، رقم ٢٣٤٨.

(١٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٣٠، رقم ١٥٧٧.

(١٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٣٠، رقم ١٥٧٧.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٩.

(١٦) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٦٤.

(١٧) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، ج ٢، ص ٣١٦، رقم ٣١٠٤.

(١٨) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١٧، رقم ٣١١٠.

(١٩) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١٦، رقم ٣١٠٦.

القول من ابن معين على حال تغير واختلاط سهيل^(١)، وقال ابن عبد البر^(٢): "ليس لابن معين حجة في التضعيف فقد روى الأئمة لسهيل واحتجوا به، فلا يلتفت لتضعيفه"، وقال أبو عبد الرحمن السلمي^(٣): "سألت الدارقطني لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سُهَيْلِ ابنِ أَبِي صالحٍ في الصحيح؟ فقال: لا أعرفُ له فيه عُدْرًا؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِيُّ إذا مرَّ بحديثٍ لِسُهَيْلٍ قال: سُهَيْلٌ - والله - خيرٌ من أبي اليماني ويحيى بن بكيرٍ وغيرهما، وكتابُ البخاريِّ من هؤلاء ملآن".

قال الذهبي عن ابن القطان^(٤): "أنه اختلط وتغير"، ورد الذهبي على ذلك قائلاً^(٥): "لا عبرة بقول ابن القطان، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبوته، وما ثم أحد معصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضارٍ أصلاً وإنما الذي يضر الاختلاط"، وقال عبد العزيز الدراوردي^(٦): "أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه".

خلاصة القول: هو صدوق ويرتقي حديثه بالمتابعات إلى الصحيح، وقد تابعه على الحديث مسلم بن أبي مريم^(٧).

**** جرير بن عبد الحميد بن قُرط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة - الضبي، أبو عبد الله الرازي، مات سنة ثمانية وثمانين ومائة، ثقة صحيح الكتاب، وقيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه^(٨).**
وقال أحمد بن حنبل^(٩): "لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز، فعرفه"، وعقب علاء الدين رضا بقوله^(١٠): "هذا لا يدخل في معنى الاختلاط اصطلاحاً ولذلك قيل ليحيى بن معين عقب هذه الحكاية: كيف تروي عن جرير؟ قال: ألا تراه قد بين لهم أمرها".
وقال البيهقي^(١١): "نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ".
وقال الدارقطني^(١٢): "يقال إن جريراً اختلف عليه صحيفة عاصم من صحيفة أشعث بن سوار".

(١) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٦٤.

(٢) انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج ٢١، ص ٢٣٦.

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٨٣، رقم ١٥٨.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٢٤٣، رقم ٣٦٠٤.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٣٥.

(٦) الكواكب النيرات، لأبي البركات الذهبي، ص ٤٦، رقم ٣٠.

(٧) انظر رواية الموطأ، كتاب اللباس، باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب، ج ٢، ص ٩١٣، ح ٧.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٩.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٤٣، رقم ١٢٨٩.

(١٠) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٧٦.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإقرار، باب إقرار الوارث بوارث، ج ٦، ص ١٤٣، ح ١١٤٦٦، والمختلطين، للعلائي، ص ١٧، رقم ٩.

(١٢) علل الدارقطني، ج ١٢، ص ٩٨، رقم ٢٤٧٢.

وقال يعقوب بن شيبه^(١): "ذَكَرَ لِأَبِي حَيْثَمَةَ إِسْرَافُ جَرِيرٍ لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ: حَدَّثَنَا، قِيلَ لَهُ: تَرَاهُ كَانَ يُدَلِّسُ؟ فَقَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ: لَمْ يَكُنْ يُدَلِّسُ؛ لِأَنَّا كُنَّا إِذَا أَتَيْنَاهُ وَهُوَ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، أَوْ مَنْصُورٍ، أَوْ مُغِيرَةَ، ابْتَدَأَ، فَأَخَذَ الْكِتَابَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا فَلَانَ، ثُمَّ يُحَدِّثُ عَنْهُ مِنْهُمْ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ: مَنْصُورٍ مَنْصُورٍ، أَوْ الْأَعْمَشِ الْأَعْمَشُ، لَا يَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: حَدَّثَنَا حَتَّى يَفْرَعَ الْمَجْلِسُ".

وقال يعقوب بن شيبه^(٢): "وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّاذِكُونِيَّ يَقُولُ: قَدِمْتُ عَلَى جَرِيرٍ، فَأَعْجَبَ بِحِفْظِي، وَكَانَ لِي مُكْرِمًا.

قَالَ: فَقَدِمَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالْبَغْدَادِيُّونَ الَّذِينَ مَعَهُ، وَأَنَا تَمَّ، فَأَرَأُو مَوْضِعِي مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا بَعَثَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، لِيُفْسِدَ حَدِيثَكَ عَلَيْكَ، وَيَتَّبِعَ عَلَيْكَ الْأَحَادِيثَ، وَكَانَ قَدْ حَدَّثَنَا عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ: فَبَيَّنَّا أَنَا عِنْدَ ابْنِ أَخِيهِ يَوْمًا، إِذْ رَأَيْتُ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِ لَابْنِ أَخِيهِ: عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ أَخِيهِ، عَمَّكَ هَذَا مَرَّةً يُحَدِّثُ بِهِذَا عَنْ مُغِيرَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيرَةَ، وَمَرَّةً عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيرَةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْأَلَهُ مِمَّنْ سَمِعَهُ - وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعًا - قَالَ: فَوَقَفْتُ جَرِيرًا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِيثُ طَلَّاقِ الْأَخْرَسِ مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟

قَالَ: حَدَّثَنِيهِ رَجُلٌ مِنْ خُرَّاسَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

قُلْتُ: فَقَدْ رَوَيْتَهُ مَرَّةً: عَنْ مُغِيرَةَ، وَمَرَّةً: عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيرَةَ، وَمَرَّةً: عَنْ رَجُلٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُغِيرَةَ، وَلَسْتُ أُرَاكَ تَقِفُ عَلَى شَيْءٍ، فَمَنِ الرَّجُلُ؟

قَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، جَاءَنَا. قَالَ: فَوَتَّبِعُوا بِي، وَقَالُوا: أَلَمْ نَقُلْ لَكَ إِنَّمَا جَاءَ لِيُفْسِدَ عَلَيْكَ حَدِيثَكَ؟ قَالَ: فَوَتَّبَعَ بِي الْبَغْدَادِيُّونَ، وَتَعَصَّبَ لِي قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ، حَتَّى كَانَ بَيْنَهُمْ شَرٌّ شَدِيدٌ.

وقال عبد الرحمن بن محمد: وكان عثمان يقول لأصحابنا: إنما كتبنا عن جرير من كتبه.

فأثبته، فقلت: يا أبا الحسن! كتبتم عن جرير من كتبه؟

قال: فمن أين؟! وجعل يروغ. قلت له: من أصوله، أو من نسخ؟ فجعل يحد، ويقول: من كتب.

فقلت: نعم، كتبتم على الأمانة من النسخ؟ فقال: كان أمره على الصدق، وإنما حدثنا أصحابنا أن جريراً قال لهم حين قدموا عليه - وكانت كتبه تلتفت - هذه نسخة أحدث بها على الأمانة، ولست أدري، لعل لفظاً يخالف لفظاً، وإنما هي على الأمانة".

قال ابن حجر معقبا^(٣): "إن صحت حكاية الشاذكوني فجرير كان يدلس".

خلاصة القول: هو ثقة؛ إلا أنه اختلط عليه حديث عاصم الأحول، وأشعث بن سوار ولم يحدث عن أحد منهما هنا.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ١٨٤، رقم ٣٦٩٧.

(٢) انظر المرجع السابق، ج ٨، ص ١٨٤، رقم ٣٦٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٧٦.

المبحث الثالث الكاف مع الشين

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَشَح)

فيه [أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحْمِ الْكَاشِحِ] الكاشح: العَدُوُّ الذي يُضْمِرُ عَدَاوَتَهُ وَيَطْوِي عَلَيْهَا كَشَحَهُ: أي بَاطِنَهُ . وَالكَشْحُ : الحَصْرُ أو الذي يَطْوِي عَنْكَ كَشَحَهُ وَلَا يَأْلُفُكَ^(١).

الحديث (٢٣)

قال الحميدي^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّهِ أُمَّ كُنُوثٍ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيظٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحْمِ الْكَاشِحِ» قَالَ سُفْيَانُ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْكَاشِحُ الْعَدُوُّ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الشيباني^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، والخرائطي^(٥)، والطبراني^(٦)، والحاكم^(٧)، والقضاعي^(٨) من طريق سفيان بن عيينة،

وأخرجه الحاكم^(٩)، والبيهقي^(١٠) من طريق معمر، كلاهما (سفيان ومعمر) عن الزهري به بنحوه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١٩.

(٢) مسند الحميدي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٣٣٠.

(٣) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٥، ص ٤٧٧، ح ٣١٧٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح، ج ٤، ص ٧٧، ح ٣٢٨٦.

(٥) مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، باب ما جاء في الصدقة على ذي الرحم من الفضل، ص ١٠٧، ح ٢٩٤.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ٨٠، ح ٢٠٤.

(٧) المستدرک على الصحيحين، كتاب الزكاة، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٤٧٥.

(٨) مسند الشهاب، باب أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح، ج ٢، ص ١٤٤، ح ١٢٨٢.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب الزكاة، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٤٧٥.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب قسم الصدقات، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته وجيرانه إذا كانوا من أهل السهمان، ج ٧، ص ٤٣، ح ١٣٢٢٣، وشعب الإيمان، كتاب الزكاة، باب الاختيار في صدقة التطوع، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٣١٥٤، والآداب، باب في صلة الرحم، ص ٩، ح ٩.

ثانيا: تراجم الرواة

**** أُمُّ كُنُوثٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيْطٍ.** واسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو واسم أبي عمرو ذكوان بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف . أمها أروى بنت كريب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف، وهي أخت عثمان لأمه^(١)، ماتت في خلافة علي رضي الله عنه^(٢).

**** سفيان بن عيينة: سبقت ترجمته^(٣)، لا يضر تدليسه لأنه مدلس من الطبقة الثانية، وكذلك اختلاطه لا يضر، فلم يرو عنه أحد في فترة الاختلاط.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ بسبب علة الانقطاع، فإن سفيان بن عيينة صرح بأنه لم يسمع الحديث من الزهري، كما أن الانقطاع واضح؛ ويعرف ذلك باحتساب المدة بين وفاة ابن عيينة والزهري؛ فإن المدة ٧٣ عاماً؛ أي أن ابن عيينة عاش بعد وفاة الزهري ٧٣ عاماً، مع العلم أن ابن عيينة ولد سنة ١٠٧هـ، فمتى يكون رآه أو سمع منه، والحديث يرتقي بالمتابعات للحسن لغيره فقد تابع معمر سفيان كما عند الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح. وللحديث شاهد من طريق **الحجاج بن أرطاة** عن الزهري عن حكيم بن بشير عن أبي أيوب الأنصاري^(٤)، وقال الدارقطني^(٥): "وَلَمْ يَرَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَيْرَ حَجَّاجٍ، وَلَا يُنْبِتُ"، وقال شعيب الأرنؤوط^(٦): "حديث صحيح، وهذا إسناده ضعيف فيه حجاج بن أرطاة مدلس^(٧) وقد عنعن، وقيل: لم يسمع من الزهري، وقوله في هذا الإسناد: "حكيم بن بشير عن أبي أيوب الأنصاري" خطأ منه، فإنه لا يُعرف حكيم بن بشير إلا في هذا الحديث، وصوابه: الزهري عن أيوب بن بشير الأنصاري عن حكيم بن حزام"، وأخرج هذه الطريق أحمد بن حنبل^(٨) من طريق **سفيان بن حسين**، عن **الزهري**، عن **أيوب بن بشير الأنصاري**، عن **حكيم بن حزام**، أن رجلاً سأل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّدَقَاتِ، أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: "عَلَى ذِي الرَّجْمِ الْكَاشِحِ" وإسناده ضعيف لأجل سفيان بن حسين قال ابن حجر: "ثقة في غير الزهري"^(٩) وحديثه هنا عن الزهري.

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٦٣٤ و ٦٣٥.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٥٨.

(٣) تحت حديث رقم (٤).

(٤) انظر رواية أحمد بن حنبل، ج ٣٨، ص ٥١٠، ح ٢٣٥٣٠، ورواية الطبراني في المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٣٩٢٣.

(٥) علل الدارقطني، ج ٦، ص ١١٨، ح ١٠١٧.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ٣٨، ص ٥١١، ح ٢٣٥٣٠.

(٧) وضعه ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين الذين لا تصح روايتهم سواء صرحوا بالسماع أم لا. (طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٩).

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، مسند حكيم بن حزام، ج ٢٤، ص ٣٦، ح ١٥٣٢٠.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٤.

وهناك شاهد آخر ولكن لا يُفرح به رواه أبو عبيد القاسم^(١) إبراهيم بن يزيد المكي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهذا إسناده ضعيف لأجل إبراهيم بن يزيد الخوزي متروك الحديث^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كشش)

فيه [كانت حية تخرج من الكعبة لا يدنو منها أحد إلا كشتت وفتحت فإها] كشش الأفعى: صوت جلدتها إذا تحركت. وقد كشتت كشش. وليس صوت فمها فإن ذلك فحيحها^(٣).

الحديث (٢٤) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال عبد الرزاق^(٤) رحمه الله: عن معمر، عن عبد الله، عن أبي الطفيل قال: " كانت الكعبة في الجاهلية منية بالرضم ليس فيها مدر، وكانت قدر ما يفتحها العناق، وكانت غير مسقوفة، وإنما توضع ثيابها عليها، ثم يسدل سدلاً عليها، وكان الركن الأسود موضوعاً على سورها باديًا، وكانت ذات ركنين كهية هذه الحلقة، فأقبلت سفينة من أرض الروم حتى إذا كانوا قريباً من جدة انكسرت السفينة، فخرجت فرس ليأخذوا خشبها، فوجدوا رومياً عندها فأخذوا الخشب، أعطاهم إياها، وكانت السفينة تريد الحبشة، وكان الرومي الذي في السفينة نجاراً، فقدموا بالخشب، وقدموا بالرومي، فقالت فرس: بنني بهذا الخشب بيت رننا، فلما أن أرادوا هدمه إذا هم بحية على سور البيت مثل قطعة الجائز سوداء الظهر، بيضاء البطن، فجعلت كلما دنا أحد من البيت ليهدمه أو يأخذ من حجارته، سعت إليه فاتحة فإها...".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه إسحاق بن راهويه^(٥) من طريق عبد الرزاق به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو الطفيل: هو عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير بن كنانة الليثي، غلبت عليه كنيته، أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثماني سنين، كان مولده عام أحد، ومات سنة مائة أو نحوها، ويقال: إنه آخر من مات ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم^(٦).

** عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري، أبو عثمان المكي، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة،

(١) الأموال، كتاب الصدقة وأحكامها وسننها، باب فضائل الصدقة والثواب في إعطائها، ص ٤٤١، ح ٩١٤.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢١.

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتاب المناسك، باب بنان الكعبة، ج ٥، ص ١٠٢ - ١٠٣، ح ٩١٠٦.

(٥) مسند إسحاق بن راهويه، ج ٣، ص ٩٩٣، ح ١٧٢٠.

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٧٩٨ - ٧٩٩، رقم ١٣٤٤.

وثقه ابن سعد^(١)، ويحيى بن معين^(٢)، والعجلي^(٣)، والنسائي^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٥): "كان يخطيء".

وقال أبو حاتم^(٦): "ما به بأس، صالح الحديث"، وقال ابن معين مرة^(٧): "أحاديثه ليست بالقوية"، وقال النسائي في موضع آخر^(٨): "ليس بالقوي في الحديث"، وقال ابن عدي^(٩): "هو عزيز، وأحاديثه أحاديث حسان"، وقال ابن حجر: "صدوق"، وضعفه علي بن المديني فقال: "ابن خثيم منكر الحديث"، وقال الدارقطني^(١٠): "ضعيف".

خلاصة القول: هو صدوق أحاديثه حسنة، ويرتقي بالمتابعات والشواهد للصحيح.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، وممن صححه من العلماء الذهبي^(١١)، والألباني^(١٢)، والجزء المرفوع منه أخرجه البخاري^(١٣) واللفظ له، ومسلم^(١٤) من طريق هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَنَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا».



-
- (١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٨٧.
- (٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٦٧.
- (٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٤٦، رقم ٩٣١.
- (٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٥، ص ٢٨١.
- (٥) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٤، رقم ٣٧١٣.
- (٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١١٢، رقم ٥١٠.
- (٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٦٦، رقم ٩٨٢.
- (٨) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب الخطبة قبل يوم التروية، ج ٥، ص ٢٤٧، ح ٢٩٩٣.
- (٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٦٨.
- (١٠) الإلزامات والتتبع، للدارقطني، ص ٣٥٢.
- (١١) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج ١، ص ٧٧.
- (١٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٥، ص ٤٩٢، رقم ٢٣٧٨.
- (١٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، ج ٢، ص ١٤٦، ح ١٥٨٥.
- (١٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ج ٢، ص ٩٦٨، ح ١٣٣٣ (٣٩٨).

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كشط)

في حديث الاستسقاء [فَتَكَشَّطُ السَّحَابُ] أي تَقَطَّعَ وتَفَرَّقَ. وَالكَشَطُ والقَشَطُ سواء في الرَّفْعِ والإِزَالَةِ والقَلْعِ وَالكَشْفُ^(١).

الحديث (٢٥) الحديث لم أفق عليه بلفظ ابن الأثير ولكن بالمعنى.

قال النسائي^(٢) رحمه الله: أخبرنا علي بن حجر قال حدثنا إسماعيل^(٣) قال حدثنا حميد عن أنس قال: قحط المطر عاما فقام بعض المسلمين إلى النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة فقال: يا رسول الله قحط المطر وأجدبت الأرض وهلك المال، قال: فرفع يديه وما نرى في السماء سحابة فمد يديه حتى رأيت بياض إبطيه يستسقى الله عز وجل، قال: فما صلينا الجمعة حتى أهم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله فدامت الجمعة فلما كانت الجمعة التي تليها قالوا: يا رسول الله تهدمت البيوت واحتبس الركبان، قال: فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لسرعة ملالة بن آدم وقال بيديه: "اللهم حولينا ولا علينا" فتكشطت عن المدينة.

أولا: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤)، وابن أبي شيبة^(٥)، وابن خزيمة^(٦) من طريق حميد الطويل بنحوه، وأخرجه مالك^(٧)، والبخاري^(٨)، ومسلم^(٩)، والنسائي^(١٠)، وابن خزيمة^(١١)، والطحاوي^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، وأبو

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٢.

(٢) سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، باب مسألة الإمام رفع المطر إذا خاف ضرره، ج٣، ص١٦٥، ح١٥٢٧.

(٣) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٦).

(٤) الأدب المفرد، باب رفع الأيدي في الدعاء، ص٢١٤، ح٦١٢.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الدعاء، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا اشتد المطر، ج٦، ص٧٣،

ح٢٩٥٧١.

(٦) صحيح ابن خزيمة، كتاب الجمعة، باب الدعاء بحبس المطر عن البيوت والمنازل إذا خيف الضرر من كثرة الأمطار وهدم

المنازل، ج٣، ص١٤٥، ح١٧٨٩.

(٧) موطأ مالك، كتاب الاستسقاء، باب ما جاء في الاستسقاء، ص١٩١، ح٣. (عبد الباقي)

(٨) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، ج٢، ص٢٨، ح١٠١٣ وح١٠١٤ وح١٠١٦.

(٩) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ج٢، ص٦١٢، ح٨٩٧.

(١٠) سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، باب متى يستسقى الإمام، ج٣، ص١٥٤، ح١٥٠٤.

(١١) صحيح ابن خزيمة، كتاب الجمعة، باب الرخصة في الاستسقاء في خطبة الجمعة إذا قحط الناس، ج٣، ص١٤٤، ح١٧٨٨.

(١٢) شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب الاستسقاء كيف هو، وهل فيه صلاة أم لا، ج١، ص٣٢١، ح١٨٩١.

(١٣) صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأدعية ذكر ما يدعو به المرء عن اشتداد الأمطار وكثره دوامها، ج٣، ص٢٧٢،

ح٩٩٢.

نعيم^(١)، والبيهقي^(٢)، والبغوي^(٣) من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نمر بنحوه، وأخرجه البخاري^(٤)، ومسلم^(٥)، وأبو داود^(٦)، والنسائي^(٧)، وابن ماجه^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، والدارمي^(١٠)، وأبو يعلى الموصلي^(١١) من طريق قتادة مختصراً، وأخرجه البخاري^(١٢) مطولاً، ومسلم^(١٣)، وأبو داود^(١٤)، والنسائي^(١٥)، والطيالسي^(١٦)، وابن الجعد^(١٧)، وابن أبي شيبة^(١٨) جميعهم مختصراً من طريق ثابتِ البُنانيِّ، أربعتهم (حميد الطويل، شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قتادة، وثابت البناني) عن أنس بن مالك به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري**، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين ومائة^(١٩). وقد عدّه ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وقال^(٢٠): "كثير التدليس عن أنس، حتى قيل إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقاتادة".

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ذكر خبر في استسقاؤه عليه السلام للمسلمين ومسألته حبس المطر عنهم، ج ١، ص ٤٤٩، ح ٣٧١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب صلاة الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، ج ٣، ص ٤٧٩، ح ٦٣٨٣.

(٣) شرح السنة، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة، ج ٤، ص ٤١٥، ح ١١٦٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء على المنبر، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٠١٥.

(٥) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ج ٢، ص ٦١٢، ح ٨٩٥.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ج ١، ص ٣٠٣، ح ١١٧٠.

(٧) سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، باب كيف يرفع، ج ٣، ص ١٥٨، ح ١٥٣١.

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من كان لا يرفع يديه في القنوت، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٨٠.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من كره رفع اليدين في الدعاء، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٨٤٤٦.

(١٠) سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب رفع الأيدي في الاستسقاء، ج ٢، ص ٩٦١، ح ١٥٧٦.

(١١) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٥، ص ٣١١، ح ٢٩٣٥.

(١٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا كثرت المطر الدعاء حوالينا لا علينا، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٠٢١.

(١٣) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ج ٢، ص ٦١٢، ح ٨٩٥.

(١٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ج ١، ص ٣٠٣، ح ١١٧١.

(١٥) سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، باب ذكر الدعاء، ج ٣، ص ١٦٠، ح ١٥١٧.

(١٦) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٢١٦٠.

(١٧) مسند ابن الجعد، ص ٢٠٨، ح ١٣٩٦.

(١٨) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الدعاء، باب من رخص في رفع اليدين في الدعاء، ج ٦، ص ٨٦، ح ٢٩٦٧٨.

(١٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨١.

(٢٠) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٨، رقم ٧١.

وقال شعبة^(١): "لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت"، وهو في هذا الحديث لم يصرح بالسماع ولكنه لم ينفرد فقد تابعه قتادة بن دعامة وثابت البناني عن أنس مما يقوي حديثه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث صحيح؛ لأن إسناده متصل ورجاله ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي قصيد كعب

زألوا فما زال أنكاسٌ ولا كُشْفٌ

الكُشْفُ : جَمْعُ أَكْشَفَ . وهو الذي لا تُرْسَ معه كأنه مُنْكَشِفٌ غير مَسْتَوْر^(٢).

الحديث (٢٦)

قال إبراهيم بن الحسين الكسائي "ابن ديزيل"^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِرَامِيُّ حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ ذِي الرَّقِيبَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ سُلَيْمِ الْمُرَنْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: خَرَجَ كَعْبٌ وَبُجَيْرٌ ابْنَا زُهَيْرٍ حَتَّى آتَيَا أَبْرَقَ الْعَرَّافَ قَالَ بُجَيْرٌ لِكَعْبٍ: اثْبُتْ فِي غَمَمًا فِي هَذَا الْمَكَانِ حَتَّى آتِيَ هَذَا الرَّجُلَ يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْمَعَ مِنْهُ فَتَبَّتْ كَعْبٌ وَخَرَجَ بُجَيْرٌ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ، وبلغ ذلك كعب قال:

وذكر أبيات منها:

إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ ... وَصَارِمٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ مَسْئُولُ

فِي فَنِيَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَائِلُهُمْ ... يَبْطِنُ مَكَّةَ لَمَّا أَسْلَمُوا زُؤَلُوا

زَأَلُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ ... عِنْدَ اللَّقَاءِ وَلَا مَيْلٌ مَعَازِيلُ

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي عاصم^(٤)، ومن طريقه ابن كثير^(٥)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٦) من طريق يحيى بن عمر،

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج٧، ص٣٦٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٣.

(٣) حديث ابن ديزيل، لإبراهيم بن الحسين الكسائي، ص٥٣، ح١٥.

(٤) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج٥، ص١٦٨، ح٢٧٠٦.

(٥) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير الدمشقي، ج٧، ص١٦٢، ح٨٩٤٩.

(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٥، ص٢٣٧٨، ح٥٨٣٣.

وأخرجه ابن منده^(١) من طريق جعفر بن سليمان، وأخرجه الحاكم^(٢) من طريق عبد الرحمن بن الحسين الأسدي، وأخرجه البيهقي^(٣) من طريق إبراهيم بن الحسين،

ثلاثتهم (يحيى بن عمر، وعبد الرحمن الأسدي، وإبراهيم بن الحسين) عن إبراهيم بن المنذر به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** كعب بن زهير بن أبي سلمى، وإسم أبي سلمى ربيعة بن رباح المُرَني، كَانَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ شَاعِرًا مَجُودًا كَثِيرَ الشَّعْرِ، قَدِمَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ انْتِصَافِهِ مِنَ الطَّائِفِ، أَنْشَدَهُ عَلَيْهِ قَصِيدَتَهُ الْمَطُولَةَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلَا أَعْلَمُ لَهُ فِي صَحْبَتِهِ وَرَوَايَتِهِ غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ^(٤).**

**** الْحَجَّاجُ بْنُ ذِي الرُّقَيْبَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ سُلَيْمِ الْمُرَني، لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَةٍ لَهُ.**

**** إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن حزام القرشي الأسدي، أبو إسحاق المدني^(٥)، قال يعقوب بن سفيان^(٦): "مات سنة ست وثلاثين ومائتين".**

وثقه ابن معين^(٧)، والدارقطني^(٨)، والخطيب البغدادي^(٩)، والذهبي^(١٠) في أحد المواضع.

وقال النسائي^(١١): "ليس به بأس"، وقال صالح جزرة^(١٢)، وأبو حاتم^(١٣)، والذهبي^(١٤)، وابن حجر^(١٥): "صدوق"،

وزاد

(١) معرفة الصحابة، لابن منده، ص ٢٩٢.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب مناقب الصحابة رضي الله عنهم، ج ٣، ص ٦٧٠، ح ٦٤٧٧.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب من شبب فلي يسم أحدا لم ترد شهادته، ج ١٠، ص ٤١٢، ح ٢١١٤٢، ودلائل النبوة، جماع أبواب مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في قُدومِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَنَ الْفَتْحِ، ج ٥، ص ٢٠٧.

(٤) انظر الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣١٣. ١٣١٥، رقم ٢١٩١.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٠٧، رقم ٢٤٩.

(٦) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ١، ص ٢١٠.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٢٢.

(٨) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٨٧، رقم ٤.

(٩) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٢٢، رقم ٣١٨٨.

(١٠) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ٢، ص ٤٧٠، رقم ٤٨٣.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٢٢.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٣٩، رقم ٤٥٠.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٢٥، رقم ٢٠٨.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٤ ذ.

ابن حجر: " تكلم فيه أحمد لأجل القرآن" (١)، وقال الزبير بن بكار (٢): " كان له علم بالحديث ومروءة وقدر"، وذكره ابن حبان في الثقات (٣).

قال عبدان بن أحمد الهمداني (٤): " سمعت أبا حاتم الرازي يقول: إبراهيم بن المنذر وإبراهيم بن حمزة؛ إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث إلا أنه خلط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه فلم يأذن له، وجلس حتى خرج فسلم عليه، فلم يرد عليه السلام".

وقال زكريا بن يحيى الساجي (٥): " بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وعنده مناكير"، قال الحافظ أبو بكر الخطيب معقبا (٦): " أما المناكير فقل ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه".

ونقل السبكي قول أبي الفتح الأزدي (٧): " إبراهيم هذا في عداد أهل الصدق وإنما حدث بالمناكير الشيخوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لجهالة حال الحجاج بن ذي الرقبية.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كشي)

في حديث عمر [أنه وضع يده في كُشْيَةٍ ضَبَّ وقال : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ لم يُحَرِّمهُ ولكن قَدَرَهُ] الكُشْيَةُ : شَحْم بَطْن الضَّبِّ . والجمع : كُشْي . ووضع اليد فيه كناية عن الأكل منه (٨).

(١) قالت الباحثة: كان هذا القول من الإمام أحمد بن حنبل بناءً على مذهبه القائم على ذم وتترك كل من ابتلي بمسألة القول بخلق القرآن قال أبو زرعة الرازي: " كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن أمثحن فأجاب" (تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج٧، ص٢٤٧)، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد كان قد نهى عن الرواية عن الذين أجابوا في المحنة، لا لأنهم ليسوا بحجة ولكن من باب الهجران لهم، وهؤلاء ممن أجمع المسلمون على الاحتجاج بهم وأن الإمام أحمد نفسه قد روى عن بعضهم قبل الابتداء ولم يكن يطعن في صدقهم ولا أمانتهم ولم ينكر الاحتجاج بروايتهم. (انظر المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، ص٢٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص١٤٥.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج٨، ص٧٣، رقم ١٢٣٠٣.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج٧، ص١٢٢.

(٥) المرجع السابق، ج٧، ص١٢٢.

(٦) المرجع السابق، ج٧، ص١٢٢.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ج٢، ص٨٢.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٥.

الحديث (٢٧)

قال ابن قتيبة^(١) رحمه الله: فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِي كَشِيَّةِ صَبٍّ. وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْرَمْهُ وَلَكِنْ قَدَّرَهُ "يُرْوَاهُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ"^(٢).

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به ابن قتيبة.

ثانياً: تراجم الرواة

** زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى الكوفي، مات سنة سبع وأربعين ومائة، وقيل: ثمانية وأربعين، وثقة أحمد^(٣)، وأبو داود^(٤)، والنسائي^(٥)، والعجلي^(٦)، ويعقوب بن سفيان^(٧)، والبخاري^(٨)، وابن سعد^(٩)، وابن حجر^(١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، وقال يحيى بن سعيد^(١٢)، وأبو بكر البرديجي^(١٣)، وأبو بكر البرديجي^(١٤): "ليس به وقال ابن معين^(١٥)، وأبو زرعة^(١٦): "صويلح". وقال أبو حاتم^(١٧): "لين الحديث".

خلاصة القول: هو ثقة إلا أنه اتهم بالتدليس، وكان سماعه من أبي إسحاق بآخه^(١٨).

(١) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ٢، ص ٣٠.

(٢) هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج القرشي، ثقة إمام في التفسير. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٤١٠، رقم ٨٥٩.

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ١٧٤، رقم ١٧٠.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٩، ص ٣٦٢.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٧٠، رقم ٤٩٩.

(٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي، ج ٣، ص ١٠٩.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٣٣٠.

(٩) المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٣٠.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٠٥، رقم ١٦٤٣.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٦.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٣٣٤، رقم ٧٩٨٨.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٩٤، رقم ٢٦٨٧.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٣٣٠.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٩٤، رقم ٢٦٨٧.

(١٦) المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٩٤، رقم ٢٦٨٧.

(١٧) المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٩٤، رقم ٢٦٨٧.

(١٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٦.

قال أبو حاتم^(١): "كان يدلّس، وإسرائيل أحب إليّ منه، يقال أن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر إنما أخذها من أبي حريز"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٢): "سئل أبو زرعة عن زكريا بن أبي زائدة فقال: يدلّس كثيرا عن الشعبي".

وقال صالح جزرة^(٣): "في روايته عن الشعبي نظر لأن زكريا كان يدلّس"، وقد عده ابن حجر في الطبقة الثانية^(٤) من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

وقال عبد الله بن أحمد^(٥): "قال أبي: أصح الناس حديثا عن الشعبي إسماعيل بن أبي خالد، قلت: فزكريا وفراس وأبن أبي السفر، قال ابن أبي خالد يشرب العلم شربا ابن أبي خالد أحفظهم، وقال: في حديث ابن أبي السفر وزكريا كلاهما كانا يختلّفان إلى الشعبي جميعا"، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر^(٦): "زكريا عن الشعبي وغيره جيد الحديث، ثقة"، وقال أيضا^(٧): "كان عند زكريا كتاب فكان يقول فيه سمعت الشعبي ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر وبيان ولا يسمى يعني ما يروي من غير ذلك الكتاب يرسلها عن الشعبي، ثم قال أحمد: زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال لو شئت أن أسمى كل من ينبيء أبي عن الشعبي لسميت".

**** عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي مولاهم، أبو الوليد وأبو خالد المكي، مات سنة خمسين ومائة، ثقة فقيه فاضل^(٨)؛ ولكنه اتهم بأمرين:**

الأول: التدليس

ووصفه به النسائي^(٩)، والعراقي^(١٠)، وسبط بن العجمي^(١١)، ووضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(١٢) التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.

وقال الدارقطني^(١٣): "شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح".

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٩٤، رقم ٢٦٨٧.

(٢) المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٩٤.

(٣) جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٧٧، رقم ١٩٩.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣١، رقم ٤٧.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٣٤، رقم ٦٠٣.

(٦) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف الصالحي، وابن ابن المبرد الحنبلي، ص ٥٧، رقم ٣١٥.

(٧) سوالات أبي داود لإمام أحمد، ص ٢٩٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٣.

(٩) ذكر المدلسين، للنسائي، ص ١٢٤، رقم ١٧.

(١٠) المدلسين، للعراقي، ص ٦٩، رقم ٤٠.

(١١) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، رقم ٢٢.

(١٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤١، رقم ٨٣.

(١٣) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ١٧٤، رقم ٢٦٥.

الثاني: الإرسال

فقد ذكره العراقي^(١)، والعلائي^(٢) ضمن الرواة الذين أرسلوا، وقال ابن الجنيد^(٣): "سألت يحيى بن معين سمع ابن جريج من مجاهد؟ قال: "حرفا أو حرفين في القراءة لم يسمع غير ذلك"، وكذلك قال البرديجي وغيره^(٤).

خلاصة القول: ابن جريج ثقة ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة وروى الحديث بالنعنة ولم يصرح بالسماع.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الإرسال.



(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

(٢) جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٢٩، رقم ٤٧٢.

(٣) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١٢، وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٦٤، رقم ٣٧٦.

(٤) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١٢.

المبحث الرابع الكاف مع الظاء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كظظ) في حديث رُفَيْقَةَ [فَاكْتَتَّظَّ الْوَادِي بِتُحِيجِهِ] أَي امْتَلَأَ بِالْمَطَرِ وَالسَّيْلِ^(١).
وَيُرْوَى (كَظَّ الْوَادِي بِتُحِيجِهِ)

الحديث (٢٨)

قال ابن أبي الدنيا^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ الطَّائِي، حَدَّثَنِي زَحْرُ بْنُ حِصْنٍ، عَنْ جَدِّهِ حُمَيْدِ بْنِ مِنْهَبٍ قَالَ: قَالَ عَمِّي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرِّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ تَحَدَّثَ عَنْ مَخْرَمَةَ ابْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ أُمِّهِ رُفَيْقَةَ ابْنَةَ أَبِي صَيْفِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، وَكَانَتْ لِدَّةَ^(٣) عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَتْ: " تَتَابَعْتُ عَلَى فُرَيْشِ سِنُونَ أَفْحَلْتِ^(٤) الضَّرْعَ وَأَدَقَّتِ الْعُظْمَ^(٥) فَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةٌ - اللَّهُمَّ - أَوْ مَهْمُومَةٌ^(٦)، إِذَا هَامَةٌ تَصْرُخُ بِصَوْتِ صَحْلٍ، تَقُولُ: مَعَشَرَ فُرَيْشٍ، إِنَّ هَذَا النَّبِيَّ الْمُبْعُوثَ فِيكُمْ قَدْ أَظَلَّنْكُمْ أَيَّامَهُ، وَهَذَا إِبَّانُ نُجُومِهِ، فَحَيَّ هَلَا^(٧) بِالْحَيَا^(٨) وَالْخِصْبِ^(٩) أَلَا فَاَنْظُرُوا رَجُلًا مِنْكُمْ وَسَيْطًا^(١٠) عَظَمًا^(١١)

جَسَامًا، أَبْيَضَ بَضًّا^(١٢)، أَوْطَفَ^(١٣) الْأَهْدَابِ، سَهَلَ الْخَدَّيْنِ، أَشَمَّ^(١٤) الْعُرْتَيْنِ، لَهُ فَخْرٌ يَكْظُمُ عَلَيْهِ^(١٥)، وَسِنَّةٌ^(١٦)

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٧.

(٢) مجابو الدعوة، لابن أبي الدنيا، ص٢١، ح١٩، وشرح غريبه ابن الأثير في أسد الغابة فسأنتقل كلامه بإذن الله تعالى.

(٣) لِدَّة: أي على سنه. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٤) أفحلت: أييسست. (انظر غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٤٣٧).

(٥) أدقت العظم: أي جعلته ضعيفاً من الجهد. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٦) التهويم: أول النوم، والإبان: الوقت. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٧) فَحَيَّ هَلَا: كلمة تعجيل. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٨) الحيا: المطر. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٩) الخصب: أي أتاكم المطر والخصب عاجلاً. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٠) الوسيط: الحسيب، قال ابن الجوزي: "يقال رجلٌ وسيطٌ: إذا كان حسيباً في قومه". (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٤٣٨).

(١١) عَظَمًا: بضم العين، أبلغ من العضم، وكذلك الجُسام: أبلغ من الجسيم. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٢) البَضُّ: الرقيق اللون. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٧٤).

(١٣) الأوطف: الطويل. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٤) الأشم: المرتفع. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٥) له فخر يكظم عليه: يخفيه ولا يفاخر به. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٦) السنة: الطريقة. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

إِلَيْهِ^(١)، فَلْيَخْلُصْ هُوَ وَوَلَدُهُ، وَلْيَهْبِطْ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ بَطْنٍ رَجُلٌ، فَلْيَشْتَبُوا^(٢) مِنَ الْمَاءِ، وَلْيَمْسُوا الطَّيِّبَ، ثُمَّ لَيْسْتَلِمُوا الرُّكْنَ، ثُمَّ لَيْرْتَقُوا أَبَا فُيَيْسٍ، فَيَسْتَقِي الرَّجُلُ، وَلْيُؤْمِنِ الْقَوْمُ، فَعَنْتُمْ^(٣) مَا سَنَيْتُمْ فَأَصْبَحَتْ عَلِمَ اللَّهُ مَدْعُورَةً، قَدْ أَقْشَرَ جِلْدِي، وَوَلَهُ عَقْلِي، وَأَقْتَصَصْتُ رُؤْيَايَ قَوْمًا بِحَرَمِهِ، وَالْحَرَمُ مَا بَقِيَ فِيهَا أَبْطَحِي إِلَّا قَالُوا: هَذَا شَيْبَةُ الْحَمْدِ^(٤)، وَتَنَاهَتْ إِلَيْهِ^(٥) رِجَالَاتُ فُرَيْشٍ، وَهَبَطَ مِنْ كُلِّ بَطْنٍ رَجُلٌ، فَشَنُوا وَمَشُوا وَاسْتَلَمُوا، ثُمَّ ارْتَقُوا أَبَا فُيَيْسٍ، وَطَفِقُوا جَنَابِيَهُ مَا يَبْلُغُ سَعِيهِمْ مُهَلَّةً^(٦)، حَتَّى اسْتَوُوا بِذُرُورَةِ الْجَبَلِ، قَامَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَمَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَامٌ قَدْ أَيْفَعَ أَوْ كَرَبٌ^(٧)، فَقَالَ: اللَّهُمَّ سَادَّ الْخَلَّةِ^(٨)، وَكَاشِفَ الْكُرْبَةِ، أَنْتَ مُعَلِّمٌ غَيْرُ مُعَلِّمٍ، وَمَسْئُولٌ غَيْرُ مَسْئُولٍ، وَهَذِهِ عَيْبُكَ وَإِمَاؤُكَ بَعْدَرَاتٍ^(٩) حَرَنْكَ، يَشْكُونَ إِلَيْكَ سِنِيهِمْ^(١٠) أَدْهَبَتِ الْخُفَّ وَالظَّلْفَ^(١١) اللَّهُمَّ فَأَمْطِرَنَّ غَيْثًا مُغْدِقًا^(١٢) مَرِيحًا مَرْتَعًا^(١٣)، فَوَالْكَعْبَةِ مَا رَامُوا حَتَّى تَفَجَّرَتِ السَّمَاءُ كَأَنْهَارٍ، وَاکْتَنَطَ الْوَادِي بِتَجْيِجِهِ^(١٤)، فَلْيَسْمَعَنَّ شَيْخَانُ^(١٥) فُرَيْشٍ وَجَلَّتْهَا^(١٦) عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ، وَحَرْبَ بِنِّ أُمِّيَّةَ، وَهَشَامَ بْنَ الْمُغِيرَةَ، يَقُولُونَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ: لَكَ أَبَا الْبَطْحَاءِ أَيُّ: عَاشَ بِكَ أَهْلُ الْبَطْحَاءِ...".

(١) تهدي إليه: تدل الناس عليه. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٢) فَلْيَشْتَبُوا مِنَ الْمَاءِ: يريد التَّطَهَّرَ بِالْمَاءِ وَالْإِغْتِسَالِ بِهِ (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٤٣٨).

(٣) فَعَنْتُمْ أَي: سَقَيْتُمْ الْغَيْثَ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٤٣٩، والنهية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٣، ص٤٠٠).

(٤) شَيْبَةُ الْحَمْدِ: هُوَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ وَلُقِّبَ بِشَيْبَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا وُلِدَ كَانَتْ فِي رَأْسِهِ شَعْرَةٌ بَيْضَاءَ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج٢، ص٢٦).

(٥) تَنَاهَتْ إِلَيْهِ: جَاعُوا كُلَّهُمْ، وَقَوْلُهُ رِجَالَاتُ فُرَيْشٍ: رُؤْسَاوَهُمْ. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٦) مهله: سكونه. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٧) كَرَبٌ: بِمَعْنَى دَنَا وَقَرَّبَ. (النهية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص١٦١).

(٨) الخلة: الحاجة. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(٩) العذرات: يُرِيدُ الْأَفْنِيَةَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَظِيفَةٍ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٣، ص٤٥٠).

(١٠) السنة: القحط والشدة. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١١) الخف والظلف: الإبل والغنم. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢)، وقال ابن الأثير: "أَيُّ أَهْرَلَتْ الْمَاشِيَةَ وَأَلْصَقَتْ جُلُودَهَا بِعِظَامِهَا. (النهية في غريب الحديث والأثر، ج٤، ص١٨).

(١٢) المغدق: الكثير. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٣) مرتعا: أَي تَرْتَعُ فِيهِ الدَّوَابُّ. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

(١٤) التَّجْيِجُ: الْمَاءُ السَّائِلُ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٤٤١).

(١٥) شَيْخَانُ فُرَيْشٍ: هُوَ جَمْعُ شَيْخٍ، مِثْلُ ضَيْفٍ وَضَيْفَانَ. (النهية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٢، ص٥١٧).

(١٦) الجلة: ذُوو الْأَقْدَارِ. (أسد الغابة، لابن الأثير، ج٧، ص١١٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(١)، وابن عساكر^(٢)، وابن الجوزي^(٣)، وابن الأثير^(٤) جميعهم من طريق زكريا بن يحيى الطائي به بمثله.

وأخرجه ابن الأعرابي^(٥)، والبيهقي^(٦) من طريق إبراهيم بن حُويصة عن مخرمة بن نوفل به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * زَيْفَةُ بِنْتُ أَبِي صَيْفِي بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيِّ وَأُمُّهَا هَالَةُ بِنْتُ كَلْدَةَ بِنِ عَبْدِ الدَّارِ ابْنِ قُصَيِّ تَزَوَّجَهَا نَوْفَلُ بْنُ أَهْيَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ زُهْرَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ مَخْرَمَةَ بِنْتَ نَوْفَلٍ^(٧)، قال ابن عبد البر^(٨): "ذكرها ابن يونس المصري فيمن أسلم من النساء وباع".

أوردها الطبراني وجعفر المستغفري في الصحابييات^(٩)، فقال أبو نعيم: "ذَكَرَهَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ . الطبراني . فِيمَنْ لَهَا صُحْبَةٌ، وَمَا أَرَاهَا بَقِيَتْ إِلَى الْبُعْتَةِ وَالِدَعْوَةِ"^(١٠)، وقال ابن حبان: "يُقَالُ إِنَّ لَهَا صُحْبَةً"^(١١).

قالت الباحثة: هي صحابية.

* * مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، كان من مسلمة الفتح، وكان له سن وعلم بأيام قريش، كان يؤخذ عنه النسب، وكان أحد علماء قريش، يكنى أبا صفوان^(١٢)، قال ابن عساكر: له صحبة^(١٣)، مات بالمدينة زمن معاوية سنة أربع وخمسين، وقد بلغ مائة سنة وخمس عشرة سنة، وكف بصره في زمن عثمان^(١٤).

قالت الباحثة: هو صحابي.

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٤، ص ٢٥٩، ص ٦٦١.

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٥٧، ص ١٤٩.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٢٤٥.

(٤) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ج ٧، ص ١١٢، ح ٦٩٢٧.

(٥) معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٧٥٢، ح ٤٨٤.

(٦) دلائل النبوة للبيهقي، جماع أبواب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في استسقاء عبد المطلب بن هاشم وما ظهر فيه من آيات رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ١٥.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٨، ص ٥١.

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٨٣٨ و ١٨٣٩.

(٩) أسد الغابة، لابن الأثير، ج ٦، ص ١١١، ت ٦٩١٩.

(١٠) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٦، ص ٣٣٢٨.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ١٣٤.

(١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣٨٠، ت ٢٣٤٩.

(١٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٥٧، ص ١٤٧، ت ٧٢٧٤.

(١٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣٨٠، ت ٢٣٤٩.

**** عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسِ بْنِ أَوْسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامِ الطَّائِي، لَهُ صَحْبُهُ، يَعِدُ فِي الكُوفِيِّينَ^(١)، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: " قَدْ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسِ بْنِ حَمِيدِ بْنِ مَنْهَبٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا نَظَرٌ"^(٢). قَالَتِ البَاحِثَةُ: هُوَ صَحَابِي.**

**** حُمَيْدُ بْنُ مَنْهَبِ الطَّائِي، قَالَ بِنُ عَبْدِ البَرِّ: " لَا تَصِحُّ لَهُ صَحْبَةٌ وَإِنَّمَا سَمَاعُهُ مِنْ عِثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ قَوْمٌ فِي الصَّحَابَةِ وَلَا يَصِحُّ"^(٣)، وَقَالَ الحَاكِمُ عَقِبَ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ زَخْرِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ حُمَيْدِ بْنِ مَنْهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي حُرَيْمَ بْنَ أَوْسِ ابْنَ حَارِثَةَ بْنَ لَامٍ: " هَذَا حَدِيثٌ تَقَرَّدَ بِهِ رِوَايَتُهُ الأَعْرَابُ عَنْ آبَائِهِمْ، وَأَمَّا لَهُمْ مِنَ الرِّوَاةِ لَا يُضَعَّفُونَ"^(٤)، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ: " وَلَكِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ"^(٥)، وَفِي سَمَاعِ حَمِيدٍ مِنْ عُرْوَةَ اخْتِلَافٌ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الدَّارِقُطْنِيَّ قَالَ: فِي رِوَايَةِ حَمِيدٍ عَنْ عُرْوَةَ نَظَرٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: " إِنْ مُسَلِّمًا وَالدَّارِقُطْنِيَّ وَعَلِيَّ بْنَ المَدِينِيِّ قَالُوا: لَمْ يَرَوْا عَنْ عُرْوَةَ غَيْرَ الشَّعْبِيِّ"^(٦)، عَلَى حِينِ أَنَّ المَزِيَّيَّ^(٧) قَدْ ذَكَرَهُ ضَمَّنَ تَلَامِيذَ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ.**

خِلاصَةُ القَوْلِ: هُوَ مَجْهُولٌ، حَيْثُ لَمْ أَجِدْ فِيهِ جَرْحًا أَوْ تَعْدِيلًا.

**** زَخْرُ بْنُ حِصْنٍ، رَوَى عَنْ جَدِّهِ حَمِيدِ بْنِ مَنْهَبٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو السَّكِينِ زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى الطَّائِي^(٨)، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ^(٩)، ذَكَرَهُ البَخَارِيُّ^(١٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١١)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ^(١٢) دُونَ أَنْ يَذْكُرُوا فِيهِ شَيْئًا، الذَّهَبِيُّ: " لَا يُعْرِفُ"^(١٣).**

خِلاصَةُ القَوْلِ: هُوَ مَجْهُولٌ، لَمْ أَجِدْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا؛ إِلا ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانٍ لَهُ فِي الثَّقَاتِ، وَمِنْ المَعْرُوفِ أَنَّ ابْنَ حِبَّانٍ مُتَسَاهِلٌ فِي تَعْدِيلِ الرِّوَاةِ.

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٦٧، ت ١٨٠٥.

(٢) الإلزامات والتتبع، للدارقطني، ص ٨٤.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٧٨، ت ٥٤٧.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، للحاکم، کتاب معرفة الصحابة، باب ذکر إسلام العباس رضي الله عنه، ج ٣، ص ٣٦٩، ح ٥٤١٧.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٦) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٨٨.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٣٦.

(٨) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٣، ص ٦١٩، ت ٢٨٠٣.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٥٨، ت ١٣٣٢٤.

(١٠) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٤٤٥، ت ١٤٨٦.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٦١٩، ت ٢٨٠٣.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٥٨، ت ١٣٣٢٤.

(١٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ج ٢، ص ٦٩، ت ٢٨٥٠.

* * زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن الطائي، أبو السُّكَيْن، الكوفي الخزاز، مات سنة مائتين وإحدى وخمسين^(١)، وثقه الخطيب البغدادي^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، وقال الألباني: ثقة من شيوخ البخاري، وفيه كلام^(٤) .

وقال الحاكم^(٥): قلت للدارقطني: فأبو السكين الكلابي قال: هو الطائي كوفي ليس بالقوي يحدث بأحاديث ليست مضيئة، وقال: يحدث بأحاديث خطأ، وقال البرقاني: سمعت الدارقطني يقول: زكريا الطائي متروك^(٦) وذكره ابن أبي حاتم في كتابه^(٧) دون أن يذكر فيه شيئاً، وتعقب ابن حجر ذلك بقوله: فكأنه ما عرفه جيداً^(٨)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام لئنه بسببها الدارقطني^(٩)

خلاصة القول: هو ضعيف بسبب مناكيره، فلا يقبل من حديثه ما تفرد بها فلا بد من متابعتها، ولم يتابع على حديثه هنا، ولا يُحتج بإخراج البخاري له في صحيحه، فقال ابن حجر: "روى عنه البخاري حديثاً واحداً في العيدين"^(١٠) عن المحاربي في قصة ابن عمر مع الحجاج حين أصابه سنان الرمح، وقد أخرج شاهده بجانبه، وقال^(١١): "وَقَدْ تَفَرَّرَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَيْثُ يُخَرِّجُ لِبَعْضِ مَنْ فِيهِ مَقَالٌ، لَا يُخَرِّجُ شَيْئاً مِمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ". * * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد:

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل ما كان فيه من العلل التالية:

- جهالة زحر بن حصين، وحميد بن منهب، فكلاهما مجهول لا يعرف حاله.
 - ضعف زكريا الطائي، حيث أن له أحاديث مناكير، ولم يتابع على الحديث.
 - الانقطاع بين حميد بن منهب وعروة بن مضرس.
- وقد أعل الهيتمي الحديث بسبب "زحر بن حصين"^(١٢).



(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٦.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٤٧٠، ت ٤٥٢٢.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٥٤، ت ١٣٢٩٧.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٤، ص ١٢١، ح ١٥٩٠.

(٥) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ص ٢١٢، رقم ٣٢٩.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٣١، رقم ١٦٦.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٩٥، ت ٢٦٨٧.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٣٣٨.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٦.

(١٠) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤٠٣ (دار المعرفة).

(١١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج ١، ص ١٨٩.

(١٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، ج ٢، ص ٢١٥.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث عتبة بن غزوان في ذكر باب الجنة [وليأتين عليه يوم وهو كظيظ] أي ممثليء . والكظيظ : الزحام^(١).

الحديث (٢٩)

قال أحمد بن حنبل^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا بَهْرُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ يَعْنِي ابْنَ هَالٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: حَطَبَ عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ - قَالَ بَهْرٌ: وَقَالَ قَبْلَ هَذِهِ الْمَرَّةِ: حَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنْتَ بِصِرْمٍ^(٣)، وَوَلَّتْ حَذَاءً^(٤)، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا صُبَابَةٌ كَصُبَابَةِ الْإِنَاءِ، يَتَصَابُهَا صَاحِبُهَا، وَإِنَّكُمْ مُنْتَقِلُونَ مِنْهَا إِلَى دَارٍ لَا زَوَالَ لَهَا، فَانْتَقِلُوا بِخَيْرِ مَا بَحَضَرْتُمْ، فَإِنَّهُ قَدْ ذُكِرَ لَنَا أَنَّ الْحَجَرَ يُلْقَى مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ فَيَهْوِي فِيهَا سَبْعِينَ عَامًا مَا يُدْرِكُ لَهَا قَعْرًا، وَاللَّهُ لَنَمَلُؤُنَّهُ، أَفَعَجِبْتُمْ؟ وَاللَّهُ لَقَدْ ذُكِرَ لَنَا أَنَّ مَا بَيْنَ مَصْرَاعِي الْجَنَّةِ مَسِيرَةٌ أَرْبَعِينَ عَامًا، وَلِيَأْتِينَ عَلَيْهِ يَوْمَ كَظِيظِ الرَّحَامِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن المبارك^(٥) بنحوه، والطيالسي^(٦) مختصراً، ومسلم^(٧) بنحوه، وابن أبي عاصم الشيباني^(٨) مختصراً، وابن حبان^(٩)، والطبراني^(١٠)، والبيهقي^(١١) بنحوه مع زيادة جميعهم من طريق سليمان بن المغيرة، وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٢)، وابن أبي شيبة^(١٣)، ومسلم^(١٤) مختصراً،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٧.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عتبة بن غزوان عن النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢٩، ص ١١٤، ح ١٧٥٧٥.

(٣) أي: بانقطاع، والصرم: القطع البائن (غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، ج ٣، ص ١١٩٩).

(٤) أي: مذبذبة ماضية منقطعاً (غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، ج ٣، ص ١١٨٨).

(٥) الزهد والرفائق، لابن المبارك، باب هوان الدنيا على الله عز وجل، ص ١٨٨، ح ٥٣٤.

(٦) مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٦٠٦، ح ١٣٧٢.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، ج ٤، ص ٢٢٧٨، ح ٢٩٦٧.

(٨) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٣٠٠.

(٩) صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، باب ذكر عتبة بن غزوان، ج ١٦، ص ٥٩،

ح ٧١٢١.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ١١٤، ح ٢٨٠.

(١١) شعب الإيمان، للبيهقي، كتاب الزهد وقصر الأمل، ج ١٢، ص ٥٣٢، ح ٩٨٤٤٤.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، ج ٢٩، ص ١١٣، ح ١٧٥٧٤.

(١٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الجنة، باب ما ذكر في الجنة وما فيها مما أعد لأهلها، ج ٧، ص ٤٠، ح ٣٤٠٣٨.

(١٤) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، ج ٤، ص ٢٢٧٨، ح ٢٩٦٧.

والحاكم^(١) مع زيادة جميعهم من طريق قُرّة بن خالد،
وأخرجه ابن أبي عاصم الشيباني^(٢) من طريق أيوب السختياني بنحوه،
ثلاثتهم (سليمان بن المغيرة، قُرّة بن خالد، أيوب السختياني) عن حميد بن هلال به.
وللحديث طريق أخرى مختصرة أخرجها ابن أبي شيبة^(٣)، وابن ماجة^(٤)، والدولابي^(٥) من طريق أبي نعامة
"عمرو بن عيسى العدوي" عن خالد بن عمير به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عتبة بن غزوان بن جابر، ويقال عتبة بن غزوان بن الحارث بن جابر بن عيلان المازني، كان إسلامه بعد
سنة رجال فهو سابع سبعة في إسلامه^(٦).**

**** خالد بن عمير العدوي البصري^(٧)، مقبول من الطبقة الثانية (من كبار التابعين)^(٨)، قال الذهبي^(٩) وابن
حجر^(١٠): "مخضرم"، وزاد ابن حجر: وهم من ذكره في الصحابة، وممن ذكره في الصحابة ابن عبد البر وقال:
كان قد أدرك الجاهلية"^(١١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢).
خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره؛ لأجل خالد بن عمير، فهو مقبول وقد تابعه أبو نعامة "عمرو بن عيسى
العدوي"^(١٣).



(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب عتبة بن غزوان الذي بصر البصرة، ج ٣، ص ٢٩٢،
ح ٥١٣٩.

(٢) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٣٠١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب التاريخ، ج ٧، ص ١٥، ح ٣٣٨٨٩.

(٤) سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ١٣٩٢، ح ٤١٥٦.

(٥) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ٢، ص ٥٤٩، ح ٩٩٠.

(٦) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣١٥.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ١٤٥، ت ١٦٤٠.

(٨) تقريب التهذيب، لابن جر، ص ١٩٠.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٦٧، ت ١٣٤٥.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٠.

(١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ١٢٨.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٢٠٤، ت ٢٥٠٩.

(١٣) انظر سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ١٣٩٢، ح ٤١٥٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَظَمَ)

فِيهِ «أَنَّهُ أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا» الكِظَامَةُ: كَالْقَنَاءِ، وَجَمَعُهَا: كَظَائِمٌ، وَهِيَ آبَارٌ تُحْفَرُ فِي الْأَرْضِ مُتَنَاسِقَةً وَيَحْرَقُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَحْتَ الْأَرْضِ فَتَجْتَمِعُ مِيَاهُهَا جَارِيَةً ثُمَّ تَخْرُجُ عِنْدَ مُنْتَهَاهَا فَتَسِيحُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَقِيلَ: الْكِظَامَةُ: السَّقَايَةُ^(١).

الحديث (٣٠)

قال أحمد بن حنبل^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسِ النَّقْفِيِّ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ فَتَوَضَّأَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود^(٣)، والمحاملي^(٤) بمثله، والقاسم بن سلام^(٥)، والطبراني^(٦)، وابن شاهين^(٧) بنحوه مع زيادة، والبيهقي^(٨) بدون ذكر لفظ "كظامة" جميعهم من طريق هشيم بن بشير. وأخرجه أحمد بن حنبل^(٩)، والطبراني^(١٠)، والأصبهاني^(١١) من طريق شعبة بدون لفظ "كظامة" وأخرجه ابن أبي شيبة^(١٢) عن شريك مطولاً.

ثلاثتهم (هشيم بن بشير، وشعبة، وشريك) عن يعلى بن عطاء عن عطاء به.

ثانياً: تراجم الرواة

** عطاء العامري الطائفي، مقبول، من الثالثة (الوسطى من التابعين)^(١٣)، قال ابن حجر: "قال أبو الحسن القطان:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث أوس بن أبي أوس النقفي، ج ٢٦، ص ٧٧، ح ١٦١٥٦.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين، ج ١، ص ٤١، ح ١٦٠.

(٤) أمالي المحاملي. رواية ابن يحيى البيهقي، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي، ص ٣١٣، ح ٣٣٢.

(٥) الطهور، للقاسم بن سلام، باب المسح على القدمين والرخصة في ترك غسلهما، ص ٣٨٧، ح ٣٨٨.

(٦) المعجم الكبير، باب الوضوء ثلاثاً والصلاة في نعلين، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٠٣.

(٧) ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر البغدادي المعروف بابن شاهين، كتاب الطهارة، باب في المسح على القدمين،

ص ١٢١، ح ١٢٤.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب ما ورد في المسح على النعلين، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٠.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث أوس بن أبي أوس النقفي، ج ٢٦، ص ٧٩، ح ١٦١٥٨.

(١٠) المعجم الكبير، باب الوضوء ثلاثاً والصلاة في نعلين، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٠٧ و ٦٠٨.

(١١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٩٩١.

(١٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب في المسح على النعلين بلا جوربين، ج ١، ص ١٧٣، ح ١٩٩٧.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٢.

مجهول الحال، ما روى عنه غير ابنه يعلى^(١) وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

* هشيم بالتصغير بن بشير - بوزن عظيم - بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، ثقة ثبت^(٣)؛ إلا أنه اتهم بأمرين:

الأول: التدليس

قال ابن حجر: "مشهور بالتدليس مع ثقته"^(٤)، وممن وصفه بالتدليس النسائي^(٥)، والعراقي^(٦)، وسبط بن العجمي^(٧)، والسيوطي^(٨)، وقال ابن حجر: "ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له: نريد أن لا تدلس لنا شيئاً، فوعدهم فلما أصبح أملى عليهم مجلساً يقول في أول كل حديث منه ثنا فلان وفلان عن فلان فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فان كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمع منه، قلت: فهذا ينبغي أن يسمى تدليس العطف"^(٩).

وقد وضع ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح هشيم بالسماع في رواية ابن شاهين^(١٠)، والمحاملي^(١١)، والقاسم بن سلام^(١٢).

الثاني: الإرسال الخفي

قال ابن حجر: "كثير التدليس والإرسال الخفي"^(١٣)، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(١٤): "سألت أباي، عن حديث هشيم، عن يعلى بن عطاء، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتى كظامة قوم بالطائف، فتوضأ ومسح على رجليه» فقال: لم يسمعه هشيم من يعلى بن عطاء"، قلت: ذكر العراقي في مراسيله أن هشيم أرسل عن خلقٍ وسماهم ولم يذكر فيهم يعلى بن عطاء^(١٥)، كما أن هشيماً قد صرح بالسماع كما تبين سابقاً.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٩٦.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٠٢.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٤.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٧.

(٥) ذكر المدلسين، للنسائي، ص ١٢٢.

(٦) المدلسين، للعراقي، ص ٩٨.

(٧) التبيين لأسماء المدلسين، لإبراهيم بن محمد بن سبط بن العجمي، ص ٢٣١.

(٨) أسماء المدلسين، للسيوطي، ص ١٠٢.

(٩) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٧.

(١٠) ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين، ص ١٢١، ح ١٢٤.

(١١) أمالي المحاملي، لأبي عبد الله المحاملي، ص ٣١٣، ح ٣٣٢.

(١٢) الطهور، للقاسم بن سلام، ص ٣٨٧، ح ٣٨٨.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٤.

(١٤) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، كتاب الطهارة، باب في الوضوء، ج ١، ص ٥١٦.

(١٥) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٣٣.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عطاء العامري مقبول ولم يتابع، وممن ضعف الحديث شعيب الأرنبوطي فقال: "إسناده ضعيف، لجهالة حال والد يعلى - وهو عطاء العامري" (١)، وكذلك أعله ابن القطان بسبب جهالة عطاء (٢)، وقال العظيم آبادي في شرحه لرواية أبي داود: وَحَدِيثُ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ فِيهِ اضْطِرَابٌ سَنَدًا وَمَتْنًا، حَيْثُ أَنَّ مُسَدَّدًا وَعَبَادَ بْنَ مُوسَى قَدْ اخْتَلَفَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: الْأَوَّلُ: فِي لَفْظِ أَخْبَرَنِي أَوْسٌ فَقَالَ: عَبَادُ أَخْبَرَنِي بِصِيغَةِ الْإِخْبَارِ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ مُسَدَّدٌ، وَالثَّانِي: فِي سِيَاقِ رَوَايَتِهِمَا لِلْحَدِيثِ فَقَالَ عَبَادٌ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ مُسَدَّدٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالثَّلَاثُ: زِيَادَةُ لَفْظِ أَتَى عَلَى كِظَامَةِ قَوْمٍ فَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي رَوَايَةِ عَبَادِ بْنِ مُوسَى عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ النَّقْفِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ وَلَفَّظُ عَبَادٍ أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ النَّقْفِيِّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى عَلَى كِظَامَةِ قَوْمٍ يَعْنِي الْمِيضَاءَ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ (٣).

وللحديث طريق أخرى أخرجها الطيالسي (٤)، أحمد بن حنبل (٥)، والحري (٦) من طريق يعلى بن عطاء عن أوس بن أوس الثقفي، وقد صرح البيهقي (٧) بإنقطاع هذه الطريق، وقال البخاري: "قال أحمد: حدثنا أبو داود، قال شعبة: كان يعلى يحدثني عن أبيه فيرسله، فأقول له: فأبوك عن؟ قال: أنت لا تأخذ عن أبي" (٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [أنه أتى كِظَامَةَ قَوْمٍ فَبَالَ] وقيل : أراد بالكِظَامَةَ في هذا الحديث : الكَنَاسَةَ (٩).

الحديث (٣١) لم أقف عليه بلفظ " كِظَامَةَ " وإنما بلفظ " سِبَاطَةَ قَوْمٍ "

قال الإمام البخاري (١٠) رحمه الله: حَدَّثَنَا آدَمُ (١١) قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (١٢) عَنِ الْأَعْمَشِ،

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث أوس بن أبي أوس الثقفي، ج ٢٦، ص ٧٨، ح ١٦١٥٦.

(٢) انظر حاشية نيل الأوطار، للشوكاني، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، ج ١، ص ١٦١.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ١٢٠٩.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث أوس بن أبي أوس الثقفي، ج ٢٦، ص ٨٨، ح ١٦١٦٥.

(٦) غريب الحديث، لإبراهيم الحري، ج ٣، ص ١٢١٢.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب ما ورد في المسح على النعلين، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦١.

(٨) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٦، ص ٤٦٣، ترجمة ٢٩٩٧.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٨.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب البول قائماً وقاعداً، ج ١، ص ٥٤، ح ٢٢٤.

(١١) هو: آدم بن أبي إياس، ثقة عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٦).

(١٢) هو: شعبة بن الحجاج، ثقة حافظ متقن. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٦).

عَنْ أَبِي وَائِلٍ (١) عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ (٢) فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجَنَّهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري (٣) من طرق عن منصور بن المعتمر بنحوه، وأخرجه مسلم (٤) من طريق الأعمش بنحوه مع زيادة " فمسح على خفيه"،

كلاهما (منصور، والاعمش) عن أبي وائل " شقيق بن سلمة" به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حذيفة بن اليمان**، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، يكنى أبا عبد الله، من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ينظر إلى قريش، فجاءه بخبرهم، مات سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان في أول خلافة علي رضي الله عنه (٥).

**** الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي**، أبو محمد الكوفي، مات سنة سبع وأربعين ومائة، وقيل: ثمان وأربعين، مجمع على توثيقه؛ إلا أنه يدلّس وصفه بذلك النسائي (٦)، والعراقي (٧)، وسبط بن العجمي (٨)، وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين التي اغتفر العلماء تدليسهم.

خلاصة القول: الأعمش ثقة وما كان من تدليسه فلا يضر وحديثه هنا محمول على الإتصال حتى ولو لم يقل فيه حدثني أو أخبرني أو سمعت؛ لأن العلماء حكموا لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت بصيغة العنعنة في حالات منها: إذا كانت تلك الرواية عمّن أكثر المدلس من الرواية عنه، ومن ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمته للأعمش فقال: " وهو يُدلس وربما دلّس عن ضعيف ولا يُدرى به، فمتى قال "حدثنا" فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم النخعي، وأبو وائل شقيق بن سلمة"، وأبي صالح السمان، فإن روايته عنهم محمولة على الإتصال" (٩).



(١) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٨).

(٢) سُبَّاطَةَ قَوْمٍ: السُّبَّاطَةُ وَالْكُنَاسَةُ: الموضع الَّذِي يُرْمَى فِيهِ التُّرَابُ وَالْأَوْسَاحُ وَمَا يُكْنَسُ مِنَ الْمَنَازِلِ. وَقِيلَ هِيَ الْكُنَاسَةُ نَفْسُهَا. وإضافتها إلى القوم إضافة تَحْصِيصٍ لَا مِلْكَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَوَاتًا مُبَاحَةً. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٣٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب البول عند صاحبه، والتستر بالحائط، ج ١، ص ٥٥، ح ٢٢٥، وباب البول عند سبابة قوم، ج ١، ص ٥٥، ح ٢٢٦، وباب الوقوف والبول عند سبابة قوم، ج ٣، ص ١٣٥، ح ٢٤٧١.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٢٧٣.

(٥) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٣٤. ٣٣٥، رقم ٤٩٢.

(٦) ذكر أسماء المدلسين، للنسائي، ص ١٢٥.

(٧) المدلسين، للعراقي، ص ٥٥، رقم ٢٥.

(٨) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ٢٢، رقم ١٦.

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٢٢٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [مَنْ كَظَمَ غَيْظًا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا] كَظَمَ الْغَيْظُ : تَجَرَّعُهُ وَاحْتِمَالُ سَبَبِهِ وَالصَّبْرُ عَلَيْهِ^(١).

الحديث (٣٢)

قال أبو داود رحمه الله: حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَرْحُومٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ قَائِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ، دَعَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُغُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللَّهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ مَا شَاءَ»^(٢).

أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بن حنبل^(٣)، والترمذي^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والخرائطي^(٦)، والبيهقي من طريق عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ، بنحوه،

وأخرجه ابن ماجة^(٧)، والبيهقي^(٨) من طريق عبد الله بن وهب بنحوه، كلاهما (عبد الله بن يزيد، عبد الله بن وهب) عن سعيد بن أيوب به.

وللحديث طريق أخرى أخرجه أحمد^(٩)، والطبراني^(١٠) من طريق ابن لهيعة عن زيان بن فائد عن سهل بن معاذ به، وهي ضعيفة لأجل ابن لهيعة وزيان كلاهما ضعيف، وأخرجها الطبراني^(١١) من طريق رشدين بن سعد، وأخرجها ابن

بشران^(١٢) من طريق يحيى بن أيوب كلاهما (رشدين بن سعد، ويحيى بن أيوب) عن زيان بن فائد به.

وله طريق أخرى أخرجه الطبراني^(١٣) من طريق بقرية بن الوليد عن إبراهيم بن آدهم عن محمد بن عجلان عن فروة ابن مجاهد عن سهل بن معاذ به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٨.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب من كظم غيظاً، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٤٧٧٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث معاذ بن أنس، ج ٢٤، ص ٣٩٨، ح ١٥٦٣٧.

(٤) سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب في كظم الغيظ، ج ٤، ص ٣٧٢، ح ٢٠٢١، وانظر أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، ج ٤، ص ٦٥٦، ح ٢٤٩٣.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ٦٦، ح ١٤٩٧.

(٦) مساوي الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر الخرائطي، باب ما جاء في فضل اللحم وكظم الغيظ وذم الغضب، ص ١٥٩، ح ٣٢٥.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب اللحم، ج ٢، ص ١٤٠٠، ح ٤١٨٦.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب قتال أهل البغي، باب ما على السلطان من القيام فيما ولي بالقسط، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ١٦٦٤٥.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث معاذ بن أنس، ج ٢٤، ص ٣٨٤، ح ١٥٦١٩.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ١٨٨، ح ٤١٥.

(١١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ١٨٨، ح ٤١٦.

(١٢) أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن بشران البغدادي، ص ٢٦، ح ٤.

(١٣) المعجم الأوسط، ج ٩، ص ١٠٤، ح ٩٢٥٦.

ثانياً: تراجم الرواة

**** سهّل بن مُعَاذ بن أنس الجهني** نزيل مصر^(١)، من الرابعة (التي تلي الوسطى من التابعين)^(٢).

وثقه العجلي^(٣)، وقال الذهبي: ضَعْف^(٤)، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ضعيف^(٥)، وقال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زيان عنه^(٦)، وقال ابن حبان: " لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه"^(٧)، وقال في موضع آخر: " كان ثبِتاً وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زيان بن فائد"^(٨)، وفي موضع آخر قال: " منكر الحديث جداً فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زيان، فإن كان أحدهما فالأخبار التي رواها ساقطة"^(٩)

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: لا بأس به، كما أن روايته هنا ليست عن زيان.

**** عبد الرحيم بن ميمون المدني**، أبو مرحوم المعافري، أصله من الروم سكن مصر، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة^(١٠)

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث^(١١)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٢)، وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٤)، وقال في موضع^(١٥): كان يهم في الآحايين، وقال الذهبي: فيه لين^(١٦)، وقال ابن حجر: صدوق^(١٧)، وقال الألباني: مثله يتردد النظر بين تحسين حديثه وتضعيفه ولعل الأول أقرب إلى الصواب لأن الذين ضعفوه لم يفسروه ولم يبينوا سبب ضعفه^(١٨).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٢٠٨، ت ٢٦٢١.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٨.

(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٤٠.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٧٠.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٢٠٨.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٨.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٢١.

(٨) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ١٢٠.

(٩) المجروحين، لابن حبان، ج ١٨، ص ٣٤٧.

(١٠) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٤٢ و ٤٣.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٤٣.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٣٨.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٤٣.

(١٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ١٣٤.

(١٥) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ج ١، ص ١٨٩.

(١٦) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٥٠.

(١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٤.

(١٨) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل، للألباني، ج ٧، ص ٤٨.

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق، وبالنسبة لتضعيف ابن معين وأبي حاتم فكان غير مفسر، ومعلوم أن علماء الجرح والتعديل لا يقبلون الجرح إلا مفسراً^(١).
** باقي رجال الإسناد ثقات.

الثالث: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل سهل بن معاذ، وعبد الرحيم بن ميمون كلاهما صدوق، وممن حسن الحديث الترمذي قال: "حسن غريب"^(٢)، والألباني^(٣)، وحسين سليم أسد^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [إذا تتأهب أحدكم فليكظم ما استطاع] أي: ليحسبه مهما أمكنه^(٥).

الحديث (٣٣)

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَتَأَبَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ»^(٦).

أولاً: تخريج الحديث

تفرد مسلم برواية الحديث من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري^(٧) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وقيد الحديث بالتائب في حال الصلاة. وأخرجه البخاري^(٨) من طريق مالك عن العلاء به، بنحوه.

(١) قال ابن الصلاح: التَّعْدِيلُ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ كَثِيرَةٌ يَصْعُبُ ذِكْرُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُحَوِّجُ الْمُعَدِّلَ إِلَى أَنْ يَقُولَ: "لَمْ يَفْعَلْ كَذَا، لَمْ يَزْتَكِبْ كَذَا، فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا" فَيُعَدُّ جَمِيعَ مَا يَفْسُقُ بِفِعْلِهِ أَوْ بِتَرْكِهِ، وَذَلِكَ شَأْنٌ جَدًّا، وَأَمَّا الْجَرْحُ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مَفْسَرًا مُبَيِّنَ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ وَمَا لَا يَجْرَحُ، فَيُطْلَقُ أَحَدُهُمُ الْجَرْحَ بِنَاءٍ عَلَى أَمْرٍ اعْتَقَدَهُ جَرْحًا وَلَيْسَ بِجَرْحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ، لِيُنْظَرَ فِيهِ أَهْوَجْرُ أَمْ لَا (معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، ص ١٠٧).

(٢) سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب في كظم الغيظ، ج ٤، ص ٣٧٢، ح ٢٠٢١.

(٣) صحيح الجامع الصغير وزياداته، للألباني، ج ٢، ص ١١١٢، ح ٦٥٢٠.

(٤) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ٦٦، ح ١٤٩٧.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٢٨.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب تسميت العاطس وكراهة التائب، ج ٤، ص ٢٢٩٣، ح ٢٩٩٤.

(٧) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٣٢٨٩، وانظر أيضا كتاب الأدب، باب ما يستحب وما يكره من التائب، ج ٨، ص ٤٩، ح ٦٢٢٣.

(٨) الأدب المفرد، للبخاري، باب التائب، ص ٣٢٤، ح ٩٤٢.

ثانياً: تراجم الرواة

**** العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقي^(١)، أبو شبل المدني^(٢)، مات سنة مائة وبضع وثلاثين^(٣).**

وثقه ابن سعد^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥)، والعجلي^(٦)، وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال في موضع آخر: كان متقناً ربما وهم^(٩)، وقال أبو زرعة الرازي: "ليس هو بأقوى ما يكون"^(١٠)، وقال أبو حاتم: "صالح روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء وهو عندي أشبه من العلاء بن المسيب"^(١١)، وقال النسائي: ليس به بأس^(١٢)،

وقال ابن عدي: "للعلاء نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عنه الثقات وما أرى بحديثه بأساً"^(١٣).

وقال الخليلي: "مدني مختلف فيه؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها، وقد أخرج له مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا^(١٤) والشواذ^(١٥)"^(١٦).

(١) الحُرقي: بضم الحاء المهملة وفتح الراء وفي آخرها قاف، هذه النسبة إلى حرقة وهي قبيلة من همدان - هكذا قال أبو حاتم بن حبان، قال السمعاني: كنت سمعت بعض الحفاظ يقول: الحرقات بطن من جهينة، وهو الصحيح؛ لأن أبا حاتم بن حبان ذكر في موضع آخر أن حرقة من جهينة (الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ١٢٨ و ١٢٩)، وأكد ابن الأثير أنها من جهينة (انظر اللباب في تهذيب الأنساب، للسمعاني، ص ٣٥٨).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٢٠، ت ٤٥٧٧.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٥.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل. رواية ابنه عبد الله، ج ٢، ص ٤٨٢، ت ٣١٧٠.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٤٩، ت ١٢٨٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢٤، ص ١٨٧.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٤٧، ت ٤٦٨٩.

(٩) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٨٠.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٥٦.

(١١) انظر المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٥٦.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٢٣.

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٧٢.

(١٤) يعني دون حديث العلاء بن عبد الرحمن الذي أنكره عليه جماعة من العلماء، وهو حديثه عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في تركه صلى الله عليه وسلم الصيام في النصف الثاني من شعبان، وقد حكى ابن حجر إنكار الحديث عن ابن معين وأحمد فقال: "وقال أحمد وابن معين إنه منكر" (فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٢٩)، وكذا نقل البردعي عن أبي زرعة حيث قال: "وزعم أنه منكر" (الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البردعي، ج ٢، ص ٣٨٨).

(١٥) قال الخليلي في تعريف الحديث الشاذ: الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به. (انظر علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ص ٤٤).

(١٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٢١٨.

قال الذهبي^(١)، وابن حجر^(٢)، وبرهان الدين الحلبي^(٣): صدوق، وزاد ابن حجر: ربما وهم. وقد تعددت أقوال ابن معين فيه: ففي رواية أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة قال: "ليس بذاك، لم يزل الناس يتوقفون حديثه"^(٤).

وفي رواية عباس الدوري قال: "ليس حديثه بحجة، وهو وسهيل قريب من السوء"^(٥)، وفي رواية أخرى قال: "فلم يُقَوَّ أمرهما"^(٦)، وفي رواية عبد الله بن أحمد: "مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة"^(٧).

وفي رواية الدارمي قال: "ليس به بأس. قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف"^(٨)، قال الحافظ ابن حجر معلقاً: "يعني بالنسبة إليه يعني كأنه لما قال: أوثق خشي أنه يظن أنه يشاركه في هذه الصفة وقال: إنه ضعيف"^(٩).

وفي رواية عبد الله الدورقي قال: "ليس بالقوي"^(١٠).

وقال ابن الجوزي بسندٍ إلى أبي داود السجستاني أنه قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: وسئل عن العلاء بن عبد الرحمن، فقال: أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: أرجو لي وقد وضعت في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً"^(١١)، وقد علق سعدي الهاشمي على ذلك وقال: هذه الرواية غير صحيحة ولا يُسَلَّم بها لعدة أسباب منها^(١٢):

* أن العلاء لم يُتهم بالتشيع من قبل أحد النقاد، ولم يثبت عنه روايته لحديث موضوع، كما أن الذهبي قال: "لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه"^(١٣).

* ما نقله أبو داود السجستاني عن شيخه أحمد حيث وثقه.

* أن أدنى ما قال فيه ابن معين: "ليس بالقوي" و "ليس حديثه بحجة".

* أن مسلماً أخرج له من حديث المشاهير دون الشواذ

(١) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٣٩، ت ٢٥٠.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٥.

(٣) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي، ص ٢٠٤.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٢٢.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣٤١، وسهيل بن أبي صالح "صدوق تغير حفظه بأخرة".

(٦) تاريخ ابن معين. رواية الدوري. ليحيى بن معين، ج ٣، ص ٢٦٢، ت ١٢٣٠.

(٧) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣٤١.

(٨) تاريخ ابن معين. رواية عثمان الدارمي. ليحيى بن معين، ص ١٧٣، ت ٦٢٣.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١٦٦.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٧٢، ت ١٣٧٢.

(١١) الموضوعات، لابن الجوزي، ج ١، ص ٣٣٩.

(١٢) انظر اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، لسعدي الهاشمي، ص ٤٥.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ١٨٧.

* ربما وهم ابن الجوزي في هذا حيث أنه لم يذكر شيئاً من ذلك في ترجمته للعلاء في كتاب "الضعفاء"^(١).
خلاصة القول: هو صدوق، وقد روى له مسلم دون البخاري، كونه ممن اجتمعت فيهم الأوصاف المعتمدة عند مسلم، ولم تثبت فيهم عند البخاري، فقال ابن الصلاح في توضيحه لشرط مسلم في صحيحة وسبب اختلاف العلماء في الحكم على الحديث: "شَرَطَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ بِتَقْوَى النَّقْلِ عَنِ النَّقْلِ مِنْ أَوْلِيهِ إِلَى مَنْتَهَاهُ سَالِمًا مِنَ الشَّدُوذِ وَمِنَ الْعَلَّةِ، فَكُلَّ حَدِيثٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ وَمَا اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ فَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ انْتِفَاءً وَصِفَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ ... كَمَا إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي رُؤَايِهِ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي تَقْوَاهُ وَكَوْنِهِ مِنْ شَرَطِ الصَّحِيحِ فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ قَدْ تَدَاوَلَتْ النَّقَاتُ غَيْرَ أَنْ فِي رَجَالِهِ أَبِي الزَّبِيرِ الْمَكِّيِّ أَوْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ أَوْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَوْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالُوا فِيهِ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ؛ لَكُنْ هُوَ لِأَنَّ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِمَّنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِمُ الْأَوْصَافُ الْمُعْتَبَرَةُ وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ذَلِكَ فِيهِمْ"^(٢).
 وقال ابن حجر: "أخرج مسلم للعلاء عن أبيه عن أبي هريرة ما لم يتفرد به"^(٣).
 ** باقي رجال الإسناد ثقات



قال ابن الأثير رحمه الله:
 ومنه حديث عبد المطلب [له فَخْرٌ يَكْظُمُ عَلَيْهِ] أي لا يُبْدِيهِ وَيُظْهِرُهُ وَهُوَ حَسْبُهُ^(٤).

الحديث (**)

سبق تخريجه تحت حديث رقم (٢٨)



قال ابن الأثير رحمه الله:
 وفي حديث علي [لعلَّ الله يُصَلِّحَ أُمَّرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يُؤَخِّذَ بِأَكْظَامِهَا] هي جَمْعُ كَظْمٍ بِالتَّحْرِيكِ وَهُوَ مَخْرُجُ النَّفْسِ مِنَ الْحَلْقِ^(٥)

الحديث (٣٤)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



(١) انظر الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٣، ص٣٤١، ت١٣٦٩.

(٢) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ص٧٣، بتصرف.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، ج١، ص٣١٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٨.

المبحث الخامس

الكاف مع العين

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كعب)

في حديث الإزار [ما كان أسفل من الكعبين ففي النار] الكعبان : العظمان النائتان عند مفصل الساق
والقدم عن الجنبين

وذهب قوم إلى أنهما العظمان اللذان في ظهر القدم وهو مذهب الشيعة^(١).

الحديث (٣٥)

قال البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا آدَمُ^(٣)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ ».

أولاً: تخريج الحديث:

تفرد بروايته البخاري دون مسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

** سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِيُّ^(٤)، أبو سعد المدني، مات في حدود المائة وعشرين، وقيل: قبلها،
وقيل: بعدها^(٥).

متفق على توثيقه، ولكن نص غير واحد من الأئمة على اختلاطه أمثال: ابن حبان^(٦)، ويعقوب بن شيبان^(٧)،
وابن سعد^(٨).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ٣٣٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب ما أسفل الكعبين فهو في النار، ج ٧، ص ١٤١، ح ٥٧٨٧.

(٣) آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٦).

(٤) المَقْبُرِيُّ: بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء المعجمة بنقطة وفي آخرها راء مهملة، قال ابن حبان: نسبة إلى مقبرة كان يسكن
بالقرب منها (التقاة لابن حبان، ج ٤، ص ٢٨٥)، أي من المدينة المنورة. (الأنساب للسمعاني، ج ١٢، ص ٣٨٥).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٦.

(٦) التقاة، لابن حبان، ج ٤، ص ٢٨٥.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ٤٧٠.

(٨) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ١٤٥، ت ٥٣.

وكان الذهبي قد أنكر اختلاطه فقال: "شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط"^(١)، وقال في موضع آخر: "ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه"^(٢)، فتعقبه ابن الكيال بقوله: "العجب من الذهبي إنكار اختلاطه وقد أقر باختلاطه الواقدي وابن سعد ويعقوب بن شيبه وابن حبان"^(٣). وقال علاء الدين رضا: "الراجح أن أحداً لم يسمع منه في تغييره"^(٤).

قال المزي: "قال يعقوب بن شيبه: قد كان كبير وتغير واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين، حتى استثنى بعض المحدثين ما كتب عنه في كبره مما كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعدما كبر"^(٥).

قال العلاءي: أن سعيدا المقبري سمع من أبي هريرة ومن أبيه عن أبي هريرة وأنه اختلف عليه في أحاديث، وقالوا: أنه اختلط قبل موته وأثبت الناس فيه الليث بن سعد يميز ما روى عن أبي هريرة مما روى عن أبيه عنه، وأن ما كان من حديثه مرسلًا عن أبي هريرة فإنه لا يضر لأن أباه الواسطة^(٦).

وقال ابن حجر: أكثر ما أخرج له البخاري من حديث الليث وابن أبي ذئب عنه وأخرج أيضا من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقر لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئا^(٧).

قال المحدث التهانوي: فرواية الكبار من أصحاب المختلط محمولة على الصحة^(٨)، وقال ابن الصلاح: "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط"^(٩).

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث عائشة [إِنْ كَانَ لِيُهْدَى لَنَا الْقِنَاعُ فِيهِ كَعْبٌ مِنْ إِهَالَةِ فَنَفْرُحُ بِهِ] أي: قِطْعَةٌ مِنَ السَّمْنِ وَالذُّهْنِ^(١٠).

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ١٣٩.

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ١٤٠.

(٣) الكواكب النيرات، لابن الكيال، ص ٤٦٧.

(٤) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٣٢، رقم ٤٠.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ٤٧٠.

(٦) جامع التحصيل، للعلاءي، ص ١٨٤.

(٧) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤٠٥.

(٨) الكواكب النيرات، لابن الكيال، ص ٤٦٧.

(٩) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص ٣٩٧ و ٣٩٨.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٠.

الحديث (٣٦)

قال ابن سعد^(١) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْأَسْلَمِيُّ^(٢)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَشْبَعْ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ مِنْ خُبْرِ الشَّعِيرِ، قَالَتْ: وَإِنْ كَانَ لِيَهْدَى لَنَا قِنَاعٌ فِيهِ تَمْرٌ فِيهِ كَعْبٌ مِنْ إِهَالَةٍ^(٣) فَتَفْرَحُ بِهِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الخطابي^(٤) من طريق الواقدي عن عبد الله بن جعفر به بمثله

ثانياً: تراجم الرواة

* * عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ الْمَخْرَمِيُّ^(٥)، مَاتَ سَنَةَ مِائَةِ وَسَبْعِينَ^(٦).

وثقه ابن معين^(٧)، وأحمد بن حنبل^(٨)، والبخاري^(٩)، والبرقي^(١٠)، والعجلي^(١١)، وقال الترمذي^(١٢): "ثقة عند أهل الحديث".

وكذلك وثقه الحاكم^(١٣)، والألباني^(١٤).

وقال أبو حاتم^(١٥)، والنسائي^(١٦)، وابن معين^(١٧)،

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ذكر شدة العيش على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٤٠٤.

(٢) الْأَسْلَمِيُّ: بفتح الألف وسكون السين المهملة وفتح اللام وكسر الميم، هذه النسبة إلى أسلم بن افضى بن حارثة بن عمرو وهما إخوان خزاعة وأسلم (الأنساب، للسمعاني، ج ١، ص ٢٣٨).

(٣) كَعْبٌ مِنْ إِهَالَةٍ: أَي قِطْعَةٌ مِنَ السَّمْنِ وَالذُّهْنِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ١٧٩).

(٤) غريب الحديث، للخطابي، ج ٢، ص ٥٨٥.

(٥) بفتح الميم وسكون الخاء المنقوطة وفتح الراء المهملة المخففة وفي آخرها ميم، هذه النسبة إلى المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ١٣٠).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٩٨.

(٧) تاريخ ابن معين. رواية الدارمي. ص ١٦٤، رقم ٥٨٨.

(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢١٠، رقم ٢١٥.

(٩) علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى الترمذي، ص ١٦١، ح ٢٧٣، وانظر سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، ج ٢، ص ٦٠٥.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٧٣.

(١١) معرفة النقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٥٢، رقم ٧٨٨.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٧٣.

(١٣) سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام الحاكم النيسابوري، ص ١٩٩، رقم ٢٥٠.

(١٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ج ١، ص ٤٤٠، ح ٢٢٤.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٢، رقم ١٠٠.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٣٧٢، وانظر سنن النسائي، ج ٣، ص ٦١، ح ١٣١٧.

(١٧) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ج ١، ص ٨٥.

وابن حجر^(١): "ليس به بأس"، وزاد ابن معين في موضع آخر: "صدوق ليس بثبت"^(٢)، وقال ابن خراش: "صدوق"^(٣)

وقال ابن حجر: "قال يعقوب بن شيبان: رأيت أحمد وابن معين يتناظران في ابن أبي ذئب، والمخرمي، فقدم أحمد المخرمي، فقال له يحيى: المخرمي شيخ وليس عنده من الحديث بعض ما عند ابن أبي ذئب، وقدمه على المخرمي تقدما متفاوتا، قال يعقوب: فقلت لابن المديني بعد ذلك أيها أحب إليك؟ قال: ابن أبي ذئب، وهو صاحب حديث، وأيش عند المخرمي، والمخرمي ثقة"^(٤).

وقد انفرد ابن حبان بتضعيفه فقال: "كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ فِي الْأَخْبَارِ، حَتَّى رَوَى عَنِ النَّقَاتِ مَا لَا يُشْبَهُ حَدِيثَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْحَدِيثِ صِنَاعَتُهُ، شَهِدَ أَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ"^(٥). فتعقبه الذهبي قائلاً^(٦): أن هذا إسراف ومبالغة كيف يُنرَكُ، وقد احتجَّ مثلُ الجماعةِ به، سوى البخاري، ووثقه مثلُ أحمد.

وقال ابن حجر معقبا أيضا: "وكأنه أراد غيره فالتبس عليه"^(٧).

خلاصة القول: هو ثقة.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل محمد بن عمر الواقدي^(٨)، متروك متفق على تضعيفه.



(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٩٨.

(٢) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، ج ٢، ص ٣٤٩، رقم ٣٣١١.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٧٣.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٧٣.

(٥) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٢٧، رقم ٥٥٩.

(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٣٢٩.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٧٣.

(٨) انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث قَيْلَةَ [وَاللَّهِ لَا يَزَالُ كَعْبُكَ عَالِيًا] هو دُعاء لها بالشَّرَفِ والعُلُوِّ . والأصل فيه كَعْبُ القَنَاة وهو أُنبُوبُها وما بَيْنَ كُلِّ عُقْدَتَيْنِ مِنْهُمَا كَعْبٌ وكلُّ شَيْءٍ عَلاَ وَارْتَفَعَ فَهُوَ كَعْبٌ . ومنه سُمِّيَتِ الكَعْبَةُ للبيت الحرام . وقيل : سُمِّيَتِ به لتكعيبها أي تزييعها^(١).

الحديث (٣٧)

قال الطبراني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُنْتَنِي، وَالْفَضْلُ بْنُ الْحَبَابِ، قَالَا: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَّارِ الْعَنْبَرِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُحَرَّمِيُّ، ثنا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْعَلَايِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْغُدَّانِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ أَبِي الدُّمَيْكِ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَائِشَةَ النَّيْمِيُّ، قَالُوا: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَّانِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنِي جَدَّتَايَ صَفِيَّةُ وَدُحْيِيَّةُ ابْنَتَا عُليَّةَ وَكَانَتَا رِيبَتِي قَيْلَةَ، أَنَّ قَيْلَةَ بِنْتَ مَخْرَمَةَ، حَدَّثَتْهُمَا أَنَّهَا، كَانَتْ تَحْتَ حَبِيبِ بْنِ أَزْهَرَ أَخِي بَنِي جَنَابٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ النِّسَاءَ ثُمَّ تُوفِّي، فَأَنْتَزَعَ بَنَاتَهَا مِنْهَا أَثُوبُ بْنُ أَزْهَرَ عَمُهَنَّ، فَخَرَجَتْ تَبْتَغِي الصَّحَابَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، فَبَكَتْ جُوبِرِيَّةُ مِنْهُنَّ حُدَيْبِيَاءَ، قَدْ كَانَتْ أَحَدَتْهَا الْفُرْصَةَ^(٣) وَهِيَ أَصْغَرُهُنَّ عَلَيْهَا سُبَيْجٌ^(٤) لَهَا مِنْ صُوفٍ، فَرَحِمَتْهَا فَاحْتَمَلَتْهَا مَعَهَا، فَبَيْنَمَا هُمَا تَرْتَكَانِ^(٥) الْجَمَلَ إِذِ انْتَفَخَتْ^(٦) الْأَرْبَابُ، فَقَالَتْ الْحُدَيْبِيَاءُ الْفُصْبَةَ^(٧): لَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ كَعْبُكَ أَعْلَى مِنْ كَعْبِ أَثُوبٍ^(٨) فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبَدًا...".

أولا: تخريج الحديث

وأخرجه أبو موسى الأصبهاني^(٩)، والمزي^(١٠) كلاهما من طريق الطبراني به بمثله. وأخرج البخاري^(١١)، وأبو داود^(١٢) طرفاً منه عن موسى بن إسماعيل، وأخرجه أبو داود^(١٣) عن حفص بن عمر

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٠.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ٨.

(٣) الفرصة: أي ريح الحَدَبِ فيصير صاحبها أَدَبَ (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٢٨).

(٤) سَبِجٌ: ثوبٌ صُوفٌ أَسْوَدٌ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ شَبِيٌّ. (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٣١).

(٥) رَتَكَ: أي يَحْمَلَانِيهَا عَلَى السَّيْرِ السَّرِيعِ. (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٩٤).

(٦) انتفخت: ارتفعت ووثبت. (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٥، ص ٨٨).

(٧) الفصية: الخُرُوجُ مِنَ الضَّبِقِ إِلَى السَّعَةِ، أَرَادَتْ أَنَّهَا كَانَتْ فِي مَضِيقٍ وَشِدَّةٍ مِنْ قَبْلِ بَنَاتِهَا فَخَرَجَتْ مِنْهُ إِلَى السَّعَةِ وَالرَّخَاءِ.

(النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٥٢).

(٨) هذا نوع من التفاؤل بالأرنب. (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد الأندلسي، ص ٤٥٧).

(٩) طولات الأخبار والقصص والآثار، لأبي موسى المدني، ج ١، ص ٢.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٥، ص ٢٧٦.

(١١) الأدب المفرد، باب القرفصاء، ص ٤٠٢، ح ١١٧٨.

(١٢) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٠٧٠.

(١٣) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٠٧٠.

الحوضي، والترمذي^(١) عن عفان بن مسلم،
ثلاثتهم (موسى، وحفص، وعفان) عن عبد الله بن حسان به.

ثانيا: تراجم الرواة

* * قَيْلَةَ^(٢) بِنْتُ مَخْرَمَةَ التَّمِيمِيَّةِ، من بني العنبر، صحابية هاجرت إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مع
حريث بن حسان وافد بني بكر بن وائل^(٣).

* * دُحَيْبَةُ بِنْتُ عُليِّبَةَ العُنْبَرِيَّةِ، أخت صفية بنت عليبة، وهما جدتا عَبْدِ اللهِ بْنِ حَسَانَ العُنْبَرِيِّ^(٤)، مقبولة من
الثالثة (الوسطى من التابعين)^(٥).

خلاصة القول: هي مقبولة عند المتابعة، وإلا فليئة الحديث

قال الذهبي: وثقت^(٦)، وما روى عنها سوى عبد الله بن حسان العنبري^(٧)، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات،
وقال: روى عنها كثير بن قيس بن الصلت العنبري^(٨).

* * صَفِيَّةُ بِنْتُ عُليِّبَةَ، أخت دحية بنت عليبة، وهما جدتا عَبْدِ اللهِ بْنِ حَسَانَ العُنْبَرِيِّ^(٩)، مقبولة من الثالثة (الوسطى من التابعين)^(١٠)، وكان الذهبي قد ذكرها في النساء المجهولات وقال: لا تُعرف إلا من رواية عبد الله بن حسان العنبري عنها^(١١)، وذكرها ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنها كثير بن قيس بن الصلت العنبري^(١٢)، فهذان اثنان رفعوا عنها جهالة العين.

خلاصة القول: هي مقبولة عند المتابعة، وإلا فليئة الحديث.

* * عَبْدِ اللهِ بْنِ حَسَانَ التَّمِيمِيِّ أَبُو الجُنَيْدِ العُنْبَرِيِّ، حَدِيثُهُ فِي البَصْرِيِّينَ، يلقب عتريس^(١٣)، من السابعة (من

(١) سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الثوب الأصفر، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٢٨١٤.

(٢) ذكرها أبو نعيم الأصبهاني بلفظ قَيْلَةَ (معرفة الصحابة، ج ٦، ص ٣٤٢٨).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٨، ص ٢٨٨، رقم ١١٦٥٨، وانظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٩٠٦، رقم ٤٠٧٢.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٥، ص ١٦٨، رقم ٧٨٣٣.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ج ٧٤٦، رقم ٨٥٧٩.

(٦) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٥٠٧، رقم ٦٩٩٠.

(٧) ميزان الإعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ج ٢، ص ٢٤، رقم ٢٦٦٦.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢٩٥، رقم ٧٧٩١.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٥، ص ٢١٧، رقم ٧٨٧٨.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٤٩.

(١١) ميزان الإعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٦٠٨، رقم ١٠٩٧٣.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٤٨٠، رقم ٨٦٨٢.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤١٤، رقم ٣٢٢٤.

كبار أتباع التابعين^(١)، ذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، ووثقه الذهبي^(٣)، وقال ابن حجر: مقبول^(٤)، ذكره البخاري^(٥) في تاريخه، وابن أبي حاتم^(٦) في كتابه دون أن يذكر فيه شيئاً.

خلاصة القول: هو ثقة، فقد وثقه الذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يجرحه أحد من العلماء.

**** عبيد الله بن محمد التيمي، أبو عبد الرحمن البصري، المعروف بالعيشي وبالعائشي وبابن عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله^(٧)، ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت، مات سنة مائتين وثمان وعشرين^(٨).**
قال زكريا بن يحيى الساجي^(٩): "صدوق، قرف^(١٠) بالقدر، وكان بريئاً منه"، ثم قال: "ولم يتصنع لأهل الحديث وإنما ذكرناه لئلا يغلط عليه فينسب إلى بدعة"^(١١).

**** محمد بن هشام بن البخترى، أبو جعفر المروزي المعروف بابن أبي الدميك، مات سنة مائتين وتسع وثمانين، ودفن في مقبرة الخيزران^(١٢)**

قال الدارقطني: "لا بأس به"^(١٣)، وقال الخطيب: "كان ثقة"^(١٤)، وقال ابن المنادي: "كتب الناس عنه، صدوق"^(١٥)، وقال الذهبي: "موثق"^(١٦)، وقال: "هو من كبار شيوخ الطبراني"^(١٧).

وقال الهيثمي: "لم أجد من ذكره"^(١٨)، وقال الألباني: "ثقة"^(١٩).

خلاصة القول: هو ثقة.

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٠.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣٣٧.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٤٥، رقم ٢٦٨٣.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٠.

(٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٥، ص ٧٣، رقم ١٩٠.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٤٠، رقم ١٨٠.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٩، ص ٤٧ و ١٤٨، رقم ٣٦٧٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٤.

(٩) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٢، ص ١٧، رقم ٤٥١٥.

(١٠) قال الفراهيدي: فلان يُقَرَّفُ بالسوء أي يرمى به ويظن به. (العين، للخليل الفراهيدي، ج ٥، ص ١٤٦).

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٤٦.

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٤، ص ٥٧٤، رقم ١٧٤٠.

(١٣) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ١٣٨، رقم ١٧٥.

(١٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٤، ص ٥٧٤، رقم ١٧٤٠.

(١٥) المرجع السابق، ج ٤، ص ٥٧٤، رقم ١٧٤٠.

(١٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ج ٣، ص ١٨٥.

(١٧) العبر في خبر من غير، للذهبي، ج ١، ص ٤١٧.

(١٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٨١٦.

(١٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للأباني، ج ٧، ص ٦٧، ح ٣٠٣٠.

* * عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَّانِيُّ^(١)، بصري، مات سنة مائتين وعشرين^(٢).

وثقه أبو حاتم^(٣)، ويعقوب بن سفيان^(٤)، والذهبي^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٧)، وقال العجلي^(٨)، والذهبي^(٩) في موضع آخر، وابن حجر^(١٠): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "يهم قليلاً"، وقال يحيى بن معين: "كان شيخاً صدوقاً لا بأس به"^(١١)، وزاد في موضع آخر: كثير التصحيف^(١٢)، وقال مرة أخرى: ليس من أصحاب الحديث^(١٣)، وقال عمرو بن علي الفلاس: صدوق كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة^(١٤)، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فجعل يثني عليه وقال: حسن الحديث عن إسرائيل^(١٥)، وقال علي بن المديني: اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أبو عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء^(١٦)

وقد احتج به البخاري في صحيحه، فقال ابن حجر في مقدمة الفتح: قد لقيه البخاري، وحدث عنه بأحاديث يسيرة^(١٧).

خلاصة القول: هو ثقة، وقد توبع على الحديث.

* * عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي^(١٨)، أبو عثمان الصفار البصري، مات بعد سنة مائتين وتسع

(١) الغُدَّانِيُّ: بضم الغين المعجمة وفتح الدال المهملة المخففة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة بن

مالك بن زيد مائة بن تميم. (الأنساب للسمعاني، ج ١٠، ص ١٩).

(٢) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤٩٥، رقم ٣٢٦٢.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٥٥، رقم ٢٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٢١٠.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٤٢١، رقم ٤٣٠٩.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣٤١، رقم ١٣٧٧٧.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤٩٩.

(٨) معرفة الثقات، للعجلي، ص ٢٥٦، رقم ٨٠٧.

(٩) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٣٣٨، رقم ٣١٦٨.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٢.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٨١، رقم ٦٥٢.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤٩٩.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٢١٠.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤٩٩.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٥٥، رقم ٢٥٥.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٤، ص ٤٩٩.

(١٧) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤١٣.

(١٨) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن اعصر وكان العرب يستكفون

من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف. (الأنساب للسمعاني، ج ٢، ص ٧٠).

عشرة^(١)، متفق على توثيقه إلا أن ابن حجر قال: ربما وهم^(٢).

ووصفه أبو خيثمة وابن معين بالاختلاط، فقال ابن أبي خيثمة: سمعت أبي وابن معين يقولان أنكرنا عفان في صفر سنة تسعة عشر وفي رواية سنة عشرين ومات بعد أيام^(٣)، وعقب الذهبي بقوله: هذا التغير من تغير مرض الموت وما ضره لأنه ما حدث فيه بخطأ^(٤)، وقال في موضع آخر: كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد في ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو منته فيخالف فيه، وأما قوله: فتوفي بعد أيام في سنة تسع عشرة، فوهم، فجاء في الحكاية عينها أن ذلك كان في سنة عشرين، وهذا هو الحق فإن عفان كاد أبو داود أن يلحقه، وإنما دخل أبو داود بغداد في سنة عشرين، وقد قال: شهدت جنازة عفان^(٥).

وقال ابن العجمي: "ما ينبغي أن يذكر مع المختلطين"^(٦).

خلاصة القول: أن عفان ثقة؛ وبالنسبة لاختلاطه فلم يثبت بالمعنى الاصطلاحي للاختلاط؛ ولكنه تغير بسبب مرض الموت، وقد مات بعد هذا التغير بفترة قصيرة ولم يسمع منه أحد فيها، أما عن وهمه فإنه يسير وهذا الوهم قد يقع فيه الثقات ولا يضرهم.

* * **الْفَضْلُ بْنُ الْحَبَابِ أَبُو خَلِيفَةَ الْجَمْحِيُّ**^(٧)، قال الذهبي: "ثقة عالمًا، ما علمت فيه لنا إلا ما قال السليمانى^(٨) أنه من الرافضة، فهذا لم يصح عن أبي خليفة"^(٩)، وقال ابن حجر معلقاً على قول السليمانى: "لعله أراد أن يقول ناصبي فقال رافضي والنصب معروف في كثير من أهل البصرة"^(١٠)، وذكره ابن حبان في

(١) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ١٦٠ و ١٧٥.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٣.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٢٠١، رقم ٦٦٦٨.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٨٢.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٣٦٥.

(٦) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لابن العجمي، ص ٢٥٠، رقم ٧٢.

(٧) الجَمْحِيُّ: بضم الجيم وفتح الميم وفي آخرها الحاء المهملة هذه النسبة إلى بنى جمح. (الأنساب، للسمعاني، ج ٣، ص ٣٢٨).

(٨) السليمانى: هو أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندى البخارى، مُحدث ما وراء النهر، لم يكن له نظير في زمانه إسناداً وحفظاً ودرايةً وإتقاناً، مات سنة أربع وأربع مائة وله ثلاث وتسعون سنة. (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٧، ص ٢٠٠ - ٢٠١، رقم ١١٥).

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٥٠، رقم ٦٧١٧.

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٣٩.

الثقات^(١)، وقال مسلمة بن قاسم: "كان ثقة مشهوراً كثير الحديث وكان يقول بالوقف وهو الذي نقم عليه"^(٢)، وقال الخليلي: "احترقت كتبه منهم من وثقه ومنهم من تكلم فيه وهو إلى التوثيق أقرب"^(٣).
خلاصة القول: هو ثقة.

* * إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، أبو مسلم البصري المعروف بالكجّي^(٤) وبالكشي^(٥)، مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين، كان من أهل الفضل والعلم والأمانة، نزل بغداد، وروى بها حديثاً كثيراً^(٦).
نقل الخطيب^(٧) توثيق كل من الدارقطني، وموسى بن هارون، وعبد الغني بن سعيد له، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال الذهبي: كَانَ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ وَطُرُقِهِ، عَالِي الإسْنَاد^(٩)، وقال في موضع آخر: قيل أنه أضر بأخرة^(١٠).

خلاصة القول: هو ثقة، ولم أجد له ذكر في كتب المختلطين.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على إسناد الحديث

الحديث إسناده حسن لغيره؛ لأجل دحية بنت عليبة مقبولة لا يحتج بتفردّها، ولكنها توبعت على الحديث من قبل أختها صفية بنت عليبة وهي مقبولة أيضاً، وللحديث علة أخرى وهي ضعف محمد بن زكريا الغلابي^(١١)، ويعقوب بن إسحاق المخرمي^(١٢)، ولكنهما توبعا على الحديث من قبل محمد بن هشام المستملي وهو ثقة. وكان الألباني قد ضعف الحديث^(١٣).



(١) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٨، رقم ١٤٨٨٨.

(٢) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ٢، ص ٥٢٦.

(٤) الكجّي: بفتح الكاف والجيم المشددة، هذه النسبة إلى الكجج، وهو الجص، وقال أبو القاسم الشيرازي: إنما لقب بالكجّي لأنه كان بنى داراً بالبصرة فكان يقول «هاتوا الكجج» وأكثر من ذلك فلقب بالكجّي. (انظر الأنساب للسمعاني، ج ١١، ص ٥٠).

(٥) قال السمعاني: ويقال الكشي، وظني أنها منسوبة إلى جده الأعلى كش. (الأنساب للسمعاني، ج ١١، ص ٥٠).

(٦) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ٣٦، رقم ٣١٠٤.

(٧) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ٣٦.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٨٩، رقم ١٢٣٧٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ٤٢٤.

(١٠) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ٢، ص ٦٢١.

(١١) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٥٥٠، الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٥٤، رقم ١٥٧٣٧، وسؤالات

الحاكم للدارقطني، ص ١٤٨، رقم ٢٠٦.

(١٢) انظر ترجمته في تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٦، ص ٤٢٤، رقم ٧٥٤٢، ولسان الميزان، لابن حجر، ج ٦، ص ٣٠٣،

رقم ١٠٨٩.

(١٣) انظر تعليق الألباني على سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٠٧٠.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [أنه كان يكره الضرب بالكعاب] الكعاب : فُصُوصُ النَّزْدِ واحدها: كَعْبٌ وكَعْبَةٌ، واللَّعِبُ بها حَرَامٌ وَكَرِهَةٌ
عامَّةُ الصحابة

وقيل: كان ابن مُغْفَلٍ يفعلُه مع امرأته على غير قِمَارٍ

وقيل: رَخَّصَ فيه ابن المُسَيَّبِ على غير قِمَارٍ أيضا^(١)

الحديث (٣٨)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ بْنَ الرَّبِيعِ، يُحَدِّثُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، كَانَ يَقُولُ: " كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ: الصُّفْرَةَ - يَعْنِي الْخُلُقَ^(٣) - وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ^(٤)، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّخْتَمَ بِالذَّهَبِ، وَالتَّبْرُجَ بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالضَّرْبَ بِالْكَعَابِ، وَالرُّقَى إِلَّا بِالْمُعَوَّدَاتِ، وَعَقَدَ التَّمَائِمِ^(٥)، وَعَزَلَ الْمَاءَ لِغَيْرِ مَحَلِّهِ - أَوْ عَنْ مَحَلِّهِ^(٦)، وَفَسَادَ الصَّبِيِّ غَيْرَ مُحَرَّمِهِ^(٧)"

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، وأحمد بن حنبل^(١٠)، والنسائي^(١١)، وأبو يعلى الموصلي^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، والحاكم^(١٤) من طرق عن الركين بن الربيع به بمثله.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٠.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب، ج ٤، ص ٨٩، ح ٤٢٢٢.

(٣) الخُلُقُ: طَيْبٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الرَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ، يُخَلَّقُ بِهِ الرَّجُلُ. (غريب الحديث، للحري، ج ١، ص ٢٤).

(٤) تغيير الشيب: أي نتفه. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ١٦٩).

(٥) التَّمَائِمُ: هي خَرَازِمٌ كَانَتْ تُعْرَبُ تَعْلِقُهَا عَلَى الصَّبِيَّانِ يَنْقُورَنَ بِهَا الْعَيْنُ بِزَعْمِهِمْ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ١١٢).

(٦) عَزَلَ الْمَاءَ لِغَيْرِ مَحَلِّهِ أَوْ عَنْ مَحَلِّهِ: أَي يَعْزِلُهُ عَنْ إِفْرَارِهِ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ مَحَلُّهُ. وَفِي قَوْلِهِ «لِغَيْرِ مَحَلِّهِ» تَعْرِيفٌ بِإِنْتِهَاجِ الدُّبْرِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٣٠).

(٧) إِفْسَادُ الصَّبِيِّ، غَيْرٌ مُحَرَّمٌ: هُوَ أَنْ يَطَأَ الْمَرْأَةَ الْمُرْضِعَ، فَإِذَا حَمَلَتْ فَسَدَ لَبَنُهَا، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ فَسَادُ الصَّبِيِّ، وَيُسَمَّى الْغَيْلَةَ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٤٥).

(٨) مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٣١٢، ح ٣٩٦.

(٩) مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٣٨، ح ١٨٥.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ج ٦، ص ٩٢، ح ٣٦٠٥.

(١١) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة، ج ٨، ص ١٤١، ح ٥٠٨٨، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة، ج ٨، ص ٣٣١، ح ٩٣١٠.

(١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٨، ح ٥٠٧٤.

(١٣) صحيح ابن حبان، باب التواضع والكبر والعجب، ذكر الزجر عن أشياء معلومة، ج ١٢، ص ٤٩٥، ح ٥٦٨٢.

(١٤) المستدرک على الصحيحين، كتاب اللباس، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٧٤١٨.

وأخرجه الطحاوي^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وأبو يعلى^(٣)، والبيهقي^(٤) من طريق جرير بن عبد الحميد عن الركين بن الربيع به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرَمَةَ الْكُوفِيِّ^(٥)، من الثالثة (الوسطى من التابعين)^(٦).

وقال البخاري: "لم يصح حديثه"^(٧)، وقال ابن عدي موضحاً: "هذا الذي ذكره البخاري من قوله لم يصح أن عبد الرحمن بن حرملة لم يسمع ابن مسعود" وأشار إلى حديث واحد^(٨)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عنه، فقال: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً واحداً، ما يمكن أن يعتبر به ولم أسمع أحداً ينكره، أو يطعن عليه، وأدخله البخاري في كتاب "الضعفاء"^(٩) فقال أبي: يحول منها"^(١٠)، وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، وقال ابن حجر: "مقبول"^(١٢).

خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة، وإلا فلين الحد

* * الْقَاسِمُ بْنُ حَسَّانَ الْعَامِرِيِّ الْكُوفِيِّ^(١٣)، من الثالثة (الوسطى من التابعين)^(١٤)

وثقه العجلي^(١٥)، وأحمد بن صالح^(١٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٧).

(١) شرح مشكل الآثار، باب بيان مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَيْلِ مِنْ كَرَاهَةِ لَهُ، وَمِنْ هَمَّ بَنَهِيَ عَنْهُ، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ٣٦٦٠.

(٢) مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٣٨، ح ١٨٥.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٨٥، ح ٥١٥١.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب من كرهه العزل، ج ٧، ص ٣٧٨، ح ١٤٣٣١.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٧، ص ٦٢، رقم ٣٧٩٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٩.

(٧) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٥، ص ٢٧٠، رقم ٨٧٤.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٥٠٤.

(٩) الضعفاء الصغير، للبخاري، ص ٧٠، رقم ٢٠٥.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٢٢ و ٢٢٣، رقم ١٠٥١.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٩٥، رقم ٤٠١٧.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٩.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٤١، رقم ٤٧٨٤.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٩.

(١٥) معرفة الثقات، للعجلي، ص ٣٨٦، رقم ١٣٦٥.

(١٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٨٩، رقم ١١٤٨.

(١٧) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٠٥، رقم ٤٩٦٥.

وقال البخاري -فيما نقله عنه الذهبي^(١): "حديثه منكر، ولا يُعرف"، وذكره البخاري في تاريخه دون أن يذكر فيه شيئاً^(٢)، وقال ابن القطان: "لا يعرف حاله"^(٣)، وقال الذهبي: "وثق"^(٤)، وقال ابن حجر: "مقبول"^(٥).

خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة، وإلا فلين الحديث.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الرحمن بن حرملة، والقاسم بن حسان كلاهما مقبول ولم يتابعا على الحديث. وقد ذكر ابن المديني الحديث في علله وقال: "هَذَا حَدِيثٌ كُوفِيٌّ وَفِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ"^(٦)، وممن ضعف الحديث شعيب الأرنؤوط^(٧)، وحسين سليم أسد^(٨)، والألباني^(٩).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [لا يُقَلَّبُ كَعْبَاتِهَا أَحَدٌ يَنْتَظِرُ مَا تَجِيءُ بِهِ إِلَّا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ] هي جَمْعُ سَلَامَةِ لِلْكَعْبَةِ^(١٠).

الحديث (٣٩) لم أجد الحديث بلفظ ابن الأثير "لم يريح رائحة الجنة" وإنما بلفظ "إلا عصى الله ورسوله". قال أحمد بن حنبل^(١١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْجَعِيدُ^(١٢)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ الْمُحَرَّرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " لَا يُقَلَّبُ كَعْبَاتِهَا أَحَدٌ يَنْتَظِرُ مَا تَأْتِي بِهِ إِلَّا عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ".

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٦٩، رقم ٦٧٩٩.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ١٦١، رقم ٧٢١.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣١١، رقم ٥٦٤.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٢٧، رقم ٤٥٠٦.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٩.

(٦) العلل لابن المديني، ص ٩٨، رقم ١٦٩.

(٧) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٩٢، رقم ٣٦٠٥.

(٨) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٨٥، ح ٥١٥١.

(٩) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، للألباني، ج ٨، ص ٢٠٢، ح ٥٦٥٣.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٠.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري، ج ٣٢، ص ٤١٨، ح ١٩٦٤٩. (الرسالة)

(١٢) الجعيد: هو الجعد بن عبد الرحمن بن أوس. (تقريب التهذيب، ص ١٣٩) (ش ك)

(١٣) قال شعيب الأرنؤوط: "قال السندي: قوله: "لا يقلب كعباتها" الضمير عائد على اللعبة المسماة بالنرد، والكعبات هي فصوص

النرد، وقوله: "ينتظر ما تأتي به" إشارة إلى كونها على وجه القمار، أي: لا يباشر أحد هذه اللعبة على وجه القمار. (انظر مسند

أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٣٢، ص ٤١٩، ح ١٩٦٥٠).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي الدنيا^(١)، والبيهقي^(٢) من طريقه، وأبو يعلى^(٣) جميعهم من طريق مكي بن إبراهيم به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * **حُمَيْدُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ الْمُحَرَّرِ**، ذكره ابنُ حبانٍ في "الثقات"^(٤)؛ ولكن باسم حميد بن بكر، فقال ابن حجر^(٥): أنه تحريف، والصواب بشير، كما في إسناد أحمد،

وقد ذكره ابنُ حبانٍ^(٦) صحيحاً في موضع آخر، لكن جاء فيه أنه يروي عن أبي موسى وكذلك قال ابن ماكولا^(٧)، فقال ابن حجر^(٨): هذا تحريف والصواب أنه يروي عن محمد بن كعب، عن أبي موسى. قال ابن حبان: "يُعتبر بحديثه إذا لم يكن في إسناده إنسان ضعيف"^(٩).

خلاصة القول: لا بأس به إذا لم يكن في الحديث راوٍ ضعيف، ورجال الإسناد هنا ثقات.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لذاته، لأجل حميد بن بشير لا بأس به، وممن حسن الحديث شعيب الأرنؤوط^(١٠).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث أبي هريرة [**فَجَثَّتْ فَتَاةٌ كَعَابٌ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا**] الكعاب بالفتح: المرأة حين يَبْدُو نَدْيُهَا لِلنُّهُودِ وهي الكاعب أيضاً وَجَمَعُهَا: كَوَاعِبُ^(١١).

(١) ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا، ص ٦٧، ح ٧٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب كراهية اللعب بالنرد أكثر من كراهية اللعب بالشيء من الملاهي، ج ١٠، ص ٣٦٣، ح ٢٠٩٥٢.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٣، ص ٢٧٤، ح ٧٢٨٩.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٩١، رقم ٧٣١٦.

(٥) انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، ص ١٠٥، رقم ٢٣٢.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٥٠، رقم ٢٢٢٤.

(٧) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، لابن ماكولا، ج ١، ص ٢٩٠.

(٨) انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، ص ١٠٥، رقم ٢٣٢.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٩١، رقم ٧٣١٦.

(١٠) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٣٢، ص ٤١٨، ح ١٩٦٤٩.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٠.

الحديث (٤٠)

قال أبو داود^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ طُفَاوَةَ^(٢) قَالَ: تَنَوَّيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِالْمَدِينَةِ فَلَمْ أَرِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ تَشْمِيرًا، وَلَا أَقْوَمَ عَلَى ضَيْفٍ مِنْهُ، فَبَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهُ يَوْمًا، وَهُوَ عَلَى سَرِيرٍ لَهُ، وَمَعَهُ كَيْسٌ فِيهِ حَصَى أَوْ نَوَى، وَأَسْفَلَ مِنْهُ جَارِيَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ وَهُوَ يُسَبِّحُ بِهَا، حَتَّى إِذَا أَنْفَدَ مَا فِي الْكَيْسِ أَلْفَاهُ إِلَيْهَا، فَجَمَعْتُهُ فَأَعَادْتُهُ فِي الْكَيْسِ، فَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُوْعَكُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: «مَنْ أَحْسَسَ الْفَتَى الدَّوْسِيَّ؟» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ ذَا يُوْعَكُ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيَّ، فَقَالَ لِي مَعْرُوفًا: فَتَهَضَّتْ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي حَتَّى أَتَى مَقَامَهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ وَمَعَهُ صَفَّانِ مِنْ رِجَالٍ، وَصَفٌّ مِنْ نِسَاءٍ، أَوْ صَفَّانِ مِنْ نِسَاءٍ وَصَفٌّ مِنْ رِجَالٍ، فَقَالَ: «إِنَّ أَنْسَانِي الشَّيْطَانُ شَيْئًا، مِنْ صَلَاتِي فَلْيُسَبِّحِ الْقَوْمَ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءَ» قَالَ: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْسَ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئًا، فَقَالَ «مَجَالِسُكُمْ، مَجَالِسُكُمْ». زَادَ مُوسَى «هَا هُنَا» ثُمَّ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» ثُمَّ اتَّفَقُوا: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرَّجَالِ فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ سِنَّرَهُ وَاسْتَنْزَرَ بِسِنَّرِ اللَّهِ» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ثُمَّ يَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ فَعَلْتُ كَذَا كَذَا» قَالَ: فَسَكَنُوا، قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تُحَدِّثُ؟» فَسَكَنَتْ فَجَثَتْ فَتَاءٌ قَالَ مُؤَمَّلٌ، فِي حَدِيثِهِ فَتَاءٌ كَعَابٌ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا وَتَطَاوَلَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَرَاهَا وَيَسْمَعَ كَلَامَهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُنَّ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا مَثَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانَةٍ، لَقِيَتْ شَيْطَانًا فِي السُّكَّةِ فَقَضَى مِنْهَا حَاجَتَهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، أَلَا وَإِنَّ طِيبَ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَوْنُهُ إِلَّا إِنْ طِيبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ رِيحُهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود^(٣) مقتصرًا على فقرة: "ألا لا يفضين رجل إلى رجل... " ، والترمذي^(٤) مقتصرًا على قصة طيب الرجال، وأحمد بن حنبل^(٥)، والبخاري^(٦) كلاهما بمثله من طريق إسماعيل بن علية، وأخرجه البيهقي^(٧) من

(١) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٢١٧٤.

(٢) قال ابن الأثير: "لم يذكر طفاوة من أي العرب هي؟ وهذه النسبة إلى ثعلبة وعامر ومعاوية أولاد أعصر بن سعد بن قيس عيلان، وقيل في أسمائهم غير ذلك، وأمهم طفاوة بنت جرم بن ريان، فنسبوا إليها، ولا خلاف أنهم نسبوا إلى أمهم، وأنهم من أولاد أعصر وإن اختلفوا في أسماء أولادهما" (اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٨٣).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الحمام، باب ما جاء في التعري، ج ٤، ص ٤١، ح ٤٠١٩.

(٤) سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٢٧٨٨.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٥٧٣، ح ١٠٩٧٧.

(٦) مسند البزار المنثور باسم "البحر الزخار"، ج ١٧، ص ٦١، ح ٩٥٨٣.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب ما يكره من ذكر الرجل إصابته أهله، ج ٧، ص ٣١٤، ح ١٤٠٩٨.

طريق يزيد بن زريع، بمثله، وأخرجه الترمذي^(١)، والنسائي^(٢) من طرق عن سفيان الثوري واقتصرُوا فيه على قصة طيب الرجال، وأخرجه ابن عساكر^(٣) من طريق حماد بن سلمة، بنحوه أربعتهم (إسماعيل بن عليه، حماد بن سلمة، يزيد بن زريع، سفيان الثوري) عن سعيد الجريري به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** سعيد بن إياس الجريري**، أبو مسعود البصري، مات سنة مائة وأربع وأربعين، قال ابن حجر^(٤): "ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين"، وقال محمد بن أبي عدي: "لا أكذب والله ما سمعت من الجريري إلا بعد ما اختلط"^(٥)، وقال أبو حاتم: "سعيد الجريري تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث"^(٦)، وقال ابن عدي^(٧): "وسعيد الجريري هذا مستقيم الحديث وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يجمع حديثه من البصريين وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة".

قالت الباحثة: اختلاطه لا يضر هنا حيث أن يزيد بن زريع وإسماعيل بن عليه قد سمعا منه قبل الاختلاط كما بين ذلك العراقي^(٨)، وقد أخرج له الشيخان^(٩) من رواية بشر بن المفضل، ومسلم^(١٠) من رواية حماد بن سلمة مما يُثبت أنهما سمعا منه قبل الاختلاط.

**** حماد: هو ابن سلمة بن دينار، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة عابد؛ ولكنه تغير بآخرة، وقد توبع على رواية الحديث من قبل إسماعيل بن عليه، وسفيان الثوري.**
**** باقي رجال الإسناد ثقات غير الطفاوي مجهول.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل الطفاوي مجهول، وممن ضعفه الألباني^(١٢) قال: "وهذا إسناد ضعيف من أجل الشيخ

(١) سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٢٧٨٧.

(٢) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب الفصل بين طيب الرجال وطيب النساء، ج ٨، ص ١٥١، ح ٥١١٧.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٢٦ و٣٢٧.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٤٥.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٤٥.

(٨) التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ٤٤٧.

(٩) انظر صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٢٦٥٤، وصحيح مسلم ج ٢، ص ٦٢٩، ح ٩١٣.

(١٠) انظر صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٦٨، ح ٢٥٤٢.

(١١) تحت حديث رقم (٢١).

(١٢) ضعيف سنن أبي داود، للألباني، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٣٧٢.

الطَّافِي، فإنه مجهول لم يُسمَّ، وبه أعله المنذري، وكذلك قال شعيب الأرنؤوط^(١): "ضعيف لجهالة الطفاوي".
ولبعض قطع هذا الحديث طرق وشواهد تقويه أخرجها أبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤) عن الحسن
عن عمران بن حصين وسبق أن بينت صحة سماع الحسن البصري من عمران بن حصين^(٥).
وقال الهيثمي: رَوَاهُ الْبِرَّازُ عَنْ رَوْحِ بْنِ حَاتِمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ^(٦).
وأخرجه الطبراني^(٧) من طريق أبي موسى الأشعري، وفيه إبراهيم بن بشار الرمادي حافظ له أو هام^(٨)، قال
العقيلي^(٩): "وهذا الحديث رواه الحميدى عن سفيان مرسلا ليس فيه أبي موسى".
وللحديث شاهد آخر من حديث أسماء بنت يزيد: أخرجه أحمد^(١٠) والطبراني^(١١) من طريق حفص السراج قال:
سَمِعْتُ شَهْرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فُعُودٌ
عِنْدَهُ فَقَالَ: "لَعَلَّ رَجُلًا يَقُولُ: مَا يَفْعَلُ بِأَهْلِهِ، وَلَعَلَّ امْرَأَةً تُخْبِرُ بِمَا فَعَلَتْ مَعَ زَوْجِهَا فَأَرَمَ الْقَوْمُ" فَقُلْتُ: إِي وَاللَّهِ يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَفْعَلُونَ، قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا فَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الشَّيْطَانِ لَقِيَ شَيْطَانَةً فِي طَرِيقِ
فَعَشِيهَا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ"، وعلة هذا السند في شهر بن حوشب فهو صدوق كثير الإرسال والأوهام^(١٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كع)

فيه [ما زالت قُرَيْشٌ كَاعَةٌ حَتَّى مَاتَ أَبُو طَالِبٍ] الكَاعَةُ: جَمْعُ كَاعٍ وَهُوَ الْجَبَانُ. يُقَالُ: كَعَّ الرَّجُلُ عَنِ الشَّيْءِ يَكْعُ كَعًّا فَهُوَ كَاعٌ إِذَا جَبُنَ وَأُحْجِمَ، أَرَادَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْبُونُ عَنِ أَدَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاةِ أَبِي طَالِبٍ فَلَمَّا مَاتَ اجْتَرَأُوا عَلَيْهِ^(١٣).

(١) انظر تعليقه على مسند أحمد، ج ١٦، ص ٥٧٣، ح ١٠٩٧٧.

(٢) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب من كرهه "لبس الحرير"، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٠٤٨.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٢٧٨٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، مسند عمران بن حصين، ج ٣٣، ص ١٨٥، ح ١٩٩٧٤.

(٥) انظر حديث رقم (٢).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٤، ص ٢٩٥، ح ٧٥٦٣.

(٧) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦٩٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٨.

(٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٤٩.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند القبائل، حديث أسماء بنت يزيد، ج ٤٥، ص ٥٦٤، ح ٢٧٥٨٢.

(١١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٤، ص ١٦٢، ح ٤١٤.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٩.

(١٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٣.

الحديث (٤١)

قال الحاكم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثنا عُقْبَةُ الْمُجَدَّرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَا زِلْتُ فَرِيضٌ كَاعَةٌ حَتَّى تُؤْفَى أَبُو طَالِبٍ ».«

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٢)، وابن عساكر^(٣) من طريق قيس بن الربيع بلفظ " كافة" وقال ابن عساكر: هذا تصحيف والمحفوظ كاعة بالعين^(٤)،

وأخرجه البيهقي^(٥) من طريق يونس بن بكير بلفظ كاعين، كلاهما (قيس بن الربيع، ويونس بن بكير) عن هشام بن عروة به.

ثانياً: تراجم الرواة

** عقبة بن خالد بن عقبة بن خالد السكوني، أبو مسعود الكوفي المجدر^(٦)، مات سنة مائة وثمان وثمانين^(٧).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: " سألت أبي عن عقبة بن خالد، قلت: هو ثقة؟ قال: أرجو إن شاء الله"، وكذلك قال ابن شاهين ونقل قول عثمان بن أبي شيبة: " هو عندي ثقة"^(٨)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٩)، وقال النسائي^(١٠) وأبو حاتم^(١١): " ليس به بأس"، وقال أبو بكر الجارودي: " شيخ كوفي صاحب حديث"^(١٢)، قال العقيلي: " عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ"^(١٣)، وقال الذهبي^(١٤): " حافظ".

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، من کتاب الهجرة الأولى إلى الحبشة، ج ٢، ص ٦٧٩، ح ٤٢٤٣.

(٢) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٩٤.

(٣) تاریخ دمشق، لابن عساكر، ج ٦٦، ص ٣٣٩.

(٤) المرجع السابق، وانظر التطريف في التصحيف، للسيوطي، ص ٧١، ح ١٠٥.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي، جماع أبواب المبعث، باب وفاة أبي طالب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٦) المجدر: بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الدال المفتوحة المهملة وفي آخرها الراء، هذه اللفظة إنما يقال لمن كان به الجذري فذهب وبقي الأثر. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ٩٢، رقم ٣٦٤٦).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٤.

(٨) انظر تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٧٣، رقم ١٠٣١ و ١٠٣٨.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢٤٨، رقم ٩٩١٤.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ١٩٧.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣١٠، رقم ١٧٢٦.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ١٩٧.

(١٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣٥٥، رقم ١٣٨٩.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٨، رقم ٣٨٢٨.

وقال ابن حجر^(١): " صدوق صاحب حديث".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره؛ لأجل عقبة المجرر فهو صدوق، وقد تابعه على الحديث قيس بن الربيع ويونس بن بكير.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كعكع)

في حديث [قالوا له : ثم رأيناك تكعكعت] أي أحجمت وتأخرت إلى وراء^(٢).

الحديث (٤٢)

قال البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْتَكَ تَكَعَّعْتَ، قَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُقُودًا، وَلَوْ أَحَدْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤) عن عبد الله بن يوسف مطولاً، وعن عبد الله بن مسلمة مرة مطولاً^(٥) وأخرى مقتصرًا فيها على ذكر النار^(٦)، كلاهما عن مالك.

وأخرجه مسلم^(٧) عن سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة مطولاً، كلاهما (مالك، وحفص بن ميسرة) عن زيد بن أسلم به.

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، ج ١، ص ١٥٠، ح ٧٤٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليل من المعاشرة، ج ٧، ص ٣١، ح ٥١٩٧.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب صلاة الكسوف جماعة، ج ٢، ص ٣٧، ح ١٠٥٢.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد فأراد به الله، ج ١، ص ٩٤، ح ٤٣١.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ج ٢، ص ٦٢٦، ح ٩٠٧.

ثانيا: تراجم الرواة

** إسماعيل بن أبي أويس، سبقت ترجمته^(١)، صدوق ربما أخطأ؛ ولكنه توبع على الحديث من قبل عبد الله ابن يوسف، وعبد الله بن مسلمة وكلاهما ثقة متقن^(٢).

** زيد بن أسلم، سبقت ترجمته^(٣)، متفق على توثيقه إلا أنه دلس وأرسل؛ فبالنسبة لتدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الأولى الذين لا يضر تدليسهم، وكذلك إرساله لا يضر فقد ذكر العراقي مجموعة ممن أرسل عنهم زيد ولم يكن فيهم عطاء بن يسار^(٤).
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كعم)

فيه [أنه نهى عن المكامة] هو أن يَلْتَمَّ الرجلُ صاحبه ويَضَعَ فَمه على فَمه كالتَّقْبِيلِ. أُخِذَ من كَعَم البعير وهو أن يُشَدَّ فَمه إذا هاج فجُعِلَ لُثمه إيَّاه بمنزلة الكعام. والمكامة: مُفاعلة منه^(٥).

الحديث (٤٣)

قال ابن أبي شيبة^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمِصْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي الْخُصَيْنِ الْحَجَرِيِّ الْهَيْثَمِ، عَنْ عَامِرِ الْحَجَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رِيحَانَةَ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ مُكَامَةِ الْمَرْأَةِ أَوْ مُكَامَةِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، وَمُكَامَةٌ أَوْ مُكَامَةٌ الرَّجُلِ الرَّجُلَ فِي شِعَارٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ".

(١) تحت حديث رقم (١٢).

(٢) انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٠ و ٣٢٣ على الترتيب.

(٣) تحت حديث رقم (١١).

(٤) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٧ و ١١٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٥.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب في مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ١٧٨٨٧.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود^(١)، والنسائي^(٢)، والطحاوي^(٣)، والبيهقي^(٤)، وابن عبد البر^(٥) من طرق عن المفضل بن فضالة مطولا، وأخرجه أحمد بن حنبل^(٦)، وابن قانع^(٧) كلاهما مختصراً، والطحاوي^(٨) مطولا من طريق عبد الله بن لهيعة، وأخرجه النسائي^(٩) من طريق حيوة بن شريح مختصراً، وأخرجه ابن ماجة^(١٠) مختصراً، والدارمي^(١١) مطولا من طرق عن يحيى بن أيوب، أربعتهم (المفضل بن فضالة، عبد الله بن لهيعة، حيوة بن شريح، يحيى بن أيوب) عن عياش الحميري به.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو رِيحَانَةَ: شَمْعُونُ^(١٢) بن يزيد بن خنافة القرظي، وهو مشهور بكنيته، له صحبة وسماع ورواية، وكان من الفضلاء الأخيار النجباء الزاهدين في الدنيا الراجين ما عند الله^(١٣)، وكانت ابنته ماريه بنت شمعون القبطية سرية النبي صلى الله عليه وسلم وأم ولده إبراهيم عليه السلام^(١٤).

(١) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب من كرهه" ليس الحرير"، ج٤، ص٤٨، ح٤٠٤٩.

(٢) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب النتنف، ج٨، ص١٤٣، ح٥٠٩١، و السنن الكبرى للنسائي، كتاب الزينة، باب النتنف، ج٨، ص٣٣٢، ح٩٣١٣.

(٣) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المكامعة والمكامة، ج٨، ص٣٠٠، ح٣٢٥٥، و شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب ليس الخاتم لغير ذي سلطان، ج٤، ص٢٦٥، ح٦٧٩٨.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب صلاة الخوف، باب ما ينهى عن المراكب، ج٣، ص٣٩٢، ح٦١٢١، و شعب الإيمان، كتاب الملابس والزي والأواني، فصل في اليد التي يجعل فيها الخاتم، ج٨، ص٣٧٥، ح٥٩٦١.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج١٧، ص١٠٢.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث أبي ریحانة، ج٢٨، ص٤٤٤، ح١٧٢١١.

(٧) معجم الصحابة، لابن قانع، ج١، ص٣٤٥.

(٨) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المكامعة والمكامة، ج٨، ص٣٠٠، ح٣٢٥٣.

(٩) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب تحريم الوشر، ج٨، ص١٤٩، ح٥١١٠.

(١٠) سنن ابن ماجة، كتاب اللباس، باب ركوب النمر، ج٢، ص١٢٥، ح٣٦٥٥.

(١١) سنن الدارمي، كتاب الاستئذان، باب في النهي عن مكامعة الرجل والمرأة المرأة، ج٣، ص١٧٣٢، ح٢٦٩٠.

(١٢) شمعون: قال ابن حجر: بمعجمتين، ويقال بمهملتين، وبمعجمة وعين مهملة (الاصابة في تمييز الصحابة، ج٣، ص٢٨٩)، وقال الدولابي: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ سَهْلٍ يَقُولُ: "أَبُو رِيحَانَةَ الْكِنَانِيُّ اسْمُهُ: شَمْعُونُ" (الكنى والأسماء، للدولابي، ج١، ص٨٦، ص١٨٦)، وقال ابن يونس: "ويقال: شمغون بالغين يعني المعجمة، وهو عندي أصح". (تاريخ ابن يونس المصري، ج١، ص٢٣٩).

(١٣) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٢، ص٧١١ و٧١٢، رقم ١٢٠٥.

(١٤) الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، ج٤، ص٣٦٣.

* * أَبُو عامر الحَجْرِي (١) المَعافِرِي (٢)، المِصْرِي، ويُقال: عامر والصحيح أَبُو عامر، واسمه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ مِنْ حَجْرِ الْأَزْدِ (٣)، وقال ابن يونس: "أبو عامر الحجري من حجر الأزد" (٤)، قال ابن حجر: "من الثالثة (الوسطى من التابعين)، مقبول" (٥).

خلاصة القول: لم أجد له توثيقاً عند أحد من الأئمة، فهو مقبول عند المتابعة؛ وإلا فلين الحديث.

* * يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِي (٦)، أَبُو الْعَبَّاسِ الْمِصْرِي، مات سنة مائة وثمان وستين (٧).

وثقه ابن معين (٨)، والدارقطني (٩)، وسفيان بن يعقوب (١٠)، وإبراهيم الحري (١١)، والعجلي (١٢)، والألباني (١٣)، وقال الترمذي عن البخاري: "صدوق" (١٤)، وقال الساجي (١٥): "صدوق يهمل"، وقال ابن حجر (١٦): "صدوق ربما أخطأ"، ونقل المزي (١٧) قول أبو عبيد الآجري قال: "قلت لأبي داود يحيى بن أيوب ثقة؟ قال: هو صالح"، وقال النسائي (١٨)، وأحمد (١٩)، وابن شاهين (٢٠): "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات (٢١).

(١) الحَجْرِي: بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وفي آخرها الراء، إلى ثلاث قبائل اسم كل واحدة حجر: منها حجر حُمير، والثاني:

حجر رعين، والثالث: حجر الأزد التي ينتمي إليها أبو عامر الحجري. (انظر الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ٧٢. ٧٣).

(٢) المَعافِرِي: بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء والراء، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن قحطان. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ٣٢٨).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٤، ص ١٤، رقم ٧٤٦٤.

(٤) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ٥٢٢، رقم ١٤٣٤.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٣.

(٦) قال السمعاني: الغافقي: بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء والقاف، هذه النسبة إلى غافق، وقال المعلمي محقق الأنساب: وهو

اسم حصن بالأندلس. (انظر الأنساب للسمعاني، ج ١٠، ص ٦، رقم ٢٨٦٢)، وقال ابن الأثير: "هذه النسبة إلى غافق بن العاص بن عمرو بن مازن بن الأزد بن العوث". (اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٧٣).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ٢٣٣، و٢٣٧، رقم ٦٧٩٢.

(٨) تاريخ ابن معين. رواية الدارمي. ص ١٩٦، رقم ٧١٩.

(٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج ١٤، ص ٩٥.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(١٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٦٨، رقم ١٧٩١.

(١٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٢، ص ٦.

(١٤) علل الترمذي الكبير، ص ١١٧، ج ٢٠٢.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٨.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ٢٣٦.

(١٨) المرجع السابق، ج ٣١، ص ٢٣٦.

(١٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٣٩١، رقم ٢٠١١.

(٢٠) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ٢٦٠، رقم ١٥٩٤.

(٢١) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٦٠٠، رقم ١١٦٥٤.

وضعه أبو زرعة^(١)، وابن حزم^(٢)، وقال أحمد بن حنبل^(٣): "كان سيء الحفظ وهو دون حيوة وسعيد بن أبي أيوب في الحديث"، وقال الساجي^(٤): "كان أحمد يقول: كان يخطئ خطأ كثيراً"، وذكره العقيلي في ضعفائه^(٥). وقال أبو حاتم^(٦): "محل الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي^(٧): "ليس بذاك القوي"، وقال ابن سعد^(٨): "منكر الحديث"، وقال الذهبي^(٩): "حديثه فيه مناكير"، وقال مرة أخرى^(١٠): "لَهُ عَرَائِبُ وَمَنَاكِبُ يَتَجَنَّبُهَا أَرْبَابُ الصَّحَاحِ، وَيُنْفِقُونَ حَدِيثَهُ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ"، وكذبه مالك في حديثين^(١١). وقال ابن القطان^(١٢): "هو ممن قد علمت حاله وأنه لا يحتج به لسوء حفظه"، وقال في موضع آخر: "يُضَعَفُ"^(١٣)، وقال الدارقطني^(١٤): "في بعض حديثه اضطراب"، وقال الإسماعيلي^(١٥): "لا يحتج به"، وقال ابن شاهين^(١٦): "قال أحمد بن صالح: له أشياء يخالف فيها"، وقال الحاكم أبو أحمد^(١٧): "إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتاب فليس به بأس"، وقال ابن عدي^(١٨): "له أحاديث صالحة ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره وهو عندي صدوق لا بأس به".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"، وقال الألباني عنه^(١٩): "هو ثقة في نفسه؛ لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به"، وقال أيضاً^(٢٠): "هو من الرواة الذين يحتج بهم

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٢٨، رقم ٥٤٢.

(٢) المحلى بالآثار، لابن حزم، ج ٦، ص ١٢٤.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٥٢، رقم ٤١٢٥.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٣٩١، رقم ٢٠١١.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٢٨، رقم ٥٤٢.

(٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٠٧، رقم ٦٢٦.

(٨) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٦.

(٩) تذكره الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ١٦٧، رقم ٢١٢.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٦.

(١١) انظر الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٣٩١، رقم ٢٠١١.

(١٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٤، ص ٦٩.

(١٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٩٥.

(١٤) سنن الدارقطني، ج ١، ص ٦٨، ح ١٠.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(١٦) تاريخ أسماء النقات، لابن شاهين، ص ٢٦٠، رقم ١٥٩٤.

(١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٧.

(١٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٩، ص ٥٩.

(١٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٢، ص ٦.

(٢٠) ضعيف أبي داود، للألباني، ص ٢٨٣.

إذا لم يخالفوا"، قلت: وهو هنا لم يخالف حيث أنه توبع على رواية الحديث من قبل الفضل بن فضالة، وحيوه بن شريح، وابن لهيعة.

* زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكلي^(١) أصله من خراسان^(٢) وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، مات سنة ثلاث ومائتين^(٣).

وثقه ابن معين^(٤)، وعلي بن المديني^(٥)، والعجلي^(٦)، والدارقطني^(٧)، وابن ماكولا^(٨)، وأحمد بن حنبل^(٩) في أحد المواضع، وابن رجب الحنبلي^(١٠)، والذهبي^(١١)، وزاد في موضع آخر: "لم يكن به بأس قد يهيم"^(١٢)، وقال ابن شاهين^(١٣): "وثقه عثمان بن أبي شيبة"، وقال ابن خلفون^(١٤): "وثقه أبو جعفر السبتي، وأحمد بن صالح"^(١٥)، وزاد: وكان معروفاً بالحديث صدوقاً.

(١) قال السمعاني: "العكلي: بضم العين وسكون الكاف وكسر اللام - هذه النسبة إلى عكل وهو بطن من تميم". (الأنساب للسمعاني، ج ٩، ص ٣٤٨، رقم ٢٧٩٤)، وعقب ابن الأثير على ذلك بقوله: لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَإِنَّمَا عَكْلُ اسْمُ أُمَّةٍ لَامْرَأَةٍ مِنْ حُمَيْرٍ يُقَالُ لَهَا بِنْتُ ذِي اللَّحْيَةِ فَتَزَوَّجَهَا عَوْفُ بْنُ قَيْسِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ مَنَاءِ ابْنِ أَدِ بْنِ طَابَخَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ جَشْمًا وَسَعْدًا وَعَلِيًّا ثُمَّ هَلَكَتِ الْحَمِيرِيَّةُ فَحَضَنَتْ عَكْلًا وَوَلَدَهَا فَغَلَبَتْ عَلَيْهِمْ وَنَسَبُوا إِلَيْهَا وَعَكْلٌ مِنْ جَمَلَةِ الرِّبَابِ الَّذِينَ تَحَالَفُوا عَلَى بَنِي تَمِيمٍ. (اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، ج ٢، ص ٣٥١).

(٢) خُرَاسَانُ: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أَرْدَوَارَ قِصْبَةَ جَوِينِ وَبِيهَقِ، وَآخِرُ حُدُودِهَا مِمَّا يَلِي الْهِنْدَ طَخَارِسْتَانَ وَغَزْنَةَ وَسَجِسْتَانَ وَكِرْمَانَ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى أُمَّهَاتٍ مِنَ الْبِلَادِ مِنْهَا نَيْسَابُورُ وَهَرَاةُ وَمَرُ، وَهِيَ كَانَتْ قِصْبَتِهَا، وَيَلِخُ وَطَالْقَانُ وَنَسَا وَأَبِيورد وسرخس، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوةً وصلحاً. (انظر معجم البلدان، للحموي، ج ٢، ص ٣٥٠).

(٣) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ٤٠ و ٤١ و ٤٦، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٢٢.

(٤) تاريخ ابن معين. رواية الدوري. ص ١١٢، رقم ٣٤٢.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٦١، رقم ٢٥٣٨.

(٦) معرفة النقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٧٧، رقم ٥٢٦.

(٧) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ١، ص ٤٨٠.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ١٠١، رقم ١٧٠٢.

(١٠) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج ٢، ص ٨١٣.

(١١) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ٢٥٦، رقم ٣٣٨، وميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٠٠، رقم ٢٩٩٧، وسير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٣٩٣، رقم ١٢٦.

(١٢) الكاشف، للذهبي، ص ٤١٥، رقم ١٧٢٩.

(١٣) تاريخ أسماء النقات، لابن شاهين، ص ٩١، رقم ٣٩١.

(١٤) ابْنُ خَلْفُونٍ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَرْدَبِيِّ، الْحَافِظُ الْمُتَوَكِّلُ، الْعَلَامَةُ. (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٢٣، ص ٧١، رقم ٥١).

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٤٠٤.

وقال أبو حاتم^(١): "صدوق صالح"، وقال أبو داود^(٢): "سمعت أحمد قال: زيد كان صدوقاً وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح؛ ولكن كان كثير الخطأ"، وفي موضع آخر قال: "كان رجلاً صالحاً ما نفذ في الحديث إلا بالصلاح لأنه كان كثير الخطأ"^(٣).

وقال أبو بكر المروزي عن أحمد: "كان صاحب حديث كيساً"^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يخطئ ويعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير"^(٥).
وقال ابن قانع^(٦): "كوفي صالح، وقال ابن يونس^(٧): كان حسن الحديث.

وقال يحيى بن معين: "كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس"^(٨)، وعقب ابن عدي عليه قائلاً: "زيد له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يُشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة؛ إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد وبعضه يرفعه، ولا يرفعه والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها"^(٩)، وقال ابن حجر: "وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري"^(١٠).

خلاصة القول: هو ثقة حيث أنه وثق من قبل عدد لا بأس به من النقاد، وما كان عليه من كلام فكان مقيد بأحاديثه عن الثوري لما كان في أسانيدنا من استغراب، وحديثه هنا ليس عن الثوري.
** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل أبي عامر الحجري مقبول ولم يتابع على الحديث، وممن ضعف الحديث الألباني^(١١)

وشعيب الأرنؤوط^(١٢) وحسين سليم أسد^(١٣).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٥٦١، رقم ٢٥٣٨.

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأحمد بن حنبل، ص ٣١٩، رقم ٤٣٢.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٩٦، رقم ١٦٨٠.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٤٤٧.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٥٠، رقم ١٣٢٧٧.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٧) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ١٦٧، رقم ٧٠٧.

(٩) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ١٦٧.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٢٢.

(١١) انظر تعليقه على سنن أبي داود، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٠٤٩.

(١٢) انظر تعليقه على مسند أحمد، ج ٢٨، ص ٤٤١، ح ١٧٢٠٩.

(١٣) انظر تعليقه على سنن الدارمي، ج ٣، ص ١٧٣٢، ح ٢٦٩٠.

وللحديث شواهد يتقوى بها لدرجة الحسن لغيره منها:

*** ما أخرجه ابن ماجة^(١)، والترمذي^(٢)، والبيهقي^(٣) من طريق حنظلة السدوسي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله الرجل منا من يلقي أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال: "لا"، قال الرجل: أفيلزمه -أي يعانقه ويقبله-؟ قال: "لا"، قال الرجل: فيأخذه بيده يصافحه؟ قال: "نعم".

قال البيهقي^(٤): هَذَا يَفَرِّدُ بِهِ حَنْظَلَةُ السَّدُوسِيُّ وَقَدْ كَانَ اخْتَلَطَ، تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ لِاخْتِلَاطِهِ.

*** وهناك شاهد آخر: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٦)، وَالنَّسَائِيُّ^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ: أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْيَهُودِ قَبَلُوا يَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَلَيْهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"، قَالَ الْمُنْذِرِيُّ^(٨): "وَكَانَ إِنْكَارُهُ لَهُ مِنْ جِهَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، فَإِنَّ فِيهِ مَقَالًا". وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ^(٩) مِنْ حَدِيثِ الزَّرَّاعِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: فَجَعَلْنَا نَتَبَادَرُ مِنْ رَوَاحِلِنَا وَنَقْبَلُ يَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَلَيْهِ.

*** وشاهد آخر: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ^(١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١٢) عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ، فَأَكَبَّ عَلَيْهِ وَقَبَّلَهُ، ثُمَّ بَكَى، حَتَّى رَأَيْتُ دُمُوعَهُ تَسِيلُ عَلَى وَجْنَتَيْهِ". قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

*** وهناك شاهد آخر: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٣) عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ فِي قِصَّةِ فَرَفَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَمِيصِهِ فَأَحْتَضَنَهُ وَجَعَلَ يَقْبَلُ كِشْحَهُ، وَرَوَى الْحَاكِمُ^(١٤) عَنْ صَالِحِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّةِ قَالَ ثُمَّ أَدْنَى لَهُ فَقَبَلَ رَأْسَهُ وَرَجَلَيْهِ، وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ، فَقَالَ: "صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ مَثْرُوكٌ".

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب في المصافحة عند السلام من رخص فيها، ج ٥، ص ٢٤٦، ح ٢٥٧١٨.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في المصافحة، ج ٥، ص ٧٥، ح ٢٧٢٨.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في معانقة الرجل الرجل إذا لم تكن مؤديه إلى تحريك شهوة، ج ٧، ص ١٦١، ح ١٣٥٧٣.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٦١، ح ١٣٥٧٣.

(٥) سنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب الرجل يقبل يد الرجل، ج ٢، ص ١٢٢١، ح ٣٧٠٥.

(٦) سنن الترمذي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في قبلة اليد والرجل، ج ٥، ص ٧٧، ح ٢٧٣٣.

(٧) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب السحر، ج ٧، ص ١١١، ح ٤٠٧٨.

(٨) نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي، ج ٤، ص ٢٥٨.

(٩) الأدب المفرد، باب تقبيل الرجل، ص ٣٣٩، ح ٩٧٥.

(١٠) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تقبيل الميت، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٤٥٦.

(١١) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب ما جاء في تقبيل الميت، ج ٣، ص ٢٠١، ح ٣١٦٣.

(١٢) سنن الترمذي، كتاب أبواب الجنائز، باب ما جاء في تقبيل الميت، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ٩٨٩.

(١٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في قبلة الجسد، ج ٤، ص ٣٥٦، ح ٥٢٢٤.

(١٤) المستدرک علی الصحیحین، کتاب البر والصلة، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧٣٢٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [دَخَلَ إِخْوَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِصْرَ وَقَدِ كَفَمُوا أَفْوَاهَ إِبْلِهِمْ ^(١)].

الحديث (٤٤)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وحديث علي: " فَهُم بَيْنَ خَائِفٍ مَقْمُوعٍ وَسَاكِتٍ مَكْغُومٍ " ^(٢).

الحديث (٤٥)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٥.

المبحث السادس

الكاف مع الفاء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفأ)

فيه [المسلمون تتكافأ دماؤهم] أي تتساوى في القصاص والديات والكفء : النظير والمساوي . ومنه الكفاءة في النكاح وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك^(١).

الحديث (٤٦)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ^(٣) أَدْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَفْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ يَرُدُّ مُشِدُّهُمْ^(٤) عَلَى مُضْعِفِهِمْ، وَمُنْسَرِّيهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ^(٥) لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٦)، وابن ماجة^(٧) من طريق عبد الرحمن بن عياش بنحوه، وأخرجه الطيالسي^(٨)، ومن طريقه البيهقي^(٩) كلاهما مختصراً،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٧.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر، ج٣، ص٨٠، ح٢٧٥١.

(٣) يسعى بذمتهم أدناهم: الذمة الأمان يقول: إذا أعطى الرجل منهم العدو أماناً جاز ذلك على جميع المسلمين ليس لهم أن

يخفروه كما أجاز عمر رضي الله عنه أمان عبدي على جميع الجيش. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٢، ص١٠٣).

(٤) يردهم على مضعفهم: قال ابن الجوزي: "معناه أن من حصر الوقعة من ضعيف أو قوي حاز المغنم وكان أسوة أصحابه

لا يفضل قوي كثر بلاؤه على ضعيف يقال رجلٌ مُشِدٌّ إذا كانت دوابه شديدة قوية ومضعف إذا كانت دوابه ضعفاً". (غريب

الحديث، لابن الجوزي، ج١، ص٥٥٣)، وقال ابن الأثير: "يريد أن القوى من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة".

النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٢، ص٤٥١).

(٥) ومنسريهم على قاعدتهم: معناه أن الخارج في السرية يردهم على القاعد ما يصيبه من الغنيمة. (غريب الحديث، للخطابي، ج١،

ص٥٥٣).

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج١١، ص٥٨٧، ح٧٠١٢.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم، ج٢، ص٨٩٥، ح٢٦٨٥.

(٨) مسند الطيالسي، ج٤، ص١٧، ح٢٣٧٢.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النفقات، باب قتل الرجل بالمرأة، ج٨، ص٥١، ح١٥٩٠٤.

وابن أبي شيبه^(١) بنحوه من طريق خليفة ابن خياط، وأخرجه الترمذي^(٢)، والبيهقي^(٣) من طريق أسامة بن زيد مختصراً، وأخرجه ابن الجارود^(٤)، والبيهقي^(٥) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بنحوه، وأخرجه البغوي^(٦) من طريق المثني بن الصباح بنحوه،

جميعهم (عبد الرحمن بن عياش، وخليفة بن خياط، ويحيى بن سعيد، والمثنى بن الصباح) عن عمرو بن شعيب به.

ثانياً: تراجم الرواة

جده: هو عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، يكنى أبا مُحَمَّد، أسلم قبل أبيه، وكانَ فاضلاً حافظاً عالماً، قرأ الكتاب واستأذن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ، فَأُذِنَ لَهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَكْتُبُ كُلَّ مَا أَسْمَعُ مِنْكَ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ؟ قَالَ: "نَعَمْ، فَإِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا"^(٧).

** أبيه: هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، والد عمرو بن شعيب، وقد ينسب إلى جده، من الثالثة (الوسطى من التابعين)، صدوق^(٨)، ثبت سماعه من جده^(٩)، وهو مدلس من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم^(١٠).

** عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، مات سنة ثمانى عشرة ومائة^(١١)، مختلف فيه:

قال صدقة بن الفضل عن يحيى بن سعيد القطان^(١٢): "إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به".

(١) مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الديات، باب إن المسلمين تتكافأ دماؤهم، ج٥، ص٤٥٩، ح٢٧٩٦٨.

(٢) سنن الترمذي، أبواب الديات، باب ما جاء في دية الكفار، ج٤، ص٢٥، ح١٤١٣.

(٣) معرفة السنن والآثار، كتاب الجراح، باب الحكم في قتل العمد، ج١٢، ص٢٥، ح١٥٧٢٣.

(٤) المنقى لابن الجارود، كتاب الطلاق، باب في الديات، ص١٩٤، ح٧٧١.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النفقات، باب قتل الرجل بالمرأة، ج٨، ص٥١، ح١٥٩٠٤.

(٦) شرح السنة للبغوي، كتاب القصاص، باب لا يقتل مؤمن بكافر، ج١٠، ص١٧٢، ح٢٥٣١.

(٧) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٣، ص٩٥٦. ٩٥٧، رقم ١٦١٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٦٧.

(٩) قال العلاءي: "شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص والد عمرو الخلف فيه مشهور هل حديثه مرسل أم لا والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو... ومحمد والد شعيب مات في حياة أبيه عبد الله بن عمرو وشعيب صغير فكفله جده وسمع منه كثيراً" (جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١٩٦، رقم ٢٨٧).

(١٠) انظر طبقات المدلسين، لابن حجر، ص٣٤.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٢٣.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٢، ص٦٧.

وقال محمد بن علي الجوزجاني الوراق^(١): "قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول: حدثني أبي. قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم أراه قد سمع منه".

وقال أبو بكر الأثرم^(٢): "سئل أبو عبد الله عن عمرو بن شعيب، فقال: أنا أكتب حديثه، وربما احتجنا به، وربما وجس في القلب منه شيء، ومالك يروى عن رجل عنه".

وقال البخاري^(٣): "رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. قال البخاري: من الناس بعدهم"^(٤).

وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل^(٥): "أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإذا شاءوا تركوه"^(٦).

قال ابن معين^(٧): "يكتب حديثه" وقال أيضا^(٨): "إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو يقول أبي عن جدي فمن هاهنا جاء ضعفه أبو نحو هذا من الكلام، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء".

وقال أبو حاتم^(٩): "سألت يحيى بن معين عنه، فغضب وقال: ما أقول؟ روى عنه الأئمة".

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين^(١٠): "ليس بذاك".

وقال ابن أبي حاتم^(١١): "سئل أبو زرعة عن عمرو بن شعيب؟ فقال: روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثني بن الصباح، وابن لهيعة والضعفاء وهو ثقة في نفسه إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده".

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٦٩.

(٢) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٣٨، رقم ١٣٢٣.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٦، ص ٣٤٣، رقم ٥٢٨١.

(٤) تعقب الذهبي هذا القول قائلا: "أَسْتَبْعِدُ صُدُورَ هَذِهِ الْأَفَاطِظِ مِنَ الْبُخَارِيِّ، أَخَافُ أَنْ يَكُونَ أَبُو عَيْسَى وَهَمَّ، وَإِلَّا فَالْبُخَارِيُّ لَا يُعْرَجُ عَلَى عَمْرٍو، أَفْتَرَاهُ يَقُولُ: فَمَنْ النَّاسُ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ لَا يَحْتَجُّ بِهِ أَصْلًا وَلَا مُتَابَعَةً؟" (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٥، ص ١٦٧).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٣٠، رقم ٢١٦.

(٦) قال الذهبي معقبا على هذا القول: "هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، لَا أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النَّشْهِيِّ".

(سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٦٨).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٧٠.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٤٦٢، رقم ٥٢٩٩.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٣٩.

(١٠) المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٣٩.

(١١) المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٣٩.

وقال أبو عبيد الأجري^(١): " قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة".

وثقه علي بن المديني^(٢)، والعجلي^(٣)، والنسائي^(٤)، والدارمي^(٥)، وقال النسائي في موضع آخر^(٦): " ليس به بأس"، وقال ابن حجر والذهبي: صدوق، وزاد الذهبي^(٧): " لا يظهر تضعيفه بحال وحديثه قوي لكن لم يخرج له في الصحيحين فأجاداً"، وعده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٨) وقال الساجي^(٩): " قال ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وَجَدَ شعيب كُنْتُبَ عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالا وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها".

وعلق ابن حجر قائلاً^(١٠): " فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة^(١١) صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل، والله أعلم".

وقال يعقوب بن شيبة^(١٢): " ما رأيت أحد من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء روهها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح".

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٧٢.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٥٤.

(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٥٦، رقم ١٢٦٦.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٧٢.

(٥) المرجع السابق، ج ٢٢، ص ٧٢.

(٦) المرجع السابق، ج ٢٢، ص ٧٢.

(٧) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٤٥، رقم ٢٦٤.

(٨) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٥.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٥٤.

(١٠) المرجع السابق، ج ٨، ص ٥٤.

(١١) الوجادة في اصطلاح المحدثين: هو أن يقف الراوي على أحاديث بخط راويها، سواء لقيه أو سمع منه أم لم يلقه، ولم يسمع منه، أو وجد أحاديث في كتب مؤلفين معروفين، ففي هذه الأنواع كلها لا يجوز أن يرويها عن أصحابها، بل يقول: وجدت بخط فلان إذا عرف الخط ووثق منه، أو يقول: قال فلان ونحو ذلك، وقد نقل عن أكثر المحدثين وفقهاء المالكية وغيرهم أن العمل بالأحاديث التي يتحملها بها غير جائز، ونقل عن الشافعي: جوازه، وذهب بعض المحققين إلى وجوب العمل بها عند حصول الثقة بما وجدته، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية، لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها، فإذا اطمأن الباحث إلى صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وكان ثقة مأموناً، وجب أن يعمل بما فيه من الأحاديث التي يصح سندها. (انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ١٧٨ - ١٨١).

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٥٤.

وقال ابن عدى^(١): " عمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلًا لأن جده محمد لا صحبة له" ثم قال: " روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده مع احتمالهم إياه لم يدخلوها في صحاح ما خرجوا وقالوا هي صحيفة".

وعلق ابن حجر على هذا قائلاً^(٢): " فيرد عليه إخراج ابن خزيمة له في " صحيحه " والبخاري في " جزء القراءة خلف الإمام " على سبيل الاحتجاج، وكذلك النسائي، وكتابه عند ابن عدى معدود في الصحاح، و لكن ابن عدى عنى غير الصحيحين فيما أظن فليس فيهما لعمرو شيء".

وقال ابن حبان^(٣): " إذا روى عمرو بن شعيب عن طأوس وابن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الإحتجاج بما يروي عن هؤلاء وإذا روى عن أبيه عن جده ففيه مناكير كثيرة لا يجوز الإحتجاج عندي بشيء رواه عن أبيه عن جده لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلًا أو منقطع لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو فإذا روى عن أبيه فأبوه شعيب وإذا روى عن جده وأراد عبد الله بن عمرو وجد شعيب فإن شعيبا لم يلق عبد الله بن عمرو والخبر بنقله هذا منقطع وإن أراد بقوله عن جده جده الأذننى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو ومحمد بن عبد الله لا صحبة له فالخبر بهذا النقل يكون مرسلًا فلا تخلوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أن يكون مرسلًا أو منقطعًا والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة"، وقال على بن المديني عن يحيى القطان^(٤): " حديثه عندنا واهي".

وقال أحمد بن حنبل^(٥): " عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا".

وقال ابن حجر^(٦): " عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقًا، وثقة الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقًا فمحمول على روايته عن أبيه عن جده فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ: عن، فإذا قال: حدثني أبي فلا ريب في صحتها، وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله. وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه" وذكر مجموعة أحاديث ثم قال: " وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو؛ لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي، و هو الجامع لاختلاف الأقوال فيه ... وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو".

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدى، ج ٦، ص ٢٠٥.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٥٢.

(٣) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٧٢.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٣٨.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٧٣، رقم ١٢٨٠.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٥١.

خلاصة القول: هو صدوق صحيح الكتاب^(١)؛ ولكن انحط حديثه عن أبيه عن جده لدى الحفاظ عن مطلق الاحتجاج من أجل الوجادة؛ لأن الرواية بالوجادة بلا سماع يدخلها التصحيف؛ بسبب خلو الصحف قديما من التشكيل.

* * هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة ثبت، اُثِمَ بالتدليس والإرسال الخفي، أما عن تدليسه فهو مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع فروى الحديث بالعنعنة، أما عن إرساله فقد ذكر العراقي مجموعة ممن أرسل عنهم هشيم ولم يكن فيهم يحيى بن سعيد فتنقفي علة الإرسال عنه.

* * مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارِ بْنِ خِيَارٍ، المدني، أَبُو بَكْرٍ. ويُقال: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ الْمَطْلَبِيُّ، مولى قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ، مات سنة خمسين ومائة^(٣).

اختلفت أقوال العلماء فيه بين مقول له ومتوسطٍ ومضعف: فقال شعبة بن الحجاج: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث بحفظه^(٤)، وقد وثقه يحيى بن معين^(٥) وابن سعد^(٦) والعجلي^(٧) والبوشنجي^(٨) والخليلي^(٩) وعلي بن المديني^(١٠) وزاد: لم يضعه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب.

وقال ابن معين في موضع آخر: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّهْرِيِّ^(١١) وقال أبو حاتم الرازي^(١٢): يكتب حديثه، وقال أبو زرعة^(١٣) وابن حجر^(١٤): صدوق، وزاد ابن حجر: يدلس ورمي بالتشيع والقدر.

وقال ابن البرقي^(١٥): لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته، وحسن حديثه، وروايته وفي حديثه عن نافع بعض الشيء، وقال الدارقطني^(١٦): اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، إنما يعتبر به.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٣١٥.

(٢) تحت حديث رقم (٣٠).

(٣) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٤٠٥ و ٤٠٦، رقم ٥٠٥٧، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٧.

(٤) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٩٢.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٢.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٢١.

(٧) معرفة النقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٠٠، رقم ١٤٣٣.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦.

(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٢٨٨، رقم ٤٠.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٥.

(١١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٤٣، رقم ١٥.

(١٢) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٩٤.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٧.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦.

(١٦) انظر سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٥٨، رقم ٤٢٢.

قال ابن حبان^(١): ولم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار.

وقال النسائي^(٢): ليس بالقوي، وقال ابن معين^(٣): هو عندي سقيم ليس بالقوي، وقال مرة أخرى: ليس بذاك ضعيف، وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: "ابن إسحاق ليس بحجة"^(٤).

وقال أبو بكر البغدادي^(٥): قد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه.

أما عن تشييعه ونسبته للقدرية: فرد عليها محمد بن عبد الله بن نمير فقال: "كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه"^(٦).

أما عن تدليسه: فهو أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين وممن رماه به أحمد والدارقطني وغيرهما وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول حديثها^(٧).

وقد أجاد ابن سيد الناس في الدفاع عنه فقال: "أما ما رمي به من التدليس والقدر والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها كبير وهن، أما التدليس فمنه القادح في العدالة وغيره، ولا يحمل ما وقع ها هنا من مطلق التدليس على التدليس المقيد بالقادح في العدالة، وكذلك القدر والتشيع لا يقتضي الرد إلا بضميمة أخرى ولم نجد لها هنا"^(٨).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني: "سمعت سفيان وسئل عن محمد بن إسحاق، قيل له: لم لم يرو أهل المدينة عنه؟ قال سفيان: جالست ابن إسحاق منذ بضع و سبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة ولا يقول فيه شيئاً، قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها"^(٩).

ويسبب ذلك كان هشام بن عروة قد تكلم فيه فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(١٠) بسند عن يحيى بن سعيد قال: "سمعت هشام بن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر والله إن رآها قط!"^(١١).

(١) انظر مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٢٢٢، رقم ١١٠٥.

(٢) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٩٠، رقم ٥١٣.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٤٢٣.

(٤) المرجع السابق، ج ٢٤، ص ٤٢٣.

(٥) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٧.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٧.

(٧) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٥١، رقم ١٢٥.

(٨) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، لابن سيد الناس، ج ١، ص ١٨.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٩٢.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٢.

(١١) قال الذهبي: "هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة، وما رأينهن، وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة، وما رأوا لها صورة أبداً". (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٣٨).

قال عبد الله بن أحمد: "فحدثت أبي بحديث ابن إسحاق فقال: ولم ينكر هشام، لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم".

وقال البخاري^(١): قال علي بن عبد الله: وقال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام ابن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي، لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه فان أهل المدينة يرون الكتاب جائزا لأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لأمير السرية كتابا وقال له: "لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ فتح الكتاب وأخبرهم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد.

وقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها^(٢).

وقال ابن حبان في الثقات: "قول هشام ليس مما يجرح به الإنسان وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبل"^(٣).

وكان مالك بن أنس^(٤) قد تكلم فيه أيضا: وقال: دجال من الدجالمة. ولعل ذلك كان بسبب قول محمد بن إسحاق عن مالك: "اثتوني ببعض كتبه حتى أبين عيوبه أنا بيطار كتبه" وقال البخاري: قال علي بن عبد الله: قد ذكرت دحيما قول مالك، يعنى فيه فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر^(٥).

وقال ابن حبان: "تكلم فيه مالك مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، ولم يكن يقدر فيه من أجل

الحديث، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خبير وغيرها، وكان ابن إسحاق ينتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن"^(٦).

وقال أبو زرعة الدمشقي: "ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه منهم: سفیان، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وإبراهيم ابن سعد، وروى عنه من الأكابر: يزيد بن أبي حبيب. وقد اختبره أهل الحديث فأروا صدقا وخيرا مع مدحه ابن شهاب له"^(٧).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٤١٨.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٨١.

(٤) قال الذهبي: "قَدْ عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ الْأَقْرَانِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ مُهْدَرٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَلَا سِيَمَا إِذَا، وَثِقَ الرَّجُلُ جَمَاعَةً يَلُوحُ عَلَيَّ قَوْلُهُمُ الْإِنصَافُ، وَهَذَانِ الرَّجُلَانِ كُلُّهُمَا قَدْ نَالَ مِنْ صَاحِبِهِ لَكِنْ أَنْتَرُ كَلَامَ مَالِكٍ فِي مُحَمَّدٍ بَعْضَ اللَّيْنِ، وَلَمْ يُؤْتِرْ كَلَامَ مُحَمَّدٍ فِيهِ، وَلَا ذَرَّةً، وَارْتَفَعَ مَالِكٌ، وَصَارَ كَالنَّجْمِ فَلَهُ ارْتِفَاعٌ بِحَسْبِهِ، وَلَا سِيَمَا فِي السَّيْرِ، وَأَمَّا فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ فَيَنْحَطُّ حَدِيثُهُ فِيهَا عَنْ رُتْبَةِ الصَّحَّةِ إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ إِلَّا فِيمَا شَدَّ فِيهِ فَإِنَّهُ يُعَدُّ مُنْكَرًا" (سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٤٩٦).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٧.

(٦) انظر الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٨١ و ٣٨٢.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٧.

وقال يعقوب بن شيبية: "سمعت محمد بن عبد الله بن نمير وذكر ابن إسحاق فقال: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتى من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة"^(١).
وقال يعقوب بن شيبية أيضا: "سألت علي بن المديني قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح"^(٢).

وقال أبو أحمد بن عدي^(٣): ولمحمد بن إسحاق حديث كثير وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به.

وقال أبو داود: "سمعت أحمد ذكر محمد بن إسحاق، فقال: كان رجل يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه"^(٤) ثم قال: "وقال أبو عبد الله: قدم محمد بن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبالي عن من يحكى، عن الكلبي وغيره"^(٥).

وقال ابن حجر: "كذب سليمان التيمي، ويحيى القطان، وهيب بن خالد: فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكا، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل"^(٦).

وقد رد علي بن عبد الله على هذا الاتهام فقال: إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق؛ يروى مرة فيقول: حدثني أبو الزناد، ومرة يقول: ذكر أبو الزناد، وروى عن رجل، عن من سمع منه، يقول: حدثني سفيان بن سعيد عن سالم أبي النضر عن عمر "صوم يوم عرفة" وهو من أروى الناس عن أبي النضر، ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن أيوب، عن عمرو بن شعيب في "سلف ويبيع" وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب^(٧).

وقال ابن حجر قال ابن حبان: "كان يكتب عن فوقه، ومثله، ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، فهذا يدل على صدقه"^(٨).

خلاصة القول: هو صدوق حسن الحديث، وقد قال الذهبي: "كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعه ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة"^(٩).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٧٠.

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ص ٢١٤، رقم ١٧٧.

(٥) العلل معرفة الرجال، لأحمد رواية المروزي وغيره، ص ٦٢، رقم ٥٧.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٥.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢٢.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٥٦، رقم ٤٧١٨.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، من أجل محمد بن إسحاق صدوق وما كان من تدليسه فقد صرح بالسماع في رواية الإمام أحمد^(١)، وممن حسنة الألباني^(٢)، وشعيب الأرنؤوط^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [كان لا يقبل الثناء إلا من مكافىء] قال القُتَيْبِيُّ: معناه إذا أنعم على رجل نعمة فكافأه بالثناء عليه قبل ثنائه وإذا أنتى عليه قبل أن يُنعم عليه لم يقبلها.
وقال ابن الأتباري: هذا غلط إذ كان أحد لا ينفك من إنعام النبي صلى الله عليه وسلم لإنَّ الله بعثه رحمة للناس كافة فلا يخرج منها مكافىء ولا غير مكافىء. والثناء عليه فرض لا يتيم الإسلام إلا به. وإنما المعنى: لا يقبل الثناء عليه إلا من رجل يعرف حقيقة إسلامه ولا يدخل في جملة المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم^(٤).

الحديث (٤٧)

قال ابن سعد^(٥) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ أَخْبَرَنَا جَمِيعُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَجَلِيُّ حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِمَكَّةَ عَنِ ابْنِ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِيِّ. وَكَانَ وَصَافًا. عَنِ حَلِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَشْتَهِي أَنْ يَصِفَ لِي مِنْهَا شَيْئًا أَتَعَلَّقُ بِهِ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخْمًا مُفَخَّمًا^(٦)، يَتَلَأَلُ وَجْهَهُ تَأَلُّوُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ^(٧)، وَأَقْصَرَ مِنَ الْمُشَدَّبِ^(٨)، عَظِيمَ الْهَامَةِ... وذكر الحديث بطوله ثم قال: "قُلْتُ: كَيْفَ كَانَتْ سِيرَتُهُ فِي جُلسَائِهِ؟ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَائِمَ الْبِشْرِ سَهْلَ الْخُلُقِ لَيِّنَ الْجَانِبِ لَيْسَ بِقَطِّ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا صَخَابٍ^(٩) وَلَا فَحَّاشٍ وَلَا عِيَّابٍ يَتَعَاقَلُ عَمَّا لَا يَشْتَهِي وَلَا يَدْنُسُ مِنْهُ وَلَا يُجْنِبُ فِيهِ قَدْ تَرَكَ نَفْسَهُ مِنْ ثَلَاثٍ:

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٥٩٦، رقم ٧٠٢٤.

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٧، ص ٢٦٦، رقم ٢٢٠٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١١، ص ٥٨٧، ح ٧٠١٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٣٢٤ و ٣٢٦.

(٦) فَخْمًا مُفَخَّمًا: أَي عَظِيمًا مُعْظَمًا، يُقَالُ: فَخِمَ بَيْنَ الْفَخَامَةِ وَأَتَيْنَا فَلَانَا فَفَخَمْنَا أَي عَظَمْنَا وَرَفَعْنَا مِنْ شَأْنِهِ. (غريب الحديث، للقياسم بن سلام، ج ١، ص ٤٨٩).

(٧) الْمَرْبُوعُ: هُوَ بَيْنَ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٩٠).

(٨) الْمُشَدَّبُ: الطَّوِيلُ الْبَائِنُ. (غريب الحديث، للقياسم بن سلام، ج ١، ص ٤٨٩).

(٩) صَخَابٌ: الصَّخَبُ: الضَّجَّةُ وَاضْطِرَابُ الْأَصْوَاتِ لِلْخَصَامِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٤٠).

المرء والإكثار ومما لا يعنيه، وترك الناس من ثلاث: كان لا يذم أحدا ولا يعيره، ولا يطلب عورته، ولا يتكلم إلا فيما رجا ثوابه إذا تكلم أطرق جلساؤه كأنما على رؤوسهم الطير فإذا سكت تكلموا ولا يتنازعون عنده من تكلم أنصتوا له حتى يفزع حديثهم عنده حديث أوليئهم يضحك مما يضحكون منه، ويتعجب مما يتعجبون منه، ويصير للغريب على الجفوة في منطقته ومسألته حتى إذا كان أصحابه ليستجلبونهم، ويقول: إذا رأيتم طالب الحاجة يطلبها فأزدها، ولا يقبل الثناء إلا من مكافئ، ولا يقطع عن أحد حديثه حتى يجوز فيقطعه بنهي أو قيام".

أولا: تخريج الحديث

أخرجه بطوله الترمذي^(١) ومن طريقه البغوي^(٢)، والآجري^(٣)، والحاكم^(٤)، وابن عساكر^(٥)، وأبي الشيخ الأصبهاني^(٦) مختصرا جميعهم من طريق سفيان بن وكيع، وأخرجه بطوله أيضا ابن قتيبة^(٧)، والفسوي^(٨)، والطبراني^(٩)، وأبو نعيم^(١٠)، والبيهقي^(١١)، والحري^(١٢) مختصرا جميعهم من طريق مالك بن إسماعيل النهدي، كلاهما (سفيان بن وكيع و مالك بن إسماعيل النهدي) عن جميع بن عمير به.

ثانيا: تراجم الرواة

**** هند بن أبي هالة الأسدي التميمي،** ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمه خديجة بنت خويلد، خلف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أبي هالة، قتل هند بن أبي هالة مع علي بن أبي طالب يوم الجمل^(١٣).

(١) الشمائل المحمدية، باب ما جاء في خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص ٣٤، ح ٨.

(٢) شرح السنة، كتاب الفضائل، باب جامع صفاته صلى الله عليه وسلم، ج ١٣، ص ٢٧٥، ح ٣٧٠٦.

(٣) الشريعة للأجري، كتاب الإيمان، باب صفة خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخلاقه الحميدة التي خصه الله بها، ج ٣، ص ١٥٠٨، ح ١٠٢٢.

(٤) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ج ٣، ص ٦٤٠، ح ٦٧٧٤.

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٣، ص ٣٤٧.

(٦) أخلاق النبي، صفة منطقه وألفاظه صلى الله عليه وسلم، ص ٩، ح ٢٠٣.

(٧) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٨٩.

(٨) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٢٨٧.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ١٥٥، ح ٤١٤، والأحاديث الطوال، ص ٢٤٥، ح ٢٩.

(١٠) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٧٥١، ح ٦٥٥٣.

(١١) شعب الإيمان للبيهقي، فصل في خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ٣، ص ٢٤، ح ١٣٦٢.

(١٢) غريب الحديث، للحري، ج ١، ص ٤٢.

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٤٤ و ١٥٤٥، رقم ٢٦٩٩.

قال أبو حاتم: " روى عنه قوم مجهولون فما ذنب هند بن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء" (١)، قال ابن أبي حاتم: " فسمعت أبي يقول يُحوّل من هناك" (٢).

وقال البخاري هو: " هُنْدُ بِنُ أَبِي هَالَةَ وَكَانَ وَصَافًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، يَتَكَلَّمُ فِي حَدِيثِهِ" (٣).

خلاصة القول: هو صحابي جليل، وما ذكره البخاري لا يدل على طعن فيه مباشرة؛ وإنما في الرواية عنه.

**** ابن أبي هالة: هُنْدُ بِنُ هُنْدِ بِنِ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِي، قال ابن حبان: " يُقَالُ إِنَّ لَهُ صُحْبَةً" (٤)، قَالَ الزُّبَيْرُ: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هُنْدَ بْنَ هُنْدٍ مَاتَ بِالبَصْرَةِ فِي الطَّاعُونَ (٥).**

**** رجل بمكة: هو من بني تميم من ولد أبي هالة زوج خديجة يُكنى أبا عبد الله، وهو مختلف في اسمه فقيل: يزيد بن عمرو (٦)، وقيل: يزيد بن عمر (٧)، من السادسة.**

ذكره ابن حبان في الثقات (٨)، وقال أبو حاتم (٩)، وابن حجر (١٠): " مجهول".

قال العراقي (١١): " أما إذا تعارض توثيق ابن حبان بتجهيل أبي حاتم لمن وثقه، فمن عرف حال الرواي بالثقة مقدم على جهل حاله، لأن من عرف معه زيادة علم، لكن ابن حبان منسوب إلى التساهل في التصحيح والتوثيق".

خلاصة القول: هو مجهول وذكر ابن حبان له في الثقات تساهل منه.

**** باقي رجال الإسناد ثقات غير جميع بن عمير، مجمع على ضعفه: قال ابن عدي: " لا أعرف لجميع بن عبد الرحمن هذا غير هذين الحديثين" (١٢) وذكر هذا الحديث وحديث آخر عن الحسن بن علي بمنام رآه، قال أبو داود: " جميع بن عمر راوي حديث هند بن أبي هالة أخشى أن يكون كذابا" (١٣) قال ابن حجر: " ضعيف رافضي" (١٤).**

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١١٦.

(٢) المرجع السابق، ج ٩، ص ١١٦.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٨، ص ٢٤٠، رقم ٢٨٥٥.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٤٣٦ و٤٣٧، رقم ١٤٢٧.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٤٥.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٤.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٨٠، رقم ١١٧٩.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٦٢٦، رقم ١١٧٩١.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٨١، رقم ١١٨٠.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٤.

(١١) أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ١٣٧.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٤٢٠، رقم ٣٥٥.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١١١، رقم ١٧٥.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٢.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل جهالة أبي عبد الله التميمي، وضعف جميع بن عمير، قال أبو داود^(١): "أخشى أن يكون خبره في الصفة موضوعاً".

وممن ضعف الحديث البخاري فقال^(٢): "ويتكلمون في إسناده"، وقال ابن حبان^(٣): "إسناد ليس له في القلب وقع"، وقال العقيلي^(٤): "وقد روي من غير هذا الوجه بأسانيد فيها لين"، وقال ابن حجر^(٥): "في حديثه من لا يعرف".

وكذلك ضعفه الترمذي^(٦)، والألباني^(٧).

وللحديث طريق أخرى ولكنها ضعيفة أخرجها الشيباني^(٨) مختصرة والعقيلي^(٩) بمثله من طريق عمرو بن محمد العنزقي عن جميع بن عمير عن يزيد بن عمر التميمي عن أبيه عن الحسن بن علي قال: سألت خالي هند بن أبي هالة، وذكر الحديث.

قال العقيلي^(١٠): "يزيد بن عمر التميمي عن أبيه عن الحسن بن علي ولا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله، حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري يقول: يزيد بن عمر التميمي عن أبيه عن الحسن بن علي في حديثه نظر"، ثم قال: "وحديث أبي غسان أولى"، أي الطريق التي ورد منها حديثنا هذا.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث العقبة [عن الغلام شاتان مكافئتان] يعني مُتساويَتين في السنّ : أي لا يُعقُّ عنه إلا بمُسِنَّة وأقلُّه أن يكون جَدْعاً كما يُجزيء في الضحايا

وقيل: مكافئتان: أي مُسنَوِيَتان أو مُتقَارِبَتان. واختار الخطّابي الأول

واللفظة [مكافئتان] بكسر الفاء. يقال: كافأه يُكافئه فهو مُكافئه: أي مُساويه

قال: والمحدّثون يقولون: [مُكافأتان] بالفتح وأرى الفتح أولى لأنه يُريد شاتين قد سوّيَ بينهما أو مُساوَى بينهما

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج ١٢، ص ٥٨.

(٢) الضعفاء الصغير، للبخاري، ص ١١٨، رقم ٣٩٢.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٢، ص ١٤٥.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٩٧.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٧٢.

(٦) مختصر الشمائل المحمدية، للترمذي، ص ١٨، رقم ٦.

(٧) سلسلة الاحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٥، ص ٨٥.

(٨) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٤٣٨، ح ١٢٣٢.

(٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٩٧.

(١٠) المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٩٨ و ٤٩٩.

وأما بالكسر فمعناه أنهما مُتساوِيَتَانِ فَيَحْتَاجُ أَنْ يُذْكَرَ أَيُّ شَيْءٍ سَاوِيَا وَإِنَّمَا لَوْ قَالَ [مَتَكَافِئَتَانِ] كَانَ الْكُسْرُ أَوْلَى قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُكَافَأَتَيْنِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ إِذَا كَافَأَتْ أُخْتَهَا فَقَدْ كُوْفِنَتْ فِيهَا مُكَافَأَةٌ وَمُكَافَأَةٌ أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ: مُعَادِلَتَانِ لِمَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ وَالْأَضْحِيَّةِ مِنَ الْأَسْنَانِ . وَيَحْتَمِلُ مَعَ الْفَتْحِ أَنْ يُرَادَ مَذْبُوحَتَانِ مِنْ كَافَأَ الرَّجُلُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ إِذَا نَحَرَ هَذَا ثُمَّ هَذَا مَعًا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُ شَاتَيْنِ يَذْبُحُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَفِي شَعْرِ حَسَانٍ
وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ وَجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا
أَيُّ جَبْرِيلَ لَيْسَ لَهُ تَطْطِيرٌ وَلَا مِثْلٌ^(١).

الحديث (٤٨)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ: مُكَافِئَتَانِ: «أَيُّ مُسْتَوِيَتَانِ أَوْ مُقَارِبَتَانِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحميدي^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤) ومن طريقه ابن أبي عاصم الشيباني^(٥) والطبراني^(٦)، وأخرجه أحمد^(٧)، والنسائي^(٨)، والطحاوي^(٩)، والبيهقي^(١٠) جميعهم من طرق عن عمرو بن دينار، وأخرجه عبد الرزاق^(١١)، ومن طريقه إسحاق بن راهويه^(١٢) والطبراني^(١٣)، وأحمد^(١٤)، والدارمي^(١٥)، وابن أبي

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٧.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقيقة، ج٣، ص١٠٥، ح٢٨٣٤.

(٣) مسند الحميدي، ج١، ص٣٤٠، ح٣٤٩.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب العقيقة، باب في العقيقة كم عن الغلام وكم عن الجارية، ج٥، ص١١٤، ح٢٤٢٤٢.

(٥) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج٦، ص٦٩، ح٣٢٨٠.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٥، ص١٦٥، ح٤٠١.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أم كرز، ج٤٥، ص١١٦، ح٢٧١٤٢.

(٨) سنن النسائي، كتاب العقيقة، باب العقيقة عن الغلام، ج٧، ص١٦٥، ح٤٢١٦.

(٩) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله فيما يذبح عن المولود الذكر يوم سابعه هل هو شاة أو شاتان، ج٣، ص٦٧، ح١٠٤١.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية، ج٩، ص٥٠٧، ح١٩٢٧٨.

(١١) مصنف عبد الرزاق، كتاب العقيقة، باب العقيقة، ج٤، ص٣٢٧، ح٧٩٥٣.

(١٢) مسند إسحاق بن راهويه، ج٥، ص١٦٠، ح٢٢٨١.

(١٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٥، ص١٦٥، ح٤٠٠.

(١٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أم كرز، ج٤٥، ص٣٧٠، ح٢٧٣٧١.

(١٥) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب السنة في العقيقة، ج٢، ص١٢٥٠، ح٢٠٠٩.

عاصم الشيباني^(١)، ورواه محمد بن إسحاق فيما أخرجه ابن سعد^(٢)، والشيباني^(٣)، والطبراني^(٤)، والدارقطني^(٥)، ثلاثتهم (عمرو بن دينار، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق) عن عطاء به. بألفاظ متقاربة.

ثانيا: تراجم الرواة

* * أم كُرْزُ الكَعْبِيَّة، صحابية^(٦)، قال ابن سعد: المكية أسلمت يوم الحديبية والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقسم لحوم بدنه، فأسلمت^(٧)

* * حَبِيْبَةٌ بِنْتُ مَيْسَرَةَ بْنِ أَبِي خَثِيم، أم حبيب، من موالي بني فهر، وهي مولاة عطاء بن أبي رباح^(٨)، من الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)، مقبولة^(٩)

قال الذهبي^(١٠): "تفرد عنها مولاها عطاء بن أبي رباح"، وذكرها ابن حبان في الثقات^(١١)

خلاصة القول:

حبيبة مقبولة إن توبعت وإلا فلينة الحديث.

* * عطاء بن أبي رباح، سبقت ترجمته^(١٢)، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل: تغير بأخرة، ولا يضره ذلك لأنه لم يرسل عن حبيبة بنت سمرة^(١٣).

* * سفيان بن عيينة: سبقت ترجمته^(١٤)، ثقة فقيه إمام حجة، مدلس من الطبقة الثانية التي اغتفر العلماء تدليسهم، وهو من أثبت الناس في عمرو بن دينار، وما كان من اختلاطه لا يضر فلم يحدث عنه أحد في هذه الفترة.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، لأجل حبيبة بنت ميسرة مقبولة ولكن تابعها سباع بن ثابت.

(١) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج٦، ص٧١، ح٣٢٨٣.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٨، ص٢٩٤.

(٣) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج٦، ص٦٩، ح٣٢٨٠.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٥، ص١٦٦، ح٤٠٢.

(٥) علل الدارقطني، ج١٥، ص٤٠٠.

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٤، ص١٩٥١، رقم ٤٢٠٠.

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج٨، ص٤٥٨، رقم ١٢٢٢٣.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج٣٥، ص١٥٠، رقم ٧٨١٣.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٧٤٥.

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج٤، ص٦٠٥، رقم ١٠٩٤٦.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج٤، ص١٩٤، رقم ٢٤٥٦.

(١٢) تحت حديث رقم (١).

(١٣) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص٢٢٨.

(١٤) تحت حديث رقم (٤).

ذكر الاختلاف في الإسناد على عطاء بن أبي رباح:

فقد رواه سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن حبيبة بنت ميسرة عن أم كرز المكية كما هو هنا وذكر الحديث بأوجه أخرى كتالي:

* رواه ابن جريج فيما أخرجه عبد الرزاق^(١)، ومن طريقه إسحاق بن راهويه^(٢) والطبراني^(٣)، وأحمد^(٤)، والدارمي^(٥)، وابن أبي عاصم الشيباني^(٦)، ورواه محمد بن إسحاق فيما أخرجه ابن سعد^(٧)، والشيباني^(٨)، والطبراني^(٩)، والدارقطني^(١٠)، كلاهما (ابن جريج، ومحمد بن إسحاق) عن عطاء به.

* ورواه حجاج بن أرطاة، عن عطاء، واختلف عليه كذلك:

فرواه حبيب بن إبراهيم وهشيم بن بشير فيما أخرجه الدارقطني^(١١) عن حجاج، عن عطاء، به.

وخالفهما سلام بن أبي مطيع ويزيد بن زريع فيما أخرجه الدارقطني^(١٢) فروياه عن الحجاج، عن عطاء، عن أم كرز، به. لم يذكر حبيبة بنت ميسرة في الإسناد.

وخالفهم سويد بن عبد العزيز فيما أخرجه الطبراني^(١٣)، والدارقطني^(١٤) فرواه عن الحجاج، عن عطاء، عن عبيد ابن عمير، عن أم كرز، به.

* ورواه قيس بن سعد، عن عطاء، واختلف عليه فيه:

فرواه حماد بن سلمة فيما أخرجه النسائي^(١٥)، والطحاوي^(١٦) عن قيس بن سعد، عن عطاء وطاووس ومجاهد، عن أم كرز، به.

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب العقيدة، باب العقيدة، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٧٩٥٣.

(٢) مسند إسحاق بن راهويه، ج ٥، ص ١٦٠، ح ٢٢٨١.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ١٦٥، ح ٤٠٠.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أم كرز، ج ٤٥، ص ٣٧٠، ح ٢٧٣٧١.

(٥) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب السنة في العقيدة، ج ٢، ص ١٢٥٠، ح ٢٠٠٩.

(٦) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٦، ص ٧١، ح ٣٢٨٣.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٨، ص ٢٩٤.

(٨) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٦، ص ٦٩، ح ٣٢٨٠.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٤٠٢.

(١٠) علل الدارقطني، ج ١٥، ص ٤٠٠.

(١١) علل الدارقطني، ج ١٥، ص ٤٠١.

(١٢) علل الدارقطني، ج ١٥، ص ٤٠١.

(١٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ١٦٥، ح ٣٩٩.

(١٤) علل الدارقطني، ج ١٥، ص ٤٠١.

(١٥) سنن النسائي، كتاب العقيدة، باب العقيدة عن الغلام، ج ٧، ص ١٦٤، ح ٤٢١٥، السنن الكبرى للنسائي، كتاب العقيدة، باب

العقيدة عن الغلام، ج ٤، ص ٣٧١، ح ٤٥٢٧.

(١٦) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يُدبَح عن المؤلود الذكر يوم سابعه هل

هو شاة أو شاتان، ج ٣، ص ٦٩، ح ١٠٤٥.

ورواه جرير بن حازم فيما أخرجه ابن أبي عاصم^(١)، والطحاوي^(٢)، والطبراني^(٣)، والدارقطني^(٤) عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن أم عثمان ابنة خثيم، عن أم كُرز، به. كذا قال: أم عثمان ابنة خثيم.

* كما أن الحديث جاء من طريق أخرى غير طريق عطاء، فرواه عبيد الله بن أبي يزيد واختلف عليه، فأخرجه ابن أبي شيبة^(٥) ومن طريقه ابن ماجة^(٦) والشيباني^(٧) والطبراني^(٨) والبيهقي^(٩)، والترمذي^(١٠) وأبو داود^(١١)، والحميدي^(١٢) ومن طريقه الحاكم^(١٣)، وأحمد بن حنبل^(١٤)، والطحاوي^(١٥)، وابن حبان^(١٦) جميعهم من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت عن أم كرز الكعبية بألفاظ متقاربة.

وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٧)، والدارمي^(١٨)، وأبو داود^(١٩)، والنسائي^(٢٠)، والطحاوي^(٢١)، والبيهقي^(٢٢) جميعهم من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت بدون ذكر أبيه.

(١) الآحاد والمثاني، ج ٦، ص ٧٠، ح ٣٢٨٢.

(٢) شرح مشكل الآثار، بابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُدْبِحُ عَنِ الْمُؤَلَّدِ الذَّكْرِ يَوْمَ سَابِعِهِ هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ شَاتَانٍ، ج ٣، ص ٧٠، ح ١٠٤٦.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ١٦٦، ح ٤٠٣.

(٤) علل الدارقطني، ج ١٥، ص ٤٠٢.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب العقبة، باب في العقبة كم عن الغلام وكم عن الجارية، ج ٥، ص ١١٤، ح ٢٤٢٤١.

(٦) سنن ابن ماجة، كتاب الذبائح، باب العقبة، ج ٢، ص ١٠٥٦، ح ٣١٦٢.

(٧) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٦، ص ٦٨، ح ٣٢٧٩.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٥، ص ١٦٧، ح ٢٨٣٤.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ١٩٢٧٦.

(١٠) سنن الترمذي أبواب الأضاحي، باب الأذان في أذن المولود، ج ٤، ص ٩٨، ح ١٥١٦.

(١١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقبة، ج ٣، ص ١٠٥، ح ٢٨٣٥.

(١٢) مسند الحميدي، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٣٤٨.

(١٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب الذبائح، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٥٩١.

(١٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أم كرز الكعبية، ج ٤٥، ص ١١٣، ح ٢٧١٣٩.

(١٥) شرح مشكل الآثار، بابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُدْبِحُ عَنِ الْمُؤَلَّدِ الذَّكْرِ يَوْمَ سَابِعِهِ هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ شَاتَانٍ، ج ٣، ص ٦٧، ح ١٠٤٠.

(١٦) صحيح ابن حبان، كتاب الأضحية، باب وصف العقبة عن الذكور والإناث، ج ١٢، ص ١٢٨، ح ٥٣١٢.

(١٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أم كرز الكعبية، ج ٤٥، ص ١١٩، ح ٢٧١٤٣.

(١٨) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب السنة في العقبة، ج ٢، ص ١٢٥١، ح ٢٠١١.

(١٩) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقبة، ج ٣، ص ١٠٥، ح ٢٨٣٦.

(٢٠) سنن النسائي، كتاب العقبة، باب كم يعق عن الجارية، ج ٧، ص ١٦٥، ح ٤٢١٧.

(٢١) شرح مشكل الآثار، بابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يُدْبِحُ عَنِ الْمُؤَلَّدِ الذَّكْرِ يَوْمَ سَابِعِهِ هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ شَاتَانٍ، ج ٣، ص ٦٩، ح ١٠٤٣.

(٢٢) السنن والآثار، كتاب الصيد، باب في العقبة، ج ١٤، ص ٦٦، ح ١٩١٢٤.

وقد صحح أبو داود هذه الطريق وقال: " هذا هو الحديث وحديث سفيان وهم" (١).
 وقال البيهقي: " ذكر أبيه فيه وهم" (٢)، وقال أحمد بن حنبل: " سفيان يهيم في هذه الأحاديث عبيد الله سمعها من
 سباع بن ثابت" (٣)، وقال ابن حجر: " أقواها رواية ابن جريج ومن تابعه" (٤)
 وحديث العقبة له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه عبد الرزاق (٥) ومن طريقه أحمد بن
 حنبل (٦)، وأبو داود (٧)، وابن أبي شيبة (٨)، والنسائي (٩)، والطحاوي (١٠)، والحاكم (١١) وقال عقبه: " حديث صحيح
 الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث " فَظَنَرِ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: مَنْ يُكَافِي هَوْلَاءِ؟" (١٢).

الحديث (٤٩)

قال ابن أبي شيبة (١٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى هَمَسَ شَيْئًا لَا يُخْبِرُنَا بِهِ، قُلْنَا: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ هَمَسْتَ شَيْئًا لَا نَفْقَهُهُ، قَالَ، «فَطِنْتُمْ لِي؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: " ذَكَرْتُ نَبِيًّا مِنَ
 الْأَنْبِيَاءِ أُعْطِيَ جُنُودًا مِنْ قَوْمِهِ، فَقَالَ: مَنْ يُكَافِي هَوْلَاءِ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: اخْتَرِ لِقَوْمِكَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُسَلِّطَ
 عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، أَوْ الْجُوعَ، أَوْ الْمَوْتَ، قَالَ: فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَى قَوْمِهِ، قَالَ: فَقَالُوا: أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ، فَاخْتَرْنَا لَنَا، قَالَ:
 فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: وَكَانُوا مِمَّا إِذَا فَرَعُوا فَرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ تُسَلِّطْ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ

(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقبة، ج ٣، ص ١٠٥، ح ٢٨٣٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ١٩٢٧٦.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ٤٥، ص ١١٩، ح ٢٧١٤٢.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٨، ص ٤٥٨.

(٥) مصنف عبد الرزاق، كتاب العقبة، باب العقبة، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ٧٩٦١.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٣٢٠، ح ٦٧١٣.

(٧) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقبة، ج ٣، ص ١٠٧، ح ٢٨٤٢.

(٨) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب العقبة، باب في العقبة كم عن الغلام وكم عن الجارية، ج ٥، ص ١١٤، ح ٢٤٢٤٤.

(٩) سنن النسائي، كتاب العقبة، ج ٧، ص ١٦٢، ح ٤٢١٢.

(١٠) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَقِيبَةِ وَهَلْ هُوَ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ عَلَى
 الْإِخْتِيَارِ، ج ٣، ص ٧٩، ح ١٠٥٥.

(١١) المستدرک على الصحيحين، كتاب الذبائح، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٧٥٩٢.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(١٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الدعاء، باب ما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لأمته فأعطي بعضه، ج ٦، ص ٦٤،

فَلَا، أَوْ الْجُوعُ فَلَا، وَلَكِنْ الْمَوْتُ، قَالَ: فَسَلِّطْ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، قَالَ: فَهَمْسِي الَّذِي تَسْمَعُونَ أَقُولُ: اللَّهُمَّ بِكَ أَحَاوِلُ، وَبِكَ أَصَاوِلُ^(١)، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، والروزي^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن حبان^(٦)، والبيهقي^(٧) بألفاظ متقاربة، والحري^(٨) مختصراً جميعهم من طرق عن سليمان بن المغيرة، وأخرجه الطبراني^(٩)، والأصبهاني^(١٠) بنحوه، وأحمد^(١١)، والطبري^(١٢)، والشاشي^(١٣)، وابن حبان^(١٤)، والطبراني^(١٥)، وابن السنِّي^(١٦) مختصراً من طرق عن حماد بن سلمة، وأخرجه عبد الرزاق^(١٧) ومن طريقه الترمذي^(١٨) والطبراني^(١٩) بنحوه من طريق معمر بن راشد، ثلاثتهم (سليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ومعمر بن راشد) عن ثابت البناني به.

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث صهيب بن سنان، ج ٣١، ص ٢٦٧، ح ١٨٩٣٧، ج ٣٩، ص ٣٤٩، ح ٢٣٩٢٧.
(٢) أطاؤل: مُفَاعَلَةٌ مِنَ الطَّوْلِ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْفَضْلُ وَالْعُلُوُّ عَلَى الْأَعْدَاءِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٤٥).

(٣) مسند البزار، ج ٦، ص ١٦، ح ٢٠٨٩.

(٤) تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٢٠٩.

(٥) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب الاستئصال عند اللقاء، ج ٩، ص ٢٢٧، ح ١٠٣٧٥، وانظر عمل اليوم والليلة، ص ٣٩٨، ح ٦١٤.

(٦) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة " ذَكَرَ الْخَبَرِ الْمُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ رَعِمَ أَنَّ الدُّعَاءَ بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ يُبْطِلُ صَلَاةَ الدَّاعِي فِيهَا"، ج ٥، ص ٣١٢، ح ١٩٧٥.

(٧) شعب الإيمان، كتاب الصلاة، باب تحسين الصلاة والإكثار منها ليلاً ونهاراً، ج ٤، ص ٥١٧، ح ٢٩١.

(٨) غريب الحديث، للحري، ج ٣، ص ١١٠٨.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ٤٠، ح ٧٣١٨.

(١٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ١٥٥.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث صهيب بن سنان، ج ٣٩، ص ٣٥٠، ح ٢٣٩٢٨.

(١٢) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، للطبري، ج ٣، ص ٩١، ح ١٥٢.

(١٣) المسند للشاشي، ج ٢، ص ٣٨٩، ح ٩٩٢، والشاشي هو: أَبُو سَعِيدِ الْهَيْثَمِ بْنِ كُلَيْبِ بْنِ سُرَيْجِ، الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، النَّقِيُّ، الرَّحَالُ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ. (انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٥، ص ٢٥٩، رقم ١٨٣).

(١٤) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، فصل في القنوت " ذكر ما يستحب للمرء أن يستعين بالله جل وعلا في دعائه"، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٢٧.

(١٥) الدعاء للطبراني، جامع أبواب القول في أدبار الصلوات، ص ٢١١، ح ٦٦٤.

(١٦) عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، باب ما يقول في دبر صلاة الصبح، ص ١٠٥، ح ١١٧.

(١٧) مصنف عبد الرزاق، كتاب المغازي، حديث أصحاب الأخدود، ج ٥، ص ٤٢٠، ح ٩٧٥١.

(١٨) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة البروج، ج ٥، ص ٤٣٧، ح ٣٣٤٠.

(١٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ٤١، ح ٧٣١٩.

ثانيا: تراجم الرواة

**** صُهَيْبُ بْنُ سِنَانَ الرُّومِيّ**، يُعْرَفُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخَذَ لِسَانَ الرُّومِ إِذْ سَبَّوهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، مِمَّنْ شَهِدَ بِدِرَاعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَيْثُ كَانَ إِسْلَامَهُ بَعْدَ بَضْعَةِ وَثَلَاثِينَ رَجُلًا، وَمَاتَ صُهَيْبٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ فِي شَوَّالٍ. وَقِيلَ: مَاتَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً. وَقِيلَ: ابْنُ سَبْعِينَ^(١).

**** أَبُو أُسَامَةَ: حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدِ الْقُرَشِيِّ**، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ رِيْمَا دَلَسَ، وَكَانَ بِأَخْرَةِ يَحْدُثُ مِنْ كُتُبِ غَيْرِهِ^(٢)، وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ فَقَدَ عَدَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ طَبَقَاتِ الْمَدْلَسِيِّينَ الَّذِينَ لَا يَضُرُّ تَدْلِيْسُهُمْ، كَمَا أَنَّ ابْنَ سَعْدٍ قَالَ^(٣): "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَيَدْلَسُ وَيَبِينُ تَدْلِيْسَهُ".
**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وما كان فيه من تدليس أبي أسامة فلا يضر فقد عداه ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفياً ما في إناؤها] هو تفعل من كفأت القدر إذا كبتتها لتفرغ ما فيها . يقال : كفأت الإناء وأكفأته إذا كبتته وإذا أملته وهذا تمثيل لإمالة الضرة حق صاحبيتها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها^(٥)

الحديث (٥٠)

قال الإمام مسلم^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ^(٧)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا^(٨)، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْأِهَا، أَوْ مَا فِي صَحْفَتِهَا » ، زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ: «وَلَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ».

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٧٢٦-٧٣٣، رقم ١٢٢٦.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٧.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٩٥.

(٤) انظر طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٠، رقم ٤٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، ج ٢، ص ١٠٣٣، ح ١٤١٣.

(٧) سعيد بن المسيب القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، مات بعد

التسعين وقد ناهز الثمانين. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤١).

(٨) النجش: هو أن يمدح البائع السلعة لينفخها ويروجها، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها، ليضع غيره فيها. (النهاية في غريب

الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢١).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من طريق سفيان بن عيينة بنحوه، وأخرجه كذلك البخاري^(٣) من طريق ابن جريج مختصراً، ومسلم^(٤) من طريق يونس بن يزيد بنحوه، ثلاثتهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وأخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦) من طريق أبي حازم سلمان الأشجعي مطولاً، والبخاري^(٧) من طريق أبي سلمة مختصراً، وأخرجه مسلم^(٨) من طريق عبد الرحمن بن يعقوب مختصراً، أربعتهم (سعيد بن المسيب، وأبو حازم، وأبو سلمة، وعبد الرحمن بن يعقوب) عن أبي هريرة به.

ثانياً: تراجم الرواة

** ابن أبي عمر: مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عُمَر العدني^(٩)، أَبُو عبد الله نزيل مكة، وقد ينسب إلى جدّه، وقيل: إن أبا عُمَر كنية أبيه يحيى^(١٠)، قال البخاري^(١١): " مات بمكة لإحدى عشرة بقية من ذي الحجة سنة ثلاث وأربعين ومائتين".

وثقه ابن معين^(١٢)، والدارقطني^(١٣)، وقال أبو حاتم^(١٤): " كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً

موضوعاً حدث به عن ابنِ عُيَيْنَةَ، وكان صدوقاً"، وقال مسلمة^(١٥): " لا بأس به"، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات^(١٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن أو يترك، ج ٣، ص ٦٩، ح ٢١٤٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم بيع الحاضر للبادي، ج ٣، ص ١١٥٧، رقم ١٥٢٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة، ج ٣، ص ٧٢، ح ٢١٦٠.

(٤) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، ج ٢، ص ١٠٣٣، ح ١٤١٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الطلاق، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٢٧٢٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه، ج ٣، ص ١١٥٤، ح ١٥١٥.

(٧) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الشروط التي لا تحل في النكاح، ج ٧، ص ٢١، ح ٥١٥٢.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه، ج ٣، ص ١١٥٤، ح ١٥١٥.

(٩) العدني: بفتح العين وسكون الدال المهملتين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل الأبراد بنيسابور، وهو نوع من الثياب، وبها سكة يقال لها «سكة عدني كوبان» بها من يقصر الأبراد ويغسلها ويدقها، والنسبة إليها «عدني» بسكون الدال، وقد يقال بفتح الدال المهملة. (الأنساب للسمعاني، ج ٩، ص ٢٤٨، رقم ٢٧١٨).

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٦٣٩، رقم ٥٦٩١.

(١١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٢٦٥، رقم ٨٤٧.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٦٠، رقم ٢٣٢.

(١٣) سوالات البرقاني للدارقطني، ص ٤٨.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٢٤، رقم ٥٦٠.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٥٢٠.

(١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٩٨، رقم ١٥٣٩٧.

وقال الذهبي^(١): "حافظ"، وقال في موضع آخر^(٢): "كان عبداً صالحاً خيراً"، وقال ابن حجر^(٣): "صدوق صنف المسند وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم كانت فيه غفلة".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر صدوق، كما أنه من الملازمين لسفيان بن عيينة حيث ذكره ابن حجر في أول من روى عنهم^(٤)

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الهرة [أنه كان يُكْفِيء لها الإناء] أي يُمِيلُهُ لِتَشْرَبَ مِنْهُ بِسُهُولَةٍ^(٥).

الحديث (٥١)

لم أقف على الحديث بلفظ ابن الأثير ولكن بلفظ " فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ".

قال ابن ماجة^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: أَتَيْنَا مَالِكُ بْنَ أَنَسٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ بَعْضِ وَلَدِ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّهَا صَبَّتْ لِأَبِي قَتَادَةَ مَاءً، يَتَوَضَّأُ بِهِ، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ، فَجَعَلَتْ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَةَ أَخِي أَتَعْجَبِينَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ، أَوْ الطَّوَافَاتِ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مالك^(٧)، ومن طريقه أخرجه عبد الرزاق^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، وأحمد بن حنبل^(١٠)،

(١) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٥٢١٤.

(٢) العبر في خبر من غير، للذهبي، ج ١، ص ٣٤٧.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥١٣.

(٤) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٢١٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٦) سنن ابن ماجة. كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٦٧.

(٧) موطأ مالك، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، ص ٢٢، ح ١٣.

(٨) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطهارة، باب سور الهر، ج ١، ص ١٠١، ح ٣٥٣.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، باب من رخص في الوضوء بسور الهر، ج ١، ص ٣٦، ح ٣٢٥.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، تنمة مسند الأنصار، حديث أبي قتادة الأنصاري، ج ٣٧، ص ٢٧٢، ح ٢٢٥٨٠.

والدارمي^(١)، وأبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، والنسائي^(٤)، وابن الجارود^(٥)، وابن خزيمة^(٦)، والطحاوي^(٧)، وابن حبان^(٨)، والحاكم^(٩) جميعهم من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو قتادة الأنصاري السلمي، هو الحارث بن ربيعي بن بلدمة^(١٠)، صحابي، من بني غنم بن كعب بن الخزرج، يقال له: فارس رسول الله، مات بالمدينة سنة أربع وخمسين^(١١).

* * كَبْشَةَ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيَّةِ، قال ابن حبان^(١٢): "لها صحبة".

* * حُمَيْدَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ الزَّرْقِيَّةِ، أم يحيى المدنية، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)، ذكرها ابن حبان في الثقات^(١٣)، وقال ابن حجر^(١٤): "مقبولة".

خلاصة القول: هي مقبولة وإلا فليئة الحديث.

* * زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، أبو الحسين العكلي، سبقت ترجمته^(١٥)، ثقة حيث أنه وثق من قبل عدد لا بأس به من النقاد، وما كان عليه من كلام فكان مقيد بأحاديثه عن الثوري لما كان في أسانيدنا من استغراب، وحديثه هنا ليس عن الثوري.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من أمر حميدة وكبشة فسيتضح أمرهما من خلال الآتي:

(١) سنن الدرامي، كتاب الطهارة، باب الهرة إذا ولغت في الإناء، ج ١، ص ٥٧١، ح ٧٦٣.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، ج ١، ص ١٩، ح ٧٥.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في سؤر الهرة، ج ١، ص ١٥٣، ح ٩٢.

(٤) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، ج ١، ص ٥٥، ح ٦٨.

(٥) المنتقى، كتاب الطهارة، باب في طهارة الماء والقدر الذي ينجس ولا ينجس، ص ٢٦، ح ٦٠.

(٦) صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة، ج ١، ص ٥٥، ح ١٠٤.

(٧) شرح معاني الآثار، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، ج ١، ص ١٨، ح ٤٥.

(٨) صحيح ابن حبان، كتاب الطهارة، باب الأسار، ج ٤، ص ١١٤، ح ١٢٩٩.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٥٦٧.

(١٠) قال ابن عبد البر: "يقولون بلدمة بالفتح، وبلدمة بالضم، وبلدمة بالذال المنقوطة، والضم أيضاً" (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٨٩).

(١١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٨٩، رقم ٤٠٢.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٣٥٧، رقم ١١٨١.

(١٣) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢٥٠، رقم ٧٥٩٠.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٤٦.

(١٥) تحت حديث رقم (٤٣).

فالحديث صححه الترمذي^(١)، والحاكم^(٢)، ووافقه الذهبي، والبيهقي، والدارقطني^(٣)، ونقل ابن حجر مخالفه ابن منده للعلماء في تصحيح الحديث وإعلاله له من أجل حميدة وكبشة فقال^(٤): حميدة وخالتها كبشة محلها محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه، وسبيله سبيل المغلول.

ووافقه ابن دقيق العيد قائلاً^(٥): "جَرَى ابْنُ مَنَدَةَ عَلِيَّ مَا اشتهر عن أهل الحديث أنه من لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول"، ثم قال: "ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه مع ما علم من تشدده وتجرئه في الرجال، وأن كل من روى عنه فهو ثقة كما صح عنه، فإن سلك هذا الطريق في تصحيح هذا الحديث أعني على تخريج مالك له، وإلا فالقول ما قال ابن منده".

وأفاض ابن الملقن "سراج الدين" في الرد على قول ابن منده فقال^(٦): "أنا أستبعد كل البعد توارد الأئمة المنقذمين على تصحيح هذا الحديث مع جهالتهم بحال حميدة وكبشة، فإن الإقدام على التصحيح والحالة هذه لا يحل بإجماع المسلمين، فلعلهم اطلعوا على حالهما وخفي علينا"، ثم قال: "وقد ظهر أن جميع ما علل به ابن منده وتوبع عليه فيه نظر.

أما قوله: إن حميدة لا تعرف لها رواية إلا في هذا الحديث فخطأ، فلها ثلاثة أحاديث: أحدها: هذا، وثانيها: حديث "تشميت العاطس"، وثالثها: حديث "رهان الخيل طلق".

وأما قوله في كبشة فكما قال: فلم أر لها حديثاً آخر، ولا يضرها، فإنها ثقة، وأما قوله: إن محلها الجهالة فخطأ، أما حميدة فقد روى عنها إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وابنه يحيى، وفي طريق الترمذي أن الراوي عنها ابنها عمر بن إسحاق، فإن لم يكن غلطاً فهو ثالث، فقد زالت عنها الجهالة العينية والحالية، وأما قوله: ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه فخطأ.

فقد أخرجه الدارقطني^(٧) فقال: حدثنا موسى بن هارون، ثنا عمر بن الهيثم بن أيوب الطالقاني، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد عن أبيه أن أبا قتادة كان يصغي الإناء للهرة فتشرب منه، ثم يتوضأ بفضلها، فقيل له: أنتوضأ بفضلها؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم»، فهذه متابعة لكبشة، وهذا سند لا أعلم به بأساً، فقد اتضح وجه تصحيح الأئمة لهذا الحديث، وخطأ معلله.

(١) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في سؤر الهرة، ج ١، ص ١٥٣، ح ٩٢.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطهارة، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٥٦٧.

(٣) علل الدارقطني، ج ٦، ص ١٦٣.

(٤) انظر التلخيص الحبير، كتاب الطهارة، باب إزالة النجاسة، ج ١، ص ١٩٢.

(٥) انظر تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن، ج ١، وأشار ابن دقيق العيد لمخالفة ابن منده لتصحيح العلماء للحديث في كتابه الإلمام بأحاديث الأحكام، ج ١، ص ٥٣.

(٦) انظر تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي، ص ١٣٣ - ١٣٨، والبدرد المنير، له، ج ١، ص ٥٥٥.

(٧) ذكرها ابن الملقن في البدر المنير، ج ١، ص ٥٥٧.

وللحديث شواهد ولكن لا يُفرح بها أولها من حديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه ابن ماجه^(١) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن حارثة، عن عمرة، عن عائشة، قالت: «كُنْتُ أَتَوَضَّأُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، قَدْ أَصَابَتْ مِنْهُ الْهَرَّةُ قَبْلَ ذَلِكَ»، وإسناده ضعيف لضعف حارثة بن أبي الرجال^(٢). وأخرجه أبو داود^(٣) من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن داود بن صالح بن دينار التمار، عن أمه، أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة رضي الله عنها، فوجدتها تُصلي، فأشارت إلي أن ضعيها، فجاءت هرة، فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة، فقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم»، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهما، وإسناده ضعيف لجهالة أم داود بن صالح.

وله شاهد ثاني من حديث أنس بن مالك: أخرجه الطبراني^(٤) من طريق عمر بن حفص المكي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خرّج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أرض بالمدينة يقال لها بطحان، فقال: «يا أنس، اسكب لي وضوءاً»، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجته أقبل إلى الإناء، وقد أتى هرّ فولغ في الإناء، فوقف له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشفة حتى شرب الهرّ، ثم توضأ، فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الهرّ، فقال: «يا أنس، إن الهرّ من متاع البيت، لن يقدّر شيئاً، ولن يُنجسه»، قال تفرد به عمر بن حفص، قال الذهبي^(٥): لا يدرى من هو.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وحديث الفرعة [خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوبره وتكفيء إناءك وتولّه ناقتك] أي تكب إناءك لأنه لا يبقى لك لبن تحلبه فيه^(٦)

الحديث (٥٢)

قال النسائي^(٧) رحمه الله: أخبرني إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق قال: حدّثنا عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي قال: حدّثنا داود بن قيس قال: سمعت عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، عن

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٦٨.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٩.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب سور الهرة، ج ١، ص ٢٠، ح ٧٦.

(٤) المعجم الصغير، للطبراني، ج ١، ص ٣٧٩، ح ٦٣٤.

(٥) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ١٩٠، رقم ٦٠٧٩.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٧) سنن النسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب تفسير العتيرة، ج ٧، ص ١٦٨، ح ٤٢٢٥.

أَبِيهِ^(١)، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْفَرَعُ، قَالَ: «حَقٌّ، فَإِنْ تَرَكْتَهُ حَتَّى يَكُونَ بَكَرًا، فَتَحْمَلِ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ تُعْطِيَهُ أَرْمَلَةً، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْبَحَهُ، فَيُلْصِقَ لَحْمَهُ بِوَبْرِهِ، فَتُكْفَىٰ إِنْاءَكَ، وَتُولَهُ نَاقَتَكَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْعَتِيرَةُ^(٢) قَالَ: «الْعَتِيرَةُ حَقٌّ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٣) ومن طريقه أحمد بن حنبل^(٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة^(٥) ومن طريقه الحاكم^(٦) والحري^(٧) وابن عبد البر^(٨)، وأخرجه أبو داود^(٩)، والنسائي في الكبرى^(١٠)، والبيهقي^(١١) جميعهم من طرق عن داود بن قيس به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

**** شعيب بن محمد**، سبقت ترجمته^(١٢)، صدوق ثبت سماعه من جده.
**** عمرو بن شعيب**، سبقت ترجمته^(١٣)، صدوق صحيح الكتاب انحط حديثه عن أبيه عن جده من أجل الوجدادة.
**** زيد بن أسلم**، سبقت ترجمته^(١٤)، متفق على توثيقه إلا أنه دلس وأرسل؛ فبالنسبة لتدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الأولى الذين لا يضر تدليسهم، ولكنه مُرسل ولا يضره ذلك فهو متابع بعبد الله بن عمرو بن العاص.

(١) يقصد بأبيه الثاني عبد الله بن عمرو، وهو جد شعيب سماه أباه لأنه هو الذي رياه، فورد في تحفة الأشراف أن هذا الحديث أخرجه النسائي من طريق داود بن قيس قال: سمعت عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن أبيه عن زيد بن أسلم، قالوا: يا رسول الله، الفرع... ولفظ: "عن أبيه" الثاني سقط من مطبوع النسائي، ويقصد بأبيه الثاني عبد الله بن عمرو، وهو جد شعيب، سماه أباه، لأنه هو الذي رياه، فالرواية متصلة. (انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ج ٦، ص ٣١٣، رقم ٨٧٠١).
(٢) العتيرة: هي دبيحة كانت تذبح في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية ثم جاء الإسلام فكان على ذلك حتى نسخ بعد. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ١٩٥).

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب العقيدة، باب الفرعة، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٧٩٩٥.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٣٢٠، ح ٦٧١٣.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأطعمة، باب في العتيرة والفرعة، ج ٥، ص ١١٩، ح ٢٤٣٠٥.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب الذبائح، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٧٥٨٤.

(٧) غريب الحديث للحري، ج ١، ص ١٨٠.

(٨) التهميد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج ٤، ص ٣١٧.

(٩) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب في العقيدة، ج ٣، ص ١٠٧، ح ٢٨٤٢.

(١٠) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرع والعتيرة، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٤٥٣٧.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما جاء في الفرع والعتيرة، ج ٩، ص ٥٢٤، ح ١٩٣٤١.

(١٢) تحت حديث رقم (٤٦).

(١٣) تحت حديث رقم (٤٦).

(١٤) تحت حديث رقم (١١).

* * عبید الله بن عبد المجید الحنفی، أبو علی البصری^(١)، قال ابن حبان: مات سنة تسع ومائتين. وثقه ابن سعد^(٢)، والعجلی^(٣)، والدارقطنی^(٤)، وابن قانع^(٥)، والذهبي^(٦). وقال يحيى بن معين^(٧)، وأبو حاتم^(٨): "ليس به بأس"، وزاد أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات^(٩)، وقال الذهبي في موضع آخر^(١٠): "الإمام، الصدوق"، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه"، وضعفه العقيلي^(١٢) ونقل عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء. خلاصة القول: هو ثقة، وأما تضعيف العقيلي فكان بناءً على قول لابن معين؛ ولكن ابن حجر قال^(١٣): "لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه"، يؤكد هذا أن قول ابن معين: ليس بشيء من المصطلحات الخاصة عند ابن معين^(١٤)، ومراده هنا أن أحاديث الراوي قليلة لا جرح الراوي، بدليل أن ابن معين قال فيه: "ليس به بأس"، ومشهور أن هذه العبارة عند ابن معين تعني أن الراوي ثقة، وعلق بشار معروف على صنيع العقيلي فقال: "كذا زعم العقيلي في نقله عن الدارمي، والذي في تاريخه: قلت: فعبید الله بن عبد المجید الحنفی، أخو أبي بكر الحنفی ما حاله؟ فقال: ليس به بأس، ويؤيد عدم صحة ما نقله العقيلي أن أحدًا من المتقدمين لم يذكره في الضعفاء مثل البخاري، والنسائي وابن حبان، وابن عدي وابن الجوزي غير أن الذهبي ذكره في الضعفاء متابعًا على ما يبدو العقيلي، فيحرر ما نقله العقيلي، وما نظنه إلا واهما، والله أعلم"^(١٥).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١١٩، ص ١٠٤، رقم ٣٦٦١.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٩٩.

(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣١٨، رقم ١٠٦٢.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٤، رقم ٦٣، وقال الدارقطني: عبید الله بن عبد المجید أبو علي أخو أبو بكر وشريك

وعمير لا يعتمد منهم إلا على أبي بكر وأبي علي. (انظر سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٤٧، رقم ٣١٨ و٣١٩).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٤.

(٦) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٨٣، رقم ٣٥٦٩.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٧٨، رقم ٦٤٤.

(٨) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٢٤، رقم ١٥٤١.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٠٤، رقم ١٤١٠٩.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٩، ص ٤٨٧، رقم ١٨١.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٣.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٢٣، رقم ١١٠٥.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٣.

(١٤) قالت الباحثة: هذه من اصطلاحات ابن معين الخاصة وهي تحمل معنيين إما أن تكون أحاديث الراوي قليلة

(هدي الساري، لابن حجر، ص ٤٢١) أو أنه يريد جرح الراوي (التتكيل للمعلمي، ص ٥٥) ويُعرف ذلك بتتبع أقوال العلماء في

الراوي وأقوال ابن معين الأخرى، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: ليس بشيء قليل الحديث ووثقه العلماء فيُحمل قول ابن

معين على قلة الأحاديث لا على الجرح، أما إن كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: ليس بشيء متفق على تضعيفه يُحمل قول

ابن معين على الجرح. (انظر ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز عبد اللطيف، ص ١٤٩).

(١٥) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار معروف، ج ١٩، ص ١٠٦ و١٠٧.

* * إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني، مات سنة مائتين وتسع وخمسين، متفق على توثيقه إلا أنه رمي بالنصب^(١)، قال ابن عدي^(٢): "كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي"، إلا أنه لم يكن بداعية لها فقال ابن حبان عنه: "كان حريزي المذهب"^(٣)، ولم يكن بداعية^(٤).

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل عمرو بن شعيب ووالده كلاهما صدوق. ولحديث العقبة شاهد من حديث زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة، عن أبيه، أخرجه ابن أبي عاصم الشيباني^(٥)، والبيهقي^(٦).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وحديث الصراط [آخر من يمرُّ رجلٌ يتكفأ به الصراط] أي يتميل وينقلب^(٧).

الحديث (٥٣)

قال ابن كثير^(٨) رحمه الله: رواه أسباط، عن السدي، عن مرة^(٩) عن عبد الله بن مسعود قال: يردُّ الناسُ جميعاً الصراط، وورودهم قيامهم حول النار، ثم يصدرون عن الصراط بأعمالهم، فمنهم من يمرُّ مثل البرق، ومنهم من يمرُّ مثل الريح، ومنهم من يمرُّ مثل الطير، ومنهم من يمرُّ كأجود الخيل، ومنهم من يمرُّ كأجود الإبل، ومنهم من يمرُّ كعدو الرجل، حتى إن آخرهم مرًّا رجلٌ نوره على موضعي إبهامي قدميه، يمرُّ يتكفأ به الصراط، والصراط دحض مزلّة، عليه حسك كحسك القناد، حافظاه ملائكة، معهم كلابيب من نار، يختطفون بها الناس.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد ابن كثير بذكر لفظ ابن الأثير وأحاله لتفسير ابن أبي حاتم^(١٠).

والحديث قد ورد موقوفاً ومرفوعاً:

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٥٠٤.

(٣) حريزي المذهب - وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي - نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب. (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٨٢).

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٨١، رقم ١٢٣٣٧.

(٥) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٩٨١ و ٩٨٢.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما جاء في الفرع والعنيرة، ج ٩، ص ٥٢٤، ح ١٩٣٤٢.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٨) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج ٥، ص ٢٥٤.

(٩) هو: مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي، المعروف بمرة الطيب، ومرة الخير. (تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٧، ص ٣٧٩ - ٣٨٠).

(١٠) لم أقف عليه بهذا اللفظ في تفسير ابن أبي حاتم.

الموقوف أخرجه أحمد^(١)، والترمذي^(٢)، والحاكم^(٣) من طرق عن شعبة بن الحجاج عن السدي به بمعناه، قال شعبة^(٤): "قد سمعته من السدي مرفوعاً ولكني أدعه عمداً".

والمرفوع أخرجه أحمد^(٥)، والترمذي^(٦)، والدارمي^(٧)، وأبو يعلى الموصلي^(٨)، والحاكم^(٩) من طرق عن إسرائيل عن السدي به بمعناه.

ثانياً: تراجم الرواة

** إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي^(١٠)، أبو محمد القرشي، مات سنة سبع وعشرين ومئة، ويسمى السدي الكبير^(١١).

وثقه أحمد بن حنبل^(١٢). وقال أيضاً: "مقارب الحديث، صالح". والعجلي^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٤).

قال يحيى بن سعيد^(١٥): "لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد".

وقال النسائي^(١٦): "صالح"، وقال في موضع آخر^(١٧): "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(١٨): "يكتب حديثه ولا يحتج به".

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ج ٧، ص ١٩٦، ح ٤١٢٨.

(٢) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، ج ٥، ص ٣١٧، ح ٣١٦٠.

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب العلم، ج ٤، ص ٦٣٠، ح ٨٧٤٢.

(٤) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، ج ٥، ص ٣١٧، ح ٣١٦٠.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ج ٧، ص ٢٠٦، ح ٤١٤١.

(٦) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، ج ٥، ص ٣١٧، ح ٣١٥٩.

(٧) سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب في ورود النار، ج ٣، ص ١٨٥٣، ح ٢٨٥٢.

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٢١، ح ٥٠٨٩.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، تفسير سورة مريم، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٣٤٢١.

(١٠) السُّدِّي: بضم السين المهملة وتشديد الدال المهملة، هذه النسبة إلى سدة الجامع، وسمى السدي بهذا لأنه كان يبيع الخمر -

يعنى المقانع بسدة المسجد، يعنى باب المسجد. (الأنساب، للسمعاني، ج ٧، ص ١٠٩، رقم ٢٠٦٦).

(١١) والسدي الصغير اسمه محمد بن مروان: متهم بالكذب. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٦).

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٨٤، رقم ٦٢٥.

(١٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٢٧، رقم ٩٨.

(١٤) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٢٠، رقم ١٦٥٩.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٨٤.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٣٧.

(١٧) المرجع السابق، ج ٣، ص ١٣٧.

(١٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٨٤.

وقال ابن عدي^(١): "له أحاديث يروونها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به"، وقال الساجي^(٢): "صدوق فيه نظر"، وقال الذهبي^(٣): "حسن الحديث"، وقال ابن حجر^(٤): "صدوق يهم ورمي بالتشيع".

وحكى العقيلي أحمد بن محمد قال^(٥): "قلتُ لأبي عبد الله: السُّدِّيُّ كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: أَخْبِرُكَ أَنَّ حَدِيثَهُ لِمُقَارِبٍ، وَإِنَّهُ لَحَسَنُ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ الَّذِي يَجِيءُ بِهِ أَسْبَاطٌ عَنْهُ فَجَعَلَ يَسْتَعْظِمُهُ، قُلْتُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ السُّدِّيِّ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ؟ وَقَدْ جَعَلَ لَهُ أَسَانِيدَ مَا أَدْرِي مَا ذَلِكَ"، وقال الحاكم^(٦): "تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٧): "سألت يحيى بن معين عن السدي وإبراهيم بن مهاجر، فقال: متقاربان في الضعف، فعُضِبَ بن مهدي غَضْبًا شَدِيدًا وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِيَّشَ دَا وَأَنْكَرَ مَا قَالَ يَحْيَى".
وقال ابن معين في موضع آخر^(٨): "في حديثه ضعف"، وقال الجوزجاني^(٩): "كذاب شتام"
وقال أبو زرعة^(١٠): "لين"، وقال العقيلي^(١١): "ضعيف، وكان يتناول الشيخين"، وقال الطبري^(١٢): "لا يحتج بحديثه".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق يهم"، وما كان من تضعيف العلماء له فلعله من أجل ما رمي به من التشيع الذي نسبه إليه الجوزجاني المعروف بشدته على أهل البدع.

**** أسباط بن نصر الهمداني، أبو يوسف، ويقال: أبو نصر الكوفي، من الطبقة الثامنة (الوسطى من أتباع التابعين) .**

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٤٩.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١٤.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٤٧، رقم ٣٩١.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٠٨.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٨٧، رقم ١٠١.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١٤.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٤٤، رقم ٣٥٨١.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٣، ص ٤٢٥.

(٩) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٤٨، رقم ٢٠.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٨٤.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١٤.

(١٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٣١٤.

وثقه ابن معين^(١)، وقال في موضع آخر^(٢): "ليس بشيء"^(٣)، وذكره ابن حبان^(٤)، وابن شاهين^(٥) في ثقافتهما، وقال موسى بن هارون^(٦): "لم يكن به بأس"، وقال البخاري^(٧)، وابن حجر^(٨): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "كثير الخطأ يغرب".

وقال حرب بن إسماعيل^(٩): "قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: ما أدري، وكأنه ضعفه"، وقال أبو حاتم^(١٠): "سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عامية"^(١١) سقط مقلوبة الأسانيد"، وقال محمد بن مهران الجمال^(١٢): "سألت أبا نعيم عنه فقال: لم يكن به بأس غير أنه كان أهوج"^(١٣)، وقال النسائي^(١٤): "ليس بالقوي"، وقال الساجي^(١٥): "روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ يغرب.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده موقوف ولكنه يأخذ حكم المرفوع؛ وهذا إسناده حسن من أجل إسماعيل السدي صدوق يهم وقد تابعه حصين بن عبد الرحمن^(١٦)، وكذلك أسباط بن نصر تابعه شعبة وإسرائيل، والطريق الموقوفة حسنها شعيب الأرنؤوط^(١٧).

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدروي، ج ٣، ص ٢٦٦، رقم ١٢٥١، وتاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٧٠، رقم ١٤٣، وتاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ج ٤٣، رقم ١٠١.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢١٢.

(٣) قال بشار: لا أظن أن يحيى قال فيه "ليس بشيء"، خاصة وأن معظم الروايات الواردة عن يحيى هي توثيق لأسباط، ولا أظن الأمر إلا من أوهام الحافظ ابن حجر. انظر تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار معروف، ج ٢، ص ٣٥٨.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٨٥، رقم ٦٨٣٤.

(٥) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ج ٤٣، رقم ١٠١.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٥٩، تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢١٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢١٢.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ج ١٢٤.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٢، رقم ١٢٦١.

(١٠) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٢، رقم ١٢٦١.

(١١) هكذا جاء في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، وجاء في تهذيب الكمال، المزي "أحاديثه عامته سقط مقلوب الأسانيد" وهذا أحسن وأوفق للمعنى وكأنه أراد بأحاديثه: حديثه. تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٥٨.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٢، رقم ١٢٦١.

(١٣) الأهوج: هو الأحق. (لسان العرب، لابن منظور، ج ٢، ص ٣٩٤).

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٥٩.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢١٢.

(١٦) انظر التفسير من سنن سعيد بن منصور، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الفاتحة، ج ٢، ص ٥٢٥، ح ١٧٤.

(١٧) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٧، ص ١٩٦، ح ٤١٢٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث دعاء الطعام [غير مُكْفَى ولا مُودَع رِبْنَا] أي غير مَرْدُود ولا مَقْلُوب . والضَّمير راجع إلى الطَّعام وقيل : [مَكْفَى] من الكفاية فيكون من المعتل . يعني أَنَّ الله هو المُطْعِم والكافي وهو غير مُطْعَم ولا مَكْفَى فيكون الضمير راجعاً إلى الله . وقوله [ولا مُودَع] أي غير مَتْرُوك الطَّلَب إليه والرَّغبة فيما عنده^(١).

الحديث (٥٤) لم أجد لفظ مكفى بالهمزة وإنما مكفى بالياء.

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ^(٣)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ثَوْرٍ^(٤)، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفَى وَلَا مُودَعٍ وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ، رَبَّنَا».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به البخاري دون مسلم، وأخرجه البخاري^(٥) بنحوه عن أبي عاصم عن ثور بن يزيد به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * صدي بن عجلان بن وهب، أبو أمامة الباهلي، غلبت عليه كنيته، سكن أبو أمامة الباهلي مصر، ثم انتقل منها إلى حمص فسكنها، ومات بها.

وكان من المكثرين في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكثر حديثه عند الشاميين. توفي سنة إحدى وثمانين. وقيل سنة ست وثمانين، وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٦).

* * خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبد الله، مات سنة ثلاث ومائة، متفق على توثيقه؛ ولكنه يرسل كثيراً ويدلس^(٧) أما عن إرساله فإنه لم يرسل عن أبي أمامة^(٨)، كما أنه مدلس من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم^(٩).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، ج٧، ص٨٢، ح٥٤٥٨.

(٣) أبو نعيم: الفضل بن دكين الكوفي مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة ثمانين عشرة وقيل تسع عشرة وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٤٦).

(٤) ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٣٥).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، ج٧، ص٨٢، ح٥٤٥٩.

(٦) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٢، ص٧٣٦، رقم ١٢٣٧.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٩٠.

(٨) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص٩٣.

(٩) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص٣١، رقم ٤٦.

**** سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين^(١)، لا يضر تدليسه لأنه من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٢).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الضحية [ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما] أي مال ورجع^(٣).

الحديث (٥٥)

قال الإمام البخاري^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ^(٥)، عَنْ مُحَمَّدٍ^(٦)، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، - وَذَكَرَ هَنَّةً مِنْ جِيرَانِهِ^(٧) - فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدْرَهُ، وَعِنْدِي جَدَّةٌ^(٨) خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ؟ فَرَحَّصَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا أُدْرِي بَلَعَتِ الرَّحْصَةَ أَمْ لَا، ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبَشَيْنِ، يَغْنِي فَذَبَحَهُمَا، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَذَبَحُوهَا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علي بن نحوه^(٩) ومختصراً^(١٠)، وأخرجه كذلك من طريق حماد بن زيد بن نحوه^(١١)، كلاهما (إسماعيل وحماد) عن أيوب السخثياني به.

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٤.

(٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٢، رقم ٥١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد، ج ٧، ص ١٠٢، رقم ٥٥٦١.

(٥) أيوب بن أبي تميمة السخثياني، أبو بكر البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٧).

(٦) محمد بن سيرين، أبو بكر البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٨٣).

(٧) هَنَّةٌ مِنْ جِيرَانِهِ: أَي حَاجَةٌ، وَيُعْبَرُ بِهَا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٧٩).

(٨) الجذعة: قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "أَمَا الْبَعِيرُ فَإِنْ يَجْذَعُ عِنْدَ اسْتِكْمَالِهِ أَرْبَعَةَ أَغْوَامٍ وَدَخُولِهِ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ فَالذِّكْرُ جَذَعٌ وَالْأُنْثَى جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي أُوجِبَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ". (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ١٤٥).

(٩) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الأكل يوم النحر، ج ٢، ص ١٧، ح ٩٥٤، وكتاب الأضاحي، باب ما يشتهي من اللحم يوم النحر، ج ٧، ص ٩٩، ح ٥٥٤٩.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب سنة الأضحية، ج ٧، ص ٩٩، ح ٥٥٤٦.

(١١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب، ج ٢، ص ٢٣، ح ٩٨٤.

وأخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من طرق عن قتادة مختصراً، وأخرجه البخاري من طريق عبد العزيز بن صهيب^(٣)، ومن طريق أبي قلابة^(٤) مختصراً، ثلاثتهم (قتادة وعبد العزيز وأبو قلابة) عن أنس بن مالك به.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث " فَأَضَعُ السَّيْفَ فِي بَطْنِهِ ثُمَّ أَنْكَفَى عَلَيْهِ^(٥)."

الحديث (٥٦)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي رَافِعٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَتِيكٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ، فِي نَاسٍ مَعَهُمْ، فَاَنْطَلَقُوا حَتَّى دَنَوْا مِنَ الْحِصْنِ» فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِيكٍ: امْكُثُوا أَنْتُمْ حَتَّى أَنْطَلِقَ أَنَا فَأَنْظِرُ... " وذكر قصة اغتيال أبي رافع وفيها: " قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ وَعَيَّرْتُ صَوْتِي كَهَيْئَةِ الْمُعَيْبِ فَإِذَا هُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ، فَأَضَعُ السَّيْفَ فِي بَطْنِهِ ثُمَّ أَنْكَفَى عَلَيْهِ حَتَّى سَمِعْتُ صَوْتِ الْعَظْمِ ثُمَّ خَرَجْتُ دَهْشًا حَتَّى أَتَيْتُ السَّلْمَ، أُرِيدُ أَنْ أَنْزِلَ فَأَسْقَطُ مِنْهُ، فَاَنْخَلَعْتُ رِجْلِي فَعَصَبْتُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ أَصْحَابِي أَحْجُلُ، فَقُلْتُ: انْطَلِقُوا فَبَشِّرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنِّي لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَسْمَعَ النَّاعِيَةَ^(٧)، فَلَمَّا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ صَعِدَ النَّاعِيَةَ، فَقَالَ: أَنْعَى أَبَا رَافِعٍ، قَالَ: فَقُمْتُ أَمْشِي مَا بِي قَلْبَةً، فَأَدْرَكْتُ أَصْحَابِي قَبْلَ أَنْ يَأْتُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَشَّرْتُهُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٨) من طريق إسرائيل بن يونس بنحوه، وأخرجه كذلك من طريق زكريا بن أبي زائدة^(٩) مختصراً، كلاهما (إسرائيل بن يونس و زكريا بن أبي زائدة) عن أبي إسحاق السبيعي به.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب من ذبح الأضاحي بيده، ج٧، ص١٠١، ح٥٥٥٨ و٥٥٦٤ و٥٥٦٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بل توكيل، ج٣، ص١٥٥٦، ح١٩٦٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب في أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين، ج٧، ص١٠٠، ح٥٥٥٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب في أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين، ج٧، ص١٠٠، ح٥٥٥٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٣٧.

(٦) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ج٥، ص٩٢، ح٤٠٤٠.

(٧) النَّعْيُ أَنَّهُ الْإِعْلَامُ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ لِإِجْتِمَاعِ إِلَى جِنَازَتِهِ. (الاستنكار، لابن عبد البر، ج٣، ص٢٦)

(٨) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ج٥، ص٩١، ح٤٠٣٩.

(٩) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قتل المشرك النائم، ج٤، ص٦٣، ح٣٠٢٢ و٣٠٢٣، و كتاب المغازي، باب قتل

أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ج٥، ص٩١، ح٤٠٣٨.

ثانيا: تراجم الرواة

**** عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: على، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، مات سنة تسع وعشرين ومائة^(١)، متفق على توثيقه إلا أنه اتهم بأمرين:**

الأول: التدليس

وهو مكثر منه، ولا يصح له سماع إلا من بعض الصحابة كأمثال البراء بن عازب، وزيد بن الأرقم وغيرهم^(٢)، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٣) الذين لا يقبل حديثهم إلا بالتصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع هنا فأمن تدليسه.

الثاني: الاختلاط

وممن نسبه للاختلاط الفسوي^(٤) وابن الصلاح^(٥) إلا أن العراقي تعقب قول ابن الصلاح وأنكر اختلاط أبي إسحاق^(٦)، وكذلك الذهبي أنكر اختلاطه وقال: "إنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا"^(٧)، وقال في موضع آخر: "ثقة تغير قبل موته من الكبر وساء حفظه"^(٨).

خلاصة القول: أن تهمة الاختلاط منتفية عن أبي إسحاق السبيعي، وما حصل له من تغير كان بسبب الشيخوخة وكبر السن.

**** إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي^(٩)، قال أبو نصر الكلاباذي^(١٠): مات سنة مائة وثمان وتسعين^(١١).**

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٣.

(٢) انظر جامع التحصيل للعلائي، ص ٢٤٥.

(٣) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٢.

(٤) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي، ص ٢٧٣، رقم ٨٠.

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ٣٩٢.

(٦) التقييد والإيضاح، للعراقي، ج ٢، ص ١٤٠٣.

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٢٧٠.

(٨) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٢٠٨.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٤٩، رقم ٢٦٩.

(١٠) أبو نصر الكلاباذي الكاتب من حفاظ الحديث، حسن الفهم والمعرفة، عارف بصحيح البخاري، ورد نيسابور وأقام بها غير مرة، وكتب بمرو ونيسابور والري والعراق، وقد رضي الدارقطني فهمه ومعرفته، وهو متقن ثبت في الرواية والمذاكرة، مات سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، والكلاباذي بفتح الكاف نسبة إلى كلاباذ محلة ببخارى ونيسابور خرج منها جماعة كبيرة من العلماء والأئمة منهم أبو نصر الكلاباذي (انظر الأنساب للسمعاني، ج ١١، ص ١٧٩ و ١٨٠، رقم ٣٥٠٩، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٢٢).

(١١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر الكلاباذي، ج ١، ص ٦٢، رقم ٥٣.

وثقه الدارقطني^(١)، وقال أبو حاتم^(٢): "يكتب حديثه وهو حسن الحديث"، وقال ابن عدي^(٣): "له أحاديث صالحة، وليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه"،

وقال ابن المديني^(٤): "ليس كأقوى ما يكون"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال الذهبي^(٦): "قليل الحديث لا بأس به"، وقال ابن حجر^(٧): "صدوق يهم".

وفي مقابل ذلك ضعفه الجوزجاني^(٨)، وأبو داود^(٩)، والذهبي^(١٠)، والنسائي^(١١)، وابن معين^(١٢)، وقال ابن حجر^(١٣): "قرأت بخط الذهبي: إبراهيم لم يدرك جده أبا إسحاق"، وقال أبو نعيم: "لم يسمع من أبيه شيئاً" وعقب العلائي على ذلك بقوله: "روايته عن أبيه في الصحيح وعن جده أيضاً"^(١٤).

خلاصة القول: هو صدوق على أحسن الأحوال.

** شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ التَّنُوخِي (١٥) الكوفي، قال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الحضرمي: "مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين وكان ثقة"^(١٦).

وثقه الدارقطني^(١٧)، والذهبي^(١٨)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٩)، وقال أبو حاتم^(٢٠) وابن حجر^(٢١): "صدوق".

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٨٣.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٤٨، رقم ٤٨٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٣٨٥، رقم ٦٩.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٨٣.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٦١، رقم ١٢٢٥٢.

(٦) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٣٤، رقم ١١.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٥.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٣٨ و١٣٩.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٢٧ و٢٢٨، رقم ٢٢٥.

(١١) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٣، رقم ١٦.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٣١٣، رقم ١٤٨٩.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٨٣، رقم ٣٣٣.

(١٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ١٤٢، رقم ١٤.

(١٥) التَّنُوخِي: بفتح التاء المنقوطة من فوقها باتنتين وضم النون المخففة وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى تنوخ وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا على التوازر والتناصر وأقاموا هناك فسموا تنوخا، والتنوخ الإقامة. (الأنساب، للسمعاني، ج ٣، ص ٩٠).

(١٦) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٤٤٨ و٤٤٩، رقم ٢٧٢٧.

(١٧) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٢٤، رقم ٣٥٤.

(١٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٨٤، رقم ٢٢٦٧.

(١٩) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣١٤، رقم ١٣٦٣١.

(٢٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٣٥، رقم ١٤٦٩.

(٢١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٥.

خلاصة القول: هو صدوق.
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث القيامة [وتكون الأرض خُبْزَةً وَاحِدَةً يَكْفُوها الجَبَّارُ بِيَدِهِ كما يَكْفُو أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ]
وفي رواية [يَتَكَفَّوها] يريد الخُبْزَةَ الَّتِي يَصْنَعُها المُسَافِرُ وَيَضَعُها فِي المَلَّةِ فَإِنها لا تُبْسَطُ كالرُقَاقَةِ وَإِنما نُقَلَّبُ
على الأيدي حتى تَسْتَوِي^(١).

الحديث (٥٧) أورد ابن الأثير هنا روايتين:

الرواية الأولى

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ
يَزِيدَ^(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً، يَكْفُوها الجَبَّارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَكْفُو
أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ، نُزُلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالَ: فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ، أبا الْقَاسِمِ أَلَا
أُخْبِرُكَ بِنُزُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً - كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: فَتَنْظَرُ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ ضَحَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ^(٤)، قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ
بِإِدَامِهِمْ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَتُونُ^(٥)...".

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه البخاري^(١) من طريق يحيى بن بكير عن الليث به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ اللَّيْثِيُّ، أَبُو الْعَلَاءِ الْمِصْرِيُّ، مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ شَيْبَةَ اللَّيْثِيِّ، وَيُقَالُ: أَصْلُهُ مِنَ الْمَدِينَةِ^(٧)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب نُزُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ج ٤، ص ٢١٥١، ح ٢٧٩٢.

(٣) هو خالد بن يزيد الجمحي، ثقة فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩١).

(٤) بَدَتْ نَوَاجِذُهُ: يُزَادُ انْفَتَحَ فَوْهٌ مِنْ شِدَّةِ الضَّحْكِ حَتَّى رَأَى آخِرَ أَضْرَاسِهِ مِنْ اسْتِقْبَلِهِ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٤١٦).

(٥) إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَتُونُ. قال ابن الأثير: التُّونُ هُوَ الْحُوتُ، وَبِهِ سُمِّيَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَا التُّونِ. وَأَمَّا بِالْأَمِّ فَقَدْ تَمَحَّلُوا لَهَا شَرْحًا
غَيْرَ مَرْضِيٍّ. وَلَعَلَّ اللَّفْظَةَ عِبْرَانِيَّةً. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَعَلَّ الْيَهُودِيَّ ارْتَادَ التَّعْمِيَةَ فَقَطَعَ الْهَجَاءَ وَقَدَّمَ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ وَهِيَ لَامٌ
أَلْفٌ وَيَاءٌ، يَرِيدُ لِأَيِّ بَوْرَنِ لَعِيٍّ، وَهُوَ النَّوْرُ الْوَحْشِيُّ، فَصَحَّفَ الرَّاوي النَّيَاءَ بِالْبَاءِ. قَالَ: وَهَذَا أَقْرَبُ مَا وَقَعَ لِي فِيهِ. (انظر النهاية في
غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٩١).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٦٥٢٠.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١١، ص ٩٤، رقم ٢٣٧٢.

قال أبو سعيد ابن يونس^(١): "يقال: مات سنة خمس وثلاثين ومائة"، وقال غيره: مات سنة ثلاث وثلاثين، وقال ابن حبان: مات سنة تسع وأربعين ومائة^(٢).
 وثقه ابن سعد^(٣) والعجلي^(٤) والدارقطني^(٥)، وقال ابن حجر^(٦): "وثقه ابن خزيمة والبيهقي والخطيب وابن عبد البر"، والذهبي^(٧)، وقال أبو حاتم^(٨): "لا بأس به".
 وقال الساجي^(٩): "صدوق" وكان أحمد يقول: "ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث"^(١٠)، وقال ابن حزم^(١١): "ليس بالقوي"، ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه.
 وقال ابن حجر^(١٢): "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط"، وقال الشيخ حماد الأنصاري بعد أن نقل كلام الساجي وابن حزم: "وقد تبع ابن حزم في تضعيفه الألباني^(١٣) ولم يصب في ذلك"^(١٤).

خلاصة القول: هو ثقة، وتهمة الاختلاط غير ثابتة عنه، كما أنه لم يرسل عن زيد بن أسلم^(١٥).

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

الرواية الثانية

قال البخاري^(١٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُزْبَةً وَاحِدَةً، يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَكْفَأُ أَحَدَكُمْ حُزْبَتَهُ فِي السَّفَرِ، نُزُلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: بَارِكْ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَلَا أُخْبِرُكَ بِنُزُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ حُزْبَةً وَاحِدَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا ثُمَّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ

(١) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ٢١٢، رقم ٥٦٦.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٣٧٤، رقم ٨١٦٥.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٧.

(٤) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ١٨٩، رقم ٥٦٦.

(٥) الالتزامات والتتبع، للدارقطني، ص ٢٧٧، رقم ١٣١.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٩٥.

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ١٦٢، رقم ٣٢٩٠، وسير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٠٣، رقم ١٢٨.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٧١، رقم ٣٠١.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٩٥.

(١٠) سوالات الأثرم لأحمد بن حنبل، ص ٤٦، رقم ٦٩.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٩٥.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٢.

(١٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٣، ص ٢٥٤.

(١٤) انظر الكواكب النيرات، لابن الكيال، ص ٤٦٨، رقم ١٣.

(١٥) جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٨٥، رقم ٢٤٥.

(١٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٦٥٢٠.

نَوَاجِدُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُحْبِرُكَ بِإِدَامِهِمْ؟ قَالَ: إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَنُونٌ، قَالُوا: وَمَا هَذَا؟ قَالَ: تَوْرٌ وَنُونٌ، يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِدِهِمَا سَبْعُونَ أَلْفًا.

أولاً: تخريج الرواية الثانية

سبق تخريجه في الرواية السابقة.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي صفة مشيه عليه الصلاة والسلام [كان إذا مشى تكفياً] أي تمايل إلى فُدام هكذا روي غير مهموز والأصل الهمز وبعضهم يرويه مهموزاً لأن مصدر تَفَعَّلَ من الصحيح تَفَعَّلُ كَتَقَدَّمَ تَقَدُّمًا وَتَكَفَّأَ تَكَفُّوًا والهمزة حرف صحيح . فأما إذا اعتلَّ انكسرت عين المُسْتَقْبَلِ منه نَحْوُ : تَحَفَّى تَحَفِّيًّا وَتَسَمَّى تَسْمِيًّا فَإِذَا خُفَّتِ الهمزة التَحَقَّتْ بِالْمُعْتَلِّ وصار تَكَفِّيًّا بِالْكَسْرِ^(١).

الحديث (٥٨) أشار ابن الأثير أن هناك روايتين " تكفى " بدون همز و " تكفأ " بالهمز.

الرواية الأولى:

قال الطيالسي^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ ضَخَمَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةَ شَنَّ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ضَخَمَ الْكَرَادِيْسِ، مُشْرَبٌ وَجْهُهُ حُمْرَةٌ، طَوِيلَ الْمَسْرِيَةِ إِذَا مَشَى تَكْفِيًّا كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ لَمْ أَرْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ »

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه البغوي^(٣) من طريق عمار بن عبد الجبار عن المسعودي به.

ثانياً: تراجم الرواة

** عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي صدوق اختلط قبل موته وضابطه

أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة ستين، وقيل: سنة خمس وستين^(٤).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٦٦.

(٣) الأنوار في شمائل النبي المختار، للبغوي، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٥٦.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٤.

وثقه ابن سعد^(١)، وابن معين^(٢)، وعلي بن المديني^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤)، والعجلي^(٥)، ويعقوب بن شيبة^(٦)، وابن خراش^(٧)، ومحمد بن عبد الله بن نمير^(٨)، ووصفوه بالاختلاط، وقال أبو داود^(٩): "كان يخطئ في الحديث"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(١٠): "تغير بآخرة قبل موته بسنة أو سنتين وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه".

وقال ابن أبي حاتم قال أبو النضر هاشم بن القاسم^(١١): "إني لا أعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي كنا عنده وهو يعزى في ابن له إذ جاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ من مالك عشرة آلاف وهرب ففرغ وقام فدخل في منزله ثم خرج إلينا وقد اختلط".

وقال العقيلي: "كوفي تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب"^(١٢).

وقال ابن حبان^(١٣): "كان المسعودي صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله وكان يحدث بما يجيئه فحمل فاختلف حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميز فاستحق الترك"، وقال الذهبي^(١٤): "من كبار العلماء" وفي موضع آخر قال: "كَانَ فَعِيْهًا كَثِيْرًا، وَرَئِيْسًا نَبِيْلًا، يَخْدُمُ الدَّوْلَةَ، وَهُوَ فِي وَزْنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَحَدِيْثُهُ فِي حَدِّ الْحَسَنِ"^(١٥).

خلاصة القول: هو ثقة، إلا أنه اتهم بالاختلاط ووضع العلماء حداً لزمان اختلاطه فقد قال أحمد بن حنبل^(١٦): "اختلط المسعودي ببغداد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة، فسماعه جيد".

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين^(١٧): "من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي فليس سماعه بشيء".

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٣٦٦.

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٣٣٣، رقم ١٦٠٧.

(٣) المرجع السابق، ج ١١، ص ٤٨٠.

(٤) المرجع السابق، ج ١١، ص ٤٨٠.

(٥) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٨١، رقم ١٠٥٢.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٢١٢.

(٧) المرجع السابق، ج ٦، ص ٢١٢.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٣٢٢.

(٩) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني، ص ١٦٢، رقم ١٤٨.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٥٠ و ٢٥١، رقم ١١٩٧.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٥٠.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٣٣٦، رقم ٩٣٣.

(١٣) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٤٨، رقم ٥٨٥.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٣٣، رقم ٣٢٣٩.

(١٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٩٤ و ٩٥.

(١٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٢٥، رقم ٥٧٥.

(١٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٤٨٠.

وقال يعقوب بن شيبة^(١): "حدثني عبد الله بن شعيب قال: قرأ على يحيى بن معين: المسعودي يصح له ما روى عن القاسم ومعن وشيوخه الكبار".

وقال محمد بن عبد الله بن نمير^(٢): "كان ثقة، فلما كان بأخرة اختلط، سمع منه عبد الرحمن ابن مهدي ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم".

وقال ابن عمار^(٣): "كان ثبتا قبل أن يختلط ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف".
** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره لأجل ما كان فيه من العلل الآتية:

(١) عبد الرحمن بن عتبة المسعودي، اختلط ورواية الطيالسي عنه بعد الاختلاط كما صرح بذلك الخطيب البغدادي فقال: "أبو داود سمع المسعودي ببغداد"^(٤)، وسبق أن من سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف، ونفع الله بالعراقي فقد أجاد في شرح اختلاط المسعودي فليراجع للأهمية^(٥)؛ إلا أن المسعودي لم ينفرد برواية الحديث فقد تابعه مسعر بن كدام وهو ثقة ثبت^(٦)، كما أن الحديث ورد من طريق وكيع بن الجراح وأبي نعيم" الفضل بن دكين" عن المسعودي به وقد قال أحمد بن حنبل^(٧): "سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم وأبو نعيم أيضا".

(٢) عثمان بن مسلم بن هرمز فيه لين^(٨)؛ ولكنه لم ينفرد فقد تابعه:

** عبد الملك بن عمير، ثقة فصيح عالم تغير حفظه، وهو مدلس من الطبقة الثالثة^(٩)، كما عند أحمد^(١٠)، وابن أبي شيبة^(١١) ومن طريقه أبي يعلى^(١٢) وابن حبان^(١٣)، وكما عند البزار^(١٤)، والبيهقي^(١٥)؛ ولكنه لم يصرح بالسماع.

(١) المرجع السابق، ج ١١، ص ٤٨٠، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٣٥، ص ١٧.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٥١.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٤٨٠، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٢١٢.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٤٨٠، رقم ٥٣٠٨.

(٥) انظر التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ٤٥٢. ٤٥٤.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٥٠، رقم ٤١١٤.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٨٦.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٤ وطبقات المدلسين، ص ٤١، رقم ٨٤.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩٤٤٤ و ص ٣٤٤٤، ح ١١٢٢.

(١١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٣١٨٠٧.

(١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٣٦٩.

(١٣) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب من صفته صلى الله عليه وسلم، ج ١٤، ص ٢١٦، ح ٦٣١١.

(١٤) مسند البزار، ج ٢، ص ١١٨، ح ٤٧٤.

(١٥) دلائل النبوة، باب صفة لون رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٠٦.

* * صالح بن سعيد الحجازي، مقبول^(١)، كما عند أحمد^(٢) وقد توبع وفي إسناده عبد الملك بن جريج مدلس من الثالثة ولم يصرح بالسماع.

* * أبو عبد الله المكي، كما عند أحمد، وعلق ابن حجر على هذه الطريق فقال: "أبو عبد الله المكي، عن نافع بن جبير، عن علي رضي الله عنه، وعنه عثمان، كذا اختصره الحسيني والحديث عند عبد الله بن أحمد في زياداته من طريق أبي خالد، عن حجاج بن أرطاة عن عثمان، عن أبي عبد الله المكي، وأظن فيه تصحيفاً، والصواب: عن عثمان بن عبد الله المكي، فقد أخرجه أحمد من طرق عن المسعودي ومسعر، كلاهما عن عثمان بن عبد الله بن هرمز، عن نافع بن جبير، عن علي، في صفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحديث عند الترمذي من طريق المسعودي"^(٣).

وللحديث طريق أخرى حسنة أخرجه أحمد^(٤) والبخاري^(٥) والبيهقي^(٦) والبخاري في الأدب المفرد^(٧) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، وأخرجه البزار^(٨) وأبو يعلى^(٩) من طريق سالم المكي، كلاهما (عبد الله بن عقيل وسالم المكي) عن محمد بن علي عن علي به.

إذاً فالحديث بمجموع متابعاته هو حسن، وممن صحح الحديث الترمذي فقال: "حسن صحيح"^(١٠)، والحاكم ووافقه الذهبي^(١١)، وحسن الأرنؤووط^(١٢) الحديث.

الرواية الثانية

قال الترمذي^(١٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٧٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٩٤٦.

(٣) انظر تعجيل المنفعة، لابن حجر، ج ٢، ص ٩ و ١٠.

(٤) مسند أحمد، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٧٩٦.

(٥) مسند البزار، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٦٦٠.

(٦) دلائل النبوة، باب صفة لون رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٠٦.

(٧) الأدب المفرد، باب الجفاء، ص ٤٤٥، ح ١٣١٥.

(٨) مسند البزار، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٦٤٥.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٣٠٤، ح ٣٧٠.

(١٠) سنن الترمذي، أبواب المناقب، ج ٥، ص ٥٩٨، ح ٣٦٣٧.

(١١) المستدرک على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين، ج ٢، ص ٦٦٢، ح ٤١٩٤.

(١٢) انظر تعليقه على مسند أحمد، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٧٤٦.

(١٣) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٥، ص ٥٩٨، ح ٣٦٣٧.

بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ شَنَّ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، ضَخَّمَ الرَّأْسِ، ضَخَّمَ الْكَرَادِيْسِ طَوِيلَ الْمَسْرِيَّةِ، إِذَا مَشَى تَكَفَّأً تَكَفُّوًّا كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ لَمْ أَرْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه أحمد^(١)، والترمذي^(٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٣)، والحاكم^(٤) بنحوه، وأخرجه البيهقي^(٥) من طريق الطيالسي بنحوه ومختصراً جميعهم من طرق عن المسعودي به.

ثانياً: تراجم الرواة

** عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرْمُزٍ، سبقت ترجمته، فيه لين^(٦).

** عبد الرحمن بن عتبة المسعودي، سبقت ترجمته، ثقة اختلط بآخره^(٧).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وما كان فيه من اختلاط عبد الرحمن المسعودي فهو مأمون هنا حيث أن الراوي عنه أبو نعيم "الفضل بن دكين" وتبين سابقاً أن روايته عنه قبل الاختلاط.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث أم مَعْبَدٍ [رَأَى شَاةً فِي كِفَاءِ الْبَيْتِ] هُوَ شُقَّةٌ أَوْ شُقَّتَانِ تُخَاطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ثُمَّ تُجْعَلُ فِي مُؤَخَّرِ الْبَيْتِ وَالْجَمْعُ: أَكْفِنَةٌ كِحِمَارٍ وَأَحْمِرَةٌ^(٨).

الحديث (٥٩)

قال الطبراني^(٩) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ الْمَكِّيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلِيطٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْهُجْرَةِ،

(١) مسند أحمد بن أحمد، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٧٤٦.

(٢) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٥، ص ٥٩٨، ح ٣٦٣٧ والشمائل المحمدية، باب ما جاء في خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص ٣١، ح ٥ و باب ما جاء في مشية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص ١١٣، ح ١٢٦.

(٣) أخلاق النبي، باب صفة مشيه ولفاته صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٢٧، ح ٢١٣.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، باب ذکر أخبار سيد المرسلین وخاتم النبیین، ج ٢، ص ٦٦٢، ح ٤١٩٤.

(٥) شعب الإيمان، فصل في أسمائه صلى الله عليه وسلم، ج ٣، ص ١١، ح ١٣٤٩ و دلائل النبوة، باب صفة لون رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٠٦.

(٦) تحت حديث رقم (٥٨).

(٧) تحت حديث رقم (٥٨).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ١٠٥، ح ٦٥١٠.

مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنُ أَرْيَظٍ يَدُلُّهُمُ الطَّرِيقَ، فَمَرَّ بِأُمِّ مَعْبَدٍ الْخُرَاعِيَّةِ، وَهِيَ لَا تَعْرِفُهُ، فَقَالَ لَهَا: «يَا أُمَّ مَعْبَدٍ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ لَبَنٍ؟» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، وَإِنَّ الْعَنَمَ لِعَازِبَةَ قَالَ: «فَمَا هَذِهِ الشَّاةُ الَّتِي أَرَاهَا فِي كِفَاءِ الْبَيْتِ؟» قَالَتْ: شَاةٌ خَلَفَهَا الْجَهْدُ عَنِ الْعَنَمِ، قَالَ: «أَتَأَذِّنِينَ فِي حِلَابِهَا؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا ضَرَبَهَا مِنْ فَحْلٍ قَطُّ، وَشَأْنُكَ بِهَا، فَمَسَحَ ظَهْرَهَا وَضَرَعَهَا، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ يَرِيضُ الرَّهْطَ، فَحَلَبَ فِيهِ، فَمَلَأَهُ، فَسَقَى أَصْحَابَهُ عَلًّا بَعْدَ نَهْلٍ، ثُمَّ حَلَبَ فِيهِ أُخْرَى، فَمَلَأَهُ، فَغَادَرَهُ عِنْدَهَا، وَارْتَحَلَ، فَلَمَّا جَاءَ رَوْحُهَا عِنْدَ الْمَسَاءِ قَالَ لَهَا: يَا أُمَّ مَعْبَدٍ مَا هَذَا اللَّبَنُ، وَلَا حَلُوبَةٌ فِي الْبَيْتِ، وَالْعَنَمُ عَازِبَةٌ؟ فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ مَرَّ بِنَا رَجُلٌ ظَاهِرُ الْوُضَاءَةِ، مَلِيحُ الْوَجْهِ، فِي أَشْفَارِهِ وَطَفٌ^(١)، وَفِي عَيْنَيْهِ دَعَجٌ^(٢)،

وَفِي صَوْتِهِ صَحْلٌ^(٣)، غُصْنٌ بَيْنَ غُصْنَيْنِ، لَا تَسْنُوهُ مِنْ طُولٍ، وَلَا تَقْتَحِمُهُ مِنْ قِصَرٍ، لَمْ تَعْلُوهُ نُجْلَةً، وَلَمْ تَنْزِرْ بِهِ صَعْلَةً^(٤)، كَأَنَّ عُنُقَهُ إِبْرِيْقُ فِضَّةٍ، إِذَا نَطَقَ فَعَلَيْهِ الْبَهَاءُ، وَإِذَا صَمَتَ فَعَلَيْهِ الْوُقَارُ، كَلَامُهُ كَحَرَزِ النَّطْمِ، أَزِينُ أَصْحَابِهِ مَنْظَرًا، وَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا، مَحْشُودٌ غَيْرُ مُفْنَدٍ، لَهُ أَصْحَابٌ يَحْفُونُ بِهِ، إِذَا أَمَرَ تَبَادَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا نَهَى انْتَهَوْا عِنْدَ نَهْيِهِ...».

أولاً: تخريج الحديث

سبق تخريج الحديث تحت رقم (٨) من طريق حبيش بن خالد الأشعر بلفظ: " رأى شاة في كسر الخيمة"^(٥)، أما لفظ: " كفاء البيت" فأخرجه العقيلي^(٦) عن محمد بن إسماعيل، وأخرجه أبو بكر الشافعي^(٧) ومن طريقه ابن سيد الناس^(٨)، وأخرجه ابن الأثير^(٩) جميعهم من طريق محمد بن يونس القرشي، (كلاهما محمد بن إسماعيل ومحمد بن يونس القرشي) عن عبد العزيز بن يحيى به.

(١) أَشْفَارُهُ وَطَفٌ وَهُوَ الطُّولُ. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٧٢)، وقال ابن الأثير: "أى: فى شفر أجفانه طول" (النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٠٤).

(٢) الدَّعَجُ والدُّعْجَةُ: السَّوَادُ فِي الْعَيْنِ وَعَظِيمُهَا، يُرِيدُ أَنَّ سَوَادَ عَيْنَيْهِ كَانَ شَدِيدَ السَّوَادِ. وَقِيلَ: الدَّعَجُ: شِدَّةُ سَوَادِ الْعَيْنِ فِي شِدَّةِ بَيَاضِهَا. (النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ١١٩).

(٣) وَفِي صَوْتِهِ صَحْلٌ: أَيْ فِيهِ كَالْبَحَّةِ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونُ حَادًا. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٧٢).

(٤) صَعْلَةٌ: صَغَرُ الرَّأْسِ. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٧١).

(٥) ورد الحديث بلفظ " كسر الخيمة" أي: جانبها، ولفظ " كفاء البيت" وهي شقتان تخاط إحداهما بالأخرى وتوضع في مؤخر

البيت، جمع الزرقاني بين الروائين فقال: الجمع بينهما سهل بأن تكون الشاة في جانب الخيمة تحت كفاتها، فالمعبر بهذا أو ذاك صادق. (شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ج ٢، ص ١٣٧).

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٧٤.

(٧) الفوائد الشهير بالغيلانيات، ج ٢، ص ٨٢٩، ح ١١٣٨.

(٨) عيون الأثر فى فنون المغازي والشمال والسير، ج ١، ص ٢١٦.

(٩) أسد الغابة فى معرفة الصحابة، ج ٥، ص ١٥٥، رقم ٥٩٧٧.

ثانيا: تراجم الرواة

**** جده: أبو سليط الأنصاري^(١):** اسمه أُسَيْرَةُ بْنُ عَمْرٍو بن قيس الأنصاريّ، وقيل: اسمه أسير، وقيل: سيرة بن عمرو. وقيل: أسيد بن عمرو. ورجح ابن ماكولا الاسم الأول^(٢)، مشهور بكنيته شهد بدرا وما بعدها من المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه ابنه عبد الله بن أبي سليط عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن أكل لحوم الحمر الإنسية^(٣).

**** أبيه: سُليمان بن سليط الأنصاريّ:** لم أقف على ترجمه له في كتب الجرح والتعديل.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً من أجل العلل التالية:

**** مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلِيطِ الْأَنْصَارِيِّ:** قال العقيلي^(٤) والذهبي: مجهول^(٥)، وزاد العقيلي: "روى عن أبيه عن جده فذكر قصة أم معبد وعنه عبد العزيز ويحيى وهو متروك، وليس هذا الطريق محفوظا في حديث أم معبد"^(٦).

**** عبد العزيز بن يحيى المدني:** متروك^(٧)، قال البخاري^(٨): "يضع الحديث"، وقال العقيلي^(٩): "يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدعى من الحديث ما لا يعرف به غيره من المتقدمين".
وممن ضعف الحديث العقيلي كما سبق، والهيثمي^(١٠).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الأنصاري: "ما لي أرى لؤنك مُنْكَفِئاً؟ قال: من الجُوع"^(١١).

(١) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، للحسيني، ص ٥١٧، رقم ١٠٨٨.

(٢) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، ج ١، ص ٧٩.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٦٨٣، رقم ٣٠١٨.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٧٤.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٥٧٢، رقم ٧٦٢٩.

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٧٤.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٩.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٢١٩.

(٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٩، رقم ٩٧٥.

(١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٨، ص ٢٧٨، ح ١٤٠٣٠.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧.

الحديث (٦٠)

قال ابن ماجة^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ

جَدِّهِ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَرَى لَوْنَكَ مُنْكَفَأً^(٣)؟ قَالَ: «الْحَمْصُ»^(٤)، فَأَنْطَلَقَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَحْلِهِ، فَلَمْ يَجِدْ فِي رَحْلِهِ شَيْئًا، فَخَرَجَ يَطْلُبُ، فَإِذَا هُوَ بِيَهُودِيٍّ يَسْقِي نَخْلًا، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْيَهُودِيِّ: أَسْقِي نَخْلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: كُلْ دَلْوٍ بِتَمْرَةٍ، وَاسْتَرْطِ الْأَنْصَارِيَّ أَنْ لَا يَأْخُذَ خَدْرَةَ^(٥)، وَلَا تَارِزَةَ^(٦)، وَلَا حَشْفَةَ، وَلَا يَأْخُذَ إِلَّا جِلْدَةً، فَاسْتَقَى بِنَحْوِ مِنْ صَاعَيْنِ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبري^(٧)، والبيهقي^(٨) من طريق محمد بن فضيل بنحوه، وأخرجه ابن شاهين^(٩) من طريق سيف بن عمر بنحوه، كلاهما (محمد بن فضيل وسيف بن عمر) عن عبد الله بن سعيد به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، مَاتَ سَنَةَ مَائَتَيْنِ وَخَمْسٍ وَتِسْعُونَ^(١٠)، مُخْتَلَفٌ فِيهِ:

وثقة ابن سعد^(١١) وزاد: صدوقا كثير الحديث متشيعا وبعضهم لا يحتج به، ووثقه ابن معين^(١٢)، والعجلي^(١٣)، ويعقوب بن سفيان^(١٤)، والذهبي^(١٥)، وقال النسائي: "ليس به بأس"^(١٦)، وقال أبو داود^(١٧): "كان شيعيا محترقا"، وعقب الذهبي على هذا القول: "تَحَرَّفُهُ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَوْ نَارَعَ الْأَمْرَ عَلَيَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُعَظَّمٌ لِلشَّيْخَيْنِ

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الرهون، باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلدة، ج ٢، ص ٨١٨، ح ٢٤٤٨.

(٢) كيسان أبو سعيد المقبري المدني، (والد سعيد بن أبي سعيد المقبري)، ثقة ثبت، مات سنة مائة. (تقريب التهذيب، ص ٤٦٣).

(٣) منكفئا: أي متغيرا، يقال: انكفا لونه: أي تغير عن حاله. (شرح سنن ابن ماجة للسيوطي، ص ١٧٦).

(٤) الحَمْصُ: الجوع. (غريب الحديث لابن قتيبة، ج ١، ص ١٤١).

(٥) خَدْرَةٌ: التي اسود بطنها. (حاشية السندي على سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٦).

(٦) تَارِزَةٌ: اليايسة الحَشْفَةُ وكل شيء يبس، ويقال ترز الرجل إذا مات. (غريب الحديث لابن قتيبة، ج ٢، ص ١١١).

(٧) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، للطبري، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٤٦٧.

(٨) شعب الإيمان، فصل في زهد النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على شدائد الدنيا، ج ٣، ص ٦٣، ح ١٤٠٠.

(٩) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، باب ما جاء في فضل القناعة والصبر على ذلك، ص ٩٦، ح ٣١٢.

(١٠) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٢٩٣ و ٢٩٨، رقم ٥٥٤٨.

(١١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٨٩.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٥٦، رقم ٥٥١.

(١٣) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢٥٠، رقم ١٦٣٥.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٥٩، رقم ٦٦٠.

(١٥) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢١١، رقم ٥١١٥.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٢٩٧.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٢٩٧.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وَكَانَ مِمَّنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَمْرَةَ الزِّيَّاتِ. وَقَدْ أَدْرَكَ مَنْصُورَ بَنَ الْمُعْتَمِرِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَهُ مَرِيضًا، وَهَذَا أَوَّلُ سَمَاعِهِ لِلْعِلْمِ^(١)، وقال أحمد بن حنبل^(٢): "كان يتشيع وكان حسن الحديث"، وقال عبد الله بن المبارك: لم يكن أصحابنا يرضونه^(٣)، وقال أبو زرعة^(٤): "صدوق من أهل العلم"، وقال أبو حاتم^(٥): "شيخ"، وقال ابن شاهين^(٦): "قال علي ابن المديني: كان ثقة ثبتا في الحديث وما أقل سقط حديثه"، وقال الدارقطني^(٧): "كان ثبُتًا في الحديث، إلا أنه كان مُنحرفًا عن عثمانَ وبلغني أن أباه ضربَهُ من أول الليلِ إلى آخرِهِ؛ لِيَتَرَحَّمَّ على عثمانَ، فلم يَفْعَلْ"، وقال الذهبي في موضع آخر: "إمام صدوق، على تشيع كان فيه إلا أنه كان من علماء الحديث"^(٨)، ونقل الذهبي قول لأبي حاتم: "أن محمد بن فضيل كثير الخطأ"^(٩)، وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق عارف رمي بالتشيع".

خلاصة القول: هو ثقة، وفيه تشيع ولكنه غير مغالٍ فيه وقد سبق أنه كان معظم للشيخين والصحابه.

**** على بن المنذر بن زيد الأودي،** ويقال: الأسدي، أبو الحسن الكوفي الأعور، المعروف بالطريقي^(١١)، مات سنة ست وخمسين ومئتين^(١٢)، مختلف فيه:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١٣): "هو صدوق ثقة. سئل أبي عنه فقال: محله الصدق"، وقال النسائي^(١٤): "محض ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥)، وقال ابن شاهين قال ابن نمير^(١٦): "هو ثقة صدوق"، وقال الدارقطني^(١٧) ومسلمة بن القاسم^(١٨): "لا بأس به" وزاد مسلمة: كان يتشيع، لم يذكر الذهبي رتبته واكتفى

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٧، ص٥٧٧، رقم ١٣٦٥.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٥٧.

(٣) انظر الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٤، ص١١٨، رقم ١٦٧٨.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٥٨، رقم ٢٦٣.

(٥) المرجع السابق، ج٨، ص٥٨، رقم ٢٦٣.

(٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص٢٠٨، رقم ١٢٥٦.

(٧) سؤالات السلمى للدارقطني، ص٢٨٣، رقم ٣٤١.

(٨) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٧، ص٥٧٧، رقم ١٣٦٥.

(٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص١٦٧، رقم ٣١١.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥٠٢.

(١١) قال السمعاني: نسب إلى ذلك لأنه كان قد ولد في الطريق. (الأنساب للسمعاني، ج٩، ص٧٤، رقم ٢٥٨٦).

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج٢١، ص٤٥ او ٤٧، رقم ٤١٤٠.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٢٠٦، رقم ١١٢٨.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج٢١، ص١٤٧.

(١٥) الثقات، لابن حبان، ج٨، ص٤٧٤، رقم ١٤٥٠٣.

(١٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص١٤٢، رقم ٧٧٢.

(١٧) سؤالات السلمى للدارقطني، ص٢١٨، رقم ٢٣٤.

(١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٣٣٧، رقم ٦٢٧.

بذكر قول النسائي^(١)، وقال ابن حجر^(٢): "صدق يتشيع"، قال بشار معروف^(٣): "لم أجد له ذكرا ولا رواية في كتب الشيعة".

خلاصة القول: هو ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال ابن حجر: "متروك"^(٤). وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب: أخرجه أحمد^(٥) عن أسود عن شريك عن موسى الطحان عن مجاهد قال: قال علي: "خرجت فأنيت حائطاً، قال: فقال: دلوا بتمرّة. قال: فدلت حتى ملأت كفي، ثم أتيت الماء فاستعذبت - يعني: شربت - ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فأطعمته بعضه، وأكلت أنا بعضه"، وهذا إسناده ضعيف لأجل شريك بن عبد الله القاضي قال ابن حجر^(٦): "صدق يخطئ كثيرا تغير حفظه"، ومجاهد بن جبر لم يسمع من علي^(٧). وقد توبع علي رواية الحديث كما عند البيهقي^(٨) من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن مجاهد قال: خرج علينا عليّ معجراً يبزد مشتملاً في خميصه فقال: "لما نزلت ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ﴾^(٩) لم يبق أحد منا إلا أيقن بالهلكة؛ إذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى عنا حين نزلت "وذكر علي رضي الله عنه أنه مرّ بامرأة من الأنصار وبين يدي بابها طين، فقلت: "تريدن أن تبلي هذا الطين؟" قالت: نعم، فشارطتها على كل دئوب بتمرّة، فبللتها لها وأعطتني ستّ عشرة تمرّة، فجنّت بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم"، قال الألباني^(١٠): "هذا إسناده صحيح، وهو مخالف لحديث شريك في المعنى فإنه ليس فيه ذكر اليهودي والاستقاء له".

وله شاهد آخر من حديث عبد الله بن عباس أخرجه البيهقي^(١١) من طريق حنش عن عكرمة عن ابن عباس قال: "أصاب نبي الله صلى الله عليه وسلم خصاصة"^(١٢)، فبلغ ذلك عليا، فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا، ليقيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتى بستانا لرجل من اليهود. فاستقى له سبعة عشر دلو، كل دلو

(١) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٤٨، رقم ٣٩٧٠.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٥.

(٣) انظر حاشية تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٧ و ٤٨.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٦.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند الخلفاء الراشدين، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦٨٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٦.

(٧) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٩٤.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإجارة، باب جواز الإجارة، ج ٦، ص ١٩٨، ح ١١٦٥٠.

(٩) سورة الذاريات (٥٤).

(١٠) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، كتاب البيوع، باب الإجارة، ج ٥، ص ٣١٤.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإجارة، باب جواز الإجارة، ج ٦، ص ١٩٧، ح ١١٦٤٩.

(١٢) خصاصة: أي الجوع، وأصلها الفقر والحاجة إلى الشيء. (لسان العرب، لابن منظور، ج ٧، ص ٢٥).

بتمرة، فخيره اليهودي من تمره سبع عشرة عجوة، ف جاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ". وهذا إسناده ضعيف جداً لأجل حنش واسمه الحسين بن قيس قال ابن حجر: "هو متروك"^(١).
وبالجملة فالحديث ضعيف بمتابعاته وشواهدة، وممن ضعفه الألباني^(٢)، والأرنؤوط^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفت)

فيه [اَكْفَتُوا صِبْيَانَكُمْ] أي ضَمُّوهم إليكم. وكلُّ من ضَمَمْتَه إلى شيء فقد كَفَّنَه يريد عند انتشار الظلام^(٤).

الحديث (٦١)

قال الإمام البخاري^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ^(٦)، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَهُ، قَالَ « خَمَرُوا الْآنِيَةَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ^(٧)، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَاكْفَتُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ^(٨)، فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً، وَأَطْفُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ^(٩) رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الْفَنَيْلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ النَّيْتِ ».

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ١٦٨.

(٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٥، ص ٣١٤.

(٣) انظر تعليقه على مسند أحمد، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦٨٧.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٥) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٣٣١٦.

(٦) مسدد بن مسرهد، مات سنة مائتين وثمان وعشرون. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨).

(٧) أَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ: أَي شَدُّوا رُؤُوسَهَا بِالْوِكَاءِ، لِنَلَا يَدْخُلُهَا حَيَوَانٌ، أَوْ يَسْقُطُ فِيهَا شَيْءٌ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٢٢).

(٨) في هذا الحديث يوصي الرسول صلى الله عليه وسلم بجملة من الآداب التي هي سبب للسلامة من إيذاء الشيطان الذي لا يقدر على كشف إناء ولا حل سقاء ولا فتح باب ولا إيذاء صبي عند توفرها، لذا يوصي النبي الحبيب بتغطية الآنية لصيانتها من الشيطان والوباء والحشرات، وإغلاق الأبواب ومنع الصبيان من الانتشار في وقت الظلام ؛ لأنه وقت انتشار الشياطين والجان. قال ابن الجوزي: إنما خيف على الصبيان منهم تلك الساعة لأن النجاسة التي تلوذ بها الشياطين موجودة فيهم غالباً والذكر والدعاء الذي يحترس به منهم مفقود من الصبيان غالباً، والسواد أجمع للقوة الشيطانية من غيره والجن تكره النور وتتشاءم به وإن كانت خلقت من نار وهي ضياء لكن الله تعالى أظلم قلوبها وخلق الآدمي من طين ونور قلبه فهو محب للنور بالطبع وكل جنس يميل إلى ما يروحه من جنسه (انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، ج ١٣، ص ١٨٣. ١٨٥، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج ١٥، ص ١٧٣).

(٩) الْفُؤَيْسِقَةُ: الْفَأْرَةُ. (غريب الحديث لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٢٧)، وقال الخطابي: قيل: سميت فويسقة لخروجها من حجرها على الناس واغتيالها إياهم في أموالهم بالفساد. (معالم السنن، ج ٢، ص ١٨٥).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري بنحوه مع زيادة، وأخرجه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) من طريق روح بن عباد بنحوه، وأخرجه مسلم^(٤) من طريق أبي عاصم النبيل "الضحاك بن مخلد" بنحوه، ثلاثتهم (محمد الأنصاري، وروح، وأبو عاصم) عن عبد الملك بن جريج، وأخرجه البخاري^(٥) من طريق كثير بن شنظير بنحوه، وأخرجه البخاري^(٦) أيضاً من طريق همام بن يحيى بنحوه، ثلاثتهم (ابن جريج، وكثير، وهمام) عن عطاء به.

وأخرجه مسلم^(٧) من طريق عمرو بن دينار، ومن طرق عن أبي الزبير "محمد بن مسلم المكي"^(٨)، ومن طريق القعقاع بن حكيم^(٩) بألفاظ متقاربة. ثلاثتهم (عمرو، وأبو الزبير، والقعقاع) عن جابر به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عطاء: هو ابن أبي رباح، سبقت ترجمته^(١٠)، ثقة فقيه كثير الإرسال وقيل أنه تغير بآخره؛ لكنه لم يرسل عن جابر^(١١) كما أنه صرح بالسماع منه في رواية أخرى عند البخاري^(١٢)، كما أنه توبع على رواية الحديث من قبل عمرو بن دينار.**

**** كثير بن شنظير المازني، أبو قرّة البصري^(١٣)، من السادسة (الذين عاصروا صغار التابعين)^(١٤).**

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ج ٤، ص ١٢٣، ح ٣٢٨٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٣٠٤، وكتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، ج ٧، ص ١١١، ح ٥٦٢٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب، ج ٣، ص ١٥٩٥، ح ٢٠١٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب، ج ٣، ص ١٥٩٥، ح ٢٠١٢.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب لا تترك النار في البيت عند النوم، ج ٨، ص ٦٥، ح ٦٢٩٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، ج ٧، ص ١١٢، ح ٥٦٢٤، وكتاب الاستئذان، باب إغلاق الأبواب بالليل، ج ٨، ص ٦٥، ح ٦٢٩٦.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب، ج ٣، ص ١٥٩٥، ح ٢٠١٢.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب، ج ٣، ص ١٥٩٤، ح ٢٠١٢ و٢٠١٣.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب، ج ٣، ص ١٥٩٦، ح ٢٠١٤.

(١٠) سبقت ترجمته في الحديث الأول من الرسالة.

(١١) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٢٨ و٢٢٩.

(١٢) صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٣٠٤.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١٢٢ و١٢٣، رقم ٤٩٤٥.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٩.

وثقه ابن سعد^(١)، وابن معين^(٢)، وقال أحمد بن حنبل^(٣): "صالح قد روى عنه الناس واحتملوه"، وقال مرة أخرى: "صالح الحديث"^(٤)، وقال الأثرم^(٥): "سئل أبو عبد الله عن كثير بن شنظير: هو صحيح الحديث؟ أو قيل: ثبت الحديث؟ قال: لا، ثم قال كلاما معناه يكتب حديثه"، وقال يحيى بن معين^(٦): "صالح"، وفي موضع آخر قال^(٧): "ليس بشيء"، وعقب الحاكم على قول ابن معين فقال^(٨): "قول ابن معين فيه: ليس بشيء، هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه، ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني لم يسند من الحديث ما يشتغل به"، وقال أبو زرعة^(٩): "لين"، وقال النسائي^(١٠): "ضعيف"، وفي موضع آخر قال: "ليس بالقوي"^(١١)، وقال ابن عدي^(١٢): "ليس في حديثه شيء من المنكر وأرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة"، وقال ابن حبان^(١٣): "كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا عَلَى قَلَّةِ رِوَايَتِهِ مِمَّنْ يَرُوي عَنِ الْمَشَاهِيرِ أَشْيَاءَ مَنَّاكِرٍ حَتَّى خَرَجَ بِهَا عَنْ حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ إِلَّا فِيمَا وَافَقَ النَّقَاتَ". وقال الساجي^(١٤): "صدوق وفيه بعض الضعف، ليس بذاك، ويحتمل لصدقه". وقال البزار^(١٥): "ليس به بأس"، وقال ابن حزم^(١٦): "ضعيف جدا"، وقال الذهبي^(١٧): "صدوق"، وقال ابن حجر^(١٨): "صدوق يخطئ".

-
- (١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٤٣.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٩٦، رقم ٧١٨.
(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٤١٦، رقم ٨٩٥.
(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧٨، رقم ٢٦٨٨.
(٥) تاريخ أسماء النقات، لابن شاهين، ص ١٩٤، رقم ١١٧٧.
(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١٢٤.
(٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٢١٢، رقم ٤٠١٤.
(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٤١٩.
(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٥٣، رقم ٨٥٤.
(١٠) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٨٩، رقم ٥٠٨.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٠٩.
(١٢) المرجع السابق، ج ٧، ص ٢١٠.
(١٣) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٢٢٣.
(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٤١٩.
(١٥) مسند البزار، ج ٩، ص ٤٦، ح ٣٥٦٧.
(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٤١٩.
(١٧) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٥٦، رقم ٢٨٧.
(١٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٩.

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق، وبالنسبة لخطئه فقد توبع على الحديث من قبل ابن جريج وهمام بن يحيى، وقد قال الدارقطني^(١): "ما روى عنه حماد بن زيد ونحوه فليس به بأس" والراوي عنه هنا حماد بن زيد.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [يقول الله للكريم الكاتبين : إذا مَرَضَ عَبْدِي فَأَكْتُبُوا لَهُ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ حَتَّى أَعَافِيَهُ أَوْ أَكْفِتَهُ] أي أَضْمَهُ إِلَى الْقَبْرِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلأَرْضِ: كِفَات. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الأَخْر: " حَتَّى أُطْلَقَهُ مِنْ وَثَاقِي أَوْ أَكْفِتَهُ إِلَيَّ"^(٢).

الحديث (٦٢) ورد لهذا الحديث روايتين: الأولى: "أعافيه أو أكفته"، والثانية: "أطلقه أو أكفته".

الرواية الأولى: "أعافيه أو أكفته"

قال ابن أبي الدنيا^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: إِذَا مَرَضَ المُسْلِمُ مَرَضًا قَضَى فِيهِ قَالَ اللهُ لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَكْتُبَانِ عَمَلَهُ: «اَكْتُبَا لَهُ أَوْثَقْتُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا حَتَّى أَعَافِيَهُ أَوْ أَكْفِتَهُ إِلَيَّ».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد ابن أبي الدنيا بذكر لفظ "أعافيه أو أكفته" من طريق عبد الله بن عمرو موقوفاً، وجاء مرفوعاً بلفظ "أطلقه" كما سيأتي في الرواية الثانية.

ثانياً: تراجم الرواة

** خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، متفق على توثيقه؛ ولكنه اتهم بالإرسال، إلا أنه لم يرسل عن عبد الله بن عمرو^(٤).

** عاصم بن بهدلة: وهو ابن أبي النجود، الأسدي، أبو بكر المقرئ^(٥)، مات سنة ثمان وعشرين ومائة^(٦): مختلف فيه:

(١) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٥٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٣) المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، ص ٩٢، ح ٩٧.

(٤) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٩٨.

(٥) تهذيب الكمال، للزمي، ج ١٣، ص ٤٧٣، رقم ٣٠٠٢.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢٥٦، رقم ٩٩٥٢.

وثقه ابن سعد^(١) وزاد: "إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"، ووثقه العجلي^(٢)، وأبو زرعة^(٣)، ويعقوب بن سفيان وزاد^(٤): "في حديثه اضطراب"، وقال النسائي^(٥) وابن معين^(٦): "لا بأس به"، وزاد ابن معين: "ثقة"^(٧). وقال أحمد بن حنبل^(٨): "كان رجلا صالحا، وكان خيرا ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه، في تثبيت الحديث"، وقال أبو حاتم^(٩): "محلّه الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ". وقال ابن خراش^(١٠): "في حديثه نكرة"، وقال العجلي^(١١): "لم يكن فيه إلا سوء الحفظ". وقال الدارقطني^(١٢): "في حفظه شيء"، وقال أبو بكر البزار^(١٣): "لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك، وهو مشهور"، وقال ابن قانع^(١٤): "قال حماد بن سلمة^(١٥): خلط عاصم في آخر عمره"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦)، وقال الذهبي: "صدوق"^(١٧)، وفي موضع آخر قال: "وثق"^(١٨)، وقال أيضا: "هو في الحديث دون دون الثابت صدوق يهمل"^(١٩)، وكذلك قال ابن حجر: "صدوق له أوهام، حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون"^(٢٠).

خلاصة القول: هو صدوق له أوهام.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

-
- (١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص٣٢١.
(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص٥، رقم ٨٠٥.
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٣٤١، رقم ١٨٨٧.
(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٣، ص٤٧٧.
(٥) المرجع السابق، ج١٣، ص٤٧٨.
(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٣٤١.
(٧) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص١٥٠، رقم ٨٣٠.
(٨) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٥، رقم ٣٩٩١.
(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٣٤١، رقم ١٨٨٧.
(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٥، ص٣٩.
(١١) المرجع السابق، ج٥، ص٣٩.
(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص٤٩، رقم ٣٣٨.
(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٥، ص٤٠.
(١٤) المرجع السابق، ج٥، ص٤٠.
(١٥) المرجع السابق، ج٥، ص٤٠.
(١٦) الثقات، لابن حبان، ج٧، ص٢٥٦، رقم ٩٩٥٢.
(١٧) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص١٠٤، رقم ١٧١.
(١٨) الكاشف، للذهبي، ج١، ص٥١٨، رقم ٢٤٩٦.
(١٩) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج٢، ص٣٥٧، رقم ٤٠٦٨.
(٢٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٨٥.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لأجل عاصم بن أبي النجود: صدوق له أوهام ولكنه توبع من قبل أبي الحصين "عثمان بن عاصم بن حصين" كما سيأتي في الرواية الثانية.

الرواية الثانية: "أطلقه أو أكفته"

قال أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ، ثُمَّ مَرِضَ، قِيلَ لِلْمَلِكِ الْمُؤَكَّلِ بِهِ: اكْتُبْ لَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا، حَتَّى أُطْلِقَهُ، أَوْ أَكْفَتْهُ إِلَيَّ".

أولا: تخريج الرواية الثانية

أخرجه أحمد^(٢)، وابن أبي الدنيا^(٣)، والبيهقي^(٤)، والبغوي^(٥) من طرق عن خيثمة بن عبد الرحمن، وأخرجه أحمد^(٦) والبزار^(٧) والأصبهاني^(٨) من طرق عن أبي بكر بن عياش عن أبي الحصين، وأخرجه أحمد أيضا من طريق عاصم بن أبي النجود، وأخرجه ابن أبي شيبة^(٩)، وأحمد^(١٠)، وهناد السري^(١١)، والدارمي^(١٢)، والبيهقي^(١٣)، والبخاري^(١٤) من طرق عن علقمة بن مرثد ثلاثتهم (أبو الحصين وعاصم وعلقمة عن القاسم بن مخيمرة،

كلاهما) خيثمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن مخيمرة) عن عبد الله بن عمرو به بألفاظ متقاربة.

ثانيا: تراجم الرواة

* رجال الإسناد ثقات غير عاصم بن أبي النجود صدوق له أوهام^(١٥).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٤٩٧، ح ٦٨٩٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٤٩٧، ح ٦٨٩٥.

(٣) المرض والكفارات، باب العبد إذا كان على طريقه حسنة من العبادة ثم يمرض قيل للملك اكتب له مثل عمله، ص ٣٨، ح ٢٦.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجنائز، باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستشعره من الصبر على جميع ما يصيبه من الأمراض،

ج ٣، ص ٥٢٤، ح ٦٥٤٦.

(٥) شرح السنة، كتاب الجنائز، باب المريض يكتب له مثل عمله، ج ٥، ص ٢٤١، ح ١٤٣٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو، ج ١١، ص ٥١٤، ح ٦٩١٦.

(٧) مسند البزار، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ٢٤١٣.

(٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٨، ص ٣٠٩.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الجنائز، باب ما قالوا في ثواب الحمى والمرض، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ١٠٨٠٤.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو، ج ١١، ص ٢٠، ح ٦٤٨٢.

(١١) الزهد، باب ما جاء في العقوبة في الدنيا، ص ٢٥٢، ح ٤٣٨.

(١٢) سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب المرض كفارة، ج ٣، ص ١٨٢٣، ح ٢٨١٢.

(١٣) شعب الإيمان، ذكر ما في الأوجاع والأمراض والمصيبات من الكفارات، ج ١٢، ص ٣٢٢، ح ٩٤٦٠.

(١٤) الأدب المفرد، باب يكتب للمريض ما كان يعمل وهو صحيح، ص ١٧٦، ح ٥٠٠.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٥.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لأجل عاصم بن أبي النجود وقد توبع على الحديث من قبل أبي الحصين" عثمان بن عاصم الأسدي وهو ثقة ثبت ربما دلس ولكنه صرح بالسماع كما عند أحمد^(١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [نُهِنَا أَنْ نَكْفِتَ الثِّيَابَ فِي الصَّلَاةِ] أَي نَضْمُهَا وَنَجْمَعُهَا مِنَ الْإِنْتِشَارِ يُرِيدُ جَمْعَ الثُّوبِ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٢).

الحديث (٦٣)

قال الإمام البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ وَلَا نَكْفِتَ الثِّيَابَ وَالشَّعَرَ».

أولاً: تخريج الحديث

ورد الحديث عن ابن عباس مرة مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتارة موقوفاً على ابن عباس بلفظ "نهى النبي صلى الله عليه وسلم" والحديث وإن جاء موقوفاً إلا أنه يأخذ حكم المرفوع. أخرجه مسلم مرفوعاً وموقوفاً^(٤) من طريق عبد الله بن طاوس، وأخرجه البخاري مرفوعاً^(٥) وموقوفاً^(٦)، وكذلك مسلم^(٧) من طرق عن عمرو بن دينار، كلاهما (عبد الله بن طاوس، وعمرو ابن دينار) عن طاوس بن كيسان به بألفاظ متقاربة.

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١١، ص ٥١٤، ح ٦٩١٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب السجود على الأنف، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨١٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، ج ١، ص ٣٥٤، ح ٤٩٠.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب السجود على سبعة أعظم، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨١٠، وباب لا يكف ثوبه في الصلاة، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨١٦.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب السجود على سبعة أعظم، ج ١، ص ١٦٢، ح ٨٠٩، وباب لا يكف شعراً، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨١٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، ج ١، ص ٣٥٤، ح ٤٩٠.

ثانياً: تراجم الرواة

** وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجَلَانَ الْبَاهِلِيِّ، أَبُو بَكْرِ الْبَصْرِيُّ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ؛ لَكِنَّهُ تَغْيِيرٌ قَلِيلاً بِآخِرَةِ^(١)، وَلَمْ يَضُرَّ تَغْيِيرُهُ لِأَنَّهُ كَانَ تَغْيِيراً يَسِيراً^(٢)، كَمَا أَنَّهُ مُتَابِعٌ عَلَى رِوَايَةِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَابْنِ جَرِيحٍ.

** بَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثَقَاتٌ.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [حُبُّ إِلَيِّ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبُ وَرُزِقْتُ الْكَفَيْتَ] أي: مَا أَكْفَتُ بِهِ مَعِيشَتِي يَعْني أضمُّهَا وَأصلحَهَا. وقيل: أراد بِالْكَفَيْتِ الْقُوَّةَ عَلَى الْجَمَاعِ.

وقال بعضهم: الكفيت: قَدَّرَ أَنْزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فَأَكَلَ مِنْهَا وَقَوِيَ عَلَى الْجَمَاعِ هُوَ مِنَ الْحَدِيثِ الْآخِرِ الَّذِي يُرْوَى [أَنَّهُ قَالَ: أَنَانِي جَبْرِيلُ بِقَدْرِ يَقَالُ لَهَا الْكَفَيْتُ فَوَجَدْتُ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا فِي الْجَمَاعِ] وَيُقَالُ لِلْقَدْرِ الصَّغِيرَةِ: كَفَيْتُ بِالْكَسْرِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالْكَفْتُ بِالْفَتْحِ: الْقَدْرُ الصَّغِيرُ وَيُكْسَرُ^(٣).

الحديث (٦٤) أشار ابن الأثير إلى روايتين

الرواية الأولى: [حُبُّ إِلَيِّ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبُ وَرُزِقْتُ الْكَفَيْتَ] لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا بِلَفْظِ ابْنِ الْأَثِيرِ؛ وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ الْمَوْجُودَةُ هِيَ:

قال النسائي^(٤) رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ الطُّوسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ^(٥)، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « حُبُّ إِلَيِّ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ ».

أولاً: تخريج الحديث

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٦)، وَالْحَاكِمُ^(٧) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِمِثْلِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٦.

(٢) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٣٧١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٤) سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، ج ٧، ص ٦١، ح ٣٩٤٠.

(٥) هو: ثابت بن أسلم البناي.

(٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، ج ٨، ص ١٤٩، ح ٨٨٣٧.

(٧) المستدرک على الصحيحين، كتاب النكاح، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٦٧٦.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ١٩، ص ٣٠٥، ح ١٢٢٩٣.

المروزي^(١)، وأبو يعلى^(٢)، والطبراني^(٣)، والبيهقي^(٤) من طرق عن سلام أبو المنذر بنحوه، وأخرجه مختصراً ابن أبي عاصم^(٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٦) من طريق سلام بن أبي الصهباء، ثلاثتهم (جعفر بن سليمان، وسلام أبو المنذر، وسلام بن أبي الصهباء) عن ثابت البناني به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جعفر بن سليمان الضَّبَّعي، أبو سليمان البصري، مات سنة ثمان وسبعين ومائة، وثقه ابن سعد^(٧)، وزاد: "به ضعف وكان يتشيع"، ويحيى بن معين^(٨)، وقال في موضع آخر^(٩): "ليس به بأس"، وابن المديني^(١٠)، والعجلي^(١١)، وزاد: "كان يتشيع"، ويعقوب بن سفيان^(١٢)، وزاد: "كان متقناً حسن الأخذ، حسن الأداء"، والذهبي^(١٣)، وزاد: "صدوق صالح"، وفي موضع آخر قال: "ثقة فيه شيء مع كثرة علومه"، وقال علي بن المديني^(١٤): "أكثر عن ثابت، وبقية أحاديثه مناكير".**

وقال أبو طالب أحمد بن حميد عن أحمد بن حنبل^(١٥): "لا بأس به، قيل له: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه؟ فقال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفر، إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغنون في علي، فقلت: عامة حديثه رفاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها"

وقال ابن معين^(١٦): "كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه"، وقال في موضع آخر^(١٧): "كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه".

(١) تعظيم قدر الصلاة، باب الصلاة قرآناً عينا النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٣٣١، ح ٣٢٢.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٦، ص ١٩٩، ح ٣٤٨٢.

(٣) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٥، ص ٢٤١، ح ٥٢٠٣.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح، ج ٧، ص ١٢٤، ح ١٣٤٥٤.

(٥) الزهد، لابن أبي عاصم، ص ١١١٩، ح ٢٣٥.

(٦) أخلاق النبي، باب ذكر محبته للطيب وتطيبه به صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٥٨، ح ٢٣١.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٨٨.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ١٣٠، رقم ٣٥٣٣.

(٩) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ٥٥، رقم ١٦٦.

(١٠) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ٥٣، رقم ١٤.

(١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٦٨، رقم ٢٢١.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ١، ص ١٦٩.

(١٣) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ١٣٢، رقم ١١٤٤.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٩٧.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٣٨٠.

(١٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ١٣٠، رقم ٣٥٣٣.

(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٢٨١.

وقال أحمد بن سنان القطان^(١): "رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بن سليمان"، ثم قال: "وأنا أستنقل حديثه"

وقال ابن عدي^(٢): "ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع، وجمع الرقائق، وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضا في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه"، وقال البخاري^(٣): "يخالف في بعض حديثه".

وقال ابن حبان^(٤): "كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليه، الاحتجاج بخبره جائز"، وقال الأزدي^(٥): "كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث، فعامه حديثه عن ثابت وغيره فيه نظر ومنكر"، وقال ابن شاهين^(٦): "إنما تكلم فيه لعله المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف"، وقال البزار^(٧): "لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم"، وقال الجوزجاني^(٨): "روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متمسك كان لا يكتب"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق زاهد لكنه كان يتشيع".

خلاصة القول: هو ثقة وما كان من تشيعه فلا يضر خاصة وأنه لم يكن بداعية لها، والحديث هنا ليس في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

*** * سيار بن حاتم العنزي، أبو سلمة البصري، مات سنة مائتين، وقيل: قبلها،**

قال يحيى بن معين^(١٠): "كان صدوقا، ثقة، ليس به بأس، ولم أكتب عنه شيئا قط"، وقال أبو عبيد الآجري^(١١): "سألت أبا داود عنه فقال: قلت للقواريري: يتهم بالكذب؟ قال: لا"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١٢): "كان

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٧.

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٣٨٩.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٩٧.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٤٠، رقم ٧٠٧٤.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٩٧.

(٦) المختلف فيهم، لابن شاهين، ص ٢٤.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٩٨.

(٨) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ١٨٤، رقم ١٧٣.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٩.

(١٠) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ص ٩٦.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٣٠٨.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٩٨، رقم ١٣٥٤٧.

جماعاً للرفائق"، وَقَالَ يعقوب بن سفيان^(١): وسئل علي عن سيار الذي يروي حديث جعفر بن سُلَيْمان في الزهد؟ فقال: "ليس كل أحد يؤخذ عنه، ما كنت أظن يحدث عن ذا"، وَقَالَ أبو أحمد الحاكم^(٢): "في حديثه بعض المناكير"، وَقَالَ العقيلي^(٣): "أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني". وَقَالَ الأزدي^(٤): "عنده مناكير"، وقال الذهبي، وابن حجر: "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام"

خلاصة القول: هو ضعيف فغالب أقوال الأئمة على أن له مناكير، كما أشار ابن حجر لوجود أوهام عنده ولم يتابع على رواية الحديث.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل سيار بن حاتم يروي مناكير ولم يتابع على الحديث، وممن ضعفه ضياء الدين المقدسي^(٥)، كما أن الحديث قد اختلف في رفعه فقال الدارقطني^(٦): "حدث به سلام بن سليمان، أبو المنذر، وسلام بن أبي الصهباء، وجعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت، عن أنس، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن ثابت مرسلًا، وكذلك رواه محمد بن عثمان، عن ثابت البصري مرسلًا، والمرسل أشبه بالصواب".

الرواية الثانية: [أنه قال: أتاني جبريل بقدرٍ يقال لها الكفيت فوجدتُ قوة أربعين رجلاً في الجماع]

قال الحربي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أُسَامَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَدْرِ يُقَالُ لَهُ الْكُفَيْتُ فَأَكَلْتُ مِنْهَا أَكْلَةً فَأَعْطَيْتُ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ فِي الْجَمَاعِ».

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(٨) من طريق أحمد بن الحسين الصولي وإسماعيل السراج، وأخرجه أيضاً من طريق ابن ناجيه^(٩)،

ثلاثتهم (أحمد الصولي، وإسماعيل السراج، وابن ناجيه) عن سفيان بن وكيع به بنحوه.

(١) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ١٤٥.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٣) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٤) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٥) الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، ج ٤، ص ٤٢٨، رقم ١٦٠٨.

(٦) علل الدارقطني، ج ١٢، ص ٤٠، رقم ٢٣٨٥.

(٧) غريب الحديث، للحربي، ج ١، ص ٢١٤.

(٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ٨، ص ٣٧٦.

(٩) الطب النبوي، باب فيما يقوي الإيعاظ ويزيد في الباه، ج ٢، ص ٤٦٧، ح ٤٤٢.

ثانيا: تراجم الرواة

* * أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني^(١)، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة^(٢).

وثقه ابن معين^(٣)، ويعقوب بن سفيان^(٤)، والعجلي^(٥)، وقال ابن معين في موضع آخر^(٦): "أنكروا عليه أحاديث"، وقال أيضا: "ليس به بأس"^(٧)، ووافقه ابن عدي وقال^(٨): "هو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس وهو خير من أسامة بن زيد ابن أسلم".

وقال أحمد^(٩): "ليس بشيء"، وقال في موضع آخر^(١٠): "روى عن نافع أحاديث مناكير"، وقال عبد الله: "سئل أبي عن أسامة بن زيد الليثي فقال: هو دونه، وحرك يده"^(١١)، وقال أيضا: "قال أبي: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"^(١٢).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: "كان يحيى بن سعيد يضعفه"^(١٣)، وقال ابن سعد^(١٤): "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ يُسْتَضْعَفُ"، وقال أبو حاتم^(١٥): "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي^(١٦): "ليس بالقوى"، وفي موضع آخر: "ليس بثقة"^(١٧)، وقال أبو داود: "صالح إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخرة"^(١٨)، وقال ابن

(١) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٤٧، رقم ٣١٧.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٣٩٨، رقم ٣٢٦.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ١٥٧، رقم ٦٦٥.

(٤) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٤٣.

(٥) معرفة الثقات، للعجلي، ص ٦٠، رقم ٥٩.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٩.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٦٦، رقم ١١٨.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٧٨.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٨٥، رقم ١٠٣١.

(١٠) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٠٢، رقم ٥٠٣.

(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٥، رقم ١٤٧٣.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٧٦.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٨٥.

(١٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٣٩٨، رقم ٣٢٦.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٨٥، رقم ١٠٣١.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٥٠.

(١٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٩، رقم ٥١.

(١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٩.

حبان^(١): "يخطيء وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب"، وقال الذهبي^(٢): "صدوق قوي الحديث أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه ولكن أكثرها شواهد ومتابعات والظاهر أنه ثقة"، وقال ابن حجر^(٣): "صدوق يهم".
خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق يهم.

**** سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي^(٤)، قال البخاري^(٥): توفي في ربيع الآخر سنة سبع وأربعين ومائتين، مختلف فيه:**

قال البخاري^(٦): "ينكلمون فيه لأشياء لقنوه"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٧): "سألت أبا زرعة عنه فقال: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا"، قيل له: "كان يُتهم بالكذب؟ قال: نعم"^(٨)، ثم قال: "وأشارَ عَلَيْهِ أَبِي أَنْ يُغَيَّرَ وَرَأَقَهُ^(٩)، فَإِنَّهُ أَفْسَدَ حَدِيثَهُ، وَقَالَ لَهُ: لَا تُحَدِّثْ إِلَّا مِنْ أُصُولِكَ، فَقَالَ: سَأَفْعَلُ، ثُمَّ تَمَادَى، وَحَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ أُدْحِلْتُ عَلَيْهِ".

وقال أبو حاتم^(١٠)، والدارقطني^(١١): "لين"، وقال النسائي^(١٢): "ليس بثقة"، وقال في موضع آخر^(١٣): "ليس وقال الآجري^(١٤): "امتنع أبو داود من التحديث عنه"، وقال ابن عدي^(١٥): "وانما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله، أو يبديل قوما بقوم في الإسناد"، وقال الذهبي^(١٦): "كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، عَلَى لَيْنٍ لِحِقَّةً".
 وقال في موضع آخر^(١٧): "ضعيف".

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٧٤، رقم ٦٧٨٦.

(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٤١، رقم ٢٦، وسير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٤٢، رقم ١٤٥.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٨.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١١، ص ٢٠٠، رقم ٢٤١٨.

(٥) المرجع السابق، ج ١١، ص ٢٠٣.

(٦) المرجع السابق، ج ١١، ص ٢٠٢.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٣١.

(٨) سوالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ص ١٤٠، رقم ١٧٩.

(٩) وراق سفيان اسمه (قرطمة) ذكره الدارقطني في حاشية كتاب المجروحين لابن حبان ج ١/٣٥٥.

(١٠) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٣٢.

(١١) سوالات السلمي للدارقطني، ص ١٨٠، رقم ١٥٢.

(١٢) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٥٥، رقم ٢٨٩.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ١٢٤.

(١٤) سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٩٥.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٨٢، رقم ٨٤٤.

(١٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ١٥٢، رقم ٥٤.

(١٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٤٩، رقم ١٩٩٦.

وقال ابن حبان^(١): "كان شيخاً فاضلاً، صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقٍ سوءٍ، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثقُ به، فيجيبُ فيما يُقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يرجع، فمن أجل إصراره، استحقَّ التَّركَ"^(٢)، وقال عبد الله بن أحمد^(٣): "سئل أبي عن سفيان بن وكيع قبل أن يموت بأيام عشرة، أو أقلُّ يُكتب عنه؟ فقال: نعم، ما أعلم إلا خيراً"،

وقال ابن حجر^(٤): "كان صدوقاً، إلا أنه ابتلى بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه".

خلاصة القول: هو صدوق في نفسه؛ ولكنه أُعِلَّ بسبب ما أدخله عليه وراقه.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم ولم يتابع على رواية الحديث، وقد حكم الألباني على الحديث بأنه باطل وموضوع وقال: "وهو من الأحاديث التي سود بها السيوطي الجامع الصغير"^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث جابر [أُعطي رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفيت قيل للحسن: وما الكفيت؟ قال: البضاع^(٦)].

الحديث (٦٥)

قال الطبراني^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، نَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَاصِمِ الرَّازِيِّ، نَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَفَيْتُ» قِيلَ لِلْحَسَنِ: وَمَا الْكَفَيْتُ؟ قَالَ: «الْبِضَاعُ».

(١) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٣٥٩، رقم ٤٧٢.

(٢) وقد روى أبو حاتم قصته فقال: جاعني جماعة من مشايخ الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة و تركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له حقه و أوجب أن تجرى أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أحبيته، فأنتيتهم مع جماعة من أهل الحديث فقلت له: إن حَقَّك واجب علينا في شيخك وفي نفسك ولو صنعت نفسك وكننت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك بين حديثك ما ليس من حديثك. قال: فكيف السبيل في هذا؟ قلت: ترمى بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك وتحتي هذا الوراق عن نفسك وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك فإنه يوثق به، فقال: مقبولاً منك، قال: وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يسمع علينا الحديث، فما فعل شيئاً مما قاله فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين. (الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٢٣١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، ج ٢، ص ٤٧، رقم ١٥١٠.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٥.

(٥) سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة، ج ٤، ص ١٧٩، ح ١٦٨٥، وانظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص ١١، ٦٤.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٨.

(٧) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٧، ص ٢٧٧، ح ٧٤٩٢.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني^(١) بالإسناد نفسه بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* الحسن البصري، سبقت ترجمته^(٢)، منفق على توثيقه؛ ولكنه كثير الارسال والتدليس، ولم يرسل عن حطان الرقاشي^(٣)، وتدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم^(٤).

* مُعَاذُ بْنُ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، واسمه سنبر الدستوائي^(٥)، مات سنة مائتين^(٦).

وثقه ابن قانع^(٧)، وقال يحيى بن معين^(٨): "صدوق، وليس بحجة"، وقال في موضع آخر: "ليس بذاك القوي"^(٩)، وقال عثمان الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: معاذ بن هشام أثبت في شعبة أو غندر، فقال: ثقة وثقة"، وفي رواية ابن محرز قال: "وسمعت يحيى وقيل له: أيما أحب إليك في قتادة سعيد أو هشام؟ فقال: سعيد ثقة ثبت وهشام ثقة وأما ابنه يعني معاذ بن هشام فلم يكن بالثقة إنما رغب فيه أصحاب الحديث للإسناد ليس عند الثقات الذين حدثوا عن هشام هذه الأحاديث وزعموا أن حديث هشام عشرة آلاف"^(١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من المتقنين"^(١١).

وقال أبو عبيد الآجري^(١٢): "قلت لأبي داود: معاذ بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول شيئاً، كان يحيى لا يرضاه"، وقال ابن عدي^(١٣): "ولمعاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة حديث كثير، ولمعاذ عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق".

وقال عباس العنبري عن علي بن المديني^(١٤): "سمعت معاذ بن هشام بمكة، وقيل له: ما عندك؟ قال: عندي عشرة آلاف، فأنكرنا عليه، وسخرنا منه، فلما جننا إلى البصرة أخرج إلينا من الكتب نحو ما قال . يعني عن

(١) أخلاق النبي لأبي الشيخ، ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: أعطيت الكفيت، ج ٣، ص ٤٥١، ح ٧٣٢.

(٢) تحت حديث رقم (٢).

(٣) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٦٧.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٩، رقم ٤٠.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٨، ص ١٣٩، رقم ٦٠٣٨.

(٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ٣٦٦، رقم ١٥٧٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ١٩٧.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٢٦٣، رقم ٤٢٨٤.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ١٩٧.

(١٠) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ج ١، ص ١١٨.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٧٧، رقم ١٥٨٥٨.

(١٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ص ٢٦٣، رقم ٣٦٠، وقد رجح أبو عبيد أن المقصود بيحيى هو القطان وليس ابن معين، ولكنني لم أر ليحيى القطان كلاماً فيه.

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٨٥، رقم ١٩١٣.

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٨٣.

أبيه، فقال: هذا سمعته، وهذا لم أسمعه فجعل يميزها"، وقال الذهبي^(١): "صديق صاحب حديث"، وقال أيضا: "صديق ثقة"^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "صديق ربما وهم".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صديق ربما وهم.

**** عبد السلام بن عاصم الجعفي الهسنجاني^(٤) الرازي مقبول من الحادية عشرة (أوساط الآخذين عن تبع الأتباع)^(٥)، قال أبو حاتم^(٦)، والذهبي^(٧): "شيخ"^(٨).**

خلاصة القول: هو مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

**** محمد بن شعيب بن داود، أبو عبد الله التاجر الأصبهاني، مات سنة ثلاثمائة^(٩)**

قال أبو نعيم^(١٠): "يروى عن الرازيين غرائب"، ونقل ابن حجر قول أبي الشيخ^(١١): "حدث عنه الوراس عالم بالري ولم يكتبه إلا عنه"، وقال الهيثمي^(١٢): "لم أعرفه"، وقال أبو الطيب المنصوري^(١٣): "صاحب غرائب لا به".

(١) تذكره الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ٣٢٥، رقم ٣٠٧، والمغني في الضعفاء، ج ٢، ص ٦٦٥، رقم ٦٣٠٧.

(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٧٦، رقم ٣٣٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٦.

(٤) الهسنجاني: بكسر الهاء والسين المهملة وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها النون بعد الألف، هذه النسبة إلى قرية من قرى الري يقال لها هسنان، فعرّب وقيل لها: هسنان. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٣، ص ٤١٢. ٤١٣، رقم ٥٢٥٧).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٥.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٤٩، رقم ٢٦١.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٥٣، رقم ٣٣٦٩.

(٨) قال الذهبي: "لم أتعرض لذكر من قيل فيه: "محل الصدق"، ولا من قيل فيه: "لا بأس به"، ولا من قيل فيه: "هو شيخ" أو: "هو صالح الحديث"؛ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق ("ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٤٠٣)، وقال أيضا: "قد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على من لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه؛ وهذا يُسمّى: مستورا، ويُسمّى: محل الصدق، ويقال فيه: شيخ" (الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ص ٧٨).

وقال ابن القطان: "فأما قول أبي حاتم فيه: "شيخ" فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل لئس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه" (بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ج ٤، ص ٦٢٤)، وقال أيضا: "لفظ "شيخ" لا يعطي معنى التعديل المبغى ولا أيضا التجريح" (انظر بيان الوهم والإيهام، ج ٤، ص ٤١٧).

وقال ابن رجب: "الشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عن دون الأئمة والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره" (شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج ٢، ص ٦٥٨)، وقال ابن أبي حاتم: "وإذا قيل: "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية" (الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٧)، قال محمد سلامة: "ويقصد بالمرتبة الثالثة الرواة الذين يستشهد بهم ولا يحتج بهم" (لسان المحدثين، ج ٥، ص ٣١٥).

(٩) طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٤، ص ٤٣، رقم ٥٤٠.

(١٠) تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٢٢٢، رقم ١٥١٩.

(١١) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٥، ص ١٩٩، رقم ٦٨٩.

(١٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ١٤٣٥.

(١٣) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، ص ٥٦١، رقم ٩١٣.

خلاصة القول: يروي غرائب لا يتابع عليها.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً فهو مشتمل على العلل التالية:

- معاذ بن هشام: صدوق ربما وهم ولم يتابع على الحديث.
- عبد السلام الرازي: مقبول وقد تابعه عبيد الله بن عمر الجشمي كما عند الحري^(١) بسند مقطوع.
- محمد بن شعيب: صاحب غرائب لا يحتج به ولم يتابع على الحديث.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفح)

فيه [أنه قال لحسان: لا تزل مؤيداً بروح القدس ما كافحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم] المكافحة: المضاربة والمدافعة تلقاء الوجه. ويروى [نافحت] وهو بمعناه^(٢).

الحديث (٦٦) أشار ابن الأثير لروائتين الأولى بلفظ "كافحت" والثانية بلفظ "نافحت".

الرواية الأولى: "كافحت"

قال ابن الأعرابي^(٣) رحمه الله: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي حدثنا الربيع بن روج أبو روح حدثنا عبد السلام بن عبد القدوس الدمشقي عن أبيه عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: مئت الأنصار إلى رسول الله فقالوا: يا رسول الله، إن قومًا قد نالوا منا فإن أذنت أن نرد عليهم فعلنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أكره أن تنتصروا ممن ظلمكم، وعليكم بابن أبي فحافة فإنه أعلم القوم بهم» فمشوا إلى عبد الله بن راحة فقالوا له: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لنا أن نتصير من فريش، فقل فقال عبد الله بن راحة في ذلك شعراً فلم يبلغ منهم الذي أرادوا، فأتوا كعب بن مالك فقالوا له: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لنا أن نتصير من فريش، فقال كعب بن مالك شعراً هو أمتن من شعر ابن راحة، فلم يبلغ منهم الذي أرادوا، فأتوا حسان بن ثابت فقالوا له: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لنا أن نتصير من فريش فقل فقال حسان بن ثابت: لست فاعلاً حتى أسمع ذلك من نبي الله صلى الله عليه وسلم، فانطلق معهم حتى أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أنت أذنت لهؤلاء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أكره أن ينتصروا ممن ظلمهم، وأنت يا حسان لم تزل مؤيداً بروح القدس ما كافحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(١) غريب الحديث، للحري، ج ١، ص ٢١٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٩.

(٣) معجم ابن الأعرابي، ج ١، ص ١٠٠، ح ١٥٤.

أولاً: تخريج الرواية الأولى

تفرد ابن الاعرابي بذكر لفظ "كافحت".

ثانياً: تراجم الرواة

* رجال الإسناد كلهم ثقات غير عبد السلام بن عبد القدوس ووالده.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل عبد السلام بن عبد القدوس ووالده فهما ضعيفان، قال أبو حاتم^(١): "هو وأبوه ضعيفان"، وقال صالح بن محمد البغدادي^(٢): "ضعيف، وأبوه أضعف منه"، وقال أبو عبيد الأجري^(٣): "سألت أبا داود عن عبد القدوس الشامي قال: ليس بشيء وابنه شر منه".

الرواية الثانية: "نافحت"

قال الإمام مسلم^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَهْجُوا فُرَيْشًا، فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشَقِ الْبَلْبَلِ» فَأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ رَوَاحَةَ فَقَالَ: «أَهْجُهُمْ» فَهَجَاهُمْ فَلَمْ يُرِضْ، فَأَرْسَلَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ حَسَّانُ: قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تُرْسَلُوا إِلَيَّ هَذَا الْأَسَدِ الضَّارِبِ بِدَنْبِهِ ثُمَّ أَدْلَعَ لِسَانَهُ فَجَعَلَ يُحَرِّكُهُ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لِأَفْرِيئَهُمْ بِلِسَانِي فَرِي الْأَدِيمِ^(٥)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَعْجَلْ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَعْلَمُ فُرَيْشٍ بِأَنْسَابِهَا، وَإِنَّ لِي فِيهِمْ نَسَبًا، حَتَّى يُلْخَصَ لَكَ نَسَبِي» فَأَتَاهُ حَسَّانُ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ لَخَّصَ لِي نَسَبَكَ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لِأَسْأَلَنَّكَ^(٦) مِنْهُمْ كَمَا تَسْأَلُ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ لِحَسَّانَ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ، مَا نَافَحْتَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٧) عن عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عن عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ: «كَيْفَ بِنَسَبِي» فَقَالَ حَسَّانُ: لِأَسْأَلَنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تَسْأَلُ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ، وَعَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذَهَبْتُ أَسْأَلُ حَسَّانَ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: «لَا تَسْبُهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُنَافِحُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٤٨، رقم ٢٥٣.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ٨٨.

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود، ص ١٩٢، رقم ٢٠٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت، ج ٤، ص ١٩٣٥، ح ٢٤٩٠.

(٥) لِأَفْرِيئَهُمْ فَرِي الْأَدِيمِ: أَي أَقْطَعُهُمْ بِالْهِجَاءِ كَمَا يُقْطَعُ الْأَدِيمُ. وَقَدْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْقَتْلِ. (النهاية في غريب الحديث

والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٤٢).

(٦) لِأَسْأَلَنَّكَ: أَي تَخْرُجُ مِنْهُمْ بِتَأْنٍ وَتَدْرِيجٍ. (انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٩٢).

(٧) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب من أحب أن لا يسب نبيه، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٣٥٣١.

ثانيا: تراجم الرواة

* * عُمَارَةُ بِنُ غَزِيَّةَ بِنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، المازني^(١) المدني^(٢)، مات سنة أربعين ومائة^(٣). وثقه ابن سعد وزاد: "كان كثير الحديث"^(٤)، وأحمد بن حنبل^(٥)، والعجلي^(٦)، والدارقطني^(٧)، وأبو زرعة^(٨)، وابن شاهين^(٩)، والذهبي^(١٠).

وقال يحيى بن معين^(١١)، وابن شاهين^(١٢): "ليس به بأس"، وقال ابن معين في موضع آخر: "صالح"^(١٣)، وقال حاتم^(١٤): "ما بحديثه بأس، كان صدوقا"، وقال النسائي^(١٥): "ليس به بأس".

وقال ابن حبان^(١٦): "شيخ"، وفي موضع آخر قال: "من حفاظ المدينة وكان يخطئ"^(١٧)، وذكره العقيلي في الضعفاء ولم يورد شيئا يدل على وهنه^(١٨)، وقال ابن حزم^(١٩): "ضعيف"، وعقب الذهبي فقال^(٢٠): "ما علمت ضعفه غيره"، وقال ابن حجر^(٢١): "لا بأس به".

خلاصة القول: هو ثقة.

(١) المازني: هذه النسبة إلى قبيلة مازن، ومازن: بيضة النملة، وهي من تميم، يقال لها: مازن بن عمرو بن تميم. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ٢١، رقم ٣٥٨٨).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢١، ص ٢٥٨، رقم ٤١٩٥.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٩.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٢٩٤، رقم ١٨٩.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لاحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٧٣، رقم ٣١٠٦.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٦٣، رقم ١٣٢٩.

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٥٣، رقم ٣٧٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٦٨، رقم ٢٠٣٠.

(٩) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٥٧، رقم ٨٩٠.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ١٣٩، رقم ٥٠، وذكر من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٤٢.

(١١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٦٣، رقم ٥٨٥.

(١٢) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٥٦، رقم ٨٨٤.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٦٨.

(١٤) المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٦٨.

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢١، ص ٢٦١.

(١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٤٤، رقم ٤٦٧٦.

(١٧) مشاهير علماء الامصار، لابن حبان، ص ١٣٥، رقم ١٠٦٤.

(١٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣١٥، رقم ١٣٣٠.

(١٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٧٠.

(٢٠) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٤٢، رقم ٢٥٦.

(٢١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٩.

** سعيد بن أبي هلال: سبقت ترجمته^(١)، ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الاثير رحمه الله:

ومنه حديث جابر [إن الله كلم أباك كفاحاً] أي مواجهةً ليس بينهما حجاب ولا رسول^(٢).

الحديث (٦٧)

قال ابن ماجة^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَرَامِيُّ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَرَامِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ خِرَاشٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: لَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ يَوْمَ أُحُدٍ لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « يَا جَابِرُ، أَلَا أُخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ لِأَبِيكَ؟ » وَقَالَ: يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ، فَقَالَ: « يَا جَابِرُ، مَا لِي أَرَاكَ مُنْكَسِرًا؟ » قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَشْهَدَ أَبِي، وَتَرَكَ عِيَالًا وَدِينًا، قَالَ: « أَفَلَا أُبَشِّرُكَ، بِمَا لَقِيَ اللَّهُ بِهِ أَبَاكَ؟ »، قَالَ: بَلَى: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَكَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا، فَقَالَ: يَا عَبْدِي، تَمَنَّ عَلَيَّ أُعْطِكَ، قَالَ: يَا رَبِّ نُحْيِينِي، فَأُقْتَلُ فِيكَ ثَانِيَةً، فَقَالَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ: إِنَّهُ سَبَقَ مِنِّي أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يَرْجِعُونَ، قَالَ: يَا رَبِّ، فَأَبْلُغْ مَنْ وَرَائِي، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} ^(٤).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الترمذي^(٥)، وابن أبي عاصم^(٦)، وابن خزيمة^(٧)، وابن الأعرابي^(٨)، وابن حبان^(٩)، والجرجاني^(١٠)، والحاكم^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طرق عن طلحة بن خراش به بنحوه.

(١) تحت حديث رقم (٥٧).

(٢) النهاية في غريب الحديث والار، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٩.

(٣) سنن ابن ماجة، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة، باب فيمن أنكرت الجهمية، ج ١، ص ٦٨، ح ١٩٠.

(٤) سورة آل عمران (١٦٩).

(٥) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، سورة آل عمران، ج ٥، ص ٢٣٠، ح ٣٠١٠.

(٦) السنة، لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٦٠٢.

(٧) التوحيد، لابن خزيمة، باب ذكر البيان من خبر النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات الوجه لله جل ثناؤه، ج ٢، ص ٨٩٠.

(٨) معجم ابن الأعرابي، ج ٣، ص ٩٩٩، ح ٢٠٧٤.

(٩) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، ذكر البيان بأن الله جل وعلا كلم عبد الله بن عمرو، ج ١٥، ص ٤٩٠، ح ٧٠٢٢.

(١٠) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني، ج ٢، ص ٦٦٨.

(١١) المستدرک على الصحيحين، كتاب المغازي والسير، ذكر مناقب عبد الله بن عمرو بن حرام، ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٤٩١.

(١٢) دلائل النبوة للبيهقي، جماع أبواب مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جرى بعد انقضاء الحرب وذهاب

في أمر القتلى والجرحى، ج ٣، ص ٢٩٨.

ثانيا: تراجم الرواة

**** طَلْحَة بن خِرَاش بن عبد الرحمن بن خراش بن الصمة، الأنصارى السلمى، المدنى^(١)**

من الطبقة الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)^(٢).

قال النسائي^(٣): "صالح"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال في موضع: "من جلة أهل المدينة ممن كان يغرب

عن جابر بن عبد الله"^(٥)، وقال ابن عبد البر^(٦): "موسى وطلحة كلاهما مدني ثقة"، وقال الأزدي^(٧): "طلحة

روى عن جابر مناكير"، وقال الذهبي^(٨): "صالح الحديث"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق على أحسن الاحوال، وتابعه عياض الفهري، وعبد الله بن عقيل بن أبي طالب.

**** موسى بن إبراهيم بن كثير بن بشير بن الفاكه الأنصارى الحزامي، المدنى^(١٠)**، من الطبقة الثامنة (الوسطى

من أتباع التابعين)^(١١).

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان ممن يخطئ"^(١٢)، وقال الذهبي^(١٣): "وثق"، وقال ابن حجر: "صدوق

يخطئ"^(١٤).

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

**** إبراهيم بن المنذر القرشي، سبقت ترجمته^(١٥)**، صدوق تابعه يحيى بن حبيب.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل موسى بن إبراهيم: صدوق يخطئ ولم يتابع.

(١) تهذيب الكمال، للزمري، ج ١٣، ص ٣٩٢، رقم ٢٩٦٧.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٢.

(٣) تهذيب الكمال، للزمري، ج ١٣، ص ٣٩٢.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٩٤، رقم ٣٥١٩.

(٥) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ١٢٦، رقم ٥٥٧.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٥، رقم ٢٧.

(٧) المرجع السابق، ج ٥، ص ١٥، رقم ٢٧.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٣٣٨، رقم ٣٩٩٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٢.

(١٠) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٢٩، ص ٢٠، رقم ٦٢٣٤.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٩.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٤٤٩، رقم ١٠٨٦٧.

(١٣) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٠١، رقم ٥٦٧٦.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٩.

(١٥) تحت حديث رقم (٢٦).

وممن حسن الحديث الترمذي فقال: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ" ^(١)، وقال الشيخ الألباني ^(٢): "إسناده حسن، ورجاله صدوقون على ضعف في موسى بن إبراهيم بن كثير".

وللحديث طرق أخرى لا يُفرج بها:

الأولى: أخرجها ابن أبي الدنيا ^(٣)، وابن بطة العكبري ^(٤) ^(٥) من طريق الوليد بن مسلم عن صدقة بن عبد الله السمين عن عياض بن عبد الرحمن الفهري عن جابر بن عبد الله بمعناه، وهذا سند ضعيف لأجل ضعف عياض ^(٦)، وصدقة بن عبد الله السمين ^(٧)، والوليد بن مسلم مدلس من الرابعة يدلس بتدليس تسوية ^(٨)، ولم يصرح بالسماع بينه وبين شيخه ولا مَنْ فوقه.

الثانية: أخرجها الحميدي ^(٩) وأحمد بن حنبل ^(١٠)، وسعيد بن منصور ^(١١)، والدارمي ^(١٢) وأبو يعلى الموصلي ^(١٣) طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن علي بن ربيعة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مختصراً، وسنده ضعيف لأجل محمد بن عبد الله بن عقيل قال ابن حجر ^(١٤): "صدوق في حديثه لين ويقال بأخرة".

والحديث بمجموع طرقه يرتقي للحسن لغيره.



(١) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٣٠، ح ٣٠١٠.

(٢) انظر تعليقه هلى السنة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٦٠٢.

(٣) المتمنين لابن أبي الدنيا، ص ١٩، ح ٣.

(٤) هو: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلّي، ابن بطة، شيخ العراق، مُصَنَّفُ كِتَابِ "الإبَانَةِ الْكُبْرَى" (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٦، ص ٥٢٩، رقم ٣٨٩).

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة، ج ٧، ص ٣٦، ح ٢٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٧.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٨) المرجع السابق، ص ٥٨٤، وطبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٥١، رقم ١٢٧.

(٩) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ١٣٠٢.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٣، ص ١٦٣، ح ١٤٨٨١.

(١١) سنن سعيد بن منصور، كتاب الجهاد، باب ما جاء في فضل الشهادة، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٥٥٠.

(١٢) الرد على الجهمية، للدارمي، باب الإيمان بكلام الله تبارك وتعالى، ص ١٦٩، ح ٣٠٣.

(١٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٤، ص ٦، ح ٢٠٠٢.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [أَعْطِيَتْ مُحَمَّدًا كِفَاحًا] أي كثيراً من الأشياء من الدنيا والآخرة^(١).

الحديث (٦٨)

قال الدارقطني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي عُمَانَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ^(٣) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدٍ أَبُو الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَرْحَمٍ أَسْنَدَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «نَحَلْتُ إِبْرَاهِيمَ خُلَّتِي، وَكَلَّمْتُ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَعْطَيْتُ مُحَمَّدًا كِفَاحًا»، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: مَا الْكِفَاحُ؟ قَالَ: " يَا سُبْحَانَ اللَّهِ، يَخْفَى الْكِفَاحُ عَلَى رَجُلٍ عَرَبِيٍّ، الْكِفَاحُ: الْمُشَافَهَةُ " .

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الدارقطني^(٤)، والروذباري^(٥)(١) من طرق عن الضحاك بن مزاحم به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * الضَّحَّاكُ بْنُ مَرْحَمٍ الْهَلَالِي، أبو القاسم، ويقال أبو محمد، الخراساني، قال الحسين بن الوليد النيسابوري: "مات سنة ست ومائة"^(٧)، وقال أبو نعيم: "مات سنة خمس ومائة"، وقال البخاري: قال لي أحمد عن الحسين بن الوليد: مات الضحاك سنة اثنتين ومائة^(٨)، وكذا قال يعقوب الفسوي^(٩)، وقال ابن حجر^(١٠): "سنة مائة". وثقه أحمد بن حنبل^(١١)، وابن معين^(١٢)، وأبو زرعة^(١٣)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٩.

(٢) رؤية الله، للدارقطني، ص ٢٦٩، ح ١٦٨.

(٣) عبد الواحد بن واصل السدوسي، ثقة، مات سنة تسعين ومائة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٧).

(٤) رؤية الله، للدارقطني، ص ٢٦٩، ح ١٦٩.

(٥) هو: أبو عبد الله أحمد بن عطاء بن أحمد الروذباري له من فنون العلم الحظ الجزيل تُوفِّي بِصُورَ سَنَةِ تِسْعِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١٣، ص ٣٨٣)، وَقَالَ السُّلَمِيُّ: "كَانَ يَرْجِعُ إِلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُلُومِ، كَالْفَرَائِدِ، وَالْفِقْهِ، وَعِلْمِ الْحَقِيقَةِ، وَإِلَى أَخْلَاقٍ فِي التَّجْرِيدِ يَخْتَصُّ بِهَا يُرَبِّي عَلَى أَقْرَانِهِ" (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٦، ص ٢٢٨، رقم ١٦١).

(٦) ثلاثة مجالس من آمالي أبي عبد الله الروذباري، ج ١، ص ٥، ص ٤.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٢٩١، رقم ٢٩٢٨.

(٨) انظر التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٤، ص ٣٣٢، رقم ٣٠٢٠.

(٩) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٣٤٥.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٠.

(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٠٩، رقم ٢٣٧٥.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٥٨، رقم ٢٠٢٤.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٥٩، رقم ٢٠٢٤.

وابن سعد^(١)، والعجلي^(٢)، والدارقطني^(٣)، ونقل ابن حجر^(٤) زيادة على قول العجلي: "أنه ليس بتابعي". وقال ابن حجر^(٥): "هو من صغار التابعين".

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: "كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم".

وقال أيضاً: "كان الضحاك عندنا ضعيفاً"^(٦)، وقال ابن حبان^(٧): "لقي جماعة من التابعين، ولم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم". وقال ابن عدي^(٨): "عُرف بالفسير، فأما رواياته عن ابن عباس، وأبي هريرة، وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر، وإنما أشتهر بالتفسير"، قال الذهبي^(٩): "كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ بِالْمُجَوِّدِ لِحَدِيثِهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ"، وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق كثير الإرسال".

خلاصة القول:

هو ثقة في نفسه ولكنه اتهم بالارسال وقد أرسل هنا وعُرف ذلك بحساب المدة بين وفاته ووفاء عبد الله بن مسعود فعلى أقل الأقوال في وفاة الضحاك أنه توفي سنة مئة وابن مسعود سنة اثنتين وثلاثين تكون المدة بينهما ثمانية وستين سنة أي أن الضحاك عاش بعد ابن مسعود ثمانية وستين سنة وهي مدة طويلة فمتى يكون قد سمع منه، وكما تبين سابقاً من قول ابن حبان أن الضحاك لم يشافه أحداً من الصحابة، كما أنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة^(١١).

* * سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ أَبِي الْحَسَنِ، السلمي، قال ابن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"^(١٢)، وذكره البخاري تاريخه وقال: "يعد في البصريين"^(١٣).

خلاصة القول: هو صدوق على أقل الأقوال.

الثالث: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الانقطاع بين الضحاك وعبد الله بن مسعود.

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٦٩.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٧٢، رقم ٧٧٧.

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٣٨، رقم ٢٣٦.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٥٤.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٠.

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٢١٨، رقم ٧٥٨.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٤٨٠، رقم ٨٦٨٣.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٤٩، رقم ٩٤٤.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ٥٩٨، رقم ٢٣٨.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٠.

(١١) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٩٩، رقم ٣٠٤، وتهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٢٩٢.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٢٩، رقم ٥٦١.

(١٣) التاريخ الكبير للبخاري، ج ٤، ص ٢٥، رقم ١٨٤٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفر)

فيه [أَلَا لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ] قيل: أراد لابسي السلاح. يقال: كَفَّرَ فَوْقَ دِرْعِهِ فهو كافر إذا لَيسَ فَوْقَهَا ثَوْبًا، كأنه أراد بِذَلِكَ النَّهْيِ عَنِ الْحَرْبِ.

وقيل: معناه لَا تَعْتَقِدُوا تَكْفِيرَ النَّاسِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ إِذَا اسْتَعْرَضُوا النَّاسَ فَيُكْفِرُونَهُمْ^(١).

الحدِيث (٦٩)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا، أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً؟» قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: أَلَا، نَعَمْ. قَالَ: «وَيُحْكَمُ، أَوْ وَيَلْكَمُ، لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه بهذا الإسناد البيهقي^(٤) من طريق أبي بكر عمر بن حفص السدوسي عن عاصم بن علي به.

وأخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦) من طرق عن شعبة عن واقد بن محمد مختصراً،

وأخرجه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨) كذلك من طرق عن عمر بن محمد، كلاهما (واقد بن محمد وعمر بن محمد) عن محمد بن زيد به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٤٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق، ج ٨، ص ١٥٩، ح ٦٧٨٥.

(٣) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن زويب الدهلي، أبو عبد الله النيسابوري الإمام الحافظ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين. (تقريب التهذيب، ص ٥١٢)، قال ابن حجر: «أَقَالَ الْحَاكِمُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا هُوَ الدُّهْلِيُّ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّانِيُّ: لَمْ أَرَهُ مَنْسُوبًا فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ، قُلْتُ وَعَلَى قَوْلِ الْحَاكِمِ فَيَكُونُ نُسَبٌ لِجَدِّهِ لِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الدُّهْلِيِّ». (فتح الباري، ج ١٢، ص ٨٥).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الغصب، باب تحريم الغصب وأخذ أموال الناس بدون حق، ج ٦، ص ١٥٢، ح ١١٤٩٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك، ج ٨، ص ٣٩، ح ٦١٦٦، وكتاب الديات، باب قول الله تعالى: "ومن أحيائها"، ج ٩، ص ٣، ح ٦٨٦٨، وكتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي كفاراً"، ج ٩، ص ٥٠، ح ٧٠٧٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض، ج ١، ص ٨٢، ح ٦٦.

(٧) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، ج ٥، ص ١٧٦، ح ٤٤٠٣.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض، ج ١، ص ٨٢، ح ٦٦.

ثانيا: تراجم الرواة

**** عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، (أخو أبي بكر وعمر وزيد وواقده، بني محمد بن زيد)^(١)، من الطبقة السابعة(كبار أتباع التابعين)^(٢).**
وثقه أحمد بن حنبل^(٣)، ويحيى بن معين^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، والبخاري، والعجلي^(٦)، وابن حجر^(٧)، وزاد أبو حاتم: "لا بأس به"، وزاد البخاري: "صدوق".
وقال النسائي^(٨): "ليس به بأس"، وقال أبو زرعة^(٩): "صدوق في الحديث".
وقال البزار^(١٠): "صالح الحديث"، وقال الذهبي^(١١): "صدوق".
خلاصة القول: هو ثقة كما قال ابن حجر.

**** عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسين، ويقال أبو الحسن، القرشي، التيمي^(١٢)، قال ابن سعد^(١٣): "مات سنة إحدى وعشرين ومائتين".**
وثقه ابن سعد^(١٤)، وابن قانع^(١٥)، والعجلي^(١٦)، والذهبي^(١٧)، وزاد ابن سعد: "وَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ بِالْحَدِيثِ، وَيَكْتُرُ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ".
وقال الدارقطني^(١٨)، وأبو حاتم^(١٩)، وابن حجر^(٢٠): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "ربما وهم".

-
- (١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٥٤٢، رقم ٣٠٢٧.
 - (٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٦.
 - (٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٧١، رقم ٥٦٢٩.
 - (٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٤٨، رقم ٥١١.
 - (٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٥٠، رقم ١٩٣١.
 - (٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٤٢، رقم ٧٤٥.
 - (٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٦.
 - (٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٥٤٣.
 - (٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٥٧.
 - (١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٥٧.
 - (١١) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٢١، رقم ٢٥١٩.
 - (١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٥٠٨ و ٥٠٩، رقم ٣٠١٦.
 - (١٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣١٦.
 - (١٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣١٦.
 - (١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٤٤، رقم ٨١.
 - (١٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٩، رقم ٨١٣.
 - (١٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ث ٥٢٠، رقم ٢٥٠٨، وتذكره الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ٣٩٧، رقم ٣٩٧.
 - (١٨) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٥٤، رقم ٤٢٩.
 - (١٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٤٨، رقم ١٩٢٠.
 - (٢٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٦.

قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه^(١): "ما أقل خطأه، قد عرض عليَّ بعض حديثه"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه^(٢): "لقد عرض عليَّ حديثه وهو أصح حديثاً من أبيه".
وقال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل^(٣): "صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً".

وقال أبو داود^(٤): سمعت أحمد، قيل له: عاصم بن علي بن عاصم؟ قال: حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه، ولكن أبوه كان يهيم في الشيء، قام من الإسلام بموضع أرجو أن يثيبه الله به الجنة".

وقال أبو بكر المروزي^(٥): "سألت أحمد بن حنبل عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيى بن معين قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ما أعلم منه إلا خيراً كان حديثه صحيحاً".
وقال ابن عدي^(٦) بعد أن ذكر له مجموعة من الأحاديث: "لا أعلم له شيئاً منكراً، إلا هذه الأحاديث ولم أر بحديثه بأساً".

وقال صالح بن محمد الحافظ^(٧): "قال يحيى بن معين: كان عاصم بن علي ضعيفاً"، وقال معاوية بن صالح^(٨) عن يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وفي رواية أخرى قال^(٩): "ليس بثقة".
وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد^(١٠): "قال لي يحيى بن معين يوماً ابتداء ولم أسأله عنه عاصم ليس بشيء، يعني ابن علي"، وقال المفضل بن غسان الغلابي^(١١): "سألت يحيى بن معين عن عاصم بن علي، فذمه واتهمه".

وفي موضع آخر قال: "كذاب ابن كذاب"^(١٢)، وقال النسائي^(١٣): "ضعيف".

خلاصة القول: هو صدوق وما كان من وهمه فقد توبع على الحديث بمتابعة قاصرة وليست تامة، كما تبين من التخرير سابقاً.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٤٨.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ١٧٠، رقم ٦٦٤٩.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٥١١.

(٤) سوالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٣٢٢، رقم ٤٤١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي، ص ٩٧، رقم ٢٢٣.

(٦) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٤٠٩.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ١٧٠.

(٨) المرجع السابق، ج ١٤، ص ١٧٠، والضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣٣٧.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٥١١.

(١٠) سوالات ابن الجنيد، ص ٣٨٣، رقم ٤٤٧.

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ١٧٠.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٤٠٨.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٤٤، رقم ٨١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [من قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما] لأنه إما أن يصدّق عليه أو يكذب فإن صدق فهو كافر وإن كذب عاد الكفر إليه بتكفيره أخاه المسلم والكفر صنفان : أحدهما الكفر بأصل الإيمان وهو ضده والآخر الكفر بفرع من فروع الإسلام فلا يخرج به عن أصل الإيمان وقيل : الكفر على أربعة أنحاء : كُفر إنكار بالآ لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به، وكُفر جُحود ككُفر إبليس يعرف الله بقلبه ولا يُؤرّر بلسانه، وكُفر عناد وهو أن يعترف بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به حسداً وبغياً ككُفر أبي جهل وأضرابه، وكُفر نفاق وهو أن يُؤرّر بلسانه ولا يعتقد بقلبه (١)

الحديث (٧٠)

قال الإمام مالك^(٢) رحمه الله: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣)، والترمذي^(٤)، وابن حبان^(٥)، والبيهقي^(٦) جميعهم من طريق مالك، وأخرجه أحمد^(٧) من طريق سفيان الثوري، وأخرجه ابن الجعد^(٨)، وأحمد^(٩)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٢) موطأ الإمام مالك، كتاب الاستئذان، باب ما يكره من الكلام، ج ٢، ص ٩٨٤، ح ١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، ج ٨، ص ٢٦، ح ٦١٠٤.

(٤) سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر، ج ٥، ص ٢٢، ح ٢٦٣٧.

(٥) صحيح ابن حبان، كتاب الوحي، ج ١، ص ٤٨٣، ح ٢٤٩.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء، ج ١٠، ص ٣٥١، ح ٢٠٩٠٢.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج ٨، ص ٣١٤، ح ٤٦٨٧.

(٨) مسند ابن الجعد، ص ٢٤٢، ح ١٥٩٤.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج ٩، ص ٧٣، ح ٥٠٣٥.

وأبو بكر الخلال^(١)، والخرائطي^(٢) جميعهم من طريق شعبة،
وأخرجه مسلم^(٣)، وابن منده^(٤) كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر.
أربعتهم (مالك، والثوري، وشعبة، وإسماعيل بن جعفر) عن عبد الله بن دينار به بألفاظ متقاربة.
وأخرجه الطيالسي^(٥)، وأحمد^(٦)، ومسلم^(٧)، وأبو داود^(٨)، والطحاوي^(٩)، والطبراني^(١٠)، والبيهقي^(١١) من طرق عن
نافع عن ابن عمر به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [مَنْ تَرَكَ قَتْلَ الْحَيَّاتِ خَشِيَّةَ النَّارِ فَقَدْ كَفَرَ " أي: كَفَرَ النَّعْمَةَ^(١٢)].

الحديث (٧١) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال أحمد بن حنبل^(١٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُسْلِمٍ الطَّحَّانُ الصَّغِيرُ، قَالَ: سَمِعْتُ
عِكْرِمَةَ، يَرْفَعُ الْحَدِيثَ فِيمَا أَرَى إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ تَرَكَ الْحَيَّاتِ
مَخَافَةَ ظَلْبِهِنَّ، فَلَيْسَ مِنَّا، مَا سَأَلْنَاهُنَّ مُنْذُ حَارِبْنَاهُنَّ ".

(١) السنة، باب مناقحة المرجئة، ج ٥، ص ١١، ح ١٤٧٥.

(٢) مساوي الأخلاق، باب ما يكره من لعن المؤمن وتكفيره، ص ٢٦، ح ١٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، با بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، ج ١، ص ٧٩، ح ٦٠.

(٤) الإيمان، باب ذكر أخبار جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم على معنى النذب والتحذير، ج ٢، ص ٦٠١، ح ٥٢١.

(٥) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٣٧٥، ح ١٩٥٢.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج ٨، ص ٣٦٧، ح ٤٧٤٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، با بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، ج ١، ص ٧٩، ح ٦٠.

(٨) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٤٦٨٧.

(٩) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام فيمن قال لأخيه يا كافر، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٨٥٦.

(١٠) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ٤١، ح ١١١.

(١١) شعب الإيمان للبيهقي، باب الاستثناء في الإيمان، ج ١، ص ١٧٥، ح ٨٠.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(١٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، ج ٣، ص ٤٧٧، ح ٢٠٣٦.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبوداود^(١) من طريق عثمان بن أبي شيبة بمثله، وأخرجه الطبراني^(٢) من طريق عبد الله بن أبان بنحوه، كلاهما (عثمان بن أبي شيبة وعبد الله بن أبان) عن عبد الله بن نمير به.

ثانياً: تراجم الرواة

** مُوسَى بْنُ مُسْلِمِ الطَّحَّانُ، ويقال الشيباني، أبو عيسى الكوفي، المعروف بموسى الصغير^(٣)، من الطبقة السابعة (كبار أتباع التابعين)^(٤).

وثقه يحيى بن معين^(٥)، والبزار^(٦)، والذهبي^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٩): " ما أرى به بأساً"، وقال ابن حجر^(١٠): " لا بأس به".

خلاصة القول: هو ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

الحديث الآخر: " مَنْ أَتَى حَائِضًا فَقَدْ كَفَرَ"^(١١).

الحديث (٧٢)

قال ابن ماجة^(١٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١٣)، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَكِيمِ الْأَنْزَمِيِّ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ ».

(١) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب في قتل الحيات، ج٤، ص ٣٦٣، ح ٥٢٥٠.

(٢) المعجم الكبير، ج ١١، ص ٣٠١، ح ١١٨٠١.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٩، ص ١٥٢، رقم ٦٣٠٣.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٤.

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٣٣٤، رقم ١٦١٥.

(٦) كشف الأستار عن زوائد البزار، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٣٦٩٦.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٠٨، رقم ٥٧٣٤.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٤٥٥، رقم ١٠٩٠٢.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٠٢، ح ٣٣١٤.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٤.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(١٢) سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٣٩.

(١٣) علي بن محمد بن إسحاق الطنفاصي، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٥).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة^(١)، وأحمد^(٢)، والدارمي^(٣)، وأبو داود^(٤)، والترمذي^(٥)، والنسائي^(٦)، وابن الجارود^(٧)، والطحاوي^(٨)، والعقيلي^(٩)، والبيهقي^(١٠) من طرق عن حماد بن سلمة به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

**** حكيم الأثرم البصري، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)^(١١)**

وثقه ابن المديني^(١٢)، وأبو داود^(١٣)، وقال النسائي^(١٤): "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥)، وقال البخاري بعد أن ساق له هذا الحديث: "لا يتابع عليه"^(١٦)، وقال البزار^(١٧): "حدث عنه حماد بحديث منكر". وقال ابن عدي^(١٨): "يُعرف بهذا الحديث وليس له غيره إلا اليسير"، وضعفه ابن شاهين^(١٩)، وقال الذهبي^(٢٠): "صدوق"، وقال ابن حجر^(٢١): "فيه لين".

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن وما فيه من الكراهية، ج ٣، ص ٥٣٠، ح ١٦٨٠٩.
- (٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٥، ص ١٦٦، ح ٩٢٩١.
- (٣) سنن الدارمي، كتاب الطهارة، باب من أتى امرأته في دبرها، ج ١، ص ٧٣٢، ح ١١٧٦.
- (٤) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الكاهن، ج ٤، ص ١٥، ح ٣٩٠٤.
- (٥) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١٣٥، والعلل الكبير، كتاب الطهارة، باب في كراهية إتيان الحائض، ص ٥٩، ح ٧٦.
- (٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك، ج ٨، ص ٢٠١، ح ٨٩٦٧.
- (٧) المنقلى لابن الجارود، كتاب الطهارة، باب الحيض، ص ٣٧، ح ١٠٧.
- (٨) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي في السبب الذي نزل من أجله قوله تعالى "نساؤكم حرث لكم"، ج ١٥، ص ٤٢٩، ح ٦١٣٠.
- (٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٣١٧.
- (١٠) معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب في إتيان النساء في أدبارهن، ج ١٠، ص ١٦٣، ح ١٤٠٦٧.
- (١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٧.
- (١٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٤٩، رقم ٥.
- (١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٥٢، رقم ٧٨٧.
- (١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ٢٠٨.
- (١٥) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢١٥، رقم ٧٤٢٧.
- (١٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ١٦، رقم ٦٧.
- (١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٥٢.
- (١٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٥١٢، رقم ٤٠٣.
- (١٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ص ٧٩، رقم ١٥٢.
- (٢٠) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٤٨، رقم ١٢٠٨.
- (٢١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٧.

خلاصة القول: يبقى على ما قاله ابن حجر فيه خاصة وأنه لم يتابع.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل ما كان فيه من انقطاع فطريف بن مجالد "أبو تميم الهجيمي" متفق على توثيقه^(١) ولكن لا يصح له سماع من أبي هريرة كما قال البخاري^(٢).

كما أن حكيم الأثرم فيه لين ولم يتابع على رواية الحديث، بالإضافة إلى قول البزار: "حدث عنه حماد بحديث منكر" والراوي عنه هنا حماد بن سلمة.

وممن ضعف^(٣) الحديث البخاري فيما نقله الترمذي^(٤)، وقال المناوي^(٥): "قال البغوي: ضعيف، وقال المناوي نقلاً عن ابن سيد الناس: "فيه أربع علل: التفرد عن غير ثقة وهو موجب للضعف، وضعف روايته، والانقطاع، ونكارة متنه"^(٦).

وللحديث طريق أخرى أخرجه ابن ماجة^(٧)، والطحاوي^(٨) من طريق عبد العزيز بن المختار، والنسائي^(٩)، والطحاوي^(١٠) من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، وأحمد^(١١) من طريق معمر ثلاثتهم (عبد العزيز، وابن الهاد، ومعمر) عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة وإسناده فيه سهيل بن أبي صالح صدوق تغير حفظه بآخرة^(١٢)، كما أن الحارث بن مخلد ليس بمشهور ولا يعرف حاله^(١٣).

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٢، وتهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٣٨٠، رقم ٢٩٦٢.

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٥٨.

(٣) تضعيف أهل العلم لهذا الحديث واستنكارهم له إنما هو من أجل ورود لفظ التكفير أو البراءة مما أنزل على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلا فقد ورد في أكثر من حديث التغليظ على من أفدَمَ على شيء مما ذكر، وجاءت صيغ الترهيب على نحو "ملعون من أتى"، أو "لا ينظر الله إليه"، وقال الترمذي: لو كان إتيان الحائض كفرة لم يؤمر فيه بالكفارة، ومعنى هذا عند أهل العلم على التغليظ، كما أن إتيان المرأة وهي حائض محرم باتفاق، لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اصنعوا كل شيء إلا النكاح". (انظر سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٤٣، ومسند أحمد، ج ١٥، ص ١٦٦، ح ٩٢٩٠).

(٤) علل الترمذي الكبير، ج ٥٩، ح ٧٦.

(٥) فيض القدير، للمناوي، ج ٦، ص ٢٤.

(٦) فيض القدير، للمناوي، ج ٦، ص ٢٣.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، ج ١، ص ٦١٩، ح ١٩٢٣.

(٨) شرح مشكل الآثار، ج ١٥، ص ٤٣١، ح ٦١٣٣.

(٩) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٨٩٦٢.

(١٠) شرح مشكل الآثار، للطحاوي، ج ٣، ص ٤٤، ح ٤٤١٣.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٣، ص ١١١، ح ٧٦٨٤.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٩.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٧.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه النسائي^(١)، وأبو يعلى^(٢)، والطبراني^(٣)، والبيهقي^(٤) من طريق يونس بن محمد، عن يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وإسناده حسن لأجل يعقوب القمي صدوق يهم^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وحديث الأنواء [إِنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ الْغَيْثَ فَيُصْبِحُ قَوْمٌ بِهِ كَافِرِينَ يَقُولُونَ: مُطْرِنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا] أي: كافرين بذلك دون غيره حيث ينسبون المطر إلى النوء دون الله^(٦).

الحديث (٧٣) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير.

قال أبو يعلى الموصلي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَالْتَقَيْتُ إِلَيْهَا فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّأَ هَذِهِ الْجَزِيرَةَ مِنَ الشَّرْكِ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تُضِلَّهُمُ النُّجُومُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تُضِلُّهُمْ النُّجُومُ؟ قَالَ: « يُنْزِلُ الْغَيْثَ فَيَقُولُونَ مُطْرِنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البزار^(٨) مختصراً، وابن الأعرابي^(٩) بنحوه، والأصبهاني^(١٠) مختصراً من طريق قيس بن الربيع، وأخرجه كذلك أبو بكر البزار^(١١) من طريق محمد بن بشر بن مطر بنحوه. كلاهما (قيس بن الربيع، ومحمد بن بشر) عن يونس بن عبيد به.

ثانياً: تراجم الرواة

** العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، يكنى أبا الفضل بابنه الفضل بن العباس، وكان العباس أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين، كَانَ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَهُ

(١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، باب تأويل قول الله " نساؤكم حرث لكم"، ج ٨، ص ١٨٩، ح ٨٩٢٨.

(٢) مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ١٢١، ح ٢٧٣٦.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ١٠، ح ١٢٣١٧.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النكاح، باب إتيان النساء في أدبارهن، ج ٧، ص ٣٢١، ح ١٤١٢٥.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٨.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٢، ص ٦٩، ح ٦٧٠٩.

(٨) مسند البزار، ج ٤، ص ١٣١، ح ١٣٠٥.

(٩) معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٥٤٦، ح ١٠٣٤.

(١٠) تاريخ أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٢٦٩، ومعرفة الصحابة، ج ٤، ص ٢١٢٢.

(١١) الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبدوية الشافعي البزار، ص ٢٩٩، ح ٣٠١.

المشركين يوم بدر، فأسر فيمن أسير منهم، أسلم قبل فتح حبيبر، وكان يكتُم إسلامه، ثم أظهره يوم فتح مكة، وشهد حنينًا والطائف وتبوك.

وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكرم العباس بعد إسلامه ويعظمه ويجله، ويقول: هذا عمي وصنو أبي، وكان العباس جوادًا مطعما وصولًا للرحم ذا رأي حسن ودعوة مرجوة، مات سنة اثنتين وثلاثين^(١).

**** الحسن البصري**، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة لا يضر ما كان فيه من التدليس والارسال فهو مدلس من الطبقة الثانية، ولم يرسل عن الأحنف بن قيس.

**** قيس بن الربيع الأسدي**، أبو محمد الكوفي^(٣)، وقال محمد بن سعد^(٤): "مات سنة ثمان وستين ومئة".

وقال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: "كان قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة"^(٥) و قال أيضا عن أبي الوليد الطيالسي: كان قيس بن الربيع ثقة، حسن الحديث"^(٦).

وقال أبو النضر عن شعبة: ذاكرني قيس بن الربيع حديث أبي حصين فلوددت أن البيت سقط علي وعليه حتى نموت لكثرة ما كان يغرب علي"^(٧).

وقال عفان: "قلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه بغلطة أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى:

أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة"^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: روى أحاديث منكورة^(٩)، وقال أيضا: "كان يتشيع، ويخطيء في الحديث"^(١٠)، وقال أحمد^(١١) وأبو زرعة^(١٢): "فيه لين".

وقال يحيى بن معين^(١٣): "ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور"،

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٨١٠ - ٨١٧، رقم ١٣٧٨.

(٢) تحت حديث رقم (٢).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٢٥، رقم ٤٩٠٣.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٧٧.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٤٦٩.

(٦) المرجع السابق، ج ١٤، ص ٤٦٩.

(٧) المرجع السابق، ج ١٤، ص ٤٦٩.

(٨) المرجع السابق، ج ١٤، ص ٤٦٩.

(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٩٧.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١٥٧.

(١١) انظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي، ص ٩٠، رقم ٢٠١.

(١٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٩٨، وانظر أسامي الضعفاء لأبي زرعة، ص ٣٥٥، رقم ٧٨٩.

(١٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٤٦٩.

وقال أيضا: "ليس بشيء" (١)، وقال مرة أخرى: "ضعيف الحديث لا يساوى شيئا" (٢).
 وقال عبد الله بن علي بن المديني: "قال أبي: إنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه"، وقال في موضع آخر: "ضعفه أبي جدا" (٣).
 وقال البخاري (٤): "قال علي: كان وكيع يضعفه".
 وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٥): "قيس بن الربيع ساقط".
 قال أبو حاتم (٦): "عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحلله الصدق، وليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ولا يحتج بحديثهما".
 وقال النسائي (٧): "ليس بثقة"، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث" (٨) وتعقب الذهبي هذا القول من النسائي فقال: "لا ينبغي أن يترك، فقد قال محمد بن المثني: سمعت مُحَمَّدَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ: لم يكن قيس عندنا بدون سفیان، لكنه وُلِّيَ، فأقام على رجل الحد فمات، فطفئ أمره" (٩).
 وقال يعقوب بن شيبة السدوسي (١٠): "وقيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، كتابه صالح، وهو رديء الحفظ جدا مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته".
 وقال أبو أحمد بن عدي (١١): "وعامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة وإنه لا بأس به".
 وقال ابن حبان (١٢): "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعها فرأيت صدوقا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه وامتنحن بآبئ سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجب فيه ثقة منه بآبئه فلما غلب المتأخير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق بجانبه عند الاحتجاج فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظرنا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المتأخير التي أدخل عليه ابنه وغيره".
 وقال ابن سعد (١٣): "كان كثير الحديث ضعيفا فيه، وكان يقال له الجوال لكثرة سماعه".

(١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٩٢، رقم ٧٠٧.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٩٧، وتاريخ ابن معين رواية الدوري، ص ٢٩٠، رقم ١٣٧٨.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٤٦٩.

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ١٥٦، رقم ٧٠٤.

(٥) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٩٦، رقم ٧٣.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٩٨، رقم ٥٥٣.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٣٥.

(٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٨٨، رقم ٤٩٩.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٤٣.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٣٥.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١٧١، رقم ١٥٨٦.

(١٢) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٢١٨.

(١٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٧٧.

وقال ابن حجر^(١): "ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم".
وقال العجلي: "الناس يضعفونه، وكان شعبة يروى عنه، وكان معروفا بالحديث، صدوقا، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه".

وقال عثمان بن أبي شيبة^(٢): "كان صدوقا، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه".
وقال أبو أحمد الحاكم^(٣): "ليس حديثه بالقائم"، وقال الدارقطني^(٤): "ضعيف الحديث".
وقال الذهبي^(٥): "كان قيس من أوعية العلم وأرى الأئمة تكلموا فيه لظلمه"، وقال في موضع آخر^(٦): "صدوق سيء الحفظ"، وقال ابن حجر^(٧): "صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به".
خلاصة القول: هو ضعيف.

**** الحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ نَجِيحِ الْقَرَشِيِّ، أَبُو عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ الْبَزَازِيُّ^(٨)، قَالَ الْبَخَارِيُّ^(٩): "مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ".**

قال أبو حاتم^(١٠) وابن حجر^(١١): صدوق، وقال الذهبي^(١٢): "ضعفه أبو الفتح الأزدي، ولا بأس به"، وقال ابن حجر^(١٣): "أظنه اشتبه عليه بالذي قبله".
خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل ضعف قيس بن الربيع.
والحديث ورد من طريق أخرى أخرجه الطبراني^(١٤) من طريق أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع عن يونس بن عبيد عن الحسن بن قيس بن عباد عن العباس بن عبد المطلب مختصرا وقال: لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ إِلَّا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ. تَقَرَّرَ بِهِ: أَبُو بِلَالٍ.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٩٥.

(٢) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٩١، رقم ١١٥٦، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٩٥.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٩٥.

(٤) علل الدارقطني، ج ٤، ص ٢٠.

(٥) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ١٦٦.

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٥٢٦، رقم ٥٠٦٢.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٧.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٦، ص ٢١٤، رقم ١٢٤٥.

(٩) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٣٠١، رقم ٢٥٤١.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٧، رقم ١١٣.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦٢.

(١٢) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ١٦٢، رقم ١٤٣١.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٥٦، رقم ٥٢٥.

(١٤) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ١٨٠، رقم ٥٧٦.

وأخرجها أبو يعلى^(١) والقرطبي^(٢) من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن العباس بن عبد المطلب مختصراً ، وهذا إسناد ضعيف لأجل الانقطاع بين الحسن والعباس فقد سقط من بينهما الأحنف بن قيس. وكذلك عمر بن إبراهيم قال ابن حجر: " صدوق في حديثه عن قتادة ضعف"^(٣) وهو هنا عنه. وممن ضعف الحديث حسين سليم أسد^(٤) والألباني^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [فرأيتُ أكثرَ أهلها (أي النار) النساءَ لكُفْرهنَّ، قيل: أيكُفُرْنَ بالله؟ قال: لا ولكن يكُفُرْنَ الإحسانَ ويكُفُرْنَ العشير] أي: يجحدن إحسان أزواجهن^(٦).

الحديث (٧٤)

قال الإمام البخاري^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُرِيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ» قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: " يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٨) من طريق مالك، وأخرجه مسلم^(٩) من طريق حفص بن ميسرة

كلاهما (مالك وحفص) عن زيد بن أسلم به مطولاً

وأخرجه مسلم^(١٠) عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس مختصراً.

(١) مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٧٧، ح ٦٧١٤.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، للقرطبي، ج ٢، ص ٧٩٣، ح ١٤٧٩.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٠.

(٤) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٢، ص ٦٩، ح ٦٧٠٩.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ١٤، ص ٦٧٩.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، ج ١، ص ١٥، ح ٢٩.

(٨) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج، ج ٧، ص ٣١، ح ٥١٩٧.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٦٢٦، ح ٩٠٧.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، ج ٤، ص ٢٠٩٦، ح ٢٧٣٧.

ثانيا: تراجم الرواة

* * زيد بن أسلم: سبقت ترجمته^(١)، متفق على توثيقه؛ إلا أنه دلس وأرسل ولا يضره ذلك لأنه مدلس من الطبقة الأولى وكذلك إرساله لا يضر لأنه لم يرسل عن عطاء بن يسار^(٢).
* * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

والحديث الآخر [سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ]^(٣).

الحديث (٧٥)

قال الإمام البخاري^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ^(٥)، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ^(٦) عَنْ الْمُرْجِيَّةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ^(٧) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري من طريق منصور بن المعتمر^(٨)، ومن طريق الأعمش^(٩).
وأخرجه مسلم^(١٠) من طرق عن زيد اليامي.
ثلاثتهم (منصور والأعمش وزبيد) عن أبي وائل به بمثله.

ثانيا: تراجم الرواة

* * رجال الإسناد كلهم ثقات.



(١) تحت حديث رقم (١١).

(٢) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٧ و ١١٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ج ١، ص ١٩، ح ٤٨.

(٥) زيد بن الحارث اليامي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٣).

(٦) شقيق بن سلمة، أبو وائل الكوفي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٨).

(٧) هو: عبد الله بن مسعود.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، ج ٨، ص ١٥، ح ٦٠٤٤٤.

(٩) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض"،

ج ٩، ص ٥٠، ح ٧٠٧٦.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"، ج ١، ص ٨١، ح ٦٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

[وَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ كَفَرَ]^(١).

الحديث (٧٦)

قال ابن خزيمة^(٢) رحمه الله: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: ثنا عمي^(٣) قال: أخبرني عمرو^(٤) عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك أنه سمع أبا هريرة، رضي الله عنه يقول: " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رغب عن أبيه فقد كفر »".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، وأبو عوانة^(٧)، والخرائطي^(٨) جميعهم من طرق عن عمرو بن الحارث. وأخرجه أحمد بن حنبل^(٩)، وأبو بكر بن الخلال^(١٠)، والطحاوي^(١١)، وابن حبان^(١٢)، وابن منده^(١٣) جميعهم من طرق عن حيوة بن شريح.

وأخرجه أبو عوانة^(١٤)، وابن منده^(١٥) كلاهما من طريق نافع بن يزيد.

ثلاثتهم (عمرو بن الحارث وحيوة بن شريح ونافع بن يزيد) عن جعفر بن ربيعة به بالألفاظ متقاربة.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٢) التوحيد، لابن خزيمة، ج ٢، ص ٩٠٦.

(٣) هو عبد الله بن وهب.

(٤) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، ثقة فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٦٧٦٨.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال من رغب عن أبيه وهو يعلم، ج ١، ص ٨٠، ح ٦٢.

(٧) مستخرج أبي عوانة، كتاب الإيمان، باب المعاصي التي إذا قالها الرجل وعملها كان كفراً وفسقاً واستوجب بها النار، ج ١، ص ٣٣، ح ٥٧.

(٨) مساوي الأخلاق للخرائطي، باب فيمن تبرأ من أبيه وولده ونسبه ويدعى إلى غير مواليه، ص ٥٢، ح ٨٠.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٤٧٥، ح ١٠٨١٣.

(١٠) السنة لأبي بكر بن الخلال، باب مناقحة المرجئة، ج ٤، ص ١٥٢، ح ١٣٩٩.

(١١) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام من قوله "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"، ج ٢، ص ٣١٨، ح ٨٥٣.

(١٢) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، ج ٤، ص ٣٢٨، ح ١٤٦٦.

(١٣) كتاب الإيمان، ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم "من ادعى إلى غير أبيه فليس من" واختلاف الألفاظ فيه، ج ٢، ص ٦٣٨، ح ٥٩٠.

(١٤) مستخرج أبي عوانة، كتاب الإيمان، باب المعاصي التي إذا قالها الرجل وعملها كان كفراً وفسقاً واستوجب بها النار، ج ١، ص ٣٣، ح ٥٧.

(١٥) كتاب الإيمان، ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم "من ادعى إلى غير أبيه فليس من" واختلاف الألفاظ فيه، ج ٢، ص ٦٣٨، ح ٥٩١.

ثانيا: تراجم الرواة

* * أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي المصري، أبو عبيد الله^(١)، لقبه بحشل^(٢)، قال ابن يونس^(٣): مات سنة أربع وستين ومائتين.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٤): "سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه، فقال: ثقة، ما رأينا إلا خيرا"، وقال أيضا: "سمعت أبي يقول: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ثقة"^(٥).

وقال أبو زرعة^(٦): أدركناه ولم نكتب عنه"، ثم قال: "كان رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل".

وقال أبو حاتم^(٧): "كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط وقال مرة أخرى: "كان صدوقا".

وقال أبو أحمد بن عدي^(٨): "رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، و من كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه أمثال أبو زرعة وأبو حاتم"، ثم قال: "ومن ضَعَفَهُ أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه، وحرمله أكثر رواية عن عمه منه، وكل ما أنكره عليه فمحمّل، وإن لم يروه عن عمه غيره، ولعله خصه به"، وقال أيضا: "سألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر بن السرح يُحسن القول فيه"^(٩).

وقال أبو سعيد بن يونس^(١٠): "ضعيف لا تقوم بحديثه حجة"، وقال النسائي^(١١): "كذاب"، وقال الدارقطني^(١٢): "تكلّموا فيه".

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٣٨٧، رقم ٦٨.

(٢) بحشل: بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة، لقب له، ولقب به أيضا أسلم بن سهل الرزاز صاحب كتاب تاريخ واسط، والبحشل والبحشلي من الرجال: الأسود الغليظ، وقال ابن الأعرابي: بحشل الرجل اذا رقص رقص الزنج. (تاريخ واسط، ص ٢٠).

(٣) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ١٥، رقم ٣٤.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٦٠، رقم ٩١.

(٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٠.

(٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٠.

(٧) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٠.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٣٠٢.

(٩) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٢.

(١٠) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ١٥، رقم ٣٤.

(١١) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ٢٣، رقم ٧١.

(١٢) سوالات السلمي للدارقطني، ص ٢٨٩، رقم ٣٤٩.

وقال علاء الدين رضا^(١): " هو صدوق غير متهم في نفسه، له أحاديث أنكرت عليه، ووقع في الاختلاط، ويقال: إنه رجع عن الأحاديث التي أنكرت عليه".

وقال الذهبي^(٢): " كَانَ مِنْ أبنَاءِ التَّسْعِينِ -رَحِمَهُ اللهُ- وَقَدْ رَوَى الْوَفَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى الصَّحَّةِ، وَوَجِدَ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً فِي جَنْبِ ذَلِكَ غَيْرِ مُوجِبِ لِتَرْكِهِ"، وقال ابن حجر^(٣): " صدوق تغير بأخرة"

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل أحمد بن عبد الرحمن بن وهب فهو صدوق وما كان من اختلاطه فقد روى عنه ابن خزيمة قبل الاختلاط كما بين ذلك ابنُ حبانَ فقال^(٤): " كَانَ يَحْدُثُ بِالْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقِيمَةِ قَدِيمًا حَيْثُ كَتَبَ عَنْهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَذُوهُ ثُمَّ جَعَلَ يَأْتِي عَنْ عَمِّهِ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ كَأَنَّ الْأَرْضَ أَخْرَجَتْ لَهُ أَفْلَاحَ كَيْدِهَا".

وقال الحاكم^(٥): " سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الْحَافِظَ، سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ خُرَيْمَةَ، وَقِيلَ لَهُ: لِمَ رَوَيْتَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ، وَتَرَكْتَ سُفْيَانَ بْنَ وَكَيْعٍ؟ قَالَ: لِأَنَّ أَحْمَدَ لَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، رَجَعَ عَنْهَا عَنْ آخِرِهَا إِلَّا حَدِيثَ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، وَأَمَّا ابْنُ وَكَيْعٍ، فَكَانَ وَرَأْفَهُ أَدْخَلَ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ، فَرَوَاهَا، وَكَلَّمْنَاهُ فِيهَا، فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهَا فَتَرَكْتَهَا"، كما أنه متابِع على رواية الحديث من قبل أصبغ بن الفرج^(٦) كما عند البخاري، وهارون بن سعيد الأيلي^(٧) كما عند مسلم وكلاهما ثقة.



قال ابن الاثير رحمه الله:

[وَمَنْ تَرَكَ الرَّمِيَّ فَنَعَمَةٌ كَفَرَهَا]^(٨).

الحديث (٧٧)

قال النسائي^(٩) رحمه الله: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ الدَّمَشْقِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ الْجُهَيْيِّ، قَالَ: كَانَ عُثْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، يَمُرُّ بِي فَيَقُولُ: يَا خَالِدُ، أَخْرُجْ بِنَا نَرْمِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَبْطَأْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا خَالِدُ، تَعَالَ أَخْبِرَكَ بِمَا قَالَ رَسُولُ

(١) نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٤٠.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٣٢٣، رقم ١٢٢.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٢.

(٤) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ١٤٩، رقم ٨١.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٣٨٩.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٣.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٦٨.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٩) سنن النسائي، كتاب الخيل، باب تأديب الرجل فرسه، ج ٦، ص ٢٢٢، ح ٣٥٧٨.

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَأَنْتَيْتُهُ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ وَلَيْسَ اللَّهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ: تَأْدِيبِ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتِهِ امْرَأَتَهُ، وَرَمِيهِ بِقَوْسِهِ، وَتَبْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمِيَّ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ كَفَرَهَا " أَوْ قَالَ: «كَفَرَهَا بِهَا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه سعيد بن منصور^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣)، وأبو داود^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن الجارود^(٦)، وأبو عوانة^(٧)، والطبراني^(٨)، والبيهقي^(٩)، والمزي^(١٠) من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * عُقْبَةُ بْنُ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ، مختلف في كنيته فقيل: أبو حماد وقيل: أبو سعاد، وقيل: أبو عامر، وقيل أبو عمرو، وقيل: أبو عبس، وقيل: أبو أسد، وقيل: أبو الأسود، صحابي مات ثمان وخمسين^(١١).

* * خالد بن زيد، ويقال: ابن يزيد الجهني^(١٢) من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)^(١٣) ذكره البخاري^(١٤)، وأبو حاتم^(١٥) دون أن يذكر فيه شيئاً، وقال الذهبي: "فيه اضطراب"^(١٦)، وقال ابن حجر^(١٧): "مقبول".

وقد ذهب الخطيب إلى أنه هو وخالد ابن الصحابي زيد بن خالد الجهني واحد^(١٨)، وذكر أن البخاري قد وهم

(١) سنن سعيد بن منصور، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرمي وفضله، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢٤٥٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضل الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه، ج ٤، ص ٢١٥، ح ١٩٤٣٣.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني، ج ٢٨، ص ٥٥٨، ح ١٧٣٢١.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الرمي، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٥١٣.

(٥) سنن النسائي، كتاب الجهاد، باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله، ج ٦، ص ٢٨، ح ٣١٤٦.

(٦) المنتقى، كتاب الطلاق، باب تأديب الرجل فرسه وفضيلة الرمي، ص ٢٦٦، ح ١٠٦٢.

(٧) مستخرج أبي عوانة، باب بيان الترغيب في الرمي وإيجابه على المسلم، ج ٤، ص ٥٠٤، ح ٧٤٩٥.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٣٤٢، ح ٩، ح ٩٤٢.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب السبق والرمي، باب التحريض على الرمي، ج ١٠، ص ٢٣، ح ١٩٧٣١.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٧٥، ٧٦.

(١١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٧٣.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٧١، رقم ١٦١٣.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٨.

(١٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٥٠، رقم ٥١٥.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٣١، رقم ١٤٨٨.

(١٦) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٦٤، رقم ١٣٢١.

(١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٨.

(١٨) موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣١١.

حين جعلهما واحدا حيث كان البخاري^(١) وأبو حاتم^(٢) قد فرقا بينهما، وكانت حجته في ذلك أنه روى حديث اللقطة بإسناده عن أبي سلام عن خالد بن زيد الجهني رواه من حديث عبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلام.

ورد المزي هذا القول قائلاً^(٣): "ليس في ذلك حجة على ما ادعاه، لأنه لم ينسب في الحديث إلى جدّه، إنما نسب إلى أبيه خاصة، ثم إلى القبيلة، وليس في ذلك ما يمنع أن يكونا اثنين" ثم رجح صنيع البخاري وأبو حاتم من التفريق بينهما، وكان ابن عساكر^(٤) أيضاً قد جعله هو وعبد الله بن زيد الأزرق واحداً، وردّ المزي هذا القول. خلاصة القول: مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

**** مَطْوَور الأَسود الحَبشي، ويقال: النوبي، ويقال: الباهلي، أبو سلام الدمشقي الأعرج من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)، ثقة ولكنه يرسل^(٥).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده ضعيف؛ لجهالة خالد بن زيد، والاضطراب في ضبط اسمه، فمرة قيل: أنه خالد بن زيد الأنصاري كما عند أحمد^(٦)، ومرة قيل: إنه عبد الله بن زيد الأزرق^(٧)، وقال المزي^(٨): "رواه هشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش عن ابن جابر عن أبي سلام عن أبي أيوب الأنصاري قال: كنت أرامي عقبة بن عامر فذكر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله، رواه أبو بكر بن أبي عاصم عن هشام بن عمار عقيب حديث عيسى بن يونس. وهذا قولٌ شاذٌّ لم يُتابع إسماعيل بن عياش عليه أحدٌ، ولعله كناه من قبل نفسه، فوهم في ذلك". وقال الألباني^(٩): "ومثل هذا الاضطراب في ضبط اسم هذا الراوي؛ يدل على جهالته، وعدم شهرته بالرواية، وإلا لعرفوا اسمه على الضبط؛ فتصحيح الحاكم لإسناده^(١٠)، وموافقة الذهبي إياه لا يخلو من تساهل". وللحديث طرق أخرى أخرجها الطيالسي^(١١)، وأحمد^(١٢)، وابن ماجة^(١٣) من طرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام الحبشي عن عبد الله بن الأزرق بنحوه.

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ١٤٩، رقم ٥١١.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٣٣١، رقم ١٤٨٥.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٧٢.

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٨، ص ٣١٥.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٥.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج ٢٨، ص ٥٧١، ح ١٧٣٣٥.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، ج ٢٨، ص ٥٧٣، ح ١٧٣٣٨.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٨، ص ٧٦.

(٩) ضعيف أبي داود، للألباني، ج ٢، ص ٣٠٤.

(١٠) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٢٤٦٧.

(١١) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ١١٠٠.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني، ج ٢٨، ص ٥٣٢، ح ١٧٣٠٠.

(١٣) سنن ابن ماجة، كتاب الجهاد، باب فضل الرمي في سبيل الله، ج ٢، ص ٩٤٠، ح ٢٨١١.

وأخرجه أحمد^(١)، والبيهقي^(٢) من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عبد الله بن الأزرق بنحوه.

وقد اضطربَ في إسناده، فرواه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام ممتور الحبشي وخالفه معمر بن راشد فرواه عن يحيى عن زيد بن سلام وزيد هذا حفيد أبي سلام الحبشي، وهو ثقة. ويحيى بن أبي كثير هذا قد خالف عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فرواه عن أبي سلام الحبشي عن عبد الله بن الأزرق.

وأخرج مسلم^(٣)، والبيهقي^(٤) الشق الثاني من الحديث من طريق عبد الرحمن بن شماس عن عقبة ابن عامر رَفَعَهُ: "من عَلِمَ الرميَ ثم تركه، فليس مَنًّا، أو قد عصى".

وأخرجه ابن ماجه^(٥) من طريق عثمان بن نعيم الرعيني عن المغيرة بن نهيك عن عقبة رفعه: "من تعلم الرمي ثم تركه فقد عصاني".

وإسناده ضعيف لجهالة عثمان الرعيني^(٦) والمغيرة^(٧).

ويشهد للحديث بإسنتاء الشق الثاني منه حديث أبي هريرة عند الحاكم^(٨) من طريق سويد بن عبد العزيز عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وهذا إسناده ضعيف لضعف سويد^(٩).

وفي النهاية الحديث حسن بمجموع طرقه وشواهده.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الرِّدَّة [وَكَفَّرَ مَنْ كَفَّرَ مِنَ الْعَرَبِ] أصحابُ الرِّدَّة كانوا صِنْفَيْنِ : صِنْفٌ ارْتَدَّوا عن الدِّين وكانوا طَائِفَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَصْحَابُ مُسَيْلِمَةَ وَالْأُخْرَى طَائِفَةٌ ارْتَدَّوا عن الإسلام وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية وهؤلاء اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ على قِتَالِهِمْ وَسَبْيِهِمْ وَاسْتَوْلَدَ عَلِيٌّ مِنْ سَبْيِهِمْ أُمَّ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ثُمَّ لَمْ يَنْقَرِضْ عَصْرُ الصَّحَابَةِ حَتَّى أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُزْتَدَّ لَا يُسَبَّى وَالصَّنْفُ الثَّانِي مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ لَمْ يَرْتَدُّوا عَنِ الْإِيمَانِ وَلَكِنْ أَنْكَرُوا فَرَضَ الزَّكَاةَ وَزَعَمُوا أَنَّ الْخِطَابَ فِي قَوْلِهِ

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني، ج ٢٨، ص ٥٧٣، ح ١٧٣٣٨.

(٢) شعب الإيمان، كتاب الجهاد، باب المرابطة في سبيل الله، ج ٦، ص ١٤٨، ح ٣٩٩٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه، ج ٣، ص ١٥٢٢، ح ١٩١٩.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب السبق والرمي، باب التحريض على الرمي، ج ١٠، ص ٢٢، ح ١٩٧٢٩.

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله، ج ٢، ص ٩٤٠، ح ٢٨١٤.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٨٧.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٤.

(٨) المستدرک على الصحيحين، كتاب الجهاد، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٢٤٦٨.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٠.

تعالى: [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً] خاصٌّ بِزَمَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلِذَلِكَ اشْتَبَهَ عَلَى عُمَرُ قِتَالَهُمْ لِإِفْرَاقِهِمْ بِالتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ . وَتَبَّتْ أَبُو بَكْرٍ عَلَى قِتَالِهِمْ لِمَنْعِ الزَّكَاةِ فَتَابَعَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَرِيبِي الْعَهْدِ بِزَمَانٍ يَقَعُ فِيهِ التَّنْبِيدُ وَالنَّسْخُ فَلَمْ يُقَرَّوْا عَلَى ذَلِكَ . وَهَؤُلَاءِ كَانُوا أَهْلَ بَغْيٍ فَأَضْيَفُوا إِلَى أَهْلِ الرَّدَّةِ حَيْثُ كَانُوا فِي زَمَانِهِمْ فَأَنْسَحَبَ عَلَيْهِمْ اسْمُهَا فَأَمَّا مَا بَعْدَ ذَلِكَ فَمَنْ أَنْكَرَ فَرُضِيَّةَ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَانَ كَافِرًا بِالْإِجْمَاعِ^(١).

الحديث (٧٨)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ "، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا " قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣)، ومسلم^(٤) من طريق عقيل بن خالد الأيلي بنحوه،

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [لَا تُكْفِرُ أَهْلَ قِبْلَتِكَ] أَي لَا تَدْعُهُمْ كُفْرًا أَوْ لَا تَجْعَلَهُمْ كُفْرًا بِقَوْلِكَ وَرَعْمَكَ^(٥).

الحديث (٧٩) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير بصيغة المفرد ولكن وجدته بالجمع.

قال الدارقطني^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادِ بْنِ مَاهَانَ الدَّبَّاعُ، ثنا عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبِرْكِيُّ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، ثنا عُثْبَةُ بْنُ الْيُقْطَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا تُكْفَرُوا أَهْلَ قِبْلَتِكُمْ وَإِنْ عَمِلُوا الْكِبَائِرَ، وَصَلُّوا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ ».

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ج ٢، ص ١٠٥، ح ١٣٩٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل من أبي قبول الفرائض، ج ٩، ص ١٥، ح ٦٩٢٤.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ج ١، ص ٥١، ح ٢٠.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٦) سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ١٧٦٦.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجة^(١) من طريق أحمد السلمي مختصراً، وأخرجه أبو القاسم اللالكائي^(٢) من طريق يوسف بن موسى بنحوه.

كلاهما (أحمد السلمي، ويوسف بن موسى) عن مسلم بن إبراهيم الأزدي عن الحارث بن نبهان به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** مَحْجُولُ الشَّامِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الدَّمَشْقِيُّ الْفَقِيه، مَاتَ سَنَةَ مِئَةِ وَبِضْعِ عَشْرَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيْقِهِ^(٣)؛ إِلَّا أَنَّهُ مَدْلَسٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ^(٤) الَّتِي يَجِبُ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ، كَمَا أَنَّهُ مَشْهُورٌ بِكَثْرَةِ الْإِرْسَالِ عَنِ جَمَاعَةِ لَمْ يَلْقَهُمْ^(٥)، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ وَاثِلَةِ بْنِ الْأَسْعَقِ فَأُثْبِتَ ابْنَ مَعِينٍ سَمَاعَهُ مِنْهُ فِي حَيْثُ أَنْ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ نَفِيَا سَمَاعَهُ مِنْهُ^(٦)، كَمَا أَنَّ الْبَخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يَرَوْا لَهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، فَيُتْرَجَّحُ لَدَيَّْ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.**

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: هُوَ ثِقَةٌ فَقِيهٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ مَدْلَسٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ وَاثِلَةِ بْنِ الْأَسْعَقِ فَأُرْسِلَ عَنْهُ.

**** عَيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّعْبِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ وَيُقَالُ: أَبُو عَمْرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو يَحْيَى، الْمَعْرُوفُ بِالْبِرْكِيِّ^(٧)، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ^(٨).**

وثقه البزار^(٩)، ومسلمة بن قاسم^(١٠)، وقال الذهبي^(١١): "وثق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢).

وقال أبو حاتم^(١٣)، والساجي^(١٤)، والأزدي^(١٥)، وابن حجر^(١٦): "صدوق"، وزاد الأزدي والساجي: "كان يهتم في

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب في الصلاة على أهل القبلة، ج ١، ص ٤٨٨، ح ١٥٢٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، باب جماع وجوب الإيمان بالجنة والنار، ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في طاعة الأئمة والأمراء، ج ٧، ص ١٣٠٠، ح ٢٣٠٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٥.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٦، رقم ١٠٨.

(٥) جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٨٥، رقم ٧٩٦.

(٦) انظر جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٨٥.

(٧) البركي: بكسر الباء وفتح الراء، هذه النسبة إلى البرك وهي سكة معروفة بالبصرة. (الأنساب، للسمعاني، ج ٢، ص ١٧٨).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٨٠، رقم ٤٦١٥.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٢٠٤.

(١٠) المرجع السابق، ج ٨، ص ٢٠٤.

(١١) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٠٨، رقم ٤٣٦٤.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٩٤، رقم ١٤٦٢٤.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٧٢، رقم ١٥٠٦.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٢٠٤.

(١٥) المرجع السابق، ج ٨، ص ٢٠٤.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٨.

أحاديث"، وقال ابن حجر: "ربما وهم"، وقال الذهبي^(١): "صدوق له أوهام" وقال النسائي^(٢): "ليس به بأس"، ونقل ابن حجر^(٣) قول ابن معين فيه أنه: "ليس برضى"، وقال أيضا: "لا يساوي شيئا"، وعلق المزي قائلًا^(٤): "هذا القول من ابن معين وهم إنما ذلك عيسى بن إبراهيم القرشي، وهو أقدم من هذا"، وقال بشار معروف^(٥): "القول فيه قول النسائي وابن يونس وهما أعلم بحديث المصريين ورجالهم".

خلاصة القول: هو صدوق، وقد تابعه على رواية الحديث مسلم بن إبراهيم الأزدي.

**** محمد بن حماد بن ماهان الدباغ، قال الدارقطني^(٦): "ليس بالقوي".**

**** باقي رجال الإسناد ثقات غير أبو سعيد الشامي وعتبة بن يقطان والحارث الجرمي.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً لم فيه من العلل التالية:

• جهالة أبو سعيد الشامي^(٧).

• ضعف كل من عتبة بن يقطان الراسبي^(٨)، والحارث بن نبهان الجرمي^(٩).

وللحديث طرق أخرى رواها أبو داؤد^(١٠)، والدارقطني^(١١) ولكنها ضعيفة لا يتقوى بها الحديث.

فَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ^(١٢): "قد رُوِيَ فِي «الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَحَادِيثُ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ غَايَةَ الضَّعْفِ، وَأَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي الْبَابِ حَدِيثُ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ إِلَّا أَنْ فِيهِ إِسْرَافًا". وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ^(١٣): "لَيْسَ فِي هَذَا الْمُنْتَنِ إِسْنَادٌ يَثْبُتُ".

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث القنوت [**وَجَعَلَ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرٍ**] الكَوَافِرُ: جَمْعُ كَافِرَةٍ يَعْنِي فِي النَّعَادِي وَالْإِخْتِلَافِ، وَالنِّسَاءُ أَضْعَفُ قُلُوبًا مِنَ الرِّجَالِ لَا سِيَّمَا إِذَا كُنَّ كَوَافِرَ

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣١٠، رقم ٦٥٤٩.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٨١.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٢٠٤.

(٤) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٥٨٢.

(٥) المرجع السابق، ج ٢٢، ص ٥٨٢.

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٤٤، رقم ١٨٩.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٤٤.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٨١.

(٩) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، ج ٣، ص ١٨، ح ٢٥٣٣.

(١١) سنن الدارقطني، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ١٧٦٥، و ح ١٧٦٩.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجنائز، باب الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل القتل، ج ٤، ص ٢٩، ح ٦٨٣٢.

(١٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٩٠.

الحديث (٨٠)

قال البزار^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرْشِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَّتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَحَفِظَتْ مِنْ دُعَائِهِ: "وَأَجْعَلْ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرٍ".

أولاً: تخريج الحديث

وأخرجه عبد الرزاق^(٢) من طريق عثمان بن مطر بنحوه، وأخرجه أبو يعلى الموصلي^(٣) عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بمثله، وأخرجه الطحاوي من طريق الحارث بن عبيد^(٤) ومن طريق أبي هلال الراسبي^(٥) بنحوه،

أربعتهم (عثمان بن مطر، وحماد بن زيد، والحارث بن عبيد، وأبو هلال الراسبي) عن حنظلة السدوسي به.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد ثقات غير حنظلة السدوسي، ومحمد بن موسى الحرشي.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل حنظلة السدوسي^(٦)، ومحمد الحرشي^(٧) كلاهما ضعيف.

وممن ضعف الحديث حسين سليم أسد^(٨)، وقال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ، عَنِ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَنْظَلَةَ".

وللحديث روايات أخرى منها ما يبين أن قنوت النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل الركوع ومنها بعد الركوع وأخرى جمعت بين الأمرين^(٩) وجميعها وردت من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه وهي كالتالي:

(١) مسند البزار، ج ١٣، ص ٥١٧، ح ٧٣٦٣.

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب القنوت، ج ٣، ص ١١٠، ح ٤٩٦٥.

(٣) مسند أبو يعلى الموصلي، ج ٧، ص ٢٦٨، ح ٤٢٨٦.

(٤) شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ج ١، ص ٢٤٤، ح ١٤٥٧.

(٥) شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٤٦١.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٤.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٩.

(٨) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى، ج ٧، ص ٢٦٨، ح ٤٢٨٦.

(٩) جمع الحافظ ابن حجر بين مختلف روايات حديث أنس بقوله: ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد

الركوع، لا خلاف عنه في ذلك، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع. (انظر فتح الباري، ج ٢، ص ٤٩١).

وقال الطحاوي: قد صح القنوت قبل الركوع من فعل بعض الصحابة. (انظر شرح مشكل الآثار، ج ١١، ص ٣٧٢)، وقال ابن

حجر: اختلف عمل الصحابة في ذلك، والظاهر أنه من الاختلاف المباح، ومحل القنوت في الصبح بعد الركوع عند أكثر من

يختار القنوت فيها، وهو قول الشافعي، أما قنوت الوتر فقد ذهب الشافعي وأحمد أنه بعد الركوع، وفي رواية عن أحمد: أنه بعد

الركوع، لكن إن قننت قبله فلا بأس. وقال مالك وأبو حنيفة: يقننت قبل الركوع. (انظر المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ١١٢-١١٣).

**** طريق قتادة:** أخرجه الطيالسي^(١)، والبخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، وابن ماجة^(٤)، وأبو يعلى^(٥) من طرق عن قتادة، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " قَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ "

**** طريق أنس بن سيرين:** أخرجه الطيالسي^(٦)، وأحمد^(٧)، ومسلم^(٨)، وأبو داود^(٩) من طرق عن حماد بن سلمة عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَّتْ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ "

**** طريق موسى بن أنس:** أخرجه مسلم^(١٠)، وأبو عوانة^(١١) من طريق أسود بن عامر عن شُعْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَّتْ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلِ، وَذَكَوَانَ، وَعُصِيَّةَ، وَعَصَوَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ "

**** طريق حميد الطويل:** أخرجه أحمد^(١٢)، والبيهقي^(١٣) من طريق حميد الطويل بقصة مطولة.

**** طريق أبي مجلز:** أخرجه أحمد^(١٤)، وابن أبي شيبة^(١٥)، والبخاري^(١٦)، ومسلم^(١٧)، والنسائي^(١٨) من طرق عن سليمان التيمي عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: قَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِغْلِ، وَذَكَوَانَ، وَقَالَ: " عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ "

(١) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٢١٠١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورغل وذكوان، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٤٠٨٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٦٧٧.

(٤) سنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٢٤٣.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ٢٩٢١.

(٦) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٥٧١، ح ٢٢١٣.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢٠، ص ٢٥٦، ح ١٢٩١١.

(٨) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ج ١، ص ٤٦٨، ح ٦٧٧.

(٩) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٤٤٥.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٦٧٧.

(١١) مستخرج أبي عوانة، كتاب الصلاة، بيان إباحتها القنوت في صلاة الفجر إذا أراد أن يدعو لأحد أو يدعو عليه، ج ٢، ص ٢٢، ح ٢١٧٢.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢٠، ص ٤٠٠، ح ١٣١٥٨.

(١٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات عند نزول نازلة، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ٣٠٩٦.

(١٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ١٩، ص ١٩٥، ح ١٢١٥٢.

(١٥) مصنف بن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من كان لا يقنت في الفجر، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦٩٨٠.

(١٦) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٠٠٣.

(١٧) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ج ١، ص ٤٦٨، ح ٦٧٧.

(١٨) سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب القنوت بعد الركوع، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ١٠٧٠.

**** طريق عاصم الأحول:** أخرجه عبد الرزاق^(١)، والحميدي^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، والبخاري^(٤)، ومسلم^(٥) من طريق أبي معاوية عن عاصم الأحول عن أنس قال: سألته عن القنوت أقبل الركوع أو بعد الركوع؟ فقال: قبل الركوع، قال: قلت: فإنيهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنن بعد الركوع، فقال: كذبوا " إنما قنن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على ناس قتلوا ناساً من أصحابه يقال لهم القراء " .



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الخديري [إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر للسان] أي: تذلل وتخضع له. والتكفير: هو أن ينحني الإنسان ويطأطأء رأسه قريباً من الركوع كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه^(٦).

الحديث (٨١)

قال الترمذي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الصَّهْبَاءِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَفَعَهُ قَالَ: " إِذَا أَصْبَحَ ابْنُ آدَمَ فَإِنَّ الْأَعْضَاءَ كُلَّهَا تُكْفَرُ لِلْسَّانِ فَنَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ فِينَا فَإِنَّمَا نَحْنُ بِكَ، فَإِنْ اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا وَإِنْ اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٨) ومن طريقه البيهقي^(٩) بنحوه، وأخرجه أحمد^(١٠)، وعبد بن حميد^(١١)، وابن أبي الدنيا^(١٢) وأبو يعلى^(١٣)، وابن السني^(١٤)، وابن شاهين^(١٥) وأبو نعيم^(١٦) بنحوه جميعهم من طرق عن حماد بن زيد

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب الرجل يدعو ويسمي في دعائه، ج ٢، ص ٤٤٦، ح ٤٠٢٩.

(٢) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١٢٤٢.

(٣) مصنف بن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب من كان لا يقنن في الفجر، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦٩٨١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٠٠٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ج ١، ص ٤٦٩، ح ٦٧٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث والاثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٧) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، ج ٤، ص ٦٠٤، ح ٢٤٠٧.

(٨) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٦٦٠، ح ٢٣٢٣.

(٩) الآداب، باب فضيلة الصمت وحفظ اللسان عما لا يحتاج إليه، ص ١٢٢، ح ٢٩٤.

(١٠) مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخديري، ج ١٨، ص ٤٠٢، ح ١١٩٠٨.

(١١) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٣٠٢، ح ٩٧٩.

(١٢) الصمت، باب حفظ اللسان وفضل الصمت، ص ٤٩، ح ١٢، والورع، باب الورع في اللسان، ص ٧٥، ح ٩١.

(١٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ١١٨٥.

(١٤) عمل اليوم والليلة، باب حفظ اللسان واشتغاله بذكر الله تعالى، ص ٣.

(١٥) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين، ص ١١٧، ح ٣٩٣.

(١٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٤، ص ٣٠٩.

به مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه أحمد^(١) عن أبي كامل بنحوه، وأخرجه الترمذي^(٢)، وابن السري^(٣) من طريق حماد بن أسامة "أبو أسامة" بمثله، كلاهما (أبو أسامة، وأبو كامل) عن حماد بن زيد به موقوفا.

ثانيا: تراجم الرواة

** أبو الصَّهْبَاءِ الكوفي، من السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)^(٤)،

قال الذهبي^(٥): "ثقة"، وقال ابن حجر^(٦): "مقبول"، ذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

** باقي رجال الإسناد ثقات غير شيخ الترمذي محمد بن موسى البصري قال ابن حجر: "لين"^(٨).

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث وإن كان موقوفا فهو يأخذ حكم المرفوع، وهذا إسناد حسن لغيره، لأجل أبي الصهباء الكوفي، مقبول؛ ولكن روى عنه جمع ووثقه الذهبي، كما أن محمد بن موسى لين وقد توبع على الحديث من قبل عدد من الرواة. والحديث قد ورد مرة مرفوعا وأخرى موقوفا، ورجح الترمذي الرواية الموقوفة، وقال^(٩): "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث حماد بن زيد، وقد رواه غير واحد، عن حماد بن زيد، ولم يرفعه". وقال أبو نعيم^(١٠): "غريب من حديث سعيد، تفرد به حماد عن أبي الصهباء".



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث عمرو بن أمية والنَّجَاشِي [رَأَى الْحَبْشَةَ يَدْخُلُونَ مِنْ حَوْخَةٍ مُكْفَرِينَ فَوَلَّاهُ ظَهْرَهُ وَدَخَلَ]^(١١).

الحديث (٨٢)

قال الطبراني^(١٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَلَّالُ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ الْجَزَامِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ مُوسَى النَّيْمِيُّ قَالَ: نا يَعْقُوبُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةِ الضَّمْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةِ

(١) الزهد، ص ١٦٠، ح ١٠٨٦.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، ج ٤، ص ٦٠٤، ح ٢٤٠٧.

(٣) الزهد، باب حفظ اللسان، ص ٥٣٢.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٠.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٤٣٦، ح ٦٦٨٩.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٠.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٥٩٢، ح ٦٤٥٢.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٩.

(٩) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، ج ٤، ص ٦٠٤، ح ٢٤٠٧.

(١٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٤، ص ٣٠٩.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(١٢) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٨٩.

الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ إِلَى قَيْصَرَ وَالِي كِسْرَى، وَالِي صَاحِبِ
الإِسْكَندَرِيَّةِ. وَبَعَثَ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ إِلَى النَّجَاشِيِّ، فَلَمَّا أَتَى عَمْرُو النَّجَاشِيَّ وَجَدَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَدْخُلُونَ
مُكْفَرِينَ مِنْ خَوْخَةَ، فَلَمَّا رَأَى عَمْرُو الْخَوْخَةَ، وَدُخُولَهُمْ عَلَيْهِ وَلَى ظَهْرَهُ، ثُمَّ دَخَلَ يَمْشِي الْفَهْقَرَى، فَلَمَّا دَخَلَ
مِنْهَا اعْتَدَلَ، فَفَزِعَتِ الْحَبَشَةُ، وَهَمُّوا بِقَتْلِهِ، قَالُوا: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ كَمَا دَخَلْنَا؟ فَقَالَ: لَا نَصْنَعُ ذَلِكَ بِنَبِيِّنَا، فَهُوَ
أَحَقُّ أَنْ يُصْنَعَ ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ النَّجَاشِيُّ: انْزُكُوهُ، صَدَقَ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد الطبراني بهذا الإسناد، وقد أخرجه ابن أبي شيبة^(١) عن حاتم بن إسماعيل عن يعقوب عن جعفر بن عمرو
مقطوعاً.

ثانياً: تراجم الرواة

** عمرو بن أمية بن خويلد بن ضمرة الضمري، من بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن علي ابن كنانة،
يكنى أباً أمية، قال ابن سعد: أسلم حين انصرف المشركون من أحد، وكان شجاعاً، وكان أول مشاهده بئر
معونة، فأسره عامر بن الطفيل، وجزّ ناصيته، وأطلقه، وبعثه النبي، صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي في
زواج أم حبيبة، وإلى مكة، فحمل خبيبا من خشبته، وله ذكر في عدة مواطن، وكان من رجال العرب جزاة
ونجدة، وعاش إلى خلافة معاوية، فمات بالمدينة^(٢).

** يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري الحجازي^(٣)، من الطبقة السابعة (من كبار أتباع
التابعين)^(٤).

قال الذهبي^(٥): "وثق"، وقال ابن حجر^(٦): "مقبول"، ذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

خلاصة القول: مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

** عبد الله بن موسى بن إبراهيم القرشي التيمي الطلحي، أبو محمد الحجازي المدني^(٨)، من الطبقة الثامنة
من الوسطى من أتباع التابعين^(٩).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، باب ما ذكر في كتب النبي صلى الله عليه وسلم وبعوثه، ج٧، ص٣٤٧، ح٣٦٦٢٨.

(٢) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٣، ص١١٦٢، رقم ١٨٩٢، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن
حجر، ج٤، ص٤٦٩، رقم ٥٧٨١.

(٣) تهذيب الكمال، للزمري، ج٣٢، ص٣٥٦، رقم ٧٠٩٨.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٠٨.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج٢، ص٣٩٥، رقم ٦٣٩٨.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٠٨.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج٧، ص٦٤٠، ح١١٨٥٧.

(٨) تهذيب الكمال، للزمري، ج١٦، ص١٨٤، رقم ٣٥٩٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٢٥.

وثقه العجلي^(١)، وقال يحيى بن معين^(٢)، وابن حجر^(٣): "صدوق، وهو كثير الخطأ".
 وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٤): "سمعت أبي يقول: "ما أرى بحديثه بأساً"، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: "ليس محله ذاك"، وقال أحمد بن حنبل^(٥): "كل بلية منه".
 وقال ابن حبان^(٦): "يرفع الموقوف، ويسند المرسل، لا يجوز الاحتجاج به عند الأفراد ولا الاعتبار عند الوفاق".
 وقال الذهبي^(٧): "شيخ"، وقال في موضع آخر^(٨): "ليس بحجة".
 خلاصة القول: هو صدوق في نفسه ولكن لا يحتج بحديثه إذا تقرد بروايته.
 * * إبراهيم بن المنذر الحزامي، سبقت ترجمته^(٩)، صدوق.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل يعقوب الضمري مقبول ولم يتابع على الحديث، وما كان من عبد الله بن موسى التيمي هو صدوق ولكن لا يحتج به عن الأفراد وقد توبع على الحديث من قبل حاتم بن إسماعيل كما عند ابن أبي شيبة.
 وقال الطبراني عقب روايته للحديث: "لا يُروى هذا الحديث عن عمرو بن أمية إلا بهذا الإسناد، تقرد به إبراهيم بن المنذر".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث قضاء الصلاة [كَفَّارُهَا أَنْ تُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرْتَهَا].

وفي رواية [لا كَفَّارَةٌ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ].

قد تكرر ذكر [الكفارة] في الحديث اسماً وفِعْلاً مُفْرَداً وَجَمْعاً . وهي عبارة عن الفعلة والحصلة التي من شأنها أن تُكْفَرَ الخَطِيئَةَ : أي تَسْتُرُهَا وَتَمْحُوهَا . وهي فَعَالَةٌ لِلْمَبَالِغَةِ كَقَتَالَةٍ وَضْرَابَةٍ وهي من الصفات الغالبة في باب الاسمية.

ومعنى حديث قضاء الصلاة أنه لا يلزمه في تركها غير قضاؤها من عزم أو صدقة أو غير ذلك كما يلزم المُفْطِرَ في رمضان من غير عذر والمُحْرِمَ إذا ترك شيئاً من نسكه فإنه تجب عليهما الفدية^(١٠).

(١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٦٢، رقم ٩٧٩.

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٣٠٧، رقم ٨٨٧.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٥.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٦٧، رقم ٧٦٩.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٤٥.

(٦) انظر المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١٦، رقم ٥٤٠.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٠١، رقم ٣٠٠٧.

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٣٥٩، رقم ٣٣٨٨.

(٩) تحت حديث رقم (٢٦).

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

الحديث (٨٣) أورد ابن الأثير هنا روايتين.

الرواية الأولى: لم أقف عليها بنفس لفظ ابن الأثير.

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى^(٢)، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد مسلم دون البخاري بهذا اللفظ.

ثانياً: تراجم الرواة

** قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ السُّدُوسِي، سبقت ترجمته^(٣) مجمع على توثيقه ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة، وقد صرح بالسماع في رواية عند أحمد بن حنبل^(٤) فانفتت شبهة التدليس.

** سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: واسم أبي عروبة: مهران العدوي، أبو النضر اليشكري مولاهم، البصري، مات سنة مائة وست وخمسين، وقيل: سبع وخمسين^(٥). متفق على توثيقه^(٦)؛ ولكنه اتهم بعدة أمور:

أولاً: التدليس

حيث وصفه به النسائي^(٧) والعراقي^(٨)، وسبط ابن العجمي^(٩)، والسيوطي^(١٠)، ووضعه ابن حجر في الطبقة من طبقات المدلسين^(١١) التي اغتفر الأئمة تدليسها. وقال أبو بكر البزار^(١٢): "يحدث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال: سمعت وحدثنا كان مأمونا على ما قال".

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة وإستحباب تعجيل قضائها، ج ١، ص ٤٧٧، ح ٦٨٤.

(٢) عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل: ابن شراحيل، القرشي البصري، أبو محمد، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣١).

(٣) تحت حديث رقم (٢).

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٢١، ص ٣٣٨، ح ١٣٨٤٨.

(٥) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١١، ص ٥٠-١١، رقم ٢٣٢٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٩.

(٧) ذكر المدلسين، للنسائي، ص ١٢٢، رقم ٧.

(٨) المدلسين، للعراقي، ص ٥١، رقم ٢٠.

(٩) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ٢٦، رقم ٢٣.

(١٠) أسماء المدلسين، للسيوطي، ص ٥٠، رقم ١٧.

(١١) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣١، رقم ٥٠.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٦٤.

ثانياً: الاختلاط

فقد نص ابن سعد^(١) وابن معين^(٢) على اختلاطه، وذكره ابن الصلاح^(٣)، والعلائي^(٤)، وسبط ابن العجمي^(٥) في المختلطين وقالوا: أنه اختلط ما يقارب العشر سنين، وقال الأزدي^(٦): "اختلط اختلاطاً قبيحاً". حيث أنه اختلط في آخر عمره وطالت مده اختلاطه فوق العشر سنوات على أرجح الأقوال، ولا يضر اختلاطه هنا حيث اتفق الشياخان على إخراج حديثه من طريق مجموعة من الرواة عدهم علاء الدين رضا ومن ضمنهم عبد الأعلى الشامي، فقد سمع منه قبل الاختلاط^(٧)، بالإضافة إلى أن سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة كما نص على ذلك ابن حجر^(٨) وغيره.

ثالثاً: الإرسال

فذكره العراقي^(٩) ضمن المرسلين وإرساله لا يضر فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم ولم يكن فيهم قتادة، وقال يحيى بن معين وأبو حاتم: "هو من أثبت الناس في قتادة"^(١٠).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

الرواية الثانية: " لا كَفَّارَةٌ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ "

قال الإمام البخاري^(١١) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ^(١٢)، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ^(١٣)، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ } وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي }"^(١٤).

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٧٣.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٤٦، رقم ٨٢٢.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٩٣.

(٤) المختلطين، للعلائي، ص ٤١، رقم ١٨.

(٥) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، ص ١٣٩، رقم ٤٣.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٦٤.

(٧) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، ص ١٣٩، رقم ٤٣.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٩.

(٩) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٢٥.

(١٠) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٦٥، رقم ٢٧٦.

(١١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ، ج ١، ص ١٢٢، ح ٥٩٧.

(١٢) أبو نعيم: الفضل بن دكين. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٦).

(١٣) هو: قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٣).

(١٤) سورة طه " ١٤ "

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(١) عن هدا بن خالد عن همام به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** همام بن يحيى بن دينار العوذى^(٢) المَحَلَمي^(٣)، أبو عبد الله البصري، مات سنة مائة وأربع وستين، وقيل: خمس وستين^(٤).

متفق على توثيقه ولكنه اتهم في حفظه فقال ابن سعد^(٥): "ربما غلط في الحديث".

وقال أبو حاتم^(٦): "في حفظه شيء"، وقال ابن حجر^(٧): "ربما وهم؛ ولكن هذا لا يضر حيث أنه كان من

أصحاب قتادة وأرواهم عنه فقال يحيى بن معين^(٨): "هُوَ فِي قِتَادَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ".

وقال ابن محرز^(٩): "سمعت علي بن المديني يقول: سَعِيدُ أَحْفَظُهُمْ عَنْ قِتَادَةَ، وَشَعْبَةُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْمَعُ وَمَا لَمْ

يَسْمَعُ، وَهَشَامُ أَرَوَى الْقَوْمَ، وَهَمَامُ أَسْنَدُهُمْ إِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، هُمْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ أَصْحَابُ قِتَادَةَ".

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [الْمُؤْمِنُ مُكْفَرٌ] أَي مُرْزَأٌ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ لَتُكْفَرَ خَطَايَاهُ^(١٠).

الحديث (٨٤)

قال البزار^(١١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مِنْ وَلَدِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْمُؤْمِنُ مُكْفَرٌ ».

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة وإستحباب تعجيل قضائها، ج ١، ص ٤٧٧،

ح ٦٨٤.

(٢) العوذى: بفتح العين المهملة وسكون الواو وفي آخرها الذال المعجمة، هذه النسبة إلى بنى عوذ، وهو بطن من الأزد، وهو عوذ

بن سود بن حجر بن عمران بن عمرو. (الأنساب، للسمعاني، ج ٩، ص ٤٠١).

(٣) المَحَلَمي: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما، هذه النسبة إلى محلم بن تميم. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢،

ص ١١٨).

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٣٠٢، رقم ٦٦٠٢.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٨٢.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٠٩.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٠٨.

(٩) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج ٢، ص ١٩٤.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(١١) مسند البزار، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١١٢٩.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحاكم^(١) من طريق روح بن عبادة عن محمد بن عبد العزيز به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** الحسن بن عثمان:** ذكره ابن أبي حاتم في كتابه دون أن يذكر فيه شيئاً^(٢)، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الألباني: "مجهول الحال".

خلاصة القول: لا يُعرف.

**** محمد بن عبد العزيز:** قال البخاري^(٣): "منكر الحديث"، وقال النسائي^(٤): "متروك الحديث"، وقال الدارقطني^(٥): "ضعيف"، وقال أبو حاتم^(٦): "هم ثلاثة إخوة محمد وعبد الله وعمران وهم ضعفاء الحديث ليس لهم حديث مستقيم"، وقال ابن عدي^(٧): "ليس له من الحديث إلا القليل"، قال ابن حبان^(٨): "كان ممن يروي عن الثقات المعضلات وإذا انفرد أتى بالطامات عن أقوام أثبات حتى سقط الاحتجاج به".

خلاصة القول: هو ضعيف، والله تعالى أعلم.

**** سهل بن بكار بن بشر الدارمي،** مات سنة سبع وعشرين ومئتين، مجّمع على توثيقه؛ ولكن ربما يهم في الأحاديث ويخطأ^(٩)، ولا يضره هذا الأمر فقد توبع على الحديث من قبل روح بن عبادة.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث ضعيف؛ لأجل ضعف محمد بن عبد العزيز، وجهالة حال الحسن بن عثمان.

وقال البزار عقب روايته للحديث: "هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا سَعْدٌ، وَلَا نَعْلَمُ رُويَ عَنْ سَعْدٍ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".

وكان الحاكم قد صحح الحديث وقال^(١٠): "هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه، لجهالة محمد بن عبد العزيز الزهري"، ووافقه الذهبي على ذلك.

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الإیمان، ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩٢، وکتاب التوبة والإنابة، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ٧٦٤٠.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٥، رقم ١٠٥.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ١٦٧، رقم ٤٩٩، ونقل العقيلي قول البخاري وزاد فيه: "لا يتابع عليه" (الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ١٠٤).

(٤) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ٩٢، رقم ٥٢٨.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٦٢٢٨، رقم ٧٨٧٤، وانظر لسان الميزان، لابن حجر، ج ٥، ص ٢٥٩، رقم ٨٩٥.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧، رقم ٢٤.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٢٣٩، رقم ١٧١٧.

(٨) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٢٦٤، رقم ٩٨٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٧، والثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٩٢، رقم ١٣٥٠٨.

(١٠) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الإیمان، ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩٢.

واعترض الألباني^(١) على هذا قائلاً: " هذا أمر عجيب من وجهين:

الأول: أنه إذا كان مجهولاً، فكيف يصح حديثه!؟

والآخر: أنه ليس مجهولاً، بل هو معروف بالضعف الشديد عند البخاري وغيره".

وللحديث شواهد كثيرة في تكفير ذنوب المؤمن بالبلايا والأمراض منها:

* * ما أخرجه الترمذي^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والدارمي^(٤)، وابن حبان^(٥)، وأحمد^(٦) جميعهم من طريق عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن سعد، قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم: أي الناس أشد بلاء؟ قال: «الأنبياء، ثم الأمتل فالأمتل، يُبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة زيد صلابته، وإن كان في دينه رقة، حُفَّت عنه، ولا يزال البلاء بالعبد حتى يمشي على الأرض ما له خطيئة».

* * وشاهد آخر عن فاطمة أخرجه النسائي^(٧)، والطبراني^(٨)، والحاكم^(٩) من طرق عن شعبة عن أبي عبيدة بن حذيفة عن عمته فاطمة أنها قالت: أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نعوده في نساء، فإذا سقاء معلق نحوهُ يقطر ماؤه عليه من شدة ما يجد من حر الحمى، قلنا: يا رسول الله، لو دعوت الله فشفاك، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن من أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم " وإسناده حسن رجاله كلهم ثقات غير أبي عبيدة بن حذيفة بن اليمان قال ابن حجر^(١٠): "مقبول"، ووثقه وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢)، وقد روى عنه جماعة من الثقات.

فالحديث يتقوي للحسن لغيره بما له من الشواهد الكثيرة.



(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج٥، ص٤٨٣، ح٢٣٦٨.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، ج٤، ص٦٠١، ح٢٣٩٨.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، ج٢، ص١٣٣٤، ح٤٠٢٣.

(٤) سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب في أشد الناس بلاء، ج٣، ص١٨٣١، ح٢٨٢٥.

(٥) صحيح ابن حبان، كتاب الجنائز، باب ذكر الإخبار عما يجب توطئ النفس عليه من التحمل، ج٧، ص١٦٠، ح٢٩٠٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند سعد بن أبي وقاص، ج٣، ص٨٧، ح١٤٩٤.

(٧) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الطب، باب أي الناس أشد بلاء، ج٧، ص٥٣، ح٧٤٥٤.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٤، ص٢٤٥، ح٦٢٩.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطب، ج٤، ص٤٤٨، ح٨٢٣١.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٥٦.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص٥٩٠، رقم ٦٤٤٣.

(١٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص٤١٣، رقم ٢١٩٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [لا تَسْكُنِ الْكُفُورَ فَإِنَّ سَاكِنَ الْكُفُورِ كَسَاكِنِ الْقُبُورِ] قال الحربي : الْكُفُورُ : ما بَعُدَ من الأرض عن الناس فَلَا يَمُرُّ به أحد وَأَهْلُ الْكُفُورِ عند أَهْلِ الْمُدُنِ كالأَمْواتِ عند الأَحْيَاءِ فَكَأْتَهُمْ في الْقُبُورِ . وَأَهْلُ الشَّامِ يُسَمُّونَ الْقَرْيَةَ الْكُفْرَ^(١).

الحديث (٨٥)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَاشِدَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَوْبَانَ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْكُنِ الْكُفُورَ، فَإِنَّ سَاكِنَ الْكُفُورِ كَسَاكِنِ الْقُبُورِ» وقال حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ^(٤) قَالَ: أَخْبَرَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَاشِدَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا ثَوْبَانُ، لَا تَسْكُنِ الْكُفُورَ ... الحديث».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٥) بنحوه مع زيادة، والبيهقي^(٦) بمثله من طرق عن صفوان بن عمرو وأخرجه البيهقي^(٧) أيضاً من طريق سعيد بن سنان بنحوه مع زيادة، كلاهما (صفوان بن عمرو وسعيد بن سنان) عن راشد بن سعد به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * ثوبان مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أبو عبد الله، وهو ثوبان بن بجدد، من أهل السراة^(٨)، أصابه سبأ فاشتراه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأعتقه، ولم يزل يكون معه في السفر والحضر إلى أن توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فخرج إلى الشام فنزل الرملة، ثم انتقل إلى حمص فابتنى بها داراً، وكان ثوبان ممن حفظ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأدى ما وعى، وتوفي بها سنة أربع وخمسين^(٩).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٢) الأدب المفرد، باب ساكن القرى، ص ٢٠٣، ح ٥٧٩.

(٣) هو: حيوة بن شريح. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٥).

(٤) إسحاق بن راهوية، ثقة، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٩).

(٥) مسند الشاميين، ج ٢، ص ٩٩، ح ٩٨٦.

(٦) شعب الإيمان، فصل في فضل الجماعة والألفة وكراهية الاختلاف والفرقة، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٧١١٢.

(٧) شعب الإيمان، فصل في فضل الجماعة والألفة وكراهية الاختلاف والفرقة، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٧١١٣.

(٨) والسراة: موضع بين مكة واليمن، والسراة: جبال متصلة على شق واحد من أقصى اليمن إلى الشام. (معجم البلدان، للحموي، ج ٣، ص ٢٠٥).

(٩) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢١٨، رقم ٢٨٢.

* * راشد بن سعد المقراني^(١)، ويقال: الحبراني^(٢)، الحمصي، مات سنة ثمان ومئة، وقيل: ثلاث عشرة ومائة^(٣).

وَتَقَّه: غَيْرٌ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: ابْنُ مَعِينٍ^(٤)، وَأَبُو حَاتِمٍ^(٥)، وَابْنُ سَعْدٍ^(٦)، وَالذَّهَبِيُّ^(٧)، وَابْنُ حَجْرٍ^(٨).
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٩): "لَا بَأْسَ بِهِ".

وَقَالَ ابْنُ حَرْمٍ وَحَدَّه: هُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ^(١٠): "هَذَا مِنْ أَقْوَالِهِ الْمَرْدُودَةِ".
وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ^(١١): "ذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ ضَعَفَهُ".

وَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ^(١٢): "لَا بَأْسَ بِهِ، يُعْتَبَرُ بِهِ إِذَا لَمْ يَحْدِثْ عَنْهُ مَتْرُوكٌ".

خلاصة القول: هو كما قال الحافظان الذهبي، وابن حجر: ثقة؛ إلا أنه كثير الإرسال، قال أبو زرعة الرازي^(١٣): "راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص مرسل"، وقال ابن حجر^(١٤): "وفي روايته عن أبي الدرداء نظر".

وقال أبو حاتم^(١٥)، والحري^(١٦)، وأحمد بن حنبل^(١٧): راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان.

قالت الباحثة: وبحساب المدة بين وفاتيهما، فثوبان توفي سنة أربع وخمسين وراشد على أقل الأقوال توفي سنة ثمان ومائة تكون المدة أربع وخمسين سنة بمعنى أن راشد عاش أربع وخمسين سنة بعد ثوبان وهي مدة طويلة؛ إلا أن احتمال سماع راشد من ثوبان قائم حيث أن ثوبان قدم إلى حمص، وراشد حمصي الأصل.

(١) والمقراني: قال السمعاني: "بضم الميم- وقيل بفتحها- وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة، هذه النسبة إلى مقرى قرية بدمشق. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٣، ص ٣٩٦، رقم ٣٩٠٧).

(٢) الحبراني: قال السمعاني: "بضم الحاء المهملة والباء المعجمة بواحدة والراء المهملة والنون بعد الألف، هذه النسبة إلى حبران، هو حبران بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس، من اليمن. (الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ٤٣، رقم ١٠٦٦).

(٣) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٩، ص ٨ - ٩، رقم ١٨٢٦.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٨٣.

(٥) المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٨٣، رقم ٢١٧٨.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٤٥٦.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٨٨، رقم ١٤٩٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٠٤.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٨٣.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ٤٩٠، رقم ١٨٩.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٢٢٦.

(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٣٠، رقم ١٥٨.

(١٣) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ٥٩، رقم ٢٠٨، وجامع التحصيل، للعلائي، ص ١٧٤، رقم ١٨١.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٢٢٦.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٨٣.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٢٢٦.

(١٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٤٦، رقم ٦٤٢.

كما أن البخاري ذكر أن راشد بن سعد قد شهد صفين وذهبت عينه فيها^(١)، وعلى ذلك يكون قول أحمد فيه. * * بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي^(٢) الحميري^(٣)، أبو يحمى الحمصي، مات سنة سبع وتسعين ومئة^(٤). قال الساجي^(٥) والخليلي^(٦): فيه اختلاف.

فقال أبو حاتم^(٧): "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال النسائي^(٨): "إذا قال: حدثنا وأخبرنا"، فهو ثقة وإذا قال: "عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدري عن من أخذه".

وقال ابن عدي^(٩) وابن المديني^(١٠): "إذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط"، وزاد ابن عدي: "إذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فرما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه وبقية صاحب حديث ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار ويروي عنه الكبار من الناس وهذا صورة بقية".

وقال أحمد بن حنبل^(١١): توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير أمثال عبيد الله بن عمر "وسبب ذلك تدليسه"، وبمعناه قال أبو أحمد الحاكم وزاد: "بقية ثقة مأمون". وقال الخطيب^(١٢): "في حديثه مناكير، إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً".

قال ابن حبان^(١٣): "سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء، وقد امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه، يسوونه، فالتزق ذلك كله به".

وقال العقيلي^(١٤): "صدوق اللهجة، إلا أنه يأخذ عن أقبل وأدبر، فليس بشيء".

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٢٩٢، رقم ٩٩٤.

(٢) الكلاعي: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها «كلاع» نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. (الأنساب، للسمعاني، ج ١١، ص ١٨٦).

(٣) الحميري: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة، هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن. (الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ٢٦٤).

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ١٩٢-١٩٩، رقم ٧٣٨.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٧٨، رقم ٨٧٨.

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٢٦٦.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٣٥، رقم ١٧٢٨.

(٨) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ١٩٤.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٢٧٦، رقم ٣٠٢.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب، ج ٧، ص ٦٢٣، رقم ٣٥١٤.

(١١) انظر المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٢٠٠.

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب، ج ٧، ص ٦٢٣، رقم ٣٥١٤.

(١٣) انظر المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١.

(١٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ١٦٢.

وقال الجوزجاني^(١): "إذا تفرد بالرواية فغير محتج به؛ لكثرة وهمه، مع أن مسلماً وجماعة من الأئمة قد أخرجوا عنه اعتباراً واستشهاداً، لا أنهم جعلوا تفرداً أصلاً".

ونقل ابن حجر^(٢) قول البيهقي: "أجمعوا على أن بقية ليس بحجة"، كما قال عبد الحق الإشبيلي: "بقية لا يحتج به".

وقال ابن القطان^(٣): "بقية يدلّس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته".

وأيد الذهبي قول ابن القطان قائلاً: "نعم والله صح هذا عنه، إنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، وعن جماعة كبار فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس إنه تعمد الكذب، هذا أمثل ما يعتذر به عنهم".

وقال ابن حجر^(٤): "صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء".

خلاصة القول: هو ثقة فقد أجمع عدد من أئمة الجرح والتعديل^(٥) على أن بقية ثقة إذا روى عن الثقات، ضعيف

إذا روى عن الضعفاء والمجاهيل، فهو متهم بالارسال والتدليس

وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين^(٦)، ولكنه صرح بالسماع فأمن تدليسه.

**** أحمد بن عاصم، أبو محمد البلخي^(٧)، قال البخاري^(٨): "مات سنة سبع وعشرين ومئتين".**

قال ابن حجر^(٩): "كان مشهوراً بالزهد" ولكنه تراجع عن ذلك ورجح أن يكون الزاهد هو أحمد بن عاصم

الأنطاكي لا البلخي، وأما أبو حاتم الرازي فقال^(١٠): "مجهول"، وعقب الذهبي قائلاً^(١١): "بل هو مشهور" وقال

ابن حجر: "ما عرف أبو حاتم حاله في الحديث"^(١٢)، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "روى عنه أهل بلده"^(١٣).

(١) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٢٩٨، رقم ٣١٢، وانظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٧٨.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٧٨.

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٣٣٩، رقم ١٢٥٠.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٢٦.

(٥) أمثال ابن معين (تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٤١٥، رقم ٥٠٤٣)، وأحمد بن حنبل (العلل ومعرفة الرجال، لأحمد

بن حنبل، ج ٢، ص ٤٧٨، رقم ٣١٤١)، وابن سعد (طبقات ابن سعد، ج ٧، ص ٤٦٩)، وأبو زرعة (الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٤٣٥)،

والعجلي (معرفة الثقات، ج ١، ص ٢٥٠، رقم ١٦٨)، والجوزجاني (أحوال الرجال، ص ٢٩٨، رقم ٣١٢).

(٦) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٩، رقم ١١٧.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٣٦٣، رقم ٥٥.

(٨) التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٥، رقم ١٥٠٠.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٠، رقم ٧٦.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٦٦، رقم ١١٨.

(١١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ١٠٦، رقم ٤١٧.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨١.

(١٣) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١٢، رقم ١٢٠٥١.

خلاصة القول: لا يُعرف حيث لم أفد على جرح أو تعديل فيه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات.
** باقي رجال الإسناد ثقات.

** ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لجهالة حال أحمد بن عاصم البلخي.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [عَرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا هُوَ مَفْتُوحٌ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ كَفَرًا كَفَرًا فَسَرَّ بِذَلِكَ] [أَي قَرْيَةَ قَرْيَةً ^(١)].

الحديث (٨٦)

قال الطبري ^(٢) رحمه الله: مَوْسَى بْنِ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ الْمُخْزُومِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا هُوَ مَفْتُوحٌ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، كَفَرًا كَفَرًا، فَسَرَّ بِذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ {وَأَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} ^(٣) فَأَعْطَاهُ فِي الْجَنَّةِ أَلْفَ قَصْرِ، فِي كُلِّ قَصْرٍ، مَا يَنْبَغِي مِنَ الْأَزْوَاجِ وَالْخَدَمِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الآجري ^(٤)، والطبراني ^(٥)، وتمام الرازي ^(٦) من طرق عن عمرو بن هاشم بمثله، وأخرجه الآجري ^(٧) من طريق عمر بن عبد الواحد بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبه ^(٨)، والحاكم ^(٩) من طريق رواد بن الجراح مختصراً بدون لفظ ابن الأثير، وأخرجه الآجري ^(١٠)، والبيهقي ^(١١) من طريق سفيان الثوري بنحوه،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٤٠.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، ج٢٤، ص٤٨٧.

(٣) سورة الضحى (٥).

(٤) الشريعة، كتاب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان، باب ذكر من خص الله عز وجل به النبي صلى الله عليه وسلم من المقام المحمود يوم القيامة، ج٤، ص١٦٢١، ح١١٠٩.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج١٠، ص٢٧٧، ح١٠٦٥٠، والمعجم الأوسط، ج٣، ص٢٩٧، ح٣٢٠٩.

(٦) الفوائد لتمام الرازي، ج١، ص١٩٢، ح٤٤٨.

(٧) الشريعة، كتاب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان، باب ذكر من خص الله عز وجل به النبي صلى الله عليه وسلم من المقام المحمود يوم القيامة، ج٤، ص١٦٢٠، ح١١٠٨.

(٨) مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الجنة، باب ما ذكر في الجنة وما فيها مما أعد لأهلها، ج٧، ص٣١، ح٣٣٩٨٠.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الضحى، ج٢، ص٥٧٣، ح٣٩٤٣.

(١٠) الشريعة، كتاب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان، باب ذكر من خص الله عز وجل به النبي صلى الله عليه وسلم من المقام المحمود يوم القيامة، ج٤، ص١٦٢١، ح١١١٠.

(١١) دلائل النبوة، كتاب الشمائل، باب فتور الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم فترة حتى شق عليه، ج٧، ص٦١.

أربعتهم) عمرو بن هاشم، وعمر بن عبد الواحد، ورواد بن الجراح، وسفيان الثوري) عن الأوزاعي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عمرو بن هاشم البيروتي، من الطبقة التاسعة (من صغار أتباع التابعين)،**

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١): "سألت محمد بن مسلم عنه، فقال: كتبت عنه، كان قليل الحديث. قلت ما حاله؟ قال: ليس بذاك، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي"، وقال ابن عدي^(٢): "ليس به بأس"، وقال العقيلي^(٣): "عمرو بن هاشم عن ابن عجلان مجهول بالنقل، لا يتابع على حديثه"، وقال الذهبي^(٤): "قال ابن وارة: ليس بذاك"،

وقال ابن حجر^(٥): "صدوق يخطيء".

خلاصة القول: هو صدوق يخطيء.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره من أجل عمرو بن هاشم صدوق يخطيء وقد تابعه سفيان الثوري، وعمر بن عبد الواحد، قال الهيثمي^(٦): رواه الطبراني وإسناده حسن، إلا أن ابن أبي حاتم قال^(٧): سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا غلط؛ إنما هو: عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: عُرِضَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... "بلا أبيه"؛ وهذا مما أنكر علي عمرو بن هاشم.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفف) في حديث الصدقة [كأنما يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ] هو كناية عن مَحَلِّ قَبُولِ الصَّدَقَةِ فَكَانَ الْمُتَّصِقُ قَدْ وَضَعَ صَدَقَتَهُ فِي مَحَلِّ الْقَبُولِ وَالْإِتَابَةِ وَالْإِلَّا فَلَا كَفَّ لِلَّهِ وَلَا جَارِحَةَ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُشَبِّهُونَ غُلُوءًا كَبِيرًا^(٨).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٦٨، رقم ١٤٧٩.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٢٧٦.

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٩٤، رقم ١٢٩٩، وانظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٧٤، رقم ٥٨٧.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٩٠، رقم ٤٢٤١.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٨.

(٦) انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٧، ص ١٣٩، رقم ١١٤٩٩.

(٧) انظر علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢١، رقم ١٧٧٦.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

الحديث (٨٧)

قال الإمام مالك^(١) رحمه الله: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَبِي الْحُبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا، كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ فَيُرَبِّبُهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوهُ^(٢) أَوْ فَصِيلَهُ^(٣) حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الدارمي^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن خزيمة^(٦) من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وأخرجه أحمد^(٧)، والآجري^(٨)، ومسلم^(٩)، وابن ماجة^(١٠)، والترمذي^(١١)، والنسائي^(١٢)، وابن خزيمة^(١٣)، والبيهقي^(١٤) جميعهم من طرق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وأخرجه الحميدي^(١٥)، وأحمد^(١٦)، والنسائي^(١٧)، والدولابي^(١٨)، وابن خزيمة^(١٩)، وابن حبان^(٢٠)، والبيهقي^(٢١) من طرق عن محمد بن عجلان، ثلاثتهم (يحيى بن سعيد وسعيد بن أبي سعيد ومحمد بن عجلان) عن سعيد بن يسار به بنحوه.

-
- (١) موطأ مالك رواية أبو مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب الترغيب في الصدقة، ج ٢، ص ١٧٤، رقم ٢١٠٠.
- (٢) فَلُوهُ: الْفَلْوُ: الْمُهْرُ الصَّغِيرُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٧٤).
- (٣) فَصِيلُهُ: وَهُوَ مَا فَصِلَ عَنِ اللَّبَنِ مِنْ أَوْلَادِ الْبَقَرِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٥١).
- (٤) سنن الدارمي، كتاب الزكاة، باب في فضل الصدقة، ج ٢، ص ١٠٤٢، ح ١٧١٧.
- (٥) السنن الكبرى للنسائي، كتاب النعوت، باب قوله "واتصنع على عيني"، ج ٧، ص ١٥٥، ح ٧٦٨٨.
- (٦) التوحيد، لابن خزيمة، ج ١، ص ١٣٨.
- (٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٥٥١، ح ١٠٩٤٥.
- (٨) الشريعة، كتاب الإيمان، باب الإيمان بأن الله يأخذ الصدقات بيمينه ويرببها للمؤمن، ج ٣، ص ١١٧١، ح ٧٤٢.
- (٩) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، ج ٢، ص ٧٠٢، ح ١٠١٤.
- (١٠) سنن ابن ماجة، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ج ١، ص ٥٩٠، ح ١٨٤٢.
- (١١) سنن الترمذي، أبواب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، ج ٣، ص ٤٠، ح ٦٦١.
- (١٢) سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب الصدقة من غلول، ج ٥، ص ٥٧، ح ٢٥٢٥.
- (١٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب في فضل الصدقة، ج ٤، ص ٩٢، ح ٢٤٢٥.
- (١٤) الأسماء والصفات، باب ما ذكر في اليمين والكف، ج ٢، ص ١٥١، ح ٧١٨.
- (١٥) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ١١٨٨.
- (١٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٥، ص ٢٤٨، ح ٩٤٢٣.
- (١٧) السنن الكبرى للنسائي، كتاب النعوت، باب المعافاة والعقوبة، ج ٧، ص ١٦٣، ح ٧٧١١.
- (١٨) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ١، ص ٦، ح ١٢.
- (١٩) التوحيد لابن خزيمة، ج ١، ص ١٤٢.
- (٢٠) صحيح ابن حبان، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الشرك والنفاق، ج ١، ص ٥٠٤، ح ٢٧٠.
- (٢١) الأسماء والصفات، باب قول الله عَزَّ وَجَلَّ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ "إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ"، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ٨٩٨.

ثانيا: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات، ويحيى بن سعيد الأنصاري، متفق على توثيقه^(١) ولكنه مدلس من الطبقة الأولى^(٢) التي لا يضر تدليسهم.

** ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث عمر [إِنَّ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أُدْخِلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفٍّ وَاحِدَةٍ] فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " صدق عُمر "

وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ [الْكَفِّ وَالْحَفْنَةِ وَالْيَدِ] فِي الْحَدِيثِ وَكُلُّهَا تَمَثِيلٌ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ^(٣).

الحديث (٨٨)

قال معمر بن راشد^(٤) رحمه الله: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَ مِائَةِ أَلْفٍ » قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « وَهَكَذَا » ، وَجَمَعَ كَفِّيهِ، قَالَ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: « وَهَكَذَا » ، وَجَمَعَ كَفِّيهِ، فَقَالَ عُمرُ: حَسْبُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَعْنِي يَا عُمرُ مَا عَلَيْكَ أَنْ يُدْخِلَنَا اللَّهُ الْجَنَّةَ كُلَّنَا، فَقَالَ عُمرُ: إِنَّ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أُدْخِلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « صدق عُمر ».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٥)، وابن أبي عاصم^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨) من طريق قتادة عن النضر بمثله. وأخرجه البزار^(٩)، وأبو يعلى^(١٠) من طريق حميد الطويل بنحوه، وأخرجه البزار^(١١) أيضا من طريق عبد العزيز بن صهيب بنحوه ،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩١.

(٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٧، رقم ٣٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٤) جامع معمر بن راشد (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، باب الرخص والشدائد، ج ١١، ص ٢٨٦، ح ٢٠٥٥٦.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢٠، ص ١٢١، ح ١٢٦٩٥.

(٦) السنة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٥٩٠.

(٧) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٣٤٠٠.

(٨) الأسماء والصفات، باب ما ذكر في اليمين والكف، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٧٢١.

(٩) كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب صفة الجنة، باب فيمن يدخل الجنة بغير حساب، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٣٥٤٧.

(١٠) مسند أبي يعلى، ج ٦، ص ٤١٧، ح ٣٧٨٣.

(١١) كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب صفة الجنة، باب فيمن يدخل الجنة بغير حساب، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٣٥٤٥.

ثلاثتهم (النضر وحميد وعبد العزيز) عن أنس بن مالك.

ثانيا: تراجم الرواة

** قتادة بن دعامة السدوسي، سبقت ترجمته^(١)، ثقة ثبت اتهم بالارسال كما أنه مدلس من الطبقة الثالثة.

** باقي رجال الإسناد ثقات

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل قتادة مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع ومدار الحديث عليه، وممن ضعف الحديث ضياء الدين المقدسي فقال^(٢): "رجاله ثقات لكنه معلول"، وقد صحح شعيب الأرنؤوط الحديث فقال: "إسناده صحيح، والشك فيه لا يضر فقتادة معروف بالرواية عن النضر بن أنس وعن أنس".

ذكر الاختلاف على قتادة:

الحديث رواه معمر بن راشد عن قتادة، واختلف فيه على قتادة اختلافا كثيرا^(٣).

فرواه معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس كما عند الطبراني^(٤)، والبيهقي^(٥)

وخالفه أبو هلال الراسبي؛ فرواه عن قتادة، عن أنس بدون النضر كما عند أحمد^(٦)، والطبراني^(٧)، وأبو نعيم^(٨)، وأخرجه أحمد^(٩)، وابن أبي عاصم^(١٠) بالشك هل هناك واسطة أم لا.

وخالفهما هشام الدستوائي، فرواه عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن عمير الأنصاري، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عند الطبراني^(١١)، وضياء الدين المقدسي^(١٢).

وقال الدارقطني^(١٣): "القول ما قال هشام؛ لأن أبا هلال ضعيف، ومعمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش"، وقال أبو حاتم^(١٤): "هشام الدستوائي أحفظ" وقال أيضا: "ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط" وفتادة بصري.



(١) تحت حديث رقم (٢).

(٢) الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، ج٧، ص٢٥٥، ح٢٧٣٠.

(٣) انظر علل الدارقطني، ج١٢، ص٢٢١، رقم ٢٦٤٢.

(٤) المعجم الأوسط، للطبراني، ج٣، ص٣٥٩، ح٣٤٠٠.

(٥) الأسماء والصفات، باب ما ذكر في اليمين والكف، ج٢، ص١٥٣، ح٧٢١.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج٢٠، ص٣١٠، ح١٣٠٠٧.

(٧) المعجم الاوسط، ج٨، ص٣٦٤، ح٨٨٨٤.

(٨) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٢، ص٣٤٤.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج٢٠، ص١٢١، ح١٢٦٩٥.

(١٠) السنة لابن أبي عاصم، ج١، ص٢٦٢، ح٥٩٠.

(١١) المعجم الأوسط، للطبراني، ج٣، ص٣٥٩، ح٣٤٠٠.

(١٢) صفة الجنة، ذكر من يدخل الجنة من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بغير حساب، ص١٨١، ح٢٠٤.

(١٣) علل الدارقطني، ج١٢، ص٢٢١.

(١٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج٥، ص٥٢٥.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكْفِي النَّاسَ] يقال : اسْتَكْفَى وَتَكْفَى : إِذَا أَخَذَ بِيَطْنِ كَفِّهِ أَوْ سَأَلَ كَفًّا مِنَ الطَّعَامِ أَوْ مَا يَكْفِي الْجُوعَ^(١).

الحديث (٨٩) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ، فَخُذْهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ، مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ: مِثْلُ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَفَهُ بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ، أَوْ لَعَقَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَأْتِي أَحَدَكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكْفِي النَّاسَ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى"

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الحميد^(٣)، والدارمي^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، وابن خزيمة^(٦)، والطحاوي^(٧)، وابن حبان^(٨) بنحوه، والحاكم^(٩)، والبيهقي^(١٠) بمثله جميعهم من طرق عن محمد بن إسحاق به.

ثانياً: تراجم الرواة

** محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأنصاري الأشهلي، من بني عبد الأشهل، صحابي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات سنة ست وتسعين^(١١).

** محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(١٢)، صدوق حسن الحديث، ولكنه مدلس من الطبقة الرابعة.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ث ٣٤١.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله، ج ٢، ص ١٢٨، ح ١٦٧٣.

(٣) المنتخب من مسند عبد الحميد بن حميد، ص ٣٣٦، ح ١١٢٠.

(٤) سنن الدارمي، كتاب الزكاة، باب النهي عن الصدقة بجميع ما عند الرجل، ج ٢، ص ١٠٣٢، ح ١٧٠٠.

(٥) مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٦٥، ح ٢٠٨٤.

(٦) صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب الزجر عن صدقة المرء بماله كله، ج ٤، ص ٩٨، ح ٢٤٤١.

(٧) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراهية ذهب المعادن وأنه لا خير فيه،

ج ١٢، ص ٢٢٧، ح ٤٧٧١.

(٨) صحيح ابن حبان، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع ذكر الزجر عن أن يتصدق المرء بماله كله، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٣٣٧٢.

(٩) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الزكاة، ج ١، ص ٥٧٣، ح ١٥٠٧.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب من قال لا شيء في المعدن حتى يبلغ نصاباً، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٧٦٤٣.

(١١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣٧٧-١٣٧٨، رقم ٢٣٤٧.

(١٢) تحت حديث رقم (٤٦).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل محمد بن إسحاق: مدلس من الرابعة وقد عنعن ولم يصرح بالسماع، وممن ضعفه الألباني^(١).

وللحديث طريق أخرى مقتصرة على الشق الأخير من الحديث: "أفضل الصدقة عن ظهر غنى" أخرجها أحمد^(٢) من طريق عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير "محمد بن مسلم بن تَدْرُس" عن جابر بن عبد الله.

وإسناده حسن لأجل أبي الزبير صدوق مدلس من الطبقة الثالثة^(٣)، وكذلك ابن جريج ثقة فقيه؛ إلا أنه مدلس من الثالثة^(٤)، وقد صرحا بالسماع، وابن لهيعة: صدوق اختلط بعد احتراق كتبه^(٥)؛ ولكنه متابع بابن جريج.

وللحديث شاهد من حديث حكيم بن حزام: أخرجه البخاري^(٦) من طريق هشام، بن عروة عن أبيه، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعمل، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستغفب يعقه الله، ومن يستغن يغنه الله».

وفي النهاية الحديث حسن لغيره بمتابعاته وشواهد.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [أنه قال لسعد: خير من أن تتركهم عائلة يتكفون الناس] أي يمدون أكفهم إليهم يسألونهم^(٧).

الحديث (٩٠)

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرَضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِتِلْكَ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قَالَ: قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: التُّلْتُ؟ قَالَ: «التُّلْتُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللَّفْمَةَ تَرْفَعَهَا إِلَيَّ فِي امْرَأَتِكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْخَلْفُ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: «لَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَتَعْمَلَ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَزِدَّتْ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً، وَلَعَلَّ

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٣، ص ٤١٦، رقم ٨٩٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٢، ص ٤٠٣، ح ١٤٥٣١.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٦، وطبقات المدلسين، ص ٤٥، رقم ١٠١.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٣، وطبقات المدلسين، ص ٤١، رقم ٨٣.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١٩.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٤٢٧.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات، ج ٨، ص ١٥٠، ح ٦٧٣٣.

أَنْ تُخَلِّفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ^(١)» يَرْتِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣) من طرق عن الزهري بنحوه، وأخرجه البخاري^(٤) من طريق سعد بن إبراهيم بنحوه، كلاهما (الزهري وسعد بن إبراهيم) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص به. وأخرجه مسلم^(٥) من طريق مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقاص.

** ثانياً: تراجم الرواة

** سفيان بن عيينة، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة ثبت، مدلس من الطبقة الثانية، واختلط في نهاية عمره ولا يضره ذلك حيث لم يلق أحد في مدة اختلاطه، ورواية الأئمة الستة عنه قبل الاختلاط. ** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الرويا [كَانْ ظَلَّةً تَنْطِفُ عَسَلًا وَسَمْنَا وَكَانَ النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَهُ^(٧)].

الحديث (٩١)

قال الدارمي^(٨) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٩)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مِمَّا يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا

(١) سعد بن حولة، من بني عامر بن لؤي، كان من مهاجرة الحبشة الهجرة الثانية، مات في حجة الوداع، وكان بدرياً. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٥٨٧، رقم ٩٢٨)، وكان رثاء النبي صلى الله عليه وسلم له بسبب إقامته بمكة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم، ودعا لسعد بالعافية ليرجع إلى دار هجرته وهي المدينة ولا يستمر مقيماً بسبب الوجع بالبلد التي هاجر منها وهي مكة. (انظر فتح الباري، لابن حجر، ج ١١، ص ١٨٠)، وقال العيني: أن النبي صلى الله عليه وسلم رثي له حين مات بمكة، وكان يهوى أن يموت بغيرها، والمعنى: هو الاشفاق والتوجع وإظهار التحزن. (انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج ٨، ص ٨٨، ٩٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "اللهم أمض لأصحابي هجرتهم"، ج ٥، ص ٦٨، ح ٣٩٣٦، وكتاب المغازي، باب حجة الوداع، ج ٥، ص ١٧٨، ح ٤٤٠٩، وكتاب الدعوات، باب الدعاء برفع الوباء والوجع، ج ٨، ص ٨٠، ح ٦٣٧٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الهبات، باب الوصية بالثلث، ج ٣، ص ١٢٥٠، ح ١٦٢٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب النفقة على الأهل، ج ٧، ص ٦٢، ح ٥٣٥٤.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الهبات، باب الوصية بالثلث، ج ٣، ص ١٢٥٢، ح ١٦٢٨.

(٦) تحت حديث رقم (٤).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٨) سنن الدارمي، كتاب الرويا، باب في القمص والبئر واللبن والعسل، ج ٢، ص ١٣٧٦، ح ٢٢٠٢.

(٩) عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور القرشي المدني، مولى بني نوفل، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٢).

فَأَيْقُصَّهَا عَلَيَّ، فَأَعْبُرَهَا لَهُ^(١)» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ ظِلَّةً بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ تَنْطَفِ عَسَلًا، وَسَمْنَا، وَرَأَيْتُ سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ^(٢)، وَرَأَيْتُ أَنَا سَا يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا، فَمُسْتَكْتِرٌ، وَمُسْتَقِلٌّ وَرَأَيْتُ سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، فَأَخَذَتْ بِهِ فَعَلَوْتُ، «فَأَعْلَاكَ اللَّهُ» ثُمَّ أَخَذَ بِهِ الَّذِي بَعَدَكَ فَعَلَا، «فَأَعْلَاهُ اللَّهُ» ثُمَّ أَخَذَهُ الَّذِي بَعْدَهُ فَعَلَا، «فَأَعْلَاهُ اللَّهُ» ثُمَّ أَخَذَهُ الَّذِي بَعْدَهُ فَقَطَعَ بِهِ، ثُمَّ وَصَلَ فَاتَّصَلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْذَنْ لِي فَأَعْبُرَهَا، فَقَالَ: «اعْبُرَهَا» وَكَانَ أَعْبَرَ النَّاسَ لِلرُّؤْيَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَمَّا الظِّلَّةُ فَالْإِسْلَامُ، وَأَمَّا الْعَسَلُ وَالسَّمْنُ فَالْقُرْآنُ، حَلَاوَةُ الْعَسَلِ، وَلِينُ السَّمْنِ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهُ فَمُسْتَكْتِرٌ، وَمُسْتَقِلٌّ فَهُمْ حَمَلَةُ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ، تَأْخُذُ بِهِ فَيُعَلِّمُكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرَ فَيَقْطَعُ بِهِ، ثُمَّ يَوْصَلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِأَبِي أَنْتَ أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ، فَقَالَ: «أَصَبْتُ وَأَخْطَأْتُ» فَقَالَ: فَمَا الَّذِي أَصَبْتُ؟ وَمَا الَّذِي أَخْطَأْتُ؟ فَأَبَى أَنْ يُخْبِرَهُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحميدي^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، وأحمد^(٥)، والبخاري^(٦)، ومسلم^(٧)، وابن ماجه^(٨)، وأبو يعلى^(٩)، والطحاوي^(١٠)، وابن حبان^(١١)، والطبراني^(١٢)، والبيهقي^(١٣) جميعهم من طرق عن الزهري به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سليمان بن كثير البصري، أبو داود، ويقال أبو محمد، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة^(٤).

(١) فَأَعْبُرَهَا لَهُ: يُقَالُ: عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا أَعْبُرَهَا عَبْرًا، وَعَبَّرْتُهَا تَعْبِيرًا إِذَا أَوْلَيْتَهَا وَفَسَّرْتَهَا، وَخَبَّرْتُ بِأَخْرٍ مَا يُوَوِّلُ إِلَيْهِ أَمْرًا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٧٠).

(٢) سَبَبًا وَاصِلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ: أَي مَوْصُولًا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١٩٣).

(٣) مسند الحميدي، ج ١، ص ٤٦٢، ح ٥٤٦.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الإيمان والرؤيا، باب ما قالوا فيما يخبره النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٣٠٤٨١.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، ج ٤، ص ٢١، ح ٢١١٣.

(٦) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب، ج ٩، ص ٤٣، ح ٧٠٤٦٦.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا، ج ٤، ص ١٧٧٧، ح ٢٢٦٩.

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا، ج ٢، ص ١٢٨٩، ح ٣٩١٨.

(٩) مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٢٥٦٥.

(١٠) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عليه السلام في تعبير أبي بكر الرؤيا بأمره، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٦٧٠.

(١١) صحيح ابن حبان، كتاب العلم، باب الخبر الدال على إباحتها إظهار المرء ما يُحْسِنُ من العلم إذا صحت نيئته في إظهاره، ج ١، ص ٣١٥، ح ١١١.

(١٢) مسند الشاميين، ج ٣، ص ٣٥، ح ١٧٥٦.

(١٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في قوله "أقسم أو أقسمت"، ج ١٠، ص ٦٨، ح ١٩٨٨٥.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٤، وانظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٦، رقم ٢٥٥٧.

قال أحمد بن حنبل: ثقة، كان يطلب الحديث مع سفيان بن حسين"، وقال النسائي^(١)، وابن حجر^(٢): "لا بأس به في غير الزهري"، وزاد النسائي: "يخطئ عليه".
 قال أبو حاتم^(٣): "يكتب حديثه" ونقل تضعيف ابن معين له؛ ولكن قال يحيى في موضع آخر^(٤): "لم يكن به بأس"، وقال أيضا: "سماع هشيم وسليمان بن كثير من الزهري سمعا وهما صغيران"^(٥).
 وقال العجلي^(٦): "جائز الحديث، لا بأس به".
 وقال العقيلي^(٧): "مضطرب الحديث عن ابن شهاب، وهو في غيره أثبت".
 وقال ابن حبان^(٨): "كان يخطئ كثيرا، فأما روايته عن الزهري فقد اختلطت عليه صحيفته، فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات، ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات".
 وقال ابن عدي^(٩): "له عن الزهري، وعن غيره أحاديث سالحة، وأحاديثه عندي لا بأس بها"، وقال الذهبي^(١٠): "صويلح"، وقال في موضع آخر: "ثقة، وهو حسن الحديث، مخرج له في الصحاح، وليس هو بالمكثر"^(١١).
خلاصة القول: هو صدوق.

**** محمد بن كثير العدي، أبو عبد الله البصري، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين^(١٢).**

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "قال لنا يحيى بن معين: لا تكتبوا عنه، وقال: لم يكن بالثقة"^(١٣)، وقال ابن الجنيد عنه في موضع آخر^(١٤): "كان في حديثه ألفاظ كأنه ضعفه"، وقال: "لم يكن يستأهل أن يكتب عنه"^(١٥).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٨.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٤.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٣٨، رقم ٦٠٣.

(٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٦٢، رقم ٧٦٧.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج ٤، ص ٢٩٠، رقم ٧٥٧.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٣٠، رقم ٦٧٢.

(٧) انظر الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ١٣٧، رقم ٦٢٦.

(٨) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٣٣٤، رقم ٤١٨.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٢٩٠، رقم ٧٥٧.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٦٣، رقم ٢١٢٤.

(١١) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٢٩٤-٢٩٥، رقم ٩١.

(١٢) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٤ و٣٣٦، رقم ٥٥٧١.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٣٦.

(١٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٥٧، رقم ٣٤٢.

(١٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٥٧، رقم ٣٤٣.

وقال أبو حاتم^(١): "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "ثقة لم يصب من ضعفه". خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من تضعيف ابن معين له لا يؤخذ به هنا، حيث إنه من المعروف أن الجرح إذا لم يُفسر، وكان مخالفاً لأقوال العلماء الآخرين لا يأخذ به ولا يُقدم^(٤)، كما أن أبا حاتم مع تشدده قال عنه صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل سليمان بن كثير فهو صدوق، وإن كان ضعيفاً في روايته عن الزهري فقد تابعه سفيان بن حسين، وسفيان بن عيينة وغيرهم، وسبق أن قال ابن حبان فيه: "يعتبر بما وافق الأثبات في الروايات"، وقال ابن عدي: "له روايات صالحة عن الزهري".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [المنفق على الخيل كالمستكف بالصدقة] أي الباسط يده يُعطيها من قولهم : استكفَّ به الناس إذا أهدقوا به واستكفُّوا حوله ينظرون إليه وهو من كفاف الثوب وهي طرته وحواشيه وأطرافه أو من الكفة بالكسر وهو ما استدار ككفة الميزان^(٥).

الحديث (٩٢) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير " كالمستكف " وإنما بلفظ " كالمتكف "

قال ابن حبان^(٦) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُنَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَثَلُ الْمُنْفِقِ عَلَى الْخَيْلِ، كَالْمُتَكَفِّفِ بِالْصَّدَقَةِ " فُلْنَا لِمَعْمَرٍ: مَا الْمَتَكَفِفُ بِالْصَّدَقَةِ قَالَ: الَّذِي يُعْطِي بِكَفِّ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو عوانة^(٧)، وأبو يعلى^(٨)، والطبراني^(٩)، وابن المقرئ^(١٠)، والبيهقي^(١١) جميعهم من طرق عن عبد الرزاق به بنحوه.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٠، رقم ٣١١.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٧٧، رقم ١٥٢٧٣.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٤.

(٤) سبق بيان رأي العلماء في قبول الجرح المفسر وغير المفسر تحت حديث رقم (٣٣).

(٥) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٦) صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب الخيل ذكر البيان بأن النفقة لمرتبط الخيل ومحبسها تكون كالصدقة، ج ١٠، ص ٥٣٠، ح ٤٦٧٥.

(٧) مستخرج أبي عوانة، باب فضل الخيل على غيرها من الدواب، وما يكره من الخيل، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٧٢٧٦.

(٨) مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٤٠٨، ح ٦٠١٤.

(٩) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٣٠٨٨.

(١٠) معجم ابن المقرئ، ص ٣٤٢، ح ١١٢١.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب الإسهام للفرس دون غيره من الدواب، ج ٦، ص ٥٣٥، ح ١٢٨٩٣.

ثانيا: تراجم الرواة

* مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكَّلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ، أَخُو الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانَ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ^(١).

وثقة ابن معين^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

وقال أبو حاتم^(٤): "لين الحديث"، ونقل المزي قول ابن عدي^(٥): "كثير الغلط".

وقال مسلمة بن قاسم^(٦): "كان كثير الوهم، وكان لا بأس به".

قال ابن وضاح^(٧): "كان كثير الحفظ، كثير الغلط"، وقال الذهبي^(٨): "حافظ وثق"، وقال في موضع آخر: "الحافظ الصدوق"^(٩)، وقال: "ولمحمد هذا أحاديث تستتكر"^(١٠)، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق عارف له أوهام كثيرة".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق له أوهام كثيرة، وما كان من أوهامه لا تضره فقال ابن القطان^(١٢): "هُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ مِنْ سَوْءِ حِفْظِهِ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ حَدِيثُهُ، فَإِنَّهُ حَافِظٌ، مَكْتَرٌ، صَدُوقٌ"، وقال في موضع آخر^(١٣): "ثِقَّةٌ حَافِظٌ، وَلِكثْرَةِ مَحْفُوظِهِ أَحْصَيْتَ عَلَيْهِ أَوْهَامًا، لَمْ يَعْذِرْ بِهَا كَبِيرَ الْوَهْمِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَايِبٌ عَدَّتْ عَلَى نَبِيلٍ، وَسَقَطَاتٌ أَحْصَيْتَ عَلَى فَاضِلٍّ".

* باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لذاته؛ لأجل محمد بن أبي السري العسقلاني، صدوق وقال ابن حجر: "له أوهام" ولا يضره ذلك هنا حيث تابعه على الحديث أحمد بن يوسف السلمى، وعبد الله بن الرومي وغيرهم. وممن صحح إسناده الحديث حسين سليم أسد^(١٤).

(١) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٥٥، رقم ٥٥٧٨.

(٢) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ابن معين، ص ٣٩٧، رقم ٥١٨.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٨٨، رقم ١٥٣٣٥.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٠٥، رقم ٤٥٢.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٥٨.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٦.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٦.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢١٤، رقم ٥١٣٣.

(٩) تنكرة الحفاظ، للذهبي، ج ٢، ص ٤٧٣، رقم ٤٨٦.

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٢٤، رقم ٨١١٤.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٤.

(١٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٣، ص ١٢٦.

(١٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٥، ص ٢١٨.

(١٤) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٤٠٨، ح ٦٠١٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث رُقَيْقَةَ [وَاسْتَكْفُوا جَنَابِي عَبْدِ الْمُطَّلَبِ] أَي أَحَاطُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا حَوْلَهُ^(١).

الحديث (٩٣)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [أُمِرْتُ أَلَّا أَكْفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا] يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ : أَي لَا أَمْنَعُهُمَا مِنَ الْاسْتِرْسَالِ حَالَ السُّجُودِ لِيَقَعَا عَلَى الْأَرْضِ

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ : أَي لَا يَجْمَعُهُمَا وَيَضُمُّهُمَا^(٢).

الحديث (٩٤)

قال الإمام البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ^(٤)، عَنْ عَمْرِو^(٥)، عَنْ طَاوُسِ^(٦)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ، لَا أَكْفُّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا».

أولاً: تخريج الحديث

سبق تخريجه تحت حديث رقم (٦٣) ولكن بلفظ مغاير.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب لا يكف ثوبه في الصلاة، ج ١، ص ١٦٣، ح ٨١٦.

(٤) الوضاح بن عبد الله اليشكري، أبوعوانة البزاز. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ٥٨٠).

(٥) عمرو بن دينار المكي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢١).

(٦) طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فقيه فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨١).

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [المؤمن أخو المؤمن يكف عليه ضيعته] أي يجمع عليه معيشته ويضمها إليه^(١).

الحديث (٩٥)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدَّنُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، يَكْفُ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ، وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣)، والطبراني^(٤)، والقضاعي^(٥)، والبيهقي^(٦) جميعهم من طريق الوليد بن رباح بنحوه، وأخرجه البخاري^(٧)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٨) كلاهما من طريق عبد الله بن رافع مختصراً، كلاهما (الوليد بن رباح وعبد الله بن رافع) عن أبي هريرة به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * الوليد بن رباح الدوسي المدني، مولى ابن أبي نباب^(٩)، مات سنة سبع عشرة ومئة^(١٠).

قال أبو حاتم^(١١): "صالح"، وقال الترمذي عن البخاري^(١٢): "حسن الحديث"، وفي موضع آخر قال: "مقارب الحديث"^(١٣).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٤١.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في النصيحة والحيطة، ج٤، ص٢٨٠، ح٤٩١٨.

(٣) الأدب المفرد، باب المسلم مرآة أخيه، ص٩٣، ح٢٣٩.

(٤) مكارم الأخلاق، باب فضل معونة المسلمين والسعي في قضاء حوائجهم، ص٣٤٤، ح٩٢.

(٥) مسند الشهاب، المؤمن مرآة المؤمن، ج١، ص١٠٦، ح١٢٥.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب قتال أهل البغي، باب ما في الشفاعة والذب عن عرض أخيه المسلم من الأجر، ج٨، ص٢٩٠،

ح١٦٦٨١، والآداب، باب في التعاون على البر والتقوى، ص٣٧، ح٩٠، وشعب الإيمان، باب الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر" التعاون على البر والتقوى، ج١٠، ص١٠٧، ح٧٢٣٩.

(٧) الأدب المفرد، باب المسلم مرآة أخيه، ص٩٣، ح٢٣٨.

(٨) التوبيخ والتنبيه، باب ما أمر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُؤْمِنُ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِي إِخْوَانِهِمْ مِنْ تَرْكِ النَّقَاطِعِ، وَالتَّنَادِيرِ،

والتَّبَاغُضِ، وَالتَّحَاسُدِ، ص٣٧، ح٥٧.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج٣١، ص١١، رقم٦٧٠٣.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص٤٩٣.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٩، ص٤، رقم١٥.

(١٢) علل الترمذي الكبير، لابن رجب الحنبلي، ص٣٨٩.

(١٣) علل الترمذي الكبير، لابن رجب الحنبلي، ص٢٦١، رقم٤٧٥.

وذكره ابن حبان في الثقات^(١)، وقال الذهبي^(٢)، وابن حجر^(٣): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق كما قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

**** كثير بن زيد الأسلمي السهمي، أبو محمد ابن مافنه المدني^(٤)، مات سنة ثمان وخمسين ومئة^(٥)، مختلف في عدالته:**

فوثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي^(٦)، وابن معين^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال أحمد بن حنبل^(٩)، ويحيى بن معين في أحد الأقوال^(١٠)، وابن عدي^(١١): "ليس به بأس".

وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس بذاك القوي^(١٢)، وقال في موضع آخر: "وليس بشيء"، وفي رواية أخرى قال: "صالح"^(١٣).

وقال يعقوب بن شيبة^(١٤): "ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو".

وقال أبو زرعة^(١٥)، وابن حجر^(١٦): "صدوق"، زاد أبو زرعة: "فيه لين"، وزاد ابن حجر: "يخطئ".

وقال أبو حاتم^(١٧): "صالح، ليس بالقوي، يكتب حديثه"، وضعفه النسائي^(١٨)، وابن معين^(١٩).

وقال ابن سعد^(٢٠): "كان كثير الحديث".

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٤٩٣، رقم ٥٨٩٠.

(٢) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٥١، رقم ٦٠٦٣.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨١.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١١٣، رقم ٤٩٤١.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٤٢٣، رقم ٣٥٦.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١١٥.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٠٤.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٥٤، رقم ١٠٤١١.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣١٧، رقم ٢٤٠٦.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٠٤.

(١١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٠٧، رقم ١٦٠٣.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٥١.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١١٥.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١١٥.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٥١.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٥.

(١٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٥١.

(١٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٨٩، رقم ٥٠٥.

(١٩) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ص ٧٠.

(٢٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٤٢٣، رقم ٣٥٦.

وقال أبو جعفر الطبري^(١): "وكثير بن زيد عندهم ممن لا يحتج بنقله".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل الوليد بن رباح، وكثير بن زيد، كلاهما صدوق، وممن حسن الحديث العراقي^(٢) والألباني^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [يَكْفُ مَاءَ وَجْهِهِ] أَي يَصُونُهُ وَيَجْمَعُهُ عَنِ بَدْلِ السُّؤَالِ، وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ^(٤).

الحديث (٩٦)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث أم سلمة [كُفِّي رَأْسِي] أَي اجْمَعِيهِ وَضُمَّيْ أَطْرَافَهُ

وفي رواية [كُفِّي مِنْ رَأْسِي] أَي دَعِيهِ وَاتْرُكِي مَشْطَهُ . وقد تكرر في الحديث^(٥).

الحديث (٩٧) أشار ابن الأثير هنا إلى روايتين

الرواية الأولى: " كفي رأسي "

قال الإمام مسلم^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَهِيَ تَمْتَشِطُ: «أَيُّهَا النَّاسُ» فَقَالَتْ لِمَاشِطَتِهَا: كُفِّي رَأْسِي، بِنَحْوِ حَدِيثِ بُكَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٤١٤.

(٢) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين العراقي، كتاب آداب الصحبة، باب في حقوق الأخوة والصحبة، ص ٦٣٩، ج ٢.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٢، ص ٥٩٦، رقم ٩٢٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، ج ٤، ص ١٧٩٥، ح ٢٢٩٥.

ورواية بكر هي: وَحَدَّثَنِي يُؤُسُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرًا، حَدَّثَهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَذْكُرُونَ الْحَوْضَ، وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمًا مِنْ ذَلِكَ، وَالْجَارِيَةُ تَمْشُطُنِي، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ» فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ: اسْتَخِرِي عَنِّي، قَالَتْ: إِثْمًا دَعَا الرَّجَالَ وَلَمْ يَدْعُ النِّسَاءَ، فَقُلْتُ: إِنِّي مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِيَّايَ لَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ فَيُدَبُّ عَنِّي كَمَا يُدَبُّ الْبُعِيرُ الضَّالُّ، فَأَقُولُ: فِيْمَ هَذَا؟ فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سَحْفًا "

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أفلح بن سعيد الأنصاري، أبو محمد المدني القبائي^(١)، مات سنة ست وخمسين ومائة^(٢).

وثقه ابن معين^(٣)، وابن سعد^(٤)، وزاد: "قليل الحديث"، وقال ابن معين في رواية أخرى^(٥)، وأحمد بن حنبل^(٦)، والنسائي^(٧): "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(٨): "شيخ صالح الحديث".

وقال ابن حبان^(٩): "يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال"

وقال ابن حجر قرأت بخط الذهبي تعقبه على قول ابن حبان قائلاً: "ابن حبان ربما نصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"^(١٠).

(١) تهذيب الكمال، للزمي، ج ٣، ص ٣٢٣، رقم ٥٤٨.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٤٢٨، رقم ٣٦٤.

(٣) تهذيب الكمال، للزمي، ج ٣، ص ٣٢٤.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٤٢٨.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٢٤، رقم ١٢٣٣.

(٦) سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٠٩، رقم ١٦٢.

(٧) تهذيب الكمال، للزمي، ج ٣، ص ٣٢٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٩) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ١٧٦، رقم ١١١.

(١٠) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٦٨، وقال ابن حجر: "كان ابن حبان قد ضعفه لأجل حديثه عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة: "إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، يحملون سياطا مثل أذنان البقر"، ثم قال: وهذا بهذا اللفظ باطل، وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: "اثنان من أمتي لم أرهما؛ رجال بأيديهم سياط مثل أذنان البقر، ونساء كاسيات عاريات" (المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ١٧٦، رقم ١١١)، فقال الذهبي: بل حديث أفلح حديث صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه، والحديث في صحيح مسلم من الوجهين، فمستند ابن حبان في تضعيفه مردود، كما ذهل ابن الجوزي فأورد الحديث من الوجهين في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها فإنه قلد فيه ابن حبان من غير تأمل".

وقال الذهبي^(١)، وابن حجر^(٢): "صدق".

خلاصة القول: هو صدوق.

** محمد بن أحمد بن نافع العبدي القيسي، أبو بكر البصري، مات بعد سنة أربعين ومئتين^(٣).

قال الذهبي^(٤): "ثقة"، وقال ابن حجر^(٥): "صدق".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

الرواية الثانية: "كفي من رأسي"

قالت الباحثة: لم أعر عليها.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ عَيْبَةٌ مَكْفُوفَةٌ] أي مُشْرَجَةٌ عَلَى مَا فِيهَا مُقْفَلَةٌ ضَرَبَهَا مَثَلًا لِلصُّدُورِ وَأَنَّهَا ثَقِيَّةٌ مِنَ الْغِلِّ وَالْغِشِّ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنَ الصُّلْحِ وَالْهُدْنَةِ
وقيل : معناه أَنْ يَكُونَ الشَّرُّ بَيْنَهُمْ مَكْفُوفًا كَمَا تُكْفَى الْعَيْبَةُ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَتَاعِ يُرِيدُ أَنَّ الدُّحُولَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ اصْطَلَحُوا عَلَى أَلَّا يَنْشُرُوهَا فَكَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوهَا فِي وَعَاءٍ وَاشْرَجُوا عَلَيْهِ^(١).

الحديث (٩٨)

قال البيهقي^(٧) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَالْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، فِي قِصَّةِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ: فَدَعَتْ فُرَيْشُ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرِو فَقَالُوا: اذْهَبْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَصَالِحُهُ ، وَلَا يَكُونَنَّ فِي صُلْحِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ عَنَّا عَامَهُ هَذَا، لَا تُحَدِّثُ الْعَرَبُ أَنَّهُ دَخَلَهَا عَلَيْنَا عَنُوةً. فَخَرَجَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو مِنْ عِنْدِهِمْ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقْبِلًا قَالَ: " قَدْ أَرَادَ الْفُؤْمُ الصُّلْحَ حِينَ بَعَثْنَا هَذَا الرَّجُلَ ". فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَرَى بَيْنَهُمَا الْقَوْلُ حَتَّى وَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى أَنْ تُوضَعَ الْحَرْبُ بَيْنَهُمَا عَشْرَ سِنِينَ، وَأَنْ يَأْمَنَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَأَنْ يَرْجِعَ عَنْهُمْ عَامَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَدِمَهَا خَلَوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا

(١) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٥٥، رقم ٤٦٣.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٤.

(٣) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ٣٥١ - ٣٥٢، رقم ٥٠٤٥.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٥٥، رقم ٤٧٠٨.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجزية، باب ما جاء في مدة الهدنة، ج ٩، ص ٣٧١، ح ١٨٨٠٩.

بِسِلَاحِ الرَّاكِبِ، وَالسُّيُوفِ فِي القُرْبِ، وَأَنَّهُ مَن أَنَا مِنْ أَصْحَابِكَ بَعِيرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ، وَأَنَّهُ مَن أَتَاكَ مِنَّا بَعِيرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ رَدَدْتُهُ، وَأَنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ عَيْبَةٌ مَكْفُوفَةٌ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ^(١).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣)، والطبراني^(٤) مطولاً، وأبو داود^(٥)، وابن أبي عاصم^(٦)، وابن خزيمة^(٧) مختصراً جميعاً من طرق عن محمد بن إسحاق، وأخرجه البخاري^(٨)، والنسائي^(٩)، وأبو يعلى^(١٠) مختصراً، وأبو داود^(١١)، وابن الجارود^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، والطبراني^(١٤)، والبيهقي^(١٥) مطولاً جميعهم من طرق عن معمر بن راشد، وأخرجه ابن أبي شيبة^(١٦)، والبخاري^(١٧)، وأبو داود^(١٨) مختصراً، وأحمد^(١٩)، وابن خزيمة^(٢٠) مطولاً جميعاً من طرق عن سفيان بن عيينة، ثلاثتهم (محمد بن إسحاق، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة) عن الزهري به.

(١) لا إسلال ولا إغلال: يَعْنِي لَا سَرَقَةَ وَلَا خِيَانَةَ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ١٦١).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، غزوة الحديبية، ج ٧، ص ٣٨٣، ح ٣٦٨٤٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة، ج ٣١، ص ٢١٢ - ٢١٨، ح ١٨٩١٠.

(٤) المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٩، ح ١٤، وص ١٧، ح ١٦.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في صلح العدو، ج ٣، ص ٨٦، ح ٢٧٦٦.

(٦) الأحاد والمثاني، ج ١، ص ٣٩٥، ح ٥٥١.

(٧) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٢٩٠٦.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، ج ٣، ص ١٩٣.

(٩) سنن النسائي، وكتاب الحج، باب من أشعر وقلد بذئ الحليفة ثم أحرم، ج ٢، ص ١٦٨، ح ١٦٩٤.

(١٠) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب إشعار الهدي، ج ٥، ص ١٦٩، ح ٢٧٧١، والسنن الكبرى، كتاب السير، باب توجيه عين واحدة، ج ٨، ص ١٢٥، ح ٨٧٨٩.

(١١) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٤٤، ح ٤٢.

(١٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في صلح العدو، ج ٣، ص ٨٥، ح ٢٧٦٥.

(١٣) المنتقى لابن الجارود، كتاب المناسك، باب المناسك، ص ١٣٣، ح ٥٠٥.

(١٤) صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب الوادعة والمهادنة ذكر ما يستحب للإمام استعمال المهادنة بينه وبين أعداء الله، ج ١١، ص ٢١٦، ح ٤٨٧٢.

(١٥) المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٩، ح ١٣.

(١٦) شعب الإيمان، كتاب تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وإجلاله وتوقيره، ج ٣، ص ١٠٤، ح ١٤٣٤.

(١٧) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحج، باب في الإشعار وأوجب هو أم لا، ج ٣، ص ١٧٦، ح ١٣٢٠٣.

(١٨) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ج ٥، ص ١٢٣، ح ٤١٥٧.

(١٩) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار، ج ٢، ص ١٤٦، ح ١٧٥٤.

(٢٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة، ج ٣١، ص ٢١٠، ح ١٨٩٠٩.

(٢١) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٢٩٠٧.

ثانيا: تراجم الرواة

* محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(١)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة.

* يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر ويقال أبو بكير الجمال الكوفي^(٢)، قال ابن سعد: مات سنة تسع وتسعين ومئة^(٣)،

وثقه ابن معين^(٤)، وزاد صدوق^(٥)، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير، وابن عمار الموصلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٦): "سئل أبو زرعة عن يونس بن بكير أي شيء ينكر عليه؟ فقال: أما في الحديث فلا أعلمه، فقيل له: فيونس وعبد بن سليمان وسلمة بن الفضل في ابن إسحاق أيهم أحب إليك؟ فقال: ابن ادريس أحبهم إليّ، قيل لأبي زرعة: من هؤلاء الثلاثة من أحب إليك؟ قال: عبدة بن سليمان".
وقال أبو حاتم^(٧): "محل الصدق"، وقال الساجي^(٨): "كان ابن المدني لا يحدث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق، وكان صدوقا، إلا أنه كان يتبع السلطان، وكان مرجئا"، ثم قال: "قلت: لابن أبي شيبة: إلا تروي عنه؟ قال: كان فيه لين".

وقال ابن معين^(٩)، والدارمي^(١٠) والعجلي: "ليس به بأس"، وزاد الدارمي: "يخالف في يونس"^(١١).

وقال الحافظان الذهبي^(١٢)، وابن حجر^(١٣): "صدوق"، وزاد ابن حجر "يخطئ".

وضعفه النسائي، وقال في موضع: "ليس بالقوي"^(١٤)، وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود فيما نقله المزي^(١٥): "ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث".

(١) تحت حديث رقم (٤٦) .

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٤٩٣ - ٤٩٤، رقم ٧١٧١.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٩٩.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٢٢٧، رقم ٨٧٥.

(٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٢٩٨، رقم ١٠٢.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٣٦، رقم ٩٩٥.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٣٦.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٤٣٦، رقم ٨٤٤.

(٩) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ص ٨١.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٥٢٢.

(١١) قال بشار معروف: يعني أن غير يحيى من أهل الجرح والتعديل يخالفونه في هذا الحكم. (انظر هامش تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٤٩٦).

(١٢) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٢٠٣، رقم ٣٨٨.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦١٣.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٤٩٧.

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٤٩٧.

وقال الجوزجاني^(١): "ينبغي أن يثبت في أمره لميله عن الطريق"، وذكر ابن عدي مجموعة من الأحاديث وقال ليونس غيرها من الغرائب^(٢).

خلاصة القول: هو صدوق.

* أحمد بن عبد الجبار التميمي العطاردي^(٣)، أبو عمر الكوفي^(٤)، مات سنة اثنتين وسبعين ومئتين^(٥).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٦): "كتبته عنه، وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه"، وسألت أبي عنه فقال: "ليس بالقوي".

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي^(٧): "كان يكذب"، وتعبه الخطيب البغدادي قائلاً^(٨): "فأما هذا القول من الحضرمي قول مجمل يحتاج إلى كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث، فذلك معدوم في حديث العطاردي، وإن عني أنه روى عن لم يدركه فذلك أيضا باطل؛ لأن أبا كريب شهد له أنه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضا سماعه من أبي بكر بن عياش، فلا يستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل ووكيعة، وأبي معاوية، لأن أبا بكر بن عياش تقدمهم جميعا في الموت، وأما ابن إدريس، فتوفى قبل أبي بكر بسنة، فليس يمتنع سماعه منه، لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بكر به. وقد روى العطاردي عن أبيه عن يونس بن بكير أوراكا من مغازي ابن إسحاق، ويشبه أن يكون فاته سماعها من يونس، فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدل على تحريه للصدق وتثبته في الرواية"، وقال أيضا: "كما أن أبو كريب من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار، وأبو عبيدة السري بن يحيى شيخ جليل أيضا ثقة من طبقة العطاردي، وقد شهد له أحدهما بالسماع، والآخر بالعدالة، وذلك يفيد حسن حالته، وجواز روايته، إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب إسقاط حديثه، وإطراح خبره".

وقال أبو أحمد بن عدي^(٩): "رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه"، ثم قال: "ولا يعرف له حديث منكر وإنما ضعفه أنه لم يلق من يحدث عنهم".

وكذلك قال الخطيب البغدادي^(١٠) نقلا عن أبي الحسن محمد الصائغ: قال لي بعض شيوخنا: إنما طعن على العطاردي من طعن عليه بأن قال: الكتب التي حدث منها كانت كتب أبيه، فادعى سماعها معه، فأخبرنا أبو

(١) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ١٣٨، رقم ١١٧.

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٥٢٥.

(٣) العطاردي: بضم العين وفتح الطاء وكسر الراء والذال المهملات، هذه النسبة إلى عطار، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. (الأنساب، للسمعاني، ج ٩، ص ٣٢٤، رقم ٢٧٧٤).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٣٧٨، رقم ٦٥.

(٥) السابق واللاحق، للخطيب البغدادي، ص ١٦٨.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٦٢، رقم ٩٩.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٣٧٩.

(٨) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ٤٣٤، رقم ٢٢٧٣.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٣١٣ - ٣١٤، رقم ٣٠.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ٤٣٤.

سعيد الصيرفي حدثنا أبو العباس الأصم، قال: سمعت أبا عبيدة السري بن يحيى بن أخي هناد وسأله أبي عن العطاردي، فقال: ثقة.

وقال الدارقطني^(١): "لا بأس به، أثنى عليه أبو كريب"، وفي موضع آخر قال^(٢): "اختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أهل الحديث".

وقال ابن حبان^(٣): "ربما خالف، ولم أر في حديثه شيئاً يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين".

وقال الخليلي^(٤): "ليس في حديثه مناكير، لكنه روى عن القدماء فاتهموه لذلك".

وقال ابن حجر^(٥): "ضعيف وسماعه للسيرة صحيح"، ووضعه في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٦)، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.

خلاصة القول: لا بأس به وخاصة أن ابن حجر قد صحح سماعه للسيرة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، وما كان فيه من علل فالجواب عنها كالتالي:

- محمد بن إسحاق، صدوق مدلس من الطبقة الرابعة؛ ولكنه صرح بالسماع في فقرات الحديث، كما أنه متابع على الحديث من قبل معمر بن راشد، وسفيان بن عيينة.
- أحمد بن عبد الجبار العطاردي، لا بأس به، وهو مدلس من الطبقة الثالثة وقد صرح بالسماع.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الحسن [**أَبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ وَلَا تَلَامْ عَلَى كَفَافٍ**] أي: إذا لم يكن عندك كفاف لم تلم على ألا تُعطي أحداً^(٧).

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ٤٣٤.

(٢) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ٨٦، رقم ٥.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٥، رقم ١٢١٧٨.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ٢، ص ٥٨٠.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨١.

(٦) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٨، رقم ٦٧.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

الحديث (٩٩)

قال الطيالسي^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ^(٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)، قَالَ: "إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ عَلَيْكَ وَأَرْضَحْ^(٤) مِنَ الْفَضْلِ، وَأَبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ وَلَا تُلَامَ عَلَى كَفَافٍ، الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: يَدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي موقوفاً عن شعبة، عن إبراهيم الهجري، به، وقال: غير شعبة يرفعه. وأخرجه أحمد بن حنبل^(٥) من طريق القاسم بن مالك مختصراً، وأخرجه مطولاً أبو يعلى^(٦) من طريق محمد بن دينار، والطحاوي^(٧) من طريق سفيان، وابن خزيمة^(٨)، والشاشي^(٩)، والحاكم^(١٠) من طريق شعبة بنحوه، والشاشي^(١١) من طريق عبد العزيز بن مسلم مختصراً، والبيهقي من طريق علي بن عاصم^(١٢) بنحوه، ومن طريق إبراهيم بن طهمان^(١٣) مختصراً، سنتهم عن إبراهيم الهجري به مرفوعاً.

ثانياً: تراجم الرواة

* رجال الإسناد كلهم ثقات غير إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الكوفي، المعروف بالهجري، متفق على تضعيفه^(١٤)، وقال أحمد بن حنبل^(١٥): "كان رفيعاً"، وقال البزار^(١٦): "رفع أحاديث وقفها غيره".

(١) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٣١٠.

(٢) عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الجشمي، أبو الأحوص الكوفي، ثقة. (تقريب التهذيب، ص ٤٣٣).

(٣) عبد الله بن مسعود.

(٤) وَأَرْضَحْ: الرضخ العطاء اليسير. (المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٥٠، وفيض القدير، للمناوي، ج ١، ص ٤٧٥، ح ٩٤٤).

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ج ٧، ص ٢٩٥، ح ٤٢٦١.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٦٠، ح ٥١٢٥.

(٧) شرح معاني الآثار، كتاب الزكاة، باب ذي المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة أم لا، ج ٢، ص ٢١، ح ٣٠٣١.

(٨) صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب فضل المتصدق من المتصدق عليه، ج ٤، ص ٩٦، ح ٢٤٣٥، والتوحيد، بَابُ ذِكْرِ سُنَّةِ سَابِعَةٍ تُنْبِئُ يَدَ اللَّهِ وَالْبَيَانَ أَنَّ يَدَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، ج ١، ص ١٥٦.

(٩) المسند، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٧١٨.

(١٠) المستدرک على الصحيحين، كتاب الزكاة، ج ١، ص ٥٦٧، ح ١٤٨٥.

(١١) المسند، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٧١٩.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب بيان اليد العليا واليد السفلى، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٧٨٨٦.

(١٣) الأسماء والصفات، باب ما جاء في إثبات صفة اليدين، ج ٢، ص ١٣١، ح ٧٠٠.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٩٤.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٦٥، رقم ٢٩٦.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٦٥، رقم ٢٩٦.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره بالشواهد، وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل إبراهيم الهجري، وممن ضعف الحديث حسين سليم أسد^(١).

وللحديث شواهد كثيرة تقويه منها:

- ** حديث مالك بن نضلة كما عند أبي داود^(٢)، وابن حبان^(٣)، وإسناده صحيح.
- ** وشاهد آخر من حديث حكيم بن حزام كما عند الطبراني^(٤)، وذكره ابن حجر في الفتح^(٥) وصحح إسناده.
- ** وشاهد ثالث من حديث عدي الجذامي كما عند الطبراني^(٦)، وإسناده منقطع.
- ** وشاهد رابع يشهد لبعضه من حديث عبد الله بن عمر كما عند البخاري^(٧)، ومسلم^(٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [لا ألبس القميص المكفّف بالحرير] أي: الذي عمل على ذيله وأكمامه وجيبه كفافاً من حرير. وكفّة كلّ شيء بالضم: طرّته وحاشيته وكلّ مُسْتَطِيل: كُفّة ككُفّة الثوب. وكلّ مُسْتَدِير: كُفّة بالكسر ككُفّة الميزان^(٩).

الحديث (١٠٠)

قال أبو داود^(١٠) رحمه الله: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُونَ^(١١)، وَلَا أَلْبَسُ

(١) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٦٠، ح ٥١٢٥.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في الاستعفاف، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٦٤٩.

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع، ج ٨، ص ١٤٨، ح ٣٣٦٢.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ٣، ص ١٨٩، ح ٣٠٨١.

(٥) فتح الباري، قوله باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ج ٣، ص ٢٩٧.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ١١٠، ح ٢٦٩.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٤٢٩.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب اليد العليا خير من اليد السفلى، ج ٢، ص ٧١٧، ح ١٠٣٣.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب من كرهه، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٠٤٨.

(١١) الأرجوان: قال القاسم بن سلام: "الشديد الحمرة" (غريب الحديث، ج ٣، ص ٤٢١)، وقال ابن منظور: "مبثرة الأرجوان: هي

وطاءً محشوّ يُترَكُ عَلَى رَحْلِ الْبُعِيرِ تَحْتَ الرَّكْبِ، وَالْأَرْجُونَ صِبْغٌ أَحْمَرٌ يُنْخَذُ كَالْفَرَّاشِ". (انظر لسان العرب، ج ٥، ص ٢٧٨)،

وقال الإمام البغوي: "النهى عن قטיפه الأرجوان لما فيه من الزينة والخيلاء، والمبثرة: هي مرفقة تتخذ كصفة السرج، فإن كانت من

ديباج فحرام، وإن لم تكن فالحمراء منها منهي عنها، روي عن البراء بن عازب" أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الميثرة

الحمراء" (صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس القسي، ج ٧، ص ١٥١، ح ٥٨٣٨)، وذلك أيضاً لما فيه من الزينة والخيلاء.

شرح السنة، كتاب اللباس، باب النهي عن خاتم الذهب، ج ١٢، ص ٥٨، ح ٣١٣٠.

الْمُعْصَفَرُ^(١)، وَلَا أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمَكْفَفَ بِالْحَرِيرِ» قَالَ: وَأَوْمَأَ الْحَسَنُ إِلَى جَيْبِ قَمِيصِهِ، قَالَ: وَقَالَ «أَلَا وَطِيبُ الرَّجَالِ رِيحٌ لَا لَوْنٌ لَهُ، أَلَا وَطِيبُ النِّسَاءِ لَوْنٌ لَا رِيحَ لَهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٢) بمثله، والطبراني مختصراً^(٣)، والحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥) بمثله جميعهم من طرق عن روح بن عباد به.

وأخرجه البزار بمثله^(٦)، والرويانى^(٧)، والطحاوي^(٨) مختصراً جميعهم من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد عن مطر أو قتادة، به، واقتصر الطحاوي^(٩) في رواية أخرى على مطر وحده.

ثانياً: تراجم الرواة

**** الحسن البصري**، سبقت ترجمته^(١٠)، متفق على توثيقه؛ ولكن في سماعه من عمران بن حصين كلام وقد وضحت سابقاً بعض الشواهد التي تدلل على صحة سماعه منه فلترجع.

**** قتادة بن دعامة السدوسي**، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة يرسل وهو مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد تبين سابقاً أنه لم يرسل عن الحسن البصري فتنتفي تهمة الإرسال عنه، وما كان من تدليسه فقد روى الحديث بالعنعنة ولم يصرح بالسماع مما يجعل تهمة تدليسه قائمة.

**** سعيد بن أبي عروبة**، سبقت ترجمته^(١٢)، متفق على توثيقه؛ ولكنه اتهم بالتدليس والإرسال والاختلاط، أما عن تدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الثانية التي لا يضر تدليسهم، أما عن إرساله فهو من أثبت الناس في قتادة، وبالنسبة لاختلاطه فقد نص العراقي على أن الشيخين قد اتفقا على الإخراج لسعيد بن أبي عروبة من

(١) المعصفر: المصبوغ بالعصفر، وهو صبغ معروف قال الجوهري: عصفت الثوب فتعصفر. (المطلع عل ألفاظ المقنع، لأبي الفتح البجلي، ص ٢١٣)، وقال ابن قتيبة: "أراد أن المعصفر: الزينة التي يختل بها الشيطان". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ٣، ص ٦٨٣).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، مسند عمران بن حصين، ج ٣٣، ص ١٨٥، ح ١٩٩٧٥.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٨، ص ١٤٦، ح ٣١٢، و ٣١٣ و ٣١٤.

(٤) المستدرک على الصحيحين، كتاب اللباس، ج ٤، ص ٢١١، ح ٧٤٠٠.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجمعة، باب ما يكره للنساء من الطيب عند الخروج، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ٥٩٧٤، وشعب الإيمان، كتاب الملابس والزي والأواني وما يكره منها، فصل في زينة البيوت، ج ٨، ص ٣٣٣، ح ٥٩٠٧. والآداب للبيهقي، باب في طيب الرجال والنساء عن خروجهن، ص ٢٤٨، ح ٦٠٧.

(٦) مسند البزار، ج ٩، ص ٣٣، ح ٣٥٤٩.

(٧) مسند الرويانى، ج ١، ص ١٠٣، ح ٨٠.

(٨) شرح معاني الآثار، كتاب مناسك الحج، باب التطيب عند الإحرام، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٣٥٨٢.

(٩) شرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب لبس الحرير، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٦٦٦٨.

(١٠) تحت حديث رقم (٢).

(١١) تحت حديث رقم (٢).

(١٢) تحت حديث رقم (٨٣).

رواية روح بن عبادة عنه مما يدل على سماعه منه قبل الاختلاط^(١)، كما أنه متابع على الحديث من قبل مطر كما عند البزار، والطحاوي بصيغة الشك.
** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لما كان فيه من تدليس قتادة وعدم تصريحه بالسماع. وحكم شعيب الأرنؤوط عليه بالحسن لغيره دون قوله: "ولا ألبس القميص المكفف بالحرير" فقد صح ما يخالفه فقد أخرج مسلم^(٢) من طريق عبد الله مولى أسماء بنت الصديق، قال: أخرجت أسماء جُبَّةً طيَالِسَةً كِسْرَوَانِيَةً لَهَا لَبْنَةٌ دِيْبَاجٍ، وَفَرَجِيهَا مَكْفُوفِينَ بِالْدِيْبَاجِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبِضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُهَا، فَحَنَنْ نَغْسَلُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا، وَزَادَ الْبَخَارِيُّ^(٣): "كَانَ يَلْبَسُهَا لِلْفُؤُودِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ".

ويشهد لقوله: "لا أركب الأرجوان" حديث علي بن أبي طالب كما عند أحمد^(٤)، وإسناده صحيح. ويشهد لقوله: "ولا ألبس المعصفر" حديث علي أيضاً كما عند أحمد^(٥). ويشهد لقوله: "ألا وطيب الرجال.." حديث أنس بن مالك كما عند البزار^(٦)، والضياء المقدسي^(٧). فالحديث بطرقه وشواهده يتقوى للحسن لغيره.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الزبير [فَتَلَقَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّةً كَفَّةً] أَي مُوَاجِهَةً كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ كَفَّ صَاحِبَهُ عَنِ مُجَاوَزَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ: أَي مَنَعَهُ. وَالكَفَّةُ: المَرَّةُ مِنَ الكَفِّ. وَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى الفَتْحِ^(٨).

الحديث (١٠١)

قال الإمام أحمد بن حنبل^(٩) رحمه الله: حدثنا حسن^(١٠) حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زييد، عن سعيد بن المسيب قال: أول من سل سيفه في ذات الله الزبير بن العوام وبينما الزبير بن العوام قائل في شعب المطابخ إذ

(١) التقييد والايضاح، للعراقي، ص ٤٤٨، وانظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٣٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب اللباس، باب النهي عن لبس الحرير، ج ٦، ص ١٣٩، ح ٥٤٥٩.

(٣) الأدب المفرد للبخاري، باب من زار قوما فطعم عندهم، ص ١٨١، ح ٣٤٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٩٨١.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ١٠٤٣.

(٦) كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب الزينة، باب ما جاء في الخاتم، ج ٣، ص ٣٧٦، ح ٢٩٨٨.

(٧) الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، ج ٦، ص ٢٩٤، ح ٢٣١١.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤١.

(٩) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، فضل الزبير بن العوام رضي الله عنه، ج ٢، ص ٧٣٣، ح ١٢٦٠.

(١٠) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦٤).

سَمِعَ نَعْمَةً: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبِلَ، فَخَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ مُتَجَرِّدًا، بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلَاتًا، فَلَقِيَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كَفَّةً كَفَّةً، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ يَا زُبَيْرُ؟ " قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّكَ قُتِلْتَ، قَالَ: «فَمَا كُنْتُ صَانِعًا؟» قَالَ: أَرَدْتُ وَاللَّهِ أَنْ أُسْتَعْرِضَ أَهْلَ مَكَّةَ قَالَ: «فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْرٍ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو نعيم بنحوه^(١) ومختصراً^(٢) من طريق أحمد بن يونس، وأخرجه ابن عساكر^(٣) من طريق سليمان بن حرب بنحوه، كلاهما (أحمد بن يونس، وسليمان بن حرب) عن حماد بن سلمة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي، أبو الحسن البصري المكفوف^(٤)، مات سنة واحد وثلاثين ومئة وقيل قبل ذلك، اختلفوا فيه:**
فضعه ابن سعد^(٥)، وأحمد بن حنبل^(٦)، وابن معين^(٧)، والجوزجاني^(٨)، والنسائي^(٩)، والدارقطني^(١٠)، وابن حجر^(١١)، وقال الدارقطني في موضع آخر^(١٢): "أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين".
وقال أحمد بن حنبل^(١٣)، وأبو زرعة^(١٤)، وأبو حاتم^(١٥): "ليس بالقوي"، وزاد أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً، وكان يتشيع".
وقال يحيى بن معين^(١٦): "ليس بذاك القوي"، وقال في موضع آخر: "ليس بحجة"^(١٧).
وقال العجلي^(١٨): "يكتب حديثه، وليس بالقوي، كان يتشيع، لا بأس به".

-
- (١) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٦٢٢، ح ٥٦٢.
(٢) فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، لأبي نعيم الأصبهاني، ص ١٠٤، ح ١١١.
(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ١٨، ص ٣٥١.
(٤) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٢٠، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، رقم ٤٠٧٠.
(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٥٢.
(٦) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٢٠، ص ٤٣٧.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٣٥.
(٨) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ١٩٤، رقم ١٨٥.
(٩) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٢٠، ص ٤٣٩.
(١٠) سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٠، ح ٢٤٨.
(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠١.
(١٢) سوالات البرقاني للدارقطني، ص ٥٢، رقم ٣٦١.
(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٣٥، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٦.
(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٧، رقم ١٠٢١.
(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٧.
(١٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٤١، رقم ٤٧٢.
(١٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٣٤١، رقم ٤٦٩٥.
(١٨) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٥٤، رقم ١٢٩٨.

وقال يعقوب بن شيبة^(١): ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو".
وقال الترمذي^(٢): "صدوق؛ إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره"، وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد حدثنا علي بن زيد، وكان يقلب الأحاديث"، وفي رواية: "كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غداً، فكأنه ليس ذاك"^(٣).
وقال أبو بكر بن خزيمة^(٤): "لا أحتج به لسوء حفظه".
وقال ابن عدي^(٥): "لم أر أحداً من البصريين، وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه".
وقال الحاكم^(٦): "ليس بالمتين عندهم".
وقال الساجي^(٧): "كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته".
وقال ابن حبان^(٨): "كَانَ شَيْخًا جَلِيلًا وَكَانَ يَهْمُ فِي الْأَخْبَارِ وَيَخْطِئُ فِي الْأَثَارِ حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي أَخْبَارِهِ وَتَبَيَّنَ فِيهَا الْمَنَاقِيرُ الَّتِي يَرُوبِهَا عَنِ الْمَشَاهِيرِ فَاسْتَحَقَّ تَرْكَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ"، وقال الذهبي^(٩): "أحد الحفاظ، وليس بالثبت"، وقال أيضاً: "وَلَهُ عَجَائِبُ وَمَنَاقِيرٌ، لَكِنَّهُ وَاسِعُ الْعِلْمِ"^(١٠)، وقال في موضع آخر: "صويلح الحديث"^(١١).
خلاصة القول: علي بن زيد بن جدعان كان من أهل الصدق ولكنه كان ضعيفاً في الحديث وجاء ضعفه من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه فقد كان يهمل ويخطئ فكثر ذلك فاستحق الترك كما قال ابن حبان.
بالإضافة إلى أنه اتهمه غير واحد من النقاد بالاختلاط فقال الفسوي^(١٢): "اختلط في كبره"، وقال ابن قانع^(١٣): "خلط في آخر عمره وترك حديثه". وكذلك نص على اختلاطه شعبه قال^(١٤): "حدثنا علي قبل أن يخلط"، وفي

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٣٨.

(٢) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتتاب البدع، ج ٥، ص ٤٦، ح ٢٦٧٨.

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٢٩، رقم ١٢٣١.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٣٩.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٤٤.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٣٩.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٢٤، رقم ٥٤٤.

(٨) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١٠٣، رقم ٦٧٣.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٤٠، رقم ٣٩١٦.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٥، ص ٢٠٧.

(١١) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٤٠، رقم ٢٥٣.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٢٤١.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٢٤.

(١٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٢٩، رقم ١٢٣١.

مقابل ذلك نفى ابن معين تهمة الاختلاط عنه فقال ابن الجنيد^(١): "سألت يحيى بن معين عن علي بن زيد اختلط؟ قال: ما اختلط قط".

وقال علاء الدين رضا^(٢): "وأما كان من أمره فإن حديثه قبل الاختلاط ضعيف وإن كان اختلط فإنما ازداد حديثه ضعفا على ضعف"، وقال بشار معروف^(٣): "قد أساء مسلم إلى كتابه حينما أدخل مثل هذا الضعيف فيه".

**** حماد بن سلمة بن دينار البصري، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة إلا أنه اختلط وتغير بآخره، ولا يضره ذلك فرواية مسلم^(٥) له من طريق الحسن بن موسى البغدادي عنه تقوي أنه سمع منه قبل التغير.**
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث ضعيف؛ لأجل ضعف علي بن زيد بن جدعان.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفل)

فيه [أنا وكافلُ اليتيم كهاتين في الجنة له ولغيره] الكافل: القائم بأمر اليتيم المرئي له وهو من الكفيل: الضميين.

والضمير في "له" و"لغيره" راجع إلى الكافل: أي أن اليتيم سواء كان للكافل من ذوي رحمه وأنسابه أو كان أجنبياً لغيره تكفل به، وقوله: [هاتين] إشارة إلى أصبعيه السبابة والوسطى^(٦).

الحديث (١٠٢)

قال الإمام مسلم^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْغَيْثِ^(٨)، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لغيره أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ» وَأَشَارَ مَالِكٌ بِالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى.

(١) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٥٦، رقم ٧٤٣.

(٢) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٢٦٤.

(٣) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٤٥.

(٤) تحت حديث رقم (٢١).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة" أبواب الاستسقاء، باب الإشارة بظهر الكفين إلى السماء، ج ٣، ص ٢٤، ح ٢٠٣٢.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم، ج ٤، ص ٢٢٨٧، ح ٢٩٨٣.

(٨) أبو الغيث: هو سالم المدني، مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي. (تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ١٧٩، رقم ٢١٦٣).

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري في الصحيح، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد^(١) من طريق سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتَّابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحَسَّنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ، أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ» يُشِيرُ بِإصْبَعَيْهِ.

ثانياً: تراجم الرواة

** إسحاق بن عيسى بن نجیح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع، مات سنة أربع عشرة ومائتين، وثقه الخليلي^(٢)، والذهبي^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال البخاري^(٥): "مشهور الحديث"، وقال صالح بن محمد الحافظ^(٦): "لا بأس به، صدوق"، وقال أبو حاتم^(٧): "محمد أخوه أحب إلى منه وهو صدوق"، وقال ابن حجر^(٨): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [الرَّابُّ كَافِلٌ] الرَّابُّ : رَوْحٌ أُمُّ الْيَتِيمِ لِأَنَّهُ يَكْفُلُ تَرْبِيَّتَهُ وَيَقُومُ بِأَمْرِهِ مَعَ أُمَّه

الحديث (١٠٣)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث وَفَدُ هَوَازِنَ [وَأَنْتَ خَيْرُ الْمَكْفُولِينَ] يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ خَيْرٍ مَن كُفِّلَ فِي صِغَرِهِ وَأَرْضِعَ وَرَبِّي حَتَّى نَشَأَ وَكَانَ مُسْتَرْضِعاً فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ^(٩).

(١) الأدب المفرد، باب خير بيت بيت فيه يتيم يُحسن إليه، ص ٦١، ح ١٣٧.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٤٥، رقم ٤٥٩.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٣٨، رقم ٣١٤.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١١٤، رقم ١٢٤٩٤.

(٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٣٩٩، رقم ١٢٦٨.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ٣٤٥، رقم ٣٣٢٨.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٢٣١، رقم ٨٠٦.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٠٢.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

الحديث (١٠٤)

قال عبد الملك بن هشام^(١) رحمه الله: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ وَفَدَ هُوَازِنَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَسْلَمُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْلٌ وَعَشِيرَةٌ، وَقَدْ أَصَابَنَا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ، فَاْمُنُّنْ عَلَيْنَا، مَنَّ اللَّهُ عَلَيْكَ. قَالَ: وَقَامَ رَجُلٌ مِنْ هُوَازِنَ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ، يُقَالُ لَهُ زُهَيْرٌ، يُكْنَى أَبَا صُرْدٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا فِي الْحُطَايِرِ عَمَائِكَ وَخَالَاتِكَ وَحَوَاضِنِكَ اللَّاتِي كُنَّ يَكْفُلُنَّكَ، وَلَوْ أَنَا مَلَحْنَا لِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي شِمْرٍ، أَوْ لِلنُّعْمَانَ بْنِ الْمُنْدَرِ، ثُمَّ نَزَلَ مِنَّا بِمِثْلِ الَّذِي نَزَلَتْ بِهِ، رَجَوْنَا عَطْفَهُ وَعَائِدَتَهُ عَلَيْنَا، وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُكْفُولِينَ...".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن زنجويه^(٢)، والطبراني^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، وأورده ابن حجر^(٥) جميعهم من طريق محمد بن سلمة، وأخرجه ابن أبي الدنيا^(٦)، وأبو نعيم^(٧) من طريق إبراهيم بن سعد، وأخرجه البيهقي^(٨)، وأورده ابن الأثير^(٩)، والذهبي^(١٠) جميعهم من طريق يونس بن بكير، وأورده ابن كثير^(١١)، أربعتهم (محمد بن سلمة، وإبراهيم بن سعد، ويونس بن بكير، وابن كثير) عن محمد بن إسحاق به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

* * شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، سبقت ترجمته^(١٢)، صدوق، ثبت سماعه من جده، وهو مدلس من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم.

(١) السيرة النبوية لابن هشام، دعاء الرسول لهوازن، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٢) الأموال لابن زنجويه، كتاب فتوح الأرضيين وسننها وأحكامها، باب الحكم في رقاب أهل الذمة من الأسارى والسبي، ص ٣١٦، ح ٤٨٥.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٥، ص ٢٧٠، ح ٥٣٠٤.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٢٢٣، ح ٣٠٦٩.

(٥) تعليق التعليق، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين، ج ٣، ص ٤٧٣.

(٦) مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا، باب ما جاء في صلة الرحم، ص ١١٦، ح ٣٨٣.

(٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٢٢٣، ح ٣٠٦٩.

(٨) دلائل النبوة للبيهقي، باب وفود وفد هوازن على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانه، ج ٥، ص ١٩٤.

(٩) أسد الغابة لابن الأثير، ج ٢، ص ١١١، رقم ١٧٦٩.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، قسم السيرة النبوية" قسم غنائم حنين وغير ذلك، ج ٢، ص ٢١٩.

(١١) البداية والنهاية، لابن كثير، باب ذكُرَ اِرْتِجَاسِ اِيْوَانَ كِسْرَى وَسُقُوطِ الشَّرْقَاتِ وَحُمُودِ النَّيْرَانِ وَرُؤْيَا الْمُؤْبَدَانَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّلَالَاتِ، ج ٢، ص ٣٣٩.

(١٢) تحت حديث رقم (٤٦).

**** عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، سبقت ترجمته^(١)، صدوق صحيح الكتاب؛ ولكن انحط حديثه عن أبيه عن جده لدى الحفاظ عن مطلق الاحتجاج من أجل الوجدادة؛ لأن الرواية بالوجدادة بلا سماع يدخلها التصحيف؛ بسبب خلو الصحف قديما من التشكيل.**

**** مُحَمَّدُ بن إِسْحَاق، سبقت ترجمته^(٢)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة ويكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لذاته؛ وما كان من تدليس ابن إسحاق فقد صرح بالسماع، كما أن سماعه للسيرة صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الجمعة [له كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ] الْكِفْلُ بِالْكَسْرِ: الْحِطُّ وَالتَّصْيِبُ^(٣).

الحديث (١٠٥)

قال عبد الرزاق^(٤) رحمه الله: عَنْ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ الْخُطْبَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْخُطْبَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ، وَمَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ، وَأَنْصَتَ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَمِعْ، وَلَمْ يُنْصِتْ، كَانَ عَلَيْهِ كِفْلَانِ مِنَ الْوِزْرِ» وَمَنْ قَالَ: صَهْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ، أَوْ قَالَ: «فَلَا شَيْءَ لَهُ».

أولا: تخريج الحديث

تفرد بإخراجه عبد الرزاق الصنعاني.

ثانيا: تراجم الرواة

**** يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ الطَّائِي مَوْلَاهُمْ، أَبُو نصر اليمامي، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة، ثقة ثبت^(٥)؛ ولكنه اتهم بأمرين:**

أولا: التدليس

وصفه به النسائي^(٦)، والعراقي^(٧)، ووضعه ابن حجر في الطبقة الثانية^(٨) من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

(١) تحت حديث رقم (٤٦).

(٢) تحت حديث رقم (٤٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتاب الجمعة، باب ما يقطع الجمعة، ج ٣، ص ٢٢٣، ح ٥٤٢٠.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٦.

(٦) ذكر المدلسين، للنسائي، ص ١٢١، رقم ٤.

(٧) المدلسين، للعراقي، ص ١٠٢، رقم ٧٣.

(٨) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٦، رقم ٦٣.

ثانيا: الارسال

قال أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري وغيرهم: "لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنس بن مالك فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه"^(١).

وقال ابن حجر^(٢): "كثير الارسال، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي"، قلت: فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله من باب أولى.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل إرسال يحيى بن أبي كثير، ولاتفاق النقاد على ضعف عمر بن راشد بن شجرة، أبو حفص اليمامي^(٣)، وممن ضعف الحديث الألباني^(٤).

وللحديث شاهد عن علي بن أبي طالب أخرجه أحمد^(٥)، وأبو داود^(٦)، والبيهقي^(٧) من طريق عطاء الخراساني عن مولى أمراته عن علي بن أبي طالب موقوفاً قال: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، خَرَجَ الشَّيَاطِينُ يُرَبِّثُونَ النَّاسَ إِلَى أَسْوَاقِهِمْ، وَمَعَهُمُ الرَّيَّاتُ، وَتَعْدُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ يَكْتُبُونَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ مَنَازِلِهِمْ: السَّابِقَ، وَالْمُصَلِّيَّ، وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ، فَمَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَأَنْصَتَ، وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، وَمَنْ نَأَى عَنْهُ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَمَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَلَغَا وَلَمْ يُنْصِتْ وَلَمْ يَسْتَمِعْ، كَانَ عَلَيْهِ كِفْلَانِ مِنَ الْوِزْرِ، وَمَنْ نَأَى عَنْهُ فَلَغَا وَلَمْ يُنْصِتْ وَلَمْ يَسْتَمِعْ، كَانَ عَلَيْهِ كِفْلٌ مِنَ الْوِزْرِ، وَمَنْ قَالَ: صَهٍ، فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ"، وإسناده ضعيف لجهالة مولى امرأة عطاء.

وهناك شاهد آخر عن أبي أمامة أخرجه الطبراني^(٨) من طريق عفير بن معدان، عن سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاغْتَسَلَ، وَعَدَا وَابْتَكَّرَ، وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ»، وإسناده ضعيف؛ لأجل ضعف عفير بن معدان الحضرمي^(٩).

وشاهد عن أبي هريرة أخرجه البخاري^(١٠) من طريق أبي عبد الله الأغر، ومسلم^(١١) من طريق أبي صالح السمان كلاهما عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى

(١) جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٩٩، رقم ٨٨٠.

(٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٦، رقم ٦٣.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٢.

(٤) ضعيف الترغيب والترهيب، للألباني، ص ١١٠، ح ٤٣٣.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٧١٩.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فضل الجمعة، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٥١.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجمعة، باب الإنصات للخطبة وإن لم يسمعها، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٥٨٣٤.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٧٦٨٩.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٣.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة، ج ٢، ص ١١، ح ٩٢٩.

(١١) صحيح مسلم، كتاب، باب الطيب والسواك يوم الجمعة، ج ٢، ص ٥٨٢، ح ٨٥٠.

بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وَمَثَلُ الْمُهَجَّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَهُ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَبِشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، ثُمَّ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأَ صُحُفَهُمْ، وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» وهذا اللفظ للبخاري. ففي نهاية الأمر الحديث يتقوى للحسن لغيره بمجموع شواهد.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث مجيء المستضعفين بمكة [وعياش بن أبي ربيعة وسلمة ابن هشام متكفلان على بعير] يُقال: تكفلت البعير وأكفلته: إذا أدرت حول سنامه كساءً ثم ركبته وذلك الكساء: الكفل بالكسر^(١).

الحديث (١٠٦) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير.

قال الطبراني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَرَّ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَسَلْمَةُ بْنُ هِشَامٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِيَّاشُ وَسَلْمَةُ مُتَكَفِّلَانِ مُرْتَدِفَانِ عَلَيَّ بَعِيرٍ، وَالْوَلِيدُ يَسُوقُ بِهِمَا، فَكَلِمَتُ إِصْبَعِ الْوَلِيدِ، فَقَالَ:

هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعٌ دُمِيتِ ... وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ

فَعَلِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُخْرَجِهِمْ إِلَيْهِ وَشَانَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ النَّاسُ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، فَرَكَعَ أَوَّلَ رُكْعَةٍ مِنْهُمَا، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ دَعَا لَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَيَّ مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٣)، ومن طريقه الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني^(٤) بنحوه، ولفظ عبد الرزاق "مكبلان على بعير".

ثانياً: تراجم الرواة

** عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة فقيه فاضل، ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع وقد صرح به فتنتفي تهمة التدليس عنه، أم عن إرساله فقد ذكر العراقي^(٦) جماعة ممن أرسل عنهم ابن جريج ولم يكن فيهم عبد الملك بن أبي بكر، مما يرجح عدم إرساله عنه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ٥٤، ح ٦٣٦٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب الرجل يدعو ويسمي في دعائه، ج ٢، ص ٤٤٦، ح ٤٠٣١.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٣٥٣، ح ٣٤١٦.

(٥) تحت حديث رقم (٢٧).

(٦) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

**** عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، اليماني، أبو بكر الصنعاني، مات سنة إحدى عشرة ومئتين، ثقة حافظ مصنف شهير^(١)، اتهم بأمرين:**

الأول: الاختلاط

فقد عمي في آخر حياته، مما أدى إلى وقوعه في التلقين حيث كان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي وذهب بصره إنما هو سماع في الاختلاط والتغير.
وقال ابن الصلاح^(٢): "ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي في آخر عمره، فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء"، وقال أيضا: لم يسمع من عبد الرزاق بعد تغييره إلا إسحاق الدبري، وتعقبه العراقي وذكر رواية آخرين سمعوا منه بعد التغير أمثال: أحمد بن شيبوية، ومحمد الطهراني، وقال العراقي^(٣): "والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبد الرزاق سنة اثنين وثمانين كلهم سمعوا منه بعد التغير وهم أربعة:

- (١) الدبري وكان سماعه من عبد الرزاق سنة عشر ومائتين وكانت وفاة الدبري سنة أربع وثمانين ومائتين.
- (٢) إبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وهو من شيوخ الطبراني.
- (٣) إبراهيم بن محمد بن عبد الله الشنابي.
- (٤) الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني.

الثاني: التشيع

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله"^(٤).
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥): "سألت أبي، قلت: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا، ولكن كان رجلا تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار".
وقال عبد الله أيضا^(٦): "سمعت سلمة بن شبيب يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله عليا، من لم يحبهم فما هو مؤمن".

وقال ابن عدي^(٧): "لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير".

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٩٨.

(٣) التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ٤٦٠.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٠٧، رقم ١٠٨٢.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٩، رقم ١٥٤٥.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٩، رقم ١٥٤٦.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٥٤٥.

خلاصة القول: عبد الرزاق بن همام صاحب التصنيف ثقة حافظ؛ ولكنه اختلط في آخر عمره، وما كان من تشيعه فيبدو لي أنه لم يكن من المغالين، وعندما سأل أحمد بن حنبل يحيى بن معين عن حديث عبد الرزاق قال: "يا أبا صالح لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه"^(١)، فلا يضره إذا تشيعه وخاصة أن الحديث لا يوافق بدعته.

**** إسحاق بن إبراهيم بن عباد أبو يعقوب الدبري^(٢) الصنعاني**، مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وقيل: أربع وثمانين، وقيل: خمس وثمانين، وقيل: سبع وثمانين، قال الحافظ: وهو الأشهر.

قال ابن عدي^(٣): "استصغر في عبد الرزاق، أحضره أبوه عنده وهو صغير جداً^(٤) فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي قرأ غيره، وحضر صغيراً، وحدث عنه بحديث منكر^(٥)، واعترض الذهبي على ذلك قائلاً: "ساق له حديثاً واحداً من طريق أنعم الإفريقي يحتمل مثله، فأين الأحاديث التي ادعى أنها له مناكير، والدبري صدوق محتج به في الصحيح، سمع كتباً فأداها كما سمعها"، ثم قال^(٦): "ما كان الرجل صاحب حديث، إنما أسمع أبوه وأعتني به، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكورة فوقع التردد فيها"^(٧) هل هي منه فانفرد بها عنه، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق، وقال الذهبي في موضع آخر^(٨): "الشيخ العالم المسند الصدوق". وقال الدارقطني^(٩): "صدوق، وما رأيت فيه خلافاً، وإنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن". وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به"، وكان العقيلي يصحح روايته^(١٠).

وقال ابن الصلاح^(١١): "ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي في آخر عمره، فكان يلقي فيتلقي، فسمع من سمع منه بعدما عمي لا شيء"، ثم قال: "وقد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق الدبري عن عبد الرزاق أحاديث

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ١٠٧، رقم ١٠٨٢.

(٢) الدبري: بفتح الدال المهملة والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى الدبر، وهي قرية من قرى صنعاء اليمن. (الأنساب، للسمعاني، ج ٥، ص ٣٠٤، رقم ١٥٥٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٥٦٠، رقم ١٧٧.

(٤) وقد حدد الذهبي زمن سماع الدبري منعبد الرزاق فقال: "سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين أو نحوها". (المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٦٩، رقم ٥٣٩).

(٥) وهو حديث ابن أنعم الإفريقي وسنده كما في الكامل: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَهْوَازِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِبَادٍ أَبُو يَعْقُوبَ الدَّبْرِيُّ الصَّنْعَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ إِلَّا بِجَوَازِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، أَدْخَلُوهُ جَنَّةً عَالِيَةً قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ. (الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٥٦١).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ١٨١، رقم ٧٣١.

(٧) قال الذهبي: "وقد ألف القاضي أبو عبد الله بن مفرج القرطبي كتاباً في الحروف التي أخطأ فيها الدبري، وصحفها في مصنف عبد الرزاق" (ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ١٨٢).

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ٤١٦، رقم ٢٠٣.

(٩) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ١٠٥، رقم ٦٢.

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر، ج ١، ص ٣٥٠، رقم ١٠٨٤.

(١١) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٩٨.

استنكرتها جدًا فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري عن عبد الرزاق منه، متأخر جدًا. وقال الألباني^(١): "فيه ضعف".

خلاصة القول: إسحاق الدبري صدوق، وله عن عبد الرزاق أفراد ومناكير، ولعل ذلك لسماحه المتأخر من عبد الرزاق بعدما عمي أي في فترة اختلاطه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثًا: الحكم على الإسناد

الحديث حسن لغيره؛ وما كان من أمر سماع إسحاق بن إبراهيم الدبري من عبد الرزاق فلا يضر هنا لأن روايته من المصنف، قال ابن حجر^(٢): "المناكير الواقعة في حديث الدبري إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه، فما يوجد من حديث الدبري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق، فلا يلحق الدبري منه تبعة إلا إن صحف وحرف، وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي الحروف التي أخطأ فيها الدبري، وصحفها في "مصنف عبد الرزاق"، وإنما الكلام في الأحاديث التي عند الدبري في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حال اختلاطه".

فهذه النقول تدل دلالة واضحة على أن تغير عبد الرزاق بعد العمى لا يؤثر في مصنفاته، لأنها دونت قبل أن يتغير، وسماع الدبري اعتماده على الكتاب لا على الحفظ.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث جابر [وَعَمَدْنَا إِلَىٰ أَكْثَرِ كَيْفٍ]^(٣).

الحديث (١٠٧)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث أبي رافع [قَالَ: ذَلِكَ كَيْفُ الشَّيْطَانِ] يَعْنِي مَقْعَدَهُ^(٤).

الحديث (١٠٨)

قال عبد الرزاق^(٥) رحمه الله: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ١٠، ص ٥٤٨.

(٢) لسان الميزان، لابن حجر، ج ١، ص ٣٤٩، رقم ١٠٨٤.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢.

(٥) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب كف الشعر والثوب، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٢٩٩١.

أَبِيهِ^(١)، أَنَّهُ رَأَى أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَرَّ بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَحَسَنٌ يُصَلِّي قَائِمًا وَقَدْ عَرَزَ ضَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّهَا أَبُو رَافِعٍ، فَالْتَقَتَ إِلَيْهِ مُغْضَبًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو رَافِعٍ: أَقْبِلْ عَلَيَّ صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ » يَقُولُ: مَقْعَدُ الشَّيْطَانِ يَعْنِي مَغْرَزَ ضَفْرَتِهِ^(٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود^(٣)، والترمذي^(٤)، والطبراني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧) جميعهم من طريق عبد الرزاق بنحوه، وأخرجه ابن خزيمة^(٨)، وابن حبان^(٩)، والبيهقي^(١٠)، من طريق الحجاج بن محمد المصيصي بنحوه، كلاهما (عبد الرزاق و الحجاج بن محمد) عن ابن جريج به.

أولاً: تراجم الرواة

** أبو رافع القبطي، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، مشهور بكنيته، وقد اختلف في اسمه فيقال اسمه إبراهيم، ويقال أسلم، ويقال ثابت، ويقال هرمز، ورجح ابن عبد البر اسم أسلم. كَانَ مَوْلَى لِلْعَبَّاسِ عَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَهَبَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه فأعتقه، وزوجه سلمى مولاته، فولدت له عبيد الله بن أبي رافع، وشهد أبو رافع أحدًا والخندق وما بعدهما من المشاهد، ولم يشهد بدرًا، وإسلامه قبل بدر إلا أنه كان مقيمًا بمكة فيما ذكروا، وكان قبطيًا، وتوفي في أول خلافة علي بن أبي طالب على الصحيح بالمدينة المنورة^(١١).

(١) هو كيسان أبو سعيد المقبري، يقال هو صاحب العباء، مولى أم شريك (والد سعيد بن أبي سعيد المقبري)، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٣).

(٢) قال الخطابي: إِنَّمَا أَمْرُهُ بِإِرْسَالِ الشَّعْرِ لِيَسْقُطَ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ صَاحِبُهُ مِنَ الْأَرْضِ فَيَسْجُدُ مَعَهُ. (معالم السنن، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي عاقصا شعره، ج ١، ص ١٨١).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي عاقصا شعره، ج ١، ص ١٧٤، ح ٦٤٦.

(٤) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٣٨٤، والعلل الكبير، ص ٨١، ح ١٢٧.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٩٣.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج ١، ص ٣٩٣، ح ٩٦٣.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يكف ثوبا ولا شعرا ولا يصلي عاقصا شعرا، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٦٨٠.

(٨) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب الزجر عن غرز الضفائر في القف في الصلاة إذ هو مقعد للشيطان، ج ٢، ص ٥٨، ح ٩١١.

(٩) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره "ذكر الزجر عن أن يصلي المرء وهو غارز ضفرته في قفاه، ج ٦، ص ٥٦، ح ٢٢٧٩.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يكف ثوبا ولا شعرا ولا يصلي عاقصا شعرا، ج ٢، ص ١٥٦، ح ٢٦٨٠.

(١١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٨٣ - ٨٥، رقم ٣٤.

* * سعيد بن أبي سعيد المقبري، سبقت ترجمته^(١)، متفق على توثيقه؛ إلا أنه اختلط قبل وفاته بأربع سنين، ورجح أنه لم يسمع منه أحد في فترة تغيره.

* * عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي (أخو أيوب بن موسى)^(٢)، قال خليفة بن خياط: قتل سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(٣).

ذكره ابن حبان في ثقافته^(٤)، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً^(٥)، وروى عنه اثنان (ابن جريج^(٦) وإسماعيل بن عليه^(٧))، وأخرج حديثه أبو داود والترمذي وابن خزيمة، قال الذهبي^(٨): "وثق"، وقال ابن حجر^(٩): "مقبول".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر، حيث لم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان.

* * عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، سبقت ترجمته^(١٠)، ثقة فقيه فاضل؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة، ولا يضره ذلك لأنه صرح بالسماع، وأما عن إرساله فقد ذكر العراقي^(١١) جماعة ممن أرسل عنهم ابن جريج ولم يكن فيهم عمران بن موسى.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عمران بن موسى فهو مقبول ولم يتابع على الحديث، ومع ذلك قد جود ابن حجر إسناده هذا الحديث^(١٢).

وقد أعل الطحاوي الحديث بحجة أن المقبري لم يرَ أبا رافع قائلاً^(١٣): "لقد تأمَّلْنَا ما جاء في الحديث من رؤية أبي سعيد المقبري لأبي رافع فَوَجَدْنَاهُ بَعِيدًا جِدًّا؛ لِأَنَّ أَبَا رَافِعٍ قَدِيمُ الْمَوْتِ كَانَ مَوْتُهُ فِي زَمَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

(١) تحت حديث رقم (٣٥).

(٢) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٣٦١ - ٣٦٢، رقم ٤٥٠٧.

(٣) تاريخ خليفة بن خياط، ص ٤١٠.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢٤٠، رقم ٩٨٦٧.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٠٥، رقم ١٦٩٦.

(٦) قال الذهبي: لم يرو عنه إلا ابن جريج فقط. (ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٢٤٣، رقم ٦٣١٤).

(٧) قال ابن حجر: أفاد الحاكم أن إسماعيل بن عليه روى عنه أيضاً. (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١٤١، رقم ٢٤٦).

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٩٥، رقم ٤٢٧٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٠.

(١٠) تحت حديث رقم (٢٧).

(١١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

(١٢) فتح الباري، لابن حجر، باب قوله باب لا يكف شعراً، ج ٢، ص ٢٩٩.

(١٣) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن صلى وهو معقوص الشعر، ج ١٢،

ص ٣٩٠، ح ٤٨٨٢.

وَكَانَ عَلِيٌّ وَصِيَّهُ فِي مَالِهِ، وَعَلَىٰ وَلَدِهِ كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ زَكَّى أَمْوَالَ بَنِي أَبِي رَافِعٍ، فَدَفَعَهَا، إِلَيْهِمْ، فَوَجَدُوهَا تَنْقُصُ، فَقَالُوا: إِنَّا وَجَدْنَاهَا تَنْقُصُ، فَقَالَ: "أَثْرِيدُونَ أَنْ يَكُونَ عِنْدِي مَالٌ لَا أَرْكَبُهُ" فَوَقَفْنَا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُقْبِرِيَّ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَأَى مِنْ أَبِي رَافِعٍ مَا حَكَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ رَأَى مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْمُقْبِرِيَّ إِنَّمَا كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَبَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ وَفَاةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَمَوْتُ أَبِي رَافِعٍ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ نَجِدْ فِي النَّهْيِ لِلرَّجُلِ عَنْ صَلَاتِهِ مَعْقُوصَ الشَّعْرِ غَيْرَ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

وعقب ابن حجر على قول الطحاوي بقوله^(٢): "ما زعمه الطحاوي من أن المقبري مات سنة خمس وعشرين ومئة، وهم منه؛ فإن ذلك تاريخ وفاة ابنه سعيد، فهو يحاول بذلك إنكار سماعه من أبي رافع ومن الحسن بن علي، ولا إنكار في ذلك لأن البخاري قد جزم بأن أبا سعيد سمع من عمر، ولو صح ما قال الطحاوي، لكان عمر أبي سعيد أكثر من مئة وعشر سنين، وهذا لم يقله أحد، وقد صرح أبو داود في روايته لحديث أبي سعيد عن أبي رافع بالسماع".

والحديث قد جاء من طرق أخرى:

فرواه الشافعي^(٣)، ومن طريقه الطحاوي^(٤)، والبيهقي^(٥) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، أنه رأى أبا رافع مرًا... فأسقط الوساطة بين سعيد وأبي رافع، وهو أبو سعيد.

وأخرج عبد الرزاق^(٦)، ومن طريقه الطبراني، وأحمد بن حنبل^(٧) جميعهم من طريق مَحْوَلٍ عن رجل عن أبي رافع، قال: نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ...، وقد اختلف في تعيين هذا الرجل، ثم اختلف في إسناده على مَحْوَلٍ بن راشد الحنط.

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ إِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي لَا تَقْرَأْ وَأَنْتَ رَاكِعٌ وَلَا وَأَنْتَ سَاجِدٌ وَلَا تُصَلِّ وَأَنْتَ عَاقِصٌ شَعْرَكَ مَقِيلَ الشَّيْطَانِ، وَلَا تَعْبِثْ بِالْحَصَى وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا تَنْخَمْ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَسِيَّ وَلَا تَرْكَبِ الْمَيَاتِرَ» مسند الطيالسي، ج ١، ص ١٥٠، ح ١٧٨.

(٢) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن صلى وهو معقوص الشعر، ج ١٢، ص ٣٩٠، ح ٤٨٨٢.

(٣) السنن المأثورة للشافعي، باب ما جاء في الصلاة في السفر، ص ١١٥، ح ٥.

(٤) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن صلى وهو معقوص الشعر، ج ١٢، ص ٣٩٠، ح ٤٨٨٢.

(٥) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب السجود، ج ٣، ص ٢٧، ح ٣٥٤١.

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب كف الشعر والثوب، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٢٩٩٠.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي رافع، ج ٤٥، ص ١٦٤، ح ٢٧١٨٤.

وأخرجه الترمذي^(١)، والدارقطني^(٢) من طريق مؤمّل بن إسماعيل، وأخرجه الطبراني^(٣) من طريق أبي حذيفة" موسى بن مسعود النهدي، كلاهما عن سفيان، عن مَحْوَل بن راشد، فقالوا: عن المقبري، عن أبي رافع، عن أمّ سلمة: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مَعْقُوصٌ، ومؤمّل بن إسماعيل^(٤)، وموسى النهدي^(٥) كلاهما صدوق سيئ الحفظ، وقد نبه الدارقطني والترمذي أنهما قد وَهَمَا في ذكر أمّ سلمة فيه.

وأخرجه ابن ماجه^(٦)، وأحمد^(٧) من طريق شعبة، عن مَحْوَل، عن أبي سعد - زاد ابن ماجه: رجل من أهل المدينة- قال: رأيت أبا رافع جاء إلى الحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فأطلقه...، وأبو سعد هذا: هو شُرْحَبِيل بن سعد فيما قاله المزي^(٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة^(٩) من طريق أبي أسامة، والدارمي^(١٠) من طريق سعيد بن عامر، والطبراني^(١١) من طريق الربيع بن يحيى الأُسْنَانِي، ثلاثتهم عن شعبة، عن مَحْوَل بن راشد، فقالوا: عن أبي سعيد عن أبي رافع، قال: رأني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا ساجد وقد عقصت شعري...، وقال الترمذي^(١٢)، والدارقطني^(١٣): أبو سعيد هو سعيد المقبري.

وأخرجه الطبراني^(١٤) من طريق قيس بن الربيع عن مَحْوَل بن راشد قال: حدثني شيخ من أهل الطائف يكنى أبا سعيد، عن أبي رافع: أنه رأى الحسين بن علي ساجداً قد عَقَصَ شعره، فقال أبو رافع: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "لا يصلين أحدكم وهو عاقص شعره".

وقيس بن الربيع، صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه^(١٥).

وفي نهاية الأمر قد رجح الترمذي والحاكم الرواية الأصل

(١) علل الترمذي الكبير، أبواب الصلاة، باب في كراهية كف الشعر في الصلاة، ص ٨٠، ح ١٢٥.

(٢) علل الدارقطني، ج ٧، ص ١٨.

(٣) المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٣، ص ٢٥٢، ح ٥١٢.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٥.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٤.

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب كف الشعر والثوب في الصلاة، ج ١، ص ٣٣١، ح ١٠٤٢.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي رافع، ج ٣٩، ص ٣٠١، ح ٢٣٨٧٣.

(٨) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، ج ٩، ص ٢٠٤.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب الرجل يصلي وشعره معقوص، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٨٠٤٢.

(١٠) سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب في عقص الشعر، ج ٢، ص ٨٦٨، ح ١٤٢٠.

(١١) المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٩١.

(١٢) علل الترمذي الكبير، ص ٨١، ح ١٢٧.

(١٣) علل الدارقطني، ج ٧، ص ١٨.

(١٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٩٢.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٧.

فقال الترمذي^(١): وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مُخَوَّل فيه اضطراب، ورواية شعبة عن مُخَوَّل أشبه وأصح من حيث المؤمل عن سفيان عن مخول، لأن شعبة قال: عن أبي سعيد عن أبي رافع، وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري".

وقال أيضا: "حديث أبي رافع حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يصلي الرجل وهو معقوص شعره"^(٢).

وقال الدارقطني^(٣): "وحديث عمران بن موسى أصحها إسناداً"، وقال الحاكم^(٤): "هذا حديث صحيح الإسناد، وقد احتجا بجميع روايته غير عمران".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفن)

فيه ذِكر [كَفَنَ الميِّت] كَثِيراً. وهو معروف

وذكر بعضهم في قوله: [إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ كَفْنَهُ] أي بسكون الفاء على المصدر: أي تكفِّبَه. قال: وهو الأعمُّ لأنه يَشْتَمِلُ على الثَّوبِ وَهَيْئَتِهِ وَعَمَلِهِ والمعروف فيه الفتح^(٥).

الحديث (١٠٩)

قال الإمام مسلم^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ يَوْمًا، فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفَنِ غَيْرِ طَائِلٍ، وَقُبِرَ لَيْلًا، فَزَجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحْسِنْ كَفْنَهُ».

اولا: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

(١) علل الترمذي الكبير، ص ٨١، ح ١٢٧.

(٢) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٣٨٤.

(٣) علل الدارقطني، ج ٧، ص ١٨.

(٤) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج ١، ص ٣٩٣، ح ٩٦٣.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٣.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في تحسين كفن الميت، ج ٢، ص ٦٥١، ح ٩٤٣.

ثانيا: تراجم الرواة

**** محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، أبو الزبير المكي، مولى حكيم بن حزام^(١)، قال البخاري^(٢) عن علي بن المديني:** " مات قبل عمرو بن دينار، ومات عمرو سنة ست وعشرين ومئة"، وَقَالَ عمرو بن علي^(٣): " مات سنة ثمان وعشرين ومئة".

وثقه ابن سعد^(٤)، وابن معين^(٥)، والنسائي^(٦)، وعلي بن المديني^(٧)، ويعقوب بن شيبه^(٨)، والعجلي^(٩)، والذهبي^(١٠)، وزاد يعقوب: " صدوق وإلى الضعف ما هو"، وقال ابن معين في موضع آخر: " صالح". وقال الساجي^(١١)، وابن حجر^(١٢): " صدوق"، وزاد الساجي: " حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به".

وقال حرب بن إسماعيل^(١٣): " سئل أحمد بن حنبل عن أبي الزبير، فقال: قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان - طلحة بن نافع - وأبو الزبير ليس به بأس".

وقد ضعفه أيوب السختياني^(١٤)، وسفيان بن عيينة^(١٥)، وشعبة، وكان شعبة قد سئل عن سبب تركه لحديث أبي الزبير، فقال: " رأيتُه يزن ويسترجح في الميزان"^(١٦)، واعترض ابن حبان على شعبة قائلاً^(١٧): " لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله".

وقال يونس بن عبد الأعلى^(١٨): " سمعت الشافعي يقول: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة".

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٠٢، رقم ٥٦٠٢.

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٢٢١، رقم ٦٩٤.

(٣) رجال صحيح مسلم، لابن منجويه، ج ٢، ص ٢٠٧، رقم ١٥١١.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٨١.

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٩٧، رقم ٧٢٢.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٠٩.

(٧) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ٨٧، رقم ٨٠.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٠٨.

(٩) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢٥٣، رقم ١٦٤٥.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢١٦، رقم ٥١٤٩.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٤٣.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٦.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٦، وانظر العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٨٠، رقم ٣١٥٢.

(١٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٤٢، رقم ١٢٨٥.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٦.

(١٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ١٣٠، رقم ١٦٩٠.

(١٧) النقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٥١ - ٣٥٢، رقم ٥١٦٤.

(١٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٦.

وقال أبو حاتم^(١): "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من أبي سفيان".
وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٢): "سألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روى عنه الناس. قلت: يحتج بحديثه؟
قال: إنما يحتج بحديث الثقات".

وقال أبو أحمد بن عدي^(٣): "وقد حدث عنه شعبة أحاديث أفرادا كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، وروى مالك
عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم
أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء
فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث سالحة ولم يتخلف عنه أحد، وهو
صدوق وثقة لا بأس به".

وعقب الذهبي قائلا^(٤): "هَذَا الْقَوْلُ يَصْدُقُ عَلَى مِثْلِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَقَدْ عَيْبَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِأُمُورٍ لَا تُوجِبُ ضَعْفَهُ
الْمُطْلَقَ، مِنْهَا التَّدْلِيْسُ".

خلاصة القول: هو ثقة حيث وثقه جمع لا بأس، ولم أجد ما يضعفه؛ إلا أنه مشهور بالتدليس وصفه به
النسائي^(٥)، والعراقي^(٦)، وسبط ابن العجمي^(٧)، ووضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٨) التي
لا بد فيها من التصريح بالسماع وقد صرح هنا بالسماع فتنتفي تهمة التدليس عنه، وقيل إنه لم يسمع من جماعة
من الصحابة أمثال ابن عباس، وعائشة، وعبد الله بن عمرو^(٩)، وقال سعيد بن أبي مريم: حدثنا الليث بن سعد
قال: جئت أبا الزبير فدفعت لي كتابين فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي لو أني عاودته فسألته: أسمع هذا كله من
جابر؟ فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

قال العلاءي^(١٠): "ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر،
وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيها أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً أطلع
على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه والله أعلم".

**** عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة فقيه فاضل؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة،
واتهم بالارسال.**

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٦.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٧٦.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٩٣.

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٥، ص ٣٨١.

(٥) ذكر المدلسين، للنسائي، ص ١٢٣، رقم ١٥.

(٦) المدلسين، للعراقي، ص ٨٨ - ٨٩، رقم ٥٩.

(٧) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ٥٤، رقم ٧٢.

(٨) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٥، رقم ١٠١.

(٩) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٨٧، وجامع التحصيل، للعلاءي، ص ١١٠.

(١٠) جامع التحصيل، للعلاءي، ص ١١٠، رقم ٥٠.

(١١) تحت حديث رقم (٢٧).

أما عن تدليسه فقد روى الحديث بصيغة الإخبار التي تؤكد سماعه من شيخه فتننقي عنه تهمة التدليس، وما كان من إرساله فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم ابن جريج ولم يكن فيهم أبي الزبير المكي^(١).
* * **حجاج بن محمد المصيصي الأعور**، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة ثبت؛ لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وتبين سابقا أن اختلاطه لا يضر؛ لأنه لم يدخل عليه أحد في فترة الاختلاط، كما أن العلائي وضعه في القسم الأول من المختلطين الذين لا يضر اختلاطهم.
* * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفه)

فيه [ألقوا المخالفين بوجهه مكفهر] أي: عابِسِ قَطُوب^(٣).

الحديث (١١٠)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث ابن مسعود [إذا لقيت الكافر فآلقه بوجهه مكفهر]^(٤).

الحديث (١١١)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كفا)

فيه [مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقْرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَّاهُ] أي أَعْنَتَاهُ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ.

وقيل: أراد أنهما أقل ما يُجزىء من القراءة في قيام الليل.

وقيل: تَكْفِيَانِ الشَّرَّ وَتَقْيَانِ مِنَ الْمَكْرُوهِ^(٥).

(١) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١٢.

(٢) تحت حديث رقم (٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٥.

الحديث (١١٢)

قال أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقْرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٢) من طريق علي بن حكيم الأودي، عن شريك به بنحوه.

وأخرجه الطبراني^(٣) من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم عن علقمة بدون ذكر المسيب بن رافع بلفظ: "من قرأ خاتمة سورة البقرة أجزأت عنه قراءة ليلة".

وأخرجه أيضاً^(٤) من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن المسيب بن رافع عن أبي مسعود الأنصاري.

وأخرجه أيضاً^(٥) من طريق أبي معمر عن أبي مسعود الأنصاري.

ثانياً: تراجم الرواة

* * عقبة بن عمرو بن ثعلبة، أبو مسعود الأنصاري، من بني الحارث بن الخزرج، صحابي مشهور بكنيته، ويعرف بأبي مسعود البدري، لأنه رضي الله عنه كأن يسكن بدرا، وكان قد نزل الكوفة وسكنها، ومات أبو مسعود سنة إحدى أو اثنتين وأربعين^(٦).

* * عاصم بن بهدلة، سبقت ترجمته^(٧)، وهو ابن أبي النجود، صدوق له أوهام.

* * شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي^(٨)، قال ابن سعد^(٩): "توفي شريك بالكوفة يوم السبت مستهل ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائة".

تعددت أقوال ابن معين فيه فقد وثقه^(١٠) مرة، وقال أخرى: "لم يكن شريك عند يحيى القطان بشيء وهو ثقة"، وقال أخرى^(١١): "شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة"، وقال أيضاً^(١٢): "شريك صدوق، ثقة إلا أنه إذا خالف غيره أحب إلينا منه".

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث أبي مسعود البدري الأنصاري، ج ٢٨، ص ٣٠٠، ح ١٧٠٦٨.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٢، ح ٥٤١، والمعجم الأوسط، ج ٦، ص ٣٤، ح ٥٧١٥.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٣، ح ٥٤٢.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٣، ح ٥٤٤.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢١٨، ح ٥٩٩.

(٦) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٧٤ - ١٠٧٥، رقم ١٨٣٠.

(٧) تحت حديث رقم (٦٢).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٤٦٢، رقم ٢٧٣٦.

(٩) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٧٩.

(١٠) من كلام أبي زكريا بن يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ٣٦، رقم ٣٢.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٢.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٢.

وثقه ابن سعد^(١)، والعجلي^(٢)، وزاد ابن سعد: "كان يغلط كثيرا"، ووثقه أبو داود وزاد: "يخطيء على الأعمش"، ووثقه الحربي^(٣)، وقال النسائي^(٤): "ليس به بأس"، وقال صالح جزرة^(٥): "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه".

وقال أحمد بن حنبل شبه ذلك فقال^(٦): "حسن بن صالح أثبت إلي في الحديث من شريك".
وقال الأزدي^(٧): "كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد، غالي المذهب، سيء الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث".

وقال يعقوب بن شيبة^(٨): "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، ردئ الحفظ مضطربه".

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني^(٩): "شريك سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل".

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١٠): سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانا، فقال له فضل الصائغ: إن شريك حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا نقل بواطيل".

وقال أيضا^(١١): سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك أحب إلي، شريك صدوق وهو أحب إلي من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط".

وقال ابن عدي: "لشريك حديث كثير من المقطوع والمسند... وفي بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف".

وقال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال^(١٢): "كان عاقلا صدوقا محدثا شديدا على أهل الريب والبدع قديم السماع من أبي إسحاق. قلت: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم. قلت: يحتج به؟ فقال: لا تسألني عن رأيي في هذا، وإنما يروي مسلم له في المتابعات".

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٦، ص٣٧٩.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج١، ص٤٥٣، رقم٧٢٧.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٤، ص٣٠٧.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٢، ص٤٧٢.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٤، ص٣٠٧.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج١، ص٣٧٩، رقم٧٣١.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٥، ص١٢.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج١٠، ص٣٨٤.

(٩) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص١٥٠، رقم١٣٤.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص٣٦٧.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص٣٦٧.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٢، ص١٩٣، رقم٧١٨.

وقال الذهبي^(١): "صدوق"، وقال في موضع آخر^(٢): "أَحَدُ الْأَعْلَامِ، عَلَى لَيْنٍ مَا فِي حَدِيثِهِ تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِمَقَارِيذِهِ"، وقال أيضا^(٣): "شريك حسن الحديث، إماما فقيها ومحدثا، مكثرا، ليس هو في الإِتْقَانِ كحماد بن زيد، وقد استشهد به البخاري، وخرج له مسلم متابعة ... وحديثه من أقسام الحسن".

وقال الهيثمي^(٤): "ثقة وفيه خلاف"

وقال ابن حجر^(٥): "صدوق يخطيء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع".

وفي مقابل تلك الأقوال أطلق جماعة من علماء الجرح والتعديل القول بتضعيفه: حيث قال ابن المبارك^(٦): "ليس حديث شريك بشيء"، وقال يحيى القطان^(٧): "رأيت في أصول شريك تخليطا"، وقال الترمذي^(٨): "شريك كثير الغلط"، وقال النسائي^(٩)، والدارقطني^(١٠): "ليس بالقوي"، وزاد الدارقطني: "فيما يتفرد به"، وقال أبو أحمد الحاكم^(١١): "ليس بالمتين".

فشريك صدوق في نفسه؛ ولكنه اتهم بأمرين:

الأول: التدليس

فقال ابن القطان: مشهور بالتدليس، ووصفه به أيضا عبد الحق الأشيلي^(١٢).

وقال ابن حزم^(١٣): "شريك مطرح، مشهور بتدليس النكرات إلى الثقات، وقد أسقط حديثه الإمامان ابن المبارك، وابن القطان"، وقال العراقي^(١٤): "ليس تدليسه بالكثير"، وكذلك قال سبط بن العجمي^(١٥)، والسيوطي^(١٦)، وقد

(١) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٤٦٨.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٢٠٠، رقم ٣٧.

(٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج ١، ص ٢٣٢.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٩، ص ١٥٥.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٦.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٠٧.

(٨) سنن الترمذي، كتاب الوضوء، باب في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، ج ١، ص ٦٥، ح ٤٦.

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٧٣.

(١٠) سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١٣٠٧.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٠٧.

(١٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٣، رقم ٥٦.

(١٣) المحلى بالآثار، لابن حزم، ج ٥، ص ٢٤١.

(١٤) المدلسين، للعراقي، ص ٥٨، رقم ٢٨.

(١٥) التبيين لأسماء المدلسين، ص ٣٣، رقم ٣٣.

(١٦) أسماء المدلسين، للسيوطي، ص ٥٨، رقم ٢٤.

وضعه ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم وقال: "كان يتبرأ من التدليس"^(١).

الثاني: الاختلاط

فقد نص جمع من أهل العلم على سوء حفظه واختلاطه خاصة بعد ولايته القضاء، فلم يسلم حفظه من الاضطراب والخطأ، وقد اجتنب يحيى بن سعيد القطان الرواية عنه وضعفه، فقال عبد الجبار بن محمد الخطابي^(٢): قلت ليحيى بن سعيد: زعموا أن شريكا إنما خلط بأخرة. قال: ما زال مخلطا"، ولم يوافق ابن معين على ذلك فقال^(٣): "لم يكن شريك عند يحيى القطان بشيء وهو ثقة".

ونقل سبط بن العجمي^(٤) تعقيب الذهبي على قول القطان قائلا: "يحتمل أن لا يريد يحيى بن سعيد بهذه العبارة الاختلاط المعروف والظاهر أنه لم يرد له لقوله ما زال مخلطا والله أعلم".

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه^(٥): حسن بن صالح أثبت من شريك، كان شريك لا يبالي كيف حدث"، وقال يعقوب بن سفيان^(٦): سئل أبو عبد الله (أحمد بن حنبل): أبو عوانة أثبت أو شريك؟ فقال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حديث من غير كتابه ربما وهم. قيل: فشريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدي على ما سمع كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم".

وقال أبو علي صالح بن محمد^(٧): شريك صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، ولما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به.

وقال ابن معين^(٨): "قال أبو عبيد الله لشريك القاضي: أردت أن أسمع منك أحاديث، فقال: قد اختلطت علي أحاديثي، وما أدري كيف هي، فألح عليه أبو عبيد الله فقال: حَدَّثْنَا بما تحفظ، ودع ما لا تحفظ، فقال: أخاف أن تجرح أحاديثي، ويضرب بها وجهي".

وقال السعدي^(٩): "شريك سيئ الحفظ مضطرب الحديث"، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "أخطأ شريك في أربع مئة حديث".

وقد قيد العلماء هذا التغير بعد تولي شريك قضاء الكوفة واشغاله بها فقال ابن حبان أن من سمع من شريك بعدما ولي القضاء فإنما سمع منه في الاختلاط ومن القدماء الذين سمعوا منه قبل الاختلاط يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق.

(١) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٣، رقم ٥٦.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ٣٦، رقم ٣١.

(٤) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص ١٧٠، رقم ٥٢.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٦٣، رقم ٢٦١١.

(٦) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ١٦٨.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٠، ص ٣٨٤، رقم ٤٧٩١.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٦٩، رقم ٣١٩٠.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٥.

وقال ابن حبان^(١): ولي شريك القضاء بواسطة سنة خمس وخمسين ومئة، ثم ولي الكوفة بعد ومات بها سنة سبع أو ثمان وثمانين، وكان في آخر أمره يخطيء فيما روى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة".

وقال العجلي^(٢): "من سمع منه قديما فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط".

خلاصة القول: هو صدوق

ساء حفظه فلا يقبل تفرده، ومن سمع منه قبل توليه قضاء الكوفة فأحاديثه صحيحة، وأما عن تدليسه فقد اغتقره الأئمة واحتملوه.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل شريك النخعي فهو صدوق سيء الحفظ تغير بعد توليه القضاء وقد توبع على الحديث من قبل حماد بن سلمة، وعاصم بن أبي النجود صدوق له أوهام وقد تابعه على الحديث إسحاق بن أبي طلحة.

وتبين سابقا في التخريج أن الحديث رواه عاصم بن أبي النجود وقد اختلف عليه:

فرواه شريك النخعي عن عاصم عن المسيب عن علقمة به.

وخالفه حماد بن سلمة فرواه عن عاصم عن علقمة به.

والحديث له طرق أخرى صحيحة عن علقمة بن قيس عن أبي مسعود الأنصاري أخرجها الحميدي^(٣)، والبخاري^(٤)، وابن خزيمة^(٥) من طريق منصور بن المعتمر،

وأخرجه أحمد^(٦)، والبخاري^(٧)، ومسلم^(٨)، وابن ماجة^(٩)، والنسائي^(١٠)، والطبراني^(١١) من طرق عن الأعمش،

كلاهما (منصور والأعمش) عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة به بنحوه.

(١) انظر الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٤٤٤، رقم ٨٥٠٦.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٥٣.

(٣) مسند الحميدي، ج ١، ص ٤١٥، ح ٤٥٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٥٠٥١.

(٥) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب ذكر أقل ما يجزئ من القراءة في قيام الليل، ج ٢، ص ١٨٠، ح ١١٤١.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث أبي مسعود البصري الأنصاري، ج ٢٨، ص ٣٢٢، ح ١٧٠٩٥.

(٧) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، ج ٥، ص ٨٤، ح ٤٠٠٨.

(٨) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، ج ١، ص ٥٥٥، ح ٨٠٨.

(٩) سنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يرجى أن يكفى من قيام الليل، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٦٨.

(١٠) السنن الكبرى للنسائي، كتاب فضائل القرآن، باب سورة كذا، ج ٧، ص ٢٥٣، ح ٧٩٥٠.

(١١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٣، ح ٥٤٧.

وأخرجه الطيالسي^(١)، والبخاري^(٢)، والنسائي^(٣)، والطبراني^(٤) من طريق الأعمش،
وأخرجه أحمد^(٥)، والدارمي^(٦)، والبخاري^(٧)،
ومسلم^(٨)، وابن ماجة^(٩)، وأبو داود^(١٠)، والترمذي^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طرق عن منصور بن المعتمر،
كلاهما (منصور والأعمش) عن إبراهيم بن يزيد عن عبد الرحمن عن أبي مسعود بنحوه وبدون ذكر علقمة.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [سَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ] أي يكفيكم القتال بما فتّح عليكم^(١٣).

الحديث (١١٣) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير ولكن وجدته عند مسلم بنحوه

قال الإمام مسلم^(١٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ^(١٥)، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ».

وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

- (١) مسند أبي داود الطيالسي، ج ٢، ص ١٠، ح ٦٤٨.
- (٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٥٠٠٨.
- (٣) السنن الكبرى للنسائي، كتاب فضائل القرآن، باب سورة كذا، ج ٧، ص ٢٥٣، ح ٧٩٥١.
- (٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٠٣، ح ٥٤٥.
- (٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث أبي مسعود الأنصاري، ج ٢٨، ص ٣١٩، ح ١٧٠٩١.
- (٦) سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة، ج ٢، ص ٩٣٣، ح ١٥٢٨.
- (٧) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٥٠٠٩.
- (٨) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، ج ١، ص ٥٥٥، ح ٨٠٧.
- (٩) سنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يرجى أن يكفى من قيام الليل، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٦٩.
- (١٠) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تحزيب القرآن، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٣٩٧.
- (١١) سنن الترمذي، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في آخر سورة البقرة، ج ٥، ص ١٥٩، ح ٢٨٨١.
- (١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب كم يكفى الرجل من قراءة القرآن في ليلة، ج ٣، ص ٣٠، ح ٤٧٦٠، وشعب الإيمان، كتاب تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات "تخصيص خواتيم سورة البقرة بالذكر"، ج ٤، ص ٦٣، ح ٢١٨٣.
- (١٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٥.
- (١٤) صحيح مسلم، كتاب الإمامة، باب فضل الرمي والحث عليه ومن علمه ثم نسيه، ج ٣، ص ١٥٢٢، ح ١٩١٨.
- (١٥) ثمامة بن شفي الهمداني، أبو علي الأصبحي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٤).

ثانيا: تراجم الرواة

**** الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، مولى بني أمية، مات سنة أربع وتسعين ومئة، وقيل: خمس وتسعين ومائة، ثقة لكنه كثير التدليس^(١) وبخاصة تدليس التسوية^(٢)، وقد وضع ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين^(٣) التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع بينه وبين شيخه ولا من فوقه؛ ولا يضره ذلك لأن مسلماً قد أخرج روايته هنا متابعة وليس أصلاً.**

**** داود بن رشيد الهاشمي مولاهم، أبو الفضل الخوارزمي، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين. وثقه ابن معين^(٤)، وابن سعد^(٥)، والدارقطني^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٧): "مات بعد ما عمي"، ووثقه الذهبي^(٨)، وابن حجر^(٩). وقال أبو حاتم^(١٠): "صدوق".**

وقال ابن حجر: "وهم ابن حزم فقال إثر حديث أخرجه من روايته في كتاب الحدود من الإيصال: داود بن رشيد ضعيف"^(١١).

خلاصة القول: هو ثقة كما قال الحافظان الذهبي وابن حجر. ** باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٤.

(٢) "وصورته عند أئمة هذا الشأن أن يعمد الراوي إلى إسقاط راو من بين شيوخه وبين من رواه عنه شيخه أو من بين شيوخه ومن رواه عنه شيخ شيخه ليقرب بذلك الإسناد وإنما يفعل من يفعلهم في راويين علم التقاؤهما واشتهرت رواية أحدهما عن الآخر حتى يصير معلوم السماع منه ثم يتفق له في حديث أن يرويه عن رجل عنه فيعمد ذلك المسوي إلى ذلك الرجل فيسقطه فيبقى الإسناد ظاهر الإتصال فيسوي الإسناد كله ثقات وهذا شر أفسام التدليس لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة" (النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزرکشي، ج ٢، ص ١٠٥).

(٣) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٥١، رقم ١٢٧، وقال العلائي في تفسيره لمعنى الطبقة الرابعة من المدلسين: "ورابعها من انفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين كابن إسحاق وبقية وحجاج بن الاطاة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم ممن تقدم فهؤلاء هم الذين يحكم على ما روه بلفظ عن بحكم المرسل" (جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ١١٣).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٣٣٨، رقم ٤٤٢٠.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٤٩.

(٦) سؤالات السلمى للدارقطني، ص ١٦٦، رقم ١٣٢.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٣٦، رقم ١٣١٩٩.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١١، ص ١٣٣، رقم ٤٩.

(٩) تقريب لتهذيب، لابن حجر، ص ١٩٨.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤١٢، رقم ١٨٨٤.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ١٥٩، رقم ٣٥٠.

قال ابن الأثير رحمه الله:

والكفأة: الخدم الذين يقومون بالخدمة جمع كاف^(١). وقد تكرر في الحديث.

الحديث (١١٤)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث أبي مريم [فأذن لي إلى أهلي بغير كفي] أي بغير من يقوم مقامي. يقال: كفاه الأمر إذا قام مقامه فيه^(٢).

الحديث (١١٥)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الجارود [وأكفي من لم يشهد] أي: أقوم بأمر من لم يشهد الحزب وأحارب عنه^(٣).

الحديث (١١٦)

قال ابن هشام^(٤) رحمه الله: قال ابن إسحاق: وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم الجارود^(٥) بن عمرو ابن حنيس أخو عبد القيس.

قال ابن هشام: الجارود بن بشر بن المعلّى في وفد عبد القيس وكان نصرانياً.

قال ابن إسحاق: حدثني من لا أتهم، عن الحسن، قال: لما انتهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمته، فعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الإسلام، ودعاه إليه، ورغبه فيه، فقال: يا محمد، إني قد كنت على دين، وإني تارك ديني لدينك، أفتضمن لي ديني؟ قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، أنا ضامن أن

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٥.

(٤) السيرة النبوية لابن هشام، ج ٢، ص ٥٧٥.

(٥) قال ابن سعد: سمي الجارود هكذا لأن بلاد عبد القيس أسافت حتى بقيت للجارود شلية- والشلية هي البقية- فبادر بها إلى

أخواله من بني هند من بني شيبان فأقام فيهم وإبله جرية فأعدت إبلهم فهلكت. فقال الناس: جردهم بشر، فسمي الجارود فقال الشاعر:

جردناهم بالسيف من كل جانب ... كما جرد الجارود بكر بن وائل. (الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٥٥٩).

قَدْ هَدَاكَ اللَّهُ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ. قَالَ: فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْحُمْلَانَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بِلَادِنَا ضَوَالٌ مِنْ ضَوَالِ
النَّاسِ: أَفَتَنْبَلُغُ عَلَيْهَا إِلَى بِلَادِنَا؟ قَالَ: لَا، إِيَّاكَ وَإِيَّاهَا، فَإِنَّمَا تِلْكَ حَرَقُ النَّارِ.

فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ الْجَارُودُ رَاجِعًا إِلَى قَوْمِهِ، وَكَانَ حَسَنَ الْإِسْلَامِ، صُلْبًا عَلَى دِينِهِ، حَتَّى هَلَكَ وَقَدْ أَدْرَكَ الرَّدَّةَ، فَلَمَّا
رَجَعَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ كَانَ أَسْلَمَ مِنْهُمْ إِلَى دِينِهِمْ الْأَوَّلِ مَعَ الْعُرُورِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَامَ الْجَارُودُ
فَتَكَلَّمَ، فَتَشَهَّدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ، وَدَعَا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ، وَأَكْفُرُ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَيُرْوَى: وَأَكْفِي مَنْ لَمْ يَشْهَدْ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه السهيلي^(١) بالإسناد نفسه بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** محمد بن إسحاق**، سبقت ترجمته^(٢)، صدوق حسن الحديث، ولكنه مدلس من الطبقة الرابعة، وقد صرح
بالسمع هنا ولكنه أبهم اسم شيخه فقال: "حدثني من لا أتهم".

**** الحسن البصري**، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة فقيه إلا أنه يدلس ويرسل، وما كان من تدليسه لا يضر لأنه من
الطبقة الثانية التي لا يضر تدليسهم، ولكنه قد أرسل هنا.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل جهالة شيخ ابن إسحاق، ولإرسال الحسن البصري.

(١) الروض الأنف، للسهيلي، ج ٧، ص ٤٦٧.

(٢) تحت حديث رقم (٤٦).

(٣) تحت حديث رقم (٢).

الفصل الثاني

الأحاديث الواردة من باب "الكاف مع اللام" حتى نهاية "الكاف مع الياء"

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الكاف مع اللام.

المبحث الثاني: الكاف مع الميم.

المبحث الثالث: الكاف مع النون.

المبحث الرابع: الكاف مع الواو.

المبحث الخامس: الكاف مع الهاء.

المبحث السادس: الكاف مع الياء.

المبحث الأول الكاف مع اللام

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلاً)

فيه [أنه نهى عن الكالء بالكالء] أي النسيسة بالنسيسة. وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به. فيقول: بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض. يقال: كلاً الدين كلوءاً فهو كالء إذا تأخر^(١).

الحديث (١١٧)

قال الطحاوي^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، وَأَبْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَا: ثنا أَبُو عَاصِمٍ^(٣)، قَالَ أَبُو بَكْرَةَ فِي حَدِيثِهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الزَّيْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه العقيلي^(٤)، وابن أبي شيبة^(٥)، والبيهقي^(٦)، والبخاري^(٧) جميعهم من طرق عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

* * إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، أبو إسحاق البصري، مات سنة سبعين ومائتين،

قال النسائي^(٨): "صالح"، وقال في موضع آخر^(٩): "لا بأس به"، وقال في موضع آخر^(١٠): "ليس لي به علم".

وقال الدارقطني^(١١): "ثقة؛ إلا أنه كان يخطيء، فيقال له، فلا يرجع"، وقال أبو سعيد بن يونس: "كان ثقة ثبناً،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٢) شرح معاني الآثار، كتاب البيوع، باب بيع المصرة، ج ٤، ص ٢١، ح ٥٥٥٤.

(٣) هو: الضحاك بن مخلد.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ١٦١.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأفضية، باب من كره أجلاً بأجل، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٢١٢٧.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ١٠٥٣٩.

(٧) شرح السنة للبخاري، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع ما اشتراه قبل القبض، ج ٨، ص ١١٣، ح ٢٠٩١.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ١٩٨.

(٩) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٦١، رقم ٩٩.

(١٠) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٦١، رقم ٩٩.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ١٩٨.

وكان قد عمي قبل موته"، وقال ابن أبي حاتم^(١): "كُتبت عنه، وهو ثقة صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال أبو عمر الصديقي^(٣): "قال لي سعيد بن عثمان: إبراهيم بن مرزوق ثقة"، وقال الذهبي^(٤): "صدوق"، وقال ابن حجر^(٥): "ثقة عمي قبل موته فكان يخطيء ولا يرجع".

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من خطئه لا يضر تابعه أبي بكر.

**** أبو بكر: هو بكر بن عبد العزيز بن أبي بكره الثقفي، من الطبقة السابعة (من كبار أتباع التابعين)**
قال يحيى بن معين^(٦): "ليس حديثه بشيء"، وقال مرة^(٧): "صالح"، وقال ابن عدي^(٨): "أرجو أنه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"، وقال البزار^(٩): "ليس به بأس"، وقال مرة^(١٠): "ضعيف"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، وقال العقيلي^(١٢): "لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة"، وقال يعقوب بن سفيان^(١٣): "ضعيف"، وقال الذهبي^(١٤): "فيه لين"، وقال ابن حجر^(١٥): "صدوق بهم".

خلاصة القول: هو صدوق بهم وقد تابعه ابن مرزوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات غير موسى بن عبيد ضعيف.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل موسى بن عبيدة فهو ضعيف وخاصة في عبد الله بن دينار^(١٦)، ومدار الحديث عليه، وممن ضعف الحديث الشافعي فقال^(١٧): "أهل الحديث يوهنون هذا الحديث".

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٣٧، رقم ٤٣٩.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٨٦، رقم ١٢٣٥٩.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ١٦٣، رقم ٢٩٠.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٢٥، رقم ٢٠٣.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٤.

(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٨٦، رقم ٣٢٦٩.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٢٠٢.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٢١٩، رقم ٢٨٠.

(٩) مسند البزار، ج ٩، ص ١٣٣، ح ٣٦٨٧.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٧٩، رقم ٨٨٠.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٠٧، رقم ٦٩٢٨.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ١٥٢، رقم ١٩٢.

(١٣) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ١٢٠.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٧٣، رقم ٦٢٠.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٢٦.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٢.

(١٧) الأم، للشافعي، ج ٣، ص ٩.

وقال ابن حجر^(١): الحديث ضعّفه جمع غفير من أهل العلم، وذلك لتفرد موسى بن عبيدة الزبيدي به، وقد رَوَاهُ إِسْحَاقُ، وَالْبُرَّازُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وقال أيضا^(٢): "قال أحمد بن حنبل: لا تحلّ عندي عنه الرواية، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره"، ثم قال: "ليس في هذا حديث يصح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين". وقال العقيلي في ترجمة عبد الله بن دينار^(٣): "رَوَى مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَنُظْرَأُوهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ، إِلَّا أَنَّ الْحَمَلَ فِيهَا عَلَيْهِمْ".

والحديث رواه ابن عدي من طريق الدراوردي عن موسى بن عبيدة، وأعلّهُ بِمُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، وقال^(٤): عامة الأحاديث التي يرويها موسى بن عبيدة غير محفوظة، والضعف على رواياته بين.

ذكر الاختلاف في تحديد نسب موسى

الطريق الأولى:

موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد سبق تخريجها.

الطريق الثانية:

موسى عن نافع عن ابن عمر، رواها عبد العزيز الدراوردي واختلف عليه:

فقال الخصيب بن ناصح عن الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كما عند الدارقطني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧).

وقال عبد الأعلى بن حماد وأبو مصعب عن الدراوردي عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر كما عند البيهقي^(٨).

وقال الدارقطني^(٩) معلقا على الإسنادين: "وكلا القولين وهم، والصحيح: عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر".

قالت الباحثة: وضعف الإسناد جاء من قبل عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، فهو وإن وثقه عدد من النقاد أمثال يحيى بن معين^(١٠)، والعجلي^(١١)؛ إلا أنه سيء الحفظ ويخطيء كما صرح بذلك ابن سعد^(١٢)، وأبو

(١) انظر بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ح ٨٤٦.

(٢) انظر تلخيص الحبير، لابن حجر، ج ٣، ص ٢٦.

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٤) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٥٠، رقم ١٨١٥.

(٥) سنن الدارقطني، كتاب البيوع، ج ٤، ص ٤٠، ح ٣٠٦٠.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢٣٤٢.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ١٠٥٣٦.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ١٠٥٣٧ و ١٠٥٣٨.

(٩) العلل للدارقطني، ج ١٣، ص ١٩٤.

(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٢٤، رقم ٣٨٩.

(١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٩٧، رقم ١١١٤.

(١٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٢٤.

زرعة^(١)، وابن حبان^(٢)، والساجي^(٣).

وقال ابن حجر^(٤): "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء".

الطريق الثالثة:

موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجها الدارقطني^(٥)، والحاكم^(٦) من طريق ذؤيب بن عمارة عن حمزة بن عبد الواحد عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار به.

وهذا إسناد ضعيف لأجل ذؤيب بن عمارة، فقد ذكره الدارقطني^(٧)، وابن الجوزي^(٨) في الضعفاء والمتروكين، وقال أبو حاتم^(٩): "صدوق".

من خلال جمع طرق الحديث تبين أن الطريق الثانية جاءت عن عبد العزيز الدراوردي وهو معروف بسوء الحفظ كما تبين سابقا، والطريق الثالثة جاءت من طريق ذؤيب بن عمارة وهو واه ضعيف.

وقد رجح العلماء رواية موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر

فقال البيهقي معترضا على الحاكم والدارقطني^(١٠): "العجب من شيخنا الحاكم كيف قال في روايته عن موسى بن عقبة وهو خطأ، والعجب من شيخ عصره أبي الحسن الدارقطني حيث قال في روايته عن موسى بن عقبة وقد حدثنا به أبو الحسين بن بشران عن علي بن محمد المصري شيخ الدارقطني فيه، فقال عن موسى غير منسوب ثم رواه المصري أيضا بسنده فقال عن أبي عبد العزيز الرندي وهو موسى بن عبيدة".

وقال أيضا^(١١): "لَمْ يُنْسَبْ شَيْخُنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمِصْرِيِّ مُوسَى وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدَةَ بِلَا شَكٍّ. وَقَدْ رَوَاهُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمِصْرِيِّ فَقَالَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَرَوَاهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ عَنْ مِقْدَامِ بْنِ دَاوُدَ الرُّعَيْنِيِّ فَقَالَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَهُوَ وَهْمٌ وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ بِمُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ مَرَّةً عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَمَرَّةً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ".

وعقب الألباني على ذلك بقوله^(١٢): "أنا أظن أن الوهم من ابن ناصح فهو الذي قال ذلك لأن توهمه أولى من توهم حافظين مشهورين كالدارقطني والحاكم"، وقال أيضا: "إن الذي جعل موسى بن عقبة هو راوي هذا الحديث

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥، رقم ١٨٣٣.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ١١٦، رقم ٩٢٥٣.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٣٥٥، رقم ٦٨٠.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٨.

(٥) سنن الدارقطني، كتاب البيوع، ج ٤، ص ٤٠، ح ٣٠٦١.

(٦) المستدرک علی الصحیحین، کتاب البيوع، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢٣٤٣.

(٧) الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ج ١، ص ١٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ج ١، ص ٢٧٥.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٤٥٠، رقم ٢٠٣٧.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٩٠، ح ١٠٨٤٢.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٩٠، ح ١٠٨٤٦.

(١٢) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٥، ص ٢٢٢، ح ١٣٨٢.

أخطأ خطأ فاحشا فإنه نقل الحديث من الضعيف إلى الصحيح وذلك لأن موسى بن عقبة ثقة حجة، أما موسى بن عبيدة فهو ضعيف".

** وقال ابن حجر^(١): لقد جزم الدارقطني في العلل بأن موسى بن عبيدة تفرد به فهذا يدل على أن الوهم في قوله موسى بن عقبة من غيره.

** وقال البيهقي^(٢) نقلا عن أحمد: "وقد غلط بعض الحفاظ في هذا الحديث، فتوهم أنه عن موسى بن عقبة، وليس لموسى بن عقبة فيه رواية، إنما هو عن موسى بن عبيدة".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [أنه قال لبلال وهم مسافرون: اكلاً لنا وقتنا] الكلاءة: الحفظ والحراسة. يقال كَلَّأْتُهُ أَكْلُوهُ كِلَاءَةً فَأَنَا كَالِيٌّ وهو مَكْلُوٌّ وقد نُحِفَّ هَمزة الكلاءة وتُفَلَّبُ ياء. وقد تكررت في الحديث^(٣).

الحديث (١١٨) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير ولكن بلفظ "اكلاً لنا الليل"

قال الإمام مسلم^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، سَارَ لَيْلَهُ حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَسَ، وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اَكْلًا لَنَا اللَّيْلَ»، فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قَدَّرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَدَّ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَدِدٌّ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا بِلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَهُمْ اسْتِيقَاطًا، فَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيُّ بِلَالٌ» فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ - يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِنَفْسِكَ، قَالَ: «اقتادوا»، فَاقتادوا رَواحلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}^(٥).

أولا: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

(١) تلخيص الحبير، لابن حجر، ج ٣، ص ٢٦.

(٢) معرفة السنن والآثار، كتاب البيوع، باب العرض في العرض إذا لم يكن مأكولا أو موزونا، ج ٨، ص ٥٢، ح ١١٠٩٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٤) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واتحباب تعجيل قضائها، ج ١، ص ٤٧١، ح ٦٨٠.

(٥) سورة طه (١٤).

ثانيا: تراجم الرواة

* * يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي^(١) أبو يزيد القرشي، مات سنة تسع وخمسين ومئة، ثقة^(٢)، وتكلموا في روايته عن الزهري.

قال أبو بكر الأثرم^(٣): أنكر أبو عبد الله (أحمد بن حنبل) على يونس، وقال: كان يجيء عن سعيد بأشياء ليس من حديث سعيد وضعف أمر يونس، وقال: لم يكن يعرف الحديث، وكان يكتب، أرى أول الكتاب فينقطع الكلام، فيكون أوله عن سعيد وبعضه عن الزهري، فيشتبه عليه.

وقال أحمد بن حنبل^(٤): "يونس كثير الخطأ عن الزهري".

وقال أبو زرعة الدمشقي^(٥): "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري".

وقال أبو الحسن الميموني^(٦): سئل أحمد بن حنبل: من أثبت في الزهري؟ قال: معمر. قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكراً.

خلاصة القول: هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، فقال أحمد بن صالح المصري^(٧): "نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً. قال: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس؛ إلا أنه على سعة روايته عن الزهري جاء بروايات خالف فيها أقرانه، وليس بهذا يردّ حديث من كانت هذه صفته^(٨)."

قال سفيان الثوري^(٩): "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك"، وقال ابن حبان^(١٠): "ليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحته عدالته بأوهام يهيم في روايته، ولو سلطنا هذا المسلك؛ لَلزِمْنَا ترك حديث الزهري، وابن جريج، والثوري، وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يُحدِّثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهْمُوا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات".

(١) الأيلي: بفتح الألف وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها لام، وهي بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. (الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٢٣٧).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٠.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٤٨.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٥٥٥.

(٥) الفوائد المعللة، لأبي زرعة الدمشقي، ص ٢٣٧، رقم ١٩٤، وانظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٥٥٥.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٥٥٥.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٢٤٨.

(٨) انظر تحرير تقريب التهذيب، لبشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، ج ٤، ص ١٤٢.

(٩) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص ٢٢٨.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٩٧.

وقد أشار ابن حجر لقلّة أوهامه عن الزهري فقال: " في روايته عن الزهري وهما قليلا و في غير الزهري خطأ"^(١).
* * عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم الفهري^(٢)، أبو محمد المصري، مات سنة سبع وتسعين ومئة^(٣)، مجمع على توثيقه؛ إلا أن ابن سعد رماه بالتدليس فقال: " كان كثير العلم، ثقة فيما قال حدثنا، وكان يدلس"^(٤).

قلت: لم أجد من اتهمه بالتدليس غير ابن سعد، ولعل ذلك لقلّة تدليسه، الأمر الذي جعل العلماء يغتفرون تدليسه، وقد وضعه ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين^(٥) الذين اغتفر العلماء تدليسهم.

* * حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة التجيبي، أبو حفص المصري، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين^(٦). وثقه العقيلي وقال: " كان أعلم الناس بابن وهب"^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨). قال الذهبي^(٩)، وابن حجر^(١٠): " صدوق"

وقال أبو حاتم^(١١): " يكتب حديثه، ولا يحتج به".

ونقل ابن عدي عن أبي بشر الدولابي عن العباس الدوري عن ابن معين قال: " شيخ بمصر يقال له: حرمة، كان أعلم الناس بابن وهب، فذكر عنه يحيى أشياء سمجة كرهت ذكرها"^(١٢).

وقال ابن عدي أيضا^(١٣): " سألت عبد الله بن محمد بن إبراهيم الفرهاداني^(١٤) أن يملئ عليّ شيئا من حديث حرمة، فقال لي: يا بني وما تصنع بحرمة؟ حرمة ضعيف، ثم أملى عليّ عن حرمة ثلاثة أحاديث لم يزدني عليها".

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٠.

(٢) الفهري: بكسر الفاء وسكون الهاء بعدها الراء، هذه النسبة إلى فهر بم مالك بن النضر بن كنانة وإليه تنتسب قريش ومحارب والحرث بن فهر. (الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٤١٢).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٨.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٨.

(٥) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٢٢، رقم ١٧.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٥٤٨، رقم ١١٦٦، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٦.

(٧) قال العقيلي في الضعفاء: " كان من أعلم الناس باب وهب. (الضعفاء الكبير ج ١، ص ٣٢٢، رقم ٣٩٨)، ونق ابن حجر توثيقه له. (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٠٢).

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣١٧، رقم ٩٧٧.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٦.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٧٤، رقم ١٢٢٤.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٤.

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٤.

(١٤) الفرهاداني: يفتح الفاء وسكون الراء وفتح الهاء وبالذال المُعْجَمَة بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ السَّاكِنَيْنِ وَآخِرُهُ نون - نِسْبَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سِيَارِ الْفَرَهَادَانِيِّ، وَيُقَالُ: الْفَرَهَادَانِيُّ أَيْضًا. (اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٢٧).

وقال أيضا: "سمعت محمد بن موسى الحضرمي ذكر عن بعض مشايخه، قال: سمعت أحمد ابن صالح يقول: صنف ابن وهب مئة ألف حديث وعشرين ألف حديث، عند بعض الناس منها النصف . يعني نفسه . وعند بعض الناس منها الكل . يعني حرملة"^(١).

وقال أيضا: "قال لنا محمد بن موسى الحضرمي: وحديث ابن وهب كله عند حرملة إلا حديثين"^(٢).

وقال ابن عدي^(٣): "وقد تبهرت حديث حرملة، وفتشته فلم أجد في حديثه ما يجب

أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم^(٤)، ويكون حديثه كله عنده، فليس

ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتباً ونسخاً وأفراد ابن وهب، وأما

حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد بن صالح سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف

سماعه ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن

صالح، وما رأينا أحدا جمع بينهما^(٥)، فكتب عنهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح،

صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة".

ونقل أبو عمر الكندي أن سبب كثرة سماعه من ابن وهب؛ هو أن ابن وهب استخفى عندهم لما طُلب للقضاء،

قال: ونظر إليه أشهب، فقال: هذا خير أهل المسجد^(٦).

خلاصة القول: هو صدوق على أقل أحواله، كما أنه من أثبت الناس في ابن وهب، وما كان من طعن أحمد بن

صالح فيه فهو من باب طعن الأقران، ومعلوم أن كلام الأقران بعضهم ببعض مردود بل يُطوى ولا يُروى.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٩.

(٤) حيث أقام ابن وهب في منزلهم سنة وأشهرًا مُستخفياً من عباده، إذ طلبه ليؤليه القضاء بمصر. (سير أعلام النبلاء، للذهبي،

ج ١١، ص ٣٩٠).

(٥) قال ابن حجر: قد جمع بينهما أحمد بن رشدين شيخ الطبراني لكن يُحمل قول ابن عدي على الغراء. (تهذيب التهذيب، لابن

حجر، ج ٢، ص ٢٠٢).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٠٢.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [لا يُمنع فضل الماء لِيُمنع به الكَلأ] وفي رواية [فَضْلُ الكَلأ] الكَلأ: النَّبات والعُشب وسواء رَطْبُهُ ويايسُهُ.

ومعناه أنَّ البئر تكون في البادية ويكون قريباً منها كَلأ فإذا وَرَدَ عليها وَرِدٌّ فَغَلَبَ على مائها وَمَنَعَ مَنْ يَأْتِي بعده من الاستِقاء فهو بِمَنَعِهِ الماءَ مانعٌ من الكَلأ لأنه متى وَرَدَ رَجُلٌ بِإِبلِهِ فَأزَعَاها ذلك الكَلأ ثم لم يَسْقِها فَقتَلها العَطشُ. فالذي يمنع ماء البئر يَمْنَعُ النَّباتَ القريبَ منه^(١).

الحديث (١١٩)

أشار ابن الأثير هنا إلى روايتين:

الرواية الأولى: " لا يمنع فضل الماء لِيُمنع به الكَلأ"

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ^(٣)، عَنِ الْأَعْرَجِ^(٤)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لا يُمنعُ فَضْلُ الماءِ لِيُمنعَ بِهِ الكَلأُ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم من طريق الأعرج^(٥)، وأخرجه أيضاً من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن^(٦) وسعيد بن المسيب^(٧)، ثلاثتهم عن أبي هريرة بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

الرواية الثانية: " فَضْلُ الكَلأ "

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ^(٩)، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لا تَمْنَعُوا فَضْلَ الماءِ لِيَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الكَلأِ ».

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي، ج ٣، ص ١١٠، ح ٢٣٥٣.

(٣) عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٢).

(٤) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكَلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل، ج ٣، ص ١١٩٨، ح (٣٦) ١٥٦٦.

(٦) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكَلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل، ج ٣، ص ١١٩٨، ح (٣٨) ١٥٦٦.

(٧) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكَلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل، ج ٣، ص ١١٩٨، ح (٣٧) ١٥٦٦.

(٨) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي، ج ٣، ص ١١٠، ح ٢٣٥٤.

(٩) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي أبو خالد الأموي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٦).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة وخاصة في الليث.
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث أنس وذكر البصرة [إِيَّاكَ وَسِبَاخَهَا وَكَلَاءَهَا]^(٣).

الحديث (١٢٠)

قال أبو داود^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا مُوسَى الْحَنَاطُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: " يَا أَنَسُ، إِنَّ النَّاسَ يُمَصِّرُونَ أَمْصَارًا، وَإِنَّ مِصْرًا مِنْهَا يُقَالُ لَهُ: الْبَصْرَةُ - أَوِ الْبُصَيْرَةُ - فَإِنَّ أَنْتَ مَرَرْتَ بِهَا، أَوْ دَخَلْتَهَا، فَإِيَّاكَ وَسِبَاخَهَا^(٥)، وَكَلَاءَهَا، وَسُوقَهَا، وَبَابُ أُمَّرَائِهَا، وَعَلَيْكَ بِضَوَاحِيهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهَا حَسْفٌ وَقُدْفٌ وَرَجْفٌ، وَقَوْمٌ يَبِيْثُونَ يُصْبِحُونَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد أبو داود بذكر الحديث بهذا الإسناد.

ثانياً: تراجم الرواة

** عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، أبو عبد الصمد البصري، مات سنة سبع وثمانين ومئة^(٦).
وثقه أحمد بن حنبل^(٧)، وأبو زرعة^(٨)، وأبو داود^(٩)، والنسائي^(١٠)، والعجلي^(١١)، وابن حجر^(١٢)، وذكره ابن حبان

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب ما يكره من الاحتياال في البيوع، ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء، ج ٩، ص ٢٤، ح ٦٩٦٢.

(٢) تحت حديث رقم (٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب في ذكر البصرة، ج ٤، ص ١١٣، ح ٤٣٠٧.

(٥) قَالَ الطَّبِيُّ: " هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تَعْلُوهَا الْمُلوحةُ وَلَا تَكَادُ تُنْبِتُ إِلَّا بَعْضَ الشَّجَرِ ". (عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، ج ١١، ص ٢٨٢).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٨.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٨٧.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٨٨، رقم ١٨٠٩.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ١٦٧.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ١٦٧.

(١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٩٧، رقم ١١١١.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٨.

في الثقات^(١).

وقال يحيى بن معين^(٢)، وابن شاهين^(٣): "لم يكن به بأس"، وقال أبو حاتم^(٤): "صالح"، وقال الذهبي^(٥): "حافظ ثبت".

خلاصة القول: هو ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وقد صححه الألباني^(٦)، واعتُرض على هذا التصحيح بشك موسى الحنّاط في شيخه! قال المنذري^(٧): «لم يجزم الراوي به، قال: لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس»، وأعله به المعلمي اليماني وزاد: «وهذا إذا انضم إلى كون المتن منكراً»^(٨).

ولم يعتبر ابن حجر هذا الشك علة فقال^(٩): "ورجاله ثقات، ليس فيه إلا قول أنس: لا أعلمه إلا عن موسى بن أنس، ولا يلزم من شكه في شيخه الذي حدثه به أن يكون شيخه فيه ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون كذاباً، وتفرد به، والواقع أنه لم ينفرد به، بل أخرج أبو داود لأصله شاهداً بسند صحيح من حديث سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقال العلائي^(١٠): «وهذا الإسناد رجاله على شرط مسلم، احتجّ بهم جلهم، وليس فيه سوى عدم الجزم باتصاله، بل هو بغلبة الظن، وذلك كافٍ كما صرح به أئمة الفن في أمثاله، والله أعلم».

وللحديث طرق أخرى أخرجها أبو يعلى^(١١)، والعقيلي^(١٢)، وابن الجوزي^(١٣)، من طريق عمار بن زربي عن النضر بن حفص بن النضر بن أنس عن أبيه عن جده عن أنس بلفظ: "فَأَجْتَنِبُ مَسْجِدَهَا، وَسُوقَهَا، وَفَيْضَهَا" وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «عَلَيْكَ بِضَوَائِحِهَا؛ فَسَيَكُونُ بِهَا حَسْفٌ وَمَسْحٌ».

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ١١٥، رقم ٩٢٥٢.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٨٧.

(٣) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٦٢، رقم ٩٣٧.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٨٨، رقم ١٨٠٩.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٣٦٩، رقم ١٠٨.

(٦) صحيح وضعيف سنن أبي داود، ص ٢، ح ٤٣٠٧، ومشكاة المصابيح، كتاب الفتن، ج ٣، ص ١٤٩٦، ح ٥٤٣٣.

(٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، ج ١١، ص ٢٨٣.

(٨) انظر هامش الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ص ٤٣٤، رقم ١٣.

(٩) وأجاب على ذلك ابن حجر في «أجوبته عن أحاديث المصابيح» (١٧٨٧/٣ - «المشكاة») (الحديث الخامس عشر) أو اسم

الكتاب «النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر من أحاديث المصابيح» (ص ٨٨-٨٩).

(١٠) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، للعلائي، ص ٤٩، رقم ١٦.

(١١) معجم أبي يعلى الموصلي، ص ٢٢٥، رقم ٢٧٣.

(١٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٢٩٤.

(١٣) الموضوعات، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٦٢.

وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل عمار بن زربي، قال أبو حاتم^(١): «هو كذاب، متروك الحديث»، وقال العقيلي^(٢): «الغالب على حديثه الوهم»، وقال ابن حبان^(٣): «كان ضريراً يغرب ويخطئ». وأخرجه الطبراني^(٤) عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثَعْلَبٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الرَّهْمِيِّ عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ أَبُو هَانِيٍّ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْأَبْرَصِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ تُدَاوِي الْجَرَحَى فِي عَسْكَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ دَعَوْتَ اللَّهَ لِابْنِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُنَيْسُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَقْعَدْنِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَيَّ رَأْسِي، فَقَالَ: «يَا أُنَيْسُ، إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَتَمَصَّرُونَ بَعْدِي أَمْصَارًا، مِمَّا يُمَصَّرُونَ مِصْرًا، يُقَالُ لَهَا: الْبَصْرَةُ، فَإِنْ أَنْتَ وَرَدْتَهَا فَإِيَّاكَ وَفَيْضَهَا وَسُوقَهَا وَبَابَ سُلْطَانِهَا، فَإِنَّهَا سَيَكُونُ بِهَا حَسْفٌ، وَمَسْحٌ، وَقَدْفٌ، آيَةُ ذَلِكَ الزَّمَانِ أَنْ يَمُوتَ الْعَدْلُ، وَيَفْشُو فِيهِ الْجَوْرُ، وَيَكْثُرَ فِيهِ الزَّنَا، وَيَفْشُو فِيهِ شَهَادَةُ الزُّورِ». وقال بعده: " لَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زِيَادِ الْأَبْرَصِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلب)

فيه [سيخرج في أممي أقوام تتجاري بهم الأهواء كما يتجاري الكلب بصاحبه] الكلب بالتحريك: داء يعرض للإنسان من عض الكلب الكلب فيصيبه شبه الجنون فلا يعرض أحداً إلا كلب، وتعرض له أعراض رديئة ويمتنع من شرب الماء حتى يموت عطشاً. وأجمعت العرب على أن دواءه قطرة من دم ملك^(٥) تخلط بماء فيسقاها^(٦).

الحديث (١٢١)

قال الطبراني^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، ثنا أَبُو الْمُغِيرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو زَيْدِ الْحَوْطِيُّ، ثنا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: ثنا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٩٢، رقم ٢١٨٣.

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٣٢٧، رقم ١٣٤٦.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٥١٨، رقم ١٤٧٧٦.

(٤) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٦، ص ١٦٧، ح ٦٠٩٥.

(٥) كان العرب قديماً يقولون: «إن دم الملك شفاء من داء الكلب» فإذا أصيب شخص منهم بعضة كلب فعلاجه أن يشرب من دم رجل من قبيلة البرازات (قبيلتي السهول ومطير) اعتقاداً منهم أنه يشفي. (انظر كتاب الحيوان، للجاحظ، ج ٢، ص ٢٦٠ - ٢٦١).

وهذا لا يجوز لأنه من باب التداوي بالنجاسات لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " (تداووا ولا تتداووا بحرام) (سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، ج ٤، ص ٧، ح ٣٨٧٤)، وفي الدرر السنية سئل الشيخ عبد الله أبو بطين عن دم البرازي هل هو دواء لعضة الكلب؟ فقال: لا أصل له، والتداوي بالنجس حرام" (الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ج ٥، ص ٨٠).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٧) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ٣٧٦، ح ٨٨٤.

الهُوزَنِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيٍّ، قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أُخْبِرَ بِقَاصِّ يَفُصُّ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، مَوْلَى لِبَنِي مَخْرُومٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: أَمِرْتُ بِهَذَا النَّقْصِ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَقْصَّ بِغَيْرِ إِذْنٍ؟، قَالَ: نَنْشُرُ عِلْمًا عَلَّمَنَا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ قَبْلَ مُدَّتِي هَذِهِ لَقَطَعْتُ مِنْكَ طَائِفًا، ثُمَّ قَامَ حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، يَعْني الْأَهْوَاءَ، وَكُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» ، وَقَالَ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَّجَرَى بِهِمُ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَّجَرَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ» ، وَاللَّهُ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ لَنُيْنُ لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَيْرُكُمْ مِنَ النَّاسِ أَحْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(١)، والحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣) من طريق الحكم بن نافع، وأخرجه أحمد^(٤)، ومن طريقه أبو داود^(٥) بنحوه، والدارمي^(٦)، والأجري^(٧) مختصراً من طريق أبي المغيرة " عبد القدوس بن الحجاج الخولاني"، وأخرجه أبو داود^(٨) مطولاً ومختصراً من طريق بقية بن الوليد، وأخرجه ابن أبي عاصم الشيباني^(٩) مطولاً ومختصراً، والطبراني^(١٠) بنحوه من طريق إسماعيل بن عياش، وأخرجه المروزي^(١١) مختصراً من طريق الوليد بن مسلم، خمستهم (الحكم بن نافع، وأبو المغيرة، وبقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم) عن صفوان بن عمرو به.

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ٣٧٦، ح ٨٨٤.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب العلم، فصل فی توقیر العالم، ج ١، ص ٢١٨، ح ٤٤٣.

(٣) دلائل النبوة، أبواب الشمائل باب ما جاء في إخباره بظهور الاختلاف في أمته، ج ٦، ص ٥٤١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، مسند معاوية بن أبي سفيان، ج ٢٨، ص ١٣٤، ح ١٦٩٣٧.

(٥) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٤٥٩٧.

(٦) سنن الدارمي، كتاب السير، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، ج ٣، ص ١٦٣٦، ح ٢٥٦٠.

(٧) الشريعة، باب ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة، ج ١، ص ٣١٤، ح ٢٩.

(٨) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٤٥٩٧.

(٩) السنة، ذكر الأهواء المذمومة، ج ١، ص ٧، ح ١ و ص ٣٣، ح ٦٥.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ٣٧٧، ح ٨٨٥.

(١١) السنة، للمروزي، ص ١٩، ح ٥٠.

ثانيا: تراجم الرواة

* * أزهر بن عبد الله بن جميع الحرّازي^(١)، ويقال: هو أزهر بن سعيد، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)^(٢).

قال البخاري^(٣): "أزهر بن يزيد وأزهر بن سعيد وأزهر بن عبد الله الثلاثة واحد نسبوه مرة مرادي ومرة حمصي ومرة هوزني ومرة حرّازي".

وقد وافق البخاري جماعة من العلماء، ومع ذلك فقد فرق بينهما ابن أبي حاتم الرّازي نقلا عن أبيه^(٤).

أما ابن حبان فقد جعلهما أربعة فذكر أزهر بن سعيد المذكور أولا ثم أزهر بن عبد الله، ثم أزهر بن عبد الله الراوي عن تميم وعنه الخليل بن مرة، وقال: "إن لم يكن هو الحرّازي فلا أدري من هو!"^(٥)، ثم ذكر أزهر بن عبد الله الذي يروي: كنت في الخيل الذين سبوا أنسا".

وأزهر هذا كان ناصبيا ينال من الإمام علي رضي الله عنه، لذلك تكلموا في مذهبه مع توثيقهم له في الجملة، فقد وثقه ابن وضاح^(٦)، والعجلي^(٧).

وقال ابن الجارود^(٨)، وأبو داود^(٩): "كان يسب عليا"، وفي موضع آخر^(١٠): "إني لأبغض أزهر الحرّازي، حدثت عن الهيثم بن خارجة، حدثنا عبد الله بن سالم الأشعري عن أزهر قال: كنت في الخيل الذين سبوا أنس بن مالك فأتينا به الحجاج، وكان مع ابن الأشعث وكان يحرض عليه، فقال: لولا أنك لك صحبة لضربت عنقك، فختم يده"، وقال يحيى بن معين^(١١): "كان أزهر الحرّازي وأسد بن وداعة وجماعة يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسب عليا فإذا لم يسب جروا برجله".

(١) الحرّازي: بفتح الحاء والراء المخففة المهملتين وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى حرّاز وهو بطن من ذي الكلاع من حمير نزل حمص أكثرهم. (الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ١٠٢، رقم ١١١٠).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٨.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٤٥٦، رقم ١٤٦٢، وانظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٤) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٣١٢، رقم ١١٧٣ و ١١٧٤.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣٨، رقم ١٧٣٢، و ١٧٣٥، و ١٧٣٨.

(٦) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢١٤، رقم ٥٦.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٥.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٥.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٥.

(١١) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٤، ص ٤٢٣، رقم ٥٠٨٩.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١): "يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ"، وَرَدَّ ابْنُ حَجْرٍ قَائِلًا^(٢): "لَمْ يَتَكَلَّمُوا إِلَّا فِي مَذْهَبِهِ"، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "صَدُوقٌ تَكَلَّمُوا فِيهِ لِلنَّصَبِ"^(٣)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ^(٤): "نَاصِبِي"، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "تَابِعِي حَسَنَ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ نَاصِبِي، يَنَالُ مِنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"^(٥).

خلاصة القول: هو صدوق، وما نسب إليه من بدعة النصب فلا تضر هنا حيث إن الحديث مخالف لبدعته.

**** الحكم بن نافع البهْراني^(٦)، أبو اليمان الحمصي، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٧).**

قال أبو حاتم^(٨): "ثقة صدوق"، ووثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي^(٩)، والخليلي، وابن حجر^(١٠)، وزاد قوله: "ثبت، ويقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة"^(١١)، وقال العجلي^(١٢): "لا بأس به".

وقال ابن حجر^(١٣): "الحكم مجمع على توثيقه؛ إلا أنه تكلم في سماعه من شعيب، فقيل: إنه مناولة، وقيل: إذن مجرد"، وقال القاسم بن أبي صالح الهمداني عن إبراهيم بن الحسين: "سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة، فقال في كله: أخبرنا شعيب"^(١٤).

وقال الآجري عن أبي داود^(١٥): "لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا كلمة"، وقال الأزدي^(١٦): "سمعه من شعيب مشاركة".

وقال الفضل بن غسان^(١٧): "سمعت يحيى بن معين يقول: سألت أبا اليمان عن حديث شعيب، فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها لأحد"، وبالغ أبو زرعة الرازي فقال: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً".

(١) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، ج ١، ص ٩٤، رقم ٢٨٤.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٠٥، رقم ٣٨٥.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٨.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٣١، رقم ٢٥٧.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ١٧٣، رقم ٦٩٩.

(٦) البهْراني: بفتح الباء المنقوطة وبوحدة وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بهراء وهي قبيلة من قضاة نزلت أكثرها بلدة حمص مدينة بالشام. (الأنساب، للسمعاني، ج ٢، ص ٣٧٣، رقم ٦٣٣).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٦.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٢٩، رقم ٥٨٦.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٤٣، رقم ٧٦٩.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٦.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٦.

(١٢) معرفة النقات، للعجلي، ج ١، ص ٣١٣، رقم ٣٤١.

(١٣) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٩٩.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ١٥٠.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٤٣، رقم ٧٦٩.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٤٣، رقم ٧٦٩.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ١٥٠.

والباقى إجازة"، وعقب ابن حجر على ذلك قائلاً^(١): "إن صح ذلك، فهو حجة في صحة الرواية بالاجازة؛ إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: "أخبرنا " ولا مشاححة في ذلك إن كان اصطلاحاً له".

خلاصة القول: هو ثقة وقد حسن العلماء روايته عن صفوان بن عمرو ، قال أحمد بن حنبل^(٢): "حديثه عن صفوان بن عمرو وحريز صالح".

**** أحمد بن عبد الرحيم بن يزيد بن فضيل، أبو زيد الجبلي الحوطي^(٣)، نسيب أحمد بن عبد الوهاب الحوطي.**
قال ابن القطان^(٤): "لا يُعرف حاله".

وقال الذهبي^(٥): "المحدث".

وقال العالم المعاصر أبو الطيب المنصوري^(٦): "صدوق، ووصف الذهبي له بأنه محدث مع عدم الجرح كاف في توثيقه لولا توسع الذهبي في إطلاق ذلك. ولا يُردُّ على كلام ابن القطان؛ لأنه يطلق ذلك أيضاً فيمن لم يصرح بتوثيقه، وليس هذا بمتعين، والله أعلم".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أبو عبد الله الشامي الجبلي، مات سنة تسع وسبعين ومئتين^(٧).**

سأل البرقاني عنه الدارقطني فقال^(٨): "لا بأس"، وقال السمعاني: "من مشاهير المحدثين"، وقال الذهبي^(٩): "محدث عالم".

وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق"، وقال الألباني^(١١): "ثقة"، وقال أبو الطيب المنصوري^(١٢): "ثقة لاشتهاره بالتحديث؛ كما قال السمعاني، ويستفاد أيضاً من كلام الذهبي، وإن كان الدارقطني أعلم من غيره، لكن كلام السمعاني فيه يدل على ثقته، والله أعلم".

خلاصة القول: هو ثقة.

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٩٩.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٢٩، رقم ٥٨٦.

(٣) الحَوَطي: بفتح الحاء والطاء المكسورة المهملتين بينهما الواو الساكنة، هذه النسبة إلى حوط من قرى حمص أو جبلة - مدينتان بالشام. (الأنساب، للسمعاني، ج ٤، ص ٣٠٨، رقم ١٢٦٢، ومعجم البلدان، للحموي، ج ٢، ص ٣٢٢).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٣، ص ١١٤.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ١٥٣، رقم ٨٤.

(٦) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب المنصوري، ص ١٢٧، رقم ١٢٦.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٢.

(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ١٦، رقم ٣١.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ١٥٢، رقم ٨٣.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٢.

(١١) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٣، ص ٣٦٣، رقم ١٢١٨.

(١٢) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب المنصوري، ص ١٣٣، رقم ١٣٦.

ثالثا: الحكم على الإسناد

إسناده حسن؛ لأجل أزهر الحرازي وأحمد بن عبد الرحيم الحوطي كلاهما صدوق.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في افتراق أهل الكتابين وأمته له شواهد كثيرة منها:

ما أخرجه أحمد بن حنبل^(١) من طريق أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً "، وإسناده حسن.

وشاهد آخر أخرجه أحمد كذلك من طريق أنس بن مالك قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَنْتُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَى مِثْلِهَا، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً "، وإسناده ضعيف؛ لأجل ضعف زياد بن عبد الله الثميري^(٢).

وله شاهد ثالث أخرجه الترمذي^(٣) من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، وإسناده حس



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الصَّيِّدِ [إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا] الْمُكَلَّبَةُ: الْمُسَلَّطَةُ عَلَى الصَّيِّدِ الْمُعَوَّدَةِ بِالْإِصْطِيَادِ الَّتِي قَدْ ضَرِبَتْ بِهِ.

والمكَّلب بالكسر: صاحبها والذي يصطاد بها^(٤).

الحديث (١٢٢)

قال أبو داود^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ الضَّرِيرُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ أَبُو نَعْلَبَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». قَالَ: ذَكِيًّا أَوْ غَيْرِ ذَكِيٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: «وَأِنْ أَكَلَ مِنْهُ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنِي فِي قَوْسِي؟ قَالَ: «

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ١٢٤، ح ٨٣٩٦.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٢٠.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، ج ٥، ص ٢٦، ح ٢٦٤١.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصيد، باب في الصيد، ج ٣، ص ١١٠، ح ٢٨٥٧.

(٦) قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي تَفْسِيرِ " ذَكِيٍّ وَغَيْرِ ذَكِيٍّ ": يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالذَّكِيِّ مَا أَمْسَكَ عَلَيْهِ، فَأَدْرَكَهُ قَبْلَ زَهْوِقِ نَفْسِهِ فَذَكَاهُ فِي الْحَلْقِ أَوْ اللَّبَّةِ، وَغَيْرِ الذَّكِيِّ: مَا زَهَقَتْ نَفْسُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالذَّكِيِّ: مَا جَرَحَهُ الْكَلْبُ بِسِنِّهِ أَوْ مَخَالِيهِ فَسَالَ دَمُهُ، وَغَيْرِ الذَّكِيِّ: مَا لَمْ يَجْرَحْهُ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَمَّى أَخْذَ الْكَلْبِ ذَكَاهً. (معالم السنن، للخطابي، ج ٤، ص ٢٩٣).

كُلُّ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ». قَالَ: ذَكِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَكِيٍّ؟ قَالَ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي؟ قَالَ: «وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنكَ مَا لَمْ يَضِلَّ^(١) أَوْ تَجِدَ فِيهِ أَثْرًا غَيْرَ سَهْمِكَ». قَالَ: أَفْتِي فِي آنِيَةِ الْمَجُوسِ إِنْ اضْطَرَرْنَا إِلَيْهَا. قَالَ: «اغْسِلْهَا وَكُلْ فِيهَا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٢) من طريق عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، وأخرجه الدارقطني^(٣)، والبيهقي^(٤) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما (عبد الوارث و يزيد بن زريع) عن حبيب المعلم بنحوه.

وأخرجه النسائي^(٥) من طريق عبيد الله بن الأخنس، وليس فيه ذكر آنية المجوس، كلاهما (حبيب المعلم و عبيد الله بن الأخنس) عن عمرو بن شعيب به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، سبقت ترجمته^(٦)، صدوق، وهو مدلس من الطبقة الثانية، التي اغفر العلماء تدليسهم.

* * عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، سبقت ترجمته^(٧)، هو صدوق صحيح الكتاب؛ ولكن انحط حديثه عن أبيه عن جده لدى الحفاظ عن مطلق الاحتجاج من أجل الوجادة.

* * حبيب المعلم، أبو محمد البصري، وهو حبيب بن زائدة، ويقال: حبيب بن زيد، ويقال: ابن أبي بقية مولى معقل بن يسار، مات سنة ثلاثين ومئة^(٨).

وثقه أحمد بن حنبل^(٩)، وابن معين^(١٠)، وأبو زرعة^(١١)، وابن شاهين^(١٢)، والذهبي^(١٣)، وزاد أحمد: "ما أصح حديثه".

(١) جاء في روايات أخرى يصل بالصاد، والمقصود ما لم ينتن وتتغير رائحته. (انظر فتح الباري، لابن حجر، ج ٩، ص ٦٠٧)، وقال ابن فارس في مادة صل: صَلَّ اللَّحْمُ، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ وَهُوَ شَوَاءٌ أَوْ طَبِيخٌ. وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الصَّلَّةِ، كَأَنَّهُ دُونَ فِي الصَّلَّةِ فَتَغَيَّرَ. (معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٧٧).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ١١، ص ٣٣٥، ح ٦٧٢٥.

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الأشربة، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، ج ٥، ص ٥٣٠، ح ٤٧٩٧.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب المعلم يأكل من الصيد الذي قد قتل، ج ٩، ص ٣٩٨، ح ١٨٨٨٤، ومعرفة السنن والآثار، كتاب الصيد، باب الصيد، ج ١٣، ص ٤٤٥، ح ١٨٧٨٦.

(٥) سنن النسائي، كتاب الصيد والذبائح، باب الرخصة في ثمن كلب الصيد، ج ٧، ص ١٩١، ح ٤٢٩٦، والسنن الكبرى، كتاب الصيد، باب رمي الصيد، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٤٧٨٩.

(٦) تحت حديث رقم (٤٦).

(٧) تحت حديث رقم (٤٦).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٢.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٩٨، ٢٣٢٣.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٠١، رقم ٤٦٩.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٠١.

(١٢) تاريخ أسماء النقات، لابن شاهين، ص ٦٤، رقم ٢٢٧.

(١٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٦٣، رقم ٧٧.

وقال ابن عدي^(١): "وَلِحَبِيبٍ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ وَأَرْجُو أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ فِي رِوَايَاتِهِ".

وقال النسائي^(٢): "ليس بالقوي"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)

وقال الذهبي^(٤) في موضع آخر، وابن حجر^(٥): "صدوق".

وقال بشار معروف^(٦): "قول الذهبي: ثقة حجة" فيه نظر، بل كذلك من وثقه مطلقاً، والأصح أنه: صدوق، فلا

بد أنه بَانَ لِحَبِيبِ الْقَطَانِ وَالنَّسَائِيِّ فِي حَدِيثِهِ مَا لَمْ يَبِينْ لغيرهما، والله أعلم".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده حسن؛ دون قوله "وإن أكل منه".

وممن حسن إسناده الألباني قال^(٧): "إسناد حسن، على الخلاف المعروف في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده، والمعتمد أنه حسن الحديث؛ إذا لم يخالف من هو أوثق منه،

وهذا الشرط غير متوفر هنا؛ لمخالفته لأحاديث من هو أوثق وأكثر عدداً منه"، حيث أن قوله "وإن أكل منه"

مخالف لما في الصحيحين^(٨).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٣٢٣، رقم ٥٢٩.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤١٣.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٨٣، رقم ٧٢٧٠.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣١٠، رقم ٩٢٤.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٢.

(٦) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤١٣.

(٧) ضعيف أبي داود، للألباني، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٨) حيث أن حديث عدي يدل على تحريم الصيد الذي أكل منه الكلب، ولو كان معلماً، وحديث أبي ثعلبة يدل على حل الصيد

الذي أكل منه الكلب.

وقد ذهب العلماء عدة مذاهب في الجمع بين الحديثين المتعارضين على النحو التالي:

المذهب الأول: قالوا بترجيح حديث عدي بن حاتم على حديث أبي ثعلبة لأنه مصرح فيه بعلة التحريم وهو الخوف من أن يكون

الكلب في حالة أكله من الصيد إنما أمسك على نفسه، ولأن حديث عدي ورد في الصحيحين أما حديث أبي ثعلبة جاء في غيرهما،

ومختلف في تضعيفه. (فتح الباري، لابن حجر، ج

المذهب الثاني:

ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين الحديثين، بحمل حديث عدي بن حاتم على الكراهة التنزيهية، وحديث أبي ثعلبة على بيان

أصل الحل، فقد قال الخطابي: "ويمكن أن يوفق بين الحديثين من الروايتين بأن يجعل حديث أبي ثعلبة أصلاً في الإباحة وأن

يكون النهي في حديث عدي على معنى التنزيه دون التحريم.

ويحتمل أن يكون الأصل في ذلك حديث عدي بن حاتم ويكون النهي على التحريم النبات، ويكون المراد بقوله وإن أكل فيما مضى

من الزمان وتقدم منه لا في هذه الحال. وذلك لأن من الفقهاء من ذهب إلى أنه إذا أكل الكلب المعلم من الصيد مدة بعد أن كان

لا يأكل فإنه يحرم كل صيد كان اصطاده قبل فكاكه قال كل منه وإن كان قد أكل فيما تقدم إذا لم يكن قد أكل في هذه الحالة.

(معالم السنن، للخطابي، ج ٤، ص ٢٩١).

فروى الشيخان البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني نفسه قال: "أُنْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ، نَأْكُلُ فِي أَنْبَتِهِمْ، وَأَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ وَالَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا، فَأَخْبِرْنِي: مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: " أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ تَأْكُلُ فِي أَنْبَتِهِمْ: فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ أَنْبَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ: فَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، ثُمَّ كُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا فَادْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ".

وروى أبو داود^(٣) من طريق داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صيد الكلب: "إذا أرسلت كلبك، وذكرت اسم الله؛ فكل وإن أكل منه وكل ما ردت عليك يداك".

وإسناده ضعيف؛ لأجل داود بن عمرو صدوق يخطيء^(٤)، وقد أخطأ في هذا الحديث، وقال الذهبي^(٥): "انفرد بهذا الحديث، وهو منكر".

كما أن روايته مخالفة لصريح القرآن، في قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٦).

وروى البخاري^(٧) أيضا من حديث الشعبي عن عدي بن حاتم قال: "سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَنْصِيذُ بِهِذِهِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ».

المذهب الثالث:

قال ابن كثير: "وقد توسط آخرون فقالوا: إن أكل عقب ما أمسكه، فإنه يحرم لحديث عدي بن حاتم، وللعلة التي أشار إليها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فإن أكل فلا تأكل، فإنني أخاف أن يكون أمسك على نفسه"، وأما إن أمسكه، ثم انتظر صاحبه، فطال عليه وجاع، فأكل منه لجوعه، فإنه لا يؤثر في التحريم، وحملوا على ذلك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهذا تفريق حسن، وجمع بين الحديثين صحيح. (تفسير ابن كثير، ج ٣، ص ٣٦).

وقد رجح السوسوة في كتابه رأي الجمهور؛ لأن أدلتهم أقوى ومنتقاه مع ظاهر القرآن في قوله تعالى "فكلوا مما أمسكن عليكم" (المائدة ٤)، فإن مقتضاة أن الذي تمسكه الكلاب لها لا يباح، ولو كان مجرد الإرسال كافيا لما احتاج إلى زيادة عليكم في الآية. (منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، للسوسوة، ص ٤٤٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب الذائح والصيد، باب ما جاء في التصيد، ج ٧، ص ٨٨. ح ٥٤٨٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، ج ٣، ص ١٥٣٢، ح ١٩٣٠.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصيد، باب الصيد، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٢٨٥٢.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٩.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ١٧ - ١٨.

(٦) سورة المائدة (٤).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الذائح والصيد، باب ما جاء في التصيد، ج ٧، ص ٨٨. ح ٥٤٨٧.

وقال البيهقي^(١): "وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ أَصْحَ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو الدَّمَشْقِيِّ وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ هُدَيْلٍ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْكَلْبِ يَصْطَادُ قَالَ: " كُلُّ ، أَكَلٌ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ " فَصَارَ حَدِيثُ عَمْرٍو بِهِذَا مَعْلُولًا".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث ذي النُدَيَّةِ [يَبْدُو فِي رَأْسِ ثَدْيَةِ شُعَيْرَاتٍ كَأَنَّهَا كُلبَةٌ كُلبٌ] يعني مَخَالِبِهِ^(٢).

الحديث (١٢٣)

قال الخطابي^(٣) رحمه الله: فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمُخْدَجَ^(٤) فَقَالَ: " لَهُ ثَدْيٌ كَثَدِي الْمَرْأَةِ وَفِي رَأْسِ ثَدْيِهِ شُعَيْرَاتٌ كَأَنَّهَا كُلبَةٌ كُلبٌ أَوْ كُلبَةٌ سِنُورٌ"^(٥)

يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عُمَارَةَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الخطابي.

ثانياً: تراجم الرواة

** محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(٦)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير عمارة بن جوين العبدي.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل تدليس محمد بن إسحاق، ومن أجل عمارة العبدي فهو متروك^(٧).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث الرُّؤْيَا [وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ] الكُّلُوبُ بِالتَّشْدِيدِ : حَدِيدَةٌ مُعْجَجةُ الرَّأْسِ^(٨).

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصيد والذائح، باب المعلم يأكل من الصيد الذي قد قتل، ج٩، ص٣٩٨، ح١٨٨٨٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٤٨.

(٣) غريب الحديث، للخطابي، ج١، ص٥٨٨.

(٤) الْمُخْدَجُ: هُوَ النَّاقِصُ الْخَلْقِ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١، ص٢٩١).

(٥) كُلبَةٌ كُلبٌ، أَوْ كُلبَةٌ سِنُورٌ، وَهِيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ فِي جَانِبِي أَنْفِهِ، وَيُقَالُ لِلشَّعْرِ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ الْإِسْكَافُ: كُلبَةٌ (النهاية في غريب

الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص١٩٥).

(٦) تحت حديث رقم (٤٦).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٠٨.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٤٨.

الحديث (١٢٤)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامِ أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ^(٢)، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا يُكْتَبُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: « هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا » قَالَ: فَيَقُصُّ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُصَّ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: « إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ فَيَنْتَلِعُ رَأْسَهُ، فَيَنْدَهْدُهُ الْحَجَرُ هَا هُنَا، فَيَنْبَعُ الْحَجَرُ فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْمَرَّةَ الْأُولَى » قَالَ: " قُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ " قَالَ: " قَالَ لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ " قَالَ: " فَاَنْطَلَقْنَا، فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَقْبِلٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَدِيدٍ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شِقِّي وَجْهَهُ فَيُشْرِشِرُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ ... " .

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري بنحوه^(٣) ومختصراً^(٤) من طريق عوف بن أبي جميلة، وأخرجه أيضاً بنحوه^(٥) ومختصراً^(٦) من طريق جرير بن حازم، كلاهما (عوف بن أبي جميلة و جرير بن حازم) عن أبي رجاء العطاردي به.

ثانياً: تراجم الرواة

* سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري، مختلف في كنيته فقيل: أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو سليمان، وهو من الحفاظ المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت وفاته بالبصرة في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين، سقط في قدر مملوءة ماء حاراً كان يتعالج بالعود عليها، من كزاز شديد أصابه، فسقط في القدر الحارة فمات، فكان ذلك تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولأبي هريرة ولثالث معهما: " أخرجكم موتاً في النار "^(٧)، روى عن سمرة من الصحابة عمران بن

(١) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، ج ٩، ص ٤٤، ح ٧٠٤٧.

(٢) عمران بن ملحان، أبو رجاء العطاردي البصري، مشهور بكنيته. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٠).

(٣) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {وَأَخْرَجُوا بِدُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، ج ٦، ص ٦٩، ح ٤٦٧٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل في الليل، ج ٢، ص ٥٢، ح ١١٤٣، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٣٣٥٤.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ج ٢، ص ١٠٠، ح ١٣٨٦، وكتاب البيوع، باب أكل الربا وشاهده وكتبه، ج ٣، ص ٥٩، ح ٢٠٨٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، ج ٤، ص ١٦، ح ٢٧٩١، وكتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء، آمين فواقفت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه، ج ٤، ص ١١٦، ح ٣٢٣٦.

(٧) أخرجه البيهقي من طريقين إحداهما مقطوعة والأخرى موصولة، والموصول منها كتالي: عن أسس بن حكيم الضبي، قال: كنتُ أمرُ بالمدينة فالتقى أبا هريرة فلا يبدأ بشيء يسألني حتى يسألني عن سمرة، فإذا أخبرته بحياته وصحته فرح، فقال: إنا كنا عشرة في بيت، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا فنظر في وجوهنا وأخذ بعضنا مني الباب، ثم قال: «أخرجكم موتاً في النار» فقد مات منا ثمانية، ولم يبق غيري وغيره فليس شيء أحب إلي من أن أكون دُفنت الموت (دلائل النبوة للبيهقي، الشامل، باب ما روي في إخباره نفرًا من أصحابه بأن أخرجهم موتاً في النار، ج ٦، ص ٤٥٨).

حصين، وروى عنه كبار التابعين بالبصرة^(١).

وقد قال القاضي عياض^(٢): "أنه هرم واختلط"، وتعقبه برهان الدين ابن العجمي بقوله: "لم أر أحدا ذكره بذلك، بل ولا أعلم أحدا من الصحابة خرف واختلط"^(٣).

**** عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل البصري، المعروف بالأعرابي (ولم يكن أعرابيا)، مات سنة ست وأربعين ومئة، وقيل سبع وأربعين ومئة^(٤)، وثقه جمع^(٥)؛ إلا أنه اتهم بالقدر والتشيع**
نقل العقيلي عن ابن المبارك قال: "وَاللَّهِ مَا رَضِيَ عَوْفٌ بِبِدْعَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى كَانَتْ فِيهِ بِدْعَتَانِ: كَانَتْ قَدْرِيًّا وَكَانَ شَيْعِيًّا"^(٦)، وقال الذهبي: قال بNDAR وهو يقرأ لهم حديث عوف: لقد كان قدريا رافضيا شيطانا"، وعقب الذهبي^(٧):
لَكِنَّهُ ثِقَّةٌ، مُكْتَبَرٌ."

وقال مسلم^(٨): "إِذَا وَارْتَمَتْ بَيْنَ الْأَقْرَانِ كَابِنِ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيَّ، وَهَمَّا صَاحِبَا الْحَسَنِ، وَأَبْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبُونَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ هَدَيْنِ بَعِيدٌ فِي كَمَالِ الْفَضْلِ، وَصِحَّةِ النَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ، وَأَشْعَثُ غَيْرَ مَذْفُوعَيْنِ عَنِ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ".

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث أحد [أَنْ فَرَسًا ذَبَّ بِذَنْبِهِ فَأَصَابَ كَلَابَ سَيْفٍ فَاسْتَلَّهُ] الْكَلَابُ وَالْكَأْبُ: الْحَلْفَةُ أَوْ الْمِسْمَارُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَائِمِ السَّيْفِ تَكُونُ فِيهِ عِلَاقَتُهُ^(٩).

الحديث (١٢٥)

قال محمد بن إسحاق^(١٠) رحمه الله: حدثني محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري، ومحمد بن يحيى بن حبان، وعاصم بن عمر بن قتادة والحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ وغيرهم من علمائنا كل قد

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٥٤، رقم ١٠٦٣.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، الفصل الرابع والعشرون: ما أطلع عليه من الغيوب، ج ١، ص ٦٦٠.

(٣) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص ١٦٢، رقم ٤٩.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٣.

(٥) انظر توثيق النقاد له في تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٤٤٠.

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ١٤٧١.

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٣٨٤.

(٨) صحيح مسلم، المقدمة، ج ١، ص ٥.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٨.

(١٠) سيرة ابن إسحاق "السير والمغازي"، لمحمد بن إسحاق المظلي، ص ٣٢٤. ٣٢٥.

حدثني بعض الحديث عن يوم أحد، فاجتمع حديثهم كله فيما سقت من هذا الحديث عن يوم أحد، قال: لما أصيبت قريش؛ أو من قاله منهم ببدر وأصحاب القليب^(١) من كفار قريش؛ فرجع فلهم إلى مكة، ورجع أبو سفيان بن حرب بغيره، مشى عبد الله بن أبي ربيعة وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية في رجال من قريش ممن أصيب آبائهم وأبناؤهم واخوانهم ببدر وكلموا أبا سفيان بن حرب ومن كانت له في تلك العير تجارة فقالوا: يا معاشر قريش إن محمداً قد وتركم وقتل رجالكم وخياركم فأعينونا بهذا المال على حربنا لعلنا أن ندرك منه ثأرنا بما أصاب منا...". وفيه قصة رجوع المنافقين أثناء السير إلى أحد وقيام أحد الأنصار بثنيهم عن الرجوع "فلما استصعبوا عليه وأبوا إلا الإنصراف عنهم قال: أبعدكم الله أعداء الله فسيغنني الله عنكم، ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سلك حرة بني حارثة فذب فرس بذبته فأصاب كلاب سيف فاستله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل ولا يعتاق، لصاحب السيف: "شم سيفك"^(٢) فإني أرى أن السيوف ستسل اليوم"، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: "من رجل يخرج بنا على القوم من كتب- أي قريب- من طريق لا يمر بنا عليهم؟" فقال أبو خيثمة، أخو بني حارثة بن الحارث: أنا يا رسول الله فنفذ به في حرة بني حارثة، وبين أموالهم حتى يسلك به في مال لرعي بن قيطي، وكان رجلاً منافقاً ضريير البصر، فلما حس برسول الله ومن معه قام يحثو في وجوههم التراب...". الحديث.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن هشام^(٣)، وعبد الرحمن السهيلي^(٤)، وابن كثير^(٥) من طريق محمد بن إسحاق بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

*** * حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصاري الأشهلي، أبو محمد المدني، مات سنة ست وعشرين ومائة،**

قال ابن سعد^(٦): "كان قليل الحديث"، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين^(٧)، فكأن روايته عن الصحابة عنده مرسله، وقال أبو داود: "حسن الحديث"، وقال الذهبي^(٨): "ثقة"، وقال في موضع آخر^(٩): "وهو مقل"،

(١) القليب: مفرداً قُلب: بالضم فيهما، وباء موحدة، قال الليث: القليب البئر قيل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي، وجمعه القليب. (معجم البلدان، لشهاب الدين الحموي، ج ٤، ص ٤، ص ٣٨٦).

(٢) شم سيفك: الشيم من الأضداد، يكون سلاً وإغامادا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥٢١)، والمعنى هنا اغمد السيف.

(٣) السيرة النبوية، لابن هشام، ج ٢، ص ٦٤.

(٤) الروض الأنف، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ج ٥، ص ٣٠٣.

(٥) السيرة النبوية، لابن كثير، ج ٣، ص ٢٨.

(٦) الطبقات الكبرى، منتم التابعين، لابن سعد، ج ١، ص ٢٩٤، رقم ١٨٨.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٢١٢، رقم ٧٤١٤.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٣٨، رقم ١١٢٣.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٥، ص ٤٢٤، رقم ١٨٧.

وقال ابن حجر^(١): "مقبول".

خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث، وقد تابعه الزهري، ومحمد بن يحيى بن حبان، وعاصم بن عمر بن قتادة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناداً ضعيف من أجل الإنقطاع بين النبي صلى الله عليه وسلم و شيوخ ابن إسحاق.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث عَرْفَجَةَ [إِنَّ أَنْفَهُ أُصِيبَ يَوْمَ الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ فِضَّةٍ] الْكَلَابِ بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ: اسْمُ مَاءٍ وَكَانَ بِهِ يَوْمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَيَّامِ الْعَرَبِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ^(٢).

الحديث (١٢٦)

قال النسائي^(٣) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَانُ^(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زُرَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ

الرَّحْمَنِ بْنُ طَرَفَةَ، عَنْ جَدِّهِ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ أَنَّهُ أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ^(٥) فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ^(٦) فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ « فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٧) من طريق سلم بن زهير،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٣) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٥١٦١.

(٤) هو: حبان بن هلال. (تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٣٢٨، رقم ١٠٦٤).

(٥) الكلاب - بضم الكاف وفتح اللام المخففة - هُوَ يَوْمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ وَقْعَةٌ مَشْهُورَةٌ وَالْكَلابُ اسْمٌ لِمَاءٍ

مِنْ مِيَاهِ الْعَرَبِ كَانَتْ عِنْدَهُ الْوَقْعَةُ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْكَلَابِ وَقِيلَ كَانَ عِنْدَهُ وَقَعَتَانِ مَشْهُورَتَانِ يُقَالُ فِيهِمَا الْكَلَابُ الْأَوَّلُ

وَالْكَلابُ الثَّانِي (المجموع شرح المهذب، للنووي، ص ٢٥٥)، وَقَالَ أَبُو عبيد الْبُكَرِيُّ: "الْكَلابُ هُوَ قِدَّةٌ بَعَيْنَهَا، وَبَيْنَ أَدْنَاهُ وَأَقْصَاهُ

مَسِيرَةُ يَوْمٍ، أَعْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْيَمْنَ، وَأَسْفَلُهُ مِمَّا يَلِي الْعِرَاقَ" (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج ٤، ص ١١٣٢).

وقال أبو عبد الله الجَمِيرِيُّ: "هو واد لبني عامر بين العراق واليمن، وكان يوم الكلاب الأول والثاني من مشاهير أيام العرب، فكان

يوم الكلاب الأول لسلمة بن الحارث، وكان يوم الكلاب الثاني لبني تميم وبني سعد" (انظر الروض المعطار في خبر الأقطار،

ص ٤٩٣).

(٦) الْوَرِقُ: بِكسْرِ الرَّاءِ: الْفِضَّةُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١٧٥).

(٧) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند البصريين، حديث عرفجة بن أسعد، ج ٣٣، ص ٣٩٧، ح ٢٠٢٦٩.

وأخرجه أحمد^(١)، وأبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، وابن أبي عاصم^(٤)، والنسائي^(٥)، وأبو يعلى الموصلي^(٦)، والطحاوي^(٧)، وابن حبان^(٨)، والبيهقي^(٩) جميعهم من طرق عن أبي الأشهب "جعفر بن حبان"، كلاهما (سلم بن زبير، وأبو الأشهب) عن عبد الرحمن بن طرفة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عَرْفَجَةُ بن أسعد:** بفتح أوله والفاء، بينهما راء ساكنة وبالجميم، ابن أسعد بن كرب بن صفوان التميمي السعدي، وقيل: العطاردي، كان من الفرسان في الجاهلية، وشهد الكلاب، فأصيب أنفه، ثم أسلم، فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب، وهو معدود في أهل البصرة^(١٠).

**** عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة بن أسعد التميمي العطاردي،** من الطبقة الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)، روى عنه: أبو الأشهب جعفر بن حبان العطاردي وسلم بن زبير، وثقه العجلي^(١١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢).

خلاصة القول: هو حسن الحديث رغم أنه لم يؤثر توثيقه إلا عن العجلي وابن حبان، فقد حسن الترمذي حديثه، وقال الآجري^(١٣): "سئل أبو داود عن عبد الرحمن بن طرفة: حديث أبي الأشهب؟ قال: هذا حديث قد رواه الناس"، وعبد الرحمن قد أدرك جده صرح بذلك البخاري^(١٤)، وقال يزيد بن هارون^(١٥): "قُلْتُ لِأَبِي الْأَشْهَبِ: أَدْرَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ طَرْفَةَ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ"، فحديثه عن جده محمول على الإتصال.

(١) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند البصريين، حديث عرفجة بن أسعد، ج ٣١، ص ٣٤٤، ح ١٩٠٠٦.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، ج ٤، ص ٩٢، ح ٤٢٣٢.

(٣) سنن الترمذي، أبواب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ١٧٧٠.

(٤) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٥، ص ٢٨٥، ح ٢٨١١.

(٥) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب، ج ٨، ص ١٦٤، ح ٥١٦٢.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ٦٩، ح ١٥٠١.

(٧) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره الذي أصيب أنفه أن يتخذ مكانه أنفاً من ذهب، ج ٤، ص ٣٠، ح ١٤٠٦، وشرح معاني الآثار، كتاب الكراهة، باب الرجل يتحرك سنه، هل يشدها بالذهب أما لا؟، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٦٧٤٣.

(٨) صحيح ابن حبان، كتاب الزينة والتطبيب، ج ١٢، ص ٢٧٦، ح ٥٤٦٢.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الرخصة في اتخاذ الأنف من الذهب وشد الأسنان به، ج ٢، ص ٥٩٧، ح ٤٢٢١، وشعب الإيمان، كتاب الملابس والزي والأواني وما يكره منها، فصل في ألوان الثياب، ج ٨، ص ٣٤٢، ح ٥٩١٧، ومعرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب ما يوصل بالرجل والمرأة، ج ٣، ص ٣٩١، ح ٥٠٤٧.

(١٠) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٦٢، رقم ١٧٩٥، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٠٠، رقم ٥٥٢٢.

(١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٧٩، رقم ١٠٤٩.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٩١، رقم ٤٠٠١.

(١٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ٢٤٦، رقم ٣١٨.

(١٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ٦٤، رقم ٢٩٤.

(١٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الرخصة في اتخاذ الأنف من الذهب وشد الأسنان به، ج ٢، ص ٥٩٧، ح ٤٢٢١.

**** سلم بن زبير العطاردي، أبو يونس، مات سنة ستين ومائة،**

وثقه أبو حاتم^(١)، والعجلي^(٢)، وزاد أبو حاتم: "ما به بأس"، وقال أبو داود^(٣): "ليس بذاك"، وقال ابن عدي^(٤): "له أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريين المقلين الذين يعز حديثهم وليس هي مقدار ما له من الحديث أن يعتبر حديثه ضعيف هو أو صدوق"، وقال أبو زرعة^(٥): "صدوق"، وقال النسائي^(٦): "ليس بالقوي" ضعفه ابن معين^(٧)، وقال في موضع آخر^(٨): "كان يحيى بن سعيد يضعفه تضعيفاً شديداً"، وفسر الحاكم سبب تضعيف ابن معين له فقال: "ضعفه يحيى بن معين لقلة اشتغاله بالحديث، وقد حدث بأحاديث مستقيمة"، وقال ابن حبان: "لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يخطيء خطأ فاحشاً، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات".

خلاصة القول: هو صدوق على أحسن الأحوال، وما كان من تضعيف ابن معين له فكان لقلة أحاديثه.

**** محمد بن معمر بن ربيعي القيسي، أبو عبد الله البصري، مات بعد المائتين وخمسين،**

وثقه النسائي^(٩)، والخطيب البغدادي^(١٠)، وقال النسائي في موضع آخر^(١١): "لا بأس به"، وقال أبو حاتم^(١٢)، وأبو داود^(١٣)، وابن حجر^(١٤): "صدوق"، وزاد أبو داود: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥)، وقال مسلمة^(١٦): "لا بأس به".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٦٤، رقم ١١٤٢.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤١٩، رقم ٦٣٧.

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني، ص ٣٠٣، رقم ٤٤٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٣٥٠، رقم ٧٨٠.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٦٤، رقم ١١٤٢.

(٦) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٤٦، رقم ٢٣٦.

(٧) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٠٤، رقم ١٢٧.

(٨) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٧٤، رقم ٤١١.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٦٩.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٦٩.

(١١) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٥٤، رقم ٤٣.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٠٥، رقم ٤٥٣.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٦٨.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٨.

(١٥) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٢٢، رقم ١٥٥٣٥.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦٧.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل محمد بن معمر، وعبد الرحمن بن طرفة، وسلم بن زهير فجميعهم في مرتبة الصدوق، وقد حسن الترمذي الحديث فقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ"، وما كان من قول القطان بأن هذا الحديث لا يصح وأعله بسبب الاختلاف على أبي الأشهب فقال^(١): الحديث عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة عن جده، وابن عليّة يقول: أبو الأشهب عن عبد الرحمن بن طرفة عن أبيه عن عرفجة، وعبد الرحمن بن طرفة لا يُعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب، وأبوه طرفة ليس بمعروف الحال.

وعقب الألباني على قول ابن القطان قائلاً^(٢): فيه ملاحظتان:

الأولى: أن عبد الرحمن بن طرفة قد روى عنه سلم بن زهير.

والثانية: أن قوله: "عن أبيه" شاذ عندي لمخالفته لرواية الأكثرين، ولرواية سلم، وعبد الرحمن بن طرفة قد رأى جده عرفجة كما هو مصرح في الرواية، فهي محمولة على الاتصال، وقد حسن بعض الحفاظ حديثه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلثم)

في صفته عليه الصلاة والسلام [لم يكن بالمكأنم] هو من الوجوه: القَصِيرُ الحَنَكُ الدَانِي الجَبْهَةُ المُسْتَدِيرُ مع خِفَّةِ اللَّحْمِ^(٣).

الحديث (١٢٧)

قال الترمذي^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي حَلِيمَةَ مِنْ قَصْرِ الْأَحْنَفِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّبِّيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى غُفْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، مِنْ وَدِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ، إِذَا وَصَفَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْمُمَعِّطِ^(٥) وَلَا بِالْقَصِيرِ الْمُتَرَدِّدِ وَكَانَ رِبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ^(٦) وَلَا

(١) انظر بيان الوهم والإيهام في كتاب الإحكام، لابن القطان، ج٤، ص٦٠٩. ٦١٠، رقم ٢١٥٦.

(٢) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج٣، ص٣٠٩، رقم ٨٢٤.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٤٩.

(٤) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج٥، ص٥٩٩، ح٣٦٣٨.

(٥) قال الفراهيدي: "وقولهم: ليس بالطويل الممّعط ولا بالقصير المتردد: أي ليس بالبائن الطول. (العين، للفراهيدي، ج٤،

ص٣٨٩)، وقال الأصمعي: الممّعط: المتناهي الطول. (لسان العرب، لابن منظور، ج٧، ص٤٠٥).

(٦) وأما القطط. فالشديد الجعودة، والرجل الذي في شعره حجنة أي: ينحني قليلاً. (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٣،

ص٢٧ ومقاييس اللغة، لابن فارس، ج٥، ص١٣).

بِالسَّبِيحِ كَانَ جَعْدًا رَجُلًا وَلَمْ يَكُنْ بِالْمُطَهَّمِ^(١)، وَلَا بِالْمُكَلَّمِ، وَكَانَ فِي الْوَجْهِ تَدْوِيرٌ، أَبْيَضُ مُشْرَبٌ^(٢)، أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ^(٣)، أَهْدَبُ الْأَشْفَارِ^(٤)، جَلِيلُ الْمُشَاشِ^(٥)، وَالكَتْدِ^(٦)، أَجْرَدُ ذُو مَسْرِيَةٍ^(٧) شَتْنُ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ^(٨)، إِذَا مَشَى تَقَلَّعَ^(٩) كَأَنَّمَا يَمْشِي فِي صَبَبٍ^(١٠)، وَإِذَا التَّقَتِ التَّقَتَ مَعًا، بَيْنَ كَتْفَيْهِ خَاتَمُ النَّبُوءَةِ وَهُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، أَجُودُ النَّاسِ صَدْرًا، وَأَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً، وَاللَّيْثُ عَرِيكَةً، وَأَكْرَمُهُمْ عِشْرَةً، مَنْ رَأَاهُ بِدَيْهَةٍ هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ، يَقُولُ نَاعِيَتُهُ: لَمْ أَرْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ "

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة^(١١)، والترمذي^(١٢)، والبيهقي^(١٣) من طرق عن عيسى بن يونس، وأخرجه البيهقي^(١٤) أيضاً من طريق إسماعيل المؤدب، كلاهما (عيسى بن يونس و إسماعيل المؤدب) عن عمر بن عبد الله المدني به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، وهو إبراهيم بن محمد بن الحنفية (أخو عبد الله و الحسن و عمر)، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)^(١٥)،

(١) وَأَمَّا الْمُطَهَّمُ، فَالْبَادِنُ الْكَثِيرُ اللَّحْمِ، وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "أَنْ طَهَّمَ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ. فَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ الْمُطَهَّمَّ: الْحَمِيلُ النَّامُ الْخَلْقِ مِنَ النَّاسِ وَالْأَفْرَاسِ" (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٣، ص ٤٢٩).
(٢) وَأَمَّا الْمُشْرَبُ: فَهُوَ الَّذِي فِي بَيَاضِهِ حُمْرَةٌ. (تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، ج ١٠، ص ٨٢).
(٣) وَالْأَدْعَجُ: الشَّدِيدُ سَوَادِ الْعَيْنِ. (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٢، ص ٢٨٣).
(٤) وَالْأَهْدَبُ: الطَّوِيلُ الْأَشْفَارِ. (انظر معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٦، ص ٤٤).
(٥) جَلِيلُ الْمُشَاشِ: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "أَصْلُهَا مَشَّ: وَتَدَلَّ عَلَى لِينٍ فِي الشَّيْءِ وَسَهُولَةٍ وَلُطْفٍ وَمِنْهُ الْمُشَاشُ، وَهِيَ الْعِظَامُ اللَّيِّنَةُ. (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٥، ص ٢٧١)، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: "وَالجَلِيلُ الْمُشَاشُ الْعَظِيمُ رُؤُوسِ الْعِظَامِ مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْمَرْفِقَيْنِ وَالْمَنْكَبَيْنِ". (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢٦).
(٦) الْكَتْدُ: مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ إِلَى الظَّهْرِ. (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢٦ و معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٥، ص ١٥٦).

(٧) الْمَسْرِيَّةُ: الشَّعْرُ النَّابِثُ وَسَطَ الصَّدْرِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سَائِلٌ عَلَى الصَّدْرِ جَارٍ فِيهِ. (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٣، ص ١٥٦).
(٨) الشَّتْنُ: الْغَلِيظُ الْأَصَابِعِ. (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٣، ص ٢٤٥).
(٩) وَالتَّقَلُّعُ: أَنْ يَمْشِيَ بِقُوَّةٍ. (تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، ج ١٠، ص ٨٢).
(١٠) وَالصَّبَبُ: الْحُدُورُ، تَقُولُ: انْحَدَرْنَا فِي صَبُوبٍ وَصَبَبٍ. (معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٣، ص ٢٨٠).
(١١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٣١٨٠٥.
(١٢) الشمائل المحمدية، باب ما جاء في خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص ٣٢، ح ٧.
(١٣) شعب الإيمان، حب النبي صلى الله عليه وسلم" فصل في إشادة الله عز وجل بذكر محمد صلى الله عليه وسلم قبل أن يخلقه، ج ٣، ص ١٣، ح ١٣٥٠.
(١٤) دلائل النبوة للبيهقي، جماع أبواب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٢٧٠.
(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٣.

وثقه العجلي^(١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "صدوق".
ونقل العراقي قول أبو زرعة: بأن روايته عن جده علي بن أبي طالب مرسلة^(٤)
خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق.

**** عمر بن عبد الله المدني، أبو حفص مولى غفرة بنت رباح، ويقال: مولى غفرة بنت شيبه، مات سنة خمس وأربعين ومئة، وقيل: ست وأربعين ومائة^(٥).**

قال ابن سعد^(٦): "كان ثقة، كثير الحديث، ليس يكاد يسند، وكان يرسل حديثه".

قال أحمد بن حنبل^(٧): "ليس به بأس، ولكن أكثر حديثه مراسيل".، وقال ابن معين: "لم يكن به بأس"

وقال في موضع آخر^(٨): "لم يسمع من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم".

وقال ابن معين في موضع ثالث^(٩)، والنسائي^(١٠)، ومحمد بن أحمد بن حماد^(١١)، وابن حجر^(١٢): "ضعيف"، وزاد ابن حجر: "كان كثير الإرسال".

وقال ابن معين^(١٣)، وأبو حاتم^(١٤): "يكتب حديثه"، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "لم يلق أَسَّ بْنَ مَالِكٍ، وروايته عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلَةً"^(١٥).

وقال ابن حبان^(١٦): "كَانَ مِمَّنْ يَلْقَبُ الْأَخْبَارَ وَيُرْوَى عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتِبَارِ".

وقال ابن عدي^(١٧): "وَعُمُرُ مَوْلَى غَفْرَةَ لَيْسَ هُوَ بِكَثِيرِ الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ".

(١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٠٣، رقم ٣٤.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٤، رقم ٦٤٦٨.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٣.

(٤) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٧، وجامع التحصيل، للعلائي، ص ١٤١، رقم ٩.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٤.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٢٦، رقم ١٢٤٧.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٠٧، رقم ٤٤٢٣.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ٢٢٠، رقم ١٠١٦.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١١٩، رقم ٦٤٠.

(١٠) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٨١، رقم ٤٥٦.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٦٨، رقم ١٢٠٧.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٤.

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٦٨، رقم ١٢٠٧.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١١٩، رقم ٦٤٠.

(١٥) انظر المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ١٣٧. ١٣٨.

(١٦) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٨١، رقم ٦٣٤.

(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٦٩، رقم ١٢٠٧.

قال أبو بكر البزار^(١): "لم يكن به بأس، وأحاديثه عن ابن عباس مرسلة".

وقال الساجي^(٢): "تركه مالك"، وقال العجلي^(٣): "يكتب حديثه، وليس بالقوي".

وأشار ابن حجر إلى أن البرقي ذكره في الطبقات في باب من احتملت روايته من الثقات في الأخبار والقصص خاصة، ولم يكن ممن يتقن الرواية عن أهل الفقه وقال: عمر مولى غفرة، كان صاحب مراسلات ورفائق^(٤).

خلاصة القول: هو ضعيف.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

**** ثالثا: الحكم على الإسناد**

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عمر بن عبد الله المدني فهو ضعيف يرسل، وقد حكم الترمذي على إسناده الحديث بأنه حسن غريب، ليس إسناده بمتصل^(٥)، بالإضافة إلى أن رواية إبراهيم بن محمد عن جده مرسلة كما قال أبو زرعة.

والحديث قد جاء من طرق أخرى سبق بيانها، وأشار البزار إلى رواية نافع بن جبير عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَيْسَ بِالطَّوِيلِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ، ضَخَمَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةَ، شَشَنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، مُشْرَبًا وَجْهَهُ حُمْرَةً، إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ كَأَنَّمَا يَنْحَدِرُ مِنْ صَبَبٍ، لَمْ أَرُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال عقبه: "وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَيُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَهَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادٍ يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ، وَأَشَدُّ اتِّصَالًا"^(٦).

فالحديث بمجموع طرقه يتقوى ويرتقي للحسن لغيره.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلف)

فيه [اَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ] يقال : كَلَفْتُ بِهَذَا الْأَمْرَ أَكْلَفَ بِهِ إِذَا وَلَعْتَ بِهِ وَأَحْبَبْتَهُ^(٧).

الحديث (١٢٨)

قال أبو داود^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ^(٩)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « اَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ،

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٤٧٢.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٤٧٢.

(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص١٦٨، رقم ١٣٥٣.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٧، ص٤٧٢.

(٥) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج٥، ص٥٩٩، ح٣٦٣٨.

(٦) مسند البززر، ج٢، ص١١٨، ٤٧٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٥٢.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة، ج٢، ص٤٨، ح١٣٦٨.

(٩) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٦٤٥).

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ، حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ، وَإِنْ قَلَّ»، وَكَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَتْبَعَهُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحميدي^(١)، وأحمد^(٢)، والنسائي^(٣)، وابن خزيمة^(٤) من طرق عن محمد بن عجلان، بنحوه، وأخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، وابن حبان^(٧)، والبيهقي^(٨) جميعهم من طرق عن عبيد الله بن عمر، بنحوه مع زيادة. كلاهما (محمد بن عجلان و عبيد الله بن عمر) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به.

ثانياً: تراجم الرواة

** سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِيُّ، سبقت ترجمته^(٩)، متفق على توثيقه، ولكن قد نص جماعة من الأئمة على اختلاطه، قال العلاءي: قالوا: أنه اختلط قبل موته وأثبت الناس فيه الليث ابن سعد يميز ما روى عن أبي هريرة مما روى عن أبيه عنه، وتبين أنه لم يأخذ عنه أحد في فترة الاختلاط.

** محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، مات سنة ثمانية وأربعين ومائة.

وثقه أحمد^(١٠)، وابن عيينة^(١١)، وابن معين^(١٢)، ويعقوب بن شيبان^(١٣)، وأبو حاتم^(١٤)، وأبو زرعة^(١٥)، والنسائي^(١٦)،

(١) مسند الحميدي، ج ١، ص ٢٥٠، ح ١٨٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنه، ج ٤٠، ص ١٥٠، ح ٢٤١٢٤.

(٣) سنن النسائي، كتاب القبلة، باب المصلي يكون بينه وبين الإمام سترة، ج ٢، ص ٦٨، ح ٧٦٢، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب المساجد، ج ١، ص ٤١٢، ح ٨٤٠.

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْتِدَاءِ بِالْمُصَلِّيِّ الَّذِي يَنْوِي الصَّلَاةَ مُفْرَدًا، وَلَا يَنْوِي إِمَامَةً الْمُفْتَدِي بِهِ، ج ٣، ص ٦١، ح ١٦٢٦.

(٥) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الجلوس على الحصير ونحوه، ج ٧، ص ١٥٥، ح ٥٨٦١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، ج ١، ص ٥٤٠، ح ٧٨٢ (٢١٥).

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل "نَكَرُ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَحْتَجِرَ بِالْحَصِيرِ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ عِنْدَ تَهْجُدِهِ بِاللَّيْلِ"، ج ٦، ص ٣٠٩، ح ٢٥٧٠.

(٨) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب الاجتهاد في العبادة لمن أطاقه ومن استحَبَّ القصد فيه، ج ٤، ص ٥١، ح ٥٤٣٦، و ٥٤٣٧.

(٩) تحت حديث رقم (٣٥).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٩٨، رقم ١٩٤.

(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ١٥٤، رقم ١٨٤٨.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٥٠.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ١٠٦.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٥٠.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٥٠.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ١٠٦.

والعجلي^(١).

وقال ابن سعد^(٢): "كَانَ عَابِدًا نَاسِكًا فَقَبِيهَا، وَكَانَتْ لَهُ حَلَقَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ يُفْتِي."

وقال الساجي^(٣): "هو من أهل الصدق، لم يحدث عنه مالك إلا يسيرا"، وقال العقيلي^(٤): "يضطرب في حديث نافع"، وقال الذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة"، وقال أيضا^(٧): "أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به"، فقال الحاكم: "خرج له مسلم ثلاثة عشر حديثا كلها في الشواهد"^(٨).

ووصفه ابن حبان بالتدليس، ووضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٩) التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقال يحيى القطان^(١٠): "هُوَ أَدُّ النَّقَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ سَوَى أَحَادِيثِ الْمُقْبِرِيِّ"، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١١): "إِخْتَلَطَ عَلَيْهِ رَوَايَتُهُ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، فِيمَا ذَكَرَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَصْحَ النَّاسِ رَوَايَةً، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، وَعَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْهُ يُقَالُ: إِنَّهُ أَخَذَهَا عَنْهُ قَدِيمًا".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره، وما كان فيه من أمر محمد بن عجلان وإن كان حديثه لا يرقى إلى درجة الصحة، كما قال الذهبي: "هُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَأَفْوَى مِنَ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَلَكِنْ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَحْوِهِ"^(١٢)، وقال أيضا: "حَدِيثُهُ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ رُتَبَةَ الصَّحِيحِ، فَلَا يَنْحَطُّ عَنْ رُتَبَةِ الْحَسَنِ"^(١٣)، إلا أنه قد توبع فقد تابعه عبيد الله بن عمر كما تبين سابقا في التخريج.

(١) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢٤٧، رقم ١٦٢٧.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٣٥٤، رقم ٢٦٩.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٤٢.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ١١٨، رقم ١٦٧٧.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٣١٨، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٦٥، رقم ٣٠٦.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٦.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٤٢.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٦٤٤، رقم ٧٩٣٨.

(٩) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٤، رقم ٩٨.

(١٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٥، ص ٥٨٦.

(١١) علل الدارقطني، ج ٨، ص ١٥٣.

(١٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٣٢٠.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٣٢٢.

وبالنسبة لاختلاط سعيد المقبري فلا يضر خاصة وأنه لم يرو عنه أحد في فترة الاختلاط، كما أنه توبع من قبل سعد بن إبراهيم كما عند أحمد^(١)، ومسلم^(٢)، وأبي يعلى^(٣)، وقد سمعه سعد بن إبراهيم من أبي سلمة، مرة يحدث عن عائشة، ومرة شكَّ بين عائشة وأبي هريرة، قال شعيب الأرنؤوط^(٤): "ولا يضر هذا الشك؛ لأنه انتقل من صحابي إلى صحابي، لا سيما وقد ثبت من حديث عائشة ومن حديث أبي هريرة".

وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد بن حنبل^(٥)، وابن ماجه^(٦) من طريق عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اَكْلُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ خَيْرَ الْعَمَلِ أَدْوَمُهُ، وَإِنْ قَلَّ "، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة صدوق سيء الحفظ خلط بعد احتراق كتبه^(٧).

وأخرجه القضاعي^(٨) من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وإسناده ضعيف؛ لأجل عبد الله بن عمر العمري ضعيف^(٩).

وقال الدارقطني^(١٠): " حديث أبي سلمة عن عائشة هو الصواب".



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [أنا وأمتي برآء من التكلف]^(١١).

الحديث (١٢٩) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال أحمد بن محمد الثعلبي^(١٢) رحمه الله: أخبرني ابن فنجويه قال: حدثني السنّي^(١٣) قال: حدثني عبد الله بن محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي قال: حدثنا شعيب بن إبراهيم قال: حدثنا سيف بن عمر الضبي عن وائل بن داود عن يزيد البهي عن الزبير بن العوام قال: نادى منادي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « اللهم أغفر للذين يدعون أموات أمتي ولا يتكفون إلا إني بريء من التكلف وصالحوا أمتي ».

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ٤٢، ص ٢٩٩، ح ٢٥٤٧٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، ج ١، ص ٥٤١، ح ٧٨٢ (٢١٦).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٨، ص ٢٦، ح ٤٥٣٣.

(٤) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٤٢، ص ٢٩٩، ح ٢٥٤٧٢.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ٢٥٥، ح ٨٦٠٠.

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب المداومة على العمل، ج ٢، ص ١٤١٧، ح ٤٢٤٠.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١٩.

(٨) مسند الشهاب للقضاعي، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ١٣٠٤.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١٤.

(١٠) علل الدارقطني، ج ١٤، ص ٢٩٥، رقم ٣٦٣٧.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ١٩٦.

(١٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، ج ٨، ص ٢١٨.

(١٣) ابن السنّي أحمد بن محمد بن إسحاق الهاشمي، أبو بكر (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٦، ص ٢٥٥).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن عساكر^(١) من طريق سيف بن عمر الضبي، وأورده السيوطي^(٢) من طريق عيس بن يونس، كلاهما عن وائل بن داود به بنحوه مع زيادة.

والحديث بلفظ "إن بريء من التَّكَلُّفِ وصالحوا أمتي" أشار إليه الغزالي^(٣)، والديلمى^(٤).

ثانياً: تراجم الرواة

** وائل بن داود التيمي، أبو بكر الكوفي، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)،

وثقه أحمد بن حنبل^(٥)، والخليلي^(٦)، وابن حجر^(٧)، وقال أبو حاتم^(٨)، والبخاري^(٩): "هو صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال الذهبي^(١١): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

** ابن فنَجَوَيْهِ: الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ، قَالَ شَيْرَوَيْهِ فيما نقل الذهبي^(١٢): "كَانَ ثِقَةً صَدُوقًا، كَثِيرَ

الرَّوَايَةِ لِلْمَنَاقِبِ، حَسَنَ الخَطِّ، كَثِيرَ التَّصَانِيفِ"، وقال الذهبي^(١٣): "شَيْخٌ، إِمَامٌ، مُحدِّثٌ".

** باقي رجال الإسناد ثقات غير سيف بن عمر، وشعيب بن إبراهيم.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل سيف بن عمر فهو ضعيف الحديث^(١٤)، وكذلك شعيب بن إبراهيم قال ابن عدي^(١٥): "له أحاديث وأخبار وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة، لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف"، وقال الذهبي^(١٦): "فيه جهالة".

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٣٠، ص ١٣٠.

(٢) الأحاديث المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، ج ١، ص ٣٩٢.

(٣) إحياء علوم الدين، للغزالي، ج ٢، ص ١٨٩.

(٤) الفردوس بمأثور الخطاب، للديلمى، ج ١، ص ٧٦، ح ٢٢٨.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٤٣، رقم ١٨٢.

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ١٩٥.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٠.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٤٣، رقم ١٨٢.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ١١٠، رقم ١٩٠.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٥٦١، رقم ١١٤٧٩.

(١١) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٤٧، رقم ٦٠٣٨.

(١٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٧، ص ٣٨٤، رقم ٢٤٤.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٧، ص ٣٨٣، رقم ٢٤٤.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٢.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٧، رقم ٨٨٥.

(١٦) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٢٩٨، رقم ٢٧٦٩.

قال السخاوي^(١): "حَدِيث: أَنَا وَالْأَتْقِيَاءُ مِنْ أُمَّتِي بَرِيئُونَ مِنَ التَّكْلِيفِ، قَالَ النُّووي: "ليس بثابت"، وسنده ضعيف"، والنهي عن التكلف جاء في حديث صحيح من حديث عمر بن الخطاب أخرجه البخاري^(٢) من طريق حمادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: «نُهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وحديث عمر [نُهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ] أراد كثرة السؤال والبعث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها والأخذ بظاهر الشريعة وقبول ما أنت به^(٣)

الحديث (١٣٠)

قال الإمام البخاري^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: «نُهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به البخاري دون مسلم.

وأشار ابن حجر إلى أن البخاري لم يذكره بهذا السياق، وإنما هو من زيادات الحميدي، وذكر الحميدي: أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس، أن عمر قرأ {وفاكهة وأباً} فقال: ما الأب؟ ثم قال: "ما كلفنا أو قال ما أمرنا بهذا"^(٥).

وقال ابن حجر^(٦): "هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت، وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله {وفاكهة وأباً} ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف. وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري، وأولى منه، ما أخرجه أبو نعيم من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، ولفظه: عن أنس: كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقاع، فقرأ: {وفاكهة وأباً} فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم قال: مه نهينا عن التكلف".

ثانياً: تراجم الرواة

* * رجال الإسناد كلهم ثقات.



(١) المقاصد الحسنة، للسخاوي، ص ١٧١. ١٧٢، رقم ١٩١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ج ٩، ص ٩٥، ح ٧٢٩٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ج ٩، ص ٩٥، ح ٧٢٩٣.

(٥) فتح الباري، لابن حجر، ج ١٣، ص ٢٧١.

(٦) الجمع بين الصحيحين، للحميدي، ج ١، ص ١٣٢، ح ٦١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديثه أيضاً [عثمان كلف بأقاربه] أي شديد الحب لهم . والكلف: الوُلوع بالشيء مع شغل قلبٍ ومَشَقَّةٍ^(١).

الحديث (١٣١)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلل)

قد تكرر في الحديث ذُكر [الكلالة] وهو أن يموت الرجل ولا يدع والداً ولا ولداً يرثانه^(٢).

الحديث (١٣٢)

قال الإمام مسلم^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكًا نَقَرَنِي ثَلَاثَ نَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجْلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعْ دِينَهُ، وَلَا خِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ، الَّذِينَ تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعُنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، الْكَفَرَةُ الضَّلَالُ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: « يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟ » وَإِنِّي إِنْ أَعِشُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ، يَفْضِي بِهَا مِنْ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَمْصَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيَعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ فَيَنْتَهُمُ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا حَبِيبَتَيْنِ، هَذَا الْبَصَلُ وَاللُّثْمُ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمِئْتُهُمَا طَبْحًا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(٤) عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِي ومحمد بن المُثَنَّى به مختصراً.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، ج ١، ص ٣٩٦، ح ٥٦٧.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة، ج ٣، ص ١٢٣٦، ح ١٦١٧.

ثانيا: تراجم الرواة

* * سالم بن أبي الجعد، واسم أبيه رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، وقيل: سنة مئة^(١).

متفق على توثيقه؛ ولكنه اتهم بأمرين:

الأمر الأول: التدليس

حيث ذكره من صنف في المدلسين في كتبهم أمثال العراقي^(٢)، وسبط ابن العجمي^(٣)، وقال الذهبي^(٤): "من ثقات التابعين ولكنه يرسل ويدلس"، وقد عده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٥) الذين لا يضر تدليسهم.

الأمر الثاني: الإرسال

حيث ذكره العلاءي والعراقي^(٦) في المراسيل، وقال العلاءي^(٧): "كثير الإرسال عن كبار الصحابة كعمر وعلي وعائشة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم"، وذكر جماعة ممن أرسل عنهم ولم يكن فيهم معدان بن أبي طلحة.

وقال أحمد بن حنبل^(٨): "لم يلق ثوبان بينهما معدان بن أبي طلحة"، وزاد أحمد^(٩): "وقد حدث سالم عن معدان". * * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث عائشة [دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبْرُقُ أَكَالِيلُ وَجْهِهِ] هي جمع إكليل وهو شبه عصابة مُزَيَّنة بالجواهر فَجَعَلَتْ لِوَجْهِهِ أَكَالِيلَ على جهة الاستعارة.
وقيل: أرادت نواحي وجهه وما أحاط به إلى الجبين من التكلل وهو الإحاطة ولأن الإكليل يُجْعَل كالحلقة ويوضع هُنَالِكَ على أعلى الرأس^(١٠).

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٢٦.

(٢) المدلسين، للعراقي، ص ٥٠، رقم ١٩.

(٣) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ٢٥، رقم ٢١.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ١٠٩، رقم ٣٠٤٥.

(٥) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣١، رقم ٤٨.

(٦) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٢٠.

(٧) جامع التحصيل، للعلاءي، ص ١٧٩، رقم ٢١٨.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٨١، رقم ٧٨٥.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ١٦٥، رقم ١٨٨٥.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

الحديث (١٣٣)

قال الخطابي رحمه الله: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ تَبْرُقُ أَكَالِيلُ وَجْهِهِ".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الخطابي.

ثانياً: تراجم الرواة

** عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، سبقت ترجمته^(١)، ثقة، إلا أنه ربما وهم.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من أوهام عاصم بن علي فقد توبع على الحديث بمتابعة قاصرة حيث أن الحديث قد ورد بلفظ "أسارير" بدل "أكاليل" كما عند البخاري ومسلم من طريق الليث بن سعد، وعند البخاري أيضاً من طريق عبد الملك بن جريج^(٢)، كلاهما (الليث وابن جريج) عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: " أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ الْمُدَلِّجِيُّ^(٣) لِرَيْدٍ، وَأَسَامَةَ، وَرَأَى أَفْئَامَهُمَا: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَفْئَامِ مِنْ بَعْضٍ"، واللفظ للبخاري.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث الاستسقاء [فَنظَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنهَا لَفِي مِثْلِ الْإِكْلِيلِ] يُرِيدُ أَنَّ الْغَيْمَ تَقَشَّعَ عَنْهَا وَاسْتَدَارَ بِأَفْئَامِهَا^(٤).

(١) تحت حديث رقم (٦٩)

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج٤، ص١٨٩، ح٣٥٥٥.

(٣) قال النووي: "مُجَزَّزٌ: بضم الميم وفتح الجيم وبزائتين معجمتين، الأولى مكسورة مشددة. (تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ج٢، ص٨٣، رقم ٥٥٤)، وسمي بهذا لأنه كان إذا أخذ أسيراً جز ناصيته، ولم يكن اسمه مجزراً. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٤، ص١٤٦١، رقم ٢٥٢١).

وَهُوَ ابْنُ الْأَعْوَرِ ابْنُ جَعْدَةَ الْمَدَلِجِيِّ نِسْبَةً إِلَى مُدَلِّجِ بْنِ مَرَّةَ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ كِنَانَةَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ الْمَصْرِيُّ فِيمَنْ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، وَقَالَ: "لَا أَعْلَمُ لَهُ رِوَايَةً" (تاريخ ابن يونس، ج١، ص٤٢٨، رقم ١١٣٨)، وَقَالَ ابْنُ مَكُولَا: "إِنْ مَجَزَّزًا لَهُ صُحْبَةٌ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَهُ الطَّبْرِيُّ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: بَعَثَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْحَبَشَةِ فَهَلَكُوا كُلُّهُمْ. (الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماکولا، ج٧، ص١٦٨).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٥٣.

الحديث (١٣٤)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ^(٢)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٣)، عَنْ ثَابِتٍ^(٤)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَقَامَ النَّاسُ، فَصَاحُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحَطَ الْمَطْرُ^(٥)، وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، فَادْعُ اللَّهَ يَسْقِينَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا» مَرَّتَيْنِ، وَإِيْمُ اللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً^(٦) مِنْ سَحَابٍ، فَنَشَأَتْ سَحَابَةٌ وَأَمْطَرَتْ، وَنَزَلَ عَنِ الْمُنْبِرِ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ، لَمْ تَزَلْ تُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، صَاحُوا إِلَيْهِ تَهَدَّمَتِ النَّبُوتُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يَحْسِبُهَا عَنَّا، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَكَشَطَتْ الْمَدِينَةَ، فَجَعَلَتْ تَمْطُرُ حَوْلَهَا وَلَا تَمْطُرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَانْظَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّهَا لَفِي مِثْلِ الْإِكْلِيلِ.

أولاً: تخريج الحديث

سبق تخريجه من رواية النسائي ولم يكن فيها هذه اللفظة^(٧)، وهذا الحديث قد أخرجه البخاري مطولاً^(٨) ومختصراً^(٩) من طريق ثابت البناني، وأخرجه البخاري^(١٠)، ومسلم^(١١) من طرق عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر بنحوه،

وأخرجه البخاري^(١٢) أيضاً من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة بنحوه،

وأخرجه أيضاً من طريق عبد العزيز بن صهيب^(١٣)، ومن طريق قتادة السدوسي^(١٤) بنحوه،

خمسنتهم (ثابت، وشريك، وإسحاق، وعبد العزيز، وقتادة) عن أنس بن مالك به.

-
- (١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الدعاء إذا كثرت المطر حوالينا لا علينا، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٠٢١.
- (٢) معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٩).
- (٣) عبيد الله بن عمر بن حفص العدوي العمري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٣).
- (٤) ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٢).
- (٥) قال ابن فارس: " (قَحَطَ) الْقَافُ وَالْحَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدُلُّ عَلَى اخْتِيَابِ الْخَيْرِ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ. فَالْقَحَطُ: اخْتِيَابُ الْمَطَرِ؛ أَقْحَطَ النَّاسُ، إِذَا وَقَعُوا فِي الْقَحَطِ". (مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٦٠).
- (٦) قال ابن فارس: " (قَرَعَتْ) الْقَافُ وَالزَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدُلُّ عَلَى خَفَةِ فِي شَيْءٍ وَتَفَرَّقِ. مِنْ ذَلِكَ الْقَرَعُ: قَطَعُ السَّحَابِ الْمُتَفَرِّقَةَ، الْوَأَجْدَةُ قَرَعَةٌ". (مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٨٤).
- (٧) تحت حديث رقم (٢١).
- (٨) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٣٥٨٢.
- (٩) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب رفع اليدين في الخطبة، ج ٢، ص ١٢، ح ٩٣٢.
- (١٠) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٠١٣، و ١٠١٤، وباب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٠١٧، وباب إذا استشفعوا إلى الإمام، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٠١٩.
- (١١) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ج ٢، ص ٦١٢، ح ٨٩٧.
- (١٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٠٣٣، وباب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، ج ٢، ص ١٢، ح ٩٣٣.
- (١٣) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٣٥٨٢.
- (١٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب التيسم والضحك، ج ٨، ص ٢٤، ح ٦٠٩٣.

ثانيا: تراجم الرواة
رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [أنه نهى عن تفصيص القبور وتكليلها] أي رَفَعَهَا بِنَاءٍ مِثْلَ الْكِلَالِ وَهِيَ الصَّوَامِعُ وَالْقِيَابُ وَقِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَّةِ عَلَيْهَا وَهِيَ سِنَّرٌ مُرَبَّعٌ يُضْرَبُ عَلَى الْقُبُورِ^(١).

الحديث (١٣٥)

قال الخطابي^(٢) رحمه الله: " حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ تَقْصِصِ الْقُبُورِ وَتَكْلِيلِهَا ".
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ حَدَّثَنَا الدَّبْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ عَنِ الْأَخْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٣) عن يحيى بن العلاء بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

** عبد الرزاق بن همام، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة حافظ؛ ولكنه اختلط في آخر عمره، وما كان من تشيعه فلا يضر لأنه لم يكن من المغالين والحديث لا يوافق بدعته.
** إسحاق الدبري، سبقت ترجمته^(٥)، صدوق، وله عن عبد الرزاق أفراد ومناكير، ولعل ذلك لسماعه المتأخر من عبد الرزاق بعدما عمي أي في فترة اختلاطه، ولكن روايته هنا من المصنف.
** راشد بن سعد المقراني، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة؛ ولكنه يرسل.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جدا فهو مشتمل على العلال التالية:

- إرسال راشد بن سعد حيث روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.
- ضعف كل من الأخوص بن حكيم بن عمير^(٧)، ويحيى بن العلاء والأخير اتهم بالوضع^(٨).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

(٢) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٣٧٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب الجنائز، باب الجند والبنيان، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٦٤٩٧.

(٤) تحت حديث رقم (١٠٦).

(٥) تحت حديث رقم (١٠٦).

(٦) تحت حديث رقم (٨٥).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٦.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٥.

والحديث قد أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله مرة موقوفاً وأخرى مرفوعاً؛ ولكن بدون لفظ ابن الأثير "تكليها".

فرواه مرفوعاً من طريق عبد الرزاق وحجاج بن محمد عن ابن جريج عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله^(١).

ورواه موقوفاً من طريق عبد الملك بن جريج^(٢)، ومن طريق أيوب بن أبي تميمة السختياني^(٣)، كلاهما عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث حنين [فما زلت أرى حدّهم كليلاً] كَلَّ السَّيْفُ يَكِلُ كَلَالاً فهو كَلِيلٌ إذا لم يَقْطَع . وَطَرَفٌ كَلِيلٌ إذا لم يُحَقِّقِ الْمُنْطَوِرَ^(٤).

الحديث (١٣٦)

قال الإمام مسلم^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ نُفَارِقْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءٌ أَهْدَاهَا لَهُ فَرَوْهُ بِنُ ثِقَاتَةَ الْجُدَامِيِّ، فَلَمَّا انْتَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الْكُفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِجَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْفُهَا إِزَادَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّ عَبَّاسُ، نَادِ أَصْحَابَ السَّمْرَةِ»، فَقَالَ عَبَّاسٌ: وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا، فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيُّنَ أَصْحَابِ السَّمْرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ، لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطْفَةُ الْبَقْرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَبِيكَ، يَا لَبِيكَ، قَالَ: فَانْتَلُوا وَالْكَفَّارَ، وَالِدَّعْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَتَنَزَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ كَأَلْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا حِينِ حَمِي الْوَطِيسِ» قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَصِيَّاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «انْهَزْمُوا وَرَبُّ مُحَمَّدٍ» قَالَ: فَذَهَبَتْ

(١) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، ج ٣، ص ٦١، ح ٢٢٠٦.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، ج ٣، ص ٦١، ح ٢٢٠٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، ج ٣، ص ٦٢، ح ٢٢٠٧.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ج ٣، ص ١٣٩٨، ح (١٧٧٥) (٧٦).

أَنْظُرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْبَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصَيَاتِهِ فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا، وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(١) من طريق عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن الزهري به بنحوه وزاد «انْهَرَمُوا وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، انْهَرَمُوا وَرَبَّ الْكَعْبَةِ»، حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَتِهِ.

وأخرجه أيضا من طريق سفيان بن عيينة^(٢) عن الزهري به وقال في نهايته غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ، وَحَدِيثَ مَعْمَرَ أَكْثَرَ مِنْهُ وَأَنْتُمْ.

ثانياً: تراجم الرواة

* * **يونس بن يزيد بن أبي النجاد**، سبقت ترجمته^(٣)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، وما كان من قول ابن حجر أن روايته عن الزهري فيها وهما قليلا، فلا يضر فقد توبع على الحديث من قبل معمر بن راشد وسفيان بن عيينة.

* * **عبد الله بن وهب**، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة وضعه ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين.

* * **أبو الطاهر: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح الأموي**^(٥)، مات سنة خمسين ومئتين.

وثقه النسائي^(٦)، وابن حجر^(٧)، وقال أبو حاتم^(٨): "لا بأس به"، وقال أبو سعيد بن يونس^(٩): "كان فقيها من الصالحين الأثبات"، وقال الذهبي^(١٠): "وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْجَلَّةِ".

خلاصة القول: هو ثقة.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث خديجة [كَلَّا إِنَّكَ لَنَتَّحِمِلِ الْكَلَّ] هو بالفتح : النَّقْلُ مِنْ كُلِّ مَا يُتْكَأَفُ. وَالْكَأَلُ: الْعِيَالُ^(١١).

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ج ٣، ص ١٣٩٨، ح (١٧٧٥) (٧٧).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ج ٣، ص ١٣٩٨، ح (١٧٧٥).

(٣) تحت حديث رقم (١١٨).

(٤) تحت حديث رقم (١١٨).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١، ص ٤١٥، رقم ٨٦.

(٦) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي، ص ٥٦.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٦٥، رقم ٤٣.

(٩) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ١٨، رقم ٤٣.

(١٠) سيرة أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٦٢، رقم ١٤.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

الحديث (١٣٧)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ^(٢)، عَنْ عُقَيْلٍ^(٣)، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حَبَبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بَعَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَرَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَرَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، قَالَ: " فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾^(٤) فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْجُفُ فُوَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «رَمَلُونِي رَمَلُونِي» فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِحَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ...".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري بنحوه^(٥)، ومختصراً^(٦) من طريق عقيل بن خالد الأيلي، وأخرجه أيضاً بنحوه^(٧) ومختصراً^(٨) من طريق معمر بن راشد، وأخرجه البخاري^(٩)، ومسلم^(١٠) من طرق عن يونس بن يزيد بنحوه،

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، ج ١، ص ٧، ح ٣.

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٤).

(٣) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبو خالد الأموي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٦).

(٤) سورة العلق (٢).

(٥) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "ما ودعك ربك وما قلى"، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٤٩٥٣، وكتاب التعبير، باب أول ما بدء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، ج ٩، ص ٢٩، ح ٦٩٨٢.

(٦) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَوْسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا وَنَادَيْتَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا)، ج ٤، ص ١٥١، ح ٣٣٩٢، وكتاب تفسير القرآن، باب قوله (خلق الإنسان من علق)، ج ٦، ص ١٧٤، ح ٤٩٥٥، وباب قوله (اقرأ وربك الأكرم)، ج ٦، ص ١٧٤، ح ٤٩٥٦.

(٧) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب أول ما بدء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، ج ٩، ص ٢٩، ح ٦٩٨٢.

(٨) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله (اقرأ وربك الأكرم)، ج ٦، ص ١٧٤، ح ٤٩٥٦.

(٩) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "ما ودعك ربك وما قلى"، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٤٩٥٣.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ١٣٩، ح ١٦٠.

ثانياً: تراجم الرواة

** يحيى بن عبد الله بن بكير، سبقت ترجمته^(١)، ثقة ومن أثبت الناس في الليث، وحديثه هنا عن الليث.
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث [مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيَّ وَعَلِيَّ]^(٢).

الحديث (١٣٨)

قال أبو داود^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهُوزَيْنِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْيٍّ، عَنِ الْمُفَدَّامِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيَّ » وَرُبَّمَا قَالَ: « إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ لَهُ وَارِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٤)، وسعيد بن منصور^(٥)، وابن أبي شيبة^(٦)، وأحمد بن حنبل^(٧)، والنسائي^(٨)، وابن ماجة^(٩)، والطحاوي^(١٠)، والطبراني^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طرق عن شعبة، بنحوه وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٣)، وابن الجارود^(١٤) بنحوه، وأخرجه ابن ماجة^(١٥)، وأبو داود^(١٦)،

(١) تحت حديث رقم (٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، ج ٣، ص ١٢٣، ح ٢٨٩٩.

(٤) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٤٦٦، ح ١٢٤٦.

(٥) سنن سعيد بن منصور، كتاب الفرائض، باب العمة والخالة، ج ١، ص ٩٢، ح ١٧٢.

(٦) مسند ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ٩٢٦.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث المقدم بن معدي كرب، ج ٢٨، ص ٤٣٥، ح ١٧٢٠٤.

(٨) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المقدم بن معد يكرب في توريث الخال، ج ٦، ص ١١٦، ح ٦٣٢٢.

(٩) سنن ابن ماجة، كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام، ج ٢، ص ٩١٤، ح ٢٧٣٨.

(١٠) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله "والخال وارث من لا وارث له"، ج ٧، ص ١٧١، ح ٢٧٤٩.

(١١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ٢٦٤، ح ٦٢٥.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام، ج ٦، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٠٩.

(١٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث المقدم بن معد يكرب، ج ٢٨، ص ٤٣٤، ح ١٧٢٠٣.

(١٤) المنتقى لابن الجارود، باب ما جاء في الموارث، ص ٢٤٢، ح ٩٦٥.

(١٥) سنن ابن ماجة، كتاب الديات، باب الدية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال، ج ٢، ص ٨٧٩، ح ٢٦٣٤.

(١٦) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، ج ٣، ص ١٢٣، ح ٢٩٠٠.

والنسائي^(١)، والحاكم^(٢) بدون لفظ ابن الأثير « مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَالِيَّ » جميعهم من طرق عن حماد بن زيد، كلاهما (شعبة و حماد بن زيد) عن بُدَيْل بن ميسرة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** راشد بن سعد**، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة يرسل، ولكنه لم يرسل عن أبي عامر الهوزني.

**** علي بن أبي طلحة**: سالم بن المخارق القرشي الهاشمي، أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو طلحة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة^(٤).

وثقه العجلي^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

وقال أحمد بن حنبل^(٧): "علي بن أبي طلحة له أشياء منكرات، وهو من أهل حمص".

وقال أبو عبيد الآجري^(٨): "سمعت أبا داود سئل عن علي بن أبي طلحة فقال: هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، ولكن له رأى سوء كان يرى السيف^(٩)".

وقال النسائي^(١٠): "ليس به بأس"، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق قد يخطيء"، وقال يعقوب بن سفيان^(١٢): "هو ضعيف الحديث، ليس بمحمود المذهب"، وقال يعقوب في موضع آخر: "شامي ليس هو بمتروك ولا هو حجة"^(١٣).

(١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المقدم بن معد يكرب في توريث الخال، ج ٦، ص ١١٦، ح ٦٣٢١.

(٢) المستدرک على الصحيحين، كتاب الفرائض، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٨٠٠٢.

(٣) تحت حديث رقم (٨٥).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٢.

(٥) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٥٦، رقم ١٣٠٣.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢١١، رقم ٩٧٢٣.

(٧) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٣٤، رقم ١٢٣٦.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٩١.

(٩) قال ابن حجر: "قد وقفت على السبب الذي قال فيه أبو داود: يرى السيف، وذلك فيما ذكره أبو زرعة الدمشقي عن علي بن عياش الحمصي قال: لقي العلاء بن عتبة الحمصي علي بن أبي طلحة تحت القبة، فقال: يا أبا محمد، تؤخذ قبيلة من قبائل المسلمين فيقتل الرجل والمرأة والصبي، لا يقول أحد الله الله، والله لئن كانت بنو أمية أذنبت لقد أذنب بذنبها أهل المشرق والمغرب يشير إلى ما فعله بنو العباس لما غلبوا على بني أمية وأباحوا قتلهم على الصفة التي ذكرها، قال: فقال له علي بن أبي طلحة: يا عاجز، أو ذنب على أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أخذوا قوماً بجرائهم وعفوا عن آخرين! قال: فقال له العلاء: وإنه لرأيك؟! = قال: نعم. فقال له العلاء: لا كلمتك من فمي بكلمة أبداً، إنما أحببنا آل محمد بحبه، فإذا خالفوا سيرته وعملوا بخلاف سنته فهم أبغض الناس إلينا". (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٤٠).

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٤٩١.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٢.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٤٥٧.

(١٣) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٦٥.

خلاصة القول: علي بن أبي طلحة صدوق وما كان من خطئه فقد ذكر ابن حجر راشد بن سعد في مقدمة شيوخه الذين روى عنهم مما يشعر بملازمته له.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن؛ لأجل علي بن أبي طلحة، صدوق.

وقد حسنه أبو زرعة فيما ذكر ابن أبي حاتم^(١)، وصححه ابن حبان، والحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: "علي بن أبي طلحة قال عنه أحمد: له أشياء منكرات"^(٢).

ذكر الاختلاف على راشد بن سعد:

** فرواه علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عبد الله بن لحي عن المقدم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ترك كلاً فإلي، ومن ترك مالا فلورثته، وأنا وارث من لا وارث له، أعقل له وأرثه، والخال وارث من لا وارث له، يعقل عنه، ويرثه"، وهي الطريق التي تم دراستها هنا.

** ورواه معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن المقدم كما عند أحمد^(٣)، والنسائي^(٤)، والطحاوي^(٥)، والطبراني^(٦).

وفيه تصريح راشد بن سعد بالسماع من المقدم، وإسقاط أبي عامر الهوزني.

قال الألباني^(٧): وهذه الطريق قد وصلها أحمد من طريقين عن معاوية به، لكن ليس فيه تصريح راشد بالسماع من المقدم، وإنما في أحدهما تصريح معاوية بالسماع منه، فإن كان السماع فيه فقد حفظه معاوية فيكون راشد سمعه أولاً من ابن عائذ عن المقدم، ثم اتصل بالمقدم فسمعه منه مباشرة، وإلا فمعاوية في حفظه شيء، فقال ابن حجر عنه^(٨): "صدوق له أوهام"، فتترجح عليه وعلى رواية ابن أبي طلحة رواية الزبيدي لثقتة وضبطه.

** ورواه مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ عن راشد بن سعد عن ابن عائذ عن المقدم، كما عند ابن حبان^(٩)، والطبراني^(١٠).

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٥٥٢، رقم ١٦٣٦.

(٢) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٨٠٠٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث المقدم بن معدي كرب، ج ٢٨، ص ٤٣١، ح ١٧١٩٩ و ح ١٧٢٠٠.

(٤) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب من لا مولى له، ج ٦، ص ١٣٦، ح ٦٣٨٦.

(٥) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "والخال وارث من لا وارث له"، ج ٧، ص ١٧٣، ح ٢٧٥٠.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ٢٦٦، ح ٦٢٨.

(٧) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٦، ص ١٣٩.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٨.

(٩) صحيح ابن حبان، كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام، ج ١٣، ص ٤٠٠، ح ٦٠٣٦.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ٢٦٦، ح ٦٢٧.

قال الألباني^(١): وهذا سند صحيح، فإن الزبيدي ثقة ثبت، وكذلك عبد الله بن سالم، وعبد الرحمن بن عائذ كلاهما ثقة أيضا.

وقال ابن حبان بعد سياقه لهذه الطريق: "قال أبو حاتم: «سمِعَ هَذَا الْخَبَرَ رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهُوزَنِيِّ، عَنِ الْمَقْدَامِ، وَسَمِعَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذِ الْأَزْدِيِّ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ، فَالطَّرِيقَانِ جَمِيعًا مَحْفُوظَانِ، وَمَتْنَاهُمَا مُتَّبَايِنَانِ»".

** ورواه ثور بن يزيد عن راشد بن سعد أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... فذكره مرسلًا كما عند النسائي^(٢).

ولعل هذا الاختلاف على راشد بن سعد في هذا الحديث هو الذي دفع يحيى بن معين لإعلاله.

فقال البيهقي^(٣): "عن المفضل بن غسان الغلابي أنه قال: كان يحيى بن معين يبطل حديث: «الخال وارث من لا وارث له»؛ يعني: حديث المقدم، وقال: ليس فيه حديث قوي".

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث؟ فقال: "يرويه راشد بن سعد، واختلف عليه: فرواه شعبة، وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طهمان، عن بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَامِرِ الْهُوزَنِيِّ، عَنِ الْمَقْدَامِ، وَخَالَفَهُمْ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، فَرَوَاهُ عَنِ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْمَقْدَامِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا عَامِرٍ.

قال الدارقطني: «والأول أشبه بالصواب»^(٤)؛ يعني رواية شعبة ومن وافقه.

وللحديث طريق أخرى أخرجه أبو داود^(٥)، وأبو عوانة^(٦)، والبيهقي^(٧) من طريق يزيد بن حجر، عن صالح بن يحيى بن المقدم، عن أبيه، عن جده المقدم، به.

وهذا إسناد مسلسل بالمجاهيل فيحيى بن المقدم مستور^(٨)، وابنه لين^(٩).



(١) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٦، ص ١٣٨.

(٢) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، باب اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر المقدم بن معد يكرب في توريث الخال، ج ٦، ص ١١٦، ح ٦٣٢٣.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ١٢٢١٢.

(٤) علل الدارقطني، ج ١٤، ص ٦٣، رقم ٣٤٢٢.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، ج ٣، ص ١٢٣، ح ٢٩٠١.

(٦) مستخرج أبي عوانة، أبواب الموارث، باب ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُورَّثِ الْخَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ، ج ٣، ص ٤٤٧، ح ٥٦٣٧.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام، ج ٦، ص ٣٥٢، ح ١٢٢١١.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٧٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه حديث طهفة [ولا يُوكَلُ كَلُّكُمْ] أي لا يُوكَلُ إليكم عيالكم وما لم تُطيقوه . ويُروى [أكلكم] أي لا يُفْتَنَاتُ عليكم مالكم^(١).

الحديث (١٣٩)

قال ابن الأعرابي^(٢) رحمه الله: حدثنا الحارثي، نا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العذري، نا شريك بن عبد الله النخعي، عن العوام بن حوشب، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن عمران بن حصين قال: قدم وفد بني نهد بن زيد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام طهية بن أبي زهير النهدي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أتيناك يا رسول الله من غوري تهامة على أكوار الميس^(٣) تزمتي بنا العيس^(٤)، نستحلب الصبير^(٥)، ونستحيل الرهام^(٦)، ونستحيل الجهام^(٧) من أرض غائلة المنطأ، غليظة الموطأ، قد نشفت المدهن، وييس الجعثن^(٨)، وسقط الأملوج^(٩) من البكارة، ومات العسلوج^(١٠)، وهلك الهدي، ومات الودي، برئنا يا رسول الله من الوثن والعن^(١١)، وما يحدث الرمن، فما دعوته الإسلام وشريعة الإسلام ما طما البحر وقام تعاد، ولنا نعم همل أعقال، لا تبيض ببال، ووقير قليل الرسل كثير الرسل، أصابنا سنة حمراء مؤزلة ليس به علل ولا نهل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بارك الله لك في محضها، ومحضها، ومدقها^(١٢)، وفوتها، واحبس

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٣.

(٢) معجم ابن الأعرابي، ج ٣، ص ٩٥٩، ح ١٩٨٦.

(٣) أكوار الميس: الميس شجر تعمل منه الرحال. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٣٨١).

(٤) العيس: قال الأزهرى: "العيس جمع أعيس وعيساء وهي الإبل الأبيض يخالط بياضها شقرة قليلة" (انظر غريب الحديث، لابن

الجوزي، ج ٢، ص ١٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٢٩).

(٥) نستحلب الصبير: أي نستدره والصبير سحاب أبيض متراكب. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٥٧٨).

(٦) ونستحيل الرهام: وهو جمع رهما وهو المطر اللين. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٤٢٥).

(٧) ونستحيل الجهام: السحاب الذي فرغ ماؤه. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٢٣).

(٨) وييس الجعثن: هو أصل الثبات، وقيل أصل الصليان خاصة، وهو نبت معروف. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن

الأثير، ج ١، ص ٢٧٤).

(٩) الأملوج: الأملوج جمعه الأماليج وهو ورق كالعيدان يكون لضرب من شجر البر. (غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٧١٢.

(٧١٣).

(١٠) ومات العسلوج: هو الغصن إذا يبس وذهبت طراوته. وقيل: هو القضب الحديث الطلوع. يريد أن الأغصان يبست وهلك

من الجذب، وجمعه: عساليج. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٢٣٨).

(١١) الوثن والعن: الوثن: الصنم. والعن: الاعتراض. يقال: عن لي الشيء، أي اعترض، كأنه قال: برئنا إليك من الشرك والظلم.

وقيل: أراد به الخلاف والباطل. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣١٣).

(١٢) بارك لهم في مدقها ومحضها: المدق: المزج والخلط. يقال: مدقت اللبن، فهو مذيق، إذا خلطته بالماء. (النهاية في غريب

الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣١١).

رَاعِيهَا عَلَى الدَّنْرِ، وَيَبَاعِ النَّمْرَ، وَأَفْجُرَ لَهُمُ النَّمْدَ^(١)، وَبَارَكَ لَهُمْ فِي الْوَلَدِ، مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ كَانَ مُؤْمِنًا، وَمَنْ أَتَى الرِّكَاءَ لَمْ يَكُنْ غَافِلًا، مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، لَكُمْ يَا بَنِي نَهْدٍ وَدَائِعِ الشُّرْكِ، وَوَضَائِعِ الْمُلْكِ، لَمْ يَكُنْ عَهْدٌ وَلَا مَوْعِدٌ وَلَا تَتَأَقَّلُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَا تُلَطِّطُ فِي الرِّكَاءِ، وَلَا تُلْحِدُ فِي الْحَيَاةِ، مَنْ أَقَرَّ بِالْإِسْلَامِ فَلَهُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَمَنْ أَقَرَّ بِالْجِزْيَةِ فَعَلَيْهِ الرُّبُوءُ، وَلَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ وَالذِّمَّةُ وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ مَعَ طُهَيْبَةَ بِنِ أَبِي زُهَيْرٍ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَنِي نَهْدٍ بِنِ زَيْدٍ، السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، وَأَمَّنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، عَلَيْكُمْ فِي الْوُضُوءِ وَالْفَرِيضَةِ، وَلَكُمْ الْعَارِضُ^(٢)، وَالْفَرِيضُ، وَدَوُّ الْعِنَانِ الرَّكُوبُ الضَّبِّيُّ^(٣)، لَا يُؤْكَلُ كَلْكُمُ، وَلَا يُقَطَّعُ سَرْجُكُمُ، وَلَا يُحْبَسُ دَرْكُمُ، وَلَا يُعْضَدُ طَلْحُكُمُ، مَا لَمْ تُضْمِرِ الرَّمَّاقَ، وَتَأْكُلُوا الرِّبَاقَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرج الخطابي^(٤) بعضه من طريق ابن الأعرابي، وأخرجه أبو نعيم^(٥) من طريق عبد الرحمن بن محمد الحارثي به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي^(٦)، صدوق ساء حفظه فلا يقبل تفرده، ومن سمع منه قبل توليه قضاء الكوفة فأحاديثه صحيحة، وأما عن تدليسه فقد اغتفره الأئمة واحتملوه.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير عبد الرحمن بن يحيى العذري، وعبد الرحمن بن محمد الحارثي كلاهما ضعيف.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده ضعيف؛ لأجل عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد قال العقيلي^(٧): "مجهول لا يقيم الحديث من جهته"، وضعفه جماعة من النقاد^(٨).

(١) وأفجر لهم النمد: النمد بالتحريك: الماء القليل، أي أفجره لهم حتى يصير كثيراً. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ١٢٨).

(٢) ولكم العارض: وهي المريضة التي أصابها كسر. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٨٥).

(٣) الضبيس: يعني المهر العسير الصعب. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٥).

(٤) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٧١٣.

(٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٧٠. ١٥٧٢، رقم ٣٩٧٢.

(٦) تحت حديث (من قرأ الآيتين من آخر البقرة).

(٧) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٣٥١، رقم ٩٥٤.

(٨) انظر (الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٢٩٠) و (الضعفاء، لابن الجوزي، ج ٢، ص ١٠١) و (المغني في

الضعفاء، ج ٢، ص ٣٨٩، رقم ٣٦٥٥) و (لسان الميزان، ج ٣، ص ٤٤٣. ٤٤٤، رقم ١٧٢٨).

وكذلك عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، قال ابن عدي^(١): "حدّث بأشياء لا يتابع عليها"، وضعفه جماعة من النقاد^(٢).

وشريك القاضي، صدوق يخطيء كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. ووللحديث شواهد منها:

**** حديث حذيفة بن اليمان:** أخرجه أبو نعيم^(٣) من طريق زهير بن معاوية، عن ليث بن أبي سليم عن حبة العرني عن حذيفة به، بدون لفظ ابن الأثير "يوكل كلكم".

وإسناده ضعيف؛ لأجل حبة بن جوين العرني، صدوق له أغلاط، وكان غالباً في التشيع^(٤)، وليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك^(٥).

**** حديث عروة بن رويم:** أخرجه ابن شبة^(٦) من طريق خالد بن حبيش عن عمرو بن واقد عن عروة بن رويم به، مطولاً وبلفظ "وَلَا يُؤْكَلُ كَلَأُكُمْ"، وهذا إسناد معضل.



قال ابن الأثير رحمه الله:

قد تكرر في الحديث ذكر [الكل]^(٧).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق تخريجه تحت حديث رقم (٥) ..



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كلم)

فيه [أعوذ بكلمات الله التامات] قيل: هي القرآن^(٨).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٣١٩.

(٢) انظر (سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٢٩) و (الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج ٢، ص ٥٠٨) و (تاريخ بغداد، للخطيب، ج ١٠، ص ٢٨٣) و (المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٣٨٦).

(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٣، ص ١٥٧٤، رقم ٣٩٧٤.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٠.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٤.

(٦) تاريخ المدينة، لابن شبة، ج ٢، ص ٥٥٩ . ٥٦٦.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٥٣.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٤.

الحديث (١٤٠)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، أَنَّ يَعْقُوبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمِ السُّلَمِيَّةِ، تَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَجَلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٢) من طرق عن الليث بن سعد به بنحوه.

والحديث قد اختلف فيه على يعقوب بن عبد الله الأشج:

فرواه الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن عبد الله، عن بُسْر بن سعيد، به. كما سلف، وفي رواية أخرى عند مسلم^(٣) قرن عمرو بن الحارث بين أبيه الحارث بن يعقوب ويزيد بن أبي حبيب.

ثانياً: تراجم الرواة

* * **خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن سليم السلمية**، امرأة عثمان بن مظعون، يقال: كنيته أم شريك، ويقال لها خويلة بالتصغير، وكانت سالحة فاضلة، روت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال عروة بن الزبير: كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

* * **يزيد بن أبي حبيب**: سويد الأزدي أبو رجاء المصري، مات سنة ثمان وعشرين ومائة^(٥)، متفق على توثيقه؛ ولكنه يرسل فقال أحمد بن حنبل^(٦): "لم يسمع يزيد بن أبي حبيب من الزهري، إنما كتب إليه بكتاب، وكان يقول: كتب إلي الزهري"، وقال أبو حاتم: حديثه عن عقبة بن عامر مرسل، وقال العلاءي^(٧): حديثه عن ابن جديدة الجهتي مرسل، لم يسمعه منه.

ولم يذكر العلاءي ولا العراقي^(٨) الحارث بن يعقوب فيمن أرسل عنهم يزيد فتكون روايته هنا محمولة على الاتصال، وكما تبين سابقاً من التخريج أن الحديث ورد من طريق أخرى عن عمرو بن الحارث وقرن فيها بين أبيه ويزيد وفيها تصريحهما بالسماع من يعقوب بن عبد الله.

(١) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، ج ٤، ص ٢٠٨٠، ح ٢٧٠٨ (٥٤).

(٢) خلق أفعال العباد، باب ما كان النبي يستعذ بكلمات الله لا بكلام غيره، ص ٩٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، ج ٤، ص ٢٠٨١، ح ٢٧٠٨ (٥٥).

(٤) انظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٨، ص ١١٦، رقم ١١١١٩.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٠.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٥١، رقم ٤٦٦٩.

(٧) جامع التحصيل، للعلاءي، ص ٣٠٠، رقم ٨٩١.

(٨) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٤٩.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه [سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ كَلِمَاتِهِ] كلماتُ الله : كَلَامُهُ وهو صِفَتُهُ وَصِفَاتُهُ لا تَتَّحَصِرُ فذِكْرُ العَدَدِ ها هنا مَجَازٌ بمعنى المُبالِغَةِ في الكثرة
وقيل: يحتمل أن يُريد عدد الأذكار، أو عدد الأجور على ذلك^(١).

الحديث (١٤١)

لم أقف على لفظ ابن الأثير وإنما بلفظ " سبحان الله مداد كلماته".

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ^(٣)، وَإِسْحَاقُ^(٤)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ مِسْعَرٍ^(٥)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أَبِي رَشْدِينَ^(٦)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ جُوَيْرِيَةَ، قَالَتْ: مَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ صَلَّى صَلَاةَ الْغَدَاةِ، أَوْ بَعْدَهَا صَلَّى الْغَدَاةَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضًا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِينَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨) كلاهما من طرق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** جُوَيْرِيَةُ بنت الحارث بن أبي ضرار بن مالك ابن جذيمة، وجذيمة هُوَ الْمُصْطَلِقُ من خزاعة، زوج النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سبأها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم المريسيع، وهي غزوة بني الْمُصْطَلِقِ، وكانت قد وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس أو ابن عم له، فكاتبتة على نفسها، وكانت امرأة جميلة، قالت عائشة. كانت جويرية عليها حلاوة وملاحة، لا يكاد يراها أحد إلا وقعت في نفسه قالت: فأنت رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تستعينه على كتابتها. قلت: فو الله ما هُوَ إلا أن رأيتها على باب الحجرة فكرهتها وعرفت أنه سيرى منها ما رأيت. فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أنا جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار سيد قومه، وقد أصابني من الأمر ما لم يخف عليك، فوقع في سهم لثابت بن قيس أو لابن عم له، فكاتبتة على نفسي، وجئت

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، ج ٤، ص ٢٠٩١، ح ٢٧٢٦.

(٣) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٠).

(٤) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٩).

(٥) مسعر بن كدام الهلالي العامري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨).

(٦) أبو رشدين: هو كريب بن أبي مسلم القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦١).

(٧) الأدب المفرد، باب من ذكر عنده النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصل عليه، ص ٢٢٥، ح ٦٤٧.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الأدب، باب التسييح أول النهار وعند النوم، ج ٤، ص ٢٠٩٠، ح ٢٧٢٦.

أستعينك. فَقَالَ لَهَا: هل لك في خير من ذلك؟ قالت: وما هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَقْضِي كِتَابَتَكَ وَأَتْرُوجِكَ. قالت: نعم. قَالَ: قد فعلت. وخرج الخبر إلى الناس أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ جَوِيرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، فَقَالَ النَّاسُ: صَهْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ سَبَايَا بَنِي الْمُصْطَلِقِ: قالت عائشة: فلا نعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها. قَالَ ابن عبد البر: كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ فَغَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَهَا وَسَمَّاَهَا جَوِيرِيَةَ، وَتُوَفِّيتُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ^(١).
** رجال الإسناد كلهم ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفي حديث النساء [اسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ] قيل: هي قوله تعالى [فإمساك بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسان] وقيل: هي إباحة الله الزواج وإذنه فيه^(٢).

الحديث (١٤٢)

قال الإمام مسلم^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ حَاتِمِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ... وَذَكَرَ حَدِيثَ حُجَّةِ الْوُدَّاعِ وَفِيهِ " فَانْقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُونَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟" قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيُنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ «اللَّهُمَّ، اشْهَدْ، اللَّهُمَّ، اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

أولاً: تخريج الحديث

الحديث ورد مختصراً في روايات كثيرة فأخرجه مسلم^(٤) من طرق عن محمد بن علي بن حسين،

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٨٠٥، رقم ٣٢٨٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٨٨٦، ح ١٢١٨.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض، ج ٢، ص ٨٦٩، ح ١٢١٠، وباب ما

جاء أن عرفة كلها موقف، ج ٢، ص ٨٩٣، ح ١٢١٨ (١٤٩)، و١٢١٨ (١٥٠).

وأخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) كلاهما من طرق عن عطاء بن أبي رباح،
وأخرجه مسلم^(٣) من طريق أبي الزبير " محمد بن مسلم المكي"، وأخرجه البخاري^(٤)، ومسلم^(٥) من طريق مجاهد
بن جبر،

أربعتهم (محمد بن علي، وعطاء، وأبي الزبير، ومجاهد) عن جابر بن عبد الله به مختصراً.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني
الصادق، مات سنة ثمان وأربعين ومئة^(١).**

وثقه الشافعي^(٧)، ويحيى بن معين^(٨)، والنسائي^(٩)، وأبو حاتم^(١٠)، وأبو زرعة^(١١)،
والعجلي^(١٢)، والذهبي^(١٣)، وقال في موضع آخر: "الإمام الصادق أحد الأعلام"^(١٤).
وقال يحيى القطان^(١٥): "جعفر ما كان كذوباً"، وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني: "سئل يحيى
بن سعيد عن جعفر بن محمد فقال: في نفسي منه شيء، مُجَالِدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ"^(١٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب التمتع والإفراق والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، ج ٢، ص ١٤٣،
ح ١٥٦٨، وباب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، ج ٢، ص ١٥٩، ح ١٦٥١، وباب عمرة التمتع، ج ٣، ص ٤،
ح ١٧٨٥، وكتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٤٣٥٢،
وكتاب التمني، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لو استقبلت من أمري ما استدبرت"، ج ٩، ص ٨٣، ح ٧٢٣٠.
(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، ج ٢، ص ٨٨٤، ح ١٢١٦.
(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، ج ٢، ص ٨٨١، ح ١٢١٣ (١٣٦)،
و ١٢١٣ (١٣٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من لبي بالحج وسماه، ج ٢، ص ١٤٣، ح ١٥٧٠.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب في المتعة بالحج والعمرة، ج ٢، ص ٨٨٦، ح ١٢١٦ (١٤٦).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤١.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٨٤، رقم ٢٠٧.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٠٤.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٨٧.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٨٧.

(١٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٩٨، رقم ٢١٦.

(١٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ج ١، ص ٦٠، رقم ٦٩.

(١٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٢٥٥، رقم ١١٧.

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٧٧.

(١٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٣٥٦.

وعقب الذهبي قائلاً^(١): "هذه من زلفات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى".

وقال أبو أحمد بن عدي^(٢): "ولجعفر حديث كثير عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبيه عن آبائه، ونسخ لأهل البيت، وقد حدث عنه من الأئمة مثل ابن جريج وشعبة وغيرهما، وهو من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين".

ونقل ابن عدي قول يحيى بن معين: "وخرج حفص بن غياث إلى عبادان وهو موضع رباط، فاجتمع إليه البصريون فقالوا له: لا تحدثنا عن ثلاثة: أشعث بن عبد الملك، وعمرو بن عبيد، وجعفر بن محمد، فقال: أما أشعث فهو لكم وأنا أتركه لكم، وأما عمرو بن عبيد فأنتم أعلم به، وأما جعفر بن محمد فلو كنتم بالكوفة لأخذتكم النعال المطرقة"^(٣).

ونقل ابن حجر قول ابن سعد: "كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف، سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرة، فقال: إنما وجدتها في كتبه"، وقال ابن حجر معقباً: "يُحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجدته، وهذا يدل على تثبته"^(٤). وقال الميموني^(٥): "قال أبو عبد الله: جعفر بن محمد، ضعيف الحديث، مضطرب".

وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٦): "كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة وإنما مرّض القول فيه من مرّض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل ابن جريج والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد ودونهم قرأت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأئمة ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره". وقال الساجي^(٧): "كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم"، وقال الذهبي^(٨): "جعفر: ثقة، صدوق، ما هو في الثبوت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب، ونحوه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق فقيه إمام".

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٢٥٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٠٤.

(٥) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليويسف بن الميرد، ص ٣٥، رقم ١٥٢.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٣١ - ١٣٢، رقم ٧٠٣٩.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٠٤.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٢٥٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤١.

خلاصة القول: هو ثقة في نفسه، حيث وثقة جمع من أئمة الجرح والتعديل الذين يعتد بقولهم أمثال أبي حاتم وأبي زرعة وابن معين وغيرهم، وأن جرحه إنما هو بسبب رواية غيره عنه، لذلك قال ابن حبان: "من المحال أن يلصق به ما جنت يدا غيره".

**** حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، مات سنة ست وثمانين ومائة^(١).**
وثقه ابن سعد^(٢)، ويحيى بن معين^(٣)، وعلي بن المديني^(٤)، والعجلي^(٥)، والدارقطني^(٦)، وزاد "وزيادته مقبولة"، وكذلك وثقه الجرجاني^(٧)، والذهبي^(٨)، وزاد في موضع آخر: "مشهور ثقة"^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).
وقال النسائي^(١١): "ليس به بأس"، ونقل الذهبي في الميزان قول النسائي: "ليس بالقوي".
وقال ابن حجر^(١٢): "صدوق يهيم صحيح الكتاب"، وتعقب بشار معروف هذا القول فقال: "بل هو أحسن مما قال ابن حجر، فقد وثقه العجلي وابن معين والدارقطني والذهبي مطلقاً".
قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل^(١٣): "حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي"^(١٤)، زعموا أن حاتما كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح".

قال بشار معروف معقبا: قول أحمد: "زعموا أن حاتما فيه غفلة" جاء بصيغة التمريض مما يضعف هذا القول.
وقال علي بن المديني: "روى عن جعفر بن محمد عن أبيه "محمد بن علي الباقر" أحاديث مراسيل أسندها"^(١٥).
قال ابن معين^(١٦): "رأى زيد بن أسلم ومحمد بن المنكدر ولم يسمع منهما شيئا"، وقال في موضع آخر: "يحدث

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٤.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٢٥.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي، ص ٩٥.

(٤) سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ١١٨.

(٥) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٧٥، رقم ٢٣٥.

(٦) علل الدارقطني، ج ٢، ص ١٦٨.

(٧) تاريخ جرجان، للجرجاني، ص ٣٦٧.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٠٠، رقم ٨٣٢.

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي ج ٢، ص ١٦٢.

(١٠) الثقات لابن حبان، ص ٨، ص ٢١٠، رقم ١٣٠٤٢.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ١٩٠.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٤.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٥٨.

(١٤) الدراوردي هو: عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم المدني صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٥٨).

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢١٠.

(١٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٣، ص ١٦٧، رقم ٧٢٩.

بمناكير^(١)، وقال أبو حاتم^(٢): "لم يلق عون بن عبد الله بن عتبة".

خلاصة القول: هو صدوق صالح الكتاب؛ ولكنه يهمل إذا حدث من حفظه وهذا ما جعل بعض الأئمة يتكلمون فيه، وما كان من قول علي بن المديني: "روى عن جعفر بن محمد عن أبيه " محمد بن علي الباقر " أحاديث مراسيل أسندها" وهي الطريق التي نحن بصدد دراستها فقد تابعه على هذا الإسناد كل من يحيى بن سعيد، وحفص بن غياث وغيرهما.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الاثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «إِنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى وَنُدَاوِي الْكَلْمَى» هُوَ جَمْعُ: كَلِيمٍ، وَهُوَ الْجَرِيحُ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ اسْمًا وَفِعْلًا، مُفْرَدًا وَمَجْمُوعًا^(٣).

الحديث (١٤٣)

قال الإمام البخاري^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ^(٥)، عَنْ حَفْصَةَ^(٦)، قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ، فَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا عَزًّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غُرُورَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى، وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لِنَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَلِنَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ»، فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ^(٧)، سَأَلْتُهَا أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: بَأْبِي، نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بَأْبِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوْ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ، وَلَيْشْهَدَنَّ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى»، قَالَتْ حَفْصَةُ: فُقُلْتُ الْحَيْضُ، فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَكَذَا وَكَذَا.

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدروري، ج ٣، ص ١٧٤، رقم ٧٧٧.

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٥١، رقم ١٧٩، وانظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٥٧، رقم ١٠٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، ج ١، ص ٧٢، ح ٣٢٤.

(٥) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١١٧).

(٦) حفصة بنت سيرين، أم الهذيل الأنصارية. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٤٥).

(٧) نسيبة بنت كعب، ويقال: بنت الحارث، أم عطية الأنصارية صحابية مشهورة. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد

البر، ج ٤، ص ١٩١٩).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) من طريق أيوب السخيتاني بنحوه، وأخرجه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣) من طريق عاصم الأحول مختصراً، وأخرجه مسلم^(٤) مختصراً من طريق هشام بن حسان الأزدي، ثلاثتهم (أيوب وعاصم وهشام) عن حفصة بنت سيرين به.

وأخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦) مختصراً من طرق عن محمد بن سيرين عن أم عطية^(٧) نسيبة بنت كعب^(٨) به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي**، أبو محمد البصري، مات سنة أربع وتسعين ومئة، ثقة؛ ولكنه تغير قبل موته بثلاث سنوات^(٩).

قال عقبه بن مكرم^(١٠): "كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع وذكره ابن الصلاح أيضاً فيمن تغير^(١١). وعقب العراقي على قول ابن الصلاح فقال: لم يبين المصنف مقدار مدة اختلاطه ولا من ذكر أنه سمع منه في الصحة أو في الاختلاط، فأما مقدار مدة اختلاطه فقال: عقبه بن مكرم اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين انتهى. وكانت وفاته سنة أربع وتسعين كما جزم ابن قانع والذهبي والمزي، وقيل: سنة أربع وثمانين.

وأما الذين سمعوا منه في الصحة فجميع من سمع منه إنما سمع منه في الصحة قبل اختلاطه^(١٢). وقال الذهبي^(١٣): "ما ضر تغيره حديثه فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير"، ثم استدل على ذلك بقول أبي داود: "تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي فحجب الناس عنهما".

**** باقي رجال الإسناد كلهم ثقات.**



(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد، ج ٢، ص ٢٢، ح ٩٨٠، وكتاب الحج، باب تقضي

الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، ج ٢، ص ١٦٠، ح ١٦٥٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة، ج ٢، ص ٢٠، ح ٩٧١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، ج ٢، ص ٦٠٦، ح ٨٩٠ (١١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، ج ٢، ص ٦٠٦، ح ٨٩٠ (١٢).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب، ج ١، ص ٨٠، ح ٣٥١، وكتاب الجمعة، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى، ج ٢، ص ٢١، ح ٩٧٤، وباب اعتزال الحيض المصلى، ج ٢، ص ٢٢، ح ٩٨١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة، ج ٢، ص ٦٠٦، ح ٨٩٠ (١٠).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٨.

(٨) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين سبط ابن العجمي، ص ٢٣٠، رقم ٧٦.

(٩) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٩٧.

(١٠) التقييد والايضاح، للعراقي، ص ٤٥٨.

(١١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٦٨١، رقم ٥٣٢٢.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَلًّا)

فِيهِ «تَفَعَّ فِتْنٌ كَانَتْهَا الظُّلُّ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: كَلًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ» كَلًّا: رَدَعٌ فِي الكَلَامِ وَتَثْبِيهِ وَزَجْرٌ، وَمَعْنَاهَا: أَنْتَهُ لَا تَفْعَلُ، إِلَّا أَنَّهَا آكَدُ فِي النَّفْيِ وَالرَّدْعِ مِنْ «لَا» لِيَزِيدَ الكَافِ. وَقَدْ تَرَدَّدَ بِمَعْنَى حَقًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى «كَلًّا لَنْ لَمْ يَنْتَه لَنْسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ» وَالظُّلُّ: السَّحَابُ وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ (١).

الحديث (١٤٤)

قال معمر بن راشد (٢) رحمه الله: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ كُرْزِ بْنِ عَلْقَمَةَ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِلْإِسْلَامِ مُنْتَهَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْعَرَبِ، أَوْ الْعَجَمِ أَرَادَ اللَّهُ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ تَفَعَّ فِتْنٌ كَانَتْهَا الظُّلُّ»، قَالَ: فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: كَلًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَعُودَنَّ فِيهَا أَسَاوِدٌ صُبًّا (٣) يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد (٤)، والطبراني بلفظ "كانها الليل" (٥)، وابن منده (٦)، والحاكم (٧) جميعهم عن معمر بن راشد بنحوه، وأخرجه الطيالسي بلفظ "كانها الظلم" (٨)، والحميدي (٩) ومن طريقه الحاكم (١٠)، وأخرجه نعيم بن حماد (١١)، وابن أبي شيبة (١٢)، وأحمد (١٣)، والشيخاني (١٤)، والطحاوي (١٥)

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٥.

(٢) جامع معمر بن راشد "منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق"، باب الفتن، ج ١١، ص ٣٦٢، ح ٢٠٧٤٧.

(٣) لتعودن فيها أساود صباً: والأسود أخبث الحيات وأعظمها. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٥٠٧، والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٤١٩)

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث كرز بن علقمة الخزاعي، ج ٢٥، ص ٢٦١، ح ١٥٩١٨.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ح ١٩٧، ص ٤٤٢.

(٦) الإيمان لابن منده، باب ذكر ما يدل على أن ابتداء الإيمان أن يؤمن العبد بالله عز وجل وحده وكتبه ورسله، ج ٢، ص ٩٨٠، ح ١٠٨١.

(٧) المستدرک على الصحيحين، كتاب الإيمان، ج ١، ص ٨٩، ح ٩٧.

(٨) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٦١٩، ح ١٣٨٦.

(٩) مسند الحميدي، ج ١، ص ٤٨٩، ح ٥٨٤.

(١٠) المستدرک على الصحيحين، كتاب الإيمان، ج ١، ص ٨٩، ح ٩٦.

(١١) الفتن لنعيم بن حماد، ج ١، ص ٢٩، ح ٧.

(١٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعود عنها، ج ٧، ص ٤٤٩، ح ٣٧١٢٦.

(١٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث كرز بن علقمة، ج ٢٥، ص ٢٥٩، ح ١٥٩١٧.

(١٤) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٢٣٠٥.

(١٥) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوابه من سألته عن الإسلام هل له منتهى؟، ج ١٥، ص ٤٥٧، ح ٦١٥٤.

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة بنحوه، كلاهما (معمر بن راشد وسفيان بن عيينة) عن الزهري به. وأخرجه الطبراني^(١)، والبيهقي^(٢) من طرق عن الزهري به بنحوه. وأخرجه أحمد^(٣)، وابن حبان^(٤) من طريق الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن عروة بن الزبير به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** كرز بن علقمة الخزاعي**، أسلم يوم فتح مكة، وعمر عمرًا طويلًا، وهو الذي نصب أعلام الحرم في خلافة معاوية، وإمارة مروان بن الحكم^(٥)، وهو الذي قفا أثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الغار، فلما رأى عليه نسج العنكبوت قال: ها هنا انقطع الأثر^(٦).
**** باقي رجال الإسناد كلهم ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وقال الحاكم عقب روايته له^(٧): "هذا حديث صحيح وليس له علة ولم يخرجاه، لتفرد عروة بالرواية عن كرز بن علقمة، وكرز بن علقمة صحابي مخرج حديثه في مسانيد الأئمة، سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: مما يلزم مسلم والبخاري إخراجه حديث كرز بن علقمة هل للإسلام منتهى، فقد رواه عروة بن الزبير، ورواه الزهري وعبد الواحد بن قيس، عنه^(٨). قال الحاكم: والدليل الواضح على ما ذكره أبو الحسن أنهما جميعاً اتفقا على حديث عتبان ابن مالك الأنصاري الذي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته، وليس له راوٍ غير محمود بن الربيع".

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ١٩٨، ح ٤٤٤ و ٤٤٥.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي، باب ما جاء في إخباره بما دعا لأُمَّته، وبما أُحِبَّ فيه، وبما لم يُجِبْ ..، ج ٦، ص ٥٢٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث كرز بن علقمة، ج ٢٥، ص ٢٦٢، ح ١٥٩١٩.

(٤) صحيح ابن حبان، كتاب الرهن، باب ما جاء في الفتن "نُكِرَ النَّبِيُّ بِأَنَّ الْفَارَّ مِنَ الْفِتَنِ عِنْدَ وُقُوعِهَا يَكُونُ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ"، ج ١٣، ص ٢٨٧، ح ٥٩٥٦.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣١١، رقم ٢١٨٦.

(٦) أسد الغابة، لابن الأثير، ج ٤، ص ١٧٠.

(٧) المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٨٩، ح ٩٧.

(٨) انظر الإلزامات والتتبع، للدارقطني، ص ٩٥.

المبحث الثاني الكاف مع الميم

قال ابن الاثير رحمه الله:

(كَمًا)

فِيهِ «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاوُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» الْكَمَاءُ مَعْرُوفَةٌ، وَوَأَحِدُهَا: كَمَّةٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَهِيَ مِنَ النَّوَادِرِ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ الْعَكْسَ^(١).

الحديث (١٤٥)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ^(٣)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْكَمَاءُ^(٤) مِنَ الْمَنِّ، وَمَاوُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(٥) من طريق سفيان الثوري بنحوه، وأخرجه مسلم^(٦) أيضاً من طريق شهر بن حوشب بلفظه، وأخرجه أيضاً من طريق جرير بن عبد الحميد الرازي وعمر بن عبيد بلفظه^(٧)، وأخرجه البخاري^(٨)، ومسلم^(٩) من طريق شعبة بلفظه.

خمسهم (سفيان الثوري، وشهر بن حوشب، وجرير وعمر بن عبيد، وشعبة بن الحجاج) عن عبد الملك بن عمير به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: لَوْظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}، ج ٦، ص ١٨، ح ٤٤٧٨.

(٣) هو: الفضل بن دكين الكوفي، من كبار شيوخ البخاري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٦).

(٤) قال ابن حجر: الْكَمَاءُ نَبَاتٌ لَا وَرَقَ لَهَا وَلَا سَاقَ تُوجَدُ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُزْرَعَ قَبْلَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاسْتِثْنَائِهَا، وَهِيَ كَالْمَنَّاءِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ الطَّلُّ الَّذِي يَسْقُطُ عَلَى الشَّجَرِ فَيُجْمَعُ وَيُؤْكَلُ حُلُومًا وَوَجْهَ الشَّجَرِ بَيْنَهُمَا هُوَ وَجُودٌ كُلُّ مِنْهُمَا عَفْوًا بِغَيْرِ عِلَاجٍ. (انظر فتح الباري، لابن حجر، ج ١٠، ص ١٦٣.١٦٤).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ٣، ص ١٦٢١، ح ٢٠٤٩٦.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ٣، ص ١٦٢١، ح ٢٠٤٩٦.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ٣، ص ١٦٢١، ح ٢٠٤٩٦.

(٨) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب لَوْلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ: رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ، قَالَ: لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي، فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ}، ج ٦، ص ٥٩، ح ٤٦٣٩، وكتاب الطب، باب المن شفاء للعين، ج ٧، ص ١٢٦، ح ٥٧٠٨.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ٣، ص ١٦٢١، ح ٢٠٤٩٦.

وأخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من طريق الحكم بن عتبة عن الحسن العرنبي، كلاهما (عبد الملك بن عمير و الحسن العرنبي) عن عمرو بن حريث به.

ثانياً: تراجم الرواة

* **عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي**^(٣)، الكوفي، المعروف بالقبضي^(٤)، مات سنة ست وثلاثين ومئة^(٥)، وثقه العجلي^(٦)، ويعقوب بن سفيان^(٧)، وابن نمير^(٨)، وابن معين^(٩)، وزاد ابن معين: "إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين"، ووثقه الذهبي^(١٠)، وذكره ابن رجب الحنبلي في تراجم أعيان الحفاظ وقال: "ثقة متفق على حديثه"^(١١)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان مدلساً"^(١٢)، وقال ابن حجر^(١٣): "ثقة فصيح عالم تغير حفظه و ربما دلس"، وقال النسائي^(١٤): "ليس به بأس".
وقال أحمد بن حنبل^(١٥): "مضطرب الحديث جداً"، وقال أيضاً^(١٦): "يختلف عليه الحفاظ"، وقال أبو حاتم^(١٧): "ليس بحافظ، وهو صالح تغير حفظه قبل موته"، وعده العلاءي في القسم الأول من المختلطين الذين لا يضر اختلاطهم وقال: "من لم يوجب ذلك ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته، وقال: ذكر بعض العلماء أن اختلاطه احتمل؛ لأنه لم يأت فيه بذكر حديث منكر"، وقال: "لم يسمع من عدي بن حاتم، ولا من عمارة بن ربيعة"، قال أبو حاتم: "يدخل بينه وبين عمارة بن ربيعة رجل"^(١٨).

(١) صحيح البخاري، وكتاب الطب، باب المن شفاء للعين، ج٧، ص١٢٦، ح٥٧٠٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج٣، ص١٦٢١، ح٢٠٤٩.

(٣) اللّخمي: بفتح اللام المشددة، وسكون الخاء، هذه النسبة إلى لخم، قبيلة من اليمن نزلت الشام. (الأنساب، للسمعاني، ج١١، ص٢٠١).

(٤) القِبْضي: فرس لعبد الملك بن عمير، وإنما قيل له «القبضي» لأنه كان له فرس سبّاق يقال له «القبضي» فنسب عبد الملك إليه. (الأنساب، للسمعاني، ج١٠، ص٣٢٩).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٤.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص١٠٤، رقم ١١٣٨.

(٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج٣، ص٨٧.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٤١٣.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٤١٣.

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج٣، ص٣٧٤.

(١١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج١، ص٤٣٩.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص١١٧.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٤.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٨، ص٣٧٥.

(١٥) انظر العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل رواية المروزي، ص٦٩، رقم ١٢٤، وص٨٨، رقم ١٩٢.

(١٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج٣، ص٤٥، رقم ٤١٣٦.

(١٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٥، ص٣٦١، رقم ١٧٠٠.

(١٨) المختلطين، للعلاءي، ص٧٦، رقم ٣٠.

وقال أبو زرعة: "حديثه عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه مرسل"، وقد رأى علياً رضي الله عنه ولم يسمع منه"، وقال أبو حاتم أيضاً: "لا أعلمه سمع من ابن عباس شيئاً"^(١).

وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٢).

وقال: "احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه تغير حفظه لكبر سنه؛ لأنه عاش مائة وثلاثين سنة"^(٣).

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من إرساله فلا يضر هنا حيث أن من أرسل عنهم غير الرواة المذكورين في هذا الحديث، وكذلك اختلاطه مجبور هنا فالبخاري روى عنه من رواية القدماء، قال علاء الدين رضا^(٤): "طال عمره وساء حفظه لما وقع في الشيخوخة وأصابه الكبر، وقد احتج به أصحاب الكتب الستة جميعاً، وإن احتجاج الشيخين في صحيحهما بمثل هؤلاء الثقات الذين تغيروا في الكبر فإنه يُحمل ذلك على روايتهم قبل التغير والهزم"، وهو ما أشار إليه ابن الصلاح بقوله^(٥): "واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط والله أعلم".

وأما عن تدليسه فقال صاحباً التحرير^(٦): "أما قوله - يعني ابن حجر - ربما دلس فإنه أخذها من ابن حبان، ونقل في طبقات المدلسين عن الدارقطني وصفه بالتدليس، ولعل ذلك لكونه كان يرسل عن بعض الصحابة".

**** سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس؛ ولكن لا يضره ذلك فقد عدّه ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين اغتفر أئمة الجرح والتعديل تدليسهم.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَادَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ فَكَمَدَهُ بِخِرْقَةٍ»
التَّكْمِيدُ: أَنْ تُسَخَّنَ خِرْقَةٌ وَتُوضَعَ عَلَى الْعُضْوِ الْوَجَعِ، وَيَتَابَعُ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لِيَسْكُنَ، وَتِلْكَ الْخِرْقَةُ: الْكِمَادَةُ
وَالْكِمَادُ^(٨).

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ١٣٢-١٣٣، رقم ٤٧٦.

(٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤١، رقم ٨٤.

(٣) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤٢٢.

(٤) نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٢٢٦.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٩٩.

(٦) تحرير تقريب التهذيب، لبشار معروف، وشعيب الأرنؤوط، ج ٢، ص ٣٨٦.

(٧) تحت حديث رقم (٥٤).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٨.

الحديث (١٤٦)

قال الطبراني^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمَادِ الْبَرْبَرِيِّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ الْجَمْحِيِّ، ثنا ابْنُ دَأْبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٢)، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَادَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَمِّدُهُ بِخِرْقَةٍ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني^(٣)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٤) من طريق العباس بن الفرغ الرياشي بنحوه، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(٥) من طريق محمد البربري بنحوه، كلاهما (العباس بن الفرغ و محمد البربري) عن محمد بن سلام الجمحي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جَدَّهُ: هو: جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي، صحابي، أسلم عام الفتح، وقيل: عام خيبر، كان من حلماء قريش وساداتهم، وكان يؤخذ عنه النسب، مات سنة ثمان وتسعين^(٦).**

**** محمد بن نافع بن جبير:** ذكره البخاري في تاريخه دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال في موضع آخر: "من متقني أهل المدينة"^(٩). خلاصة القول: هو ثقة.

**** محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، أبو الحارث المدني، مات سنة ثمان وخمسن ومائة، ثقة^(١٠)؛ إلا أنه قد تكلم في روايته عن الزهري فقال يعقوب بن شيبه^(١١): "ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالإضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه منه عرض، ولم يُطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح".**
وقال أيضاً: "سألت علياً عن سماعه من الزهري. قال: هو عرض، قلت: وإن كانت عرضاً كيف هي؟ قال: هي متقاربة"، وقال: "كأنوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري"^(١٢).

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢، ص ١٣٨، ح ١٥٨٤.

(٢) نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي، ثقة فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٨).

(٣) أخلاق النبي وآدابه، لأبي الشيخ، ج ٣، ص ٤٨٨، ح ٧٥٣.

(٤) الطب النبوي، باب في القولنج، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ٣٨٦، وباب بأي شيء يكمد، ج ٢، ص ٤٣٨، ح ٣٩٧.

(٥) الطب النبوي، باب في القولنج، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ٣٨٦.

(٦) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٣٢، رقم ٣١١.

(٧) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٢٤٩، رقم ٧٩٣.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٦٣، رقم ١٠٤٥٥.

(٩) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٢٠٧، رقم ١٠٠٦.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٣.

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٥١٥، رقم ١٠٥١.

(١٢) سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ١١٥، رقم ١٣٤.

وقال أبو بكر المروزي^(١): "سألت أحمد بن حنبل عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال: ثقة، قلت: في الزهري؟ قال: كذا وكذا، وحدث بأحاديث. كأنه أراد: خولف".

وقال عبد الله بن أحمد^(٢): قلت لأبي: سمع ابن أبي ذئب من الزهري؟ قال: نعم سمع منه. قلت: إنهم يقولون لم يسمع منه؟ قال: قد سمع من الزهري".

كما أنه اتهم بأنه قدري: فقال ابن حبان^(٣): "كان من فقهاء أهل المدينة وعبادهم، وكان من أقول أهل زمانه للحق؛ وعظ المهدي فقال له: أما إنك أصدق القوم. وكان مع هذا يرى القدر، وكان مالك يهجره من أجله".

إلا أن هذه التهمة قد انتفت عنه فقال أحمد بن علي الأبار^(٤): "سألت مصعبا الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدثونا عن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدريا؟ فقال: معاذ الله إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر وضربوهم ونفوهم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه، واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر، لقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط".

وقال الواقدي^(٥): "كان من أروع الناس وأفضله، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريا، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه ولكنه كان رجلا كريما يجلس إليه كل أحد ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئا وإن هو مرض عاده، وكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه".

خلاصة القول: هو ثقة وما كان من روايته عن الزهري فقد رواها عرضا وقد اختلف العلماء في حكم رواية الأحاديث التي سمعها الراوي من شيخه بصيغة التحديث أو الإخبار مطلقا^(٦).

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٥١٥، رقم ١٠٥١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٣٨، رقم ١٢٧٢، وانظر ج ٢، ص ٥٥، رقم ١٥٣٥.

(٣) انظر الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٩٠-٣٩١، رقم ١٠٥٥٦.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٥١٥، رقم ١٠٥١.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٥٦.

(٦) قال ابن الصلاح: "من أقسام الأخذ، والتحمل: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها (عرضا) من حيث إن الفأري يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المفري، وسواء كنت أنت الفأري، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب، أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره، ولا خلاف أنها رواية صحيحة، إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه، والله أعلم".

واختلف العلماء في إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) في القراءة على الشيخ فمن أهل الحديث من منعهما جميعا، وقيل: إنه قول ابن المبارك، ويحيى بن يحيى النميمي، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم.

ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق (حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا). وقد قيل: إن هذا مذهب معظم الحجازيين، والكوفيين، وقول الزهري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، في آخرين من الأئمة المتقدمين، وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من المحدثين.

ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضا أن يقول (سمعت فلانا). (مقدمة ابن الصلاح، ص ١٣٨. ١٣٩).

والراجح أنهم رجحوا السَّماعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وجعلوا القِرَاءَةَ عَلَيْهِ مَرْتَبَةً ثَانِيَةً^(١)، وما كان من نسبة القدر له فلا تضره هنا خاصة أن الحديث لم يوافق بدعته.

**** محمد بن سلام الجمحي**، قال ابن قانع^(٢): "مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل بعد أن ساق حديث: "بال جرير بن عبد الله فتوضأ ومسح على ... فقال: قال أبي: هذا ليس من حديث مغيرة، هذا حديث الأعمش أخطأ هذا الشيخ محمد بن سلام" على أبي عوانة^(٣)، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه ونقل قول أبيه فيه: "أنه بصري قدم بغداد وأخوه عبد الرحمن بن سلام أوثق منه"^(٤)، وقال الخطيب^(٥): "كان من أهل الادب"، وقال محمد بن أبي خيثمة^(٦): "لا يكتب عن محمد بن سلام الحديث، رجل رمي بالقدر؛ إنما يكتب عنه الشعر فأما الحديث فلا"، وقال صالح جزرة^(٧): "صدوق"، وقال الهيثمي^(٨): "هو ثقة وفيه ضعف"، وقال الذهبي^(٩): "كان عالماً أخبارياً أدبياً بارعاً".

خلاصة القول: هو في مرتبة الصدوق فلم أجد فيه جرحاً.

**** محمد بن عماد البربري**: هكذا ذكره الطبراني والأصح أنه: محمد بن موسى بن حماد^(١٠)، أبو أحمد البربري^(١١) البغدادي، مات ليلة الجمعة آخر أيام التشريق سنة أربع وتسعين ومائتين^(١٢).

قال الدارقطني^(١٣): "ليس بالقوي"، قال الذهبي^(١٤): "غيره أتقن منه، ولكنه من أوعية العلم، وقد أكثر عنه الطبراني"، وقال الخطيب^(١٥): "كان أخبارياً صاحب فهم ومعرفة بأيام الناس"، وقال الذهبي^(١٦): "الإمام الحافظ

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٥٤.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٣) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٢٧٦، رقم ٨٧٢.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٧٨، رقم ١٥١٠.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٥٦٨.

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٩، ص ٣٧، رقم ١٤٢٧٠.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٦٥١، رقم ٢٣٣.

(١٠) جاء في حاشية جامع المسانيد والسنن، لابن كثير دمشقي: جاء في المخطوطة: (محمد بن حماد الترمذي) وفي معجم

الطبراني: (محمد بن عماد البربري) ولعله محمد بن موسى بن حماد المعروف بالبربري. (جامع المسانيد، ج ٢، ص ٦٤٥،

والمشتبه، ص ٦٠).

(١١) البربري: بفتح الباءين المنقوطين بنقطين بينهما راء مهملة بعد الباء راء أخرى، هذه النسبة الى بلاد البربر وهي ناحية كبيرة

من بلاد المغرب. (الأنساب، للسمعاني، ج ٢، ص ١٣٠، رقم ٤٢٠).

(١٢) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٤، ص ٣٩٧، رقم ١٥٩٣.

(١٣) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ١٥٢، رقم ٢٢١.

(١٤) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٤، ص ٩١. ٩٢، رقم ٥٠.

(١٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٤، ص ٣٩٧، رقم ١٥٩٣.

(١٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٤، ص ٩١.

الباهر الأخباري"، وقال مرة: "شيخ معروف أخباري علامة"^(١).
خلاصة القول: هو أخباري واسع العلم على ضعف في حفظه.
* * باقي رجال الإسناد ثقات غير محمد بن داب المديني.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل محمد بن داب فقد كذبه ابن حبان^(٢) وأبو زرعة^(٣)، ورماه الأصمعي بوضع الحديث^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ «الْكِمَادُ مَكَانُ الْكَيْ» أَيْ أَنَّهُ يُبَدَّلُ مِنْهُ وَيَسُدُّ مَسَدَهُ. وَهُوَ أَسْهَلُ وَأَهْوَنُ^(٥).

الحديث (١٤٧) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير ولكن بالمعنى على النحو التالي:

قال أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَكَانُ الْكَيْ التَّكْمِيدُ^(٧)، وَمَكَانُ الْعِلَاقِ^(٨) السَّعُوطُ^(٩)، وَمَكَانُ النَّفْخِ اللَّدُّودُ^(١٠) ".
أولاً: تخريج الحديث

تفرد به أحمد بن حنبل.

ثانياً: تراجم الرواة

* * إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة وما كان من تدليسه فلا يضر حيث عده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين احتمل العلماء تدليسهم، أما عن إرساله

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٥١، رقم ٨٢٣٥.

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٥٤٠، رقم ٧٤٩٨.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٥٠، رقم ١٣٧٠.

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٥، ص ١٧٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٨.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ٤٢، ص ٢٢٩، ح ٢٥٣٧١.

(٧) التكميد: هو أن تسخن خرقه، وتوضع على الوجع، ويتابع مرة بعد مرة، ليسكن. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن

الأثير، ج ٤، ص ٤٥٨).

(٨) العلق: قال ابن الأثير: "الإغلاق: معالجة عذرة الصبي وهو وجع في حلقه وورم تدفعه أمه بأصبعها أو غيرها". (النهاية في

غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٥٥٦).

(٩) السعوط: قال ابن حجر: بفتح السين وهو ما يجعل في الأنف من الأدوية. (فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ١٣٢).

(١٠) اللدود: هو بالفتح من الأدوية: ما يسقاه المريض في أحد شقي القدم. ولدبداً القدم: جانباها. (النهاية في غريب الحديث والأثر،

لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٧٠).

(١١) تحت حديث رقم (٤).

فقال علي بن المدني: "إبراهيم النخعي لم يلق أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قيل له فعائشة قال هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو ضعيف". وذكر يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: أن إبراهيم النخعي دخل على عائشة رضي الله عنها وهو صغير، وزاد الرازيان: ولم يسمع منها شيئا^(١).

**** الْمُغِيرَةَ بْنِ مَقْسَمِ الضَّبِّيِّ، أَبُو هِشَامِ الْكُوفِيِّ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً، ثِقَّةٌ مَتَّقُنْ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَدْلُسُ وَلَا سِيَمَا عَنْ إِبْرَاهِيمِ النَّخَعِيِّ^(٢)، فَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَضْعَفُ حَدِيثَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمِ النَّخَعِيِّ وَيَقُولُ: "عَامَةٌ حَدِيثُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَدْخُولٌ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ حَمَادٍ وَمِنْ يَزِيدَ بْنِ الْوَلِيدِ وَالْحَارِثِ الْعَكْلِيِّ"^(٣).**

وقد عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٤) التي لا بد فيها من التصريح بالسماع. **** هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(٥)، ثِقَّةٌ نَبَتْ أَيْتَهُمُ بِالتَّدْلِيْسِ وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ مَجْمُوعَةً مِمَّنْ أَرْسَلَ عَنْهُمْ هُشَيْمٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمُ الْمَغِيرَةُ بْنُ مَقْسَمٍ فَتَنْتَفَى عِلَّةُ الْإِرْسَالِ هُنَا، وَمَا كَانَ مِنْ تَدْلِيْسِهِ فَلَا يَضُرُّ حَيْثُ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ.**

**** باقى رجال الإسناد ثقات**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً فهو مشتمل على العلل التالية:

- إرسال إبراهيم النخعي عن عائشة فهو لم يسمع منها.
- ضعف رواية المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي، بالإضافة إلى أنه مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع.

وممن ضعف الحديث شعيب الأرنؤوط^(٦).

والحديث جاء من طريق أخرى ولكن لا ترتقي بالحديث أخرجها معمر بن راشد^(٧) عن جابر، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْكَمَادُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْكَيِّ، وَاللَّدُودُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ النَّفْخِ، وَالسَّعُوطُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْعَلَقِ، وَالْفَالُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الطَّيْرَةِ» وهذا إسناد ضعيف لأجل إرسال الشعبي، ولضعف جابر بن يزيد الجعفي^(٨).

(١) انظر جامع التحصيل، للعلاني، ص ١٤١.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٢٠٧، رقم ٢١٨، وانظر جامع التحصيل، للعلاني، ص ١١٠، رقم ٥٢.

(٤) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٦، رقم ١٠٧.

(٥) تحت حديث رقم (٣٠).

(٦) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٤٢، ص ٢٢٩، ح ٢٥٣٧١.

(٧) جامع معمر بن راشد، ج ١٠، ص ٤٠٧، ح ١٩٥١٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٧.

وقد ورد في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن اللود فقالت عائشة رضي الله عنها في مرض النبي صلى الله عليه وسلم لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ لَا تَلُدُونِي» فَقُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلُدُونِي»، قُلْنَا كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ»^(١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَمَسَ)

فِي حَدِيثِ قُسِّ تَمَجِيدِ اللَّهِ تَعَالَى «لَيْسَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ وَلَا كَيْمُوسِيَّةٌ» الْكَيْمُوسِيَّةُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّعَامِ وَالْغِذَاءِ. وَالْكَيْمُوسُ فِي عِبَارَةِ الْأَطِبَّاءِ: هُوَ الطَّعَامُ إِذَا انْهَضَمَ فِي الْمَعِدَةِ قَبْلَ أَنْ يُنْصَرَفَ عَنْهَا وَيَصِيرَ دَمًا، وَيُسَمُّونَهُ أَيْضًا: الْكَيْلُوسُ^(٢).

الحديث (١٤٨)

قال أبو سعيد النقاش^(٣) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ النَّقَّاشُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْرُومِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيُّ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ وَقَدْ بَكَرَ بَنُ وَائِلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا فَعَلَ حَلِيفٌ لَكُمْ، يُقَالُ لَهُ: قُسٌّ بَنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيِّ" قَالُوا: هَلَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ... وذكر حديث طويل وفيه:

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَزِيدُ فِي إِيْمَانِي بَنُ سَاعِدَةَ؟» فَوَثَبَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَا نَحْنُ فِي مَلَاعِبِنَا، إِذْ أَشْرَفَ عَلَيْنَا مِنْ حَرَّةِ الْجَبَلِ، فَرَأَيْتُ طَيْرًا كَثِيرًا، وَوَحْشًا كَثِيرًا فِي بَطْنِ الْوَادِي، وَإِذَا قُسٌّ بَنُ سَاعِدَةَ مُؤْتَرَّرٌ بِشِمْلَةٍ مُرْتَدٍ بِأُخْرَى، وَبِيَدِهِ هِرَاوَةٌ، وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى عَيْنِ مَنْ مَاءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا وَاللَّهِ السَّمَاءُ لَا يَشْرَبُ الْقَوِيُّ قَبْلَ الضَّعِيفِ، بَلْ يَشْرَبُ الضَّعِيفُ قَبْلَ الْقَوِيِّ. فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوِيَّ مِنَ الطَّيْرِ يَتَأَخَّرُ حَتَّى يَشْرَبَ الضَّعِيفُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوِيَّ مِنَ الْوَحْشِ يَتَأَخَّرُ حَتَّى يَشْرَبَ الضَّعِيفُ، فَلَمَّا تَتَحَامَى حَوْلَهُ هَبَطْتُ إِلَيْهِ مِنْ ثَنِيَّةِ الْجَبَلِ، فَرَأَيْتُهُ وَقِافًا بَيْنَ قَبْرَيْنِ يُصَلِّي، فَقُلْتُ: أَنْعِمَ صَبَاحًا، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي لَا تَعْرِفُهَا الْعَرَبُ؟ قَالَ: صَلَّيْتُهَا لِلَّهِ السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: وَهَلْ لِلسَّمَاءِ مِنْ إِلَهٍ سِوَى اللَّاتِ وَالْعُزَّى؟ فَانْتَفَضَ وَانْتَفَخَ لَوْنُهُ، ثُمَّ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي يَا أَخَا إِيَادِ، إِنَّ فِي السَّمَاءِ إِلَهًا عَظِيمَ الشَّانِ، هُوَ الَّذِي خَلَقَهَا فَسَوَّاهَا، وَبِالْكَوَاكِبِ زَيْنَهَا، وَبِالْقَمَرِ الْمُنِيرِ وَالشَّمْسِ أَشْرَقَهَا، أَظْلَمَ لَيْلَهَا، وَأَضَاءَ نَهَارَهَا؛ لَيْسَلَفَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، لَيْسَ لَهُ كَفْوِيَّةٌ، وَلَا أَيْنِيَّةٌ، وَلَا كَيْمُوسِيَّةٌ، فَقُلْتُ لَهُ: فَمَا أَصَبْتَ مَوْضِعًا تَعْبُدُ إِلَهَ السَّمَاءِ إِلَّا فِي هَذَا

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، ج ٦، ص ١٤، ح ٤٤٥٨.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٥٩.

(٣) فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، لأبي سعيد النقاش، ص ٤٦، ح ٢٩.

الْمَكَانِ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَصِبْ فِي زَمَنِي غَيْرَ صَاحِبِي هَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ، وَإِنِّي مُنْتَظِرٌ مَا أَصَابَهُمَا، وَسَيَعْمُكُمْ حَقٌّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ مَكَّةَ ...".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد أبو سعيد النفاش بهذا الإسناد عن أبي هريرة، وللحديث طرق أخرى سيأتي بيانها.

ثانياً: تراجم الرواة

** محمد بن إسحاق ، سبقت ترجمته^(١)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.

** أبو حاتم السجستاني: سهل بن محمد بن عثمان، مات سنة خمس وخمسين ومائتين،

قال أبو داود^(٢): "جنته أنا وإبراهيم الأصبهاني في كتاب وهب بن جرير فأخرجه إلينا فإذا فيه: حدثنا وهب، وحدثنا جرير بن حازم. هكذا كله، فتركناه ولم نكتبه"، وقال الآجري^(٣): "كان أبو داود لا يحدث عنه بشيء".

وقال^(٤): "سألته عن حديث من حديثه فأبى أن يحدثني به"

وقال ابن حبان^(٥): "هو الذي صنف القراءات، وكان فيه دعابة، غير أنني إعتبرت حديثه فرأيتَه مستقيم الحديث، وإن كان فيه ما لا يتعرى عنه أهل الأدب"، وقال مسلمة بن قاسم^(٦): "أرجو أن يكون صدوقاً"، وقال أبو بكر البزار^(٧): "مشهور لا بأس به"، قال الذهبي^(٨): "كان صدوقاً من أعلم الناس بالأصمعي"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق فيه دعابة".

خلاصة القول: هو صدوق.

** علي بن الحسين: ولقب أبيه إشكاب بن إبراهيم بن الحر العامري، أبو الحسن البغدادي، مات سنة إحدى وستين ومائتين، وثقه النسائي^(١٠)، وابن أبي حاتم وزاد قوله^(١١): "صدوق"، ومسلمة بن قاسم^(١٢)، وذكره ابن حبان

(١) تحت حديث رقم (٤٦).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ٢٩٨، رقم ٤٣٥.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٢٠٤.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٢٠٤.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٩٣، رقم ١٣٥١٦.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٥٨، رقم ٤٥١.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٥٨، رقم ٤٥١.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٧٠، رقم ٢١٧٦.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٨.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٣٢٨، رقم ٦٢٢٢.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٧٩، رقم ٩٧٩.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٠٣، رقم ٥١٩.

في الثقات^(١)، وقال النسائي في موضع آخر^(٢): "لا بأس به"، وقال أبو حاتم^(٣)، وابن حجر^(٤): "صدوق".
خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل تدليس محمد بن إسحاق فروى الحديث بالعنعنة ولم يصرح بالسماع.

وللحديث طرق أخرى كثيرة منها المختصر ومنها المطول وجميعها بدون لفظ ابن الأثير وهي كالتالي:

** ما أخرجه البيهقي^(٥) مطولا من طريق أبي عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

** ما أخرجه أبو سعيد النقاش^(٦) مطولا عن أبي أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال عن محمد بن أحمد الزهرري عن عبد الله بن محمد بن داود عن محبوب بن الحسن عن محمد بن السائب عن أبي صالح، عن ابن عباس.

** وما أخرجه البيهقي^(٧)، وابن عساكر^(٨) مطولا من طريق محمد بن عيسى بن محمد الأخباري قال: أَخْبَرَنَا أَبِي: عِيسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْفَرَسِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

** وما أخرجه ابن أبي عاصم^(٩)، والطبراني^(١٠)، وأبو سعيد النقاش^(١١)، والبيهقي^(١٢) جميعهم من طريق محمد الحجاج اللخمي عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن ابن عباس ..، وهذه الطريق ضعيفة من أجل محمد بن الحجاج قال ابن سعد: ضعيف^(١٣)، وقال ابن عدي^(١٤): "منكر الحديث".

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٧٢، رقم ١٤٤٩٠.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٠٣، رقم ٥١٩.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٧٩، رقم ٩٧٩.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٠.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي، ذكر حديث قيس بن ساعدة، ج ٢، ص ١٠٢.

(٦) فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل، ج ١، ص ٤٨، ح ٣٠.

(٧) دلائل النبوة للبيهقي، ذكر حديث قيس بن ساعدة، ج ٢، ص ١٠٥.

(٨) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٣، ص ٤٢٨.

(٩) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ١٦٣١.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ٨٨، ح ١٢٥٦١، والأحاديث الطوال، ص ٢٣٠، ح ٢٢.

(١١) فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل، ج ١، ص ٤٣، ح ٢٨.

(١٢) دلائل النبوة للبيهقي، ذكر حديث قيس بن ساعدة، ج ٢، ص ١٠٢.

(١٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٤٦.

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٣٢٦.

قال البيهقي^(١): "وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، مُنْقَطِعًا، وَرُوِيَ مُخْتَصَرًا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِذَا رُوِيَ حَدِيثٌ مِنْ أَوْجِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا ضَعِيفًا دَلَّ عَلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَمْشٍ)

فِي حَدِيثِ مُوسَى وَشُعَيْبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ « لَيْسَ فِيهَا فَشُوشٌ وَلَا كَمْوشٌ » الْكَمْوشُ: الصَّغِيرَةُ الضَّرْعُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا ضَرَعِيهَا، وَهُوَ تَقْلُصُهُ، وَأَنَّ كَمْشَ فِي هَذَا الْأَمْرِ: أَي تَسَمَّرَ وَجَدًّا^(٢).

الحديث (١٤٩)

قال الخطابي رحمه الله^(٣): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَالِكٍ نا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيِّ نا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى^(٤) نا ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٥) نا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ^(٦) عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عِيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "لَمَّا آجَرَ مُوسَى نَفْسَهُ مِنْ شُعَيْبٍ قَالَ لَهُ شُعَيْبٌ لَكَ مِنْهَا يَعْنِي مِنْ نِتَاجِ غَنَمِهِ مَا جَاءَتْ بِهِ قَالِبَ لُونٍ قَالَ فَجَاءَتْ بِهِ كُلَّهُ

قَالِبَ لُونٍ غَيْرَ وَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَيْسَ فِيهَا عَرُوزٌ^(٧) وَلَا فَشُوشٌ^(٨) وَلَا كَمْوشٌ وَلَا ضَبُوبٌ^(٩) وَلَا نَعُولٌ^(١٠)".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه القاضي ابن العربي الإشبيلي^(١١) من طريق أحمد بن إبراهيم بن مالك به بمثله.

وأخرجه ابن أبي عاصم الشيباني^(١٢) من طريق الحارث بن يزيد الحضرمي،

وأخرجه الطبراني^(١٣) من طريق طلوت بن يزيد، كلاهما (الحارث و طلوت) عن عَلِيِّ بْنِ رَبَاحِ اللَّخْمِيِّ عَنِ عُنْبَةَ بِنْتِ النَّدْرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلفظ "كمشة" بدل "كموش".

(١) دلائل النبوة للبيهقي، ذكر حديث قيس بن ساعدة، ج ٢، ص ١٠٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٠.

(٣) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٨١.

(٤) الحسن بن عيسى بن ماسرجس، أبو علي النيسابوري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦٣).

(٥) عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن، أحد الأئمة الأعلام. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٠).

(٦) سعيد بن يزيد الحميري، أبو شجاع المصري، ثقة عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٤٣).

(٧) العرُوز: الشاةُ البَكِيَّةُ القَلِيلَةُ اللَّبَنِ الضَّيْقَةُ الإخْلِيلُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٥٦).

(٨) فَشُوشٌ: هي التي يَنْفَشُ لَبْنُهَا مِنْ غَيْرِ حَلَبٍ: أَي يَجْرِي ذَلِكَ لِسَعَةِ الإخْلِيلِ وَمِثْلُهُ الْفَتْوحُ وَالتَّرُورُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٨٦٠).

(٩) الضَّبُوبُ: الضيقة مخرج اللبن. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٦١٠).

(١٠) النَّعُولُ: الشاة التي لها زيادة حلمة وهو عَيْبٌ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٦١٠).

(١١) أحكام القرآن، لابن العربي، ج ٣، ص ٥٠٤.

(١٢) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٣، ص ٦٣، ح ١٣٧٨.

(١٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ١٣٤، ح ٣٣٢.

ثانيا: تراجم الرواة

** عِيْنَةُ بْنِ حِصْنِ بْنِ حُدَيْفَةَ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، مِنْ صَنَادِيدِ الْعَرَبِ، اسْتَأْفَقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَكَانَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ (١).

** موسى بن إسحاق بن يزيد، أبو بكر الأنصاري الخطمي، قَالَ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: "كُتِبَتْ عَنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ صَدُوقٌ"، وَقَالَ الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ: "كَانَ فَصِيحًا ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ، كَثِيرَ السَّمَاعِ مَحْمُودًا، وَكَانَ إِلَيْهِ الْقَضَاءُ بِكُورِ الْأَهْوَازِ" (٢).

** أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَالِكٍ، أَبُو عَلِيٍّ الْقَوْهَسْتَانِي، سَكَنَ بَغْدَادَ، قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِي (٣): "أَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ حَسَانٌ تَدُلُّ عَلَى حِفْظِهِ وَثِقَتِهِ".

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح فرجاله ثقات وإسناده متصل.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ «بَادِرٌ مِنْ وَجَلٍ، وَأَكْمَشٌ فِي مَهْلٍ» (٤).

الحديث (١٥٠)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَمَعَ)

فِيهِ «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُكَامَعَةِ» هُوَ أَنْ يُضَاجِعَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، لَا حَاجِرَ بَيْنَهُمَا. وَالْكَمِيعُ: الضَّجِيعُ. وَرَوْجُ الْمَرْأَةِ كَمِيعُهَا (٥).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق تخريجه تحت حديث رقم (٤٣).

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٤، ص ٢٢٤٧.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٥١، رقم ٦٩٧٤.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ١٥، رقم ١٨٥٩.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٠.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦١.

قال ابن الاثير رحمه الله:

(كَمَنْ)

فِيهِ «فَانَّهُمَا يُكْمِنَانِ الْاَبْصَارَ» اَوْ «يُكْمِهَانِ» الْكُمْنَةُ: وَرَمَّ فِي الْاَجْفَانِ. وَقِيلَ: يُبْسُ وَحُمْرَةٌ. وَقِيلَ: قَرَحَ فِي الْمَاقِي^(١).

الحديث (١٥١)

قال محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي^(٢) رحمه الله: وروى شمر عن إسحاق بن منصور عن سعيد بن سليمان، عن فرج بن فضالة عن ابن عامر عن أبي أمامة الباهلي قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل عوامر

البيوت^(٣) إلا ما كان من ذي الطفيتين^(٤)، والأبتر^(٥)، فإنَّهُمَا يُكْمِنَانِ الْاَبْصَارَ اَوْ يُكْمِهَانِ^(٦) وتُخْدَجُ مِنْهُ النَّسَاءُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٧) عن أبي النضر "هاشم بن القاسم" بلفظ "يكمهان"، وأخرجه أبو يعلى كما في "إتحاف الخيرة"^(٨) عن محرز بن عون بلفظ "يكمهان"، وأخرجه الطبراني^(٩) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي بلفظ "يطمسان الأبصار".

ثلاثتهم (أبو النضر، ومحرز بن عون، وأحمد بن إبراهيم) عن فرج بن فضالة به.

ثانياً: تراجم الرواة

* ابن عامر: هو: لقمان بن عامر الوصابي، ويقال: الأوصابي أبو عامر الشامي، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٤.

(٢) تهذيب اللغة، للهروي، ج ١٠، ص ١٦٠.

(٣) قال عبد الله بن وهب: عوامر البيوت تتمثل بمثل حية دقيقة في المدينة بالبيوت وغيرها ففيها جاء النهي عن قتلها حتى تندر وأما التي في الصحاري فلا تندر وتقتل على كل حال. (الاستنكار، لابن عبد البر، ج ٨، ص ٥٢٢).

(٤) ذي الطفيتين، قال ابن حجر: "تثنية طفية بضم الطاء المهملة وسكون الفاء وهي خوصة المقل والطفى خوص المقل شبه به الحظ الذي على ظهر الحية، وقال ابن عبد البر: "يقال إن ذا الطفيتين جنس من الحيات يكون على ظهره خطان أبيضان".

(٥) والأبتر: قال ابن حجر: "هو مقطوع الذنب زاد النضر بن شميل أنه أزرق اللون لا تنظر إليه حامل إلا ألفت وقيل الأبتر الحية القصيرة الذنب قال الداودي هو الأفعى التي تكون قدر شبر أو أكبر قليلاً وقوله والأبتر يقتضي التغاير بين ذي الطفيتين والأبتر، ووقع في الطريق الآتية لا تقتلوا الحيات إلا كل أبتر ذي طفتين وظاهره اتحادهما لكن لا ينفي المعايرة". (فتح الباري، لابن حجر، ج ٦، ص ٣٤٨).

(٦) يكمهان: الكمة: العمى. وقد كمه يكمه فهو أكمه، إذا عمى، وقيل: هو الذي يولد أعمى. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٥).

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، ج ٣٦، ص ٥٩٦، ح ٢٢٢٦٢.

(٨) إتحاف الخيرة المهرو بزوائد المسانيد العشرة، للبوصري، ج ٦، ص ٨٩، ح ٥٤٠٦٦.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٧٤، ح ٧٧٢٦٦، ومسند الشاميين، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ١٥٨٦٦.

قال أبو حاتم^(١): "يكتب حديثه، روايته عن أبي الدرداء مرسله"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "صدوق".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق.

** إسحاق بن منصور: لم يتبين لي من هو.

** شمر: لم يتبين لي من هو.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل فرج بن فضالة التتوخي: ضعيف^(٤)، وقال أبو أحمد بن عدي بعد أن روى له أحاديث^(٥): "وهذه الأحاديث التي أملتتها له عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة غير محفوظة".

وللحديث شاهد صحيح يقوى منته أخرجه البخاري^(٦)، ومسلم^(٧) من طرق عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يقول: «أقتلوا الحيات، واقتلوا ذا الطفيتين والأبتر، فإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ البَصَرَ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الحَبْلَ»، وهذا لفظ البخاري، أما مسلم فأخرجه بلفظ "يلتمسان البصر".

وله شاهد آخر أخرجه البخاري^(٨) واللفظ له، ومسلم^(٩) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أقتلوا ذا الطفيتين، فإنه يَلْتَمِسُ البَصَرَ، وَيُصِيبُ الحَبْلَ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه «جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكرٍ فَمِنَا فِي بَعْضِ حِرَارِ المَدِينَةِ» أي استنترأ واستخفيا، ومِنُهُ «الكمين» في الحرب.

والجرار: جمع حرّة، وهي الأرض ذات الحجارة السود^(١٠).

(١) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص١٨٢، رقم ١٠٣٤.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص٣٤٥، رقم ٥١٥٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٦٤.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٤٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٧، ص١٤٣.

(٦) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب قوله تعالى "وبث فيها من كل دابة"، ج٤، ص١٢٧، ح٣٢٩٧ و٣٢٩٨.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب قتل الحيات وغيرها، ج٤، ص١٧٥٢، ح٢٢٣٣.

(٨) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ج٤، ص١٢٨، ح٣٣٠٨.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب قتل الحيات وغيرها، ج٤، ص١٧٥٢، ح٢٢٣٢.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٦٤.

الحديث (١٥٢)

قال أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ^(٢)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ^(٣)، عَنْ ثَابِتِ^(٤)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَأَسْعَى فِي الْغُلَمَانِ يَقُولُونَ: جَاءَ مُحَمَّدٌ، فَأَسْعَى فَلَا أَرَى شَيْئًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: جَاءَ مُحَمَّدٌ، فَأَسْعَى فَلَا أَرَى شَيْئًا، قَالَ: حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ، فَكَمْنَا فِي بَعْضِ حِرَارِ الْمَدِينَةِ...".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الحميد بن حميد^(٥)، والبيهقي^(٦) كلاهما من طريق هاشم بن القاسم به بنحوه، وأخرجه أحمد^(٧)، والحاكم^(٨) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني به وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانياً: تراجم الرواة

** رجال الإسناد كلهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح فرجاله ثقات وإسناده متصل.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَمَهُ)

فِيهِ « فَأَيْنَهُمَا يُكْمَهُانِ الْأَبْصَارَ » الْكَمَهُ: الْعَمَى. وَقَدْ كَمَهُ يَكْمُهُ فَهُوَ أَكْمَهُ، إِذَا عَمِيَ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يُوَلَدُ أَعْمَى^(٩).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق تخريجه تحت حديث رقم (١٥١).



(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢١، ص ٤٠، ح ١٣٣١٨.

(٢) هو: هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٠).

(٣) هو: سليمان بن المغيرة القيسي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٤).

(٤) هو: ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٢).

(٥) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٣٧٨، ح ١٢٦٩.

(٦) دلائل النبوة للبيهقي، جماع أبواب المبعث، باب من استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه من أصحابه، ج ٢، ص ٥٠٧.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ١٩، ص ٢٦٤، ح ١٢٢٣٤.

(٨) المستدرک على الصحيحين، كتاب الهجرة، ج ٣، ص ١٤، ح ٤٢٨١.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٥.

قال ابن الاثير رحمه الله:

(كَمَا)

فِيهِ «أَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَبْوَابِ دُورٍ مُسْتَقِلَّةٍ فَقَالَ: أَكْمُوها» وَفِي رِوَايَةٍ «أَكْمِيُها» أَي اسْتُرُوها لِئَلَّا تَقَعَ عُيُونَ النَّاسِ عَلَيْهَا. وَالكَمُّ: السُّتْرُ.

وَأَمَّا «أَكْمِيُها» فَمَعْنَاهُ ارْزُقُها لِئَلَّا يَهْجَمَ السَّيْلُ عَلَيْها، مَأْخُودٌ مِنَ الْكَوْمَةِ، وَهِيَ الرَّمْلَةُ الْمُشْرِفَةُ^(١).

الحديث (١٥٣)

ووردت لفظة: «أكميوها» في حديث ذكره الأزهرى في "تهذيب اللغة" ولكنه غير مسند وقد وقفت على رواية بلفظ " فأكميوا "

قال الحربي^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ^(٣) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: « إِذَا فَرَسْتُمْ فَأَكْمِيُوا عَنِ الْبَابِ شَيْئًا ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه العقيلي^(٤) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرش على باب البيت، وقال: «أقيموا على الباب شيئاً»، وأخرجه الطبراني^(٥) من طريق سهل بن عثمان بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرش على باب البيت، وقال: أقيموا عنه شيئاً»، كلاهما (محمد بن سعيد و سهل بن عثمان) عن عقبة بن خالد به.

ثانياً: تراجم الرواة

** محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي، أبو عبد الله المدني، مات سنة عشرين ومئة، ثقة له أفراد^(٦)، وقد وثقه جمع من النقاد^(٧)؛ ولكن قال أحمد بن حنبل^(٨): " في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير أو منكراً"^(٩).

كما أنه أرسل عن جماعة^(١٠) فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: " لم يسمع من جابر، ولا من أبي سعيد، ولا من عائشة؛ ولكنه لم يرسل عن أنس بن مالك.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٦٦.

(٢) غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، ج٢، ص٤٨٢.

(٣) محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، أبو عبد الرحمن. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٩٠).

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٤، ص١٦٩.

(٥) المعجم الأوسط، للطبراني، ج٧، ص١٢٧، ح٧٠٦١.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٦٥.

(٧) انظر أقوال النقاد عنه في تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٤، ص٣٠٤، رقم ٥٠٢٣.

(٨) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج١، ص٥٦٦، رقم ١٣٥٥.

(٩) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص١٨٤.

(١٠) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص٢٦١، رقم ٦٦٤.

* * عقبة بن خالد بن عقبة السكوني، سبقت ترجمته^(١)، وهو صدوق.

* * باقي رجال الإسناد كلهم ثقات غير موسى التيمي.

الثالث: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لضعف موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، فهو منكر الحديث^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ «لِلدَّابَّةِ ثَلَاثُ خَرَجَاتٍ ثُمَّ تَنْكَمِي» أَي تَسْتَنْبِرُ^(٣).

الحديث (١٥٤)

قال عبد الرزاق رحمه الله^(٤): عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ^(٥) عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ^(٦) عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانَ " أَنَّ لِلدَّابَّةِ ثَلَاثَ خَرَجَاتٍ: خَرَجَةٌ تَخْرُجُ فِي بَعْضِ الْبُؤَادِي، ثُمَّ تَنْكَمِي، وَخَرَجَةٌ تَخْرُجُ فِي بَعْضِ الْفُرَى، حَتَّى تُذْكَرَ وَحَتَّى يُهْرِقَ الْأَمْرَاءُ فِيهَا الدَّمَ، ثُمَّ تَنْكَمِي، فَبَيْنَمَا النَّاسُ عِنْدَ أَشْرَفِ الْمَسَاجِدِ وَأَفْضَلِهَا، وَأَعْظَمِهَا - حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُسَمِّي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَمَا سَمَّاهُ - إِذِ ارْتَفَعَتْ بِهِمُ الْأَرْضُ فَأَنْطَلَقَ النَّاسُ هَرَابًا، فَلَا يَفُوتُهَا هَارِبٌ وَتَبَقَى عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَقُولُونَ: لَا يُجَبِّبُنَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ شَيْءٌ، فَتَخْرُجُ عَلَيْهِمُ الدَّابَّةُ فَتَجْلُو وَجُوهَهُمْ مِثْلَ الْكُوكَبِ الدَّرِيِّ، ثُمَّ تَنْطَلِقُ، فَلَا يُدْرِكُهَا طَالِبٌ، وَلَا يَفُوتُهَا هَارِبٌ، ثُمَّ تَأْتِي الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي فَتَقُولُ: أَتَتَعَوَّذُ بِالصَّلَاةِ؟ فَتَأَلَّهُ مَا كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ فَيَلْتَقِئْتُ إِلَيْهَا فَتَخْطُمُهُ وَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ، وَتَخْطُمُ وَجْهَ الْكَافِرِ"، قَالَ: قُلْنَا: وَمَا النَّاسُ يَوْمئِذٍ يَا حُدَيْفَةُ؟ قَالَ « جِيرَانٌ فِي الرَّيَاحِ، وَشُرَكَاءُ فِي الْأَمْوَالِ، وَأَصْحَابٌ فِي الْأَسْفَارِ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه نعيم بن حماد المروزي^(٧) من طريق معمر بن راشد عن رجل . ولم يسم هشام . عن قيس بن سعد به بنحوه، وأخرجه الحاكم^(٨) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام بن حسان به بنحوه موقوفاً على حذيفة بن اليمان.

(١) تحت حديث رقم (٤١).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٤) تفسير عبد الرزاق، ج ٢، ص ٤٨١، رقم ٢١٧٥.

(٥) هو: قيس بن سعد المكي، الحبشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٧).

(٦) أبو الطفيل: عامر بن واثلة بن جحش الليثي، صحابي. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٧٩٨).

(٧) الفتن، باب خروج الدابة، ج ٢، ص ٦٦٦.

(٨) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الفتن والملاحم، ج ٤، ص ٥٣١، ح ٨٤٩١.

ثانيا: تراجم الرواة

**** هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسِي^(١)، أبو عبد الله البصري، مات سنة سبع وأربعين ومئة، وقيل ثمان وأربعين، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما^(٢)، قال ذلك أبو حاتم^(٣)، وذكره علي بن المديني فيمن لم يلق أحدا من الصحابة^(٤)، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٥).**

**** رجال الإسناد كلهم ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عنعنة هشام بن حسان الأزدي فهو مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع. وللحديث شاهد عن أبي سريحة الأنصاري مرفوعا؛ ولكنه ضعيف أخرجه المروزي^(٦)، والطبراني^(٧)، والحاكم^(٨) من طريق طلحة بن عمرو الحضرمي عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن أبي الطفيل عن أبي سريحة الأنصاري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لِلدَّابَّةِ ثَلَاثُ خَرَجَاتٍ مِنَ الدَّهْرِ: تَخْرُجُ خَرَجَةً فِي أَقْصَى الْيَمَنِ، فَيَفْشُو ذِكْرُهَا فِي أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَلَا يَدْخُلُ ذِكْرُهَا الْقَرْيَةَ، يَعْنِي مَكَّةَ، ثُمَّ تَمُكُثُ زَمَانًا طَوِيلًا بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ تَخْرُجُ خَرَجَةً أُخْرَى قَرِيبًا مِنْ مَكَّةَ، فَيَفْشُو ذِكْرُهَا بِالْبَادِيَةِ، ثُمَّ تَمُكُثُ زَمَانًا طَوِيلًا، ثُمَّ بَيْنَمَا النَّاسُ ذَاتَ يَوْمٍ فِي أَعْظَمِ الْمَسَاجِدِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حُرْمَةً، وَخَيْرِهَا وَأَكْرَمِهَا عَلَى اللَّهِ مَسْجِدًا مَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَمْ يَرْعُهُمْ إِلَّا نَاحِيَةَ الْمَسْجِدِ يَرِيئُو مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ إِلَى بَابِ بَنِي مَخْرُومٍ عَنْ يَمِينِ الْخَارِجِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَارْفَضَ النَّاسُ لَهَا تَنْبِيئًا، وَتَنْبُتُ لَهَا عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَعَرَفُوا أَنَّهُمْ لَنْ يُعْجِزُوا اللَّهَ، خَرَجَتْ عَلَيْهِمْ تَنْفُضٌ عَنْ رَأْسِهَا الثَّرَابُ، فَبَدَتْ بِهِمْ، فَجَلَّتْ وُجُوهُهُمْ حَتَّى تَرَكْنَهَا كَأَنَّهَا الْكَوَاكِبُ الدَّرِيَّةُ، ثُمَّ وَلَّتْ فِي الْأَرْضِ، وَلَا يُدْرِكُهَا طَالِبٌ، وَلَا يُعْجِزُهَا هَارِبٌ، حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ لِيَتَعَوَّذَ مِنْهَا بِالصَّلَاةِ فَنَأْتِيَهُ مِنْ خَلْفِهِ فَتَقُولُ: أَيُّ فُلَانٍ، الْآنَ تُصَلِّي؟ فَيُقْبَلُ عَلَيْهَا بِوَجْهِهِ فَتَسِمُهُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ تَذْهَبُ فَيَتَجَاوَرُ النَّاسُ فِي دِيَارِهِمْ، وَيَصْطَحِبُونَ فِي أَسْفَارِهِمْ، وَيَشْتَرِكُونَ فِي الْأَمْوَالِ، وَيُعْرِفُ الْكَافِرُ مِنَ الْمُؤْمِنِ، حَتَّى أَنْ الْكَافِرَ لَيَقُولُ لِلْمُؤْمِنِ: يَا مُؤْمِنُ أَفْضُ حَقِّي، وَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ لِلْكَافِرِ: يَا كَافِرُ أَفْضُ حَقِّي". وهذا لفظ المروزي.

قال الحاكم^(٩): "هذا حديث صحيح الإسناد وهو أبين حديث في ذكر دابة الأرض ولم يخرجاه".

(١) القُرْدُوسِي: بضم القاف وسكون الراء وضم الدال المهملتين والسين المهملة في آخرها بعد الواو، هذه النسبة إلى درب القرايس بالبصرة. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٠، ص ٣٦٨).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٢.

(٣) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٥٥.

(٤) جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٩٣، رقم ٨٤٧.

(٥) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٧، رقم ١١٠.

(٦) الفتن، باب خروج الدابة، ج ٢، ص ٦٦١، ح ١٨٥١.

(٧) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٣٠٣٥، والأحاديث الطوال، ص ٢٦٢، ح ٣٤٣.

(٨) المستدرک على الصحيحين، كتاب الفتن والملاحم، ج ٤، ص ٥٣٠، ح ٨٤٩٠.

(٩) المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ٥٣٠، ح ٨٤٩٠.

وتعقبه الذهبي بقوله: "طلحة بن عمرو الحضرمي ضعفه وتركه أحمد".
وقال الهيثمي^(١): "رواه الطبراني وفيه طلحة بن عمرو وهو متروك"^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ «الْكَمِيِّ» فِي الْحَدِيثِ، وَجَمَعُهُ: كَمَاةٌ^(٣).

الحديث (١٥٥)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ» هُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ فِي يَمِينِهِ:
إِنْ كَانَ كَذًا وَكَذَا فَأَنَا كَافِرٌ، أَوْ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ بَرِيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَيَكُونُ كَاذِبًا فِي قَوْلِهِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ
إِلَى مَا قَالَهُ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ^(٤).

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَنْعَقِدُ بِهِ يَمِينٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ فِيهِ إِلَّا كَفَّارَةَ الْيَمِينِ.
وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَلَا يَعْدُهُ يَمِينًا، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ عِنْدَهُ.

الحديث (١٥٦)

قال أبو داود^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ:
أَخْبَرَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ
عُدَّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٦)، البخاري^(٧)، ومسلم^(٨)، والترمذي^(٩)، والنسائي^(١٠)، وابن الجارود^(١١)، وابن حبان^(١٢).

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٥، ص ٨٥، ح ٨٢٨٠.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٣٢٥٧.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث ثابت بن الضحاك، ج ٢٦، ص ٣١٤، ح ١٦٣٨٧.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، ج ٨، ص ١٥، ح ٦٠٤٧.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ج ١، ص ١٠٤، ح ١١٧٦ (١١٠).

(٩) سنن الترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام، ج ٤، ص ١١٥، ح ١٥٤٣.

(١٠) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما يملك، ج ٧، ص ١٩، ح ٣٨١٣.

(١١) المنتقى لابن الجارود، باب ما جاء في الأيمان، ص ٢٣٢، ح ٩٢٤.

(١٢) صحيح ابن حبان، كتاب الأيمان، باب التغليظ على من حلف كاذباً بالملل التي هي غير الإسلام، ج ١٠، ص ٢٠٩.

والطبراني^(١) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، بنحوه وأخرجه عبد الرزاق^(٢)، والبخاري^(٣)، ومسلم^(٤) من طرق عن أيوب السخيتاني، بنحوه وأخرجه البخاري^(٥) مختصراً، ومسلم^(٦) بنحوه، وابن ماجه^(٧) مختصراً، والنسائي^(٨) بنحوه من طريق خالد الحذاء، ثلاثتهم (يحيى بن أبي كثير، وأيوب السخيتاني، وخالد الحذاء) عن أبي قلابة به.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، مات سنة أربع ومئة، ثقة فاضل كثير الإرسال^(٩)؛ لكن روايته عن ثابت بن الضحاك متصلة^(١٠).

** يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة ثبت؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثانية فلا يضره ذلك، كما أنه يرسل، وقد أكد أحمد بن حنبل سماعه من أبي قلابة^(١٢).

** رجال الإسناد كلهم ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه من العلماء الترمذي^(١٣)، والألباني^(١٤)، وشعيب الأرنؤوط^(١٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الرَّؤْيَةِ « فَأَنْتُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » قَدْ يُخَيَّلُ إِلَى بَعْضِ السَّامِعِينَ أَنَّ الْكَافَ كَافُ التَّشْبِيهِ لِلْمَرْتِي، وَأِنَّمَا هِيَ لِلرُّؤْيَةِ، وَهِيَ فِعْلُ الرَّائِي. وَمَعْنَاهُ: أَنْتُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ رُؤْيَةً يَنْزَاحُ مَعَهَا الشُّكُّ، كُرُوبِيَّتِكُمُ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تَرْتَابُونَ فِيهِ وَلَا تَمْتَرُونَ^(١٦).

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧.

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب الأيمان والنذور، باب من حلف على ملة غير الإسلام، ج ٨، ص ٤٨٢، ح ١٥٩٨٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، ج ٨، ص ٢٦، ح ٦١٠٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ج ١، ص ١٠٤، ح ١٧٧ (١١٠).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قاتل النفس، ج ٢، ص ٩٦، ح ١٣٦٣.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ج ١، ص ١٠٤، ح ١٧٧ (١١٠).

(٧) سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب من حلف بملة غير الإسلام، ج ١، ص ٦٧٨، ح ٢٠٩٨.

(٨) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بملة سوى الإسلام، ج ٧، ص ٥، ح ٣٧٧٠.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٤.

(١٠) جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢١١.

(١١) تحت حديث رقم (١٠٥).

(١٢) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٩٩.

(١٣) سنن الترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام، ج ٤، ص ١١٥، ح ١٥٤٣.

(١٤) صحيح وضعيف سنن أبي داود، للألباني، ص ٢، ح ٣٢٥٧.

(١٥) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٢٦، ص ٣١٤، ح ١٦٣٨٧.

(١٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٦.

الحديث (١٥٧)

قال الترمذي^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ نُوحِ الْحِمَانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَضَامُونَ فِي رُؤْيَاةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَتَضَامُونَ فِي رُؤْيَاةِ الشَّمْسِ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَاةِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجة^(٣)، وابن أبي عاصم^(٤) من طريق يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش بنحوه،

أخرجه ابن أبي عاصم^(٥) من طريق مصعب بن محمد بنحوه،

وأخرجه الحميدي^(٦)، ومسلم^(٧)، وأبو داود^(٨)، وابن أبي عاصم^(٩)، وأبو يعلى^(١٠)، وابن خزيمة^(١١)، وابن حبان^(١٢)

جميعهم من طريق سهيل بن أبي صالح بنحوه،

ثلاثتهم (الأعمش، ومصعب بن محمد، وسهيل بن أبي صالح) عن أبي صالح السمان به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي^(١٣)، سبقت ترجمته^(١٤)، ثقة حافظ؛ لكنه يدلّس، ولا يضره ذلك؛ فقد عده

ابن حجر من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

* * محمد بن طريف بن خليف البجلي، أبو جعفر الكوفي، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين.

وثقه الخطيب البغدادي^(١٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦)، ووثقه الذهبي^(١٧).

(١) سنن الترمذي، كتاب أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى، ج ٤، ص ٦٨٨، ح ٢٥٥٤.

(٢) أبي صالح: ذكوان السمان الزيات المدني. (تقريب التهذيب، ص ٢٠٣).

(٣) سنن ابن ماجة كتاب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فيما أنكرت الجهمية، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٨.

(٤) السنة، باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف نرى ربنا في الآخرة، ج ١، ص ١٩٣، ح ٤٤٤.

(٥) السنة، باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف نرى ربنا في الآخرة، ج ١، ص ١٩٣، ح ٤٤٣.

(٦) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٢٩٨، ح ١٢١٢.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، ج ٤، ص ٢٢٧٩، ح ٢٩٦٨ (١٦).

(٨) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٤٧٣٠.

(٩) السنة، باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف نرى ربنا في الآخرة، ج ١، ص ١٩٣، ح ٤٤٥.

(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٢، ص ٤٥، ح ٦٦٨٩.

(١١) التوحيد، لابن خزيمة، ج ١، ص ٣٧٤.

(١٢) صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب فضل النفقة في سبيل الله، ج ١٠، ص ٤٩٩، ح ٤٦٤٢.

(١٣) الكاهلي: هذه النسبة إلى بني كاهل. (الأنساب، للسمعاني، ج ١١، ص ٣٢).

(١٤) تحت حديث رقم (٣١).

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٥، ص ٤١١.

(١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٩٢، رقم ١٥٣٦٠.

(١٧) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٨٢. ١٨٣. رقم ٤٩٢١.

قال أبو زرعة^(١): "محل الصدق"، وقال في موضع آخر: "لا بأس به، صاحب حديث"^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "صدق".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدق".

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل جابر بن نوح الحماني.

وممن ضعفه ابن معين^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، وابن حجر^(٦)، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس بشيء"^(٧)، وقال النسائي^(٨)، والذهبي^(٩): "ليس بالقوي"، وقد تابعه على الحديث يحيى بن عيسى الرملي، ومع أن هذه المتابعة غير قوية لأجل يحيى الرملي فهو صدوق يخطئ^(١٠)؛ إلا أن الحديث يتقوى بها لدرجة الحسن لغيره، وقد حكم الترمذي على إسناد الحديث بأنه حسنٌ غريبٌ^(١١).

وقد ورد الحديث من طريق عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه^(١٢).

وقال الترمذي « حَدِيثُ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنِ الْأَعْمَشِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَحَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَحُ»، وقال: "وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَيْضًا"، وقد أخرجه الطيالسي^(١٣) من طريق عطاء بن يسار

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٩٣، رقم ١٥٨٦.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٥، ص ٤١١.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٤٨٥.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٥٠٠، رقم ٢٠٥٦.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٥٠٠، رقم ٢٠٥٦.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٦.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٤٦١.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٤٦١.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٨٨، رقم ٧٣٧.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٥.

(١١) الغريب يُطلق على أقسام: غريب من جهة المتن وغريب من جهة الإسناد، والمراد بقول الترمذي: حسن غريب أن هذا الغريب معرُوف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي فبحسب المتن حسن لأنه عرف مخرجه واشتهر فوجد شرطه الحسن وبحسب الإسناد غريب لأنه لم يروه عن تلك الجماعة إلا واحد، وقال أبو العباس أحمد بن عبد المحسن الغرافي: قول أبي عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب، وهذا حديث حسن غريب إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم يتعدّد خروجه من طرق إلا إن كان الراوي ثقة فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلّة المتابعة. (النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، ج ١، ص ٣٧٧. ٣٧٨).

(١٢) سنن الترمذي، كتاب أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى، ج ٤، ص ٦٨٨، ح ٢٥٥٤.

(١٣) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٦٢٩، ح ٢٢٩٣.

مع ذكر قصة، وأخرجه إسحاق بن راهويه^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن ماجة^(٣) من طريق أبي صالح السمان بنحوه، كلاهما (عطاء بن يسار وأبي صالح) عن أبي سعيد الخدري به.

(١) مسند إسحاق بن راهويه، ج٣، ص٧٩٢، ح١٤٢٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، ج١٧، ص١٩١، ح١١١٢٠.

(٣) سنن ابن ماجة، كتاب فضائل الصحابة، باب فيما أنكرت الجهمية، ج١، ص٦٣، ح١٧٩.

المبحث الثالث الكاف مع النون

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنْبَ)

في حديث سعدٍ « رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَكْنَبَتْ يَدَاهُ، فَقَالَ لَهُ: أَكْنَبْتَ يَدَاكَ؟ فَقَالَ: أَعَالَجَ بِالْمَرِّ وَالْمِسْحَاةِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ وَقَالَ: هَذِهِ لَا تَمْسُهَا النَّارُ أَبَدًا » أَكْنَبَتْ الْيَدُ: إِذَا تَخُنَّتْ وَغَلَطَتْ جِلْدَهَا وَتَعَجَّرَ مِنْ مُعَانَاةِ الْأَشْيَاءِ الشَّاقَّةِ^(١).

الحديث (١٥٨)

قال الخطيب البغدادي^(٢) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدُونَ الْبَزْزُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْكَرْمِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ أَحْمَدُ بْنُ أَحْيَدٍ بْنِ حَمْدَانَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو قَيْسُ بْنُ أَنْيْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمِ الْفَرِيَابِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى الْجُرْجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ عَنْ عَوْنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غُرُورَةِ تَبُوكَ، فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَصَافَحَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ لَهُ: " مَا هَذَا الَّذِي أَكْنَبْتَ يَدَاكَ؟ " فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ بِالْمَرِّ وَالْمِسْحَاةِ فَأَنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِي، قَالَ: فَقَبَّلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ، فَقَالَ: " هَذِهِ يَدٌ لَا تَمْسُهَا النَّارُ أَبَدًا ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه حمزة السهمي^(٣) من طريق محمد بن إسحاق البلخي عن محمد بن تميم الفريابي به بلفظ " مَا هَذَا الَّذِي أَكْنَبْتَ يَدَاكَ ".

وأخرجه من طريق الخطيب البغدادي ابن الجوزي^(٤) والسيوطي^(٥) بلفظ " مَا هَذَا الَّذِي أَكْنَبْتَ يَدَاكَ ".

ثانياً: تراجم الرواة

** الحسن البصري، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة فقيه فاضل مشهور، وهو مدلس من الطبقة الثانية؛ إلا أنه يرسل كثيراً.

** عون بن أبي شداد العقيلي، أبو معمر البصري، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)، مختلف فيه:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٦٨.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٣١٧، ح ٢٤٤٥.

(٣) تاريخ جرجان، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) الموضوعات، كتاب البيع والمعاملات، ج ٢، ص ٢٥١.

(٥) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، كتاب المعاملات، ج ٢، ص ١٣٠.

(٦) تحت حديث رقم (٢).

وثقه ابن معين^(١)، وقال أبو عبيد الآجري^(٢): "قلت لأبي داود: عون العقيلي؟ قال: ثقة. قلت: هو مثل حميد؟ قال: حميد أكثر حديثاً. قلت: هو مثل عباس الجريري أعني في أنس؟ قال: ما أبعدت"، وقال في موضع آخر^(٣): "سألت أبا داود عن عون بن أبي شداد فضعه". وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال ابن حجر^(٥): "مقبول".

خلاصة القول: يبقى على ما قاله ابن حجر خاصة وأنه قد اختلف قول أبي داود فيه فمرة وثقة وأخرى ضعفه، فهو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث، ولم يتابع هنا.

**** عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى الْجُرْجَانِيُّ، لم أجد له ترجمة.**

**** أَبُو عَمْرٍو قَيْسُ بْنُ أُنَيْفٍ، مات بمكة بعدما حج في سلخ ذي الحجة سنة ثمان وثمانين ومائتين^(٦)، لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.**

**** أَبُو حَفْصِ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدِ بْنِ حَمْدَانَ الْبُخَارِيُّ، ذكره الخطيب دون جرح أو تعديل^(٧).**

**** أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ الْكُرْمِينِيُّ، ذكره الخطيب دون جرح أو تعديل^(٨).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده موضوع فيه محمد بن تميم الفريابي اتهم بالكذب ووضع الحديث، قال الحاكم^(٩): "قد وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف حديث"، وقال الخطيب^(١٠): "هَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ لَمْ يَكُنْ حَيًّا فِي وَفْتِ غَزَاةِ تَبُوكَ، وَكَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ غَزَاةِ بَنِي قُرَيْظَةَ مِنَ السَّهْمِ الَّذِي رُمِيَ بِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمِ الْفَرِيَابِيِّ كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ"، وكذلك قال ابن الجوزي^(١١): "هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَمَا أَجْهَلُ وَاضِعُهُ بِالتَّارِيخِ، فَإِنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ لَمْ يَكُنْ حَيًّا فِي غَزَاةِ تَبُوكَ، لِأَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ غَزَاةِ بَنِي قُرَيْظَةَ مِنَ السَّهْمِ الَّذِي رُمِيَ بِهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَكَانَتْ غَزَاةُ بَنِي قُرَيْظَةَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، فَأَمَّا غَزَاةُ تَبُوكَ فَإِنَّهَا كَانَتْ فِي سَنَةِ تِسْعٍ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْكُذَّابِ تَوْفِيقٌ مَا كَذَبَ".

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٨٥، رقم ٢١٤٢.

(٢) سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ٢٩٣، رقم ٤٢٦.

(٣) سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ٣٢٣، رقم ٤٩٩.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢٨١، رقم ١٠٠٦٩.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٤.

(٦) رجال الحاكم في المستدرک، لمقبل بن هادي الهمداني، ج ٢، ص ١٣٦، رقم ١١٧٨.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ٧٤، رقم ١٩٢٠.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٣١٧، رقم ٣٨١٧.

(٩) سوالات السجزي للحاكم، ص ١٣٩، رقم ١٣٧.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٣١٧، ح ٢٤٤٥.

(١١) الموضوعات، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٢٥١.

في حين أن الحافظ ابن حجر قال^(١): إن سعد بن معاذ هذا صحابي آخر غير ذلك المشهور وأن البغوي ذكره في الصحابة وقال رأيته في كتاب محمد بن إسماعيل وذكر أن هذا الإسناد واه وأن له إسناداً آخر عن الحسن أخرجه أبو موسى المدني في الذيل لكنه مجهول ولكون سعد بن معاذ هذا غير المشهور أوردهما الخطيب في كتاب المتفق والمفترق والله أعلم.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنَز)

في صِفَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّوَرَةِ «بِعَثْكَ تَمْحُو المَعَارِفِ وَالكُنَّارَاتِ» هِيَ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ: العِيدَانِ. وَقِيلَ: البرَابِطُ. وَقِيلَ: الطُّنْبُورُ.

وَقَالَ الحَرَبِيُّ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ «الكِرَانَاتِ» فَقَدِّمْتَ التَّوَنُ عَلَى الرَّاءِ.

قَالَ: وَأَطْنُ «الكِرَانِ» فَارِسِيًّا مُعَرَّبًا. وَسَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ يَقُولُ: الكَرِينَةُ: الضَّارِبَةُ بِالْعُودِ، سُمِّيَتْ بِهِ لِضَرْبِهَا بِالكِرَانِ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ: أَحْسَبُهَا بِالنَّبَاءِ، جَمْعُ كِبَارٍ، وَكِبَارٌ: جَمْعُ كَبِيرٍ، وَهُوَ الطَّبْلُ، كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ وَجَمَالَاتٍ^(٢).

الحديث (١٥٩)

قال أحمد بن حنبل^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَزِيدُ^(٤)، أَنبَأَنَا فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ الحِمَاصِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ القَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللهَ بِعَثْنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمْرِي أَنْ أَمْحَقَ المَزَامِيرَ وَالكُنَّارَاتِ. يَعْنِي البرَابِطَ. وَالمَعَارِيفَ، وَالأَوْثَانَ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَأَقْسَمَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ بِعِزَّتِهِ: لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي جِرْعَةً مِنْ خَمْرٍ إِلَّا سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ مُعَدَّبًا أَوْ مَغْفُورًا لَهُ، وَلَا يَسْقِيهَا صَبِيًّا صَغِيرًا إِلَّا سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ مُعَدَّبًا أَوْ مَغْفُورًا لَهُ، وَلَا يَدْعُهَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي مِنْ مَخَافَتِي إِلَّا سَقَيْتُهَا إِيَّاهُ مِنْ حَظِيرَةِ القُدْسِ، وَلَا يَجِلُّ بَيْعُهُنَّ وَلَا شِرَاؤُهُنَّ، وَلَا تَعْلِيمُهُنَّ، وَلَا تِجَارَةٌ فِيهِنَّ، وَأَتَمَّانُهُنَّ حَرَامٌ لِلْمُعْتَبَاتِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٥)، وأحمد بن حنبل^(٦)، وأحمد بن منيع كما في "إتحاف المهرة"^(٧)، والطبراني^(٨)،

(١) انظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٣، ص ٧٢، رقم ٣٢١٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، ج ٣٦، ص ٥٥١، ح ٢٢٢١٨.

(٤) يزيد بن هارون بن زاذي، ثقة متقن عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٦).

(٥) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٤٥٤، ح ١٢٣٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة، ج ٣٦، ص ٦٤٦، ح ٢٢٣٠٧.

(٧) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، كتاب الأشربة، باب في المعازف والمزامير، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٣٧٧٢.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٧٨٠٣.

والعقيلي^(١) جميعهم من طرق عن فرج بن فضالة، بنحوه وبدون لفظ "كنارات". وأخرجه مختصرا أحمد^(٢)، والترمذي^(٣)، والطبراني^(٤)، والحارث بن أبي أسامة كما في "إتحاف المهرة"^(٥)، وأحمد بن منيع كما في "إتحاف المهرة"^(٦)، والبيهقي^(٧) جميعهم من طرق عن عبيد الله بن زحر، كلاهما (فرج بن فضالة وعبيد الله بن زحر) عن علي بن يزيد، وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق يحيى بن الحارث، بنحوه وبدون لفظ "كنارات" كلاهما (علي بن يزيد ويحيى بن الحارث) عن القاسم بن عبد الرحمن به. وأخرجه مختصرا ابن ماجة^(٩)، وابن أبي الدنيا^(١٠) من طريق أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن أبي أمامة دون ذكر علي بن يزيد والقاسم بن عبد الرحمن.

ثانيا: تراجم الرواة

**** أبو أمامة: هو صُدَيِّ بن عجلان بن الحارث الباهلي، سبقت ترجمته^(١١)، وهو أحد الصحابة الكرام.**
**** القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، مات سنة اثنتي عشرة ومائة**
 وثقه ابن معين^(١٢)، والعجلي^(١٣)، ويعقوب بن شيبة^(١٤)، ويعقوب بن سفيان^(١٥)، والترمذي^(١٦)، وأبو إسحاق الحربي^(١٧)، وزاد العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي".

-
- (١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٢٥٤.
 (٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة، ج ٣٦، ص ٥٠٢، ح ٢٢١٦٩.
 (٣) سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات، ج ٣، ص ٥٧١، ح ١٢٨٢.
 (٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٩٧، ح ٧٨٠٤، وص ١٩٨، ح ٧٨٠٥.
 (٥) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، كتاب الشهادات، باب الرجل يجمع بين الغلام والجارية المغنيين ويجمع عليهما ويغنيان، ج ٥، ص ٤٣٢، ح ٤٩٥٠.
 (٦) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، كتاب التعبير، باب رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والمقاليد والموازين، ج ٦، ص ٣٥٥، ح ٦٠١٢.
 (٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع المغنيات، ج ٦، ص ٢٣، ح ١١٠٥٥.
 (٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٨٠، ح ٧٧٤٩، ومسند الشاميين، ج ١، ص ١٤٤، ح ٢٣١.
 (٩) سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه، ج ٢، ص ٧٣٣، ح ٢١٦٨.
 (١٠) ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا، باب في المزمار، ص ٥٦، ح ٦٠.
 (١١) تحت حديث رقم (٥٤).
 (١٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٩٦، رقم ٥١٤.
 (١٣) معرفة القات، للعجلي، ص ٣٨٨.
 (١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٨٩.
 (١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٨٩.
 (١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٨٩.
 (١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٢٤.

وقال ابن معين^(١): "الثقات يروون عنه هذه الأحاديث ولا يرفعونها"، ثم قال: "يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم".

وقال في موضع آخر^(٢): "إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء".

وقال الذهبي^(٣)، وابن حجر^(٤): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "يغرب كثيرا".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥): "سمعت أبي وذكر القاسم أبا عبد الرحمن، فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير، ومطرح، فقال أبي: علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مطرح، ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم".

وقال: "يروى علي بن يزيد هذا عنه أعاجيب، وتكلم فيها"، وقال: "ما أرى هذا إلا من قبل القاسم"، وقال: "إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير؛ لأنه إنما كانت روايته عن القاسم".

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "هو منكر لأحاديثه متعجب منها، قال: وما أرى البلاء إلا من القاسم".

وذكر أبو حاتم أن روايته عن علي، وابن مسعود، وعائشة مرسلة^(٦).

وقال الغلابي^(٧): "منكر الحديث".

قال ابن حبان^(٨): "كان يروي عن الصحابة المعضلات".

خلاصة القول: هو صدوق يغرب كثيراً.

**** باقي رجال الإسناد ثقات غير علي بن يزيد الألهاني، وفرج بن فضالة الحمصي فكلاهما ضعيف.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل العلل التالية:

- علي بن يزيد الألهاني، ضعيف^(٩)؛ وقد تابعه علي الحديث يحيى بن الحارث كما عند الطبراني من طريق الوليد بن الوليد العنسي الدمشقي عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن يحيى بن الحارث الذماري عن القاسم به، وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل الوليد بن الوليد قال فيه الدارقطني^(١٠): "منكر الحديث".

(١) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٠٩، رقم ٥٧١.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٨٩.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٢٩.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٦.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٦٥، رقم ١٣٥٣، وانظر سوالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٥٥ . ٢٥٦.

(٦) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١١٣، رقم ٦٤٩، وجامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٥٣، رقم ٦٢٥.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٨٩.

(٨) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٢١٤.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٦.

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٣٥٠، رقم ٩٤١٧.

• فرج بن فضالة، ضعيف؛ وقد تابعه على الحديث كما تبين سابقاً في التخريج عبید الله بن زحر وهو صدوق يخطئ^(١) ومثله حسن الحديث.

وممن ضعف الحديث الترمذي قال^(٢): "سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ ذَاهِبٌ الْحَدِيثِ".

وكذلك ضعفه شعيب الأرنؤوط^(٣).

وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب أخرجه أبو يعلى الموصلي^(٤) عن أبي عبد الرحمن الأدرمي عن علي بن يزيد الصدائني عن الحارث بن نبهان عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ الْمُغَنِّيَاتِ وَالنَّوَاحَاتِ، وَعَنْ شِرَائِهِنَّ، وَبَيْعِهِنَّ، وَتِجَارَةِ فِيهِنَّ، وَقَالَ: «كَسْبُهُنَّ حَرَامٌ»، قال حسين سليم أسد: "إسناده تالف"؛ لأجل علي الصدائني فيه لين^(٥)، والحارث بن نبهان متروك^(٦)، وكذلك الحارث بن عبد الله الأعور في حديثه ضعف^(٧).

فالحديث بمجموع طرقه ضعيف.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ «أَمَرْنَا بِكَسْرِ الْكُوبَةِ وَالْكَنَّارَةِ وَالشِّيَاعِ»^(٨).

الحديث (١٦٠)

لم أقف على لفظ ابن الأثير ولكن ورد حديث بمعناه وهذه روايته.

قال أبو داود^(٩) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَدِيمَةَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ النَّهْشَلِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ وَقْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَ نَشْرَبُ؟ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٤.

(٢) العلل الكبير، للترمذي، ص ١٨٩، رقم ٣٣٥.

(٣) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، ج ٣٦، ص ٥٥١، ح ٢٢٢١٨.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٤٠١، ح ٥٢٧.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٤٠٦.

(٦) تقريب التهذيب، ص ١٤٨.

(٧) تقريب التهذيب، ص ١٤٦.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٩) سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب في الأوعية، ج ٣، ص ٣٣١، ح ٣٦٩٦.

فِي الدُّبَاءِ^(١)، وَلَا فِي المُرْفَتِ^(٢)، وَلَا فِي النَّقِيرِ^(٣)، وَانْتَبَذُوا فِي الأَسْقِيَةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ اشْتَدَّ فِي الأَسْقِيَةِ؟ قَالَ: «فَصُبُّوا عَلَيْهِ المَاءَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُمْ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ «أَهْرِيقُوهُ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ، أَوْ حُرِّمَ الخَمْرُ، وَالمَيْسِرُ، وَالكُوبَةُ» قَالَ: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، وابن حبان^(٦)، والبيهقي^(٧) من طريق سفيان الثوري بنحوه، وأخرجه الطبراني^(٨)، والبيهقي^(٩) من طريق إسرائيل بن يونس، بنحوه، كلاهما (سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس) عن علي بن بزيمة. وأخرجه أحمد^(١٠)، والطحاوي^(١١) من طريق عبد الكريم الجزري، دون ذكر قصة الأسقية. كلاهما (علي بن بزيمة وعبد الكريم الجزري) عن قيس بن حبتر به. وأخرجه الطبراني^(١٢) من طريق موسى بن أعين، عن علي بن بزيمة، عن سعيد بن جبير، عن قيس بن حبتر، به مقتصرًا على قوله: "كل مسكر حرام".

ثانياً: تراجم الرواة

**** علي بن بزيمة الحرّاني، أبو عبد الله السوائي، مات سنة مئة وبضع وثلاثون، ثقة؛ ولكنه رمي بالتشيع^(١٣)، ولا يضره ذلك لأن الحديث غير موافق لبدعته.**

(١) الدُّبَاءُ: القَرْعُ، واحدها دُبَاءَةٌ، كانوا يَنْتَبِذُونَ فِيهَا فُتْسِرُ الشَّدَّةُ فِي الشَّرَابِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٩٦)، وقال القاسم بن سلام: قال أبو بكر: "إننا معاشر ثقيف كُنَّا بِالطَّائِفِ نَأْخُذُ الدُّبَاءَ فخرط فِيهَا عناقيد العُنْبِ ثُمَّ نَدْفِنُهَا حَتَّى تَهْدُرَ ثُمَّ تَمُوتُ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٢، ص ١٨١).

(٢) المزفت: هي الأوعية التي فيها الزفت. قَالَ أَبُو عبيد: "فَهَذِهِ الأوعية التي جَاءَ فِيهَا النَّهْيُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهِيَ عِنْدَ العَرَبِ عَلَى مَا فَسَّرَهَا أَبُو بكرٌ وَإنَّمَا نَهَى عَنْهَا كُلَّهَا لِمعْنَى وَاحِدٍ أَنْ النَّبِيَّ يَشْتَدُّ فِيهَا حَتَّى يَصِيرَ = مُسْكِرًا ثُمَّ رخص فِيهَا فَقَالَ: اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ فَاسْتَوَتْ الظروفُ كُلُّهَا وَرَجَعَ المعْنَى إِلَى المُسْكِرِ فَكُلُّ مَا كَانَ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الأوعية بَلَغَ ذَلِكَ فَهُوَ المُنْهَى عَنْهُ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْهَا وَلَا مِنْ غَيْرِهَا مُسْكِرٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٢، ص ١٨٢).

(٣) النقيير: قال عبيد القاسم بن سلام: النقيير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم يشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونهُ حَتَّى يهدرَ ثُمَّ يموتُ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٢، ص ١٨١).

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٢٤٧٧.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٥، ص ١١٤، ح ٢٧٢٩.

(٦) صحيح ابن حبان، كتاب الأشربة، باب ذكر الدليل على أن الخمر إذا اشتد كان خمرًا، ج ١٢، ص ١٨٧، ح ٥٣٦٥.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير، ج ١٠، ص ٣٧٤، ح ٢٠٩٩١.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ١٠١، ح ١٢٥٩٨، ١٢٥٩٩.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في الكسر بالماء، ج ٨، ص ٥٢٥، ح ١٧٤٣١.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٢٦٢٤.

(١١) شرح معاني الآثار، كتاب الأشربة، باب ما يحرم من النبيذ، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٦٤٤٥.

(١٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ١٠٢، ح ١٢٦٠٠.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٨.

**** سفيان الثوري، سبقت ترجمته^(١)، ثقة حافظ فقيه عابد وكان ربما دلس؛ ولكن لا يضره ذلك لأنه مدلس من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين.**

**** أبو أحمد: هو محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، مات سنة ثلاث ومئتين، ثقة ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري^(٢).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من قول ابن حجر إن أبا أحمد الزبيري قد يخطئ في حديث الثوري لا يضره ذلك فقد تابعه إسرائيل بن يونس بمتابعه قاصرة.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْحَقَّ لِيُبَدَلَ بِهِ الْمَزَاهِرَ وَالْكَنَّارَاتِ»^(٣).

الحديث (١٦١)

قال أبو عبيد القاسم بن سلام^(٤) رحمه الله: حدثنا أبو النضر^(٥) عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن هلال بن أبي هلال عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو: " أن الله تبارك وتعالى أنزل الحق ليذهب به الباطل ويبطل به اللعب والزفن^(٦) والزمارات والمزاهر^(٧) والكنارات".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم^(٨) عن عبد الله بن رجا بنحوه، وأخرجه الآجري^(٩) عن يزيد بن هارون بنحوه، وأخرجه البيهقي^(١٠) من طريق أبي النضر " هاشم بن القاسم" بمثله،

ثلاثتهم (عبد الله بن رجا، ويزيد بن هارون، وأبو النضر) عن عبد العزيز بن أبي سلمة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

(١) تحت حديث رقم (١٤٥).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٨٧.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٤) غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٤، ص ٢٧٦.

(٥) أبو النضر: هو هاشم بن القاسم اللبني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٠).

(٦) الزفن: اللعب والدفع. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٠٥).

(٧) المزاهر: هو العود الذي يضرب به. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٤، ص ٢٧٧).

(٨) تفسير ابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١١٩٦، ح ٦٧٤٤.

(٩) تحريم النرد والشطرنج والملاهي، باب ذكر تحريم استماع المزامير، ص ١٩٨، ح ٦٢.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير، ج ١٠، ص ٣٧٦، ح ٢١٠٠١.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسِ الْكِنَارِ» هُوَ شَقَّةُ الْكِتَّانِ. كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى^(١).

الحديث (١٦٢)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

فِيهِ «كُلُّ مَالٍ أُدْيِتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ». .
وَفِي حَدِيثِ آخَرَ «كُلُّ مَالٍ لَا تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ» الْكَنْزُ فِي الْأَصْلِ: الْمَالُ الْمَدْفُونُ تَحْتَ الْأَرْضِ، فَإِذَا أُخْرِجَ مِنْهُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ لَمْ يَبْقَ كَنْزًا وَإِنْ كَانَ مَكْنُوزًا، وَهُوَ حُكْمٌ شَرَعِيٌّ، نُجُوزُ فِيهِ عَنِ الْأَصْلِ^(٢).

الحديث (١٦٣)

أشار ابن الأثير هنا إلى روايتين

الرواية الأولى: «كُلُّ مَالٍ أُدْيِتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ» والرواية الثانية «كُلُّ مَالٍ لَا تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ» وكلتاهما جاءت في رواية واحدة على النحو التالي:

قال الشافعي^(٣) رحمه الله: أَخْبَرَنَا ابْنُ عِيْنَةَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: كُلُّ مَالٍ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ وَإِنْ كَانَ مَدْفُونًا، وَكُلُّ مَالٍ لَا تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْفُونًا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٤) من طريق أيوب السختياني بنحوه، وأخرجه البيهقي^(٥) من طريق محمد بن عجلان بمثله، كلاهما عن نافع به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧١.

(٣) مسند الشافعي، ص ٨٧.

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتاب الزكاة، باب إذا أديت زكاته فليس بكنز، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٧١٤٠.

(٥) معرفة السنن والآثار، كتاب الزكاة، باب الزكاة، ج ٦، ص ١١، ح ٧٨٣٩.

ثانيا: تراجم الرواة

* * سفيان بن عيينة، سبقت ترجمته^(١)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، مدلس من الطبقة الثانية التي لا يضر تدليسهم، واختلاطه لا يضر.

* * محمد بن عجلان القرشي، سبقت ترجمته^(٢)، وهو صدوق.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل محمد بن عجلان فهو صدوق.

والحديث قد روي عن عبد الله بن عمر تارة مرفوع وأخرى موقوف كالتالي:

الطريق المرفوعة أخرجها الطبراني^(٣) من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله بن عمر عن نافع به، وقال: "لم يرفع هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سويد بن عبد العزيز"، وسويد ضعيف^(٤).

وأخرجها البيهقي^(٥) من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقال البيهقي عقبها: "ليس بمحفوظ إنما المشهور عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفا".

الطريق الموقوفة أخرجها البيهقي^(٦) من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع به، وصحح البيهقي هذا الطريق فقال: "هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ".

وأخرجها أيضا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر^(٧).

والحديث أخرجه ابن الجوزي^(٨) من طريق إسحاق بن خالد البالي قال نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَالِسِيِّ قَالَ نا حُصَيْنٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَيُّمَا مَالٍ أَدَّيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ"، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: اضْرِبْ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَالِسِيِّ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ أَوْ قَالَ وَضَّاعٌ".



(١) تحت حديث رقم (٤).

(٢) تحت حديث رقم (١٢٨).

(٣) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٨٢٧٩.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٠.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٧٢٣٣.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه، ج ٤، ص ١٣٩، ح ٧٢٣٠.

(٧) شعب الإيمان، كتاب الزكاة، باب التشديد على منع زكاة المال، ج ٥، ص ١٩، ح ٣٠٣٦، ومعرفة السنن والآثار، كتاب الزكاة،

باب الزكاة، ج ٦، ص ١١، ح ٧٨٤٠.

(٨) العلال المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٥، رقم ٨١٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ « بَشَّرَ الْكَنَازِينَ بِرِضْفٍ مِنْ جَهَنَّمَ » هُمْ جَمْعُ كَنَازٍ، وَهُوَ الْمُبَالِغُ فِي كُنْزِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَادِّخَارِهِمَا وَتَرْكُ إِتْفَاقِهِمَا فِي أَبْوَابِ الْبَيْرِ (١).

الحديث (١٦٤)

قال أبو نعيم الأصبهاني (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ ثَنَا يُونُسُ الْقَاضِي ثَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ (٣) ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (٤) عَنْ شُعَيْبِ الْجُرَيْرِيِّ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْغَطْرِيْفِيُّ ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمَطَّرِيُّ ثَنَا يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ ثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ (٥) عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنِ أَبِي الْعَلَاءِ (٦) عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَسْتُ فِي حَلْقَةٍ بِالْمَدِينَةِ فَجَاءَ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ حَسَنُ الْوَجْهِ وَالنِّيَابِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: بَشَّرَ الْكَنَازِينَ بِرِضْفٍ فِي جَهَنَّمَ يُوَضَعُ عَلَى حِلْمَةٍ تَذِي أَدْحِمَهُمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بَيْنِ كَتْفَيْهِ وَيُوَضَعُ عَلَى نُغْضٍ (٧) حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حِلْمَةٍ تَذِيهِ. قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُءُوسَهُمْ وَنَكَسُوا وَانْطَلَقَ إِلَى سَارِيَةٍ فَقَعَدَ إِلَيْهَا فَاتَّبَعْتُهُ فَجَلَسْتُ إِلَيْهَا فَقُلْتُ: لَقَدْ كَرِهَ هَؤُلَاءِ مَا قُلْتَ. قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ دَعَانِي خَلِيلِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " يَا أَبَا ذَرٍّ " فَأَجَبْتُهُ فَقَالَ: " أَنْتَرَى أَحَدًا؟ " فَقُلْتُ: نَعَمْ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الشَّمْسِ وَمَا بَقِيَ مِنْهَا وَظَنَنْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ فَقَالَ: " مَا أُحِبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفِقُهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ " .

أولاً: تخريج الحديث

وأخرجه أحمد بن حنبل (٨)، ومسلم (٩)، وابن حبان (١٠) من طريق إسماعيل بن علي، وأخرجه البخاري (١١) من طريق عبد الأعلى بن عبد الوارث بن سعيد، ثلاثتهم (إسماعيل بن علي، وعبد الأعلى، وعبد الوارث) عن الجريري " سعيد بن إياس" به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سعيد بن إياس الجريري، سبقت ترجمته (١٢)، ثقة؛ ولكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٧١.

(٢) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، كتاب الزكاة، باب الزهد في الدنيا والدرهم، ج٣، ص٧٣، ح٢٢٣٥.

(٣) ابن أبي بكر: هو محمد بن أبي بكر بن علي المقدمي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٧٠).

(٤) هو: عبد الأعلى بن عبد الأعلى. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٣١).

(٥) ابن عليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم الأسدي، المعروف بابن عليّة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٥).

(٦) أبي العلاء: هو يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٧٣٨).

(٧) نُغْضٌ: أعلى الكتف. وقيل: هو العظم الرقيق الذي على طرفه. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٥، ص٨٧).

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري، ج٣٦، ص٣٣٦، ح٢١٤٢٥.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم، ج٢، ص٦٨٩، ح٩٩٢ (٣٤).

(١٠) صحيح ابن حبان، كتاب الزكاة، باب الوعيد لمانع الزكاة، ج٨، ص٥١، ح٣٢٥٩.

(١١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، ج٢، ص١٠٧، ح١٤٠٧.

(١٢) تحت حديث رقم (٤٠).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من اختلاط الجريري فلا يضر؛ لأن الرواي عنه إسماعيل بن عليه قد روى عنه قبل الاختلاط فقال العراقي^(١): "أن الذين عرف أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط، إسماعيل بن عليه وهو أرواهم عنه، والسفيانان، وشعبة وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ومعر ووهيب بن خالد ويزيد بن زريع وذلك لأن هؤلاء الأحد عشر سمعوا من أيوب السخيتاني"، وقد قال أبو داود^(٢): "كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ قَوْلُهُ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ» أَي أَجْرُهَا مَدَّخَرٌ لِقَائِلِهَا وَالْمُتَّصِفُ بِهَا، كَمَا يُدَّخَرُ الْكَنْزُ^(٣).

الحديث (١٦٥)

قال ابن أبي شيبة^(٤) رحمه الله: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن كميل بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٥) من طريق أبي الأحوص "سلام بن سليم"، وأخرجه النسائي^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨) من طرق عن إسرائيل بن يونس، وأخرجه عبد الرزاق^(٩) عن معمر بن راشد، وأخرجه ابن شاهين^(١٠) من طريق خديج بن معاوية، وأربعتهم (أبي الأحوص، وإسرائيل بن يونس، ومعمر بن راشد، وخديج بن معاوية) عن أبي إسحاق السبيعي،

(١) التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ٤٤٧، وانظر للأهمية نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ج ١٢٧.

(٢) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني، ص ٣٠٣، رقم ٤٤٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧١.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد، باب زهد الصحابة رضي الله عنهم، ج ٧، ص ١٩٤، ح ٣٥٢٦٤.

(٥) مسند الطيالسي، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٢٥٧٨.

(٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا انتهى إلى قوم فجلس إليهم، ج ٩، ص ١٤٠، ح ١٠١١٨.

(٧) الدعاء، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٦.

(٨) شعب الإيمان، فصل في إدامة ذكر الله عز وجل، ج ٢، ص ١٥٩، ح ٦٥٠.

(٩) جامع معمر بن راشد، باب الرخص والشدائد، ج ١١، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٤٧.

(١٠) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ص ١٠٥، ح ٣٤٧.

وأخرجه أحمد بن حنبل^(١)، والطبراني^(٢) من طريق عبد الرحمن بن عابس، كلاهما (أبي إسحاق، وعبد الرحمن بن عابس) عن كميل بن زياد به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الهمداني، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة؛ إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا يصح حديثها إلا بالتصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا في أي رواية من الروايات.

وما كان من تهمة الاختلاط فهي منتفيه عنه لأنه تغير حفظه بعدما كبر، والتغير غير الاختلاط.

* * إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، مات سنة ستين ومئة،

وثقه أحمد بن حنبل وجعل يعجب من حفظه^(٤)، وقال مرة: "ثبت الحديث"^(٥)، ووثقه كذلك ابن معين^(٦)، وابن سعد^(٧)، وزاد: "حدث عنه الناس كثيراً، ومنهم من يستضعفه"، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير^(٨)، والعجلي^(٩)، ويعقوب بن شيبان^(١٠)، وزاد: "صدوق، وليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط"، ووثقه أبو حاتم^(١١) وزاد: "متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢).

وقال الذهبي^(١٣): "من ثقات الكوفيين"، وقال ابن حجر^(١٤): "ثقة تُكلم فيه بلا حجة"، وقال ابن عدي^(١٥): "هو ممن يُحتج به" وقال في موضع آخر: "كثير الحديث مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيرهم وقد حدث عنه الأئمة ولم يتخلف أحد في الرواية عنه"^(١٦).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٤٢٩، ح ١٠٧٣٦.

(٢) الدعاء، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٥.

(٣) تحت حديث رقم (٥٦).

(٤) انظر الجرح والتعديل، للبن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٣٠.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٢.

(٧) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٧٤.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٢٦٣.

(٩) معرفة الثقات، للعجلي، ص ٢٢٢، رقم ٨٠.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥٢١.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٠.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٧٩.

(١٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ص ٦٦.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٦.

(١٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٥.

وقال يعقوب بن شيبة مرة^(١): "صالح الحديث، وفي حديثه لين"، وقال النسائي^(٢): "ليس به بأس"، وقال عيسى بن يونس^(٣): "قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن". وقال حجاج الأعمور^(٤): "قلنا لشعبة حدّثنا حديث أبي إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني". وقال عيسى بن يونس^(٥): "كان أصحابنا سفيان وشريك إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيؤون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهم أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده". وقال ابن مهدي^(٦): "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"، وقال أيضا^(٧): "ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق؛ إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم". وقال ابن معين^(٨): "زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم في أبي إسحاق قريب من السواء إنما أصحاب أبي إسحاق سفيان وشعبة".

ولم يضعفه إلا ابن المديني^(٩)، وابن حزم فقال^(١٠): "ضعيف"، وقال مرة أخرى^(١١): "ليس بالقوي". وتكلم الإمام أحمد بن حنبل في روايته عن جده أبي إسحاق السبيعي خاصة فقال^(١٢): "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة".

خلاصة القول: هو ثقة ثبت وخاصة في حديثه عن جده فقد لازمه ملازمة طويلة حتى لقب "قائد جده"، وقد وثقه جمع كبير من الأئمة، وشهد له شعبة بأنه أعلم منه وأثبت بحديث جده أبي إسحاق، وأما من ضعفه وتكلم في روايته عن جده فقد تعقبهم الذهبي بقوله: "قد أتتني على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظا، وصاحب كتاب، وروى محمد بن أحمد بن البراء عن علي بن الديني: إسرائيل ضعيف، قلت . أي الذهبي . مشى عليّ خلف يحيى القطان وقفي أثرهما ابن حزم، وقال: ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردّها ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك بل هو ثقة، نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام"^(١٣).

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥٢١.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥٢٣.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٢.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥٢٢.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٣.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٣.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٢٢.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥٢٢.

(١٠) المحلى، لابن حزم، ج ٢، ص ١١٢.

(١١) المحلى، لابن حزم، ج ١، ص ٢٨٤.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٥١٩.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٣٥٨.

وقال في موضع آخر: "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، نعم شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق"^(١).

كذلك قال ابن حجر: "وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده وكان خصيصاً به"^(٢)، وقال أيضاً: "وبعد ثبوت توثيقه واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدّمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً"^(٣).

وأما قول ابن مهدي فيه: "لص يسرق الحديث" فهذه من عبارات التعديل التي ظاهرها الجرح والأمر خلاف ذلك، فالمعروف من ابن مهدي الثناء على إسرائيل ويؤكد هذا ابن أبي حاتم لما نقل قول ابن مهدي "كان إسرائيل في الحديث لصاً" قال "يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً"^(٤)، وهذا تعديل للراوي، ومعناه أنه ما سمع شيئاً إلا حفظه وفهمه بسرعة وخفة وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللص الذي يأخذ حديث الناس بخفة وسرعة وبين الحافظ الفهم إذا سمع شيئاً لم يفته ولم يحتج لإعادته، وما هذا إلا لسرعة فهمه وذكائه^(٥).

**** عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي، أبو محمد الكوفي، مات سنة ثلاثة عشرة ومئة، ثقة؛ إلا أنه كان يتشيع^(٦)، ولا يضره هذا لأن الحديث غير موافق لبدعته.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل أبي إسحاق السبيعي مدلس من الطبقة الثالثة ولم أجد له تصريحاً بالسماع، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة من غير طريق أبي إسحاق السبيعي ترتقي بالحديث إلى الحسن لغيره منها ما أخرجه أحمد بن حنبل^(٧) من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، ومن طريق عمرو بن ميمون^(٨)، ومن طريق

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٣٦٦.

(٢) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٥١.

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ٢، ص ١٠٢٠، كما أن للشيخ عبد العزيز بن عبد اللطيف رحمه الله دراسة جادة حول إسرائيل نشرت كملحق مع كتابه "ضوابط الجرح والتعديل" وهي بعنوان "دراسات في الجرح والتعديل، إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، ترجمته وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه. دراسة تحليلية". وخلص فيها إلى أن إسرائيل ثقة متقن في روايته عن جده أبي إسحاق، وهو من أثبت الناس فيه، ولو كان أداؤه من حفظه". (انظر ضوابط الجرح والتعديل، ص ٣١٢).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٥) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن السليمان، ص ٣٧٤ . ٣٧٥.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٥.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ١٣١، ح ٨٤٠٦.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٣، ص ٣٤٥، ح ٧٩٦٦.

عبيد مولى أبي رُهم^(١)، وما أخرجه الطبراني من طريق نافع بن جبير^(٢)، ومن طريق الأغر "أبي مسلم"^(٣) خمستهم عن أبي هريرة به.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي شِعْرِ حَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ:

فَحَمَلَ الْهَمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا

الْكِنَازُ: الْمُجْتَمِعُ اللَّحْمِ الْقَوِيَّةُ. وَكُلُّ مُجْتَمِعٍ مُكْتَنِزٍ. وَيُرْوَى بِاللَّامِ^(٤).

الحديث (١٦٦)

قال الطبراني^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سَلَمٍ الْخَوْلَانِيُّ، ثنا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَرَانِيُّ، ثنا يَعْلَى بْنُ الْأَشَدِّقِ بْنِ جَرَادٍ، حَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ أَنَّهُ حِينَ أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْشَدَهُ: أَصْبَحَ قَلْبِي مِنْ سُلَيْمَى مَقْصَدًا ... إِنْ خَطَأَ مِنْهَا وَإِنْ تَعَمَّدًا مِنْ سَاعَةٍ لَمْ تَكُ إِلَّا مَفْعَدًا ... فَحَمَلَ الْهَمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن منده^(٦)، وابن عبد البر^(٧) كلاهما من طريق هاشم بن القاسم الحراني به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * حميد بن ثور الهلالي، أسلم وقدم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأنشده قصيدته، قال ابن عبد البر: لا أعلم له في إدراكه غير هذا الخبر، وله رواية عن عمر. وحميد أحد الشعراء المجودين^(٨).
* * يَعْلَى بْنُ الْأَشَدِّقِ الْعَقِيلِيُّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٩): "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ^(١٠): "لَا يُصَدَّقُ"، وَقَالَ ابْنُ أَبِي

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٩٠، ح ١٠٠٥٥٦.

(٢) الدعاء، فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٩.

(٣) الدعاء، فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ص ٤٦٨، ح ١٦٣٨.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧١.

(٥) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٤، ص ٤٧، ح ٣٦٠٢.

(٦) معرفة الصحابة، لابن منده، ج ١، ص ٤٤٩.

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٧٧، رقم ٥٤٦.

(٨) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٣٧٨، رقم ٥٤٦.

(٩) التاريخ الأوسط، للبخاري، ج ٢، ص ١٧٩، رقم ٢١٨٨.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢١، رقم ٩٨.

حاتم^(١): "ضعيف الحديث"، وقال ابن عدي^(٢): "وَيَعْلَى هَذَا قَدْ رُوِيَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِرَادٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثٌ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَامَّتُهَا مَنَّاكِيرٌ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ وَمَا أَظُنُّ أَنَّ لِعَمِّهِ صُحْبَةً وَذَلِكَ أَنَّ عَمَّهُ يَرُوي عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَبَلَغَنِي، عَنْ أَبِي مُسْهِرٍ أَنَّهُ، قَالَ: قُلْتُ لِيَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ مَا سَمِعَ عَمَّكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ جَامِعَ سُفْيَانَ وَمُوطَأَ مَالِكٍ وَشَيْئًا مِنَ الْفَوَائِدِ فَإِنَّ كَانَتْ الْحِكَايَةُ، عَنْ أَبِي مُسْهِرٍ صَحِيحَةً فَرِوَايَةُ يَعْلَى لِهَذِهِ النُّسخَةِ لَا يَجُوزُ الاِسْتِعَالُ بِهَا"، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ^(٣): "وَضَعُوا لَهُ أَحَادِيثًا، فَحَدَّثَ بِهَا، وَلَمْ يَدْرِ"، وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ^(٤).

خلاصة القول: هو ضعيف الحديث.

**** هاشم بن القاسم، أبو محمد الحراني، مات سنة ستين ومائتين،**

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(٥): "كتب إلي وإلى أبي بيبع حديثه، محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وقال ابن حجر^(٧): "صدوق تغير، سمع من يعلى بن الأشدق ذلك المتروك الذي ادعى أنه لقي الصحابة"، وقال علاء الدين رضا^(٨): "هو صدوق مقبول الحديث قبل كبره وتغيره".

خلاصة القول: هو صدوق، ولكنه تغير في آخر عمره وقد روى هنا عن يعلى بن الأشدق وهو ضعيف، كما أنه لم يتابع على رواية الحديث.

**** أنس بن سلم الخولاني، قال الهيثمي^(٩): "لا أعرفه"، وجود الألباني حديثه فقال^(١٠): "هو من الشيوخ المكثرين من الرواية، فقد ترجمه الحافظ ابن عساكر وذكر أنه حدث بدمشق عن جمع من الشيوخ سماهم، منهم: هشام بن عمار قارب عددهم العشرين شيخاً. وروى عنه جمع من الشيوخ جاوز عددهم العشرة، منهم الطبراني وابن عدي. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن رواية هؤلاء عنه تعديل له، ولاسيما وقد أكثر الطبراني عنه"، وقال أبو الطيب المنصوري: "صدوق".**

خلاصة القول: هو صدوق على أحسن الأحوال.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل ضعف يعلى بن الأشدق، ولتغير هاشم بن القاسم الحراني وعدم وجود متابع له.



(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢١، رقم ٩٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٩، ص ١٨٥، ١٨٦، رقم ٢١٨٦.

(٣) انظر المجروحين، لابن حبان، ج ٣، ص ١٤٢، رقم ١٢٤٦.

(٤) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ج ٣، ص ١٣٧، رقم ٦٠٣.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ١٠٦، رقم ٤٥٠.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢٤٣، رقم ١٦٢٢٩.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٠.

(٨) نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٣٥٧.

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٩، ص ٢٧٢، رقم ١٥٤٨٨.

(١٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٦، ص ٣٣٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنَسَ)

فيه «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ بِالْجَوَارِي الْكُنَسِ» الْجَوَارِي:

الكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ. وَالْكَنَسُ: جَمْعُ كَانِسٍ، وَهِيَ الَّتِي تَغِيَّبُ، مِنْ كَنَسَ الظَّنْبِيَّ، إِذَا تَغَيَّبَ وَاسْتَتَرَ فِي كِنَاسِهِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ^(١).

الحديث (١٦٧)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ^(٣)، عَنْ أَصْبَغَ، مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: «كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ " فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنَسِ الْجَوَارِي الْكُنَسِ "»^(٤).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٥) تعليقا من طريق إبراهيم بن حميد، وابن ماجه^(٦) من طريق عبد الله بن نمير، وأبي يعلى^(٧) من طريق عبدة بن سليمان ومحمد بن يزيد الواسطي، وأخرجه العقيلي^(٨) من طريق عيس بن يونس، خمستهم عن إسماعيل بن أبي خالد،

وأخرجه أحمد^(٩)، ومسلم^(١٠)، وأبو عوانة^(١١)، وأبو يعلى^(١٢)، وابن حبان^(١٣) من طرق عن الوليد بن سريع، وأخرجه أحمد^(١٤)، والنسائي^(١٥) من طريق أبي الأسود المحاربي "سويد مولى عمرو بن حريث" ثلاثتهم (إسماعيل بن أبي خالد، والوليد بن سريع، وأبو الأسود المحاربي) عن عمرو بن حريث به بنحوه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٧٢.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب القراءة في الفجر، ج١، ص٢١٦، ح٨١٧.

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٧).

(٤) سورة التكوير (١٥ - ١٦).

(٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج١، ص٣٥٩، رقم ١١٣٥.

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة في صلاة الفجر، ج١، ص٢٦٨، ح٨١٧.

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي، ج٣، ص٤٥، ح١٤٦٣، وح١٤٦٩.

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج١، ص١٢٩.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث عمرو بن حريث، ج٣١، ص٣١، ح١٨٧٣٣.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب متابعة الإمام والعمل بعده، ج١، ص٣٤٦، ح٤٧٥.

(١١) مستخرج أبي عوانة، كتاب الصلاة، باب بيان الأخبار التي تبين القراءة في صلاة الصبح، ج١، ص٤٨١، ح١٧٨٦.

(١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج٣، ص٤١، ح١٤٥٧.

(١٣) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج٥، ص١٢٦، ح١٨١٩.

(١٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، مسند عمرو بن حريث، ج٣١، ص٣٥، ح١٨٧٣٧.

(١٥) سنن النسائي الكبرى، كتاب التفسير، سورة التكوير قوله تعالى " فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس"، ج١٠، ص٣٢٥،

ثانيا: تراجم الرواة

**** أصبغ: مولى عمرو بن حريث القرشي المخزومي، من الطبقة الرابعة (التي تلي الوسطى من التابعين)، ثقة تغير .**

قال ابن حبان^(١): "تغير بأخرة حتَّى كُبلَ بالحديد لَا يَجُوزُ الإِحتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِلاَّ بَعْدَ التَّخْلِيسِ"، وقال علاء الدين رضا^(٢): "يعني بالتخليص تمييز حديثه قبل التغير عن حديثه بعد ذلك"، وقال ابن حبان بعدها^(٣): "وَعَلِمَ الوُقُوتَ الَّذِي حَدِثَ فِيهِ والسَّبَبَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلى هَذَا العِلْمِ مَعْدُومِ فِيهِ" وقال الذهبي^(٤): "فيه جهالة ويقال إنه تغير"، وعقب سبط بن العجمي قائلا^(٥): "قوله فيه جهالة كونه لم يرو عنه اثنان".

خلاصة القول: أصبغ ثقة؛ إلا أنه تغير فقال البخاري^(٦): "قَالَ ابْنُ المَبَارِكِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَن أَصْبَغٍ، وَأَصْبَغٌ حَيٌّ فِي وثاقٍ قَدْ تَغَيَّرَ"، مما يدل على أن الراوي عنه إسماعيل بن أبي خالد كان في زمن الاختلاط، كما أن البخاري ومسلماً لم يرويا له من هذه الطريق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره بالمتابعات وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل تغير أصبغ مولى عمرو بن حريث ورواية خالد عنه في زمن الاختلاط؛ إلا أنه قد توبع على رواية الحديث من قبل أبي الأسود المحاربي وهو سويد مولى عمرو بن حريث مقبول^(٧) ولم يذكروا في الرواة عنه سوى اثنين، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان^(٨)، وكذلك تابعه الوليد بن سريع وهو صدوق^(٩).

ذكر الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد:

تبين سابقا من التخريج أن عبد الله بن نمير، وعبد بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن يزيد رووه عن إسماعيل بن أبي خالد عن أصبغ مولى عمرو بن حريث عن عمرو بن حريث. وقد خالف هؤلاء جميعا سفيان بن عيينة كما عند عبد الرزاق^(١٠) فرواه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح "والليل إذا عسعس".

(١) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ١٧٣، رقم ١٠٤.

(٢) نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٦٥.

(٣) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ١٧٣، رقم ١٠٤.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٢٧١، رقم ١٠١٥.

(٥) الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص ٦٥، رقم ١٣.

(٦) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٣٥، رقم ١٥٩٦.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦١٩.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٢٥، رقم ٣١٤١.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٢.

(١٠) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، ج ٢، ص ١١٥، ح ٢٧٢١.

فهذان وجهان روي عن إسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل ثقة مكثر وأرجو أن يكونا جميعا محفوظين عنه فإن ابن عيينة ثقة حافظ وللحديث أصل عن الوليد بن سريع وقد أشار إلى هذا الخلاف الحافظ العقيلي فقال بعد ذكر رواية إسماعيل الأولى: "روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث ورواه مسعر والمسعودي عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر "والليل إذا عسعس" فالحديث صحيح إن شاء الله" (١).
وممن صحح الحديث أيضا ابن حبان (٢)، والألباني (٣)، وشعيب الأرنؤوط (٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنَع)

فِيهِ «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُنُوعِ» هُوَ الدُّنُوُّ مِنَ الدُّلِّ وَالتَّخَضُّعُ لِلسُّؤَالِ.
يُقَالُ: كَنَعْتُ كُنُوعًا، إِذَا قَرَّبَ وَدَنَا (٥).

الحديث (١٦٨)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ تَحْمِلُ صَبِيًّا بِهِ جُنُونٌ، فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّاحِلَةَ ثُمَّ اِكْتَنَعَ لَهَا» أَي: دَنَا مِنْهَا. وَهُوَ افْتَعَلَ، مِنَ الْكُنُوعِ (٦).

الحديث (١٦٩)

قال الخطابي (٧) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ نَا زَكَرِيَّا بْنُ حَمْدَوَيْهِ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ نَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ نَا مَعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الصَّدْفِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: لَمَّا هَبَطْنَا بَطْنَ الرُّوحَاءِ عَارَضَتْ رَسُولَ اللَّهِ امْرَأَةٌ تَحْمِلُ صَبِيًّا بِهِ جُنُونٌ قَالَ: فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ الرَّاحِلَةَ ثُمَّ اِكْتَنَعَ إِلَيْهَا فَوَضَعْتُهُ عَلَى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ فَجَعَلَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاسِطَةِ الرَّجْلِ.

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ٥، ص ١٢٦، ح ١٨١٩.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٦، ص ١٠٦٩.

(٤) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ٣١، ص ٣١، ح ١٨٧٣٣.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٤.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٤.

(٧) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٤٢٤.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو يعلى^(١) كما في المطالب العالية مطولاً ولفظ " فأكسع لها"، وأخرجه ابن السني^(٢) مختصراً وبدون لفظ ابن الأثير، وكذلك أخرجه مطولاً أبو نعيم الأصبهاني^(٣) وبدون لفظ ابن الأثير ثلاثتهم من طريق أبي هشام الرفاعي " محمد بن يزيد بن رفاعه" عن إسحاق بن سليمان، وأخرجه العقيلي^(٤)، والبيهقي^(٥) من طريق عبد الرحيم بن حماد مطولاً وبدون لفظ ابن الأثير، كلاهما (إسحاق بن سليمان، وعبد الرحيم بن حماد) عن معاوية بن يحيى الصدفي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي، مشكدانة^(٦)، أبو عبد الرحمن الكوفي، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين،**

ذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، ووثقه الذهبي^(٨).

وقال أبو حاتم^(٩)، والذهبي في موضع آخر^(١٠)، وابن حجر^(١١): " صدوق"، وزاد الذهبي: " صاحب حديث"، وزاد ابن حجر: " فيه تشيع"، وقال صالح جزرة^(١٢): " كان غالباً في التشيع".

خلاصة القول: عبد الله بن عمر " مشكدانة" صدوق، وما كان من تشيعه لا يضر خاصة وأن الحديث لا يوافق بدعته.

**** زكريا بن حمدويه الصفار، حدث عن عفان بن مسلم، وروى عنه أبو القاسم الطبراني.**
ترجم له الخطيب^(١٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، كتاب المناقب، باب بركة دعائه صلى الله عليه وسلم، ج ١٥، ص ٥٣٠، ح ٣٨٠٨.

(٢) عمل اليوم والليلة، باب ترخيم الأسماء، ص ٣٦٤، ح ٤١١.

(٣) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٩٣، ح ٢٩٨.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٣، ص ٨١.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي، الشامل، باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر بن عبد الله الأنصاري وغيره في الشجرتين

والصبي والجمال، ج ٦، ص ٢٤.

(٦) قال ابن حبان: " سمعت محمد بن إسحاق الثقفي يقول: سمعت عبد الله بن عمر بن أبان، يقول وأتاه رجل على كتابه مشكدانة،

فغضب وقال: إنما لقبني مشكدانة أبو نعيم، كنت إذا أتيت تلبست وتطيبت، فإذا رأني قال: قد جاءكم مشكدانة" (الثقات، لابن

حبان، ج ٨، ص ٣٥٨، رقم ١٣٨٦١)، وقال أبو بكر بن منجويه: " قيل: سماه به أهل خراسان، ومشكدانة بلغتهم: وعاء المسك" (

تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٥، ص ٣٤٧).

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣٥٨، رقم ١٣٨٦١.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٧٨، ح ٢٨٧٤.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١١٠-١١١، رقم ٥٠٥.

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٤٦٦، رقم ٤٤٧٣.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١٥.

(١٢) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٣٢٧٣.

(١٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ٤٨٠، رقم ٤٥٣٣.

خلاصة القول: لا يُعرف.

* محمد بن هاشم بن سعيد القرشي الشامي، أبو عبد الله البعلبكي، مات سنة أربع وخمسين ومائتين،

ذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١): "يغرب"، وقال النسائي^(٢): "لا بأس به"،

وقال مسلمة بن قاسم^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

* باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل ما فيه من العلل التالية:

• ضعف معاوية بن يحيى الصدفي^(٦)، ولم يتابع على الحديث.

• جهالة حال زكريا بن حمدويه الصفار.

وللحديث شاهد من طريق يعلى بن مرة، أخرجه أحمد^(٧) عن عبد الله بن نمير عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن بن عبد العزيز عن يعلى بن مرة قال: لقد رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا، ما رآها أحد قبلي، ولا يراها أحد بعدي، لقد خرجت معه في سفر حتى إذا كنا ببعض الطريق مررنا بامرأة جالسة، معها صبي لها... وذكر الحديث.

والحديث إسناده ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن عبد العزيز.

وللحديث شاهد آخر من طريق ابن عباس أخرجه أحمد^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، والطبراني^(١٠) من طريق فرقد السبخي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن امرأة جاءت بابن لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن ابني هذا به جنون... وذكر الحديث مختصرا.

وإسناده ضعيف؛ لأجل فرقد السبخي قال ابن حجر^(١١): "صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ"، ولم يتابع على رواية الحديث.

فالحديث بمتابعته وشاهده ضعيف.

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١١٨، رقم ١٥٥٠٦.

(٢) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٥٢، رقم ٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٩٤-٤٩٥، رقم ٨١١.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٢٧، رقم ٥١٩٠.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥١١.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٨.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث يعلى بن مرة، ج ٢٩، ص ٨٩-٩٠، ح ١٧٥٤٨.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس، ج ٤، ص ١٤١، ح ٢٢٨٨.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطب، باب في المريض ما يرقى به وما يعوذ به، ج ٥، ص ٤٧، ح ٢٣٥٨٠.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ٥٧، ح ١٢٤٦٠.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْأَحْنَفِ «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَكْنَعُ» أَي نَاقِصٌ أَبْتَرٌ. وَالْمُكْنَعُ: الَّذِي قُطِعَتْ يَدَاهُ^(١).

الحديث (١٧٠) هذا الحديث أثر عن الأحنف بن قيس

قال ابن قتيبة^(٢) رحمه الله: حَدِيثُ الْأَحْنَفِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ الَّتِي خَطَبَهَا فِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْأَزْدِ وَتَمِيمٍ كَانَ يُقَالُ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهُ فِيهِ فَهُوَ أَكْنَعٌ"، يَرُوبِهِ سَفِيَانٌ عَنِ مَجَالِدِ عَنِ الشَّعْبِيِّ.

ملاحظة: قد ورد الحديث مرفوعا ولكن بلفظ "أقطع" ولفظ "أجزم".

قال ابن ماجة^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ الْعَسْقَلَانِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٤) عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه ابن الأعرابي^(٥)، والبيهقي^(٦)، والخطيب البغدادي^(٧) من طريق عبيد الله بن موسى، بنحوه

وأخرجه الدارقطني^(٨) من طريق موسى بن أعين، بلفظ "بذكر الله" بدل "الحمد لله"

وأخرجه أبو داود^(٩) بلفظ "أجزم"، والنسائي^(١٠) بنحوه، والدارقطني^(١١) من طريق الوليد بن مسلم،

وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٢) من طريق عبد الله بن المبارك بلفظ "بذكر الله" مكان "بحمد الله"، وزاد لفظ "أبتر".

وأخرجه ابن حبان^(١٣)، والخليلي^(١٤) من طريق عبد الحميد بن أبي العشرين بنحوه،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٤.

(٢) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ٢، ص ٥٣٩.

(٣) سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، ج ١، ص ٦١٠، ح ١٨٩٤.

(٤) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، إمام أهل الشام في زمانه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٧).

(٥) معجم ابن الأعرابي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٣٥٤.

(٦) الدعوات، باب ما جاء في فضل الدعاء والذكر، ج ٢، ص ٦٥، ح ١، وشعب الإيمان، باب تعديد بعم الله عز وجل وما يجب من شكرها، ج ٦، ص ٢١٤، ح ٤٠٦٢.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٧٠.

(٨) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، ج ١، ص ٤٢٨، ح ٨٨٤.

(٩) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الهدى في الكلام، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٤٨٤٠.

(١٠) عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ص ٣٤٥، ح ٤٩٤.

(١١) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، ج ١، ص ٤٢٨، ح ٨٨٣.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ٣٢٩، ح ٨٧١٢.

(١٣) صحيح ابن حبان، ج ١، ص ١٧٣، ح ١.

(١٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١١٨.

وأخرجه ابن حبان^(١) من طريق شعيب بن إسحاق بنحوه، والبيهقي^(٢) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني بنحوه،

سبعتهم (عبيد الله بن موسى، وموسى بن أعين، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، وعبد الحميد بن أبي العشرين، وشعيب بن إسحاق، وأبو المغيرة) عن الأوزاعي به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * قُرَّةُ بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري، يقال: اسمه يحيى، مات سنة سبع وأربعين ومئة،

وثقه يعقوب بن سفيان^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

وقال ابن شاهين^(٥): "قال يحيى: ليس به بأس عندي"، وقال ابن معين أيضاً^(٦): "ضعيف الحديث"، وقال في موضع آخر^(٧): "كان يتساهل في السماع، وفي الحديث، وليس بكذاب"، وقال أحمد بن حنبل^(٨): "منكر الحديث جداً".

وقال أبو زرعة^(٩): "الأحاديث التي يروها مناكير".

وقال أبو حاتم^(١٠)، والنسائي^(١١): "ليس بقوي"، وكذلك قال الدارقطني^(١٢): "ليس بقوي في الحديث" وقال العجلي: "يكتب حديثه".

وقال أبو عبيد الآجري^(١٣): "قلت لأبي داود: قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل؟ قال: في حديثه نكارة".

وقال أبو أحمد بن عدي^(١٤): "لم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به".

قال أبو مسهر عن يزيد بن السمط^(١٥): "كان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من قرّة بن عبد الرحمن"، وتعبه ابن حبان بقوله^(١٦): "هذا الذي قاله يزيد ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرّة أعلم الناس

(١) صحيح ابن حبان، باب ذكر الأمر للمرء أن تكون فواتح أسبابه بحمد الله جلا وعلا، ج ١، ص ١٧٤، ح ٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب التعميد في خطبة الجمعة، ج ٣، ص ٢٩٥، ح ٥٧٦٨.

(٣) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٤٦٠.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٤٢-٣٤٣، رقم ١٠٣٦٥.

(٥) تاريخ أسماء الثقات، ص ١٩١، رقم ١١٥٦.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٣٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٧٤.

(٨) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٢٨٤، رقم ٢٩٤.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٣٢.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٣٢.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٥٨٣.

(١٢) سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٢٧، ح ٨٨٣.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٥٨٣.

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١٨٤.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٣٢.

(١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٤٣.

بالزهري وكل شيء روى عنه ستون حديثاً؟! بل أعلم الناس بالزهري مالك، ومعمر، ويونس، والزبيدي، وعقيل، وابن عيينة هؤلاء أهل الحفظ والإتقان والضبط".

وأورد ابن عدي كلام الأوزاعي من رواية رجاء بن سهل عن أبي مسهر، ولفظه: "حدثنا يزيد بن السمط قال: حدثنا قرة قال: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه، وكان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من ابن حيوييل"^(١).

قال ابن حجر^(٢): "فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق والله أعلم".

قال الذهبي^(٣): "صويلح الحديث"، وقال ابن حجر^(٤): "صدوق له مناكير".

خلاصة القول: هو ضعيف.

**** عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة؛ إلا أنه كان يتشيع^(٦)، ولا يضره ذلك؛ لأن الحديث غير موافق لبدعته.**

**** محمد بن خلف بن غزوان الشامي، أبو نصر العسقلاني، مات سنة ستين ومئتين،**

وثقه أبو بكر بن أبي عاصم^(٧)، ومسلمة بن قاسم^(٨).

وقال أبو حاتم الرازي^(٩)، والذهبي^(١٠)، وابن حجر^(١١): "صدوق"، وقال النسائي^(١٢): "صالح"، وقال في موضع آخر^(١٣): "لا بأس به".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١٨٢.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٧٤.

(٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٥٦، رقم ٢٨٦.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٥.

(٥) تحت حديث رقم (١٦٥).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٥.

(٧) تهذيب الكمال، للزمري، ج ٢٥، ص ١٦٢.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ١٤٩.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٢٤٥.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٦٨، رقم ٤٨٣.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٧٧.

(١٢) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٩٦، رقم ١٧٣.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ١٤٩.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده ضعيف لضعف قرّة بن عبد الرحمن، ولكنه متابع بيونس بن يزيد كما عند الخليلي^(١) من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - وقال فيه: "بحمد الله والصلاة على" فزاد الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وضعف الخليلي الإسناد بإسماعيل بن أبي زياد، ورماه الدارقطني بالوضع^(٢).

وممن ضعفه شعيب الأرنؤوط للاضطراب الذي وقع في إسناده ومتمته^(٣).

قالت الباحثة: الاضطراب الواقع في السند كان كالتالي:

**** ذكر قرّة بن عبد الرحمن مرة وأخرى إسقاطه من السند.**

فأخرجه الخليلي^(٤) من طريق خارجة بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري به - ولم يذكر فيه قرّة بن عبد الرحمن ، وخارجة متروك^(٥).

وأخرجه أيضاً دون أن يذكر قرّة فيه الخطيب البغدادي^(٦) من طريق مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي به - ولفظ الحديث عنده: "ببسم الله الرحمن الرحيم" مكان الذكر والحمد. فإن صح السند إلى مبشر فروايته شاذة لمخالفتها لرواية جمع من الثقات عن الأوزاعي.

**** إسقاط الزهري من السند.**

وأخرجه السبكي^(٧) من طريق عبد الله بن الحسين بن جابر عن محمد بن كثير المصيبي عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة به - فأسقط من الإسناد الزهري، ويحيى هنا هو "قرّة بن عبد الرحمن" - وعبد الله بن الحسين بن جابر قال عنه ابن حبان^(٨): "يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد".

**** ذكر الحديث تارة مرفوعاً وأخرى مرسلاً**

فرواه قرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً وتبين ذلك في التخريج سابقاً، كما أخرجه الطبراني^(٩) ومن طريقه السبكي^(١٠) مرفوعاً من طريق صدقة بن عبد الله، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب، عن أبيه، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصدقة بن عبد الله

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١١٩.

(٢) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ج ١، ص ٢٥٦، رقم ٨٣.

(٣) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج ١٤، ص ٣٢٩، ح ٨٧١٢.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ٣، ص ٩٦٦.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٦.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٢١٠.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ج ١، ص ١٤ . ١٥.

(٨) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٤٦، رقم ٥٨٠.

(٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ٧٢، ح ١٤١.

(١٠) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ج ١، ص ١٤ . ١٥.

ضعيف^(١).

وذكر مرسلًا عن الزُّهْرِيِّ كما عند النسائي من طريق الليث عن عقيل بن خالد^(٢)، ومن طريق الحسن بن عمر^(٣)، كلاهما عن الزهري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكره وقال فيه: "بِذَكَرِ اللهُ". ورجح الدارقطني^(٤) الرواية المرسلة على الرواية الموصولة.

الاضطراب الواقع في المتن:

حيث تعددت ألفاظ الحديث فتارة يذكره قرّة بلفظ "أقطع"، وتارة بلفظ "أبتر"، وتارة أخرى بلفظ "أجذم"، وتارة: يذكر الحمد وأخرى يقول: بذكر الله.

ففي نهاية الأمر الحديث ضعيف بمجموع طرقه فقال الألباني^(٥): "وجملة القول: أن هذا الحديث ضعيف؛ لإضطراب الرواية فيه على الزهري، وكل من رواه عنه موصولاً فهو ضعيف، أو السند إليه ضعيف، والصحيح عنه مرسل كما تقدم عن الدارقطني وغيره، والله أعلم".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَتَف)

فِيهِ «إِنَّهُ تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَكَنَفَهَا وَضَرَبَ بِالْمَاءِ وَجْهَهُ» أَي جَمَعَهَا وَجَعَلَهَا كَالْكَتِفِ، وَهُوَ الْوِعَاءُ^(٦).

الحديث (١٧١)

قال الخطابي^(٧) رحمه الله: عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٨) نا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ نا أَبُو جَعْفَرِ الْخَطْمِيِّ نا عُمَارَةُ بْنُ خُرَيْمَةَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَكَنَفَهَا فَضَرَبَ بِالْمَاءِ وَجْهَهُ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٩) بلفظ " فكفها" من طريق يحيى بن سعيد به.

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٧٥.

(٢) عمل اليوم والليلة، للنسائي، ما يتحب من الكلام عند الحاجة، ص ٣٤٥، ح ٤٩٦.

(٣) عمل اليوم والليلة، للنسائي، ما يتحب من الكلام عند الحاجة، ص ٣٤٥، ح ٤٩٧.

(٤) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، ج ١، ص ٤٢٨، ح ٨٨٣.

(٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ١، ص ٣٢.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٧) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٢٦٣.

(٨) علي بن عبد الله: هو ابن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله. (تقريب

التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٣).

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث عبد الرحمن بن أبي قراد، ج ٢٤، ٤٢٩، ح ١٥٦٦١.

وأخرجه مختصراً ابن أبي شيبة^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، والنسائي^(٣)، وابن ماجه^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، وابن أبي عاصم الشيباني^(٦)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٧) من طرق عن يحيى بن سعيد القطان به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عبد الرحمن بن أبي قُرَاد^(٨) الأنصاري**، يعد في أهل الحجاز، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً واحداً في آداب الوضوء^(٩).

**** عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري**، أبو جعفر الخطمي المدني، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)،

وثقه يحيى بن معين^(١٠)، والعجلي^(١١)، والنسائي^(١٢)، وابن نمير^(١٣)، والطبراني^(١٤)، والذهبي^(١٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦)، وقال ابن حجر^(١٧): "صدوق"، ونقل قول أبي الحسن بن المديني: "هو مدني قدم البصرة وليس لأهل المدينة عنه أثر ولا يعرفونه"^(١٨).

وقال عبد الرحمن بن مهدي^(١٩): "كان أبو جعفر وأبوه وجده قوما يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض".

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب من كره أن ترى عورته، ج ١، ص ١٠٠، ح ١١٢٩.
- (٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث عبد الرحمن بن أبي قُرَاد، ج ٤، ص ٤٢٨، ح ١٥٦٦٠، ج ٢٩، ص ٤٨٥، ح ١٧٩٧١.
- (٣) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، ج ١، ص ١٧، ح ١٦، والسنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٨٠، ح ١٧.
- (٤) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب التباعد للبراز في القضاء، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٣٤.
- (٥) صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب التباعد للغائط في الصحاري عن الناس، ج ١، ص ٣٠، ح ٥١.
- (٦) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، ج ٥، ص ١٩٣، ح ٢٧٢٢.
- (٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٤، ص ١٨٣٧، ح ٤٦٣٨.
- (٨) القُرَادي: بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الدال المهملة بعد الألف، هذه النسبة إلى قُرَاد، وهو لقب جد أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي القُرَادي. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٠، ص ٣٤٧).
- (٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٨٥١، رقم ١٤٥١.
- (١٠) تاريخ ابن معين. رواية عثمان الدارمي، ص ٢٣٦، رقم ٩١٩، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٧٩، رقم ٢٠٩٩.
- (١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٩٢، رقم ١٤٣٨.
- (١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٣٩٢.
- (١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١٥١، رقم ٢٦٨.
- (١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١٥١، رقم ٢٦٨.
- (١٥) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٩٨، رقم ٤٢٩٠.
- (١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٢٧٢، رقم ١٠٠٢٨.
- (١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٢.
- (١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ١٥١، رقم ٢٦٨.
- (١٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٢، ص ٣٩٣.

خلاصة القول: هو ثقة حيث وثقه جمع كبير من علماء الجرح والتعديل.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

الثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو وَرَوَجَتْهُ «لَمْ يُفْتَشْ لَنَا كِنْفًا» أَي لَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ مَعَهَا، كَمَا يُدْخِلُ الرَّجُلُ يَدَهُ مَعَ رَوْجَتِهِ فِي دَوَاحِلِ أَمْرِهَا^(١).

الحديث (١٧٢)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى^(٣) حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ^(٤) عَنْ مُغْبِرَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كَنَفَهُ، فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِهَا، فَتَقُولُ: نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كِنْفًا مُنْذُ أُتِينَاهُ، فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «الْقَنِي بِهِ»، فَلَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟» قَالَ: كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَخْتِمُ؟»، قَالَ: كُلَّ لَيْلَةٍ، قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: قُلْتُ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ»، قُلْتُ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفْطِرُ يَوْمَيْنِ وَصُمْ يَوْمًا» قَالَ: قُلْتُ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمَ دَاوُدَ صِيَامَ يَوْمٍ وَاْفْطَارَ يَوْمٍ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيْالٍ مَرَّةً»^(٦).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٥٠٥٢.

(٣) موسى: هو ابن إسماعيل التبوذكي المنقري - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٩).

(٤) أبو عوانة: هو وضاح بن عبد الله الشكري، مات سنة خمس وسبعين ومئة، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٠).

(٥) مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٠).

(٦) اختلفت الروايات في كم يختم القرآن: ففي رواية جاء قوله عليه الصلاة والسلام «اقرأ في كل سبع» (مسند أحمد بن حنبل، ج ١١، ص ٦٧، ح ٦٥١٦)، وفي رواية أخرى جاء قوله «اقرأ في كل ثلاث» (مسند أحمد بن حنبل، ج ١١، ص ٩٨، ح ٦٤٧٧)، ورواية ثالثة قال «اقرأ القرآن في خمسة أيام» (مسند أحمد بن حنبل، ج ١١، ص ٤٣٢، ح ٦٨٤٣)، وقد فسر الحافظ ابن حجر تعدد الروايات بتعدد القصة، وقال: "لا مانع أن يتعدد قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيداً، ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق، وكان النهي عن الزيادة ليس على التحريم، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق، وهو النظر إلى عجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المال"، ونقل قول النووي فقال: "قال النووي: والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يحتل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يحل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هذرمة". (فتح الباري، لابن حجر، ج ٩، ص ٩٧).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأخرجه مسلم^(٣) من طريق سعيد بن المسيب، وأخرجه مسلم^(٤) أيضاً من طريق سعيد بن ميناء، ثلاثتهم عن عبد الله بن عمرو به وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانياً: تراجم الرواة

** المغيرة بن مقسم الضبيّ، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم النخعي، وقد عده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية أخرى عند البخاري^(٦).
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «يُدْنِي الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنْفَهُ» أَي يَسْتُرُهُ. وَقِيلَ: يَرْحَمُهُ وَيَلْطَفُ بِهِ. وَالكَنْفُ بِالتَّحْرِيكِ: الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ. وَهَذَا تَمَثُّيلٌ لَجَعْلِهِ تَحْتَ ظِلِّ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٧).

الحديث (١٧٣)

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ^(٩) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَهَشَامٌ^(١٠) قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ: بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ يَطُوفُ إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ - أَوْ قَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ - سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "يُدْنِي الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ - وَقَالَ هَشَامٌ: يَدْنُو الْمُؤْمِنُ - حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنْفَهُ فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ، تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ: أَعْرِفُ، يَقُولُ:

(١) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٩٧٥، وكتاب الأدب، باب حق الضيف، ج ٨، ص ٣١، ح ٦١٣٤.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، ج ٢، ص ٨١٣، ح ١١٥٩ (١٨٢). (١٨٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، ج ٢، ص ٨١٢، ح ١١٥٩ (١٨١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا، ج ٢، ص ٨١٧، ح ١١٥٩ (١٩٣).

(٥) تحت حديث رقم (١٤٧).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم يوم وإفطار صوم، ج ٣، ص ٤٠، ح ١٩٧٨.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٨) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُوَ لَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}، ج ٦، ص ٧٤، ح ٤٦٨٥.

(٩) هو: مسدد بن مسرهد الأسدي، أبو الحسن البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨).

(١٠) هو: هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٣).

رَبِّ أَعْرِفُ مَرَّتَيْنِ، فَيَقُولُ: سَتَرْتُهَا فِي الدُّنْيَا، وَأَعْفَرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ تُطْوَى صَحِيفَةُ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ - أَوْ الْكُفَّارُ - فَيُنَادَى عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ ﴿ هَوْلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(١)، وَقَالَ شَيْبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري من طريق أبي عوانة "الوضاح بن عبد الله"^(٢)، ومن طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي^(٣) مختصراً،

وأخرجه أيضاً من طريق همام بن يحيى^(٤) بنحوه، وأخرجه مسلم^(٥) من طريق هشام الدستوائي بنحوه، أربعتهم (أبو عوانة، وشيبان النحوي، وهمام بن يحيى، وهشام الدستوائي) عن قتادة به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السُّدُوسِي، سبقت ترجمته^(٦)، مجمع على توثيقه ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة، وقد صرح بالسماع في نهاية هذا الحديث وفي رواية أخرى عن البخاري^(٧).

* * سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، سبقت ترجمته^(٨)، متفق على توثيقه؛ ولكنه اتهم بالتدليس ووضع ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٩) الذين لا يضر تدليسهم.

كما أنه اختلط في آخر عمره وطالت مده اختلاطه، ولا يضر اختلاطه هنا فقال ابن عدي^(١٠): "وأثبتهم فيه يزيد بن زريع"، وهو الراوي عنه هنا، كما أنه متابع على الحديث من قبل هشام الدستوائي فتنفي بذلك تهمة الاختلاط عنه.

كما أنه اتهم بالإرسال ولا يضره ذلك فهو من أثبت الناس في قتادة.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) سورة هود (١٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ج ٨، ص ٢٠، ح ٦٠٧٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ج ٩، ص ١٤٨، ح ٧٥١٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى "ألا لعنة الله على الظالمين"، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٤٤١.

(٥) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٨.

(٦) تحت حديث رقم (٢).

(٧) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ج ٩، ص ١٤٨، ح ٧٥١٤.

(٨) تحت حديث رقم (٨٣).

(٩) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣١، رقم ٥٠.

(١٠) التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ٤٥٠.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي وائِلٍ « نَشَرَ اللَّهُ كَنَفَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا، وَتَعَطَّفَ بِيَدِهِ وَكُمَّهُ » وَجَمَعَ الْكَنْفَ: أَكْنَفَ^(١).

الحديث (١٧٤)

ملاحظة: لم أقف على رواية بلفظ ابن الأثير ولكن هناك رواية بالمعنى وهي كتالي:

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرِ الْمَازِنِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي، مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخِذْ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيُّ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَعْفُوهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: {هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ}^(٣)"

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤) من طريق أبو عوانة" الوضاح بن عبد الله"، وأخرجه أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة^(٥)، وأخرجه البخاري^(٦) ومسلم^(٧) من طريق هشام الدستوائي، ثلاثتهم (أبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي) عن قتادة بن دعامة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * همام بن يحيى بن دينار، سبقت ترجمته^(٨)، ثقة ربما وهم^(٩)، ولا يضره ذلك فهو من أصحاب قتادة وأرواهم عنه كما تبين سابقاً، وقد تابعه هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة" الوضاح بن عبد الله".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى "ألا لعنة الله على الظالمين"، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٤٤١.

(٣) سورة هود (١٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ج ٨، ص ٢٠، ح ٦٠٧٠، وكتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ج ٩، ص ١٤٨، ح ٧٥١٤.

(٥) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله "وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ"، ج ٦، ص ٧٤، ح ٤٦٨٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله "وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ"، ج ٦، ص ٧٤، ح ٤٦٨٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٨.

(٨) تحت حديث رقم (٨٣).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٤.

**** قتادة بن دعامة السدوسي، سبقت ترجمته^(١) مجمع على توثيقه ولكنه مدلس ومرسل، أما عن تدليسه فقد صرح بالسماع في رواية أخرى عند البخاري^(٢)، بالإضافة إلى أنه لم يرسل عن صفوان فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسله عنهم قتادة ولم يكن فيهم صفوان^(٣).**
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ جَرِيرٍ « قَالَ لَهُ: أَيْنَ مَنْزِلُكَ؟ قَالَ لَهُ: بِأَكْنَفٍ بَيْشَةَ » أَي: نَوَاحِيهَا^(٤).

الحديث (١٧٥)

قال عمر بن شبة^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الرَّقَاشِيُّ حَدَّثَنَا حَمْرَةُ بْنُ نُصَيْرِ الْبَيْرُودِيِّ حَدَّثَنَا الزَّيَّانُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ شَيْبَةَ الْمَذْحِجِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ لَمْ يَبْرَحْ مُصَلًّا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَالَ لَنَا يَوْمًا: « يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْفَجِّ مِنْ خَيْرِ ذِي يَمَنِ عَلَيْهِ مِسْحَةٌ مَلِكٍ » قَالَ: فَطَلَعَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ فِي أَحَدِ عَشَرَ رَاكِبًا مِنْ قَوْمِهِ، فَعَقَلُوا رِكَابَهُمْ ثُمَّ دَخَلُوا الْمَسْجِدَ فَقَالَ جَرِيرٌ: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « هَذَا رَسُولُ اللَّهِ يَا جَرِيرُ، أَسْلِمٌ تَسْلَمُ يَا جَرِيرُ، أَسْلِمٌ تَسْلَمُ - قَالَهَا ثَلَاثًا - يَا جَرِيرُ، إِنَّكَ لَمْ تَسْتَحِقَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغَ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ حَتَّى تَدَعَ الْأَوْثَانَ، يَا جَرِيرُ، إِنَّ غِلْظَ الْقُلُوبِ وَالْجَفَاءَ وَالْحَوْبَ فِي أَهْلِ الْوَبْرِ وَالصُّوفِ، يَا جَرِيرُ، إِنِّي أُحَدِّثُكَ الدُّنْيَا وَحَلَاوَةَ رِضَاعِهَا وَمَرَاةَ فَطَامِهَا » فَقَالَ جَرِيرٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الَّذِي جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْهُ؟ قَالَ: « جِئْتُ تَسْأَلُ عَنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَالدِهِ، وَعَنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَالدِهِ، وَمِنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَالدِهِ أَنْ يَخْضَعَ لَهُ فِي الْغَضَبِ وَالنَّعَبِ، وَمِنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَالدِهِ أَنْ يُحْسِنَ أَدَبَهُ وَأَنْ لَا يَجِدَّ نَسَبَهُ، إِنَّ الْمُكَافِيَّ لَيْسَ بِالْوَاصِلِ، إِنَّمَا الْوَاصِلُ مَنْ إِذَا فُطِعَتْ رَحْمَتُهُ وَصَلَّهَا » قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا جَرِيرُ، أَيْنَ تَنْزِلُونَ؟ » قَالَ: نَنْزِلُ فِي

(١) تحت حديث رقم (٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ج ٨، ص ٢٠، ح ٦٠٧٠، وكتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ج ٩، ص ١٤٨، ح ٧٥١٤.

(٣) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٥) تاريخ المدينة، لابن شبة، ج ٢، ص ٥٦٧.

أَكْنَفٍ بَيْشَةَ^(١) بَيْنَ سَلْمٍ^(٢) وَأَرَاكِ، وَسَهْلٍ وَدَكْدَاكِ^(٣)، وَحَمَضٍ وَعَلَاكِ^(٤)، بَيْنَ نَخْلَةٍ وَنَخْلَةٍ، شِتَاؤُنَا رَبِيعٌ، وَرَبِيعُنَا مَرِيعٌ، وَمَاؤُنَا يَمِيعٌ^(٥)، لَا يُضَامُ مَا تَحَهَا^(٦)، وَلَا يَعْزُبُ سَارِحُهَا، وَلَا يَحْسِرُ صَاحِبُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا إِنَّ خَيْرَ الْمَاءِ الشَّيْبِ^(٧)، وَخَيْرَ الْمَالِ الْعَنَمُ، وَخَيْرَ الْمَرْعَى الْأَرَاكِ وَالسَّلْمُ، إِذَا أُخْلَفَ كَانَ لِحِينًا^(٨)، وَإِذَا سَقَطَ كَانَ دَرِيئًا^(٩)، وَإِذَا أُكِلَ كَانَ لَيْبِنًا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن قتيبة^(١٠) مختصراً وبدون لفظ ابن الأثير، والطبراني^(١١) بنحوه، وأبو نعيم الأصبهاني^(١٢) مختصراً وبدون لفظ ابن الأثير جميعهم من طريق إسماعيل بن مهران الواسطي عن الزيان بن عباد بن شبل به. وأخرجه الطبراني^(١٣) مختصراً وبدون لفظ ابن الأثير من طريق محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه به.

- (١) بَيْشَةُ: بالهاء: اسم قرية غناء في واد كثير الأهل من بلاد اليمن، وفيها الكثير من بطون الناس من خثعم وهلال وسواءة بن عامر بن صعصعة وسلول وعقيل والضباب وقريش، وببيشة: من عمل مكة مما يلي اليمن من مكة على خمس مراحل، وبها من النخل والفسيل شيء كثير، وفي وادي ببيشة موضع مشجر كثير الأسود. (انظر معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج ١، ص ٥٢٩).
- (٢) قال ابن قتيبة: "والسَّلْمُ شجر من العضاة واحده سَلْمَةٌ وبها سمي الرجل سَلْمَةً". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٣).
- (٣) قال ابن قتيبة: "الدكداك من الرمل ما التبد منه بالأرض ولم يرتفع ذلك الإرتفاع وأراد أن أرضهم غير ذات حزنونة". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٣).
- (٤) قال ابن قتيبة: "العلاك شجر ينبت بالحجاز وهو العلك" (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٣).
- (٥) قال ابن قتيبة: "ماؤنا يميع أي يسيل من علو وكل سائل فهو مايع". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٤).
- (٦) قال ابن قتيبة: "الماتح: المستقي الذي ينزع بالدلو والماتح الذي ينزل في البئر إذا قل الماء فيملاً الدلو أراد أن ماءها جار على وجه الأرض فليس يُقام بها ماتح لأن الماتح يحتاج إلى إقامته على الأبار". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٤).
- (٧) المَاءُ الشَّيْبُ: قال ابن قتيبة: الشبم البارد، وأنا أحسبه السنم، والسنم: الماء على وجه الأرض وكل شيء علا شيئاً فقد تسنمه ويقال للشريف سنيم وهذا مأخوذ من السنام وهذا أشبه بما ذكره عن مائهم لأنه قال وماؤنا يميع أي يجري من علو. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٥).
- (٨) لحيناً: قال ابن الجوزي: "يريد إذا أخرج الخلفة وهو ورق يخرج بعد الورق الأول واللجين الورق المنفوس وهو الخبط" (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٢٩٩).
- (٩) درينا: الدرین حطام المرعى إذا قدم. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٦، وغريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٣٣٥).

(١٠) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٢.

(١١) الأحاديث الطوال، إسلام جرير بن عبد الله البجلي، ص ١٩٧، ح ٣.

(١٢) الأربعة على مذهب المتحققين من الصوفية، لأبي نعيم، ص ٤٥، ح ١٨.

(١٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢، ص ٢٩١، ح ٢٢١٠.

** تراجم الرواة

** الرِّيَّانُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ شَبَلِ الْمَذْحِجِيِّ، لم أقف على ترجمة له، وقد اختلف في اسمه فقال ابن قتيبة^(١): "الديان بن عباد"، وقال الطبراني^(٢): "زياد بن عبَّاد".

** حَمْرَةُ بْنُ نُصَيْرِ الْبَيْرُودِيِّ: ذكره المزي^(٣)، وابن حجر^(٤) دون أن يذكرها فيه جرحاً أو تعديلاً.

** الرقاشي: لم يتبين لي من هو.

** محمد بن الحسن: لم يتبين لي من هو.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده موضوع؛ لأجل ما كان فيه من العلل التالية:

• ضعف عمر بن موسى فقد اتهم بوضع الحديث قال الدارقطني^(٥): "متروك الحديث"، وقال ابن

عدي^(٦): "هو بيِّنُ الأَمْرِ فِي الضُّعْفَاءِ، وَهُوَ فِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ مَتْنًا وَإِسْنَادًا"، وقال أبو

حاتم^(٧): "ذاهب الحديث كان يضع الحديث".

• جهالة بعض الرواة.

والحديث من موضوعات الجامع الصغير، قال الألباني^(٨): "هذا إسناد مظلم موضوع، آفته عمر بن موسى وهو

الوجيهي وهو كذاب وضاع. ومن دونه لم أعرفهم".



(١) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٤٢.

(٢) الأحاديث الطوال، إسلام جرير بن عبد الله البجلي، ص ١٩٧، ح ٣.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ٣٤٣، رقم ١٥١٩.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٣٥، رقم ٥٧.

(٥) سوالات البرقاني للدارقطني، ص ٥٠، رقم ٣٤٧.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٢٣.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٣٣، رقم ٧٢٧.

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٤، ص ٢٥٤، رقم ١٧٧٣، وضعيف الجامع الصغير، للألباني، ص ١٧٤، رقم ١٢٢٧.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْإِفْكَ «مَا كَشَفْتُ مِنْ كَنَفِ أَنْثَى» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْكَسْرِ مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَبِالْفَتْحِ مِنَ الثَّانِي (١).

الحديث (١٧٦)

قال الإمام البخاري (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ قَالَ لَهَا: أَهْلُ الْإِفْكَ مَا قَالُوا، وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ كَانَ أَوْعَى لِحَدِيثِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَثَبَتْ لَهُ إِفْتِصَاصًا، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ ... قَالَتْ عَائِشَةُ: "وَاللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قِيلَ لَهُ مَا قِيلَ لِيَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا كَشَفْتُ مِنْ كَنَفِ أَنْثَى قَطُّ، قَالَتْ: ثُمَّ قُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٤) من طريق فليح بن سليمان بنحوه،

وأخرجه البخاري بنحوه (٥) ومختصراً (٦)، ومسلم (٧) بنحوه من طرق عن يونس بن يزيد الأيلي،

وأخرجه مسلم (٨) من طريق معمر بن راشد بنحوه،

ثلاثتهم (فليح بن سليمان، ويونس بن يزيد، ومعمر بن راشد) عن الزهري به.

وقد علّقه البخاري (٩) بصيغة الجزم عن أبي أسامة "حماد بن أسامة"، ووصله من طريقه مسلم (١٠).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ج ٥، ص ١١٦، ح ٤١٤١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٢٦٦١.

(٤) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ج ٤، ص ٢١٢٩، ح ٢٧٧٠ (٥٧).

(٥) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً"، ج ٦، ص ١٠١، ح ٤٧٥٠.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب إذا عدل الرجل أحداً فقال: لا نعلم إلا خيراً، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٢٦٣٧، وكتاب التوحيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "الماهر بالقرآن مع الكرام البررة"، ج ٩، ص ١٥٨، ح ٧٥٤٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ج ٤، ص ٢١٢٩، ح ٢٧٧٠ (٥٦).

(٨) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ج ٤، ص ٢١٢٩، ح ٢٧٧٠ (٥٦).

(٩) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة"، ج ٦، ص ١٠٧، ح ٤٧٥٧.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ج ٤، ص ٢١٢٩، ح ٢٧٧٠ (٥٨).

ثانيا: تراجم الرواة

** صالح بن كيسان المدني، سبقت ترجمته^(١)، ثقة ثبت فقيه، ذكره العلاءي ضمن المراسيل ولكنه لم يرسل عن الزهري.

** إبراهيم بن سعد الزهري، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح، وقد سبق وأن قلت ربما تكلم فيه بسبب تحليله أمر الغناء.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَحَدِيثُ الدَّعَاءِ «مَضْنُوا عَلَيَّ شَاكِلَتِهِمْ مُكَانِفِينَ» أَي يَكْنُفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٣).

الحديث (١٧٧)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ «فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي» أَي أَحَطْنَا بِهِ مِنْ جَانِبَيْهِ^(٤).

الحديث (١٧٨)

قال الإمام مسلم^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ^(٦) عَنْ كَهْمَسِ^(٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيُّ حَاجِبِينَ - أَوْ مُعْتَمِرِينَ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَوْلَاءَ فِي الْقَدْرِ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكُلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَبْقَعُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَتَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَاقِدْرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَتَهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي».

(١) تحت حديث رقم (١٢).

(٢) تحت حديث رقم (١٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، ج ١، ص ٣٦، ح ١.

(٦) وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨١).

(٧) كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم من طريق عثمان بن غياث^(١)، ومن طريق مطر الوراق^(٢)، كلاهما (عثمان، ومطر الوراق) عن عبد الله بن بريدة،

وأخرجه مسلم^(٣) أيضاً من طريق سليمان بن طرخان،

كلاهما (عبد الله بن بريدة، وسليمان بن طرخان) عن يحيى بن يعمر به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * يحيى بن يعمر البصري، أبو سليمان، ويقال: أبو سعيد، ويقال: أبو عدي، مات قبل سنة مئة، وقيل: بعدها، ثقة فصيح وكان يرسل^(٤)، ولا يضره ذلك لأنه لم يرسل عن عبد الله بن عمر، فقد ذكر العلاني من أرسل عنهم يحيى ولم يكن فيهم عبد الله بن عمر^(٥)، كما أنه متابع على الحديث من قبل حميد بن عبد الرحمن الحميري، وهو ثقة^(٦).

* * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «وَالنَّاسُ كَنَفِيهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «كَنَفْتِيهِ»^(٧).

الحديث (١٧٩) أشار ابن الأثير هنا إلى روايتين الأولى بلفظ "كنفيه" والثانية بلفظ "كنفتيه" الرواية الأولى: «وَالنَّاسُ كَنَفِيهِ»

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ فِي السُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ وَالنَّاسُ كَنَفِيهِ، فَمَرَّ بِجَدِّي أَسْكَ، فَتَتَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ ثُمَّ قَالَ: «أَيْكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ بِدْرَهُمْ؟» فَقَالُوا: مَا نُحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيْءٍ، وَمَا نَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «أَتَحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ ثَلَاثًا، فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَوْ كَانَ حَيًّا لَكَانَ عَيْبًا فِيهِ أَنَّهُ أَسْكَ - وَالْأَسْكَ: الَّذِي لَيْسَ لَهُ أُذُنَانِ - فَكَيْفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟ قَالَ: «فَوَاللَّهِ، لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مَنْ هَذَا عَلَيْكُمْ».

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، ج ١، ص ٣٦، ح ٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، ج ١، ص ٣٦، ح ٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، ج ١، ص ٣٦، ح ٤.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٥٩٨.

(٥) انظر جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٩٩، رقم ٨٨٢، وانظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٤٨.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٢.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٨) الأدب المفرد، للبخاري، ص ٣٣٤، ح ٩٦٢.

أولاً: تخريج الرواية الأولى

تفرد البخاري بذكر هذا اللفظ وأخرجه مسلم^(١) بلفظ " والناس كنفته" من طريق سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد الصادق به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي، سبقت ترجمته^(٢)، هو في نفسه ثقة، وما كان من جرحه إنما هو بسبب رواية غيره عنه.**

**** عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَزْدِي^(٣)، أبو محمد الجهني، مات سنة ست وثمانين ومئة، وقيل: سبع وثمانين،**

وثقه مالك بن أنس^(٤)، وابن سعد^(٥)، ويحيى بن معين^(٦)، والعجلي^(٧)، وزاد ابن سعد: " كثير الخطأ يغلط".

وقال أحمد بن حنبل^(٨): " كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يروونها عن عبيد الله بن عمر".

وقال يحيى بن معين^(٩)، والنسائي^(١٠): " ليس به بأس"، وزاد النسائي: " وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر"، وقال في موضع آخر^(١١): " ليس بالقوي"

وقال أبو زرعة^(١٢): " سيئ الحفظ، فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ".

وقال أبو حاتم عندما سُئل عن عبد العزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون^(١٣): " عبد العزيز محدث، ويوسف شيخ يخطئ".

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، ج ٤، ص ٢٢٧٢، ح ٢٩٥٧.

(٢) تحت حديث رقم (١٤٢).

(٣) سبق الإشارة لجزء من ترجمته تحت حديث رقم (١١٧).

الدَّرَاوَزْدِي: بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الأخرى وكسر الدال الأخرى هذه النسبة لأبي محمد عبد العزيز بن محمد الدراوَزْدِي، من أهل المدينة. (الأنساب، للسمعاني، ج ٥، ص ٣٣٠، رقم ١٥٧٨)، وقال ابن حبان: " كان أبوه من دارابجرد - مدينة فارس، وكان مولى لجهينة، فاستنقلوا أن يقولوا دارابجردى فقالوا: الدراوَزْدِي، وقد قيل إنه من اندرابية. (الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ١١٦).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥، رقم ١٨٣٣.

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٥، ص ٤٢٤.

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٢٤، رقم ٣٨٩.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٩٧، رقم ١١١٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥، رقم ٣٩٦.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ١٩٤.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٨، ص ١٩٤.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥، رقم ١٨٣٣.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣٩٥، رقم ١٨٣٣.

وقال ابن حبان^(١): "كان يخطيء".

وقال الساجي^(٢): "كان من أهل الصدق والأمانة؛ إلا أنه كثير الوهم"، وقال ابن حجر^(٣): "صدق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء".

خلاصة القول: عبد العزيز ثقة في نفسه؛ إلا أنه سيء الحفظ ويخطيء إذا حدث كتب غيره، ولا يضره ذلك فقد تابعه على الحديث سليمان بن بلال.

الرواية الثانية: «والناس كَنَفْتِيَه»

قال أبو داود^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِالسُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ، وَالنَّاسُ كَنَفْتِيَه، فَمَرَّ بِجَدِّي أَسَاكَ مَيِّتٍ، فَتَنَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه البيهقي^(٥) من طريق موسى بن الحسن عن عبد الله بن مسلمة القعنبي به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواية

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَحَدِيثُ عُمَرَ «فَتَكَنَّفَهُ النَّاسُ»^(٦).

الحديث (١٨٠)

قال الإمام البخاري^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ^(٨)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ^(٩)، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ^(١٠) أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: وَضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ فَتَكَنَّفَهُ النَّاسُ، يَدْعُونَ وَيُصَلُّونَ قَبْلَ أَنْ يُزْفَعَ وَأَنَا

(١) الثقات، لابن حبان، ج٧، ص١١٦، رقم ٩٢٥٣.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٣٥٥، رقم ٦٨٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٥٨.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الميتة، ج١، ص٤٨، ح١٨٦.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب في مس الأتجاس اليابسة، ج١، ص٢١٨، ح٦٦٠.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٧٥.

(٧) صحيح البخاري، كتاب المناقب، مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ج٥، ص١١، ح٣٦٨٥.

(٨) عبدان: هذا لقب له واسمه: عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، أبو عبد الرحمن المروزي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣١٣).

(٩) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٢٠).

(١٠) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣١٢).

فِيهِمْ، فَلَمْ يَرْعِنِي إِلَّا رَجُلٌ آخِذٌ مَنَكِبِي، فَإِذَا عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ فَتَرَحَّمَ عَلَيَّ عُمَرُ، وَقَالَ: مَا خَلَّفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ، وَإِيْمُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ لِأَطُنُّ أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، وَحَسِبْتُ إِنِّي كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) من طريق عيسى بن يونس بدون لفظ ابن الأثير، وأخرجه مسلم^(٢) من طريق عبد الله بن المبارك بنحوه، كلاهما (عيسى بن يونس، وعبد الله بن المبارك) عن عمر بن سعيد به.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ الْأَكْوَعِ:

تَبَيَّتْ بَيْنَ الزَّرْبِ وَالْكَنِيفِ

أَيُّ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكْنِفُهَا وَيَسْتُرُهَا^(٣).

الحديث (١٨١)

قال معمر بن راشد^(٤) رحمه الله: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ^(٥)، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي سَفَرٍ، فَنَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَرَجَرَ بِهِمْ، فَقَالَ:

لَمْ يَغْذُهَا مَدٌّ وَلَا نَصِيفٌ ... وَلَا تُمَيْرَاتٌ وَلَا رَغِيفٌ

لَكِنْ غَذَاهَا اللَّبْنُ الْخَرِيفُ ... الْمَخْضُ وَالْقَارِصُ وَالصَّرِيفُ

فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: انزِلْ يَا كَعْبُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعَرِّضُ بِنَا، فَنَزَلَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ:

لَمْ يَغْذُهَا مَدٌّ وَلَا نَصِيفٌ ... وَلَا تُمَيْرَاتٌ وَلَا رَغِيفٌ

لَكِنْ غَذَاهَا الْحَنْظَلُ النَّفِيفُ ... وَمِدْقَةُ كَطْرَةِ الْخَنِيفِ

تَبَيَّتْ بَيْنَ الزَّرْبِ وَالْكَنِيفِ

قَالَ: «فَخَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا شَرٌّ، فَأَمَرَهُمَا فَرَكِبَا»، وَحَدَّثَنِي أَبُو حَمْرَةَ الثَّمَالِيُّ بِنَحْوِ

حَدِيثِ هِشَامٍ وَرَادَ فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَطَفَ نَاقَتَهُ وَأَمَرَهُمَا فَرَكِبَا.

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذ خليلاً"، ج ٥، ص ٩، ح ٣٦٧٧.

(٢) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، ج ٤، ص ١٨٥٨، ح ٢٣٨٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٤) جامع معمر بن راشد، باب الشعر والرجز، ج ١١، ص ٢٦٥، ح ٢٠٥٠٥.

(٥) عروة بن الزبير بن العوام القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به معمر بن راشد.

ثانياً: تراجم الرواة

** هشام بن عروة، سبقت ترجمته^(١)، ثقة فقيه ربما دلس، ولا يضره ذلك؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى الذين اغتفر الأئمة تدليسهم.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لكنه مرسل.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «شَفَقْنَا أَكْتَفَ مُرُوطِهنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهِ» أَي اسْتَرَهَا وَأَصْفَقَهَا^(٢).
وَيُرَوَّى بِالنَّاءِ الْمَثَلَّةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الحديث (١٨٢)

قال أبو داود^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، وَابْنُ السَّرْحِ^(٤)، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيُّ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ^(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيُّ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: "يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ}^(٦)، شَفَقْنَا أَكْتَفَ - قَالَ ابْنُ صَالِحٍ: أَكْتَفَ - مُرُوطِهنَّ، فَاخْتَمَرْنَ بِهَا".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٧) من طريق يونس بن يزيد بنحوه، وأخرجه البيهقي^(٨) من طريق قرّة المعافري بمثله، كلاهما (يونس بن يزيد، وقرّة المعافري) عن ابن شهاب به.

ثانياً: تراجم الرواة

** قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيُّ، سبقت ترجمته^(٩)، ضعيف.

(١) تحت حديث رقم (٢١)..

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٣) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في قولِهِ {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ}، ج ٤، ص ٦١، ح ٤١٠٢.

(٤) هو: أحمد بن عمرو بن السرح القرشي، أبو الطاهر. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٨٣).

(٥) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، ثقة حافظ عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٨).

(٦) سورة النور (٣١).

(٧) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "وليضربن بخمرهن على جيوبهن"، ج ٦، ص ١٠٩، ح ٤٧٥٨.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الترغيب في أن تكثف ثيابها، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٣٢٥٨.

(٩) تحت حديث رقم (١٧٠).

* * أحمد بن سعيد بن بشر الهمداني، أبو جعفر المصري، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وثقه العجلي^(١)، وقال ابن حجر^(٢): ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي^(٣): "ليس بالقوي"، وقال زكريا الساجي^(٤): "ثبت"، وقال أحمد بن صالح^(٥): "ما زلت أعرفه بالخير منذ عرفته"، وقال ابن حجر^(٦): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره، وهذا إسناده ضعيف لأجل قرّة بن عبد الرحمن المعافري ضعيف؛ ولكنه متابع بيونس بن يزيد.

وللحديث طريق أخرى صحيحة أخرجها البخاري^(٧) (واللفظ له)، والنسائي^(٨)، والحاكم^(٩) من طريق صفية بنت شيبه عن عائشة رضي الله عنها كانت تقول لما نزلت هذه الآية: {وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ} ^(١٠) «أَخَذْنَ أُرْسُهُنَّ فَشَقَّقْنَهَا مِنْ قِبَلِ الْحَوَاشِي فَاخْتَمَرْنَ بِهَا».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ النَّحَّيِّ «لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ كُنُوفٌ» هِيَ الشَّأَةُ الْقَاصِيَةُ الَّتِي لَا تَمْشِي مَعَ الْغَنَمِ. وَلَعَلَّهُ أَرَادَ لِإِنْعَابِهَا الْمُصَدِّقَ بَاعِزَالِهَا عَنِ الْغَنَمِ، فَهِيَ كَالْمُشَيْعَةِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا فِي الْأَضَاحِي. وَقِيلَ: نَاقَةٌ كُنُوفٌ: إِذَا أَصَابَهَا الْبَرْدُ، فَهِيَ تَسْتَنِّرُ بِالْإِبِلِ ^(١١).

(١) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ١٩١، رقم ٣.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١، رقم ٥٣.

(٣) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٥٧، رقم ٦٥.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١، رقم ٥٣.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣١، رقم ٥٣.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٩.

(٧) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "وليضربن بخمرهن على جيوبهن"، ج ٦، ص ١٠٩، ح ٤٧٥٩.

(٨) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: وليضربن بخمرهن على جيوبهن"، ج ١٠، ص ٢٠٢، ح ١١٢٩٩.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، باب تفسير سورة النور، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٣٥٠٠.

(١٠) سورة النور (٣١).

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٥.

ملاحظة: لم أقف على رواية بلفظ ابن الأثير ولكن الرواية الموجودة بالمعنى وهي كالتالي:

قال الإمام أبو داود^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرِ بْنِ بَرِيٍّ، حَدَّثَنَا عِيسَى الْمَعْنَى، عَنْ ثَوْرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حُمَيْدٍ الرَّعِينِيُّ، أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ مِصْرٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عُتْبَةَ بْنَ عَبْدِ السَّلْمِيِّ فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْوَلِيدِ، إِنِّي خَرَجْتُ أَلْتَمِسُ الضَّحَايَا فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا يُعْجِبُنِي غَيْرَ ثَرْمَاءَ فَكَرِهْتُهَا فَمَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَفَلَا جِئْتَنِي بِهَا. قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ تَجَوُّزُ عَنْكَ وَلَا تَجَوُّزُ عَنِّي. قَالَ: نَعَمْ، إِنَّكَ تَشْكُ وَلَا أَشْكُ، إِنَّمَا " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُصْفَرَّةِ، وَالْمُسْتَأْصَلَةِ، وَالْبَحْقَاءِ وَالْمُشَيِّعَةِ، وَكِسْرَاءَ، وَالْمُصْفَرَّةُ: الَّتِي تُسْتَأْصَلُ أُذُنُهَا حَتَّى يَبْدُوَ سِمَاخُهَا " وَالْمُسْتَأْصَلَةُ: الَّتِي اسْتَوْصِلَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهِ، وَالْبَحْقَاءُ: الَّتِي تُبْحَقُّ عَيْنُهَا، وَالْمُشَيِّعَةُ: الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْعَنَمَ عَجْفًا وَضَعْفًا، وَالْكَسْرَاءُ: الْكَسِيرَةُ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٢)، والطبراني^(٣)، والحاكم^(٤)، والبيهقي^(٥) من طرق عن عيسى بن يونس، وأخرجه الحاكم^(٦) من طريق صدقة بن عبد الله الدمشقي، كلاهما (عيسى بن يونس و صدقة الدمشقي) عن ثور بن يزيد به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو حميد الرعيني الشامي، من الطبقة السادسة (الذين عاصروا صغار التابعين)، قال ابن حزم^(٧): " هو وشيخه مجهولان"، وقال ابن حجر^(٨): "مجهول".
خلاصة القول: هو مجهول كما قال ابن حجر.

* * يزيد ذو مصر، المقرئ الشامي الحمصي، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)، ذكره ابن حبان في الثقات^(٩)، وقال الذهبي^(١٠): "وثق"، وقال ابن حجر^(١١): "مقبول".
خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث.
* * باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، ج ٣، ص ٩٧، ح ٢٨٠٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عتبة بن عبد السلمي، ج ٢٩، ص ١٩٩، ح ١٧٦٥٢.

(٣) مسند الشاميين، ج ١، ص ٢٧٧، ح ٤٨٤.

(٤) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأضاحي، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٧٥٣٦.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الضحايا، باب ما ورد النهي عن التضحية به، ج ٩، ص ٤٦١، ح ١٩١٠١.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب الصوم، ج ١، ص ٦٤١، ح ١٧٢٢.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٢، ص ٧٩، رقم ٣٣٨.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٣٤.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٥٣٨، رقم ٦١١٤.

(١٠) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٩٢، رقم ٦٣٧٤.

(١١) تقريب التهذيب لابن حجر، ص ٦٠٦.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل جهالة أبي حميد الرعيني وشيخه، وممن ضعفه الألباني^(١). وللحديث شاهد ولكن لا يُفرح به من حديث علي بن أبي طالب أخرجه أحمد بن حنبل عن أبي بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان الهمداني، عن علي بن أبي طالب قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُضحى بالمقابلة، أو بمدايرة، أو شرقاء، أو خرقاء أو جدعاء"، وإسناده ضعيف من أجل أبي بكر بن عيَّاش في سماعه من شيخه أبي إسحاق شيء كما قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه^(٢) وقال أيضا: "أبو إسحاق أيضاً لم يسمع هذا الحديث من شريح بن النعمان، بينهما سعيد بن عمرو بن أشوع"، وقال الحاكم بعد روايته للحديث من طريق قيس بن الربيع قال - يعني قيس بن الربيع - قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح؟ قال: حدَّثني ابن أشوع، عنه^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنَنْ)

في حديث الاستسقاء « فلما رأى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الكِنِّ ضحكك » الكِنُّ: ما يَزِدُّ الحرَّ والبرد من الأبنية والمساكن. وقد كَنَنْتُهُ أَكْنُهُ كَنًّا، والاسم: الكِنُّ^(٤).

الحديث (١٨٤)

قال أبو داود^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ نِزَارٍ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبِرٍ، فَوَضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبِرِ، فَكَبَّرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ: « إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَأَسْتَبْخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَانِ رَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمُ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ، أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً

(١) ضعيف أبي داود، للألباني، ج ٢، ص ٣٧٦-٣٧٧، رقم ٤٨٦.

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٥١٤، رقم ١٦٠٦.

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأضاحي، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٧٥٣٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٦.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ج ١، ص ٣٠٤، ح ١١٧٣.

فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمْ يَأْتِ مَسْجِدَهُ حَتَّى سَأَلَتْ السُّيُولُ، فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكِنِّ ضَحِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ، فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو عوانة^(١)، والبيهقي^(٢) من طريق أبي داود السجستاني بنحوه، وأخرجه الطحاوي^(٣) عن روح بن الفرج بنحوه، وأخرجه الطبراني^(٤) عن عمرو بن أبي الطاهر المصري مختصراً، وأخرجه الحاكم^(٥)، والبيهقي^(٦) من طريق محمد بن إسماعيل بن مهران بنحوه، أربعتهم (أبو داود، وروح بن الفرج، وعمرو بن أبي الطاهر، ومحمد بن إسماعيل) عن هارون بن سعيد الأيلي، وأخرجه ابن حبان^(٧) من طريق طاهر بن خالد بن نزار بنحوه، كلاهما (هارون الأيلي، وطاهر بن خالد) عن خالد بن نزار به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** هشام بن عروة**، سبقت ترجمته^(٨)، ثقة فقيه ربما دلس، ولا يضره ذلك؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى الذين اغتفر الأئمة تدليسهم.

**** يونس بن يزيد بن أبي النجاد**، سبقت ترجمته^(٩)، ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، ووصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، فقال أحمد بن صالح المصري: "نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً. قال: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس؛ إلا أنه على سعة روايته عن الزهري جاء بروايات خالف فيها أقرانه، وليس بهذا يُرد حديث من كانت هذه صفته. وقد أشار ابن حجر لقلّة أوهامه عن الزهري فقال: "في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ".

**** القاسم بن مبرور الأيلي**، مات سنة ثمان وخمسين ومئة، وقيل: تسع وخمسين،

(١) مستخرج أبي عوانة، ج ٢، ص ١٢١، ح ٢٥١٩.

(٢) الدعوات الكبير، باب الدعاء في الاستسقاء، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٥٤٩.

(٣) شرح مشكل الآثار، ج ١٤، ص ٥، ح ٥٤٠٤، وشرح معاني الآثار، باب الاستسقاء كيف هو، وهل فيه صلاة أم لا؟، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١٩٠٦.

(٤) الدعاء، باب أمر الإمام الناس في الخروج إلى الاستسقاء في يوم بعينه، ص ٥٩٤، وباب السنة في إخراج المنبر إلى المصلى في اللستسقاء قبل خروج الناس، ص ٥٩٤، ح ٢١٧٠، وباب ما يبدأ به الخاطب إذا قعد على المنبر في الاستسقاء، ص ٥٩٥، ح ٢١٧٢.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب الاستسقاء، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٢٢٥.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي، ج ١، ص ١٠٢، ح ٥٦، والسنن الكبرى، كتاب صلاة الاستسقاء، باب ذكر الأخبار التي تدل على أنه دعا أو خطب قبل الصلاة، ج ٣، ص ٤٨٦، ح ٦٤٠٩.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأدعية، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٩٩١.

(٨) تحت حديث رقم (٢١).

(٩) تحت حديث رقم (١١٨).

ذكره ابن حبان في الثقات^(١)، وقال ابن حجر^(٢): "صدوق فقيه".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق.

* **خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الغساني**، أبو يزيد الأيلي، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين، قال مسلمة بن القاسم^(٣): "روى عنه ابن وضاح وهو ثقة"، وكذلك وثقه الدارقطني^(٤)، والذهبي^(٥)، وقال ابن الجارود^(٦): "وخالد بن نزار أثبت من حرمي بن عمارة".

وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٧): "يغرب ويخطيء"، وقال ابن حجر^(٨): "صدوق يخطيء".

خلاصة القول: صدوق وما كان من خطئه فقد قال الألباني: "إن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن"^(٩).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

إسناده حسن، لأجل خالد بن نزار وشيخه فكلاهما صدوق، ولم يخرج لهما الشيخان شيئاً. وممن حسن الحديث أبو داود^(١٠)، والألباني^(١١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «فَجَاءَ يَتَعَاهَدُ كَنَّتَهُ» أَيِ امْرَأَةِ ابْنِهِ^(١٢).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق دراسته تحت حديث رقم (١٧٣).



(١) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٧، رقم ١٤٩٣٩.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥١.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ١٢٣، رقم ٢٢٦.

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٩٩، رقم ١٨٨.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣٦٩، رقم ١٣٥٨.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ١٢٣، رقم ٢٢٦.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٢٤. ٢٢٥، رقم ١٣١٢٢.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩١.

(٩) صحيح أبي داود، للألباني، ج ٤، ص ٣٣٨.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ج ١، ص ٣٠٤، ح ١١٧٣.

(١١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٦٦٩.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَنَّة)

فِيهِ «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ» كُنْهُ الْأَمْرِ: حَقِيقَتُهُ. وَقِيلَ:
وَقْتَهُ وَقَدْرُهُ. وَقِيلَ: غَايَتُهُ. يَعْنِي مَنْ قَتَلَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ أَوْ غَايَةِ أَمْرِهِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ قَتْلُهُ^(١).

الحديث (١٨٥)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ^(٣)، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ^(٤)،
عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْجَنَّةَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٥). ومن طريقه البيهقي^(٦). ونعيم بن حماد^(٧)، وأحمد بن حنبل^(٨)، والدارمي^(٩)، وابن أبي
عاصم^(١٠)، والنسائي^(١١)، وابن الجارود^(١٢) من طرق عن عبيدة بن عبد الرحمن بمثله،
وأخرجه أحمد بن حنبل^(١٣) من طريق علي بن زيد بنحوه،
كلاهما (عبيدة بن عبد الرحمن، وعلي بن زيد) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة.
وأخرجه أحمد^(١٤)، والبخاري^(١٥)، والنسائي^(١٦)، وابن حبان^(١٧)، والطبراني^(١٨)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٧.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمته، ج ٣، ص ٨٣، ح ٢٧٦٠.

(٣) هو: وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨١).

(٤) هو: عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٨).

(٥) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٩٢٠.

(٦) السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب الوفاء بالعهود إذا كان العقد مباحا وما ورد من التشديد في نقضه، ج ٩، ص ٣٨٦،
ح ١٨٨٤٩.

(٧) الفتن، باب العصمة من الفتن وما يستحب فيها من الكف والامساك عن القتال، ج ١، ص ١٧٦، ح ٤٦٦.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث أبي بكرة نفيح بن الحارث، ج ٣٤، ص ١٢، ح ٢٠٣٧٧.

(٩) سنن الدارمي، كتاب السير، باب في النهي عن قتل المعاهد، ج ٣، ص ١٦٢٧، ح ٢٥٤٦.

(١٠) الديات، باب المعاهد وديته، ص ٤٧.

(١١) سنن النسائي، كتاب القسامة، باب تعظيم قتل المعاهد، ج ٨، ص ٢٤، ح ٤٧٤٧، والسنن الكبرى، ج ٦، ص ٣٣٥، ح ٦٩٢٣.

(١٢) المنتقى، باب تحريم دماء المعاهدين، ص ٢٦٨، ح ١٠٧٠.

(١٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث أبي بكرة نفيح بن الحارث، ج ٣٤، ص ١٤٧، ح ٢٠٥١٥.

(١٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث أبي بكرة نفيح بن الحارث، ج ٣٤، ص ١١٧، ح ٢٠٤٦٩.

(١٥) مسند البخاري، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٣٦٣٩.

(١٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب السير، باب من قتل رجلا من أهل الذمة، ج ٨، ص ٧٩، ح ٨٦٩١.

(١٧) صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب الذمي والجزية، ج ١١، ص ٢٣٨، ح ٤٨٨١.

(١٨) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٣١.

والحاكم^(١)، وأبو نعيم^(٢)، والبيهقي^(٣) من طرق عن الحسن البصري بمعناه، وأخرجه ابن أبي شيبة^(٤)، وأحمد^(٥)، والبخاري^(٦)، والنسائي^(٧)، وابن خزيمة^(٨)، وابن حبان^(٩)، والحاكم^(١٠)، والبيهقي^(١١) من طريق الأشعث بن ثرملة بنحوه، ثلاثتهم (عبد الرحمن بن أبي بكرة، والحسن البصري، والأشعث بن ثرملة) عن أبي بكرة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** أبو بكرة: نفيح بن مسروح.** ويقال: نفيح بن الحارث ابن كعدة. وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ مِنْ عبيد الحارث بن كعدة بن عمرو الثقفي فاستلحقه، وَهُوَ مِمَّنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ. وأمه سمية أمة للحارث بن كعدة، وهي أم زياد بن أبي سفيان، وَيُقَالُ: إِنَّ أبا بَكْرَةَ تَدَلَّى مِنْ حِصْنِ الطَّائِفِ بِبَكْرَةَ، وَنَزَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرَةَ.

سكن أبو بكرة البصرة، ومات بها في سنة إحدى وخمسين، وَكَانَ مِمَّنْ اعْتَزَلَ يَوْمَ الْجَمَلِ، لم يقاتل مَعَ واحد من الفريقين، وَكَانَ أَحَدَ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ^(١٢).

**** عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني الجَوْشَنِيُّ^(١٣)**، أبو مالك البصري، مات سنة خمسين ومئة، وثقه ابن معين^(١٤)، وابن سعد^(١٥)، وأبو حاتم^(١٦)، والنسائي^(١٧)، والعجلي^(١٨)،

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الإیمان، ج ١، ص ١٠٥، ح ١٣٣.

(٢) صفة الجنة، باب ذکر ریح الجنة، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٩٣.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، کتاب القسامة، باب ما جاء في إثم من قتل ذمياً بغير جرم يوجب القتل، ج ٨، ص ٢٢٩، ح ١٦٤٨٤.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، کتاب الديات، باب في قتل المعاهد، ج ٥، ص ٤٥٧، ح ٢٧٩٤٤.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث أبي بكرة نفيح بن الحارث، ج ٣٤، ص ٢٠، ح ٢٠٣٨٣.

(٦) مسند البزار، ج ٩، ص ١٣٨، ح ٣٦٩٦٦.

(٧) سنن النسائي، کتاب القسامة، باب تعظيم قتل المعاهد، ج ٨، ص ٢٥، ح ٤٧٤٨، والسنن الكبرى للنسائي، ج ٦، ص ٣٣٥، ح ٦٩٢٤.

(٨) التوحيد، لابن خزيمة، ج ٢، ص ٨٦٣.

(٩) صحيح ابن حبان، کتاب السير، باب الذمي والجزية، ج ١١، ص ٢٤٠، ح ٤٨٨٢.

(١٠) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الإیمان، ج ١، ص ١٠٥، ح ١٣٥.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، کتاب الجزية، باب لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئاً بغير أمرهم إذا أعطوا ما عليهم، ج ٩، ص ٣٤٥، ح ١٨٧٣٤.

(١٢) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٣٠-١٥٣١، رقم ٢٦٦٠.

(١٣) الجَوْشَنِيُّ: بفتح الجيم وسكون الواو والشين المعجمة المفتوحة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى جوشن، بطن من غطفان. (الأنساب، للسمعاني، ج ٣، ص ٤١٢).

(١٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ٤٨، رقم ٦٩.

(١٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٧٢.

(١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٣١، رقم ١٦٨.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٧٩.

(١٨) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢٠١، رقم ١٤٦٨.

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

وقال ابن معين في موضع آخر^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣): "ليس به بأس"، وزاد أحمد: "صالح الحديث"، وقال أبو حاتم في موضع آخر^(٤)، وابن حجر^(٥): "صدوق".

خلاصة القول: هو ثقة فقد وثقه جمع من علماء الجرح والتعديل الذين يُعتد بقولهم.

**** عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبه الكوفي، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين، ثقة حافظ شهير، وله أوهام^(٦).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وما كان من أوهام عثمان بن أبي شيبه فقد تابعه على رواية الحديث نعيم بن حماد، كما أن الحديث قد تعددت طرقه فهو لم يخالف الثقات.

وممن صحح إسناده الحاكم ووافقه عليه الذهبي^(٧)، وشعيب الأرنؤوط^(٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقَهَا فِي غَيْرِ كُنْهٍ» أَي فِي غَيْرِ أَنْ تَبْلُغَ مِنَ الْأَدَى إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي تَعْدُرُ فِي سُؤْلِ الطَّلَاقِ مَعَهَا^(٩).

الحديث (١٨٦)

قال ابن ماجة^(١٠) رحمه الله: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ^(١١)، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَمِّهِ عُمَارَةَ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ رَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ كُنْهٍ فَتَجِدَ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

(١) الثقات، لابن حبان، ج٧، ص٣٠١، رقم ١٠١٧٣.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج٤، ص١٤٤، رقم ٣٦٠٩.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٨٦، رقم ٥٢٧٢.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص٣١، رقم ١٦٨.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٤١.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٨٦.

(٧) المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ج٢، ص١٥٤، ح ٢٦٣١.

(٨) انظر تعليقه على مسند أحمد بن حنبل، ج٣٤، ص١٢، ح ٢٠٣٧٧.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٧٧.

(١٠) سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة، ج١، ص٦٦٢، ح ٢٠٥٤.

(١١) أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد الشيباني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٠).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحرابي^(١) عن إبراهيم بن محمد عن أبي عاصم به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

*** * عطاء بن أبي رباح**، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة فقيه فاضل؛ لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة، فبالنسبة لإرساله فقد أرسل عن عدد من الصحابة سماهم العراقي ولم يذكر فيهم ابن عباس^(٣)، وتبين سابقاً أن ابن حجر عند ترجمته لعطاء بن أبي رباح قد ذكر ابن عباس من أوائل شيوخه الذين روى عنهم مما يدل على كثرة الملازمة بينهما.

أما عن تغيره فلا يضر كذلك؛ لأنه لم يكثر من الحديث في هذه الفترة، وربما يكون تغيره بسبب ما أصيب به من العمى، وما كان من تدليسه فقد حدد بروايته عن عائشة وروايته هنا عن ابن عباس.

*** * عمارة بن ثوبان الحجازي**، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)،

ذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال ابن المديني^(٥): "عمارة بن ثوبان لم يرو عنه غير جعفر بن يحيى"، وقال عبد الحق الاشبيلي^(٦): "ليس بالقوي"، وتعقبه ابن القطان بقوله^(٧): "إنما هو مجهول الحال"، وقال الذهبي^(٨): "وثق، وفيه جهالة"، وقال ابن حجر^(٩): "مستور".

خلاصة القول: عمارة بن ثوبان مستور لجهالة حاله.

*** * جعفر بن يحيى بن ثوبان**، وقيل: جعفر بن يحيى بن عمارة بن ثوبان الحجازي، من الطبقة الثامنة (من الوسطى من أتباع التابعين)،

ذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال ابن القطان^(١١): "مجهول الحال"، وقال الذهبي^(١٢): "فيه جهالة"، وقال ابن حجر^(١٣): "مقبول".

(١) غريب الحديث، للحرابي، ج ٢، ص ٥٩٣.

(٢) تحت حديث رقم (١).

(٣) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢٢٨.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٤٥، رقم ٤٦٨٠.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٤١٢، رقم ٦٦٩.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٤١٢، رقم ٦٦٩.

(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي، ج ٣، ص ١٥١، رقم ٨٦٠.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٥٣، رقم ٤٠٠٢.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٨.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٣٨، رقم ٧٠٦٥.

(١١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، ج ٣، ص ١٥١ - ١٥٢، رقم ٨٦٠.

(١٢) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٩٦، رقم ٨٠٦.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤١.

وقال علي بن المديني^(١): "شيخ مجهول، لم يرو عنه غير أبي عاصم"، وقال المزي^(٢): "روى عن عمه عمارة بن ثوبان فقط".

وعقب بشار عواد معروف بقوله^(٣): قصر المزي رحمه الله في هذه الترجمة ولم يسلك طريقا واحداً، فقد ذكر أنه روى عن عمه عمارة بن ثوبان فقط، بينما ذكر أبو حاتم^(٤): "أنه روى أيضا عن عطاء وعبد الله بن عبيد"، وقال البخاري^(٥): "جعفر بن يحيى بن ثوبان، سمع عمه عمارة بن ثوبان، سمع منه أبو عاصم، يعد في أهل الحجاز، وقال عبيد بن عقيل: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى الْقَوَاسِ سَمِعَ عَطَاءَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ"، قال بشار معروف: من هنا يتضح لنا أن البخاري ذكر جعفر بن يحيى بن ثوبان الذي سمع من عمه عمارة وانفرد عنه أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، ثم ذكر أن عبيد بن عقيل الهلالي ذكر جعفر بن يحيى القواس وهو الذي سمع عطاء وعبد الله بن عبيد وهذان الاثنان عند أبي حاتم واحد لذكره رواية جعفر عن عمه وعطاء وعبد الله متصله، ورواية أبي عاصم وعبيد بن عقيل عنه متصله كذلك.

وبناء على ذلك فإن ابن المديني على ما يظهر اعتبرهما اثنين لأنه لم يعترف برواية عبيد بن عقيل الهلالي عنه، لذلك جهله بسبب انفراد أبي عاصم بالرواية عنه، وتابعه على ذلك ابن القطان، وإن ذكر المزي لرواية عبيد بن عقيل الهلالي عنه، وعدم ذكر روايته عن عطاء وعبد الله بن عبيد، فيها وهم بين، إذ كان ينبغي أن يوحد موقفه، أما ابن حبان فقد ذكر ترجمتين هما لواحد، وفيها وهم حيث قال في الطبقة الثالثة من الثقات^(٦): "جعفر بن يحيى بن ثوبان، يروي عن عمه عمارة بن ثوبان، عداده في أهل الحجاز، روى عنه أبو عاصم النبيل"، ثم قال في الطبقة الرابعة^(٧): "جعفر بن يحيى بن ثوبان يروي عن عمه عمارة بن ثوبان عن عطاء، روى عنه أبو عاصم النبيل"، فهما واحد توهم فيهما، فإذا صح اتحادهما وهو المرجح عندي لقول أبي حاتم انتفت جهالة جعفر بن يحيى بن ثوبان لرواية اثنين عنه، وأما الذهبي فقد جهله في أحد المواضع^(٨)، وقال في موضع آخر^(٩): "روى عنه أبو عاصم وغيره"، وهو إنما تابع ابن المديني في تجهيله إذ نقل بعد ذلك قوله: لم يرو عن جعفر غير أبي عاصم، وفيه شيء من التناقض، فالأصح أنه معروف.

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: مقبول وما كان من جهالة حاله فتنتقي لرواية اثنين عنه.

**** بكر بن خلف البصري، أبو بشر، مات سنة أربعين ومئتين،**

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٤٢٠، رقم ١٥٤٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ١١٦، رقم ٩٦٠.

(٣) انظر حاشية تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، ج ٥، ص ١١٦-١١٧.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٩٢، رقم ٢٠١٧.

(٥) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٠٢، رقم ٢١٩٥.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٣٨، رقم ٧٠٦٥.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١٦٠، رقم ١٢٧٤٦.

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ١٣٥، رقم ١١٧٣.

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٤٢٠، رقم ١٥٤٤.

وثقه أبو حاتم^(١)، وابن حبان^(٢)، والذهبي^(٣).

وقال يحيى بن معين^(٤): "ما به بأس"، وقال ابن معين في موضع آخر^(٥)، وابن حجر: "صدوق"، وقال أبو داود^(٦): "أمرني أحمد بن حنبل أن أكتب عنه".

خلاصة القول: بكر بن خلف ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأجل جهالة عمارة بن ثوبان، ولضعف جعفر بن يحيى بن ثوبان فقال عنه ابن حجر: "مقبول"، ولم يتابع على رواية الحديث.

وومن ضعف إسناده الحديث محمد فؤاد عبد الباقي^(٧)، والألباني^(٨).

وللحديث شاهد صحيح من حديث ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحمد^(٩)، وابن ماجة^(١٠)، وأبو داود^(١١)، والترمذي^(١٢)، وابن الجارود^(١٣)، وابن حزم^(١٤) من طرق عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة" عبد الله بن زيد" عن أبي أسماء الرحيبي" عمرو بن مرثد" عن ثوبان قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ"، وهذا لفظ أحمد بن حنبل.

وأخرجه الطبري^(١٥) من طريق ليث بن أبي سليم عن أبي إدريس عن ثوبان به؛ ولكن إسناده ضعيف لأجل ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك^(١٦).



(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٨٥، رقم ١٥٠٠.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١٥٠، رقم ١٢٦٩١.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٧٤، رقم ٦٢٣.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٨٥، رقم ١٥٠٠.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٢٠٨.

(٦) سؤالات أبي داود لإمام أحمد بن حنبل، ص ٢٣٧. ٢٣٨ رقم ٢٤٠.

(٧) انظر سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج ١، ص ٦٦٢، ح ٢٠٥٤.

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، ج ١٠، ص ٣١٧، رقم ٤٧٧٧.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث ثوبان، ج ٣٧، ص ١١٢، ح ٢٢٤٤٠.

(١٠) سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة، ج ١، ص ٦٦٢، ح ٢٠٥٥.

(١١) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الخلع، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٢٢٢٦.

(١٢) سنن الترمذي، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المختلعات، ج ٣، ص ٤٨٥، ح ١١٨٧.

(١٣) المنتقى، كتاب الطلاق، باب في الخلع، ج ١، ص ١٨٧، ح ٧٤٨.

(١٤) المحلى بالآثار، كتاب الطلاق، باب مسألة الخلع إذا كرهت المرأة زوجها، ج ٩، ص ٥١٢.

(١٥) تفسير الطبري، ج ٤، ص ٥٦٨.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كنا)

فيه « إنَّ للرُّؤيا كُنْيَ، ولها أسماءٌ، فكُنُوها بكنائها، واعتبروها بأسمائها » الكنى: جمع كُنْيَة، مِنْ قَوْلِكَ: كُنَيْتُ عَنِ الأَمْرِ وكنوتُ عنه، إِذَا وَرَيْتَ عَنْهُ بغيرِهِ.

أراد: مَثَلُوا لها مِثْلاً إِذَا عَبَّرْتُموها. وَهِيَ الَّتِي يَضْرِبُها مَلِكُ الرُّؤيا للرُّجُلِ فِي مَنامِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكْنِي بِها عَن أعيانِ الأُمُورِ، كَقَوْلِهِمْ فِي تَعْبِيرِ النِّخْلِ: إِنَّها رِجالٌ ذُؤُ أْحسابِ مِنَ العَرَبِ، وَفِي الجَوْزِ: إِنَّها رِجالٌ مِنَ العَجَمِ، لِأَنَّ النِّخْلَ أَكْثَرُ ما يَكُونُ فِي بِلادِ العَرَبِ، وَالجَوْزَ أَكْثَرَ ما يَكُونُ فِي بِلادِ العَجَمِ.

وقوله «فاعتبروها بأسمائها»: أي اجعلوا أسماء ما يرى في المنام عبرةً وقياساً، كأن رأى رجلاً يُسمَّى سَالِماً فأوله بالسَّلامَةِ، وغانماً فأوله بالغانِيمَةِ^(١).

الحديث (١٨٧)

قال ابن أبي شيبه^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ يَزِيدِ الرِّقَاشِيِّ، عَنِ أَنَسِ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لِلرُّؤيا كُنْيَ، ولها أسماءٌ، فَكُنُوها بِكِنائِها، وَاعتَبِرُواها بِأَسْمائِها، وَالرُّؤيا لِأَوَّلِ عابِرٍ^(٣) ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه^(٤) بنحوه، وأخرجه ابن أبي عاصم^(٥) مختصراً كلاهما من طريق عبد الله بن نمير، وأخرجه أبو يعلى الموصلي^(٦) من طريق عثام بن علي العامري بنحوه، كلاهما (عبد الله بن نمير، وعتام) عن الأعمش به.

ثانياً: تراجم الرواة

** سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة حافظ؛ لكنه يدلّس، ولا يضره ذلك؛ فقد عده ابن حجر من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

** محمد بن خازم التميمي السعدي، أبو معاوية الضرير الكوفي، مات سنة خمس وتسعين ومئتين، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره^(٨)، ولا يضره ذلك لأن حديثه هنا عن الأعمش.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الإيمان والرؤيا، باب من قال إذا رأى ما يكره فليعود، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٠٤٩٥.

(٣) الرؤيا لأول عابر: أي إذا عبرها برّ صادق عالم بأصولها وفروعها، واجتهد فيها وقعت له دون غيره ممن فسرها بعده. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٨٠).

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب تعبير الرؤيا، باب علام تعبر به الرؤيا؟، ج ٢، ص ١٢٨٨، ح ٣٩١٥.

(٥) الأوائل، باب الرؤيا لأول عابر، ص ١٠٧، ح ١٦٩.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٧، ص ١٥٨، ح ٤١٣١.

(٧) تحت حديث رقم (٣١).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٧٥.

* * باقي رجال الإسناد ثقات غير يزيد الرقاشي.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ من أجل ضعف يزيد بن أبان الرقاشي^(١)، وعدم وجود متابع له. وممن ضعف إسناده الحديث حسين سليم أسد^(٢).

وللحديث شاهد صحيح أخرجه مسلم^(٣)، وأبو داود^(٤) بمعناه من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا، فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الْغُلَامُ الْغِفَارِيُّ»^(٥).

الحديث (١٨٨)

قال أبو داود^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ بَشِيرٍ النَّغْلِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: كَانَ بِدِمَشْقَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ، وَكَانَ رَجُلًا مُتَوَحِّدًا^(٧)، فَلَمَّا يُجَالِسُ النَّاسَ، إِنَّمَا هُوَ صَلَاةٌ، فَإِذَا فَرَغَ، فَإِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلَهُ، فَمَرَّ بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: كَلِمَةٌ تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً، فَقَدِمَتْ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَجَلَسَ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي يَجْلِسُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ إِلَى جَنْبِهِ: لَوْ رَأَيْتَنَا حِينَ التَّقِينَا نَحْنُ وَالْعُدُوُّ فَحَمَلٌ فَلَانَ فَطَعَنَ، فَقَالَ: خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الْغُلَامُ الْغِفَارِيُّ».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه ابن المبارك^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، وأحمد^(١٠)،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٩٩.

(٢) انظر تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٧، ص ١٥٨، ح ٤١٣١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من رآني في المنام فقد رآني"، ج ٤، ص ١٧٧٢، ح ٢٢٦٢.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب ما جاء في الرؤيا، ج ٤، ص ٣٠٥، ح ٥٠٢٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٩.

(٦) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في إسيال الإزار، ج ٤، ص ٥٧، ح ٤٠٨٩.

(٧) وَكَانَ رَجُلًا مُتَوَحِّدًا: أَيُّ مُنْفَرِدًا، لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يُجَالِسُهُمْ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١٦٠).

(٨) الزهد والرفائق، لابن المبارك، باب في التواضع، ص ٢٩٢، ح ٨٥٣.

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضل الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ١٩٥٢.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث سهل بن الحنظلية، ج ٢٩، ص ١٥٨، ح ١٧٦٢٢.

وابن أبي عاصم^(١)، والطبراني^(٢)، والحاكم^(٣)، وأبو نعيم^(٤)، والبيهقي^(٥) من طرق عن هشام بن سعد به بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

* **سهل بن الحنظلية**، والحنظلية أمه، وقيل: هي أم جده، وهو سهل بن الربيع بن عمرو بن عدي بن زيد الأنصاري، من بني حارثة بن الحارث من الأوس، كان ممن بايع تحت الشجرة، وكان فاضلا عالما معتزلا عن الناس، كثير الصلاة والذكر لا يجالس أحدا، سكن الشام ومات بدمشق في أول خلافة معاوية، ولا عقب له^(٦).

* **بشر بن قيس التغلبي**، من أهل قنسرين، من الطبقة الثانية (من كبار التابعين)،

قد ذكر ابن حبان اثنين في الثقات قال في التابعين^(٧): "بشر بن قيس التغلبي، روى عن عمِّ بن الخطاب، روى عنه زياد بن علاقة"، ثم قال في اتباع التابعين^(٨): "بشر بن قيس التغلبي: يروي عن أبيه، عن سهل بن الحنظلية، روى عنه هشام بن سعد".

قال ابن حجر^(٩): يلاحظ أن ابن حبان قد جعل هشام بن سعد يروي عن بشر بن قيس، مع أن الذي في تاريخ البخاري الكبير يفيد أنه روى عنه بواسطة قيس بن بشر ابنه، فقال^(١٠): "بشر سمع أبا الدرداء وابن الحنظلية، قاله لنا أبو نعيم عن هشام بن سعد عن قيس بن بشر سمع أباه، وكان جليسا لأبي الدرداء"، فالظاهر أن ابن حبان وهم فيه، والله أعلم.

قال الذهبي^(١١): "لا يعرف"، وقال الحافظ ابن حجر: "بشر بن قيس له إدراك، قال عبد الرزاق عن الثوري عن زياد بن علاقة عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر في رمضان فأفطرننا، ثم ظهر أن الشمس لم تغرب، فقال عمر: من أفطر فليقض يوما مكانه"^(١٢)، وقال ابن حجر في موضع آخر^(١٣): "صدوق"، وهذا يعني أنه في عداد كبار التابعين.

(١) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٥، والجهاد، باب الاكتناء في الحرب والرجل يقاتل ليعلم مكانه، ج ٢، ص ٥٩١، ح ٢٤٤٤.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٦، ص ٩٤. ٩٥ ح ٥٦١٦، ح ٥٦١٧، ح ٥٦١٨.

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب اللباس، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٧٣٧١.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ١٣٠٩، ح ٣٢٨٨.

(٥) الآداب للبيهقي، باب من أحب أن يكون ثوبه حسنا، ص ٢٠٠، ح ٤٨٩، وشعب الإيمان، فصل فيمن كان متوسعا فلبس ثوبا حسنا ليرى نعمة الله عليه، ج ٨، ص ٢٦٦، ح ٥٧٩٤.

(٦) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٦٢، رقم ١٠٨٣.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٦٧، رقم ١٨٥٠.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٩٥، رقم ٦٨٧٠.

(٩) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٥٦، ح ٨٣٩.

(١٠) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٨٦، رقم ١٧٧٧.

(١١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٩٢، رقم ٦٩٠٦.

(١٢) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ١، ص ٤٧٠، رقم ٧٧٧.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٢٤.

خلاصة القول: بشر بن قيس صدوق.

**** قيس بن بشر بن قيس التغلبي الشامي، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)**
قال أبو حاتم^(١): "ما أرى بحديثه بأساً، ما أعلم روى عنه غير هشام بن سعد"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، قال الذهبي^(٣): "لا يعرف"، بينما قال في موضع آخر: "قيس بن بشر التغلبي يروي عن أبيه، وعنه هشام بن سعد"، فربما كان القول الأول غفلة منه، وقال ابن حجر^(٤): "مقبول".

خلاصة القول: هو على ما قاله ابن حجر: مقبول، أي عند المتابعة ولا يُحتجّ بنفردته.

**** هشام بن سعد المدني، أبو عباد ويقال: أبو سعيد القرشي، مات سنة ستين ومائة،**
قال ابن أبي شيبة عن علي بن المديني^(٥): "صالح، وليس بالقوي"، وقال أحمد بن حنبل^(٦): "ليس هو محكم الحديث".

قال ابن معين^(٧): "صالح، ليس بمتروك الحديث"، وقال أيضا^(٨): "ليس بذاك القوي"، وقال أيضا^(٩): "ليس بشيء"^(١٠)، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال أيضا^(١١): "ضعيف".

وقال العجلي^(١٢): "جائز الحديث، حسن الحديث"، وقال أبو زرعة^(١٣): "شيخ محله الصدق"،

وقال الذهبي^(١٤): "حسن الحديث"، وقال أيضا^(١٥): "إمام محدث صادق"، وقال الساجي^(١٦)، وابن حجر^(١٧): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام، ورمي بالتشيع".

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٩٤، رقم ٥٣٧.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٣٠، رقم ١٠٣٠٨.

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٩٢، رقم ٦٩٠٦.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٦.

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ١٠٢، رقم ١٠٩.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٧.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٧.

(١٠) سبق القول أن هذه من اصطلاحات ابن معين الخاصة وهي تحمل معنيين: إما أن تكون أحاديث الراوي قليلة أو أنه يريد جرح الراوي، ويُعرف ذلك بنتجع أقوال العلماء في الراوي وأقوال ابن معين الأخرى، ومن أقوال العلماء في هشام بن سعد يتبين أن مراد ابن معين هنا الجرح؛ لأن عبارات النقاد تدور على توهين حديثه. (انظر حاشية حديث رقم ٥٢).

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١.

(١٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣٢٨، رقم ١٩٠٠.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٣٦.

(١٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٣٤٤، رقم ١٢٦.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٣٧.

(١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨.

وقال أبو حاتم^(١): "يكتب حديثه، ولا يحتج به".

وقال النسائي^(٢): "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر^(٣): "ضعيف".

وقال ابن عدي^(٤): "مع ضعفه يُكتب حديثه"، وقال ابن سعد^(٥): "كان كثير الحديث يستضعف، وكان متشيعاً"،

وقال ابن حبان^(٦): "كَانَ مِمَّنْ يَقلِبُ الأَسَانِيدَ وَهُوَ لَا يَفهم وَيَسندُ المَوْقُوفَاتِ من حَيْثُ لَا يَعلم فَلَمَّا كثر مُخَالَفَتُهُ

الأَثْبَاتِ فِيمَا يروِي عَن الثَّقَاتِ بَطَلَ الإِحتِجَاجُ بِهِ وَإِنِ اعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ من حَدِيثِهِ فَلَا ضير".

خلاصة القول: هو صدوق له أوهام خاصة في حديثه عن الزهري فقال الخليلي^(٧): "أنكر الحفاظ حديثه في

المواقع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا: وإنما رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن^(٨)".

ولكن في حديثه عن زيد بن أسلم أثبت من غيره، فقال أبو داود^(٩): "هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن

أسلم".

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف، وفيه علتان:

• قيس بن بشر، مقبول الحديث عند المتابعة، ولم يتابع على رواية الحديث فلا يُحتجّ بتفردّه.

• هشام بن سعد، صدوق له أوهام، ومدار الحديث عليه ولم يتابع على رواية الحديث.

وممن ضعف الحديث من أهل العلم: الألباني^(١٠).

ولفقرات الحديث شواهد تؤيده وتقويه وهي على النحو التالي:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا بأس بالعبد أن يؤجر ويحمد":

له شاهد من حديث أبي ذر الغفاري أخرجه مسلم^(١١) من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد

الله بن الصّامِتِ عَن أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ،

وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ، قَالَ: "نَلِكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ".

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٨.

(٣) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص ١٠٤، رقم ٦٠١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١١٠.

(٥) انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ١، ص ٤٤٥، رقم ٣٧٤.

(٦) المجروحين، لابن حبان، ج ٣، ص ٨٩، رقم ١١٥٤.

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٣٤٤، ح ٧٥.

(٨) انظر صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء فتصدق، فليُكفّر، ج ٣، ص ٣٢، ح ١٩٣٦.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٨.

(١٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٥، ص ٩٩، رقم ٢٠٨٢، وإرواء الغليل، ج ٧، ص ٢٠٩.

(١١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره، ج ٤، ص ٢٠٣٤، ح ٢٦٤٢.

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الْمُنْفِقُ عَلَى الْخَيْلِ كَالْبَاسِطِ يَدَهُ بِالصَّدَقَةِ لَا يَقْبِضُهَا":

له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري^(١) من طريق طلحة بن أبي سعيد قال سمعتُ سعيدًا المقبري يُحدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ، إِيْمَانًا بِاللهِ، وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوْتَهُ وَيَوْلُهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

وكذلك أخرجه أبو يعلى^(٢) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْخَيْرُ مَعْفُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَثَلُ الْمُنْفِقِ عَلَيْهَا كَالْمُتَكَفِّفِ بِالصَّدَقَةِ".

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نَعَمْ الرَّجُلُ خُرَيْمٌ الْأَسَدِيُّ، لَوْلَا طَوْلُ جُمَّتِهِ، وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ":

له شاهد من حديث خريم بن فاتك أخرجه ابن أبي عاصم^(٣)، وأحمد^(٤) من طرق عن أبي إسحاق عن شمر بن عطية عن خريم بن فاتك قال قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّ رَجُلٍ أَنْتَ لَوْلَا خَلَّتَانِ فِيكَ"، قلت: يا رسول الله ما هما؟، قال: "تُسْبَلُ إِزَارُكَ، وَتُرْخِي شَعْرَكَ"، قلت: لا جرم لا أعود، قال: فجز شعره، ورفع إزاره. والحديث بهذا الإسناد مرسل، فإن شمر بن عطية لم يدرك خريم^(٥)، ولكنه لم يتفرد، فقد تابعه عبد الملك بن عمير عن أيمن بن فاتك عن أبيه كما عند الطبراني^(٦).

قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا النَّقْحَشَ":

له شواهد كثيرة منها حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد^(٧) عن أبي معاوية وابن نمير عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت: أتى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ: وَعَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَالذَّامُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا عَائِشَةُ لَا تَكُونِي فَاحِشَةً"، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَمَا سَمِعْتَ مَا قَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، قَالَ: "أَلَيْسَ قَدْ رَدَدْتُ عَلَيْهِمُ الَّذِي قَالُوا، قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ"، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: يَعْنِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا النَّقْحَشَ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَقَوْلُ عَلِيٍّ: «أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرَمِ»^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من احتبس فرسا في سبيل الله، ج ٤، ص ٢٨، ح ٢٨٥٣.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٠، ص ٤٠٨، ح ٦٠١٤.

(٣) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٤٤.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث خريم بن فاتك، ج ٣١، ص ١٩٩، ح ١٨٩٠١.

(٥) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٤٩.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٤١٦١.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ٤٣، ص ٩٢. ٩٣، ح ٢٥٩٢.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٩.

الحديث (١٨٩)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ^(٢)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلِ الْهَاشِمِيِّ، أَنَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَا: لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، ائْتِيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... "وَسَاقَ الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ: "فَأَلْفَى عَلَيَّ رِدَاءَهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقُرْمِ"^(٣)، وَاللَّهِ، لَا أَرِيْمُ مَكَانِي^(٤) حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا، بِحَوْرٍ مَا بَعَثْتُمَا^(٥) بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ لَنَا «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمَحَمَّدٍ، وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ» وَقَالَ أَيْضًا: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «ادْعُوا لِي مَحْمِيَةَ بَنِي جَزَاءٍ»، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُسَدٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَخْمَاسِ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري، وأخرجه مسلم^(١) من طريق مالك بن أنس بنحوه وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانياً: تراجم الرواة

**** ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، يكنى أبا أروى، هو الذي قال فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم فتح مكة: ألا إن كل دم ومأثرة كانت في الجاهلية فهو تحت قدمي، وأن أول دم أضعه دم ربيعة بن الحارث. وذلك أنه قتل لربيعة بن الحارث ابن في الجاهلية يسمى آدم، فأبطل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطلب به في الإسلام، ولم يجعل لربيعة في ذلك تبعه، وتوفي سنة ثلاث وعشرين في خلافة عمر^(٧).**

**** عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أمه أم الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، سكن المدينة، ثم انتقل إلى الشام في خلافة عمر رضي الله عنه، ونزل دمشق، وابنتي بها داراً، ومات في إمارة يزيد^(٨).**

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، ج ٢، ص ٧٥٤، ح ١٦٨ (١٠٧٢).

(٢) هو: عبد الله بن وهب القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٨).

(٣) قال الخطابي: الْقُرْمُ: السيد الكريم من الرجال وأصله الفحل من الإبل يكرم ولا يمتن بالحمل إنما يعد للضراب. (غريب الحديث، للخطابي، ج ٢، ص ١٩٣).

(٤) لَا أَرِيْمُ مَكَانِي: أي لَا أُرْوِلُ مِنْ مَوْضِعِي حَتَّى يَرْجِعَا. (كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج الجوزي، ج ٤، ص ١٨٠).

(٥) بحور ما بعثتما: أي بجواب ما بعثتما. (غريب الحديث، للخطابي، ج ٢، ص ١٩٣).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، ج ٢، ص ٧٥٤، ح ١٦٧ (١٠٧٢).

(٧) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٤٩٠، رقم ٧٥٦.

(٨) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٠٦. ١٠٠٧، رقم ١٧٠٤.

** يونس بن يزيد بن أبي النجاد، سبقت ترجمته^(١)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، وما كان من قول ابن حجر أن روايته عن الزهري فيها وهما قليلا، فلا يضر فقد توبع على الحديث من قبل معمر بن راشد وسفيان بن عيينة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) تحت حديث رقم (١١٨).

المبحث الرابع الكاف مع الواو

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوَّب)

فِيهِ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْكُوبَةَ » هِيَ النَّزْدُ. وَقِيلَ: الطُّبْلُ، وَقِيلَ: الْبَرَبْتُ (١).

الحديث (١٩٠)

قال أحمد بن حنبل (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ زُحْرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَيْنِينَ (٣) وَإِيَّاكُمْ وَالْغُبَيْرَاءَ (٤) فَإِنَّهَا تُلْتُ خَمْرَ الْعَالَمِ ». قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ: «الطُّبْلُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة (٥)، وأحمد (٦)، والبيهقي (٧) من طريق يحيى بن إسحاق، وأخرجه الطبراني (٨) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، كلاهما (يحيى بن إسحاق، وعمرو بن الربيع) عن يحيى بن أيوب به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا الفضل، وقيل: غير ذلك، أمه فكيهة بنت عبيد بن حارثة. كان أحد الفضلاء الجلة، وأحد دهاة العرب وأهل الرأي والمكيدة في الحروب مع النجدة والبسالة والسخاء والكرم، وكان شريف قومه غير مدافع، صحب قيس بن سعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى قال أنس بن مالك: كان قيس بن سعد بن عبادة من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكان صاحب الشرطة من الأمير. شهد معركة الجمل وصفين والنهروان مع علي بن أبي طالب، هو وقومه، ولم يفارقه حتى قتل. ومن مشهور أخبار قيس بن سعد بن عبادة أنه كان له مال كثير ديونا على الناس، فمرض واستبطأ عواده، فقيل له: إنهم يستحيون من أجل دينك، فأمر مناديا ينادي: من كان لقيس بن سعد عليه دين فهو له. فأتاه الناس حتى هدموا درجة كانوا يصعدون عليها إليه (٩).

** عبید الله بن زحر الضمري، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٨١.

(٢) الأشربة، أحمد بن حنبل، ص٣٤، ح٢٧.

(٣) القَيْنِينَ: قال الهروي: "قال القتيبي: هي لُعْبَةٌ لِلرُّومِ يَتَقَامِرُونَ بِهَا". (تهذيب اللغة، للهروي، ج٨، ص٢٣٦).

(٤) الغبيراء: شراب يعمل من الذرة. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج٤، ص٢٧٨).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأشربة، باب في الخمر وما جاء فيها، ج٥، ص٩٨، ح٢٤٠٨٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث قيس بن عبادة، ج٢٤، ص٢٢٩، ح١٥٤٨١.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير، ج١٠، ص٣٧٥، ح٢٠٩٩٦.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج١٨، ص٣٥٢، ح٨٩٧.

(٩) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٣، ص١٢٩٢.١٢٩٣، رقم ٢١٣٥.

وثقه أحمد بن حنبل^(١)، والبخاري فيما نقله عنه الترمذي^(٢).
 وقال أبو زرعة^(٣): "لا بأس به، صدوق"، وقال النسائي^(٤): "ليس به بأس".
 وقال الحربي^(٥): "غيره أوثق منه"، وقال العجلي^(٦): "يُكتب حديثه".
 وقال أبو بكر الخطيب^(٧): "كان رجلاً صالحاً، وفي حديثه لين".
 وقال الذهبي^(٨): "فيه اختلاف وله مناكير"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق يخطيء".
 وقال ابن عدي^(١٠): "يقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب من رواية ابن أبي مريم عنه".

وضعه أحمد بن حنبل في موضع آخر^(١١)، وابن معين^(١٢)، والدارقطني^(١٣)، ويعقوب بن سفيان^(١٤)، وقال ابن معين مرة أخرى: "ليس بشيء"^(١٥)، وقال علي بن المديني^(١٦): "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم^(١٧): "لين الحديث".

وقال البخاري فيما نقله ابن حجر^(١٨): "مقارب الحديث، ولكن الشأن في علي بن يزيد".
 وقال أبو مسهر^(١٩): "هو صاحب كل معضلة، وإن ذلك لبين على حديثه".

-
- (١) سؤالات الآجري أبا داود، ج ٢، ص ١٧٩، رقم ١٥٢٣.
 (٢) علل الترمذي الكبير، رواية أبي طالب القاضي، ص ١٨٩، رقم ٣٣٥.
 (٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣١٥.
 (٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٩، ص ٣٨.
 (٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٣.
 (٦) معرفة الثقات، للعجلي، ص ٣١٦، رقم ١٠٥٤.
 (٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٩، ص ٣٨.
 (٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٨٠.
 (٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٤.
 (١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٣٢٤.
 (١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٩، ص ٣٧.
 (١٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٧٤، رقم ٦٢٦.
 (١٣) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٢٠٨، رقم ٢١٢.
 (١٤) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، ج ٢، ص ٤٣٤.
 (١٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٤٢٦.
 (١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣١٥.
 (١٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٣١٥.
 (١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٣.
 (١٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٣.

وقال ابن حبان^(١): " يروي الموضوعات عن الأثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناده خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم"، وتعقبه ابن حجر بقوله^(٢): " ليس في الثلاثة من أئمة إلا علي بن يزيد، وأما الآخرون فهما في الأصل صدوقان وإن كانا يخطئان".

خلاصة القول: هو صدوق يخطئ، ومثله حسن الحديث.

**** يحيى بن أيوب الغافقي، سبقت ترجمته^(٣)، أبو العباس المصري، صدوق ربما أخطأ.**

**** يحيى بن إسحاق البجلي، أبو زكريا، ويقال: أبو بكر السيلحيني^(٤)، مات سنة عشر ومئتين،**

قال أحمد بن حنبل^(٥): " شيخ صالح ثقة، سمع من الشاميين ومن ابن لهيعة، وهو صدوق".

وقال محمد بن سعد^(٦): " كان ثقة حافظا لحديثه"، وكذلك وثقه الذهبي^(٧)، وقال يحيى بن معين^(٨): " صدوق المسكين"، وقال ابن حجر^(٩): " صدوق".

خلاصة القول: يحيى بن إسحاق ثقة فقد وثقه عدد من النقاد ولم أقف على ما ينزل به عن مرتبة الثقة، والله أعلم.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل عبيد الله بن زحر، صدوق يخطئ ولم يتابع على رواية الحديث، وكذلك يحيى بن أيوب قد يخطئ ولم يتابع ومدار الحديث عليه.

وممن ضعف الحديث شعيب الأرنؤوط^(١٠).

وللحديث شاهد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنه سبق دراسته^(١١)، فيرتقي به الحديث إلى درجة الحسن لغيره.



(١) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٦٣.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ١٣.

(٣) تحت حديث رقم (٤٣).

(٤) السيلحيني: بفتح السين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح اللام بعدها الحاء المهملة المكسورة ثم بعدها ياء اخرى وفي

آخرها النون، هذه النسبة إلى سيلحين وهي قرية معروفة من سواد بغداد قديمة. (الأنساب، للسمعاني، ج ٧، ص ٣٥٠، رقم ٢٢٤٤).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣١، ص ١٩٧.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٤٤.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٦١.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٢٥، رقم ٣٩٠.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٧.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٤، ص ٢٢٩، ح ١٥٤٨١.

(١١) تحت حديث رقم (١٦٠)..

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثٌ عَلِيٌّ «أَمَرْنَا بِكَسْرِ الْكُوبَةِ وَالْكَنَّارَةِ وَالشِّيَاعِ»^(١).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (١٦١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوْثَرٌ)

فِيهِ «أُعْطِيَتْ الْكَوْثَرُ» وَهُوَ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ. فَدُ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلٌ مِنَ الْكَثْرَةِ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَمَعْنَاهُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ. وَجَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ الْكَوْثَرَ: الْقُرْآنَ وَالنُّبُوَّةَ، وَالْكَوْثَرُ فِي غَيْرِ هَذَا: الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْعَطَاءِ^(٢).

الحديث (١٩١)

قال أحمد بن حنبل رحمه الله^(٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ^(٤)، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُعْطِيَتْ الْكَوْثَرُ، فَإِذَا هُوَ نَهْرٌ يَجْرِي كَذَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، حَافَتَاهُ قَبَابُ اللَّوْلُؤِ، لَيْسَ مَشْفُوقًا، فَضَرَبْتُ بِيَدِي إِلَى ثُرْبَتِهِ، فَإِذَا مِسْكَةٌ دَفْرَةٌ^(٥)، وَإِذَا حَصَاهُ اللَّوْلُؤُ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٦)، وابن أبي الدنيا^(٧)، وأبو يعلى الموصلي^(٨) من طريق عفان بن مسلم، وأخرجه أبو يعلى^(٩) من طريق عبد الرحمن بن سلام الجمحي، كلاهما (عفان، وعبد الرحمن الجمحي) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني، وأخرجه الطبراني^(١٠) من طريق عطية العوفي، كلاهما (ثابت البناني، وعطية العوفي) عن أنس بن مالك به بنحوه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢٠، ص ١٨، ح ١٢٥٤٢.

(٤) ثابت بن أسلم البناني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٢).

(٥) دَفْرَةٌ: كُلُّ رِيحٍ ذَكِيَّةٍ مِنْ طَيْبٍ أَوْ نَتْنٍ. يُقَالُ مِسْكٌ أَذْفَرٌ، بَيْنَ الذَّفْرِ. (الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، للفارابي، ج ٢، ص ٦٦٣).

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢١، ص ٢٠٠، ح ١٣٥٧٨.

(٧) صفة الجنة، باب شجرة طوبى، ص ٨٤، ح ٧٢.

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٦، ص ٢٣٦، ح ٣٥٢٩.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٦، ص ٤٦، ح ٣٢٩٠.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٣، ص ١٢٦، ح ٢٨٨٢.

ثانيا: تراجم الرواة

**** حماد: هو ابن سلمة بن دينار، سبقت ترجمته^(١)، قال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره، وحديثه هنا عن ثابت البناني فلا يضر تغير حفظه.**

**** عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، أبو سهل البصري، مات سنة سبع ومئتين، وثقه ابن سعد^(٢)، والحاكم^(٣). وزاد: "مأمون". وابن قانع^(٤). وزاد: "يخطئ". وقال ابن حجر^(٥): "قال ابن خلفون: وثقه ابن نمير"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وقال الذهبي^(٧): "حافظ حجة".**

قال أبو حاتم^(٨): "شيخ مجهول"، وتعقبه بشار معروف^(٩): "وما أظنه قصد عبد الصمد فهذا القول في غيره من غير شك. وانظر تعليق محققه، فقد أشار إلى شهرة عبد الصمد".

وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق، ثبت في شعبة".

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من قول ابن قانع بأنه يخطئ لا يضر؛ لأن عبد الصمد قد توبع على رواية الحديث من قبل عفان بن مسلم وعبد الرحمن بن سلام.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صحح إسناده شعيب الأرنؤوط^(١١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوَدَ)

فِيهِ «أَنَّهُ ادَّهَنَ بِالكَادِي» قِيلَ: هُوَ شَجَرٌ طَيِّبٌ الرَّيْحِ يُطَيَّبُ بِهِ الدُّهْنُ، مَنَّبَهُ بِيَلَادِ عُمَانَ، وَأَلْفَهُ مُنْقَلِبَةً عَن وَاوٍ. كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى^(١٢).

(١) تحت حديث رقم (٢١).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص٣٠٠.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٣٢٨.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٣٢٨.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص٣٢٨.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج٨، ص٤١٤، رقم ١٤١٥٧.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج١، ص٦٥٣، رقم ٣٣٧٦.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص٥١.

(٩) انظر حاشية تهذيب الكمال، للمزي، ج١٨، ص١٠٢.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٥٦.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج٢١، ص٢٠٠، ح ١٣٥٧٨.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٨٤.

الحديث (١٩٢)

قال أبو الشيخ الأصبهاني^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، نَا أَبُو نَصْرِ النَّمَارُ، نَا أَبُو جُزَيِّ نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي رَهْمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ وَيَدَّهِنَّ بِالْكَادِي.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البغوي^(٢) من طريق عبد الله بن محمد بن جعفر عن أبي القاسم البغوي به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* * يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين)

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، ووثقه العجلي^(٤)، والذهبي^(٥)، وقال ابن حجر^(٦): "مقبول".

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من قول ابن حجر بأنه مقبول فذلك لأنه لم يرو عنه إلا اثنين إسرائيل بن يونس، وسعيد الثوري^(٧).

* * الوليد بن أبي رهم، لا يُعرف فلم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

* * باقي رجال الإسناد ثقات غير أبو جزي نصر بن طريف^(٨) فمجمع على تضعيفه.

* * ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل ضعف أبو جزي "نصر بن طريف"، ولجهالة حال الوليد بن أبي رهم.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوْر)

فِيهِ «أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ» أَي مَنِ النُّقْصَانِ بَعْدَ الزِّيَادَةِ.

وَكَأَنَّهُ مِنْ تَكْوِيرِ الْعِمَامَةِ: وَهُوَ لَفْهًا وَجَمْعُهَا. وَيُرْوَى بِالنُّونِ^(٩).

الحديث (١٩٣) أشار ابن الأثير هنا لروائتين الأولى بلفظ " الكور" والثانية بلفظ " الكون"

الرواية الأولى " الحور بعد الكور"

(١) أخلاق النبي وآدابه، باب ذكر مرآته ومشطه وتدهين رأسه صلى الله عليه وسلم، ص ١٠٩، ح ٥٣٩.

(٢) الأنوار في شمائل النبي المختار، باب في ترجيله الشعر وتعدهه وتدهينه صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٦٨٣، ح ١٠٧٧.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٦٣٨، رقم ١١٨٧٥.

(٤) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣٧٤، رقم ٢٠٥٦.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٩٩، رقم ٦٤٢٧.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦١٠.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٤١٤.

(٨) انظر المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٤، ص ٢٢٠٢.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٥.

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّدُ مِنْ وَعْنَاءِ^(٢) السَّفَرِ، وَكَأَبَةِ الْمُتَقَلَّبِ^(٣)، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ».

أولاً: تخريج الرواية الأولى

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواية

* * عبد الله بن سرجس . بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم وبعدها مهملة . المُرْنِي، البصري، حليف بني مخزوم.

قال البخاري^(٤) وابن حبان^(٥): له صحبة، ونزل البصرة، وله عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث عند مسلم وغيره^(٦).

* * جميع رجال الإسناد ثقات.

الرواية الثانية " الحور بعد الكون "

قال الترمذي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَافَرَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا، وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْنَاءِ السَّفَرِ، وَكَأَبَةِ الْمُتَقَلَّبِ، وَمِنْ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَمِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَمِنْ سُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ»، ثم قال الترمذي: " وَيُرْوَى الْحَوْرُ بَعْدَ الْكُونِ ".

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، ج ٢، ص ٩٧٩، ح ١٣٤٣.

(٢) الوعناء: مشتقة من كلمة (وعث) وهي تدل على سهولة في الشيء ورخاوة. (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٦، ص ١٢٤)،

ومعناها في الحديث شدة النصب والمشقة. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٢١٩)، وجمع ابن فارس بين المعنيين فقال إن الرمل إذا غابت فيه القوائم فإنه يدعو إلى المشقة، فذلك قيل: نعوذ بك من وعناء السفر. (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٦، ص ١٢٥).

(٣) كأبَةِ الْمُتَقَلَّبِ: بمعنى أن يتقلب من سفره إلى منزله بأمر يكتب منه أصابه في سفره أو فيما يقدم عليه. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٢٢٠).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٥، ص ١٧، رقم ٢٧.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٢٣٠، رقم ٧٤٠.

(٦) انظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٤، ص ٩٢، رقم ٤٧٢٣.

(٧) سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافراً، ج ٥، ص ٣٧٥، ح ٣٤٣٩.

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه عبد بن حميد^(١)، وابن بشران^(٢)، والبيهقي^(٣) من طرق عن حماد بن زيد، وأخرجه النسائي^(٤) من طريق شعبة بن الحجاج، وأخرجه الطبراني^(٥) من طريق معمر بن راشد، ثلاثتهم (حماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد) عن عاصم الأحول به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الترمذي فقال: "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي صِفَةِ زَرْعِ الْجَنَّةِ «فِيْبَادِرِ الطَّرْفِ نَبَاتُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ» أَي جَمَعَهُ وَالْقَاوَهُ^(٦).

الحديث (١٩٤)

قال الإمام البخاري^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ: "أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ لَهُ: أَوْلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُزْرِعَ، فَأَسْرَعَ وَبَدَرَ، فَتَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاوَهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ أَمثالَ الْجِبَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ"، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَجِدُ هَذَا إِلَّا فُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٨) من طريق عبد الملك بن عمرو "أبو عامر العقدي"، عن فليح بن سليمان به بنحوه ولكن بدون لفظ ابن الأثير "وتكويره".

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ١٨٣، ح ٥١١.

(٢) أمالي بن بشران، ص ١٦٨، ح ١٢٧٧.

(٣) الدعوات الكبير، باب الصلاة والدعاء إذا أراد سفراً أو فارق منزلاً، ج ٢، ص ٣٢، ح ٤٤٨.

(٤) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الحور بعد الكون، ج ٧، ص ٢٢٦، ح ٧٨٨٢.

(٥) الدعاء، باب القول عند الخروج إلى السفر، ص ٢٥٨، ح ٨١٣.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٥.

(٧) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع أهل الجنة، ج ٩، ص ١٥١، ح ٧٥١٩.

(٨) صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب كراء الأرض بالذهب والفضة، ج ٣، ص ١٠٨، ح ٢٣٤٨.

ثانياً: تراجم الرواة

**** فليح بن سليمان بن أبي المغيرة، أبو يحيى المدني، اسمه عبد الملك وقد غلب عليه لقب فليح، مات سنة ثمان وستين ومائة،**

وثقه الدارقطني عندما ترجم لأخيه عبد الحميد بن سليمان^(١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وقال ابن معين في أحد المواضع^(٣)، وأبو حاتم^(٤)، والنسائي^(٥): "ليس بالقوي"، وزاد ابن معين^(٦): "ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي، والدراوردي أثبت منه"، وقال الحاكم أبو أحمد^(٧): "ليس بالمتين عندهم"، وقال الدارقطني^(٨): "يختلفون فيه، وليس به بأس"، وقال الساجي^(٩): "هو من أهل الصدق، وبهم"، وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق كثير الخطأ". وضعفه النسائي^(١١)، وابن معين في موضع آخر^(١٢)، وعلي بن المدني^(١٣)، وزاد ابن معين: "ما أقربه من أبي أويس"، وقال أبو زرعة^(١٤): "واهي الحديث".

وقال أبو داود^(١٥): "ليس بشيء"، وقال ابن عدي^(١٦): "ولفليح أحاديث صالحة يروي عن نافع عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة، وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي لا بأس به".

وقال الحاكم أبو عبد الله^(١٧): "إتفاق الشيخين عليه يقوي أمره"، وقال الذهبي^(١٨): "وَحَدِيثُهُ فِي الْأُصُولِ السَّنَّةِ

(١) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ج ٢، ص ١٦٢، رقم ٣٤٨.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٢٤، رقم ١٠٢٨٢.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٣، ص ١٧١، رقم ٧٦٦.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٨٥، رقم ٤٧٩.

(٥) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ٨٧، رقم ٤٨٦.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٨٥.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٠٤.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٦٦.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٠٤.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٨.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٣، ص ٣٢١.

(١٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٩٠، رقم ٦٩٥.

(١٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني، ص ١١٧، رقم ١٣٧.

(١٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ص ١٥٤، رقم ٢١٢.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٠٤.

(١٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ١٤٤، رقم ١٥٧٥.

(١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٠٤.

(١٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٣٥٢.

اسْتَفْلَلاً، وَمُتَابَعَةً، وَغَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ"، وقال أيضا: قد اعتمده البخاري في أكثر من حديث^(١).
خلاصة القول: صدوق كثير الخطأ، وما كان من قول الألباني^(٢): "مثله لا يطمئن القلب لصحة حديثه عند التفرد، فكيف عند المخالفة"، قلت: إخراج البخاري له يقوي من أمره فقد روى عنه الكثير، واعتمده في الصحيح، وقال ابن حجر^(٣): "لم يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق"، بالإضافة إلى أن له أحاديث صالحة ومستقيمة عن هلال بن علي كما قال ابن عدي.
 ** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «يُجَاءُ بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ثَوْرَيْنِ يُكْوَرَانِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَي يُلْقَانِ وَيُجْمَعَانِ وَيُلْقِيَانِ فِيهَا.
 وَالرِّوَايَةُ «ثَوْرَيْنِ» بِالنَّاءِ، كَأَنَّهُمَا يُمَسَّخَانِ. وَقَدْ رُوِيَ بِالنُّونِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ^(٤).

الحديث (١٩٥)

قال الطحاوي^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُرَيْمَةَ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ^(٦)، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَلَسَ فِي مَسْجِدٍ فِي زَمَنِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أُسَيْدٍ قَالَ: فَجَاءَ الْحَسَنُ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَتَحَدَّثَا فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ثَوْرَانِ مُكْوَرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" فَقَالَ الْحَسَنُ: مَا ذَنْبُهُمَا^(٧)؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَكَتَ الْحَسَنُ.

(١) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٦٥، رقم ٦٧٨٢.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٣، ص ٣٢٣.

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ج ١، ص ٤٣٥.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٥.

(٥) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام من قوله: "إنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ثَوْرَانِ مُكْوَرَانِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، ج ١، ص ١٧٠، ح ١٨٣.

(٦) الدَّانَاج: بفتح الدال المهملة والنون وفي آخر الكلمة جيم، وهذا معرب الدانا بالفارسية- يعني العالم. (الأنساب، للسمعاني، ج ٥، ص ٢٩٢، رقم ١٥٤٦).

(٧) كان السبب في إنكار الحسن لهذا الحديث ما وقع في قلبه بأن الشمس والقمر يلقيان في النار ليعذبا، فأجاب الطحاوي: "أنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ إِنَّمَا يُكْوَرَانِ فِي النَّارِ لِيُعَذَّبَا أَهْلَ النَّارِ لَا أَنْ يَكُونَا مُعَذَّبَيْنِ فِي النَّارِ وَأَنْ يَكُونَا فِي تَعْدِيبِ مَنْ فِي النَّارِ كَسَائِرِ مَلَائِكَةِ اللَّهِ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ أَهْلَهَا أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ {التحریم: ٦} أَي: مِنْ تَعْدِيبِ أَهْلِ النَّارِ {وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} [التحریم: ٦]، وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ هُمَا فِيهَا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ مُعَذَّبَانِ لِأَهْلِ النَّارِ بِذُنُوبِهِمْ لَا مُعَذَّبَانِ فِيهَا إِذْ لَا ذُنُوبَ لَهُمَا. (شرح مشكل الآثار، ج ١، ص ١٧٠، ح ١٨٣).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١) ومن طريقه البغوي^(٢) من طريق مسدد بن مسرهد بدون لفظ " ثورين"، وأخرجه ابن بطة^(٣) من طريق معلى بن أسد بدون لفظ " ثورين"، وأخرجه تمام الرازي^(٤) من طريق إبراهيم بن الحجاج بمثله، وأخرجه عبد الغني المقدسي^(٥) من طريق يونس بن محمد بنحوه.

أربعتهم (مسدد، ومعلى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج، ويونس بن محمد) عن عبد العزيز بن المختار به.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الألباني^(٦).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ طَهْفَةَ «بَأَكْوَارِ الْمَيْسِ، تَزْتَمِي بِنَا الْعَيْسِ» الْأَكْوَارُ: جَمْعُ كُورٍ، بِالضَّمِّ، وَهُوَ رَحْلُ النَّاقَةِ بِأَدَاتِهِ، وَهُوَ كَالسَّرَجِ وَالْتِهَ لِلْفَرَسِ^(٧).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقته دراسته تحت رقم (١٤٠).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ «لَيْسَ فِيهَا تُخْرَجُ أَكْوَارُ النَّحْلِ صَدَقَةٌ» وَاجِدُهَا: كُورٍ، بِالضَّمِّ، وَهُوَ بَيْتُ النَّحْلِ وَالزَّنَابِيرِ، وَالْكَوَارُ وَالْكُورَةُ: شَيْءٌ يُتَّخَذُ مِنَ الْفُضْبَانِ لِلنَّحْلِ يُغْسَلُ فِيهِ، أَرَادَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَسَلِ صَدَقَةٌ^(٨).

الحديث (١٩٦)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، ج٤، ص١٠٨، ح٣٢٠٠.

(٢) شرح السنة، كتاب الفتن، ج١٥، ص١١٥، ح٤٣٠٧.

(٣) الإبانة الكبرى، ج١، ص٢٣٩، ح٧٠.

(٤) فوائد تمام الرازي، ج٢، ص٢٠٤، ح١٥٤٣.

(٥) ذكر النار، لعبد الغني المقدسي، ص٨٤، ح٧٦.

(٦) مشكاة المصابيح، للألباني، ج٣، ص١٥٨٤، رقم ٥٦٩٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، ج١، ص٢٤٢.٢٤٣، رقم ١٢٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٨٥.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٨٥.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ قَتَادَةَ، ذَكَرَ أَصْحَابَ الْأَيْكَةِ فَقَالَ: «كَانُوا أَصْحَابَ شَجَرٍ مُتَكَوِسٍ» أَيُّ مُتَنَفِّ مُتَرَكَبٍ. وَيُرْوَى «مُتَكَادِسٍ» وَهُوَ بِمَعْنَاهُ^(١).

الحديث (١٩٧)

قال الطبري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ^(٣)، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَطَالِمِينَ]^(٤) ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ غَيْضَةٍ وَكَانَ عَامَةٌ شَجَرِهِمْ هَذَا الدَّوْمُ وَكَانَ رَسُولُهُمْ فِيمَا بَلَّغْنَا شُعَيْبٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَإِلَى أَهْلِ مَدْيَنَ، أُرْسِلَ إِلَى أُمَّتَيْنِ مِنَ النَّاسِ، وَعُدْبَتَا بَعْدَانِيَنِ شَتَّى، أَمَا أَهْلُ مَدْيَنَ فَأَخَذْتُهُمُ الصَّيْحَةَ، وَأَمَا أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ، فَكَانُوا أَهْلَ شَجَرٍ مُتَكَوِسٍ، ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ سَلَطَ عَلَيْهِمُ الْحَرَّ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، لَا يُظْلِمُهُمْ مِنْهُ ظِلٌّ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ سَحَابَةً، فَحَلُّوا تَحْتَهَا يَلْتَمِسُونَ الرِّوْحَ فِيهَا، فَجَعَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَذَابًا، بَعَثَ عَلَيْهِمْ نَارًا فَاضْطَرَمَّتْ عَلَيْهِمْ فَأَكَلَتْهُمْ، فَذَلِكَ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ، إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي حاتم^(٥) من طرق عن سعيد بن بشير بمعناه، وأخرجه الحاكم^(٦) من طريق جرير بن حازم بنحوه، كلاهما (سعيد بن بشير، وجرير بن حازم) عن قتادة السدوسي مرسلًا.

ثانياً: تراجم الرواة

* * قتادة بن دعامة السدوسي، سبقت ترجمته^(٧) مجمع على توثيقه ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، بالإضافة إلى أنه مُرْسَلٌ وقد أرسل هنا.

* * بشر بن معاذ العقدي، أبو سهل البصري الضرير، مات سنة مائتين وبيضع وأربعون،

ذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال أبو حاتم^(٩)، وابن حجر^(١٠): "صدوق"، وزاد أبو حاتم: "صالح الحديث"،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٧.

(٢) تفسير الطبري، سورة الحجر، الْفُؤْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: [وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَطَالِمِينَ. فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ]، ج ١٤، ص ١٠٠.

(٣) هو: يزيد بن زريع العيشي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠١).

(٤) سورة الحجر (٧٨).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم، سورة الشعراء، باب قوله تعالى "الأيكَة"، ج ٩، ص ٢٨١١، ح ١٥٩٠٢، وقوله تعالى "فكذبوه فأخذهم عذاب يوم الظلّة"، ج ٩، ص ٢٨١٥، ح ١٥٩٣١.

(٦) المستدرک علی الصحیحین، کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین، باب ذکر شعيب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ٦٢١، ح ٤٠٧٥.

(٧) تحت حديث رقم (٢).

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١٤٤، رقم ١٢٦٦١.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣٦٨، رقم ١٤١٧.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٢٤.

وقال النسائي^(١)، ومسلمة بن قاسم^(٢): "صالح".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير سعيد بن بشير ضعيف^(٣).

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل العلل التالية:

- إرسال وتدليس قتادة بن دعامة السدوسي.
- ضعف سعيد بن بشير.

والحديث أخرجه الحاكم ولم يعلق عليه، وسكت عنه الذهبي^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ «يَا تُكَلِّتُهُ أُمُّهُ، أَكْوَعُهُ بُكْرَةٌ» يَعْنِي أَنَّ الْأَكْوَعَ الَّذِي كَانَ قَدْ تَبِعَنَا بُكْرَةَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَا لَحِقَهُمْ صَاحَ بِهِمْ «أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ» فَلَمَّا عَادَ قَالَ لَهُمْ هَذَا الْقَوْلَ آخِرَ النَّهَارِ، قَالُوا: أَنْتَ الَّذِي كُنْتَ مَعَنَا بُكْرَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنَا أَكْوَعُكَ بُكْرَةً.

وَرَأَيْتُ الرَّمَحْشَرِيَّ قَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ هَكَذَا «قَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: بُكْرَةٌ أَكْوَعَهُ» يَعْنُونَ أَنَّ سَلْمَةَ بِكْرُ الْأَكْوَعِ أَبِيهِ. وَالْمَرْوِيُّ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلًا^(٥).

الحديث (١٩٨)

قال الإمام مسلم^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ شَاةً لَا تَرْوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَبَا الرِّكِيَّةِ... وذكر حديث طويل وفيه قال - يعني سلمة بن الأكوع-: "قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ قَالَ: يَا تُكَلِّتُهُ أُمُّهُ، أَكْوَعُهُ بُكْرَةً؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ، أَكْوَعُكَ بُكْرَةً..."

(١) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٨٤، رقم ٤٨.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٥٨، رقم ٨٤٣.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٤.

(٤) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٦٢١، ح ٤٠٧٥.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٨٨.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها، ج ٣، ص ١٤٣٣، ح ١٨٠٧.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري وقد ذكره الحميدي^(١) من أفراد مسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

** سَلَمَةُ بن عمرو بن الأَكْوَع، واسم الأَكْوَع: سنان بن عبد الله، أول مشاهده الحديبية، وكان من الشجعان، ويسبق الفرس عدواً، مات سنة أربع وسبعين على الصحيح^(٢).

** عكرمة بن عمار العجلي، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة، فقد أطلق العلماء توثيقه وقبول حديثه، ولكن تكلموا في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وهو مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح هنا بالسماع فأمن تدليسه.

** عبید الله بن عبد المجيد، سبقت ترجمته^(٤)، الحنفي، أبو علي البصري، ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوْم)

فِيهِ «أَعْظَمُ الصَّدَقَةِ رِبَاطُ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا يُمْنَعُ كَوْمُهُ» الْكَوْمُ بِالْفَتْحِ: الضَّرْبُ. وَقَدْ كَامَ الْفَرَسُ أَنْتَاهُ كَوْمًا. وَأَصْلُ الْكَوْمِ: مِنَ الْارْتِفَاعِ وَالْعُلُوِّ^(٥).

الحديث (١٩٩)

قال الخطابي^(٦) رحمه الله: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارِكِ^(٧) عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَعْظَمُ الصَّدَقَةِ رِبَاطُ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُمْنَعُ كَوْمُهُ".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الخطابي.

ثانياً: تراجم الرواة

** خالد بن أبي عمران النَّحْبِي، أبو عمر التونسي، مات سنة خمس وعشرين ومئة، وقيل: تسع وعشرين،

(١) انظر الجمع بين الصحيحين، للحميدي، ج ١، ص ٥٨١. ٥٨٧، ح ٩٧٢.

(٢) انظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٣، ص ١٥١.

(٣) تحت حديث رقم (٦).

(٤) تحت حديث رقم (٥٢).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(٦) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٥٠٩.

(٧) هو: عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٠).

وثقه ابن سعد^(١)، - وزاد: "كان لا يدلس"، وأبو حاتم^(٢)، وزاد: "لا بأس به"، والعجلي^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال أبو حاتم^(٥): "لم يسمع من أبي أمامة"، وقال العلاءي^(٦): "لم يسمع من ابن عمر". وقال الذهبي^(٧)، وابن حجر^(٨): "صدوق فقيه". وقال الذهبي في موضع آخر^(٩): "وَكَانَ فَقِيهَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، ثِقَّةً، ثَبَتًا، صَالِحًا، رَبَّانِيًّا". خلاصة القول: هو ثقة.

**** عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي، مات سنة أربع وسبعين ومئة،**

قال أحمد بن صالح^(١٠): "كان ابن لهيعة من الثقات إلا أنه لئن شينا حدث به". قال عبد الرحمن بن مهدي^(١١): "لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرا". قال أحمد بن حنبل^(١٢): "ما حديث ابن لهيعة بحجة وإني لأكتب كثيرا مما أكتب اعتبر به وهو يقوي بعضه ببعض"، وكان أحمد قد حدث عنه بحديث كثير وقال: "قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(١٣): مَنْ كَانَ مِثْلَ ابْنِ لَهَيْعَةَ بِمِصْرَ فِي كَثْرَةِ حَدِيثِهِ، وَضَبْطِهِ، وَاتِّقَانِهِ؟، وقال أيضا^(١٤): "ابن لهيعة أجود قراءة لكتبه من ابن وهب".

وقال يعقوب بن سفيان^(١٥): سمعت أحمد بن صالح يقول: كَانَ ابْنُ لَهَيْعَةَ صَاحِبَ الْكِتَابِ، طَلَبًا لِلْعِلْمِ، وَكَانَ أَمَلَى عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُ مِنْ كِتَابِهِ، فَرِيماً يَكْتُبُ عَنْهُ قَوْمٌ يَعْقِلُونَ الْحَدِيثَ، وَأَخْرُونَ لَا يَضْبِطُونَ، وَقَوْمٌ حَضَرُوا فَلَمْ يَكْتُبُوا فَكُتِبُوا بَعْدَ سَمَاعِهِمْ، فَوَقَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى هَذَا إِلَى النَّاسِ، ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ كِتَابُهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ النَّاسِ، فَوَقَعَ حَدِيثَهُ إِلَى النَّاسِ عَلَى هَذَا، فَمِنْ كِتَابِ بَآخِرَةٍ مِنْ كِتَابِ صَاحِبِ قُرْآنِهِ فِي الصَّحَّةِ، وَمَنْ قَرَأَ مِنْ كِتَابِ مَنْ كَانَ لَا يَضْبِطُ وَلَا يَصْحَحُ كِتَابَهُ وَقَعَ عِنْدَهُ عَلَى فِسَادِ الْأَصْلِ.

-
- (١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص٥٢١.
(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٣، ص٣٤٥، رقم ١٥٥٩.
(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج١، ص٣٣٠، رقم ٣٩١.
(٤) الثقات، لابن حبان، ج٦، ص٢٦٢، رقم ٧٦٤٥.
(٥) جامع التحصيل، للعلاءي، ص١٧١، رقم ١٦٤.
(٦) جامع التحصيل، للعلاءي، ص١٧١، رقم ١٦٤.
(٧) الكاشف، للذهبي، ج١، ص٣٦٧، رقم ١٣٤٤.
(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٨٩.
(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٥، ص٣٧٨، رقم ١٧٢.
(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٥، ص٣٧٨.
(١١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج٢، ص٢٩٣، رقم ٨٦٧.
(١٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص٢٤٦، رقم ٢٥٦.
(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٥، ص٤٩٦.
(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٥، ص٤٩٥.
(١٥) انظر المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج٢، ص٤٣٤.

وسئل يحيى بن معين عن رشدين بن سعد، فقال: ليس بشيء، وابن لهيعة أمثل من رشدين، وقد كتبت حديث ابن لهيعة^(١)، وابن لهيعة أحب إليّ من رشدين^(٢)، وقال في موضع آخر: "كان ضعيفا لا يحتج بحديثه، كان من شاء يقول له: حدثنا".

وتعددت أقوال يحيى بن معين فيه فقال^(٣): "لا يحتج بحديثه"، وقال أيضا^(٤): "ضعيف الحديث" وقال^(٥): "ليس بشيء"، وقال في موضع آخر^(٦): "ابن لهيعة ليس بشيء تغير أو لم يتغير". وقال أيضا^(٧): "في حديثه كله ليس بشيء"، وقال أيضا^(٨): "عبد الله بن لهيعة ضعيف"، وقال^(٩): "ليس حديثه بذاك القوي".

وقال البخاري^(١٠): تركه يحيى بن سعيد، وقال ابن خزيمة: ابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في الصحيح إذا انفرد، وإنما أخرجته لأن معه جابر بن إسماعيل.

وقال ابن خراش^(١١): كان يكتب حديثه، احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثا وجاء به إليه قرأه عليه، وقال الخطيب^(١٢): "فمن ثم كثرت المناكير في روايته لتساهله".

وقال الجوزجاني^(١٣): "لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به، ولا يغتر بروايته". وضعفه ابن سعد^(١٤)، والنسائي^(١٥)، وكذلك أبو زرعة^(١٦)، وأبو حاتم^(١٧) وقالوا: "أمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار"، وقال الحاكم أبو أحمد: "ذاهب الحديث".

(١) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٨٤، رقم ٤٥٢ و٤٥٣.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٩٣، رقم ٤٩٩.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٤٨١، رقم ٥٣٨٨.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٥٣، ص ٥٣٣.

(٥) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ٩٧، رقم ٢٩٨.

(٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ١٠٨، رقم ٣٤٢.

(٧) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ص ٦٧، رقم ١٣٧.

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٢٩٣، رقم ٨٦٧.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٤٧.

(١٠) انظر التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٥، ص ١٨٢، رقم ٥٧٤.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٧٨.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٧٨.

(١٣) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٢٦٦، ص ٢٧٤.

(١٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٦.

(١٥) الضعفاء والمتوكلون، للنسائي، ص ٦٤، ص ٣٤٦.

(١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٤٧.

(١٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٤٧.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١): "قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك فابن لهيعة يحتج به؟ قال: لا".

وقال ابن عدي^(٢): "حديثه حسن كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه".

وقال الذهبي^(٣): "وكان من بحور العلم، على لئني في حديثه"، وقال في موضع آخر^(٤): "العمل على تضعيف حديثه"، وقال أيضا^(٥): "لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، ولكنه تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فأحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفاظ يروى حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه".

وقال ابن حجر^(٦): "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه".

خلاصة القول: عبد الله بن لهيعة، صدوق، ولكنه اتهم بأمرين:

الأمر الأول: التدليس

وصفه بذلك السيوطي^(٧)، وسبط ابن العجمي^(٨)، وقال ابن حبان^(٩): "كان شيا صالح ولكنه كان يدلّس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين"، وقال أيضا^(١٠): "قد سبرت خبر ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفي عن أقوام رأهم بن لهيعة ثقات فالترقت تلك الموضوعات به".

وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين^(١١) التي يرد حديثهم، ولو صرحوا بالسماع، إلا أن العلماء قد صححوا حديثه من طريق العبادلة كما سيأتي.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٤٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٥٣.

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ١٣.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٩٠، رقم ٢٩٣٤.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ١٤.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٨.

(٧) أسماء المدلسين، للسيوطي، ص ٦٦، رقم ٢٩.

(٨) التبيين لأسماء المدلسين، لسبط بن العجمي، ص ٣٦، رقم ٣٩.

(٩) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١١، رقم ٥٣٨.

(١٠) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١٢.

(١١) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٥٤، رقم ١٤٠.

الأمر الثاني: الاختلاط

نسب إليه بعض أئمة الجرح والتعديل تهمة الاختلاط وسوء الحفظ نتيجة لاحتراق كتبه مما أدى إلى تضعيفهم له، وبالتالي كان اختلاطه لهذا السبب أكثر مما يُنسب لذهاب عقله وتغيره قبل موته، وإن كان قد وقع له هذا أيضا قبل موته كما قال أبو جعفر الطبري^(١): "اختلط عقله في آخر عمره"، وقد أنصفه الحاكم بقوله^(٢): "لم يقصد الكذب إنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ".

وقد صحح العلماء رواية المتقدمين عنه، وردوا رواية المتأخرين^(٣).

قال ابن سعد^(٤): "من سمع منه في أول أمره أحسن حالا في روايته ممن سمع منه بآخرة".

وقال ابن حبان^(٥): "لا تُؤخذ رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها منأكبر كثيرة وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه فوجب التكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه".

وقال ابن شاهين^(٦): "قال أحمد بن صالح: ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يُطرح ذلك التخليط".

كما أن رواية العبادلة عنه كابن المبارك وابن وهب صحيحة وأعدل من رواية الآخرين، فقال عبد الغنى بن سعيد الأزدي^(٧): "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح"، وكذلك قال ابن حجر^(٨): "رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما".

وقال ابن سعد^(٩): "وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً ولكن كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون ولو سألوني لآخبرتهم أنه ليس من حديثي".

قلت: والراوي عنه هنا عبد الله بن المبارك فلا يضر اختلاطه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل ما كان فيه من انقطاع فخالد بن أبي عمران من صغار التابعين، وقد صرح بعض العلماء بعدم سماعه من بعض الصحابة فكيف وإذا رفع الحديث.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٧٩.

(٢) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٩٠.

(٣) انظر المختلطين، للعلائي، ص ٦٥. ٦٦، رقم ٢٦.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٦.

(٥) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١٣.

(٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ١٢٥، رقم ٦٢٥.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٧٩.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٨.

(٩) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «إِنَّ قَوْمًا مِنَ الْمُؤَحَّدِينَ يُحْبَسُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْكُوفِ إِلَى أَنْ يُهْدَبُوا» هِيَ بِالْفَتْحِ: الْمَوَاضِعُ الْمُشْرِفَةُ، وَاحِدُهَا: كَوْمَةٌ. وَيُهْدَبُوا: أَي يُنْقَوْنَ مِنَ الْمَأْتَمِ^(١).

الحديث (٢٠٠) لم أقف على رواية ابن الأثير ولكن وجدت رواية بالمعنى وهي كالتالي:

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ { وَنَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ }^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقْصُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ مَظَالِمِ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُدُّبُوا وَنُقُوا أُدِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤) من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به بنحوه، وكذلك علقه البخاري^(٥) بصيغة الجزم عن يونس بن محمد عن شيبان عن قتادة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(٦): مَجْمَعٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ وَلَكِنَّهُ مَدْلَسٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ^(٧).

* * سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(٨)، مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ؛ وَلَكِنَّهُ اتَّهَمَ بِالتَّدْلِيسِ وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ طَبَقَاتِ الْمَدْلَسِينَ الَّذِينَ اغْتَرَفَ الْعُلَمَاءُ تَدْلِيسَهُمْ.

كما أنه اختلط في آخر عمره وطالت مده اختلاطه، ولا يضر اختلاطه فقال ابن عدي: "وأثبتهم فيه يزيد بن زريع"، وهو الراوي عنه هنا، كما أنه متابع على الحديث من قبل هشام الدستوائي فتنتفي بذلك تهمة الاختلاط عنه.

كما أنه اتهم بالإرسال ولا يضره ذلك فهو من أثبت الناس في قتادة.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، ج ٨، ص ١١١، ح ٦٥٣٥.

(٣) سورة الأعراف (٤٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظالم، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٤٤٠، والأدب المفرد، باب الظلم ظلمات، ص ١٧٠، ح ٤٨٦.

(٥) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظالم، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٤٤٠.

(٦) تحت حديث رقم (٢).

(٧) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظالم، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٤٤٠.

(٨) تحت حديث رقم (٨٣).

* * الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو هَمَامِ الْخَارِكِيِّ^(١)، مَاتَ سَنَةَ مِئَتَيْنِ وَبِضْعِ عَشْرَةَ،

وَتَقَهُ أَبُو بَكْرٍ الْبِزَارِيُّ^(٢)، وَالِدَارِقَطْنِيُّ^(٣)، وَزَادَ: "صَحَّحَ لَهُ فِي الْأَفْرَادِ حَدِيثًا تَفَرَّدَ بِهِ"^(٤)، وَالذَّهَبِيُّ^(٥)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٧): "صَالِحُ الْحَدِيثِ"، وَزَادَ أَبُو حَاتِمٍ: "أَثَبْتَهُ أَيَّامَ الْأَنْصَارِيِّ، فَلَمْ يَقْضَ لِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُ"، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ^(٨): "صَدُوقٌ".
خِلَاصَةُ الْقَوْلِ: هُوَ ثِقَةٌ.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ»^(٩).

الحديث (٢٠١)

قال أسد بن موسى^(١٠) رحمه الله: حدثنا ابن لهيعة، ثنا أبو الزبير، أنه سأل جابر بن عبد الله عن الورود، فقال جابر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نحن يوم القيامة على كوم فوق الناس»^(١١)، فندعى الأمم بأوثانها، وما كانت تعبداً، الأول فالأول، حتى يأتي ربنا بعد ذلك، فيقول: ما تنتظرون؟ فيقولون: ننتظر ربنا عزاً

(١) نسبة إلى خازك: وهي جزيرة في وسط البحر الفارسي، وهي جبل عال في وسط البحر، إذا خرجت المراكب من عبّادان تريد عمان وطابت بها الريح وصلت إليها في يوم وليلة. (معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج ٢، ص ٣٣٧).

(٢) مسند البزار، ج ٨، ص ٣٤٩، ح ٣٤٢٥.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٢٦، رقم ٣٦٠.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٣٦.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٤٢٧.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٤١، رقم ١٩٣٣.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٠٤، رقم ٢٤١٢.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٧٧.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(١٠) الزهد، باب نزول الله تبارك وتعالى في ظل من الغمام للحساب، ص ٤٤، ح ٥٤.

(١١) قال النووي: قوله: "نحن يوم القيامة على كذا وكذا، انظر، أي: ذلك فوق الناس" هكذا وقع هذا اللفظ في جميع الأصول من "صحيح مسلم"، واتفق المتقدمون والمتأخرون على أنه تصحيف وتغيير واختلاط في اللفظ (المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، ج ٣، ص ٤٧)، وقال القاضي عياض: هذه صورة الحديث في جميع النسخ، وفيه تغيير كثير وتصحيف، قال: وصوابه: نجى يوم القيامة على كوم، هكذا رواه بعض أهل الحديث، وقد جاء الحديث بلفظ "يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأَمْتِي عَلَى تَلٍّ"، وفي رواية أخرى بلفظ "فيرقى". يعني: محمداً صلى الله عليه وسلم. وأمته على كوم فوق الناس" فهذا كله يبين ما تغير من الحديث، وأنه كان أظلم هذا الحرف على الراوي، أو أمحى، فعبر عنه بكذا وكذا، وفسره بقوله: أي: فوق الناس، وكتب عليه: انظر، تنبيهاً، فجمع النقلة الكل ونسقه على أنه من متن الحديث كما تراه. (انظر إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض، ج ١، ص ٣٧٠)

وَجَلَّ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ» قَالَ جَابِرٌ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ثُمَّ يَنْطَلِقُ وَيَتَّبِعُونَهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(١)، والدارمي^(٢)، والطبراني^(٣)، والدارقطني^(٤) جميعهم من طرق عن ابن لهيعة به ورواية أحمد والطبراني مطوله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** أبو الزبير المكي:** هو محمد بن مسلم بن تدرس، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول روايته، وقد صرح هنا بالسماع فتنتفي تهمة التدليس عنه.

**** عبد الله بن لهيعة،** سبقت ترجمته^(٦)، صدوق؛ ولكنه مدلس من الطبقة الخامسة التي رد العلماء حديثه حتى وإن صرحوا بالسماع، كما أنه سيء الحفظ بسبب احتراق كتبه.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من اختلاط ابن لهيعة وسوء حفظه فلا يضر حيث روي الحديث من طريق يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو زَكَرِيَّا السُّلَيْمِيُّ وهو من قدماء أصحاب ابن لهيعة كما قال ابن حجر^(٧)، كما أن ابن لهيعة قد توبع على رواية الحديث من قبل ابن جريج كما عند أحمد^(٨)، ومسلم^(٩)، وأبو عوانة^(١٠) فقال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله به، إلا أنه لم يصرح برفعه، لكن له حكم الرفع، لاسيما وقد صرح برفعه في أثناء الحديث فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " حَتَّى يَبْدُوَ لَهُوَاتُهُ أَوْ أَضْرَاسُهُ ...".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْحَنَّ عَلَى الصَّدَقَةِ «حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامِ وَثِيَابِ»^(١١).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٣، ص ٦٣، ح ١٤٧٢٠.

(٢) الرد على الجهمية، باب الرؤية، ص ١١٣، ح ١٨٥.

(٣) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٩، ص ٣٨، ح ٩٠٧٥.

(٤) رؤية الله، للدارقطني، ص ١٦١، ح ٤٩.

(٥) تحت حديث رقم (١٠٩).

(٦) تحت حديث رقم (١٩٩).

(٧) ذكره ابن حجر في ترجمة حفص بن هاشم. (تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٣٦١).

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٣، ص ٣٢٨، ح ١٥١١٥.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٩١.

(١٠) مستخرج أبي عوانة، كتاب الإيمان، باب ضحك الله تبارك وتعالى من عبده، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٦٤.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

الحديث (٢٠٢)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنِ الْمُؤَدِّ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٢)، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاءَ عُرَاةٍ مُجْتَابِي النَّمَارِ^(٣) أَوْ الْعَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ، عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرَ^(٤)، بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ^(٥) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ الْفَأْدِنِ وَأَقَامَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ^(٦)} إِلَى آخِرِ الْآيَةِ {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا^(٧)} وَالْآيَةَ الَّتِي فِي الْحَشْرِ: {اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْتَظِرْ نَفْسُ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ^(٨)} «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ - حَتَّى قَالَ - وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِبَصْرَةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجُرُ عَنْهَا، بَلَّ قَدْ عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ، حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامِ وَثِيَابٍ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَلُ، كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ^(٩)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(١٠) من طريق عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جرير بن عبد الله به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبيه: هو جرير بن عبد الله بن جابر البجليّ القسري، أبو عمرو اليماني، كان إسلامه في العام الذي توفي فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُوسُفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَعْنِي فِي حُسْنِهِ، مَاتَ سَنَةَ سَنَةِ إِحْدَى وَخَمْسِينَ^(١١).

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، ج ٢، ص ٧٠٤، ح ١٠١٧ (٦٩).

(٢) هو: جرير بن عبد الله، صحابي مشهور. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٩).

(٣) النَّمَار: أَي جُلُودِ النُّمُورِ. (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٥، ص ١١٧).

(٤) مُضَرَ: قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ تَنْسَبُ إِلَيْهَا قَرِيشٌ، وَهُوَ مُضَرُ بْنُ نَزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ. (الأنساب، للسمعاني، ج ١٢، ص ٣٠٣).

(٥) فَتَمَعَّرَ وَجْهَهُ: أَي تَغَيَّرَ. (النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٤٢).

(٦) سورة النساء (١).

(٧) سورة النساء (١).

(٨) سورة الحشر (١٨).

(٩) كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: "هِيَ مِنَ الشَّيْءِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الْمَمُوءُ بِالذَّهَبِ، أَوْ مَنْ قَوْلِهِمْ فَرَسٌ مُذْهَبٌ؛ إِذَا عَلَتْ حُمْرَتَهُ صُفْرَةٌ". (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ١٧٣).

(١٠) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، ج ٤، ص ٢٠٥٩، ح ١٠١٧ (١٥).

(١١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ٢٣٦ - ٢٣٨، رقم ٣٢٢.

**** المنذر بن جرير بن عبد الله البجليّ، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)**
ذكره ابن حبان في الثقات^(١)، ووثقه الذهبي^(٢)، وقال ابن حجر^(٣): "مقبول".

خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث، وقد تابعه عبد الرحمن بن هلال العبسي.

**** محمد بن جعفر، أبو عبد الله البصرى، المعروف بغندر، مات سنة ثلاث وتسعين ومئتين، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة^(٤)، ولا يضره ذلك فقد تابعه أبو أسامة "حماد بن أسامة"، ومعاذ العنبري في رواية أخرى عند مسلم^(٥).**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّهُ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ» أَي مُشْرِفَةً السَّنَامَ عَالِيَتَهُ^(٦).

الحديث (٢٠٣)

قال البيهقي^(٧) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، أَنبَأَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَارِزِيُّ^(٨)، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ^(٩)، ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالَ الْمُصَدِّقُ: إِنِّي أَخَذْتُهَا بِإِبِلٍ فَسَكَتَ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد البيهقي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** قيس بن أبي حازم: حصين البجلي الأحمسي، أبو عبد الله، مات بعد التسعين، وقد جاوز المائة.**

قَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ^(١٠)، فَمِنْهُمْ: مَنْ رَفَعَ قَدْرَهُ، وَعَظَّمَهُ، وَجَعَلَ الْأَحَادِيثَ عَنْهُ مِنْ أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ، فَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٤٢٠، رقم ٥٤٩٨.

(٢) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٩٥، رقم ٥٦٢٩.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٦.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٧٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر، ج ٢، ص ٧٠٦، ح ١٠١٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب من أجاز أخذ القيم في الزكوات، ج ٤، ص ١٩١، ح ٧٣٧٥.

(٨) هو: علي بن محمد بن إسماعيل أبو الحسن الطوسي الكارزي (تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٤٣، ص ١٥١، رقم ٥٠١٨).

(٩) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي، ثقة فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٠).

(١٠) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١٤.

معين^(١)، والعجلي^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، والذهبي^(٤)، وزاد: كاد أن يكون صحابياً، وقد أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، وقال ابن حجر^(٥): "ثقة مخضرم، ويقال له رؤية"، فقد ورد عنه أنه قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب، قال العلاءي^(٦): "ولم يصح ذلك بل هاجر إليه لبيابيه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق"، ويؤكد ذلك ما رواه قيس نفسه فقال: "أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لأبأبيعه، فوجدته قد قبض وأبو بكر قائم مقامه"^(٧)، كما قال ابن حجر^(٨): "لو ثبتت الرواية التي قال فيها رأيت النبي صلى الله عليه وسلم، لكان صحابياً بلا خلاف، ولكن حقيقة الرواية أنه رآه يخطب وكان حينئذ ابن سبع أو ثمان.

وقال أبو سعيد الأشج^(٩): سمعت أبا خالد الأحمر يقول لعبد الله بن نمير: يا أبا هشام أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو يقول: حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الأسطوانة يعني أنه في الثقة مثل الأسطوانة. قال سفيان بن عيينة^(١٠): "ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قيس بن أبي حازم".

وقال الآجري عن أبي داود^(١١): "أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم روى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف".

وَمِنْهُمْ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَهُ أَحَادِيثُ مَنَّا كَثِيرٌ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ^(١٢): "قيس بن أبي حازم منكر الحديث"، وذكر من مناكيره حديث كلاب الحوَّاب^(١٣).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠٢، رقم ٥٧٩.

(٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٢٢٠، رقم ١٥٢٩.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٠٧، رقم ٤٩٧٨.

(٤) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٣٩٢، رقم ٦٩٠٨.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٦.

(٦) جامع التحصيل، للعلاءي، ص ٢٥٧، رقم ٦٤٠.

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٢٨٦.

(٨) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٨٩.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٠٢، رقم ٥٧٩.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٤، ص ٤٦٤، رقم ٦٨٨٨.

(١١) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ١١٣، رقم ٤٥.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٤، ص ١٥.

(١٣) الحوَّاب: بالفتح ثم السكون، وهمزة مفتوحة، وباء موحدة، وهو موضع بئر بين مكة والبصرة، نبحت كلابه على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عند مقبلها إلى البصرة في وقعة الجمل. (انظر معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج ٢، ص ٣١٤) وحديثها أخرجه أحمد بن حنبل من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، قال: لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بَلَغَتْ مِيَاهَ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوَّابِ قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا أَنِّي رَاجِعَةٌ فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ تَقْدَمِينَ فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصَلِّحُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: "كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبُحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَّابِ؟" وصحح شعيب الأرنؤوط إسناده. (مسند أحمد بن حنبل، ج ٤٠، ص ٢٩٨، رقم ٢٤٢٥).

وقال ابن حجر معقبا^(١): "مراد القطان بالمنكر الفرد المطلق"، وقال الذهبي^(٢): "الَّذِينَ أَطْرَوْهُ حَمَلُوا عَنْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُمْ غَيْرُ مَنَّاكِرٍ، وَقَالُوا: هِيَ غَرَائِبٌ".

وَمِنْهُمْ: مَنْ لَمْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِهِ، وَقَالُوا: كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ الْذَّهَبِيُّ: وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ كَانَ يُقَدِّمُ عُثْمَانَ، وَلِذَلِكَ تَجَنَّبَ كَثِيرٌ مِنْ قُدَمَاءِ الْكُوفِيِّينَ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، وَمَعَ شُهْرَتِهِ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ كَبِيرٌ أَحَدٍ، وَأَرَوَاهُمْ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَبَيَّانُ بْنُ بَشِيرٍ وَذَكَرَ آخَرِينَ. خلاصة القول: هو ثقة؛ إلا أنه تغير في آخر عمره قال إسماعيل بن أبي خالد^(٣): "كبر قيس بن أبي حازم حتى جاز المئة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله"، ولا يضره ذلك فقد تبين سابقا أن إسماعيل بن أبي خالد الرواي عنه هنا من أروى الناس عنه.

** هشيم بن بشير، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة ثبت، ائتم بالتدليس والإرسال الخفي، أما عن تدليسه فهو مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع فروى الحديث العنينة، أما عن إرساله فقد ذكر العراقي مجموعة ممن أرسل عنهم هشيم ولم يكن فيهم إسماعيل بن أبي خالد فتنتفي علة الإرسال عنه.

** علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سبؤور البغوي، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة؛ ولكن عيب عليه أخذ الأجرة على التحديث، ورد الذهبي مدافعا عنه بقوله: "يعتذر بأنه محتاج"^(٦). ** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل إرسال وتدليس هشيم بن بشير، وممن وضعفه البخاري قال الترمذي^(٧): "سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث، فقال: روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، مَرْسَلًا. وَأَنَا لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ مَجَالِدٍ، وَلَا مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ"، وقال البخاري أيضا: "لم يصح حديث الصدقة".

ذكر الاختلاف على قيس بن أبي حازم:

رواه إسماعيل بن أبي خالد كما في هذه الرواية، وراه مجالد بن سعيد عنه عن الصنابح بن الأعسر الأحمسي مرفوعا كما عند ابن أبي شيبة^(٨)، وأحمد بن حنبل^(٩)، وابن زنجويه^(١٠)،

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٨، ص ٣٨٩.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ١٩٩. ٢٠٠، وميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٩٣.

(٣) المختلطين، للعلائي، ص ٩٩، رقم ٣٧، والاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص ٢٩١، رقم ٨٦.

(٤) تحت حديث رقم (٣٠).

(٥) تحت حديث رقم (٨).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ١٤٣.

(٧) العلل الكبير، للترمذي، ص ١٠٠، رقم ١٧٢.

(٨) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأقضية، باب في العبد بالعبد والبعير بالبعيرين، ج ٤، ص ٣٠٦، ح ٢٠٤٤٢.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث أبو عبد الله الصنابحي، ج ٣١، ص ٤١٤، ح ١٩٠٦٥.

(١٠) الأموال، كتاب الصدقة وأحكامها وسننها، باب في النهي عن التضيق على الناس في الصدقة، ج ٣، ص ٨٧٩، ح ١٥٥٤.

والترمذي^(١)، وابن أبي عاصم الشيباني^(٢)، وأبي يعلى^(٣)، والطبراني^(٤)، ومجالد هذا ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره^(٥)، وقال ابن أبي عاصم الشيباني: "هذا حديث غريب"، وحكم حسين سليم أسد على إسناده بالضعف^(٦).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «فِيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ» قَلْبُ الْهَمْزَةِ فِي التَّنْثِيَةِ وَأَوَا^(٧).

الحديث (٢٠٤)

قال الإمام مسلم^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي^(٩)، يُحَدِّثُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ^(١٠)، فَقَالَ: «أَيْكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ^(١١)، أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ، فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ^(١٢) فِي غَيْرِ إِثْمٍ، وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نُحِبُّ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفَلَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَعْلَمُ، أَوْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ مِنَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ نَاقَتَيْنِ، وَثَلَاثٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَرْبَعٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَمِنْ أَعْدَائِهِنَّ مِنَ الْإِبِلِ».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

(١) العلال الكبير، للترمذي، ص ١٠٠، رقم ١٧٢.

(٢) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٤، ص ٧٤٩، ح ٢٥٣٩.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٤٥٣.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ٨٠، ح ٧٤١٧.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ج ٥٢٠.

(٦) انظر مسند أبي يعلى تحقيق حسين سليم أسد، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٤٥٣.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(٨) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه، ج ١، ص ٥٥٢، ح ٨٠٣.

(٩) هو: علي بن رباح بن قصير اللخمي، أبو عبد الله. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠١).

(١٠) الصُّفَّةُ: مَوْضِعٌ مُظَلَّلٌ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يَسْكُنُ فِيهِ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَيَطْلُقُ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الصُّفَّةِ. (انظر

النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٧).

(١١) بُطْحَانَ: واد بالمدينة، وهو أحد أوديتها الثلاثة، وهي العقيق وبطحان وقناة. (معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج ١، ص ٤٤٦).

(١٢) كوماوين: الكوماء من الإبل العظيمة السنام. (سبق بيانها في الحديث السابق).

ثانيا: تراجم الرواة

**** موسى بن علي بن رباح اللّخمي^(١)**، أبو عبد الرحمن المصري، مات سنة ثلاث وستين ومائة. وثقه البخاري^(٢)، وابن سعد^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤)، وابن معين^(٥)، والنسائي^(٦)، والعجلي^(٧)، والذهبي^(٨)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٩).

وقال أبو حاتم^(١٠): "كان رجلا صالحا يتقن حديثه، لا يزيد ولا ينقص، صالح الحديث، وكان من ثقات المصريين"، وقال الذهبي في موضع آخر^(١١): "ثبت صالح".

وقال الساجي^(١٢)، وابن حجر^(١٣): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "ربما أخطأ".

وقال ابن معين في موضع آخر^(١٤): "لم يكن بالقوي"، وقال ابن عبد البر^(١٥): "ما انفرد به فليس بالقوي".

خلاصة القول: هو ثقة، وما كان من قول ابن حجر: ربما أخطأ قلت: روايته هنا عن أبيه.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



(١) اللّخمي: بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. (الأنساب، للسمعاني، ج ١١، ص ٢١٠، رقم ٣٥٣٨).

(٢) العلل الكبير، للترمذي، ص ٣٩١.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٥١٥.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٥٣، رقم ٦٩١، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٠٨، رقم ٢٠٣٢.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٥٣، رقم ٦٩١.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٩، ص ١٢٤.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣٠٥، رقم ١٨٢١.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٤١١، رقم ١٥٣.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٤٥٣. ٤٥٤، رقم ١٠٨٩٥.

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٥٣، رقم ٦٩١.

(١١) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٠٦، رقم ٥٧١٩.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٣٦٤.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٣.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٣٦٤.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٣٦٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ ذِكْرُ «كَوْمِ عُلْقَامٍ» وَفِي رِوَايَةٍ «كَوْمِ عُلْقَمَاءَ» هُوَ بِضَمِّ الْكَافِ: مَوْضِعٌ بِأَسْفَلِ دِيَارِ مِصْرَ (١).

الحديث (٢٠٥)

أشار ابن الأثير إلى روايتين الأولى بلفظ "كوم علقام" والثانية بلفظ "كوم علقماء"

الرواية الأولى: كوم علقام"

قال أحمد بن حنبل (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْبَعَةَ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ شَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، قَالَ: كَانَ مَسْلَمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَاسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، فَسَرْنَا مَعَهُ مِنْ شَرِيكِ إِلَى كَوْمِ عُلْقَامٍ (٣)، أَوْ مِنْ كَوْمِ عُلْقَامٍ إِلَى شَرِيكِ، قَالَ: فَقَالَ رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ: كُنَّا نَعْرُو عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْخُذُ أَحَدُنَا جَمَلَ أَخِيهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، قَالَ: حَتَّى إِذَا أَحَدُنَا لَيْطِيرُ لَهُ الْقِدْحُ، وَلِبَاحِرِ النَّصْلِ وَالرَّيْشِ، قَالَ: فَقَالَ رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحَيْتِهِ (٤) أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا (٥)، أَوْ اسْتَنَجَى بِرَجِيْعٍ (٦) دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه أحمد بن حنبل (٧) عن حسن بن موسى الأشيب عن ابن لهبعه به وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانياً: تراجم الرواة

* * رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ سَكْنِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ حَارِثَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النُّجَارِ، سَكَنَ مِصْرَ وَاخْتَضَبَ بِهَا دَارًا، وَأَمَرَهُ مَعَاوِيَةَ عَلَى طَرَابِلُسَ، مَاتَ بِالشَّامِ. وَيُقَالُ: مَاتَ بِبُرْقَةِ وَقْبَرِهِ بِهَا (٨).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، ج ٢٨، ص ٢٠٤، ح ١٦٩٩٥.

(٣) كوم علقماء: هو موضع في أسفل مصر، ويسمى كوم شريك: وهو قرب الإسكندرية كان عمرو بن العاص أنفذ فيه شريك بن سمي بن عبد يغوث بن حرز الغطيفي أحد وفد مراد الذين قدموا على رسول الله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كان على مقدمة عمرو وفتح مصر فكثرت عليه الروم بهذا الموضع فخافهم على أصحابه فلجأ إلى هذا الكوم فاعتصم به ودافعهم حتى أدركه عمرو بن العاص وكان قريباً منه فاستعزهم فسمي كوم شريك بذلك، وشريك بن سمي هذا هو جد أبي شريك يحيى بن يزيد بن حماد بن إسماعيل بن عبد الله بن يزيد بن شريك. (انظر معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج ٤، ص ٤٩٥).

(٤) عقد لحيته: أي معالجتها حتى تتعقد وتتجدد. (الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، ج ٣، ص ١٠).

(٥) تَقَلَّدَ وَتَرًا: قال ابن الأثير: "كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ التَّقَلُّدَ بِالْأَوْتَارِ يَزِدُّ الْعَيْنَ، وَيُدْفَعُ عَنْهُمْ الْمَكَارِهِ، فَتُهَوَّى عَنْ ذَلِكَ". (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١٤٩).

(٦) اسْتَنَجَى بِرَجِيْعٍ: قال أبو عبيد القاسم: "الرجيع قد يكون الروث أو العذرة جميعاً وإِنَّمَا سُمِّيَ رَجِيْعًا لِأَنَّهُ رَجَعَ عَنْ خَالِهِ الْأُولَى بَعْدَمَا كَانَ طَعَامًا أَوْ عِلْفًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ". (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٢٧٤).

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، ج ٢٨، ص ٢٠٦، ح ١٦٩٩٦.

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٥٠٤، رقم ٧٨٨.

* * عبد الله بن لهيعة، سبقت ترجمته^(١)، صدوق؛ ولكنه مدلس من الطبقة الخامسة التي رد العلماء حديثه حتى وإن صرحوا بالسماع، كما أنه سيء الحفظ بسبب احتراق كتبه.
* * يحيى بن إسحاق البجلي، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل اضطراب ابن لهيعة.

فالحديث رواه عياش بن عباس القتباني واختلف عليه فيه على النحو التالي:

رواه عنه ابن لهيعة، واضطرب فيه، فرواه يحيى بن إسحاق السيلحيني عنه فذكر أبا سالم "سفيان بن هانئ الجيشاني" وشيبان القتباني في الإسناد كما عند أحمد بن حنبل^(٣)، وضعف شعيب الأرناؤوط إسناده لأجل شيبان بن أمية القتباني فقد جهلة الحافظ ابن حجر^(٤).

ثم رواه يحيى بن إسحاق عنه كما في هذه الرواية ورواية أخرى عند أحمد^(٥) من طريق حسن بن موسى دون أن يذكرهما، بل صرح فيهما بسماع شيبان من رويغ.

ورواه عن عياش بن عباس أيضاً حيوة بن شريح كما عند الطحاوي^(٦)، والنسائي^(٧) بمثل رواية حسن بن موسى بالتصريح بسماع شيبان من رويغ.

ورواه عن عياش بن عباس أيضاً مفضل بن فضالة عنه، عن شيبان، عن شيبان القتباني، وأنه هو الذي سمع من رويغ، كما عند أحمد بن حنبل^(٨)، والبخاري^(٩)، والطبراني^(١٠)، والبيهقي^(١١).

وقال البزار عقبه: "هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَى نَحْوَ كَلَامِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَأَمَّا هَذَا اللَّفْظُ فَلَا يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ غَيْرِ رُوَيْغِ، وَقَدْ أُدْخِلَ فِي الْمُسْنَدِ لِأَنَّهُ قَالَ «فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ غَيْرَ شَيْبَانَ فَإِنَّهُ لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ شَيْبَانَ بْنِ بَيْتَانَ، وَعَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ مَشْهُورٌ".

(١) تحت حديث رقم (١٩٩).

(٢) تحت حديث رقم (١٩٠).

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث رويغ بن ثابت، ج ٢٨، ص ٢٠٣، ح ١٦٩٩٤.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٩.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث رويغ بن ثابت، ج ٢٨، ص ٢٠٦، ح ١٦٩٩٦.

(٦) شرح معاني الآثار، كتاب الطهارة، باب الاستجمار بالعظام، ج ١، ص ١٢٣، ح ٧٥٢.

(٧) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب عقد اللحية، ج ٨، ص ١٣٥، ح ٥٠٦٧، والسنن الكبرى للنسائي، ج ٨، ص ٣٢٣، ح ٩٢٨٤.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث رويغ بن ثابت، ج ٢٨، ص ٢١٠، ح ١٧٠٠٠.

(٩) مسند البزار، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٢٣١٧.

(١٠) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٥، ص ٢٨، ح ٤٤٩١.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الاستجماء بما يقوم مقام الحجارة في الإنقاء دون عن ما نهى عن الاستجماء به،

ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣٤.

وهذه الرواية هي الأشبه بالصواب إن شاء الله، وتبقى علتها في جهالة شيبان القتباني. وكان الحافظ ابن حجر قد توقف في سماع شَيْبَمٍ من رُوَيْفِعٍ، فقد ذكر في ترجمة شيبان تصريحَ شَيْبَمٍ بسماعه من رُوَيْفِعٍ، وقال: ولم يذكر شيبان!^(١)، وقال شعيب الأرنؤوط^(٢): "كأنه يشير إلى أن ذكر شيبان في الإسناد أصح".

الرواية الثانية " كوم علقماء "

قال أبو داود^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبِ الْهَمْدَانِيِّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسِ الْقُتَيْبَانِيِّ، أَنَّ شَيْبَمَ بْنَ بَيْتَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْقُتَيْبَانِيِّ، قَالَ: إِنَّ مَسْلَمَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ، قَالَ شَيْبَانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرِيكٍ، إِلَى عُلُقْمَاءَ أَوْ مِنْ عُلُقْمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ يُرِيدُ عُلُقْمَاءَ فَقَالَ رُوَيْفِعٌ: «إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَأْخُذُ نِضْوَ أَخِيهِ^(٤) عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَنَا النَّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرَّيْشُ، وَلِلْآخِرِ الْقِدْحُ» ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَفَدَ لِحَيْتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظِمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ بَرِيءٌ».

أولاً: تخريج الرواية الثانية

تفرد أبو داود بذكر هذا اللفظ.

ثانياً: تراجم الرواية

* * شَيْبَانَ بْنِ أَمِيَةِ الْقُتَيْبَانِيِّ، ويقال: ابن قيس، أبو حذيفة المصري، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)، قال ابن حجر^(٥): "مجهول"، وقد سبق الإشارة إليه في الرواية السابقة، روى عنه بَكْرُ بْنُ سَوَادَةَ، وشَيْبَمُ بْنُ بَيْتَانَ القُتَيْبَانِيُّ^(٦)، قلت ورواية اثنين عنه ترفع عنه الجهالة ولكن لا تُثَبِّتُ له العدالة فهو عدل في الظاهر خفي العدالة في الباطن^(٧).

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٧٣، رقم ٦٣٧.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٨، ص ٢٠٤، رقم ١٦٩٩٥.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، ج ١، ص ٩، ح ٣٦.

(٤) نِضْوُ أَخِيهِ: النضو هو: نَصْلُ السَّهْمِ. وقيل: هُوَ السَّهْمُ قَبْلَ أَنْ يُنْحَتَ إِذَا كَانَ قِدْحًا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٧٣).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٩.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٩١، رقم ٢٧٨٣.

(٧) قالت الباحثة: أطلق العلماء على من هذه حاله مصطلح المستور، وقد اختلف العلماء في قبول روايته، فالشافعية على قبول روايته وحتهم أن الإخبار مَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِالرَّوَايِ، ولأنَّ رِوَايَةَ الْأَخْبَارِ تَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ الْعَدَالَةِ فِي الْبَاطِنِ، فَاقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ الْحُكَّامِ، فَلَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، وقال ابن الصَّلَاحِ: "وَيُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِهِمْ، وَتَعَدَّرَتْ خِبْرَتُهُمْ بَاطِنًا". (انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ١١٢)، وقال ابن حجر: "قد قِيلَ رِوَايَتُهُ جَمَاعَةً بِغَيْرِ قَيْدٍ، وَرَدَّهَا الْجُمْهُورُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ رِوَايَةَ الْمَسْتَوْرِ، وَنَحْوِهِ، مِمَّا فِيهِ الْإِحْتِمَالُ؛ لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدِّهَا، وَلَا بِقَبُولِهَا، بَلْ يَقَالُ: هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهِ، كَمَا جَرَّمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ جَرَّحَ بِجَرَحٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ". (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص ١٢٦).

وقال الخطيب^(١): "أَقْلُ مَا يَرْفَعُ الْجَهَالََةَ رِوَايَةُ اثْنَيْنِ مَشْهُورَيْنِ"، قلت: وبكر بن سودة^(٢)، وشييم بن بيتان^(٣) كلاهما ثقة معروف.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، وما كان من جهالة شيبان بن أمية ترتفع برواية اثنين عنه، بالاضافة إلى أنه توبع من قبل شييم بن بيتان الذي صرح بسماعه للحديث من رويغ مباشرة. وقد جود النووي إسناده فقال^(٤): "رواه أبو داود بإسناد جيد"، وصححه الألباني^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَوْنَ)

فِيهِ «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنِي» وَفِي رِوَايَةٍ «لَا يَتَكَوَّنُ فِي صُورَتِي» أَي يَتَشَبَّهُ بِي وَيَتَّصِرُ بِصُورَتِي. وَحَقِيقَتُهُ: يَصِيرُ كَائِنًا فِي صُورَتِي^(٦).

الحديث (٢٠٦)

أشار ابن الأثير إلى روايتين الأولى بلفظ "فإن الشيطان لا يتكوني" والرواية الثانية "لا يتكون في صورتي".
الرواية الأولى «فإن الشيطان لا يتكوني»

قال ابن عدي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ^(٨) حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ^(٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَبَّابِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنِي".

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص ١١٢.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٢٦.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٧٠.

(٤) المجموع شرح المهذب، للنووي، باب الاستطابة، ج ٢، ص ١١٦.

(٥) صحيح أبي داود، للألباني، ج ١، ص ٦٥، رقم ٢٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٢.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٣٩١.

(٨) هو: الليث بن سعد، ثقة ثبت فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٤).

(٩) هو: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٢).

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه البخاري^(١)، وابن عدي^(٢)، وصدر الدين الأصبهاني^(٣) جميعهم من طرق عن يزيد بن الهاد به بنحوه. وأخرجه ابن أبي شيبة^(٤)، وابن ماجة^(٥) كلاهما من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري به بلفظ " فإن الشيطان لا يتمثل بي".

وأخرجه أحمد بن حنبل^(٦) من طريق يزيد بن الهاد به بلفظ " فإن الشيطان لا يتكون بي".

ثانياً: تراجم الرواة

** يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْقُرَشِيُّ، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة وتكلموا في سماعه من مالك ولكنه أثبت الناس في الليث فقال ابن عدي: " كان جار الليث بن سعد، هو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد"، وحديثه هنا عن الليث.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.

الرواية الثانية: «لَا يَنْكَوُنُ فِي صُورَتِي»

قال البزار^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ الطَّائِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: نَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ^(٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١٠) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَنْكَوُنُ فِي صُورَتِي».

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه ابن ماجة^(١١) من طريق وكيع بن الجراح عن سفيان الثوري به بلفظ " لا يتمثل على صورتي".

(١) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، ج ٩، ص ٣٣، ح ٦٩٩٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٣٩١.

(٣) مشيخة أبي عبد الله محمد الرازي، لصدر الدين الأصبهاني، ص ١١٤، ح ٢٢.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الإيمان والرؤيا، باب ما قالوا فيمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، ج ٦، ص ١٧٥، ح ٣٠٤٧١.

(٥) سنن ابن ماجة، كتاب تعبير الرؤيا، باب رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، ج ٢، ص ١٢٨٤، ح ٣٩٠٣.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، ج ١٨، ص ٨٣، ح ١١٥٢٢.

(٧) تحت حديث رقم (٥).

(٨) مسند البزار، ج ٥، ص ٤٣٧، ح ٢٠٧٤.

(٩) هو: عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الجشمي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص).

(١٠) هو عبد الله بن مسعود. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ٩٤٥).

(١١) سنن ابن ماجة، كتاب تعبير الرؤيا، باب رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، ج ٢، ص ١٢٨٤، ح ٣٩٠٠.

ثانيا: تراجم الرواة

* * سفیان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، سبقت ترجمته^(١)، ثقة إمام حجة، ولكنه مدلس ولا يضره ذلك لأنه مدلس من الطبقة الثانية التي اغتفر العلماء تدليسهم.

* * أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي، سبقت ترجمته^(٢)، متفق على توثيقه إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا يصح حديثهم إلا بالتصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية ابن أبي شيبة^(٣). كما أنه اتهم بالاختلاط وسبق بيان أن ما حصل له من تغير كان بسبب الشيخوخة وكبر السن، ولا يضره ذلك فقد أثبت العراقي^(٤) في تعقبه على ابن الصلاح أن سماع الثوري منه كان قبل الاختلاط. * * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الألباني^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْنِ» الْكَوْنُ: مَصْدَرُ «كَانَ» التَّامَّةُ. يُقَالُ: كَانَ يَكُونُ كَوْنًا: أَيِ وُجِدَ وَاسْتَقَرَّ: أَيِ أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّقْصِ بَعْدَ الْوُجُودِ وَالتَّنْبَاتِ^(١).

الحديث (* *)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت رقم (١٩٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ تَوْبَةِ كَعْبٍ «رَأَى رَجُلًا يَزُولُ بِهِ السَّرَابُ، فَقَالَ: كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ» أَيِ صِرَ: يُقَالُ لِلرَّجُلِ يُزَى مِنْ بَعِيدٍ: كُنْ فُلَانًا، أَيِ أَنْتَ فُلَانٌ، أَوْ هُوَ فُلَانٌ^(٢).

(١) تحت حديث رقم (١٤٥).

(٢) تحت حديث رقم (٥٦).

(٣) مسند ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٨٣، ح ٢٦٦.

(٤) التقييد والإيضاح، للعراقي، ج ٢، ص ١٤٠٣.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ٦، ص ٥١٤، رqn ٢٧٢٩.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٢.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٢.

الحديث (٢٠٧)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحِ مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ^(٢)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: ثُمَّ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ تَبُوكَ، وَهُوَ يُرِيدُ الرُّومَ وَتَصَارَى الْعَرَبِ بِالشَّامِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ كَانَ قَائِدَ كَعْبٍ، مِنْ بَنِيهِ، حِينَ عَمِيَ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حَدِيثَهُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ "... وذكر حديثا طويلا وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ؟ » قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَبَسَهُ بُرْدَاهُ وَالنَّظْرُ فِي عِطْفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بِنَسِّ مَا قُلْتَ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَيَّنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ رَأَى رَجُلًا مُبَيِّضًا يَزُولُ بِهِ السَّرَابُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ....».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣) مطولا ومختصراً، ومسلم^(٤) بنحوه من طريق عقيل، وأخرجه البخاري^(٥) من طريق إسحاق بن راشد بنحوه ولكن بدون لفظ ابن الأثير، كلاهما (عقيل وإسحاق) عن الزهري به. وأخرجه البخاري^(٦) مختصراً من طريق يونس بن يزيد به وقال فيه عبد الرحمن بن عبد الله عن كعب بن مالك مباشرة دون أن يذكر عبد الله بن كعب. وقال في رواية أخرى^(٧) عبد الرحمن بن كعب . وهو عم عبد الرحمن بن عبد الله الذي حدث عنه هنا . عن كعب بن مالك نفسه. وقال الدارقطني^(٨): "روايته عن جده مرسله"، وقال أبو العباس الطبري^(٩): "إنما روى عن جده أحرافاً في الحديث ولم يمكنه الحديث بطوله فاستثبته من أبيه".

(١) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٩.

(٢) هو عبد الله بن وهب، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٨).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو بعض دوابه فهو جائز، ج ٤، ص ٧، ح ٢٧٥٧، وكتاب الجهاد والسير، باب من أحب غزوة فوري بغيرها، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٨٤٧، وكتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٣٥٥٦، وكتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر، ج ٥، ص ٧٢، ح ٣٩٥١، وباب حديث كعب بن مالك، ج ٦، ص ٣، ح ٤٤١٨، وكتاب الاستئذان، باب من لم يسلم على من اقترف ذنباً ولم يرد سلامه حتى تتبين توبته، ج ٨، ص ٥٧، ح ٦٢٥٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٩ (٥٣).

(٥) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا، إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}، ج ٦، ص ٧٠، ح ٤٦٧٧.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من أحب غزوة فوري بغيرها، ج ٤، ص ٤٨، ح ٢٩٤٨.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من أحب غزوة فوري بغيرها، ج ٤، ص ٤٨، ح ٢٩٤٩.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٢١٥.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٢١٥.

وقال ابن حجر^(١): "كَانَ الزُّهْرِيُّ سَمِعَ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ نَفْسِهِ وَسَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ بِطُولِهِ مِنْ وَلَدِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ".

وكذلك أخرجه مسلم من طريق محمد بن أخي الزهري^(٢) ومعقل بن عبيد الله^(٣) عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبيد الله بن كعب، وليس عبد الله بن كعب ولم يذكر فيه قصة أبا خيثمة ولحوقه بالنبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

**** كعب بن مالك بن أبي كعب**، اسم أبيه عمرو بن القين بن كعب الأنصاري السلمي. يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا عبد الرحمن، شهد العقبة الثانية، واختلف في شهوده بدرًا، كان أحد شعراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين كانوا يرددون الأذى عنه، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فتاب الله عليهم، وعذرهم، وغفر لهم، ونزل القرآن المتلو في شأنهم، مات في خلافة معاوية^(٤).

**** يونس بن يزيد بن أبي النجاد**، سبقت ترجمته^(٥)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، وما كان من قول ابن حجر أن روايته عن الزهري فيها وهما قليلا، فلا يضر فقد توبع على الحديث من قبل إسحاق بن راشد، ومحمد بن عبد الله بن مسلم بن أخي الزهري وغيرهم.

**** أبو الطاهر: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح**، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ «أَنَّه دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى رَجُلًا بَدَّ الْهَيْأَةَ، فَقَالَ: كُنْ أَبَا مُسْلِمٍ» يَعْنِي الْخَوْلَانِيَّ^(٧).

الحديث (٢٠٨)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



(١) فتح الباري، لابن حجر، ج ٨، ص ١١٧.

(٢) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٩ (٥٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ج ٤، ص ٢١٢٠، ح ٢٧٦٩ (٥٥).

(٤) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣٢٣-١٣٢٤.

(٥) تحت حديث رقم (١١٨).

(٦) تحت حديث رقم (١٣٦).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٢.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كوى)

فيه «أنه كوى سعد بن معاذ لينقطع دم جرحه» الكي بالنار من العلاج المعروف في كثير من الأمراض. وقد جاء في أحاديث كثيرة النهي عن الكي، فقيل: إنما نهى عنه من أجل أنهم كانوا يعظمون أمره، ويرون أنه يحسب الداء، وإذا لم يكو العضو عطب وبطل، فنهاهم إذا كان على هذا الوجه، وأباحه إذا جعل سبباً للشفاء لا علة له، فإن الله هو الذي يبرئه ويشفيه، لا الكي والدواء.

وهذا أمر تكثر فيه شكوك الناس، يقولون: لو شرب الدواء لم يموت، ولو أقام ببلده لم يقتل.

وقيل: يحتمل أن يكون نهيه عن الكي إذا استعمل على سبيل الاحتراز من حدوث المرض وقبَل الحاجة إليه، وذلك مكرهه، وإنما أبيض للتداوي والعلاج عند الحاجة.

ويجوز أن يكون النهي عنه من قبيل التوكّل، كقوله: «هم الذين لا يستترقون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون» والتوكّل درجة أخرى غير الجواز^(١). والله أعلم.

الحديث (٢٠٩)

لم أقف على رواية ابن الأثير ولكن وجدت رواية بالمعنى وهي كتالي:

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ^(٣): «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَوَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ مِنْ رَمِيَّتِهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(٤)، وابن الجعد^(٥)، وأحمد^(٦) من طريق حماد بن سلمة بمثله.

وأخرجه أحمد^(٧)، والدارمي^(٨)، والترمذي^(٩)، والطحاوي^(١٠)، وابن حبان^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طرق عن الليث بن

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٣.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الكي، ج ٤، ص ٥، ح ٣٨٦٦.

(٣) هو: جابر بن عبد الله.

(٤) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ١٨٥١.

(٥) مسند ابن الجعد، ص ٤٧٩، ح ٣٣٢٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٣، ص ١٧٩، ح ١٤٩٠٥.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٣، ص ٩٠، ح ١٤٧٧٣.

(٨) سنن الدارمي، كتاب السير، باب في نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ، ج ٣، ص ١٦٣١، ح ٢٥٥١.

(٩) سنن الترمذي، أبواب السير، باب ما جاء في النزول على الحكم، ج ٤، ص ١٤٤، ح ١٥٨٢.

(١٠) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نهيه رسله إلى الكفار في قتالهم أن

يُنزِلُوا أَهْلَ حِصْنٍ مِنَ الْحِصُونِ الَّتِي يُحَاصِرُونَهَا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ج ٩، ص ٢٠٧، ح ٣٥٧٩.

(١١) صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب الخروج وكيفية الجهاد، ج ١١، ص ١٠٦، ح ٤٧٨٤.

(١٢) دلائل النبوة، جامع أبواب مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب دعاء سعد بن معاذ في جراحتة وإجابة الله تعالى إياه

في دعوته، ج ٤، ص ٢٧.

سعد مطولا، وأخرجه الطيالسي^(١)، وابن الجعد^(٢)، وأحمد^(٣)، ومسلم^(٤)، والحاكم^(٥) من طريق عن زهير بن معاوية بمعناه، ثلاثتهم (حماد بن سلمة، والليث بن سعد، وزهير بن معاوية) عن أبي الزبير المكي به.

ثانيا: تراجم الرواة

**** حماد بن سلمة بن دينار، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة عابد؛ ولكن تغير حفظه بأخرة.**

**** أبو الزبير المكي: هو محمد بن مسلم بن تدرس، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول روايته، وهو وإن لم يصرح بالسماع، فقد روى عنه هذا الحديث الليث بن سعد كما تبين في التخريج، وروايته عنه محمولة على السماع.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره؛ من أجل اختلاط حماد بن سلمة فلم يتبين لي سماع موسى بن إسماعيل منه أكان قبل الاختلاط أم بعده؛ إلا أنه توبع على رواية الحديث تابعه الليث بن سعد، وزهير بن معاوية.



(١) مسند الطيالسي، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ١٨٥٢.

(٢) مسند ابن الجعد، ص ٣٨٨، ح ٢٦٥١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، ج ٢٢، ص ٢٤٦، ح ١٤٣٤٣.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب لكل داء دواء واستحياب التداوي، ج ٤، ص ١٧٣١، ح ٢٢٠٨.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب الرقى والتمائم، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٨٢٨٧.

(٦) تحت حديث رقم (٤٠).

(٧) تحت حديث رقم (١٠٩).

المبحث الخامس

الكاف مع الهاء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَهَرَ)

في حديث معاوية بن الحكم السلمي «فبأبي هو وأمي، ما ضربني ولا شتمني ولا كهرني» الكهر: الانتهاز. وقد كهره يكهره، إذا زيره واستقبله بوجه عبوس^(١).

الحديث (٢١٠)

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حدثنا أبو جعفر محمد بن الصَّبَّاح، وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن حجاج الصَّوَّافِ عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واتكل أميأه، ما شأنكم؟ تنظرون إلي، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمئوني لكتي سكت، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله، ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(٣) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن معاوية بن الحكم به مختصراً.

ثانياً: تراجم الرواة

* * معاوية بن الحكم السلمي، قال البخاري^(٤): "له صحبة"، وقال ابن عبد البر: كان ينزل المدينة، ويسكن في بني سليم لهذا هو معدود في أهل المدينة، له عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد حسن، في الكهانة والطيبة والخط وفي تسميت العاطس في الصلاة جاهلاً وفي عتق الجارية، أحسن الناس سياقاً له يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، ومنهم من يقطعه فيجعله أحاديث، وأصله حديث واحد^(٥).

* * يحيى بن أبي كثير الطائي مولاها، سبقت ترجمته^(٦)، ثقة ثبت؛ ولكنه اتهم بالتدليس والإرسال أما عن تدليسه فلا يضر لأنه مدلس من الطبقة الثانية التي اغتفر العلماء تدليسهم، وما كان من إرساله فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم يحيى ولم يكن فيهم هلال بن أبي ميمونة فتنتفي بذلك تهمة الإرسال عنه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، ج ١، ص ٣٨١، ح ٥٣٧.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، ج ٤، ص ١٧٤٨، ح ٥٣٧.

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٧، ص ٣٢٨، رقم ١٤٠٦.

(٥) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٤١٢، ١٤١٣.

(٦) تحت حديث رقم (١٠٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْمَسْعَى « أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ » هَكَذَا يُرَوَى فِي كُتُبِ الْغَرِيبِ، وَبَعْضِ طُرُقِ مُسْلِمٍ. وَالَّذِي جَاءَ فِي الْأَكْثَرِ « يُكْرَهُونَ » بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ، مِنْ الْإِكْرَاهِ^(١).

الحديث (٢١١)

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْأَبَجْرِ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَصِفْهُ لِي، قَالَ قُلْتُ: «رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ» قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم من طريق سعيد بن إياس الجريدي مطولا^(٣)، ومن طريق عبد الله بن أبي حسين^(٤) بنحوه، كلاهما عن أبي الطفيل،

وأخرجه كذلك من طريق سعيد بن جبيرة^(٥) مطولا،

كلاهما (أبو الطفيل، وسعيد بن جبيرة) عن ابن عباس به وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو الطفيل: هُوَ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(٦)، أَحَدُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.

** جميع رجال الإسناد ثقات، بما فيهم زهير بن معاوية؛ إلا أنه تكلم في سماعه من أبي إسحاق فسمع منه بآخره^(٧) ولا يضره ذلك لأن روايته هنا عن عبد الملك بن سعيد لا أبي إسحاق.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٩٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، ج٢، ص٩٢٢، ح١٢٦٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، ج٢، ص٩٢١، ح١٢٦٤.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، ج٢، ص٩٢٢، ح١٢٦٤.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، ج٢، ص٩٢٣، ح١٢٦٦.

(٦) تحت حديث رقم (٢٤).

(٧) انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢١٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَهْل)

في فضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ «هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» وَفِي رِوَايَةٍ «كُهُولِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ» الْكَهْلُ مِنَ الرِّجَالِ: مَنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً إِلَى الْأَرْبَعِينَ.

وَقِيلَ: مِنْ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ إِلَى تَمَامِ الْخَمْسِينَ. وَقَدْ أَكْتَهَلَ الرَّجُلُ وَكَاهَلَ، إِذَا بَلَغَ الْكُهُولَةَ فَصَارَ كَهْلًا. وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْكَهْلِ هَاهُنَا الْحَلِيمَ الْعَاقِلَ: أَيَّ أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ حُلَمَاءَ عُقْلَاءَ^(١).

الحديث (٢١٢)

قال الترمذي^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٣)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٤) بمثله، وابن أبي عاصم^(٥) بصيغة المفرد، والأجري^(٦)، والطحاوي^(٧)، والخرائطي^(٨) جميعهم بمثله، والطبراني^(٩) مختصراً جميعهم من طرق عن محمد بن كثير به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَصِّيصِي، سبقت ترجمته^(١٠)، صدوق كثير الغلط، كما أنه مدلس من الطبقة الخامسة التي رد العلماء حديثهم.

* * الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدِ الْبَزَّازِ، أبو علي الواسطي ثم البغدادي، مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وثقه أحمد بن حنبل^(١١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢)، والذهبي^(١٣).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٢) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٣٦٦٤.

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٧).

(٤) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٢٩.

(٥) السنة، باب في جماع فضائل أبي بكر وعمر، ج ٢، ص ٦١٧، ح ١٤٢٠.

(٦) الشريعة، للأجري، ج ٤، ص ١٨٤٩، ح ١٣١٦.

(٧) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الكهول من هم، ج ٥، ص ٢١٧، ح ١٩٦٣.

(٨) مكارم الأخلاق، باب ذكر السوداء وشريطته، ص ١٧٦، ح ٥٣١.

(٩) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٧، ص ٦٨، ح ٦٨٧٣.

(١٠) تحت حديث رقم (٤).

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٢٩٩، رقم ٣٧٩٨.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ١٧٦، رقم ١٢٨٣٢.

(١٣) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ١٦١، رقم ١٤١٨.

وقال أبو حاتم^(١)، وابن حجر^(٢): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "يهم، وكان عبداً فاضلاً".

وقال النسائي^(٣): "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر^(٤): "بغدادى صالح".

خلاصة القول: هو ثقة وما كان من وهمه فقد توبع على رواية الحديث من عدد كبير أمثال هدية بن عبد الوهاب، وعلي بن زيد الفرائضي، وسلمة بن شبيب وغيرهم.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل محمد بن كثير المصيصي، كثير الخطأ ومدار الحديث عليه ولم يتابع، وكان الترمذي قد حكم على الحديث بأنه حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه.

وللحديث شواهد متعددة فقد رواه جمع من الصحابة وهي كالتالي:

أولاً: حديث علي بن أبي طالب: أخرجه ابن ماجة^(٥)، والترمذي^(٦) من طريق عامر الشعبي عن الحارث الأعور عنه، وإسناده ضعيف لأجل الحارث كذبه الشعبي في رأيه ورُمي بالرفض وفي حديثه ضعف^(٧).

وأخرجه الدولابي^(٨)، وابن عدي^(٩) من طرق عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عنه، وإسناده حسن من أجل عاصم بن بهدلة: صدوق له أوهام^(١٠).

وأخرجه عبد الله بن أحمد^(١١) من طريق الحسن بن زيد بن حسن عن أبيه عن علي رضي الله عنه، وإسناده حسن، من أجل الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب: صدوق يهم^(١٢).

وأخرجه الترمذي^(١٣) من طريق الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن علي بن الحسين عن علي، وإسناده ضعيف من أجل الوليد فهو متروك^(١٤).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٩، رقم ٧١.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦١.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ١٩٤.

(٤) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٨٥، رقم ٥٩.

(٥) سنن ابن ماجة، كتاب افتتاح الكتاب بالإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل أبي بكر الصديق، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٥.

(٦) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق، ج ٥، ص ٦١١، ح ٣٦٦٦.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٤٦.

(٨) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ٣، ص ٩٦٢، ح ١٦٨٣.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٢٧١.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٥.

(١١) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٥٨، ح ١٤١.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٦١.

(١٣) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق، ج ٥، ص ٦١١، ح ٣٦٦٥.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٣.

ثانيا: حديث أبي جحيفة: أخرجه الدولابي^(١)، وابن حبان^(٢)، والطبراني^(٣) من طريق خنيس بن بكر بن خنيس عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه به، وفي إسناده خنيس بن بكر. ال صالح جزرة^(٤): "ضعيف"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وسكت عنه البوصيري^(٦)، لكنه نص في المقدمة أن ما سكت عليه، ففيه نظر.

وتابعه على الرواية عَبْدُ الْقُدُوسِ بْنِ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ كما عند ابن ماجة^(٧) بسند حسن لأجل عبد القدوس قال أبو حاتم^(٨): "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٩).

ثالثا: حديث جابر بن عبد الله: أخرجه الطبراني^(١٠) عن المقدم بن داود عن سعيد بن عيسى عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله

وإسناده ضعيف لأجل المقدم بن داود شيخ الطبراني ضعفه الدارقطني^(١١)، والهيثمي^(١٢)، وقال النسائي^(١٣): "ليس بثقة"، وقال مسلمة بن القاسم^(١٤): "روايته لا بأس بها"، وقال أبو حاتم^(١٥)، وابن يونس^(١٦): "تكلّموا فيه"، وقال الذهبي^(١٧): "مشهور"، وقال في موضع آخر^(١٨): "الفقيه، العلامة، المحدث".

رابعا: حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه الطبراني^(١٩) وفيه علي بن عابس وهو ضعيف^(٢٠).

(١) الكنى والأسماء للدولابي، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٦٦١.

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، باب ذكر البيان بأن الصديق والفاروق يكونان في

الجنة سيدي كهول الأمم، ج ١٥، ص ٣٣٠، ح ٦٩٠٤.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ١٠٤، ح ٢٥٧.

(٤) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٢، ص ٤١١، رقم ١٦٩٣.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٣٣، رقم ١٣١٨١.

(٦) مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجة، ج ١، ص ١٦، ح ٧.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب افتتاح الكتاب بالإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل أبي بكر الصديق، ج ١، ص ٣٨، ح ١٠٠.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٥٦، رقم ٢٩٨.

(٩) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤١٩، رقم ١٤١٨٥.

(١٠) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٨، ص ٣٤٠، ح ٨٨٠٨.

(١١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ٣٤٥، رقم ١٦١.

(١٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٧٥٤٣.

(١٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ١٧٥-١٧٦، رقم ٨٧٤٥.

(١٤) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٦، ص ٨٤، رقم ٣٠٤.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٠٣، رقم ١٣٩٩.

(١٦) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ١٧٥-١٧٦، رقم ٨٧٤٥.

(١٧) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ٢، ص ٦٧٥، رقم ٦٤٠٣.

(١٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٣، ص ٣٤٥، رقم ١٦١.

(١٩) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٤٤٣١.

(٢٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٢.

خامسا: حديث ابن عمر: أخرجه العقيلي^(١)، والسهمي^(٢) من طريق داود بن مهران الدباغ أبو سليمان عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن عبيد الله عن نافع عنه، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: «هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ»، يَعْنِي بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ وَامْتَنَعَ أَنْ يَحَدِّثَنَا بِهِ، وَقَالَ: «اضْرِبُوا عَلَيْهِ»^(٣). قلت: إسناده ضعيف لأجل عبد الرحمن بن مالك بن مغول: قال الدارقطني^(٤): "متروك". وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب، لأن بعض طرقه حسن لذاته، وبعضه يستشهد به، والبعض الآخر مما اشتد ضعفه، وممن صححه الألباني^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ الْجِهَادَ مَعَهُ، فَقَالَ: هَلْ فِي أَهْلِكَ مِنْ كَاهِلٍ» يُرْوَى بِكَسْرِ الْهَاءِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ، وَبِفَتْحِهَا عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ، بَوَزْنِ ضَارِبٍ، وَضَارِبٌ، وَهُمَا مِنَ الْكُهُولَةِ: أَيُّ هَلْ فِيهِمْ مَنْ أَسَنَّ وَصَارَ كَهْلًا؟^(٦).

الحديث (٢١٣)

قال الحارث بن محمد التميمي^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ^(٨)، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَاسْتَأْذَنَهُ شَابٌّ أَنْ يَخْرُجَ فِيهَا فَقَالَ: «هَلْ تَرَكْتَ فِي أَهْلِكَ مِنْ كَاهِلٍ؟» قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ، وَهُمْ صِبْيَانٌ صِغَارٌ، قَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَإِنَّ فِيهِمْ مُجَاهِدًا حَسَنًا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٩) من طريق سفيان الثوري بنحوه، وأخرجه المروزي^(١٠) من طريق وهيب بن خالد وشعبة بلفظ "كافل"، وأخرجه البيهقي^(١١) من طريق إسماعيل بن عليه بنحوه، أربعتهم (الثوري، وهيب بن خالد، وشعبة، وابن عليه) عن خالد الحذاء به.

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٢) تاريخ جرجان، للسهمي، ص ١١٦، ح ٩٩.

(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٤٧٢، ح ٢٦٧٨.

(٤) سنن الدارقطني، كتاب الجنائز، باب مكان قبر آدم، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ١٨١٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٢، ص ٤٦٩، رقم ٨٢٤، وصحيح الجامع الصغير، ج ١، ص ٧١، رقم ٤٩.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٧) مسند الحارث، كتاب الزكاة، باب القيام على العيال، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٣٠٣.

(٨) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٢).

(٩) مصنف عبد الرزاق، كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وأبوه كاره له، ج ٥، ص ١٧٥، ح ٩٢٨٧.

(١٠) البر والصلة، للحسين بن حرب المروزي، باب بر الوالدين والنفقة عليهم، ص ٩٦، ح ١٨١ و ١٨٢.

(١١) شعب الإيمان، كتاب حقوق الأولاد والأهلين، ج ١١، ص ١٦٠، ح ٨٣٣٩.

ثانيا: تراجم الرواة

** أبو قلابَةَ: عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، سبقت ترجمته^(١)، ثقة فاضل كثير الإرسال، ولا يضره ذلك فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم أبي قلابة ولم يكن فيهم مسلم بن يسار مما يدل على أن روايته عنه متصلة^(٢).

** خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري، من الطبقة الخامسة (من صغار التابعين)، ثقة؛ ولكنه يرسل^(٣) وقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم خالد ولم يكن فيهم أبي قلابة^(٤)، كما أن ابن حجر قد ذكر أبو قلابة في أوائل شيوخ خالد الحذاء الذين روى عنه مما يوحي بشدة الملازمة بينهما^(٥).

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل ما كان فيه من انقطاع فقد رواه مسلم بن يسار مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي كِتَابِهِ إِلَى الِيمَنِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ «وَالْعِشَاءُ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ كَوَاهِلُ اللَّيْلِ» أَي أَوَائِلُهُ إِلَى أَوْسَاطِهِ، تَشْبِيهًا لِلَّيْلِ بِالْإِبِلِ السَّائِرَةِ الَّتِي تَنْقَدُّمُ أَعْنَاقُهَا وَهَوَادِيهَا، وَيَنْبَعُهَا أَعْجَازُهَا وَتَوَالِيهَا. وَالكَوَاهِلُ: جَمْعُ كَاهِلٍ وَهُوَ مُقَدَّمُ أَعْلَى الظَّهْرِ^(٦).

الحديث (٢١٤)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَهَمَ)

فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ «فَجَعَلَ يَتَكَهَّمُ بِهِمْ» التَّكَهَّمُ: التَّعَرُّضُ لِلشَّرِّ وَالِاقْتِحَامُ فِيهِ. وَرُبَّمَا يَجْرِي مَجْرَى السُّخْرِيَةِ، وَلَعَلَّهُ - إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا - مَقْلُوبٌ مِنَ التَّهَكُّمِ، وَهُوَ الِاسْتِهْزَاءُ^(٧).

(١) تحت حديث رقم (١٥٦).

(٢) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ١٧٦. ١٧٧، وجامع التحصيل، للعلاني، ص ٢١١.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩١.

(٤) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٩٣. ٩٤.

(٥) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ١٢٠. ١٢١، رقم ٢٢٤.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٨.

الحديث (٢١٥)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي مَقْتَلِ أَبِي جَهْلٍ «إِنَّ سَيْفَكَ كَهَامٌ» أَي كَلِيلٌ لَا يَقْطَعُ^(١).

الحديث (٢١٦)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَهَنَ)

فِيهِ «نَهَى عَنْ حُلُوانِ الكَاهِنِ» الكَاهِنُ: الَّذِي يَتَعَاطَى الخَبَرَ عَنِ الكَائِنَاتِ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ، وَيَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأسرار. وَقَدْ كَانَ فِي العَرَبِ كَهَنَةً، كَشِقِّقٍ، وَسَطِيحٍ، وَغَيْرِهِمَا، فَمِنْهُم مَن كَانَ يَزْعُمُ أَنَّ لَهُ تَابِعاً مِنَ الجِنِّ وَرَبِّياً يُنْفِي إِلَيْهِ الأَحْبَارَ، وَمِنْهُم مَن كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَعْرِفُ الأُمُورَ بِمُقَدِّمَاتِ أسبابِ يَسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى مَوَاقِعِهَا مِنْ كَلَامِ مَن يَسْأَلُهُ أَوْ فِعْلِهِ أَوْ حَالِهِ، وَهَذَا يَخْصُونَهُ بِاسْمِ العَرَافِ، كَالَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الشَّيْءِ المَسْرُوقِ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوِهِمَا^(٢).

الحديث (٢١٧)

قال الإمام البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٤)، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلُوانِ الكَاهِنِ^(٥)».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٦) عن قتبية بن سعيد، وأخرجه مسلم^(٧) عن يحيى بن يحيى، كلاهما عن مالك بن أنس، وأخرجه

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، ج ٣، ص ٨٤، ح ٢٢٣٧.

(٤) هو: مالك بن أنس، إمام دار الهجرة ورأس المنتهين. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥١٦).

(٥) حُلُوانِ الكَاهِنِ: الحُلُوان ما يعطاه الكاهن ويُجْعَلُ لَهُ على كهانته تقول مِنْهُ: حلوتُ الرجل أحلوه حلوانا إذا حيوته بشيء. (غريب

الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٥٢).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب كسب البغي والإماء، ج ٣، ص ٩٣، ح ٢٢٨٢.

(٧) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن، ج ٣، ص ١١٩٨، ح ١٥٦٧.

البخاري^(١) من طرق عن سفيان بن عيينة،
كلاهما (مالك، ابن عيينة) عن الزهري به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

** عقبة بن عمرو بن ثعلبة، سبقت ترجمته^(٢)، صحابي مشهور.

** جميع رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا» قَدْ يَشْتَمِلُ عَلَى اثْنَيْنِ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ وَالْمُنْجِمِ.
وَجَمْعُ الْكَاهِنِ: كَهَنَةٌ وَكُهَّانٌ^(٣).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق دراسته تحت حديث رقم (٧٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْجَنِينِ «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» إِنَّمَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، وَلَمْ يَعْبَهُ
بِمُجَرَّدِ السَّجْعِ دُونَ مَا تَضَمَّنَ سَجْعَهُ مِنَ الْبَاطِلِ، فَإِنَّهُ قَالَ: كَيْفَ نَدِي مَنْ لَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ يُطَلَّ.

وَأِنَّمَا ضَرَبَ الْمَثَلَ بِالْكُهَّانِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُرَوِّجُونَ أَقَاوِيلَهُمُ الْبَاطِلَةَ بِأَسْجَاعِ تَرُوقِ السَّامِعِينَ، فَيَسْتَمِيلُونَ بِهَا
الْقُلُوبَ، وَيَسْتَصْعُونَ إِلَيْهَا الْأَسْمَاعَ. فَأَمَّا إِذَا وُضِعَ السَّجْعُ فِي مَوَاضِعِهِ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا دَمَّ فِيهِ. وَكَيْفَ يُدَمُّ وَقَدْ
جَاءَ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا^(٤).

الحديث (٢١٨)

قال الإمام البخاري^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ
ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ
اِقْتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَيَّ

(١) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب مهر البغي والنكاح الفاسد، ج٧، ص٦١، ح٥٣٤٦، وكتاب الطب، باب الكهانة، ج٧، ص١٣٦، ح٥٧٦١.

(٢) تحت حديث رقم (١١٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٩٩.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٩٩.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الكهانة، ج٧، ص١٣٥، ح٥٧٥٨.

النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ^(١) عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ، فَقَالَ وَلِيَّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَّ^(٢)، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ^(٣)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤) تعليقاً، ومسلم^(٥) من طريق ابن شهاب به بمثله. وأخرجه البخاري من طريق الليث بن سعد^(٦)، ومالك بن أنس^(٧)، ويونس بن يزيد الأيلي^(٨) جميعهم عن ابن شهاب عن أبي سلمة، وأخرجه كذلك البخاري^(٩)، ومسلم^(١٠) من طريق سعيد بن المسيب، كلاهما (أبو سلمة، وسعيد بن المسيب) عن أبي هريرة به مختصراً.

ثانياً: تراجم الرواة

* * عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرِ الْفَهْمِيِّ، مات سنة سبع وعشرين ومئة، وهو صاحب الزُّهْرِيِّ^(١١). وثقه الدارقطني^(١٢)، والعجلي^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٤)،

(١) الغرّة: قال ابن قتيبة: "الغرّة التي يودي بها الجنين هي عبد أو أمة سميّا بذلك لأنّهما غرّة ما يملك الرجل أي أفضله وأشهره". (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٢٢)، وقال ابن الأثير: "الغرّة: العبد نفسه أو الأمة، وأصل الغرّة: البيضاء الذي يكون في وجه الفرس، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: الغرّة عبد أبيض أو أمة بيضاء، وسمي غرّة لبياضه، فلا يقبل في الدية عبد أسود ولا جارية سوداء". (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٣٥٣).

(٢) استهّل: قال الخطابي: "الاستهلال رفع الصوت، يريد أنه تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء أو نحو ذلك". (معالم السنن، للخطابي، ج ٤، ص ٣٤).

(٣) يطلّ: أي أهدرها. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٣٦).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب في الكهانة، ج ٧، ص ١٣٥، ح ٥٧٦٠.

(٥) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في القتل الخطأ وشبه العمد، ج ٣، ص ١٣٠٩، ح ١٦٨١ (٣٦).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره، ج ٨، ص ١٥٢، ح ٦٧٤٠.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب في الكهانة، ج ٧، ص ١٣٥، ح ٥٧٥٩، وكتاب الديات، باب جنين المرأة، ج ٩، ص ١١، ح ٦٩٠٤.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة، ج ٩، ص ١١، ح ٦٩١٠.

(٩) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة، ج ٩، ص ١١، ح ٦٩٠٩.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في القتل الخطأ وشبه العمد، ج ٣، ص ١٣٠٩، ح ١٦٨١ (٣٥).

(١١) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤١٧.

(١٢) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٣٣، رقم ٣٧٨.

(١٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٩٢، رقم ٩٥٠.

(١٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٨٣، رقم ٩١٠٤.

وقال الذهلي^(١): "ثبت"

وقال أبو حاتم^(٢): "صالح"، وقال النسائي^(٣): "ليس به بأس"، وقرنه في طبقات أصحاب الزهريّ بابن أبي ذئب وغيره^(٤)، وقال أبو سعيد بن يونس^(٥): "كان ثبتا في الحديث"، وقال الساجي^(٦): "هو عندهم من أهل الصدق، وله مناكير"، وقال ابن حجر: "صدوق".

وقال يحيى بن معين^(٧): "كان عنده عن الزهري كتاب فيه مئتا حديث، أو ثلاث مئة حديث، كان الليث يحدث بها عنه".

خلاصة القول: هو ثقة.

** سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري، سبقت ترجمته^(٨)، صدوق على أقلّ أحواله.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَقْرَأُ أَحَدٌ قِرَاءَتَهُ» قِيلَ:

إِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْفَرُظِيِّ. وَكَانَ يُقَالُ لِفَرُظِيَّةِ وَالنَّضِيرِ: الْكَاهِنَانِ، وَهُمَا قَبِيلَا الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ، وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَفَهُمْ وَعِلْمٌ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ مِنْ أَوْلَادِهِمْ.

وَالعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ مَنْ يَتَعَاطَى عِلْمًا دَقِيقًا: كَاهِنًا. وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يُسَمَّى الْمُنَجِّمَ وَالطَّبِيبَ كَاهِنًا^(٩).

الحديث (٢١٩)

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ^(١٠) رَحِمَهُ اللهُ: أَخْبَرْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُعَنْبٍ أَوْ مُغِيثِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دِرَاسَةً لَا يَدْرُسُهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ».

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص١١٦، رقم ٣٣٩.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٥، ص٢٢٩، رقم ١٠٨٣.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٧، ص٧٧.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص١١٦، رقم ٣٣٩.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٧، ص٧٧.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٦، ص١١٦، رقم ٣٣٩.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٧، ص٧٧.

(٨) تحت حديث رقم (١٣).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٩٩.

(١٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج١، ص١٣٤.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البزار^(١)، والطبراني^(٢)، والبيهقي^(٣) جميعهم من طريق نافع بن يزيد، وأخرجه أحمد^(٤)، والخطابي^(٥)، والبيهقي^(٦) جميعهم من طرق عن عبد الله بن وهب، وأخرجه يعقوب بن سفيان^(٧)،

ثلاثتهم (نافع بن يزيد، وعبد الله بن وهب، ويعقوب بن سفيان) عن أبي صخر "حميد بن زياد" به بنحوه. وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق أصبغ بن الفرّج، عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبي صخر، به. فزاد في إسناده عمرو بن الحارث.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جده: هو أبو بردة الظفري الأنصاري، الأنصاري الأوسي، صحابي جليل نزل مصر^(٩).**

**** أبيه: مغيث بن أبي بردة الظفري، ذكره ابن حجر وسكت عنه^(١٠)، ولم يذكره أبو حاتم لا فيمن اسمه مغيث ولا معتب.**

خلاصة القول: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يُعرف إلا بهذه الرواية.

**** عبد الله بن مغيث بن أبي بردة الظفري المدني.** والبعض يقول معتّب - بِالْعَيْنِ الْمُهِمَّةِ وَالتَّاءِ وَالتَّاءِ وَالْبَاءِ الْمُوحَّدَةِ^(١١) - ذكره البخاري^(١٢) وابن أبي حاتم^(١٣) وابن حجر^(١٤) وسكتوا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٥).

خلاصة القول: عبد الله بن مغيث هو مجهول الحال حيث لم أرف على جرح أو تعديل له سوى ذكر ابن حبان له في الثقات.

(١) كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب التفسير، باب حلية القرآن، ج ٣، ص ٩٦، ح ٢٣٢٨.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ١٩٧، ح ٥١٨.

(٣) دلائل النبوة، باب مَا رُوِيَ فِي إِشَارَتِهِ إِلَى مَنْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنْ قُرَيْظَةَ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ، ج ٦، ص ٧٩٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث أبي بردة الظفري، ج ٣٩، ص ٣٠٨، ح ٢٣٨٨٠.

(٥) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٥٨٣.

(٦) دلائل النبوة، باب مَا رُوِيَ فِي إِشَارَتِهِ إِلَى مَنْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنْ قُرَيْظَةَ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ، ج ٦، ص ٧٩٨.

(٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ١، ص ٥٦٤.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٢، ص ٣١٤.

(٩) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٦٠٩، رقم ٢٨٧٠، والاصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ج ٧، ص ٣٢. ٣٣.

(١٠) تعجيل المنفعة، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٧٩، رقم ١٠٦٦.

(١١) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد بن حنبل، لشمس الدين الحسيني، ص ٢٤٩، رقم ٤٨١.

(١٢) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٥، ص ٢٠١، رقم ٦٣٢.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٤، رقم ٨١٤.

(١٤) تعجيل المنفعة، لابن حجر، ج ١، ص ٧٦٧، رقم ٥٨٨.

(١٥) الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ٤٣، رقم ٨٩٢٢.

**** حميد بن زياد، أبو صخر الخراط، ويقال: حميد بن صخر، صاحب العباء، مات سنة تسع وثمانين ومئة، مختلف فيه:**

وثقه ابن معين^(١)، وزاد: "ليس به بأس"^(٢)، والدارقطني^(٣)، وقال في موضع آخر^(٤): "غيره أثبت منه"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال أحمد بن حنبل^(٦): "ليس به بأس"، وقال البغوي^(٧): "مدني صالح الحديث"، وقال ابن عدي^(٨): "له أحاديث سالحة"، ثم قال^(٩): "وهو عندي صالح الحديث، وإنما أنكر عليه هذان الحديثان "المؤمن مألّف"^(١٠) و "في القدرية"^(١١)، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً"، وقال ابن حجر^(١٢): "صدوق يههم".

وضعه ابن معين في موضع آخر^(١٣)،

وكذلك أحمد بن حنبل^(١٤)، والنسائي^(١٥)، وقال في موضع آخر^(١٦): "ليس بالقوي".

خلاصة القول: هو على أحسن الأحوال يبقى على ما قاله ابن حجر: صدوق يههم، حيث إن من ضعفه لم يوضح سبب هذا التضعيف" فالجرح فيه غير مفسر".

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٦٨.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٩٥، رقم ٢٦٠.

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٢٣، رقم ٩٣.

(٤) الإلزامات والتتبع، للدارقطني، ص ٢٠٢، رقم ٧٢.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١٨٩، رقم ٧٣٠٣.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٢، رقم ٤١٢٦.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٤٢، رقم ٦٩.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٦٩، رقم ٤٣٣.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٣، ص ٧٠.

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن مسعود قال: «المؤمن مألّف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف» (مصنف ابن

أبي شيبة، كتاب الزهد، ج ٧، ص ١٠٥، ح ٣٤٥٤٤).

(١١) أخرجه أحمد بن حنبل من طريق عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنه سيكون في أمّتي

مسحّ، وقذف، وهو في الرذيقية والقدرية". (مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج ١٠،

ص ٣٤١، ح ٦٢٠٨).

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨١.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٢٢، رقم ٩٧٥.

(١٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ٢٧٠، رقم ٣٣٣.

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ٣٦٨.

(١٦) وقد سماه حميد بن صخر. (الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٣٣، ص ١٤٣)، وخطأ العلماء هذا فقال ابن حبان: "يروى

عنه حاتم بن إسماعيل ويقول حميد بن صخر وإنما هو حميد بن زياد أبو صخر لا حميد بن صخر". (الثقات، لابن حبان، ج ٦،

ص ١٨٩)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: أخطأ حاتم عندما قال: حميد بن صخر وإنما هو حميد بن زياد أبو صخر. (انظر

العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٢٠، رقم ٥٤٢٣).

ثالثاً: الحكم على الإسناد

إسناده ضعيف لجهالة عبد الله بن معتب وأبيه، فقال الهيثمي^(١): "وَلَمْ أَعْرِفْ عَبْدَ اللَّهِ، وَلَا أَبَاهُ".

وممن ضعفه الألباني فقال^(٢): ضعيف مظلّم، وله علتان:

الأولى: عبد الله بن معتب أو مغيث على الشك، وَهُوَ مَجْهُولُ الحال.

والأخرى: أبوه معتب أو مغيث مجهول العين لا يُعرف إلا بهذه الرواية.

والحديث قد روي من طرق أخرى ولكنها مرسلّة أخرجها البيهقي^(٣) من طريق أبي ثابت "محمد بن عبد الله

المدني" عن ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... فذكره. وهذا على إرساله فيه علة أخرى وهي ضعف عبد الجبار بن عمر^(٤).

وعنده أيضاً مرسلّاً من طريق مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت، عن أبيه، عن موسى بن عقبة قال:

بلغني أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ... فذكره^(٥)، وهذا ضعيف أيضاً فيه عبد الله بن مصعب الزبيري

لينه ابن معين^(٦).

فالحديث ضعيف بمجموع طرقه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَهَه)

فِيهِ «أَنَّ مَلِكَ الْمَوْتِ قَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يُرِيدُ قَبْضَ رُوحِهِ: كُهُ فِي وَجْهِ، فَفَعَلَ فَقَبِضَ رُوحَهُ» أَيِ

أَفْتَحَ فَآكَ وَتَنَفَّسَ. يُقَالُ: كَهُ يَكُهُ. وَكُهُ يَا فُلَانًا:

أَيِ أَخْرَجَ نَفْسَكَ.

وَيُرْوَى «كَهُ» بِهَاءٍ وَاحِدَةٍ مُسَكَّنَةً، بوزن خَفَّ، وَهُوَ مِنْ كَاهَ يَكَاهُ، بِهَذَا الْمَعْنَى^(٧).

الحديث (٢٢٠)

لم أعثر على رواية ابن الأثير ولكن وجدت رواية بالمعنى وهي كالتالي:

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ١٠، ص ٢٣، ح ١٦٤٤٣.

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ١١، ص ٨٥٧، رقم ٥٤٩٧.

(٣) دلائل النبوة، باب مَا رُوِيَ فِي إِشَارَتِهِ إِلَى مَنْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنْ فُرِيظَةِ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ، ج ٦، ص ٧٩٨.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٢.

(٥) دلائل النبوة، باب مَا رُوِيَ فِي إِشَارَتِهِ إِلَى مَنْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنْ فُرِيظَةِ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ، ج ٦، ص ٧٩٩.

(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٨، ص ٥١٧.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠١.

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ^(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ^(٣) عَنْ أَبِيهِ^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "أُرْسِلَ مَلَكَ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدِ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ارْجِعْ، فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْنِ نَوْرِ فَلَهُ بِكُلِّ مَا عَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَالآنَ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ"، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأَرِيْتَكُمْ قَبْرَهُ، إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٥) عن يحيى بن موسى، ومسلم^(٦) عن محمد بن رافع وعبد بن حميد، ثلاثتهم عن عبد الرزاق به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، ج ٢، ص ٩٠، ح ١٣٣٩.

(٢) هو: محمود بن غيلان العدوي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٢).

(٣) هو: عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٨).

(٤) هو: طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن، ثقة فقيه عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨١).

(٥) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ وَقَاةِ مُوسَى وَذِكْرِهِ بَعْدُ، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٣٤٠٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، ج ٤، ص ١٨٤٢، ح ٢٣٧٢ (١٥٧).

المبحث السادس

الكاف مع الياء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْتَ)

فِيهِ « بِنَسَ مَا لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيْتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ » هِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَمْرِ، نَحْوُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ: إِنَّ أَوَّلَهَا «كَيْتَةٌ» بِالشَّدِيدِ، وَالتَّاءُ فِيهَا بَدَلٌ مِنْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، وَالْهَاءُ الَّتِي فِي الْأَوَّلِ مَحْدُوفَةٌ. وَقَدْ نَضَمُ التَّاءُ وَتُكْسَرُ (١).

الحديث (٢٢١)

قال الإمام البخاري (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (٣)، عَنْ مَنْصُورٍ (٤)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ (٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (٦) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « بِنَسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيْتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ نُسِّيَ وَاسْتَنْكَرُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا (٧) مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (٩) من طرق عن منصور بن المعتمر، وأخرجه مسلم (١٠) من طريق عبده بن أبي لبابة، وأخرجه مسلم (١١) كذلك من طريق الأعمش، ثلاثتهم (منصور بن المعتمر، وعبده بن أبي لبابة، والأعمش) عن أبي وائل " شقيق بن سلمة " به بنحوه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب استنكار القرآن وتعاهده، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٥٠٣٢.

(٣) هو: شعبة بن الحجاج، ثقة حافظ متقن. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٦).

(٤) هو: منصور بن المعتمر، أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٧).

(٥) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٨).

(٦) هو: عبد الله بن مسعود. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ٩٤٥).

(٧) أَشَدُّ تَفْصِيًّا: أَي: أَشَدُّ تَقَلُّبًا، وَأَوَّلُ التَّفْصِيِّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي مَضِيْقٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى غَيْرِهِ. (تهذيب اللغة، للهرودي، ج ١٢، ص ١٧٥).

(٨) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن، وهل يقل: نسيته آية كذا وكذا؟، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٥٠٣٩.

(٩) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسيته آية كذا وكذا، وجواز أنسيته، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٧٩٠ (٢٢٨).

(١٠) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسيته آية كذا وكذا، وجواز أنسيته، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٧٩٠ (٢٣٠).

(١١) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسيته آية كذا وكذا، وجواز أنسيته، ج ١، ص ٥٤٤، ح ٧٩٠ (٢٢٩).

ثانيا: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْح)

في قصة يونس عليه السلام «فَوَجَدُوهُ فِي كَيْحٍ يُصَلِّي» الكَيْح بالكسر، والكَاخ: سفح الجبل وسنده^(١).

الحديث (٢٢٢)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْد)

فيه «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ وَهُوَ يَكِيدُ بِنَفْسِهِ» أَي يَجُودُ بِهَا، يُرِيدُ النَّزْعَ وَالْكَيْدُ: السُّوقُ^(٢).

الحديث (٢٢٣)

قال ابن سعد^(٣) رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي سِمَاكٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ يَقُولُ: "دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَهُوَ يَكِيدُ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: «جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْ سَيِّدِ قَوْمٍ، فَقَدْ أَنْجَزْتَ اللَّهَ مَا وَعَدْتَهُ، وَلَيُنْجِزَنَّكَ اللَّهُ مَا وَعَدَكَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة^(٤) عن غندر "محمد بن جعفر" عن شعبة به بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

** سِمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ، أَبُو زَمِيلِ الْيَمَامِيِّ الْكُوفِيُّ، مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ (الْوَسْطَى مِنَ التَّابِعِينَ).

وثقه أحمد بن حنبل^(٥)، وابن معين^(٦)، والعجلي^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٦.

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٣، ص ٤٢٩.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضل الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه، ج ٤، ص ٢١٦، ح ١٩٤٣٨، وكتاب

الفضائل، باب ما ذكر في سعد بن معاذ رضي الله عنه، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ٣٢٣٢١.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٨٠، رقم ١٢٠٤.

(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٢٣٨، رقم ٩٣٢.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٣٦، رقم ٦٨١.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٣٤٠، رقم ٣٢٢٩.

وقال أبو حاتم^(١)، والنسائي^(٢)، وابن حجر^(٣): ليس به بأس، وزاد أبو حاتم: "صدق".
خلاصة القول: هو ثقة.

* * أبو داود الطيالسي: هو سليمان بن داود بن الجارود، مات سنة مائتين وأربع، ثقة حافظ غلط في أحاديث^(٤)، ونقل الذهبي قول إبراهيم بن سعيد الجوهري^(٥): "أخطأ أبو داود في ألف حديث"، وذكر ذلك لأحمد بن حنبل فقال^(٦): "يحتمل لأبي داود".
ورد عليه الذهبي بقوله^(٧): "هَذَا قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَلَوْ أَخْطَأَ فِي سَبْعِ هَذَا، لَضَعَّفُوهُ"، ثم قال^(٨): "وَقَدْ أَخْطَأَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ يَتَكَلَّمُ عَلَى حِفْظِهِ، وَلَا يَرَوِي مِنْ أَصْلِهِ"، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين^(٩).

خلاصة القول: هو ثقة وما كان من خطئه في الحديث لا يضره خاصة وأن العلماء قد احتملوا له ذلك، ولأن حديثه هنا عن شعبة وهو أعلم الناس به كما قال الدارمي^(١٠): "سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، قُلْتُ: أَبُو دَاوُدَ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ؟ فَقَالَ: أَبُو دَاوُدَ أَعْلَمُ بِهِ".
* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده مرسل وهو صحيح؛ لأجل ما كان فيه من إرسال عبد الله بن شداد قال أحمد بن حنبل^(١١): "عبد الله بن شداد بن الهاد لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَزَا عَزْوَةً كَذَا فَرَجَعَ وَلَمْ يَلْقَ كَيْدًا» أَي حَزْبًا^(١٢).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٨٠، رقم ١٢٠٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ١٢٨.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٦.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٠.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٥٨، رقم ٢٠٨٢.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٠، ص ٣٢.

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٩، ص ٣٨٢.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٩، ص ٣٨٣.

(٩) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٣، رقم ٥٣.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٠، ص ٣٢.

(١١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٣٣، ح ٣٥٢٠، وجامع التحصيل، للعلاني، ص ٢١٢، رقم ٣٦٩.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٦.

الحديث (٢٢٤)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ صُلْحِ نَجْرَانَ «إِنَّ عَلَيْهِمْ عَارِيَةَ السَّلَاحِ إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ ذَاتَ غَدْرٍ» أَي حَرْبٍ، وَلِذَلِكَ أَنْتَهَاهُ^(١).

الحديث (٢٢٥)

قال الخطابي^(٢) رحمه الله: قال أبو داود^(٣): حدثنا مُصَرِّفُ بْنُ عَمْرٍو اليَاميُّ حدثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ حدثنا أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ الهَمْدَانِي عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ صَالِحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةِ النِّصْفِ فِي صَفَرٍ وَالنِّصْفِ فِي رَجَبٍ يُؤَدُونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَعَارِيَةَ ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فِرْسًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا وَثَلَاثِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السَّلَاحِ يَغْزُونَ فِيهَا وَالْمُسْلِمُونَ ضَامِنُونَ لَهَا حَتَّى يَرُدُّوَهَا عَلَيْهِمْ أَنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ ذَاتَ غَدْرَةٍ عَلَى أَنْ لَا تَهْدَمَ لَهُمْ بَيْعَةٌ وَلَا يَخْرُجَ لَهُمْ قَسٌّ وَلَا يَفْتَنُونَ عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يَحْدِثُوا حَدَثًا أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه بنحوه أبو داود^(٤)، ومن طريقه البيهقي^(٥) دون قوله: " أو غدرة " كلاهما من طريق مصرف بن عمرو، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني^(٦) من طريق أبي كريب بدون لفظ ابن الأثير، كلاهما (مصرف، وأبو كريب) عن يونس بن بكير به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، سبقت ترجمته^(٧)، صدوق يهمل، وما كان من تضعيف العلماء له فلعله من أجل ما رمي به من التشيع الذي نسبه إليه الجوزجاني المعروف بشدته على أهل البدع.
* * أسباط بن نصر الهمداني، سبقت ترجمته^(٨)، صدوق كثير الخطأ يغرب.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٦.

(٢) معالم السنن، كتاب الإمارة والفيء والخراج، باب أخذ الجزية، ج ٣، ص ٣٧.

(٣) رواية أبو داود بلفظ " إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ أَوْ غَدْرَةٌ " سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٠٤١.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٠٤١.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية عربا كانوا أو عجماء، ج ٩، ص ٣١٥، ح ١٨٦٤٤، وباب كم الجزية، ج ٩، ص ٣٢٨، ح ١٨٦٨٠، وباب لا تهدم لهم كنيسة ولا بيعة، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٨٧١٥، ومعرفة السنن والآثار، كتاب الجزية، باب كم الجزية، ج ١٣، ص ٣٧٤، ح ١٨٥٣١.

(٦) طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ١، ص ٣٣٤.

(٧) تحت حديث رقم (٥٣).

(٨) تحت حديث رقم (٥٣).

**** يونس بن بكير بن واصل الشيباني، سبقت ترجمته^(١)، صدوق.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لما كان فيه من العلل التالية:

• إسماعيل السدي: صدوق يهمل ولم يتابع على الحديث

• كثرة خطأ أسباط الهمداني، وعدم وجود متابع له.

وممن ضعفه الألباني^(٢) من أجل أسباطه، وكان المنذري قد أعله بعلّة وهي الانقطاع بين إسماعيل السدي وابن عباس فقال^(٣): " في سَمَاعِ السُّدِّيِّ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا قِيلَ: إِنَّهُ رَأَى، وَرَأَى ابْنَ عُمَرَ، وَسَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ".

ولم أجد من قال مثل هذا القول فقال المزي^(٤): أنه رأى الحسن بن علي وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة، ولم يذكر معهم ابن عباس، بل ذكره فيمن روى عنه دون أن يعلق عليه.

وللحديث شواهد منها:

***** ما أخرجه القاسم بن سلام^(٥)، ابن زنجويه^(٦)، وعمر بن شبه^(٧) من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهُذَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ نَجْرَانَ، وَكَتَبَ لَهُمْ كِتَابًا: " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا مَا كَتَبَ مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ نَجْرَانَ، إِذْ كَانَ لَهُ حُكْمُهُ عَلَيْهِمْ: أَنْ فِي كُلِّ سَوْدَاءَ وَبَيْضَاءَ وَحَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ وَثَمْرَةَ وَرَقِيقٍ، وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكَ ذَلِكَ لَهُمْ: أَلْفِي حُلَّةٍ، وَفِي كُلِّ رَجَبٍ أَلْفُ حُلَّةٍ كُلُّ حُلَّةٍ أَوْقِيَّةٌ، مَا زَادَ الْخَرَاجُ أَوْ نَقَصَ فَعَلَى الْأَوَاقِي فَلْيُحْسَبْ، وَمَا قَضَوْا مِنْ رِكَابٍ أَوْ خَيْلٍ أَوْ دُرُوعٍ أُخِذَ مِنْهُمْ بِحِسَابٍ، وَعَلَى أَهْلِ نَجْرَانَ مَقْرَى رُسُلِي عَشْرِينَ لَيْلَةً فَمَا دُونَهَا، وَعَلَيْهِمْ عَارِيَةٌ ثَلَاثِينَ فَرَسًا، وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا، وَثَلَاثِينَ دِرْعًا، إِذَا كَانَ كَيْدًا بِالْيَمَنِ ذُو مَعْدَرَةٍ... "**، وإسناده ضعيف جدًا من أجل عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ متروك الحديث^(٨).

(١) تحت حديث رقم (٩٨).

(٢) ضعيف أبي داود، للألباني، ج ٢، ص ٤٤٤. ٤٤٥٣.

(٣) التلخيص الحبير، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٢٣١٢.

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣، ص ١٣٣.

(٥) الأموال، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٥٠٣.

(٦) الأموال، كتاب العهود التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ٧٣٢.

(٧) تاريخ المدينة، لابن شبه، ج ٢، ص ٥٨٤.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٠.

*** وله شاهد ثاني أخرجه ابن أبي شيبة^(١) عن عَفَّانٍ عن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ عن مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: "كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ نَجْرَانَ وَهُمْ نَصَارَى: «أَنْ مَنْ بَايَعَ مِنْكُمْ بِالرِّبَا فَلَا ذِمَّةَ لَهُ»، وإسناده ضعيف لأجل إرسال الشعبي.

*** وله شاهد ثالث أخرجه ابن أبي شيبة^(٢) عن وَكَيْعٍ عن الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ أَهْلُ نَجْرَانَ قَدْ بَلَغُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ يَخَافُهُمْ أَنْ يَمِيلُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَتَحَاسَدُوا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَأَتَوْا عُمَرَ، فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ تَحَاسَدْنَا بَيْنَنَا فَأَجَلْنَا، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَتَبَ لَهُمْ كِتَابًا أَنْ لَا يُجْلُوا، قَالَ: فَاعْتَمَمَهَا عُمَرُ فَأَجَلَاهُمْ، فَندِمُوا فَاتَّوَهُ فَقَالُوا أَقْلُنَا، فَأَبَى أَنْ يُقِيلَهُمْ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ أَنَوَّهُ فَقَالُوا: إِنَّا نَسَأُكَ بِحِطِّ يَمِينِكَ وَشَفَاعَتِكَ عِنْدَ نَبِيِّكَ إِلَّا أَقْلَتْنَا، فَأَبَى وَقَالَ: وَيَحْكُمُ، إِنَّ عُمَرَ كَانَ رَشِيدَ الْأَمْرِ، وإسناده أيضا ضعيف من أجل إرسال سالم بن أبي الجعد.

فالحديث بمجموع متابعاته وشواهد ضعيف.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «نَظَرَ إِلَى جَوَارٍ وَقَدِ كِدْنَ فِي الطَّرِيقِ، فَأَمَرَ أَنْ يَنْحِينِ» أَي حِضْنَ. يُقَالُ: كَادَتْ الْمَرْأَةُ تَكِيدُ كَيْدًا، إِذَا حَاضَتْ، وَالْكَيْدُ أَيضًا: الْقِيَاءُ^(٣).

الحديث (٢٢٦)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْر)

فِيهِ «مَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْكَيْرِ» الْكَيْرُ بِالْكَسْرِ: كَيْرُ الْحَدَادِ، وَهُوَ الْمَبْنِيُّ مِنَ الطِّينِ. وَقِيلَ: الرَّقُّ الَّذِي يُنْفَخُ بِهِ النَّارُ، وَالْمَبْنِيُّ: الْكُورُ^(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، باب ما ذكروا في أهل نجران وما أراد النبي صلى الله عليه وسلم، ج٧، ص٤٢٦، ح٣٧٠١٥.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، باب ما ذكروا في أهل نجران وما أراد النبي صلى الله عليه وسلم، ج٧، ص٤٢٦، ح٣٧٠١٧.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٠٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٠٧.

الحديث (٢٢٧)

قال أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ^(٢)، عَنْ أَبِي مُوسَى^(٣) رِوَايَةً قَالَ: "الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ الْعَطَّارِ إِنْ لَمْ يُحْذَكَ مِنْ عَطْرِهِ^(٤) عَلَقَكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْكَبِيرِ إِنْ لَمْ يُحْرِقْكَ نَالَكَ مِنْ شَرِّهِ. وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي مَا أَمَرَ بِهِ مُؤْتَجِرًا^(٥) أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحميدي^(٦)، والبخاري^(٧)، ومسلم^(٨)، وأبو يعلى^(٩)، وابن حبان^(١٠)، والقضاعي^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طرق بريد بن عبد الله به معظمها بلفظ "مَثَلُ جَلِيسِ الصَّالِحِ، وَجَلِيسِ السُّوءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكَبِيرِ". وأخرجه الطيالسي^(١٣) عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أبي موسى قال: "مثل الجلّيس الصالح ... " وجاء في آخره: لم يرفعه أبو داود.

ثانياً: تراجم الرواة

* * بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أبو بردة، من الطبقة السادسة (الذين عاصروا صغار التابعين) وثقه ابن معين^(١٤)، والعجلي^(١٥)، وأبو داود^(١٦)، والترمذي^(١٧).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري، ج ٣٢، ص ٣٩٩، ح ١٩٦٢٤.

(٢) أبو بردة: هو ابن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر بن عبد الله بن قيس، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٢١).

(٣) هو الصحابي أبو موسى الأشعري "عبد الله بن قيس".

(٤) إن لم يحذك من عطرة: أي يعطك. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ١٩٨).

(٥) مُؤْتَجِرًا: أي طالباً للأجر. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٢٥).

(٦) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٣٠، ح ٧٨٨.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، ج ٧، ص ٩٦، ح ٥٥٣٤، وكتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك، ج ٣، ص ٦٣، ح ٢١٠١.

(٨) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قراء السوء، ج ٤، ص ٢٠٢٦، ح ٢٦٢٨.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٣، ص ٢٥٣، ح ٧٢٧٠.

(١٠) صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٥٦١.

(١١) مسند الشهاب، للقضاعي، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١٣٧٧.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب المسك طاهر يحل بيعه وشراؤه والسلف فيه، ج ٦، ص ٤٣، ح ١١١٢٦، وشعب الإيمان، كتاب مباحة الكفار والمفسدين والغلبة، ج ١٢، ص ٤٣، ح ٨٩٨٩.

(١٣) مسند أبي داود الطيالسي، ج ١، ص ٤١٥، ح ٥١٧.

(١٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٤٧، رقم ٣٠٧٨.

(١٥) معرفة النقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٤٤، رقم ١٤٥.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٤٣٢.

(١٧) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء الدال على الخير كفاعله، ج ٥، ص ٤٢، ح ٢٦٧٢.

والذهبي^(١)، وابن حجر: "وزاد: يخطيء قليلا"، وقال النسائي^(٢): "ليس به بأس"، وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٣): "لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٤): "يخطيء"، وقال في موضع آخر^(٥): "كان يهيم في الشيء بعد الشيء"، وقال ابن عدي^(٦): "روى عنه الأئمة والثقات، ولم يرو عنه أحد أكثر مما رواه أبو أسامة، وأحاديثه عنه مستقيمة، وهو صدوق، وقد أدخله أصحاب الصحاح فيها"، ثم قال^(٧): "أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِبَرِيدِ هَذَا بِأَسَا"، وقال الذهبي^(٨): "صدوق"، وقال أبو حاتم^(٩): "ليس بالمتين، يكتب حديثه"، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(١٠): "يَرْوِي مَنَّاكِيرَ، طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ"، ورد ابن حجر بقوله^(١١): "احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة"، وقال بشار معروف^(١٢): "قال أبو الفتح الأزدي: فيه لين يحدث عن أبيه بنسخة فيها مناكير، ثم قال معقبا: لا عبرة كبيرة بتضعيف أبي الفتح الأزدي وهو المتكلم فيه.

خلاصة القول: هو ثقة فقد وثقه جمع من العلماء المعتد بقولهم؛ إلا أنه قد يهيم بعض الشيء، كما قال ابن حبان، وابن حجر، وما كان من ابن حبان حينما يذكر الراوي في كتابه الثقات ثم يقول "يخطيء" فهو في ظاهره جرح ولكن الأمر خلاف ذلك؛ لأن ابن حبان حينما يذكر الراوي في ثقاته ثم يقول عنه "يخطيء" هو أقوى في التوثيق من ذكره للراوي في الثقات دون أي تنصيص على شيء من منزلته في العدالة، لأن قوله عن الراوي "يخطيء" يدل على أنه سبر حديثه وتتبع مروياته فوجده ربما أخطأ، ومع ما ثبت لابن حبان من خطئه فلم يحل ذلك دون ذكره في الثقات عنده، وهذا يدل على أن خطأه لم يتجاوز به الثقة بروايته إلى أن يكون من المجروحين، ولذلك لم يذكره في المجروحين وذكره في الثقات^(١٣).

**** سفيان بن عيينة**، سبقت ترجمته^(١٤)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ولا يضره ذلك فلم يحدث عنه أحد في فترة الاختلاط، وكان ربما دلس لكن عن الثقات.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

(١) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٥٣، رقم ٥١.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٥١.

(٣) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٢٣، رقم ٧٣.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ١١٦، رقم ٦٩٧٠.

(٥) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ٢٦٢، رقم ١٣١٥.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٦٥، رقم ٥٥٢.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٢٦، رقم ١٦٩٤.

(١٠) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ١١، رقم ١٣٨٠.

(١١) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٩٢.

(١٢) انظر تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار معروف، ج ٤، ص ٥٢.

(١٣) انظر المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للشريف حاتم العوني، ج ٢، ص ٥٩٧.

(١٤) تحت حديث رقم (٤).

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح وما كان من أمر بريد بن عبد الله، فقد ذكر ابن حجر^(١) جدّه في أول شيوخه الذين روى عنهم مما يوحي بشدة الملازمة بينهما وهذا يبين أن هذا الحديث ليس من أوهامه، كما أن الحديث قد رواه يحيى بن معين عن سفيان بن عيينة عن بريد بن عبد الله به^(٢) وهما عالمان في الحديث، والأقوى من ذلك أن الإمام مسلماً روى الحديث في صحيحه بالإسناد نفسه. وممن صحح إسناده الحديث شعيب الأرنؤوط^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثِهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا» وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ^(٤).

الحديث (٢٢٨)

قال الإمام البخاري^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٦)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَاءَ أَعْرَابِيٌّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ مِنَ الْعَدِّ مَحْمُومًا فَقَالَ: أَقْلَنِي، فَأَبَى^(٧) ثَلَاثَ مَرَارٍ، فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثِهَا وَيَنْصَعُ^(٨) طَيِّبُهَا».

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص

(٢) انظر مسند الشهاب، للقضاعي، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ١٣٧٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٣٢، ص ٣٩٩، ح ١٩٦٢٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٧.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب المدينة تنفي الخبث، ج ٣، ص ٢٢، ح ١٨٨٣.

(٦) هو: عبد الرحمن بن مهدي.

(٧) قال القرطبي: "طَلَبَ الْأَعْرَابِيُّ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْبَلَهُ بِبَيْعَتِهِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ حِينَئِذٍ الْهَجْرَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَقَامِ بِهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَمَدِ فَرَضِ الْهَجْرَةِ، وَإِنَّمَا بَايَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ جَاءَ يَسْأَلُهُ أَنْ يُقْبَلَهُ فِي ذَلِكَ لَمَّا اسْتَجَارَ الْكُفْرَ وَلَمْ يَسْتَجِرْ نَفْضَ الْعَهْدِ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ تَسَوَّغُ إِقَالَتُهُ فِيهِ، وَلَمْ يُقْبَلْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ إِقَالَتَهُ تَنْصَمُنُ إِبَاحَةَ الْكُفْرِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَعْصِمُ نَبِيَّهُ مِنْ ذَلِكَ" (المنتقى شرح الموطأ، للقرطبي، ج ٧، ص ١٨٩).

وكون النبي صلى الله عليه وسلم قال: "المدينة كالكبير تنفي خبثها" قال القرطبي: "يَفْتَضِي أَنَّهُ حَرَجَ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ وَالْمَدِينَةُ لَا يَبْقَى عَلَى شِدَّتِهَا إِلَّا مَنْ أَخْلَصَ إِيمَانَهُ، وَأَمَّا مَنْ خَبَثَتْ سَرِيرَتُهُ فَإِنَّهَا تَنْفِيهِ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَهُوَ مَا يُخْلَصُ بِهِ الْحَدَادُ حَدِيدُهُ، فَالْمَدِينَةُ تَنْفِي مَنْ لَمْ يُخْلَصْ إِيمَانَهُ وَيَبْقَى مَنْ خَلَصَ إِيمَانَهُ" (المنتقى شرح الموطأ، للقرطبي، ج ٧، ص ١٩٠).

(٨) قال ابن عبد البر: "النَّاصِعُ السَّالِمُ الْخَالِصُ الْبَاقِي عَلَى النَّارِ وَالنَّقِيُّ الطَّيِّبُ مِنَ الْحَدِيدِ" (الاستنكار، لابن عبد البر، ج ٨، ص ٢٢٥)، وقال القرطبي: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ يَخْلَصُ لِلْبَقَاءِ بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَأَهْلُ الْفَضْلِ" (المنتقى شرح الموطأ، ج ٧، ص ١٩٠).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من طرق عن مالك بن أنس، وأخرجه البخاري^(٣) من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما (مالك، وابن عيينة) عن محمد بن المنكدر به بمثله مع زيادة بعض الروايات في توضيح تكرار سؤال الأعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

* * سفيان بن عيينة، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ولا يضره ذلك فلم يحدث عنه أحد في فترة الاختلاط، وكان ربما دلس لكن عن الثقات.

* * عمرو بن العباس الباهلي، أبو عثمان الأهوازي، مات سنة خمس وثلاثين ومئة، وثقه الدارقطني^(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(٦): "ربما خالف"، وقال الذهبي^(٧): "كَانَ حَافِظًا صَاحِبَ حَدِيثٍ"، وقال ابن حجر^(٨): "صَدُوقٌ رِيبًا وَهَمٌ"، وهو مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ وَأَنْفَرَدَ بِهِ عَنِ السُّنَّةِ^(٩). خلاصة القول: كما قال ابن حجر: صدوق ربما وهم، وقد انفرد البخاري دون السنة بالرواية له والبخاري أعلم بشيخه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْمُنَافِقِ «يَكْبُرُ فِي هَذِهِ مَرَّةً، وَفِي هَذِهِ مَرَّةً» أَي يَجْرِي. يُقَالُ: كَارَ الْفَرَسُ يَكْبُرُ، إِذَا جَرَى رَافِعًا ذَنْبَهُ. وَيُرْوَى «يَكْبُرُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١٠).

الحديث (٢٢٩) لم أقف على الحديث بلفظ ابن الأثير وإنما بلفظ آخر كتالي:

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب بيعة الأعراب، ج٩، ص٧٩، ح٧٢٠٩، وباب من بايع ثم استقال البيعة، ج٩، ص٧٩، ح٧٢١١، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحض على اتفاق أهل العلم وما أجمع عليه الحرمان مكة، والمدينة، وما كان بها من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين، والأنصار، ومصلى النبي صلى الله عليه وسلم والمنبر والقبر، ج٩، ص١٠٣، ح٧٣٢٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها، ج٢، ص١٠٠٦، ح١٣٨٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من نكث بيعة، ج٩، ص٨٠، ح٧٢١٦.

(٤) تحت حديث رقم (٤).

(٥) سوالات الحاكم للدارقطني، ص٢٥٠، رقم ٤٢١.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج٨، ص٤٨٦، رقم ١٤٥٧٩.

(٧) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج١٧، ص٢٨٩.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٢٣.

(٩) فتح الباري، لابن حجر، ج١٠، ص٤١٩.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٠٧.

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ، كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

** عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفِيُّ، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، ولا يضره تغييره لأنه حجب عن الناس في هذه الفترة فلم يحدث بشيء وسبق بيان ذلك.

** أبو أسامة: حماد بن أسامة بن زيد القرشي، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، ولا يضره ذلك فقد عدّه ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْسٌ)

فِيهِ «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ» أَيْ الْعَاقِلُ. وَقَدْ كَاسَ يَكِيْسُ كَيْسًا. وَالْكَيْسُ: الْعَقْلُ^(٤).

الحديث (٢٣٠)

قال ابن ماجة^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَمْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ، مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، ثُمَّ تَمَنَّى عَلَى اللَّهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن المبارك^(٦) ومن طريقه الطيالسي^(٧)، وأحمد^(٨)، والترمذي^(٩)،

(١) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، ج ٤، ص ٢١٤٦، ح ٢٧٨٤ (١٧).

(٢) تحت حديث رقم (١٤٣).

(٣) تحت حديث رقم (٤٩).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٥) سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، ج ٢، ص ١٤٢٣، ح ٤٢٦٠.

(٦) الزهد والرقائق، باب ما جاء في الخشوع والحرب، ص ٥٥، ح ١٧١.

(٧) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٤٤٥، ح ١٢١٨.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث شداد بن أوس، ج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ١٧١٢٣.

(٩) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، ج ٤، ص ٦٣٨، ح ٢٤٥٩.

والبزار^(١)، والطبراني^(٢)، والحاكم^(٣)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٤)، والقضاعي^(٥)، والبيهقي^(٦)، وأخرجه الترمذي^(٧) من طريق عيسى بن يونس، وأخرجه ابن أبي الدنيا^(٨) من طريق بقية بن الوليد، وأخرجه البيهقي^(٩) من طريق محمد بن حميد،

أربعتهم (ابن المبارك، وعيسى بن يونس، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حميد) عن أبي بكر بن أبي مريم به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** شَدَادُ بِنِ أَوْسِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ أَخِي حَسَانَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، يَكْنَى أَبُو يَعْلَى، نَزَلَ الشَّامَ بِنَاحِيَةِ فِلَسْطِينَ، وَكَانَ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ الْعِلْمَ وَالْحِلْمَ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ أَوْ بَعْدَهَا^(١٠).**

**** بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ صَائِدِ الْكَلَاعِيِّ الْحَمِيرِيِّ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(١١)، ثَقَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ يُرْسَلُ وَيُدَلَّسُ، وَمَا كَانَ مِنْ إِسْرَالِهِ لَا يَضُرُّ فَمَنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّ بَقِيَّةً يُرْسَلُ عَنِ الضَّعْفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ وَلَكِنَّهُ هُنَا قَدْ أَبْقَى عَلَى ذِكْرِ الرَّوَايَةِ الضَّعِيفِ وَلَمْ يَسْقُطْهُ مِنَ السَّنَدِ، أَمَا عَنِ تَدْلِيْسِهِ فَقَدْ أَمِنَ لِتَصْرِيْحِهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِالسَّمَاعِ.**

**** هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عِمْرَانَ، الْيَزَنِيُّ الْحَمِصِيُّ، أَبُو التَّقِيِّ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَثَقَّهُ النَّسَائِيُّ^(١٢)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(١٣): "لَا بَأْسَ بِهِ"، وَالذَّهَبِيُّ^(١٤)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ^(١٥)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ^(١٦): "كَانَ مُتَّقِنًا فِي الْحَدِيثِ"، وَقَالَ الْمِزِيُّ قَالَ أَبُو عبيد الآجْرِي عَنِ أَبِي دَاوُدَ^(١٧): "شَيْخٌ ضَعِيفٌ"، وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: "شَيْخٌ مَغْفَلٌ"، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ^(١٨): "صَدُوقٌ رَيْبًا وَهَمًّا".**

(١) مسند البزار، ج ٨، ص ٤١٧، ح ٣٤٨٩.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٧١٤٣، ومسند الشاميين، ج ٢، ص ٣٥٤، ح ١٤٨٥.

(٣) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الإیمان، ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩١، وکتاب التوبة والإنباء، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ٧٦٣٩.

(٤) حلیة الأولیاء وطبقات الأصفیاء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٢٦٧، و ج ٨، ص ١٧٤.

(٥) مسند الشهاب، للقضاعي، ج ١، ص ١٤٠، ح ١٨٥.

(٦) شعب الإیمان، کتاب الزهد وقصر الأمل، ج ١٣، ص ١٢٩، ح ١٠٠٦٢.

(٧) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع، ج ٤، ص ٦٣٨، ح ٢٤٥٩.

(٨) محاسبة النفس، باب ذم النفس، ص ١٩، ح ١.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، کتاب الجنائز، باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستعمله من قصر الأمل والاستعداد للموت، ج ٣، ص ٥١٦، ح ٦٥١٤، والآداب، باب من قصر الأمل وبادر بالعمل قبل بلوغ الأجل، ص ٣٢٨، ح ٨١٢.

(١٠) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٩٤-٦٩٥، رقم ١١٥٨.

(١١) تحت حديث رقم (٨٥).

(١٢) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ١٠٢، رقم ٢٣٥.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٢٦.

(١٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٣٧، رقم ٥٩٧٠.

(١٥) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢٣٣، رقم ١٦١٧٨.

(١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦٦، رقم ٢٥٤.

(١٧) تهذيب الكمال، ج ٣٠، ص ٢٢٦.

(١٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٣.

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق ربما وهم، وقد تابعه على الحديث الهيثم بن خارجه.
* * باقي رجال الإسناد ثقات غير أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، ضعيف و كان قد سُرِقَ بيته فاختلف^(١).

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لضعف أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وكان قد سرق بيته فاختلف، ومدار الحديث عليه.

وللحديث طريق أخرى أخرجها الطبراني^(٢) من طريق عمرو بن بكر السكسكي، عن ثور بن يزيد وغالب بن عبد الله، عن مكحول، عن ابن غنم، عن شداد، به، ولكن لا يفرح بها؛ لأن فيها من هو شر من ابن أبي مريم وهو إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي؛ قال الدارقطني^(٣): "متروك". وقال ابن حبان^(٤): "يروى عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه وأبوه أيضا لا شيء في الحديث فليست أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات".

وللحديث شاهد من حديث أنس: أخرجه البيهقي^(٥) من طريق محمد بن يونس الكديمي عن عور بن عمارة العبدي عن هشام بن حسان عن ثابت عن أنس بن مالك، قال: جاءت بي أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، خادمك أنس فادع له وهو كئيب وهو عار يا رسول الله، فإن رأيت أن تكسوه رازقينين^(٦) يستتر بهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الكئيب من عمل لما بعد الموت، والعارى من الدين، اللهم لا عيش إلا عيش الأخرى، اللهم اغفر للأتصاري والمهاجرة"، وإسناده ضعيف لا يفرح به لضعف عور بن عمارة^(٧)، ومحمد بن يونس الكديمي^(٨).

فالحديث ضعيف بمتابعاته وشواهدده، وكان الحاكم قد روى الحديث في موضعين وصحح إسنادهما، فتعقبه الذهبي في الموضع الأول بقوله^(٩): "لا والله، أبو بكر واه"، ووافقه في الموضع الثاني^(١٠).

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٦٢٣.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج٧، ص٢٨١، ح٧١٤١، ومسند الشاميين، ج١، ص٢٦٦، ح٤٦٣.

(٣) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ج١، ص٢٥١، رقم ١٨.

(٤) المجروحين، لابن حبان، ج١، ص١١٢، رقم ٢٤.

(٥) شعب الإيمان، كتاب الزهد وقصر الأمل، ج١٣، ص١٢٨، ح١٠٠٦١.

(٦) رازقينين: الرزقية: ثياب كتان بيض. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٢، ص٢١٩).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٣٤.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥١٥.

(٩) المستدرک على الصحيحين، ج١، ص١٢٥، ح١٩١.

(١٠) المستدرک على الصحيحين، ج٤، ص٢٨٠، ح٧٦٣٩.

وممن ضعف الحديث الألباني^(١)، وشعيب الأرنؤوط^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْبَسُ» أَيُّ أَعْقَلٍ^(٣).

الحديث (٢٣١)

قال الحارث التميمي البغدادي^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا ، ثنا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْبَسُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ: «أَكْبَسُ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ وَأَحْسَنُهُمْ لَهُ اسْتِعْدَادًا».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الحارث بن أبي أسامة البغدادي.

ثانياً: تراجم الرواة

* * الحسن البصري، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة، يرسل، وثبت عدم إرساله عن عمران بن حصين.

* * باقي رجال الإسناد ثقات غير الخليل بن زكريا.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده منكر لضعف الخليل بن زكريا فهو متروك^(٦).

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمر: أخرجه ابن ماجة^(٧) من طريق نافع بن عبد الله، عن فروة بن قيس، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، أنه قال: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»، قَالَ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْبَسُ؟ قَالَ: «أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لِمَا بَعْدَهُ اسْتِعْدَادًا، أَوْلَيْكَ الْأَكْيَاسُ».

(١) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ١١، ص ٤٩٩، رقم ٥٣١٩، ووضعيغ الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ١٨٧، ح ١٩٥٩،

وصحيح وضعيف سنن ابن ماجة، ج ٩، ص ٢٦٠، ح ٤٢٦٠.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٨، ص ٣٥٠، ح ١٧١٢٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٤) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، كتاب الزهد، باب ذكر الموت، ج ٢، ص ٩٩٨، ح ١١١٦.

(٥) تحت حديث رقم (٢).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٩٥.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، ج ٢، ص ١٤٢٣، ح ٤٢٥٩.

وإسناده ضعيف لجهالة نافع بن عبد الله^(١) وفروة بن قيس^(٢)، وله متابعات يقوي بعضها البعض أخرجها الدولابي^(٣)، والطبراني^(٤)، والأصبهاني^(٥)، والبيهقي^(٦) من طرق عن عطاء بن أبي رباح به.



قال ابن الأثير رحمه الله

وَفِيهِ «فَإِذَا قَدِمْتُمْ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ» قِيلَ: أَرَادَ الْجِمَاعَ فَجَعَلَ طَلَبَ الْوَلَدِ عَقْلًا^(٧).

الحديث (٢٣٢)

قال الإمام البخاري^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ^(٩)، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ^(١٠)، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا، فَأَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «جَابِرُ» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلِيَّ جَمَلِي وَأَعْيَا، فَتَخَلَّفْتُ، فَنَزَلَ يَحْجُنُّهُ^(١١) بِمِحْجِنِهِ ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ»، فَارْكَبْتُ، فَلَقَدُ رَأَيْتُهُ أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «تَرَوَجَّتْ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرًا أَمْ نَيْبًا» قُلْتُ: بَلْ نَيْبًا، قَالَ: «أَفَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ» قُلْتُ: إِنَّ لِي أَحْوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَنْتَرَجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ، وَتَمَشُطُهُنَّ، وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ، فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ^(١٢)»،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٨.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٤٤.

(٣) الكنى والأسماء، للدولابي، ج ٣، ص ١٠٧٦، ح ١٨٨٩.

(٤) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٥، ص ٦١، ح ٤٦٧١.

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣١٣، وج ٣، ص ٣٣٣.

(٦) شعب الإيمان، باب حسن الخلق، ج ١٠، ص ٣٦١، ح ٧٦٢٧، وباب الزهد وقصر الأمل، ج ١٣، ص ١٣١، ح ١٠٠٦٥،

وكتاب الزهد الكبير، له، فصل في قصر الأمل والمبادرة بالعمل قبل بلوغ الأجل، ص ١٩٠، ح ٤٥٦.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٨) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحر، ج ٣، ص ٦٢، ح ٢٠٩٧.

(٩) هو: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٧٣).

(١٠) قال ابن حجر: "يُقَالُ إِنَّ الْغَزْوَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا هِيَ غَزْوَةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ". (فتح الباري، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٢١).

(١١) يَحْجُنُّهُ: يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمَّ الْجِيمِ أَيْ يَطْعُنُهُ. (فتح الباري، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٢١)، وقال الأصمعي: "قال

الأصمعي: "المحجن العَصَا الْمُعَوَّجَةَ الرَّأْسِ" (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢١٦، وانظر مقاييس اللغة، لابن فارس،

ج ٢، ص ١٤١).

(١٢) الكيس الكيس: أي جامعوهن طلباً للولد، أراد الجِماعَ فَجَعَلَ طَلَبُ الْوَلَدِ عَقْلًا. والكَيْسُ: طَلَبُ الْوَلَدِ. (لسان العرب، لابن منظور، ج ٦، ص ٢٠٢)، وقال ابن الجوزي: "وَكَأَنَّهُ أَمْرُهُ بِاسْتِعْمَالِ الْحُلْمِ وَالْمَدَارَاةِ لِلْأَهْلِ، وَذَلِكَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْكَيْسُ: الْجِمَاعُ، وَالْكَيْسُ: الْعَقْلُ. فَكَأَنَّهُ جَعَلَ طَلَبَ الْوَلَدِ بِالْجِمَاعِ عَقْلًا، وَكُنِيَ بِهِ عَنِ الْجِمَاعِ. (غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٣٠٧)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: "هَذَا مُشْكَلٌ وَلَهُ وَجْهَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَضَهُ عَلَى طَلَبِ الْوَلَدِ، وَاسْتِعْمَالِ الْكَيْسِ وَالرَّفْقِ فِيهِ، إِذْ كَانَ جَابِرٌ لَا وَلَدَ لَهُ إِذْ ذَاكَ، أَوْ يَكُونَ أَمْرُهُ بِالتَّحْفِظِ وَالتَّقْوِي عِنْدَ إِصَابَةِ أَهْلِهِ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ حَائِضًا، فَيَقْدَمُ عَلَيْهَا لِطَوْلِ الْعَيْبَةِ، وَامْتِنَادِ الْعَزِيَّةِ". (عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، ج ١١، ص ٢١٦).

ثُمَّ قَالَ: « أَتَبِيعُ جَمَلَكَ » قُلْتُ: نَعَمْ، فَاسْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَّةٍ^(١)، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلِي، وَقَدِمْتُ بِالغَدَاةِ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: « أَلَا نَقَدِمْتُ » قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: « فَدَعُ جَمَلَكَ، فَادْخُلْ، فَصَلِّ رَكَعَيْنِ »، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَرِنَ لَهُ أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ لِي فِي الْمِيزَانِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ، فَقَالَ: « ادْعُ لِي جَابِرًا » قُلْتُ: أَلَا يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ: « خُذْ جَمَلَكَ وَلكَ ثَمَنُهُ »^(٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(٣) عن محمد بن المثني عن عبد الوهاب بن عبد المجيد به بنحوه.

وأخرجه مسلم^(٤) مختصراً من طريق هشيم بن بشير عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفِيُّ**، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، ولا يضره تغييره لأنه

حجب عن الناس في هذه الفترة فلم يحدث بشيء وسبق بيان ذلك.

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**



(١) أُوقِيَّةٌ: بِضَمِّ الهمزة وكسر القاف وتشديد الياء، وكانت الوقية قديماً عبارة عن أَرْعِينَ درهماً. (عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، ج ١١، ص ٢١٦).

(٢) وقع إشكال في روايات هذا الحديث فجاء في بعضها أن جابر بن عبد الله وافق على بيع الجمل مع اشتراطه البقاء عليه إلى أن يصل المدينة، وعقد البيع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، وهذا قوله: "فَبِعْتُهُ، فَاسْتَنْتَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ" (صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٢٧١٨)، وفي رواية أخرى جاء أن جابراً باع الجمل للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يشترط، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أبقاه على الجمل تفضلاً منه عليه وهذا قوله عليه الصلاة والسلام لجابر: "بِعْنِي جَمَلَكَ" قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِيهِ" قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِيهِ" قُلْتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: "قَدْ أَخَذْتُهُ" قَالَ: "فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ" (صحيح مسلم، كتاب لمساواة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، ج ٣، ص ١٢٢٢، ح ٧١٥ (١١١))، وأزال الطحاوي هذا الإشكال قائلاً: أن جميع الروايات رواها على درجة من العلم والضبط فإذا تكافأت الروايات في ذلك ارتفعت، ولم يكن بعضها أولى أن يُحْمَلَ عَلَيْهِ ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها بما رُوِيَ عَنْهُ فِي غَيْرِهَا، فَخَرَجَ بِحَمْدِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يُوجِبُ جَوَازَ الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ، خاصة وأن هذا يوافق ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَهْيِهِ عَنْ بَيْعِ وَسَلْفٍ، وَعَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. (انظر شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَسَلَّمَ فِيمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَمَلِ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي إِطْلَاقِهِ لَهُ رُكُوبَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ: هَلْ كَانَ ذَلِكَ بِشَرْطٍ وَقَعَ الْبَيْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَلَيْهِ أَمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟، ج ١١، ص ٢٤٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، ج ٢، ص ١٠٨٩، ح ٧١٥.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، ج ٢، ص ١٠٨٩، ح ٧١٥ (٥٧).

(٥) تحت حديث رقم (١٤٣).

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي رِوَايَةِ «أَثَرَانِي إِنَّمَا كَسْتُكَ لِأَخْذِ جَمَلِكَ» أَيِ غَلْبَتِكَ بِالْكَيسِ.
يُقَالُ: كَايَسَنِي فَكَيْسُهُ: أَيِ كُنْتُ أَكَيْسُ مِنْهُ^(١).

الحديث (٢٣٣)

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرِ^(٣)، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَالْحَقَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَعًا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوُقْيَةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ بِوُقْيَةٍ، وَاسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَثَيْتَهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثْرِي، فَقَالَ: «أَثَرَانِي مَا كَسْتُكَ لِأَخْذِ جَمَلِكَ، خُذْ جَمَلَكَ، وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

أولاً: تخريج الحديث

تفرد بهذا اللفظ مسلم دون البخاري، وقد تقدم في الرواية السابقة دراسة رواية البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

** زكريا بن أبي زائدة، سبقت ترجمته^(٤)، وهو ثقة إلا أنه اتهم بالتدليس، وكان سماعه من أبي إسحاق بآخره^(٥)، وما كان من تدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الثانية التي اغتفر العلماء تدليسهم، أما عن اختلاطه فروايته هنا عن الشعبي وسبق بيان قول أحمد بن حنبل^(٦): "زكريا عن الشعبي وغيره جيد الحديث، ثقة"، وقال أيضاً^(٧): "رَعَمُوا أَنْ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ كُلَّ مَنْ يَنْبِئُ عَنْ أَبِي عَنِ الشَّعْبِيِّ لَسَمِيتُ".

قلت: إن هذا الحديث بعينه مما سمعه زكريا من الشعبي ولم يدلسه خاصة وأنه قد صرح بسماعه منه في رواية عند أبي داود^(٨).

** جميع رجال الإسناد ثقات.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، ج ٣، ص ١٢٢١، ح (١٠٩).

(٣) هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي، ثقة مشهور فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٧).

(٤) تحت حديث رقم (٢٧).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٦.

(٦) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليويسف الصالحي، وابن ابن المبرد الحنبلي، ص ٥٧، رقم ٣١٥.

(٧) سؤالات أبي داود لإمام أحمد، ص ٢٩٨.

(٨) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في شرط في بيع، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٣٥٠٥.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ اغْتِسَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الرَّجُلِ «إِذَا كَانَتْ كَيْسَةً» أَرَادَ بِهِ حُسْنَ الْأَدَبِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَ الرَّجُلِ^(١).

الحديث (٢٣٤)

قال النسائي^(٢) رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ^(٣)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الْأَعْرَجَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي نَاعِمٌ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ سُئِلَتْ أَتَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ؟ قَالَتْ: «نَعَمْ. إِذَا كَانَتْ كَيْسَةً رَأَيْتَنِي وَرَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَغْتَسِلُ مِنْ مِرْكَنِ وَاحِدٍ نُفِيضٌ عَلَى أَيْدِينَا حَتَّى نُنْفِيهِمَا، ثُمَّ نُفِيضَ عَلَيْهَا الْمَاءَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه النسائي^(٤) عن سويد بن نصر بمثله، وأخرجه أحمد^(٥) عن علي بن إسحاق بمثله، وأخرجه الطحاوي^(٦) عن نعيم بن حماد بدون لفظ ابن الأثير،

ثلاثتهم (سويد، وعلي بن إسحاق، ونعيم بن حماد) عن عبد الله بن المبارك به .

وقد أخرج البخاري^(٧) ومسلم^(٨) الحديث بمعناه من طريق أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمِيلَةِ، فَأَنْسَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَيْسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْفُسَتْ» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ، قَالَتْ: وَحَدَّثْتَنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»، «وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ» وهذا لفظ البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه شعيب الأرنؤوط^(٩)، والألباني^(١٠).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٢) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٣٧.

(٣) هو: عبد الله بن المبارك، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٠).

(٤) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الطهارة، باب اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من الإناء الواحد، ج ١، ص ١٦٥، ح ٢٣٤.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٤٤، ص ٣٣٠، ح ٢٦٧٤٩.

(٦) شرح معاني الآثار، كتاب الطهارة، باب سور بني آدم، ج ١، ص ٢٥، ح ٩٢.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها، ج ١، ص ٧١، ح ٣٢٢.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٢٩٦.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٤٤، ص ٣٣٠، ح ٢٦٧٤٩.

(١٠) صحيح وضعيف سنن النسائي، للألباني، ص ٣٨١، ح ٢٣٧.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ» أَي مِمَّا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ الْمُقْتَنَى فِي قَلْبِهِ، كَمَا يُقْتَنَى الْمَالُ فِي الْكَيْسِ (١).
وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْكَافِ: أَي مِنْ فِفْهَةٍ وَفِطْنَتِهِ، لَا مِنْ رَوَاتِهِ.

الحديث (٢٣٥)

قال الإمام البخاري (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ (٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْتَدَأَ بِمَنْ تَعُولُ» تَقُولُ الْمَرْأَةُ: إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي، وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَيَقُولُ الْإِبْنُ: أَطْعِمْنِي، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي (٤)، فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «لَا، هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ».

تخريج الحديث

هذا الحديث أوله مرفوع، وأما باقيه وهو "تقول المرأة.."، فموقوف من كلام أبي هريرة كما أخبر هو في آخره أن هذا شيء من كيسه، ولم يقله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، ج ٧، ص ٦٣، ح ٥٣٥٥.

(٣) أبو صالح: هو ذكوان السمان الزيات المدني. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٠٣).

(٤) قال ابن حجر: "واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الأب لأن الذي يقول إلى من تدعني إنما هو من لا يرجع إلى شيء سوى نفقة الأب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك واستدل بقوله إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي مَنْ قَالَ يُفْرَقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِذَا أُعْسِرَ بِالنَّفَقَةِ وَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ وَهُوَ قَوْلُ جُمُوهِرِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ يَلْزِمُهَا الصَّبْرُ وَتَتَعَلَّقُ النَّفَقَةُ بِذِمَّتِهِ وَاسْتَدَلَّ الْجُمُوهَرُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا وَأَجَابَ الْمُخَالَفُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفِرَاقُ وَاجِبًا لَمَا جَارَ الْإِبْقَاءُ إِذَا رَضِيَتْ وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأْسَ الْإِجْمَاعِ دَلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِبْقَاءِ إِذَا رَضِيَتْ فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى عُمُومِ النَّهْيِ وَطَعَنَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةً مِنَ التَّابِعِينَ قَالُوا نَزَلَتْ فِيْمَنْ كَانَ يُطْلَقُ فَإِذَا كَادَتْ الْعِدَّةُ تَنْقَضِي رَجَعَ وَالْجَوَابُ أَنَّ مِنْ قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ حَتَّى تَمَسَّكُوا بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ انْزُكْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ مَعَ أَنَّهُ إِيمًا وَرَدَّ فِي الْإِشَارَةِ بِالْيَدَيْنِ فِي التَّشْهَدِ بِالسَّلَامِ عَلَى فَلَانٍ وَفُلَانٍ وَهَذَا تَمَسَّكُوا بِالسَّبَبِ وَاسْتَدَلَّ لِلْجُمُوهَرِ أَيْضًا بِالْقِيَاسِ عَلَى الرَّقِيقِ وَالْحَيَّانِ فَإِنَّ مَنْ أُعْسِرَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِ اتِّفَاقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (فتح الباري، لابن حجر، ج ٩، ص ٥٠١).

وقال بدر الدين العيني: يستفاد من هذا الحديث أحكام

الأول: أن حق نفس الرجل يقدم على حق غيره. الثاني: أن نفقة الولد والزوجة فرض بلا خلاف. الثالث: أن نفقة الخدم واجبة أيضا. الرابع: استدلال بقوله: (إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي) مَنْ قَالَ: يَفْرَقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِذَا أُعْسِرَ بِالنَّفَقَةِ وَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ قَوْلُ جُمُوهِرِ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: يَلْزِمُهَا الصَّبْرُ وَتَتَعَلَّقُ النَّفَقَةُ بِذِمَّتِهِ وَاسْتَدَلَّ الْجُمُوهَرُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَمَسُّكُوهُمْ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا ﴾ (البقرة: ٢٣١) وَأَجَابَ الْمُخَالَفُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفِرَاقُ وَاجِبًا لَمَا جَارَ الْإِبْقَاءُ إِذَا رَضِيَتْ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأْسَ الْإِجْمَاعِ دَلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِبْقَاءِ إِذَا رَضِيَتْ فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى عُمُومِ النَّهْيِ (عمد القاري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، ج ٢١، ص ١٥).

وقد أخرج البخاري^(١) الجزء المرفوع منه من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. وأخرجه أيضا^(٢) من طريق حماد بن زويد عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح به بنحوه وبدون لفظ ابن الأثير.

ثانيا: تراجم الرواة

**** الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة، مدلس من الطبقة الثانية، وسبق قول الذهبي: أن روايته عن الشيوخ الكبار أمثال النخعي وأبي صالح السمان محمولة على الإتصال.**

**** حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، مات سنة أربع وتسعين ومئة، ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر، وبين علاء الدين رضا سبب اختلاطه فقال^(٤): تغير حفظه في الآخر قليلاً، وذلك أنه ولي القضاء وجفا كتبه فمن كتب عنه من كتابه فهو صحيح وهذا التغير أقرب إلى سوء الحفظ منه إلى معنى الاختلاط المصطلح عليه.**

قلت: لا يضره هذا التغير خاصة وأنه من أوثق الناس في الأعمش فقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش^(٥):

بلغني عن علي بن المديني أنه قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش، حفص بن غياث، فأنكرت ذلك ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلى عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترجم على يحيى. فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وترجم على يحيى؟ فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه"، وعقب ابن حجر بقوله^(٦): "اعتمد البخاري على حفص في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال".

**** عمر بن حفص بن غياث النخعي، أبو حفص الكوفي، مات سنة ننتين وعشرين ومئتين، ثقة ربما وهم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ".**

قلت: ولا يضره ذلك لأن روايته هنا عن أبيه وهو مكثر عنه كما قال الذهبي^(٧): "لم يُخَرِّجُوا لَهُ عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ، وَكَانَ مُكْتَباً عَنْهُ، مَلِيّاً بِهِ".

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**



(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٤٢٦، وكتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، ج ٧، ص ٦٣، ح ٥٣٥٦.

(٢) الأدب المفرد، باب نفقة الرجل على عبده وخادمه صدقة، ص ٧٨، ح ١٩٦.

(٣) تحت حديث رقم (٣١).

(٤) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٩٤.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٨، ص ١٩٣.

(٦) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٣٩٨.

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٦٣٩، رقم ٢٢٣.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْع)

فِيهِ «مَا زَالَتْ فُرَيْشٌ كَاعَةٌ حَتَّى مَاتَ أَبُو طَالِبٍ» الكَاعَةُ: جَمْعُ كَائِعٍ، وَهُوَ الْجَبَانُ، كَبَائِعٍ وَبَاعَةٍ. وَقَدْ كَاعَ يَكِيعُ. وَيُرْوَى بِالتَّشْدِيدِ، أَرَادَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْبُنُونَ عَن أَدَى النَّبِيِّ فِي حَيَاتِهِ، فَلَمَّا مَاتَ اجْتَرَأُوا عَلَيْهِ^(١).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبق دراسته تحت حديث رقم (٤١).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(كَيْل)

فِيهِ «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ، وَالمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ» قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ:
هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الكَيْلِ وَالمِيزَانِ، وَإِنَّمَا يَأْتِي النَّاسُ فِيهِمَا بِهِمْ، وَالمِيزَانُ أَصْلُ الكَيْلِ وَالمِيزَانُ أَنْ كَلَّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ المَخْتُومِ وَالمُقْفِيزِ وَالمَكُوكِ. وَالمِيزَانُ وَالمُدُّ، فَهُوَ كَيْلٌ، وَكَلَّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ الأَرْطَالِ وَالمِيزَانِ وَالمِيزَانِ فَهُوَ وَزْنٌ.
وَاصْلُ التَّمْرِ: الكَيْلُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ وَزْنًا بِوِزْنٍ، لِأَنَّهُ إِذَا رُدَّ بَعْدَ الوِزْنِ إِلَى الكَيْلِ، لَمْ يُؤْمَنَ فِيهِ التَّفَاضُلُ. وَكُلُّ مَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَالمَدِينَةِ مَكِيلًا فَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالكَيْلِ، وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِمَا مَوْزُونًا فَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالمِيزَانِ، لِئَلَّا يَدْخُلَهُ الرِّبَا بِالتَّفَاضُلِ.
وَهَذَا فِي كُلِّ نَوْعٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ مِنْ حُقُوقِ اللهِ تَعَالَى، دُونَ مَا يَتَعَامَلُ النَّاسُ فِي بِيَاعَاتِهِمْ. فَأَمَّا المِكْيَالُ فَهُوَ المِيزَانُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الرِّزْقِ، وَالمَقَارَاتِ، وَالتَّفَقَّاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِكَيْلِ أَهْلِ المَدِينَةِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ البُلْدَانِ، لِهُذَا الحَدِيثِ. وَهُوَ مِفْعَالٌ مِنَ الكَيْلِ، وَالمِيمُ فِيهِ لِلأَلَةِ. وَأَمَّا الوِزْنُ فَيُرِيدُ بِهِ الذَّهَبَ وَالمِيزَانَ خَاصَّةً، لِأَنَّ حَقَّ الرِّزْقِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا. وَبِزْنِهِمْ أَهْلُ مَكَّةَ سِتَّةَ دَوَانِيقَ، وَدِرَاهِمَ الإِسْلَامِ المُعَدَّلَةَ كُلَّ عَشْرَةٍ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ. وَكَانَ أَهْلُ المَدِينَةِ يَتَعَامَلُونَ بِالدِّرَاهِمِ، عِنْدَ مُقَدِّمِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، بِالعَدَدِ، فَأَرشَدَهُمْ إِلَى وَزْنِ مَكَّةَ.
وَأمَّا الدَّنَانِيرُ فَكَانَتْ تُحْمَلُ إِلَى العَرَبِ مِنَ الرُّومِ، إِلَى أَنْ ضَرَبَ عَبْدِ المَلِكِ بَنُ مَرْوَانَ الدِّينَارَ فِي أَيَّامِهِ. وَأمَّا الأَرْطَالُ وَالمِيزَانُ فَلِلنَّاسِ فِيهَا عَادَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي البُلْدَانِ، وَهِيَ مَعَامَلُونَ بِهَا وَمَجْرُونَ عَلَيْهَا^(٢).

الحديث (٢٣٦)

قال البغوي^(٣) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ، أَنَا أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِرَاجِ الطَّحَّانِ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ فُرَيْشِ بْنِ سُلَيْمَانَ المَرْوُودِيِّ، أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ المَكِّيِّ، أَنَا

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٠٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٠.

(٣) شرح السنة، باب المكيال والميزان، ج ٨، ص ٦٩، ح ٢٠٦٣.

أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الْمُؤَدِّبِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَنْظَلَةَ^(١)، عَنْ طَاوُسِ^(٢)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيرَانُ مِيرَانُ أَهْلِ مَكَّةَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الحميد بن حميد^(٣)، وأبو داود^(٤)، والنسائي^(٥)، وابن الأعرابي^(٦)، والطبراني^(٧) ومن طريقه البيهقي^(٨) جميعهم من طرق عن أبي نعيم "الفضل بن دكين" بنحوه، وأخرجه أبو داود^(٩)، والطحاوي^(١٠) من طريق محمد بن يوسف الفريابي بنحوه، وأخرجه البيهقي^(١١) من طريق قبيصة بن عقبة مع تقيم وتأخير في عبارات الحديث، ثلاثتهم (أبو نعيم، والفريابي، وقبيصة بن عقبة) عن سفیان الثوري به.

ثانياً: تراجم الرواة

** سفیان الثوري، سبقت ترجمته^(١٢)، ثقة حافظ فقيه عابد وكان ربما دلس؛ ولكن لا يضره ذلك لأنه مدلس من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين.

** أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ فُرَيْشِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَرُودِيِّ، لم أقف على ترجمة له.

** أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِرَاجِ الطَّحَّانِ، كل ما وقفت عليه في ترجمته أنه قد سمع جامع الترمذي فقال الذهبي^(١٣): "سَمِعَ «جامع الترمذي» من أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُحَبَّبِيِّ"، و لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، لم يتبين لي.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) هو: حنظلة بن أبي سفیان القرشي المكي، ثقة حجة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٣).

(٢) طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري، ثقة فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨١).

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٢٥٦، ح ٨٠٣.

(٤) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: المكيال مكيال أهل المدينة، ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٣٣٤٠.

(٥) سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب كم الصاع، ج ٥، ص ٥٤، ح ٢٥٢٠، وكتاب البيوع، باب الرجحان في الوزن، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٤٥٩٤، والسنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٤٤، ح ٢٣١١.

(٦) معجم ابن الأعرابي، ج ٢، ص ٨٢٦، ح ١٦٥٧.

(٧) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ٣٩٢، ح ١٣٤٤٩.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب أصل الوزن والكيل بالحجاز، ج ٦، ص ٥٢، ح ١١١٥٩.

(٩) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: المكيال مكيال أهل المدينة، ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٣٣٤٠.

(١٠) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٢٥٢.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب ما دلَّ عَلَى أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِثْمًا تَجِبُ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّ

الِاعْتِبَارَ فِي ذَلِكَ بِصَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ كَانُوا يَقْتَاتُونَ بِهِ، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٧٧١٧.

(١٢) تحت حديث رقم (١٤٥).

(١٣) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج ٣٢، ص ٦٥.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف، ففيه من لم أقف على ترجمة له.

والحديث يتقوى لمرتبة الحسن لغيره بالمتابعات التي سبق بيانها في التخریح، فقال النَّوَوِيُّ^(١): "وَأَمَّا حَدِيثُ «الْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ» إِلَى آخِرِهِ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَكَانَ مِمَّنْ صَحَّحَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢)، وَالْأَلْبَانِيُّ^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُقَاتِلُ الْعَدُوَّ، فَسَأَلَهُ سَيْفًا يُقَاتِلُ بِهِ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْكَ أَنْ تَقُومَ فِي الْكَيْوَلِ، فَقَالَ: لَا» أَي فِي مُؤَخَّرِ الصُّفُوفِ، وَهُوَ فَيَعُولٌ، مِنْ كَالِ الرَّنْدِ يَكِيلُ كَيْلًا، إِذَا كَبَا وَلَمْ يُخْرَجْ نَارًا، فَشَبَّهَ مُؤَخَّرَ الصُّفُوفِ بِهِ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ فِيهِ لَا يُقَاتِلُ. وَقِيلَ: الْكَيْوَلُ: الْجَبَانُ. وَالْكَيْوَلُ: مَا أَشْرَفَ مِنَ الْأَرْضِ. يُرِيدُ: تَقُومُ فَوْقَهُ فَتَنْظُرُ مَا يَصْنَعُ غَيْرُكَ^(٤).

الحديث (٢٣٧)

قال الطبري^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هَنِيْدَةَ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي سَيْفًا، فَلَأَقَاتِلُ بِهِ، قَالَ: "لَعَلَّكَ أَنْ تَقُومَ فِي الْكَيْوَلِ" قَالَ: فَأَعْطَاهُ سَيْفًا فَأَخَذَ يَرْتَجِزُ وَهُوَ يَقُولُ:

إِنِّي امْرُؤٌ بَايَعَنِي خَلِيلِي وَنَحْنُ عِنْدَ أَسْفَلِ النَّخِيلِ
إِلَّا إِخْوَنَ الدَّهْرِ فِي الْكَيْوَلِ اضْرِبْ بِسَيْفِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
قَالَ: فَمَا زَالَ يُقَاتِلُ حَتَّى عَطَفُوا عَلَيْهِ فَقَتَلُوهُ.

أولا: تخریح الحديث

تفرد به الطبري.

ثانيا: تراجم الرواة

** هنيْدَةُ بْنُ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ، ويقال النخعي، مختلف في صحبته، ذكره أبو نعيم^(٦)، وابن عبد البر^(٧) في الصحابة، وقال أبو نعيم: "كَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" وذكر له وأخرج له حديثين عن

(١) المجموع شرح المذهب، للنووي، ج ٦، ص ٣.

(٢) علل الدارقطني، ج ١٣، ص ١٢٦، رقم ٢٩٩٩.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ١، ص ٣١٥، رقم ١٦٥.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٠.

(٥) تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٥٨٢.

(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٧٦٤.

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٤٩، رقم ٢٧١٢.

النبي صلى الله عليه وسلم، لكن ليس فيهما تصريح بالسماع^(١)، وذكره كذلك ابن حبان في الثقات وقال^(٢): "له صحبة".

وقال العلائي^(٣): "ذكره الصغاني فيمن اختلف في صحبته ولا وجه لذلك لأنه تابعي يروي عن علي وعائشة رضي الله عنهما".

**** أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الهمداني، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة؛ إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا فقد روى الحديث بالعنعنة.**

وما كان من تهمة الاختلاط فهي منتفيه عنه لأنه تغير حفظه بعدما كبر، والتغير غير الاختلاط.

**** إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة ثبت وخاصة في حديثه عن جده فقد لازمه ملازمة طويلة حتى لُقّب "قائد جده"، وقد وثقه جمع كبير من الأئمة، وشهد له شعبة بأنه أعلم منه وأثبت بحديث جده أبي إسحاق.**

**** محمد بن عمار الأسدي: لقد اختلف في تعيينه فقد ذكره أحمد شاكر في ترجمة محمد بن عباد البخري وقال^(٦): "شيخ الطبري هذا الشيخ مضى مرارًا على أوجه متعددة فذكر مرة بإسم محمد بن عمار، ولم أجد له ترجمة ولا ذكرًا إلا في رواية الطبري عنه في التاريخ، ولم أجده في فهارس التاريخ إلا كذلك.**

وذكر مرة بإسم محمد بن عمار وقد صححناه على أنه محمد بن عمار بناءً على ما ذكر سابقاً؛ ولكن ظهر لي فيما بعد أنه محمد بن عباد^(٧) وهو الراجح عندي، وعلى ذلك تكون نسخ الطبري في التفسير والتاريخ محرفة في كل موضع ذكر فيه على غير هذا النحو، وهذا الشيخ محمد بن عباد الأسدي ثقة صدوق صاحب نحو وأدب، وقد رجحت أن يكون هو محمد بن عباد لأن محمد بن عمار الأسدي مفقود ذكره في كتب التراجم والرواية فيما وصل إليه علمي.

ثم قال: نعم يمكن أن يكون هناك شيخ آخر لم يصل إلينا علمه بإسم (محمد بن عمار) يتفق مع هذا في شيوخه وفي الرواية عنه، ولكنني أرى أن ما ذكرت هو الأرجح.

وقال أكرم الفالوجي نقلاً عن القساف^(٨): "محمد بن عباد الأسدي = محمد بن عمار الأسدي".

(١) انظر معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٥، ص ٢٧٦٤.

(٢) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٤٣٨، رقم ١٤٣٣.

(٣) جامع التحصيل، للعلائي، ٢٩٥، رقم ٨٥٢.

(٤) تحت حديث رقم (٥٦).

(٥) تحت حديث رقم (١٦٥).

(٦) انظر تفسير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، ج ٣، ص ١٠٥.

(٧) ضبطه الخطيب البغدادي على هذا النحو: "مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ بْنِ زِيَادِ الْأَسَدِيِّ" (تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، ص ٩٩).

(٨) معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، ص ٥٥١.

واعترض أكرم الفالوجي على هذا بقوله^(١): رحم الله الشيخين شاكر، وجميع سلفنا الصالحين، على ما بذلوه من جهد واجتهاد، هم فيه بين الأجر والأجرين، ولكل مجتهد في الحق من الأجر نصيب، فهل يترك (المائة وواحد) من أجل (الواحد).

وقد تبين لي، بما لا يدع مجالاً للشك أبداً، أن العكس هو الصحيح، وأن (محمد بن عمارة)، تحرف إلى (محمد بن عبادة)، وليس العكس، أو أنه روى عن الاثنين (محمد بن عبادة)، و (محمد بن عمارة)، وأن (محمد بن عمارة) هو (ابن صبيح)، وهو كوفي، ثقة، حدث عنه الطبري أكثر مما حدث عن جميع شيوخه مجتمعين، وقد ورد اسمه صريحاً (محمد بن عمارة الأسدي)، في كثير من كتب الحديث والتراجم، غير "تفسير الطبري"، و"تهذيب الآثار"، و"تاريخ الطبري"، و"صريح السنة".

وكذلك جاء بإسم (محمد بن عمارة بن صبيح)، و (محمد بن عمارة بن صبيح الأسدي) و (محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي). وقد أكثر محمد بن عمارة من الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى، فهل يترك هذا الكم الكبير، من روايات (محمد بن عمارة) عن (عبيد الله بن موسى) من أجل أثر، واحد، يتيم، فرد، ربما يكون قد وقع فيه التحريف، أو التصحيف، أو أن الطبري قد روى عن (محمد بن عبادة) أيضاً - وهذا هو الأرجح - كما روى عن (محمد بن عمارة)، والله أعلم.

وكذلك تردد فيه الشيخ الألباني فقال^(٢): "لم أعرفه، وقد ذكر ابن حبان محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي، وقال^(٣): يروي عن وكيع، وحدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان بجرجان، فيحتمل أن يكون الأسدي هو هذا".

خلاصة الأمر: لم يتبين لي من المقصود به، وإن كان هو محمد بن عمارة الأسدي كما هو مصرح به في سند الحديث فلم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لما كان فيه من العلل التالية:

- الاختلاف في صحبة هنيذة بن خالد، فعلى الرغم من ذكره في كتب الصحابة، لم أجد له تصريحاً بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يُذكر النبي صلى الله عليه وسلم ضمن شيوخه فقد روى عن علي بن أبي طالب، وعائشة أم المؤمنين، وحفصة رضي الله عنهم، وكذلك روى عن أمه وزوجته^(٤).
- تدليس أبي إسحاق السبيعي.
- جهالة محمد بن عمارة.

(١) انظر معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، ص ٥٥١-٥٤٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ١٢، ص ٦٠٣، ح ٥٧٧٧.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١١٢، رقم ١٥٤٧٤.

(٤) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٣١٧.

وللحديث طريق أخرى أوردها ابن الأثير^(١) من طريق محمد بن أبي ليلي عن هنيذة بن خالد عن أبي الكنود عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه، وفي إسناده محمد بن أبي ليلي: صدوق سيء الحفظ جداً^(٢).



(١) أسد الغابة، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٦٤.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٣.

الفصل الثالث

الأحاديث الواردة من باب "اللام مع الهمزة" حتى نهاية "اللام مع الجيم"

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اللام مع الهمزة.

المبحث الثاني: اللام مع الباء.

المبحث الثالث: اللام مع التاء.

المبحث الرابع: اللام مع الثاء.

المبحث الخامس: اللام مع الجيم.

المبحث الأول اللام مع الهمزة

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لآت)

فِيهِ «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُرَى فَلَيقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» اللَّاتُ: اسْمٌ صَنَمَ كَانَ لِنَقِيفٍ بِالطَّائِفِ، وَالوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ. وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِالنَّاءِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ. وَإِنَّمَا النَّاءُ فِي حَالِ الوَصْلِ وَبَعْضُهُمْ يُشَدِّدُ النَّاءَ. وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ اللَّاتِ. وَمَوْضِعُهُ «لِيَه» وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَاهُنَا لِأَجْلِ لَفْظِهِ. وَالْفُهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، وَلَيْسَتْ هَمْزَةً. وَقَوْلُهُ «فَلَيقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ بِهِمَا؛ وَبِمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا لَا يَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ الْإِنَابَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ^(١).

الحديث (٢٣٨)

قال ابن حبان^(٢) رحمه الله: أَخْبَرَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٣)، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُرَى، فَلَيقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ^(٤)، فَلْيَتَصَدَّقْ^(٥) بِشَيْءٍ»^(٦).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٣.

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب الحظر والإباحة، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره، ج ١٣، ص ١١، ح ٥٧٠٥.

(٣) هو: محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني. (تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٥٢، ص ٣١٩، وانظر سؤالات حمزة للدارقطني، ص ٧٨، رقم ١٢).

(٤) قَالَ الطَّبِيُّ: "الْحِكْمَةُ فِي ذِكْرِ الْقَمَارِ بَعْدَ الْخَلْفِ بِاللَّاتِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَافَقَ الْكُفَّارَ فِي حَلْفِهِمْ فَأَمَرَ بِالتَّوْحِيدِ وَمَنْ دَعَا إِلَى الْمُقَامَرَةِ وَافَقَهُمْ فِي لَعِبِهِمْ فَأَمَرَ بِكَفَّارَةِ ذَلِكَ بِالتَّصَدُّقِ" (فتح الباري، لابن حجر، ج ١١، ص ٥٣٧).

(٥) قال ابن الجوزي: "في قوله: 'فليتصدق' قولان: أحدهما: فليتصدق بالمال الذي يريد أن يقامر عليه، قاله الأوزاعي. والثاني:

فليتصدق بصدق تكون كفارة لما جرى على لسانه من ذلك" (كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، ج ٣، ص ٣٩٥).

(٦) وقع إشكال في روايات هذا الحديث فقال جمهور العلماء من حلف باللات والعري أو غيرهما لم تنعقد يمينه وعليه أن يستغفر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله، وقال الحنفية تجب الكفارة قياسا على الظهار. (انظر فتح الباري، لابن حجر، ج ١١، ص ٥٣٦)

فقد جاء في رواية أن سعد بن معاذ قال: حلفت باللات والعري وكان العهد حديثا، فأتيت النبي عليه السلام فقلت: إنني حلفت

باللات والعري وكان العهد حديثا، فقال: "قلت هجرا انقل عن يسارك ثلاثا وقل: لا إله إلا الله وحده، واستغفر الله تعالى ولا تعد"

فهنا كان المطلوب ممن حلف بغير الله أن يستغفر ويتوب، وجاء في حديثنا هذا أنه يجب عليه أن يتصدق، فأزال الطحاوي هذا

الإشكال بأن أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالاستغفار فقط خاص بمن كان حديث عهد بالإسلام، فما وقع من حلف سعد كان

على ما جرت به عادته، سهوا منه، أي أن هذا خاص ببعض الناس لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه: "من حلف منكم"

أي: من كان منكم كان يعبد اللات والعري فكان منه هذا على ما كانت جرت عليه عادته قبل إسلامه فسها في إسلامه حتى كان

هذا منه أن يئس ذلك بتوحيد الله، وأن لا إله سواه. (انظر شرح مشكل الآثار، للطحاوي، ج ٢، ص ٣٠١ - ٣٠٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(١) ومن طريقه أحمد^(٢)، ومسلم^(٣)، وأبو داود^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، وأبو عوانة^(٦)، وأخرجه البخاري^(٧) من طريق هشام بن يوسف، كلاهما (عبد الرزاق، وهشام بن يوسف) عن معمر بنحوه، وأخرجه البخاري^(٨)، وابن ماجة^(٩)، والترمذي^(١٠)، والنسائي^(١١)، والبيهقي^(١٢) من طريق الأوزاعي جميع بنحوه وليس في رواية ابن ماجة قصة القمار، وأخرجه البخاري^(١٣)، والبيهقي^(١٤) من طريق عقيل بنحوه، وأخرجه مسلم^(١٥)، وابن أبي الدنيا^(١٦)، والطحاوي^(١٧) من طريق يونس بن عبد الأعلى بنحوه، وأخرجه النسائي^(١٨) من طريق الزبيدي بنحوه، وأخرجه الطبراني^(١٩) من طريق ابن أخي الزهري بمثله،

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب الأيمان والنذور، باب الأيمان ولا يحلف إلا بالله، ج ٨، ص ٤٦٩، ح ١٥٩٣١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٣، ص ٤٤٩، ح ٨٠٨٧.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، ج ٣، ص ١٢٦٨، ح ١٦٤٧.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالأنداد، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٤٧.

(٥) صحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن الكلام السبيء والفحش لا يوجب وضوءاً، ج ١، ص ٢٨، ح ٤٥.

(٦) مستخرج أبي عوانة، باب ما يجب أن يقول الحالف إذا حلف باللات والعزى خطأ، ج ٤، ص ٢٧، ح ٥٩٠٨.

(٧) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "أفرأيتم اللات والعزى"، ج ٦، ص ١٤١، ح ٤٨٦٠، وكتاب الأيمان والنذور، باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت، ج ٨، ص ١٣٢، ح ٦٦٥٠.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، ج ٨، ص ٢٧، ح ٦١٠٧.

(٩) سنن ابن ماجة، كتاب الكفارات، باب النهي أن يحلف بغير الله، ج ١، ص ٦٧٨، ح ٢٠٩٦.

(١٠) سنن الترمذي، أبواب الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام، ج ٤، ص ١١٦، ح ١٥٤٥.

(١١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول من حلف باللات والعزى، ج ٩، ص ٣٦٤، ح ١٠٧٦٢.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الدليل على أن الكلام وإن عظم لم يكن فيه وضوء، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٨٣.

(١٣) صحيح البخاري، كتاب الإستئذان، باب كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك، ج ٨، ص ٦٦، ح ٦٣٠١، والأدب المفرد، باب من قال لصاحبه تعال أقامرك، ص ٤٣١، ح ١٢٦٢.

(١٤) الدعوات الكبير، باب ما يقول إذا قال هجراً أو جرى على لسانه كلمة الكفر، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٥٧٢.

(١٥) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، ج ٣، ص ١٢٦٨، ح ١٦٤٧ (٥).

(١٦) الصمت، باب ما نهى أن يتكلم به، ص ١٩٧، ح ٣٥٨.

(١٧) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله "من قال لصاحبه تعال أقامرك"، ج ٨، ص ٣٤٥، ح ٣٢٩٦.

(١٨) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف باللات، ج ٧، ص ٧، ح ٣٧٧٥.

(١٩) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٩، ص ٧٣، ح ٩١٥٧.

سنتهم) معمر، والأوزاعي، وعقيل، ويونس بن عبد الأعلى، والزيدي، وابن أخي الزهري) عن الزهري به.

ثانياً: تراجم الرواة

** ابنُ أَبِي السَّرِيِّ العسقلاني: مُحَمَّد بن المتوكل الهاشمي، سبقت ترجمته^(١)، صدوق له أوهام.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره، وما كان من أوهام ابن أبي السري فلا تضر فقد تابعه الحسين بن علي في رواية أبي داود^(٢).

وقد صححه الترمذي^(٣)، والألباني^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَا مَ)

فِيهِ «لَمَّا انصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْخَنْدَقِ وَوَضَعَ لِأُمَّتِهِ أَنَّهُ جَبْرِيلُ فَأَمَرَهُ بِالْخُرُوجِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ» اللَّامَةُ مَهْمُوزَةٌ: الدَّرْعُ. وَقِيلَ: السَّلَاحُ. وَلِأُمَّةِ الْحَرْبِ: أَدَاتُهُ. وَقَدْ يُتْرَكُ الْهَمْزُ تَخْفِيفًا^(٥).

الحديث (٢٣٩) لم أقف على لفظ ابن الأثير ولكن وجدت رواية بالمعنى

قال ابن سعد^(٦) رحمه الله: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(٧)، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "خَرَجْتُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَفْقُو آثَارَ النَّاسِ، فَسَمِعْتُ وَئِيدَ^(٨) الْأَرْضِ وَرَائِي، تَعْنِي جِسَّ الْأَرْضِ، فَالْتَقَتُ فَإِذَا أَنَا بِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَمَعَهُ ابْنُ أَخِيهِ الْحَارِثُ بْنُ أَوْسٍ يَحْمِلُ مِجَنَّهُ، فَجَلَسْتُ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَتْ: فَمَرَّ سَعْدٌ وَهُوَ يَرْتَجِرُ وَيَقُولُ:

(١) تحت حديث رقم (٩٢).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالأنداد، ج٣، ص٢٢٢، ح٣٢٤٧.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام، ج٤، ص١١٦، ح١٥٤٥.

(٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج٨، ص١٩٢، رقم ٢٥٦٣.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤١٤.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٣، ص٤٢١.

(٧) هو علقمة بن وقاص الليثي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٩٧).

(٨) الوئيد: صوت شدة الوطء على الأرض يُسمع كالدوي من بُعد. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٥، ص١٤٣،

ولسان العرب، لابن منظور، ج٣، ص٤٤٢).

لَبِثَ قَلِيلًا يُدْرِكُ الْهَيْجَا^(١) حَمَلٌ ... مَا أَحْسَنَ الْمَوْتَ إِذَا حَانَ الْأَجَلَ قَالَتْ: وَعَلَيْهِ دِرْعٌ قَدْ خَرَجَتْ مِنْهُ أَطْرَافُهُ، فَأَنَا أَتَخَوَّفُ عَلَى أَطْرَافِ سَعْدٍ، وَكَانَ سَعْدٌ مِنْ أَطْوَلِ النَّاسِ وَأَعْظَمِهِمْ، قَالَتْ: فَفُتُّ فَافْتَحَمْتُ حَدِيقَةً فَإِذَا فِيهَا نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِيهِمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ تَسْبِغَةٌ لَهُ، تَعْنِي الْمَغْفَرَ، قَالَتْ: فَقَالَ لِي عُمَرُ: مَا جَاءَ بِكَ، وَاللَّهِ إِنَّكَ لَجَرِيَّةٌ، وَمَا يُؤْمِنُكَ أَنْ يَكُونَ تَحَوُّزٌ أَوْ بَلَاءٌ؟ قَالَتْ: فَمَا زَالَ يُلْومُنِي حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنْ الْأَرْضَ انْشَقَّتْ سَاعَتِيذٍ فَدَخَلْتُ فِيهَا، قَالَتْ: فَرَفَعَ الرَّجُلُ التَّسْبِغَةَ^(٢) عَنْ وَجْهِهِ فَإِذَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: فَقَالَ: وَيْحَكَ يَا عُمَرُ، إِنَّكَ قَدْ أَكْثَرْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ، وَأَبَى التَّحَوُّزُ^(٣) أَوْ الْفِرَارُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، قَالَتْ: وَيَرْمِي سَعْدًا رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ فُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْعَرِيقَةِ بِسَهْمٍ فَقَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْعَرِيقَةِ فَأَصَابَ أَكْحَلَهُ^(٤)، فَدَعَا اللَّهُ سَعْدًا فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُمْنِنِي حَتَّى تَشْفِينِي مِنْ فُرَيْطَةَ، وَكَانُوا مَوَالِيَهُ وَحُلَفَاءَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَرَقَا^(٥) كَلِمَةً، تَعْنِي جُرْحَهُ، وَبَعَثَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الرِّيحَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيمًا، فَلَحِقَ أَبُو سُفْيَانَ بِمَنْ مَعَهُ بِتِهَامَةَ، وَلَحِقَ عُبَيْدَةُ بِمَنْ مَعَهُ بِنَجْدٍ، وَرَجَعَتْ بَنُو فُرَيْطَةَ فَتَحَصَّنُوا فِي صِيَاصِيهِمْ، وَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَمَرَ بِقَبَّةٍ فَضُرِبَتْ عَلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَتْ: فَجَاءَهُ جِبْرِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى ثَنَائِيهِ النَّقْعُ فَقَالَ: أَقَدْ وَضَعْتَ السَّلَاحَ، فَوَاللَّهِ مَا وَضَعْتَ الْمَلَانِكَةَ السَّلَاحَ بَعْدُ، أَخْرَجَ إِلَى بَنِي فُرَيْطَةَ فَقَاتَلَهُمْ. قَالَتْ: فَلَبِسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمَّتِهِ وَأَدْنَى فِي النَّاسِ بِالرَّحِيلِ، قَالَتْ: فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَنِي عَنَمٍ وَهُمْ جِيرَانُ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ مَرَّ بِكُمْ؟»، قَالُوا: مَرَّ بِنَا دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ وَكَانَ دِحْيَةُ تُشْبِهُ لِحْيَتَهُ وَسِنَّتَهُ وَجْهَهُ بِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَتْ: فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَاصَرَهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً فَلَمَّا اشْتَدَّ حَصْرُهُمْ وَاشْتَدَّ الْبَلَاءُ عَلَيْهِمْ قِيلَ لَهُمْ: انزِلُوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَشَارُوا أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُ الدَّبْحُ، فَقَالُوا: نَنْزِلُ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ: انزِلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَانزِلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَعْدِ فَحَمَلَ عَلَى حِمَارٍ عَلَيْهِ إِكَافٌ مِنْ لَيْفٍ وَحَفَّ بِهِ قَوْمُهُ فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: يَا أَبَا عُمَرَ، حُلَفَاؤُكَ وَمَوَالِيكَ وَأَهْلُ النِّكَابَةِ وَمَنْ قَدْ عَلِمْتَ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا دَنَا مِنْ دُورِهِمْ انْتَقَتِ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: قَدْ أَنَى لِي أَنْ لَا أَبَالِي فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأْتِمُ " قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: فَلَمَّا طَلَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ فَأَنْزِلُوهُ»، فَقَالَ عُمَرُ: سَيِّدَنَا اللَّهُ، فَقَالَ: «أَنْزِلُوهُ»، فَأَنْزَلُوهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْكُمْ فِيهِمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ نُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ، وَنُسَبَى ذَرَارِيُّهُمْ، وَنُقَسِمَ أَمْوَالُهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) الهيجاء: هي الحرب، والهيجاء تمدُّ وتُقصر. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٨٦).

(٢) التَّسْبِغَةُ: شَيْءٌ مِنْ حَلَقِ الدُّرُوعِ وَالرِّزْدِ يُعَلَّقُ بِالْخُوذةِ دَائِرًا مَعَهَا لِيَسْتُرَ الرِّقْبَةَ وَجِيبَ الدَّرْعِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر،

لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٣٧، وانظر غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ١، ص ٤٥٩).

(٣) التَّحَوُّزُ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى " أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِئَةٍ أَيْ: مُنْضَمًّا إِلَيْهَا. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١،

ص ٤٥٩، وانظر لسان العرب، لابن منظور، ج ٥، ص ٣٤٠).

(٤) أَكْحَلَهُ: الْأَكْحَلُ هُوَ عِرْقٌ غَلِيظٌ فِي الرَّجْلِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصَبِ وَالْعَظْمِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١،

ص ٩٨، وانظر غريب الحديث، لابن الجوزي، ج ٢، ص ٢٨٢).

(٥) فَرَقَا: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: رَقًّا الدَّمُ وَالِدَمْعُ، إِذَا انْقَطَعَا. (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٢، ص ٤٢٦.٤٢٧).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ رَسُولِهِ»، قَالَتْ: ثُمَّ دَعَا اللهُ سَعْدُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ أَبْقَيْتَ عَلَى نَبِيِّكَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْئًا فَأَبْقِنِي لَهَا، وَإِنْ كُنْتَ قَطَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَأَبْقِنِي إِلَيْكَ»، قَالَتْ: فَأَنْفَجَرَ كَلْمَهُ وَقَدْ كَانَ بَرًّا حَتَّى مَا يُرَى مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مِثْلَ الْخَرَصِ، وَرَجَعَ إِلَى قُبَّتِهِ الَّتِي ضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ فَحَضَرَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، قَالَتْ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَعْرِفُ بُكَاءَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ بُكَاءِ عُمَرَ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، وَكَانُوا: كَمَا قَالَ اللهُ: {رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} (١) قَالَ: فَقُلْتُ: فَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ يَصْنَعُ؟ قَالَتْ: كَانَتْ عَيْنُهُ لَا تَدْمَعُ عَلَى أَحَدٍ (٢)، وَلَكِنَّهُ كَانَ إِذَا وَجَدَ فَإِنَّمَا هُوَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة (٣)، ومن طريقه ابن حبان (٤)، وأخرجه أحمد بن حنبل (٥) جميعهم عن يزيد بن هارون به بنحوه،

(١) سورة الفتح (٢٩).

(٢) قولها: "كانت عينه لا تدمع على أحد" فيه نكارة فقد ثبت ما ينافيه فيما أخرجه البخاري (١٣٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: دخلنا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أبي سيف القَيْنِ - يعني الحداد - وكان ظنراً لإبراهيم عليه السلام، فأخذ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إبراهيم، فقبله وشمّه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك، وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تدرقان، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟! فقال: "يا ابن عوف، إنها رَحْمَةٌ، ثم أتبعها بأخرى، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ". (صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قوله صلى الله عليه وسلم: "إنا بك لمحزونون"، ج ٢، ص ٨٣، ح ١٣٠٣)، والمقصود بالظنر هنا: زوج مرضعة إبراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ١٥٤).

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَوْلُهُ "تَبْكِي يَا رَسُولَ اللهِ أَوْ لَمْ تَنْهَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنِ النَّوْحِ عَنِ الصَّوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجْرَيْنِ، صَوْتِ عِنْدَ نَعْمَةٍ لَهُوَ وَلَعِبٍ وَمَرَامِيرِ شَيْطَانٍ، وَصَوْتِ عِنْدَ مُصِيبَةٍ خَمْسِ وَجُودِهِ، وَشَقِّ جُبُوبٍ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ، إِنَّمَا هَذِهِ رَحْمَةٌ وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ" (مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الجنائز، باب من رخص في البكاء على الميت، ج ٣، ص ٦٢، ح ١٢١٢٤).

وتأول السندي قول عائشة رضي الله عنها "كانت عينه لا تدمع على أحد" بأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تدمع عينه على أحد، أي: مع صوت، وإلا فقد بكى على إبراهيم ابنه وغيره. (انظر حاشية مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٤٢، ص ٣٣).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، ج ٧، ص ٣٧٣، ح ٣٦٧٩٦.

(٤) صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب أصحابه، ذكر وصف دعاء سعد بن معاذ لما فرغ من قتل بني قريظة، ج ١٥، ص ٤٩٨، ح ٧٠٢٨.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ٤٢، ص ٢٦، ح ٢٥٠٩٧.

وأخرجه بتمامه ومختصراً ابن راهويه^(١)، وابن حبان^(٢)، والطبراني^(٣)، وأبو نعيم^(٤) من طرق عن محمد بن عمرو، به. واقتصرت رواية ابن حبان على لفظ: كان إذا أهمه شيء أخذ بلحيته.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، من الطبقة السادسة (الذين عاصروا صغار التابعين)،**

ذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال الذهبي^(٦): "وثق"، وقال ابن حجر^(٧): "مقبول".

خلاصة القول: هو مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

**** محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، مات سنة خمس وأربعين ومئة،**

وثقه ابن المديني^(٨)، وابن معين^(٩)، والنسائي^(١٠)، وقال في موضع آخر^(١١): "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢)، وقال: "يخطيء"^(١٣).

وقال الحاكم^(١٤): "قال ابن المبارك: لم يكن به بأس"، وقال ابن سعد^(١٥): "كان كثير الحديث، يستضعف"، وقال

(١) مسند إسحاق بن راهويه، ج ٢، ص ٥٤٤، ح ١١٢٦، وج ٣، ص ٩٩٥، ح ١٧٢٢.

(٢) صحيح ابن حبان، باب من صفته صلى الله عليه وسلم "نكُرُ الْعَلَمَةِ الَّتِي بِهَا كَانَ يُعَلَّمُ اهْتِمَامُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ"، ج ١٤، ص ٣٥٠، ح ٦٤٣٩.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٦، ص ٩، ح ٥٣٣٠.

(٤) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٥٠٢، ح ٤٣٣.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ١٧٤، رقم ٤٤٣١.

(٦) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٨٤، رقم ٤١٩٩.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٤.

(٨) سؤالا ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٩٤، رقم ٩٤.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٦.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٢١٧.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٢١٧.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٣٧٧، رقم ١٠٥١٨.

(١٣) قد بينت سابقاً تحت حديث رقم (٢٢٨) أن قول ابن حبان بعد ذكره للراوي في الثقات "يخطيء" فإن ظاهره يوحي بالجرح

ولكن الأمر خلاف ذلك؛ لأن ابن حبان حينما يذكر الراوي في ثقافته ثم يقول عنه "يخطيء" هو أقوى في التوثيق من ذكره للراوي

في الثقات دون أي تنقيح على شيء من منزلته في العدالة، لأن قوله عن الراوي "يخطيء" يدل على أنه سبر حديثه وتتبع

مروياته فوجده ربما أخطأ، ومع ما ثبت لابن حبان من خطئه فلم يحل ذلك دون ذكره في الثقات عنده، وهذا يدل على أن خطأه لم

يتجاوز به الثقة بروايته إلى أن يكون من المجروحين، ولذلك لم يذكره في المجروحين وذكره في الثقات.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٦.

(١٥) الطبقات الكبرى. القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم. لابن سعد، ص ٣٦٣، رقم ٢٨٣.

أبو حاتم^(١): "صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ"، وقال يعقوب بن شيبة^(٢): "هو وسط، وإلى الضعف ما هو"، وقال الجوزجاني^(٣): "ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه".

وقال الذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام"

وقال علي بن المديني^(٦): "قلت ليحيى . يعني ابن سعيد القطان . محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قلت: لا بل أشدد، قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال: يحيى: وسألت مالكاً عن محمد بن عمرو فقال: فيه نحواً مما قلت لك"، وقال في موضع آخر^(٧): "كان يحيى القطان يضعفه بعض الضعف".

وقال إسحاق بن حكيم^(٨): "قال يحيى القطان: وأما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث". وقال أبو بكر بن أبي خيثمة^(٩): "سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة".

وقال أبو أحمد بن عدي^(١٠): "له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، ويروي عنه مالك غير حديث في "الموطأ"، وأرجو أنه لا بأس به". خلاصة القول: هو صدوق ربما وهم، فقال ابن حجر^(١١): "تكلّم فيه بعضهم من قبل حفظه"، وقال في موضع آخر^(١٢): "ومحمد صدوق في حفظه شيء وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قبل، وقد يتوقف في الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يُتابع عليه ويُخالف فيه ويكون حديثه شاذاً، لكن لا ينحط إلى الضعف فضلاً عن الوضع".

** باقي رجال الإسناد ثقات.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣١، رقم ١٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٣٧٦.

(٣) أحوال الرجال، للجوزجاني، ٢٤٣، رقم ٢٤٤.

(٤) ذكر من تكلّم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٦٥.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٥.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣١.

(٧) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٩٤، رقم ٩٤.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٤٥٧.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣١.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٤٥٨.

(١١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ج ٢، ص ١١٨٢.

(١٢) نقله الملاء علي القاري في مرقاة المفاتيح، ج ١، ص ٥٤٤.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث حسن لغيره؛ لأجل عمرو بن علقمة مقبول وقد تابعه يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ كما عند أبي الشيخ الأصبهاني^(١) مختصراً فيها على قول عائشة رضي الله عنها: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَدَّ وَجْدُهُ أَكْثَرَ مَسِّ لِحْيَتِهِ".

وقال شعيب الأرنؤوط^(٢): "بعضه صحيح، وجزء منه حسن، وهذا إسناد فيه ضعف، عمرو بن علقمة لم يرو عنه غير ابنه محمد، ولم يوثقه غير ابن حبان فهو مجهول".

وللحديث طرق أخرى يصح بها فقول عائشة رضي الله عنها: "ويرمي سعداً رجلاً من المشركين يقال له: ابن العرقعة"، وقولها: "ورجع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة، فوضع السلاح"، وقوله: "أخرج إلى بني قريظة... ثم نزولهم على حكم سعد بن معاذ، ثم حكمه بينهم أن تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ". ثم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لقد حكمت فيهم بحكم الله عز وجل" أخرجه أحمد بن حنبل^(٣)، والبخاري^(٤)، ومسلم^(٥) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

وقولها: "فَرَقًا كَلْمَةً" أخرجه مسلم^(٦) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بلفظ: "وتحجر كلمه للبرء". وقوله: قال أبو سعيد - وهو الخدي -: "فلما طلع على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: قوموا إلى سيديكم فأنزلوه" إلى قوله: "لقد حكمت فيهم بحكم الله عز وجل".

أخرجه أحمد بن حنبل^(٧)، والبخاري^(٨)، ومسلم^(٩) دون قول عمر: "سيّدنا الله عز وجل".

وقوله: "اللهم إن كنت أبقيت على نبيك من حرب قريش شيئاً... إلى قوله: "فانفجر كلمه، ورجع إلى قُبَيْتِهِ التي ضرب عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أخرجه البخاري^(١٠)،

(١) أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، ما روي في إغضائه وإعراضه عما كرهه صلى الله عليه وسلم، ص ٤٢٥، ح ١٥٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٤٢، ص ٢٦، ح ٢٥٠٩٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ٤٠، ص ٣٣٦، ح ٢٤٢٩٤، ٢٤٢٩٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته لهم، ج ٥، ص ١١٢، ح ٤١٢٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، ج ٣، ص ١٣٨٩، ح ١٧٦٩ (٦٥).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، ج ٣، ص ١٣٨٩، ح ١٧٦٩ (٦٧).

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ج ١٧، ص ٢٥٩، ح ١١١٦٨.

(٨) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته لهم، ج ٥، ص ١١٢، ح ٤١٢١.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، ج ٣، ص ١٣٨٨، ح ١٧٦٨ (٦٤).

(١٠) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته لهم، ج ٥، ص ١١٢، ح ٤١٢٢.

ومسلم^(١) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بلفظ: "اللهم فإني أظن أنك قد وضعت الحربَ بيننا وبينهم، فإن كان بقيَ من حرب قريشِ شيءٌ، فأبْقِنِي له حتى أجاهدَهم فيك، وإن كنتَ وضعتَ الحربَ فأفْجُرْها، واجعلْ موتيَ فيها، فانفجرتُ من لِبْنِهِ، فلم يَرْعُهم - وفي المسجدِ خيمةٌ من بني غفار - إلا الدمُ يسيلُ إليهم، فقالوا: يا أهلَ الخيمة، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم؟! فإذا سعدُ يغذو جرحه دماً، فمات منها، رضي الله عنه".
وقولها: "كان إذا وجَدَ، فإنما هو أخذٌ بلحيته" أخرجه ابن حبان^(٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٣) كما سبق بيانه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة بنحوه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّه أَمَرَ الشَّجَرَتَيْنِ فَجَاعَتَا، فَلَمَّا كَانَتَا بِالْمُنْصَفِ لَأَمٍّ بَيْنَهُمَا» يُقَالُ: لَأَمَ وَلَأَمَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، إِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَوَأْفَقَ، وَتَلَأَمَ الشَّيْآنِ وَالتَّأَمَّا، بِمَعْنَى^(٤).

الحديث (٢٤٠)

قال الإمام مسلم^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ، وَالسِّيَاقُ لَهُارُونَ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدِ أَبِي حَزْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي نَطْلُبُ الْعِلْمَ فِي هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَبْلَ أَنْ يَهْلِكُوا، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ لَقِينَا أَبَا الْيَسْرِ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَهُ غُلَامٌ لَهُ، مَعَهُ ضِمَامَةٌ مِنْ صُحُفٍ، وَعَلَى أَبِي الْيَسْرِ بُرْدَةٌ وَمَعَاوِرِي^(٦)، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدَةٌ وَمَعَاوِرِي، فَقَالَ لَهُ أَبِي: يَا عَمَّ إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِكَ سَفْعَةً مِنْ غَضَبٍ، قَالَ: أَجَلٌ، كَانَ لِي عَلَى فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ الْحَرَامِيِّ مَالٌ، فَأَتَيْتُ أَهْلَهُ، فَسَلَّمْتُ، فَقُلْتُ: تَمَّ هُوَ؟ قَالُوا: لَا، فَخَرَجَ عَلَيَّ ابْنٌ لَهُ جَعْرٌ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ أَبُوكَ؟ قَالَ: سَمِعَ صَوْتَكَ فَدَخَلَ أَرِيكَةَ أُمِّي، فَقُلْتُ: أَخْرُجْ إِلَيَّ، فَقَدْ عَلِمْتُ أَيْنَ أَنْتَ، فَخَرَجَ، فَقُلْتُ: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ أَنْ اخْتَبَأْتَ مِنِّي؟ قَالَ: أَنَا، وَاللَّهِ أُحَدِّثُكَ، ثُمَّ لَا أَكْذِبُكَ، خَشِيتُ وَاللَّهِ أَنْ أُحَدِّثَكَ فَأَكْذِبَكَ، وَأَنْ أَعِدَّكَ فَأُخْلِفَكَ، وَكُنْتَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْتُ وَاللَّهِ مُعْسِرًا قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قُلْتُ: اللَّهُ قَالَ: اللَّهُ قَالَ: فَاتَى بِصَحِيفَتِهِ فَمَحَاها بِيَدِهِ، فَقَالَ: إِنَّ وَجَدْتَ قَضَاءً فَأَقْضِنِي، وَإِلَّا، أَنْتَ

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، ج ٣، ص ١٣٨٩، ح ١٧٦٩ (٦٧).

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب من صفته صلى الله عليه وسلم ذكر العلامة التي بها كان يعلم اهتمامه صلى الله عليه وسلم، ج ١٤، ص ٣٥٠، ح ٦٤٣٩.

(٣) أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، ما روي في إغضائه وإعراضه عما كرهه صلى الله عليه وسلم، ص ٤٢٥، ح ١٥٥.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٤.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، ج ٤، ص ٢٣٠١-٢٣٠٨، ح ٣٠١٢.

(٦) بُرْدٌ مَعَاوِرِي: مَنْسُوبٌ إِلَى مَعَاوِرِ الْيَمَنِ. (تهذيب اللغة، للهرودي، ج ٢، ص ٢١٣)، وقال الحموي: "وَالْعَفْرَةُ وَرَأْنٌ عُرْفَةٌ بِيَاضٍ لَيْسَ بِالْخَالِصِ". (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للحموي، ج ٢، ص ٤١٧).

فِي حِلٍّ، فَأَشْهَدُ بَصْرَ عَيْنِي هَاتَيْنِ - وَوَضَعَ إصْبَعِيهِ عَلَى عَيْنَيْهِ - وَسَمِعْتُ أُذُنِي هَاتَيْنِ، وَوَعَاهُ قَلْبِي هَذَا - وَأَشَارَ إِلَى مَنَاطِ قَلْبِهِ - رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ» ... ثُمَّ مَضَيْنَا حَتَّى أَتَيْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي مَسْجِدِهِ، وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ، فَتَحَطَّيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى جَلَسْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنْتُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَرِدَاؤُكَ إِلَى جَنْبِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي هَكَذَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَقَوَّسَهَا: أَرَدْتُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ الْأَحْمَقُ مِثْلَكَ، فَيَرَانِي كَيْفَ أَصْنَعُ، فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ، أَنَا تَارَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، وَفِي يَدِهِ عُرْجُونُ ابْنِ طَابٍ، فَرَأَى فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ نُخَامَةً فَحَكَّهَا بِالْعُرْجُونِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يُعْرِضَ اللَّهُ عَنْهُ؟» قَالَ فَخَشَعْنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يُعْرِضَ اللَّهُ عَنْهُ؟» قَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يُعْرِضَ اللَّهُ عَنْهُ؟» قُلْنَا: لَا أَيُّنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَجَلَتْ بِهِ بَادِرَةٌ فَلْيُقِلْ بِثَوْبِهِ هَكَذَا» ثُمَّ طَوَى ثَوْبَهُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ... سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى نَزَلْنَا وَادِيًا أَفِيحًا، فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَاتَّبَعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَرَ شَيْئًا يَسْتَنْزِرُ بِهِ، فَأَذَا شَجَرَتَانِ بِشَاطِئِ الْوَادِي، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، فَأَخَذَ بَعْضِنِ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «انْقَادِي عَلَيَّ يَا ذَنْ اللَّهِ» فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَالْبَعِيرِ الْمَخْشُوشِ، الَّذِي يُصَانِعُ قَائِدَهُ، حَتَّى أَتَى الشَّجْرَةَ الْأُخْرَى، فَأَخَذَ بَعْضِنِ مِنْ أَغْصَانِهَا، فَقَالَ: «انْقَادِي عَلَيَّ يَا ذَنْ اللَّهِ» فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَنْصَفِ مِمَّا بَيْنَهُمَا، لَأَمْ بَيْنَهُمَا - يَعْنِي جَمَعَهُمَا - فَقَالَ: «الْتِمَا عَلَيَّ يَا ذَنْ اللَّهِ» فَالْتَمَمْنَا ... وَذَكَرَ حَدِيثًا مَطُولًا.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

* * يعقوب بن مجاهد القرشي، أبو حذرة المدني، مات سنة تسع وأربعين ومائة،

وثقه ابن معين^(١)، والنسائي^(٢)، والذهبي^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال ابن معين^(٥)، وأبو زرعة^(٦): "لا بأس به"، وقال ابن سعد^(٧): "كان قليل الحديث"، وقال ابن معين في موضع آخر^(٨): "كان في الحديث صويحلاً"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق".

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج ٣، ص ١٨٢، رقم ٨١٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٢، ص ٣٦٢.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٩٥، رقم ٦٤٠٢.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٦٤٠، رقم ١١٨٥٧.

(٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٧١، رقم ٨٠٥.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٠٥، رقم ٨٩٩.

(٧) الطبقات الكبرى. متمم التابعين. ص ٤٠٧، رقم ٣٣٧.

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٤، ص ٤٣٧، رقم ٢٠٧٠.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٨.

خلاصة القول: هو ثقة؛ إلا أنه لا يعرف له سماع من عُرْوَة^(١)، ولا يضره ذلك لأن روايته هنا ليست عن عروة. * * حاتم بن إسماعيل المدني، سبقت ترجمته^(٢) وهو صدوق صالح الكتاب؛ ولكنه يهمل إذا حدث من حفظه وهذا ما جعل بعض الأئمة يتكلمون فيه، وقد تابعه على رواية الحديث محمد بن عمر الواقدي كما عند أبي نعيم الأصبهاني^(٣).

* * مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَانَ، أبو عبد الله المكي، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين، وثقه ابن قانع^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال أحمد بن حنبل^(٦): "حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو أن لا يكون به بأس"، وقال مرة أخرى^(٧): "يقع في قلبي أنه صدوق"، وقال يحيى بن معين، وصالح جزرة^(٨): "لا بأس به"، وقال ابن الجنيد^(٩): "سمعت يحيى بن معين وسئل غير مرة، عن محمد بن عباد المكي، صاحب ابن عبيّنة. فقال: لا أعرفه". وقال ابن حجر^(١٠): "صدوق يهمل".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق يهمل وقد توبع فروى له مسلم هنا مقرونا بهارون بن معروف. * * باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ «لِي قَائِدٌ لَا يَلَائِمُنِي» أَي يُؤَافِقُنِي وَيُسَاعِدُنِي. وَقَدْ نُحِفُّ الهمزة فتصير ياء. وَيُرْوَى «يَلَاوِمُنِي» بِالْوَاوِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ الرُّوَاةِ، لِأَنَّ الْمَلَاوِمَةَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ اللَّوْمِ^(١١).

الحديث (٢٤١) أشار ابن الأثير لروايتين الأولى "يلائمني" والثانية "يلاومني"

(١) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٣٠٤، رقم ٩١٦.

(٢) تحت حديث رقم (١٤٢).

(٣) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ٣٩٢، ح ٢٩٦.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٢٥٩.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٣٥٦، رقم ٥١٨٤.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٠٩، رقم ٢٨٣١.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٠٩، رقم ٢٨٣١.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٦٥١، رقم ١١٤٧.

(٩) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٢٨١، رقم ٣٦.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٨٦.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٤.

الرواية الأولى " يلائمني "

قال أبو داود^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ شَاسِعِ الدَّارِ، وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَائِمُنِي^(٢) فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟، قَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا أُجِدُّ لَكَ رُخْصَةً»^(٣).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٥٢.

(٢) ورد في رواية عند مسلم: "ليس لي قائد" (صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، ج ١، ص ٤٥٢، ح ٦٥٣)، قال الشوكاني: "قوله: (ليس لي قائد) وفي الحديث الآخر (ولي قائد لا يلائمني) ظاهره التناهي إذا كان الأعمى المذكور في حديث أبي هريرة هو ابن أم مكتوم. ويجمع بينهما إما بتعدد الواقعة أو بأن المراد بالمنفي في الرواية الأولى القائد الملائم، وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بملائم" (نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٣، ص ١٥٠).

(٣) وقع إشكال بين هذا الحديث وحديث عتيان بن مالك الذي أخرجه أحمد بن حنبل من طريق أنس بن مالك أن عتياناً اشتكى عينه، فبعث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ما أصابه وقال: يا رسول الله، تعال صل في بيتي، حتى أتخذة مصلياً قال: فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء الله من أصحابه، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأصحابه يتحدثون بينهم... (مسند أحمد بن حنبل، مسند الكثيرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ١٩، ص ٣٧٧، ح ١٢٣٨٤)

ففي هذا الحديث جعل لعتبان رخصة، ولم يجعل لابن أم مكتوم رخصة وقد أشكل الجمع بين الحديثين

فمن الناس: من جمع بينهما بأن عتيان ذكر أن السيول تحول بينه وبين مسجد قومه، وهذا عذر واضح؛ لأنه يتعذر معه الوصول إلى المسجد، وابن أم مكتوم لم يذكر مثل ذلك. وإنما ذكر مشقة المشي عليه. وفي هذا ضعف؛ فإن السيول لا تدوم، وقد رخص له في الصلاة في بيته بكل حال، ولم يخصه بحالة وجود السيل، وابن أم مكتوم قد ذكر أن المدينة كثيرة الهوام والسباع، وذلك يقوم مقام السيل المخوف.

وقيل: إن ابن أم مكتوم كان قريباً من المسجد، بخلاف عتيان، ولهذا ورد في بعض طرق حديث ابن أم مكتوم: أنه كان يسمع الإقامة. ولكن في بعض الروايات أنه أخبر أن منزله شاسع.

ومن الناس من أشار إلى نسخ حديث ابن أم مكتوم بحديث عتيان، فإن الأعدار التي ذكرها ابن أم مكتوم يكفي بعضها في سقوط حضور المسجد، وقد أشار الجوزجاني إلى أن حديث ابن أم مكتوم لم يقل أحد بظاهره، يعني: أن هذا لم يوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أم مكتوم.

وقيل: إن النبي إنما أراد أنه لا يجد لابن أم مكتوم رخصة في حصول فضيلة الجماعة مع تخلفه وصلاته في بيته.

وأيد البيهقي هذا واستدل بحديث ابن أم مكتوم، قال: قلت: يا رسول الله، إن لي قائداً لا يلائمني في هاتين الصلاتين؟ قال: "أي الصلاتين؟" قلت: العشاء والصبح. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لو يعلم القاعد عنهما ما فيهما لأتاهما ولو حبوا"، وقال حديث ابن أم مكتوم يدل على أن العمى ليس بعذر في ترك الجماعة، إذا كان قادراً على إتيانها. (انظر السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة من غير عذر، ج ٣، ص ٨٢، ح ٤٩٥٠ و ٤٩٥١).

قال أبو حاتم رضى الله تعالى عنه: في سؤال ابن أم مكتوم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له في ترك إتيان الجماعات وقوله صلى الله عليه وسلم: "انبتها ولو حبوا" أعظم الدليل على أن هذا أمر حتم لا ندب، إذ لو كان إتيان الجماعات على من يسمع النداء لها غير فرض لأخبره صلى الله عليه وسلم بالرخصة فيه لأن هذا جواب خرج على سؤال بعينه ومحال أن لا يوجد لغبر الفريضة رخصة. (انظر فتح الباري، لابن رجب، ج ٣، ص ١٨٦، ١٨٥).

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه ابن أبي شيبة^(١) من طريق زائدة بن قدامة بنحوه، وأخرجه أحمد^(٢) بنحوه، وابن خزيمة^(٣) بلفظ " لا يلازمي" من طرق عن شيبان، وأخرجه الطبراني^(٤) من طريق علي بن صالح بدون لفظ "يلائمني"، وأخرجه الحاكم^(٥)، والبيهقي^(٦) من طريق حماد بن زيد بنحوه، أربعتهم (زائدة، وشيبان، وعلي بن صالح، وحماد بن زيد) عن عاصم بن بهدلة به.

ثانياً: تراجم الراوة

**** ابن أم مكتوم:** اختلف في اسمه فقيل: عَبْدُ اللَّهِ، وقيل: عَمْرُو، وَهُوَ الْأَكْثَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، أمه أم مكتوم، واسمها عاتكة بنت عبد الله بن مخزوم، وَهُوَ ابْنُ خَالِ خَدِيجَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدِ أَخِي أُمِّهَا، وَكَانَ مِمَّنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مَعَ مِصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، استخلفه رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً فِي غَزَوَاتِهِ، وشهد ابن أم مكتوم فتح القادسية، وَكَانَ مَعَهُ اللَّوَاءُ يَوْمَئِذٍ، وقُتِلَ شَهِيدًا بِالْقَادِسِيَّةِ^(٧).

**** مسعود بن مالك،** أبو رزين الأسدي الكوفي، مولى أبي وائل الأسدي، وهو غير أبي رزين عبيد، مات سنة خمس وثمانين، ثقة^(٨)؛ إلا أنه لم يسمع من ابن مسعود كما قال ابن أبي حاتم نقلاً عن شعبة^(٩)، وكذلك أنكر ابن معين، وابن القطان سماعه من ابن أم مكتوم^(١٠).

وقال ابن القطان أيضاً^(١١): "مَسْعُودُ بْنُ مَالِكِ الْأَسَدِيِّ أَعْلَى مَا لَهُ، الرَّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ وَيُقَالُ: إِنَّهُ حَضَرَ مَعَهُ بَصْفَيْنِ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قُتِلَ بِالْقَادِسِيَّةِ أَيَّامَ عُمَرَ، وَانْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا - لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ سَنَةَ - فَإِنْ اتَّصَلَ مَا بَيْنَهُمَا لَيْسَ مَعْلُومًا أَيضًا، فَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ".

وعلق الألباني على ذلك بقوله^(١٢): "قد ذكر أن أبا رزين هذا كان غلاماً على عهد عمر، وأن ابن أم مكتوم مات في آخر خلافة عمر. ومعنى هذا أن أبا رزين قد أدرك ابن أم مكتوم وهو غلام يعقل؛ فروايته عنه محمولة على الاتصال عند الجمهور؛ فإنكار ابن القطان لسماعه منه؛ لا ندري ما وجهه؟! فإن ثبت فالإسناد منقطع".

(١) مسند ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٣٠٠٩، ح ٨٠٨.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث عمرو بن أم مكتوم، ج ٢٤، ص ٢٤٣، ح ١٥٤٩٠.

(٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب أمر العُمَيَّانِ بِشُهُودِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَنَازِلَهُمْ نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، لَا يُطَاوِعُهُمْ قَائِدُهُمْ بِإِيْتَانِهِمْ إِيَّاهُمْ الْمَسَاجِدَ، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ١٤٨٠.

(٤) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٥، ص ١٤٨، ح ٤٩١٤.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٩٠٣.

(٦) شرح السنة، كتاب الصلاة، باب التشديد على ترك الجماعة، ج ٣، ص ٣٤٩، ٣٤٨، ح ٧٩٦.

(٧) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١٩٨، ١١٩٩، رقم ١٩٤٦.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨.

(٩) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٢٠٢، رقم ٣٧٢.

(١٠) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٧٨، رقم ٧٥٧، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ١١٩.

(١١) بيان الوهم والإيهام في الأحكام، لابن القطان، ج ٢، ص ٥٥١.

(١٢) صحيح أبي داود، للألباني، ج ٣، ص ٧١، رقم ٥٦١.

****عاصم بن بهدلة: سبقت ترجمته^(١) صدوق له أوهام.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل ما فيه من انقطاع فأبو رزين - مسعود بن مالك - لم يتضح سماعه من ابن أم مكتوم كما صرح بذلك ابن معين وابن القطان.

والحديث قد اختلف فيه على بعض الرواة

أولا: ذكر الاختلاف على أبي رزين

رُوي الحديث هنا من طريق عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم.

ورواه ابن أبي شيبه^(٢) لفظ " يلازمي"، والطحاوي^(٣) بلفظ " يداومني" من طريق عمرو بن مرة عن أبي رزين عن أبي هريرة.

ثانيا: ذكر الاختلاف على عاصم بن بهدلة:

رُوي الحديث هنا من طريق (زائدة، وحماد بن زيد، وشيبان، وعلي بن صالح) عن عاصم عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم به.

وأخرجه الطحاوي^(٤)، والحاكم^(٥) من طريق إبراهيم بن طهمان عن عاصم عن زر بن حُبَيْش عن ابن أم مكتوم به. وقال الحاكم: " لا أعلم أحداً قال في هذا الإسناد عن عاصم عن زر غير إبراهيم بن طهمان".

وأخرجه عبد الرزاق^(٦) عن معمر عن عاصم عن صالح عن ابن أم مكتوم به.

وللحديث طرق أخرى: حيث أخرجه ابن أبي شيبه^(٧) عن أبي أسامة " حماد بن أسامة"، وأخرجه أبو داود^(٨)، والنسائي^(٩)، وابن خزيمة^(١٠) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، وأخرجه النسائي^(١١) من طريق قاسم بن يزيد،

(١) تحت حديث رقم (٦٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الصلاة، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ج ١، ص ٣٠٤، ح ٣٤٧٤.

(٣) شرح مشكل الآثار، باب بيان مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّرِيرِ فِي بَصَرِهِ، هَلْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ، كَمَا عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِمَّنْ لَا ضَرَرَ بِبَصَرِهِ، أَمْ لَا؟، ج ١٣، ص ٨٧، ح ٥٠٨٩.

(٤) شرح مشكل الآثار، باب بيان مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّرِيرِ فِي بَصَرِهِ، هَلْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ، كَمَا عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِمَّنْ لَا ضَرَرَ بِبَصَرِهِ، أَمْ لَا؟، ج ١٣، ص ٨٣، ح ٥٠٨٦.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر عمرو بن أم مكتوم المؤذن، ج ٣، ص ٧٣٦، ح ٦٦٧٣.

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب من سمع النداء، ج ١، ص ٤٩٧، ح ١٩١٣.

(٧) مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الصلاة، باب من قال إذا سمع المنادي فليجب، ج ١، ص ٣٤٥. ٣٤٦، ح ٣٤٩٢.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٥٣.

(٩) سنن النسائي، كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن، ج ٢، ص ١١٠. ١٠٩، ح ٨٥١.

(١٠) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٤٧٨.

(١١) سنن النسائي، كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن، ج ٢، ص ١١٠. ١٠٩، ح ٨٥١.

ثلاثتهم عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أم مكتوم قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةُ الْهَوَامِّ وَالسَّبَاعِ. قَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَحَيَّ هَلَّا»، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ، وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَدْرِكْ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ فَقَالَ ابْنُ الْقَطَانَ^(١): "سَنَهُ لَا تَقْتَضِي لَهُ السَّمَاعَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ وَلِدٌ لَسْتَ بِقَيِّنٍ مِنْ خَلِيفَةِ عَمْرٍ".

وأخرج هذه الرواية الحاكم^(٢) من طريق ابن خزيمة غير أنه لم يذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى في الإسناد، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه إن كان ابن عابس سمع من ابن أم مكتوم"، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، والطحاوي^(٥)، والدارقطني^(٦)، والحاكم^(٧) من طريق عبد العزيز بن مسلم عن الحسين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَأَى فِي الْقَوْمِ رِقَّةً، فَقَالَ: «إِنِّي لَأَهْمُّ أَنْ أَجْعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، ثُمَّ أُخْرَجَ فَلَا أَقْدِرُ عَلَى إِنْسَانٍ، يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَحْرَفْتُهُ عَلَيْهِ» فَقَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ نَخْلًا، وَشَجَرًا، وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ، أَيْسَعُنِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: «أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأْتِهَا».

ودافع الطحاوي عن إسناده بقوله^(٨): "طَعَنَ طَاعِنٌ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ سَمَاعًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ مِنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَتَأَمَّلْنَا ذَلِكَ، فَوَجَدْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ، قَدْ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ كَانَ غَيْرَ مُسْتَنَكِرٍ مِنْهُ سَمَاعُهُ مِنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ".

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم^(٩) من طريق يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَفُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ، فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وُلَّى، دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ».

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٢، ص ٥٥٢.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر عمرو بن أم مكتوم المؤذن، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ٩٠١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث عمرو بن أم مكتوم، ج ٢٤، ص ٢٤٥، ح ١٥٤٩١.

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ١٤٧٩.

(٥) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن أبي هريرة، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا الْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، أَي الصَّلَوَاتِ هِيَ؟، ج ١٥، ص ١١٠، ح ٥٨٧٨.

(٦) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب الحث على صلاة الجماعة والأمر بها، ج ٢، ص ٢٢١، ح ١٤٣٠.

(٧) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطهارة، ج ١، ص ٣٧٤، ح ٩٠٢.

(٨) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّرِيرِ فِي بَصَرِهِ، هَلْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ، كَمَا عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِمَّنْ لَا ضَرَرَ بِبَصَرِهِ، أَمْ لَا؟، ج ١٣، ص ٨٥، ح ٥٠٨٧.

(٩) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إثبات المسجد على من سمع النداء، ج ١، ص ٤٥٢، ح ٦٥٣.

وله شاهد آخر من حديث جابر بن عبد الله:

أخرجه أحمد بن حنبل^(١) من طريق عيسى بن جارية، عن جابر بن عبد الله قال: أتى ابن أم مكتوم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله منزلي شاسع، وأنا مكفوف البصر، وأنا أسمع الأذان، قال: «فإن سمعت الأذان فأجب، ولو حبوا» أو «رَحْفًا».

فخلاصة القول أن الحديث يرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

الرواية الثانية " يلاومني "

قال البزار^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ الرَّازِيَّ حَدَّثَنَا أَبُو سَنَانَ ، عَنْ عمرو بن مرة ، عن أبي رزين ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ جَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرٌ وَأَنَا شَاسِعُ الدَّارِ وَلِي قَائِدٌ لَا يَلَاوِمُنِي^(٣) فَهَلْ تَجِدُ لِي مِنْ رَخِصَةٍ؟، قَالَ: تَسْمَعُ النِّدَاءَ" ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: " مَا أَجِدُ لَكَ مِنْ عِذْرٍ ، أَوْ قَالَ: رَخِصَةٍ".

أولاً: تخريج الرواية الثانية

أخرجه ابن ماجه^(٤) من طريق زائدة بن قدامة، وأخرجه الخطابي^(٥) من طريق حماد بن زيد، وأخرجه البيهقي^(٦) من طريق سفيان الثوري، ثلاثتهم عن عاصم بن بهدله عن أبي رزين به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* أبو سنان: هو سعيد بن سنان البرجمي^(٧)، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين) وثقه ابن معين^(٨)، وقال في موضع آخر^(٩): " ليس بشيء"، وأبو حاتم^(١٠)، وزاد: " صدوق"، وأبو داود^(١١)،

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث عمرو بن أم مكتوم، ج ٢٣، ص ٢٠٦، ح ١٤٩٤٨.

(٢) مسند البزار، ج ١٧، ص ١١٥، ح ٩٦٨٨.

(٣) قال الخطابي: " قوله لا يلاومني هكذا يروى في الحديث والصواب لا يلايمني أي لا يوافقني ولا يساعدني، فأما الملاومة فإنها مفاعلة من اللوم". (معالم السنن، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ج ١، ص ١٥٩).

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٩٢.

(٥) معالم السنن، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ج ١، ص ١٥٩.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة من عذر، ج ٣، ص ٨٢، ح ٤٩٤٨.

(٧) البرجمي: بضم الباء المنقوطة بواحدة وسكون الراء وضم الجيم، هذه النسبة إلى البراجم وهي قبيلة من تميم ابن مرة. (الأنساب، للسمعاني، ج ١، ص ٣٠٨).

(٨) تاريخ ابن معين .رواية الدوري . ج ٤، ص ٣٦٤، رقم ٤٨٠٥.

(٩) سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٩٦، رقم ٥١٢.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٨، رقم ١١٣.

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٠، ص ٩٣، رقم ٤٦٠٥.

ويعقوب بن سفيان^(١)، وابن عمار^(٢)، والدارقطني^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥): "صَالِحٌ، لَمْ يَكُنْ يُقِيمُ الْحَدِيثَ"، وقال في موضع آخر^(٦): "ليس بقوي في الحديث".
وقال العجلي^(٧): "كوفي جائز الحديث"، وقال النسائي^(٨): "ليس به بأس"، وقال ابن عدي^(٩): "له غرائب وأفراد
وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع لا إسنادا، ولا متنا ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء ورواياته تحتل
وتقبل"،

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ^(١٠): "لَا يُتَابَعُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ"، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق له أوهام".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

**** عبد الله بن عمران بن أبي علي الأسدي، أبو محمد الأصبهاني الرازي، من الحادية عشرة (أوساط
الآخذين عن تبع الأتباع)**

ذكره ابن حبان في الثقات^(١٢) وقال: "يعرب"^(١٣)، ووثقه الذهبي، وقال أبو حاتم^(١٤)، وابن حجر^(١٥): "صدوق".

خلاصة القول: هو صدوق.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره من أجل أبي سنان صدوق له أوهام وقد توبع كما تبين في التخريج سابقا.



(١) المعرفة التاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٨٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ٩٦، رقم ٤٢٩.

(٣) سوالات السلمي للدارقطني، ص ١٨١، رقم ١٥٥.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٦، ص ٣٥٦، رقم ٨٠٨٩.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٢٨، رقم ١١٣.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٥٢٠، رقم ١٢٢٢.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٠٠، رقم ٥٩٨.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ٤٩٤.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٠٥، رقم ٨٠٢.

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٤٠٦، رقم ١٦٦.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٨١.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٣٥٩، رقم ١٣٨٦٤.

(١٣) هذا نقلا عن المزي ولم أجده في كتاب الثقات. (تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٥، ص ٣٨١).

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٣٠، رقم ٦٠٤.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١٦.

قال ابن الأثير رحمه الله:
وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ «مَنْ لَأَيْمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَاطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ» هَكَذَا يُرَوَى بِالْيَاءِ، مُنْقَلَبَةً عَنِ الْهَمْزَةِ.
وَالأَصْلُ: لَأَعْمَكُمْ^(١).

الحديث (٢٤٢)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّاظِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ^(٣) عَنْ مُجَاهِدٍ^(٤) عَنْ مَوْرِقٍ^(٥) عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَأَعْمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ، فَاطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَآكُسُوهُ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لَمْ يَلَأَيْمَكُمْ مِنْهُمْ، فَيَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَدِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البزار^(٦) بنحوه، والبيهقي بمثله^(٧) وبنحوه^(٨) من طرق عن جرير بن عبد الحميد، وأخرجه أحمد^(٩)، والخرائطي^(١٠)، والبيهقي^(١١) من طرق عن سفيان الثوري بلفظ "من لاءمكم من خدمكم"، كلاهما (جرير، وسفيان الثوري) عن منصور بن المعتمر به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، سبقت ترجمته^(١٢)، ثقة صحيح الكتاب؛ إلا أنه اختلط عليه حديث عاصم الأحول، وأشعث بن سوار ولم يحدث عن أحد منهما هنا.**
**** جميع رجال الإسناد ثقات**

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٤.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في حق المملوك، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٥١٦١.

(٣) هو: منصور بن المعتمر، أبو عتاب الكوفي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٧).

(٤) هو: مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٠).

(٥) هو: مورق. بتشديد الراء. بن مُمَرِّج. بضم أوله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء. بن عبد الله العجلي، أبو المعتمر.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٩.

(٧) مسند البزار، ج ٩، ص ٣٥٧، ح ٣٩٢٣.

(٨) الآداب، باب الإحسان إلى المماليك، ص ٢٤، ح ٥٣.

(٩) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النفقات، باب ما جاء في تسوية المالك بين طعامه وطعام رقيقه وبين كسوته وكسوة رقيقه، ج ٨، ص ١٣، ح ١٥٧٧٨.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري، ج ٣٥، ص ٣٨٢، ح ٢١٤٨٣، و ص ٤٠٥، ح ٢١٥١٥.

(١١) مساوئ الأخلاق، باب عقوبات المملوكين والمثلة بهم وما في ذلك من الكراهة والإثم، ص ٣٢٣، ح ٦٨٤، و باب ما جاء في الإحسان إلى المملوك في الطعام والكسوة، ص ١٧١، ح ٥١٨.

(١٢) شعب الإيمان، باب الإحسان إلى المماليك، ج ١١، ص ٧٣، ح ٨٢٠٠.

(١٣) تحت حديث رقم (٢٢).

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل ما فيه من انقطاع فمورق العجلي لم يسمع من أبي ذر فيما قاله أبو زرعة الرازي^(١) والدارقطني^(٢).

ذكر الاختلاف على منصور بن المعتمر:

رواه سفيان الثوري، وجريير عن منصور عن مجاهد عن مورق العجلي عن أبي ذر رضي الله عنه. وَرَوَاهُ وَرْقَاءُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الشَّكْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا^(٣).

وصحح الدارقطني الطريق الأولى فقال^(٤): "قول الثوري ومن تابعه أصح".

وللحديث طريق أخرى: أخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، وابن ماجه^(٧)، وأبو داود^(٨) من طرق عن الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر، قال: رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدًا، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَيْسَتْهُ كَانَتْ حُلَّةً، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ، فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «أَسَابَيْتَ فَلَانًا» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَنِلْتِ مِنْ أُمِّهِ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» قُلْتُ عَلَى حِينِ سَاعَتِي: هَذِهِ مِنْ كَبِيرِ السِّنِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَحَاهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلِّفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَعْنُهُ عَلَيْهِ»، وهذا لفظ البخاري.

ويشهد للفظ حديث مورق عن أبي ذر: ما أخرجه أحمد بن حنبل^(٩) من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع: «أَرْقَاءَكُمْ أَرْقَاءَكُمْ أَرْقَاءَكُمْ، أَطْعَمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، فَإِنْ جَاءُوا بِذَنْبٍ لَا تُرِيدُونَ أَنْ تَغْفِرُوهُ فَبِيعُوا عِبَادَ اللَّهِ وَلَا تُعَدِّبُوهُمْ»، وإسناده ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب^(١٠).
فالحديث يرتقي بمتابعاته للحسن لغيره.



(١) جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٨٨، رقم ٨٠٨.

(٢) علل الدارقطني، ج ٦، ص ٢٦٤، رقم ١١٢٠.

(٣) الفوائد الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر محمد البغدادي البزاز، ص ٣٤٨، ح ٣٥٨.

(٤) علل الدارقطني، ج ٦، ص ٢٦٤، رقم ١١٢٠.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، ج ٨، ص ١٦، ح ٦٠٥٠.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس ولا يكلفه ما يغلبه، ج ٣، ص ١٢٨٢، ح ١٦٦١.

(٧) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الإحسان إلى المماليك، ج ٢، ص ١٢١٦، ح ٣٦٩٠.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في حق المملوك، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٥١٥٧.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، حديث عبد الرحمن بن يزيد، ج ٢٦، ص ٣٣٤، ح ١٦٤٠٩.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٥.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَأَيَّ)

في صِفَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «يَتَلَأَلُ وَجْهَهُ تَلَأُلَ الْقَمَرِ» أَي يُشْرِقُ وَيَسْتَنْبِرُ، مَأْخُذٌ مِنَ اللُّؤْلُؤِ^(١).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (٤٧).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَأَيَّ)

فِيهِ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهِنَّ كَنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ» اللُّأَوَاءُ: الشَّدَّةُ وَضَيْقُ الْمَعِيشَةِ^(٢).

الحديث (٢٤٣)

قال الخطيب البغدادي^(٣) رحمه الله: أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الأصبهاني حدثنا أبو جعفر أحمد بن جعفر بن أحمد بن معاوية السمسار حدثنا يعقوب بن أبي يعقوب حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كن له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن كن له حجاباً من النار".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به الخطيب البغدادي.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو ثعلبة الخشني، اختلفوا في اسمه واسم أبيه، وهو مشهور بكنيته، كان ممن بايع تحت الشجرة وضرب له بسهمه يوم خيبر، وأرسله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قومه فأسلموا.

نزل الشام ومات في أول إمرة معاوية، وقيل: إنه توفي في سنة خمس وسبعين^(٤).

** عمر بن نبهان الحجازي، من الطبقة الثالثة (من الوسطى من التابعين)

ذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وقال أبو حاتم^(٦): "لا أعرفه، ولا أعرف أبا ثعلبة"، وكذلك قال البخاري^(٧): "لا

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤١٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤١٦.

(٣) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، ج٣، ص١٦٠٧، ح١٠٧١.

(٤) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج١، ص٢٦٩. ٢٧٠، رقم ٣٥٤.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج٥، ص١٥٢، رقم ٤٣٢٦.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٦، ص١٣٨، رقم ٧٥٥.

(٧) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، ج٣، ص١٦٠٨.

أدري من عمر، ولا من أبي ثعلبة"، وقال ابن حجر: "مجهول".

خلاصة القول: هو مجهول كما قال ابن حجر.

**** أبو الزبير المكي:** هو محمد بن مسلم بن تدرس، سبقت ترجمته^(١)، ثقة؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول حديثهم، وقد عنعنه هنا.

**** عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي،** سبقت ترجمته^(٢)، ثقة فقيه فاضل؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول حديثهم؛ ولكنه عنعنه هنا، وأما عن إرساله فقد ذكر العراقي^(٣) جماعة ممن أرسل عنهم ابن جريج ولم يكن فيهم أبو الزبير المكي.

**** محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري،** أبو عبد الله، مات سنة خمس عشرة ومئتين،

وثقه يحيى بن معين^(٤)، والذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

وقال أبو حاتم^(٨): "صدوق ثقة"، وقال في موضع آخر^(٩): "لم أر من الأئمة إلا ثلاثة: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري"، وقال ابن سعد^(١٠): "كان صدوقاً"، وقال النسائي^(١١): "ليس به بأس".

خلاصة القول: هو ثقة، إلا أنه قيل إنه تغير في آخر حياته فقال أبو داود^(١٢): "تغير تغيراً شديداً"، وقال ابن معين^(١٣): "سمع من الجريبي بعد الاختلاط".

وعقب الذهبي على قول أبي داود بقوله^(١٤): "ما ينبغي أن يُتكلّم في الأنصاري لأجل حديث تفرد به، فإنه حديث"، وقال علاء الدين رضا^(١٥): "أحد الثقات أنكر عليه حديث الحجابة للصائم، وحديثه في

(١) تحت حديث رقم (١٠٩).

(٢) تحت حديث رقم (٢٧).

(٣) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٤٠٥، رقم ٩٤١.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٩، ص ٥٣٢، رقم ٢٠٦.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٩٠.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٤٤٣، رقم ١٠٨٣٨.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ٣٠٥، رقم ١٦٥٥.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٥، ص ٥٤٢.

(١٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٩٤.

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٤٠٥، رقم ٩٤١.

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٥، ص ٥٤٢.

(١٣) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ص ١٢٧.

(١٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٦٠١، رقم ٧٧٦٥.

(١٥) انظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ٣٢٦.

الصحيحين إنما هو قبل تغيره واختلاطه كما هو الحال في الثقات الذين اختلطوا واحتج بحديثهم في أصل الصحيحين.

* * يعقوب بن أبي يعقوب أبو محمد الأصبهاني المعدل، مات سنة ست وسبعين ومائتين^(١)، لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

* * أبو جعفر أحمد بن جعفر بن أحمد بن معاوية السمسار، لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

* * أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسويه الأصبهاني، لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لاشتماله على العلل التالية:

• عنعنة ابن جريج وأبو الزبير المكي.

• جهالة عمر بن نبهان.

• فيه من لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

وللحديث شاهد لا يُفرح به من حديث أبي هريرة تعددت طرقه على النحو التالي:

الطريق الأولى: أخرجها ابن أبي شيبة^(٢) من طريق مندل بن علي، وأخرجه أحمد^(٣)، والخرائطي^(٤)، والحاكم^(٥)

من طرق عن حماد بن مسعدة، وأخرجه البيهقي^(٦) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري،

ثلاثتهم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهِنَّ، وَسَرَائِهِنَّ، وَضَرَائِهِنَّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُنَّ» ، قَالَ رَجُلٌ: وَابْنَتَانِ؟ قَالَ: وَابْنَتَانِ، قَالَ رَجُلٌ: وَوَاحِدَةٌ؟ قَالَ: وَوَاحِدَةٌ ، وهذا لفظ ابن أبي شيبة، وجميع هذه الطرق ضعيفة من أجل عنعنة ابن جريج وأبي الزبير المكي، ولجهالة عمر بن نبهان.

الطريق الثانية: أخرجها البزار^(٧) من طريق ليث بن أبي سليم عن أبي رزين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَفَلَ يَتِيمًا لَهُ دَا قَرَابَةٍ أَوْ لَا قَرَابَةَ لَهُ، فَأَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ، وَضَمَّ أَصْبُعَيْهِ، وَمَنْ سَعَى عَلَى ثَلَاثِ بَنَاتٍ، فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَكَانَ لَهُ كَأَجْرِ مُجَاهِدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَانِمًا قَائِمًا»، وإسناده ضعيف من أجل الليث بن أبي سليم صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك^(٨).

(١) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، ص ٨٢١. ٨٢٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأدب، باب في العطف على البنات، ج ٥، ص ٢٢٢، ح ٢٥٤٤٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ١٤٨، ح ٨٤٢٥.

(٤) مكارم الأخلاق، باب العطف على البنات والإحسان إليهن، ص ٢١٤، ح ٦٥٠.

(٥) المستدرک على الصحيحين، كتاب البر والصلة، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٧٣٤٦.

(٦) شعب الإيمان، باب حقوق الأولاد والأهلين، ج ١١، ص ١٤٤، ح ٨٣١١.

(٧) كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الأيتام، ج ٢، ص ٣٨٤. ٣٨٥، ح ١٩٠٩.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٦٤.

الطريق الثالثة: أخرجها الطبراني^(١) من طريق عبيد بن عمرو الحنفي عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَعَالِهَنَّ، وَأَوَاهَنَّ، وَكَفَّهَنَّ، وَجَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، قُلْنَا: وَتَيْنِينَ؟ قَالَ: «وَتَيْنِينَ»، قُلْنَا: وَوَاحِدَةً؟ قَالَ: «وَوَاحِدَةً»، وإسناده ضعيف فيه عبيد بن عمرو ضعفه الدارقطني والأزدي^(٢)، وذكره ابن عدي وذكر له حديثين أحدهما منكر الإسناد والآخر منكر المتن^(٣)، وقال الهيثمي^(٤): «فِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفُهُمْ».

فالشاهد بمجموع طرقه ضعيف قال الألباني: منكر جداً وأفته عمر بن نبهان^(٥).

وللحديث شاهد ثاني من حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه أحمد^(٦)، والبخاري^(٧)، وأبو داود^(٨)، والترمذي^(٩)، وابن أبي الدنيا^(١٠)، والخرائطي^(١١)، وابن حبان^(١٢)، والبيهقي^(١٣) من طرق عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُكَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ، أَوْ ابْنَتَانِ، أَوْ أُخْتَانِ، فَيَتَّقِيَ اللَّهُ فِيهِنَّ وَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وهذا لفظ أحمد بن حنبل، والشاهد بمجموع طرقه ضعيف فيه سهيل بن أبي صالح صدوق تغير حفظه بأخرة^(١٤) ومدار الحديث عليه ولم يتابع، وفيه أيضا سعيد بن عبد الرحمن بن مكيمة مقبول^(١٥) ولم يتابع.

وللحديث شاهد ثالث صحيح من حديث أنس بن مالك:

أخرجه أحمد بن حنبل^(١٦)، والبخاري^(١٧) من طريق ثابت بن أنس أو غيره، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ

(١) المعجم الأوسط، للطبراني، ج ٦، ص ٢٠٥، ح ٦١٩٩.

(٢) انظر لسان الميزان، لابن حجر، ج ٤، ص ١٢١، رقم ٢٦٠.

(٣) انظر الكامل في الضعفاء، لابن عدي، ج ٧، ص ٥٣، رقم ١٥٠٦.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٨، ص ١٥٨، ح ١٣٤٩٨.

(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، ج ١٤، ص ٨٣٠.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، ج ١٧، ص ٤٧٦، ح ١٣٣٨٤.

(٧) الأدب المفرد، باب من عال ثلاث أخوات، ص ٤٢، ح ٧٩.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في فضل من عال بيتيما، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٥١٤٧.

(٩) سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في النفقة على البنات والأخوات، ج ٤، ص ٣١٨، ح ١٩١٢.

(١٠) النفقة على العيال، باب في الإحسان إلى البنات، ص ٢٥٣، ح ١٠٧.

(١١) مكارم الأخلاق، باب العطف على البنات والإحسان إليهن، ص ٢١١، ح ٦٤٠.

(١٢) صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، باب صلة الرحم وقطعها، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٤٤٦.

(١٣) شعب الإيمان، باب حقوق الأولاد والأهلين، ج ١١، ص ١٤٢، ح ٨٣٠٩.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٩.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٨.

(١٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ١٩، ص ٤٨٠ - ٤٨١، ح ١٢٥٩٣.

(١٧) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٨٣، رقم ٢٢٧.

وَسَلَّمَ: "مَنْ عَالَ ابْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ، حَتَّى يَبِينَ^(١) أَوْ يَمُوتَ عَنْهُنَّ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ" وَأَشَارَ بِأَصْبُعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى.

وأخرجه مسلم^(٢) أيضا من حديث أنس بن مالك بلفظ عن أنس بن مالك: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ» وَضَمَّ أَصَابِعَهُ.

ففي نهاية الأمر الحديث بمجموع متابعاته وطرقه يرتقي للحسن لغيره.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «قَالَ لَهُ: أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟»^(٣).

الحديث (٢٤٤)

قال أحمد بن حنبل^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ^(٥)، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، قَالَ أَخْبَرْتُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾^(٦) فَكُلُّ سُوءٍ عَمَلْنَا جُزِينَا بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟»^(٧) قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَهُوَ مَا تُجْزُونَ بِهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٨)، والمروزي^(٩)، وأبو يعلى^(١٠)، وابن حبان^(١١)، وابن السني^(١٢)، والحاكم^(١٣)، والبيهقي^(١٤) من طرق إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.

(١) يَبِينُ: يفتح الياء أي: يترَوِّجُن. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٤٥٤).

(٢) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الإحسان إلى البنات، ج ٤، ص ٢٠٢٧، ح ٢٦٣١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٦.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند أبي بكر الصديق، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٨.

(٥) هو إسماعيل بن أبي خالد، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٠٧).

(٦) سورة النساء (١٢٣).

(٧) سبق بيان اللاؤاء في الحديث السابق وهي تعني: الشدة وضيق المعيشة.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند أبي بكر الصديق، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٩، و ٧٠، و ٧١.

(٩) مسند أبي بكر الصديق، لأبي بكر أحمد المروزي، ص ١٧٦، ح ١١١.

(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ٩٧، ح ٩٨، و ٩٩، ص ٩٨، ح ١٠٠، و ١٠١.

(١١) صحيح ابن حبان، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض، ج ٧، ص ١٧٠، ح ٢٩١٠، ح ٢٩٢٦.

(١٢) عمل اليوم واليلة، باب المخاطبة بالكنية لمن غلبت عليه، ص ٣٥٠، ح ٣٩٢.

(١٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ج ٣، ص ٧٨، ح ٤٤٥٠.

(١٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجنائز، باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستشعره من الصبر على جميع ما يصيبه من الأمراض والأوجاع والأحزان لما فيها من الكفارات والدرجات، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ٦٥٣٦، والآداب، باب ما يرجى في المصائب من تكفير

السيئات ورفع الدرجات، ص ٢٩٨، ح ٧٣١، وشعب الإيمان، باب في الصبر على المصائب وعمّا تنزع إليه النفس من لذة وشهوة، ج ١٢، ص ٢٤٧، ح ٩٣٤٨.

ثانيا: تراجم الرواة

* * أبو بكر بن أبي زهير: معاذ الثقفي الكوفي وقيل: ابن أبي زهير بن معاذ بن رباح، أخو أبي عبد الله الجدلي لأمه، من الطبقة الثالثة (من الوسطى من التابعين)، مقبول^(١).

خلاصة القول: مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الانقطاع فأبي بكر بن أبي زهير لم يسمع من أبي بكر الصديق قال أبو زرعة: روايته عن أبي بكر الصديق مرسل^(٢)، كما أنه مقبول ولم يتابع. وممن ضعفه شعيب الأرنؤوط^(٣)، وحسين سليم أسد^(٤).

وللحديث طريق أخرى ولكن لا يفرح بها: أخرجه الترمذي^(٥) من طريق موسى بن عبيدة قال: أخبرني مولى ابن سبإع، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ عمرَ، يُحدِّثُ عنَ أبي بكرِ الصِّديقِ، قال: كُنْتُ عندَ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُنزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ} ^(٦) بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا أُفْرِتُكَ آيَةً أَنْزَلْتُ عَلَيَّ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَقْرَأْنِيهَا فَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ افْتِصَامًا فِي ظَهْرِي، فَتَمَطَّأْتُ لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا شَأْنُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَأَيُّنَا لَمْ يَعْمَلْ سُوءًا، وَإِنَّا لَمَجْزِيُونَ بِمَا عَمَلْنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ فَنُجْرُونَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَلَيْسَ لَكُمْ دُنُوبٌ، وَأَمَا الْآخَرُونَ فَيُجْمَعُ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى يُجْزَوْا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ^(٧) يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمَوْلَى ابْنِ سِبَاعٍ مَجْهُولٌ ^(٨)، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ أَيْضًا».

وأخرجه الحاكم من طريق زياد الجصاص عن علي بن زيد عن مجاهد عن ابن عمر قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا»، وإسناده ضعيف من أجل ضعف زياد بن أبي زياد الجصاص^(٩).

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٢٢.

(٢) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٣٠٦، ص ٩٣٥.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٩، و ٧٠، و ٧١.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، ج ١، ص ٩٧، ح ٩٨، و ٩٩.

(٥) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب من سورة النساء، ج ٥، ص ٢٤٨، ح ٣٠٣٩.

(٦) سورة النساء (١٢٣).

(٧) قال ابن حجر: "ضعيف". (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٥٢).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٧٣٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢١٩.

وللحديث شاهد قوي من حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم^(١) من طريق عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِصِينَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} بَلَغَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَبْلَغًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَارِبُوا، وَسَدُّوا، فَفِي كُلِّ مَا يُصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةٌ، حَتَّى النَّكْبَةَ يُنْكَبُهَا، أَوْ الشَّوْكَةَ يُشَاكَبُهَا».



قال ابن الأثير رحمه الله:
وَالْحَدِيثُ الْأَخْرُ «مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَاءِ الْمَدِينَةِ»^(٢).

الحديث (٢٤٥)

قال عبد الرزاق^(٣) رحمه الله: عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَاءِ الْمَدِينَةِ أَوْ جَهْدَهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيُنْحَازَنَّ الْإِيمَانُ إِلَيْهَا كَمَا يَحُوزُ السَّيْلُ الدَّمَنُ»^(٤).

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به عبد الرزاق.

ثانياً: تراجم الرواة

* * جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل إرسال عروة بن الزبير، ومن أجل معمر بن راشد قال ابن حجر^(٥): "في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة".

وللحديث شاهد قوي من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم^(٦) من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيدًا».



(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، ج٤، ص١٩٩٣، ح٢٥٧٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤١٦.

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب الأشربة، باب في سكنى المدينة، ج٩، ص٢٦٦، ح١٧١٦٣.

(٤) الدمن: البعر والكرس. والدمنة: الموضع الذي يجتمع فيه الغنم فتتلد أبوالها وأبعاؤها فيه. (جمهرة اللغة، لأبي بكر الأزدي، ج٢، ص٦٨٣).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥٤١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة، ج٢، ص١٠٠٤، ح١٣٧٨.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لأى)

في حديث أم أيمن « فَبِلأَيِّ مَا اسْتَغْفَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » أَي بَعْدَ مَشَقَّةٍ وَجَهْدٍ وَإِطَاءٍ^(١).

الحديث (٢٤٦)

قال أحمد بن حنبل^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ^(٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو^(٤) أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ زِيَادِ الْحَضْرَمِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزَةَ الزُّبَيْدِيَّ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ، مَرَّ وَصَاحِبٌ لَهُ بِأَيْمَنَ وَفَتِيَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدَّ حَلُوا أَرْزُهُمْ، فَجَعَلُوهَا مَخَارِيقَ^(٥) يَجْتَلِدُونَ بِهَا، وَهُمْ عُرَاةٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَمَّا مَرَرْنَا بِهِمْ قَالُوا: إِنَّ هَؤُلَاءِ قَسِيْسُونَ^(٦) فَدَعَوْهُمْ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا أَبْصَرُوهُ تَبَدَّدُوا، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغْضَبًا، حَتَّى دَخَلَ وَكُنْتُ أَنَا وَرَاءَ الْحُجْرَةِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: " سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا مِنْ اللَّهِ اسْتَحْيُوا، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ اسْتَنْزَرُوا "، وَأُمُّ أَيْمَنَ عِنْدَهُ تَقُولُ: اسْتَغْفِرَ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: " فَبِلأَيِّ مَا اسْتَغْفَرَ لَهُمْ ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحري^(٧) بدون لفظ ابن الأثير، وأخرجه أبو يعلى مرة بنحوه^(٨) وأخرى بلفظ " فَبِلأَيِّ مَا اسْتَغْفَرَ لَهُمْ "^(٩)، وأخرجه البيهقي^(١٠) بلفظ " فَلَا وَاللَّهِ مَا اسْتَغْفَرَ لَهُمْ "، وأخرجه ضياء الدين المقدسي^(١١) بنحو جميعهم من طريق عمرو بن الحارث، وأخرجه البزار^(١٢) من طريق عبد الله بن لهيعة بدون لفظ ابن الأثير، كلاهما (عمرو بن الحارث، وعبد الله بن لهيعة) عن سليمان بن زياد الحضرمي به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٧.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ج ٢٩، ص ٢٥٠. ٢٤٩، ح ١٧٧١١.

(٣) هو: هارون بن معروف، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٦٩).

(٤) هو: عمرو بن الحارث الأنصاري، ثقة فقيه. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤١٩).

(٥) مَخَارِيقَ: قال ابن منظور: " المَخْرَاقُ: السِّيفُ. (لسان العرب، لابن منظور، ج ١٠، ص ٧٦).

(٦) القِسُّ وَالْقَسِيْسُ: العالم العابد من رؤوس النصارى. (المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، ص ٦٧٠).

(٧) غريب الحديث، للحري، ج ٣، ص ٩٤٤.

(٨) المفاريد، لأبي يعلى الموصلي، ص ٥٤.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ١٠٩، ح ١٥٤٠.

(١٠) شعب الإيمان، باب في ستر العورة، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٧٣٧٢.

(١١) الأحاديث المختارة، لضياء الدين المقدسي، ج ٩، ص ٢١٥. ٢١٦، ح ٢٠٥.

(١٢) مسند البزار، ج ٩، ص ٢٤٤، ح ٣٧٨٥.

ثانيا: تراجم الرواة

**** عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن معد يكر ب بن عمرو بن زبيد الزبيدي، صحابي وهو ابن أخي محمية بن جزء الزبيدي، حليف أبي وداعة السهمي، سكن مصر، وتوفي بها سنة ثمان أو سبع وثمانين. وقيل سنة خمس وثمانين^(١).**

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه حسين سليم أسد^(٢)، وشعيب الأرنؤوط^(٣).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَهَجْرَتِهَا ابْنَ الزُّبَيْرِ «فَبِأَيِّ مَا كَلَّمْتَهُ»^(٤).

الحديث (٢٤٧) لم أعر عليه بلفظ ابن الأثير ولكن وجدت الرواية بالمعنى وهي كالتالي:

قال الإمام البخاري^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ^(٦) عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ الطُّفَيْلِ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، - وَهُوَ ابْنُ أُخِي عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمِّهَا - أَنَّ عَائِشَةَ، حَدَّثَتْ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: فِي بَيْعٍ أَوْ عَطَاءٍ أَعْطَتْهُ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَسَنَنْهَيْنَ عَائِشَةَ أَوْ لِأَحْجَرَنَّ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَهْوَ قَالَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَتْ: هُوَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَنْ لَا أَكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَبَدًا. فَاسْتَشْفَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِلَيْهَا، حِينَ طَالَتْ الْهَجْرَةُ^(٧)، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا أَشْفَعُ فِيهِ أَبَدًا، وَلَا أَتَحَنُّتُ إِلَى نَذْرِي. فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، كَلَّمَ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَعُوثَ، وَهُمَا مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، وَقَالَ لَهُمَا: أَنْشِدُكُمَا بِاللَّهِ لَمَّا أَدْخَلْتُمَانِي عَلَى عَائِشَةَ، فَإِنَّهَا لَا يَجِلُّ لَهَا أَنْ تَنْذِرَ قَطِيعَتِي. فَأَقْبَلَ بِهِ الْمِسُورُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مُسْتَمَلِينَ بِأَرْبَعَيْتَيْهِمَا، حَتَّى اسْتَأْذَنَّا عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ أَنْدُخُلُ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: ادْخُلُوا، قَالُوا: كُلُّنَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، ادْخُلُوا كُلُّكُمْ، وَلَا تَعْلَمَنَّ أَنَّ مَعَهُمَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَلَمَّا دَخَلُوا دَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْحِجَابَ، فَأَعْتَقَ عَائِشَةَ وَطَفِقَ يُنَاشِدُهَا وَيَبْكِي، وَطَفِقَ الْمِسُورُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُنَاشِدَانِهَا إِلَّا مَا كَلَّمْتَهُ، وَقَبِلَتْ مِنْهُ، وَيَقُولَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَمَّا قَدْ عَلِمْتَ مِنَ الْهَجْرَةِ، فَإِنَّهُ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجَرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ» فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَى عَائِشَةَ مِنَ التَّنْذِيرِ وَالتَّحْرِيجِ، طَفِقَتْ تُذَكِّرُهُمَا نَذْرَهَا وَتَبْكِي وَتَقُولُ: إِنِّي نَذَرْتُ، وَالنَّذْرُ شَدِيدٌ، فَلَمْ يَزَلَا بِهَا

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ٨٨٣، رقم ١٤٩٣.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ١٠٩، ح ١٥٤٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٩، ص ٢٥٠.٢٤٩، ح ١٧٧١١.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٧.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة، ج ٨، ص ٢٠، ح ٦٠٧٣.

(٦) هو: شعيب بن أبي حمزة: دينار، أبو بشر الحمصي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص).

(٧) الْهَجْرَةُ: بِكَسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ أَي تَرْكُ الشَّخْصِ مُكَالِمَةَ الْآخَرِ إِذَا تَلَاقِيَا. (فتح الباري، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤٩٢).

حَتَّى كَلَّمْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَأَعْتَقْتُ فِي نَذْرَهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً، وَكَانَتْ تُذَكِّرُنَا نَذْرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَتَبْكِي حَتَّى تَبْلُ دُمُوعَهَا خِمَارَهَا.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به البخاري دون مسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ الطُّفَيْلِ بْنِ سَخْبَرَةَ الْأَزْدِيِّ، رَضِيَ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَوْفُ بْنُ الطُّفَيْلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَخْبَرَةَ، مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ (مِنَ الْوَسْطَى مِنَ التَّابِعِينَ)،**

ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ^(١)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ^(٢): "وَتَقَى"، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ^(٣): "مَقْبُولٌ".

**** أَبُو الْيَمَانِ: هُوَ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعِ الْبَهْرَانِيِّ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ^(٤)، ثِقَّةٌ ثَبَتَ، يُقَالُ: إِنَّ أَكْثَرَ حَدِيثِهِ عَنْ شَعِيبِ مَنَاوَلَةٍ.**

**** باقى رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «يَجِي مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ قَوْمٌ وَصَفَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: وَالرَّوَايَةُ يَوْمَئِذٍ يُسْتَقَى عَلَيْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَاءٍ وَشَاءٍ» قَالَ الْقُتَيْبِيُّ: هَكَذَا رَوَاهُ نَقْلُهُ الْحَدِيثِ «لَاءٍ» بِوَزْنِ مَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ «الْأَاءُ» بِوَزْنِ الْعَاعِ وَهِيَ النَّيْرَانُ، وَاحِدُهَا «لَأَى» بِوَزْنِ قَفَاً، وَجَمْعُهُ أَفْءَاءٌ، يُرِيدُ: بَعِيرٌ يُسْتَقَى عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنْ أَقْتِنَاءِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ الزَّرَاعَةَ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَفْتَتِي النَّيْرَانَ وَالْغَنَمَ الزَّرَّاعُونَ^(٥).

الحديث (٢٤٨)

قال ابن قتيبة^(٦) رحمه الله: يرويه أبو سلمة عن حماد عن أبي التياح^(٧) عن مجالد أبي عبد العزيز عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: يوشك أن يجيء من قبل المشرق قوم عراض الوجوه فطس الأنف^(٨) صغار الأعين حتى يلحقوا الزرع بالزرع والضرع بالضرع والرواية يومئذ يستقى عليها أحب إلي من لاء وشاء.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به ابن قتيبة.

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٢٧٥، رقم ٤٨١٣.

(٢) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ١٠١، رقم ٤٣١٠.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٣٣.

(٤) تحت حديث رقم (١٢١).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٧.

(٦) غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٧) أبو التياح: هو يزيد بن حميد الضبعي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٠).

(٨) فطس الأنوف: انخفاض قصبه الأنف وانفراشها. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٥٨).

ثانيا: تراجم الرواة

** مجالد أبي عبد العزيز: لا يُعرف.

** حماد بن سلمة بن دينار، سبقت ترجمته^(١)، ثقة عابد؛ ولكن تغير حفظه بأخرة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف من أجل اختلاط حماد بن سلمة وعدم وجود متابع له، ولجهالة مجالد أبي عبد العزيز.

وللحديث طرق أخرى تقويه وتصححه وهي كالتالي:

ما أخرجه أحمد بن حنبل^(٢) مرسلا من حديث محمد بن جعفر بن عوف بن أبي جميلة عن الحسن البصري قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا^(٣) يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَحَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا عِرَاضَ الْوُجُوهِ، خُنْسَ الْأَنْوْفِ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ^(٤)».

ورواه مرة أخرى موصولا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بمثله.

وأخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالَهُمُ الشَّعْرُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ».



(١) تحت حديث رقم (٢١).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٢٥١، ح ١٠٣٩٦، ح ١٠٣٩٧.

(٣) جاء في رواية عند الإمام البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ سِنِينَ لَمْ أَكُنْ فِي سِنِي أَحْرَصَ عَلَى أَنْ أَعِيَ الْحَدِيثَ مِنِّي فِيهِمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نِعَالَهُمُ الشَّعْرُ» وَهُوَ هَذَا الْبَارِزُ (صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٣٥٩١)، قَالَ الْقَابِسِيُّ مَعْنَاهُ الْبَارِزِينَ لِقِتَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَيِ الظَّاهِرِينَ فِي بَرَازٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: هُمُ الْأَكَرَادُ، وَقِيلَ: هِيَ أَرْضُ فَارِسٍ. انظر فتح الباري، لابن حجر، ج ٦، ص ٦٠٩).

(٤) الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ: بِالتَّشْدِيدِ وَفَنَحِ الطَّاءِ وَبِالسُّكُونِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ أَيِ: التَّرْسَةُ الَّتِي أُطْبِقَتْ بِالْعَقَبِ (فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ١٤٩)، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: قِيلَ لِلتَّرْسَةِ: الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ يَعْنِي قَدْ أُطْرِقَتْ بِالْجُلُودِ وَالْعَصَبِ أَيِ: أَلْبَسْتَهُ وَكَذَلِكَ النَّعْلُ الْمَطْرَقَةُ هِيَ الَّتِي أُضِيفَتْ إِلَيْهَا أُخْرَى. (غريب الحديث، ج ٢، ص ٤٨).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قتال الذين ينتعلون الشعر، ج ٤، ص ٤٣، ح ٢٩٢٩.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الفتن والملاحم، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من

البلاء، ج ٤، ص ٢٢٣٣، ح ٢٩١٢.

المبحث الثاني اللام مع الباء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لِبَاءً)

في حديث ولادة الحسن بن علي «والبأه بريقه» أي صب ريقه في فيه، كما يُصب اللبن في فم الصبي، وهو أول ما يُحلب عند الولادة. ولبأت الشاة ولدها: أرضعته اللبن، ولبأت السخلة، أرضعتها اللبن^(١).

الحديث (٢٤٩)

قال الطبراني^(٢) رحمه الله: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، ثنا محمد بن فضيل، عن علي بن ميسر، عن عمر بن عمير، عن عروة بن قيروز، عن سورة بنت مسرح^(٣)، قالت: كنت فيمن حضر فاطمة رضي الله عنها حين ضربها المخاض في نسوة، فأتانا النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «كيف هي؟» قلت: إنها لمجهودة يا رسول الله. قال: «فإذا هي وضعت فلا تسبقيني فيه بشيء». قالت: فوضعت، فسروه ولففوه في خرقة صفراء، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «ما فعلت؟» قلت: قد ولدت غلاما، وسررته ولففته في خرقة. قال: «عصيتي». قالت: أعوذ بالله من معصية الله ومن غضب رسوله. قال: «انتيني به». فالتقى الخرقة الصفراء، ولفه في خرقة بيضاء، وتقل في فيه، والبأه بريقه، فجاء علي رضي الله عنه، فقال: «ما سميت به يا علي؟» قال: سميتها جعفرًا يا رسول الله. قال: «لا، ولكن حسن، وبعده حسين، وأنت أبو حسن الخير».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(٤) من طريق ضرار بن صرد، ومحمد بن طريف كلاهما عن محمد بن فضيل به بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

** سودة بنت مسرح، وقيل سودة حضرت ولادة الحسن والحسين رضي الله عنهما، ذكرها ابن عبد البر^(٥)، وأبو نعيم^(٦) في الصحابة، وقال ابن عبد البر: روي عنها حديث واحد بإسناد مجهول، أنها كانت قابلة لفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت الحسن، فلفته في خرقة صفراء، فنزعها عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولفه في خرقة بيضاء، وتقل في فيه وسماه الحسن. ** عمر بن عمير، لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤١٩.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٣، ص ٢٣، ح ٢٥٤٢.

(٣) الصحيح أنها سودة بنت مسرح.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٦، ص ٢٢٥٨. ٢٢٥٩، رقم ٧٦٨٧.

(٥) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٨٦٨، رقم ٣٣٩٥.

(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ٦، ص ٢٢٥٨، رقم ٧٦٨٧.

* * عُرْوَةَ بْنِ فَيْرُوزَ، لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً.

* * عَلِيُّ بْنُ مُيسِرٍ الكُوفِيُّ، ذكره ابن أبي حاتم^(١) دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

* * محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة، وفيه تشيع ولكنه غير مغالٍ فيه.

* * ضِرَارُ بْنُ صُرَدَةَ التيمي، أبو نعيم الطحان، مات سنة تسع وعشرين ومئتين،

كذبه يحيى ابن معين فقال^(٣): "بالكوفة كذابان، أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن سرد"، وقال مرة أخرى^(٤): "ليس حديثه بشيء".

وقال البخاري^(٥)، والنسائي^(٦): "متروك الحديث"، وقال النسائي في موضع آخر^(٧): "ليس بثقة"

وقال الحسين بن محمد بن زياد القباني^(٨): "تركوه"، وقال أبو حاتم^(٩): "صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال الحاكم أبو أحمد^(١٠): "ليس بالقوي عندهم"، وقال الدارقطني^(١١): "ضعيف"، وقال ابن عدي^(١٢): "له أحاديث كثيرة، وهو من جملة من يُنسب إلى التشيع بالكوفة"، وقال الساجي^(١٣): "عنده مناكير"، وقال ابن قانع^(١٤): "ضعيف يتشيع"، وقال ابن حبان^(١٥): "كَانَ فَقِيْهَا عَالِماً بِالْفَرَائِضِ إِلَّا أَنَّهُ يَرَوِي الْمَقْلُوبَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا مِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي الْعِلْمِ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْجُرْحِ وَالْوَهْنِ"، وقال ابن حجر^(١٦): "صدوق له وخطأ ورمي بالتشيع، وكان عارفاً بالفرائض".

خلاصة القول: هو ضعيف فقد ضعفه جمع لا بأس بهم من كبار علماء الجرح والتعديل.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٠٤، رقم ١١٢١.

(٢) تحت حديث رقم (٦٠).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٦٥، رقم ٢٠٤٦.

(٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٢٦، رقم ٢١٤.

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٢٢٢، رقم ٧٦٦.

(٦) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٥٩، رقم ٣١٠.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٣٠٥.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٣٠٥.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٦٥، رقم ٢٠٤٦.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٣، ص ٣٠٥.

(١١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٣٢٨، وقد ذكره الدارقطني في ضعفائه. (انظر الضعفاء والمتروكون، له، ج ٢، ص ١٥٩، رقم ٢٩٨).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٦١، رقم ٩٥٠.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم ٧٩٨.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم ٧٩٨.

(١٥) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٣٨٠، رقم ٥١٥.

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٨٠.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لضعف ضرار بن سرد، ولجهالة بعض رواته، قال الهيثمي^(١): "رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ، فِي أَحَدِهِمَا عُرْوَةُ بْنُ قَيْرُوزٍ، وَعُمَرُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وَثَقُوا".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبَّبَ)

فِي حَدِيثِ الْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» هُوَ مِنَ التَّلْبِيَةِ، وَهِيَ إِجَابَةُ الْمُنَادِي: أَيُّ إِجَابَتِي لَكَ يَا رَبِّ، وَهُوَ مَأخُودٌ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ وَاللَّبَّ بِهِ إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَاللَّبَّ عَلَى كَذَا، إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا عَلَى لَفْظِ التَّلْبِيَةِ فِي مَعْنَى التَّكْرِيرِ: أَيُّ إِجَابَةٍ بَعْدَ إِجَابَةٍ. وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِعَامِلٍ لَا يَظْهَرُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلْبُ الْبَابَ بَعْدَ الْبَابِ. وَالتَّلْبِيَةُ مِنْ لَبَّيْكَ كَالْتَهْلِيلِ مِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ اتَّجَاهِي وَقَصْدِي يَا رَبِّ إِلَيْكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: دَارِي تَلْبُ دَارَكَ: أَيُّ تَوَاجَهْتُهُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ إِخْلَاصِي لَكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَسَبْتُ لُبَابًا، إِذَا كَانَ خَالِصًا مَحْضًا. وَمِنْهُ لُبُّ الطَّعَامِ وَلُبَابُهُ^(٢).

الحديث (٢٥٠) وردت التلبية في أحاديث كثيرة منها هذا الحديث:

قال الإمام البخاري^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنِي حَبَّانُ بْنُ مُوسَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ^(٤) أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمِ^(٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهَلُّ مُلَبِّدًا يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٦) مختصراً، ومسلم^(٧) بمثله من طريق سالم بن عبد الله، وأخرجاه^(٨) أيضاً من طريق نافع مولى ابن عمر بنحوه، وأخرجه مسلم^(٩) من طريق حمزة بن عبد الله بنحوه،

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج٩، ص١٧٥، ح١٥٠٢٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب التلبيد، ج٧، ص١٦٢، ح٥٩١٥.

(٤) هو: عبد الله بن وهب، ثقة حافظ عابد. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٢٨).

(٥) هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٢٦).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من أهل ملبدا، ج٢، ص١٣٧، ح١٥٤٠.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، ج٢، ص٨٤٢، ح١١٨٤ (٢٠) (٢١).

(٨) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب التلبية، ج٢، ص١٣٨، ح١٥٤٩، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، ج٢، ص٨٤٢، ح١١٨٤ (١٩).

(٩) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، ج٢، ص٨٤٢، ح١١٨٤ (٢٠).

ثلاثتهم عن ابن عمر رضي الله عنه به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * يونس بن يزيد بن أبي النجاد، سبقت ترجمته^(١)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه، وقد وصفه بعض العلماء بأنه من أثبت الناس في الزهري، وما كان من قول ابن حجر أن روايته عن الزهري فيها وهما قليلا، فلا يضر فقد توبع على الحديث من قبل معمر بن راشد، وابن أخيه محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري^(٢).

* * جميع رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

« فِيهِ » إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ مِنِّي بَنِي مُدَلِّجٍ؛ لِيَصِلْتَهُمُ الرَّحِمَ، وَطَعْنِهِمْ فِي أَلْبَابِ الْإِبِلِ»
وروي « لَبَاتِ الْإِبِلِ » الألباب: جَمْعُ لَبٍّ، وَلَبُّ كُلُّ شَيْءٍ: خَالِصُهُ، أَرَادَ خَالِصُ إِبِلِهِمْ وَكَرَائِمِهَا.
وَقِيلَ: هُوَ جَمْعُ لَبِّبٍ، وَهُوَ الْمُنْحَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَبِهِ سُمِّيَ لَبُّبُ السَّرَّجِ.
وَأَمَّا اللَّبَّاتُ فَهِيَ جَمْعُ لَبَّةٍ، وَهِيَ الْهَزْمَةُ الَّتِي فَوْقَ الصَّدْرِ، وَفِيهَا تُنْحَرُ الْإِبِلُ^(٣).

الحديث (٢٥١) أشار ابن الأثير لروائتين الأولى بلفظ "ألباب الإبل" والثانية "لبات الإبل"

الرواية الأولى "ألباب الإبل"

قال الخرائطي^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ^(٥)، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدِ الْخَيَّاطِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: "لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ عَرَضَ لَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ النِّسَاءَ الْبَيْضَ، وَالنُّوقَ الْأُدْمَ، فَعَلَيْكَ بِبَنِي مُدَلِّجٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ مِنِّي بَنِي مُدَلِّجٍ بِصِلَتِهِمُ الرَّحِمَ، وَطَعْنِهِمْ فِي اللَّبَاتِ الْإِبِلِ"^(٦).

(١) تحت حديث رقم (١١٨).

(٢) انظر روايتي أحمد بن حنبل، مسند الكثيرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، ج ٨، ص ٤٩٧، ح ٤٨٩٥، وج ١٠، ص ٢٩٢، ح ٦١٤٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٠.

(٤) مكارم الأخلاق، باب ما جاء في صلة الأرحام والعطف عليهم، ص ١٠٣، ح ٢٧٦.

(٥) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام، ثقة فاضل. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٥٠).

(٦) قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وَبَعْضُهُمْ يرويه: " فِي لَبَاتِ الْإِبِلِ " وألباب قد يكون لها معنيين: أحدهما أن يكون أَرَادَ جَمْعَ اللَّبِّ ولب كل شيء خالصه كقولك: لب الطعام، ولب النخلة وغير ذلك يقول: فَإِنَّمَا يَنْحَرُونَ خَالِصَ إِبِلِهِمْ وَكَرَائِمِهَا. وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ جَمْعَ اللَّبِّبِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْمُنْحَرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَنَرَى أَنَّ لَبَّ الْفَرَسِ إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِهَذَا وَلِهَذَا قِيلَ: لَبَّيْتُ فَلَانًا إِذَا جَمَعْتَ نِيَابَهُ عِنْدَ صَدْرِهِ وَنَحَرَهُ ثُمَّ جَرَرْتَهُ وَإِنَّمَا وَصَفَهُمْ أَنَّهُمْ أَهْلُ جُودٍ بِأَمْوَالِهِمْ وَصَلَّةَ لِأَرْحَامِهِمْ. وَالَّذِي يُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِحْسَانَ وَالصَّلَةَ يَدْفَعَانِ السُّوءَ وَالْمَكْرُوهَ. (غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٠).

أولاً: تخريج الرواية الأولى

تفرد به الخرائطي، ولم يعزه العراقي إلا للخرائطي فقط^(١).

ثانياً: تراجم الرواة

* * زيد بن أسلم، سبقت ترجمته^(٢)، متفق على توثيقه إلا أنه دلس وأرسل؛ فبالنسبة لتدليسه لا يضر لأنه من الطبقة الأولى الذين لا يضر تدليسهم، ولكنه مُرسِل فروايته عن بعض الصحابة مرسله مثل عمر بن الخطاب، وأبي هريرة...^(٣)، وعلى ذلك فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله من باب أولى.

* * هشام بن سعد المدني، أبو عباد، ويقال: أبو سعيد القرشي، مات سنة ستين ومئة،

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه^(٤): "هشام بن سعد كذا وكذا"^(٥)، وكان يحيى لا يروي عنه"، وقال أحمد بن حنبل^(٦): "لم يكن بالحافظ"، وقال مرة أخرى^(٧): "ليس هو محكم الحديث"، وقال يحيى بن معين^(٨): "فيه ضعف"، وقال في موضع آخر^(٩): "صالح، ليس بمتروك الحديث"، وقال أيضاً^(١٠): "ليس بذاك القوي"، وقال أيضاً^(١١): "ليس بشيء"، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه"، وقال العجلي^(١٢): "جائز الحديث، حسن الحديث"، وقال أبو زرعة^(١٣): "شيخ محله الصدق"، وقال أبو حاتم^(١٤): "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال النسائي^(١٥): "ضعيف"، في موضع آخر^(١٦): "ليس بالقوي"، وقال ابن عدي^(١٧): "مع ضعفه يكتب حديثه"، وقال ابن سعد^(١٨): "كان كثير

(١) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، للعراقي، ج ١، ص ٦٧٩.

(٢) تحت حديث رقم (١١).

(٣) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٧٨، رقم ٢١١.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٥٠٧، رقم ٣٣٤٣.

(٥) عبارة الإمام أحمد في الراوي "كذا وكذا" معناها كما قال الذهبي: "هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين". (ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٤٨٣).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١، رقم ٢٤١.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١، رقم ٢٤١.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١، رقم ٢٤١.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١، رقم ٢٤١.

(١٠) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج ١، ص ٧٠.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٤٠٩، رقم ٢٠٢٥.

(١٢) معرفة النقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣٢٨، رقم ١٩٠٠.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦٢.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٦١، رقم ٢٤١.

(١٥) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٠٤، رقم ٦١١.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٨.

(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٤١١.

(١٨) الطبقات الكبرى، متمم التابعين، ج ١، ص ٤٤٥، رقم ٣٧٤.

الحديث يستضعف، وكان متشيعاً، وقال علي بن المديني^(١): "صالح، وليس بالقوي"، وقال الساجي^(٢): "صدوق"، وقال الذهبي^(٣): "حسن الحديث"، وقال ابن حجر^(٤): "صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع".
خلاصة القول: هو صدوق يخطئ؛ ولكنه في حديثه عن زيد بن أسلم أثبت من غيره، قال أبو داود^(٥): "هشام بن بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم"، وبالتالي فروايته عن زيد حسنه الحديث.
 ** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل إرسال زيد بن أسلم، وممن حكم بإرساله العراقي قال^(٦): "مُرْسَل صَحِيحُ الْإِسْنَادِ".
 الْإِسْنَادِ".

الرواية الثانية "لبات الإبل"

قالت الباحثة: لم أعثر عليها.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَمَّا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ!»^(٧).

الحديث (٢٥٢)

قال ابن ماجه^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ^(٩) عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَكُونُ الذَّكَاءُ، إِلَّا فِي الْحَلْقِ، وَاللَّبَّةِ^(١٠) قَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْرَأَكَ».

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ١٠٢، رقم ١٠٩.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٣٧.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٣٣٦، رقم ٥٩٦٤.

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٢٨.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٠، ص ٢٠٨.

(٦) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، للعراقي، ج ١، ص ٦٧٩.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٠.

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب الذبائح، باب ذكاة النأد من البهائم، ج ٢، ص ١٠٦٣، ح ٣١٨٤.

(٩) هو: وكيع بن الجراح، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨١).

(١٠) اللَّبَّةُ: قال القاسم بن سلام: "هي موضع النحر" (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٣١)، وقال ابن فارس: "اللَّبَّةُ:

مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ" (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٥، ص ٢٠٠).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣)، والدارمي^(٤)، وأبو داود^(٥)، والترمذي^(٦)، وابن أبي عاصم^(٧)، والنسائي^(٨)، وأبو يعلى الموصلي^(٩)، وابن الجارود^(١٠)، والطبراني^(١١)، والبيهقي^(١٢) جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبيه: قال ابن سعد^(١٣): "اسمُهُ مَالِكُ بْنُ قَهْطِمٍ"، لم أجد فيه جرماً أو تعديلاً.

** أبو العشاء الدارمي البصري، قيل اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عطارذ أو يسار بن بلز، وقيل:

سنان بن برز، من الطبقة الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)

ذكره ابن حبان في الثقات^(١٤)، وقال ابن سعد^(١٥)، والذهبي^(١٦)، وابن حجر^(١٧): "مجهول".

وقال أحمد بن حنبل^(١٨): "ما أعرف أنه يروى عن أبي العشاء حديث غير هذا يعني حديث الزكاة".

خلاصة القول: مجهول.

(١) مسند الطيالسي، ج ٢، ص ٥٤٢، ح ١٣١٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصيد، باب من قال تكون الزكاة في غير الحلق واللثة، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ١٩٨٣٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث أبي العشاء عن أبيه، ج ٣١، ص ٢٧٨، ح ١٨٩٤٧.

(٤) سنن الدارمي، كتاب الأضاحي، باب في ذبيحة المتردي في البئر، ج ٢، ص ١٢٥٦، ح ٢٠١٥.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذبيحة المتردية، ج ٣، ص ١٠٣، ح ٢٨٢٥.

(٦) سنن الترمذي، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في الزكاة في الحلق واللثة، ج ٤، ص ٧٥، ح ١٤٨١.

(٧) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ١٢٠٠.

(٨) سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها، ج ٧، ص ٢٢٨، ح ٤٤٠٨.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٣، ص ٧٢، ح ١٥٠٣.

(١٠) المنتقى، باب ما جاء في الذبائح، ص ٢٢٧، ح ٩٠١.

(١١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٧، ص ١٦٧، ح ٦٧١٩، ح ٦٧٢٠.

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في زكاة ما لا يقدر على ذبحه إلا برمي أو سلاح، ج ٩،

ص ٤١٣، ح ١٨٩٣١، والسنن والآثار، كتاب الصيد، باب محل الزكاة في المقدور عليه وفي غير المقدور عليه، ج ١٣، ص ٤٥٩،

ح ١٨٨٣٠.

(١٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٨٥.

(١٤) الثقات، لاحبان، ج ٥، ص ٥٦، رقم ٣٨٣٤.

(١٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٥٤.

(١٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٤، ص ٥٢٨.

(١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٥٨.

(١٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٤، ص ٨٥.

**** حماد بن سلمة بن دينار، سبقت ترجمته^(١)، ثقة عابد؛ ولكن تغير حفظه بأخرة، ولم تتبين رواية وكيع بن الجراح عنه أكانت قبل الاختلاط أم بعده، ولكن وكيع توبع على رواية الحديث من قبل عفان بن مسلم وقد قال يحيى بن معين^(٢): "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم".**
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لجهالة أبي العشاء وأبوه، فقد قال البخاري عند ذكره لأبي العشاء^(٣): "في حديثه واسمُه وَسَمَاعِهِ مِنْ أَبِيهِ نَظَرٌ"، وقال الذهبي^(٤): "لا يُدْرَى مَنْ هُوَ وَلَا مَنْ أَبُوهُ"، وقال الترمذي^(٥): "سألت محمداً - يعني البخاري - عن حديث أبي العشاء عن أبيه، فقلت: أعلمت أحداً روى هذا الحديث غير حماد بن سلمة؟ قال: لا، قلت له: تعرف لأبي العشاء غير هذا؟ قال: لا".

وقال أحمد بن حنبل عندما سُئِلَ عن حديث أبي العشاء في الزكاة^(٦): "هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع الضرورة".

وللحديث شاهد يقويه من حديث رافع بن خديج: أخرجه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سُفْيَانَ، الثوري عن أبيه عن عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ عَنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ عَدَاً، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدَى، فَقَالَ: "اعْجَلْ، أَوْ أَرِنِ^(٩)، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ^(١٠) وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأَحْدَثُكَ: أَمَا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ " وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَدَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ

(١) تحت حديث رقم (٢١).

(٢) الكواكب النيرات، لابن الكيال، ج ١، ص ٤٦١.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٢، ص ٢٢٠، رقم ١٥٥٧.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٥٥١، رقم ١٠٤١٩.

(٥) علل الترمذي، ج ١، ص ٢٤٢، رقم ٤٣٨.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٣٤، ص ٨٦.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش، ج ٧، ص ٩٣، ح ٥٥٠٩.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الذبائح والصيد، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، إلا السن والظفر وسائر العظام، ج ٣، ص ١٥٥٨، ح (٢٠) ١٩٦٨.

(٩) أَرِنُ: هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ اِخْتَلَفَ فِي صِيغَتِهَا وَمَعْنَاهَا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا حَرْفٌ طَالَ مَا اسْتَنْبَتُ فِيهِ الرُّوَاةُ وَسَأَلْتُ عَنْهُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ، فَلَمْ أَجِدْ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا يُفْطَعُ بِصِحَّتِهِ. وَقَدْ طَلَبْتُ لَهُ مَخْرَجًا فَرَأَيْتُهُ يَتَّجِهَ لَوْجُوهِ: أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَرَانِ الْقَوْمُ فَهُمْ مُرْبُونُونَ إِذَا هَلَكْتَ مَوَاشِيَهُمْ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: أَهْلِكْهَا نَبْحًا وَأَرْهَقْ نَفْسَهَا بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ غَيْرَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ إِتْرَانِ يَوْزَنِ إِعْرَنَ، مِنْ أَرِنَ يَأْرِنُ إِذَا نَشِطَ وَخَفَّ، وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَيْمِ الْحَرْزِ وَلَا تَفْتُرُ، مِنْ قَوْلِكَ رَتَوْتُ النَّظَرَ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا أَدَمْتَهُ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ أَيْمَ النَّظَرِ إِلَيْهِ وَرَاعِهِ بِيَصْرِكَ لِئَلَّا تَرَلَ عَنِ الْمَذْبُوحِ. (انظر غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٣٨٦).

(١٠) أَنْهَرَ الدَّمَ: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: "الْإِنْهَارُ: الْإِسَالَةُ وَالصَّبُّ بِكَثْرَةٍ، شَبَّهَ خُرُوجَ الدَّمِ مِنْ مَوْضِعِ الذَّبْحِ بِجَرِي الْمَاءِ فِي النَّهْرِ. وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ السِّنِّ وَالظُّفْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلذَّبْحِ بِهِمَا خَنَقَ الْمَذْبُوحَ، وَلَمْ يَفْطَعْ حَلْقَهُ". (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ١٣٥).

فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوْلَادًا كَأَوْلَادِ الْوَحْشِ»^(١)، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَاَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا»، وهذا لفظ البخاري.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «إِنَّا حَيٌّ مِنْ مَذْحِجٍ، عُبابُ سَلْفِهَا، وَبَابُ شَرَفِهَا» اللَّبَابُ: الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، كَاللُّبِّ^(٢).

الحديث (٢٥٣)

قال الخطابي^(٣) رحمه الله: يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَيْسَى بْنِ يُوْنُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ جَهِيْسَ بْنَ أَوْسٍ النَّخَعِيِّ قَدِمَ عَلَيْهِ فِي تَفْرِ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا حَيٌّ مِنْ مَذْحِجٍ عُبابُ سَالِفِهَا^(٤) وَبَابُ شَرَفِهَا كِرَامٌ غَيْرُ أَبْرَامٍ^(٥) نُجَبَاءُ غَيْرِ دَحْضٍ^(٦) الْأَقْدَامِ وَكَائِنٍ فَطَعْنَا إِلَيْكَ مِنْ دَوْيَةِ سَرِيخٍ^(٧) وَدَيْمُومَةٍ سَرْدَحٍ^(٨) وَتَثْوَفَةٍ صَحْصَحٍ^(٩) يُضْحِي أَعْلَامُهَا قَامِسًا وَيُمْسِي سَرَابِهَا طَامِسًا عَلَى حَرَجِجٍ كَأَنَّهَا أَخَاشِبُ بِالْحَوْمَانَةِ مَائِلَةٌ الْأَرْجُلُ وَقَدْ أَسْلَمْنَا عَلَى أَنْ لَنَا مِنْ أَرْضِنَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَهُدَابِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مَذْحِجٍ وَعَلَى أَرْضِ مَذْحِجٍ حَيٌّ حُسْدٌ رُفْدٌ زُهْرٌ". وَكَتَبَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ كِتَابًا عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ لَوْقَتِهَا وَإِيْتَاءَ الزَّكَاةَ بِحَقِّهَا وَصَوْمَ رَمَضَانَ فَمَنْ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ وَفِي يَدِهِ أَرْضٌ بَيْضَاءُ قَدْ سَقَتْهَا الْأَنْوَاءُ فَنَصَفُ الْعُشْرَ وَمَا كَانَتْ مِنْ أَرْضٍ ظَاهِرَةَ الْمَاءِ فَالْعُشْرُ.

(١) أوابد الوحش: قال الزمخشري: "نقرها، وهو من الأبد لأنها طويلة العمر لا تكاد تموت إلا بإفة". (الفائق في غريب الحديث،

للزمخشري، ج ١، ص ١٨)، وقال ابن فارس: "تَأَبَّدَ الْبُعَيْرُ تَوَحَّشَ" (مقاييس اللغة، ج ١، ص ٣٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٠.

(٣) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٩٣٦.

(٤) عُبابُ سالفها: قال الخطابي: "العُبابُ أَوَّلُ الْمَاءِ وَمُعْظَمُهُ يَرِيدُ أَنَّهُمْ أَهْلُ سَابِقَةِ وَشَرَفٍ" (غريب الحديث، للخطابي، ج ١،

ص ٦٤٠)، وقال ابن الأثير: "وَيُقَالُ جَاءُوا بِعُبابِهِمْ: أَي جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ. وَأَرَادَ بِسَلْفِهِمْ مَنْ سَلَفَ مِنْ آبَائِهِمْ، أَوْ مَا سَلَفَ مِنْ عِرْضِهِمْ وَمَجْدِهِمْ". (النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٦٨).

(٥) الأبرام: اللثامُ وأحدهم برم. يُقالُ رجلٌ برمٌ وهو الذي لا يُخْرِجُ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي الْمَيْسِرِ شَيْئًا. (غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٦٤٠).

(٦) دَحْضُ الْأَقْدَامِ: جَمْعُ داحِضٍ وَهُمْ الَّذِينَ لَا ثَبَاتَ لَهُمْ وَلَا عَزِيمَةَ فِي الْأُمُورِ. وَيُقَالُ ذَلِكَ أَيْضًا لِلسَّاقِطِ الْمَرْتَبَةِ. مِنْ قَوْلِكَ دَحَضَ الرَّجُلُ دَحْضًا إِذَا زَلَّتْ قَدَمُهُ وَدَحَضَتْ حُجَّتُهُ إِذَا بَطَلَتْ. (غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٦٤٠).

(٧) الدَوْيَةُ: الْأَرْضُ الْمَلْسَاءُ الَّتِي لَا ثَبَاتَ بِهَا. وَالسَّرِيخُ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ. (غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٦٤٠).

(٨) وَدَيْمُومَةُ سَرْدَحٍ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: "إِنَّ الدَّيْمُومَةَ الْمَقَارَةُ الْمُتَقَاذِفَةُ الْأَرْجَاءِ الَّتِي يَدُومُ فِيهَا السَّيْرُ فَلَا يَكَادُ يَنْقَطِعُ". (غريب الحديث،

للخطابي، ج ١، ص ٦٤٠)، وقال الحري: "الدَّيْمُومَةُ: الْفَقْرُ مِنَ الْأَرْضِ". (غريب الحديث، للحري، ج ٣، ص ١١٤٨).

(٩) الصَّحْصَحُ: هِيَ الْأَرْضُ الْمَلْسَاءُ. (غريب الحديث، لابن قتيبة، ج ٢، ص ٣٩٤).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الخطابي^(١) بمثله، وأبو نعيم الأصبهاني^(٢) مختصراً من طريق عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** يحيى بن أبي كثير الطائي، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة ثبت؛ ولكنه اتهم بأمرين:**

بالتدليس، ولا يضره ذلك لأنه من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم، واتهم بالارسال، وقد ذكر العلاني^(٤)،

والعراقي^(٥) جماعة ممن أرسل عنهم يحيى ولك يكن فيهم أبي سلمة بن عبد الرحمن.

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأنه منقطع، كما أن الرواية الموصولة التي أخرجها أبو نعيم قال عنها حين ذكر جُهَيْشُ

بُنْ أُوَيْسِ النَّحَّيِّ: "فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ نَظَرٌ"^(٦)، وذكر الطريق الثانية وقال فيها عَمْرُو بْنُ زِيَادٍ وَيُعْرَفُ بِالْقَالِيِّ،

مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ^(٧)، وعمرو بن زياد لم أجد له بلقب القالي وإنما هو الباهلي قال أبو حاتم^(٨): "كان يضع الحديث".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَلَبِّبًا بِهِ» أَي مُتَحَرِّمًا بِهِ عِنْدَ صَدْرِهِ. يُقَالُ: تَلَبَّبَ بِثَوْبِهِ، إِذَا جَمَعَهُ عَلَيْهِ^(٩).

الحديث (٢٥٤)

قال ابن ماجه رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

مُتَلَبِّبًا بِهِ..»

(١) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٩٣٦.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٦٤٦، ح ١٧٢٤.

(٣) تحت حديث رقم (١٠٥).

(٤) جامع التحصيل، للعلاني، ص ٢٩٩، رقم ٨٨٠.

(٥) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٤٧.

(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٦٤٥.

(٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٢، ص ٦٤٦، ح ١٧٢٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢٣٤، رقم ١٢٩٤.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٠.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي عاصم الشيباني^(١) بنحوه، وابن قانع^(٢) بدون لفظ ابن الأثير، والطبراني^(٣) بلفظ " متلحفا به" من طريق معروف بن مشكان، وأخرجه أحمد^(٤) بنحوه مع زيادة، والرويانى^(٥) بنحوه، والدولابى^(٦) بمعناه، وابن قانع^(٧) بنحوه مع زيادة، والطبراني^(٨) وأبو نعيم^(٩) كلاهما بلفظ " متلحف به" جميعهم من طريق عمرو بن كثير، كلاهما (معروف بن مشكان، وعمرو بن كثير) عن عبد الرحمن بن كيسان به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** كَيْسَانُ بْنُ جَرِيرٍ**، مولى خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سكن مكة والمدينة، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ^(١٠).

**** عبد الرحمن بن كيسان بن جرير المدني**، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين)

ذكره ابن حبان في الثقات^(١١)، وقال ابن حجر^(١٢): "مستور"، وقد روى عنه اثنان: عمرو بن كثير، ومعروف بن مشكان، وقد ذكره ابن أبي حاتم دون أن يذكر فيه شيئاً^(١٣).

**** عَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ بن أفلح المكي**، من الطبقة السابعة (كبار أتباع التابعين)

قال أبو حاتم نقلاً عن المزني^(١٤)، وابن حجر^(١٥): "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦)، وقال علي بن المديني^(١٧): "مكي لا يُعرف".

(١) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٢٦٤٢.

(٢) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٢، ص ٣٨٥.

(٣) المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٣٤٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكين، حديث كيسان عن النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢٤، ص ١٨٠، ح ١٥٤٤٦.

(٥) مسند الرويانى، ج ١، ص ٤٥١، ح ٦٧٩.

(٦) الكنى والأسماء، للدولابى، ج ١، ص ٤٣٢، ح ٧٧٤.

(٧) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٩، ص ١٩٤، ح ٤٣٦.

(٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٤٠٠، ح ٥٨٧٢.

(١٠) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٣٣٠، رقم ٢٢١٩، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن

حجر، ج ٥، ص ٤٦٨، رقم ٧٤٨٥.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٨٥، رقم ٩١١٨.

(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٩.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٢٨٠، رقم ١٣٣١.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزني، ج ٢٢، ص ٢٠٦، وقد ذكره ابن أبي حاتم دون ذكر قول أبيه فيه. (الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم،

ج ٦، ص ٢٥٦، رقم ١٤١٦).

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٢٦.

(١٦) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٧٧، رقم ١٤٥٢٦.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزني، ج ٢٢، ص ٢٠٦.

خلاصة القول: هو كما قال أبو حاتم، وابن حجر: لا بأس به، وقد توبع على رواية الحديث من قبل معروف بن مشكان.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناد حسن لغيره؛ لأجل عبد الرحمن بن كيسان مستور ولكن روى عنه اثنان " عمرو بن كثير، ومعروف بن مشكان^(١) وكلاهما صدوق مما يقوي من أمره، ويحسن حديثه. وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم^(٢) من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد الخدري أنه دخل على النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ»، قَالَ: «وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُنَوَّشِحًا بِهِ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ أَبَاهُ عِنْدَهُ فَأَمَرَ بِهِ فُلْبَّ لَهُ» يُقَالُ: لَبَّبْتُ الرَّجُلَ وَلَبَّبْتُهُ، إِذَا جَعَلْتَ فِي عُنُقِهِ ثَوْبًا أَوْ غَيْرَهُ وَجَرَّرْتَهُ بِهِ. وَأَخَذْتُ بِتَلْبِيبِ فُلَانٍ، إِذَا جَمَعْتَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ الَّذِي هُوَ لَابِسُهُ وَقَبَضْتَ عَلَيْهِ تَجْرَهُ. وَالتَّلْبِيبُ: مَجْمَعٌ مَا فِي مَوْضِعِ اللَّبِّبِ مِنْ ثِيَابِ الرَّجُلِ^(٣).

الحديث (٢٥٥)

قال الخطابي^(٤) رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، نَا الدَّبْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي حَسِينٍ^(٥) يَقُولُ: خَاصَمَ رَجُلٌ أَبَاهُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنْتَ وَمَالِكَ لِأَبِيكَ"، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فُلْبَّ لَهُ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٦) عن ابن جريح به، ولكن بلفظ " ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فُلْتُ لَهُ" بدل " ثم أمر به فلب له".

ثانياً: تراجم الرواة

** ابن جريح: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح القرشي، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة فقيه فاضل؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع وقد صرح به هنا.

كما أنه اتهم بالارسال وقد ذكر العراقي^(٨) من أرسل عنه ابن جريح ولم يكن فيهم ابن أبي حسين.

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٥١٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٠.

(٤) غريب الحديث، للخطابي، ج ٣، ص ١٣.

(٥) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين القرشي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣١١).

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصدقة، باب ما ينال الرجل من مال ابنه وما يجبر عليه من النفقة، ج ٩، ص ١٣١، ح ١٦٦٣٥.

(٧) تحت حديث رقم (٢٧).

(٨) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

**** الدبري:** هو إسحاق بن إبراهيم بن عباد، سبقت ترجمته^(١)، صدوق، وله عن عبد الرزاق أفراد ومناكير، ولعل ذلك لسماحه المتأخر من عبد الرزاق بعدما عمي أي في فترة اختلاطه.

**** محمد بن هاشم بن سعيد القرشي الشامي،** سبقت ترجمته^(٢)، هو صدوق.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأنه منقطع، ومن أجل الدبري سمع من عبد الرزاق في فترة الاختلاط.

والحديث ورد من طريق أخرى: ولكنها أيضًا منقطعة أخرجها عبد الرزاق^(٣)، وسعيد بن منصور^(٤) من الثوري عن محمد ابن المنكر قال: **جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا، وَإِنَّ لِي عِيَالًا، وَإِنَّ لِي مَالًا، وَعِيَالًا وَأَبِي يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي " قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥): " وَمَحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ غَايَةٌ فِي الثَّقَّةِ، وَالْفَضْلُ فِي الدِّينِ وَالْوَرَعِ، وَلَكِنَّا لَا نَدْرِي عَمَّنْ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ"، وقال البيهقي^(٦): " هَذَا مُنْقَطِعٌ وَقَدْ رُوِيَ مَوْصُولًا مِنْ أَوْجِهٍ أُخَرَ وَلَا يَنْبُتُ مِثْلَهَا فَأَخْبَرْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِضُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ الْجَمَالُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ حَدَّثَنِي الْمُنْكَدِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ... وذكر الحديث".**



قال ابن الأثير رحمه الله:
وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ إِلَى رَافِعِ بْنِ وَدِيعَةَ فَلَبَّيْهُ بِرَدَائِهِ، ثُمَّ نَثَرَهُ نَثْرًا شَدِيدًا»^(٧).

الحديث (٢٥٦)

قال ابن هشام^(٨) رحمه الله: قال ابن إسحاق حدثني عاصم بن عمر بن قتادة ... وذكر حديث طويل وفيه "وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ يَحْضُرُونَ الْمَسْجِدَ فَيَسْتَمِعُونَ أَحَادِيثَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَسْخَرُونَ وَيَسْتَهْزِءُونَ بِدِينِهِمْ، فَاجْتَمَعَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ مِنْهُمْ نَاسٌ، فَرَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، خَافِضِي أَسْوَاتِهِمْ، قَدْ لَصِقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَأَمَرَ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجُوا مِنَ الْمَسْجِدِ إِخْرَاجًا عَنيفًا، فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ - خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كَلَيْبٍ - إِلَى عَمْرِ بْنِ قَيْسٍ، أَحَدِ بَنِي غَنَمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ - كَانَ صَاحِبَ آلِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَذَ بِرِجْلِهِ فَسَحَبَهُ، حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَتُخْرِجُنِي يَا أَبَا أَيُّوبَ مِنْ مَرْيَدِ بَنِي ثَعْلَبَةَ، ثُمَّ أَقْبِلْ أَبُو

(١) تحت حديث (١٠٦).

(٢) تحت حديث رقم (١٦٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصدقة، باب ما ينال الرجل من مال ابنه وما يجبر عليه من النفقة، ج٩، ص١٣٠، ح١٦٦٢٨.

(٤) سنن سعيد بن منصور، كتاب الطلاق، باب الغلام بين الأبوين أيهما أحق به، ج٢، ص١٤٥، ح٢٢٩٠.

(٥) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ج١، ص١٦٦، ح٢٦٤.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب النفقات، باب نفقة الأبوين، ج٧، ص٧٨٩، ح١٥٧٥١.

(٧) النهاية في غريب الحديث والآثار، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٠.

(٨) السيرة النبوية، باب طرد المنافقين من مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ج١، ص٥٢٨.

أَيُّوبَ أَيضًا إِلَى رَافِعِ بْنِ وَدِيعَةَ، أَحَدِ بَنِي النَّجَّارِ فَلَبَّبَهُ بِرِدَائِهِ ثُمَّ نَثَرَهُ نَثْرًا شَدِيدًا، وَلَطَمَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَأَبُو أَيُّوبَ يَقُولُ لَهُ: أَفَّ لَكَ مُنَافِقًا خَبِيثًا: أَدْرَاكَ يَا مُنَافِقُ مِنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه السهيلي^(١)، وابن كثير^(٢) من طريق ابن إسحاق به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

** محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(٣)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح به هنا.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الإنقطاع، فعاصم بن عمر الأنصاري من الطبقة الرابعة (التي تلي الوسطى من التابعين)^(٤).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبِثَ)

فِيهِ «فَاسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ» هُوَ اسْتَفْعَلَ مِنَ اللَّبَثِ: الْإِبْطَاءُ وَالْتَأَخُّرُ. يُقَالُ: لَبِثَ يَلْبِثُ لَبِثًا، بِسُكُونِ الْبَاءِ، وَقَدْ تَفْتَحُ قَلِيلًا عَلَى الْقِيَاسِ.
وَقِيلَ: اللَّبَثُ: الْإِسْمُ، وَاللُّبْثُ بِالضَّمِّ: الْمَصْدَرُ^(٥).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (٢٠٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبِجَ)

فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ «لَمَّا أَصَابَهُ عَامِرُ بْنُ زَبِيْعَةَ بَعَيْنَهُ فَلَبِجَ بِهِ حَتَّى مَا يَعْقِلُ» أَي صُرِعَ بِهِ.
يُقَالُ: لَبِجَ بِهِ الْأَرْضُ: أَي رَمَاهُ^(١).

(١) الروض الأنف، للسهيلي، ج٤، ص٢١٨.

(٢) السيرة النبوية، لابن كثير، ج٢، ص٣٥٠.

(٣) تحت حديث رقم (٤٦).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٨٦.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢١.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٢.

لم أعر عليه بلفظ ابن الأثير " فلبج به " وإنما بلفظ " فلبط به " .

قال ابن ماجة^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: مَرَّ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ فَقَالَ: لَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ، وَلَا جِلْدَ مُخَبَّأَةٍ^(٢) فَمَا لَيْتَ أَنْ لُبِطَ بِهِ^(٣)، فَأَتَيْتَنِي بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقِيلَ لَهُ: أَدْرِكَ سَهْلًا صَرِيحًا، قَالَ «مَنْ تَتَّهَمُونَ بِهِ» قَالُوا عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ، قَالَ: «عَلَّامٌ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ، إِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ مِنْ أَخِيهِ مَا يُعْجِبُهُ، فَلْيَدْعُ لَهُ بِالْبِرْكَاتِ» ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَأَمَرَ عَامِرًا أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَرُكْبَتَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ^(٤).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطحاوي^(٥)، والخرائطي^(٦)، وابن حبان^(٧)، والطبراني^(٨)، والحاكم^(٩)، وأبو نعيم الأصبهاني^(١٠)، جميعهم من طرق عن الزهري به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * * عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَنْزِي، العدوي، صحابي، حليف عمر بن الخطاب كان بدريا، وهو من ولد عنز بن وائل أخي بكر بن وائل، هاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ثلاث وثلثين^(١٢).

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الطب، باب العين، ج ٢، ص ١١٦٠، ح ٣٥٠٩.

(٢) الْمُخَبَّأَةُ: الْجَارِيَةُ الَّتِي فِي خَدْرِهَا لَمْ تَنْزُجْ بَعْدَ؛ لِأَنَّ صِبَانَتَهَا أُبْلَغُ مِمَّنْ قَدْ تَزَوَّجَتْ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣).

(٣) لُبِطَ: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "اللَّامُ وَالْبَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى سُفُوطٍ وَصَرَخٍ. يُقَالُ: لَبِطَ بِهِ، إِذَا صُرِعَ. (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج ٥، ص ٢٣٠).

(٤) وقع لهذه القصة روايتين إحداهما فيها أن النبي اكتفى بالدعاء لسهل، وفي الرواية الثانية أمر عامر بالاغتسال، وقد جمع الطحاوي بين حديث عامر بن ربيعة الذي فيه الاكتفاء بالدعاء، وبين حديث سهل بن حنيف الذي فيه أمر عامر بالاغتسال له، بأنه يحتمل أن يكون قد جمعهما له جميعاً، أو يكون كان ذلك مرتين، ففعل له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كل واحدة منهما ما فعل فيها من دعاء ومن أمر باغتسال، ويحتمل أن يكون الاغتسال كان ثم سُخِّ بِغَيْرِهِ، ثم أورد الطحاوي حديث أبي سعيد الخدري وفيه: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتعوذ من عين الجان وعين الإنس، فلما نزلت المعوذتان أخذهما، وترك ما سوى ذلك. (انظر شرح مشكل الآثار، ج ٧، ص ٣٣٨، ح ٢٩٠١).

(٥) شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِْلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَيْنِ أَنَّهَا حَقٌّ وَفِي الْإِغْتِسَالِ لِمَنْ بُلِيَ بِهَا، ج ٧، ص ٣٣٣، ح ٢٨٩٤.

(٦) مكارم الأخلاق، باب الرقي والعود، ص ٣٤٦، ح ١٠٧٢.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الرقي والتائم، ذكر وصف الوضوء، ج ١٣، ص ٤٧٠، ح ٦١٠٦.

(٨) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٦، ص ٧٩، ح ٥٥٧٤، ح ٥٥٧٥، ح ٥٥٧٦، ح ٥٥٧٧.

(٩) المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكر مناقب سهل بن حنيف الأنصاري، ج ٣، ص ٤٦٤، ح ٥٧٤١.

(١٠) معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج ١، ص ٢٨٣، ح ٩٣٦.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، جماع أبواب كسب الحجام، باب الاستغسال للمعين، ج ٩، ص ٥٩١، ح ١٩٦١٦.

(١٢) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٢٩٠. ٢٩١، رقم ١٣٢٧.

**** أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري**، أبو أمامة، وهو مشهور بكنيته، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل وفاته بعامين، وأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له وسماه باسم جده أبي أمه أبي أمامة سعد بن زرارة، وكناه بكنيته، وهو أحد الجلة من العلماء من كبار التابعين بالمدينة، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ولا صحبه، وذكر في الصحابة لإدراكه النبي صلى الله عليه وسلم بمولده^(١).

**** سفيان بن عيينة**، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة ولا يضره ذلك فلم يحدث عنه أحد في فترة الاختلاط، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار.

**** هشام بن عمار السلمي**، سبقت ترجمته^(٣)، وهو ثقة إلا أنه لما كبر صار يلقن، وحديثه القديم أصح، وهو متابع من قبل يونس بن عبد الأعلى، وعلي بن حرب.

**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الدارقطني^(٤)، والألباني^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «تَبَاعَدَتْ شَعُوبٌ مِنْ لَبِجٍ فَعَاشَ أَيَّاماً» هُوَ اسْمُ رَجُلٍ. وَاللَّبِجُ: الشَّجَاعَةُ^(٦).

الحديث (٢٥٨)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْمُحْرِمِ «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا»، وَتَلْبِيدُ الشَّعْرِ: أَنْ يُجْعَلَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ صَمْغٍ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ لِئَلَّا يَشَعَتْ وَيَقْمَلَ إِبْقَاءً عَلَى الشَّعْرِ. وَإِنَّمَا يُلَبَّدُ مَنْ يَطُولُ مَكْنُئُهُ فِي الْإِحْرَامِ^(٧).

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ١، ص ٨٢، رقم ٣٣.

(٢) تحت حديث رقم (٤).

(٣) تحت حديث رقم (١).

(٤) علل الدارقطني، ج ١٢، ص ٢٦٢، رقم ٢٦٩٣.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٦، ص ١٥٠.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٢.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٣.

الحديث (٢٥٩)

قال الإمام مسلم^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرِمًا، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٢) بلفظ " فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا" من طريق هشيم، وأخرجه البخاري^(٣) بلفظ "ملبياً"، ومسلم^(٤) بنحوه من طريق أبي عوانة "الوضاح بن عبد الله الشكري"، وأخرجه مسلم^(٥) من طريق شعبة بن الحجاج بنحوه

ثلاثتهم (هشيم، وأبو عوانة، وشعبة) عن أبي بشر به.

ثانياً: تراجم الرواة

** أبو بشر: جعفر بن إياس، أبي وحشية الشكري، مات سنة خمس وعشرين ومئة، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبيرة^(٦)، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم، وفي مجاهد^(٧)، وروايته هنا عن سعيد بن جبيرة.

** هشيم بن بشير، سبقت ترجمته^(٨)، ثقة ثبت اتهم بالتدليس والإرسال الخفي، قال إبراهيم بن عبد الله الهروي^(٩): "كَانَ يُدَلِّسُ عَنْ أَبِي بَشْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يُدَلِّسُ عَنْ حُصَيْنٍ"، قلت: لا يضره ذلك خاصة وأنه قد صرح بالسماع في رواية عند البخاري^(١٠)، كما أنه متابع من قبل أبي عوانة، وشعبة بن الحجاج. ** جميع رجال الإسناد ثقات.



(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج ٢، ص ٨٦٦، ح ١٢٠٦ (٩٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب سنة المحرم إذا مات، ج ٣، ص ١٧، ح ١٨٥١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب كيف يكفن المحرم، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٢٦٧.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج ٢، ص ٨٦٦، ح ١٢٠٦ (١٠٠).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج ٢، ص ٨٦٦، ح ١٢٠٦ (١٠١).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٩.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٧.

(٨) تحت حديث رقم (٣٠).

(٩) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٣٣.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب سنة المحرم إذا مات، ج ٣، ص ١٧، ح ١٨٥١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ «لَيْسَ بَلِيدٌ فَيَتَوَقَّلُ، وَلَا لَهُ عِنْدِي مَعْوَلٌ» أَي لَيْسَ بِمُسْتَمْسِكٍ مُتَلَبِّدٍ، فَيُسْرَعُ الْمَشْيُ فِيهِ وَيُعْتَلِّي (١).

الحديث (٢٦٠) لم أعر على لفظ ابن الأثير في قصة أم زرع والقصة أخرجها الشيخان بدونها.

قال الإمام البخاري (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَتَعَاهَدَنَ وَتَعَاقَدَنَ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌّ، عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ: لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ، قَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أَبْتُ خَيْرَهُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَدْرَهُ، إِنْ أَذْكَرُهُ أَذْكَرُ عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ، قَالَتِ الثَّلَاثَةُ: زَوْجِي الْعَشْتَقُ، إِنْ أَنْطَقَ أُطَلِقُ وَإِنْ أَسْكُتَ أُعَلِّقُ، قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلِيلٌ تِهَامَةٌ، لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ، وَلَا مَخَافَةٌ وَلَا سَامَةٌ، قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهَدَى، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدَى، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهَدَ، قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفًّا، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَى، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ، وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ. قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ - أَوْ عَيَايَاءُ - طَبَاقَاءُ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ، شَجَبٌ أَوْ فَلَكَ أَوْ جَمَعَ كُلًّا لَكَ، قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْبٍ، قَالَتِ الثَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النَّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ، قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ، وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ، أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هُوَالِكُ، قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ، أَنَسَ مِنْ حُلِيِّ أُنْثَى، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضُدِي، وَبَجَحَنِي فَبَجَحَتِ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةِ بِشِقِّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ، وَدَائِسٍ وَمُنَقِّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ، وَأَرْفُدُ فَأَنْصَبِحُ، وَأَشْرَبُ فَأَنْقَحُ، أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، عَكُومُهَا رَدَاخٌ، وَبَيْتُهَا فَسَاخٌ، ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ شَطْبَةٍ، وَيُسْبِعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ، بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، طَوْعُ أَبِيهَا، وَطَوْعُ أُمِّهَا، وَمِلْءُ كِسَائِهَا، وَعَيْطُ جَارَتِهَا، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، لَا تَبْتُ حَدِيثَنَا تَبْنِيئًا، وَلَا تُنْقَتُ مِيرَتَنَا تَنْقِيئًا، وَلَا تَمْلَأُ بَيْنَنَا تَعْشِيئًا، قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوْطَابُ تُمَخَضُ، فَلَقِيْ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ، يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرُمَّانَتَيْنِ، فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا، فَكَحَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ سَرِيًّا، وَأَخَذَ حَطِيًّا، وَأَرَاخَ عَلَيَّ نَعْمًا ثَرِيًّا، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا، وَقَالَ: كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكَ، قَالَتْ: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ، مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آيَةِ أَبِي زَرْعٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم (٣) من طريق عيسى بن يونس به بمثله وبدون لفظ ابن الأثير.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، ج٧، ص٢٧، ح٥١٨٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر حديث أم زرع، ج٤، ص١٨٩٦، ح٢٤٤٨.

ثانيا: تراجم الرواة

**** هشام بن عروة، سبقت ترجمته^(١)، ثقة فقيه ربما دلس، ولا يضره ذلك؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى الذين اغتفر الأئمة تدليسهم.**

**** سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي، أبو أيوب الدمشقي، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، ابن بنت شرحبيل بن مسلم الخولاني،**

قال ابن معين^(٢)، وصالح بن محمد البغدادي^(٣): "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وزاد البغدادي: "ولكنه يحدث عن الضعفى"،

وقال ابن معين في موضع آخر^(٤): "لَيْسَ بِالْمُسْكِينِ بَأْسٌ إِذَا حَدَّثَ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ".

وقال أبو حاتم^(٥): "صَدُوقٌ، مُسْتَفِيمٌ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ أَرَوَى النَّاسِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ، وَكَانَ عِنْدِي فِي حَدِّ

لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَضَعَ لَهُ حَدِيثًا لَمْ يُفْهَمْ، وَكَانَ لَا يُمَيِّزُ"، وقال أبو داود^(٦): "ثقة يخطيء كما يخطيء الناس"، وقال

يعقوب بن سفيان^(٧): "كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل، وسليمان ثقة"، وقال

النسائي^(٨)، وابن حجر^(٩): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "يخطيء"، وقال ابن حبان^(١٠): "يَعْتَبَرُ حَدِيثَهُ إِذَا رَوَى عَنِ

الثَّقَاتِ الْمَشَاهِيرِ فَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ ففِيهَا مَنَاقِيرٌ كَثِيرَةٌ لَا اِعْتِبَارَ بِهَا وَإِنَّمَا يَجْعَلُ السَّبْرَ فِي

الْأَخْبَارِ وَالْاِعْتِبَارِ بِالْآثَارِ بِرِوَايَةِ الْعُدُولِ وَالثَّقَاتِ دُونَ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ"، وقال الحاكم^(١١): "قلت للدارقطني:

سليمان بن عبد الرحمن؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: حدث بها عن قوم ضعفى، فأما هو فتقة"،

وقال الذهبي^(١٢): "ثقة لكنه مكثر عن الضعفاء".

خلاصة القول: هو صدوق وما كان من خطئه فلا يضره هنا فقد تابعه علي بن حجر.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



(١) تحت حديث رقم (١٨).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٢٣، رقم ٦٢٢.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٣٠.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ١٣٢، رقم ٦١٨.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٢٩، رقم ٥٥٩.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٣٠.

(٧) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٣٠.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٥٣.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٧٨، رقم ١٣٤٣٥.

(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢١٧، رقم ٣٣٩.

(١٢) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٤٦٢، رقم ٢١١١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي صِفَةِ طَلْحِ الْجَنَّةِ «إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ مَكَانَ كُلِّ شَوْكَةٍ مِنْهَا مِثْلَ خُصْوَةِ التَّيْسِ الْمَلْبُودِ» أَيِ الْمَكْتَنَزِ اللَّحْمِ، الَّذِي لَزِمَ بَعْضُهُ بَعْضًا فَتَلَبَّدَ^(١).

الحديث (٢٦١)

قال عبد الله بن أبي داود السجستاني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عُنْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْمَعُكَ تَذَكُّرُ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً، لَا أَعْلَمُ شَجَرَةً أَكْثَرَ شَوْكًا مِنْهَا - يَعْنِي: الطَّلْحَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ مَكَانَ كُلِّ شَوْكَةٍ مِنْهَا ثَمْرَةً مِثْلَ خُصْوَةِ التَّيْسِ الْمَلْبُودِ - يَعْنِي الْخُصَى - فِيهَا سَبْعُونَ لَوْنًا مِنَ الطَّعَامِ، لَا يُشْبَهُ لَوْنٌ آخَرَ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٣)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٤) من طريق أبي مسهر "عبد الأعلى بن مسهر الغساني"، وأورده ابن كثير^(٥)، والذهبي^(٦) من طريق محمد بن المبارك، كلاهما (أبو مسهر، وابن المبارك) عن يحيى بن حمزة به بألفاظ متقاربة.

ثانياً: تراجم الرواة

* * **عُنْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلْمِيِّ**، له صحبة، كَانَ اسْمُهُ عَتَلَةً، فَغَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَهُ فَمَسَّاهُ عَتْبَةً، يَكْنَى أَبَا الْوَلِيدِ، يَدُ فِي الشَّامِيِّينَ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً^(٧).

* * **محمد بن مصفى بن بهلول القرشي**، أبو عبد الله الحمصي، مات سنة ست وأربعين ومئتين، وثقه مسلمة بن قاسم^(٨)، والذهبي^(٩)، وزاد الذهبي: "يعرب"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١٠): "كان يخطيء".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٣.

(٢) البعث، لعبد الله بن أبي داود السجستاني، ص ٥٩، ح ٧٠.

(٣) مسند الشاميين، للطبراني، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٤٩٢.

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٦، ص ١٠٣، وصفة الجنة، باب ذكر ثمار الجنة وتشابه ألوانها وأجناسها واختلاف طعومها، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٣٤٧.

(٥) النهاية في الفتن والملاحم، لابن كثير، ج ٢، ص ٣٠٧.

(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٩٥.

(٧) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٣١، رقم ١٧٦٨.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦١.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٢٢، رقم ٥١٥٧.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٠٠. ١٠١، رقم ١٥٤١١.

قال أبو حاتم^(١)، والنسائي^(٢)، والذهبي في موضع آخر^(٣)، وابن حجر: "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام وكان يدلس"، وقال النسائي في موضع آخر^(٤): "صالح".
 وقال صالح بن محمد البغدادي^(٥): "كان مخطئا، وأرجو أن يكون صادقا، وقد حدث بأحاديث مناكير"، وَقَالَ صَالِحٌ جَزْرَةٌ^(٦): "لَهُ مَنَّاكِبُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَادِقًا".
خلاصة القول: هو صدوق ولكنه يدلس كما قال ابن حجر فقد عده في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٧)، وقال أبو زرعة الدمشقي: "إن محمد بن مصفى كان ممن يدلس تدليس التسوية"^(٨).
 * * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل محمد بن مصفى صدوق، وما كان من تدليسه فقد صرح بالسماع، وما كان من قول العلماء عنه أنه يخطيء وله أوهام فقد توبع بمتابعة قاصرة من قبل أبي مسهر كما في رواية الطبراني وأبي نعيم المشار إليها في التخريج، وممن حسن الحديث الذهبي فقال^(٩): "حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبْدًا» أَي مُجْتَمِعِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَاحِدَتُهَا: لِبْدَةٌ^(١٠).

الحديث (٢٦٢)

قال الترمذي^(١١) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ^(١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ^(١٣) عَنْ أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَوْلُ الْجِنَّ لِقَوْمِهِمْ: {لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٠٤، رقم ٤٤٦.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٩، ص ٤٦١.

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٤٣، رقم ٨١٨١.

(٤) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٥٠، رقم ١٥.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٤٦٩.

(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٩٥.

(٧) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٥، رقم ١٠٣.

(٨) انظر طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٥، رقم ١٠٣.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٩٥.

(١٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٣.

(١١) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الجن، ج ٥، ص ٤٢٧، ح ٣٣٢٣.

(١٢) أبو الوليد الطيالسي "هشام بن عبد الملك الباهلي"، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٧٣).

(١٣) أبو عوانة: هو وضاح بن عبد الله الشكري، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٨٠).

(١٤) سورة الجن (١٩).

قَالَ: " لَمَّا رَأَوْهُ يُصَلِّي وَأَصْحَابُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ، قَالَ: تَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: { لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا } (١).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل (٢) عن مؤمل بن إسماعيل، والطبري (٣) من طريق أبي هشام، كلاهما عن أبي عوانة عن أبي بشر " جعفر بن أبي وحشية"، وأخرجه الحاكم (٤) من طريق أبي معشر " زياد بن كليب"، كلاهما (أبي بشر، وأبي معشر) عن سعيد بن جبير به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** أبو بشر: جعفر بن إياس، سبقت ترجمته (٥)، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم، وفي مجاهد، وروايته هنا عن سعيد بن جبير.**
**** جميع رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الترمذي قال: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبَسَ)

فِي حَدِيثِ جَابِرٍ «لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: « أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيْعًا»

اللَّبْسُ: الْخَلْطُ. يُقَالُ: لَبَسْتُ الْأَمْرَ بِالْفَتْحِ أَلْبَسُهُ، إِذَا خَلَطْتَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ: أَيَّ يَجْعَلُكَمَ فِرْقًا مُخْتَلِفِينَ (٦).

الحديث (٢٦٣)

قال الإمام البخاري (٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ

(١) سورة الجن (١٩).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عباس، ج٤، ص ٢٥١، ح ٢٤٣١.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ج٢٣، ص ٣٤٤.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، کتاب التفسیر، باب تفسیر سورة الجن، ج٢، ص ٥٤٧، ح ٣٨٦٠.

(٥) تحت حديث رقم (٢٥٩).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص ٤٢٤.

(٧) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: { قُلْ: هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ }،

ج٦، ص ٥٦، ح ٤٦٢٨.

اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ} (١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ: {أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ} (٢)، قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ} (٣) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا أَهْوَنُ - أَوْ هَذَا أَيْسَرُ -».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري (٤) من طريق سفيان بن عيينة، وعن قتيبة بن سعيد (٥)، كلاهما عن عمرو بن دينار به بنحوه. ملاحظة: قال ابن حجر (٦): "هَذِهِ الْقِصَّةُ مُرْسَلَةٌ لِأَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّمَا صَحَبَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْمَدِينَةِ وَكَانَ نَزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَكَّةَ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ مِنْهَا آيَاتٍ فَجَعَلَهَا مَدِينَةً وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْهَا فَلَمْ يَكُنْ جَابِرٌ حَاضِرًا وَقَتَّ نَزُولَهَا حَتَّى يَسْمَعَ اسْتِعَاذَةَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ".

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو النعمان: محمد بن الفضل السدوسي، المعروف بعارم، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين، ثقة ثبت، ولكنه اختلط في آخر عمره.

قَالَ الْبُخَارِيُّ (٧): "تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (٨): "اخْتَلَطَ عَارِمٌ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَزَالَ عَقْلُهُ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ بَعْدَ مَا اخْتَلَطَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ سَنَةِ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ"، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ (٩): "اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَتَغَيَّرَ حَتَّى كَانَ لَا يَدْرِي مَا يُحَدِّثُ بِهِ، فَوَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمَنَاقِبُ الْكَثِيرَةُ، فَيَجِبُ التَّكُّبُ عَنْ حَدِيثِهِ فِيمَا رَوَاهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَذَا مِنْ هَذَا، تُرِكَ الْكُلُّ، وَلَا يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا".

قَالَتِ الْبَاحِثَةُ: وَلَا يَضُرُّهُ اخْتِلَاطُهُ فِرَاوِيَةَ الشَّيْخِينَ عَنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ كَمَا بَيْنَ ذَلِكَ الْعِرَاقِيُّ (١٠)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ (١١): "إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بِمَدَّةٍ وَقَدْ اعْتَمَدَهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ"، كَمَا أَنَّهُ مِنْ

(١) سورة الأنعام (٦٥).

(٢) سورة الأنعام (٦٥).

(٣) سورة الأنعام (٦٥).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى: "أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا"، ج٩، ص١٠١، ح٧٣١٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ"، ج٩، ص١٢١، ح٧٤٠٦.

(٦) فتح الباري، لابن حجر، ج٣، ص١١١.

(٧) التاريخ الكبير، للبخاري، ج١، ص٢٠٨، رقم ٦٥٤.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٥٩.

(٩) المجروحين، لابن حبان، ج٢، ص٢٩٤.٢٩٥، رقم ٩٩٧.

(١٠) التقييد والايضاح، للعراقي، ص٤٦١، وانظر الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص٣٣٥، رقم ١٠٣.

(١١) فتح الباري، لابن حجر، ج١، ص٤٤١.

أوثق الناس في حماد كما قال أبو حاتم^(١): "هُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، بَعْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ"، كما أنه لم يحدث بحديث منكر في هذه الفترة قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢): "تَغَيَّرَ بِأَحْرَةٍ، وَمَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اخْتِلَافِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ"، وقال الذهبي^(٣): "تغير قبل موته فما حدث"، وتشدد في الرد على ابن حبان ووصف قوله بالتهور^(٤).

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

ومنه الحديث «فَلَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»^(٥).

الحديث (٢٦٤)

قال النسائي^(٦) رحمه الله: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ^(٧) عَنْ مَالِكِ^(٨) عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ^(٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(١٠) عن عبد الملك بن جريج، وأخرجه الحميدي^(١١) عن سفيان بن عيينة، وأخرجه البخاري^(١٢)، ومسلم^(١٣)، وأبو داود^(١٤) من طرق عن مالك بن أنس، وأخرجه الترمذي^(١٥) من طريق الليث بن سعد، أربعتهم (ابن جريج، وسفيان، ومالك، والليث) عن ابن شهاب به بنحوه.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٥٩.

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٣١٢، رقم ٣٩٠.

(٣) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢١٠، رقم ٥١١٤.

(٤) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٦) سنن النسائي، كتاب السهو، باب التحري، ج ٣، ص ٣٠، ح ١٢٥٢.

(٧) هو: قتيبة بن سعيد الثقفي، أبو رجاء البلخي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ٤٥٤).

(٨) هو: مالك بن أنس بن مالك، إمام دار الهجرة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥١٦).

(٩) أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري.

(١٠) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٣٤٦٤.

(١١) مسند الحميدي، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٩٧٧.

(١٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب السهو في الفرض والتطوع، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٢٣٢.

(١٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٣٨٩ (٨٢).

(١٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قال: يُم على أكبر ظنه، ج ١، ص ٢٧١، ح ١٠٣٠.

(١٥) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٣٩٧.

ثانيا: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ صَيَّادٍ «فَلَبَسَنِي» أَي جَعَلَنِي اللَّتَبْسُ فِي أَمْرِهِ^(١).

الحديث (٢٦٥)

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَمَحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى^(٣) حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ صَائِدٍ^(٤) إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ لِي: أَمَا قَدْ لَقِيتُ مِنَ النَّاسِ، يَزْعُمُونَ أَنِّي الدَّجَالُ، أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يُوَلَّدُ لَهُ» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدَ لِي، أَوْلَيْسَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدْتُ بِالْمَدِينَةِ، وَهَذَا أَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي فِي آخِرِ قَوْلِهِ: أَمَا، وَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْلَمُ مَوْلِدَهُ وَمَكَانَهُ وَأَيْنَ هُوَ، قَالَ: فَلَبَسَنِي.

أولا: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(٥) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، ومن طريق الجريري^(٦)،

كلاهما عن أبي نضرة به وبدون لفظ ابن الأثير "فلبسني".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ج ٤، ص ٢٢٤١، ح ٢٩٢٧ (٨٩).

(٣) هو: عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، ولقبه أبو همام، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣١).

(٤) قال النووي: يقال له ابن صياد وابن صائِد، وأسمه صافٍ، قال العلماء: وَقَصْنُهُ مُشْكَلَةٌ وَأَمْرُهُ مُشْتَبَهٌ فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ الْمَشْهُورُ أَمْ غَيْرِهِ وَلَاشِكَّ فِي أَنَّهُ دَجَالٌ مِنَ الدَّجَالِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ وَلَاغَيْرِهِ وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ بِصِفَاتِ الدَّجَالِ وَكَانَ فِي بَنِ صَيَّادٍ قَرَأِينَ مُحْتَمَلَةً فَلِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ الدَّجَالُ وَلَاغَيْرِهِ وَلِهَذَا قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ قَتْلَهُ" وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ هُوَ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَالدَّجَالُ كَافِرٌ وَبِأَنَّهُ لا يُوَلِّدُ لِلدَّجَالِ وَقَدْ وُلِدَ لَهُ هُوَ وَأَنْ لا يَدْخُلُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَأَنْ ابْنَ صَيَّادٍ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أُخْبِرَ عَنْ صِفَاتِهِ وَقَتَّ فِئْتَتَهُ وَخُرُوجِهِ فِي الْأَرْضِ... (انظر المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، ج ١٨، ص ٤٦، ٤٧).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ج ٤، ص ٢٢٤١، ح ٢٩٢٧ (٩٠).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ج ٤، ص ٢٢٤١، ح ٢٩٢٧ (٩١).

ثانيا: تراجم الرواة

**** أبو نضرة: المنذر بن مالك بن قِطْعَةَ البصري، مات سنة ثمانية ومئة، ثقة^(١)، ولكنه تغير في آخر عمره قال ابن حبان^(٢): "أفلح في آخر عمره فتغير عليه حفظه"، وذكره في الثقات وقال^(٣): "كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ".**
وقال الذهبي^(٤): "يخطئ"، قلت: يبدو أنه لم يفحش في اختلاطه فلم أجد له ذكر في كتب المختلطين، وكان قد أرسل عن علي بن أبي طالب، وأبي ذر رضي الله عنهم ولكنه لم يرسل عن أبي سعيد وأبي هريرة ومن في طبقتهم^(٥).

**** داؤد بن أبي هند بن دينار بن عذافر الخراساني، أبو بكر، ويقال: أبو محمد البصري، مات سنة أربعين ومئة، ثقة متقن، كان يهيم بأخرة^(٦)، ولكنه متابع بالجري، وسليمان بن طرخان.**
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَحَدِيثُهُ الْأَخْرُ «لَيْسَ عَلَيْهِ» وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ^(٧).

الحديث (٢٦٦)

قال الإمام مسلم^(٨) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ هُوَ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَنْتُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، مَا تَرَى؟» قَالَ: أَرَى عَرْشًا عَلَى الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ عَلَى الْبَحْرِ، وَمَا تَرَى؟» قَالَ: أَرَى صَادِقِينَ وَكَاذِبًا - أَوْ كَاذِبِينَ وَصَادِقًا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ، دَعُوهُ».

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٤٦.

(٢) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ١٥٥، رقم ٧٠٩.

(٣) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٤٢٠، رقم ٥٤٩٩.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٩٥، رقم ٥٦٣٢.

(٥) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ٢٨٧، رقم ٨٠٠.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٠٠.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ج ٤، ص ٢٢٤١، ح ٢٩٢٥ (٨٧).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه مسلم^(١) من طريق سليمان بن طرخان عن أبي نضرة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو نضرة: المنذر بن مالك بن قِطْعَة البصري، سبقت ترجمته^(٢)، ثقة قبل تغير ولا يضره ذلك؛ لأنه لم يفحش فيه.

* * الجريري: سعيد بن إياس، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين، واختلاطه لا يضر هنا حيث أن سالم بن نوح سمع منه قبل الاختلاط كما بين ذلك العراقي^(٤).

* * سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار، مات بعد سنة مئتين، قال أبو زرعة^(٥): "لا بأس به، صدوق، ثقة"، وقال الساجي^(٦): "صدوق ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧)، ووثقه ابن قانع^(٨).

وقال أحمد بن حنبل^(٩): "مَا أرى به بأس، كتبت عنه حديثاً واحداً"، وقال يحيى بن معين^(١٠): "ليس بشيء"، وقال في موضع آخر^(١١): "ليس بحديثه بأس"، وقال أبو حاتم^(١٢): "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي^(١٣)، والدارقطني^(١٤): "ليس بالقوي"، وقال ابن عدي^(١٥): "عنده غرائب وأفراد، وأحاديثه محتملة متقاربة"، وقال الذهبي^(١٦): "صدوق"، وقال في موضع آخر^(١٧): "حسن الحديث"، وقال ابن حجر^(١٨): "صدوق له أوهام".

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ج٤، ص٢٤١، ح٢٩٢٦ (٨٨).

(٢) تحت حديث رقم (٢٦٥).

(٣) تحت حديث رقم (٤٠).

(٤) التقييد والإيضاح، للعراقي، ص٤٤٧.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص١٨٨، رقم ٨١٣.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٤٤٣، رقم ٨١٧.

(٧) الثقات، لابن حبان، ج٦، ص٤١١، رقم ٨٣٣٩.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣، ص٤٤٣، رقم ٨١٧.

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٥٠٨، رقم ٣٣٥١.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج١٠، ص١٧٤.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج٤، ص٢٤٥، رقم ٤١٨٣.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤، ص١٨٨، رقم ٨١٣.

(١٣) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص٤٦، رقم ٢٢٨.

(١٤) سنن الدارقطني، ج٢، ص١٢٠، ح١٢٤٩.

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٤، ص٣٨٢.

(١٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٩، ص٣٢٥، رقم ١٠٦.

(١٧) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص٨٢، رقم ١٢١.

(١٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٢٧.

خلاصة القول: هو صدوق، وما كان من أوامه فقد توبع بمتابعة قاصرة من قبل معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي نضرة وهي رواية مسلم المشار إليها في التخريج.
** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:
وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمُبْعَثِ «فَجَاءَ الْمَلَكُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، قَالَ: فَخِفتُ أَنْ يَكُونَ قَدِ التَّبَسُّبِ بِى» أَيِ حَوْلِطْتُ فِي عَقْلِي (١).

الحديث (٢٦٧)

قال الدارمي (٢) رحمه الله: أخبرنا نعيم بن حماد ثنا بقية عن بحير عن خالد بن معدان ثنا عبد الرحمن بن عمرو السلمى عن عتبة بن عبد السلمي أنه حدثهم وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له رجل كيف كان أول شأنك يا رسول الله؟ قال: "كانت حاضنتي من بني سعد بن بكر فانطلقت أنا وابن لها في بهم (٣) لنا ولم نأخذ معنا زادا فقلت: يا أخي اذهب فأتنا بزاد من عند أمنا فانطلق أخي ومكثت عند البهم فأقبل طائران أبيضان كأنهما نسران، فقال أحدهما لصاحبه: أهو هو؟ قال الآخر: نعم، فأقبلا بيئدراني فأخذاني فبطحاني للققا فشقا بطني ثم استخرجا قلبي فشقا فأخرجا منه علقيتين سوداوين، فقال أحدهما: ايئتي بماء تثلج فغسل به جوفي، ثم قال: ايئتي بماء برد فغسل به قلبي، ثم قال: ايئتي بالسكينة فذره في قلبي، ثم قال أحدهما لصاحبه: خطه، فخاطه وختم عليه بخاتم النبوة، ثم قال أحدهما لصاحبه: اجعله في كفة واجعل ألفا من أمته في كفة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أنا انظر إلى الألف فوقي أشفق أن يخر علي بعضهم"، فقال: لو أن أمته وزنت به لمال بهم، ثم انطلقا وتركاني، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وفرت فرقا شديدا ثم انطلقت إلى أمي فأخبرتها بالذي لقيت فأشفقت أن يكون قد التبس بي، فقالت: أعيذك بالله فرحلت بعيرا لها فجعلتني على الرجل وركبت خلفي حتى بلغتنا إلى أمي فقالت أدبت أمانتي ودمتي وحدثتها بالذي لقيت فلم يرعها ذلك وقالت إنني رأيت حين خرج مني يعني نورا أضاعت منه قصور الشام.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٤.

(٢) سنن الدارمي، المقدمة، باب كيف كان أول شأن النبي صلى الله عليه وسلم، ج١، ص٢٠، ح١٣.

(٣) البهم: هي صغار أولاد الغنم، يقال للواحد منها بهمة، الذكر والأنثى فيه سواء. (غريب الحديث، للخطابي، ج٣، ص١٧٩).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(١)، والطبراني^(٢)، والحاكم^(٣)، والبيهقي^(٤)، وابن عساكر^(٥) جميعهم من طرق عن بقية بن الوليد به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عبد الرحمن بن عمرو بن عتبة السلمي**، مات سنة عشر ومائة،

ذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وكان القطان قد حكم على حديث له بعدم الصحة لجهالة حاله^(٧)، وقال الذهبي^(٨): "صدوق"، وقال ابن حجر^(٩): "مقبول".

خلاصة القول: هو مقبول إن توبع وإلا فلين الحديث.

**** خالد بن معدان الكلاعي الحمصي**، سبقت ترجمته^(١٠)، متفق على توثيقه؛ ولكنه يرسل كثيرا ويدلس، أما

عن إرساله فإنه لم يرسل عن عبد الرحمن السلمي^(١١)، كما أنه مدلس من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم.

**** بقية بن الوليد الحميري**، سبقت ترجمته^(١٢)، ثقة إلا أنه يرسل ويدلس، وقد صرح بالسماع في رواية الحاكم،

ولكن لم يصرح به في جميع طبقات الإسناد.

**** نعيم بن حماد الخزاعي**، أبو عبد الله المروزي، مات سنة ثمانية وعشرين ومائتين، مختلف فيه:

قال أحمد بن حنبل^(١٣): "نعيم بن حماد كان من الثقات"، ووثقه العجلي^(١٤).

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عتبة بن عبد السلمي، ج ٢٩، ص ١٩٤، ح ١٧٦٤٨.

(٢) مسند الشاميين، للطبراني، ج ٢، ص ١٩٨، ح ١١٨١.

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، من كتاب آيات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي من دلائل النبوة، ج ٢، ص ٦٧٣، ح ٤٢٣٠.

(٤) دلائل النبوة، جماع أبواب ما ظهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات بعد ولادته، وقيل مبعثه، باب ما جاء في شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم واستخراج حظ الشيطان من قلبه، ج ٢، ص ٨.

(٥) تاريخ دمشق، باب ما جاء في اختصاص الشام وقصوره بالإضاءة عند مولد النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ١٧١.

(٦) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ١١١، رقم ٤٠٩٨.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ٢٣٨.

(٨) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٣٨، رقم ٣٢٧٧.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٧.

(١٠) تحت حديث رقم (٥٤).

(١١) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٩٣.

(١٢) تحت حديث رقم (٨٥).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٢٥١.

(١٤) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٣١٦، رقم ١٨٥٨.

وقال أحمد بن ثابت أبو يحيى^(١): "سمعت أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين يقولان: نعيم بن حماد معروف بالطلب، ثم ذمه يحيى فقال: إنه يروي عن غير الثقات".

وقال ابن الجنيد^(٢): "سمعت يحيى بن معين وسئل عن حماد فقال: ثقة. قلت: إن قوما يزعمون أنه صحح كتبه من علي الصيدلاني، فقال يحيى: أنا سألته فقلت: أخذت كتب علي الصيدلاني فصحت منها؟ فأنكر، وقال: إنما كان قد رث، فنظرت، فما عرفت ووافق كتبي غيرت".

وقال ابن معين في موضع آخر^(٣): كان من أهل الصدق إلا أنه يتوهم الشيء ويخطيء فيه، وقال أيضا^(٤): "ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنة".

وقال أبو زرعة الدمشقي^(٥): "يصل أحاديث يوقفها الناس"، وقال أبو حاتم^(٦): "محله الصدق".

وقال صالح بن محمد الأسدي^(٧): "كان نعيم يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها"، وقال النسائي^(٨): "ضعيف"، وقال في موضع آخر^(٩): "ليس بثقة"، وقال أيضا^(١٠): "قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به".

وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١١): "ربما أخطأ ووهم".

وقال ابن عدي^(١٢): "قال لنا أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي: نعيم بن حماد يروي عن ابن المبارك ضعيف..."، ثم قال: "كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة كذب"، وكذلك قال أبو الفتح الأزدي^(١٣).

وعقب ابن عدي بقوله^(١٤): "ابن حماد متهم فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي"، ورد ابن حجر على ابن عدي بقوله^(١٥): "وحاشى الدولابي أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه، فإنه مجهول متهم، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: قالوا، فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٢٥١.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٩٨، ٣٩٩، رقم ٥٢٨.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٤١٩، رقم ٧٢٣٧.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٤١٩، رقم ٧٢٣٧.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٩، ص ٤٧١.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٤٦٤، رقم ٢١٢٥.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٤١٩، رقم ٧٢٣٧.

(٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٠١، رقم ٥٨٩.

(٩) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ٤١٩، رقم ٧٢٣٧.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٩، ص ٤٧٦.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ٢١٩، رقم ١٦٠٩٩.

(١٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٢٥١.

(١٣) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤٦٣.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٩، ص ٤٧٦.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤٦٣.

ولكن في حديثه أوهام معروفة"، وقال ابن حجر في موضع آخر^(١): "صدوق يخطيء كثيرا، فقيه عارف بالفرائض".

وذكر له ابن عدي مجموعة أحاديث وقال عقبها^(٢): "ولنعيم غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم وضعفه قوم، وكان أحد من يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما".

وقال أبو سعيد بن يونس^(٣): "روى أحاديث مناكير عن الثقات".

وقال مسلمة بن قاسم^(٤): "كان صدوقا، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكورة في الملاحم انفرد بها، وله مذهب سوء في القرآن، كان يجعل القرآن قرآنين، فالذي في اللوح المحفوظ كلام الله تعالى، والذي بأيدي الناس مخلوق"، وقال الدارقطني^(٥): "إمام في السنة كثير الوهم"، وقال أبو أحمد الحاكم^(٦): "ربما يخالف في بعض حديثه"، وقال الذهبي^(٧): "حافظ وهو من المدلسة ولكنه يأتي بعجائب"، وقال^(٨): "لا يجوز لأحد أن يحتج به وقد صنّف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير".

خلاصة القول: هو ضعيف، قال بشار معروف^(٩): "في تقويته وتحسين حديثه نظر شديد لما اتهم به من وضع الأكاذيب، وبعض الأحاديث لتقوية مذهبه".

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل العلل التالية:

- عبد الرحمن بن عمرو، مقبول ولم يتابع.
- تدليس بقية بن الوليد.
- ضعف نعيم بن حماد.

قال حسين سليم أسد^(١٠): "إسناده ضعيف، بقية بن الوليد يدلّس تدليس التسوية وقد عنعن في هذا الإسناد"،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٦٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ٢٥٦.

(٣) تاريخ ابن يونس المصري، ج ٢، ص ٢٤٥، رقم ٦٥٣.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤٦٢.

(٥) سوالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٨٠، رقم ٥٠٣.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤٦٣.

(٧) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٨٤، رقم ٣٥١.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٦٠٩.

(٩) انظر تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار معروف، ج ٢٩، ص ٤٨١.

(١٠) سنن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد، ج ١، ص ٢٠، ح ١٣.

وكذلك قال شعيب الأرنؤوط^(١): "إسناده ضعيف، بقية بن الوليد يدلّس تدليس التسوية، وقد عنعن، فلا يقبل حديثه إلا أن يصرح بالسماع في جميع طبقات السند".

وقصة شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم أخرجها البخاري^(٢) من طريق شريك بن عبد الله قال: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: " لَيْلَةَ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ أَوْلَهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُدُوا خَيْرَهُمْ، فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى، فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَتَتَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَتَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَتَامُ قُلُوبُهُمْ، فَلَمْ يَكْلَمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ، فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بئرِ زَمْرَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جَبْرِيلُ، فَشَقَّ جَبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ حَتَّى فَرَعَ مِنْ صَدْرِهِ وَجُوفِهِ، فَعَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْرَمَ بِيَدِهِ، حَتَّى أَنْقَى جُوفَهُ، ثُمَّ أَتَى بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ، مَحْشُورًا إِيْمَانًا وَحِكْمَةً، فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَعَادِيْدَهُ - يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ - ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...".

وأخرجه مسلم^(٣) من طريق ثابت البناني عن أنس بن مالك، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُنْبِئْتُ فَانطَلَقُوا بِي إِلَى زَمْرَمَ، فَشَرِحَ عَن صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ، ثُمَّ أُنزِلْتُ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «فِيَأْكُلُ وَمَا يَتَلَبَّسُ بِيَدِهِ طَعَامٌ» أَي لَا يَلْزُقُ بِهِ؛ لِنَظَافَةِ أَكْلِهِ^(٤).

الحديث (٢٦٨)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «ذَهَبٌ وَلَمْ يَتَلَبَّسْ مِنْهَا بِشَيْءٍ» يَعْنِي مِنَ الدُّنْيَا^(٥).

الحديث (٢٦٩)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



(١) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٩، ص ١٩٦، ح ١٧٦٤٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله " وكلم الله موسى تكليماً"، ج ٩، ص ١٤٩، ح ٧٥١٧.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السموات وفرض الصلوات، ج ١، ص ١٤٧، ح ١٦٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّهُ نَهَى عَنْ لِبْسَتَيْنِ» هِيَ بَكْسِرِ اللَّامِ: الْهَيْئَةُ وَالْحَالَةُ. وَرُوي بِالضَّمِّ عَلَى الْمَصْدَرِ (١).

الحديث (٢٧٠)

قال ابن ماجة (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لِبْسَتَيْنِ: عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ (٣)، وَعَنِ الْإِحْتِبَاءِ (٤) فِي النَّوْبِ الْوَاحِدِ، يُفْضِي بَفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ (٥).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة (٦) من طريق أبي أسامة بمثله، وأخرجه أحمد (٧)، والبخاري (٨) من طريق عبد الله بن نمير مع زيادة: ونهى عن بيعتين"، وأخرجه أحمد (٩)، وأبو عوانة (١٠)، والبيهقي (١١) من طريق محمد بن عبيد مطولا، ثلاثتهم (أبو أسامة، وابن نمير، ومحمد بن عبيد) عن عبيد الله بن عمر به.

ثانياً: تراجم الرواة

* أبو أسامة: حماد بن أسامة، سبقت ترجمته (١٢)، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره (١٣)، يضره ذلك فقد عده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين الذين لا يضر تدليسهم.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٢) سنن ابن ماجة، كتاب اللباس، باب ما نهى عنه من اللباس، ج ٢، ص ١١٧٩، ح ٣٥٦٠.

(٣) اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ: قَالَ أَبُو عبيد: "قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْ يَشْتَمَلَ الرَّجُلُ بَثْوِيهِ فَيَجْلِبُ بِهِ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا فَيُخْرِجُ مِنْهُ يَدَهُ. وَقَالَ أَبُو عبيد: وَرُبَّمَا اضْطَجَعَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ قَالَ أَبُو عبيد: كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَذْرِي لَعْلَهُ يُصِيبُهُ شَيْءٌ يُرِيدُ الْإِحْتِرَاسَ مِنْهُ وَأَنْ يَقِيَهُ بِيَدَيْهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ لِإِدْخَالِهِ إِيَّاهُمَا فِي ثِيَابِهِ فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْفُقَهَاءِ فَانَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بَثْوَبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعُهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ فَيَبْدُو مِنْهُ فَرْجُهُ وَالْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّوْبِيلِ". (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٢، ص ١١٨).

(٤) الْإِحْتِبَاءُ: هُوَ أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رِجْلَيْهِ إِلَى بَطْنِهِ بَثْوَبٍ يَجْمَعُهُمَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ، وَيَشُدُّهُ عَلَيْهَا. وَقَدْ يَكُونُ الْإِحْتِبَاءُ بِالْيَدَيْنِ عَوَضَ النَّوْبِ. وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا النَّوْبُ وَاحِدٌ رُبَّمَا تَحْرَكَ أَوْ زَالَ النَّوْبُ فَتَبْتُوْ عَوْرَتَهُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٣٣٥).

(٥) يُفْضِي بَفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ: قَالَ السَّنْدِيُّ: "مِنَ الْإِفْضَاءِ كِنَايَةٌ عَنِ انْكِشَافِ الْفَرْجِ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ". (حاشية السندي على سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ٣٥٦٠).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب اللباس والزينة، باب ما كره من اللباس، ج ٥، ص ٢٠٠، ح ٢٥٢١٦.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ١٠٤٤١.

(٨) مسند البخاري، ج ١٥، ص ١٤، ح ٨١٨٥.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ١٠٤٤١.

(١٠) مستخرج أبي عوانة، باب حظر بيعتان المسمتان الملامسة والمناذبة، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٤٨٧٨.

(١١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب وجوب ستر العورة للصلاة وغيرها، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٣٢٠٧، والآداب، باب في اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد، ص ٢٣٦، ح ٥٧٩.

(١٢) تحت حديث رقم (٤٩).

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٧.

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه شعيب الأرنؤوط^(١)، والألباني^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبَطَ)

فِيهِ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الشُّهَدَاءِ، فَقَالَ: أَوْلَيْكَ يَتَلَبَّطُونَ فِي الْغُرَفِ الْعُلَى» أَي يَتَمَرَّغُونَ^(٣).

الحديث (٢٧١)

قال سعيد بن منصور^(٤) رحمه الله: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بجير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءه رجل، فقال: أي الشهداء أفضل؟ قال: «الذين يلقون في الصف ولا يقتلون وجوههم حتى يقتلوا، أولئك الذين يتلبطون في الغرف العلى من الجنة يضحك إليهم ربك، وإذا ضحك ربك إلى عبد في موطن فلا حساب عليه».

أولا: تخريج الحديث

أخرجه أحمد^(٥)، والآجري^(٦)، وابن أبي عاصم^(٧)، وأبو يعلى^(٨)، وابن قانع^(٩)، والطبراني^(١٠)، والبيهقي^(١١) جميعهم من طرق عن إسماعيل بن عياش به بألفاظ متقاربة.

ثانيا: تراجم الرواة

** نعيم بن همار، صحابي، مختلف في اسمه قال يحيى بن معين: اختلف الناس في نعيم بن همار، فقالوا: هبار، وقالوا: حمار وأهل الشام يقولون: همار، وهم أعلم به، وهو غطفاني معدود في أهل الشام^(١٢).

(١) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١٦، ص ٢٧٣، ح ١٠٤٤١.

(٢) صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، للألباني، ج ٨، ص ٦٠، ح ٣٥٦٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٥.

(٤) سنن سعيد بن منصور، كتاب الجهاد، باب ما للشهيد من الثواب، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٢٥٦٦.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، تنمة مسند الأنصار، حديث نعيم بن همار، ج ٣٧، ص ١٤٤، ح ٢٢٤٧٦.

(٦) الشريعة، كتاب التصديق بالنظر إلى الله عز وجل، باب الإيمان بأن الله عز وجل يضحك، ج ٢، ص ١٠٦٧، ح ٦٥٠.

(٧) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٢، ص ٤٧٤، ح ١٢٧٧.

(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ٦٨٥٥.

(٩) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٣، ص ١٥٢.

(١٠) مسند الشاميين، للطبراني، ج ٢، ص ١٩٠، ح ١١٦٧.

(١١) الأسماء والصفات، باب ما جاء في الضحك، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٩٨٦.

(١٢) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٥٠٩ . ١٥١٠، رقم ٢٦٣٢.

**** خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ الْكَلَاعِي الْحَمْصِي**، سبقت ترجمته^(١)، متفق على توثيقه؛ ولكنه يرسل كثيرا ويدلس، أما عن إرساله لم يرسل عن كثير بن مرة^(٢)، كما أنه مدلس من الطبقة الثانية الذين لا يضر تدليسهم.

**** إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي^(٣)**، أبو عتبة الحمصي، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وثقه يحيى بن معين^(٤)، ويعقوب بن سفيان^(٥)، وقال ابن معين في موضع آخر^(٦): "ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه".

وقال أيضا^(٧): "أرجو أن لا يكون به بأس"، وقال أيضا: "ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم"^(٨).

وكان جماعة من العلماء أيضا قد وثقوه فيما رواه عن أهل بلده، وضعفوه في المدنيين، والعراقيين وغيرهم فقال علي بن المدني^(٩): "رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن لهيعة"، وقال أيضا^(١٠): "كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف".

وقال أحمد بن حنبل^(١١): روايته عن الشاميين أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم.

وقال عمرو بن علي^(١٢): "إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة، مثل: هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء".

وقال البخاري^(١٣): "إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر".

وقال في موضع آخر^(١٤): "ما روى عن الشاميين فهو أصح".

(١) تحت حديث رقم (٥٤).

(٢) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٩٣.

(٣) العنسي: بفتح العين المهملة وسكون النون وفي آخرها سين مهملة، هذه النسبة إلى عنس بن مالك بن أدد بن زيد. (الأنساب، للسمعاني، ج ٩، ص ٣٩٥).

(٤) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٤، ص ٤١١، رقم ٥٠٣٢.

(٥) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(٩) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(١٠) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المدني، ص ١٦١، رقم ٢٣٣.

(١١) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(١٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٧، ص ١٨٦، رقم ٣٢٢٩.

(١٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ١، ص ٣٦٩، رقم ١١٦٩.

وقال ابن عدي^(١): ما رواه ابنُ عيَّاشٍ عنِ أهلِ الشَّامِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، وَإِنَّمَا يَخْلُطُ وَيَغْلُطُ فِي حَدِيثِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ، وقال أيضا^(٢): "بالجملة إسماعيل ابن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة"، وقال يعقوب بن سفيان^(٣): تكلم قوم فيه فقالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين، وقال النسائي^(٤): "صالح في حديث أهل الشام"، وقال أبو زرعة^(٥): "صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"، وقال الذهبي^(٦): "شيخ الشاميين ليس بالقوي وحديثه عن الحجازيين منكر ضعيف بخلاف الشاميين"، وقال ابن حجر^(٧): "صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم".

وقال أبو حاتم^(٨): "لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري".

حيث ضعف أبو إسحاق الفزاري حديث إسماعيل مطلقا فقال عندما سُئل عن إسماعيل وبقيه: "اكتب عن بقية ماروي عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش، ما روى عن المعروفين ولا غيرهم".

وممن ضعف حديثه مطلقا ابن خزيمة قال^(٩): "لا يحتج به"، وقال ابن المبارك^(١٠): "لا أستحلي حديثه".

وقال الدارقطني^(١١): "مضطرب الحديث"، وقال في موضع آخر^(١٢): "متروك الحديث".

وقد نسب لإسماعيل بن عياش اتهامان:

الأول: الاختلاط

قال الحاكم^(١٣): "هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه"، ورؤي عن علي بن حجر أنه قال^(١٤): "ابن عياش حجة لولا كثرة وهمه"، وقال ابن حبان^(١٥): "كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغبراء

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٧٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٤٨٨.

(٣) انظر المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٢، ص ٤٢٤.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٢٥.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٩٢، رقم ٦٥٠.

(٦) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ٤٧، رقم ٣٨.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٩.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ١٩٢، رقم ٦٥٠.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٢٥.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٢٥.

(١١) سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٤٣٢، ح ٢٩٠٣.

(١٢) سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٠٨، ح ١٩٤.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٢٦.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١، ص ٣٢٦.

(١٥) المجروحين، لابن حبان، ١، ص ١٢٥.

خط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزم المتن بالمتن، وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن حد الاحتجاج به"، وكذلك قال سبط بن العجمي^(١): "لما كبر تغير حفظه وكثر الخطأ في حديثه".

قلت: تبين من الأقوال السابقة أن اختلاطه كان في حديثه عن غير الشاميين من العراقيين والحجازيين، أما ما رواه عن الشاميين فكان صحيحاً، وروايته هنا عن أهل بلده فتنتفي تهمة الاختلاط عنه.

الثاني: التدليس

قال ابن حجر: أشار ابن معين، وابن حبان إلى أنه كان يدلس، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة^(٢) من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول حديثهم وقد صرح بالسماع في رواية البيهقي^(٣).

خلاصة القول: صدوق في رواياته عن الشاميين أهل بلده، وهذا الحديث منها.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

الثالث: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، من أجل إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده. وممن حسن إسناده حسين سليم أسد^(٤)، والألباني فقال^(٥): "هذا إسناد شامي متصل صحيح".



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ مَاعِزٍ « لَا تَسْبُوهُ فَإِنَّهُ الْآنَ يَتَلَبَّبُ فِي الْجَنَّةِ »^(٦).

الحديث (٢٧٢) لم أجد لفظ ابن الأثير ولكن وجدت قصة ماعز بالمعنى وهي كالتالي:

قال أبو داود^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الصَّامِتِ، ابْنَ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ فِي الْخَامِسَةِ، فَقَالَ: «أَنْكَيْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءُ فِي الْبَيْتِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَدْرِي مَا الرَّنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ حَلَالًا، قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انظُرْ إِلَى هَذَا الَّذِي سَنَّ

(١) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص ٥٦، رقم ١١.

(٢) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٣٧، رثم ٦٨.

(٣) انظر الأسماء والصفات، للبيهقي، باب ما جاء في الضحك، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٩٨٦.

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، ج ١٢، ص ٢٥٨، ح ٦٨٥٥.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٦، ص ١٢٤.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٥.

(٧) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، ج ٤، ص ١٤٨، ح ٤٤٢٨.

اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَدَعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ الْكَلْبُ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِحِيفَةِ حِمَارٍ شَائِلٍ (١) بِرَجْلِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟» فَقَالَ: نَحْنُ ذَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «انزِلَا فَكُلَا مِنْ حِيفَةِ هَذَا الْحِمَارِ»، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عَرَضٍ أَحْيِكُمَا آتِنَا أَشَدَّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْقَمِسُ فِيهَا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق (٢) ومن طريقه النسائي (٣)، وابن الجارود (٤)، وابن حبان (٥)، والدارقطني (٦)، ولفظ النسائي وابن حبان "إنه الآن في الجنة"، ولفظ ابن الجارود، والدارقطني "ينغمس"، وأخرجه أبو يعلى (٧)، والبيهقي (٨) بلفظ "ينقمص" جميعهم من طرق عن ابن جريج، وأخرجه ابن المبارك (٩) بلفظ: "يَسْتَحِمَّنْ"، والطيالسي (١٠) بلفظ: "ينقمص"، والنسائي (١١) بلفظ: "ينغمس"، والطحاوي (١٢) بلفظ: "يهش" جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة، وأخرجه البخاري (١٣) بلفظ "ينغمس" من طريق زيد بن أبي أنيسة، وأخرجه النسائي (١٤) بلفظ "ينغمس" من طريق الحسين بن واقد، أربعتهم (ابن جريج، وحماد بن سلمة، وزيد بن أبي أنيسة، والحسين بن واقد) عن أبي الزبير به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * عبد الرحمن بن الصامت، وقيل: ابن هضاض، الدوسي (ابن عم أبي هريرة)، من الطبقة الثالثة (من الوسطى من التابعين).

(١) قال الفراهيدي: "كل شيء مرتفع فهو شائل". (العين، للفراهيدي، ج ٦، ص ٢٨٥).

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الرجم والإحصان، ج ٧، ص ٣٢١، ح ١٣٣٤٠.

(٣) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الرجم، باب ذكر استقصاء الإمام على المعترف عنده بالزنا، ج ٦، ص ٤١٦، ح ٧١٢٧.

(٤) المنتقى، كتاب الطلاق، باب حد الزاني البكر والثيب، ص ٢٠٦، ح ٨١٤.

(٥) صحيح ابن حبان، كتاب الحدود، باب ذكر إباحتها التوقف في إمضاء الحدود، ج ١٠، ص ٢٤٤، ح ٤٣٩٩.

(٦) سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات وغيره، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ٣٤٤٢.

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١٠، ص ٥٢٤، ح ٦١٤٠.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحدود، باب من قال: لا يقام عليه الحد حتى يعترف أربع مرات، ج ٨، ص ٣٩٦، ح ١٦٩٩٨.

(٩) مسند عبد الله بن المبارك، ص ٩١، ح ١٥٣.

(١٠) مسند أبي داود الطيالسي، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٢٥٩٥.

(١١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الرجم، باب ذكر استقصاء الإمام على المعترف عنده بالزنا، ج ٦، ص ٤١٧، ح ٧١٢٨.

(١٢) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في "صلاته على الجهنمية التي رجمها بإقرارها عنده بالزنى

وفي تركه الصلاة على ما عجز الذي رجمه بإقراره عنده"، ج ١، ص ٣٨٤، ح ٤٣٨.

(١٣) الأدب المفرد، باب الغيبة للميت، ص ٢٥٦، ح ٧٣٧.

(١٤) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الرجم، باب كيف يفعل بالرجل، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٧١٦٢.

ذكره ابن حبان في الثقات^(١)، وقال البخاري^(٢): "لا يُعرف إلا بهذا الحديث".
وقال النباتي^(٣): "من لا يعرف إلا بحديث واحد، ولم يشهر حاله فهو في عداد المجهولين"
وقال الذهبي^(٤): "مجهول"، وقال في موضع آخر^(٥): "لا يدري من هذا"، وقال ابن حجر^(٦): "مقبول".
خلاصة القول: مقبول عند المتابعة وإلا فهو لين الحديث.

**** أبو الزبير المكي:** هو محمد بن مسلم بن تدرس، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول روايته، وقد صرح هنا بالسماع في رواية النسائي فتنتفي تهمة التدليس عنه.

**** عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي،** سبقت ترجمته^(٨)، ثقة فقيه فاضل؛ ولكنه مدلس من الطبقة الثالثة التي لا بد فيها من التصريح بالسماع لقبول حديثهم، وقد صرح بالسماع في رواية عبد الرزاق، وأما عن إرساله فقد ذكر العراقي^(٩) جماعة ممن أرسل عنهم ابن جريج ولم يكن فيهم أبي الزبير المكي.
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل عبد الرحمن بن الصامت مقبول ولم يتابع على الحديث.
وقصة ما عز وردت في الصحيحين ولكن بدون عبارة ابن الأثير فأخرجها مسلم^(١٠) من حديث بريدة بن الحصيب وفي آخر القصة: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ فُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ «جَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَلَوَّى وَيَتَلَبَّبُ»^(١١).

(١) الثقات، لابن حبان، ج ٥، ص ٩٧، رقم ٤٠٢٨.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٩٨، رقم ٤٠٢.

(٣) النباتي: هو: أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٧٤١.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٣١، رقم ٣٢٢٣.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٥٧٠.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٤٣.

(٧) تحت حديث رقم (١٠٩).

(٨) تحت حديث رقم (٢٧).

(٩) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٢١١.

(١٠) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، ج ٣، ص ١٣٢١، ح ١٦٩٥.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٥.

الحديث (٢٧٣)

قال الإمام البخاري^(١) رحمه الله: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوَّلَ مَا اتَّخَذَ النِّسَاءُ الْمِنْطَقَ^(٣) مِنْ قَبْلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ، اتَّخَذَتْ مِنْطَقًا لِشَعْفَى أَثَرَهَا عَلَى سَارَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ وَبَابِهَا إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُرْضِعُهُ، حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ^(٤)، فَوْقَ زَمْزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ، وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ، فَوَضَعَهُمَا هُنَاكَ، وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا فِيهِ تَمْرٌ، وَسِقَاءً فِيهِ مَاءٌ^(٥)، ثُمَّ قَفَى إِبْرَاهِيمُ مِنْطَقًا، فَتَبِعْتَهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَتْ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرُكُنَا بِهَذَا الْوَادِي، الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ؟ فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مِرَارًا، وَجَعَلَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ لَهُ: اللَّهُ الَّذِي أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَتْ: إِذَنْ لَا يُضِيْعُنَا، ثُمَّ رَجَعَتْ، فَاَنْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ النَّبِيَّةِ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ، اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ، ثُمَّ دَعَا بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: رَبِّ {إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْنِكَ الْمُحَرَّمِ}^(٦) حَتَّى بَلَغَ {يَشْكُرُونَ} وَجَعَلْتُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تُرْضِعُ إِسْمَاعِيلَ وَتَشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ مَا فِي السِّقَاءِ عَطِشَتْ وَعَطِشَ ابْنُهَا، وَجَعَلْتُ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَلَوَّى، أَوْ قَالَ يَتَلَبُّطُ^(٧) فَاَنْطَلَقْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَوَجَدْتُ الصِّفَا أَقْرَبَ جَبَلٍ فِي الْأَرْضِ يَلِيهَا، فَقَامْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلْتُ الْوَادِي تَنْظُرُ هَلْ تَرَى أَحَدًا فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَهَبَطْتُ مِنَ الصِّفَا حَتَّى

إِذَا بَلَغْتَ الْوَادِي رَفَعْتُ طَرْفَ دِرْعِيهَا، ثُمَّ سَعَتُ سَعَى الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ^(٨) حَتَّى جَاوَزْتُ الْوَادِي، ثُمَّ أَنْتِ الْمَرْوَةَ فَقَامْتُ عَلَيْهَا وَتَنْظُرْتُ هَلْ تَرَى أَحَدًا فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَذَلِكَ سَعَى النَّاسِ بَيْنَهُمَا»...

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به البخاري دون مسلم.

ثانياً: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٣٣٦٤.

(٢) هو: عبد الله بن محمد الجعفي، أبو جعفر البخاري المعروف بالمسندي، سمي بذلك لأنه كان يطلب المسانيد في صغره.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢١، والأنساب، للسمعاني، ج ٣، ص ٢٩١.

(٣) المنطق: النطاق، وجمعه: مناطق، وهو أن تلبس المرأة ثوبها، ثم تشدّ وسطها بشيءٍ وترفع وسط ثوبها، وتربسه على الأسفل

عند معاناة الأشغال؛ لئلا تعثر في ذيلها. وبه سميت أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين؛ لأنها كانت تطارق نطاقاً فوق نطاقٍ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٥، ص ٧٥.

(٤) دَوْحَةٌ: الشجرة العظيمة. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٢، ص ٢٦).

(٥) وَسِقَاءٌ فِيهِ مَاءٌ: السِّقَاءُ بِكسْرِ أُوْلِهِ قَرْيَةٌ صَغِيرَةٌ. (فتح الباري، لابن حجر، ج ٦، ص ٤٠١).

(٦) سورة إبراهيم (٣٧).

(٧) يتلَبُّط: أي يتمرغ فيه ويتقلب. (الفاوق في غريب الحديث، للزمخشري، ج ٣، ص ٢٩٧).

(٨) سَعَتُ سَعَى الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ: أي الذي أصابه الجهد وهو الأمر المشقّ. (فتح الباري، لابن حجر، ج ٦، ص ٤٠١).

قال ابن الأثير رحمه الله:
وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ خَرَجَ وَفَرِيشٌ مَلْبُوطٌ بِهِمْ» أَي أَنَّهُمْ سَقُوطٌ بَيْنَ يَدَيْهِ^(١).

الحديث (٢٧٤)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:
وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ «لَمَّا أَصَابَهُ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بِالْعَيْنِ فَلَبِطَ بِهِ» أَي صُرِعَ وَسَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ. يُقَالُ: لَبِطَ
بِالرَّجُلِ فَهُوَ مَلْبُوطٌ بِهِ^(٢).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (٢٥٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:
وَحَدِيثُ الْحَجَّاجِ السُّلَمِيِّ «حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ قَالَ لِلْمُشْرِكِينَ: لَيْسَ عِنْدِي مِنَ الْخَبْرِ مَا يَسْرُكُمْ، فَالْتَبَطُوا بِجَنْبِي
نَاقَتِهِ، يَقُولُونَ: إِيهِ يَا حَجَّاجُ»^(٣).

الحديث (٢٧٥)

قال ابن هشام^(٤) رحمه الله: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَلَمَّا فَتَحَتْ خَيْبَرَ، كَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْحَجَّاجُ
بُنَ عِلَاطِ السُّلَمِيِّ ثُمَّ الْبَهْرِيِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي بِمَكَّةَ مَالًا عِنْدَ صَاحِبَتِي أُمَّ شَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي طَلْحَةَ -
وَكَانَتْ عِنْدَهُ، لَهُ مِنْهَا مُعْرِضُ بَنِي الْحَجَّاجِ وَمَالٌ مُتَقَرِّقٌ فِي تِجَارِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَأَذِنُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَذِنَ لَهُ،
قَالَ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَنْ أَقُولَ، قَالَ: قُلْ. قَالَ الْحَجَّاجُ: فَخَرَجْتُ حَتَّى إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ وَجَدْتُ بِشَيْبَةَ
الْبَيْضَاءِ رِجَالًا مِنْ فُرَيْشٍ يَتَسَمَّعُونَ الْأَخْبَارَ، وَيَسْأَلُونَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ بَلَغَهُمْ أَنَّهُ قَدْ
سَارَ إِلَى خَيْبَرَ، وَقَدْ عَرَفُوا أَنَّهَا قَرْيَةُ الْحِجَازِ، رِيفًا وَمَنْعَةً وَرِجَالًا، فَهُمْ يَتَحَسَّسُونَ الْأَخْبَارَ، وَيَسْأَلُونَ الرُّكْبَانَ، فَلَمَّا
رَأَوْنِي قَالُوا: الْحَجَّاجُ بُنَ عِلَاطِ - قَالَ: وَلَمْ يَكُونُوا عِلْمُوا بِإِسْلَامِي عِنْدَهُ وَاللَّهِ الْخَبْرُ - أَخْبَرْنَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ قَدْ
بَلَغَنَا أَنَّ الْقَاطِعَ قَدْ سَارَ إِلَى خَيْبَرَ، وَهِيَ بَلَدُ يَهُودٍ وَرِيفُ الْحِجَازِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ وَعِنْدِي مِنَ الْخَبْرِ مَا
يَسْرُكُمْ، قَالَ: فَالْتَبَطُوا بِجَنْبِي نَاقَتِي يَقُولُونَ: إِيهِ يَا حَجَّاجُ...".

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٥.

(٤) سيرة ابن هشام، ج٢، ص٣٤٦.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه السهيلي^(١)، وابن كثير^(٢) من طريق محمد بن إسحاق به بمثله.

ثانياً: تراجم الرواة

* محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(٣)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الإنقطاع، ولتدليس محمد بن إسحاق وعدم تصريحه بالسماع.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(البِق)

فيه «فصنع ثريدة ثم لبَقها» أي خلطها خلطاً شديداً. وقيل: جمَعها بالمِغْرِفة^(٤).

الحديث (٢٧٦) لم أعر عليه بلفظ ابن الأثير ولكن بالمعنى

قال أحمد بن حنبل^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَتَّابٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ رِبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيَّ، أَخْبَرَهُ عَنْ وَائِلَةَ يَعْنِي ابْنَ الْأَسْقَعِ، قَالَ: كُنْتُ مِنْ أَهْلِ الصَّفَةِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بِفُرْصٍ فَكَسَرَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَصَنَعَ فِيهَا مَاءً سُخْنًا، ثُمَّ صَنَعَ فِيهَا وَدَكًا، ثُمَّ سَفَسَفَهَا^(٦)، ثُمَّ لَبَقَهَا^(٧)، ثُمَّ صَعَنْبَهَا^(٨) ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَنْتِي بِعَشْرَةِ أَنْتِ عَاشِرُهُمْ» فَجِئْتُ بِهِمْ فَقَالَ: «كُلُوا وَكُلُوا مِنْ أَسْفَلِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ أَعْلَاهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا، فَأَكُلُوا مِنْهَا حَتَّى شَبِعُوا».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البيهقي^(٩) من طريق محمد بن يزيد بن أبي زياد عن ربيعة بن يزيد به بنحوه.

والحديث جاء من طرق أخرى ولكن ليس فيها لفظ ابن الأثير "لبقها"

(١) الروض الأنف، للسهيلي، ج ٧، ص ١٢١.

(٢) السيرة النبوية، لابن كثير، ج ٣، ص ٤٠٧، والبداية والنهاية، ج ٤، ص ٢١٥.

(٣) تحت حديث رقم (٤٦).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٦.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكيين، حديث وائلة بن الأسقع، ج ٢٥، ص ٣٨٧، ح ١٦٠٠٦.

(٦) جاءت عن أبو عبيد القاسم بلفظ وَسَفَسَفَهَا: أي أفرغ عَلَيْهَا زغلة من سمن فرواها بها وفرَقها فِيهَا. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢٠٧).

(٧) لَبَقَهَا: يَعْنِي جَمَعَهَا بِالْمِقْدَحَةِ وَهِيَ الْمَغْرِفَةُ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢٠٦).

(٨) صَعَنْبَهَا: رفع رأسها. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٢٠٧).

(٩) شعب الإيمان، كتاب المطاعم والمشارب وما يجب التنوع عنه منها، باب أكل اللحم، ج ٨، ص ٧٨، ح ٥٥٢١.

فأخرجه ابن ماجه^(١) مختصراً، والطبراني^(٢)، وأبو نعيم^(٣) كلاهما بنحوه مطولاً من طريق عبد الرحمن بن أبي قسيمة، وأخرجه الطبراني^(٤)، وأبو نعيم^(٥) من طريق سليمان بن حيان العدوي بنحوه مطولاً، وأخرجه الحاكم^(٦) من طريق يزيد بن أبي مالك مطولاً ثلاثتهم (ابن أبي قسيمة، وسليمان بن حيان، ويزيد بن أبي مالك) عن واثلة بن الأسقع به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** يزيد بن أبي حبيب**، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة فقيه؛ إلا أنه يرسل ولا يضره ذلك فقد ذكر العراقي جماعة ممن أرسل عنهم ولم يكن فيهم ربيعة بن يزيد الدمشقي^(٨).

**** عبد الله بن لهيعة**: سبقت ترجمته^(٩)، صدوق، ولكنه مدلس من الطبقة الخامسة التي رد العلماء حديثهم، وكان قد اختلط نتيجة احتراق كتبه.

**** عتاب بن زياد الخراساني**، أبو عمرو المروزي، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وثقه ابن سعد^(١٠)، وأبو حاتم^(١١)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٢)، وقال أبو داود^(١٣): "سمعت أحمد يقول: أصحاب ابن المبارك القدماء: سفيان بن عبد الملك، وعلي بن الحسن وجعل يعد غيرهما، قال: وعتاب بن زياد بعدهم، وليس به بأس"، وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق".

خلاصة القول: هو ثقة.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن، وما كان من تدليس واختلاط ابن لهيعة فقد صحح العلماء حديث العبادلة عنه، وحديثه هنا من طريق عبد الله بن المبارك مما يحسن حديثه.

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب النهي عن الأكل من ذرورة الثريد، ج٢، ص١٠٩٠، ح٣٢٧٦.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٢، ص٩٠، ح٢١٦.

(٣) دلائل النبوة، فصل في ربو الطعام بحضرته وفي سفره لإمساسه بيده ووضعها عليه، ج١، ص٤٢١، ح٣٢٨.

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج٢٢، ص٨٦، ح٢٠٨.

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٢، ص٢٢.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأطعمة، ج٤، ص١٣٠، ح٧١١٩.

(٧) تحت حديث رقم (١٤٠).

(٨) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص٣٤٩.

(٩) تحت حديث رقم (١٩٩).

(١٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص٣٧٧.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٧، ص١٣، رقم ٥٨.

(١٢) الثقات، لابن حبان، ج٧، ص٢٩٥، رقم ١٠١٤٣.

(١٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص٣٥٩ - ٣٦٠، رقم ٥٦٢.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٨٠.

وقد صحح الألباني الحديث فقال^(١): "إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، فإن ابن لهيعة وإن كان سيء الحفظ فإن حديثه من رواية العبادة صحيح".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَبَن)

فِيهِ «إِنَّ لَبَنَ الْفَحْلِ يَحْرَمُ» يُرِيدُ بِالْفَحْلِ الرَّجُلَ تَكُونُ لَهُ امْرَأَةٌ وَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا وَلَهَا لَبَنٌ؛ فَكُلُّ مَنْ أَرْضَعَتْهُ مِنْ الْأَطْفَالِ بِهَذَا اللَّبَنِ فَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَى الزَّوْجِ وَإِخْوَتِهِ وَأَوْلَادِهِ مِنْهَا، وَمِنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ اللَّبَنَ لِلزَّوْجِ حَيْثُ هُوَ سَبِيهٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمَاعَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالنَّحَّعِيُّ: لَا يَحْرَمُ^(٢).

الحديث (٢٧٧)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ «وَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْفَعَيْسِ فَأَبَتْ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَقَالَ: أَنَا عَمَّكَ، ارْضَعْتِكِ امْرَأَةٌ أَخِي، فَأَبَتْ عَلَيْهِ حَتَّى ذَكَرْتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هُوَ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ»^(٣).

الحديث (٢٧٨)

قال أبو داود^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي الْفَعَيْسِ فَاسْتَنْتَرْتُ مِنْهُ، قَالَ: تَسْتَنْتِرِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمَّكَ، قَالَتْ: قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: ارْضَعْتِكِ امْرَأَةٌ أَخِي، قَالَتْ: إِنَّمَا ارْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ»^(٥).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(٦)، وسعيد بن منصور^(٧)، والدارمي^(٨)، والبخاري^(٩)،

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٥، ص ٤٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٤) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في لبن الفحل، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٢٠٥٧.

(٥) فليج: قال الحربي: "الْوُلُوجُ: الدُّخُولُ". (غريب الحديث، للحربي، ج ١، ص ١٣٣).

(٦) مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب لبن الفحل، ج ٧، ص ٤٧٣، ح ١٣٩٤.

(٧) سنن سعيد بن منصور، كتاب الوصايا، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٩٥١.

(٨) سنن الدارمي، كتاب النكاح، باب ما يحرم من الرضاع، ج ٣، ص ١٤٤٢، ح ٢٢٩٤.

(٩) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يحل النظر إلى النساء من الرضاع، ج ٧، ص ٣٨، ح ٥٢٣٩.

ومسلم^(١)، وابن ماجة^(٢)، والترمذي^(٣) جميعهم من طرق عن هشام بن عروة به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * هشام بن عروة القرشي، سبقت ترجمته^(٤)، ثقة فقيه ربما دلس، ولا يضره ذلك؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى الذين اغتفر الأئمة تدليسهم.

* * محمد بن كثير العبدي، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة.

* * جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ آخَرَ، فَقَالَ: خُذْ مِنْ أَخِيكَ اللَّبْنَ» أَيَّ إِبِلًا لَهَا لَبَنٌ، يَعْنِي الدِّيَةَ^(٦).

الحديث (٢٧٩)

قالت الباحثة: لم أعتز على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «سَيِّئُكَ مِنْ أُمَّتِي أَهْلُ الْكِتَابِ وَأَهْلُ اللَّبَنِ، فَسُئِلَ: مَنْ أَهْلُ اللَّبَنِ؟ فَقَالَ: قَوْمٌ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَيُضَيِّعُونَ الصَّلَوَاتِ» قَالَ الْحَرَبِيُّ: أَظُنُّهُ أَرَادَ: يَتَّبِعَادُونَ عَنِ الْأَمْصَارِ وَعَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَيَطْلُبُونَ مَوَاضِعَ اللَّبَنِ فِي الْمَرَاعِي وَالْبَوَادِي. وَأَرَادَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ قَوْمًا يَتَّعَلَّمُونَ الْكِتَابَ لِيُجَادِلُوا بِهِ النَّاسَ^(٧).

الحديث (٢٨٠)

قال محمد بن هارون الروياني^(٨) رحمه الله: حدثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نا عَمِّي^(٩)، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ الْحَيْرِ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَمْرِ الْقَدَرِ، فَقَالَ: أَنَا فِي الْإِسْلَامِ أَقْدَمُ مِنْهُ، لَا خَيْرَ فِيهِ، قَالَ أَبُو قَبِيلٍ: وَأَخْبَرَنِي

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، ج ٢، ص ١٠٧٠، ح ١٤٤٥.

(٢) سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب لبن الفحل، ج ١، ص ٦٢٧، ح ١٩٤٩.

(٣) سنن الترمذي، أبواب الرضاع، باب ما جاء في لبن الفحل، ج ٣، ص ٤٤٥، ح ١١٤٨.

(٤) تحت حديث رقم (٢١).

(٥) تحت حديث رقم (٩١).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٨) مسند الروياني، ج ١، ص ١٨٣، ح ٢٤٠.

(٩) هو: عبد الله بن وهب، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٨).

عُبَيْهُ بْنُ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَيَهْلِكُ مِنْ أُمَّتِي أَهْلُ الْكِتَابِ وَأَهْلُ اللَّبَنِ» فَقَالَ عُبَيْهٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا أَهْلُ الْكِتَابِ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَتَعَلَّمُونَ كِتَابَ اللَّهِ يُجَادِلُونَ بِهِ الَّذِينَ آمَنُوا» فَقَالَ عُبَيْهٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا أَهْلُ اللَّبَنِ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَيُضَيِّعُونَ الصَّلَوَاتِ» فَقَالَ أَبُو قَبِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ هَذَا: لِأَحْسَبُ الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدْرِ: الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَأَمَّا أَهْلُ اللَّبَنِ، فَلَا أَحْسَبُهُمْ إِلَّا أَهْلَ عَمُودٍ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِمَامٌ جَمَاعَةً، وَلَا يَعْرِفُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(١) من طريق أحمد بن صالح، وأخرجه الحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي،

كلاهما عن عبد الله بن وهب به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أبو قَبِيلٍ: هو حُيَيْبُ بْنُ هَانِيءِ الْمِصْرِيِّ، مات سنة ثمانية وعشرين ومائة،

وثقه أحمد بن حنبل^(٤)، وابن معين^(٥)، وأبو زرعة^(٦)، ويعقوب بن سفيان^(٧)، وقال في موضع آخر^(٨): "من أختار اليمن"، والعلجلي^(٩)، وأحمد بن صالح المصري^(١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال^(١١): "يخطيء"، وقال في موضع آخر^(١٢): "كان يهيم في الآحايين".

وقال أبو حاتم^(١٣): "صالح الحديث"، وقال يعقوب بن شيبه^(١٤): "كان له علم بالملاحم والفتن".

وقال ابن حجر^(١٥): "ذكره الساجي في الضعفاء له، وحكى عن ابن معين أنه ضعفه"،

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٧، ص ٢٩٦، ح ٨١٧.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب التفسیر، باب تفسیر سورة مريم، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٣٤١٧.

(٣) شعب الإيمان، کتاب الصلاة، باب فضل الجمعة، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٧٤٩.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٤٨٠، رقم ٣١٥١.

(٥) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدارمي، ص ٢٣٧، رقم ٩٢٣.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٧٥، رقم ١٢٢٧.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٧٣.

(٨) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٩) معرفة الثقات، للعلجلي، ج ١، ص ٣٢٩، رقم ٣٨٤.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٧٣.

(١١) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ١٧٨، رقم ٢٣٦٨.

(١٢) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ص ١٩٤، رقم ٩٣٣.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ٢٧٥، رقم ١٢٢٧.

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٧، ص ٤٩٣.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٣، ص ٧٣.

وقال ابن حجر^(١): "صدوق يهم".

خلاصة القول: هو ثقة فقد وثقه جمع كبير من العلماء، وما كان من قول ابن حجر أنه يهم فقد صرح أبو قبيل بأن هذا الحديث قد سمعه من عقبه فقال في رواية عند الإمام أحمد: "لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عَقْبَةِ بْنِ عَامِرٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ"^(٢).

**** مالك بن خير الزبادي^(٣) مصري، يكنى أبا الخير، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، وقال الذهبي^(٥): "محل الصدق"، وقال ابن قطان^(٦): "هو ممن لم تثبت عدالته"، قال الذهبي^(٧): "يُريد أنه ما نص أحد على توثيقه"، وقال معقبا على ابن القطان^(٨): "وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم، والجمهور على أنه من كان من المشايخ قد روى عنه، جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح، وعلق الحافظ ابن حجر فقال^(٩): "بل هذا شيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرج له بالاستشهاد"، قال أبو زرعة الدمشقي للحافظ أحمد بن صالح المصري الطبري^(١٠): "ما تقول في مالك بن الخير الزبادي؟ قال: ثقة"، وذكر ابن أبي حاتم دون أن يذكر فيه جرحا ولا تعديلا^(١١).**

خلاصة القول: هو صدوق على أقل الأحوال.

**** أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري، سبقت ترجمته^(١٢)، صدوق وما كان من أمر تغييره، فقد كان من المكثرين عن عمه قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ^(١٣): "قَالَ لِي عَبْدَانُ: كَانَ فِي أَيَّامِنَا مُسْتَقِيمَ الْأَمْرِ، وَمَنْ لَمْ يَلْحَقْ حَزْمَةَ اعْتِمَادَهُ، وَكُلُّ مَنْ تَقَرَّدَ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ بِشَيْءٍ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ"، وقال أيضا: "رَأَيْتُ شَيْوْخَ مِصْرَ مُجْمَعِينَ عَلَى ضَعْفِهِ"، وَكُلُّ مَا أَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ فَيُحْتَمَلُ، وَإِنْ لَمْ يَزَوْه غَيْرُهُ، لَعَلَّ عَمَّهُ حَصَّهُ بِهِ"، كما أن الإمام مسلم روى له عن عمه ابن وهب مما يؤكد أن سماعه من عمه قبل الاختلاط، وقد تابعه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وأحمد بن صالح.**

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٨٥.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عقبه بن عامر، ج ٢٢٨، ص ٦٣٢، ح ١٧٤١٥.

(٣) الزبادي: بفتح الزاى والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى زياد، وهو موضع بالمغرب. (الأنساب، للسمعاني، ج ٦، ص ٢٤٤، رقم ١٨٨١).

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٤٦٠، رقم ١٠٩٢٩.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٤٢٦.

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٤، ص ٣١.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦١.

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٣، ص ٤٢٦.

(٩) لسان الميزان، لابن حجر، ج ٥، ص ٣.

(١٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٤٤٢.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٢٠٨، رقم ٩١٥.

(١٢) تحت حديث رقم (٧٦).

(١٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ١، ص ٣٠٢.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل مالك بن خير، وأحمد بن عبد الرحمن كلاهما صدوق.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ حَدِيَجَةَ «أَنَّهَا بَكَتْ، فَقَالَ لَهَا: مَا يُبْكِيكِ؟ فَقَالَتْ: دَرَّتْ لَبْنَةُ الْقَاسِمِ فَذَكَرْتُهُ» وَفِي رِوَايَةٍ «لُبَيْبَةُ الْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَوْ مَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكْفُلَهُ سَارَةُ فِي الْجَنَّةِ» اللَّبْنَةُ: الطَّائِفَةُ الْقَلِيلَةَ مِنَ اللَّبَنِ، وَاللُّبَيْبَةُ: تَصْغِيرُهَا^(١).

الحديث (٢٨١) لم أعر على اللفظ الأول " لبنة القاسم" أما الرواية الثانية فهي كالتالي:

قال ابن ماجة^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهَا الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: لَمَّا تُوفِّيَ الْقَاسِمُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ حَدِيَجَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَرَّتْ لُبَيْبَةُ الْقَاسِمِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ أَبَقَاهُ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِضَاعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ تَمَامَ رِضَاعِهِ فِي الْجَنَّةِ» قَالَتْ: لَوْ أَعْلَمُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهَوَّنَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ شَيْئًا دَعَوْتُ اللَّهَ تَعَالَى فَاسْمَعِكِ صَوْتَهُ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلْ أَصَدِّقُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

أولا: تخريج الحديث

تفرد بإخراجه ابن ماجة من طريق الطيالسي.

ثانيا: تراجم الرواة

** أمه: أم هشام، والدة هشام بن زياد، ويقال له أيضا: هشام بن أبي الوليد، من الطبقة السادسة (من الذين عاصروا صغار التابعين) قال ابن حجر^(٣): " لا تُعرف".

خلاصة القول: لا تُعرف، فلم أجد فيها جرحا ولا تعديلا.

** عبد الله بن عمران بن أبي علي الأسدي، سبقت ترجمته^(٤)، صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير هشام بن أبي الوليد.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً من أجل هشام بن أبي الوليد متروك^(٥)، ولجهالة أمه.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٨.

(٢) سنن ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج١، ص٤٨٤، ح١٥١٢.

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٧٦٤.

(٤) تحت حديث رقم (٢٤١).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥٧٢.

وممن ضعف إسناده الألباني^(١).

وقوله: «إِنَّ تَمَامَ رِضَاعِهِ فِي الْجَنَّةِ» له شاهد من حديث البراء بن عازب أخرجه البخاري^(٢) من طريق شُعْبَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوَفِّيَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لَهُ مَرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الزَّكَاةِ ذَكَرَ «بِنْتُ اللَّبُونِ، وَابْنُ اللَّبُونِ» وَهُمَا مِنَ الْإِبِلِ مَا أَتَى عَلَيْهِ سَنَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَصَارَتْ أُمُّ لَبُونَا، أَى ذَاتِ لَبْنٍ؛ لِأَنَّهُمَا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ حَمْلًا آخَرَ وَوَضَعَتْهُ. وَقَدْ جَاءَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ «ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ» وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ لَا يَكُونُ إِلَّا ذَكَرًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ تَأَكِيدًا، كَقَوْلِهِ «وَرَجَبٌ مُضَرٌ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى «تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» وَقِيلَ: ذَكَرَ ذَلِكَ تَنْبِيْهُاً لِرَبِّ الْمَالِ وَعَامِلِ الزَّكَاةِ؛ فَقَالَ «ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ» لِتَطْيِيبِ نَفْسِ رَبِّ الْمَالِ بِالزِّيَادَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ شَرَعَ لَهُ مِنَ الْحَقِّ، وَأَسْقَطَ عَنْهُ مَا كَانَ بِإِزَائِهِ مِنْ فَضْلِ الْأَنْوَةِ فِي الْفَرِيضَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، وَلِيَعْلَمَ الْعَامِلُ أَنَّ سِنَّ الزَّكَاةِ فِي هَذَا النَّوْعِ مَقْبُولٌ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، وَهُوَ أَمْرٌ نَادِرٌ خَارِجٌ عَنِ الْعُرْفِ فِي بَابِ الصَّدَقَاتِ. فَلَا يُنْكَرُ تَكَرُّرُ اللَّفْظِ لِلْبَيَانِ، وَتَقْرِيرِ مَعْرِفَتِهِ فِي النُّفُوسِ مَعَ الْعَرَابَةِ وَالنُّدُورِ^(٣).

الحديث (٢٨٢) أشار ابن الأثير لثلاثة ألفاظ " بنت اللبون" و " ابن اللبون" و " ابن لبون ذكر" وقد جاءت جميعها في رواية عند ابن ماجه وهي كالتالي:

قال ابن ماجه^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، كَتَبَ لَهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فَإِنَّ مِنْ أَسْنَانِ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الْعَنَمِ، مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ^(٥)، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَكَانَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطَى مَعَهَا شَاتَيْنِ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ،

(١) صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، للألباني، ج٤، ص١٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين، ج٢، ص١٠٠، ح١٣٨٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٨.

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب إذا أخذ المصدق دون سن أو فوق سن، ج١، ص٥٧٥، ح١٨٠٠.

(٥) الحِقَّةُ: قال ابن فارس: " الْحِقَّةُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ: مَا اسْتَحَقَّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ" (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج٢، ص١٦)، وقال ابن

الأثير: " هُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُمْكِنُ مِنْ رُكُوبِهِ وَتَحْمِيلِهِ" (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير،

ج١، ص٤١٥).

وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لُبُونٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ^(١)، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لُبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لُبُونٍ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لُبُونٍ^(٢) ذَكَرَ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٣) مفراً، وأخرجه البزار^(٤)، وابن الجارود^(٥)، وابن خزيمة^(٦)، وابن حبان^(٧)، والبيهقي^(٨) جميعهم من طريق عبد الله بن المثني،

وأخرجه أحمد^(٩)، وأبو داود^(١٠)، والنسائي^(١١)، وأبو يعلى^(١٢)، والحاكم^(١٣)، والبيهقي^(١٤) جميعهم من طرق عن سلمة، كلاهما (عبد الله بن المثني، وحمام بن سلمة) عن ثمامة بن عبد الله به بنحوه.

(١) بِنْتُ مَخَاضٍ: قال القاسم بن سلام: الذي استكمل الحول ودخل في الثاني فهو ابن مَخَاضٍ وَالْأُنْثَى ابْنَةُ مَخَاضٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ابْنُ مَخَاضٍ لِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ عَنِ أُمِّهِ وَلَحِقَتْ أُمُّهُ بِالْمَخَاضِ وَهِيَ الْحَوَامِلُ فَهِيَ مِنَ الْمَخَاضِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا. (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٧٠ - ٧١).

(٢) ابْنُ لُبُونٍ: قال العيني: "وابن البون هو ولد الناقة إذا استكمل الثانية، ودخل في الثالثة، لأن أمه قد وضعت غيره، فصار لها ابن". (شرح أبي داود، للعيني، ج ٦، ص ٢٣٤)، وقال القاسم بن سلام: "وَإِنَّمَا سُمِّيَ ابْنُ لُبُونٍ لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ أَرْضَعَتْهُ السَّنَةَ الْأُولَى ثُمَّ كَانَتْ مِنَ الْمَخَاضِ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ وَضَعَتْ فِي الثَّلَاثَةِ فَصَارَ لَهَا ابْنٌ فَهِيَ لُبُونٌ" (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ٧١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة، ج ٢، ص ١١٦، ح ١٤٤٨، وباب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٤٥٠، وباب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٤٥١، وباب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٤٥٣، وباب زكاة الغنم، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٤٥٤، وباب لا تأخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٤٥٥.

(٤) مسند البزار، ج ١، ص ١٠٢، ح ٤٠.

(٥) المنقي، كتاب الزكاة، ص ٩٤، ح ٣٤٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الإبل والغنم، ج ٤، ص ١٤، ح ٢٢٦١، وباب الزجر عن إخراج الهرمة والمعيبة والتيس في الصدقة، ج ٤، ص ٢٢، ح ٢٢٧٣، وباب الزجر عن الجمع بين المتفرق والتفريق بين مجتمع في السوائم خيفة الصدقة، ج ٤، ص ٢٥، ح ٢٢٧٩، وباب ذكر مبلغ الزكاة في الورق إذا بلغ خمس أواق، ج ٤، ص ٣٣، ح ٢٢٩٦.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة، ج ٨، ص ٥٧، ح ٣٢٦٦.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٧٢٤٦.

(٩) مسند أحمد بن حنبل، مسند الخلفاء الراشدين، مسند أبي بكر الصديق، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٧٢.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، ج ٢، ص ٩٦، ح ١٥٦٧.

(١١) سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل، ج ٥، ص ١٨، ح ٢٤٤٧، وباب في زكاة الغنم، ج ٥، ص ٢٧، ح ٢٤٥٥.

(١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١، ص ١١٥، ح ١٢٧.

(١٣) المستدرک علی الصحیحین، کتاب الزكاة، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٤٤١.

(١٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٧٢٤٨.

ثانياً: تراجم الرواة

**** ثَمَامَة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، من الطبقة الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)**
وثقه أحمد بن حنبل^(١)، والنسائي^(٢)، والعجلي^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، والذهبي^(٥)، وقال ابن سعد^(٦):
" كان قليل الحديث"، وقال ابن عدي^(٧): " أرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه
عن أنس عندي"، وقال ابن حجر^(٨): " روي عن أبي يعلى أن ابن معين أشار إلى تضعيفه"، وقال ابن حجر^(٩):
" صدوق".

خلاصة القول: هو ثقة.

**** عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري، من الطبقة السادسة)**
الذين عاصروا صغار التابعين)

وثقه الترمذي^(١٠)، والدارقطني في أحد المواضع^(١١)، والعجلي، قال يحيى بن معين^(١٢)، وأبو زرعة^(١٣)، وأبو
صالح، وزاد أبو حاتم: " شيخ"، وقال ابن معين في موضع آخر^(١٥): " ليس بشيء"، وقال النسائي^(١٦): " ليس
بالقوي"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال نقلا عن المزي^(١٧): " ربما أخطأ"، وقال أبو داود^(١٨): " لا أخرج حديثه".

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٧، رقم ١٤٧٩.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٤، ص ٤٠٦.

(٣) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٦١، رقم ١٩٧.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٤، ص ٩٦، رقم ١٩٨٨.

(٥) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٢٨٥، رقم ٧١٦.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٢٣٩.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٣٢٢، رقم ٣٢٣.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٢٩، رقم ٤٩.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٣٤.

(١٠) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتتاب البدع، ج ٥، ص ٤٦، ح ٢٦٧٨.

(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٣٣، رقم ٣٧٧.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٧، رقم ٨٣٠.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٧، رقم ٨٣٠.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٧٧، رقم ٨٣٠.

(١٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٥٠٠، رقم ٤٥٩٠.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٢٧.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٢٧.

(١٨) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص ٢٣٢، رقم ٢٨٢.

وقال الساجي^(١): "فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير"، وبنحوه قال الأزدي^(٢).
وقال العقيلي^(٣): "لا يتابع على أكثر حديثه"، وقال الدارقطني في موضع آخر^(٤): "ضعيف".
وقال ابن حجر^(٥): "صدوق كثير الغلط".

خلاصة القول: هو صدوق وما كان من غلظه فقد تابعه حماد بن سلمة.

**** محمد بن محمد بن مرزوق، أبو عبد الله البصري، مات سنة ثمانية وأربعين ومائتين، قال المزي^(٦): "أكثر ما يأتي منسوباً إلى جده".**

وثقه الخطيب البغدادي^(٧)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨)،

وقال أبو حاتم^(٩)، وابن حجر^(١٠): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام".

وأورد له ابن عدي حديثين الأول "ليس الخبر كالمعاينة"، والثاني "إذا أكل ناسيا في رمضان فلا قضاء عليه، ولا كفارة" وقال^(١١): "لم أر له أنكر منهما، وهو لين، وأبوه ثقة".

خلاصة القول: هو كما قال ابن حجر: "صدوق له أوهام".

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث صحيح لغيره، وما كان من عبد الله بن المثنى فهو صدوق كثير الغلط ولكن تابعه حماد بن سلمة، وكذلك محمد بن مرزوق صدوق له أوهام ولا يضره ذلك فقد تابعه كل من محمد بن يحيى، ومحمد بن بشار.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ «إِذَا سَقَطَ كَانَ دَرِينًا، وَإِنْ أَكَلَ كَانَ لَبِينًا» أَيُّ مُدِرًّا لِلْبَيْنِ مُكْتَرًا لَهُ، يَعْنِي أَنَّ النَّعْمَ إِذَا رَعَتِ الْأَرَكَ وَالسَّلْمَ عَزَّرَتْ أَلْبَانُهَا. وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، كَقَدِيرٍ وَقَادِرٍ، كَأَنَّهُ يُعْطِيهَا اللَّبْنَ. يُقَالُ: لَبِنْتُ الْقَوْمَ أَلْبِنُهُمْ فَأَنَا لَابِنٌ، إِذَا سَقَيْتَهُمُ اللَّبْنَ^(١٢).

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٨٨.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٨٨.

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ٢، ص ٣٠٤، رقم ٨٨٢.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٣٨٨.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢٠.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٦، ص ٣٧٧.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٤، ص ٣٢٧، رقم ١٥١١.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٩، ص ١٢٥، رقم ١٥٥٥٣.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٨٩ - ٩٠، رقم ٣٨٤.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٠٥.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٥٥٢، رقم ١٧٧٨.

(١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (١٧٦).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وفيه «التَّلبِينَةُ مَجْمَعٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ» التَّلبِينَةُ والتَّلبِين: حَسَاءٌ يُعْمَلُ مِنْ دَقِيقٍ أَوْ نُخَالَةٍ، وَرَبَّمَا جُعِلَ فِيهَا عَسَلٌ، سُمِّيَتْ بِهِ تَشْبِيهًا بِاللَّبَنِ. لِنِيَاضِهَا وَرِقَّتِهَا، وَهِيَ تَسْمِيَةٌ بِالْمَرَّةِ مِنَ التَّلبِينِ، مَصْدَرٌ لَبَّنَ الْقَوْمَ، إِذَا سَقَاهُمْ اللَّبْنَ^(١).

الحديث (٢٨٣)

قال الإمام البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ^(٢) عَنْ عَقِيلٍ^(٣)، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا، فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ، ثُمَّ تَقَرَّفْنَ إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا، أَمَرَتْ بِبُرْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطَبَخَتْ، ثُمَّ صَنَعَ ثَرِيدٌ فَصَبَّتِ التَّلْبِينَةَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: كُلْنَ مِنْهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «التَّلْبِينَةُ مُجَمَّةٌ»^(٤) لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٥) من طريق يونس بن يزيد بنحوه، وأخرجه مسلم^(٦) من طريق الليث بن سعد بمثله، كلاهما (يونس بن يزيد، والليث بن سعد) عن عقيل بن خالد به.

ثانياً: تراجم الرواة

** يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة وخاصة في الليث، وما كان من تضعيف النسائي فهو جرح غير مفسر ومخالف لغيره من النقاد، كما أن الحافظ ابن حجر قال: إن البخاري أكثر من الرواية له عن الليث؛ ولكن كان ينسبه إلى جده فيقول يحيى بن بكير، وما أخرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج له عن الليث، وقد انتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات. ** باقي رجال الإسناد ثقات.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٨.

(٢) هو: الليث بن سعد، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٦٤).

(٣) هو: عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٩٦).

(٤) مُجَمَّةٌ: أَي مَطْنَةٌ لِلاِسْتِرَاحَةِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج١، ص٣٠١).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب التلبينة للمريض، ج٧، ص١٢٤، ح٥٦٨٩.

(٦) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب التلبينة مجمة لفؤاد المريض، ج٤، ص١٧٣٦، ح٢٢١٦.

(٧) تحت حديث رقم (٥).

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «وَأَنَا مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّيْنَةِ» هِيَ بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْبَاءِ: وَاحِدَةُ اللَّيْنِ، وَهِيَ التِّيُّ يُبْنَى بِهَا الْجِدَارُ. وَيُقَالُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْبَاءِ (١).

الحديث (٢٨٤)

قال البزار (٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا طَلِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ (٣) قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مِثْلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ فَعَجَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ وَيَقُولُونَ مَا رَأَيْنَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا لَوْلَا مَوْضِعَ هَذِهِ اللَّيْنَةِ فَكَنْتُ أَنَا مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّيْنَةِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد (٤) من طريق موسى بن يسار، وأخرجه أحمد (٥)، والبخاري (٦)، ومسلم (٧)، والنسائي (٨)، والآجري (٩)، وابن حبان (١٠)، والبيهقي (١١) من طريق أبي صالح السمان، وأخرجه الحميدي (١٢)، ومسلم (١٣)، وابن حبان (١٤)، والطبراني (١٥)، والرامهرمزي (١٦) من طريق عبد الرحمن الأعرج، وأخرجه مسلم (١٧)، والبيهقي (١٨) من طريق همام

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٢) مسند البزار، ج ١٥، ص ٣٧، ح ٨٢٣٣.

(٣) هو: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، ثقة متقن. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٦)..

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ٧٤٨٥.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٣، ص ٤٧٥، ح ٨١١٦.

(٦) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٣٥٣٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، ج ٤، ص ١٧٩١، ح ٢٢٨٦ (٢٢).

(٨) السنن الكبرى للنسائي، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى "وإذا سألتهمون متاعا فاسألوهن من وراء حجاب"، ج ١٠، ص ٢٢٦، ح ١١٣٥٨.

(٩) الشريعة، كتاب الإيمان، باب ذكّر ما ختم الله عزّ وجلّ بمحمد صلى الله عليه وسلم الأنبياء وجعله خاتم النبيين، ج ٣، ص ١٤٧١، ح ٩٩١.

(١٠) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب من صفته صلى الله عليه وسلم وأخباره، ج ١٤، ص ٣١٥، ح ٦٤٠٥.

(١١) دلائل النبوة، جامع أبواب صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٣٦٦.

(١٢) مسند الحميدي، ج ٢، ص ٢٣١، ح ١٠٦٧.

(١٣) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، ج ٤، ص ١٧٩٠، ح ٢٢٨٦ (٢٠).

(١٤) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب من صفته صلى الله عليه وسلم وأخباره، ج ١٤، ص ٣١٧، ح ٦٤٠٧.

(١٥) مسند الشاميين، للطبراني، ج ١، ص ٩٠، ح ١٣٠.

(١٦) أمثال الحديث، للرامهرمزي، ص ٩، ح ٢.

(١٧) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، ج ٤، ص ١٧٩٠، ح ٢٢٨٦ (٢١).

(١٨) شعب الإيمان، كتاب حب النبي صلى الله عليه وسلم، فصل في زهد النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٣، ص ٦٩، ح ١٤٠٤.

بن منبه، أربعتهم (موسى بن يسار، وأبي صالح، والأعرج، وهمام بن منبه) عن أبي هريرة به بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

* * محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(١)، صدوق حسن الحديث، وقد قال الذهبي: "كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعه ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة"، وما كان من تدليسه فهو عن الضعفاء والمجهولين وروايته هنا وإن كانت بالعننة لا تضر لأنها عن عمه موسى بن يسار وهو ثقة، وقد ذكرت الباحثة سابقا قول ابن سيد الناس أن ما رمي به ابن إسحاق من التدليس والقدر والتشيع لا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها كبير وهن، لأن التدليس منه القادح في العدالة وغير القادح، ولا يُحمل ما وقع ها هنا من مطلق التدليس على التدليس المقيد بالقادح في العدالة.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح لغيره، من أجل محمد بن إسحاق صدوق حسن الحديث، روى عن عمه الثقة موسى بن يسار، والحديث قد ارتقى بمجموع طرقه، وممن صحح إسناده شعيب الأرنؤوط^(٢).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «وَلَبِنْتُهَا دِيْبَاَج» وَهِيَ زُفْعَةٌ تُعْمَلُ مَوْضِعَ جَيْبِ الْقَمِيصِ وَالْجُبَّةِ^(٣).

الحديث (٢٨٥)

قال أحمد بن حنبل^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ النَّيْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَ الْحَسَنُ، بِحَدِيثِ أَبِي عُمَرَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ فِي الدِّيْبَاَجِ، قَالَ: فَقَالَ الْحَسَنُ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنَ الْحَيِّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ لَبِنْتُهَا دِيْبَاَجٌ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَبِنَةٌ مِنْ نَارٍ».

أولا: تخريج الحديث

تفرد به أحمد بن حنبل.

ثانيا: تراجم الرواة

* * الحسن البصري، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة، يرسل.

* * عَلِيُّ بْنُ عَاصِمِ بْنِ صَهيبِ الْوَاسِطِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ النَّيْمِيُّ، مَاتَ سَنَةَ مَائَتَيْنِ وَوَاحِدٍ،

(١) تحت حديث رقم (٤٦).

(٢) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١٢، ص ٤٥٧، ح ٧٤٨٥.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث رجل من الحي، ج ٣٤، ص ٢٨٤، ح ٢٠٦٨٣.

(٥) تحت حديث رقم (٢).

قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ^(١): "سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَاصِمٍ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْحَابِنَا فِيهِ، مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ كَثْرَةَ الْخَطَا وَالْغَلَطِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ تَمَادِيهِ فِي ذَلِكَ، وَتَرَكَهُ الرُّجُوعَ عَمَّا خَالَفَ فِيهِ النَّاسَ، وَلَجَّاجَتَهُ فِيهِ، وَتَبَاتَهُ عَلَى الْخَطَا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِي سُوءِ حِفْظِهِ، وَاشْتَبَاهِ الْأَمْرَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ مَا حَدَّثَ بِهِ، مِنْ سُوءِ ضَبْطِهِ، وَتَوَانِيهِ عَنِ تَصْحِيحِ مَا كَتَبَ الْوَرَّاقُونَ لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قِصَّتُهُ عِنْدَهُ أَغْلَطَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَصِ، وَقَدْ كَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ، وَالْخَيْرِ الْبَارِعِ، شَدِيدَ التَّوْقِي، وَلِلْحَدِيثِ آفَاتٌ تُفْسِدُهُ".

وقال عثمان بن أبي شيبة^(٢): "كنا عند يزيد بن هارون أنا وأخي أبو بكر، فقلنا: يا أبا خالد علي بن عاصم أيش حاله عندك؟ قال: حسبكم ما زلنا نعرفه بالكذب".

وقال ابن المبارك^(٣): "قلت لعباد بن العوام: يا أبا سهل ما بال صاحبكم . يعني . علي بن عاصم قال: ليس ننكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، وكان الوراقون يكتبون له فنراه أتني من كتبه التي كتبوها له".

وقال عبيد بن يعيـش^(٤): "رجعنا مع وكيع عشية جمعة وكان معنا ابن حنبل وخلف، وكان وكيع يحدث خلفا، فقال له: من بقي عندكم؟ فذكر شيوخا، وقال: وعندنا علي بن عاصم. قال وكيع: فعلي بن عاصم ما زلنا نعرفه بالخير. قال خلف: إنه يغلط في أحاديث، فقال: دعوا الغلط وخذوا الصحاح، فإننا ما زلنا نعرفه بالخير".

قال أحمد بن حنبل^(٥): "كان يغلط ويخطيء، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهما بالكذب".

وقال ابن حبان^(٦): "كان أحمد بن حنبل، رحمه الله، سيء الرأي فيه" ثم قال: "كَانَ مِمَّنْ يَخْطِئُ وَيُؤَيِّمُ عَلَى خَطئه فَإِذَا بَيَّنَّ لَهُ لَمْ يَرْجِعْ".

وقال علي بن المديني^(٧): "كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع"، وقال في موضع آخر^(٨): "كان معروفا في الحديث، وكان يغلط في الحديث، وكان يروي أحاديث منكرا".

قال صالح بن محمد الأسدي^(٩): "ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم، وهو سيء الحفظ، كثير الوهم، يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم".

قال الخطيب^(١٠): "ومما أنكره الناس على علي بن عاصم وكان أكثر كلامهم فيه بسببه حديث محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من عزي مصابا فله مثل أجره" ولم ينكر سفيان بن عيينة هذا الحديث، وقال: محمد بن سوقة لم يحفظ عن إبراهيم شيئا".

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٧، رقم ٦٣٠١.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٩٩.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٧، رقم ٦٣٠١.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٧، رقم ٦٣٠١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٥٦، رقم ٧٠.

(٦) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ١١٣، رقم ٦٩٢.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٥١٠.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٥١٠.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٠، ص ٥١١.

(١٠) انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٨، رقم ٦٣٠١.

قال الساجي^(١): "كان من أهل الصدق، ليس بالقوي في الحديث، عتبوا عليه في حديث محمد ابن سوقة"، قال النسائي^(٢): "متروك الحديث"، وقال في موضع آخر^(٣): "ضعيف". قال يعقوب بن شيبه^(٤): "سألت يحيى بن معين عن علي بن عاصم، فقال: ليس بشيء، ولا يحتج به، قلت: وما أنكرت منه؟ قال: الخطأ والغلط، قلت: ثم شيء غير هذا؟ قال: ليس ممن يكتب حديثه". وقال أحمد بن زهير^(٥): "قيل ليحيى بن معين: إن أحمد بن حنبل يقول: إن علي بن عاصم ثقة ليس بكذاب، قال: لا والله، ما كان علي عنده قط ثقة، ولا حدث عنه بحرف قط، فكيف صار عنده اليوم ثقة؟!". وقال أبو حفص عمرو بن علي^(٦): "فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق". قال ابن عدي^(٧): "سائر أحاديثه أيضًا يشبه بعضها بعضا والضعف بين علي حديثه وابناه خير منه الحسن وعاصم لأنه ليس لابنيه من المناكير عشر ما لهُ"، وقال أبو حاتم^(٨): "لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به". وثقه العجلي وقال^(٩): "كان معروفا بالحديث، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها، فلم يفعل"، وقال البخاري^(١٠): "ليس بالقوي عندهم"، وقال مرة^(١١): "يتكلمون فيه"، وقال الدارقطني^(١٢): "كان يغلط ويثبت على غلظه"، وقال أبو زرعة^(١٣): "إنه تكلم بكلام سوء"، وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق يخطيء ويصر، ورمي بالتشيع".

خلاصة القول: هو ضعيف فالكثير من العلماء ضعفوه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لضعف علي بن عاصم، قال الهيثمي^(١٥): "فيه علي بن عاصم بن صهيب، وأنكر عليه كثرة الغلط وتماديته فيه"، وقال البوصيري^(١٦): "هذا حديث ضعيف في سنده انقطاع"، والحديث على ضعفه

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٧، رقم ٦٣٠١.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٢٦.

(٣) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٧٦، رقم ٤٣٠.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٠٧، رقم ٦٣٠١.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٩٩.

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٩٩.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٦، ص ٣٣١.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٩٩.

(٩) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ١٥٦، رقم ١٣٠٤.

(١٠) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٦، ص ٢٩٠، رقم ٢٤٣٥.

(١١) التاريخ الأوسط، للبخاري، ج ٢، ص ٢٩٥، رقم ٢٦٦٠.

(١٢) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، رقم ٢٦٨.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ١٠٣.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٣.

(١٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٥، ص ١٤١، رقم ٨٦٤٠.

(١٦) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، ج ٤، ص ٤٩٣، رقم ٤٠٠٤.

مخالف لما جاء في الأحاديث الصحيحة: من استثناء قليل الحرير في الثوب من الحرمة، ومنها حديث عمر بن الخطاب المشار

إليه أخرجه البخاري^(١) ومسلم^(٢) من طريق أبي عثمان النهدي قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ، وَتَحَنُّنٌ بِأَذْرَبِيحَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَّ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْصَاعِيهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرَ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ».



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْاسْتِسْقَاءِ: "أَتَيْنَاكَ وَالْعِذْرَاءُ يَدْمَى لِبَانِهَا" أَي: يَدْمَى صَدْرُهَا لِامْتِنَانِهَا نَفْسَهَا فِي الْخِدْمَةِ، حَيْثُ لَا تَجِدُ مَا تُعْطِيهِ مَنْ يَخْدُمُهَا، مِنْ الْجَدْبِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ. وَأَصْلُ اللَّبَانِ فِي الْفَرَسِ: مَوْضِعُ اللَّبِّ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلنَّاسِ^(٣).

الحديث (٢٨٦)

قال الطبراني^(٤) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ رَشَدٍ بْنُ حُنَيْمِ الْهَلَالِيِّ، ثنا عَمِّي سَعِيدُ بْنُ حُنَيْمِ ثنا مُسْلِمُ الْمَلْتِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَتَيْنَاكَ وَمَا لَنَا بِعَيْرٍ يَنْطُ^(٥) وَلَا صَبِيٍّ يَصْطَبِحُ^(٦) وَأَنْشَدَهُ:

أَتَيْنَاكَ وَالْعِذْرَاءُ تَدْمَى لِبَانِهَا ... وَقَدْ شَغَلَتْ أُمَّ الصَّبِيِّ عَنِ الطَّفْلِ

وَأَلْقَى بِكَفَيْهِ الشُّجَاعُ اسْتِكَانَةً ... مِنْ الْجُوعِ ضَعْفًا مَا يَمُرُّ وَمَا يُحْلِي

وَلَا شَيْءَ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ عِنْدَنَا ... سِوَى الْحَنْظَلِ الْعَامِيِّ وَالْعُلْهَزِ الْفُشْلِ

وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا إِلَيْكَ فِرَارُنَا ... وَأَيْنَ فِرَارُ النَّاسِ إِلَّا إِلَى الرَّسْلِ

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى صَعِدَ الْمُنْبَرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيًّا مَرِيعًا^(٧) غَدَقًا طَبَقًا عَاجِلًا غَيْرَ رَايِثٍ نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ تَمَلُّأَ بِهِ الضَّرْعَ وَتُنْبِتُ بِهِ الزَّرْعَ وَتُحْيِي بِهِ

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه، ج٧، ص١٤٩، ح٥٨٢٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء، ج٣، ص١٦٤٢، ح٢٠٦٩(١٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٢٨.

(٤) الدعاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ص٥٩٧، ح٢١٨٠.

(٥) بَعِيرٌ يَنْطُ: أَي يَحْنُ وَيَصِيحُ، يَرِيدُ مَا لَنَا بِعَيْرٍ أَصْلًا، لِأَنَّ الْبَعِيرَ لِأَبْدُ أَنْ يَنْطُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج١، ص٥٤).

(٦) يَصْطَبِحُ: أَي لَيْسَ عِنْدَنَا لَبَنٌ بِقَدْرٍ مَا يَشْرَبُهُ الصَّبِيُّ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٣، ص٦).

(٧) الْمَرِيْعُ: الْمُخْصِبُ النَّاجِعُ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٣٢٠)، وقال ابن فارس: "الْمَرِيْعُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِصْبٍ وَخَيْرٍ" (مقاييس اللغة، لابن فارس، ج٥، ص٣١٢).

الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا» فَوَاللَّهِ مَا رَدَّ يَدَيْهِ إِلَى نَحْرِهِ حَتَّى أَلْقَتِ السَّمَاءُ بِأُورَاقِهَا وَجَاءَ أَهْلُ الْبِطَاحِ يَعْجُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْعَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا».

أولاً: تخريج الحديث

سبق تخريجه من رواية البخاري^(١)، والنسائي^(٢) ولم يكن فيها هذه اللفظة، وهذا اللفظ أخرجه ابن عدي^(٣)، والبيهقي^(٤)، وإسماعيل الأصبهاني^(٥) من طرق عن أحمد بن رشد بن خثيم به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواة

**** سعيد بن خثيم بن رشد الهلالي، أبو معمر الكوفي، مات سنة ثمانين ومائة،**

قال ابن الجنيد عن يحيى بن معين^(٦): "كوفي ليس به بأس، ثقة، قال: فقيل ليحيى: شيعي، فقال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة"، وقال أبو زرعة^(٧)، والنسائي^(٨): "لا بأس به".

ووثقه العجلي^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال الأزدي^(١١): "كوفي منكر الحديث"، وقال ابن عدي^(١٢): "أحاديثه ليست بمحفوظة"، وقال أبو حاتم^(١٣): "لا أعرفه"، وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق رمي بالتشيع له أغاليط".

خلاصة القول: هو صدوق، وما كان من قول الأزدي فيه لا يعتد به لأن الأزدي ضعيف فلا يقبل التجريح من مجروح، خاصة وأنه قد خالف قوله قول الأئمة.

**** أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي:** لم يوثقه أحد غير ابن حبان^(١٥)، واتهمه الذهبي بحديث باطل في ذكر بني العباس، وقال: هو الذي اختلقه بجهل^(١٦).

خلاصة القول: فيه لين.

(١) تحت حديث رقم (١٣٤).

(٢) تحت حديث رقم (٢١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٧٠.

(٤) دلائل النبوة، باب استسقاء النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٦، ص ١٤١.

(٥) دلائل النبوة، لإسماعيل الأصبهاني، ص ١٨٤، ح ٢٣٨.

(٦) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٤٢١، رقم ٦١٧.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٧، رقم ٦٧.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٠، ص ٤١٤.

(٩) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣٩٧، رقم ٥٨٥.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٢٦٤، رقم ١٣٣٥٥.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٢٣، رقم ٣٢.

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٧٠.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ١٧، رقم ٦٧.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٣٥.

(١٥) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٠، رقم ١٢١٥٣.

(١٦) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ١، ص ٩٧، رقم ٣٧٥.

**** علي بن سعيد الرازي، سبقت ترجمته^(١)، ثقة ربما وهم، وقد توبع على الحديث، وتكلم في سيرته، وقد مدحه غير واحد في الحديث، وهذا يدل على قلة أوهامه وأفراده، وما كان فيه من كلام كان بسبب دخوله في أعمال السلطان وهذا الأمر مختلف فيه.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف جداً من أجل ضعف مسلم بن كيسان الملائني، وأحمد بن رشد بن خثيم. وممن ضعف الحديث ابن عدي حيث ذكر الحديث في ترجمة سعيد بن خثيم وقال ليس بمحفوظ^(٢)، وقد سبق دراسة الحديث من طرق أخرى صحيحة ولكن بدون لفظة ابن الأثير هذه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ قَصِيدُ كَعْبٍ: تَرْمِي اللَّبَانَ بِكَفِّهَا وَمِدْرَعُهَا.
وَفِي بَيْتٍ آخَرَ مِنْهَا: يُزَلِّقُهُ مِنْهَا لَبَانَ^(٣).

الحديث (٢٨٧) سبق الإشارة إليه من حديث الطبراني ولم يكن فيه هذه اللفظة.

قال ابن هشام^(٤) رحمه الله: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَلَمَّا بَلَغَ كَعْبًا الْكِتَابُ ضَاقَتْ بِهِ الْأَرْضُ، وَأَشْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَرْجَفَ بِهِ مَنْ كَانَ فِي حَاضِرِهِ مِنْ عَدُوِّهِ، فَقَالُوا: هُوَ مَقْتُولٌ. فَلَمَّا لَمْ يَجِدْ مِنْ شَيْءٍ بُدْءًا، قَالَ قَصِيدَتَهُ الَّتِي يَمْدَحُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وذكر أبيات منها:

تَفْرِي اللَّبَانَ بِكَفِّهَا وَمِدْرَعُهَا ... مُشَقَّقٌ عَنْ تَرَاقِيهَا رَعَابِيلُ
تَسْعَى الْغَوَاةَ جَنَابِيهَا وَقَوْلُهُمْ ... إِنَّكَ يَا بِنَّ أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُولُ
وَقَالَ كُلُّ صَدِيقٍ كُنْتُ أَمْلُهُ ... لَا أَلْهَيْتَكَ إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولُ

أولاً: تخريج الحديث

سبق الإشارة لتخريجه تحت حديث رقم (٢٦).

ثانياً: تراجم الرواة

**** محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(٥)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لأجل الإنقطاع، ولتدليس محمد بن إسحاق.

(١) تحت حديث رقم (٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٤، ص ٤٧٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٢٨.

(٤) السيرة النبوية، لابن هشام، ج ٢، ص ٥٠٢ . ٥١٠.

(٥) تحت حديث رقم (٤٦).

المبحث الثالث
اللام مع التاء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَتَّتْ)

فِيهِ «فَمَا أَبْقَى مِنِّي إِلَّا لَتَاتًا» اللَّتَاتُ: مَا فُتَّ مِنْ قُشُورِ الشَّجَرِ. كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَبْقَى مِنِّي الْمَرَضَ إِلَّا جُلْدًا يَابِسًا كَقَشْرِ الشَّجَرَةِ. وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي بَابِ «التَّيْمُّ مِمَّا لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ»^(١).

الحديث (٢٨٨)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٠.

المبحث الرابع اللام مع الشاء

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لثَق)

في حديث الاستسقاء «فلما رأى لثَقَ الثياب على الناس ضحك حتى بدت نواجذُه» اللثَقُ: البتل. يُقال: لثَقَ الطائر، إذا ابتل ريشه. ويقال للماء والطين: لثَق، أيضا^(١).

الحديث (٢٨٩)

قال ابن حبان^(٢) رحمه الله: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا طَاهِرُ بْنُ خَالِدِ بْنِ نَزَارِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَكَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَطَّ الْمَطَرُ، فَأَمَرَ بِالْمُنْبَرِ، فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدَبَ جِبَانِكُمْ، وَاحْتِيَاسَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدَعُوهُ، وَوَعَدَكُمُ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ تَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ» ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رَأَيْنَا بَيَاضَ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ أَوْ حَوَلَ رِدَاءَهُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابًا، فَرَعَدَتْ وَأَبْرَقَتْ وَأَمْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمْ يَلْبَثْ فِي مَسْجِدِهِ حَتَّى سَأَلَتِ السُّيُولُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لثَقَ الثياب على الناس ضحك حتى بدت نواجذُه وقال: «أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأنا عبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطبراني^(٣) بنحوه، والخطابي^(٤) مختصراً من طريق يونس بن يزيد الأيلي به.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٣.

(٢) صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأدعية، ج٣، ص٢٧١، ح٩٩١.

(٣) الدعاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ص٥٩٩، ح٢١٨٥.

(٤) غريب الحديث، للخطابي، ج١، ص٢٨٩.

ثانيا: تراجم الرواة

**** هشام بن عروة، سبقت ترجمته^(١)، ثقة فقيه ربما دلس، ولا يضره ذلك؛ لأنه مدلس من الطبقة الأولى الذين اغتفر الأئمة تدليسهم.**

**** يونس بن يزيد بن أبي النجاد، سبقت ترجمته^(٢)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه.**

**** القاسم بن مبرور الأيلي، سبقت ترجمته^(٣)، صدوق.**

**** خالد بن نزار الأيلي، سبقت ترجمته^(٤)، صدوق وما كان من خطئه فقد قال الألباني: أن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن.**

**** طاهر بن خالد بن نزار الأيلي: مات سنة ثلاث وستين ومائتين^(٥)،**

وثقه الخطيب البغدادي^(٦)، والدارقطني^(٧)، والهيثمي^(٨)، وزاد قوله: "وفيه لين"، قال ابن أبي حاتم^(٩): "صدوق"، وقال الذهبي^(١٠): "صدوق وله ما يستكر ويتقرد به"، وقال ابن عدي^(١١): "له أحاديث عن أبيه أفرادات وغرائب".

خلاصة القول: هو صدوق وله أفرادات عن أبيه، وقد توبع على الحديث من قبل هارون بن سعيد الأيلي.
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل طاهر بن خالد، وابنه خالد بن نزار وشيخه القاسم بن مبرور جميعهم في مرتبة الصدوق.



(١) تحت حديث رقم (٢١).

(٢) تحت حديث رقم (١١٨).

(٣) تحت حديث رقم (١٨٤).

(٤) تحت حديث رقم (١٨٤).

(٥) تاريخ ابن يونس المصري، ج ٢، ص ١٠٦، رقم ٢٦٥.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٠، ص ٤٨٦، رقم ٤٨٦٨.

(٧) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٩٩، رقم ١٨٨.

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٨، ص ٧٣، رقم ١٣٠٠٩.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٩٩، رقم ٢١٩٩.

(١٠) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٣١٥، رقم ٢٩٣٤، وميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٣٤، رقم ٣٩٧٧.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ١٩٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:
وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ بِالشَّامِ لَمَّا بَلَغَهُمْ مَقْتَلُ عُثْمَانَ بَكَوْا حَتَّى تَلْتَقَ لِحَاهُمُ» أَيِ اخْضَلَتْ
بِالدُّمُوعِ^(١).

الحديث (٢٩٠)

قالت الباحثة: لم أعر على تخريج له.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَثْنٌ)

فِي حَدِيثِ الْمَبْعَثِ:

فَبُغْضِكُمْ عِنْدَنَا مَرَّةً مَدَاقِفَتُهُ ... وَبُغْضُنَا عِنْدَكُمْ يَا قَوْمَنَا لَثْنٌ^(٢).

الحديث (٢٩١)

قال الطبراني^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ جُمُهورِ النَّيْسَبِيِّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ حَرْبِ الْمَوْصِلِيِّ، ثنا هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ
بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَانِيِّ، عَنْ مَازِنِ بْنِ الْعَضُوبَةِ، قَالَ: كُنْتُ أَسْدِنُ صَنَمًا يُقَالُ لَهُ
بَاحِرٌ بِسَمَائِلَ قَرْيَةٍ بِعُمَانَ، فَعَتَرْنَا ذَاتَ يَوْمٍ عِنْدَهُ عَتِيرَةً وَهِيَ الدَّبِيحَةُ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ الصَّنَمِ يَقُولُ:
يَا مَازِنُ اسْمِعْ نُسْرَ ... ظَهَرَ خَيْرٌ وَبَطْنٌ شَرٌّ
بُعِثَ نَبِيٌّ مِنْ مُضَرَ ... بِيَدِي اللَّهِ الْأَكْبَرِ
فَدَعُ نُحَيْتًا مِنْ حَجْرٍ ... تَسَلَّمُ مِنْ حَرِّ سَقَرٍ
وذكر أبيات ثم قال:

فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى قَوْمِي أَنْبُونِي وَشَتَمُونِي وَأَمَرُوا شَاعِرًا لَهُمْ فَهَجَانِي، فَقُلْتُ: إِنْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَهْجُو لِنَفْسِي،
فَاعْتَرَلْتُهُمْ إِلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، وَقُلْتُ:

فَبُغْضِكُمْ عِنْدَنَا مَرَّةً مَدَاقِفَتُهُ ... وَبُغْضُنَا عِنْدَكُمْ يَا قَوْمَنَا لَثْنٌ

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن قانع^(٤)، والخطابي^(٥) مختصراً، والطبراني^(٦) بلفظ "بُغْضِكُمْ عِنْدَنَا مُرْمِدًا فِيهِ"، وأبو نعيم الأصبهاني^(٧)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٣) الأحاديث الطوال، للطبراني، ص ٣٢٢، ح ٦٢.

(٤) معجم الصحابة، لابن قانع، ج ٣، ص ١٢١.

(٥) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٤٤٧.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٠، ص ٣٣٨، ح ٧٩٩.

(٧) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ١، ص ١١٤، ح ٦٣.

والبيهقي^(١)، وابن سيد الناس^(٢) بدون لفظ ابن الأثير جميعهم من طرق عن علي بن حرب به.

ثانيا: تراجم الرواة

** مَازِنُ بْنُ الْغُضُوبَةِ الطَّائِي: هُوَ جَدُّ عَلِيِّ بْنِ حَرْبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيَّانَ بْنِ مَازِنِ بْنِ الْغُضُوبَةِ^(٣)، ذكر في الصحابة، وقال ابن حبان: يقال إنه له صحبة^(٤).

** عبد الله العماني، لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا.

** علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي، أبو الحسن الموصلي، مات سنة خمس وستين ومائتين، وثقه الدارقطني^(٥)، ومسلمة بن قاسم^(٦)، والخطيب البغدادي^(٧)، وابن السمعاني^(٨)، وزاد: "صدوقا"، والذهبي^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).

قال النسائي^(١١): "صالح"، وقال أبو حاتم^(١٢)، وابن حجر^(١٣): "صدوق".
خلاصة القول: هو ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات غير هشام بن محمد بن السائب ووالده

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده منكر من أجل هشام بن محمد بن السائب الكلبي قال الدارقطني^(١٤): "متروك"، ووالده محمد بن السائب متهم بالكذب^(١٥).

قال الهيثمي^(١٦): "رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ وَكِلَاهُمَا مَتْرُوكٌ"، ولجهالة حال عبد الله العماني.



(١) دلائل النبوة، للبيهقي، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٢) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، لابن سيد الناس، ج ١، ص ٩١.

(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٥، ص ٢٥٨٨.

(٤) الثقات، لابن حبان، ج ٣، ص ٤٠٧، رقم ١٣٤٤.

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٢١٨، رقم ٢٣٥.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٢٩٦، رقم ٥٠٦.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٣٦٣، رقم ٦٢٤٩.

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٧، ص ٢٩٦، رقم ٥٠٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٢، ص ٢٥١، رقم ٩٣.

(١٠) الثقات، لابن حبان، ج ٨، ص ٤٧١، رقم ١٤٤٨٥.

(١١) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٩٢، رقم ١٣٣.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ١٨٣، رقم ١٠٠٦.

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٩٩.

(١٤) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٣٠٤، رقم ٩٢٣٧.

(١٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٧٩.

(١٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ٨، ص ٢٤٨، رقم ١٣٩١١.

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لثّة)

فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ» قَالَ نَافِعٌ: «الْوَشْمُ فِي اللَّثَّةِ» اللَّثَّةُ بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ: عُمُورُ الْأَسْنَانِ، وَهِيَ مَعَارِزُهَا^(١).

الحديث (٢٩٢)

قال الإمام البخاري^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ^(٣)، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ^(٤) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٥)، وَالْوَأَشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(٦)» وَقَالَ نَافِعٌ: «الْوَشْمُ فِي اللَّثَّةِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٧) من طريق عبدة بن سليمان بنحوه، وأخرجه البخاري^(٨) بمثله، ومسلم^(٩) بنحوه من طريق يحيى بن سعيد القطان، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، وأخرجه البخاري^(١٠) من طريق صخر بن جويرية بنحوه، كلاهما (عبيد الله وصخر) عن نافع به.

ثانياً: تراجم الرواة

* * جميع رجال الإسناد ثقات.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، ج٧، ص١٦٥، ح٥٩٣٧.

(٣) هو: عبد الله بن المبارك، ثقة حافظ. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٢٠)

(٤) هو: عبيد الله بن عمر بن حفص القرشي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٧٣).

(٥) الْوَاصِلَةُ: الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِشَعْرِ آخَرَ زُورٍ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ: الَّتِي تَأْمُرُ مَنْ يَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٥، ص١٩٢).

(٦) الْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ: الْوَشْمُ فِي الْيَدِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ تَغْرِزُ ظَهْرَ كَفِّهَا وَمِعْصَمَهَا بِإِبْرَةِ أَوْ مِسْلَةٍ حَتَّى تُؤَثِّرَ فِيهِ ثُمَّ تَحْشَوْهُ بِالْكَحْلِ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١، ص١٦٧).

(٧) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الموصولة، ج٧، ص١٦٦، ح٥٩٤٠.

(٨) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب المستوشمة، ج٧، ص١٦٧، ح٥٩٤٧.

(٩) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة، ج٣، ص١٦٧٧، ح٢١٢٤.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الموصولة، ج٧، ص١٦٦، ح٥٩٤٢.

المبحث الخامس

اللام مع الجيم

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ «هَذَا تَلْحِجَةٌ فَأَشْهَدُ عَلَيْهِ غَيْرِي» التَّلْحِجَةُ: تَفْعِلَةٌ مِنَ الْإِلْجَاءِ، كَأَنَّهُ قَدْ أَلْجَأَكَ إِلَى أَنْ تَأْتِيَ أَمْرًا، بَاطِنُهُ خِلَافُ ظَاهِرِهِ، وَأُحْوَجُّكَ إِلَى أَنْ تَفْعَلَ فِعْلًا تَكْرَهُهُ. وَكَانَ بَشِيرٌ قَدْ أَفْرَدَ ابْنَهُ النُّعْمَانَ بِشَيْءٍ دُونَ إِخْوَتِهِ، حَمَلْتُهُ عَلَيْهِ أُمُّهُ^(١).

الحديث (٢٩٣)

قال أبو داود^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، وَأَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَأَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ أَنْحَلَنِي: أَبِي نُحْلًا، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ نَحْلَةٌ غُلَامًا لَهُ، قَالَ: فَقَالَتْ لَهُ: أُمِّي عَمْرَةٌ بِنْتُ رَوَاحَةَ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدُهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي النُّعْمَانَ نُحْلًا وَإِنَّ عَمْرَةَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ: «أَلَاكَ وَوَلَدٌ سِوَاهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكُلَّهُمْ أَعْطَيْتَ مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَ النُّعْمَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَقَالَ: بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْمُحَدَّثِينَ، " هَذَا جَوْرٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «هَذَا تَلْحِجَةٌ فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» قَالَ مُغِيرَةُ: فِي حَدِيثِهِ «أَلَيْسَ يَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ وَاللُّطْفِ سِوَاءٌ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» وَذَكَرَ مُجَالِدٌ فِي حَدِيثِهِ «إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَعْدَلَ بَيْنَهُمْ كَمَا أَنَّ لَكَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ أَنْ يَبْرُوكَ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ بَعْضُهُمْ: «أَكُلُّ بَنِيكَ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «وَلَدِكَ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، فِيهِ: «أَلَاكَ بَنُونَ سِوَاهُ»، وَقَالَ أَبُو الضَّحَى، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «أَلَاكَ وَوَلَدٌ غَيْرُهُ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد بن حنبل^(٣) ومن طريقه البيهقي^(٤)، وابن عبد البر^(٥) جميعهم من طريق سيار أبي الحكم، بنحوه، وأخرجه النسائي^(٦) مختصراً، وابن حبان^(٧)، والبيهقي^(٨)،

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٨.

(٢) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل، ج٣، ص٢٩٢، ح٣٥٤٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث النعمان بن بشير، ج٣٠، ص٣٢٧، ح١٨٣٧٨.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الهبات، باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطفة على الإختيار دون الإيجاب، ج٦، ص٢٩٤، ح١٢٠٠٢.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج٧، ص٢٣٢.

(٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب القضاء، باب النهي عن قبول الشهادة إلا على حق، ج٥، ص٤٤٠، ح٥٩٧٩.

(٧) صحيح ابن حبان، كتاب الهبة، باب ذكر خبر يصرح بأن الإيثار بين الأولاد في النحل حيف، ج١١، ص٥٠٣، ح٥١٠٤.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الهبات، باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطفة على الإختيار دون الإيجاب، ج٦، ص٢٩٥، ح١٢٠٠٣.

والطحاوي^(١) مختصراً من طريق المغيرة بن مقسم،
وأخرجه الطيالسي^(٢) ومن طريقه البيهقي^(٣) من طريق مجالد بن سعيد،
ثلاثتهم (سيار، والمغيرة، ومجالد) عن الشعبي به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري**، ولد قبل وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثمان سنين، له ولأبيه صحبة، وهو أول مولود وُلِدَ للأنصار بعد الهجرة، يُكنى أبا عبد الله^(٤).

**** داؤد بن أبي هند دينار الخراساني**، سبقت ترجمته^(٥)، ثقة متقن، كان يهجم بأخرة^(٦)، ولكنه متابع بالمغيرة بن مقسم، وإسماعيل بن سالم وغيرهما.

**** المغيرة بن مقسم الضبي**، سبقت ترجمته^(٧)، ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم النخعي، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، وقد صرح به.

**** هشيم بن بشير**، سبقت ترجمته^(٨)، ثقة ثبت اتهم بالتدليس والإرسال الخفي، وقد ذكر العراقي مجموعة ممن أرسل عنهم هشيم ولم يكن فيهم المغيرة بن مقسم فتنتفي علة الإرسال هنا، وما كان من تدليسه فلا يضر حيث صرح بالسماع.

**** مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني**، أبو عمرو الكوفي، مات سنة أربع وأربعين ومائة،

معظم النقاد على تضعيفه^(٩)، بسبب قلة ضبطه واختلاطه، حيث نص عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان على اختلاطه^(١٠)، ولم يعدله إلا النسائي فقال مرة: "ثقة"، وقال أخرى: "ليس بالقوي"^(١١)، وقال البخاري^(١٢): "صدوق"، وقال محمد بن المثنى^(١٣): "يُحتمل حديثه لصدقه"، وقال ابن عدي^(١٤): "ومجالد له عن الشعبي عن

(١) شرح مشكل الآثار، باب باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَا ذَكَرَهُ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْهُ مِنْ نَحْلِهِ أَبِيهِ إِيَّاهُ شَيْئاً، ج ١٣، ص ٧٢، ح ٥٠٧٣، وشرح معاني الآثار، كتاب الهبة والصدقة، باب الرجل ينحل بعض بنيه دون بعض، ج ٤، ص ٨٦، ح ٥٨٣٦.

(٢) مسند الطيالسي، ص ١٠٧، ح ٧٨٩.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الهبات، باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ١١٩٩٦.

(٤) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٤٩٦. ١٤٦٧، رقم ٢٦١٤.

(٥) تحت حديث رقم (٢٦٥).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٠٠.

(٧) تحت حديث رقم (١٤٧).

(٨) تحت حديث رقم (٣٠).

(٩) انظر أقوال النقاد فيه (تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٧، ص ٢٢١. ٢٢٣).

(١٠) انظر الكواكب النيرات، لابن الكيال، ج ١، ص ٥٠٥. ٥٠٦، رقم ٧.

(١١) تهذيب التهذيب، للمزي، ج ٣٧، ص ٢٢٣.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤١، رقم ٦٥.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١٠، ص ٤١، رقم ٦٥.

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٦٩، رقم ١٩٠١.

جابر أحاديث سالحة، وعن غير جابر من الصلابة أحاديث سالحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي وقد رواه عن غير الشعبي ولكن أكثر روايته عنه وعامة ما يرويه غير محفوظ".
خلاصة القول: هو ضعيف، تكلم فيه بسبب اختلاطه، فُرد حديثه لذلك.
 ** باقي رجال الإسناد ثقات.

الثالث: الحكم على الإسناد

جميع طرق الحديث سالحة ما عدا طريق مجالد بن سعيد فقال البيهقي^(١): "تفرد مجالد بهذه اللفظة"، ولم يتابعه عليها أحد من الثقات، كما أنه مختلط، ولا يُعرف الراوي عنه أسمع قبل الاختلاط أم بعده، ومعلوم من كانت هذه حاله فإنه يُرد حديثه.



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَجَبَ)

فِيهِ «أَنَّهُ كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّجَبُ» هُوَ بِالتَّحْرِيكِ: الصَّوْتُ وَالْعَلْبَةُ مَعَ اخْتِلَاطٍ، وَكَأَنَّهُ مَقْلُوبُ الْجَلْبَةِ^(٢).

الحديث (٢٩٤)

قال الطبراني^(٣) رحمه الله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَامِلِ السَّرَّاجِ الْمِصْرِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ هِرْقُلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ فُرَيْشٍ، وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي مَادَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا سُفْيَانَ وَكَفَّارَ فُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ بِإِيلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسٍ، وَحَوْلَهُ عَقْلَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ ... ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بَعَثَ بِهِ بِحِيَةِ الْكَلْبِيِّ إِلَى عَظِيمِ بَصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقُلَ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرْقُلَ عَظِيمِ الرُّومِ سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمْ تَسَلَّمَ، وَأَسْلِمِ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ، عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ - قَالَ اللَّيْثُ: الْأَرِيسِيُّونَ: الْعَشَارُونَ - وَ لِيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ } " قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّجَبُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَخَرَجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ ارْتَفَعَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ فَمَا زِلْتُ مُسْتَنَفِيًا أَنَّهُ سَيُظْهِرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ ...".

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الهبات، باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية، ج٦، ص٢٩٣، ح١١٩٩٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٩.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج٨، ص١٦، ح٧٢٧٠.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق^(١)، والبخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، والنسائي^(٤)، والطحاوي^(٥)، وابن حبان^(٦)، والطبراني^(٧) جميعهم من طريق الزهري به بلفظ "كثر اللغظ".

وأخرجه البخاري^(٨) من طريق شعيب عن الزهري به بلفظ "كثر عنده الصخب".

ثانياً: تراجم الرواة

** **يونس بن يزيد بن أبي النجاد**، سبقت ترجمته^(٩)، هو ثقة في الزهري وغيره، فقد أطلق العلماء الأمر بتوثيقه.

** **عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهنّي**، أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين،

قال أبو حاتم الرازي^(١٠): "سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث"، وقال أيضاً^(١١): "سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح، ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، و كان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث".

قال أبو زرعة^(١٢): "لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث".

وقال أبو هارون الخريبي^(١٣): "ما رأيت أثبت من أبي صالح، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبّان ثبت حفظ، وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب".

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب المغازي، غزوة الحديبية، ج ٥، ص ٣٤٣، ح ٩٧٢٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله"، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ٤٥٥٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعو إلى الإسلام، ج ٣، ص ١٣٩٣، ح ١٧٧٣.

(٤) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب قوله "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم"، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٠٩٩٨.

(٥) شرح مشكل الآثار، باب بيان مُشكّل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما خاطب به قيصر في كتابه إليه، ج ٥، ص ٢٢٩، ح ١٩٧٧.

(٦) صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، باب كتب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١٤، ص ٤٩٢، ح ٦٥٥٥.

(٧) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٨، ص ١٤، ح ٧٢٦٩.

(٨) صحيح البخاري، المقدمة، باب بدء الوحي، ج ١، ص ٨، ح ٧.

(٩) تحت حديث رقم (١١٨).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٨٦، رقم ٣٩٨.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٨٦، رقم ٣٩٨.

(١٢) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٨٧.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٢٦٠.

وقال ابن القطان^(١): "صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن"، وقال الخليلي^(٢): "كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها".

وقال ابن عدي^(٣): "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب".

وقال مسلمة بن قاسم^(٤): "كان لا بأس به".

وقال أحمد بن حنبل^(٥): "كان أول أمره متماسكا ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء".

وقال أحمد بن صالح^(٦): "متهم ليس بشيء"، وقال النسائي^(٧): "ليس بثقة"، وقال ابن يونس^(٨): "روى عن الليث مناكير"، وقال الحاكم أبو أحمد^(٩): "ذاهب الحديث"، وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ^(١٠): "كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُؤْتَقُّهُ، وَعِنْدِي أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ"، وقال الذهبي^(١١): "صاحب حديث فيه لين"، وقال في موضع آخر^(١٢): "صالح الحديث له مناكير"، وقال أيضا^(١٣): "وَبِكُلِّ حَالٍ، فَكَانَ صَدُوقًا فِي نَفْسِهِ، مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، أَصَابَهُ دَاءٌ شَيْخِهِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، وَتَهَاوَرَ بِنَفْسِهِ حَتَّى ضَعُفَ حَدِيثُهُ، وَلَمْ يُتْرَكْ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي نَقَمُوهَا عَلَيْهِ مَعْدُودَةٌ فِي سَعَةِ مَا رَوَى"، وقال ابن حجر^(١٤): "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة".

وقد بين أبو حاتم وابن حبان سبب وجود تلك الأغاليط في رواية عبد الله بن صالح، فقال أبو حاتم^(١٥): "عبد الله مصري صدوق، والأحاديث التي أخرجها في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلا صالحا".

(١) انظر بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، ج ٤، ص ٦٧٨.

(٢) انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، ج ١، ص ٤٠٠.

(٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٣٤٧.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٢٦٠.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٢١٢، رقم ٤٩١٩.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ١٥٥، رقم ٥٠٦٣.

(٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٦٣، رقم ٣٣٤.

(٨) تاريخ ابن يونس المصري، ج ١، ص ٢٧٣، رقم ٧٤٤.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ٢٦٠.

(١٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ١٥٥، رقم ٥٠٦٣.

(١١) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٦٢، رقم ٢٧٨٠.

(١٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٢، ص ٤٤٠، رقم ٤٣٨٣، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٠٩، رقم ١٨٤.

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ١٠، ص ٤٠٥.

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٠٨.

(١٥) انظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ٨٧.

وقال ابن حبان^(١): "مُنكر الحديث جدا يروي عن الأتبات مالا يشبه حديث النَّقات وَعِنْدَهُ الْمَنَّاكِرُ الْكَثِيرَةُ عَنْ أَقْوَامٍ مَشَاهِيرٍ أُمَّةٌ وَكَانَ فِي نَفْسِهِ صَدُوقًا يَكْتُبُ لِلِيثِ بْنِ سَعْدِ الْحَسَابِ وَكَانَ كَاتِبَهُ عَلَى الْغَلَاتِ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْمَنَّاكِرُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ قَبْلِ جَارٍ لَهُ رَجُلٌ سَوَاءٌ سَمِعَتْ ابْنُ حُرَيْمَةَ يَقُولُ كَانَ لَهُ جَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ فَكَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى شَيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَكْتُبُ فِي قِرطاسٍ بِخَطِّ يَشْبَهُ خَطَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ وَيَطْرَحُ فِي دَارِهِ فِي وَسْطِ كِتَابِهِ فَيَجِدُهُ عَبْدُ اللَّهِ فَيَحْدِثُ بِهِ فَيَتَوَهُمُ أَنَّهُ خَطَهُ وَسَمَاعُهُ فَمِنْ نَاحِيَتِهِ وَقَعَ الْمَنَّاكِرُ فِي أَخْبَارِهِ".

وقال ابن حجر^(٢): "لَقِيَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَكْثَرَ عَنْهُ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِهِ فِي الصَّحِيحِ وَإِنْ كَانَ حَدِيثُهُ عِنْدَهُ صَالِحًا فَإِنَّهُ لَمْ يُورِدْ لَهُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا وَعَلِقَ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ"، ثم قال^(٣): "ظَاهِرُ كَلَامِهِ هُوَ أَنَّ الْأُمَّةَ أَنْ حَدِيثَهُ فِي الْأَوَّلِ كَانَ مُسْتَقِيمًا ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِ تَخْلِيطٌ فَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ مَا يَجِيءُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ الْحَدَقِ كِيحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَالْبُخَارِيِّ وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ فَهُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ وَمَا يَجِيءُ مِنْ رِوَايَةِ الشُّيُوخِ عَنْهُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ".

خلاصة القول: هو صدوق على أحسن الأحوال، وما وقع له من أغاليط لم تكن من جهته، وقد استحسَن البخاري حديثه، وكذلك ابن القطان.

**** هارون بن كامل المصري^(٤)**، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وثمانين ومائتين، لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد أكثر الطبراني من الرواية له، وقال الهيثمي في إسناده حديث من طريقه^(٥): "وَرِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ شَيْخِهِ: هَارُونَ بْنُ كَامِلٍ"، وقال الألباني^(٦): "هذا إسناده رجاله ثقات معروفون مترجمون في التهذيب غير هارون بن كامل، ولم أجد له ترجمة".

خلاصة القول: لم أقف فيه على جرح أو تعديل.

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثًا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لجهالة حال شيخ الطبراني هارون المصري، ولعدم وجود متابع لعبد الله بن صالح؛ ولكن للحديث طرق أخرى تقويه وقد أشرت إليها في تخريج الحديث.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الرَّكَاءِ «فَقُلْتُ: فَفِيمَ حَقُّكَ؟ قَالَ: فِي الثَّيْبَةِ وَالْجَدْعَةِ اللَّجْبَةِ» هِيَ بَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْجِيمِ: التِّي أُنْتَى

(١) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٤٠، رقم ٥٧٣.

(٢) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤١٣.

(٣) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤١٤.

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج ٢١، ص ٣١٨، رقم ٥٦٠، وإرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب المنصوري، ص ٦٦٧، رقم ١٠٩٨.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ج ١٠، ص ٣٦٩، رقم ١٧٩٤٩.

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ج ٤، ص ١٨٦.

عَلَيْهَا مِنَ الْعَنَمِ بَعْدَ نِتَاجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَخَفَّ لَبْنُهَا، وَجَمَعُهَا: لِحَابٌ وَلِحَابَاتٌ. وَقَدْ لُجِبَتْ بِالضَّمِّ وَلُجِبَتْ. وَقِيلَ:
هِيَ مِنَ الْمَعَزِ خَاصَّةً. وَقِيلَ:
فِي الضَّانِ خَاصَّةً^(١).

الحديث (٢٩٥)

قال أبو نعيم الأصبهاني^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُبَيْشٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّقْرِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
الْمُنْذِرِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّارَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ سَعْدٍ^(٣) الدُّوَلِيُّ، عَنْ
أَبِيهِ، قَالَ: " كُنْتُ فِي نَاحِيَةِ مَكَّةَ فِي عَنَمٍ لِي، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ وَأَنَا بَيْنَ ظَهْرَانِي عَنَمِي، فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا
رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ بِرَسُولِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلًا، فَمَا تُرِيدُ؟
قَالَ: أُرِيدُ صَدَقَةَ عَنَمِكَ قَالَ: فَجِئْتُهِ بِشَاةٍ مَاخِضٍ خَيْرٍ مَا وَجَدْتُ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا قَالَ: لَيْسَ حَقَّنَا فِي هَذِهِ،
فَقُلْتُ: فَفِيمَ حَقُّكَ؟ قَالَ: فِي الثَّنِيَّةِ، وَالْجَذَعَةِ، وَاللَّجْبَةِ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري^(٤)، وابن أبي عاصم^(٥) كلاهما بنحوه، والطبراني^(٦) بمثله من طريق أسامة بن زيد، وأخرجه ابن
زنجويه^(٧) من طريق عبد الحميد بن رافع بنحوه،
كلاهما (أسامة بن زيد، وعبد الحميد بن رافع) عن أبي مرارة الجهني به.

ثانياً: تراجم الرواة

** سعر بن شعبة بن كنانة الكناشي الدؤلي، له صحبة حديثه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حقتان في
الجدعة وثنية، روى عنه ابنه جابر بن سعر^(٨).

** ابن سعر: هو جابر بن سعر الدؤلي، ذكره البخاري^(٩)، وابن أبي حاتم^(١٠) دون أن يذكر فيه جرماً أو
تعديلاً.

خلاصة القول: جابر بن سعر لا يُعرف.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٣٩.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٣، ص١٤٥٠، ح٣٦٧٧.

(٣) الصواب سعر وليس سعد. (المؤتلف والمختلف، للدارقطني، ج٣، ص١١٧٨).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري، ج٤، ص١٩٩، رقم ٢٤٨٦.

(٥) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج٢، ص٢١١، ح٩٦٦.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج٧، ص١٧٠، ح٦٧٢٧.

(٧) الأموال، باب في النهي عن التضيق عن الناس في الصدقة، ج٣، ص٨٨٤، ح١٥٦١.

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر. ج٢، ص٦٨٤، رقم ١١٣٣.

(٩) التاريخ الكبير، للبخاري، ج٢، ص٢٠٦، رقم ٢٢٠٦.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤٩٦، رقم ٢٠٣٨.

** أسامة بن زيد الليثي، سبقت ترجمته^(١)، صدوق يهيم، تابعه عبد الحميد بن رافع.
 ** عبد الله بن موسى بن إبراهيم التيمي، سبقت ترجمته^(٢)، صدوق في نفسه ولكن لا يحتج بحديثه إذا تفرد بروايته.

** إبراهيم بن المنذر القرشي، سبقت ترجمته^(٣)، صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

الثالث: الحكم على الإسناد

الحديث ضعيف لجهالة حال جابر بن سعر.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «يُنْفَتِحُ لِلنَّاسِ مَعْدِنٌ فَيَبْدُو لَهُمْ أَمْثَالُ اللَّجَبِ مِنَ الذَّهَبِ» قَالَ الْحَرَبِيُّ:
 أَظْنُهُ وَهَمًّا. إِنَّمَا أَرَادَ «اللُّجْنَ» لِأَنَّ اللَّجِينَ الْفِضَّةُ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: أَمْثَالُ الْفِضَّةِ مِنَ الذَّهَبِ.
 وَقَالَ غَيْرُهُ: لَعَلَّهُ «أَمْثَالُ النَّجْبِ» جَمْعُ النَّجِيبِ مِنَ الْإِبِلِ، فَصَحَّفَ الرَّاوي.
 والأولى أن يكون غير موهوم ولا مصحف، ويكون اللُّجْبُ جَمْعُ: لَجْبَةٍ، وَهِيَ الشَّاةُ الْحَامِلُ الَّتِي قَلَّ لَبْنُهَا. يُقَالُ:
 شَاةٌ لَجْبَةٌ وَجَمَعُهَا: لِجَابٌ ثُمَّ لُجْبٌ، أَوْ يَكُونُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْحِيمِ، جَمْعُ: لَجْبَةٍ، كَفَصْعَةٍ وَقِصْعٍ^(٤).

الحديث (٢٩٦)

قالت الباحثة: لم أعثر على تخريج له.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْحَجَرِ «فَلَجَبَهُ ثَلَاثَ لَجَبَاتٍ» قَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»
 وَلَا أَعْرِفُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالْحَاءِ وَالتَّاءِ، مِنَ اللَّحْتِ، وَهُوَ الضَّرْبُ. وَلَحَنَهُ بِالْعَصَا: ضَرَبَهُ^(٥).

الحديث (٢٩٧)

قال أحمد بن حنبل^(٦) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ:
 أَقَمْتُ بِالْمَدِينَةِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ سَنَةً، فَقَالَ لِي ذَاتَ يَوْمٍ وَنَحْنُ عِنْدَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا لَنَا تِيَابٌ إِلَّا الْبِرَادُ^(٧)

(١) تحت حديث رقم (٦٤).

(٢) تحت حديث رقم (٨٢).

(٣) تحت حديث رقم (٢٦).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ٥٣، ٥٤، ح ٨٣٠١.

(٧) البراد: جمع بردة، وهي كساء أسود مزيج فيه صغر تلبسه الأعراب (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٤، ص ٢٥٦).

الْمُتَّفَقَةُ^(١) وَإِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى أَحَدِنَا الْأَيَّامُ مَا يَجِدُ طَعَامًا يُقِيمُ بِهِ صُلْبَهُ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَأْخُذُ الْحَجَرَ فَيَشُدُّهُ عَلَىٰ أَحْمَصِ بَطْنِهِ، ثُمَّ يَشُدُّهُ بِثَوْبِهِ لِيُقِيمَ بِهِ صُلْبَهُ فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَنَا تَمْرًا، فَأَصَابَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا سَبَعَ تَمْرَاتٍ فِيهِنَّ حَشَفَةٌ^(٢)، فَمَا سَرَّنِي أَنْ لِي مَكَانَهَا تَمْرَةً جَيِّدَةً، قَالَ: قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: تَشُدُّ لِي مِنْ مَضْغِي^(٣) قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَنْ أَيْنَ أَقْبَلْتُ؟» قُلْتُ: مِنْ الشَّامِ. قَالَ: فَقَالَ لِي: «هَلْ رَأَيْتَ حَجَرَ مُوسَى؟» قُلْتُ: وَمَا حَجَرُ مُوسَى؟ قَالَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا لِمُوسَى قَوْلًا تَحْتَ ثِيَابِهِ فِي مَذَاكِيرِهِ»، قَالَ: «فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَىٰ صَخْرَةٍ وَهُوَ يَغْتَسِلُ»، قَالَ: «فَسَعَتْ بِثِيَابِهِ»، قَالَ: «فَلَبَّعَهَا فِي أَثَرِهَا وَهُوَ يَقُولُ: يَا حَجَرُ، أَلْقِ ثِيَابِي، يَا حَجَرُ، أَلْقِ ثِيَابِي، حَتَّىٰ أَنْتَ بِهِ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَرَوْهُ سَوِيًّا حَسَنَ الْخُلُقِ، فَلَجِبَهُ ثَلَاثَ لِحَابَاتٍ^(٤)»، قَوْلَ الَّذِي نَفَسَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، «لَوْ كُنْتُ نَظَرْتُ، لَرَأَيْتُ لِحَابَاتِ مُوسَى فِيهِ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الحاكم^(٥) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري به مختصراً على قصة التمرات، وأخرجها البخاري^(٦) (واللفظ له)، وابن ماجه^(٧)، والترمذي^(٨) من طريق أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال: «قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَعْطَىٰ كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمْرَاتٍ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمْرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ تَمْرَةٌ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا، شَدَّتْ فِي مَضْغِي».

وأخرج مسلم^(٩) الشطر الثاني من الحديث - وهو قصة موسى - من طريق خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق به.

(١) المتَّفَقَةُ: أي: العتيقة التي تشقق. انظر حاشية مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١٤، ص ٥٤).

(٢) حَشَفَةٌ: أي أسوأ التمر. (حاشية السندي على صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٤).

(٣) مضغي: بفتح الميم، وكسرهما وبمعجمتين، المضغ أو موضعه، وهو الأسنان. (حاشية السندي على صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٤)، وقال ابن الأثير: "المَضَاغُ، بِالْفَتْحِ: الطَّعَامُ يُمَضَّغُ. وَقِيلَ: هُوَ الْمَضْغُ نَفْسُهُ. يُقَالُ: لُقْمَةٌ لَيْتَنُ الْمَضَاغِ، وَشَدِيدَةُ الْمَضَاغِ. أَرَادَ أَنَّهَا كَانَ فِيهَا قُوَّةٌ عِنْدَ مَضْغِهَا" (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٩).

(٤) جاء في رواية لِحَابَاتٍ: بالمهمله، قال شعيب الأرنؤوط: وضع الناسخ تحت الحاء فيهما حاءٌ صغيرة لئلا يتشكك القارئ في إهمالهما، وفي بقية النسخ ومنها النسخ العتيقة "لِحَابَاتٍ" بالمعجمة، قال أبو موسى المدني: "كذا في مسند أحمد بن حنبل" (يعني هو بالجيم في نسخته) ولا أعرف وجهه، إلا أن يكون بالحاء والتاء، ومن اللحَبِ: وهو الضرب، ولَحَّتْهُ بالعصا: ضربه" (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٩)، = وعقب الأرنؤوط قائلاً: "واللحَبُ أيضاً بالحاء والباء الموحدة: الضرب" (مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١٤، ص ٥٣. ٥٤، ح ٨٣٠١).

(٥) المستدرك على الصحيحين، كتاب الأطعمة، ج ٤، ص ١١٩، ح ٧٠٧٩.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكلون، ج ٧، ص ٧٤، ح ٥٤١١.

(٧) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢، ص ١٣٩٢، ح ٤١٥٧.

(٨) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، ج ٤، ص ٦٤٦، ح ٢٤٧٤.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، ج ٤، ص ١٨٤٢، ح ٣٣٩ (١٥٦).

ثانيا: تراجم الرواة

- * * سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ، سبقت ترجمته^(١)، ثقة؛ ولكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، ولا يضره ذلك فقد أشار العراقي^(٢) أن سماع عبد الوارث بن سعيد منه كان قبل الاختلاط.
- * * عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، سبقت ترجمته^(٣)، ثقة.
- * * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الألباني^(٤)، وشعيب الأرنؤوط^(٥).



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الدَّجَالِ «فَأَخَذَ بِلِجْبَتِي الْبَابَ، فَقَالَ: مَهِيمٌ» قَالَ أَبُو مُوسَى: هَكَذَا رُوِيَ، وَالصَّوَابُ بِالْفَاءِ^(٦).

الحديث (٢٩٨)

قال الخطابي^(٧) رحمه الله: أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ نَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ قَتَادَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَالَ وَفَتَنَّتْهُ ثُمَّ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَانْتَحَبَ الْقَوْمَ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ فَأَخَذَ بِلِجْبَتِي الْبَابَ^(٨) فَقَالَ: "مَهِيمٌ"^(٩).

أولا: تخريج الحديث

أخرجه معمر بن راشد^(١٠)، ونعيم بن حماد^(١١)، وأحمد بن حنبل^(١٢)، والبغوي^(١٣) جميعهم بلفظ " بلحمتي الباب"،

(١) تحت حديث رقم (٤٠).

(٢) التقييد والايضاح، للعراقي، ص ٤٤٧.

(٣) تحت حديث رقم (١٩١).

(٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، ج ٧، ص ٢٠، رقم ١٩٦١.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ١٤، ص ٥٣. ٥٤، ح ٨٣٠١.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٧) غريب الحديث، للخطابي، ج ١، ص ٥٥١. ٥٥٢.

(٨) ورد في موضع آخر عند ابن الأثير بالفاء، وقال: "لَجَفْنَا الْبَابَ: عِضَادَتَاهُ وَجَانِبَاهُ" (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن

الأثير، ج ٤، ص ٢٣٤).

(٩) مَهِيمٌ: أَي مَا أَمْرُكُمْ وَشَأْنُكُمْ. وَهِيَ كَلِمَةٌ يَمَانِيَّةٌ. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٧٨).

(١٠) جامع معمر بن راشد، باب الدجال، ج ١١، ص ٣٩١، ح ٢٠٨٢١.

(١١) الفتن، باب خروج الدجال وسيرته وما يجري على يديه من الفتن، ج ٢، ص ٥٣٤، ح ١٥١٤.

(١٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند القبائل، من حديث أسماء بنت يزيد، ج ٤٥، ص ٥٦٠، ح ٢٧٥٧٩.

(١٣) شرح السنة، كتاب الفتن، باب الدجال لعنه الله، ج ١٥، ص ٦١، ح ٤٢٦٣، وتقسي البغوي، سورة غافر، ج ٤، ص ١١٧،

ح ١٨٥١.

وإسحاق بن راهويه^(١) بلفظ " بلحيي الباب"، والطبراني^(٢) بلفظ " بعضدتي الباب" جميعهم من طرق عن قتادة، وأورده الهيثمي^(٣) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم بلفظ " بلجمتي الباب"، كلاهما (قتادة، وعبد الله بن خثيم) عن شهر بن حوشب به مطولاً.

ثانياً: تراجم الرواة

* * أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، أحد نساء بني عبد الأشهل، هي من المبايعات، تكنى أم سلمة، كانت من ذوات العقل والدين^(٤).

* * شَهْرُ بْنُ حَوْشَبِ الْأَشْعَرِيِّ، مولى أسماء بنت يزيد، مات سنة اثنتي عشرة ومائة،

وثقه أحمد وقال^(٥): " ما أحسن حديثه، روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حسانا"، وقال في موضع آخر^(٦): " ليس به بأس"، ووثقه ابن معين^(٧)، والعجلي^(٨)، ويعقوب بن شيبه^(٩)، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو زرعة^(١٠): " لا بأس به"، وقال أبو حاتم^(١١): " شهر أحب إلي من أبي هارون وبشر بن حرب وليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به"، وقال الترمذي عن البخاري^(١٢): " شهر حسن الحديث، وإنما تكلم فيه ابن عون"، وقال صالح بن محمد البغدادي^(١٣): " روى عنه الناس، ولم يوقف منه على كذب؛ إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحدا"، وقال البزار^(١٤): " وشهر تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَ حَدِيثَهُ".

وضعه موسى بن هارون^(١٥)، والساجي^(١٦)، والبيهقي، والدارقطني^(١٧)، وقال ابن حزم^(١٨): " ساقط"، وقال

(١) مسند إسحاق بن راهويه، ج ٥، ص ١٦٦، ح ٢٢٨٩.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٤، ص ١٥٩، ح ٤٠٥.

(٣) غاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي، ج ٤، ص ٢٦٧. ٢٦٨. ح ٤٥٣٢.

(٤) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٧٨٧، رقم ٣٢٣٣.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٨٣، رقم ١٦٦٨.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٨٤.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٨٣، رقم ١٦٦٨.

(٨) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٤٦١، رقم ٧٤١.

(٩) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٨٥.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٨٣، رقم ١٦٦٨.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٣٨٣، رقم ١٦٦٨.

(١٢) سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٨، ح ٢٦٩٧.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٨٥.

(١٤) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٤٩٠.

(١٥) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٢، ص ٥٨٣.

(١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٢٥.

(١٧) سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٨٣، ح ٣٦٢.

(١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٢٥.

الجوزجاني^(١): "أحاديثه لا تشبه حديث الناس"، وقال النسائي^(٢): "ليس بالقوي"، وقال ابن حبان^(٣): "كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات"، وقال الحاكم أبو أحمد^(٤): "ليس بالقوي عندهم"، وقال ابن عدي^(٥): "وعامة ما يرويه شهر وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به"، وقال في موضع آخر^(٦): "ضعيف جدا"، وقال الدارقطني^(٧): "يخرج من حديثه ما روى عنه عبد الحميد بن بهرام".

وقال ابن القطان^(٨): "لم أسمع لمن ضعفه حجة، وما ذكروا من تزويبه بزبي الجند، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ الخريطة^(٩)، فإما لا يصح، أو هو خارج على مخرج لا يضره، وشر ما قيل فيه أنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به"، وقال الذهبي^(١٠): "الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مؤرجح"، وقال ابن حجر^(١١): "صدوق كثير الإرسال والأوهام"، وقال صاحب التحرير^(١٢): "لو قال . يعني ابن حجر . ضعيف ويعتبر به لكان أحسن".

خلاصة القول: هو في أحسن الأحوال يبقى على ما قاله ابن حجر: "صدوق كثير الإرسال والأوهام".

*** العباس بن الوليد بن مزيد العدري، أبو الفضل البيروتي، مات سنة تسع وستين ومائتين، وثقه مسلمة بن القاسم^(١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي^(١٤): "ليس به بأس"،**

(١) أحوال الرجال، للجوزجاني، ج ١٥٦، رقم ١٤١.

(٢) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ٥٦، رقم ٢٩٤.

(٣) المجروحين، لابن حبان، ١، ص ٣٦١، رقم ٤٧٦.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٦٣.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٨.

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٣٦، رقم ٢٢٢.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ٣٧٥.

(٩) وقصتها رواها ابن عساكر فقال: "روى يحيى بن أبي بكير الكرماني، عن أبيه، قال: كان شهر بن حوشب على بيت المال، فأخذ خريطة فيها دراهم، فقيل فيه:

لَقَدْ بَاعَ شَهْرٌ دِينَهُ بِخَرِيْطَةٍ ... فَمَنْ يَأْمَنُ الْفَرَاءَ بَعْدَكَ يَا شَهْرُ؟

أَخَذَتْ بِهَا شَيْئًا طَفِيْفًا وَيَعْتَهُ ... مِنْ ابْنِ جَرِيْرٍ، إِنَّ هَذَا هُوَ الْعَدْرُ (تاريخ دمشق، لابن عساكر، ج ٢٣، ص ٢٣٠)، وعقب الذهبي على هذه الرواية بقوله: "إسناده منقطع، ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقاً" (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ٣٧٥).

(١٠) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٤، ص ٣٧٨.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٦٩.

(١٢) تحرير التقريب، لبشار معروف وشعيب الأرنبوط، ج ٢، ص ١٢٢.

(١٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٣٣، رقم ٢٣٠.

(١٤) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ص ٦٥، رقم ١٢٦.

وقال أبو بكر محمد بن الطباع^(١): "ذاك شيخ، صدوق، مسلم"، وقال أبو حاتم^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥): "صدوق"، وزاد ابن أبي حاتم: "ثقة".

خلاصة القول: هو صدوق.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام ولم يتابع.

ولبعض فقرات هذا الحديث شواهد تقويه وهي على النحو التالي:

قوله: "إن الله ليس بأعور، وإن الدجال أعور" له شاهد من حديث عبد الله بن عمر أخرجه البخاري^(١) عن إبراهيم بن المنذر عن أبي ضمرة عن موسى، عن نافع، قال عبد الله: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، يوماً بين ظهراني الناس المسيح الدجال، فقال: "إن الله ليس بأعور، إلا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية".

وقوله: "ممسوح العين" له شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه أحمد بن حنبل^(٢) بإسناد صحيح من طريق شعيب بن الحباب عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدجال ممسوح العين، مكتوب بين عينيه: كافر يهجاها كل مسلم ك ف ر".

وقوله: "بين عينيه مكتوب كافر، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب" له شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه أحمد بن حنبل^(٣) بإسناد صحيح من طريق شعيب بن الحباب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الدجال أعور، وإن ركنك ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب".



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَجَج)

فيه «إذا استلج أحدكم بيمينه فإنه أثم له عند الله من الكفارة» هو استنفل، من اللجاج. ومعناه أن يحلف

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٥، ص ١٣٣، رقم ٢٣٠.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢١٥، رقم ١١٧٨.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٢١٥، رقم ١١٧٨.

(٤) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٥٣٦ . ٥٣٧، رقم ٢٦١٢.

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٢٩٤.

(٦) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله "وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها"، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٣٤٣٩.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢٠، ص ٤٢٩، ح ١٣٢٠٦.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج ٢١، ص ٨٥، ح ١٣٣٨٥.

عَلَى شَيْءٍ وَيَرَى أَنَّ غَيْرَهُ خَيْرٌ مِنْهُ، فَيَقِيمُ عَلَى يَمِينِهِ وَلَا يَحْنَثُ فَيُكْفِّرُ، فَذَلِكَ أَثْمٌ لَهُ.
وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهَا مُصِيبٌ فَيَلْجُ فِيهَا وَلَا يُكْفِّرُهَا.
وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الطَّرُقِ «إِذَا اسْتَلْجَجَ أَحَدُكُمْ» بِإِظْهَارِ الإِدْغَامِ، وَهِيَ لُغَةٌ فَرِيضٌ يُظْهِرُونَهُ مَعَ الْجَزْمِ^(١).

الحديث (٢٩٩)

أشار ابن الأثير لروائيتين الأولى " إذا استلجج أحدكم"، والثانية " إذا استلجج أحدكم"
الرواية الأولى " إذا استلجج أحدكم"

قال ابن ماجة^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الْمَعْمَرِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَلْجَجَ أَحَدُكُمْ فِي الْيَمِينِ فَإِنَّهُ أَثْمٌ، لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا».

أولاً: تخريج الرواية الأولى

أخرجه البخاري^(٣)، وابن ماجة^(٤)،

والطبراني^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧) من طريق عكرمة عن أبي هريرة به بنحوه
وأخرجه الحاكم^(٨) من طريق معمر به بنحوه.

ثانياً: تراجم الرواية

** سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، سبقت ترجمته^(٩)، صدوق في نفسه؛ ولكنه أُعْلِمَ بسبب ما أدخله عليه
وراقه.

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لذاته من أجل سفيان بن وكيع صدوق.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤٠.

(٢) سنن ابن ماجة، كتاب الكفارات، باب النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر، ج١، ص٦٨٣، ح٢١١٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والندور، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: " لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ"، ج٨، ص١٢٨، ح٦٦٢٦.

(٤) سنن ابن ماجة، كتاب الكفارات، باب النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر، ج١، ص٦٨٣، ح٢١١٤.

(٥) مسند الشاميين، للطبراني، ج٤، ص٩٠، ح٢٨١٤.

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأيمان والندور، ج٤، ص٣٣٤، ح٧٨٢٧.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الأيمان، باب مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ،
ج١٠، ص٥٨، ح١٩٨٥٣.

(٨) المستدرک على الصحيحين، كتاب الأيمان والندور، ج٤، ص٣٣٥، ح٧٨٢٨.

(٩) تحت حديث رقم (٦٤).

الرواية الثانية " استلجج أحدكم "

قال عبد الرزاق^(١) رحمه الله: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَلَجَجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينٍ فِي أَهْلِهِ فَإِنَّهُ آثَمٌ، لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا».

تخريج الرواية الثانية

أخرجه أحمد^(٢)، والحرابي^(٣)، وابن الجارود^(٤) جميعهم من طريق عبد الرزاق عن معمر به بنحوه. وأخرجه الحرابي^(٥)، والطبراني^(٦) من طريق عكرمة عن أبي هريرة به بنحوه.

ثانيا: تراجم الرواة

** جميع رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِذَا التَّجَّ فَقَدْ بَرِئَ مِنْهُ الذِّمَّةُ» أَي تَلَاطَمَتِ أَمْوَالُهُ. وَالتَّجَّ الْأَمْرُ، إِذَا عَظَمَ وَاخْتَلَطَ. وَلُجَّةُ الْبَحْرِ: مُعْظَمُهُ^(٧).

الحديث (٣٠٠)

قال ابن بطلال^(٨) رحمه الله: قال أبو عبيد^(٩) حدثنا عباد بن عباد، عن أبي عمران الجوني^(١٠) عن زهير بن عبد الله يرفعه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من ركب البحر إذا التج أو قال: ارتج فقد برئت منه الذمة أو قال: فلا يلومن إلا نفسه".

أولا: تخريج الحديث

أخرجه سعيد بن منصور^(١١) من طريق عباد بن عباد بلفظ " ارتج"، وأخرجه البيهقي من طريق حماد بن

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب الإيمان والنذور، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها، ج٨، ص٤٩٦، ح١٦٠٣٦.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج١٣، ص١٦٨، ح٧٧٤٣.

(٣) غريب الحديث، للحرابي، ج١، ص١٣٣.

(٤) المنتقى، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الأيمان، ص٢٣٤، ح٩٣٠.

(٥) غريب الحديث، للحرابي، ج١، ص١٣٢.

(٦) المعجم الأوسط، للطبراني، ج٥، ص٥٤، ح٤٦٥٢.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤٠.

(٨) شرح صحيح البخاري، لابن بطلال، ج٥، ص٨٩، لم أعثر على سنده عند أبو عبيد القاسم بن سلام. (انظر غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١، ص٢٧٥).

(٩) هو القاسم بن سلام، ولم أقف على الحديث عنده.

(١٠) هو: عبد الملك بن حبيب الأزدي. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٢).

(١١) سنن سعيد بن منصور، كتاب الجهاد، باب ما جاء في ركوب البحر، ج٢، ص١٨٥، ح٢٣٩١.

سلمة^(١)، ومن طريق حماد بن زيد^(٢) بلفظ " ارتجاجة"،
ثلاثتهم (عباد، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد) عن أبي عمران الجوني به مرفوعا.

ثانيا: تراجم الرواة

* * زهير بن عبد الله بن أبي جبل البصري، مختلف في صحبته، ذكره جماعة في الصحابة^(٣)، وجزم أبو حاتم
بأن حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل^(٤)، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين^(٥).

خلاصة القول: هو مجهول الحال، فلم يرو عنه غير أبي عمران الجوني ولم يوثقه إلا ابن حبان.

* * عباد بن عباد بن حبيب الأزدي المهلبى، أبو معاوية البصري، مات سنة تسع وسبعين ومائة، ثقة ربما
وهم^(٦)، ولا يضره ذلك فتابعه هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لجهالة زهير بن عبد الله، وفي الإسناد اضطراب فقد تبين من التخريج سابقا أن الحديث
رواه زهير بن عبد الله بإسقاط الوسطة بينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم بينما جاء في روايات أخرى
خلاف ذلك وهي على النحو التالي:

* * * أخرجه البخاري^(٧)، وأحمد^(٨)، وأبو نعيم^(٩)، والبيهقي^(١٠) من طريق زهير بن عبد الله أن رجلاً حدثه أن
صلى الله عليه وسلم قال "... وذكر الحديث.

* * * وأخرجه أحمد^(١١) من طريق أبي عمران الجوني قال: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "... وذكر الحديث.

(١) شعب الإيمان، تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها، ج٦، ص٣٩٨، ح٤٣٩٧.

(٢) شعب الإيمان، تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها، ج٦، ص٣٩٨، ح٤٣٩٨.

(٣) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٢، ص٥١٩، رقم ٨١٧، ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني،
ج٣، ص١٢٢٧.

(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم، ج٦٠، ص٢١١.

(٥) الثقات، لابن حبان، ج٤، ص٢٦٤، رقم ٢٨٣٦.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٩٠.

(٧) الأدب المفرد، باب من بات على سطح ليس له سترة، ص٤٠٨، ح١١٩٤.

(٨) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند البصريين، حديث رجل، ج٣٤، ص٣٥١، ح٢٠٧٤٩.

(٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ج٦، ص٣١٣٢، ح٧٢١٥.

(١٠) شعب الإيمان، تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها، ج٦، ص٣٩٨، ح٤٣٩٩.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج٣٧، ص٢٣، ح٢٢٣٣٣.

*** وأخرجه البخاري^(١) من طريق إبراهيم بن المختار، عن شعبة، عن أبي عمران قال: سمعت محمد بن زهير بن أبي جبل، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...". وفي إسناده إبراهيم بن المختار صدوق ضعيف الحفظ^(٢).
 *** وقال البيهقي^(٣): رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، وَقِيلَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، وَقِيلَ: عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي حَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وللحديث شواهد ولكن لا يُفرح بها ولا تصلح لأن يتقوى بها الحديث وهي:

(أ) ما أخرجه البخاري^(٤)، وأبي داود^(٥) من حديث علي بن شيبان عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرٍ بَيَّتْ...» دون الشطر الثاني من الحديث، وإسناده ضعيف لجهالة بعض رواته، وقال البخاري: "في إسناده نظر".

(ب) وشاهد ثان أخرجه الطبراني^(٦) من حديث عبد الله بن جعفر أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «... وَمَنْ رَقَدَ عَلَى سَطْحٍ لَا جِدَارَ لَهُ؛ فَسَقَطَ فَمَاتَ، فَدَمُهُ هَدْرٌ»، وفي إسناده يزيد بن عياض قال ابن حجر^(٧): "كذبه مالك وغيره".

(ج) وشاهد ثالث أخرجه الترمذي^(٨) من طريق عبد الجبار بن عمر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ بِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ»، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدَّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عُمَرَ ضَعِيفٌ»^(٩).

(د) وشاهد رابع أخرجه البخاري^(١٠) من طريق عمران بن مسلم بن رباح النخعي، عن علي بن عمارَةَ قَالَ: جَاءَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَصَعِدْتُ بِهِ عَلَى سَطْحٍ أَجْلَحَ، فَنَزَلَ وَقَالَ: كِدْتُ أَنْ أُبَيْتَ اللَّيْلَةَ وَلَا ذِمَّةَ لِي، وإسناده ضعيف من أجل علي بن عمارَةَ مقبول^(١١).

فالحديث بمجموع متابعاته وشواهد ضعيف.



(١) التاريخ الكبير، للبخاري، ج ٣، ص ٤٢٦، رقم ١٤١٥.

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٩٣.

(٣) شعب الإيمان، تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها، ج ٦، ص ٣٩٨، ح ٤٣٩٩.

(٤) الأدب المفرد، باب من بات على سطح ليس له سترة، ص ٤٠٧، ح ١١٩٢.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في النوم على سطح غير محجر، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٥٠٤١.

(٦) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٣ أو ج ١٤، ص ١٦٨، ح ١٤٨٠٠.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٤.

(٨) سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان، ج ٥، ص ١٤١، ح ٢٨٥٤.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٣٢.

(١٠) الأدب المفرد، باب من بات على سطح ليس له سترة، ص ٤٠٨، ح ١١٩٣.

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٤٠٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ الْحُدَيْبِيَّةِ «قَالَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو: قَدْ لُجَّتِ الْقَضِيَّةُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ» أَيْ وَجِبَتْ. هَكَذَا جَاءَ مَشْرُوحًا، وَلَا أُعْرِفُ أَصْلَهُ^(١).

الحديث (٣٠١) سبق دراسة هذا الحديث من رواية البيهقي ولكن بدون لفظ "لجت القضية"، وقد وردت عند الإمام أحمد على النحو التالي:

قال الإمام أحمد بن حنبل^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الرَّهْرِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ ... وذكر حديث طويل وفيه: "فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ إِذْ جَاءَهُ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو فِي الْحَدِيدِ قَدْ انْفَلَتَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجُوا وَهُمْ لَا يَشْكُونَ فِي الْفَتْحِ لِرُؤْيَا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَأَوْا مَا رَأَوْا مِنَ الصُّلْحِ وَالرُّجُوعِ، وَمَا تَحَمَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَفْسِهِ، دَخَلَ النَّاسَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ حَتَّى كَادُوا أَنْ يَهْلِكُوا، فَلَمَّا رَأَى سُهَيْلٌ أَبَا جَنْدَلٍ، قَامَ إِلَيْهِ، فَضْرَبَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قَدْ لُجَّتِ الْقَضِيَّةُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيكَ هَذَا. قَالَ: «صَدَقْتَ».

أولاً: تخريج الحديث

سبق تخريجه تحت حديث رقم (٩٨).

ثانياً: تراجم الرواة

* محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته^(٣)، صدوق حسن الحديث، وهو مدلس من الطبقة الرابعة، التي لا بد فيها من التصريح بالسماع.

* باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق صدوق مدلس وقد صرح بالسماع في بعض فقرات الحديث فتنتفي تهمة التدليس عنه كما أنه متابع بمعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة.



(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤٠.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، أول مسند الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، ج٣١، ص٢١٢، ح١٨٩١٠.

(٣) تحت حديث رقم (٤٦).

قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَجَفَ)

«فِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَالَ وَفْتَنَّتْهُ، ثُمَّ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَانْتَحَبَ الْقَوْمَ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَأَخَذَ بِلُجْفَتِي الْبَابِ فَقَالَ: مَهَيْمٌ» لَجَفْنَا الْبَابِ: عَضَادَاتَهُ وَجَانِبَاهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ لِجَوَانِبِ الْبَيْتِ: الْأَجَافُ، جَمَعَ لَجَفٍ. وَيُرْوَى بِالْبَاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ^(١).

الحديث (٣٠٢) سبق دراسة الحديث بلفظ "بلجبتى الباب"، وأشرت للفظ آخر وهو "بلحمتى الباب" تحت حديث رقم (٢٩٨)، أما لفظ ابن الأثير هنا والذي بين أنه هو الصواب ورد عند أحمد بن حنبل كما عند ابن كثير. قال ابن كثير^(٢) رحمه الله: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي، فَذَكَرَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ سِنِينَ؛ سَنَةً تُمَسِكُ السَّمَاءُ ثَلَاثَ قَطْرِهَا، وَالْأَرْضُ ثَلَاثَ نَبَاتِهَا، وَالثَّانِيَةَ تُمَسِكُ السَّمَاءُ ثَلَاثَ قَطْرِهَا، وَالْأَرْضُ ثَلَاثَ نَبَاتِهَا، وَالثَّالِثَةَ تُمَسِكُ السَّمَاءُ قَطْرَهَا كُلَّهُ، وَالْأَرْضُ نَبَاتَهَا كُلَّهُ، وَلَا يَبْقَى دَاتٌ ضَرَسٍ وَلَا دَاتٌ ظَلْفٌ مِنَ الْبَهَائِمِ إِلَّا هَلَكَتْ، وَإِنَّ مِنْ أَشَدِّ فِتْنَتِهِ أَنْ يَأْتِيَ الْأَعْرَابِيَّ فَيَقُولُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَحْبَبْتُ لَكَ إِبْلِكَ؟ أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنِّي رَبُّكَ؟ " قَالَ: " فَيَقُولُ: بَلَى. فَتَمَثَّلَ لَهُ الشَّيَاطِينُ نَحْوَ إِبْلِهِ كَأَحْسَنِ مَا تَكُونُ ضُرُوعُهَا وَأَعْظَمِهِ أَسْنِمَةٌ ". قَالَ: " وَيَأْتِي الرَّجُلَ قَدْ مَاتَ أَحُوهُ، وَمَاتَ أَبُوهُ، فَيَقُولُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَحْبَبْتُ لَكَ أَبَاكَ، وَأَحْبَبْتُ لَكَ أَخَاكَ، أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنِّي رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: بَلَى. فَتَمَثَّلَ لَهُ الشَّيَاطِينُ نَحْوَ أَبِيهِ وَنَحْوَ أَخِيهِ ". قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَاجَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ وَالْقَوْمُ فِي اهْتِمَامٍ وَعَمٍّ، مِمَّا حَدَّثَهُمْ بِهِ، قَالَتْ: فَأَخَذَ بِلُجْفَتِي الْبَابِ وَقَالَ: " مَهَيْمٌ أَسْمَاءُ " .

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به ابن كثير .

ثانياً: تراجم الرواة

* * شهر بن حوشب الأشعري: سبقت ترجمته^(٣)، صدوق كثير الإرسال والأوهام.

* * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف من أجل شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام ولم يتابع. وسبق الإشارة إلى شواهد في موضعه السابق فليراجع.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْحَجَّاجِ «أَنَّهُ حَفَرَ حُفَيْرَةً فَلَجَفَهَا» أَي حَفَرَ فِي جَوَانِبِهَا^(٤).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤١.

(٢) البداية والنهاية، كتاب الفتن وأشرط الساعة، ذكر أحاديث منثورة في الدجال، ج١٩، ص١٧٥ . ١٧٦.

(٣) تحت حديث رقم (٢٩٨).

(٤) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤١.

الحديث (٣٠٣) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال الإمام أحمد بن حنبل^(١) رحمه الله: حَدَّثَنَا يَزِيدُ^(٢)، أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمِقْدَامِ، عَنْ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ الْأَخِرَ قَدْ زَنَى. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَلَّثَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ مَرَّةً: فَأَقْرَ عِنْدَهُ بِالزَّنَا فَرَدَّدَهُ أَرْبَعًا، ثُمَّ نَزَلَ، فَأَمَرْنَا فَحَفَرْنَا لَهُ حَفِيرَةً لَيْسَتْ بِالطَّوِيلَةِ، فَرَجِمَ فَازْتَحَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيبًا حَزِينًا، فَسَرْنَا حَتَّى نَزَلَ مَنْزِلًا، فَسَرِّيَ عَن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: "يَا أَبَا ذَرٍّ، أَلَمْ تَرَ إِلَيَّ صَاحِبِكُمْ، غُفِرَ لَهُ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ".

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البزار^(٣) من طريق سلمة بن الفضل، ومن طريق إسماعيل بن عياش بدون لفظ ابن الأثير، وأخرجه الطحاوي بنحوه من طريق يزيد بن هارون^(٤)، وأخرجه أيضاً من طريق إبراهيم بن الزبيرقان وأبي خالد الأحمر^(٥)، خمستهم (سلمة بن الفضل، وإسماعيل بن عياش، ويزيد بن هارون، وإبراهيم بن الزبيرقان، وأبي خالد الأحمر) عن حجاج بن أرتاة به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** نِسْعَةُ بِن شَدَّادٍ**، قال ابن ماكولا: نسعة بكسر النون وبالسین المهملة الساكنة وبالعین المهملة المفتوحة^(٦)، يَرَوِي عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمِقْدَامِ بْنِ الْوَرْدِ^(٧)، لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.
خلاصة القول: لا يُعرف.

**** عبد الله بن المقدم بن الورد الطائفي:** لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً.

**** عبد الملك بن المغيرة الطائفي،** من الطبقة الرابعة (التي تلى الوسطى من التابعين)

ذكره ابن حبان في الثقات^(٨)، وقال الذهبي^(٩): "وثق"، وقال ابن حجر^(١٠): "مقبول".

خلاصة القول: هو مقبول عند المتابعة وإلا فلين الحديث.

(١) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري، ج ٣٥، ص ٤٣٩، ح ٢١٥٥٤.

(٢) هو: يزيد بن هارون، ثقة متقن. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٦٠٦).

(٣) مسند البزار، ج ٩، ص ٤٢٧.

(٤) شرح مشكل الآثار، كتاب الحدود، باب الإعتراف بالزنا الذي يجب به الحد ما هو؟، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٤٨٥٨.

(٥) شرح مشكل الآثار، كتاب الحدود، باب الإعتراف بالزنا الذي يجب به الحد ما هو؟، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٤٨٥٩.

(٦) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والكخنتل في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، ج ٧، ص ٢٥٩.

(٧) المؤلف والمختلف، للدارقطني، ج ٤، ص ٢٢٧٩.

(٨) الثقات، لابن حبان، ج ٧، ص ٩٩، رقم ٩١٧١.

(٩) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٦٧٠، رقم ٣٤٨٥.

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٥.

**** حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، مات سنة خمس وأربعين ومائة،**

قال حفص بن غياث^(١): "قال لنا سفيان الثوري يوماً: من تأتون؟ قلنا: الحجاج بن

أرطاة، قال: عليكم به فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه"، وقال حماد بن زيد: "كان حجاج بن أرطاة أقهر عندنا لحديثه من سفيان الثوري"، وقال ابن معين^(٢): "صالح الحديث"، وقال في موضع آخر^(٣): "صدوق، ليس بالقوي، يدلّس عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن عمرو بن شعيب"، وقال في موضع آخر^(٤): "ضعيف".

وقال العجلي^(٥): "كان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان جائز الحديث إلا أنه كان صاحب إرسال، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه، وإنما يعيب الناس منه التدليس"، وقال ابن سعد^(٦): "كان ضعيفاً في الحديث"، وقال النسائي^(٧): "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر^(٨): "ضعيف ولا يحتج بحديثه"،

وقال ابن عدي^(٩): "إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يعتمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه".

وقال أحمد بن حنبل^(١٠): "كان من الحفاظ. قيل: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة".

وقال يحيى بن سعيد القطان^(١١): "الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وتركت الحجاج عمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط".

وقال أبو زرعة^(١٢)، وأبو حاتم^(١٣): "صدوق، مدلس"، وزاد أبو حاتم: "يدلس عن الضعفاء يُكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يُحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة".

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٣٣، رقم ٤٢٩٤.

(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ص ٧٦، رقم ٢١٣.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٢٥.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٥) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٢٨٤، رقم ٢٦٤.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٦، ص ٣٥٩.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٢٦.

(٨) سنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب تعليق يد السارق في عنقه، ج ٨، ص ٩٢، ح ٤٩٨٣.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٥٢٧.

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٥٦، رقم ٦٧٣.

(١١) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٢٥.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٥٦، رقم ٦٧٣.

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٥٦، رقم ٦٧٣.

وقال عبد الله بن المبارك^(١): كان الحجاج يدلس، وكان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك لا نقر به"، وقال ابن خراش^(٢): "كان مدلسا، وكان حافظا للحديث"، وقال يعقوب بن شيبة^(٣): "واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق"، وقال الساجي^(٤): "كان مدلسا صدوقا سيء الحفظ، ليس بحجة في الفروع والأحكام"، وقال ابن خزيمة^(٥): "لا أحتج به إلا فيما قال: أخبرنا وسمعت"، وقال البزار^(٦): "كان حافظا مدلسا"، وقال الحاكم^(٧)، والدارقطني^(٨): "لا يحتج به"، وقال الحاكم مرة أخرى^(٩): "ليس بالقوي عندهم".

وقال ابن حبان^(١٠): "تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل"، وقال إسماعيل القاضي^(١١): "مضطرب الحديث لكثرة تدليسه"، وقال محمد بن نصر^(١٢): "الغالب على حديثه الإرسال، والتدليس، وتغيير الألفاظ".

وقال الذهبي^(١٣): "أحد الأعلام، على لين فيه"، وقال في موضع آخر^(١٤): "وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، تُكَلَّمُ فِيهِ لِبَأْوٍ^(١٥) فِيهِ، وَتَدَلِّيْسُهُ، وَلِنَقْصِ قَلِيلٍ فِي حِفْظِهِ، وَلَمْ يُتْرَكْ"، وقال ابن حجر^(١٦): "صدوق كثير الخطأ والتدليس".
خلاصة القول: هو صدوق يخطئ، وقد وصفه أكثر من عالم بالتدليس وبخاصة عن الضعفاء^(١٧)، وقد عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين^(١٨) التي لا بد فيها من التصريح بالسماع، أما عن قول ابن حبان: "تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل"، عقب عليه ابن حجر

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٢٦.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٥، ص ٤٢٧.

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(٨) سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٣٣، ح ٢٥٤.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(١٠) المجروحين، لابن حبان، ج ١، ص ٢٢٥، رقم ٢٠٤.

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ١٩٨.

(١٣) الكاشف، للذهبي، ج ١، ص ٣١١، رقم ٩٢٨.

(١٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٧، ص ٦٩.

(١٥) البأو: الكبر والتعظيم. (النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ١، ص ٩١).

(١٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٥٢.

(١٧) انظر جامع التحصيل، للعلائي، ص ١٠٥، رقم ٨.

(١٨) طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٤٩، رقم ١١٨.

بقوله^(١): "قرأت بخط الذهبي: هذا القول فيه مجازفة، وأكثر ما نقم عليه التدليس، وكان فيه تيه لا يليق بأهل العلم"، وقال الذهبي في موضع آخر^(٢): قول ابن حبان ليس بجيد، نعوذ بالله تعالى من التهور في وزن العلماء. * * باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده ضعيف لما فيه من العلل التالية:

- جهالة حال بعض رواته، قال البزار عقب روايته للحديث^(٣): "وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا أَبُو ذَرٍّ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمُغِيرَةِ مَعْرُوفٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُقْدَامِ، وَنَسَعَةُ بْنُ شَدَّادٍ فَلَا نَعْلَمُهُمَا ذُكْرًا فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو مُرَاوِحٍ الْغِفَارِيُّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ".
- عبد الملك بن المغيرة، مقبول ولم يتابع.

- تدليس حجاج بن أرطاة، ومدار الحديث عليه، وكل الطرق عنه بالعننة.

وسبق دراسة قصة ماعز من حديث أبي هريرة^(٤) كما في صحيح مسلم^(٥) ولكن بدون عبارة ابن الأثير.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِيهِ «كَانَ اسْمُ فَرَسِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اللَّحِيفُ» هَكَذَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْجِيمِ، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مِنَ السُّرْعَةِ؛ لِأَنَّ اللَّحِيفَ سَهْمٌ عَرِيضُ النَّصْلِ^(٦).

الحديث (٣٠٤)

قال الإمام البخاري^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا أَبِيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٨)، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّحِيفُ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يعني البخاري - : "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّحِيفُ".

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به البخاري دون مسلم.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٢، ص١٩٨.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٧، ص٧٤.

(٣) مسند البزار، ج٩، ص٤٢٧.

(٤) تحت حديث رقم (٢٧٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، ج٣، ص١٣٢١، ح١٦٩٥.

(٦) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤١.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، ج٤، ص٢٩، ص٢٨٥٥.

(٨) هو: عباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي، ثقة. (تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٩٣).

ثانيا: تراجم الرواة

**** سهل بن سعد بن مالك بن خالد الخزرجي الساعدي الأنصاري، يكنى أبا العباس، صحابي، يقال: إنه آخر من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).**

**** جميع رجال الإسناد ثقات غير أبي بَنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، ضعفه ابن معين^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣)، وقال**

العقيلي^(٤): "له أحاديث لا يتابع على شيء منها"، وقال النسائي^(٥): "ليس بالقوي"،

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، وعلى الرغم من ذلك فقد احتج به البخاري، وبين ابن حجر سبب إخراج البخاري له بأنه قد تابعه على رواية الحديث أخوه عبد المهيم بن العباس^(٦)، وهذا الأخير ضعيف^(٧) أيضا، فاعتضد، بالإضافة إلى أن الحديث ليس من أحاديث الأحكام، فل هذه الصورة المجموعة حكم البخاري بصحته^(٨).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَجَمَ)

فِيهِ «مَنْ سَأَلَ عَمَّا يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» الْمُمْسِكُ عَنِ الْكَلَامِ مَمْتَلٌ بِمَنْ أَلْجَمَ نَفْسَهُ بِلِجَامٍ. وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَلْزِمُهُ تَعْلِيمُهُ وَيَتَّعِنُ عَلَيْهِ، كَمَنْ يَرَى رَجُلًا حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ وَلَا يُحْسِنُ الصَّلَاةَ وَقَدْ حَضَرَ وَفْتُهَا، فَيَقُولُ: عَلَّمُونِي كَيْفَ أُصَلِّي، وَكَمَنْ جَاءَ مُسْتَقْتَبًا فِي حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ فِي هَذَا وَأَمْتَالِهِ تَعْرِيفُ الْجَوَابِ، وَمَنْ مَنَعَهُ اسْتَحَقَّ الْوَعِيدَ^(٩).

الحديث (٣٠٥)

قال أبو داود^(١٠) رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٦٤، رقم ١٠٨٩.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٣) انظر تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ج ١، ص ١٦، رقم ١.

(٥) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص ١٥، رقم ٢٣.

(٦) انظر المعجم الكبير، للطبراني، ج ٦، ص ١٢٧، رقم ٥٧٢٩، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب السبق والرمي، باب ما جاء في

تسمية البهائم والدواب، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١٩٨٠٢.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٦٦.

(٨) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، ج ١، ص ٤١٨.

(٩) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٤٣.

(١٠) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ج ٣، ص ٣٢١، ح ٣٦٥٨.

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه الطيالسي^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣)، وابن ماجة^(٤)، والترمذي^(٥)،

وأبي يعلى الموصلي^(٦) من طريق عمارة بن زاذان بنحوه،
وأخرجه أحمد^(٧)، والبيهقي^(٨) من طرق عن حماد بن سلمة بمثله،
كلاهما (عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة) عن علي بن الحكم به.

ثانياً: تراجم الرواة

**** عطاء بن أبي رباح**، سبقت ترجمته^(٩)، ثقة فقيه فاضل؛ لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة، فبالنسبة لإرساله فقد أرسل عن عدد من الصحابة؛ سماهم العراقي ولم يذكر فيهم أبي هريرة^(١٠)، أما عن تغيره فلا يضر كذلك؛ لأنه لم يكثر من الحديث في هذه الفترة، وربما يكون تغيره بسبب ما أصيب به من العمى، وما كان من تدليسه فقد حدد بروايته عن عائشة وروايته هنا عن أبي هريرة.
**** حماد بن سلمة بن دينار**، سبقت ترجمته^(١١)، ثقة عابد؛ ولكن تغير حفظه بأخرة.
**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره؛ من أجل اختلاط حماد بن سلمة فلم يتبين لي سماع موسى بن إسماعيل منه أكان قبل الاختلاط أم بعده؛ إلا أنه توبع على رواية الحديث تابعه عمارة بن زاذان.
وممن حسنه الترمذي قال^(١٢): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وقال العقبلي^(١٣): "إسناده صالح".



(١) مسند الطيالسي، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ٢٦٥٧.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحديث بالكراريس، باب في الرجل يكتم العلم، ج ٥، ص ٣١٥، ح ٢٦٤٥٣.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٦، ص ٢٦٤، ح ١٠٤٢٠.

(٤) سنن ابن ماجة، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من سئل عن علم فكتمه، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٦١.

(٥) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، ج ٥، ص ٢٩، ح ٢٦٤٩.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ١١، ص ٢٦٨، ح ٦٣٨٣.

(٧) مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ج ١٤، ص ٢١٤، ح ٨٥٣٣.

(٨) شعب الإيمان، نشر العلم وألا يمنعه أهله أهله، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ١٦١٢.

(٩) تحت حديث رقم (١).

(١٠) انظر تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل، ص ٢٢٨.

(١١) تحت حديث رقم (٢١).

(١٢) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، ج ٥، ص ٢٩، ح ٢٦٤٩.

(١٣) الضعفاء الكبير، للعقبلي، ج ١، ص ٧٤.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «يَبْلُغُ الْعَرَقُ مِنْهُمْ مَا يُلْجِمُهُمْ» أَي يَصِلُ إِلَى أَفْوَاهِهِمْ فَيَصِيرُ لَهُمْ بِمَنْزِلَةِ اللَّجَامِ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْكَلَامِ. يعني في المحشر يوم القيامة^(١).

الحديث (٣٠٦) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال الإمام مسلم^(٢) رحمه الله: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ، حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيلٍ» - قَالَ سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ: فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا يَعْنِي بِالْمِيلِ؟ أَمَسَافَةَ الْأَرْضِ، أَمْ الْمِيلَ الَّذِي تُكْتَحَلُ بِهِ الْعَيْنُ - قَالَ: «فَيَكُونُ النَّاسُ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الْعَرَقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَى حَقْوَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ الْعَرَقُ الْجَامَا» قَالَ: وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ.

أولاً: تخريج الحديث

تفرد به مسلم دون البخاري.

ثانياً: تراجم الرواة

* * المقداد بن الأسود، نسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري، لأنه كان تبناه وحالفه في الجاهلية، فقيل المقداد ابن الأسود، وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراني^(٣) ثم الكندي، كان من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شهد فتح مصر، ومات في أرضه بالجرف، فحمل إلى المدينة ودفن بها، وصلى عليه عثمان بن عفان سنة ثلاث وثلاثين^(٤).

* * الحكم بن موسى بن أبي زهير، أبو صالح القنطري البزاز، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وثقه ابن معين في أحد المواضع^(٥)، وابن سعد^(٦)، والعجلي^(٧)، وصالح جزرة^(٨)، وابن قانع^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين في موضع آخر^(١٠): "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم^(١١)،

(١) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٤٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في صفة يوم القيامة، ج ٤، ص ٢١٩٦، ح ٢٨٦٤.

(٣) البهْرَانِيُّ: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بهراء وهي قبيلة من قضاة نزلت أكثرها بلدة حمص مدينة بالشام. (الأنساب، للسمعاني، ج ٢، ص ٣٧٣، رقم ٦٣٣).

(٤) انظر الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٤٨٠. ١٤٨١، رقم ٢٥٦١.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٠١، رقم ٢٩١.

(٦) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج ٧، ص ٣٤٦.

(٧) معرفة الثقات، للعجلي، ج ١، ص ٣١٣، رقم ٣٤٠.

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٢٦، رقم ٤٢٩١.

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٢، ص ٤٤٠، رقم ٧٦٧.

(١٠) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ٣، ص ١٠، رقم ٣٩١٥.

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٣، ص ١٢٩، رقم ٥٨٤.

وابن حجر^(١): "صدوق"، وقال موسى ابن هارون^(٢)، وعلي بن المدني^(٣)، والبغوي^(٤): "الشيخ الصالح"، وقال أبو عبد الرحمن^(٥): "كَانَ أَبِي . يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ . إِذَا رَضِيَ عَنِ إِنْسَانٍ وَكَانَ عِنْدَهُ ثِقَةٌ حَدَّثَ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَحَدَّثْنَا عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى وَهُوَ حَيٌّ"

خلاصة القول: هو ثقة.

** باقي رجال الإسناد ثقات.



قال ابن الأثير رحمه الله:

وَمِنْهُ حَدِيثُ الْمُسْتَحَاضَةِ «اسْتَنْفِرِي وَتَلْجَمِي» أَي اجْعَلِي مَوْضِعَ خُرُوجِ الدَّمِ عِصَابَةً تَمْنَعُ الدَّمَ، تَشْبِيهَا بِوَضْعِ اللَّجَامِ فِي فَمِ الدَّابَّةِ^(٦).

الحديث (٣٠٧) لم أقف عليه بلفظ ابن الأثير

قال ابن ماجة^(٧) رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا اسْتَحِيضَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنِّي اسْتَحِضْتُ حَيْضَةً مُكْرَةً شَدِيدَةً، قَالَ لَهَا: «اِحْتَسِي كُرْسُفًا^(٨)» قَالَتْ لَهُ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَنْجُ نَجًّا^(٩)، قَالَ: «تَلْجَمِي، وَتَحِيضِي فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي غُسْلًا، فَصَلِّي، وَصُومِي ثَلَاثَةَ عَشْرِينَ، أَوْ أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ، وَأَخْرِي الظُّهْرَ، وَقَدِّمِي العَصْرَ، وَاغْتَسِلِي لهُمَا غُسْلًا، وَأَخْرِي المَغْرِبَ، وَعَجَّلِي العِشَاءَ، وَاغْتَسِلِي لهُمَا غُسْلًا، وَهَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن أبي شيبة^(١٠)، وأحمد بن حنبل كلاهما بمثله^(١١)،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ١٧٦.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٢٦، رقم ٤٢٩١.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٢٦، رقم ٤٢٩١.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج ٩، ص ١٢٦، رقم ٤٢٩١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٢٣٨، رقم ٣١٠.

(٦) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٤٣.

(٧) سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة، أو كان لها أيام حيض فنسيها، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٦٢٧.

(٨) الكرسف: هو القطن. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ١، ص ٢٧٩).

(٩) أَنْجُ نَجًّا: يَعْنِي سِيلَانَهُ وَكَثْرَتَهُ. (غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج ٣، ص ١٤١)، سبق في حديث كسر الخيمة

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، باب المستحاضة كيف تصنع؟، ج ١، ص ١٢٠، ح ١٣٦٤.

(١١) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، حديث حمنة بنت جحش، ج ٤٥، ص ١٢١، ح ٢٧١٤٤٤.

وابنُ أبي عاصم^(١)، والطحاوي^(٢)، والطبراني^(٣)، والدارقطني^(٤) جميعهم بنحوه من طريق شريك بن عبد الله، وأخرجه أحمد^(٥)، وأبو داود^(٦)، والترمذي^(٧)، والدارقطني^(٨)، والحاكم^(٩)، والبيهقي^(١٠) من طريق زهير بن محمد العنبري بنحوه،

وأخرجه عبد الرزاق^(١١) ومن طريقه ابن ماجة^(١٢)، وابن أبي عاصم^(١٣)، والطبراني^(١٤) جميعهم من طريق ابن جريج بنحوه،

ثلاثتهم (شريك، وزهير العنبري، وابن جريج) عن عبد الله بن محمد بن عقيل به.

ثانياً: تراجم الرواة

** حَمَنَةُ بِنْتُ جَحْشِ بْنِ رِيَابِ الْأَسَدِيَّةِ، أم حبيبة، صحابية، من بني أسد بن خزيمة، أخت زينب بنت جحش، كانت عند مصعب بن عمير، وقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة بن عبيد الله، فولدت له محمداً وعمران ابني طلحة بن عبيد الله، وكانت حمنة ممن خاض في الإفك على عائشة وجلدت في ذلك مع من جلد فيه^(١٥).

** عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني، مات بعد سنة أربعين ومائة،

(١) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٦، ص ١٢، ح ٣١٩٠.

(٢) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان أمر به حمنة ابنة جحش في الاستحاضة التي كانت بها، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٢٧١٨.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٤، ص ٢١٨، ح ٥٥٢.

(٤) سنن الدارقطني، كتاب الحيض، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٨٣٥.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند النساء، حديث حمنة بين جحش، ج ٤٥، ص ٤٦٧، ح ٢٧٤٧٤.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الطهارة، ج ١، ص ٧٦، ح ٢٨٧.

(٧) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٢٨.

(٨) سنن الدارقطني، كتاب الحيض، ج ١، ص ٣٩٨، ح ٨٣٤.

(٩) المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٦١٥.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحيض، باب المبتدئة لا تميز بين الدمين، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٦٠٣.

(١١) مصنف عبد الرزاق، كتاب الحيض، باب المستحاضة، ج ١، ص ٣٠٦، ح ١١٧٤.

(١٢) سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أفرائها، قبل أن يستمر بها الدم، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٦٢٢.

(١٣) الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم الشيباني، ج ٦، ص ١٢، ح ٣١٨٩.

(١٤) المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢٤، ص ٢١٧، ح ٥٥١.

(١٥) الإستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج ٤، ص ١٨١٣، رقم ٣٣٠٢.

قال ابن سعد^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢): "منكر الحديث"، وزاد ابن سعد: "لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم"، وقال يعقوب بن شيبة^(٣): "صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدا"، وقال الترمذي^(٤): "صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت البخاري يقول: هو مقارب الحديث" وقال الحميدي عن سفيان^(٥): "كان ابن عقيل في حفظه شيء، فكرهت أن ألقه"، وقال سفيان في موضع آخر^(٦): "رأيت يحدث نفسه فحملته على أنه قد تغير".

وقال يحيى بن معين^(٧): "لا يحتج بحديثه"، وقال مرة^(٨): "ضعيف في كل أمره"، وضعفه علي بن المديني^(٩)، والنسائي^(١٠)، والدارقطني^(١١)، وقال العجلي^(١٢): "ثقة جازئ الحديث"، وقال الجوزجاني^(١٣): "توقف عنه، عامة ما يرويه غريب"، وقال أبو زرعة^(١٤): "يختلف عنه في الأسانيد"، وقال أبو حاتم^(١٥): "لين الحديث، ليس بالقوي، ولا بمن يحتج بحديثه، يكتب حديثه"، وقال ابن خزيمة^(١٦): "لا أحتج به لسوء حفظه"، وقال الحاكم أبو أحمد^(١٧): "كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم لا يحتجان بحديثه، ليس بذاك المتين المعتمد"، وقال^(١٨): "عمّر فساء حفظه فحدث على التخمين"، وقال في موضع آخر^(١٩): "مستقيم الحديث" وقال ابن عدي^(٢٠): "روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه"، وقال

(١) الطبقات الكبرى، متمم التابعين، ج ١، ص ٢٦٤، رقم ١٤٥.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨٢.

(٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨١.

(٤) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، ج ١، ص ٨، ح ٣.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٥٤، رقم ٧٠٦.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨١.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨٢.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٥٤، رقم ٧٠٦.

(٩) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص ٨٨، رقم ٨١.

(١٠) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨٤.

(١١) علل الدارقطني، ج ٣، ص ٢٢٢، رقم ٣٧٤.

(١٢) معرفة الثقات، للعجلي، ج ٢، ص ٥٧، رقم ٩٦٣.

(١٣) أحوال الرجال، للجوزجاني، ص ٢٣٥، رقم ٢٣٤.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٥٤، رقم ٧٠٦.

(١٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٥، ص ١٥٤، رقم ٧٠٦.

(١٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨٤.

(١٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج ١٦، ص ٨٤.

(١٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(١٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٢٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٥، ص ٢٠٩.

ابن خراش^(١): "تكلم الناس فيه"، وقال الساجي^(٢): "كان من أهل الصدق، ولم يكن بمتقن في الحديث"، وقال الخطيب^(٣): "كان سيء الحفظ"، وقال ابن حبان^(٤): "كان رديء الحفظ، يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فوجب مجانبة أخباره"، وقال ابن عبد البر^(٥): "هو أوثق من كل من تكلم فيه".

وعقب ابن حجر بقوله^(٦): "وهذا إفراط"، وقال الذهبي^(٧): "حسن الحديث"، وقال في موضع آخر^(٨): "لا يَرْتَقِي حَبْرَهُ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ وَالِاخْتِجَاجِ"، وقال ابن حجر^(٩): "صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة".

خلاصة القول: هو صدوق سيء الحفظ، لا يقبل من حديثه ما يتفرد به.

**** شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، سبقت ترجمته^(١٠)، صدوق ساء حفظه فلا يقبل تفرده، ومن سمع منه قبل توليه قضاء الكوفة فأحاديثه صحيحة، وسماع يزيد بن هارون منه كان قبل توليه القضاء^(١١)، وأما عن تدليسه فقد اغتفره الأئمة واحتملوه.**

**** باقي رجال الإسناد ثقات.**

ثالثا: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده حسن لغيره من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق سيء الحفظ.

وقد اختلفت أقوال الأئمة في هذا الحديث، فحسَّنه البخاري فيما نقله الترمذي فقال^(١٢): "حديث حَمَنَةَ بنتِ جحش في المستحاضة حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟"، ووهَّنه أبو حاتم ولم يقوِّ إسناده^(١٣).

واختلف قول أحمد فيه، فقد نقل الترمذي عنه قوله^(١٤): "هو حديثٌ صحيح"، ونقلَ عنه أبو داود أنه قال^(١٥): "في نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ"، وصحَّحه الترمذي وقال^(١٦): "حسن صحيح".

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٤) المجروحين، لابن حبان، ج ٢، ص ٣، رقم ٥٢٢.

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ٦، ص ١٥.

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي، ج ١، ص ٣٥٤، رقم ٣٣٣٧.

(٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج ٦، ص ٢٠٥.

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٣٢١.

(١٠) تحت حديث رقم (١١٢).

(١١) انظر نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا، ص ١٧٠.

(١٢) علل الترمذي الكبير، كتاب الطهارة، باب في المُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، ص ٥٨، رقم ٧٤.

(١٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٥٨٤.

(١٤) علل الترمذي الكبير، كتاب الطهارة، باب في المُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، ص ٥٨، رقم ٧٤.

(١٥) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال إذ أقبلت الحيضة تدع الصلاة، ج ١، ص ٧٦ ح ٢٨٧.

(١٦) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٢٨.

وقال ابن المنذر^(١): "حديث ابن عقيل عن إبراهيم ابن محمد بن طلحة في قصة حَمْنَةَ، لا يجوز الاحتجاج به من وجوه: كان مالك بن أنس لا يروي عن ابن عقيل. ثم قال: وفي متن الحديث كلام مستنكر"^(٢).
 وللحديث شاهد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الشيخان^(٣) من طريق عروة بن الزبير عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي» (اللفظ للبخاري).



قال ابن الأثير رحمه الله:

(لَجَنَ)

فِي حَدِيثِ الْعَرِيضِ «بِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ ثَمَنَهُ، فَقَالَ: لَا أَفْضِيكَهَا إِلَّا لُجَيْنِيَّةً» الضَّمِيرُ فِي «أَفْضِيكَهَا» رَاجِعٌ إِلَى الدَّرَاهِمِ، وَاللُّجَيْنِيَّةُ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى اللُّجَيْنِ، وَهُوَ الْفِضَّةُ^(٤).

الحديث (٣٠٨)

قال الإمام أحمد بن حنبل^(٥) رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَرِيضَ بْنَ سَارِيَةَ، قَالَ: بَعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضِنِي ثَمَنَ بَكْرِي. فَقَالَ: «أَجَلٌ لَا أَفْضِيكَهَا إِلَّا لُجَيْنِيَّةً» قَالَ: فَقَضَانِي، فَأَحْسَنَ قَضَائِي. قَالَ: وَجَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضِنِي بَكْرِي، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ جَمَلًا قَدْ

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لمحمد بن المنذر النيسابوري، ج ٢، ص ٢٢٢، رقم ٨١٢.

(٢) يقصد بالاستنكار في المتن أن حمنة بنت جحش زعمت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل الاختيار إليها، فقال لها:

"تحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا" قالوا: وليس يخلو اليوم السابع من أن تكون حائضاً أو طاهراً، فإن كانت حائضاً فيه واختارت

أن تكون طاهراً، فقد ألزمت نفسها الصلاة في يوم هي فيه حائض، وصلَّت وصامت، وهي حائض، وإن كانت طاهراً، اختارت أن

تكون حائضاً، فقد أسقطت عن نفسها فرض الله عليها في الصلاة والصوم، وحرمت نفسها على زوجها في ذلك اليوم، وهي في

حكم الطاهر، وهذا غير جائز، وغير جائز أن تخير مرة بين أن تلزم نفسها الفرض في حال، وتسقط الفرض عن نفسها إن شاعت

في تلك الحال. (الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، ج ٢، ص ٢٢٢، رقم ٨١٢).

وقال الطحاوي: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأمرها إلا بستة أيام أو بسبعة أيام لا باختيارٍ منها في ذلك لأحد العَدَدَيْنِ

وَلَكِنْ؛ لِأَنَّ أَيَّامَهَا كَانَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ، وَذَهَبَ عَنْهَا مَوْضِعُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَأَعْلَمْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا بِمَا

أَمَرَهَا بِهِ فِيهِ. (شرح مشكل الآثار، للطحاوي، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٢٧١٨).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، ج ١، ص ٥٥، ح ٢٢٨، وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة

وغسلها وصلاتها، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٣٣٣.

(٤) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج ٤، ص ٤٤٤.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث العرياض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٢٨، ص ٣٧٨،

أَسَنَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا خَيْرٌ مِنْ بَكْرِي، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ خَيْرَ الْقَوْمِ خَيْرُهُمْ قَضَاءً».

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه النسائي بنحوه^(١)، ومرة بلفظ «لَا أَقْضِيكَهَا إِلَّا نَجِيَّةً»^(٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأخرجه الطبراني^(٣) بلفظ «أَجَلٌ لِأَقْضِيَّتِكَ» من طريق عبد الله بن صالح وأسد بن موسى، وأخرجه الحاكم^(٤) بلفظ «لَا أَقْضِيكَهُ إِلَّا لِحِينِهِ»، والبيهقي^(٥) بلفظ «لَا أَقْضِيكَهَا إِلَّا بُخْتِيَةً» من طريق عبد الله بن وهب، أربعتهم (ابن مهدي، وعبد الله بن صالح، وأسد بن موسى، وعبد الله بن وهب) عن معاوية بن صالح به.

ثانياً: تراجم الرواة

** العَرِيَاضُ بْنُ سَارِيَةَ السُّلَمِيِّ، يكنى أبا نَجِيحَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّفَةِ، سَكَنَ الشَّامَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ^(٦).

** معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمن، الحمصي، مات سنة ثمان وخمسين ومائة،

وثقه ابن معين^(٧)، وعبد الرحمن بن مهدي^(٨)، وأحمد^(٩)، وابن سعد^(١٠)، والعجلي^(١١)، وأبو زرعة^(١٢)، والنسائي^(١٣)، والبخاري^(١٤)، وقال مرة^(١٥): "ليس به بأس"، والذهبي^(١٦)، وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب البيوع، باب استسلاف الحيوان واستقراضه، ج٦، ص٦٢، ح٦١٦٩.

(٢) سنن النسائي، كتاب البيوع، باب استسلاف الحيوان واستقراضه، ج٧، ص٢٩١، ح٤٦١٩.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ج١٨، ص٢٥٥، ح٦٣٦، ومسنند الشاميين، ج٣، ص١٦٨، ح٢٠٠٧.

(٤) المستدرک علی الصحیحین، کتاب البيوع، ج٢، ص٣٥، ح٢٢٢٩.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب الرَّجُلِ يُقْضِيهِ خَيْرًا مِنْهُ بِلاَ شَرْطٍ طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، ج٥، ص٥٧٥، ح١٠٩٤١.

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ج٣، ص١٢٣٨. ١٢٣٩، رقم ٢٠٢٦.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٨، ص١٨٩.

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٣٨٢، رقم ١٧٥٠.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٣٨٢، رقم ١٧٥٠.

(١٠) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج٧، ص٥٢١.

(١١) معرفة الثقات، للعجلي، ج٢، ص٢٨٤، رقم ١٧٤٦.

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٨، ص٣٨٣، رقم ١٧٥٠.

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٨، ص١٩١.

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج١٠، ص٢١١، رقم ٣٨٩.

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج١٠، ص٢١١، رقم ٣٨٩.

(١٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٧، ص١٥٨، رقم ٥٤.

وقال ابن معين في موضع آخر^(١): "ليس برضي"، وقال مرة^(٢): "صالح"، وقال أبو حاتم^(٣): "صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"

وقال يعقوب بن شيبة^(٤): "قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثابت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه"، وقال ابن عدي^(٥): ولمعاوية بن صالح حديث صالح، عن ابن وهب عنه كتاب، وحدث عنه ثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات، وقال ابن خراش^(٦)، والذهبي^(٧)، وابن حجر^(٨): "صدوق"، وزاد ابن حجر: "له أوهام".

وطعن فيه يحيى بن سعيد القطان طعناً شديداً قال ابن معين^(٩): "كان يحيى بن سعيد لا يرضاه"، وقال ابن المديني^(١٠): "سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرفاً"، وقال ابن معين^(١١): "كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية ابن صالح زبره يحيى بن سعيد وقال: أيش هذه الأحاديث، وكان ابن مهدي لا يبالي عن من روى، ويحيى ثقة في حديثه"

خلاصة القول: هو ثقة فقد وثقه جمع غفير من الأئمة، ولم يطعن فيه إلا يحيى بن سعيد وهو من المتعنتين المتشددين في الحكم على الرجال، قال الترمذي: "معاوية ثقة عند أهل الحديث ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير يحيى بن سعيد القطان".

** باقي رجال الإسناد ثقات.

ثالثاً: الحكم على الإسناد

الحديث إسناده صحيح، وممن صححه الحاكم^(١٢) ووافقه عليه الذهبي، وشعيب الأرنؤوط^(١٣).



(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٨٢، رقم ١٧٥٠.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٨، ص ١٩٠.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٨٣، رقم ١٧٥٠.

(٤) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٨، ص ١٩٢.

(٥) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٤٦، رقم ١٨٨٨.

(٦) تهذيب الكمال، للمزي، ج ٢٨، ص ١٩٢.

(٧) الكاشف، للذهبي، ج ٢، ص ٢٧٦، رقم ٥٥٢٦.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص ٥٣٨.

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٨٢، رقم ١٧٥٠.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٤٣.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٨، ص ١٤٣.

(١٢) المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، ج ٢، ص ٣٥، ح ٢٢٢٩.

(١٣) مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج ٢٨، ص ٣٧٨، ح ١٧١٤٩.

قال ابن الأثير رحمه الله:

وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ «إِذَا أَخْلَفَ كَانَ لِحِينًا» اللَّحِينُ بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْحِيمِ: الْخَبَطُ، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَقَ الْأَرَاكِ وَالسَّلْمِ يُخْبَطُ حَتَّى يَسْفُطَ وَيَجِفَّ، ثُمَّ يُدَقَّ حَتَّى يَتَلَجَّنَ، أَيْ يَتَلَجَّ وَيَصِيرُ كَالْخَطْمِيِّ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَلَجَّ فَقَدْ تَلَجَّنَ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ^(١).

الحديث (**)

قالت الباحثة: سبقت دراسته تحت حديث رقم (١٧٥).

(١) النهاية في غريب الحديث، والأثر، لابن الأثير، ج٤، ص٤٤٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الأنام وبعد:

تم بفضل من الله ومنة دراسة جزء من أحاديث كتاب ابن الأثير، وبعد الإطلاع على الأحاديث التي استدلت بها في كتابه، وتخريجها ودراستها والحكم عليها، يمكن للباحثة أن تسجل أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وأبرز التوصيات التي توصي بها طلبة العلم، وخاصة الراغبين في إتمام دراسة أحاديث كتاب ابن الأثير، موضحةً ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة:

- اشتمل كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير على الأحاديث الصحيحة، والحسنة والضعيفة، ولعل السبب قصده استيعاب كل الألفاظ الغريبة التي وردت في أي حديث دون النظر إلى حاله من حيث القبول والرد.
- تنوع أسلوب ابن الأثير فقد نَوَّعَ في طريقة الاستدلال بالأحاديث النبوية، فتارة يوردها باللفظ نفسه، وتارة يوردها بنحو لفظ الحديث، وتارة يذكرها بالمعنى.
- من خلال الدراسة لأحاديث كتاب النهاية يتضح أن ابن الأثير اطلع على مصادر ومراجع بعضها لم يطبع بعد، بل بعضها في عداد المفقود، مما كان سبباً لوجود أحاديث لم تقف الباحثة عليها.
- ورد في كتاب النهاية عدد ليس بالقليل من الأحاديث التي خرجتها كتب متأخرة بأسانيد طويلة، مما كان سبباً لوجود رواة لم تقف الباحثة على ترجمة لهم.
- لم يلتزم ابن الأثير غالباً بذكر الأحاديث كاملة بل يذكر الشاهد الذي يريده ليبين الغريب منه.

وهذا جدول تفصيلي يبين خلاصة دراسة الباحثة لهذه الأحاديث:

عدد الأحاديث	تصنيف الأحاديث
٣٠٨	عدد الأحاديث التي قامت الباحثة بدراستها
٨٩	عدد الأحاديث التي وردت في الصحيحين أو في أحدهما
١٣٥	عدد الأحاديث في خارج الصحيحين
٣٧	عدد الأحاديث التي لم تعثر الباحثة على تخريج لها
١٥	عدد الأحاديث المكررة
٤٣	عدد الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين
٦٢	عدد الأحاديث الحسنة
٨٢	عدد الأحاديث الضعيفة
٣	عدد الأحاديث الضعيفة جداً والموضوعة

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة توجيه طلبة علم الحديث الشريف إلى دراسة السنة النبوية لبيان صحيحها من سقيمها ونشرها لعامة الناس ليسهل عليهم الاستفادة من هذا الجهد.
 - ٢- أوصي طلبة العلم الدارسين في علم الحديث الشريف بالاهتمام بعلم غريب الحديث إذ هو جزء مهم في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
 - ٣- الاهتمام بتحقيق المخطوطات وطباعتها حتى يتسنى لطلبة العلم الاستفادة منها.
 - ٤- العمل على تطوير البرامج المحوسبة وعمل موسوعات مطورة خاصة في علم غريب الحديث بحيث تخدم طلاب العلم الشرعي بشكل عام.
- وختاماً أقول: رغم ما بذلت من جهد في هذا البحث إلا أنه لا يخلو من عثرات وأخطاء فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.
- هذا وأسأل الله العلي العظيم القبول والتوفيق والسداد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاهم.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات الكريمة.

ثانياً: فهرس الأحاديث الشريفة.

ثالثاً: فهرس الرواة المترجم لهم.

رابعاً: فهرس الأماكن والبلدان.

خامساً: فهرس المصادر والمراجع.

سادساً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات الكريمة^(١)

رقم الحديث	رقم الآية	السورة	الآية
٢٠٢	١٨	الحشر	﴿ انْقُوتُوا اللَّهَ وَلْتَنْتَظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَانْقُوتُوا اللَّهَ ﴾
١٣٧	٢	العلق	﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾
٢٣٩	٢٩	الفتح	﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾
٧٢	٢٢٢	البقرة	﴿ فاعْتزلوا النساء في المَحِيضِ ولا تقربوهن حتى يَطْهُرْنَ ﴾
٦٠	٥٤	الذاريات	﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ ﴾
١٢٢	٤	المائدة	﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾
٢٦٣	٦٥	الأنعام	﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ لِبَاسَ بَعْضٍ ﴾
١٥	٤	المنافقون	﴿ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾
٢٤٤	١٢٣	النساء	﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾
١٧٣	١٨	هود	﴿ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾
١٩٧	٧٨	الحجر	﴿ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لظَالِمِينَ ﴾
٢٣٥	٢٣١	البقرة	﴿ وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ ضِرَارًا لَتَعْتَدُوا ﴾
٨٦	٥	الضحى	﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾
٢٠٠	٤٣	الأعراف	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾
٢٠٢	١	النساء	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْقُوتُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾

(١) مرتبة على حسب حروف المعجم.

ثانيا: فهرس الأحاديث الشريفة^(١)

رقم الحديث	اسم الراوي	طرف الحديث
٦٥	أبو هريرة	أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَدْرِ يُقَالُ لَهُ الْكَفَيْتُ
٢٣٣	جابر بن عبد الله	أَتْرَانِي مَا كَسْنُكَ لِأَخَذَ جَمَلَكَ، خُذْ جَمَلَكَ، وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ
١٥٧	أبو هريرة	أَتَضَامُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ
٢٣٤	أم سلمة	أَتَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ؟ قَالَتْ: «نَعَمْ. إِذَا كَانَتْ كَيْسَةً
٣١	حذيفة بن اليمان	أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبُاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا
٢٨٦	أنس بن مالك	أَتَيْنَاكَ وَالْعَذْرَاءُ تَدْمَى لِبَائِنِهَا
١٣٩	عمران بن حصين	أَتَيْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ غَوْرِي تِهَامَةَ عَلَى أَكْوَارِ الْمَيْسِ
٣٠٨	العرياض بن سارية	أَجَلٌ لَا أَفْضِيكُمَا إِلَّا لِجُبِينِيَّةٍ
٢٠	سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم	اخْرُجْ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَسِيرُوا
٩٩	عبد الله بن مسعود	إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ عَلَيْكَ وَأَرْضْخْ مِنَ الْفَضْلِ، وَأَبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ
٢٩٩	أبو هريرة	إِذَا اسْتَلَجَّ أَحَدُكُمْ فِي الْيَمِينِ فَإِنَّهُ أَنْتُمْ
٨١	أبو سعيد الخدري	إِذَا أَصْبَحَ ابْنُ آدَمَ فَإِنَّ الْأَعْضَاءَ كُلَّهَا تَكْفُرُ اللَّسَانَ
١٥٣	أنس بن مالك	إِذَا فَرَشْتُمْ فَأَكِيمُوا عَنِ الْبَابِ شَيْئًا
١٠٩	جابر بن عبد الله	إِذَا كَفَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ
٩	البراء بن عازب	أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ
٧٤	عبد الله بن عباس	أُرِيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ
١٢٦	عرفجة بن أسعد	أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ
١٩١	أنس بن مالك	أُعْطِيَتْ الْكُوْثَرُ، فَإِذَا هُوَ نَهْرٌ يَجْرِي كَذَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ،
١٩٩	خالد بن أبي عمران	أَعْظَمُ الصَّدَقَةِ رِبَاطُ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُمْنَعُ كَوْمُهُ
١٤٠	خولة بنت حكيم	أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ
٢٥٩	عبد الله بن عباس	اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ
٢٣	أم كلثوم بنت عقبة	أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ

(١) مرتب على حسب حروف المعجم.

٢٣٥	أبو هريرة	أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى
١١٢٣٩	عائشة أم المؤمنين	أَقْدَرُ وَضَعْتَ السَّلَاحَ، فَوَاللَّهِ مَا وَضَعْتَ الْمَلَائِكَةَ السَّلَاحَ بَعْدُ
٦٢	عبد الله بن عمرو	اِكْتَبَا لَهُ أَوْثَقْتُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا حَتَّى أَعَافِيَهُ أَوْ أَكْفِتَهُ إِلَيَّ
١١٨	أبو هريرة	اِكْأَلْنَا لَنَا اللَّيْلَ
١٢٨	عائشة أم المؤمنين	اِكْفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيفُونَ
٢٣١	عمران بن حصين	أَكْبَسُ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ
٦٩	عبد الله بن مسعود	أَلَا، أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟
٢٣٢	جابر بن عبد الله	أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ، فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ
٦٣	عبد الله بن عباس	أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ
٩٤	عبد الله بن عباس	أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا نَوْبًا
٢٦٦	أبو سعيد الخدري	أَمِنْتُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُنُوبِهِ، مَا تَرَى؟
٢٦٤	أبو هريرة	إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ
١٥٩	أبو أمامة	إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَمْحَقَ الْمَزَامِيرَ وَالْكَنَّازَاتِ
١٦١	عبد الله بن عمرو	أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ الْحَقَّ لِيُذْهِبَ بِهِ الْبَاطِلَ
١٩٠	قيس بن سعد	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ وَالْكَؤْبَةَ
٨٨	أنس بن مالك	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَ مِائَةٍ أَلْفِ
٧٣	العباس بن عبدالمطلب	إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرَّأَ هَذِهِ الْجَزِيرَةَ مِنَ الشِّرْكِ
٢٥١	زيد بن أسلم	إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ مِنِّي بَنِي مُدَلِّجٍ بِصِلَتِهِمُ الرَّحِمَ
٢٦٤	عتبة بن عبد السلمي	إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ مَكَانَ كُلِّ شَوْكَةٍ مِنْهَا ثَمْرَةً مِثْلَ خُصْوَةِ النَّيْسِ الْمَلْبُودِ
١٧٤	عبد الله بن عمر	إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنْفَهُ وَيَسْتُرُهُ
٨٢	عمرو بن أمية الضمري	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «بَعَثَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ إِلَى قَيْصَرَ وَالْيَ كِسْرَى، وَالْيَ صَاحِبِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ
٢٠٩	جابر بن عبد الله	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَوَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ مِنْ رَمِيَّتِهِ
٥٠	أبو هريرة	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا

١١٧	عبد الله بن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ
١٢١	عبد الله بن لُحَي	إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً
٢٩٧	أبو هريرة	إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا لِمُوسَى قَوْلًا تَحْتَ ثِيَابِهِ فِي مَذَاكِرِهِ
٣٠٢	أسماء بنت يزيد	إِنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ سِنِينَ؛ سَنَةً تُمْسِكُ السَّمَاءُ ثُلُثَ قَطْرِهَا
٢٨١	الحسين بن علي	إِنَّ تَمَامَ رِضَاعِهِ فِي الْجَنَّةِ
١٤٢	محمد بن علي بن حسين	إِنَّ دِمَاعَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا
١٩٤	أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ
١٢	عبد الله بن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا
٢١٧	أبو مسعود الأنصاري	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُونِ الْكَاهِنِ
٢٧٠	أبو هريرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ لِبْسَتَيْنِ
١٢٢	أبو ثعلبة	إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلِّ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ
٣٦	عائشة أم المؤمنين	إِنْ كَانَ لِيَهْدَى لَنَا قِنَاعٌ فِيهِ تَمْرٌ فِيهِ كَعْبٌ مِنْ إِهَالَةٍ فَتَفْرُحْ بِهِ.
١٥٤	حذيفة بن اليمان	أَنَّ لِلدَّابَّةِ ثَلَاثَ خُرْجَاتٍ: خُرْجَةٌ تَخْرُجُ فِي بَعْضِ الْبُؤَادِي
٤	عائشة أم المؤمنين	إِنْ مِنْ أَطِيبٍ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ
١٨٩	العباس بن عبد المطلب	إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِثْمًا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ
٢١٠	معاوية بن الحكم	إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِثْمًا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ
١٠٤	عبد الله بن عمرو	أَنَّ وَقَدْ هَوَّازِنَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَسْلَمُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْلٌ وَعَشِيرَةٌ
٧٧	عقبة بن عامر	إِنَّ وَلَيْسَ اللَّهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ: تَأْدِيبِ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمَلَاعَبَتِهِ امْرَأَتَهُ، وَرَمِيهِ بِقَوْسِهِ، وَنَبْلِهِ
١١٦	الحسن البصري	أَنَا ضَامِنٌ أَنْ قَدْ هَدَاكَ اللَّهُ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ
٢٥٥	عبد الله بن أبي حسين	أَنْتَ وَمَالِكَ لِأَبِيكَ
٢٨٩	عائشة أم المؤمنين	إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ جِنَانِكُمْ، وَاحْتِبَاسَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ
١٨٤	عائشة أم المؤمنين	إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَاسْتِنْتَخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ
٢١٨	أبو هريرة	إِثْمًا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ
١٧١	عبد الرحمن بن أبي قراد	أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَكَنَفَهَا فَضْرَبَ بِالْمَاءِ وَجْهَهُ

٢٩٨	أسماء بنت يزيد بن السكن	أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَالَ وَفَنَّتَهُ ثُمَّ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَانْتَحَبَ الْقَوْمُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ فَأَخَذَ بِلِحْبَتِي الْبَابِ
٢٠٣	قيس بن أبي حازم	أَنَّهُ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ فَسَأَلَ عَنْهَا
٢٧٨	عائشة أم المؤمنين	إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ
١٧٨	عبد الله بن عمر	إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ
٢	عمران بن حصين	أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ حَمْسٍ مِنَ الْعَيْمَةِ وَالْعَيْمَةِ
٢٦٥	أبو سعيد الخدري	إِنَّهُ لَا يُوَلَّدُ لَهُ
١٣٥	راشد بن سعد	أَنَّهُ نَهَى عَنِ تَقْصِيصِ الْقُبُورِ وَتَكْلِيلِهِ
٦	أبو هريرة	أَنَّهُ نَهَى عَنِ كَسْبِ الْإِمَاءِ
٢٧	عمر بن الخطاب	إِنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِي كَشِيَةِ ضَبٍّ.
٥١	أبو قتادة الأنصاري	إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ، أَوْ الطَّوَافَاتِ
٤٢	عبد الله بن عباس	إِنِّي أُرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا
٩٧	أم سلمة	إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِيَّايَ لَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ فَيُدَبُّ عَنِّي
٢٧٣	عبد الله بن عباس	أَوَّلُ مَا اتَّخَذَ النِّسَاءُ الْمِنْطِقَ مِنْ قَبْلِ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ
١٣٧	عائشة أم المؤمنين	أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ
١٣٦	عباس بن عبد المطلب	أَيُّ عَبَّاسٍ، نَادِ أَصْحَابِ السَّمْرَةِ
١٧٩	جابر بن عبد الله	أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ بَدْرُهُمْ؟
٢٠٤	عقبة بن عامر	أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بَطْحَانَ
١١	زيد بن أسلم	أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَنْ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنِ حُدُودِ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا
١٦٤	الأحنف بن قيس	بَشِّرِ الْكَنَازِينَ بِرَضْفٍ فِي جَهَنَّمَ
٥٦	البراء بن عازب	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي رَافِعٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَتِيكَ
٢٢١	عبد الله بن مسعود	بُنِسَ مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ
١٨١	عروة بن الزبير	تَبِيتُ بَيْنَ الزَّرْبِ وَالْكَنِيفِ
٢٨	رقية بنت أبي صيفي	تَتَابَعَتْ عَلَى فُرَيْشٍ سِنُونَ أَفْحَلَتِ الضَّرْعَ وَأَدَقَّتِ الْعِظْمَ
٣٣	أبو هريرة	التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَتَابَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظُمِ مَا اسْتَطَاعَ
٣٠٦	المقداد بن الأسود	تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ، حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ

		مِيلٍ
٢٠٢	جرير بن عبد الله	تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ - حَتَّى قَالَ - وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ
٢٨٧	محمد بن إسحاق	تَقْرَى اللَّبَانَ بِكَفِّهَا وَمِدْرَعُهَا
٥٧	أبو سعيد الخدري	تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً، يَكْفُوهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ
٢٨٣	عائشة أم المؤمنين	التَّائِبِيَّةُ مُجَمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُرْنِ
٣٠٧	حمنة بنت جحش	تَلْجَمِي، وَنَحْيِضِي فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ
٩٠	سعد بن أبي وقاص	الثَّلْثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ
١٥٢	أنس بن مالك	جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ، فَكَمَّنَا فِي بَعْضِ حِرَارِ الْمَدِينَةِ
٢٢٣	عبد الله بن شداد	جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْ سَيِّدِ قَوْمٍ، فَقَدْ أَنْجَزْتَ اللَّهَ مَا وَعَدْتَهُ
١٠	جابر بن عبد الله	جِئْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَجِينُ قَدْ انْكَسَرَ
٦٤	أنس بن مالك	حُبِّبَ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ
٥٤	صدي بن عجلان	الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُوَدَّعٍ
٦١	جابر بن عبد الله	خَمَّرُوا الْآنِيَةَ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ، وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَاكْفِتُوا صَبِيَانَتَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ
١٣٣	عائشة أم المؤمنين	دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ تَبَرَّقَ أَكَالِيلُ وَجْهِهِ
١٥	جابر بن عبد الله	دَعَوْهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ
١٦	الحارث بن كعب	دُلُونِي عَلَى مُحَمَّدٍ! فَأَضْرِبْ عُرْفُوبَ فَرَسِهِ فَاثْكَسَعَتْ
٢١١	عبد الله بن عباس	ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ
٤٩	صهيب بن سنان الرومي	ذَكَرْتُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أُعْطِيَ جُنُودًا مِنْ قَوْمِهِ، فَقَالَ: مَنْ يُكَافِي هَؤُلَاءِ
١٠٨	أبو رافع القبطي	ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ
١٨٠	عبد الله بن عباس	ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ
٢٧١	نعيم بن همار	الَّذِينَ يُقْتُونَ فِي الصَّفِّ وَلَا يَفْتَلُونَ وَجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، أُولَئِكَ الَّذِينَ يَنْتَلِبُونَ فِي الْعُرْفِ الْعُلَى مِنَ الْجَنَّةِ

٢٥٤	كيسان بن جرير	رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
٣٠	أوس بن أوس الثقفي	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ فَتَوَضَّأَ
١٤٦	جبير بن مطعم	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَادَ سَعِيدَ بْنِ الْعَاصِ
٧٥	عبد الله بن مسعود	سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ
١٤١	عبد الله بن عباس	سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ
٢٤٦	عبد الله بن الحارث	سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا مِنْ اللَّهِ اسْتَحْيُوا، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ اسْتَنْتَرُوا
١١٣	عقبة بن عامر	سَفَّحْتُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ
٢١٩	أبو بردة الظفري	سَيَخْرُجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دِرَاسَةً لَا يَدْرُسُهُ أَحَدٌ بَعْدَهُ
٢٨٠	عقبة بن عامر	سَيَهْلِكُ مِنْ أُمَّتِي أَهْلُ الْكِتَابِ وَأَهْلُ اللَّبَنِ
١٢٥	محمد بن مسلم الزهري وآخرون	شم سيفك فإني أرى أن السيوف ستسل اليوم
١٩٥	أبو هريرة	الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ نُورَانِ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٢٥	عبد الله بن عباس	صَالِحَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى الْآفِي حُلَّةٍ
١٧٢	عبد الله بن عمرو	صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ
٢٢	أبو هريرة	صَيْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سَيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ
٨٦	عبد الله بن عباس	عُرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا هُوَ مَفْتُوحٌ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، كَفَرَا كَفَرَا
٢٥٧	أبو أمامة سهل بن حنيف	عَلَامٌ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَحَاهُ، إِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ مِنْ أَخِيهِ مَا يُعْجِبُهُ، فَلْيَدْعُ لَهُ بِالْبَرَكَاتِ
٤٨	أم كرز الكعبية	عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ
٢٤٤	أبو بكر الصديق	عَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلْسَتَ تَمْرَضُ؟ أَلْسَتَ تَتَّصِبُ؟
٢٤٩	سودة بنت مسرح	فَإِذَا هِيَ وَضَعَتْ فَلَا تَسْبِقِينِي فِيهِ بِشَيْءٍ
٢٩	عتبة بن غزوان	فَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنْتَ بِصَرْمٍ
٢٩١	مازن بن الغصوية	فَبُغْضُكُمْ عِنْدَنَا مَرٌّ مَدَاقْتُهُ
١٦٩	أسامة بن زيد	فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ الرَّاحِلَةَ ثُمَّ اكْتَنَعَ إِلَيْهَا

١٦٦	حميد بن ثور	فَحَمَلَ الِهَمَّ كَنَازًا جَلَعَدَا
١٠٦	عبد الملك بن أبي بكر	فَرَّ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٢٢٠	أبو هريرة	فَلَوْ كُنْتُ نَمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ، إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ
٥٩	أبو سليط الأنصاري	فَمَا هَذِهِ الشَّاةُ الَّتِي أَرَاهَا فِي كِفَاءِ الْبَيْتِ؟
١٧٦	عائشة أم المؤمنين	فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا كَشَفْتُ مِنْ كَنَفِ أَنْتَى قَطُّ
١	عبد الله بن عباس	فَتَلَّوْهُ، فَتَلَّهُمُ اللَّهُ، أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ
٩٨	مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة	فَدَّ أَرَادَ الْقَوْمُ الصُّلْحَ حِينَ بَعَثُوا هَذَا الرَّجُلَ
٣٠١	المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم	فَدَّ أَرَادَ الْقَوْمُ الصُّلْحَ حِينَ بَعَثُوا هَذَا الرَّجُلَ
١٨	أسماء بنت أبي بكر	فَدَّ دَنَنْتُ مَيِّ الْجَنَّةِ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا
١٠٢	أبو هريرة	كَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ
١٩٣	عبد الله بن سرجس	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّدُ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَاتِبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ
٤٧	هند بن أبي هالة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخْمًا مُفَخَّمًا
٥٨	علي بن أبي طالب	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ ضَخْمَ الرَّأْسِ ... إِذَا مَشَى تَكَفَّى تَكَفِيًّا
١٩٢	عائشة أم المؤمنين	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ وَيَدَّهْنُ بِالْكَادِي
٤٣	شمعون بن يزيد " أبو ریحانة"	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ مُعَاكَمَةِ، أَوْ مُعَاكَمَةِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ
٣٠٤	سهل بن سعد	كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّحِيفُ
٣٨	عبد الله بن مسعود	كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ
٢٤	أبو الطفيل	كَانَتْ الْكُعْبَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَبْنِيَّةً بِالرِّضْمِ لَيْسَ فِيهَا مَدْرٌ
٢٦٧	عتبة بن عبد السلمي	كَانَتْ حَاضِنَتِي مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ فَانطَلَقْتَ أَنَا وَابْنُ لَهَا فِي بَهْمِ لَنَا

١٦٧	عمرو بن حريث	كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنْسِ الْجَوَارِي الْكُنْسِ
١٠١	سعيد بن المسيب	كَفَّةَ كَفَّةَ
١٧٠	أبو هريرة	كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ
١٦٣	عبد الله بن عمر	كُلُّ مَالٍ تُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ
٥	عائشة أم المؤمنين	كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ
٢٧٦	واتلة بن الأسقع	كُلُوا وَكُلُوا مِنْ أَسْفَلِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ أَعْلَاهَا، فَإِنَّ الْبِرْكَاتَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا
١٤٥	سعيد بن زيد	الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ
٧	أم عطية	كنا نُنْهَى أَنْ نَحْدَ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
٢٣٠	شداد بن أوس	الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ
١٠٠	عمران بن حصين	لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُونَ، وَلَا أَلْبَسُ الْمُعْصَفِرَ
٧٦	أبو هريرة	لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ كَفَرَ
١٨٦	عبد الله بن عباس	لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ
٨٥	ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم	لَا تَسْكُنِ الْكُفُورَ، فَإِنَّ سَاكِنِ الْكُفُورِ كَسَاكِنِ الْقُبُورِ
١٦٠	عبد الله بن عباس	لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ، وَلَا فِي الْمُرْقَتِ
٧٩	واتلة بن الأسقع	لَا تُكْفَرُوا أَهْلَ قَبْلَتِكُمْ وَإِنْ عَمِلُوا الْكِبَائِرَ
١٦٥	أبو هريرة	لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
١٣	عبد الرحمن بن سمرة	لَا صَدَقَةَ فِي الْكَسْعَةِ، وَلَا الْجَبْهَةِ
٣٧	قيلة بنت مخزومة	لَا وَاللَّهِ لَا يَزَالُ كَعْبُكَ أَعْلَى مِنْ كَعْبِ أَتُوبَ
٢٤٧	عائشة أم المؤمنين	لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ»
٣٩	أبو موسى الأشعري	لَا يُقَلَّبُ كَعْبَاتُهَا أَحَدٌ يَنْتَظِرُ مَا تَأْتِي بِهِ إِلَّا عَصَى اللَّهُ وَرَسُولَهُ.
١١٩	أبو هريرة	لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ
٢٨٥	الحسن البصري	لَبِنَةٌ مِنْ نَارٍ
٢٥٠	عبد الله بن عمر	لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ
١٤٣	حفصة بنت سيرين	لِتَلْبِسُهَا صَاحِبُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَلِتَشْهَدِ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ
٢٣٧	هنيده بن خالد الخزاعي	لعلك أن تقوم في الكيول

٢٩٢	عبد الله بن عمر	لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ
١٨٧	أنس بن مالك	لِلرُّؤْيَا كُنْيٌ، وَلَهَا أَسْمَاءٌ، فَكُنُوهَا بِكُنَاهَا
١٤٩	عيينة بن حصن	لَمَّا آجَرَ مُوسَى نَفْسَهُ مِنْ شُعَيْبٍ قَالَ لَهُ شُعَيْبٌ لَكَ مِنْهَا
٧٨	أبو هريرة	لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ
٢٦٥	عبد الله بن عباس	لَمَّا رَأَوْهُ يُصَلِّي وَأَصْحَابُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ، قَالَ: تَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ
٢٦٣	جابر بن عبد الله	لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ}، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»
١٢٣	علي بن أبي طالب	لَهُ نَدْيٌ كَنَدْيِ الْمَرْأَةِ وَفِي رَأْسِ نَدْيِهِ شُعَيْرَاتٌ كَأَنَّهَا كَلْبَةٌ كَلْبٌ
١٣٤	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ اسْقِنَا
١٢٩	الزبير بن العوام	اللهم أغفر للذين يدعون أموات أمتي ولا يتكلمون إلا إني بريء من التكلف
٢٥	أنس بن مالك	اللهم حوالينا ولا علينا
٢٥٢	مالك بن قهطم	لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَأَكَ
١٢٧	علي بن أبي طالب	لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْمَمَّغِطِ وَلَا بِالْقَصِيرِ الْمُتَرَدِّدِ وَكَانَ رِبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ
٢١	أبي بن كعب	لَيْسَ فِي الْإِكْسَالِ إِلَّا الطُّهُورُ
٣٥	أبو هريرة	مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ
٦٦	عائشة أم المؤمنين	مَا أَكْرَهُ أَنْ تَنْتَصِرُوا مِمَّنْ ظَلَمَكُمْ
٤١	عائشة أم المؤمنين	مَا زَالَتْ فُرَيْشٌ كَاعَةٌ حَتَّى تُوفِّيَ أَبُو طَالِبٍ
٢٠٧	محمد بن مسلم الزهري	مَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ؟
١٥٨	أنس بن مالك	مَا هَذَا الَّذِي أَكْتَبْتَ يَدَاكَ؟
٨	حبيش بن خالد	مَا هَذِهِ الشَّاةُ يَا أُمَّ مَعْبَدٍ؟
٢٢٩	عبد الله بن عمر	مَثَلُ الْمُنَافِقِ، كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنَمَيْنِ
٩٢	أبو هريرة	مَثَلُ الْمُتُوقِ عَلَى الْخَيْلِ، كَالْمُنْكَفِّفِ بِالصَّدَقَةِ
٢٨٤	أبو هريرة	مِثْلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ
٢٣٨	جابر بن عبد الله	الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي حَبْنَهَا وَيَنْصَعُ طَبِيئَهَا
٤٦	عبد الله بن العاص	الْمُسْلِمُونَ تَنَكَفَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ

١٤٧	عائشة أم المؤمنين	مَكَانُ الْكَيِّ التَّكْمِيدُ
٢٣٦	عبد الله بن عمر	الْمِكْبَالُ مِكْبَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ
٧٢	أبو هريرة	مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا
٤٠	أبو هريرة	مَنْ أَحَسَّ الْفَتَى الدَّوْسِيَّ؟
١٠٥	يحيى بن أبي كثير	مَنْ أَدْرَكَ الْخُطْبَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ
٢٤٠	عبادة بن الصامت	مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ
٧١	عبد الله بن عباس	مَنْ تَرَكَ الْحَيَاتِ مَخَافَةَ طَلِبِهِنَّ، فَلَيْسَ مِنَّا، مَا سَأَلْمَنَاهُنَّ مُنْذُ حَارَبْنَاهُنَّ
١٣٨	المقدام بن معد	مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَآلِيَّ
٨٧	أبو هريرة	مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ
٢٣٨	أبو هريرة	مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
١٥٦	ثابت بن الضحاك	مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا
٥٥	أنس بن مالك	مَنْ دَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ
٢٠٦	أبو سعيد الخدري	مَنْ رَأَى فَقْدَ رَأْيِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكُونُنِي
٩١	عبد الله بن عباس	مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقْصِصْهَا عَلَيَّ، فَأَعْبُرْهَا لَهُ
٣٠٠	زهير بن عبد الله	من ركب البحر إذا التج أو قال: ارتج فقد برئت منه الذمة
٣٠٥	أبو هريرة	مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٤٥	عروة بن الزبير	مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَاءِ الْمَدِينَةِ أَوْ جَهْدِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا
٧٠	عبد الله بن عمر	مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا
١٨٥	نفيح بن مسروح	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ
١١٢	عقبة بن عمرو "أبو مسعود"	مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبُقْرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ
٣٢	معاذ بن جبل	مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ، دَعَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٤٣	أبو ثعلبة الخشني	من كن له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن وضرائهن كن له حجابا من النار
٢٤٢	أبو ذر الغفاري	مَنْ لَأَمَكُمُ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ، فَأَطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ
٢٦	كعب بن زهير	مَنْ لَقِيَ كَعْبًا فَلْيَقْتُلْهُ
٢٩٤	عبد الله بن عباس	مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَيَّ هِرْقَلٌ عَظِيمِ الرُّومِ

٨٣	أنس بن مالك	مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا إِذَا ذَكَرَهَا
١٤٨	عبد الله بن عباس	مَنْ يَزِيدُ فِي إِيمَانٍ قُسٌّ بِنِ سَاعِدَةٍ؟
١٨٨	أبو الدرداء	الْمُنْفِقُ عَلَى الْخَيْلِ كَالْبَاسِطِ يَدَهُ بِالصَّدَقَةِ لَا يَقْبِضُهَا
٢٢٧	أبو موسى الأشعري	الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا
٩٥	أبو هريرة	الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ
٨٤	سعد بن أبي وقاص	الْمُؤْمِنُ مُكْفَرٌ
٦٨	عبد الله بن مسعود	نَحَلْتُ إِبْرَاهِيمَ خَلْتِي، وَكَلَّمْتُ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَعْطَيْتُ مُحَمَّدًا كِفَا حَا
٢٠١	جابر بن عبد الله	نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ
١٤٤	كرز بن علقمة	نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْعَرَبِ، أَوْ الْعَجَمِ أَرَادَ اللَّهُ بِهِمْ خَيْرًا أَدَخَلَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ
١٨٣	يزيد ذو مصر	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُصَفَّرَةِ، وَالْمُسْتَأْصَلَةِ
١٥١	أبو أمامة الباهلي	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ قَتْلِ عَوَامِرِ الْبُيُوتِ
٦	رافع بن خديج	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ كَسْبِ الْأَمَةِ حَتَّى يُعَلَّمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ
١٣٠	عمر بن الخطاب	نُهِبًا عَنِ التَّكْلِيفِ
٢٩٣	النعمان بن بشير	هَذَا تَلْجِبَةٌ فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي
٢١٢	أنس بن مالك	هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ
٢٨٢	أنس بن مالك	هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
٢١٣	مسلم بن يسار	هَلْ تَرَكْتَ فِي أَهْلِكَ مِنْ كَاهِلٍ؟
١٢٤	سمرة بن جندب	هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا
٨٠	أنس بن مالك	وَاجْعَلْ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءِ كَوَافِرٍ
٢٧٢	أبو هريرة	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَنْقَمِسُ فِيهَا
١٩٧	قتادة بن دعامة	وَأَمَّا أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ، فَكَانُوا أَهْلَ شَجَرٍ مُتَكَوِّسٍ
٢٥٦	عاصم بن عمر بن قتادة	وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ يَحْضُرُونَ الْمَسْجِدَ فَيَسْتَمِعُونَ أَحَادِيثَ الْمُسْلِمِينَ.
٢٤١	ابن أم مكتوم	وَلِي قَائِدٌ لَا يُلَائِمُنِي فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟
٦	رافع بن رفاعة	وَنَهَى عَنِ كَسْبِ الْأَمَةِ إِلَّا مَا عَمَلَتْ بِيَدِهَا

٣٠٣	أبو ذر الغفاري	يَا أَبَا ذَرٍّ، أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ صَاحِبِكُمْ، غُفِرَ لَهُ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ
١٢٠	أنس بن مالك	يَا أَنَسُ، إِنَّ النَّاسَ يُمَصِّرُونَ أَمْصَارًا
٦٧	جابر بن عبد الله	يَا جَابِرُ، أَلَا أُخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ لِأَبِيكَ؟
١٧٥	عبد الله بن عباس	يَا جَرِيرُ، أَيْنَ تَنْزِلُونَ؟» قَالَ: نَنْزِلُ فِي أَكْثَافِ بَيْشَةَ
٦٠	أبو هريرة	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَرَى لَوْنَكَ مُنْكَفِيًا؟ قَالَ: «الْخَمْصُ»
٥٢	عبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن أسلم	يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْفَرَعُ، قَالَ: «حَقٌّ، فَإِنْ تَرَكْتَهُ حَتَّىٰ يَكُونَ بَكَرًا
٢٠٥	رويفع بن ثابت	يَا رُوَيْفَعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأُخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرَا
١٩٨	سلمة بن الأكوع	يَا سَلْمَةَ، أَيْنَ حَجَفْتِكَ - أَوْ دَرَقْتِكَ - الَّتِي أُعْطِيتُكَ؟
١٣٢	عمر بن الخطاب	يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟
٢٥٣	أبو هريرة	يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا حَيٌّ مِنْ مَدْحِجِ عُنَابٍ سَالِفِهَا وَلُبَابٍ شَرْفِهَا كِرَامٍ
٨٩	جابر بن عبد الله	يَأْتِي أَحَدَكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ صِدْقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكْفِئُ النَّاسَ
٢٠٠	أبو سعيد الخدري	يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَىٰ قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ
١٧٣	عبد الله بن عمر	يُدْنَى الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ، حَتَّىٰ يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ فَيَقَرُّهُ بِدُنُوبِهِ
١٨٢	عائشة أم المؤمنين	يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى
٥٣	عبد الله بن مسعود	يَرُدُّ النَّاسُ جَمِيعًا الصِّرَاطَ، وَوَرُودُهُمْ قِيَامُهُمْ حَوْلَ النَّارِ
٢٤٨	أبو هريرة	يُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ قَوْمٌ عَرَاضُ الْوُجُوهِ فَطَسَ الْأَنْفَ

ثالثاً: فهرس الرواة المترجم لهم^(١)

رقم الحديث	اسم الراوي
٢٦	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر القرشي الأسدي
١٢	إبراهيم بن سعد الزهري
٣٧	إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري
١٢٧	إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي
١١٧	إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي
٤	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي
٥٢	إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني
٥٦	إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي
٤٧	ابن أبي هالة " هند بن هند بن أبي هالة التميمي "
٢٤١	ابن أم مكتوم
٨١	أبو الصهباء الكوفي
٢٥١	أبو العشاء الدارمي البصري
٢١٩	أبو بردة الظفري الأنصاري
٢٤٤	أبو بكر بن أبي زهير الثقفي الكوفي
٢٤٣	أبو ثعلبة الخشني
١٤٨	أبو حاتم السجستاني
١٨٢	أبو حميد الرعيني الشامي
٢٢٣	أبو داود الطيالسي
١٠٨	أبو رافع القبطي
٥٩	أبو سليل الأنصاري
٤٣	أبو عامر الحجري الأزدي المعافري
٥١	أبو قتادة الأنصاري السلمي
٣٠٤	أبيُّ بنُ العَبَّاسِ بنِ سَهْلِ بنِ سَعْدِ
١٤٩	أحمد بن إبراهيم بن مالك القوهستاني
١٥٨	أحمد بن أحمد بن حمدان البخاري " أبو حفص "

(١) مرتب على حسب حروف المعجم.

٢٤٣	أحمد بن جعفر بن أحمد بن معاوية السمسار
٢٨٦	أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي
١٨٢	أحمد بن سعيد بن بشر الهمداني
٨٥	أحمد بن عاصم البلخي
٩٨	أحمد بن عبد الجبار التميمي العطاردي
٧٦	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي
١٢١	أحمد بن عبد الرحيم بن يزيد بن فضيل الحوطي
١٢١	أحمد بن عبد الوهاب بن نجده الحوطي
١٣٦	أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح الأموي
٢٣٦	أحمد بن محمد بن سراج الطحان" أبو العباس"
١٢١	أزهر بن عبد الله بن جميع الحرابي الحميري
٦٤	أسامة بن زيد الليثي
٥٣	أسباط بن نصر الهمداني
١٠٦	إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري
١٠٢	إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي
١٦٥	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي
٢٥٧	أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري
٢٩٨	أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية
٥٣	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي
١٢	إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي
٢٧١	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي
١٦٧	أصبغ مولى عمرو بن حريث القرشي المخزومي
٩٧	أفلح بن سعيد الأنصاري
٤٨	أم كرز الخزاعية الكعبية
٢٣	أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط
٢٨١	أم هشام بن أبي الوليد
١٦٦	أنس بن سلم الخولاني
٧	أيوب بن أبي تميمة كيسان السخثياني
٢٢٧	بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

١٨٨	بشر بن قيس التغلبي
١٩٧	بشر بن معاذ العقدي
٨٥	بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي الحميري
١١٧	بكار بن عبد العزيز بن أبي بكره الثقفي
١٨٦	بكر بن خلف البصري
٢٨٢	ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري
٨٥	ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٩٥	جابر بن سعر الدؤلي
١٤٦	جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي
٢٢	جرير بن عبد الحميد بن قرط
٢٠٢	جرير بن عبد الله بن جابر البجلي
٢٥٩	جعفر بن إياس اليشكري
٦٤	جعفر بن سليمان الضبيعي
١٤٢	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي
١٨٦	جعفر بن يحيى بن ثوبان الحجازي
٤٧	جميع بن عفير
١٤١	جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار
١٤٢	حاتم بن إسماعيل المدني
١٦	الحارث بن عبد الله بن كعب الأنصاري
١٢٢	حبيب المعلم "أبو محمد البصري"
٤٨	حبيبة بنت ميسرة بن أبي خثيم
٨	حبيش الأشعر
٣٠٣	حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي
٢٦	الحجاج بن ذي الرقية بن عبد الرحمن المزني
٦	حجاج بن محمد المصيبي الأعور
٣١	حذيفة بن اليمان
١١٨	حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة التجيبي
٨	حزام بن هشام

٢	الحسن بن أبي الحسن البصري
٢١٢	الحسن بن الصباح بن محمد البزار الواسطي
١٥٨	الحسن بن عبد الله بن عمر الكرميني "أبو علي"
٨٤	الحسن بن عثمان
٧٣	الحسن بن عطية بن نجیح القرشي
٢٤٣	الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الأصبهاني
١٢٩	الحسين بن محمد بن الحسين بن فنجويه
١٢٥	حصين بن عبد الرحمن الأنصاري
٩	حفص بن عمر بن الحارث
٢٣٥	حفص بن غياث النخعي
٣٠٦	الحكم بن موسى بن أبي زهير
١٢١	الحكم بن نافع البهراني الحمصي
٧٢	حكيم الأثرم البصري
٤٩	حماد بن أسامة بن زيد القرشي
٧	حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي
٢١	حماد بن سلمة بن دينار البصري
١٧٥	حمزة بن نصير البيروذي
٣٠٧	حمنة بنت جحش بن رياح الأسديّة
٢٥	حميد بن أبي حميد الطويل
٣٩	حميد بن بشير بن المحرر
١٦٦	حميد بن ثور الهلالي
٢١٩	حميد بن زياد الخراط
٢٨	حميد بن منهب الطائي
٥١	حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية الزرقية
٢٨٠	حُيَيْبُ بْنُ هَانِيءِ الْمِصْرِيِّ
١٩٩	خالد بن أبي عمران التجيبي
٧٧	خالد بن زيد الجهني
٢١	خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة
٢٩	خالد بن عمير العدوي البصري

٥٤	خالد بن معدان الكلاعي الحمصي
٢١٣	خالد بن مهران الحذاء
١٨٤	خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الغساني
١٠	خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي
١٤٠	خولة بنت حكيم بن أمية السلمية
٦٢	خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة
٢٦٥	داود بن أبي هند بن دينار بن عذافر الخراساني
١١٣	داود بن رشيد الهاشمي
٣٧	دحية بنت عليبة العنبرية
٨٥	راشد بن سعد المقراني
٦	رافع بن خديج بن رافع بن عدي
٦	رافع بن رفاعة بن رافع الزرقي
١٨٩	ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
٤٧	رجل من بني تميم من ولد أبي هالة "يزيد بن عمرو"
٢٨	رقية بنت أبي صيفي
٢٠٥	رويفع بن ثابت بن سكن بن عدي الأنصاري
٢٨	زحر بن حصن
٢٧	زكريا بن أبي زائدة
١٦٩	زكريا بن حمدويه الصفار
٢٨	زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن الطائي
٣٠٠	زهير بن عبد الله بن أبي جبل البصري
١٧٥	الزيان بن عباد بن شبل المذحجي
١١	زيد بن أسلم
٤٣	زيد بن الحباب العكلي
١٣٢	سالم بن أبي الجعد
٢٦٦	سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري
٢٩٥	سعر بن شعبة بن كنانة الكناني الدؤلي
٣٥	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري
٨٣	سعيد بن أبي عروبة

٥٧	سعيد بن أبي هلال الليثي
٤٠	سعيد بن إياس الجريري
٢٨٦	سعيد بن خثيم بن رشد الهلالي
٢٤١	سعيد بن سنان البرجمي
١٣	سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري
٥٤	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
٤	سفيان بن عيينة
٦٤	سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي
٢٠	سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٢٦	سَلَمَ بن زبير العطاردي
١٩٨	سلمة بن عمرو بن الأكوع
٥٩	سليمان بن سليط الأنصاري
٢٦٠	سليمان بن عبد الرحمن التميمي
٦٨	سليمان بن عبيد أبو الحسن السلمي
٩١	سليمان بن كثير العبدي البصري
٣١	سليمان بن مهران الأعمش
٢٢٣	سماك بن الوليد الحنفي
١٢٤	سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري
١٨٨	سهل بن الحنظلية
٨٤	سهل بن بكار بن بشر الدارمي
٣٠٤	سهل بن سعد بن مالك بن خالد الخزرجي الساعدي
٣٢	سهل بن معاذ بن أنس الجهني
٢٢	سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان
٢٤٩	سودة بنت مسرح
٦٤	سيار بن حاتم العنزي
٢٣٠	شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر الأنصاري
٥٦	شريح بن مسلمة التتوخي
١١٢	شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي
٤٦	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي

٤٣	شمعون بن يزيد بن خنافة القرظي
٢٩٨	شهر بن حوشب الأشعري
٢٠٥	شيبان بن أمية
١٢	صالح بن كيسان المدني
٥٤	صدي بن عجلان بن وهب الباهلي
٣٧	صفية بنت عليبة
٢٠٠	الصلت بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي المغيرة البصري
٤٩	صهيب بن سنان الرومي
٦٨	الضحاك بن مزاحم الهلالي
٢٤٩	ضرار بن صرد التيمي
٢٨٩	طاهر بن خالد بن نزار الأيلي
٦٧	طلحة بن خراش الأنصاري
٦٢	عاصم بن بهدلة بن أبي النجود
٦٩	عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي
٦٩	عاصم بن محمد بن زيد العمري
٢٥٧	عامر بن ربيعة العنزلي
٢٤	عامر بن وائلة الليثي "أبو الطفيل"
٣٠٠	عباد بن عباد بن حبيب الأزدي المهلبلي
٢٩٨	العباس بن الوليد بن مزيد العذري
٧٣	العباس بن عبد المطلب
١	عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين
١٧١	عبد الرحمن بن أبي قراد الأنصاري
٢٧٢	عبد الرحمن بن الصامت الدوسي
٣٨	عبد الرحمن بن حرمة الكوفي
٢١٨	عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي
١٣	عبد الرحمن بن سمرة القرشي
١٢٦	عبد الرحمن بن طرفة العطاردي
٥٨	عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
١	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي

٢٦٧	عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة السلمي
٢٥٤	عبد الرحمن بن كيسان بن جرير المدني
٣٢	عبد الرحيم بن ميمون المدني
١٠٦	عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري
٦٥	عبد السلام بن عاصم الجعفي الهسنجاني
٦٦	عبد السلام بن عبد القدوس
١٩١	عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي
١٢٠	عبد العزيز بن عبد الصمد العمي
١٧٩	عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي
٥٩	عبد العزيز بن يحيى المدني
٢٩١	عبد الله العماني
٢٤٦	عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
٢٨٢	عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري
٣٠٣	عبد الله بن المقدم بن الورد الطائفي
٣٦	عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة
٣٧	عبد الله بن حسان التيمي العنبري
٣٧	عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني
١٥٦	عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي " أبو قلابة "
١٩٣	عبد الله بن سرجس
٢٩٤	عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني
٢٤	عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري
١٦٩	عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي
٢٤١	عبد الله بن عمران بن أبي علي الأسدي
٤٦	عبد الله بن عمرو بن العاص
١٩٩	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي
٣٠٧	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي
٢١٩	عبد الله بن مغيث بن أبي بردة الظفري
٨٢	عبد الله بن موسى بن إبراهيم القرشي
١١٨	عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري

١٣	عبد الله بن يزيد الحراني
١٨٩	عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث القرشي
٣٠٣	عبد الملك بن المغيرة الطائفي
٢٧	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي
١٤٥	عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي
١٠	عبد الواحد بن أيمن المخزومي
١٤٣	عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي
١٩٠	عبيد الله بن زحر الضمري
٥٢	عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي
٣٧	عبيد الله بن محمد التيمي
١٦٥	عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي
٢٧٦	عتاب بن زياد الخراساني
٢٦١	عتبة بن عبد السلمي
٢٩	عتبة بن غزوان بن جابر
١٨٥	عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي
٥٨	عثمان بن مسلم بن هرمز
٣٠٨	العرباض بن سارية السلمي
١٢٦	عرفجة بن أسعد التميمي السعدي
٢٤٩	عروة بن فيروز
٢٨	عروة بن مضر بن أوس الطائي
٣٠	عطاء العامري الطائفي
١	عطاء بن أبي رباح
٣٧	عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي
٤١	عقبة بن خالد بن عقبة بن خالد السكوني
٧٧	عقبة بن عامر الجهني
١١٢	عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري
٦	عكرمة بن عمار العجلي
٣٣	العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي
١٣٨	علي بن أبي طلحة الهاشمي

١٤٨	علي بن الحسين العامري
٦٠	علي بن المنذر بن زيد الأودي
١٦٠	علي بن بذيمة الجزري الحراني
٢٩١	علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي
١٠١	علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن جدعان القرشي
٨	علي بن سعيد الرازي
٢٨٥	علي بن عاصم بن صهيب الواسطي
٨	علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوي
٢٤٩	علي بن ميسر الكوفي
١٨٦	عمارة بن ثوبان الحجازي
٦٦	عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري
٢٣٥	عمر بن حفص بن غياث النخعي
١٢٧	عمر بن عبد الله المدني
٢٤٩	عمر بن عمير
٢٤٣	عمر بن نبهان الحجازي
٢	عمران بن داور
١٠٨	عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي
٢٢٨	عمرو بن العباس الباهلي
٨٢	عمرو بن أمية بن خويلد بن ضمرة الضمري
٤٦	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
٥٦	عمرو بن عبد الله بن عبيد "أبو إسحاق السبيعي"
٢٣٩	عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني
٢٥٤	عمرو بن كثير بن أفلح المكي
٨٦	عمرو بن هاشم البيروتي
١٧١	عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري
١٢٤	عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري
٢٤٧	عوف بن الحارث بن الطفيل الأزدي
١٥٨	عون بن أبي شداد العقيلي
٧٩	عيسى بن إبراهيم الشعيري

١٤٩	عبيدة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري
١٨٥	عبيدة بن عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني الجوشني
٣٧	الفضل بن الحباب الجمحي
١٩٤	فليح بن سليمان بن أبي المغيرة
٣٨	القاسم بن حسان العامري الكوفي
١٥٩	القاسم بن عبد الرحمن الشامي
١٨٤	القاسم بن مبرور الأيلي
٢	قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي
١٧٠	قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري
٢٠٣	قيس بن أبي حازم البجلي
٧٣	قيس بن الربيع الأسدي
١٥٨	قيس بن أنيف" أبو عمرو"
١٨٨	قيس بن بشر بن قيس التغلبي الشامي
١٩٠	قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري
٣٧	قيلة بنت مخزومة التميمية
٥١	كبنشة بنت كعب بن مالك الأنصارية
٩٥	كثير بن زيد الأسلمي السهمي
٦١	كثير بن شنظير المازني
١٤٤	كرز بن علقمة الخزاعي
٢٦	كعب بن زهير بن أبي سلمى
٢٠٧	كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري
٢٥٤	كيسان بن جرير الأموي
١٥١	لقمان بن عامر الوصابي
٢٩١	مَارِزُ بْنُ الْعَضُوبَةِ الطَّائِي
٢٨٠	مالك بن خير الزبيدي
٢٥١	مالك بن قهطم
٢٤٨	مجالد أبي عبد العزيز
٢٩٣	مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني
٦٥	محمد بن شعيب بن داود الأصبهاني

١٥٣	محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي
٩٧	محمد بن أحمد بن نافع العبدي
٤٦	محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المطلبي
٦	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني
٢٣٦	محمد بن الحسن "أبو عبد الله"
٢٦٣	محمد بن الفضل السدوسي
٩٢	محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن القرشي
٢٠٢	محمد بن جعفر البصري
٧٩	محمد بن حماد بن ماهان الدباغ
١٨٧	محمد بن خازم التميمي السعدي
١٧٠	محمد بن خلف بن غزوان الشامي
١٤٦	محمد بن سلام الجمحي
٥٩	محمد بن سليمان بن سليط
١٥٧	محمد بن طريف بن خليف البجلي
٢٤٠	محمد بن عباد بن الزبيران المكي
١٤٦	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب
٨٤	محمد بن عبد العزيز
١٦٠	محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي
٢٤٣	محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري
١٢٨	محمد بن عجلان القرشي
١٤٧	محمد بن عماد الديرري
٢٣٧	محمد بن عمارة الأسدي
٢٣٩	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي
٦٠	محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي
٢٣٦	محمد بن قريش بن سليمان المرورودي "أبو أحمد"
٩١	محمد بن كثير العبدي
٤	محمد بن كثير بن أبي عطاء الصنعاني
٢٨٢	محمد بن محمد بن مرزوق البصري
١٠٩	محمد بن مسلم بن تدرس القرشي

٥	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري
٢٦١	محمد بن مصفى بن بهلول القرشي
١٢٦	محمد بن معمر بن ربيعي القيسي
١٤٦	محمد بن نافع بن جبير
١٦٩	محمد بن هاشم بن سعيد القرشي الشامي
٣٧	محمد بن هشام البخترى
٥٠	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني
٨٩	محمود بن لبيد بن رافع الأنصاري
٢٨	مخرمة بن نوفل بن أهيب الزهري
٢٤١	مسعود بن مالك" أبو رزين الأسدي"
٦٥	معاذ بن هشام
٢١٠	معاوية بن الحكم السلمي
٣٠٨	معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي
٢١٩	مغيث بن أبي بردة الظفري
١٤٧	المغيرة بن مقسم الضبي
٣٠٦	المقداد بن الأسود
٧٩	مكحول الشامي
٨	مكرم بن محرز
٧٧	مطور الأسود الحبشي
٢٠٢	المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي
٢٦٥	المنذر بن مالك بن قطعة البصري
٦٧	موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري
١٤٩	موسى بن إسحاق بن يزيد الخطمي الأنصاري
٢٠٤	موسى بن علي بن رباح اللخمي
٧١	موسى بن مسلم الحزامي
٣٠٣	نِسْعَة بن شَدَّاد
٧	نسبية بنت سماك الأنصارية" أم عطية"
٢٩٣	النعمان بن بشير بن سعد بن نَعْلَبَة الأنصاري
٢٦٧	نعيم بن حماد الخزاعي

٢٧١	نعيم بن همار
١٨٥	نفيح بن مسروح الثقفي
٢٩٤	هارون بن كامل المصري
١٦٦	هاشم بن القاسم الحراني
٦	هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري
٨	هشام بن حبيش
١٥٤	هشام بن حسان الأزدي القردوسي
٢٥١	هشام بن سعد المدني
١٨٨	هشام بن سعد المدني القرشي
٢٣٠	هشام بن عبد الملك بن عمران الحمصي
٢١	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي
١	هشام بن عمار السلمي
٣٠	هشيم بن بشير الواسطي
٨٣	همام بن يحيى بن دينار العوزي
٤٧	هند بن أبي هالة الأسدي التميمي
٢٣٧	هنيدة بن خالد الخزاعي
١٢٩	وائل بن داود التميمي
١٩٢	الوليد بن أبي رهم
٩٥	الوليد بن رباح الدوسي المدني
١١٣	الوليد بن مسلم القرشي
٦٣	وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي
١٠٥	يحيى بن أبي كثير الطائي
١٩٠	يحيى بن إسحاق البجلي
٤٣	يحيى بن أيوب الغافقي
١٣	يحيى بن أيوب بن بادي الخولاني
٥	يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المصري
١٧٨	يحيى بن يعمر البصري
١٤٠	يزيد بن أبي حبيب الأزدي
١٨٣	يزيد ذو مصر المقرائي

٢٤٣	يعقوب بن أبي يعقوب الأصبهاني
٨٢	يعقوب بن عمرو الضمري
٢٤٠	يعقوب بن مجاهد القرشي
١٦٦	يعلى بن الأشدق العقيلي
١٩٢	يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري
١١٨	يونس بن أبي النجاد الأيلي
٩٨	يونس بن بكير بن واصل الشيباني

رابعاً: فهرس الأماكن والبلدان^(١)

رقم الحديث	اسم البلد
٢٠٤	بُطْحَانَ
١٧٥	بَيْشَةَ
٣٣	الْحُرْقَةَ
٢٠٣	الْحَوَّابُ
٢٠٠	خَارِكُ
٤٣	خُرَّاسَانُ
٢٤٥	الدَّيْمَنُ
١٦	ذات الودع
٣١	سُبَّاطَةَ قَوْمِ
٤٠	طُفَاوَةَ
١٢٥	القليب
١٢٦	الْكَلَّابُ
٢٠٥	كوم علقماء

(١) مرتبة على حسب حروف المعجم.

خامسا: فهرس المصادر والمراجع^(١)

- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسن بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبي عبد الله الجورقاني، ت ٥٤٣هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصمعي - الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الإبانة الكبرى، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، المعروف بابن بَطَّة، ت ٣٨٧هـ، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، دار الراية - الرياض، الطبعة ١٤١٨هـ.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز البوصيري، ت ٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلاي بن عبد الله دمشقي العلاني، ت ٧٦١هـ، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني على أسئلة بعض تلاميذه، ومعه: أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الرحيم القشقر، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ت ٢٨٧هـ، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الأحاديث الطوال، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ت ٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي، ت ٥٤٣هـ، علق عليه: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(١) مرتب على حسب حروف المعجم، ولا اعتبار لأل التعريف إذا جاءت في أول الكلام.

- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، ت ٢٥٩هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥هـ، دار المعرفة - بيروت.
- اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، لسعدي بن مهدي الهاشمي، مجمع الملك فهد.
- أخلاق النبي وآدابه، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت ٣٦٩هـ، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- الآداب، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، اعتنى بع وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المنذوه، مؤسسة الكيت الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١١٤٠هـ - ١٩٨٨م.
- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية لأبي نعيم الأصبهاني، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت ٤٣٠هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، راجعه ولخص أحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى المأري، دار الكيان - الرياض.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، ت ٤٤٦هـ، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، إشراف زهير الشاويش، المكتبة الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الاستذكار، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت ٦٣٠هـ، دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أسماء المدلسين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى.
- الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الأثرية، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي، ت ٨٤١هـ، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمي تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط)، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، لأبي الفضل عياض اليحصبي، ت ٥٤٤هـ.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبي المحاسن ممد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسني، ت ٧٦٥هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المثلث والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا، ت ٤٧٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإمام بأحاديث الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، ت ٧٠٢هـ، تحقيق/ حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، ودار ابن حزم - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي، ت ٢٠٤هـ، دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران، ت ٤٣٠هـ، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيهقي، لأبي عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي، ت ٣٣٠هـ، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم - عمان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد بن عبد الرحمن بن خالد الرمهرمزي، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- الأموال لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني المعروف بابن زنجويه، ت ٢٥١هـ، تحقيق شاکر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت ٢٢٤هـ، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، ت ٥٦٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- الأنوار في شمائل النبي المختار، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت ٥١٦هـ، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الأنوار في شمائل النبي المختار، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، ت ٥١٦هـ، تحقيق: دار المكتبي - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الأوائل، لأبي بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، ت ٢٨٧هـ، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت ٣١٩هـ، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مُنذَه العبدي، ت ٣٩٥هـ، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت ٧٤٧هـ، تحقيق: عبد الله التركي، دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت ٧٧٤هـ، دار الفكر، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن، سرج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، ت ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- بغية الحارث عن زوائد مسند الحارث، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة، ت ٢٨٢هـ، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار أطلس - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان، ت ٦٢٨هـ، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لإبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حمزة الحسيني، ت ١١٢٠هـ، تحقيق: سيف الدين كاتب، دار الكتاب العربي - بيروت.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، ت ٢٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، ت ٢٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبي سعيد، ت ٣٤٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، المعروف بابن شاهين، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت ٤٣٠هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، المكتبة التوقيفية.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التاريخ الأوسط (المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، ت ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر الطبري، ت ٣١٠هـ، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، ت ١٧٩هـ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، دار الفاروق - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، ت ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- تاريخ المدينة، لعمر بن شبة، واسمه زيد بن عبيدة بن ربيعة النميري، أبو زيد، ت ٢٦٢هـ، تحقيق فهد محمد شلتوت، عام ١٣٩٩هـ.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، ت ٤٢٧هـ، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني، ت ٢٤٠هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، ومؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت ٥٧١هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، ط ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تاريخ واسد، لأسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزاز الواسطس، بحشَل، ت ٢٩٢هـ، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي، ت ٨٤١هـ، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تحريم النرد والشطرنج والملاهي، أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت ١٣٥٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، ت ٧٤٢هـ، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني، أبي زرعة ابن العراقي، ت ٨٢٦هـ، تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي " ابن الملقن"، ت ٨٠٤هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب، المعروف بابن شاهين، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن ناصر بن الحجاج المرزوي، ت ٢٩٤هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتكبير سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، دار باوزير - جدة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمار - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.
- التفسير من سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، ت ٢٢٧هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت ٨٠٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد لمحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
- تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت للخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: سكينه الشهابي، دار طلاس للدراسات - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط ١٣٨٧هـ.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر الطبري، ت ٣١٠هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف - الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبلي المزي، ت ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، ت ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- التوبخ والتنبيه، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت ٣٦٩هـ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان - القاهرة.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، ت ٣١١هـ، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- اللغات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبي حاتم الدارمي البستي، ت ٣٥٤هـ، دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ثلاثة مجالس من أمالي أبي عبد الله الروذباري، لأبي عبد الله أحمد بن عطاء الروذباري، ت ٣٩٦هـ، (الكتاب مخطوط).
- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، أبو عروة البصري، ت ١٥٣هـ، تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جريراً أبي جعفر الطبري، ت ٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاتي، ت ٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الططب - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت ٧٧٤هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ت ٣٢٧هـ، طبعو مجلس دارثرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد - الهند، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي، أبي عبد الله، ت ٤٨٨هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الجهاد، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، المروزي، ت ١١٨١هـ، تحقيق: نزيه حماد، الدار التونسية - تونس، ط ١٩٧٢م.
- الجواهر النقي على سنن البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبي الحسن الشهير بابن التركماني، ت ٧٥٠هـ، دار الفكر.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجة = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجة، لمحمد بن عبد الهادي، نور الدين السندي، ت ١١٣٨هـ، دار الجيل - بيروت.
- حاشية السندي على صحيح البخاري، لمحمد بن عبد الهادي السندي، أبي الحسن، دار الفكر.

- حديث الحافظ ابن ديزيل، لإبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني الكسائي، المعروف بابن ديزيل، ت ٢٨١هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت ٤٣٠هـ، دار السعادة - محافظة مصر، ط ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الحيوان، لعمر بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت ٢٥٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- خلق أفعال العباد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، ت ٢٥٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لمجموعة من علماء نجد الأعلام، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الدعاء، لأبي سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- الدعوات الكبير، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة غراس - الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الديات، لأبي بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، ت ٢٨٧هـ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي، مكتبة المنار، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ذكر المدلسين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ذكر النار، لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الدمشقي، ت ٦٠٠هـ، تحقيق: أديب محمد الغزاوي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ذم الملاهي، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنُجَوِيَه، ت ٤٢٨هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- الرد على الجهمية، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، ت ٢٨٠هـ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصللي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصللي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ت ٥٨١هـ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الجميري، ت ٩٠٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- رؤية الله، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، وأحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار - الأردن، عام ١٤١١هـ.
- الزهد والرقائق لابن المبارك (بليته) «مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسَخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمُرْزُوقِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، ت ١٨١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الزهد، لأبي السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر التميمي، ت ٢٤٣هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الزهد، لأبي بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، ت ٢٨٧هـ، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصمعي - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سلسلة الآثار الصحيحة أو الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين، جمعها وخرجها: أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الفاروق، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الألباني، ت ١٤٢٠هـ، دار المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، ت ٣١١هـ، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراجية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الضحاك بن مخلد، ت ٢٨٧هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- السنة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- السنة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، ت ٢٩٤هـ، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، ت ٢٧٣هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، ت ٢٧٥هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى، ت ٢٧٩هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخَسْرُوجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- السنن المأثورة للشافعي، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبي إبراهيم المزني، ت ٢٦٤هـ، تحقيق: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، ت ٢٢٧هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، ت ٢٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سؤالات أبي عبد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، لعبيد الله بن عبد الكريم، أبي زرعة الرازي، ت ٢٦٤هـ، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، دار: الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني، ت ٤٢٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - لاهور باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، ليوسف بن محمد الدخيل النجدي ثم المدني، ت ١٤٣١هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبد الرحمن السلمي، ت ٤١٢هـ، تحقيق: فريق من الباحثين برعاية سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، ت ٤٢٧هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ت ٢٣٤هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، ت ٤٠٥هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سيرة ابن إسحاق "كتاب السير والمغازي"، لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، ت ١٥١هـ، تحقيق: /سهيل زكار، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- السيرة النبوية" من البداية والنهاية لابن كثير"، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت ٧٧٤هـ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة - لبنان، ط ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م.
- السيرة النبوية، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، ت ٢١٣هـ، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، ت ٤١٨هـ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمّج الزرقاني، ت ١١٢٢هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح السنة، لمحبي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت ٥١٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، الحنبلي، ت ٧٩٥هـ، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المعروف بالطحاوي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المعروف بالطحاوي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الهه الأجري البغدادي، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد - الهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- الشف بتعريف حقوق المصطفى، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، لأبي الفضل، ت ٥٤٤هـ، دار الفيحاء - عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- الشمائل المحمدية، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، ت ٣١١هـ، تحقيق: محمد مصطفى الاعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.
- صفة الجنة، لضياء الدين، أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار بلنسية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- صفة النبي صلى الله عليه وسلم وأجزاء حديثية أخرى (من حديث أبي نصر العكبري، ومن حديث أبي بكر النصيبي، ومن حديث خيثمة الأذربيلسي)، رواية أبي علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري، جمع ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: فواز أحمد زملي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
- الصمت وآداب اللسان، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي، المعروف بابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو تقي الدين، المعروف بان الصلاح، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، ت ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة، ط ١٤٠٣هـ.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

- الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العملية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ضعيف أبي داود - الأم، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، مؤسسة غراس - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ضعيف الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف - الرياض.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، ت ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي.
- ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي جمعًا ودراسة، لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، سلسلة إصدارات الحكمة - بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد الشهير بابن قاضي شهبة، ت ٨٥١هـ، تحقيق: عبد العليم خان، دار عالم الكتب - بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البغدادي، المعروف بابن سعد، ت ٢٣٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت ٣٦٩هـ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، ت ٢٢٤هـ، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- طوالات الأخبار والقصص والآثار، مخطوط، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني، ت ٨٥١هـ.
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، ت ٢٧٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، حقق المجلدات من الأول إلى الحادي عشر محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وحقق المجلدات من الثاني عشر إلى الخامس عشر محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٧م.
- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (رواية المروذي) واسم الكتاب: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبي الحسن، ت ٢٣٤هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح المعروف بـ "ابن السُّنِّي"، ت ٣٦٤هـ، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت ٣٠٣هـ، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته"، لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبي عبد الرحمن العظيم آبادي، ت ١٣٢٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- العين، لأبي عبد الرحمن خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لمحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس اليعمري، ت ٧٣٤هـ، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- غاية المقصد في زوائد المسند، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت ٨٠٧هـ، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، ت ٣٨٨هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرياوي، دار الفكر، ط ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- غريب الحديث، لأبراهيم بن إسحاق الحربي، أبي إسحاق، ت ٢٨٥هـ، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت ٢٢٤هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت ٢٧٦هـ، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ط ١٣٧٩هـ.
- فتح الباري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، الحنل=بلي، ت ٧٩٥هـ، تحقيق: محمود بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الفتن، لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، ت ٢٢٨هـ، تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الفردوس بمأثور الخطاب، لشيرويه بن شيرويه بن فناخسرو، أبي شجاع الديلمي الهمداني، ت ٥٠٩هـ، تحقيق: السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي، ت ٤٨٧هـ، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، ت ٢٤١هـ، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، لأبي سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش، ت ٤٠٤هـ، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن - القاهرة.
- الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز، ت ٣٥٤هـ، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الفوائد المعللة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي، ت ٢٨١هـ، تحقيق: رجب بن عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي، ت ٤١٤هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي، ت ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
- القرآن الكريم.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: لمحمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، ت ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت ٨٠٧هـ، تحقيق: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي، ت ٨٤١هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، ت ٤٢٧هـ، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: أبو عبد الله السورقس، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي، ت ٣١٠هـ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال، ت ٩٢٩هـ، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

- اللآئى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، لعبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الدين السيوطى، ت ٩١١هـ، تحقيق: أبى عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- اللباب فى تهذيب الأنساب، لأبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى الجزرى، عز الدين ابن الأثير، ت ٦٣٠هـ، دار صادر - بيروت.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبى الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصارى الرويفعى، ت ٧١١هـ، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- لسان المحدثين " معجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبيهم ونادر أساليبهم"، لمحمد خلف سلامة. (من الشاملة).
- لسان الميزان، ، لأبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- المتفق والمفترق، لأبى بكر أحمد بن على بن ثابت للخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المتمنين، لأبى بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، المعروف بابن أبى الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- مجابى الدعوة، لأبى بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي، المعروف بابن أبى الدنيا، ت ٢٨١هـ، تحقيق: زياد حمدان، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائى، لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراسانى، النسائى، ت ٣٠٣هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.
- مجد الدين ابن الأثير وجهوده فى علم غريب الحديث، مقال لمحمود محمد الطناحي، منشور فى كتاب " فى اللغة والأدب دراسات وبحوث"، دار الغرب الإسلامى - بيروت.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمى، أبى حاتم الدارمى البستي، ت ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعى - حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبى الحسن نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان الهيثمى، ت ٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسى، مكتبة القدسى - القاهرة، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- المجموع شرح المهذب، لأبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، دار الفكر.

- محاسبة النفس، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي، المعروف بابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، وعبد الله الشرقاوي، مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الكتب العلمية، ومكتبة القرآن - بيروت.
- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، ت ٤٥٦هـ، دار الفكر - بيروت.
- مختصر الشمائل المحمدية، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩هـ، المكتبة الإسلامية - عمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- المختلطين، لصالح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي، ت ٧٦١هـ، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المختلف فيهم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزدان البغدادي، المعروف بابن شاهين، ت ٣٨٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقر، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.
- المدلسين، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني، أبي زرعة ولي الدين ابن العراقي، ت ٨٢٦هـ، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، ت ٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧م.
- المرض والكفارات، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية - بومباي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ت ١٠١٤هـ، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي، ت ٣٢٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت ٣١٦هـ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- مستخرج أبي عوانة، ليعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت ٣١٦هـ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- المستدرک علی الصحیحین، لأبی عبد الله الحاکم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویہ بن نعیم بن الحکم الضبی الطهمانی النیسابوری المعروف بابن البیع، ت ٤٠٥هـ، تحقیق: مصطفیٰ عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة - بیروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- مسند ابن الجعد، لعلی بن الجعد بن عبید الجوهري البغدادي، ت ٢٣٠هـ، تحقیق عامر أحمد حیدر، مؤسسة نادر - بیروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مسند أبي بعلی، لأبی یعلیٰ أحمد بن علی بن المثنیٰ بن یحییٰ بن عیسیٰ بن هلال التمیمي الموصلي، ت ٣٠٧هـ، تحقیق: حسین سلیم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبی داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، ت ٢٠٤هـ، تحقیق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مسند إسحاق بن راهويه، لأبی یعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف ب (ابن راهويه) ت ٢٣٨هـ، تحقیق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبی عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ، تحقیق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند البزار المنشور باسم (البحر الزخار)، لأبی بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبید الله العتكي المعروف بالزار، ت ٢٩٢هـ، تحقیق محفوظ عبد الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م وانتهت ٢٠٠٩م.
- مسند الحميدي، لأبی بكر عبد الله بن الزبير بن عیسیٰ بن عبید الله القرشي الأسدي، ت ٢١٩هـ، تحقیق حسن سلیم أسد الدارني، دار السقا - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- مسند الدرامي المعروف (بسنن الدارمي)، لأبی محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، السمرقندي، ت ٢٥٥هـ، تحقیق حسین سلیم أسد، دار المغني - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- مسند الروياني، لأبی بكر محمد بن هارون الروياني، ت ٣٠٧هـ، تحقیق: أيمن علي أبو يمانی، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- مسند الشافعي، لأبی عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبا المطلب بن عبد مناف المطلبی القرشي المكي، ت ٢٠٤هـ، دار الکتب العلمیة - بیروت، عام ١٤٠٠هـ .
- مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ، تحقیق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بیروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- مسند الشهاب، لأبی عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم القضاعي المصري، ت ٤٥٤هـ، تحقیق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بیروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- المسند الصحيح لمختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري، ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار 'حياء التراث العربي'- بيروت.
- المسند للشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي، ت ٣٣٥ هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية" بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، ت ٦٥٢ هـ، وأضاف إليها الأب: عبد الحلیم بن تيمية، ت ٦٨٢ هـ، ثم أكملها الحفيد أحمد بن تيمية، ت ٧٢٨ هـ، تحقيق: محمد محیی الدين عبد الحمید، دار الكتاب العربي.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن احمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبي حاتم الدارمي البستي، ت ٣٥٤ هـ، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبي عبد الله التبريزي، ت ٧٤١ هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م.
- مشيخة الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد الرازي، لصدر الدين أبي الطاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، ت ٥٧٦ هـ، علق عليه: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- مشيخة شرف الدين اليونيني، لعلي بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد الحافظ، شرف الدين أبي الحسين اليونيني البعلبي، ت ٧٠١ هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري، ت ٨٤٠ هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، ت ٧٧٠ هـ، المكتبة العلمية - بيروت.
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت ٢٣٥ هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ت ٢١١ هـ، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، ت ٣٨٨هـ، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري، ت ٣٤٠هـ، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت ٦٢٦هـ، دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت ٣٥١هـ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغراء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
- معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الدار الأثرية - الأردن، ودار ابن عفان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي، ت ٣٧١هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت ٤٨٧هـ، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، ت ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعجم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، المشهور بابن المقرئ، ت ٣٨١هـ، تحقيق: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهيهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، ت ٢٦١هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، نلطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري، البغدادي، ت ٢٣٣هـ، تحقيق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجِردِي، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنَدَه، ت ٣٩٥هـ، تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف باب الصلاح، ت ٦٤٣هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، ط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبي يوسف، ت ٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المغازي، لحمد بن عمر بن واقد السهمي، الواقدي، ت ٢٠٧هـ، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت ٨٠٦هـ، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المغني في الضعفاء، ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق: نور الدين عتر.
- المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي، ت ٦٢٠هـ، مكتبة القاهرة، ط ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت ٩٠٢هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري، ت ٣٢٧ هـ، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- مكارم الأخلاق، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، المعروف بابن أبي الدنيا، ت ٢٨١ هـ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - القاهرة.
- من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، ت ٢٤١ هـ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، ت ٢٣٣ هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي، ت ٢٤٩ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، ت ٤٧٤ هـ، مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ.
- المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، ت ٣٠٧ هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت ٦٧٦ هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.
- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة، دار النفائس - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧ هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٦ م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت ٧٤٨ هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات - بطلب، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

- ميزان الاعتدال، ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد، المعروف بابن شاهين، ت٣٨٥هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت٧٦٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- النفقة على العيال، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي، المعروف بابن أبي الدنيا، ت٢٨١هـ، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله دمشقي العلائي، ت٧٦١هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت٧٩٤هـ، تحقيق: زين العابدين بن محمد بن فريج، دار أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ت١٢٥٠هـ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي، ت٣٩٨هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، ت٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - لبنان.

سادساً: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
١	المقدمة
٧	التمهيد
٨	المبحث الأول: ابن الأثير حياته، ومؤلفاته، ووفاته
٨	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وميلاده، وعلمه وفضله.
٨	المطلب الثاني: مؤلفاته العلمية.
٩	المطلب الثالث: وفاته.
١٠	المبحث الثاني: كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر
١٠	المطلب الأول: سبب تأليفه لكتاب النهاية.
١٠	المطلب الثاني: مصادره في تأليف كتاب النهاية.
١١	المطلب الثالث: منهج ابن الأثير في كتاب النهاية.
الفصل الأول	
الأحاديث الواردة من باب "الكاف مع الزاي" حتى نهاية باب "الكاف مع الفاء"	
١٤	المبحث الأول: الكاف مع الزاي.
٢٤	المبحث الثاني: الكاف مع السين.
٦٦	المبحث الثالث: الكاف مع الشين.
٧٨	المبحث الرابع: الكاف مع الظاء.
٩٥	المبحث الخامس: الكاف مع العين.
١٢٢	المبحث السادس: الكاف مع الفاء.

الفصل الثاني

الأحاديث الواردة من باب " الكاف مع اللام " حتى نهاية باب " الكاف مع الياء "

٢٨٧	المبحث الأول: الكاف مع اللام.
٣٤٧	المبحث الثاني: الكاف مع الميم.
٣٧٢	المبحث الثالث: الكاف مع النون.
٤٣٢	المبحث الرابع: الكاف مع الواو.
٤٦٩	المبحث الخامس: الكاف مع الهاء.
٤٨٥	المبحث السادس: الكاف مع الياء.

الفصل الثالث

الأحاديث الواردة من باب " اللام مع الهمزة " حتى نهاية باب " اللام مع الجيم "

٥١٢	المبحث الأول: اللام مع الهمزة.
٥٤٢	المبحث الثاني: اللام مع الباء.
٦٠٢	المبحث الثالث: اللام مع التاء.
٦٠٣	المبحث الرابع: اللام مع الثاء.
٦٠٨	المبحث الخامس: اللام مع الجيم.
٦٤٢	الخاتمة
٦٤٤	الفهارس العامة
٦٤٥	أولاً: فهرس الآيات الكريمة
٦٤٦	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
٦٥٨	ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم لهم.
٦٧٣	رابعاً: فهرس الأماكن والبلدان
٦٧٤	خامساً: فهرس المصادر والمراجع
٧٠١	سادساً: فهرس الموضوعات
٧٠٣	ملخص البحث باللغة العربية
٧٠٤	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

تم بحمد الله

ملخص البحث

قامت الباحثة في هذا البحث بدراسة جزء من الأحاديث المرفوعة من كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير من بداية باب "الكاف مع الزاي" إلى نهاية " اللام مع الجيم".

وكانت طبيعة الدراسة في هذا البحث بإيراد نص ابن الأثير الذي اشتمل على الحديث المرفوع كاملاً، ومن ثم اعتماد رواية تقاربت من هذا النص من الحديث الذي اعتمد عليه ابن الأثير في كتابه، ومن ثم دراسة هذه الرواية من خلال تخريجها أولاً من المواضع التي وردت فيها مسندة، ثم دراسة رجال هذه الرواية واستخلاص حكم على كل رجل من هؤلاء الرجال، ومن خلال هذا الحكم قامت الباحثة بالحكم على إسناد هذه الرواية من الحديث من حيث الصحة والضعف، وقد وردت أحاديث في صحيح البخاري ومسلم اكتفت الباحثة بتخريجها من الصحيحين دون دراسة وذلك لاشتمالهما على الأحاديث الصحيحة فقط والتي أجمع العلماء على الاحتجاج بها، وقد اشتمل البحث أيضاً على أحاديث استدلت بها ابن الأثير لم تستطع الباحثة العثور عليها مسندة فقامت بذكر موضعها في كتب الغريب.

وقد قامت الباحثة في طيات بحثها بالتعريف ببعض الألفاظ الغريبة من كتب اللغة وغريب الحديث، وكذلك التعريف ببعض البلدان التي مرت من خلال الدراسة.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، ذكرت فيها الباحثة أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج الباحثة وطبيعة عملها في هذا البحث، وإطلالة على بعض الدراسات التي تعرضت لكتاب ابن الأثير، كما اشتمل البحث على ثلاثة فصول، تضمن كل فصل منهما عدد من المباحث على حسب أبواب كتاب ابن الأثير، وكذلك اشتمل البحث على خاتمة بينت فيها الباحثة بعض النتائج التي توصلت إليه، وبعض التوصيات، وقد ختمت الباحثة هذا البحث بعمل بعض الفهارس.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

Abstract

The researcher in her research has studied part of the prophet's Mohammed hadith in Ibin Al Atheer book " The end of strange hadiths ".

The research began from section "K" with "Z" to the end of section "L" with "G".

The nature of this study was by quoting Ibin Al Atheer words in a full report, then adopting a similar words of the hadith to that Ibin Al Atheer quote it. the next step is to check the hadith in the situations which were supported in it, then checking the men who narrated the hadith, then giving every man his own level of trust, based on that, The researcher judged on the strength of the hadith. Some of hadiths quoted without checking, because it chattered in sahih Al Bukhari and Muslim , and the scientists witnessed that Bukhari and Muslim book didn't include any incorrect hadith.

The research included hadiths quoted by Ibin Al Atheer without support, so the researcher classified it in the stron hadith.

The researcher expressed in the folds of her research the definition names of countries which come in the research.

The research included an introduction, the researcher noted in it the importance of the subject, research objectives, the path of the researcher and the nature of her work, notice on some studies about Ibin Al Atheer.

The research included three chapters, each chapter was classified Based on Ibin Al Atheer. In the end of the research, the researcher offered some results and recommendations, and the researcher also made sone indexes.

And thank Allah the lord of the worlds.